وليام ل . كليفلاند
مارتن بنتون

تاريخ الشرق الأوسط الحديث

ترجمة
بدر الرفاعي

2482



تاريخ الشرق الأوسط الحديث

تأليـف :

وليـــام ل. كليــــڤـــلاند

مـــــارتن بنتــــــون

ترجمة:

بـــــدر الرفـــــاعى

2024

المركز القومى للترجمة
أسسه جابر عصفور فى أكتوبر 2006
مدير المركز: كرمة سامى

- العدد: 2482
- تاريخ الشرق الأوسط الحديث
- المؤلف: وليام ل . كليڤلاند – مارتن بَنتون
- المترجم: بدر الرفاعي
- المحرر: هيثم الحاج
- التصحيح اللغوي: مبروك يونس
- **الطبعة الأولى 2024**
- المشرف على الإصدارات: حسن كامل

هذه ترجمة:

A History of the Modern Middle East - 4th Edition
By: William L. Cleveland & Martin Bunton

First published in the United States by Westview Press, a member of the Perseus Books Group.

رقم الإيداع: 2015/14183 م   الترقيم الدولى: 978-977-92-0347-8

وزارة الثقافة – الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة

المحتـــويات

الجزء الرابع
الشرق الأوسط المستقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى سبعينيات القرن العشرين

الجزء الخامس
زمن الاضطراب والتجديد: الشرق الأوسط من السبعينيات حتى نهاية الألفية الثانية

قائمة الصور والرسوم التوضيحية

فهرس البيبليوجرافيا المختارة

أولاً: الخرائط

ثانيًا: الصور

ثالثًا: الجداول

كلمة المحرر

الخطاب الاستشراقي في "تاريخ الشرق الأوسط الحديث"

"كانت الحُجةُ – إذا اختُزِلتْ فاتَّخذتْ أبسط شكل لها– حجةً واضحةً ودقيقةً ويسهل فهمها، فهي تقول بوجود جانبين، هما الغربيون والشرقيون. فالجانب الأول يُسيطِر والثاني لا بد من السيطرة عليه، وهذه تعني في العادة احتلال أراضيه، والتحكم بصرامة في شئونه الداخلية، ووضع دمه وماله تحت تصرف دولة غربية ما"(١)

يرى إدوارد سعيد أن الآفة الكبرى للاستشراق، تكمن في ميله إلى التعميم والمبالغة في أحيانٍ كثيرة، إضافةً إلى وضع الشرق جثةً هامدة على طاولة البحث يقلب فيها ويشرِّحها دون أن تُصدر صوتًا أو يكون لها ردة فعل تجاه ذلك. وهذا النسق الأحادي طال أغلب الأعمال التي تناول الشرق، سواء كانت أعمالاً اجتماعية أو سياسية أو تاريخية أو أدبية. فالمستشرق يرى الشرق عبر نظرته الخاصة، معزولاً عن واقعه وتراثه الحضاري وخلفياته وتراكماته، ومن ثَمّ تبلورت لدى الغربيِ صورة مشوشة أو مغلوطة أو متناقضة في أوقات كثيرة عن الشرق. فالعقل الشرقي– مثلاً– من وجهة نظر الغرب يفتقد:

"إلى الدقة، وهي الصفة التي يسهل انحطاطها فتتحول إلى الكذب، وهو في الواقعِ الخصيصة الرئيسية للعقل الشرقي، [أما الأوربي فإنه] يُحكم الاستدلال الدقيق، وذكره للحقائق لا يشوبه أي غموض، فهو منطقي بالفطرة حتى ولو لم يكن درس المنطق، فهو بطبيعته شكّاك ويطلب البرهان قبل أن يقبل صدق أي قول، وذكاؤه المدرب يعمل عمل الآلة المنضبطة. أما عقل الشرقي فهو يشبه شوارعه الخلابة المظهر، أي يفتقر إلى أي تناسق، والاستدلال لديه أبعد ما يكون عن الإتقان"(٢).

---

(١) الاستشراق: (المفاهيم الغربية للشرق)، إدوارد سعيد، ترجمة: د. محمد عناني، دار رؤية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦ م، ص ٩٠– ٩١.

(٢) الاستشراق: (المفاهيم الغربية للشرق)، إدوارد سعيد، ترجمة: د. محمد عناني، ص ٩٤.

لقد تمثلت إحدى إشكاليات المعرفة الأوروبية الغربية: "في أنها كانت تمتلك المنهج العلمي الموضوعي في النظر إلى مشاكل الغرب، لكنها لم تكن تمتلك مثل هذا المنهج الموضوعي في التعامل مع الشرق العربي الإسلامي وآدابه وحضارته، بل اعتبر الغرب الأوروبي نفسه وصيًّا على العلم والمعرفة والحضارة، [ومن خلال تلك الوصاية] مارس الغرب الطغيان والفوقية في نظرته إلى الآخر، إلى الشرق"(١). وقد ظهرت هذه الإشكالية بوضوح من خلال محاولات الغرب الدائبة للسيطرة على مقدرات الشرق، ومن هنا تم توصيفه على الدوام من أجل زيادة السيطرة عليه.

*** *** ***

وفي الكتاب الذي بين أيدينا الآن، والمعنون بـ (تاريخ الشرق الأوسط الحديث)، من تأليف كل من: وليام ل. كليفلاند، و مارتن بنتون، وترجمة: بدر الرفاعي، نلمح فيه هذه النزعة الاستشراقية التي ترى في كل ما يخالف الغرب نوعًا من النقص أو الرجعية. والكتاب كما أعلن مؤلفاه يهدف إلى تقديم صورة عن تاريخ الشرق الأوسط الحديث وأحداثه للقراء والطلاب من غير المتخصصين، بحيث يتمكن القارئ بسهولة من كشف أبعاد الشرق الأوسط وفهم طبيعته سياسيًّا ودينيًّا واجتماعيًّا، وذلك للمنطقة الممتدة من مصر غربًا إلى إيران شرقًا، ومن تركيا شمالاً إلى الجزيرة العربية جنوبًا، مستثنيًا بذلك جزءًا كبيرًا من الشرق الإسلامي ممثلاً في شمال إفريقيًا والسودان، وصولاً إلى أفغانستان، فقد ركّز الكتاب على المنطقة المركزية في الشرق دون سواها.

ومن خلال قراءة السيرة العملية للمؤلف الرئيس لهذا الكتاب (وليام ل. كليفلاند ١٩٤١- ٢٠٠٦ م)، نجد أنه قد صبَّ جُلّ جهده على دراسة الشرق الأوسط عامة، والشرق الإسلامي خاصةً؛ فقد جاءت كل مقالاته وأبحاثه ودراساته لتناول النقاط ذاتها المتصلة بكتابه الأبرز والأكثر قيمة: (تاريخ الشرق الأوسط الحديث)، وله عدة كتب مهمة أخرى، وهي: "دور الإسلام كأيديولوجية سياسية في الحرب العالمية الأولى: السياسة الوطنية والدولية في الشرق الأوسط (لندن: فرانك كاس، ١٩٨٦)"- و "الإسلام ضد الغرب: شكيب أرسلان والحملة من أجل القومية الإسلامية، (أوستن: مطبعة جامعة تكساس، ١٩٨٥)"- و "من الفكرة العثمانية إلى العروبة (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٣)"- وصناعة القومية العربية: العثمانية والعروبة في حياة وفكر ساطي الحصري، (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٧١)". يضاف إلى ذلك عدد كبير من المقالات التي تتناول الموضوعات المتعلقة بالشرق الأوسط ذاتها.

---

(١) إضاءات على الاستشراق الروسي، د. فاطمة عبد الفتاح، من إصدارات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٢، ص ١ و ٩.

ورغم ما شاب أسلوب المؤلِّفين في مواضع عدة من هذا الكتاب، خاصةً فيما يتصل بالجوانب الدينية، أو السياسية، من خلط أو نقص في المعلومات أو تضاربها أحيانًا أو عدم دقتها، فإنه يقدم للقارئ صورة مجملة لتاريخ الشرق الأوسط الحديث، بحيث يمكنك رؤية التغيرات والتحولات الأساسية في هذه المنطقة في إطار بانورامي عبر محطات تلك التحولات بأحداثها وشخوصها وتناقضاتها وحداثتها. فهو يقدِّم ابتداءً صورةً عن ظهور الإسلام وانتشاره في الأصقاع، مرورًا بتطور الحضارة الإسلامية واتساع رقعة الدولة الإسلامية، ليدلف من ذلك إلى التوقف أمام الإمبراطورية العثمانية بكل تحولاتها السياسية المتعاقبة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وانحسار الدولة العثمانية وتقلص دورها، ثم يعرج على النضال العربي من أجل الاستقلال سواء في مصر والعراق وسوريا ولبنان ... إلخ، ليقف أيضًا عند قضية فلسطين والانتداب البريطاني الذي مهد لوضع قدم لإسرائيل في المنطقة العربية، ليقف عند المحطات التاريخية الحديثة في تاريخ إيران ابتداء من الملكية وحتى قيام الثورة الإسلامية وصولاً للعقود القليلة الماضية. ليتحول الكتاب بعد ذلك إلى التوقف أمام تاريخ مصر الحديث من النضال والاستقلال، وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢ م وما تلاها من أحداث في السبعينيات وحتى العقد الأول من الألفية الثانية.

ويقف الكتاب في مراحله الأخيرة أمام النظام العراقي بقيادة صدام حسين، والنظام السوري في عهد حافظ الأسد، ليدلف بعدها إلى الثورة الإيرانية الإسلامية، ودخول الخليج عصر البترول، وصولاً إلى الانتفاضة الفلسطينية وحرب الخليج في عام ١٩٩١ م، لينتقل بعدها إلى العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية ابتداءً من حرب الخليج، وأشكال الاستمرارية والتغيير منذ تلك الحرب وما تلاها، ليتوقف عند الحالة المضطربة لأمريكا في الشرق الأوسط، ليختتم المؤلفان كتابهما برؤية مفادها أن السلام قريب جدًّا، ولكنه بعيد جدًّا أيضًا نتيجة التموضعات الجديدة، والتحولات السياسية، والإطار المُعولم والإمبريالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على الشرق الأوسط خاصةً، وبقية العالم عامةً.

وعبر ذلك كله، لا يعرض الكتاب سردًا مجردًا للتاريخ، بل يتدخل الكاتب بين تفاصيل الأحداث، فيذكر رأيه حول تلك الأحداث المتشابكة، ويصنفها، ويضفي إليها من تحليلاته التي تصيب أحيانًا وتُخطئ أخرى. غير أن النظرة الفاحصة لما يضمه بين دفتيه، تُظهِر أنه يتبع النهج الحكائي الذي يعتمد على سرد الأحداث بما يجعل منها قصة مترابطة وشائقة. غير أن تناوله القيم هذا لم يخلُ من مغالطات أو اجتهادات أو تحليلات لم تكن في محلها، خاصةً فيما يتصل بالقضايا الأساسية التي حفل بها الشرق الإسلامي والعربي، سواء: الدين، أو الاستعمار، أو قضية فلسطين، إلى الثورات العربية والانتفاضات

الشعبية. وقد تناول المؤلفان التاريخ مجزًّأً إلى فترات بعينها، فقد يربطان بين مجموعة أصقاع متباينة نظرًا لاتفاقها في حدث تاريخي، أو لتقارب القضايا المثارة، أو وفق رؤية خاصة بهما ويريدان تطبيقها.

ولا شك أن دراسة التاريخ بهذا الشكل المنقسم، أو بمعنى أدق الذي تم رصده في حُقب مجهزة وفقًا لبعض الخلفيات العقائدية، أو الأيديولوجية، أو السياسية، أو حتى على صعيد الحراك الاجتماعي والثوري، وإنْ كان يجعل منه مادةً ثريةً مليئة بالتفاصيل والتداخلات؛ إذ يتم الدمج بين عدة بلاد أو أحداث لاشتراكها معًا في بعض الخصائص دون أخرى- فإنه يميل في أغلب الأحيان إلى سرد أحداث التاريخ وفق **رؤية معدة سلفًا**، أو وفق **فهم خاص** بتطور الظواهر التاريخية، أو على أقل تقدير اعتماد تصنيفات تعبر عن آراء المؤلف الشخصية؛ كأن يعتبر بعض الثورات العربية نوعًا من الانقلاب، أو يمجد فترة من الفترات ويذم أخرى، أو يدلي برأيه في حاكم أو رئيس دولة، أو يضع تصنيفًا بعينه لفترة تاريخية ما.

***　　***　　***

ويمكن أن نرصد بعضًا مما جاء في هذا الكتاب من الأفكار المغلوطة، بحيث نتبين خطوات التحولات في الخطاب الاستشراقي عند المؤلفين، وتتضح الصورة أمام القارئ الكريم، فيتنبَّه إلى شيء من التداخلات التي يبثها المؤلفان بين ثناياه، وبما يعينه على رؤية خلفياتها، أو قراءة ما وراء النصوص والأحداث التاريخية التي يعرضها:

يعرض الكتاب لقضية أن الكعبة المشرفة قد أصبحت موقعًا للحج السنوي بعد مولد النبي (صلى الله عليه وسلم)، وإلى قَرْن الدين الإسلامي بنبيه الكريم معزولاً عن أي سياق آخر أو ما يُطلِق عليه المستشرقون (المحمدية)، ولذا فإن الكتاب يقدم فهمًا خاصًّا للدين يقوم على فكرة: "عمق تجربة محمد واللغة البليغة المقنعة تمامًا التي نقلتها". فالكعبة المشرفة كانت موجودة قبل مولد النبي (صلى الله عليه وسلم)، ورفع قواعدها إبراهيم عليه السلام، وعظّمها العرب في الجاهلية. كما لم تكن المسألة قائمة على (عمق التجربة) أو (اللغة البليغة)، بل تمثلت في الوحي المُنزّل من السماء من قِبل الله تعالى، وبما علّمه إياه أو أرشده إليه.

ولم يكن القتال في عهد الخلفاء الراشدين – كما يذكر الكاتب- صورةً من صور الإغارة والسلب والنهب، بل كانت في الأساس دفاعًا عن النفس، وعن حدود الدولة الإسلامية الوليدة، وفتحًا للبلاد المجاورة ونشرًا للدين الإسلامي، فعلى سبيل المثال جرت أحداث معركة القادسية (١٥ هـــ) في العراق وليس في بلاد فارس، لإخماد الصراع

الفارسي ومحاولاته الهيمنة على بلاد الرافدين[1]. يضاف إلى ذلك أن المسلمين لم يقفوا حائلاً أمام الناس في البلاد المفتوحة لدخول الإسلام خلال القرن الأول من حكمهم، بهدف تحصيل الجزية وجمع المال، فالثابت أنه قد تُركت لهم حرية البقاء على دينهم مقابل دفع الجزية لمساندة الدولة في حمايتهم، أو الدخول في الإسلام، ومن ثَمّ مشاركة الجيش الإسلامي في حماية البلاد[2].

وإجمالاً فإن الأفكار الرئيسة التي يعرضها المؤلف حول الإسلام وقضاياه ونبيه الكريم، وغيرها من الإشارات، قد جاءت معزولة عن سياقها، أو ناقصة، أو متضاربة في بعض الأوقات، أو غير صحيحة، ومن ثمّ يمكن القول إنه قد طرح رؤيته الخاصة عن الإسلام أكثر من تقديمه طرحًا علميًّا رصيناً. فمثلاً يخلط بين الصوفية والحركة الباطنية رغم الاختلاف الكبير بينهما، فالتصوف هو: "العلم بالأصول الموروثة من تصحيح الأعمال ظاهرًا وباطنًا"[3]، في حين ادعى مناصرو الحركة الباطنية أن للقرآن والأحاديث النبوية ظاهرًا وباطنًا: "فأما الظاهر فيفهمه الناس وأما الباطن فهو خفي يجب معه الغوص في الباطن، والأسرار، وهو المقصود والمراد"[4]، وهناك خلاف بين المؤرخين في بداية ظهورها هل كان في سنة ٢٠٥ هـ، أو في سنة ٢٥٠ هـ، أو في ٢٧٦ هـ.

إضافة إلى ما يقدمه المؤلفان من أفكار شبيهة تحمل بين طياتها بعض المغالطات أحيانًا، وعزلَ الأحداث التاريخية عن سياقاتها أحيانًا أخرى، وإلى التناقض أو قلب الحقائق، ومن ذلك على سبيل التمثيل وليس الحصر، ما ذكره حول قضية فلسطين أو الصراع العربي الإسرائيلي، فمن خلال تقصيه لأحداث تلك الأحداث وتداخلاتها، يصف تعامل إسرائيل مع الأرض العربية، باعتبارها أرضًا محتلاً أحيانًا، أو الاستيطان، ولكنه يتحول فجأة بعد عدة أسطر فيطلق على ذلك: (القضية الصهيونية) أو (أو الدفاع عن الأرض الإسرائيلية)، أو (قيام دولة إسرائيل) ... إلخ، فلا يوجد استقرار على المفاهيم، بل هناك مراوغة شديدة والتفاف عن قصد. إضافة إلى عرض الحقائق تهويلاً وتبسيطًا وتفريغًا عن مضمونها وسياقها، ومن ذلك قولهما: "حاز الصهاينة الأرض **غالبًا** عن طريق شرائها من ملاك غائبين"، والحقيقة التي لا شك فيها أن أغلب الأرض العربية التي

---

(١) يرجع في ذلك إلى فصل (الفتوحات في عهد عمر بن الخطاب)، ضمن كتاب: الرحيق المختوم، صفي الرحمن المباركفوري، دار العصماء، دمشق، ط ١، ١٤٢٧ هـ .

(٢) انظر: السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي، عبد الشافي محمد عبد اللطيف، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٨٢ هـ، ص ٢٨٠ وما بعدها.

(٣) انظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. محمد عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٤ م، ص ٢١٠.

(٤) فضائح الباطنية، محمد الغزالي أبو حامد، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.

وصلت إلى الصهاينة إما عن طريق التهجير أو أخذها عنوةً، أما تلك الأرض التي اشتروها من ملاك غائبين فكانت قليلة إذا ما قورنت بالأرض المنهوبة أو المنكوبة، ومن ثم يمكن القول إنه قد تشكّل لديهم مبدأ (العنصرية اليهودية)[1]، يضاف إلى ذلك الأرض المحتلة بعد نكسة ١٩٦٧م.

يتبنى المؤلفان من خلال ما يعرضانه من أحداث حول القضية الفلسطينية، الرؤية الصهيونية الأمريكية التي تبناها الغرب ابتداءً من المخطط الصهيوني الأول في بازل ١٨٩٧ م، وحتى أحداث السابع من أكتوبر (طوفان الأقصى) ٢٠٢٣ م، وهي تمثل أهم الأسس في الفكر الصهيوني، ويأتي على رأسها: إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين تحت الحماية الدولية. وما استتبع ذلك من أفكار أغلبها يميل إلى النزعة الاستشراقية التي تقلب الحقائق وتتذرع ببعض الحيل، فمثلاً في حديثه عن الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (أي حرب ١٩٤٨ م)، يقول: "قامت وحدات من جيوش مصر وسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق بغزو إسرائيل"، معتبرًا بذلك أن إسرائيل صاحبة أرض وليست كيانًا استيطانيًّا احتل الأرض العربية، ومن ثَم وجب مقاومته وردعه واسترداد الأرض التي سطا عليها. ولعل تلك الرؤية المغلوطة هنا –وفي مواضع أخرى– توضح لنا النهج اتبعه المؤلفان في كتابهما من عدم تحرى الدقة، والميل إلى التعميم وقلب الحقائق، وترسيخ صورة محددة عن الشرق: الفاسد، المليء بالتناقضات، الفوضوي ... إلخ، حسب تلك الرؤية.

ومما يلفت الانتباه أيضًا أن المؤلف في مواطن عدة يقدم الحدث مغلوطًا، كمَن يدس السم في العسل، كأن يقول على سبيل المثال في محض حديثه عن الشتات الفلسطيني: "أدى رحيل السكان العرب في عامي ١٩٤٨– ١٩٤٩ عن أجزاء من فلسطين التي تقع ضمن حدود إسرائيل"، وذلك بدلاً عن أن يقرّ بالحقيقة الثابتة والجلية بأن الفلسطينيين قد هُجِّروا قسرًا من أراضيهم التي قامت إسرائيل باحتلالها وسلبها منهم. كما يقول أيضًا: "شن العرب غارات فدائية على الأراضي الإسرائيلية"... إلخ. فإذا دافع الفلسطينيون عن أراضيهم وتعرضوا للتنكيل والتضييق والإبعاد، كانت الحجة بسبب الغارات العربية على أراضي إسرائيل وليست أرضهم، وكانت هجرتهم في الأصقاع والمنافي بسبب بأن وطنهم (فلسطين) يقع ضمن الحدود (المزعومة) لإسرائيل التي لا تعد كيانًا استيطانيًا، بل دولة لها حدودها المعروفة، ومن ثمَّ يكون ذنب الفلسطينيين الحقيقي أنهم وقعوا داخل تلك الحدود أو ضمنها. وهذا نهج استشراقي لا يعتمد في دعواه على العقل أو الحقائق، أو

---

(١) يرجع في ذلك إلى: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، عبد الوهاب المسيري، دار الشروق، ط ١، ١٩٩٩ م.

حتى ذكر الأحداث والقضايا وترك القارئ يبحث عن خلفياتها وتداخلاتها، ولكنه بدلاً عن ذلك يوجِّهها ويملأ عقل القارئ الغربي بترهات لا أساس لها، فيُريه ما يحب، ويحجب عنه ما يريد!

وحينما يتحدث المؤلف عن الحركة الوطنية المصرية، قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ م، فإنه يصفها بـــ (العصابات المسلحة) والتي تدخل في (مناوشات مع وحدات الجيش البريطاني)، على حد وصفه، وهي نظرة تنم عن إساءة من جهة، وقصور شديد في فهم الحراك الثوري الشعبي ضد الاستعمار البريطاني من جهة ثانية، في حين يتناول المؤلف الأحداث الدامية التي تعرضت لها قوات الشرطة في الإسماعيلية في ملحمتها البطولية التي جرت ابتداءً من ٢٥ يناير ١٩٥٢م(١)، بنوع من الاستهانة، ويمر عليها مرور الكرام، فلم يلقِ اللوم أو الإدانة أو على الأقلِ التقريع للقوة الغاشمة التي استخدمتها قوات الاحتلال البريطاني، فقتلت خمسين رجلاً من رجالات الشرطة المصرية بدباباتها وأسلحتها، مثلما يفعل مع كل تدخل مصري أو حراك ثوري عربي للذود عن الأرض والكرامة العربية، بما يشي بالتناقض والنظرة الأحادية وعدم الحيدة في سرد أحداث تاريخية مهمة.

يوظّف المؤلف جانبًا من قناعاته الشخصية على الشرق الأوسط في مراحل تاريخية متعاقبة، غير أن تلك القناعات تأتي متعارضة مع الواقع في كثير من الأحيان، والثابت تاريخيًّا في بعض الأحيان، فمثلاً يتحدث عن نكبة ١٩٤٨ م فيرى أنها أمر مصريّ حيث يقول: "مذلة الهزيمة التي حلّت بمصر على يد إسرائيل ..."، والحقيقة أن النكبة لم تكن شأنًا مصريًّا خالصًا، بل كانت في الأساس مسألة عربية؛ إذ شاركت مصر مع غيرها من الدول العربية في تلك الحرب، كما جرت رحاها على أرض فلسطين ومن أجلها.

وفي موضع آخر يحاول المؤلف التقليل من نصر أكتوبر المجيد، وفي الوقت ذاته تعظيم القوة الإسرائيلية: "وتعتبر رمزًا (أي العبور) للنصر العسكري بعد ربع قرن من الهزائم المتوالية على يد الإسرائيليين". ولا ندري عن أي هزائم متوالية يتحدث المؤلف هنا، وما الأمور التي دارت في خلده وهو يبتدع هذا الكلام ابتداعًا، بل ويزينه في أعين القراء من خلال تلك الإشارات غير الدقيقة بل والمخترعة، فيجعل من أحداث النكبة ١٩٤٨ وما تبعها بداية تأريخ الانتصار المزعوم؛ والحقيقة إن الهزيمة التي يمكن الالتفاف

---

(١) لرؤية أكثر اكتمالاً حول الفترات التي سبقت أحداث ثورة ١٩٥٢ م، وخاصة الرؤية البريطانية المتعلقة بالحراك الثوري المصري، انظر: الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦-١٩٥٢ م، د. هدى جمال عبد الناصر، دار المستقبل العربي، ط ١، ١٩٨٧م.

حولها في تلك الفترة – فيما يخص مصر– كانت نكسة يونيو ١٩٦٧ م فقط دون سواها من أحداث. إضافة إلى ما يركن إليه المؤلف من وصف لثورة ١٩٥٢ م بأنها كانت انقلابًا عسكريًّا، فقد بدأت بوصفها حركة مسلحة على الفساد وبقايا الاستعمار، وما لبث أن أيَّدها الشعب والتحم معها لكونها كانت معبرةً عن طموحاته وأحلامه(١).

نستنتج مما سبق أن اللغة المستخدمة – في مواضع عدة– تميل إلى التعميم والاختزال، لكنّ الذي يثير الدهشة هو استخدام بعض الألفاظ المبطنة والخادعة، والتي تحمل بداخلها قدرًا كبيرًا من المعاني الإضافية، والتي يجب على القارئ أن يتوخاها سواء في قبوله لبعض الأفكار أو رفضها.

ويحاول المركز القومي للترجمة من خلال ترجمته لهذا الكتاب، أن يُقدم لقرائه الرؤية الغيرية أو الاستشراقية للشرق العربي والإسلامي كما عرضها بعض الكتاب الغربيين، للاطلاع على تلك الرؤية ونقدها ومناقشتها، وفي الوقت نفسه للتوقف أمام مسألة: كيف يرانا الآخر؟ وما تصوراته المتعلقة بالدين الإسلامي والحضارة العربية؟ وكيف يُنظر إلى تاريخنا الحديث؟ وما الموقف الحقيقيٍ للمستشرقين وكُتَّاب التاريخ من القضيةِ الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي خاصةً، ومن القضايا العربية والإسلامية عامةً؟ وما القضايا الرئيسة التي تمثل بؤرة التجاذب والاختلاف في الذهن الغربي؟ إضافة إلى محاولة الكشف عن المُضمر في الخطاب الاستشراقي، ولفت النظر إلى المزالق التي يحاولون أن يقنعوا قراءهم بها، متسترين في ذلك بعباءة الكشف والدراسة والعقل الغربي المنطقي في مقابل العقل الشرقي الذي يفتقر إلى الدقة والوضوح.

وإجمالاً فإن هذا الكتاب يقدم صورة لتاريخ الشرق الأوسط الحديث، ويكتسب أهميته، رغم كل ما ذكرناه سابقًا، من نظرته الشمولية لفترة مهمة في تاريخ المنطقة العربية خاصة، والشرق الأوسط عامة، وهو ما يجعل القارئ العربي حريصًا على اقتنائه، فهو يقدِّم له صفحات مهمةٍ من تاريخه الحديث من خلال نظرة بانورامية تتخذ شكل الطابع الحكائي الذي يُؤلِّف بين عدد من الأحداث المتماثلة في خلفياتها السياسية والاجتماعية والدينية، ويربط بين الشخصيات وعلاقاتها المتعددة والمتداخلة، كما يدمج الماضي بالحاضر، ويلوح من بعيد إلى آفاق المستقبل، خاصةً فيما يخص السلام في الشرق الأوسط، والعلاقات العربية الأمريكية.

د. محمود حنفي أبو قُورة

(١) انظر: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م، د. مجدي حماد، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤ م.

مقدمة الطبعة الثالثة

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم تاريخ الشرق الأوسط للطلاب والقراء العاديين، ممن لم يسبق لهم دراسة الموضوع. وفي الصفحات التالية، يشير مصطلح الشرق الأوسط إلى المنطقة الممتدة من مصر غربًا إلى إيران شرقًا، ومن تركيا شمالا إلى شبه الجزيرة العربية جنوبا. وأنا أعرف أن هناك مقولات لها وجاهتها، تمد التغطية الجغرافية لتشمل المنطقة شمال أفريقيا العربي والسودان وأفغانستان الإسلامية. لكني، سعيا إلى التماسك والتمكن من الموضوع، أركز هنا على الشرق الأوسط المركزي. وعليه، فقد استبعدت من هذه الطبعة الفصل الخاص بالجمهوريات الإسلامية المستقلة في آسيا الوسطى. ومن الناحية الزمنية، يركز الكتاب على الفترة الممتدة من أواخر القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن الحادي والعشرين. وقد جرت مراجعة وإعادة ترتيب معظم فصول الجزء الخامس وتحديثها. وهكذا، يعرض الفصل الثالث والعشرون للانتفاضة الثانية ويحاول وضعها في سياقيها المحلي والإقليمي، بينما يفحص الفصل الرابع والعشرون آثار انتخاب حكومة أغلبية ذات توجه إسلامي في تركيا عام ٢٠٠٢، وكذلك دلالة الصدام بين جهود الرئيس الإيراني خاتمي لإدخال إصلاحات وبين قدرة مؤسسة رجال الدين الراسخة على الحفاظ على الوضع القائم. وأخيرا، وبرغم أن هذا الكتاب يعد فحصا للماضي، وليس للحاضر أو المستقبل، فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ المؤثرة، وما ترتب عليها من أعمال عسكرية أمريكية في أفغانستان والعراق، تظل مربكة وغير مكتملة في رأيي ورأي بعض المحللين. وهذا ما ضمَّنته الخاتمة.

وعلى الرغم من مراجعتي للعديد من الفصول في هذه الطبعة الجديدة، سعيا إلى المزيد من الوضوح أو للتعبير عن تفسيرات جديدة، يظل الكتاب محافظا على الصيغة الأساسية للطبعة الثانية. ويقدم الجزء الأول مسحا عاما لأنماط تاريخ الشرق الأوسط منذ ظهور الإسلام حتى القرن الثامن عشر. ويعرض الفصلان الأول والثاني- اللذان اختصرا كثيرا عما كانا عليه في الطبعة السابقة- الملامح الرئيسية للدين الإسلامي وشعائره وظهور المؤسسات الإسلامية الاجتماعية والسياسية منذ عهد الرسول محمد وحتى انتهاء الغزوات المغولية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر. وفي محاولة لتقديم صورة للإسلام من منظور هذا الدين وسياقه التاريخي الصحيح، أشرت إلى أهمية التفاعل بين إسلام الوحي والحضارات الراسخة للشرق الأدنى. كما شددت على الجوانب العالمية للحضارة الإسلامية، وحاولت بيان أن آلية تلك الحضارة لا يمكن فهمها بالتركيز فقط على صعود إمبراطورية شرق أوسطية إسلامية واحدة وانهيارها، بل ينبغي النظر إليها كطراز

عالمي للمراكز المختلفة العديدة للازدهار الإسلامي، الذي يلتزم كل منها بمبادئ الوحي برغم ارتباطه كذلك ببيئات متفردة اقتصاديا وثقافيا. ويتناول الفصل الثالث ظهور الإمبراطورية العثمانية وتكوين مؤسسات الحكم العثمانية، كما يناقش صعود وانهيار الإمبراطورية الصفوية في إيران. وتضم الأقسام العثمانية من هذا الفصل مواد جديدة مستمدة من المواد التاريخية الوفيرة عن المؤسسات العثمانية.

ويركز الجزء الثاني على المراكز الرئيسية للسلطة السياسية ـ الإمبراطورية العثمانية، ومصر كإقليم يتمتع بالحكم الذاتي، وإمبراطورية القاجار في إيران ـ من أوائل القرن التاسع عشر حتى اتفاقات السلام عامي ١٩١٩-١٩٢٠. لقد كانت أنماط التحول في إيران مختلفة عن تلك التي شهدتها مصر والإمبراطورية العثمانية، وقد حاولت تحديد الفروق وشرحها وإظهار أهميتها في تطور إيران الحديثة. وقد تناولت التاريخ الحديث للشرق الأوسط العثماني ـ المصري، معتقدا أن المنطقة كانت منظمة وفق نظام قديم راسخ يرتكز على الممارسات والقيم العثمانية ـ الإسلامية. ولم يكن النظام العثماني ثابتا أو موحدا قط في أرجاء المنطقة، وعاد إلى حالة التغير المستمر عشية القرنين التاسع عشر والعشرين. لكن بعد مرور ٣٠٠ عام أصبحت أهداف وممارسات الحكم العثماني مفهومة وتطبيقها متوقعا من قبل السكان في أجزاء الإمبراطورية المتعددة.

ومن أبرز الموضوعات التي يتناولها الكتاب انقطاع الممارسات العثمانية ـ الإسلامية والعلاقات الاجتماعية الراسخة خلال وبعد التجربة المربكة التي عاشتها شعوب الشرق الأوسط وانهيارها في نهاية المطاف. وكان التعبير عن عملية التغيير تلك يتم باسم التحديث أو التغريب **Westernization** ، لكن تلك التعبيرات كانت إما محملة بأحكام قيمية أو ثقافية أو بكليهما. لذلك، استبعدتها إلا عندما كانت تتوافق بدقة مع نيات فاعلين من الشرق الأوسط، مثل كمال أتاتورك، الذي كان- في رأيي- من الساعين إلى التغريب. وبدلا من التحديث والتغريب، أفضل تعبير التغيير، الذي يعبر بطريقة أفضل عن أهداف مصلحي القرن التاسع عشر، كما أنه يضع التغيرات التي شهدها هذا القرن في سياق فترات التغيير السابقة في الشرق الأوسط. فالقرن التاسع عشر لم يكن المثال الأول للتغيير المستلهم من الخارج في الشرق الأوسط الإسلامي، ولا كانت تلك المحاولة الأولى للإصلاح العثماني. فقد كان قيام الإمبراطورية العثمانية وتدعيم أركانها في القرنين الخامس عشر والسادس عشر- بحد ذاته- عملية تغيير. والحال كذلك بالنسبة لفرض المذهب الشيعي في إيران خلال نفس الفترة. وأنا أؤمن بوجهة النظر القائلة بأن حكام الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر لم يكونوا ينوون "تغريب" دولهم، وإنما جل ما كانوا يسعون إليه هو تبني تحسينات تكنولوجية أوروبية منتقاة وطرق تنظيمية لقواتهم المسلحة. لكن، وكما بينت في الجزء الثاني، ومع تعهد أعداد أكبر من الولاة وضباط الجيش المتنفذين بالاستعارة الانتقائية من أوروبا، تصاعدت وتيرة التغيير وامتد نطاقه إلى مجالات بعيدة عن المجال العسكري الصرف.

والفصل الرابع عبارة عن مناقشة للمرحلة المبكرة من التغيير، كما تجسدت في برامج إصلاح السلطانين العثمانيين، سليم الثالث ومحمود الثاني، ومحمد علي حاكم مصر. ويتناول الفصل الخامس تسارع وتيرة التغيير خلال عصر التنظيمات وعهد إسماعيل في مصر، ويبين كيف أدت النفقات المتزايدة وخسارة التجار الأوروبيين للأسواق المحلية إلى إفلاس الدولتين واحتلال بريطانيا لمصر في النهاية. كما يركز على التغييرات في مجال التعليم ويبين الأساليب التي عبرها أصبح الملمون بالفرنسية مفضلين على خريجي المعاهد الدينية لشغل الوظائف في إدارات الحكومة، وظهور مهنة التدريس، والقضاء. ويستكشف الفصل السادس تأثير الاحتلال البريطاني على مصر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ويفحص أوضاع إيران القاجار تحت حكم ناصر الدين شاه. وبتقديم إيران أواخر القرن التاسع عشر في هذا الموقع من الكتاب، آمل أن يتمكن القارئ من فهم الفروق بين الخبرات العثمانية ــ المصرية التي سبق مناقشتها والظروف التي أثرت على إيران.

ويقدم الفصل السابع منظور الأشخاص الذين عارضوا التغيير أو أرادوه، على الأقل، أكثر ارتباطا بالتقاليد والمبادئ الإسلامية. ويمثل الحاكم العثماني، السلطان عبد الحميد الثاني وحركات الإصلاح الريفية الثلاث، الوهابية والسنوسية والمهدية، تيار المقاومة للإصلاح على الطريقة الأوروبية التي طفت على السطح أواخر القرن التاسع عشر. كما تناولت أفكار الإصلاح الإسلامي التي قدمها محمد عبده وكذلك "الصحوة العربية"، الأكثر علمانية التي أثارها نشطاء الإرساليات المسيحية وظهور آلة الطباعة. ويتركز نقاشي في الفصل الثامن على حركتين احتجاجيتين مختلفتين تماما في سعيهما للحكم الدستوري. فقد استعادت ثورة تركيا الفتاة الدستور العثماني ووضعت السلطة في يد مجموعة من ضباط الجيش وموظفي الدولة ممن تلقوا تعليمهم في المعاهد الجديدة وصمموا على الإصلاح، ومن ثم إنقاذ الإمبراطورية العثمانية. وفي القسم الأول من هذا الفصل، ننظر في سياساتهم وسعيهم إلى تحديد التيارات الرئيسية للهوية الطائفية التي تنافست على ولاءات سكان الإمبراطورية العثمانية عشية الحرب العالمية الأولى. وفي القسم الثاني، ناقشت الانتفاضة الدستورية الإيرانية فيما بين عامي ١٩٠٥-١٩١١ وقارنتها بعهد تركيا الفتاة.

ويتناول الفصل التاسع الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط، والمعاهدات والاتفاقيات العديدة التي وقعت وقت الحرب بشأن ترتيب أوضاع المناطق التابعة للدولة العثمانية، واتفاقية السلام النهائية التي قسمت الأراضي العربية التي كانت تابعة للدولة العثمانية بين بريطانيا وفرنسا. وفي ختام هذا الفصل، انتهيت إلى أن زوال الإمبراطورية

العثمانية والمبادئ المنظمة التي قامت عليها كان لها أهميتها في تطور شعوب الشرق الأوسط، خاصة سكان الأقاليم العربية التابعة سابقا للإمبراطورية. فالعرب لم يكونوا جاهزين لنظام ما بعد العثمانية، ومن المؤكد أنهم لم يكونوا جاهزين كذلك لنظام يحكمهم فيه المحتلون البريطانيون والفرنسيون. وعلى مدى ربع قرن بعد عام ١٩٢٠، انشغل الحكام العرب بتحقيق الاستقلال التام عن القوى الأوروبية وتأسيس هويات وطنية لدولهم الجديدة. (في الجزء الثاني- كما في أجزاء أخرى من الكتاب- لم أخصص فصولا منفصلة للأمور الدبلوماسية والداخلية، مفضلا، بدلا من ذلك، النظر في العلاقات الدولية كجانب من التطورات الداخلية).

ويغطي الجزء الثالث الفترة من فرض نظام الانتداب حتى قيام إسرائيل عام ١٩٤٨. وقد حظيت المسألة الشائكة بخصوص طريقة تقديم تاريخ الشرق الأوسط بعد انهيار الدولة العثمانية وظهور عدد من الدول الجديدة بمجموعة من الإجابات في كتب أخرى. وقد اخترت مدخل الدولة، وهو نهج آمل أن يكون مقارنا ويعكس الملامح الزمنية الخاصة للفترات أو العهود. باختصار، أعتقد أن فترة ما بين الحربين تعتبر عهدا مميزا له سماته المشتركة التي تميزه عن غيره من الفترات السابقة واللاحقة. وقد أكدت، على سبيل المثال، على أهمية الخلفية العثمانية لهذه الفترة في تركيا والدول العربية التي قامت بعد انهيار الدولة العثمانية وأشرت إلى وجود استمرار في القيادة السياسية التي صاغت نبرة العلاقة بين النخبة المحلية والسلطة الأوروبية المحتلة. وفي الفصل العاشر، أعقد مقارنة بين أهداف وتأثير برامج الإصلاح التي تبناها أتاتورك في تركيا ورضا شاه في إيران. وفي تناولي للدول العربية، لم أكتفِ فقط بإظهار الاستمرارية الداخلية والقطيعة مع العهد العثماني السابق، بل بينت أيضا أن أنماط السيطرة الإدارية التي مارسها البريطانيون والفرنسيون لعبت دورا مهما في صياغة تطور الدول تحت حكمهم.

يتناول الفصل الحادي عشر مصر وشرق الأردن، وهما البلدان اللذان كانت بريطانيا تفرض سيطرتها عليهما، ويتناول الفصل الثاني عشر الحكم الفرنسي في سوريا ولبنان وكذلك الحالة الخاصة لظهور المملكة العربية السعودية. وينتهي الفصل الأخير بتحليل للأيديولوجيات السياسية الرئيسية في فترة ما بين الحربين- الإقليمية والقومية العربية، والدعوة المستمرة للتضامن الإسلامي. ويعالج الفصل الثالث عشر الانتداب على فلسطين وميلاد دولة إسرائيل.

أما الجزء الرابع فعبارة عن دراسة للشرق الأوسط في الفترة بين عام ١٩٤٥ حتى أوائل السبعينيات. ويتناول الفصل الرابع عشر تركيا حتى استعادة الحكم المدني عام ١٩٨٣

وإيران حتى عشية الثورة في منتصف السبعينيات. ويتناول الفصلان الخامس عشر والسادس عشر الدول العربية، وعلاقتها بإسرائيل، خلال حكم ناصر. وقد استخدمت تعبير حكم ناصر إيمانا مني بأن الناصرية مارست نفوذا كبيرا في العالم العربي، ليس بما قدمته من إلهام خلال حكم الرئيس المصري فحسب، بل وكذلك ما خلفته من يأس عقب انهيارها غير المتوقع عام ١٩٦٧. ويتناول الفصل السابع عشر الثقافة السياسية الإسرائيلية ومؤسساتها بين عامي ١٩٤٨– ١٩٧٧، كما يتناول ظهور منظمة التحرير الفلسطينية وأثر سعي تلك المنظمة لتأسيس قاعدة إقليمية للعمليات حتى أيلول الأسود عام ١٩٧٠.

ويحتوي الجزء الخامس على تعديلات وإضافات ملموسة على الطبعة الثانية. على أني حافظت في مقدمة هذا الجزء على الخطوط المرشدة لفهم الأنماط التاريخية الجديدة التي ظهرت منذ أوائل السبعينيات. ويناقش الفصل الثامن عشر، الذي يركز على مصر ولبنان في السبعينيات والثمانينيات، الضغوط الداخلية التي قادت الرئيس المصري أنور السادات لشن حرب على إسرائيل عام ١٩٧٣ وتوقيع اتفاق سلام مع الدولة نفسها عام ١٩٧٩. كما يتعرض للتغيرات الديموغرافية المحلية التي ارتبطت بأنشطة المنظمات الفلسطينية التي أغرقت لبنان في حرب أهلية دموية ودفعت إسرائيل إلى غزو البلاد عام ١٩٨٢. ويختتم الفصل بقسم عن السنوات الأولى من حكم حسني مبارك لمصر. وقد سيطر الرئيس حافظ الأسد في سوريا وصدام حسين في العراق على بلديهما ما يقارب ثلاثة عقود. ويتناول الفصل التاسع عشر صعودهما للسلطة، وسياساتهما الداخلية والخارجية، وتغير التركيب الاجتماعي للنخبة الحاكمة التي كان حكمهما يمثلها ويشجعها. ويختتم الفصل بمناقشة للحرب الإيرانية ـــ العراقية بين عامي ١٩٨٠–١٩٨٨. وينقسم الفصل العشرون إلى جزعين: يحلل الأول الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ويناقش أهمية قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، ويقدم معالجة موسعة لأثر التشريع الإسلامي على أوضاع النساء، ويفحص الجزء الثاني عودة الإسلام المسيس كظاهرة عامة في الشرق الأوسط، مع دراسة مصر كحالة خاصة. ويركز الفصل الحادي والعشرون على السعودية واليمن من أوائل الخمسينيات حتى الثمانينيات، والدول العربية المنتجة للنفط في الخليج منذ قيامها حتى عقد الثمانينيات. ويشدد على آثار ثورة أسعار النفط عام ١٩٧٣ ويناقش التوترات الناجمة عن إنفاق الأسر الحاكمة للأموال الطائلة لإحداث تغير اجتماعي وتقني وكذلك للحيلولة دون إحداث تغيير سياسي.

ويتعرض الفصل الثاني والعشرون للانتفاضة الفلسطينية وجذور ونتائج حرب الخليج عام ١٩٩١. ويختتم الفصل بنقاش عن التأثير البعيد المدى للحرب على السعودية والكويت واليمن والعراق حتى بداية القرن الحادي والعشرين. والفصل الثالث والعشرون مخصص لتحليل قيام وفشل عملية أوسلو للسلام، والنتائج الاجتماعية والسياسية لرئاسة ياسر عرفات للسلطة الفلسطينية، وصعود وانهيار حكومتي نتنياهو وباراك في إسرائيل. ويختتم الفصل بمناقشة اندلاع الانتفاضة الثانية وانتخاب إرييل شارون رئيسا لوزراء

إسرائيل عام ٢٠٠١. ويستهل الفصل الرابع والعشرون بتحليل لسياسات الشرق الأوسط خلال سنوات حكم كلينتون ويقدم مناقشة مقارنة لتركيا وإيران حتى بداية الألفية الثانية، ويتضمن قسما عن مصر كمثال للحيوية المستمرة للإسلام السياسي. وكما سبقت الإشارة، فقد أضفت خاتمة حول أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حللت فيها الأهمية الآنية لغزو أمريكا للعراق واحتلاله عام ٢٠٠٠.

إن الكتاب يركز بالأساس على الجوانب السياسية، لكني حاولت مناقشة التيارات الاجتماعية والاقتصادية والأيديولوجية الرئيسية على أمل ظهور تاريخ كامل وشامل للشرق الأوسط. بالطبع لا يمكن لكتاب واحد تغطية كل الجوانب (ولا ينبغي محاولة عمل هذا). وإقرارا بهذه الحقيقة، أقدم ببليوجرافيا مفصلة ومحدثة تتيح مرشدا للقارئ الباحث عن معلومات أكثر عمقا حول الموضوعات الواردة بالكتاب، وكذلك عن الجوانب الأخرى لماضي الشرق الأوسط التي لم نتعرض لها هنا.

ويسرني أن أعبر عن تقديري للمساعدة التي تلقيتها من آخرين. وديني كبير لعدد من الباحثين في شئون الشرق الأوسط التي كانت أعمالهم مرشدا وزادا لي خلال مرحلة إعداد هذا الكتاب. وفي مجرى محاولتي لتوسيع معارفي عن المجال، اكتسبت معرفة أكبر بإسهاماتهم وتجدد تقديري لمنجزاتهم. وآمل أن أكون وفيت بديني في الملاحظات والببليوجرافيا. كما لقيت التشجيع عند الحاجة من أفراد عائلتي وزملائي وأصدقائي من خارج الوسط الأكاديمي، فلهم جميعا جزيل الشكر – وبصفة خاصة زوجتي، جريتشن.

ومنذ الإعداد للكتاب، ومنذ أول اقتراح أُرسل للناشر بطبع هذه الطبعة الثالثة، أفدت من عون من صرت أعتبرهم فرقتي من المماليك. وقد أمدني كل من الأساتذة دونالد مالكولم رايد وف. روبرت هنتر وجيمس بي. جانكوفسكي بتعليقاتهم النقدية المفصلة، وباقتراحات للمراجعة، وتشجيع متواصل خلال مدة تزيد الآن على عقد. وأعبر عن تقديري العميق للوقت والجهد الذي أنفقوه في تحسين هذا العمل. كما أني أفدت من النصيحة الحكيمة للأستاذ ل. كارل براون، والملاحظات الذكية لجين باور، وجهود الباحثة المساعدة لورين فوكنر. وأود – بالإضافة إلى هذا – أن أشيد بمهارات إريك لينبرج، رسام الخرائط للطبعات الثلاث.

كما أثَّرَت الأسئلة التي طرحها طلابي في الجامعة والاقتراحات التي قدموها على مر الأعوام على طريقة تنظيم الكتاب وتقديمه. وآمل أن تجيب المحصلة النهائية على معظم أسئلتهم وتعكس أفضل اقتراحاتهم. وإذا نجح الكتاب في تعميق فهم تاريخ الشرق الأوسط الحديث دون اللجوء إلى التبسيط المخل، فسيكون قد أدى الغرض منه.

ويليام ل. كليفلاند

مقدمة الطبعة الرابعة

توفي بيل كليفلاند في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٦، بعد سنوات من مصارعته مرض اللوكيميا وما يتصل به من مضاعفات. وقبل ذلك بأسابيع قليلة كان بيل قد اعتزل العمل رسميا في قسم التاريخ بجامعة سيمون فريزر، حيث شهد كثيرون بمهارته وتفانيه في فصول الدراسة. وبخلاصة تجارب أكثر من ثلاثين عاما من التدريس المتحمس والمعرفة الدقيقة، عززت الطبعات الثلاث الأولى من هذا الكتاب المدرسي سمعته كأستاذ مشغول بطلاب الدراسات العليا الجامعية ويُكنُّ له الاحترام، وسعيه لجعل تاريخ الشرق الأوسط الحديث أكثر قابلية للفهم دون التضحية بالجوهر.

صدرت الطبعة الأولى من كتاب بيل عام ١٩٩٤ وانتهت بتقييم أولي لأهمية حرب الخليج عام ١٩٩١، بوصفها نقطة تحول مهمة في تاريخ المنطقة الحديث. وقد روجع الكتاب للنشر عام ٢٠٠٠ وعام٢٠٠٤، وأمكن للطبعة الثانية أن ترصد- بمزيد من الوضوح- أنماط الاستمرارية والتغير التي حدثت منذ حرب الخليج، وأضيف للطبعة الثالثة خاتمة تعرض بعض الأفكار حول التطورات البعيدة الأثر التي شهدتها السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين (خاصة الهجوم على البنتاجون ومركز التجارة العالمي وغزو الولايات المتحدة للعراق). وكما اعترف بيل (وإن كان على مضض)، وبينما استخدم غالبية المعلمين الذين تبنوا هذا الكتاب بالأساس كنص تاريخي كما هو الغرض منه، فإن تكشف الأحداث الجارية في الشرق الأوسط له أثره الكبير الذي لم يسجل أو يوضع في السياق التاريخي القريب.

وقد سمح نشر هذه الطبعة (الرابعة) عام ٢٠٠٨ بالتفكير مرة أخرى في توالي الأحداث الجسيمة التي تحمل القدرة على إعادة توجيه أنماط تاريخية راسخة. فالموضوعات الرئيسية المحدَّثة في الفصول الثلاثة الأخيرة من هذا الكتاب هي: التفكك المستمر لعملية سلام أوسلو؛ وتطور الحركات والمؤسسات الإسلامية في تركيا وإيران ومصر ولبنان؛ وتكثيف أحادية الإدارة الأمريكية دبلوماسيا وعسكريا في المنطقة في ظل إدارة الرئيس بوش. وللأسف، فبالرغم من أن بيل سبق وتحدث عن الحاجة إلى إعادة بناء الجزء الأخير من الطبعة الثالثة، لم تتح لنا الفرصة، قبل التدهور المفاجئ الذي طرأ على صحته في سبتمبرعام ٢٠٠٦، لمناقشة أي تفاصيل تتصل بكيفية القيام بهذه الخطوة. ومن حسن الحظ أن نص بيل شديد الوضوح (وأشد تبصرا) في ما اعتبره الاتجاهات الرئيسية؛

وقد تمكنت من الاحتفاظ بكثير من العناوين، في حين أفضت في بعض الأقسام ونقلت غيرها (بما فيها الخاتمة كلها) إلى الفصول الجديدة والمحدَّثة.

وخلال إعداد هذه التحديثات، أفدت كثيرا من دعم ومساعدة عدد من الأصدقاء والزملاء. وأنا مدين بصفة خاصة لجريجوري بلو لقراءته الدقيقة والنقدية للمسودات الأولى، ولجين باور وجَس تايس ومايكل ثورنهيل لنصائحهم الحكيمة وملاحظاتهم المتأنية. كما أود أن أوجه شكرًا خاصًّا إلى الأستاذين دونالد رايد وجيمس بي. جانكوفسكي، وكانا من الأصدقاء المقربين من بيل كليفلاند وتابعا الكتاب منذ البداية وقد زادت ملاحظاتهما هذه الطبعة قوة. ويسرني أن أنتهز هذه الفرصة لأعترف بديني للمدرسين والزملاء الرائعين الذين قدر لي التعرف عليهم خلال العقدين الماضيين، والذين أرشدتني أعمالهم وطرقهم في الإعداد لهذه الطبعة: جريج بلو ورالف كروازيه ومايكل جيلسنان وروبرت جاكسون وحنا كاسيس وروجر اوين ويوجين روجان وتيد وولي، وبالطبع بيل كليفلاند. كما أود أن أشيد بمواهب أول هيجين، الذي قام برسم الخرائط الجديدة للفصلين الأخيرين. وأي من هؤلاء الأصدقاء والمدرسين والزملاء غير مسئول بالطبع- بأي حال من الأحوال- عن الآراء الواردة أو أي خطأ ربما نكون قد وقعنا فيه.

وقد انتظر كارل يامبرت، بصبر، المخطوطات المحدَّثة، وقدمت جريتشن كليفلاند دعمها المستمر. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى مديث سميث وبروك كوش وبت رايت.

وكان أفراد أسرتي مصدرًا أوسع لا ينضب لكثير من التشجيع المطلوب، وأعبر عن شكري لهم جميعا، خاصة أمي. وهذه الطبعة لم تكن لترى النور دون صبر وفضول وحب وضحكات وتساؤل إيلا وبيتر وسيث. أما سايجا فهي تعرف بالفعل مقدار اعتمادي عليها.

مارتن بَنتون

الجزء الأول

تطور الحضارة الإسلامية حتى القرن الثامن عشر

عادة ما ينظر إلى الدين الإسلامي من منظور نشأته الأولى في شبه الجزيرة العربية، القاحلة والمبعثر سكانها. ومن المؤكد أن محمدا رسول الله تلقى الوحي في مدينة مكة العربية فيما بين عامي ٦١٠-٦٣٢ ميلادية. لكن خلال القرن التالي لوفاة محمد، انتشر العرب خارج شبه الجزيرة، وأقاموا إمبراطورية عالمية تمتد من إسبانيا إلى باكستان الحالية. ولم تقم العواصم العظيمة للإمبراطوريات الإسلامية في جزيرة العرب، وإنما في مناطق عريقة، في دمشق وبغداد. ولكي نفهم تطور الإسلام والحضارة الإسلامية، علينا أن نقر بأن منطقة الشرق الأوسط، التي انطلق منها الفتح الإسلامي، كانت مستودعا غنيا بقرون من المبادلات الفكرية المتراكمة، والتجارب الدينية، والتطبيقات الإدارية. وقد قام المجتمع الإسلامي وتشكل على هذه الأسس القائمة. وكما كتبت إيرا لابيدوس، فإن " حضارة الإسلام، برغم ميلادها في مكة، كان لها أيضا أسلافها في فلسطين، وبابل وبرسيبوليس"(1).

وقد بدأ تطور حضارة الشرق الأدنى القديم في الدولة ــ المدينة التي ظهرت للمرة الأولى في العراق الأدنى حوالي عام ٣٥٠٠ ق. م. وقد توصلت هذه المجتمعات المستقرة إلى أبجدية مكتوبة، ومؤسسات للحكم، وطقوس دينية مفصلة. وبحلول عام ٢٤٠٠ ق. م تقريبا، بدأت الكيانات السياسية الأكبر تظهر على هيئة إمبراطوريات إقليمية تندمج فيها أكثر من مدينة في دولة واحدة يحكمها عاهل مسيطر. وكان النمو البالغ للإمبراطوريات الإقليمية بمثابة قوة دامجة بتوحيدها أعدادا أكبر من الناس تحت مظلة أنظمة قانونية مشتركة ودخولهم في تجارب ثقافية ودينية مشتركة. وخلال قرون، وبفضل التحسينات التي شهدتها نظم الزراعة والجيش والتكنولوجيا والنقل والمواصلات، وكذلك النظم الاجتماعية والإدارية، تمكنت الإمبراطوريات من السيطرة بصورة متزايدة على مناطق كثيفة. وقد بلغت هذه العملية أولى ذراها في وادي النيل بمصر، حيث نشأت حضارة متقدمة تحت حكم الفراعنة. وتشهد الآثار المقامة للآلهة والملوك بطول ضفتي النيل على التقاليد الدينية والملكية لقدماء المصريين. كما حدث تأثير توحيدي مماثل في الإمبراطورية الأخمينية في إيران بين عامي (٥٥٠-٣٣١ ق.م)، التي جمعت الشرق الأوسط كله، من مصر إلى نهر أوكسوس في نطاق إمبراطوري واحد.

---

(1) Ira M. Lapidus, A History of Islamic Societies (Cambridge, 1990), p. 3.

وفي أعقاب فتوحات الإسكندر الأكبر في القرن الرابع قبل الميلاد، استوعبت أراضي الشرق الأوسط الواقعة بين إيران والبحر المتوسط طبقة أخرى من التجار مع فرض اللغة اليونانية كلغة للإدارة والثقافة الرفيعة. وتحولت الإسكندرية وأنطاكية إلى مركزين للتعليم اليوناني، وأصبحت اليونانية لغة الحديث السائدة في أوساط النخبة الحضرية من مصر إلى الأناضول.

واستمر استيعاب الأفكار والتقنيات الجديدة مع الغزو الروماني وتعزيز ممارسات روما الإدارية الكفأة في مصر وفلسطين وسوريا والأناضول خلال القرن الأول قبل الميلاد. لكن على الرغم من أن أراضي الشرق الأوسط كانت تدار كأقاليم تابعة للإمبراطورية الرومانية، فإن ثقافتها الرفيعة ظلت أكثر هلينية منها لاتينية. ومع نقل عاصمة الإمبراطورية الرومانية إلى القسطنطينية عام ٣٣٠ ميلادية وسقوط روما الغربية بعد ذلك بقرن من الزمان، توطدت الهوية الشرقية للإمبراطورية. وكانت الإمبراطورية البيزنطية، التي حافظت على الأساليب الإدارية الرومانية في إطار الحضارة الهلينية، تمثل تلك الهوية.

ولم يقتصر تفاعل الإسلام في فترة التكوين على الثقافات المادية القائمة، السابق الإشارة إليها، بل تفاعل كذلك مع المعتقدات والتقاليد الدينية الراسخة. وعندما ظهر الإسلام، كانت العبادات المحلية والإقليمية- برغم استمرار وجودها- تعتبر جزءا من الديانات الرسمية للإمبراطوريتين السائدتين، البيزنطية والساسانية. وكان من شأن تكوين الإمبراطوريات تحقيق وحدة الدين. فكان المتوقع أن تهجر الرعية آلهتهم وإلهتهم المحلية ويعتنقوا الدين الإمبراطوري المحظور رسميا. وهكذا أدت العملية الإمبراطورية كذلك إلى ظهور التوحيد، أي الإيمان بإله واحد. وفي زمن الفتوحات، كان معظم سكان الشرق الأوسط ينتمون لثلاثة أديان توحيدية .

وكان أنبياء إسرائيل القدماء هم أول من بشر بالتوحيد، وهو من أهم مواريث الديانة اليهودية وأكثرها دواما. وعلى الرغم من شتات اليهود من فلسطين على يد الرومان في القرنين الأول والثاني الميلادي، واصلت الطوائف اليهودية الازدهار في الشرق الأوسط عشية ظهور الإسلام. كما كانت هناك أيضا أشكال أخرى للتوحيد في المنطقة. ففي القرن السابع قبل الميلاد، بشر النبي الإيراني زرادشت بوجود إله واحد يخوض صراعا دائمًا ضد قوى الشر. وقد أحيا حكام الإمبراطورية الساسانية في إيران بين عامي (٢٣٤-٦٣٤ م) الزرادشتية، وتبنوها كدين رسمي لدولتهم.

وازدهر سريعا الدين الثالث من ديانات التوحيد، المسيحية، منذ زمن الرومان وأعلن دينا رسميا للإمبراطورية البيزنطية أواخر القرن الرابع. لكن التفسيرات المتعارضة بشأن طبيعة المسيح أدت إلى انقسام أتباع الدين ونمو الكنائس المنفصلة،

وحماية كل منها لنسختها من الحقيقة. وفي مجمع خلقيدونية عام ٤٥١، قررت الكنيسة أن للمسيح طبيعتين، مقدسة وبشرية. لكن طوائف مسيحية أخرى، تعرف بـــ **Monophysites**، آمنت بالطبيعة الواحدة للمسيح. وقد تمأسست عقيدة هؤلاء في الكنيسة القبطية بمصر، التي كان لها هيراركيتها الدينية وتؤدي طقوسها باللهجة القبطية المصرية. كما كانت الكنيسة الأرمنية في الأناضول تؤمن بتفسير المؤمنين بأحادية طبيعة المسيح، إلى جانب جماعات معينة في سوريا. وعندما ظهر الإسلام، كانت هذه الكنائس التي تؤمن بالطبيعة الواحدة للمسيح، بصلواتها العامية، واقعة تحت هجوم السلطات البيزنطية، التي كانت تسعى لفرض النسخة الرسمية من الأرثوذكسية اليونانية على كل رعايا الإمبراطورية.

وقـــد وحـــد الإســـلام المناطق المسيحية اليونانية من الإمبراطورية البيزنطية وأراضي الزرادشتية الإيرانية في إمبراطورية عالمية واحدة تقوم على الدين. وقد قادت المواجهة بين الدين الإسلامي الجديد والتقاليد الراسخة للشرق الأوسط إلى قيام حضارة جديدة، ذات طابع إسلامي لا تخطئه العين، وإن كانت تحمل ما يدل على قرون من الممارسات المتراكمة.

(١)

ظهور الإسلام وانتشاره

عشية ظهور الإسلام، كان يحكم مناطق الشرق الأوسط دولتان إمبراطوريتان متنافستان، الإمبراطورية البيزنظية الرومانية في الغرب والساسانية بإيران في الشرق. وكان أباطرة بيزنطة هم خلفاء القياصرة وورثة صرح مهيب من التقاليد الثقافية والسياسية الرفيعة الممتزجة بالتعليم اليوناني، والإدارة الرومانية، والمسيحية الأرثوذكسية اليونانية. وفي أوائل القرن السابع، امتدت ممتلكات الإمبراطور من الأراضي من شبه الجزيرة الإيطالية مرورا بجنوب أوروبا حتى القسطنطينية، تلك العاصمة الرائعة. وكانت أقاليم الإمبراطورية الشرق أوسطية تشمل مصر وسوريا إلى جانب أجزاء من العراق والأناضول. وبدعم من جيش محترف مرموق، وإدارة بالغة التطور، وكهنوت الكنيسة الأرثوذكسية، بدا حكام بيزنطة أقوياء ينعمون بالأمن.

على أنه في نهاية القرن السادس وأوائل القرن السابع، أصاب بيزنطة الضعف بسبب ما واجهته سلطتها العسكرية والدينية والإدارية من تحديات. وبدءا من عام ٥٤٠، تحول التنافس بين الإمبراطوريتين البيزنطية والساسانية إلى صراع عسكري مكشوف، تواصل دون انقطاع تقريبا حتى عام ٦٢٩. وأنهكت الحملات والحملات المضادة القوات العسكرية للطرفين، واستنزفت خزائنهما، وأنزلت الخراب بالبلاد والمدن الواقعة بين النيل والفرات. ولتوفير التكاليف المالية للحرب المستمرة، لجأ أباطرة بيزنطة إلى الزيادة الدورية للضرائب، وهو إجراء أبعد عنهم رعاياهم، الذين كانوا يعانون بالفعل مصاعب اقتصادية من الجيوش المتحاربة في ذهابها ورجوعها عبر أراضيهم.

وقد خلقت الانقسامات الدينية توترات إضافية بين الدولة البيزنطية ورعاياها. وعندما اعتنقت الإمبراطورية البيزنطية المسيحية الأرثوذكسية اليونانية دينا رسميا للدولة أواخر القرن الرابع، حاول الأباطرة والكنيسة فرض القبول الشعبي بهذه النسخة المجازة رسميا من الدين. لكن شعوب الإمبراطورية استمرت في تبني أشكال أخرى من المسيحية، واليهودية، واستخدام لهجاتهم الخاصة في الكتاب المقدس وأداء الشعائر. ولأن الدولة لم تكن راغبة في التسامح مع هذه التحديات للأرثوذكسية الرسمية، فقد اعتبرتهم هراطقة وتعهدت بقمعهم. وأثار إعدام اليهود والمسيحيين من غير طائفة الأرثوذكس اليونانيين

السخط في أنحاء الإمبراطورية، وهو ما يفسر في جانب منه ترحيب كثير من رعايا بيزنطة بمجيء الحكام المسلمين الأكثر تسامحا دينيا.

ونافست الإمبراطورية الساسانية في إيران- بعاصمتها المدائن على نهر دجلة- بيزنطة على السيطرة على البلاد الواقعة بين العراق ومصر. وكانت الدولة الساسانية، وريثة التقاليد الأخمينية للإمبراطورية الإيرانية العالمية ذات الألف ومائتي عام، تقوم على مبدأ الملَكية المطلقة. وكان الإمبراطور ملكا للملوك (شاهنشاه)، حاكما مهيبا مطلق السلطات، يعيش في بلاط فخم، تحيطه الزخارف والنقوش البهيجة. وعبر العصور، جرى تنقية الممارسات البيروقراطية الإيرانية، وكانت الإمبراطورية الساسانية تدار بواسطة طبقة كبيرة وذات خبرة من الكتبة. وشأن نظرائهم البيزنطيين، كان تحت أمر الأباطرة الساسانيين جيش نظامي محترف مشهود له بالكفاءة، عُرف بثقل تسليحه ودروع فرسانه.

على أن قوة الإمبراطورية الساسانية، شأن البيزنطية، تراجعت بسبب السخط الشعبي، الناجم عن الاختلافات الدينية. وبحلول أواخر القرن السادس، أصبحت الزرادشتية، الدين الرسمي للدولة الساسانية، أكثر أهمية كدين شعائري للنخبة الحاكمة أكثر منها دينا للسكان بشكل عام. وفي الجزء الغربي من الإمبراطورية على وجه الخصوص، كان الناس أكثر انجذابا للمذاهب المتعددة من المسيحية واليهودية، لا لدين البلاط الإمبراطوري. وفي ظل غياب انتماء ديني يوحدهم مع حاكمهم، كان كثير من رعايا الإمبراطورية الساسانية يفتقدون الولاء للدولة.

على الرغم من أن الإمبراطوريتين كانتا في فترة تغير عندما امتد الإسلام إليهما، فإن من المهم أن نقر بتأثيرهما على تطور أساليب الحكم الإسلامي والعقيدة الدينية. فلابد أن الإسلام تأثر في طور التكوين بالتراث اليوناني لبيزنطة، وبتقاليد إيران البيروقراطية، ومفاهيم الإمبراطور التي تطورت في بلاط القسطنطينية والمدائن. وينبغي فهم الإسلام كنتاج للمجتمعات التي انتشر فيها وكذلك تلك التي نشأ فيها.

الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام

باستثناء اليمن في الجنوب وبعض مستوطنات الواحات المتناثرة هنا وهناك، تعتبر شبه الجزيرة العربية صحراء شاسعة. إنها موطن العرب، الشعب السامي القديم الذين لا نعرف جذوره على وجه اليقين. وعلى عكس الممتلكات البيزنطية والساسانية التي كانت تدار بصرامة، كانت شبه الجزيرة العربية في أوائل القرن السابع تفتقد أي سلطة تنظيم مركزية. فلم تكن هناك بنية دولة، ولا نظام قضائي مشترك، ولا مركز إداري. وكانت القبائل هي أكبر وحدات التنظيم الاجتماعي والسياسي التي تحظى بولاءات الأفراد.

وكانت كل قبيلة كيانا بحد ذاتها وترتبط بصلات قرابة قائمة على الإيمان بالانحدار من جد واحد. وكان غالبية سكان شبه الجزيرة من الرعاة الرحل يعملون في تربية الجمال والغنم والماعز. وتطلبت ندرة المراعي في بيئة قاسية الحركة الدائمة من منطقة رعي إلى أخرى. وأدى التنافس على الموارد النادرة إلى الصراع بين القبائل، وأصبحت الحروب طريقة متأصلة للحياة. وكان كل الذكور من المحاربين تقريبا، وأصبحت مآثر الأكثر إقداما منهم أصبحت متأصلة في ثقافة القبيلة. وكانت خبرة العرب الكبيرة في الحروب عاملا مهما في المراحل الأولى من انتشار الإسلام.

وعلى الرغم من الانقسامات المتأصلة في بنية القبيلة في شبه الجزيرة قبل الإسلام، كانت قوى الوحدة الثقافية موجودة. وقد احتفى بروح الشجاعة والشرف البدوي في شكل خاص من الشعر العربي يعرف بالقصيدة. وقد أقنع وجود هذا الشعر، الذي كان يُلقى في الأسواق والتجمعات القبلية، المؤرخين بأن عرب القرن السابع كانوا يمتلكون لغة شعرية مشتركة يمكن فهمها في المناطق المختلفة من شبه الجزيرة. وكان هذا على أكبر قدر من الأهمية لنشر الإسلام لأنه كان يعني أن رسالة النبي محمد الدينية يمكنها الوصول إلى الناطقين بالعربية عبر رقعة واسعة.

ورغم عزلتها، لم تكن شبه الجزيرة العربية منبتة الصلة بالقوى التي صاغت الحضارة الشرق أوسطية. وعشية ظهور الإسلام، كان هناك اتحادان قبليان عربيان يقومان بحراسة الحدود الشمالية لصالح الدولتين البيزنطية والساسانية. وكان هذان الاتحادان العربيان مسيحيين، وهو ما يقدم الدليل على انتشار مفهوم التوحيد بين العرب قبل زمن محمد.

وعند الطرف الجنوبي من شبه الجزيرة العربية، كان اليمن يشكل مصدرا آخر لدخول المؤثرات الخارجية إلى شبه الجزيرة. وعلى عكس بقية شبه الجزيرة، كان اليمن إقليما خصبا غنيًّا بمياهه الجوفية وقادرا على دعم مجتمع زراعي مستقل. وبحلول القرنين الرابع والخامس الميلاديين، اعتنقت كثير من الطوائف العربية المسيحية، وتحول آخر ملوك اليمن قبل الإسلام إلى اليهودية. لكن بالرغم من رسوخ المذاهب الدينية في المناطق المستقرة شمال وجنوب شبه الجزيرة، استمرت معظم القبائل الداخلية في ممارسة أشكال مختلفة من الأرواحية، وعبادة الأصنام أو الآلهة المحلية.

وخلال القرنين السابقين على ظهور الإسلام، اكتسبت شبه الجزيرة العـــربية أهميتها كطريق عبور تجـــاري بين إمبراطوريات الشرق الأوسط واليمن. فقد أعاقت الحروب بين البيزنطيين والساسانيين الطرق البرية الشرقية ــ الغربية وأدى ذلك إلى تنشيط

طريق القوافل الشمالي الجنوبي عبر الحجاز، وساحل شبه الجزيرة القريب من البحر الأحمر. وكانت مدينة مكة، التي تحولت إلى أهم مركز تجاري لشبه الجزيرة، المستفيد الرئيسي من هذه الشبكة التجارية. وبحلول أوائل القرن السابع، راكم تجار مكة ما يكفي من المال لتنظيم قوافلهم وتكاليف شبكة كثيفة للقبائل مقابل تعهدات بالسماح للقوافل بالعبور بسلام.

وبالإضافة إلى دورها كمركز تجاري، كانت مكة موقعا دينيا على قدر كبير من الأهمية. وأصبح معبد المدينة، أي الكعبة، مركزا لعبادة روحية اجتذبت المؤمنين بها في أرجاء غرب شبه الجزيرة. وعندما ولد محمد، كانت الكعبة قد أصبحت موقعا للحج السنوي تتوقف الحروب خلاله، وأصبحت الكعبة أرضا محايدة يمكن في إطارها حل الصراعات القبلية. وحققت المدينة دخلا كبيرا بفضل دورها الديني، واعترفت عائلاتها الكبيرة بأهمية المعبد بوصفه مصدرًا للثروة والنفوذ(*).

وكانت العشائر البارزة كلها تنتمي إلى قبيلة قريش التي استقرت بالمدينة، وأسست دورها الديني، وسادت حياتها السياسية والتجارية. وعلى الرغم من عدم وجود تنظيمات بلدية رسمية، كانت أمور المدينة تنظم بصورة فضفاضة من قبل مجلس من تجار قريش البارزين. ويرى المؤرخون أن مكة كانت في حالة انتقال من الأساليب القبلية الآخذة في الزوال إلى الحضرية الوليدة التي بدأت تظهر بفضل الرأسمالية التجارية. واستبدلت القيم القبلية العرفية، لكن مجموعة من القيم المجتمعية التي تتلاءم مع الحالة الحضرية لم تكن قد ظهرت بعد.

محمد وأركان الإسلام

ولد محمد بن عبد الله، نبي الإسلام فيما بعد، في مكة حوالي عام ٥٧٠. ولا تنبئ نشأته الأولى كثيرا بعلامات النبوة القادمة ورجل الدولة الماهر الذي سيكونهما فيما بعد. وُلد لبني هاشم، إحدى عشائر قريش. وبعد أن أصبح يتيما في الثانية من عمره، رباه عمه أبو طالب. وكشاب، عمل في تجارة القوافل وارتحل إلى دمشق. وأصبح وضعه المالي مضمونا عندما تزوج، في أوائل العشرينيات من عمره، بأرملة ثرية، هي السيدة خديجة. وتتمتع السيدة خديجة بمكانة مشرفة في تاريخ الإسلام؛ فكانت أول من يتحول إلى الدين

(*) خصص المؤلف الصفحات التالية لذكر بعض المعلومات الرئيسة حول الإسلام ونبيه الكريم (صلى الله عليه وسلم)، وقد جاءت مثل هذه الإشارات معزولة عن سياقها، أو ناقصة، أو متضاربة في أحيان أخرى أو غير صحيحة، فالمؤلف يطرح رؤيته الخاصة عن الإسلام أكثر من تقديمه طرحًا علميًا رصينًا. (المحرر).

الجديد بعد محمد نفسه، ودعمته في مواجهة المصاعب التي تعرض لها في بداية نبوته حيث تعرض لازدراء معظم أهل مكة.

وعلى الرغم مما حظي به محمد من احترام على نطاق واسع كشخص مؤدب وجدير بالثقة، فقد عاش حياة عادية كتاجر وزوج وأب لأربع بنات من خديجة. لكن مع اقتراب محمد من عامه الأربعين، بدأ سلوكه يتغير بالتدريج. كان عادة ما يترك مكة، لعدة أيام أحيانا، للتأمل معتزلا في الجبال خارج المدينة. ويخمن الباحثون أن محمدا كان يفكر مليا فيما رآه مشاكل أصابت المجتمع المكي، وكان يبحث عن طرق لحلها. وفي إحدى صحواته في عزلته بجبل حراء، تلقى محمد دعوته النبوية، وهو حدث يعرف في الإسلام بليلة القدر. وجاءت الدعوة في صورة أمر من الله، وانتقل إلى محمد عبر الملاك جبريل بأن يتلو على أهله في مكة الرسالة المقدسة التي اختاره الله ليتلقاها. وقد دشنت ليلة القدر بداية حركة سيقدر لها تغيير حياة العربي وتؤدي إلى ظهور دين توحيدي عالمي.

وعلى مدى الاثنين والعشرين عاما المتبقية من عمره، ظل محمد يتلقى الوحي، الذي كان رفاقه يقومون بتسجيله، وحفظه، ثم جمعه بعد ذلك في كتاب واحد، هو القرآن، الذي يشكل جوهر الدين. والقرآن كتاب مقدس شكلا ومضمونا. فهو لا يحوي أوامر الله فحسب، بل ويمثل كذلك كلمة الله الصريحة؛ ولغته، من ثم، فهي مقدسة لا يمكن المساس بها. وعلى مر قرون من ليلة القدر، وجد غير المسلمين، خاصة الموحدين من المسيحيين واليهود، الذين يمثل الإسلام بالنسبة لهم أكبر تحد مباشر، صعوبة في القبول بفكرة أن القرآن يحوي كلمات الله، وليس كلمات محمد. والنقطة هنا ليست مناقشة الادعاءات المختلفة بشأن الحقيقة الدينية، إنما التأكيد على عمق تجربة محمد واللغة البليغة المقنعة تماما التي نقلتها. وتكشف آيات القرآن، خاصة تلك التي تنتمي للفترة المكية، فردا مسكونا بإحساس قاهر بضرورة ملحة وملهم بعهد يتجاوز وجوده السابق ويدفعه نحو الدور الذي يؤمن بأنه اختير من أجله، أي رسول الله.

ويمكن تقسيم مراحل نبوة محمد إلى فترتين، الفترة التي كان فيها في مكة (٦١٠-٦٢٢) والسنوات التي قضاها في المدينة. ويتمثل الفرق في أحوال الرسول خلال الفترتين من حياته في أسلوب ومحتوى الوحي. وقد نزل القرآن في سلاسل من السور ومنظمًا حسب طول السورة، بوضع طوال السور في البداية وقصارها في النهاية. وتنتمي قصار السور إلى سنوات مكة، عندما كان محمد مشغولا بتأسيس الأسس اللاهوتية للدين. وكان العنصر الأساسي في الفترة المكية هو التوحيد الصارم. فإحدى السور الأولى نصها

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ① اللَّهُ الصَّمَدُ ② لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ③ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ④﴾ سورة الإخلاص[1].

والكلمة العربية للإله الأعظم، الله، تشير إلى الآلهة التوحيدية، آلهة اليهودية والمسيحية وكذلك الإسلام. وهكذا، من الخطأ استخدام لفظ الله على الإسلام حصريا. فاللفظ يترجم بإله وهكذا ينبغي أن يستخدم ويُفهم.

ما الذي يريده إله القرآن القادر من مخلوقاته؟ في الوحي المكي يطالبهم بممارسة طرق العبادة والسلوك المنصوص عليها. وكان عليهم أن يخضعوا لإرادته والتعبير عن شكرهم له بوصفه مانح خيرات الأرض. فالإسلام يعني الخضوع، واتباع الدين، أي المسلمون، هم من يخضعون لإرادة الله. وإلى جانب أمور الشعائر، يبين الله وصاياه حول الطريقة التي ينبغي أن يتعامل بها الإنسان في معاملاته الاجتماعية اليومية مع غيره. وهو ينبه أهل مكة إلى بذل المزيد من الاهتمام بالأقل حظا في المجتمع والاعتدال في سعيهم لجمع المال. والسورة التالية تعبر عن استياء الله من تصرفات أهل مكة على أيام محمد: ﴿كَلَّا بَل لَّا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ ⑰ وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ ⑱ وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ⑲ وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ⑳﴾ سورة الفجر

ويعاقب القرآن غير المحسنين ويحذر من يشعرون بأن مالهم سيجعلهم في منأى من العقاب الذي أعده الله لهم يوم الحساب. وكان مفهوم يوم الحساب عنصرا أساسيا في الدين. وقد حذر الوحي أهل مكة من أن أعمالهم، ومواقفهم، بل وحتى دخيلة أنفسهم، ستكون موضع تقييم الخالق يوم الحساب. وهكذا، كان اللاهوت الإسلامي أساسيا وصريحا. وقد أُمر الناس بإطاعة إرادة الله الحكم: الذين قبلوا به واتبعوا كل أوامره مثواهم الجنة؛ أما من يرفضون الله ويبتعدون عن أوامره فسيبعثون في نار جهنم.

وقد اجتذبت دعوة محمد عددا قليلا من المتحولين وأثارت معارضة كبيرة خلال الفترة المكية من بعثته. وعلى أي حال، فقد كان بمثابة تحد لبنية المدينة الاجتماعية والاقتصادية والدينية. فهو لم يقتصر على نقد مواقف تجار قريش الأغنياء، بل أدان كذلك الممارسات الدينية التي جعلت من مكة مركزا مزدهرا للحج. ومع مرور الأعوام، وتحول المعارضة المكية من الازدراء إلى التهديد بالإيذاء البدني، بدأ محمد وأتباعه البحث عن مكان أكثر ألفة. وعندما جاءتهم دعوة للاستقرار في مدينة يثرب (المدينة فيما بعد)، قبل بها محمد.

---

(١) **A. J. Arberry**، القرآن مفسرا. **(New York, 1955)** وكل الاستشهادات اللاحقة من هذه الترجمة.

كانت المدينة، التي تبعد حوالي ٢٠٠ ميل إلى الشمال من مكة، واحة خصبة تعاني من ثارات الدم الطويلة بين قبائلها المتعددة. وقد دعي محمد كوسيط ووعده ممثلو المدينة بتوفير الحماية لأي مسلم يأتي معه. وفي عام ٦٢٢، هاجرت جماعة المسلمين بالتدريج من مكة إلى المدينة. ويعتبر هذا الحدث، الذي يعرف بالهجرة، نقطة تحول في تطور الإسلام؛ فعام ٦٢٢ هو العام الأول في التقويم الهجري.

وخلال السنوات العشر التي قضاها في المدينة، تعالت مكانة محمد بصورة كبيرة. وتحول من نبي مزدَرى إلى رئيس دولة صغيرة وشخصية بارزة في أرجاء شبه الجزيرة. وقد تحقق هذا التحول من خلال مزيج من الحرب والتفاوض والدعوة، وهو نجاح أكد فيما يبدو حق محمد لا في النبوة فقط، وإنما في القيادة السياسية كذلك. وقد عزز محمد سلطته في المدينة عبر إقناع شخصياتها المتنفذة باعتناق الإسلام والقبول بقيادته. وما إن رسخ قاعدة سلطته، أصبح باستطاعته اتخاذ إجراءات ضد الجماعات التي استمرت في إنكار نبوته وسلطته السياسية. وكان من بين هؤلاء كثير من القبائل اليهودية التي لم يقبل أفرادها بشرعية ادعاء محمد للنبوة. وفي النهاية، طردهم محمد من المدينة وصادر ممتلكاتهم ووزعها على فقراء المهاجرين من المسلمين.

حتى عندما كان يعزز موقفه في المدينة، وضع محمد الخطط لضم مكة إلى الطائفة المسلمة المتوسعة. وكانت استراتيجيته تقوم على إعاقة تجارة القوافل التي تعتمد مكة عليها في تحقيق ازدهارها. وخلال عام من قدومه إلى المدينة، أمر بأول غارة فيما سيصبح سلسلة مستمرة من الغارات على القوافل المكية. وقد كانت الغارة الأولى أثناء أحد شهور الحج المقدسة، التي يفترض أن تتوقف فيها الحروب، حسب العادات المستقرة. وكان هذا مقلقا لكثير من مسلمي المدينة الذين استمروا على احترامهم للتقاليد القائمة. لكن إحدى رسالات الوحي المقدس أضفت القدسية على محاربة الكفار وخص كل المسلمين الذين يعملون على نشر الإسلام بمكانة خاصة.

وردا على هجمات محمد على قوافلهم، شن المكيون عدة حملات على المسلمين في المدينة، لكن في كل مرة كانت القوات المسلمة المتفوقة عدديا تصمد في مواقعها، بل وحققت انتصارات محدودة. وقد ظهر محمد خلال هذه المواجهات كمخطط عسكري بارع، وعزز نجاحه في التصدي للمكيين مكانته بين القبائل المجاورة. وقد عاهده كثيرون على الولاء لا لأنهم فهموا الدين الجديد أو قبلوا بالإسلام دينا، بل لأن الانضمام إلى مساعي محمد وقتها كان ضمانا لتحقيق النصر، ومع النصر تأتي غنائم الحرب. وكان من شأن تزايد حجم قوات النبي وتحالفاته الفعالة مع القبائل أن تمكن من التضييق على تجارة

مكة إلى حد تهديد الازدهار الذي كانت تشهده المدينة تهديدا خطيرا. وفي عام ٦٣٠، قاد محمد قوة من ١٠ آلاف رجل وهاجم أطراف مكة؛ وحتى يظهر كفاءاته كرجل دولة، وعد أهل مكة بأن حياتهم وممتلكاتهم ستظل مصونة إذا سلموا المدينة وقبلوا بالإسلام دينا. ووافقت زعامة قريش على الشروط، ودخل النبي دخول المنتصرين المدينة التي سبق وهرب منها قبل ثماني سنوات. وحسب شهود المناسبة، توجه محمد إلى الكعبة وأمر بهدم الأصنام، معلنا إياها مكانا مقدسا لله. وظلت مكة مركزا للحج، وأصبحت الكعبة بؤرة الدين الجديد .

وخلال الأعوام ما بين الهجرة واستسلام مكة، أصبح دور محمد القيادي أكثر تعقيدا. وتحولت المدينة إلى دولة ــ مدينة صغيرة، لها خزانتها وجيشها وعدد متزايد من معتنقي الدين الجديد. وعكس محتوى القرآن الأوضاع المتغيرة بتقديم تعليمات حول كيفية تنظيم الوظائف الموسعة للدولة، وطريقة تعامل الناس مع بعضهم البعض. وبهذه الوصايا تأسست الطبيعة الشاملة للإسلام. فالتوصل إلى اتفاق بشأن المديونية ــ مكتوبا أمام شهود ــ كما ينص القرآن كان واجبا دينيا، وعدم الالتزام بهذا يعد خطيئة. وبهذه الطريقة، كانت تفاصيل الزواج والميراث والطلاق والنظام الغذائي والمعاملات الاقتصادية جزءا من التجربة الدينية للمسلمين. لقد أقام محمد أمة ينظم شرع الله قواعد سلوكها الإنساني اليومي.

ومن المبالغة أن نعتبر كل شبه الجزيرة كان دولة متماسكة وموحدة بعد استسلام مكة. على أن التحول الذي أنجزه النبي كان ملموسا. فقد غرس المفهوم الأساسي لطائفة من المؤمنين الموحدين باعترافهم بإله أعظم لا شريك له وقبولهم بسلطان هذا الإله على حياتهم اليومية؛ كما بشر بمفاهيم للأخلاق الاجتماعية تحرم الخمر والصراعات الدموية وأقر بالوضع القانوني للمرأة وأمر بحماية الفقراء.

وقد جمع محمد في شخصه بين أدوار النبي، ومؤسس الدولة، والمصلح الاجتماعي. واليوم، هناك تأكيد كبير على الجوانب العسكرية للإسلام، لكن لكي نفهم مهمة محمد على الوجه الأكمل، يجب أن نفكر في أهمية نصوص قرآنية كالنص التالي: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴿٣٦﴾﴾ (سورة النساء)

الفتوحات العربية والإمبراطورية الأولى

عندما مات محمد عام ٦٣٢، كان يمكن لشبه الجزيرة أن ترفض ادعاءات النبي وتعود إلى الأساليب القديمة مرة أخرى دون أن يعتبر ذلك مناقضا للأنماط التاريخية. لكن

شيع المسلمين في مكة والمدينة قرروا استمرار تطور الطائفة الدينية الجديدة، وخاضوا صراعا فيما بينهم لتأكيد سيطرتهم عليها. ولأن محمدا لم يكن له أبناء؛ ولأن القرآن لم يتضمن تعليمات واضحة بشأن اختيار خليفته، انفتحت مسألة قيادة الطائفة أمام مختلف التفسيرات. واستبق المتحولون الأوائل إلى الإسلام، الذين قاسوا مع محمد في مكة وهاجروا معه إلى المدينة، غيرهم من المطالبين بالمنصب، واختاروا واحدا منهم، أبا بكر، قائدا جديدا للطائفة. وقبلت الأطراف الأخرى بقيادة أبي بكر، لكن الصراع حول أول خلافة بذر بذور صراع ألقى بظلاله على كل فترات التاريخ الإسلامي.

ولُقِّب أبو بكر بالخليفة، وهو لقب أصبح يدل في النهاية على القائد الديني والسياسي لجماعة المسلمين، وأصبح المنصب نفسه يعرف بالخلافة. ويعرف أبو بكر وخلفاؤه الثلاثة- عمر بين عامي (٦٣٤-٦٤٤)، وعثمان بين عامي (٦٤٤-٦٥٦)، وعلي بين عامي (٦٥٦-٦٦١)- في التاريخ الإسلامي بالخلفاء الراشدين، تقديرا لقربهم الشخصي من النبي وإخلاصهم المفترض لمبادئ الإسلام. وعلى الرغم من أن اثنين منهم اغتيلا وساد عهدهما الاضطرابات السياسية والاجتماعية، نظر المسلمون فيما بعد وفي أوقات أكثر اضطرابا إلى الماضي بمشاعر الحنين لعهد دشن فيه رفاق النبي الأربعة حركة دفعت العرب خارج شبه الجزيرة وأدخلتهم في تاريخ العالم.

وقد أقر الخليفة الثاني، عمر، بالحاجة إلى تحويل غرائز الإغارة(*) لدى القبائل بعيدا عن الصراع بين الطوائف والترخيص بالهجمات ضد الأطراف الجنوبية لبيزنطة وإيران الساسانية. وهكذا، بدأ عصر الفتوحات العربية وبناء الإمبراطورية الإسلامية.

كان نطاق وسرعة الفتوحات العربية ملحوظا. وفي عام ٦٣٧، هزمت القوات العربية الجيش الإمبراطوري الساساني في معركة القادسية، وهي مواجهة سرعان ما أعقبها سقوط المدائن وبداية حملة عربية صعبة عبر الهضبة الإيرانية باتجاه شبه القارة الهندية. وكان النصر على بيزنطة سريعا بالقدر نفسه. واستولى العرب على دمشق عام ٦٣٥، وفي عام ٦٤١ احتلوا أجزاء من إقليم مصر الزراعي الخصب. وبحلول عام ٦٧٠، وصلت الحملة الغربية برغم مقاومة بيزنطة والبربر إلى تونس الحالية، وفي عام ٦٨٠ قاد القائد العربي المقدام عقبة بن نافع قوة صغيرة من تونس عبر الجزائر والمغرب

(*) لم يكن القتال غريزة أو صورة من صور الإغارة والنهب والسلب، بل كان في الأساس دفاعًا عن النفس وفتح البلاد ونشر الإسلام . فمعركة القادسية التي وقعت فى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه؛ وقعت بين العرب المسلمين والفرس على أراضى عربية وهى (العراق)، يرجع إلى: الرحيق المختوم، صفي الرحمن المباركفوري دار العصماء، دمشق، ط١، ١٤٢٧هـ، الفصل الخاص بـ: الفتوحات فى عهد عمر بن الخطاب. (المحرر)

إلى المحيط الأطلنطي. وتوغل التوسع العربي غربا بغزو إسبانيا في النصف الأول من القرن الثامن.

وخلال مائة عام من وفاة النبي، وصلت القوات العربية إلى شبه القارة الهندية في الشرق، وكانوا قد سيطروا على إسبانيا في الغرب وعبروا جبال البرانس إلى فرنسا قبل أن توقفهم في النهاية قوات شارل مارتل في معركة بواتييه عام ٧٣٢. وفي هذه الموجة الأولى من الفتوحات، تم تدمير الإمبراطورية الساسانية تدميرا كاملا واستوعبتها الإدارة العربية ـ المسلمة. واستردت بيزنطة، رغم أنها عانت من فقدان أقاليمها المركزية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، السيطرة على الأناضول والبلقان وخلقت عائقا كبيرا أمام توسع المسلمين حتى قهرها العثمانيون في القرن الخامس عشر.

لكن ما يذهل أكثر من سرعة الفتوحات ومداها هو استمراريتها: باستثناء إسبانيا، التي احتفظت بالوجود العربي ـ الإسلامي حتى القرن الخامس عشر، فإن الأراضي التي احتلت خلال القرن الأول من الانتشار ظلت إسلامية، إن لم تكن عربية، حتى يومنا. وفي شمال أفريقيا، كما في مصر وشرق البحر المتوسط ـ قلب الحضارة الهللينية والمسيحية الأولى ـ وإقليم العراق الذي شهد الاستقرار طويلا، أصبحت اللغة العربية والدين الإسلامي هما السائدان. وتمكنت اللغة والثقافة الفارسية من استعادة مكانتهما في إيران، لكن بأسلوب إسلامي.

وكان من غير الممكن أن تكون الفتوحات بهذه السرعة والاستمرارية دون وجود مزيج من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والدينية سهلت قبول السكان المحليين بالحكام العرب الجدد. أولها- كما سبق نقاشنا- أن الديانات التوحيدية كانت تمارس على نطاق واسع بين شعوب البلاد المفتوحة، وتأكيد الإسلام على التوحيد وضعه في إطار التقاليد الدينية القائمة. وثانيها، أن الإسلام أظهر تسامحا كبيرا تجاه غير المسلمين. والقرآن أمر المسلمين بحماية "أهل الكتاب" ـ أي اليهود والمسيحيين الذين يملكون كتبا منزلة. وفي التطبيق، امتد هذا التسامح ليشمل الزرادشتيين في إيران والهندوس في شبه الجزيرة الهندية. ولم يلعب التحويل الإجباري سوى دور بسيط في الفتوحات العربية، وعلى مدى ما لا يقل عن قرنين ظلت غالبية سكان الإمبراطورية الإسلامية من غير المسلمين. وكانوا يعرفون بالذميين، أي أبناء الديانات المتسامح معهم بحكم الشرع. وكان الذميون يتمتعون بحرية ممارسة تعاليم دينهم وإدارة أمورهم الداخلية من خلال مسئوليهم الدينيين. على أن الذميين لم يكونوا يتمتعون بالحقوق الكاملة للمسلمين وكان عليهم أن يدفعوا ضريبة خاصة على الرأس تعرف بالجزية؛ وكانوا ممنوعين من الخدمة في الجيش ومن ارتداء ألوانا معينة، ولم تكن

أماكن عبادتهم بحجم مساجد المسلمين. وعلى الرغم من أن ذلك وغيره من القيود يعد شكلا من أشكال التمييز، فهي تمثل موقفا متسامحا غير معتاد في ذلك الزمان وتعد تناقضا ملحوظا مع تلك الممارسات التي كانت تنتهجها الإمبراطورية البيزنطية.

ولم تشكل الضرائب التي فرضتها الدولة الإسلامية ــ العربية عبئا كبيرا كتلك التي كانت تحصلها الإمبراطوريتان البيزنطية والساسانية. أضف إلى هذا أن الحكام العرب عمدوا إلى ترك الممارسات الإدارية القائمة كما هي ولم يتدخلوا في العادات المحلية. وبالرغم من اعتناق بعض الشعوب المفتوحة للإسلام، لم يشجع العرب التحول إلى الإسلام خلال القرن الأول من حكمهم(*). وكان هذا عائدا في جانب منه إلى أن الجزية شكلت مصدرا مهما من عوائد الدولة ومن جانب آخر إلى أن العرب، في هذه المرحلة المبكرة من مسيرة الإسلام، اعتبروا الإسلام دينا عربيا صرفا.

أول حرب أهلية، ونهاية عصر الخلفاء الراشدين

غابت مسألة الخلافة إلى حد كبير في موجة الفتوحات الأولى. لكن عندما قُتل الخليفة عثمان على يد رجال قبائل عربية عام ٦٥٦، ظهرت مسألة الخلافة مرة أخرى. ولم تحل إلا بعد حرب أهلية أسفرت عن انقسام مرير داخل الأمة الإسلامية. وقد اختير علي ليخلف عثمان. فقد كان علي أكثر مؤسسي الإسلام توقيرا بعد النبي. كان ابن عم النبي، وزوج فاطمة ابنة النبي، وأكثر المسلمين الأوائل إخلاصا. والحقيقة أن بعض فئات الأمة ما زالت تعتقد بأن النبي كان يعتزم تعيين علي خليفة مباشرا له. وعندما اختير خليفة في النهاية، كان علي يمثل ائتلاف مصالح عريضًا يدعو إلى قدر أكبر من المساواة بين كل المسلمين، العرب منهم وغير العرب، وعودة قيادة الطائفة إلى بيت محمد. لكن معاوية، حاكم سوريا المسلم القوي، نازع عليا حقه في الخلافة. وتقابلت قوات الطرفين المتنازعين على القيادة في موقعة صفين عام ٦٥٧. ولم تحسم المواجهة الأمر، تاركة كلا من علي ومعاوية في المواقع التي كان يسيطر عليها كل منهما قبل بداية القتال. وفي أعقاب المعركة، سحب جزء كبير من قوات علي دعمه له، مما سمح لمعاوية بأن يبسط سيطرته على سوريا ومصر ويحول دون تأسيس علي لحقه الذي لا نزاع فيه في الخلافة. وبرغم أن عليا أقام عاصمة في الكوفة، إحدى المدن- الحامية العربية في العراق الأدنى،

(*) لم يكن الأمر كذلك، فقد دخلت أعداد غفيرة إلى الإسلام فى القرن الأول الهجرى؛ من العرب أو غيرهم، واتسعت رقعة الدولة الإسلامية حتى بلاد ما وراء النهر، وقد استعمل العباسيون ما بدأه الأمويون. (أنظر: كتاب السيرة النبوية والتاريخ الإسلامى، عبد الشافى محمد عبد اللطيف، دار السلام، القاهرة ط١، ١٤٢٨هـ، ص٢٨ وما بعدها. (المحرر)

استمر تدهور موقفه، وقُتل عام ٦٦١. كانت خلافة علي قصيرة ومثيرة للخلاف وإن كانت منطقية تماما. وجاءت لتعبر عن صحة موقف المتمسكين بشرعية وضع السلطة داخل الأمة الإسلامية كما أنها تعتبر- كما سنرى فيما بعد- رمزا خالدا لرغبة أقلية ملموسة من المسلمين في تبني قائد للطائفة ينحدر من أسرة النبي مباشرة. والحقيقة أن الارتباط بذكرى علي وأسرته ومأساتهم ترسخت بقدر كبير من العاطفة والحيوية بدرجة أحدثت شقاقا أبديا داخل الطائفة الإسلامية.

من النطاق العربي إلى الإسلام العالمي: الإمبراطوريتان الأموية والعباسية

كان موت علي علامة على نهاية المرحلة الأولى من تطور الطائفة الإسلامية وبداية مرحلة جديدة من التوسع والاندماج الإمبراطوري. وقد اعتُرف بمعاوية خليفة في أنحاء الإمبراطورية وأصبح مؤسسا للأسرة الأموية بين عامي (٦٦١-٧٥٠). كان حاكما برجماتيا اهتم بالأساس بمواصلة نشر الإسلام وإدارة موارد الدولة، وتعزيز ملكه. وأثناء خلافته، انتقل المركز السياسي للإمبراطورية من مكة، مدينة القوافل الصغيرة، إلى مدينة دمشق القديمة، بكل روابطها البيزنطية. واستعان معاوية ببعض الممارسات الإدارية البيزنطية واستخدم الموظفين والحرفيين البيزنطيين السابقين، مستهلا العمل لتحويل الإمبراطورية الإسلامية إلى دولة وريثة للإمبراطورية البيزنطية وإحاطة الخليفة بزخرف المُلك.

ورغم تواصل الفتوحات لجلب الثروات المادية إلى دمشق تحت حكم خلفاء معاوية، كانت الإمبراطورية الأموية تعاني شقاقات داخلية. ويعود الشقاق في جانب منه إلى استمرار سياسة التفرد العربي التي اتبعتها النخبة الأموية الحاكمة. فقد ظلوا يساوون بين الإسلام والانتماء العربي ويديرون أموال الإمبراطورية وأمورها الاجتماعية بأساليب تحابي العرب وتميز ضد العدد المتزايد من غير العرب المتحولين إلى الإسلام. وتصاعد السخط وتحول إلى ثورة أطاحت ببني أمية في ٧٥٠ وجاءت إلى السلطة بأسرة ملكية جديدة هي دولة العباسيين.

احتفظ العباسيون بالخلافة بين عامي ٧٥٠-١٢٥٨. وتحت حكمهم، انتهى عصر الفتوحات البطولي ليفسح الطريق أمام تطوير المؤسسات الإدارية، والمشروعات التجارية، والنظام القضائي. وحل الكاتب وتاجر المدينة والقاضي المتعلم محل المحارب العربي كعنصر مفضل في المجتمع. ونتج عن تعزيز الفتوحات في مركز جغرافي لمزيج قرون من التقاليد الثقافية والدينية تفاعلا معقدًا بين الثقافات والأديان الموجودة في الشرق الأوسط وانتشار الحيوية الديناميكية من شبه الجزيرة العربية. وقد وجدت الحضارة

الإسلامية المشعة والجديدة أول- وليس الأخير بحال- تعبير عنها خلال فترة الخلفاء العظام بين عامي (٧٥٩-٩٤٥) من حكام الإمبراطورية العباسية.

شهدت السنوات المائة والخمسون الأولى من عمر الإمبراطورية العباسية، التي تولى خلالها خلفاء مثل المنصور بين عامي(٧٥٤-٧٧٥)، وهارون الرشيد بين عامي (٦٨٧-٨٠٩)، والمأمون بين عامي (٨١٣-٨٣٣)، استقرارا سياسيا نسبيا، ورخاء اقتصاديا كبيرًا، وتزايدت عولمة البلاد الإسلامية المركزية. وخلقت هذه الأوضاع بالمقابل الإمكانيات لازدهار حضارة غنية ومتنوعة. وابتعد العباسيون عن التفرد العربي الذي تسبب في الكثير من الاستياء تحت حكم الأمويين. وتبنوا بدلا من ذلك سياسة شاملة تقر بالمساواة بين كل المسلمين، بغض النظر عن أصولهم العرقية. وأدى هذا الاتجاه، إلى جانب إحياء الحياة الحضرية واتساع النشاط الاقتصادي، إلى تنامي الكوزموبوليتانية داخل الإمبراطورية، مع المشاركة الكاملة لشعوب البلاد المفتوحة في الحياة الاقتصادية والسياسية للدولة.

وتجسدت عالمية العباسيين في نقل العاصمة الإمبراطورية، هذه المرة من دمشق ذات الأغلبية العربية إلى الشرق نحو مدينة بنيت حديثا هي بغداد، التي أنشأها الخليفة المنصور على الضفة الغربية لنهر دجلة. وبتغيير موقع العاصمة أصبح المركز السياسي الإسلامي على اتصال أكثر مباشرة بالتقاليد الإمبراطورية الإيرانية، بتأكيدها على السيادة المطلقة للملك والتخصص الوظيفي، وأضيفت طبقة أخرى من التأثيرات على الخبرات البيزنطية والعربية للدولة الإسلامية. فقد كانت الإدارة العباسية أقرب لنموذج الحكم الساساني واستخدمت أعدادًا كبيرة من الإيرانيين الذين دخلوا الإسلام في بنيتها البيروقراطية المفرطة في تفاصيلها. كما كان للممارسات الساسانية تأثيرها على منصب الخلافة. فخلال حكم الخلفاء الراشدين، كان الخليفة الرجل الأول بين أنداد يعيشون عيشة متواضعة حسب نموذج الحياة الذي رسخه محمد. وتغير هذا الاحتفاء بالبساطة على عهد آخر الحكام الأمويين، الذين ابتعدوا عن الناس، وعاشوا حياة البذخ بفضل الأموال التي تدفقت على الخزانة بدمشق، وابتعدوا عن الشورى وازدادوا استبدادا. أما العباسيون، باتصالهم الأكثر مباشرة بالفكرة الإيرانية بالإيمان بملك الملوك المطلق السلطات، فقد فاقوا أسلافهم كثيرا في طريق الحكم الاستبدادي المطلق. فسكن الخلفاء العباسيون القصور الفاخرة، معزولين عن الجميع ما عدا الدائرة الداخلية المطلقة الثقة من رجال الحاشية والمستشارين. ولم يعودوا يعتبرون أنفسهم خلفاء للنبي، وإنما "ظلال الله على الأرض"، وكانت سلطاتهم واسعة على رعاياهم. وهكذا كان حل العباسيين لمشكلة السلطة ووضعها هو في مركزتها ووضعها بيد حاكم مطلق، يمارس سلطتي الملك الزمنية والقائد الروحي

للأمة الإسلامية. وعلى مدى قرنين تقريبا بعد ثورة عام ٧٥٠، كانت نتائج هذه الصيغة جيدة بقدر وحققت للإمبراطورية ازدهارا غير مسبوق، وإنجازا ثقافيا رائعا، واستقرارا سياسيا عاما يقوم على اتساع رقعة القبول بفوائد الخلافة المطلقة.

لكن لا يمكن لملك الاحتفاظ بالسيطرة المطلقة على إمبراطورية تمتد من المغرب إلى الهند. وفي أواخر القرن الثامن، خرج شمال أفريقيا من تحت سيطرة بغداد وتحول إلى دول إسلامية تتمتع بالحكم الذاتي. وخلال القرن التاسع، ظهرت ملكيات مستقلة قصيرة العمر في أجزاء كثيرة من إيران ثم سقطت. لكن بالرغم من ظهور مراكز قوة جديدة، ظلت سيطرة الخلفاء العباسيين على الشرق الأوسط حتى القرن العاشر، وحدد البلاط الإمبراطوري في بغداد أسلوبا للسلوك الملكي كانت العواصم الإقليمية تقلده الأسر الحاكمة في المناطق المنشقة في أرجاء المناطق الشاسعة التي ترسخ فيها الإسلام.

خاتمة

خلال الفترة التاريخية القصيرة الواقعة بين وفاة النبي محمد عام ٦٣٢ حتى نقل العاصمة الإمبراطورية من دمشق إلى بغداد في خمسينيات القرن الثامن، امتدت الأمة الإسلامية من مناطقها العربية الأصلية لتصبح إمبراطورية عالمية. وتشكل فترة الفتوحات العربية مرحلة حاسمة في تاريخ العالم، حيث حولت سكان الصحراء من البدو الرحل المنظمين على أساس قبلي إلى نخبة حاكمة لبنية إمبراطورية تتركز في معاقل الزمن القديم. وحلت العربية محل اليونانية والفارسية والآرامية والتقاليد الأدبية الراسخة، مثل لغة الإدارة والثقافة الرفيعة؛ وحل الإسلام محل اليهودية والمسيحية والزرادشتية والوثنية في الشرق الأوسط، وإن لم يلغها. وقد أثارت عملية الإحلال هذه أسئلة مهمة: في تفاعلها مع التقاليد الأدبية والدينية والإدارية لبيزنطة وإيران، كيف يمكن لإسلام الوحي، إسلام موطن النبي، مكة مدينة القوافل، أن يكون موجها للممارسات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية؟ كيف يمكن جعل سكان البلاد التي شهدت الفتوحات العربية الكثيفة، بتقاليدهم الراسخة، يطيعون أوامر للسلوك الإنساني السليم وفق ما نزل به الوحي على تاجر من شبه جزيرة القرن السابع؟ وفي سعيهم للإجابة عن هذه الأسئلة أو التوصل إلى أساليب معينة للعيش والعبادة، أكد المسلمون إيمانهم بصدق نبوة محمد ببناء حضارة تتمركز حول ما نزل في القرآن.

(٢)

تطور الحضارة الإسلامية حتى القرن الخامس عشر

أنماط التاريخ الإسلامي

يُنظر إلى التاريخ الإسلامي أحيانا باعتباره تاريخ صعود الإمبراطورية العباسية وانهيارها. وفي هذه القراءة للماضي الإسلامي، تأتي المعالم الـزمنية على الوجه التالي: في الفتـرة بين عامي ٧٥٠-٩٤٥، شهـدت إمبراطورية تقوم على الحكم المطلق، مركزها بغداد، فترة ازدهار اقتصادي وثراء ثقافي واستقرار سياسي جعل منها القوة المهيمنة على العالم في تلك الفترة. وفي عام ٩٤٥، استولى البويهيون، وهم سلالة حاكمة عسكرية إيرانية، على السلطة الزمنية في بغداد، وجعل سلطة الخليفة صورية وضمان انفراد الحاكم الإيراني بسلطة صنع القرار في الإمبراطورية العباسية. ووفق هذا التفسير، فإن الضعف الذي أصاب العباسيين أواخر القرن العاشر أدخل الإسلام في فترة طويلة من التدهور الذي تضاعف بتدمير الإمبراطورية عام ١٢٥٨، واستمر حتى تثبيت أقدام الإمبراطورية العثمانية في القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر.

وبرغم صحة التواريخ في القراءة السابقة، فإن هذا التفسير، بتركيزه الحصري على الإمبراطورية العباسية وربطه تدهور الإمبراطورية بتدهور الإسلام، مضلل. فحتى عندما كان العباسيون في ذروة قوتهم، كانت هناك ممالك وثقافات إسلامية أخرى تتكون. وكان لها إنجازات مهمة بالنسبة لتطور الإسلام العالمي بقدر أهمية إنجازات العباسيين. وفي محاولة لوضع إطار مفاهيمي لمراحل التاريخ الإسلامي، اقترحت ماريلين والدمان أننا بدلا من أن ننظر إلى الإمبراطورية العباسية باعتبارها القلب الذي التفت حوله سلسلة من الدول الأقل إسلاما، علينا أن نفكر من منظور مجموعة من الإمبراطوريات الإسلامية، تطورت كل منها وسط تركيبة خاصة من الممارسات المحلية والإسلامية[1]. ويسمح لنا منظور والدمان بملاحظة أنه في نفس الوقت الذي ازدهرت فيه بغداد، كان هناك أيضا بلاطات ملكية فريدة وغنية في دلهي وغزنة والقاهرة وقرطبة، وغيرها من المناطق. ولم تكن هناك دولة أو ثقافة إسلامية واحدة، زالت بزوال العباسيين في بغداد.

---

(1) **Marilyn R. Waldman, "The Islamic World," New Encyclopaedia Britannica, 15th ed. (Chicago, 1990), pp. 102–133**

فقد نشرت الإمبراطوريات الإقليمية (أو الممالك الإقليمية، كما يطلق عليها البعض) وأثرت في التقاليد الإسلامية في مناطق تقع خارج الممتلكات العباسية. وهكذا، وعلى الرغم من أن سقوط الإمبراطورية العباسية عام ١٢٥٨ انتهى بتشرذم سياسي كبير، فإنه لم يسفر عن "عصر مظلم" للثقافة العربية، ولا خلق فراغ سياسيا في البلاد الإسلامية المركزية.

ولا يعني هذا إنكار الدور المهم الذي لعبته بغداد وغيرها من المدن الرئيسية في الإمبراطورية العباسية في رعاية ونشر التقاليد التشريعية والثقافية والسياسية والدينية الإسلامية. لكن الأفكار النابعة من بغداد كانت تُستقبل وتطبق عادة بطريقة مختلفة بعض الشيء في العواصم الإقليمية أو في مدن الإمبراطوريات الإقليمية الأخرى. ويهدف الباحثون الذين يركزون على أهمية الإمبراطوريات الإقليمية الإسلامية إلى بيان وجود تعددية إسلامية عبر الزمان والمكان. فقد كانت المجتمعات الإسلامية ديناميكية ومتنوعة، وليست ثابتة ولا متآلفة؛ كانت تضم مناطق مختلفة مثل الهند وسوريا ومصر وإسبانيا. وينبغي أن نؤكد مرة أخرى على أن مصير الإسلام لم يرتبط تماما بمصير الإمبراطورية العباسية في الفترة الممتدة بين عامي ١٠٠٠ – ١٥٠٠ ميلادية تقريبا. ولا نقصد من هذا أن أواخر حكم العباسيين وما أعقبه مرت دون اضطرابات سياسية أو مشاكل اقتصادية، بل الأحرى أن استمرارية الإسلام كأول حضارة عالمية بحق يكشف عن وجود عملية تجديد مستمرة من إقليم إسلامي إلى آخر. ولأن الإسلام كان عالميا، فإن الركود في شريحة من شرائح الأمة يقابله تسرب الطاقة الثقافية أو الاقتصادية أو العسكرية من شريحة أخرى. وهكذا، كانت هناك عملية تجديد ومحافظة مستمرة في أرجاء كثيرة من العالم الإسلامي. ولا شك أن تدمير الإمبراطورية العباسية وموت آخر الخلفاء كان حدثا تاريخيا مهما، لكن لا ينبغي أن نستنتج من هذا أنه كان علامة على انهيار الحضارة الإسلامية. فقد حافظت الدول التي خلفت العباسيين والإمبراطوريات الإسلامية الإقليمية وأثرت التقاليد الثقافية والدينية الإسلامية خلال القرون التي تلت سقوط بغداد.

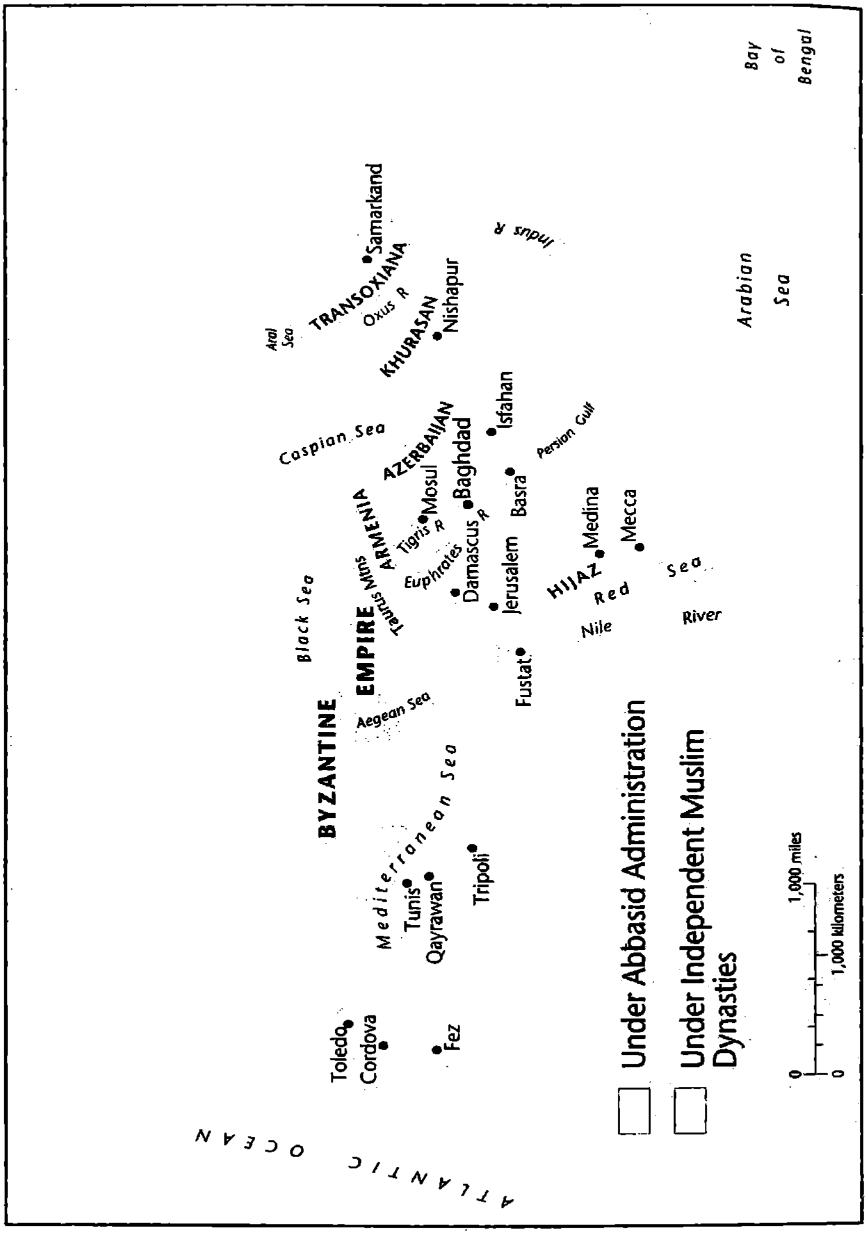
تكوين الثروة واستخداماتها

كان ظهور الإمبراطورية العباسية بشيرا بعهد من الازدهار الاقتصادي، قاد إلى إحياء الحياة الحضرية وتوسع التجارة والصناعة، لا في نطاق الإمبراطورية فحسب، بل وكذلك في أرجاء العالم الإسلامي. وقد انتعشت بغداد بالتوصل إلى نظم للري يمكن التحكم فيها بدقة في منطقة دجلة ـ الفرات الأدنى، وتحولت إلى مدينة كوزموبوليتانية كبيرة وصل عدد قاطنيها إلى حوالي مليون شخص في القرن التاسع. وكانت عاصمة

العباسيين، التي اعتبرها المعاصرون سرة العالم، محور شبكة تجارية واسعة تربطها بالصين والهند وأفريقيا وكل منطقة البحر المتوسط (انظر الخريطة ٢-١). وبإقامتهم لصلات تجارية بين هذه المناطق المتنوعة، أوجد التجار المسلمون سوقا دولية يجري فيها تبادل منتجات الهند وجنوب شرق آسيا ببضائع من إسبانيا وبلاد البحر المتوسط. وأصبحت المدن مركزًا للإنتاج والاستهلاك، وازدهرت الحياة الحضرية في موانئ صاخبة مثل الفسطاط، والمرية في إسبانيا، والبصرة، موطن السندباد والبحار في حكايات ألف ليلة وليلة. وانتعشت تجارة قوافل المسافات البعيدة المدن الداخلية القائمة مثل دمشق وحلب وزادت من عدد السكان زيادة كبيرة وازدهرت التجارة في مرو وسمرقند وبخارى، تلك المدن الشرقية التي شكلت محطات على طول طريق الحرير حتى الصين. واستغل التجار الفرص التجارية التي أتاحها توسع السوق العالمي لتحقيق ثروات ضخمة. وقد حققت لهم ثرواتهم مكانة مرموقة ومكنتهم من لعب دور بارز في تشكيل معالم المجتمع الإسلامي بالصورة التي ظهر بها في تلك الفترة.

وترتب على زيادة الإنتاج الزراعي ظهور مراكز حضرية كبيرة وأسهم في رخاء غير عادي ميز الإمبراطوريات الإسلامية في القرون من الثامن حتى الثاني عشر. وقد تحقق هذا النمو في مجال الزراعة بفضل نقل المحاصيل من الهند إلى الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط، وهي عملية أحدثت أهم ثورة زراعية في تاريخ العالم بين تبني الزراعة المستقرة واكتشاف الأوروبيين للأمريكتين. وبعد فتح العرب للسند (باكستان) أوائل القرن الثامن، انتقلت محاصيل المناخ شبه الاستوائي في الهند إلى الهلال الخصيب ومصر وأفريقيا وإسبانيا الإسلامية. وفي كل هذه المناطق، أصبحت المحاصيل الواردة حديثا مواد غذائية كما لو كانت جزءا من المساحات المزروعة منذ العصور القديمة. لكن محاصيل غذائية كالأرز وقصب السكر والليمون والموالح والموز ونخيل البلح والسبانخ والباذنجان والقطن كان العرب يجلبونها كلها من الهند إلى العراق ثم تشق طريقها عبر شمال أفريقيا إلى إسبانيا ومناطق أخرى من أوروبا.

وخلال فتوحاتهم وتأسيس أقاليم متنوعة مناخيا وتكوين شبكات تجارية تصل بين هذه الأقاليم، عمل العرب، وهم شعب لم يرتبط وجودهم قبل الإسلامي القريب بالزراعة المستقرة، كعنصر محفز لثورة زراعية كان لها أثرها على الملابس التي يرتديها الناس والطعام الذي يستهلكونه والأساليب التي يستخدمها غالبيتهم في تسيير حياتهم العملية.



الخريطة ٢-١: البلاد الإسلامية فى أوائل القرن التاسع

وبفضل عوائد ما تغله الأرض وأرباح التجارة، تمكن مجتمع الصفوة العباسي من التمتع بأسلوب حياة راق تحيطه رفاهية إقليمية بعيدة المنشأ. وأرست الأسرة المالكة أسلوبا للرعاية أفاد منه الحرفيون والأطباء والكتاب، خاصة الشعراء العرب. وقد حاكى هذا الأسلوب التجار الأغنياء وكبار الموظفين في كل من بغداد والعواصم الإقليمية. وأسهمت في نشر الأدب الرفيع والثقافة العلمية وطبع شريحة معينة من المجتمع الإسلامي بفكرة أن العظمة والقوة بحاجة إلى ما هو أكثر من الجيش؛ كما كان هذا يعني أيضا أن يكون لك حاشية من الشعراء والباحثين والأطباء. وخلال القرون التي تلت ذلك، كان على الحكام المحليين رعاية الأدب والتعليم حتى وهم يسعون للانفصال سياسيا عن الخـــلافة العباسية، ليظهروا أن تطلعـــاتهم للسلطة كانت راسخة في التقاليد الثقافية الإسلامية السامية.

ولم تقتصـــر التجربة الثقافية للمجتمع الإســـلامي الـــراقي على الشعر والفنون الزخرفية. فالأفكار، شأن البضائع المادية، كانت تنتقل ذهابا وإيابا بطول طريق القـــوافل والخطوط البحـــرية، وجند الخلفاء والأمراء المثقفين المرموقين لتزيين بلاطهم. وقدم الرياضيون المسلمون، الذين عملوا في إطار التقاليد الهندية والفارسية، إسهامات باقية في الجبر (وهي كلمة عربية) وحساب المثلثات. وقدم الفلكيون والأطباء والكيميائيون المسلمون أعمالا أثرت في تطور العلوم الطبيعية في الدوائر الثقافية الأوروبية والمسلمة على حد سواء. وأسهمت رعاية الخليفة المأمون بين عامي (٨١٣-٨٣٣) في تدشين الحركة التي استعادت أعمال فلاسفة وأطباء اليونان المرموقين، ومن بينهم أرسطو وأفلاطـــون وجالينـــوس، وترجمتها من اليونانية إلى العربيـــة بواسطة مؤسسات متخصصة في الترجمة ترعاها الدولة. وأمام حضور التقاليد اليونانية الكلاسيكية في طبعات عربية، كان على الباحثين المسلمين أن يدخلوا في صراع مع تقاليد فلسفية ذات مضمون إنساني، أسفر عن ظهور اثنين من أبرز المفكرين الأرسطيين في العصور الوسطى، ابن سينا بين عامي (٩٨٠-١٠٣٧)، الطبيب الذي عمل في أكثر من بلاط ملكي في شرق إيران، وابن رشد بين عامي (١١٢٦-١١٩٨)، وهو فقيه مسلم من قرطبة. ويعد ظهور طبعات عربية من أرسطو في مناطق بعيدة عن بعضها البعض مثل إسبانيا وشرق إيران دليلا على حركية الأفكار داخل الحضارة الإسلامية العالمية.

وقـــد سهل انتشار الصنـــاعة واستخدام الورق في المناطق الإسلامية انتشار كل من الأفكار الدنيوية والتعاليم الدينية الإسلامية. ويعتقد بشكل عام أن تصنيع الورق بدأ في الصين في القرن الأول قبل الميلاد. وجاء إلى العالم الإسلامي بعد انتصار العرب على

قوة صينية شرق بحر أرال عام ٧٥١. وكان من بين الأســـرى الصينيين صنـــاع ورق قاموا بنقل مهاراتهم إلى الحرفيين المسلمين. وعرفت بغداد الورق في أواخر القرن الثامن وظهر في إسبانيا عام ٩٠٠، في وقت كانت المجتمعات الغربية لا تزال تعتمد على البردي والورق. وفي خلال قرن آخر، انتشر تصنيع الورق في أنحاء العالم الإسلامي، وتركز إنتاجه في سمرقند بآسيا الوسطى وبلنسية بإسبانيا.

واعتبارا من القرن الثامن فصاعدا، أصبح الإسلام حضارة عالمية، تنتقل المعارف والتكنولوجيا والأذواق الفنية عبر أرجائها الممتدة. ونظرا للتنوع الشديد واتساع نطاق الأقاليم التي أصبح الإسلام يشكل فيها قوة دينية بارزة، كان هناك تشكيلة من الممارسات والتفسيرات الإقليمية أضفت سمات خاصة على الثقافات الإسلامية في أجزاء مختلفة من العالم. وكما لاحظنا في مقدمة هذا الفصل، لم تكن هناك وحدة سياسية أو ثقافية واحدة تحتضن كلية الإسلام. ويشير بعض الباحثين الآن إلى وجود أكثر من إسلام تعايش وسط تنوع نابض بالحياة وإن كان غير موحد في قبوله برسالة القرآن والمتطلبات الأساسية للشعائر. وهو ما سنتعرض له الآن.

الشعائر والمؤسسات الإسلامية

إن الفكـــرة، الشائعة في الغـــرب، والتي ترى أن الحياة الاجتماعية والسياسية الإسلامية ترتكز إلى ما نزل في القرآن دون غيره، خاطئة وتغفل التطور التاريخي المعقد للإسلام. فمنذ الفتوحات الأولى تحت حكم الخلفاء الراشدين وتواصلها على عهد العباسيين، بذلت طبقة فقهاء المسلمين الناشئة جهدا متصلا لمواءمة ما ورد بالقرآن مع تقاليد الثقافات الراسخة التي كانت سائدة عندما جاء الخلفاء إلى الحكم. وأدى هذا الجهد للتآلف إلى وضع قواعد علم التوحيد والتوصل إلى نظام قضائي شامل يرتكز إلى ما ورد بالقرآن لكنه غير مقصور عليه. وعلى المســـتوى الشعبي، كان من شـــأن تأسيس مجموعة من الشعائر المقبولة عالميا أن يشعر المسلمون بهوية مشتركة وإضفاء البعد الإسلامي على حياتهم اليومية. لكن حتى فقهاء المسلمين سعوا إلى توحيد العقيدة والشعـــائر، واستمر الدين في اجتذاب مجموعة كبيرة متنوعة من الشعوب التي أدخلت على التقاليد الإسلامية الناشئة مجموعة غنية من الخلفيات الثقافية والتجارب الدينية. وكان التفاعل بين الوحدة والتنوع سمة ثابتة للإسلام في طور التكوين؛ كان الدين من المرونة بحيث أمكن احتضان ممارسات جديدة والتواؤم مع المتغيرات الإقليمية وإن ظل صارما بما يحفظ هويته الأساسية.

أركان الإسلام الخمسة

الشعائر الإسلامية هي الشكل المستقر الذي عبره يطيع المؤمنون الله ويقرون بقدرته على كل شيء. وعلى الرغم من أن مناقشة الشعائر لا يمكن أن تنقل لغير المسلم المعنى الحقيقي للإسلام بالنسبة للمسلم، فإنها تتيح فهما عميقا للأوامر الملزمة والتأكيد الطائفي على العبادة الإسلامية. وتقوم هذه العبادة على أركان الإسلام الخمسة.

الشهادة: هي الركن الأول. وعندما يقول المسلم "أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله"، فهو يؤكد على إيمانه بدين الإسلام. وكما سبق أن لاحظنا، يعتبر الإيمان بإله واحد المبدأ الأساسي في الإسلام. والمعبود في القرآن مطلق القوة، وهو الحكم العدل الذي لا راد لأوامره. والاعتراف بمحمد كآخر الأنبياء المرسلين من الله هو الركن الثاني من أركان الدين. وتبعا للقرآن، لم يكن محمد ناقلا فحسب للرسالة المقدسة، فهو خاتم المرسلين، الذي تلقى ونقل كلمة الله. ويعترف القرآن برسالات الأنبياء السابقين لكنه يرى أن الأوامر التي نقلوها نُسيت. من هنا، فالإسلام ليس دينا جديدا، وإنما إحياء لكلمة الله الحقة التي أوحى بها إلى إبراهيم وغيره من الأنبياء الذين جاءوا عبر التاريخ الإنساني. ومع مرور الزمن، أهمل الإنسان، بسبب ضعفه، ما أنزله الوحي أو تحول عنه. وعبر محمد، يكشف الله الرحمن الرحيم لبني الإنسان عن وصاياه، لآخر مرة. ولن تكون هناك فرص في المستقبل لتلقي مشيئة الإله؛ لن يكون هناك أنبياء بعد محمد. وكان لاختيار الله لنبي عربي وللغة العربية كناقلة لوحيه الأخير أهميته القصوى لشعور العرب بأنفسهم ودورهم في التاريخ الإنساني.

الصلاة: أُمر المسلمون بأداء الصلاة خمس مرات يوميا في أوقات محددة بين الفجر وغروب الشمس. وهي ليست صلة مؤقتة بالله، وإنما مجموعة صارمة منصوص عليها من الحركات والتلاوات يولي المؤمنون وجوههم في أثنائها صوب مدينة مكة المقدسة ويقرون بطاعتهم المطلقة لله بملامسة جباههم للأرض. وتؤدى الصلوات اليومية غالب الأحيان في المنزل أو مكان العمل. أما الصلاة الجامعة فهي يوم الجمعة، وموعد صلاة الظهر في هذا اليوم هي اللحظة التي يتجمع فيها أفراد الأمة في المساجد الجامعة.

الصوم: يأمر القرآن كل مسلم بالغ تسمح له حالته الصحية بالامتناع عن الطعام والشراب والنساء من الفجر وحتى الغسق طوال شهر رمضان، وهو الشهر الذي تلقى فيه محمد رسائل الوحي الأولى. والصوم هو وقت للتكفير عن الذنوب وتذكر كرم الله في عطائه لمخلوقاته من بني الإنسان، من خلال الامتناع عن الطعام والشراب والنساء.

حج مكة: دمج محمد الكعبة في الإسلام وجعل منها قبلة الدين الجديد، ناسبا أصولها إلى النبي إبراهيم(*). وحسب تعاليم القرآن، على المسلم الحج إلى مكة وكعبتها مرة في العمر على الأقل، لكن وجوبه مقصور على القادرين على الرحلة والذين لن تتأثر حياتهم العملية كثيرا بسبب الوقت الطويل المطلوب للرحلة. وكما في الصلاة، فإن لشعائر الحج نظامها؛ فمراسمه تجري في شهر معين ويتضمن فروضًا محددة. وعلى مر القرون، كان الحج بمثابة تذكير لمسلمي العالم بدينهم المشترك. وكان واجب الخليفة، بوصفه حارسا للمدن المقدسة، تأمين طريق الحج واعتباره من أقدس مسئولياته الإدارية.

الزكاة: هذا الواجب يشكل جزءا من مفهوم الإحسان على الفقراء والذي يتردد من حين لآخر في أوامر الوحي. والزكاة ضريبة سنوية على الثروة يلتزم كل مسلم بسدادها. وعلى الرغم من أن القرآن لم يحدد مبلغ الزكاة، فقد تحددت في التطبيق بـ ٢,٥% من ثروة الشخص وأصوله وكانت تتولى جمعها الخزانة المركزية.

الجهاد

تشكل فريضة الجهاد، على الرغم من أنها ليست من الشعائر، جزءا لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية. والمعنى الأساسي للجهاد هو السعي في سبيل الله. وهذا قد يعني أيضا صراع الفرد الداخلي لمقاومة الوقوع في الخطيئة أو بذل مجهود فائق من أجل صالح طائفة المسلمين. من هنا، يؤكد بعض الكتاب المسلمين المحدثين على الحاجة إلى جعل الجهاد اختيارا شخصيا من أجل تحقيق الإصلاح الديني. كما لجأت حركات أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين إلى الجهاد كأداة للاحتجاج السياسي. وتعتبر هذه الحركات أنظمة الحكم الحالية، سواء في مصر أو أي مكان آخر، كافرة وتدعي من ثم الحاجة إلى الإطاحة بها عبر الجهاد الشعبي. وبرغم دلالاته الروحية، يعني الجهاد شن الكفاح المسلح ضد غير المسلمين بهدف توسيع المناطق التي يحكمها الإسلام أو الدفاع عنها. الجهاد إذن عقيدة ملتبسة **nuanced** ، والتسليم باعتباره "الحرب المقدسة" خطأ لا ينبغي الوقوع فيه.

(*) يميل المؤلف هنا إلى وصف الإسلام بالمحمدية، وتعنى أن أى شعيرة إسلامية أو فعل فعله النبى محمد صلى الله عليه وسلم، صادر عن ذاته الشريفة وليس وحيًّا منزلاً. ثم إن الكعبة المشرفة كانت سابقة على الإسلام، رفع إبراهيم (عليه السلام) القواعد، وكانت تسعة أذرع وبلا سقف فى عهد إسماعيل عليه السلام، ثم صنع عبد المطلب لها بابًا من حديد. يرجع فى ذلك إلى: المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام، د. جواد علي، دار الساقى ط٤، ٢٠٠١م، ج١٢، ص٩ وما بعدها. (المحرر)

الشريعة: دمج الدين والمجتمع

تشكل الأركان الخمسة الإطار اللازم لعبادة المسلم. لكن كان الغرض من الوحي القرآني هو توجيه أمور الأمة، بما في ذلك العلاقات بين بني البشر. ومع توسع الدولة الإسلامية وتحولها إلى إمبراطورية عالمية، واجه قادتها مواقف جديدة وتبنوا ممارسات إدارية لم ترد بالقرآن. كيف أصبح القرآن، الذي نزل وحيه في مكة والمدينة ويستجيب لحاجات الناس في تلك المدن العربية الصغيرة، دستورا لإدارة إمبراطورية تمتد من إسبانيا إلى آسيا الوسطى؟ وبالمقابل، إذا كان سبب وجود الأمة الإسلامية هو ضمان إدارة المجتمع الإنساني لنفسه حسب أوامر الله، فكيف بررت الطائفة اللجوء إلى ممارسات لم تكن واردة بالقرآن؟

واعتبارا من القــرن الثامن وحتى العــاشر، انصبت جهود كثير من المفكرين المسلمين على هذه المسائل، بهدف التوصل إلى نظام قانوني موحد يراعي متطلبات الإدارة الإمبراطورية وقيمة العادات المحلية ويكون في ذات الوقت متسقا مع مفهوم الطائفة الذي يوجهه الوحي. وأسفرت هذه الجهود عن تصنيف الشريعة، القانون المقدس الشامل لطائفة المسلمين. والشريعة ليست مدونة لقواعد القانون؛ هي تتألف بالأحرى من أربعة مصادر، يرجع إليها خبراء القانون عند تقييم مدى لياقة تصرفات الإنسان. والمصدر الأول بالطبع هو القرآن. لكن القرآن برغم أنه يحدد مبادئ إرشادية واضحة لتوجيه الأخلاق وتعاليم محددة فيما يتصل بمسائل الزواج والطلاق والميراث، لم يشمل كل المسائل القانونية العملية التي قد تواجه المجتمع. ولمعالجة التفاصيل التي لم ترد بشكل مباشر في القرآن، أجمع الفقهاء المسلمون على جواز اللجوء إلى ثلاثة مصادر إضافية للشريعة.

أول وأهم هذه المصادر هو ما نقل عن الرسول، وهو ما يعرف بالسُّنة. ويتفق فقهاء المسلمين على أنه بما أن الله قد اختار محمدًا لينزل عليه وحيه، فهو لابد وأن يكون مثالا يحتذى للسلوك الإنساني. من هنا، اعتبر كلام محمد وتصرفاته اليومية علامات مرشدة للسلوك الإنساني لها قداستها. وأصبح هذا المصدر للشريعة مدونا بعد أن نجح الباحثون في تنقية الأحاديث الكثيرة المتداولة عن محمد. وكانت الأحاديث التي يتم التحقق من مصداقية شهودها الأصليين وناقليها على مر السنين تحظى بالقبول كمرجع أصيل، يرجع إليها القضاة عند تقييمهم للتصرف السليم.

ويتمثل المصدر الإضافي الثاني في القياس. فعندما كان يواجه القضاة موقفا ليست له سابقة صريحة في القرآن أو الحديث، يقيمونه على ضوء المبادئ التي كانت تلقى

القبول فيما سبق في موقف مماثل. أما المصدر المكمل الثالث فهو الإجماع. ومع تطور القياس في الممارسة، أصبح يشير إلى القرارات التي اتخذها فقهاء وقضاة الطائفة الإسلامية البارزون في الماضي. وعندما يجمعون على منع أو إجازة ممارسة معينة، فإن قراراتهم تصبح جزءا من الشريعة. وهناك كذلك إعمال العقل فيما لم يرد فيه نص وهو ما يعرف بالاجتهاد؛ وهو يمثل حق الفقيه العلامة في تفسير مقصد الوحي الإلهي وتقديم فقه إسلامي يتماشى مع مقتضيات التطور.

ومن المهم أن نعترف بأن المصادر التكميلية الثلاثة للشريعة، حتى وإن كانت تشمل عنصر التفكير الإنساني، تقوم على مبادئ القرآن ومن ثم إرادة الله. والشريعة قانون مقدس، الغرض منه تنظيم كل الأنشطة الإنسانية وتفويض المشرعين المسلمين في تقييم شرعية تصرفات الأفراد انطلاقا من خضوعهم لأوامر الله.

وكان تجميع نصوص الشريعة مصحوبا بوضع نظام عملي للعدالة في التعامل مع المحاكم وقواعد الأدلة وإعداد موظفين مدربين. وكان القضاة الذين يترأسون المحاكم تعينهم الدولة وعزز تطبيقهم للشريعة المقدسة من المعايير المستمدة من الشريعة في المجتمع. وأصبح منصب القاضي مكونا ضروريا من مكونات المجتمع الإسلامي. فوجود القاضي يعني حضور الشريعة الإسلامية.

دور العلماء

عادة ما نجد تأكيدا على أن الإسلام لا يعرف الكهنوت. وإذا كان المقصود بهذا عدم وجود وسطاء من البشر بين المؤمن وخالقه، فالقول صحيح. لكن حتى يبقى الدين ويحتفظ بحيويته، لابد أن يكون هناك أفراد دارسون للعقيدة ومؤهلون لنقلها. وفي المجتمع الإسلامي، تعرف هذه الجماعة بالعلماء (حرفيا، الذين يعلمون). ونظرا للدور الكبير للإسلام في تنظيم أمور الإنسان، يقوم العلماء بوظائف مختلفة داخل المجتمع الإسلامي. وحيث إن القانون الحاكم هو شريعة الله، كان الفقهاء الذين قاموا بتجميع الشريعة، والقضاة الذين يتولون تطبيقها في المحاكم الإسلامية، والمستشارون القانونيون الذين يقدمون النصح للقضاة، يعتبرون جزءا من مؤسسة العلماء وحيث إن أهم أنواع المعرفة هي معرفة الدين، كان المعلمون في معاهد المساجد والجامعات، وفقهاء الدين، والعاملون في مجال تطبيق الشريعة يعتبرون من بين العلماء، مثلما كان خطباء المساجد وأئمة الصلاة. وقد احتلت هذه الجماعة العريضة من المعلمين والفقهاء والعاملين بالمحاكم مكانة مهمة في المجتمع الإسلامي. كانوا حماة التقاليد الفقهية السامية، وصائغي العقيدة، وجامعي الشريعة، وناقلي المعرفة الدينية.

وفي القرن الحادي عشر، أسست الحكومة المركزية في بغداد نظاما رسميا للتعليم العالي الغرض منه ضمان تعليم موحد للعلماء. وكانت المدارس توفر تعليما موحدا للغة العربية والفقه الإسلامي وتفسير القرآن، وغير ذلك. وكان من نتائج هذه الجهود التعليمية تكوين طبقة من العلماء الملتزمين بالرؤية المعيارية التقليدية للإسلام والدولة التي تعهدت بدعمها. يضاف إلى هذا أن انتشار نظام المدارس من بغداد إلى المراكز الإسلامية الأخرى كان من شأنه توفير نظام تعليمي موحد نسبيا للعلماء والإسهام من ثم في صيانة وحدة تقاليد التعليم الإسلامي.

الصوفية

لم تكن التقاليد التعليمية الإسلامية التي يمثلها العلماء تفي بالضرورة بالمتطلبات الدينية الشعبية، برغم أنها قدمت المعيار لوحدة الشريعة والعقيدة. وقد جمعت الفتوحات الإسلامية تشكيلة كبيرة من الشعوب ذات الثقافات والخبرات الدينية المحلية المتنوعة في أمة تمزج بين أشكال العبادة القائمة وشعائر الإسلام. ويتمثل أحد جوانب قوة الإسلام في طور التكوين في تسامحه مع المظاهر المختلفة للتدين الشعبي في إطار الأمة. وقاومت مؤسسة العلماء الرسمية هذا في البداية، ثم قبلت بعد ذلك بوجود الممارسات الدينية الشعبية. لكنهم واصلوا محاولاتهم لأن تظل هذه الممارسات في إطار المرجعية الإسلامية.

وتجسد الصوفية، أو الباطنية الإسلامية(*)، تشكيلة ثرية من الممارسات الدينية. وقد بدأت كحركة تقشف وزهد بين الرافضين لدنيوية ومادية البلاط الأموي في دمشق. وخلال القرن التاسع، تحولت الصوفية إلى حركة تعبدية في حب الله. والانتشاء من سمات العبادة الصوفية، وانتشرت ممارساتها بين سكان بلاد الإسلام المركزية. وعلى عكس عقلانية العلماء الرسميين، تعتبر الصوفية تجربة دينية عاطفية، ومحاولة لإقامة تواصل أكثر حميمية بالله؛ وكان هذا يعني، في السياق الإسلامي، أن تصبح قريبا من الله بقدر اقتراب النبي منه.

(*) يخلط الكاتب هنا بين الصوفية والحركة الباطنية، وذلك رغم اختلافهما الكبير. فالتصوف "هو العلم بالأصول الموروثة من تصحيح الأعمال ظاهرًا وباطنًا". [معجم مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. محمد عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م، ص٢١٠. أما الحركة الباطنية: فقد ادعى مناصروها أن للقرآن وأحاديث النبى صلى الله عليه وسلم ظاهرًا وباطنًا، فأما الظاهر فيفهمه الناس، وأما الباطن فهو خفى يجب معه الغوص فى الباطن والأسرار، وهو المقصود والمراد. وهناك اختلاف بين المؤرخين فى بداية ظهور هذه الفرقة هل فى عام ٢٠٥هـ أو ٢٥٠هـ ويرى آخرون أنها فى سنة ٢٧٦هـ. [فضائح الباطنية، محمد الغزالى أبو حامد، حققه: عبد الرحمن بدوي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، د-ت]. (المحرر)

وقد اتبع تطور الصوفية نموذجا عاما: مجموعات من المحبين تتجمع حول شخصية دينية محلية، اكتسبت مكانتها من قدرتها على الاتصال بالله من خلال ممارسة طقوس خاصة يدخل فيها تمرينات التنفس، أو إنشاد عبارات من القرآن، أو القيام بحركات ذات إيقاعات راقصة، وكل هذا لكي يدخل المشارك في حالة اتصال بالله. وفي القرنين الثاني عشر والثالث عشر، كونت المجموعات الصوفية التي تمارس نفس الطقوس وتتبع نفس الشيخ طرقا صوفية يقوم بناؤها على الأخوة. وعلى الرغم من أن معظم الطرق كانت محلية، كان الكثير من الفروع الإقليمية راسخا، ونجح عدد قليل منها في إقامة شبكات في أنحاء العالم الإسلامي. وفي كثير من البلاد، أصبحت الطرق الصوفية وعاء للأنشطة التطوعية للطائفة، لتوزيع الغذاء على الفقراء، وتنظيم الإغاثة في أوقات المجاعات أو المرض، والعمل بشكل عام كنقطة وصل بين الحياة الاجتماعية والدينية. وبالنسبة لغالبية المسلمين، فإن الرضا الروحي موجود في التجربة الصوفية. وكما تربط الشريعة المجتمع بنظام قانوني موحد، تعتبر هذه الطرق نظاما فرعيا تجد فيه الممارسات الانفعالية المتنوعة متنفسا في إطار إسلامي.

مكانة المرأة في القرآن

كما هو الحال بالنسبة لجوانب الإسلام الأخرى في فترة التكوين، شهد الوضع الاجتماعي والقانوني للمرأة تغيرا كبيرا. يضاف إلى هذا أن أدوار المرأة في المجتمع اختلفت باختلاف الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها والمنطقة التي كانت تعيش فيها من العالم الإسلامي. وعلى الرغم من المتغيرات الكثيرة التي شكلت دور النساء في التاريخ الإسلامي، وضع القرآن المبادئ التوجيهية التي من شأنها تحسين وضعها في جزيرة العرب في القرن السابع.

وتركزت الإصـــلاحات التي جاء بها القرآن على مجالات الزواج والطلاق والميراث. وفي جزيرة العرب ما قبل الإسلام، كانت الأسرة أو القبيلة تمنح النساء لأزواجهن مقابل مهر معلوم. وحرم القرآن هذه الممارسة بأن جعل المهر يدفع للعروس نفسها وليس لأسرتها، معطيا النساء بهذا الحق الشرعي في تملك الثروة المادية. وسُمح للزوجة.- بالإضافة إلى هذا- بالاحتفاظ بالمهر حتى لو انتهى الزواج بالطلاق. ومن إصلاحات الزواج الواردة بالقرآن كذلك تحديد الحد الأقصى لعدد الزوجات المسموح به للرجل بأربع، وفي حال خشي الرجل من ألا يعدل بينهن فعليه الاكتفاء بواحدة. وهذا الإعلان يساء فهمه عادة لأنه لا يوضع في سياقه التاريخي. فتعدد الزوجات كان مباحا

فيما قبل الإسلام في شبه الجزيرة، وتحريم القرآن للاقتران بأكثر من أربع كان إصلاحا بحق.

وكان الطلاق، قبل ظهور الإسلام، حقا دون ضابط للذكور عند عرب شبه الجزيرة. وعمد التشريع القرآني إلى تقليص الحقوق المطلقة للأزواج في تطليق زوجاتهم، لكن الأزواج ظل بإمكانهم ترك زوجاتهم دون إعلان السبب، وهو ما أبقى على هيمنة الرجال على زوجاتهم. وقد حازت النساء حقوق الطلاق التي كن محرومات منها قبل الإسلام بفضل الشريعة. وإن ظلت قدرة المرأة على المبادرة بالطلاق محدودة وتحتاج إلى عملية قانونية أكثر تعقيدا بكثير مقارنة بالأزواج.

أما فيما يتصل بالميراث، فقد حسَّنت ترتيبات القرآن كثيرا من وضع النساء. وبينما كانت المرأة قبل الإسلام محرومة تماما من الميراث، أقرَّ القرآن للزوجات والبنات والأخوات والجدات حصصا محددة من تركة المتوفى. وبالتأكيد، كانت الحصة المخصصة للإناث أقل من الذكور، لكن مجرد منح المرأة مكانة شرعية باعتبارها وريثًا مثَّل تغييرا عميقا في الممارسات العربية التي كانت سائدة. كما حدث اعتراف بالحقوق الاقتصادية للمرأة ومُنحت من ثم وضعا قانونيا داخل الطائفة الإسلامية.

وعلى الرغم من اتجاه القرآن الإصلاحي فيما يخص العلاقة بين الجنسين، فإنه لم يساوِي بين الرجال والنساء. وعلى سبيل المثال، نقرأ في سورة النساء "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض". ومع انتشار الإسلام، اتصل العرب بالثقافات الأخرى وتطلب هذا منهم التكيف مع الحياة الحضرية، وابتعدوا عن الاتجاهات الإصلاحية للقرآن. وعلى مستوى الشريعة وكذلك الحياة اليومية، تدهورت مكانة النساء.

نموذجان للقيادة: الخليفة السني والإمام الشيعي

تنقسم الطائفة الإسلامية إلى قسمين رئيسيين، السنة والشيعة. ويتمثل الخلاف الأساسي بينهما حول من يستحق تولى القيادة السياسية والبعد الديني لهذه القيادة. وقد قبل أهل السنة بشرعية اختيار الخلفاء الراشدين وخلفائهم، الأمويين والعباسيين. واعترفوا بالخلفاء كبشر هالكين لا يتمتعون بسلطات مقدسة. وهكذا، وبرغم أن الخلفاء يمثلون القيادة الدينية للطائفة، كانت سلطتهم زمنية، وتركوا أمور العقيدة والتشريع للعلماء. وكان الخلفاء مسئولين عن تطبيق الشريعة وضمان سيادة طريقة الحياة الإسلامية داخل الطائفة. وكلمة سُني مشتقة من كلمة سُنة، وتستخدم في هذا السياق للإشارة إلى أولئك المسلمين الذين يتبعون التقاليد أو العادات المنقولة عن النبي. ويشكل السنة الغالبية العظمى من مسلمي العالم ويوصفون أحيانا بأرثوذكس المسلمين، وهو وصف مضلل. ويدعي الشيعة

أنه باستثناء علي وذريته فإن كل الخلفاء مغتصبون للسلطة. كما أن لهم فهمهم المختلف كثيرا عن السنة فيما يخص الوظائف الدينية التي ينبغي أن يمارسها قائد الطائفة. وعلى الرغم من أن المذهب الشيعي اكتمل على مر عدة قرون، فإن جوهر الانقسام الشيعي يعود إلى السنوات التي تلت وفاة النبي مباشرة.

وكما سبق أن ناقشنا، أدت الصراعات على تولي الخلافة إلى حرب أهلية احتشد فيها أنصار علي، ابن عم النبي وصهره، ضد قوات معاوية، مؤسس الدولة الأموية. وبالرغم من أن أيًا من الطرفين لم يحرز نصرا حاسما، ضمن مقتل علي عام ٦٦١ لمعاوية استحقاقه للخلافة وضمان تولي ابنه يزيد من بعده. وخلال السنة الأولى من حكم يزيد عام (٦٨٠)، أقنع أتباع علي ابنه الحسين بقيادة التمرد على الأمويين، وإعادة توجيه الطائفة للسير مرة أخرى على الطريق الذي سبق ورسمه لها محمد. وفي الرواية الشيعية لتاريخ هذه الفترة، نجد أن الحسين كانت تدفعه الرغبة في إنهاء الاتجاهات الدنيوية والمادية التي يتبناها الأمويون وإعادة الطائفة إلى الطريق الذي رسمه لها محمد. لكن الدعم الشعبي الذي وُعد به الحسين لم يتحقق، وعام ٦٨٠، قتل حفيد النبي وجماعته الصغيرة من الأتباع بيد قوات الأمويين في مدينة كربلاء بالعراق.

كان الحدث حاسما في تطور الشيعة: رأى الشيعة في تمرد الحسين احتجاجا على طغيان بني أمية، ومنحه موته هالة الشهداء. وأصبحت كربلاء أقدس مقاصد أهل الشيعة، وصارت شعائر الحداد التي تقام سنويا في ذلك الموضع أهم مناسبة دينية في التقويم الشيعي. ومن منظور العقيدة، أصبح موت الحسين رمزا للمعاناة التي لاقتها أسرة النبي على يد قوى القهر واغتصاب حق هذه الأسرة في الحكم. وهكذا، عزز استشهاد الحسين الإيمان بأن أهل بيت النبي من نسل علي وزوجته فاطمة بنت النبي هم أكثر الناس استحقاقا للسلطة السياسية العليا لطائفة المسلمين. ويعتقد الشيعة بأن محمدا اختار عليا خليفة له وكل أئمة الشيعة منذ ذلك الحين يحددون خلفاءهم قبل موتهم. وهذه العملية مستمرة منذ علي، الذي يعتبر الإمام الأول، وحتى الإمام الثاني عشر، الذي تنسب إليه الشيعة الإسلامية دورا رئيسيا (كما سنوضح فيما بعد). ومع تطور المذهب الشيعي خلال العقود التي تلت استشهاد الحسين، مُنح الأئمة دورا دينيا خاصا لم يكن للخلفاء السنة. ويرى المذهب الشيعي أن محمدا تلقى الوحي المقدس حيث قام بالمقابل بنقله إلى علي لينتقل إلى الأئمة المختارين من بعده. وبرغم منع هيمنة السنة هؤلاء الأئمة من ممارسة السلطة السياسية، فإن الشيعة يعتبرونهم الواسطة التي يتولى الله عبرها توجيهه المستمر للمجتمع الإنساني. ويعتقد الشيعة أن هؤلاء الأئمة ملهمون من الله؛ فهم يعرفون أشياء لا يعرفها غيرهم من البشر، ومن بينها معرفة معاني القرآن الخفية، ويتمتعون بالثقة من ثم

فيما يقدمون من آراء تتصل بالشريعة وفتاوى تراعي الظروف المتغيرة. وقد واجهت الشيعة تعقيدات إضافية وأضافت أهمية لتاريخ الشرق الأوسط الحديث، من خلال الطريقة التي فسرت بها الأحداث المتصلة بالإمام الثاني عشر، محمد المهدي. وحسب موقف غالبية الشيعة، التي يطلق عليها أحيانا الشيعة الاثنا عشرية، فإن الإمام الثاني عشر دخل في حالة كسوف عام ٨٧٤. اختفى لكنه لم يمت؛ ستره الله ــ وظل كذلك على مدى أحد عشر قرنا. وفي يوم ما قبل يوم الحساب، سيعود بوصفه المهدي، ليملأ الأرض عدلا.

وترى الشيعة في المهدي الإمام الغائب الذي يواصل سيطرته على شئون الناس لأنه ما زال حيا. لكن مثل هذا الاعتقاد يثير أمام الطائفة الشيعية قضايا سياسية ودينية: كيف أمكن توجيه الطائفة في غيبة الإمام الغائب؟ كيف كان إلهامه الإلهي يتواصل مع أتباعه؟ ويتناول الفصل السادس العملية التي بواسطتها أسس علماء الشيعة في إيران ادعاءهم تمثيل الإمام الغائب، وهو ادعاء كان له نتائج مهمة في تشكيل المجتمع الإيراني الحديث. وهناك طائفة أخرى من الشيعة، تعرف بالإسماعيلية، تختلف عن الاثنى عشرية من حيث تفسيرها لخط الخلافة بين الإمامين السابع والثامن. وهم يدعون أن الإمامة مستمرة حتى يومنا، ويتبعون الأغاخان بوصفه إمامهم المعصوم.

الشرق الأوسط من القرن الحادي عشر إلى الخامس عشر: نظرة عامة

خلال القرن الحادي عشر، انتقلت القوة العسكرية وسلطة الحكم المصاحبة لها في الحواضر الإسلامية من العرب إلى الأتراك. وكان البدو الرحل الأتراك في آسيا على صلة بالإسلام منذ مرحلة الفتوحات العربية الأولى، وخدم الأتراك كجنود محترفين في جيوش أكثر من خليفة عباسي. وقد اعتنقت الكثير من القبائل التركية الموجودة على تخوم المستوطنة الممتدة بطول نهر جيحون الإسلام السني؛ لذلك، عندما دخلوا في النهاية البلاد الإسلامية المركزية فعلوا هذا مدافعين عن الدين، لا لتدميرها.

وفي منتصف القرن الحادي عشر، فرض اتحاد من القبائل التركية، عرف باسم السلاجقة، هيمنته على إيران. وفي عام ١٠٥٥، دعا الخليفة العباسي القائد السلجوقي إلى تولي السلطة الإدارية والعسكرية في بغداد. وأصبح السلاجقة الأتراك مساعدي الخليفة والمدافعين عن تقاليد الإسلام السامية. وبهذه القدرات، أقام سلاطين السلاجقة (الحكام الزمنيون) إمبراطورية ضخمة تمتد من شمال شرق إيران وصولا إلى البلاد العربية. وأثناء هيمنة السلاجقة، هاجرت قبائل تركية أخرى إلى مناطق شمال غرب إيران والقوقاز. وبعد دحر السلاجقة لجيش بيزنطة في معركة ملاذ كرد عام ١٠٧١، انتقلت هذه القبائل المهاجرة إلى الأناضول وبدأت في تحويل هذه البـــلاد بالتدريج من مناطق مسيحية تتحدث اليونانية إلى منطقة مسلمة تتحدث التركية.

ورغم نجاح السلاجقة المبكر في بناء الإمبراطورية، لم يتمكنوا من الاحتفاظ بسلطانهم على المناطق التي تقع تحت سيطرتهم. وبحلول عام ١١٥٧، كانت إمبراطوريتهم قد تفتت إلى مجموعة من الدول التي يحكمها خلفاء أصغر من أمراء السلاجقة معظم الأوقات. لكن فترة السلاجقة كان لها أهميتها الكبيرة. فقد أظهرت القدرات الاستيعابية للإسلام، بتكيف الأتراك سريعا مع الحياة الحضرية وتبني تقاليد الثقافة الرفيعة للإسلام، مثل رعاية الفنون والعمارة واحترام الشريعة والعلماء. يضاف إلى هذا أن السلاجقة كانوا مسئولين عن تجديد شباب الإسلام السني؛ كان الوزير السلجوقي نظام الملك هو من أسس نظام المدارس التي تشرف عليها الدولة لتخريج العلماء. وفوق هذا، نجح السلاجقة في مد الممتلكات الإسلامية حتى شرق الأناضول، واضعين بذلك الأساس لقيام الدولة العثمانية، أكثر الإمبراطوريات الإسلامية هيبة.

وفي أعقاب تفكك الإمبراطورية السلجوقية، تفرق غرب إيران والبلاد العربية المركزية على أكثر من مملكة حاكمة. وعلى الرغم من أن هذه الدول لم تكن من بين القوى العظمى، فقد كانت أكثر من دول ــ مدن، تتحكم في موارد مكنت أمراءها من إقامة بلاط حكم مهيب وواصلت تقليد رعاية الشعراء والفقهاء. وفي ظل عالم الشرق الأوسط المتشرذم هذا، خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر، كان أول ظهور للصليبيين الأوروبيين وأسسوا الممالك اللاتينية الأربع، وهي الرها وأنطاكية وطرابلس والقدس. وبعد أقل من مائتي عام بقليل من الاحتلال المضطرب للمنطقة وشن عدة حملات، خرج الأوروبيون من شرق البحر المتوسط. وإلى جانب أنه أدى إلى خلق روح المقاومة والتعاون بين الحكام في مصر وسوريا، التي انتهت جهودهم المشتركة بهزيمة الصليبيين، كان تأثير هؤلاء الصليبيين محدودا.

كما تعرض العالم الإسلامي لأخطار أشد من جهة الشرق. فخلال القرن الثالث عشر، عانت كل البلاد الإسلامية من الهند إلى سوريا من آثار غزوات المغول. وعلى عكس الفتوحات العربية في القرنين السابع والثامن، التي جاءت بنظام ديني واجتماعي جديد، أو التوسع السلجوقي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، الذي أنعش المؤسسات الإسلامية القائمة، بدت الغزوات المغولية وكأنها لا تسعى إلا للغزو والتدمير. فقد خرب العراق وإيران. وقد حدثت موجة الغزو الأولى عام ١٢٢٠ بقيادة جنكيز خان، الذي اجتاحت جيوشه مدن سمرقند وبخارى التجاريتين المهمتين وأخضعت إيران كلها لسيطرة المغول. وفي عام ١٢٥٦، سيَّر المغول حملة أخرى نحو الغرب بقيادة هولاكو، ابن جنكيز خان، لضم كل البلاد الإسلامية حتى مصر. وفي عام ١٢٥٨، ألحقت قواته الهزيمة بجيش الخليفة ثم قامت بنهب مدينة بغداد وقتلت الخليفة العباسي، وأطاحت بذلك بمؤسسة ظلت رمزا للإسلام العالمي على مدى خمسة قرون. كما كان من شأن تدمير

بغداد نهاية دور المدينة كمركز مهم للحياة التجارية والثقافية. وعلى الرغم من أن ظهور مدن إسلامية أخرى جعل بغداد تفقد سيطرتها قبل غزو المغول بكثير، فإنها كانت لا تزال مقر الخلافة والمركز الرمزي للإسلام. وبعد عام ١٢٥٨، تراجعت مكانة المدينة التي كانت عاصمة مزدهرة للإمبراطورية وأصبحت مدينة إقليمية، وتدهورت أحوال سكانها واقتصادها ونفوذها بشكل سريع.

لم ينجح هولاكو في تحقيق طموحه بدخول مصر. ففي عام١٢٦٠، هزمت قوات المماليك، وهي سلطنة تركية عسكرية تمركزت في القاهرة، المغول في معركة خاضتها شمال القدس. وبفضلِ انتصارهم، أصبح المماليك سادة سوريا وحكموها إلى جانب مصر حتى ١٥١٧. ولم يخلُ حكم المماليك من الاضطرابات، لكن استمراره لما يزيد على ٢٥٠ عام، يظهر مرة أخرى أهمية الدورِ التركي في حكم بلاد الشرق الأوسط الإسلامية من القرن الحادي عشر وما تلاه. ولم تنهِ هزيمة المماليك لقوات هولاكو موجة الغزوات القادمة من الشرق. ففيما بين عامي ١٣٨١-١٤٠٤، استولت جيوش تيمورلنك على أجزاء كبيرة من إيران، وهزمت الأمراء الأتراك في الأناضول، وخربت دمشق. وعلى الرغم من اجتياح تيمور لمساحات شاسعة، فلم يؤسس لإمبراطورية مستقرة. وبعد وفاته عام ١٤٠٥، انقسمت الأناضول والبلاد العربية إلى عدد من الممالك الصغيرة.

خاتمة

في أعقاب الانتصارات التي حققها المقاتلون العرب، عزز ولاة الأمور والتجار في قريش من الفتوحات وأمنوا استمرار إنتاج وتوزيع الموارد بصورة طبيعية في البلاد التي فتحوها. وفي إطار عملية التعزيز تلك، سمحوا بمواصلة العادات المحلية، ودمج بعض الممارسات القائمة في التقاليد الإسلامية . لكن طوال هذه الفترة التي شهدت قيام إمبراطورية على أسس برجماتية، كانت النزعة الإسلامية هي الموجه لتنظيم الدولة والمجتمع. ولم تعطل بعض التصرفات غير الوقورة من جانب بعض أفراد النخبة ميل المجتمع ككل لتعزيز مفهوم الأمة كما طرحه محمد. ووضعت المعايير الأخلاقية النابعة من القرآن وشكلت جوهر الشريعة، ذلك النظام القضائي الإلهي الذي يجعل من الأنشطة اليومية واجبات دينية. وأنيط بالعلماء- وهم مجموعة الفقهاء والقضاة الذين وضعوا ونقلوا المعايير التي يجدد بها المجتمع الإسلامي نفسه- الإشراف على تطبيق الشريعة وضمان نقاء العقيدة. وعلى المستوى الشعبي، وجد التعبير الديني الملجأ في الطرق الصوفية والشعائر المتصلة بها.

لقد كانت الغزوات المغولية بمثابة صدمة للنظام الإسلامي القائم في الشرق الأوسط، لكنها لم تنجح في القضاء عليه. ووسط الفوضى وعدم الاستقرار الذي شهده القرن الرابع عشر وأوائل الخامس عشر، شهدت المنطقة الممتدة من الأناضول إلى الهند ظهور ثلاث إمبراطوريات إسلامية واضحة المعالم تمكنت من تثبيت الأوضاع السياسية في المناطق المركزية الإسلامية، ونجحت في إعادة صياغة وإنعاش الحياة الثقافية والدينية، ودشنت عهدا إسلاميا جديدا من التوسع والعظمة.

(٣)

الإمبراطوريتان العثمانية والصفوية: توليفة إمبراطورية جديدة

خلال القرن السادس عشر، استعادت البلاد المركزية الإسلامية-التي سبق أن اجتاحها المغول- وحدتها السياسية وحيويتها الثقافية في إطار تشكيلة إمبراطورية جديدة تتمثل في إمبراطورية مُغل دلهي إلى الشرق، والدولة الصفوية في الوسط، والإمبراطورية العثمانية في الغرب. وأقامت كل من هذه الإمبراطوريات دولة إسلامية مترامية الأطراف وقدمت كل منها إسهامات ثقافية وسياسية واجتماعية باقية للمنطقة التي تواجدت فيها. ويبين ظهور هذه الدول الثلاث بوضوح أن الإسلام لم يبلغ أقصى انتشاره خلال العصر العباسي الأول. وقد كتب المارشال هودجسون لو أن زائرا من المريخ جاء إلى الأرض في القرن السادس عشر لابد وأنه كان سيعتقد أن العالم على وشك أن يصبح مسلما. وهذا الاعتقاد يعود في جانب منه إلى اتساع رقعة الإسلام ومن جانب آخر إلى قوة وازدهار الإمبراطوريات الإسلامية الرئيسية.

تقع إمبراطورية المغل، التي كان تاج محل الرائع أشهر آثارها، خارج نطاق هذا الكتاب، لكن وجودها ينبغي الإقرار به كدليل على ظهور تشكيلة إمبراطورية إسلامية جديدة في القرن السادس عشر. وعلى الرغم من انهيار الإمبراطورية الصفوية في إيران عام ١٧٣٦، فإن نجاح حكامها في تأسيس المذهب الشيعي كدين للدولة كان له أهمية بعيدة المدى بالنسبة للشرق الأوسط ككل. وكانت الإمبراطورية العثمانية بمثابة واسطة الاستمرار من القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين. ومن عام ١٥١٧ وحتى الحرب العالمية الأولى، حوالي ٤٠٠ عام، كانت الإمبراطورية العثمانية هي القوة الحاكمة في الشرق الأوسط. وشكلت المؤسسات والممارسات الإدارية التركية شعوب الشرق الأوسط الحديث وخلفت ميراثا دام بعد زوال الإمبراطورية. وفي عنفوانها، كانت الإمبراطورية العثمانية قوة أوروبية وشرق أوسطية في آن، كما ترك حكمها الطويل للبلقان ودورها في دبلوماسية القوى العظمى علامات لا تمحى في التاريخ الأوروبي.

قيام الإمبراطورية العثمانية

قامت إمبراطورية المستقبل العثمانية من واحدة من حوالي عشر من إمارات الأناضول الصغيرة التي قامت في أعقاب غزوات المغول في القرن الثالث عشر (انظـــر الفصل الثاني). وكـــانت هذه الإمارات التـــركية دولا إسلامية محاربة وكانت مواجهاتها المستمرة مع بيزنطة المسيحية ذات بواعث دينية إلى جانب السعي وراء المكاسب المادية. وكانت تقاليد الغزو، أي محاربة غير المسلمين من أجل توسيع نطاق الإسلام، القوة الحافزة للغازين، وقد لعبت روح الغازي دورا حاسما في تكوين الإمبراطورية العثمانية. ويصف أحد الشعراء العثمانيين من القرن الخامس عشر الغازي باعتباره "يد كتاب الله، وخادم الله الذي يطهر الأرض من دنس الشرك؛ الغازي هو سيف الله، هو حامي المؤمنين وملجؤهم. وإذا نال الشهادة في سبيل الله، فلا تصدقوا أنه مات ــ فهو يحيا في غبطة مع الله، ويعيش أبدا"[(١)]. وإلى جانب روح الغازي، شكلت غنائم الحرب والفوز بالسلطة الزمنية حافزا لرجال القبائل ومشايخها. وكان الزعماء القبليون يهاجمون القوات المسلمة المنافسة عادة في طريقهم للهجوم على الحصون البيزنطية الحدودية.

وعلى الرغم من أن قوات الغازي كانت تتألف من رجال القبائل بالأساس، حاولت الإمارات التركية محاكاة حياة البلاط في الإمبراطوريات الإسلامية المستقرة. وتبنوا أسلوب الحضارة الإسلامية الحضري بممارسة الرعاية، وتعيين قضاة للشريعة لمتابعة صحة تنفيذ الأحكام في بلادهم، وتأسيس معاهد التعليم الإسلامية. وكان الجمع بين روح الانطلاق التي يمتع بها محاربو الحدود الغازون وجهود زعمائهم لتبني التقاليد الإسلامية السامية عنصرا آخر من العناصر التي شكلت الإمبراطورية العثمانية. ويظل جانب كبير من التاريخ المبكر للإمبراطورية العثمانية ملتبسا، لكن ترد نشأتها عادة لإنجازات شيخ قبيلة تركي يدعى عثمان، وكان حاكما لإحدى إمارات المحاربين الغزاة الأصغر. وخلال أوائل القرن الثالث عشر، أحرز المحاربون الغازون من أتباع عثمان سلسلة من الانتصارات على القوات البيزنطية. وقد عززت هذه الانتصارات من شهرة عثمان واجتذبت مشايخ ورجال قبائل آخرين إلى عالمه. وقد تمكن عثمان بفضل القوة المتنامية

(1) Cited in Paul Wittek, The Rise of the Ottoman Empire (London, 1965), p 14.

التي كانت تحت إمرته وكذلك ابنه أورخان من توسيع ممتلكاتهما في شمال غرب الأناضول. وفي عام ١٣٢٦، استولى أورخان على مدينة بورصة من البيزنطيين وجعلها عاصمة لدولته الصاعدة. وقد وطد سلطته المستقلة بسك عملة خاصة به، وأكد على الدافع الإسلامي وراء فتوحاته ببناء المدارس وتشييد المساجد تحمل نقوشا تصفه بـــ "الغازي ابن الغازي". وعندما تحولت إمارة أورخان الغازي من مجتمع حدودي إلى دولة مستقرة، أصبح يُطلقُ على رعاياه العثمانيون. وخلق الإحساس بالانتماء لبيت حاكم واحد مشاعر التضامن والولاء التي تجاوزت بالتدريج الروابط القبلية.

وبحلول منتصف القرن الرابع عشر، كان العثمانيون قد توسعوا حتى بلغوا شواطئ بحر مرمرة؛ وعبروا الماء إلى أراضي أوروبا المسيحية، التي لم يتمكن الحكام المسلمون من الوصول إليها. لكنها لم تكن بعيدة عن يد العثمانيين. وخلال القرنين التاليين، أصبح كل جنوب شرق أوروبا تحت السيطرة العثمانية المباشرة. ولم يكن التوسع العثماني من القرن الرابع عشر إلى السادس عشر أقل أهمية من الفتوحات العربية قبل ذلك بسبعمائة عام. فلم يكتفِ العثمانيون بإضافة أراض أوروبية جديدة لممتلكات الإسلام، لكنهم مدوا حكمهم أيضا إلى البلاد العربية حيث نشأ الإسلام.

ويمكننا الاستعانة بثلاث حملات عسكرية ناجحة لتصوير تحول الدولة العثمانية إلى قوة عالمية. أولاها فتح القسطنطينية، وهو إنجاز استعصى على القادة المسلمين لقرون. وفي ٢٩ مايو عام ١٤٥٣، وبعد حصار طويل، دخلت قوات السلطان محمد الثاني (ويعرف أيضا بالفاتح) العاصمة البيزنطية لتنهي دور القسطنطينية كمركز رمزي للنصرانية الشرقية. وأصبحت المدينة، التي صارت تعرف منذ ذلك الحين باسم إسطنبول، مقر الحكم العثماني وعادت إليها عظمتها الأولى بفضل برنامج محمد الثاني لإعمارها وإعادة إسكانها. وتشجع سكان البلاد التابعة للعثمانيين ــ واضطروا أحيانا ــ على الاستقرار مرة أخرى في إسطنبول. ومع اقتراب نهاية عهد محمد الثاني في عام ١٤٨١، كانت المدينة قد عادت مرة أخرى حاضرة كوزموبوليتانية مزدهرة تضم أكثر من ١٠٠ ألف نسمة. وقد استمرت إسطنبول على ازدهارها طوال القرون التي عاشتها الإمبراطورية العثمانية، وبحلول أواخر القرن السادس عشر كان عدد سكانها يزيد على

٧٠٠ ألف نسمة، مما جعل منها أكبر مدينة في أوروبا. كما كانت واحدة من أروع المدن من الناحية المعمارية. وتبنى محمد الثاني وخلفاؤه برامج تشييد منحت المدينة بنى وأماكن دينية أثرية وجعلت مظهرها يليق بحاضرة الإمبراطورية الإسلامية رائدة ذلك الزمان. وخلال القرن السادس عشر، استكمل معماري البلاط، سنان، الطراز العثماني الكلاسيكي، بقبابه الضخمة، ومآذنه المدببة الطويلة الشبيهة بالقلم الرصاص، ووحداته الهندسية. وأصبحت إسطنبول تمتلك أعمالا تذكارية تجسد الثروة والقوة العثمانية.

وفرَّ احتلال إسطنبول للعثمانيين قاعدة استراتيجية لا نظير لأهميتها في الهيمنة على البحر الأسود وشرق المتوسط. لكن للاستفادة الكاملة من هذا الموقع، كان العثمانيون بحاجة إلى أسطول؛ فبدون أسطول لن يتمكنوا من انتزاع السيطرة على التجارة البحرية من الدول ــ المدن الإيطالية، وأهمها البندقية. وشيد محمد الفاتح أحواض بناء السفن في إسطنبول؛ وجمع المهرة من النجارين والتجار والبحارة من المناطق الساحلية الخاضعة لحكمه؛ وكون أسطولا بحريا عثمانيا نجح في طرد البندقيين في النهاية من شرق المتوسط وأصبح العثمانيون القوة البحرية الأعظم من البحر الأدرياتيكي إلى البحر الأسود. كما مكن بناء الأسطول العثمانيين من فتح واحتلال الجزر الاستراتيجية في البحر المتوسط من رودس عام (١٥٢٢) وقبرص عام (١٥٧٠) في الشرق إلى كريت عام (١٦٦٤) في الوسط ومدت سيطرتها إلى شمال أفريقيا بفتح الجزائر عام (١٥٢٩) وتونس عام (١٥٧٤).

وصاحب بناء أسطول ناجح إدخال تحسينات على القوات البرية العثمانية جعلتها أفضل قوة عسكرية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وفي القلب من تفوق الجيش العثماني كان هناك اختراع الأسلحة النارية واستخدامها بكثافة. ومنذ عام ١٤٥٣، نشر محمد الثاني مدافع الحصار الضخمة على أسوار القسطنطينية. وخلال العقود التالية، تبنى العثمانيون استراتيجية مدفعية للوفاء باحتياجاتهم الخاصة، بإنتاج مدافع ميدان خفيفة، يمكن نقلها على عربات إلى ميادين القتال البعيدة. وكانت هذه المدافع تستخدم بكفاءة تدميرية عالية ضد جيوش أوروبا الإقطاعية، التي كان رجال مدفعيتها مازالوا يحاربون بالحراب بالأساس. أضف إلى هذا أن العثمانيين زودوا رجال مدفعيتهم، الإنكشارية (سنتعرض لها

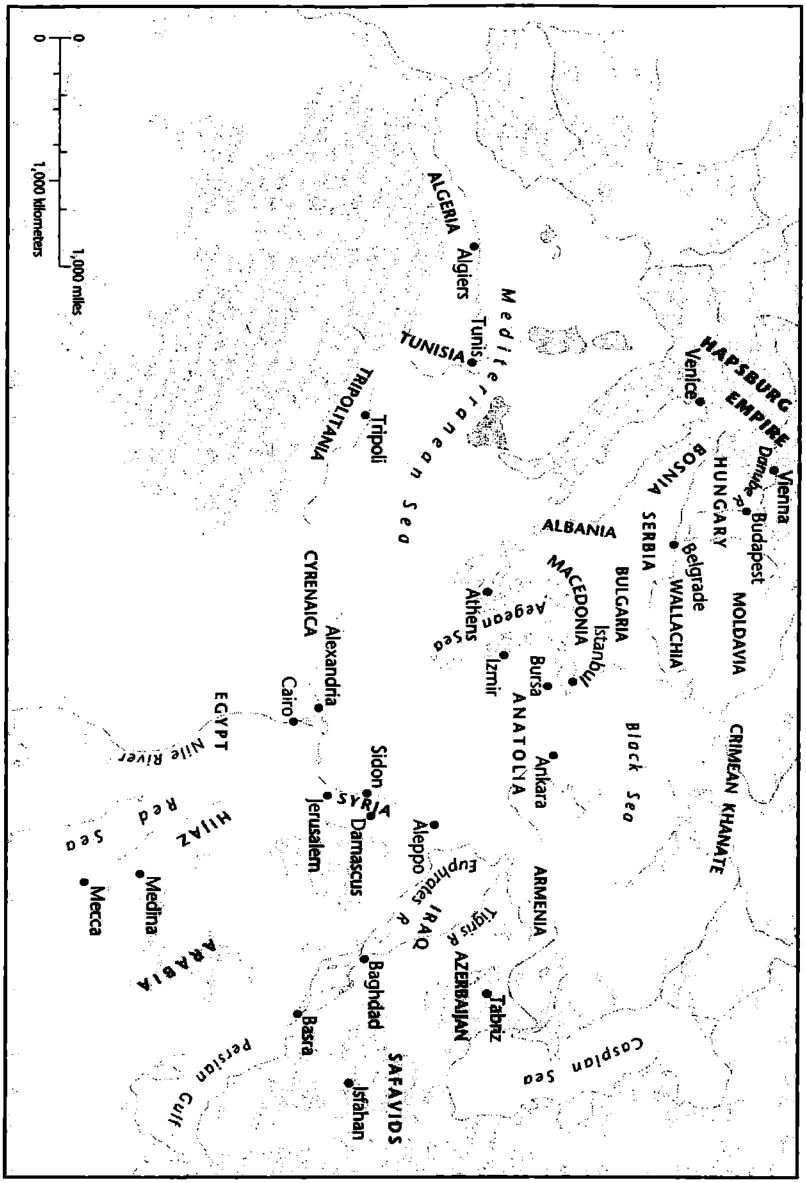
في القسم التالي)، بالأسلحة النارية لدرجة أنهم نشروا في القرن السادس عشر من الأسلحة النارية أكثر مما نشرته أي قوة مسلحة في العالم. وقد مكنت هذه المزايا التقنية القوات المسلحة العثمانية من هزيمة جيوش أوروبا والشرق الأوسط بشن الحملة تلو الأخرى. لكن تكنولوجيا السلاح المتفوقة والتدريب على القتال لم يكونا السببين الوحيدين للنجاح العسكري الذي حققه العثمانيون. فحسب الدارسين المحدثين، كانت معدات الجيوش العثمانية أكثر تقدما بكثير من جيوش أعدائهم. وكانت القوات العثمانية تتلقى أفضل تغذية وأكثرها انتظاما من غيرها من جيوش ذلك الزمن، لتقدم مثالا آخر على عمق احترافية الجيش العثماني.

على الرغم من أن العثمانيين ركزوا جهودهم في التوسع على أوروبا المسيحية، فإنهم كانوا يرسلون الجيوش بانتظام إلى الشرق لصد تقدم الإمبراطورية الصفوية الإيرانية؛ وتعتبر هذه الحملات مثالا ثانيا لنمو القوة العالمية للعثمانيين. (سنتناول الصراع العثماني ــ الصفوي في قسم قادم من هذا الفصل) وعندما قاد السلطان سليم الأول الجيش العثماني في حملة باتجاه الشرق عام ١٥١٦، بدا وكأن هدفه هو احتلال العاصمة الإمبراطورية الصفوية في تبريز. لكنه قرر بدلا من ذلك تحييد تهديد غريم إقليمي آخر، هو الإمبراطورية المملوكية، التي تركزت في مصر لكنها كانت تسيطر أيضا على سوريا وبعض المناطق في جنوبي الأناضول. وتمكن الجيش العثماني الكفء من طرد المماليك من سوريا، وفي أوائل عام ١٥١٧، سيَّر سليم قواته عبر شبه جزيرة سيناء واستولى على القاهرة. ونتج عن هذه الحركة الخاطفة حيازة العثمانيين لأهم المعاقل العربية الإسلامية القديمة واندماج التقاليد العربية والعثمانية الإسلامية.

وكان من شأن الفتح العثماني للبلاد العربية أن أصبح السلاطين حكاما فائقين في إطار الطائفة الإسلامية العالمية. فقد اعتُرف بهم كحماة لمدينتي مكة والمدينة المقدستين، وتحملوا بذلك واجبا مهما هو ضمان أمن الحج السنوي. وللوفاء بهذه المسئولية، وكذلك احتواء الإمبراطورية التجارية البرتغالية المنقولة بحرا، أمر سليم بتشييد أسطول البحر الأحمر. وعلى الرغم من أن العثمانيين أثبتوا عجزهم عن منافسة البرتغاليين في المحيط الهندي، فإن سيطرتهم على مصر سمحت لهم بفرض هيمنتهم على البحر الأحمر ودمج

اليمن في الإمبراطورية. وبالإضافة إلى الفوائد التجارية والاستراتيجية، عزز احتلال سليم لمصر مكانة السلاطين العثمانيين بتمكينهم من الحصول على لقب الخليفة. ووفقا للأسطورة، فإن رجلا من البيت العباسي الحاكم هرب عند تدمير المغول لبغداد عام ١٢٥٨، وتوجه إلى القاهرة، حيث حماه المماليك مع ذريته وأعلنوهم خلفاء شرعيين. وبعد فتح العثمانيين مصر، نُقل الخليفة حينها إلى إسطنبول ويقال إنه بايع سليم وخلفاءه من العثمانيين على الخلافة. ولم يتوسع السـلاطين في استخدام حق الخلافة هذا المشكوك فيه حتى القـرن التاسع عشر، عندما أعادوا بعث أسطورة نقل الخلافة للحصول على دعم المسلمين في العالم لمحاولاتهم صد الاستعمار الأوروبي.

ويتمثل المثال الثالث للتوسع العثماني الناجح في الحملات الأوروبية التي سيرها السلطان سليمان القانوني بين عامي (١٥٢٠-١٥٦٦)، أقوى الحكام العثمانيين. وبالرغم من أنه حقق إنجازات عسكرية مهمة في البحر وعلى الجبهة الشرقية، كان سليمان يتمتع في بداياته بروح السلطان الغازي الذي ركز على توسيع الحدود العثمانية لتشمل مناطق بعيدة في أوروبا. وفي عام ١٥٢٠، قاد سليمان القوات العثمانية للاستيلاء على مدينة بلجراد المهمة والحصينة، والتي أصبحت قاعدة الانطلاق الأساسية للحملات العثمانية. وخلال بقية أعوام عشرينيات القرن الخامس عشر، أصبحت بودابست ومعظم المجر تحت سيطرة العثمانيين. وفي عام ١٥٢٩، صدم سليمان العالم المسيحي بتسيير جيش عبر الدانوب وفرض حصارا على فيينا، عاصمة آل هابسبرج الإمبراطورية وبوابة أوروبا الوسطى. وعلى الرغم من تدمير ضواحي فيينا وفتح جدران المدينة في أكثر من موضع، صمد المدافعون عن المدينة حتى أجبر قرب اقتراب الشتاء القوات العثمانية على بدء انسحابهم الطويل إلى إسطنبول. وفي السنوات التالية، عززت حملات سليمان على أوروبا الحكم العثماني في المجر وصربيا، لكن السلطان عجز عن فرض حصار آخر على فيينا. وظلت أوروبا الوسطى خارج نطاق التوسع البري العثماني. لكن المنطقة التي تقع داخل النطاق كانت شاسعة للغاية ــ من الدانوب إلى اليمن، ومن ألبانيا إلى الشواطئ الشمالية للبحر الأسود، ومن الجزائر إلى بغداد ــ أي أن الإمبراطورية العثمانية وقت وفاة سليمان عام ١٥٦٦ كانت قوة أوروبية، بحر متوسطية، فارسية؛ لم تكن الدولة الإسلامية القائدة في القرن السادس عشر وحسب، بل إمبراطورية عالمية ذات نفوذ واسع وامتداد بري (انظر الخريطة رقم ٣-١).



خريطة ٣-١ الإمبراطورية العثمانية فى أواخر القرن السابع عشر

مؤسسات الحكم العثمانية وتوجهاتها

بشكل عام، حكم سلاطين بني عثمان إمبراطورية استبدادية وبيروقراطية قائمة على الزراعة. لكن ينبغي أن نؤكد على أن إمبراطورية بهذا الاتساع والتنوع وطول العمر

الذي شهدته العثمانية لم يتبع نظاما واحدا ثابتا للإدارة. ويتمثل أحد أسباب نجاح العثمانيين في اعترافهم الرسمي بأن تنوع البلاد التي يحكمونها يتطلب تبني ممارسات إدارية مرنة تتلاءم مع احتياجات المناطق والثقافات المختلفة. ويصف الباحثون المحدثون الحكم العثماني بصفات مثل المرونة والتكيف والواقعية. ومن المهم بالنسبة لدارسي الشرق الأوسط الحديث الاعتراف بأن مهارات الطبقة الحاكمة العثمانية استغلت في ترسيخ تقدير الشعوب التابعة لمزايا الحكم العثماني؛ وتواصل هذا التقدير حتى القرن العشرين.

وتأتي المبادئ التي أرشدت النخبة الحاكمة العثمانية فيما يخص الدولة والمجتمع وصاغت اتجاهاتها من أربعة مصادر. أحدها تقاليد الغازي، والحرب المقدسة على غير المسلمين بهدف نشر الإسلام. لكن ينبغي أن نغير تأكيد التأريخ القديم على الباعث الديني كدافع وحيد للتوسعية العثمانية ونعطي العوامل الأخرى حقها. وبصفة خاصة، كان كانت الجيوش العثمانية الأولى التي عبرت بحر مرمرة إلى جنوب شرق أوروبا تتألف من وحدات من المرتزقة اليونانيين المسيحيين الذين كانوا- شأن الغازين العثمانيين الذين يرافقونهم- "يتبعون العثمانيين ليس حبا في الله وإنما طمعا في الذهب والمجد"(1). وهكذا، كانت السياسة العثمانية لبناء إمبراطورية مدعومة بالإسلام، لكنها كانت تتضمن أيضا اعتبارات دنيوية نفعية. وكان المبدأ الثاني الذي يشكل الحكم العثماني هو ميراث الحضارة الإسلامية الحضرية، الذي تضمن فكرة الأسرة الحاكمة، وتقاليد بلاط دقيقة يعمل العاهل فيه كراع للباحثين، والإيمان بمسئولية الحاكم عن وضع وتطبيق القانون والقيم الإسلامية. وقبل السلاطين العثمانيون بواجباتهم الإسلامية بتطبيق الشريعة ووضع نظام قانوني إسلامي في أرجاء الإمبراطورية. وبالإضافة إلى هذا، تولوا دور حماة الطائفة الإسلامية في العالم، وهو الدور الذي ظهر جليا بعد سيطرة العثمانيين على المدن الإسلامية ذات القيمة التاريخية مثل القدس ودمشق وبغداد، وكذلك الأماكن المقدسة كمكة والمدينة.

أما المبدأ الثالث الذي أثر في تنظيم المجتمع فكان العادات المحلية. وقد اتسم المسئولون العثمانيون بالحصافة بإدراكهم لما ينبغي تغييره في البلاد المفتوحة وما ينبغي السماح باستمراره. وأي حاكم إقليمي تتسم سياساته بشدة الوطأة إلى حد إثارة التمرد ضده كان جزاؤه الفصل شأن الحاكم المتهاون الذي فشل في تحصيل القدر المطلوب من العوائد. وطالما كانت الضرائب تُحوَّل والاستقرار قائم، كان العثمانيون يتسامحون مع الكثير من الممارسات المحلية. وأدى هذا الاتجاه إلى ظهور فسيفساء إدارية ومالية سمحت بظلال رقيقة للاختلاف. وفي هذا السياق، تكشف الملاحظة الدقيقة أن العثمانيين كانوا

---

(1) Donald Quataert, The Ottoman Empire, 1700–1922 (Cambridge, 2000), p.18.

أكثر اهتماما بالكفاءة من التوحد. لكن كانت تلك المرونة الإدارية تحديدا هي التي مكنت العثمانيين من حكم بلاد مختلفة بقدر اختلاف صربيا عن مصر أو سوريا عن اليونان.

أما العنصـــر الرابع الذي شكل اتجاهات الحكم العثماني فكان انقسام المجتمع إلى حاكمين ومحكومين. وكان المنتظر من الأخيرين، أي الرعايا، توفير المال الذي يدعم النخبة الحاكمة، من خلال عملهم وما يدفعونه من ضرائب. وبعيدا عن الحاجة لضمان الاستقرار والنظام بما يمكن الرعية من توليد المال اللازم للحكام، كانت التزامات الدولة تجاه رعاياها محدودة. وكان يطلق على النخبة العثمانية الحاكمة العسكر. لكنها في التطبيق، كانت الطبقة الحاكمة تضم كبار الموظفين المدنيين والعلماء ورجال الجيش. وبالإضافة إلى مكانتهم الرفيعة، كان أفراد النخبة الحاكمة يتمتعون بمزايا خاصة، أهمها الإعفاءات الضريبية .

وفي داخل النخبة الحاكمة، كانت هناك مجموعة خاصة من المتعلمين الذين كانوا يسمون العثمانيون الحقيقيون. وأعضاء هذه المجموعة لم يخدموا الدولة من خلال تولي المناصب العليا فيها فحسب، بل تحلوا كذلك بمعايير السلوك المطلوبة لطبقة مثقفة، ومهذبة. وكان هذا يعني معرفة اللغة التركية العثمانية، التي كانت خليطا معقدا من العربية والفارسية والتركية، وتكتب بالخط العربي. وكان العثماني الحق هو الذي يرتبط بالتقاليد الثقافية الإسلامية ويقرأ القرآن بالعربية. وعلى الرغم من أن الإمبراطورية العثمانية قامت بسواعد مشايخ القبائل التركية المسلحين، تبنى أفراد نخبتها الحاكمة نظرة كوزموبوليتانية واعتبروا أنفسهم مسلمين عثمانيين مثقفين. فكلمة تركي كان لها دلالات تحمل معنى الازدراء وكانت تستخدم للإشارة إلى الفلاحين الجهلاء.

وعلى قمة الهرم العثماني، يأتي السلطان ـ الخليفة؛ حاكمًا مطلق السلطات، استحقاقه للحكم مستمد من انتمائه لبيت آل عثمان وقدرته على هزيمة المنافسين المطالبين بالعرش. ولم تكن الخلافة تنتقل تلقائيا إلى أكبر الأبناء، بل يتنافس عليها أمراء الأسرة المالكة. وخلال القرون الأربعة الأولى من الحكم العثماني، كان أمراء الأسرة يتلقون تدريبا عسكريا وإداريا في أقاليم الأناضول المختلفة. وكان كل أمير يتعلم بمثابة السلطان القادم؛ فقد كان لكل منهم حق متساوٍ في المطالبة بالعرش. وعندما يموت السلطان الحاكم، يبدأ الصراع على السلطة مع اندفاع الأمراء المستحقين نحو إسطنبول. وكان أول أمير يضمن تأييد البلاط الملكي والحرس الإمبراطوري في العاصمة ينصب سلطانا. ولمنع المطالبات المتنافسة بالعرش، تبنى العثمانيون قتل الإخوة؛ فما أن يعين الأمير الفائز بمنصب السلطان، يأمر بقتل إخوته. وكان هذا من مسائل الدولة العملية، وكان مبرره

متضمنا في البيان السياسي العثماني الذي يرى "موت أمير لا يستحق الأسف بقدر خسارة إقليم". وفي وقت ما من القرن السابع عشر، توقف قتل الإخوة، وكذلك برنامج تدريب الأمراء قبل توليهم العرش. ونتيجة لذلك، نشأ كثير من السلاطين الأواخر بين الجدران المعزولة للقصر الملكي ولم يمارسوا أي شكل من أشكال الحكم قبل أن يصيروا حكاما.

وكما تحولت الدولة العثمانية من إمارة الغازي إلى بيروقراطية الإمبراطورية العالمية، أنشأ السلاطين مجلسا إمبراطوريا، الديوان، لحل أمور الحكم التي تزداد تعقيدا. فكان أعضاء الديوان مسئولين عن تقديم المشورة للسلطان في الأمور العسكرية والإدارية والقضائية للإمبراطورية وكان أعضاؤه هم الأعلى مكانة بين النخبة العثمانية. وكانت سلطة الديوان تعلو على سلطة الصدر الأعظم، أقوى مسئول في هرم الحكم. كان النائب المطلق للسلطان وله حق ممارسة السلطة التنفيذية باسم السلطان. وخلال عهود السلاطين الضعاف، كان الصدر الأعظم يمتلك أحيانا سلطات واسعة ويتخذ القرارات دون الرجوع للحاكم. ويرصد المؤرخون العديد من التدرجات داخل النخبة الحاكمة العثمانية، لكن كان هناك ثلاث تقسيمات رئيسية هي القطاع العسكري، والخدمة المدنية والمؤسسة الدينية. لكن قبل أن نتعرض لهذه الأقسام، من الضروري أن ننظر في نظام العبيد العثماني الفريد الذي كان يوفر قوة العمل لكثير من النخبة الحاكمة.

نخبة العبيد العثمانية

في وقت ما من القرن الرابع عشر، قنن العثمانيون طريقة لشراء العبيد من بين رعاياهم الأوروبيين المسيحيين. والنظام، الذي يعرف بالدوشيرمه (التجميع)، عبارة عن تجنيد عدد من الأولاد الأوروبيين المسيحيين البالغين كل عدة سنوات من الأقاليم الأوروبية التابعة للإمبراطورية. وكانت هذه هي الطريقة التي أمكن للعثمانيين بواسطتها الاستفادة من مخزون العمالة الضخم في مناطقهم الأوروبية المسيحية وإلحاقها بخدمة الدولة. وكان الصبية يبعدون عن أسرهم وينقلون إلى إسطنبول، حيث يتحولون إلى الإسلام، وتجرى لهم الاختبارات والفحوص، ثم يتدربون للخدمة في الإمبراطورية. وكان نظام الدوشيرمه يتولى شراء الجنود لوحدات المدفعية وكذلك تزويد الدولة العثمانية بأعلى قادتها العسكريين ومديريها المدنيين الأعلى مقاما. وباستثناء المؤسسة الدينية والمستويات الوسطى والدنيا من الإدارة المدنية، التي كانت تتألف كليا من المسلمين الأحرار، كان عبيد السلطان هم الذين يديرون المؤسسات الحاكمة العثمانية. وكان الشباب الواعدون يؤخذون ضمن فردة التجميع وتفرد لهم مدارس خاصة داخل نطاق القصر الإمبراطوري، حيث يقضون عدة سنوات لإعدادهم لحياة القيادة كطبقة حاكمة عثمانية. وكانوا يدرسون

الفارسية والتركية العثمانية، إلى جانب الخط والرسم والاستراتيجية العسكرية واستخدام السلاح. وحسب مراقب أوروبي من القرن السادس عشر، كان الغرض من مدارس القصر إنتاج "مقاتل، ورجل دولة، ومسلم مخلص، وفي نفس الـــوقت "أديب ورجل نبيل يتمتع بطـــلاقة اللسان، والـــوقار الشديد، وحسن الخلق"(١).

وكان كل من ينجح في إكمال تدريبه في القصر، يعين في أكبر مواقع المسئولية في الجيش ومناصب الإدارة داخل الإمبراطورية. وفيما بين منتصف القرن الخامس عشر ومنتصف السابع عشر، كان كل شاغلي منصب الصدر الأعظم، أي نائب السلطان، من ضمن الدوشيرمه المسيحيين الذين تحولوا إلى الإسلام وجرى تدريبهم في القصر. كما جاء معظم الوزراء الآخرين من أصحاب الرتب العليا وأعضاء الديوان والحكام الإقليميين من خلفية مماثلة. وكانوا يتولون إدارة أمور الإمبراطورية وقيادة الجيش، لكنهم كانوا كلهم مع ذلك عبيدا للسلطان. (تعبير عبيد مضلل بالطبع بمعنى من المعاني، لأن نظام الدوشيرمه يختلف تمام الاختلاف عن الرق الذي كان موجودا في الأمريكتين). وكان المحارب ــ رجال الدولة يملكون ثروات واسعة، ويتمتعون بسلطات واسعة، ويملكون العبيد، ويتزوجون ممن يختارون من النساء. لكن السلطة التي كانوا يتمتعون بها مستمدة من إرادة السلطان؛ كانوا مخلوقاته، وعبيده، ويمكنه طردهم ومعاقبتهم كما يشاء.

وقد نجحت الدوشيرمه ونظام التدريب بالقصر في قطع صلة الشباب البالغين ببلادهم الأصلية وخلقت كوادر من الموظفين المعتمدين على السلطان وبالتالي كان ولاؤهم للسلطان مطلقا. وكان صعودهم في النظام العثماني مرهونًا إلى حد كبير بقدراتهم الخاصة (بمساعدة راع أو اثنين)، وليس على مكانة أسرهم. وبهذه الطريقة، كانت النخبة العثمانية تتجدد باستمرار عبر تسرب المتدربين حديثا والمعينين حديثا من المحاربين ــ رجال الدولة العبيد. ولأنه كان ممنوعا استعباد المسلم المولود حرا، لم يسمح النظام بالمناصب الوراثية – كان نسل هؤلاء المتحولين من كبار الموظفين يعتبرون مسلمين كاملين وكانوا ممنوعين، نظريا، من تولي مناصب الدولة التي كانت محجوزة لعبيد السلطان. وكان نظام العبيد العثماني يتيح فرصا لا حصر لها للشباب الذي أصبح جزءا منه؛ وهناك حـــالات مسجلة لآباء مسيحيين ــ ومسلمين كذلك ــ حاولـــوا ترتيب أوضاع أبنائهم حتى ينضمـــوا إلى مجندي الدوشيرمه.

---

(1) **Lord Kinross, The Ottoman Centuries: The Rise and Fall of the Turkish Empire (London, 1977), p. 147.**

الجيش

مشاة الإنكشارية: جاء الفرعان الرئيسيان للقوات المسلحة العثمانية من مصدرين مختلفين كل الاختلاف. وبالرغم من أن السباهية وكافليهم (انظر ما سيأتي) كانوا يشكلون قوام الجيوش العثمانية، كانت الوحدة العسكرية الإمبراطورية الأكثر كفاءة هي تشكيلات المشاة النظامية المحترفة المعروفة بالإنكشارية. وكان الإنكشارية جيشا من العبيد شكلوا، في ذروة مجدهم في القرنين الخامس عشر والثامن عشر، وحدة عسكرية مرموقة في أوروبا. وكان الإنكشارية، المعروفون بانضباطهم وأخلاقهم واحترافيتهم، يتلقون رواتب منتظمة على خدماتهم العسكرية وكان يتوقع منهم الاستعداد الدائم لأداء الواجب العسكري. وكانوا، ممنوعين من الزواج أو ممارسة الأنشطة التجارية، يسكنون في معسكرات وحين لا تكون هناك حملات كانوا ينتشرون أحيانا لحفظ القانون والنظام. وعلى عهد سليمان القانوني، بلغ عدد قوات الإنكشارية حوالي ٤٠ ألف فرد، وتوسعت من قوة مشاة لتضم وحدات مدفعية متخصصة.

الفرسان السباهية: كان الفرسان الإقليميون، أو السباهية، مسلمين أحرار المولد يمارسون الوظائف الإدارية والعسكرية. ففي محاولتهم للاحتفاظ بجيش ضخم دون الاضطرار لنفقات كبيرة، منح السلاطين السباهية الحق في عائد الأراضي الزراعية المعروفة بالطومار. فكان يخصص لكل سباهي طومارًا معينا يجمع منه الضرائب بديلا عن الراتب. بالمقابل، كان على السباهي حفظ الأمن في طوماره، والالتحاق بالخدمة العسكرية عندما يستدعيه السلطان، وكان عليه عدد معين من الخيالة المسلحين يتناسب مع دخله. وكانت معظم الأقاليم الأوروبية والأناضولية مقسمة إلى طومارات، لكن هذا لم يكن شائعا في البلاد العربية.

الخدمة المدنية

بوصفها دولة إمبراطورية مركزية، كانت الإمبراطورية العثمانية تتميز بجهاز إداري ضخم ومعقد. وقد استفاد العثمانيون من التقاليد الإدارية البيزنطية والإيرانية والعربية في إقامة خدمة مدنية متميزة للغاية، كان يحتفظ فيها جيش من الكتبة بسجلات مفصلة لإحصاءات السكان، والخزانة، وتعيينات الموظفين، وقواعد ولوائح الحكومة. وكان معظم المديرين والإداريين من مجندي الدوشيرمه، بينما كان موظفو الدرجات الوسطى في الإدارة العثمانية من المسلمين أحرار المولد ممن تلقوا التدريب على الوظائف كمتدربين بالوزارات المختلفة. وكان هؤلاء، الذين يعرفون برجال القلم، مهمين جدا لضمان الأداء الكفء للدولة.

المؤسسة الدينية

إلى جانب النخبة البيروقراطية والعسكرية، شكل العلماء العمود الثالث للطبقة الحاكمة العثمانية. وللاحتفاظ بروح الغازي، التي ألهمت الحكام العثمانيين ومحاربيهم خلال السنوات الأولى من حرب الحدود مع الدولة البيزنطية، ضمن السلاطين للعلماء مكانة مرموقة في المجتمع العثماني. وبدرجة غير مسبوقة في الإمبراطوريات الإسلامية الكلاسيكية، سعى العثمانيون إلى وضع المعايير الشرعية للعدالة بتنظيم القضاة في هيراركية رسمية وتنظيم تعيينهم في العديد من الأقسام الإدارية الفرعية للإمبراطورية. وبمرور السنين، أصبح هناك موظف يعرف بشيخ الإسلام يعتبر الرئيس الديني للإمبراطورية؛ وكانت مهمته النظر في تعيين القضاة ومدرسي المدارس في البلاد العثمانية المترامية الأطراف وحظي بوضعية المستشار الذي يطلب السلاطين مشورته الشرعية عندما يفكرون في اتخاذ قرارات إدارية ومالية معينة. وبرغم نفوذ العلماء على الناس بشكل عام، وبرغم أهمية القضاة في وضع معايير العدل الشرعية، وبرغم سلطة شيخ الإسلام، فإن المؤسسة الدينية ككل كانت تتولى المنصب بمقتضى الإرادة السلطانية. وكانت دخول العلماء مستقلة إلى حد بعيد عن الدولة، أما تعيينهم فلا. وكان شيخ الإسلام الذي يجرؤ على إعلان رأي مخالف لإرادة السلطان عادة ما يبعد عن منصبه، بغض النظر عن مدى اتساق رأيه مع الشريعة الإسلامية.

نظام الملة

يجد القراء الذين اعتادوا مفهوم الدولة – الأمة المنسجمة التي يتوحد فيها السكان بفضل اللغة المشتركة والإحساس بالمواطنة في طريقة تنظيم العثمانيين لرعاياهم على أساس ديني شيئا غير معتاد إلى حد ما. فنتيجة للفتوحات العثمانية، حكم السلاطين بلادًا يقطنها الملايين من المسيحيين واليهود. ويمكن أن نرى الفسيفساء الدينية للإمبراطورية العثمانية في التركيبة السكانية لمدينة إسطنبول. فمن بين سكان المدينة البالغ عددهم ٧٠٠ ألف نسمة في القرن السادس عشر، كان هناك ٨٥% من المسلمين و٣٢% من المسيحيين و١٠% من اليهود. وبسبب متطلبات التسامح الإسلامي من جانب، ولأسباب عملية من جانب آخر، نظم السلاطين رعاياهم من غير المسلمين في طوائف دينية يطلق عليها الملل ومنحوهم قدرا كبيرا من الاستقلال الذاتي. ومنحت كل من الأقليات غير المسلمة الرئيسية الثلاث ـ المسيحيون الأرثوذكس اليونانيون واليهود والمسيحيون الأرمن ـ وضع الملة ووضعت تحت السلطة المباشرة لمسئول الكنيسة التابعين لها. وكان المسئولون الثلاثة ـ بطريرك الروم الأرثوذكس وبطريرك الأرمن والحاخام اليهودي الكبير ـ يُختارون

بموافقة السلطان ويقيمون في إسطنبول، حيث تراقب الدولة العثمانية أنشطتهم. وتشير دراسات حديثة إلى أن العثمانيين لم يحاولوا إقامة بنية ملية باتساع الإمبراطورية حتى القرن التاسع عشر وحتى ذلك الحين ظل النظام الملي يفتقد الى التماسك ويختلف من منطقة إلى أخرى ومن جماعة لأخرى.

على أن من المستحيل تحديد أنماط عامة لغير المسلمين في الإمبراطورية العثمانية. وكان مسموحا للمسيحيين واليهود بحرية العقيدة والحق في الاحتفاظ بنظمهم التعليمية وبناهم القانونية الدينية. فكانت أمور الطائفة يتولاها مباشرة المسئولون عن الطائفة، الذين كانوا يتابعون المسئوليات المدنية والدينية على حد سواء. وكان هؤلاء المسئولون مسئولين عن جمع الضرائب والتعليم والعدل والشئون الدينية لطوائفهم. وبسماحهم لرعاياهم من غير المسلمين بالاحتفاظ بقوانينهم الدينية ونظمهم التعليمية وقياداتهم الطائفية، تمكن العثمانيون من إدارة شعوبهم المختلفة بأقل قدر من المقاومة. وقد انتعشت الطائفة اليهودية بصفة خاصة تحت الحكم العثماني، وهاجر عدد كبير من اليهود إلى البلاد الخاضعة لحكم العثمانيين من إسبانيا عقب إعادة فتحها على يد المسيحيين. لكن بعيدا عما حققه غير المسلمين من ازدهار ومكانة، فإنهم لم يكونوا على قدم المساواة مع المسلمين. صحيح أنهم عوملوا بتسامح، لكنهم عانوا كذلك من التمييز الاجتماعي الذي حرمهم من الخدمة في القوات المسلحة العثمانية ومن عضوية النخبة الحاكمة العثمانية.

نهاية التفوق العثماني

لم تعد الفكرة التي سادت يوما بأن الإمبراطورية العثمانية دخلت في مرحلة التدهور السريع بعد حكم سليمان مقبولة بحال. والحقيقة أن بعض المؤرخين يتساءلون الآن عما إذا كان تعبير تدهور يعتبر وصفا دقيقا للعملية التي فقدت الإمبراطورية عبرها هيمنتها. وربما كان الأفضل النظر إلى التجربة العثمانية من القرن السابع عشر إلى العشرين بوصفها فترة تحول ناضل العثمانيون خلالها من أجل التوصل إلى تركيبة إمبراطورية جديدة في مناخ دولي متغير. وقد أدت العوامل الخارجية، وأبرزها اختراق رأس المال التجاري الأوروبي للإمبراطورية، إلى اضطراب كبير في الاقتصاد العثماني. وبدءا من أواخر القرن السادس عشر، كان يجري تبادل المواد الخام العثمانية، التي كانت تدخل بشكل طبيعي في الاستهلاك والصناعة المحليين، بصورة متزايدة بالمنتجات الأوروبية المصنعة. وأفادت هذه التجارة التجار العثمانيين لكنها أدت إلى تراجع عائدات الدولة ونقص المواد الخام اللازمة للاستخدام المحلي. ومع تزايد تكاليف الخامات النادرة، عانت الإمبراطورية من التضخم، وعجزت الدولة عن تحصيل ما يكفي من العوائد للوفاء

بنفقاتها. وفي ظل غياب هذه العوائد، تقوضت المؤسسات التي كانت تدعم النظام العثماني، خاصة القوات المسلحة

وقد سهلت سلسلة من المعاهدات التجارية، التي وقعها السلاطين العثمانيون مع دول أوروبا المسيحية وعُرفت بالامتيازات، اختراق البضائع الأوروبية المصنعة للإمبراطورية والسيطرة النهائية للأوروبيين ورعاتهم على التجارة العثمانية. وقد تم توقيع أول اتفاقية امتيازات مع فرنسا عام ١٥٣٦؛ وسمحت للتجار الفرنسيين بحرية التجارة عبر الموانئ العثمانية، وإعفائهم من الرسوم العثمانية، واستيراد وتصدير البضائع بتعريفة جمركية منخفضة. بالإضافة إلى أن المعاهدة منحت التجار الفرنسيين امتيازات خارج الحدود، وحق التقاضي أمام القنصل الفرنسي في إسطنبول، ليخضعوا بذلك للقانون الفرنسي لا للقانون الإسلامي ـــ العثماني. وكانت هذه المعاهدة نموذجا لمعاهدات لاحقة مع دول أوروبية أخرى.

وقد وقعت اتفاقيات الامتيازات في زمن الهيمنة العسكرية العثمانية وكان الغرض منها تشجيع التبادل التجاري. لكن عندما أصبح التوازن العسكـــري بين أوروبا والعثمانيين لصالح أوروبا، أصبح بإمكـــان التجار الأوروبيين، مدعومين بقوة دولهم، استغلال الامتيازات على حساب مصلحة العثمانيين. ولم يكن للمعاهدات آثارها المدمرة على الاقتصاد العثماني وحسب، بل كان لها أيضا تداعياتها السياسية بعيدة المدى. فبمنح العديد من القناصل سلطة التقاضي على رعاياهم داخل الإمبراطورية العثمانية، خولت الامتيازات القناصل سلطات غير عادية أساؤوا استغلالها بصورة متكررة خلال القرن التاسع عشر.

وتحالفت العوامل الاقتصادية الخارجية مع مجموعة من المشاكل الداخلية لجعل الكثير من مكونات النظام العثماني أقل تماسكا مما كان عليه على عهد سليمان. وقد أدى حكم السلاطين غير المؤهلين، وصراعات الخلافة، وظهـــور الشقاقات السياسية داخل البـــلاط، إلى إضعاف فاعلية الحكومة المركزية. وكان لنقص العوائد والتضخم آثاره المدمرة على الأعداد الكبيرة من موظفي الدولة أصحاب الأجور الثابتة وخَلَقَ مناخا انتعشت فيه الرشوة وغيرها من صور الفساد. وأخيرا، كان عجز الحكومة عن دفع رواتب ثابتة للإنكشارية أو تمويل معدات جديدة للجيش يعني أن القوات المسلحة العثمانية فقدت سيطرتها المطلقة التي كانت تتمتع بها فيما سبق.

وقد تجلى فقدان السيطرة هذا في ميدان المعركة. ففي عام ١٦٨٣، فرض العثمانيون حصارا ثانيا على فيينا. وعلى الرغم من هزيمتهم خارج أسوار المدينة، فإن

قدرتهم على القيام بحملة طموحة كهذه أظهرت قوة القوات المسلحة العثمانية. لكن في تسعينيات القرن السابع عشر، حارب العثمانيون النمسا وروسيا في نفس الوقت ولقوا هزيمة على الجبهتين. وبمقتضى معاهدة كارلوفيتز، الموقعة مع النمسا عام ١٦٩٩، آلت معظم مناطق المجر إلى آل هابسبرج وكانت علامة على أول تنازل كبير عن أرض أوروبية. وفي العام التالي، وقع السلطان معاهدة مع بطرس الأكبر تعترف بالغزو الروسي للشواطئ الشمالية للبحر الأسود. ومنذ ذلك الحين فصاعدا، أصبح العثمانيون في موقف الدفاع. لكنهم لم يكونوا قوة عسكرية محتضرة كما يصورها البعض أحيانا. فخلال القرن الثامن عشر، صمدوا في حربين مع النمسا وهزموا الجيش الروسي في حربين أخريين. وقد دعت هذه الانتصارات النخبة الحاكمة العثمانية إلى الاعتقاد بأن القوات المسلحة للدولة تحافظ نسبيا على قوتها المعتادة. ولم يكن هذا واضحا في الحرب العثمانية ـ الروسية التي شنها العثمانيون عام ١٧٦٨. وفي مجرى هذا الصراع، دخل أسطول البلطيق الروسي البحر المتوسط ودمر الأسطول العثماني قرب سواحل الأناضول. كما ألحقت الحرب البرية الدمار بالعثمانيين، بعد أن طردتهم القوات الروسية من رومانيا وشبه جزيرة القرم على البحر الأسود. وكانت المعاهدة التي أنهت الحرب، اتفاقية كوشوك كيناركا عام(١٧٧٤)، أكثر الاتفاقيات التي وقعها العثمانيون إذلالا. فبالإضافة إلى التنازل عن أراض، منح السلطان روسيا الحق في تشييد كنيسة للروم الأرثوذكس في إسطنبول وتمثيل طائفة الروم الأرثوذكس أمام الحكومة العثمانية. وهذه المواد هي التي وضعت الأساس للادعاء الروسي بحماية ملة الروم الأرثوذكس ككل داخل الإمبراطورية الروسية. وقد استخدمت روسيا هذا الحق ذريعة للتدخل أكثر من مرة في الشئون الداخلية العثمانية خلال العقود التالية.

وقد أظهرت الهزائم العسكرية التي أدت إلى التنازل عن الأراضي العثمانية أن القوات المسلحة للإمبراطورية فقدت تفوقها التكنولوجي الذي كانت تتمتع به ذات يوم. وكان بقاء الإمبراطورية مرهونا بإدخال تحسينات عسكرية عاجلة.

انتصار المذهب الشيعي: الإمبراطورية الصفوية في إيران بين عامي (١٥٠١ـ١٧٣٦)

الشيعة الإسماعيلية (١٤٩٤-١٥٢٤) وتأسيس الدولة

تماما مثلما جاء العثمانيون من أصولهم المتواضعة بين قبائل الأناضول ليصبحوا حكاما لإمبراطورية عالمية، ظهر منافسوهم الصفويون في الشرق من أصول مجهولة نسبيا؛ ليؤسسوا دولة إمبراطورية حية ومزدهرة. وكان الصفويون إما من أصول كردية أو تركية. وفي أواخر القرن الثالث عشر، أسس أحد أفراد الأسرة الصفوية طريقة صوفية

سنية في أذربيجان، وهو إقليم يقع في شمال غرب إيران ويتحدث أهله اللغة التركية. واجتذبت الطريقة الأتباع المتحمسين من قبائل البدو الرحل الأتراك بالمنطقة، وبحلول نهاية القرن الخامس عشر امتد نفوذها إلى الأناضول وسوريا. وقاد رؤوس الطريقة القبائل في سلسلة من الحملات على مسيحيي القوقاز، واستولوا على السلطة الزمنية وعززوا كذلك من سمعتهم كخدم للإسلام. وكان أتباعهم من الأتراك يعرفون بالقزلباش، أي ذوي الرؤوس الحمراء، نسبة إلى أغطية الرأس الحمراء التي كانوا يلبسونها لتمييز أنفسهم كمؤيدين للطريقة الصفوية.

وفي عام ١٤٩٤، خلف طفل في السابعة من العمر اسمه إسماعيل أخاه كرئيس للطريقة وحولها في النهاية إلى مؤسسة إمبراطورية. واستولت قوات إسماعيل على مدينة تبريز عام ١٥٠١، وأعلن إسماعيل نفسه شاها. ثم شن سلسلة من الحملات نجح القزلباش خلالها في إخضاع مناطق شرق الأناضول والعراق، بما في ذلك بغداد، لسيطرة الصفويين. وفي عام ١٥١٠، مد إسماعيل سيطرته لتشمل شرق إيران، بعد أن هزم ائتلاف القبائل التركية وجعل حدود دولته عند نهر جيحون. وكان أكثر أتباع إسماعيل حماسا من أبناء قبائل الأناضول، لكن قبل أن يتمكن من تنظيمهم لمزيد من التوسع في أراضي العثمانيين، أرسل السلطان جيشا جرار إلى المنطقة. والتقت القوات الصفوية والعثمانية في معـــركة كالديران عام ١٥١٤؛ واكتسح الجيش العثماني بأسلحته النارية رماة السهام الراكبين التابعين لإسماعيل وعزز سيطرة العثمانيين على شرق الأناضول.

ولم تحل هزيمة إسماعيل في كالديران بينه وبين تأسيس أسرة مالكة وإمبراطورية شهدت تغييرات دينية ثورية بعيدة الأثر. فقد كان المسئول عن تأسيس المذهب الشيعي كدين رسمي لإيران. وقد تأسست الطريقة الصفوية كطريقة سنية، والمؤرخون غير متيقنين بشأن موعد اعتناق قادتهم المذهب الشيعي أو حتى إن كانوا فعلوا هذا قبل عهد إسماعيل. والمعروف أن إسماعيل احتمى لسنوات قليلة من شبابه بأحد الحكام المحليين الشيعة وتوصل إلى قناعاته الشيعية من خلال هذه الصلة. وأيا كان مصدر إيمانه، أصبح إسماعيل شيعيا متحمسا وصمم على جعل سكان المناطق الخاضعة لسيطرته يعتنقون المذهب الشيعي. وعندما أعلن نفسه شاها عام ١٥٠١، أعلن أيضا الشيعةَ الاثنى عشرية دينا رسميا وقسريا للدولة.

ووضع إسماعيل إعلانه موضع التنفيذ بحل الطرق السنية وأصدر أمرا بإعدام كل من يرفض الشيعة. وحيث إنه لم تكن هناك مؤسسة دينية شيعية في إيران، أقام إسماعيل واحدة بجلب العلماء الشيعة والفقهاء الشرعيين من البلاد العربية، وخاصة لبنان. وقد ملأ

الموظفون المتدينون الفراغ في أعلى مراتب الهرم الديني ومهدوا السبيل لظهور طبقة من علماء الشيعة نابضة بالحياة. وتحوي النسخة الاثنا عشرية من الشيعة انحرافات كبيرة عن العقيدة المعتنقة فيما سبق. وقد زعم إسماعيل إنه ينحدر من الإمام السابع، حتى يكون مبعوثا إلهيا، وليكون ممثلا على الأرض للإمام الثاني عشر الغائب. وهكذا، صور نفسه باعتباره ملهما من الإمام ومخولا بإصدار الأحكام المعصومة في الممارسات الدينية والمسائل الشرعية. وقد لقيت مزاعم إسماعيل القبول على نطاق واسع، وأُقرت السلطة الدينية التي نسبها لنفسه لخلفائه كذلك.

وعلى عهد خلفاء إسماعيل، أصبح المذهب الشيعي منهجًا راسخا للغالبية العظمى من الإيرانيين. وعلى الرغم من أن هذه النتيجة لم تجعل الشيعة، كما يدعي البعض، مرادفا لثقافة الإيرانيين القومية، فقد أبعدت إيران عن جيرانها السنة. يضاف إلى هذا، ونظرا لحكم الصفويين لإمبراطورية كبيرة وقوية، كانت معتقداتهم الشيعية تعتبر تهديدا لجيرانهم السنة، خاصة العثمانيين. وهكذا، أدى نجاح المذهب الشيعي في البلاد الواقعة تحت حكم الصفويين إلى مستوى جديد من العداء بين السنة والشيعة وتسبب في زعزعة استقرار الأقلية الشيعية في الأراضي الواقعة تحت سيطرة السنة، والعكس. وقد قامت الدولة الصفوية بفضل شجاعة رجال القبائل من القزيلباش. ولكسب ولائهم، منح إسماعيل زعماء القبائل السيطرة على مساحات شاسعة من مناطق الرعي، وكافأ الأقوى منهم بتعيينهم كحكام أقاليم. ولم يكن هذا يختلف كثيرا عن سياسات حكام سلالات عشرات الإمارات القصيرة العمر التي سبقت الصفويين. لكن إسماعيل أنشأ مؤسسات إدارية جديدة مكنت الصفويين من تثبيت أقدامهم أكثر من سابقيهم. وشرع في إقامة أجهزة حكم بتعيين أهل الحضر الإيرانيين في المناصب الحكومية بالأجهزة الجديدة داخل الحكومة. وقد نشأت التوترات بين الطبقة الناشئة من الموظفين الإيرانيين وزعماء قبائل القزلباخ، الذين كانوا مستبعدين من الإدارة المدنية إلى حد كبير. وعند وفاة إسماعيل عام ١٥٢٤، كانت الإمبراطورية الصفوية في مرحلة التحول من نظام عسكري قبلي إلى إمبراطورية بيروقراطية مطلقة.

من عهد الشاه عباس الأول (١٥٨٧-١٦٢٩) حتى انهيار الصفويين

واجه خلفاء إسماعيل مشكلة متكررة تتمثل في فئوية رجال قبائل القزلباخ ومقاومتهم الامتثال لسيطرة الدولة. وقد حالت الصراعات فيما بينهم على الصدارة وتمردهم من حين لآخر على الحكومة دون زعماء القزلباش والدفاع عن الممتلكات الصفوية. وعندما تولى الشاه عباس العرش، شكلت عمليات التوغل التي كانت تشنها

القبائل التركية في الشرق وتقدم العثمانيين من جهة الغرب تهديدا لإمبراطوريته. ونجح عباس في معالجة التدهور الذي أصاب الصفويين، وكان عصره هو أوج الدولة الصفوية. وقد استعاد المناطق المنتزعة الحدود الشرقية والغربية (بما فيها بغداد)، وقام بإصلاحات داخلية جذرية، وجعل عاصمته، أصفهان، أجمل مدن العالم وأكثرها إشعاعا ثقافيا.

وإقرارا بالحاجة إلى السيطرة على زعماء القزلباش العنيدين، أنشأ عباس موازنا عسكريا لهم في هيئة جيش ملكي دائم يتألف من العبيد المسيحيين المتحولين الذين أسروا أثناء الحملات على القوقاز. وكان هذا شبيها بنظام العبيد العثماني. وكان جيش الغلمان الجديد يضم وحدات للمدفعية والمشاة المسلحين بالبنادق. وكان هذا الجيش، الذي بلغ عدد أفراده في النهاية ٣٧ ألفا، يمول من الشاه مباشرة وكان مسئولا بالمقابل أمامه. وكما سنرى في فصول لاحقة من هذا الكتاب، فإن الحكام الذين سعوا لتحسين قواتهم المسلحة كان عليهم إيجاد السبل لزيادة عوائدهم كي يتمكنوا من حيازة وصيانة الأسلحة المكلفة. وفي حالة الشاه عباس، فقد قام بضم أجزاء من أراضي زعماء القبائل إلى ممتلكات الدولة. وأثناء حكمه، حول عباس مساحات شاسعة من إيران إلى أراض تابعة للعرش، كانت عوائدها تذهب إليه مباشرة وليس إلى خزانة الدولة. ومن هذه العوائد، مول عباس الجيش الدائم الجديد. وكان من شأن سياسة تحويل الأراضي التي انتهجها عباس وسيطرته المباشرة على الجيش الجديد إضعاف القوة الأساسية للقزلباخ وتركيز السلطة المركزية الملكية في شخصه.

وفي عام ١٥٩٨، أعلن الشاه عباس أصفهان، تلك المدينة الواقعة بوسط إيران، عاصمة جديدة لإمبراطوريته. وكانت أصفهان مدينة مستقرة بالفعل وعاصمة للسلاجقة في وقت ما. ومع ذلك، غيَّر عباس المدينة فأنفق أموالا طائلة لبناء مركز حضري مخطط بعناية تقطعه الشوارع الواسعة، وتزينه المساجد المزخرفة وقصر ملكي، ومساكن خاصة فاخرة، وسوق كبيرة، وسط الحدائق اليانعة. وقد اجتذبت العظمة المادية لأصفهان، إلى جانب رعاية عباس الكريمة، الفنانين والفقهاء، الذين أسهم حضورهم في الحياة الفكرية والثقافية الثرية للمدينة. وكموضع لأنشطة متنوعة، من تشجيع نسيج السجاد إلى نقش المنمنمات، ومن كتابة الشعر الفارسي إلى تجميع أعمال الفقه الشيعي، أصبحت أصفهان محركا لتفجر الثقافة الفارسية التي انتشرت في المدن الصفوية الأخرى واستمر هذا بعد رحيل عباس. كما كانت أصفهان مركزا تجاريا مزدهرا، أصبح تجارها- الذين ازدهرت أعمالهم في ظل الحكم المركزي المستقر الذي أسسه عباس- أنفسهم مستهلكين ورعاة. وعندما توفى عباس، كان عدد سكان المدينة يقدر بـــ ٤٠٠ ألف نسمة؛ وحفز حجم المدينة الكبير والإنجازات المؤثرة لسكانها لصياغة مقولتهم المعروفة: "أصفهان نصف الدنيا".

وعلى الرغم من أن الأسرة الصفوية لم تشهد سوى حاكم كفء واحد بعد موت عباس، أمكن للإمبراطورية، بفضل الأداة الحكومية المركزية التي أسسها، الاستمرار برغم عجز خلفائه، ووفرت لإيران قرنا آخر من الاستقرار السياسي. وباستثناء مواجهة واحدة كبرى مع العثمانيين حول العراق، كان القرن السابع عشر عصرا للسلام، ازدهر خلالها الاقتصاد وانتعشت الحياة الثقافية. لكن في ظل غياب تهديدات عسكرية خارجية، ترك الحكام الصفويون الجيوش الدائمة التي كلفتهم الكثير عرضة للتدهور. وفتح فشلهم في الاحتفاظ بقوة عسكرية كفأة السبيل أمام زعماء القبائل المتمردين في أفغانستان الحالية للاستيــلاء على أصفهان وإنهاء حكم الأسرة الصفوية عام ١٧٢٢.

وأعقب سقوط الصفويين فترة طويلة للغاية من اللامركزية في إيران. ومن حين لآخر، كان باستطاعة قائد عسكري قوي فرض هيمنته على الائتلافات القبلية المتنافسة وإخضاع أجزاء كبيرة من الأراضي الإيرانية لسلطته، لا لشيء إلا لضمان أن تعود دولته الوليدة إلى الانقسام بعد وفاته. وأخيرا، قام زعيم قبيلة تركي يدعى فاتح على شاه، عام ١٧٩٤، بتأسيس أسرة القاجار في وسط إيران. وعلى الرغم من أن القاجار كانوا الأسرة الحاكمة الإسمية لإيران حتى عشرينيات القرن العشرين، فإنهم لم ينجحوا في إعادة خلق الملكية المطلقة أو المركزية البيروقراطية التي كانت للصفويين. وسنتناول النتائج التي ترتبت على السلطة المتضائلة التي مارسها القاجار.

خاتمة: الصراع السنى ـ الشيعى من أجل العراق

منذ احتلال الشاه إسماعيل لبغداد عام ١٥٠٨ حتى إعادة فتح السلطان مراد الرابع للمدينة عام ١٦٣٨، خاض الصفويون الشيعة والعثمانيون السنة صراعا متصلا من أجل السيطرة على أراضي العراق. وكان لهذه المواجهات أثرها المهم على المنطقة في تلك الحقبة، كما خلقت خليط الولاءات الطائفية الذي استمر حتى عصرنا. وكانت بغداد وأراضي العراق تحت سيطرة الصفويين عندما فرض إسماعيل المذهب الشيعي كدين ملزم لرعايا إمبراطوريته. وفي داخل العراق، دُمرت أضرحة السنة، وتحولت الجوامع الرئيسية إلى أماكن لعبادة الشيعة، وبُذلت محاولات لتحويل السكان دينهم قصريا.

ولم يكن بإمكان سلاطين آل عثمان، الذين كانوا يعتبرون أنفسهم حماة الإسلام السني، أن يغضوا الطرف عن فرض المذهب الشيعي في منطقة كانت مركزا للخلافة العباسية. ولا كان بإمكانهم التسامح، لأسباب اقتصادية، مع سيطرة الصفويين على المنافذ المؤدية إلى الخليج الفارسي. وفي عام ١٥٣٤، قاد سليمان القانوني حملة نجحت في سيطرة العثمانيين مرة أخرى على العراق وتثبيت وضع السلطان العثماني كحاكم أعلى للعالم الإسلامي.

وظل العراق أرضا عثمانية حتى عام ١٦٢٤، عندما احتلت جيوش الشاه عباس بغداد وذبحت الكثيرين من سكانها السنة. ورد العثمانيون مرة أخرى، لكن برغم محاصرة بغداد أكثر من مرة، لم يتمكنوا من الاستيلاء على المدينة حتى عام ١٦٣٨. وعلى الفور، أرسل السلطان مراد الرابع، الذي قاد الحملة المظفرة، قادة عسكريين عثمانيين لاستعادة الشعائر السنية بين السكان وإبعاد علماء الشيعة من المنطقة. ومنذ ذلك الحين حتى الحرب العالمية الأولى، ظل العراق بيد العثمانيين.

وعلى الرغم من أن السيطرة على ميناء البصرة بالخليج الفارسي كان هدفا مهما للعثمانيين والصفويين، فإن حدة الصراع بينهم على العراق تشير إلى أن هناك هدفا آخر أكثر عمقا من المصالح الاقتصادية. وقد أصبحت أراضي العراق مركزًا للتنافس على السيادة بين سنة العثمانيين وشيعة الصفويين. وقدمت المنطقة صورا تاريخية مختلفة لأتباع فرعي الإسلام. وبالنسبة للعثمانيين، كانت بغداد عاصمة العباسيين على مدى خمسمائة عام، وبيت مؤسسي الإسلام العالمي الذي سعى السلاطين ــ الخلفاء العثمانيين

لإدامته. أما بالنسبة للصفويين، فقد كان العراق موطن أهم ضريحين للشيعة: النجف، مركز العقيدة الشيعية وكربلاء، موقع استشهاد الإمام الحسين. وكان إحياء ذكرى وفاة الحسين أهم حدث شعائري عند الشيعة، كما كان الحج إلى كربلاء يعتبر – من وجهة نظر الشيعة – معادلا شرعيًا للحج إلى مكة. ومن الممارسات الشعبية الشيعية، هناك تعويذة عبارة عن حبة من طين كربلاء يقال إنها مخضبة بدم الحسين، يعتقد إنك إن وضعتها تحت المخدة تحمي النائم كما لو كان في كربلاء، تحت حماية الحسين نفسه(١). واعتبر الحكام الصفويون أن الاحتفاظ بالضريحين تحت السيطرة الشيعية واجبا دينيا؛ وكان وقوع هذه الأضرحة بيد العثمانيين مصـــدر حزن عميق. ولا عجب أن أصبحت أرضي العــراق، المقدسة عند أتبـــاع فرعي الإسلام(*)، منطقة مضطربة. وعلى الرغم من أنها ظلت تتحدث اللغة العربية وتحت السيطرة السنية العثمانية، اعتنق غالبية سكانها المذهب الشيعي. وسيقدر للصراع العثماني ــ الصفوي أن يلعب دورا مهما في تاريخ العراق الحديث.

---

(1) Marshall G.S. Hodgson, The Venture of Islam, vol. 3 (Chicago, 1974), p. 38.

(*) يعنى السنة والشيعة، وجدير بالذكر أن الإسلام واحد وليس فروعًا، ولكن الاختلاف هنا فى المذهب المتبع فقط. (المحرر)

الجزء الثاني
بدايات عصر التحول

بالنسبة للإمبراطورية العثمانية، كان القرن الثامن عشر عهدا للتحلل السياسي والاقتصادي؛ بسبب اجتماع تدهور السلطة المركزية والضغوط الخارجية الشديدة. وتمثلت أبرز مظاهر هذا التحلل في عملية تفكيك المركزية في الإدارة وفي عجز الدولة العثمانية عن السيطرة على أراضيها. فمع تلاشي استبداد السلاطين، حاز موظفون آخرون داخل النظام العثماني السلطة والثروة التي ذهبت بذهابها. وكان لهؤلاء الموظفين مصلحتهم في حالة تفكك المركزية القائمة وعارضوا جهود السلاطين ووزرائهم لإعادة فرض الحكم المطلق.

وأصبح الإنكشارية، الذين كانوا ذات يوم ركيزة عسكرية للتوسعية العثمانية، خطرا على الدولة. وتراجع الانضباط بين صفوفهم، وتحايلوا على القيود التي تقصر عملهم على الخدمة العسكرية وحدها. فأقاموا علاقات عمل مثمرة مع طوائف الحرف، وشاركوا بأنفسهم في التجارة، وتزوجوا وضموا ذريتهم إلى القوات، وأبدوا ممانعة للتورط في الصراع. وقد صمم الإنكشارية على حماية الامتيازات التي أتاحتها لهم اللامركزية؛ وأصبح عصيانهم في شوارع إسطنبول ضد أي محاولات لإصلاح تدريبهم أو الحد من أنشطتهم المدنية شائعا في القرن الثامن عشر.

وازداد تبعثر السلطة وضوحا بتكون جماعات ضغط أخرى داخل الإدارة. وانتشر في البيروقراطية- التي عُرفت يوما بكفاءتها والتزامها بسياسة للترقي على أساس الجدارة- محاباة الأقارب، وأصبح بيع وشراء المناصب أمرا شائعا. كما حاز كبار العلماء سلطة مستقلة كبيرة.

كما أتاح تدهور السلطة المركزية الفرص أمام الزعماء المحليين لممارسة سلطات إقليمية أكبر. وفي كل أرجاء الأناضول والأقاليم الأوروبية والعربية من الإمبراطورية، حاز لوردات الوادي المحليون قدرا متزايدا من الاستقلال عن إسطنبول، وأقاموا إمارات صغيرة. ولم يسعَ هؤلاء الحكام المستقلون إلى الإطاحة بالدولة العثمانية، فكل ما كانوا يريدونه هو الابتعاد عن سلطتها، وجمع عوائد مناطقهم والتصرف فيها بمعرفتهم، واستمرار هذا الاستقلال في ورثتهم. وهم لم يقدموا رجالهم المسلحين للمشاركة في حروب السلطان قط إلا إذا كان لهم فيها بعض المكاسب الشخصية.

وقد استنفد ضعف الدولة المركزية العثمانية قدرتها على مواجهة الضغوط العسكرية والاقتصادية التي كان يمارسها خصومهم الأوروبيون المرة تلو الأخرى. وكما رأينا في الفصل الثالث، أصبح ضياع المناطق مألوفا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وقد اطردت هذه الخسائر بسبب ضعف كفاءة القوات المسلحة العثمانية. لكن حتى في ظل تهديد اختراقات روسيا والنمسا، رفضت جماعات المصالح المتمترسة داخل الإمبراطورية التنازل عن امتيازاتها. وأصاب إدارة الدولة الشلل بسبب عناد الإنكشارية، وغرور لوردات الوديان، وأنانية الموظفين والعلماء المتنفذين؛ وأصبحت بهذا عاجزة عن اتخاذ خطوات حاسمة لتغيير حظوظها في ميادين القتال. ومع كل تنازل عن منطقة من المناطق، كان الأعداء المسيحيون يكسبون أرضا جديدة، بعوائد جديدة.

لم تقف المكاسب الأوروبية عند حد الأراضي التي حازوها. فمع نهاية الحروب النابليونية عام ١٨١٥، اخترقت التجارة الأوروبية الشرق الأوسط بمدى غير مسبوق. وانهالت على المنطقة منتجات الثورة الصناعية، والمنسوجات الرخيصة، وترتب على ذلك تغير نمط الاستهلاك وتدهور أوضاع الصناعات الحرفية المحلية. وبسبب توغل التجارة ورأس المال الأوروبيين، اندمجت اقتصادات الشرق الأوسط التي كانت مكتفية ذاتيا فيما سبق في النظام الاقتصادي العالمي. وإشباعا لنهم دول أوروبا الصناعية للمواد الخام والمحاصيل الغذائية الرخيصة، خصصت مناطق معينة من الشرق الأوسط للإنتاج الزراعي ــ القطن في مصر، والحبوب في سوريا، والحرير في لبنان. وكان الإنتاج الزراعي التجاري مرهونا بالاحتياجات والأذواق الأوروبية. وبهذه الطريقة، اندمج الشرق الأوسط في النظام الاقتصادي العالمي كمنطقة تابعة، ومورد للمواد الخام الزراعية، ومستهلك للبضائع المصنعة الأوروبية. وقد تزامن التحول المؤسسي مع التحول الاقتصادي في الشرق الأوسط. ومع محاولات حكام الإمبراطورية العثمانية ومصر وإيران، بدرجات متفاوتة من الفاعلية، إصلاح قواتها المسلحة ومؤسساتها الإدارية، انجذبت دولهم نحو الاقتصاد العالمي المتطور الذي كان أوروبي الصياغة بقدر كبير.

كانت ثمار توسع النشاط التجاري في الإمبراطورية العثمانية من نصيب التجار الأوروبيين ووكلائهم المحليين وحدهم. وخلال القرن الثامن عشر، أعيد النظر في اتفاقيات الامتيازات وحصلت الدول الأوروبية على امتيازات إضافية. وكان من بين هذه الامتيازات حق منح براءات حماية لغير المسلمين من رعايا الدولة العثمانية. وتسمح هذه البراءات لحاملها التمتع بنفس الحماية التي يتمتع بها المواطنون الأوروبيون. وبفضل هذه

البراءات -التي كان يمنحها القناصل الأوروبيون بلا مقابل- أصبح رعايا الإمبراطورية من أبناء الأقليات أعلى مكانة من التجار المسلمين وأمكنهم السيطرة على قطاعات مهمة من التجارة الخارجية العثمانية. وهكذا، شهدت الإمبراطورية، في مجال التجارة كما في التنظيم السياسي، ميلا ملحوظا نحو اللامركزية.

ورغم المصاعب الاقتصادية والسياسية التي شهدها القرن الثامن عشر، كانت الإمبراطورية العثمانية لا تزال تملك موارد بشرية ومادية ضخمة. كان ضعفها نسبيا وليس مطلقا؛ فالجيوش العثمانية الجرارة لا تزال في ميادين القتال؛ والكتبة والموظفون والوزراء ما زالوا يديرون أمور الدولة؛ والمؤسسة الدينية ترعى التقاليد الإسلامية وتصون المحاكم الشرعية. ورغم أن هذه المكونات للنظام العثماني كانت أقل كفاءة مما كانت عليه، فإن هذا لا يعني أن الإمبراطورية كانت على حافة الانهيار أو أنها افتقدت الموظفين الحريصين على الحفاظ على القيم العثمانية الإسلامية في وجه التوغل المسيحي.

ومن أجل استعادة النظام العثماني، رغم هذا، كان على الحكومة المركزية أن تستعيد سيطرتها على مؤسسات وموارد الدولة، لأن السبيل الوحيد كان إعادة تأسيس السلطة المركزية حتى تتمكن الدولة بالمقابل من القيام بالإصلاحات العسكرية اللازمة لاستمرار بقاء الإمبراطورية. وأدى فشل القوات العثمانية في ميادين القتال إلى اقتناع الجماعة المتنفذة في الطبقة الحاكمة العثمانية بتفوق التقنيات الأوروبية. وإذا ما زودت القوات المسلحة العثمانية بعناصر مختارة من تلك التقنيات، يمكن حينها التصدي للانتهاكات الأوروبية وإمكان إحياء النظام العثماني دون تدخل خارجي.

وقد شهد الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر توترًا من حين لآخر بين قوى الاستمرار وقوى التغيير. فمن ناحية، كان دعاة الإصلاح، من أنصار تبني المؤسسات والتقنيات الأوروبية، يقدمون كعناصر تقدمية في المجتمع تشق طريقها بشجاعة نحو التغريب المحتم الذي سيشهده القرن العشرون. ومن ناحية أخرى، كان دعاة الاستمرارية، الذين ينظرون بحذر إلى تفكيك النظام الإسلامي ويسعون إلى المحافظة على التقاليد والقيم والأفكار التي خدمت المجتمع العثماني والإسلامي طويلا، يصورون أحيانا بوصفهم مجرد رجعيين متحجرين وحسب. وعلينا أن نتفادى التوصيفات المبسطة إذا أردنا أن ندرك طبيعة العملية المؤلمة والخطيرة لتغيير منظور ديني واجتماعي وسياسي راسخ.

(٤)

صياغة تركيبة جديدة: نموذج للإصلاحات (١٧٨٩ـ ١٨٤٩)

تشكل فترة الستين عاما الممتدة من تنصيب السلطان سليم الثالث حتى وفاة حاكم مصر محمد علي عهدا لإصلاح الجيش تحت إشراف الدولة، سعى خلاله حكام الإمبراطورية العثمانية ومصر إلى إعادة بناء جيوشهم على الطريقة الأوروبية. ولم يعر إصلاحيو الفترة العسكريون المعايير الثقافية أو البنى الاجتماعية أو العلاقات السياسية التي يرتكز عليها النظام العثماني التفاتا.

وقادتهم جهودهم من أجل تغيير قواتهم المسلحة وإعادة تأسيس سلطة سياسية مركزية، إلى إعادة تنظيم أداة الحكم وإدخال خدمات تعليمية جديدة. وهكذا، كان إصلاح الجيش رأس حربة لإصلاح المؤسسات المدنية ولخلق نخبة جديدة تتحدد وضعيتها على ضوء تعليمها في معاهد على الطراز الأوروبي. ومجتمعة، أدخلت هذه الأنشطة التي تبنتها حكومة الدولة المركزية في الحياة اليومية لرعاياها بصورة أكثر مباشرة وأكثر اتساعا مما كان عليه الحال في السابق. وقد سعى كل من محمد علي، حاكم مصر المستقل، والسلطان الإصلاحي محمود الثاني في الإمبراطورية المركزية العثمانية، حكام عصر التغيير، إلى توسيع الدولة المركزية والحد من الوسطاء المعتادين ـ العلماء أو زعماء الملل، على سبيل المثال ـ بين السكان والدولة. وفي مسعاهم لتحقيق أهدافهم، واجه حكام تلك الفترة- وفي حالات كثيرة- عناصر النظام القديم المعارضين لهم. وبهذا، دمروا عن عمد النظام العثماني ككل وفتحوا الأبواب أمام عملية تغيير تجاوزت المجال العسكري.

سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٦): بين القديم والجديد

كانت سياسات السلطان سليم الثالث بمثابة تكثيف لجهود الإصلاح العسكري التي قام بها أسلافه في القرن الثامن عشر. ولم يكن هدفه هو تغيير الدولة العثمانية التقليدية وإنما الحفاظ عليها وتقويتها. وهو، في هذا الصدد، كان حاكما محافظا استمد رؤيته لما يجب أن يكون عليه النظام العثماني السليم من النظام الذي تأسس تحت حكم سليمان القانوني. لكن لأن برامج سليم مهدت الأرض لحركة إصلاح مكتملة على يد سلفه، ولأن سقوطه حدد العوائق التي ستعترض المزيد من التغيير، شكل عهده جسرا مهما بين القديم والجديد[1].

---

(1) Stanford J. Shaw, Between Old and New: The Ottoman Empire Under Selim III, 1789–1807 (Cambridge, Mass., 1971).

وعندما تولى سليم العرش العثماني، كانت الإمبراطورية مشتبكة في حرب خاسرة أخرى مع النمسا وروسيا. وبالنسبة للسلطان ومجموعة من المستشارين الثقاة، كانت دروس هذه الحملة واضحة: إذا لم يحدث إصلاح للجيش، لن يقدر للدولة العثمانية البقاء. وما إن أقر اتفاق السلام عام ١٧٩٢، حتى شرع سليم في سلسلة من الإصلاحات بغرض إعادة تنظيم القوات المسلحة القائمة على الطراز الأوروبي. وشمل هذا استقدام المستشارين الأوروبيين الذين سيتولون الإشراف على أساليب التدريب والتكتيكات الجديدة واشترى أسلحة جديدة وقام بنشرها، وجرى تطوير المسابك والترسانات وبُني عدد جديد منها. ولاسترضاء الإنكشارية وإقناعهم بقبول الأساليب الجديدة، رفع سليم رواتبهم وأعاد بناء معسكراتهم. لكنه لم ينجح إلا في إثارة شكوكهم، ونجحوا في مقاومة أعماله الإصلاحية. ولما فشلت محاولاته لكبح قلاقلهم الداخلية وتحسين كفاءتهم الحربية، اتخذ سليم ما يلزم لتجنبهم.

وبهذه النتيجة، كان أقصى طموح السلطان بناء وحدة مدفعية جديدة تماما، مدربة ومسلحة بالكامل على أحدث المعايير الأوروبية. وتشكلت هذه الوحدة، التي أطلق عليها النظام الجديد، عام ١٧٩٧ ولجأت إلى طريقة للتجنيد لم تعرفها القوات الإمبراطورية من قبل؛ كانت تتألف من شباب الفلاحين الأتراك من الأناضول، وهي علامة واضحة على أن نظام التجميع (دوشيرمة) لم يعد فعالا تماما. وقد زود النظام الجديد، الذي يتدرب على الأساليب الأوروبية وعلى يد ضباط أوروبيين، بأسلحة حديثة وارتدى جنوده زيا موحدا فرنسي الطراز. وفي عام ١٨٠٦، كان تعداد الجيش الجديد حوالي ٢٣ ألفا، ويضم وحدات مدفعية حديثة، أثبتت كفاءتها في العمليات الصغيرة. لكن عجز سليم الثالث عن دمج القوة في الجيش النظامي وممانعته في استخدامه ضد معارضيه في الداخل قصر دوره في الدفاع عن الدولة التي كونته ليحافظ عليها.

الانفتاح على الغرب

على الرغم من أن سليم أراد أن يقصر تبنيه للتقنيات والأفكار الأوروبية على المجال العسكري وحده، فإن قراره بإقامة سفارات عثمانية دائمة في العواصم الأوروبية كان له أثره في فتح قنوات جديدة لنقل المعارف عن الغرب إلى الأوساط المتعلمة من العثمانيين. وفي عام ١٧٩٣، أرسلت أول بعثة دبلوماسية إلى لندن، وبحلول نهاية القرن كانت هناك كذلك سفارات عثمانية في باريس وبرلين وفيينا. وكان الاعتراف بضرورة تمثيل دائم علامة على الابتعاد عن الممارسات العثمانية القديمة. ومنذ بداية الفتوحات العثمانية، نشط الوكلاء التجاريون والدبلوماسيون في البلاد التابعة للعثمانيين. لكن

العثمانيين- لاقتناعهم بتفوق نظامهم- لم يروا ضرورة لتحسين التبادل. فإذا احتاج حاكم أوروبي توقيع اتفاقات تجارية أو معاهدات سلام، كان عليه إرسال ممثليه إلى إسطنبول طلبا لتأييد السلطان. وعندما كان يرغب حاكم عثماني في استطلاع الأحوال في أوروبا، كان يكتفي بالاعتماد على التفاصيل التي يقدمها أحد الممثلين الأوروبيين. وفي قرون الهيمنة العثمانية، ربما كانت مساوئ هذا الحوار من طرف واحد محدودة، لكنها كانت ذات مغزى كبير على عهد سليم.

وامتد موقف التعالي هذا ليشمل اللغات الأوروبية؛ فالموظف العثماني المسلم على عهد سليم الثالث كان يعرف اللغات العثمانية والعربية والفارسية، لكن لم تتح له الفرصة لدراسة لغة أوروبية واحدة. وكانت الدولة العثمانية تتصل بأوروبا عبر مترجمي البلاط الرسميين (الترجمانات) من الملة المسيحية. وبحلول القرن الثامن عشر، كان أفراد الجالية اليونانية في إسطنبول يشغلون أعلى المناصب في قسم الترجمة بالخدمة الإمبراطورية.

وخلال عهد سليم، كان تأثير السفارات الجديدة في مد البلاط بالمعلومات عن الأوضاع في أوروبا محدودا. فقد كان السفراء العثمانيون يجهلون لغات البلاد التي يعملون فيها وكانوا يعتمدون على حسن نية المترجمين اليونانيين الذين يصطحبونهم معهم. إلا أن هذه البعثات قدمت عددا قليلا من الموظفين العثمانيين الشباب لهم خبرتهم المباشرة بأوروبا إلى جانب الإلمام بالفرنسية، لغة الدبلوماسية الأوروبية.

الإطاحة بسليم الثالث

أثار تكوين وتوسيع النظام الجديد معارضة نشطة من جانب عناصر المجتمع العثماني التي كانت تستفيد من تدهور السلطة المركزية. ومنذ بداية عهد سليم، رأى الإنكشارية في برنامجه ككل خطرا على استقلالهم، ورفضوا الخدمة إلى جانب الجيش الجديد في الميدان. وخشي الأقوياء منهم من الطريقة التي مول بها السلطان قواته، حيث صادر أراضي الطومار ووجه العوائد نحو النظام الجديد. وجاءت المعارضة أيضا من جانب العلماء وغيرهم من أفراد النخبة الحاكمة الذين عارضوا الأساليب الأوروبية التي ارتكز إليها سليم في إصلاحاته العسكرية.

وتحت قيادة الإنكشارية، توحدت هذه القوى عام ١٨٠٦، لتطيح بسليمان وتختار خليفة له، مصطفى الرابع، الذي تعهد بعدم المساس بامتيازاتهم. واتهم مرسوم العزل سليم الثالث بالإساءة إلى الدين الإسلامي والتقاليد العثمانية. وخلال العام التالي، ألغيت السفارات العثمانية في أوروبا، وجرى تشتيت قوات النظام الجديد، وقتل السلطان المخلوع، الذي لم يكن الغرض من إصلاحاته العسكرية الحذرة سوى الحفاظ على التقاليد العثمانية.

إحياء مركز قوة: مصر محمد علي (١٨٠٥ـ١٨٤٨)

عودة المماليك والغزو الفرنسي

أخل تبديد الموارد العثمانية في الحروب مع الدول الأوروبية والحملات على لوردات الحرب المحليين بقدرة الإمبراطورية على الاحتفاظ بسيطرتها الإدارية على العديد من أقاليمها. وكان هذا واضحا في حالة مصر، التي أصبحت بنهاية القرن الثامن عشر دولة مستقلة بالفعل بعد استعادة النظام المملوكي. وعلى الرغم من أن العثمانيين استمروا في إرسال الحكام إلى القاهرة، فإن بكوات المماليك حلوا بفاعلية محل ممثلي السلطان كمصدر للسلطة الإدارية والمالية في البلد.

كان النظام المملوكي غير مستقر وقمعيًا ويفتقد إلى الشعبية. ولم تكن هناك حكومة مركزية متماسكة بل كانت تعمل من خلال شبكة من الملاك المماليك المتنافسين، يتولى كل منهم جمع الضرائب، ويستخدم الجنود، ويشارك في المشروعات التجارية مع التجار المحليين والوكلاء الأوروبيين. ونظرا لغياب مركز إداري يقدم التوجيهات من أعلى، كان المجتمع يدار عبر العديد من الترتيبات لتنظيم العمل بين المماليك وكبار التجار، والطوائف وأعضاء المؤسسة الدينية. ومن حين لآخر، استطاع المماليك اجتذاب ما يكفي من العملاء والرجال المسلحين للسيطرة على البلاد. حدث هذا على عهد علي بك الكبير بين عامي (١٧٦٠-١٧٧٣)، الذي وسع التبادل التجاري المصري مع بريطانيا وفرنسا وأبدى رغبة في تحسين جيشه باستقدام المستشارين الأوروبيين وشراء الأسلحة الأوروبية. لكن أطيح بعلي بك على يد قائد مماليكه، واعتبارا من عام ١٧٧٥ حتى عام ١٧٩٨ رزحت مصر تحت سيطرة حلف ضعيف بين فصيلين متنافسين من المماليك.

وهكذا، ورغم أن مصر في أواخر القرن الثامن عشر لم تكن في عزلة كما يصورها البعض أحيانا، أدت الصراعات العسكرية المهلكة المتكررة بين الفصائل المملوكية وسياساتهم الضريبية المجحفة إلى الإخلال بالأمن والنظام في المناطق الحضرية. يضاف إلى هذا أن ميل النظام المملوكي للتشرذم حال دون تأسيس أي سلطة مركزية مستقرة يمكن من خلالها تنظيم موارد البلاد وإعادة ترتيب الإدارة. وقد قدر لهذا الوضع أن يتغير خلال حكم محمد علي.

وفي أعقاب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، تورطت بريطانيا وفرنسا في سلسلة من الحروب دامت حتى هزيمة نابليون بونابرت في ووترلو عام ١٨١٥. ودارت المعارك الرئيسية على الأراضي الأوروبية، لكن التنافس الفرانكو ـ بريطاني امتد إلى خارج أوروبا وجعل الطرفان يتصارعان على الوصول إلى أسواق ما وراء البحار والنقاط

الاستراتيجية. ووقعت مصر مباشرة في شباك هذا التنافس عندما غـزت حملـة طمـوح مصر بقيادة نابليون عام ١٧٩٨ وأنزلت بقوات المماليك هزيمـة سـاحقة فـي معركـة الأهرام. وكان الهدف العسكري الآني من الحملة الفرنسية هو إعاقة خطوط المواصـلات البريطانية المؤدية إلى الهند. كما كان نابليون مدفوعا باعتبـارات تجاريـة، ويأمـل فـي استعمار مصر وجعلها مصدرا يعتد به لفرنسا. وجـاء تـدمير البريطـانيين للأسـطول الفرنسي في معركة خليج أبي قير بالقرب من الإسكندرية عـام ١٧٩٨ لتعرقـل تطبيـق الأهداف الفرنسية.

لكن بقية قوة الحملة، الذي نجح الأسطول البريطاني في قطع اتـصالها بالخـارج، ظلت تحتل البلاد احتلالا غير مستقر على مدى ثلاث سنوات. ووضع المهندسون والعلماء الذين حضروا بصحبة نابليون الخطط لإنشاء قنوات وخطوط مواصلات جديدة ، وحاولت الإدارة الفرنسية الوليدة إعادة تنظيم حيازة الأراضي ونظم الضرائب. لكن الاحـتلال لـم يحظَ بشعبية بين المصريين، ولم ينفذ بالفعل سوى القليل من المشروعات الفرنـسية. وقـد انتهت الحملة ككل بفضل حملة بريطانية ــ عثمانية مشتركة نزلـت مـصر عـام ١٨٠١ وتوصلوا في النهاية إلى جلاء القوات الفرنسية عن مصر. وكان من أهـم نتـائج الغـزو الفرنسي إذهال حكام الشرق الأوسط المحليين بقدرات قوة أوروبية استطاعت شـن حملـة برمائية معقدة عبر البحر المتوسط واختراق مركز الممتلكات العثمانية نفسه.

سياسات محمد علي الإصلاحية

من منظور ما، يمكن اعتبار محمد علي أمير حرب تقليديًّا آخر، كان يـسعى إلـى تأسيس أسرة حاكمة وراثية مستقلة، مستغلا ضعف الدولة العثمانية. لكن رغم كل ملامـح إمارة الحرب والاستبداد التي ميزت حكم محمد علي، يشكل حكمـه كـذلك أول برنـامج مستدام في الشرق الأوسط (لأوربة) الجيش والمؤسسات الداعمة له برعاية الدولة. وكـان محمد علي من أصول ألبانية، ولد في مدينة كفالا الساحلية اليونانية. وصل إلى مصر عام ١٨٠١، كقائد ثان للفيلق الألباني الذي كان جزءا من الحملـة التـي أرسـلتها الحكومـة العثمانية لإجلاء الفرنسيين. وقد تنافست العديد من الفصائل على ملء فراغ السلطة الناجم عن رحيل الفرنسيين. وظهر محمد علي منتصرًا واعترفت به إسطنبول حاكما لمصر عام ١٨٠٥. وبعد أن ثبت أركان حكمه، دخل محمد علي بمصر في هدنة لالتقاط الأنفاس بعـد أربعين عاما من التطورات الداخلية والتوسع الإمبراطوري. وأعاد تشكيل القوات المسلحة بالكامل، وأعاد تنظيم الإدارة وثبت أركان البيروقراطية المركزية، وغيـر طـرق حيـازة الأراضي والإنتاج الزراعي، وأدخل الصناعة الثقيلة، وغـزا إمبراطوريـة ضـمت فـي

ثلاثينيات القرن التاسع عشر شمال السودان، والساحل الغربي للجزيرة العربية، وكل سوريا الكبرى، وأجزاء من جنوب غرب الأناضول. وشكلت كل هذه التغييرات الإدارية والمالية والشخصية جزءا من عملية بناء الدولة، حول خلالها محمد علي البنى الحاكمة في مصر من بنى لإقليم خاضع إلى بنى للدولة الوليدة. وفي مجرى عملية بناء قوة عسكرية واقتصادية، أقام محمد علي علاقات دبلوماسية وتجارية دائمة مع أوروبا الغربية.

كان هدف محمد علي السياسي هو ضمان الاستقلال عن الدولة العثمانية وتأسيس أسرة تحكم مصر حكما وراثيا. ولأنه كان يؤمن بأن تحقيق الاستقلال والحفاظ عليه غير ممكن دون جيش وسلاح بحري قويين، كان الهدف الرئيسي لكل إصلاحاته هو تقوية القوات المسلحة. ومتأثرا بما رآه من القوات البريطانية والفرنسية، صمم على بناء جيشه على غرار الجيوش الأوروبية. وكان تدخل المماليك المستمر يمثل أهم عائق مباشر أمام تحقيق حلم محمد علي ببناء جيش على الطراز الأوروبي. ولعجزه عن إصلاحهم أو كسب ولائهم، قضى محمد علي عليهم. ففي عام ١٨١١، ذُبح حوالي أربعة وسبعين مملوكا عند مغادرتهم لوليمة دعاهم إليها بقلعة القاهرة. وخلال الشهور التالية، كانت قوة المماليك قد اندحرت في أرجاء البلاد، وبدأ محمد علي في البناء المنظم لسلك ضباط على الطراز الأوروبي.

ويذكر، بصفة خاصة، إقامته لمدرسة لتدريب الضباط في أسوان يتولى معلموها الأوروبيون تعليم طلاب من الأتراك والمماليك. وفي محاولة لاحقة لتكوين كادر من المصريين مستوعب للعلوم العسكرية الأوروبية، أرسل عددًا من البعثات التدريبية إلى أوروبا، وإلى فرنسا بالأساس. وكان لهذه المجموعة من الطلاب، عند عودتها إلى مصر بمعرفتها الوثيقة بأوروبا ولغاتها، تأثيرها على اتجاه بلادهم في المستقبل والذي تجاوز الأصول العسكرية الضيقة لتدريبهم. وبالإضافة إلى تدريب الضباط على القتال، أسس محمد علي معاهد تعليمية بغرض تخريج خبراء في دعم الخدمات المطلوبة للجيش. وخلال مدة عشرين عاما تبدأ من أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر، فتحت مدارس الطب والطب البيطري والكيمياء والهندسة أبوابها. وكان لهذه المدارس أيضا تأثيرها الذي تجاوز النية العسكرية الأولية.

وقد استوجب مثل هذا البرنامج للتعليم العالي المكثف ذي التوجه الغربي جهدا موازيا لوضع مقررات مناسبة للدراسة ولتوجيه العملية التعليمية. وفي عام ١٨٣٥، أنشأ محمد علي مدرسة للغات لتخريج المترجمين وإعداد كتب دراسية باللغة العربية للمعاهد التعليمية التابعة للدولة. وكان لهذه المدرسة تأثير مهم على توجهات الحياة الثقافية والتعليمية حتى إغلاقها في خمسينيات القرن التاسع عشر. وفي هذا الإطار، جاء تأسيس مطبعة حكومية تولت نشر المواد المترجمة، وطباعة المراسيم الحكومية بغرض النشر، وخرج منها أول صحيفة باللغة العربية،

الوقائع المصرية، عام ١٨٢٨. وكان قبول محمد علي للصحافة المطبوعة عن طيب خاطر بمثابة قطيعة مع تقاليد العالم العثماني الثقافية الحذرة، وأهم خطوة في تشجيع نشر الأفكار الغربية بين النخبة المتعلمة من المجتمع المصري.



قاد محمد علي مصر في فترة من التحول المكثف

وأسس أسرة حاكمة ظلت تحكم مصر حتى ١٩٥٢

ومع إقامته للمرافق اللازمة لتدريب الضباط على الطراز الأوروبي، أدرك محمد علي الحاجة إلى عدد كبير من الجنود العاديين الذين يحتاجهم جيشه الجديد. وفي وقت من الأوقات، فكر في إمكان حشد سكان السودان في جيش كفء من العبيد، وفي عام ١٨٢٩، أصدر أمرا بغزو المنطقة. ورغم غزو جزء من شمال السودان بنجاح وضمه إلى الممتلكات المصرية، لم تتجسد فكرة تشكيل جيش من القوات السودانية.

عند ذلك، تحول محمد علي إلى مصر نفسها واتجه نحو تجنيد الفلاحين المصريين. وشأن استعانة سليم الثالث بأتراك الأناضول في النظام الجديد، مثل ذلك قطيعة مع المعايير السائدة في العالم العثماني. لكن محمد علي لم يلتزم بالمفاهيم التقليدية للحرب، والرغم من أن التجنيد المتواصل أدى إلى تفريغ ريف البلاد من سكانه، فقد عمل على بناء جيش من الفلاحين وصل عدد جنوده في ذروته إلى ١٣٠ ألفًا. وقد مثل التجنيد بحد ذاته شكلا جديدا لسيطرة الحكومة على شعبها. وتطلب التجنيد الكفء ــ وكذلك جمع الضرائب الكفء ــ الإحصاء الدقيق للسكان، وسعى إلى ذلك بإنشاء سجلات للتجنيد وبإجراء إحصاء قومي فيما بعد. وكانت الخدمة العسكرية شاقة والتجنيد مخيفا، لكن محمد علي كان مصرا على دعم مسعاه الاستقلالي بآلة عسكرية يثق بقدرتها.

وأقر محمد علي بأنه إذا أراد تمويل جيشه، فعليه أن يستغل موارد مصر إلى الحد الأقصى، وضمان أن تحصل الخزانة المركزية على أقصى ما يمكن من العوائد من كل مصادر الإنتاج المكونة للاقتصاد. وعندما جاء محمد علي إلى حكم مصر، كان نظام حيازة الأرض والضرائب القائمة يسمح بتحويل مبالغ ضخمة من عوائد الدولة. وكان المماليك وبعض العلماء يستفيدون من سيطرتهم على الالتزام، وهو نظام للضرائب الزراعية يدفع من خلاله جامعو الضريبة مبلغا سنويا ثابتا للخزانة والاحتفاظ بأي زيادة يمكن انتزاعها من الفلاحين الواقعين تحت سيطرتهم.

وخلال الأعوام العشرة الأولى من حكمه، صادر محمد علي أراضي الالتزام وقرر ضريبة على عوائد الأوقاف الضخمة التي يديرها العلماء. وكانت عوائد هبات الأوقاف لا تخضع للضرائب، وبحلول القرن التاسع عشر كانت أجزاء كبيرة من الأراضي المنتجة في كل من مصر والممتلكات المركزية العثمانية مخصصة للأوقاف ولا تخضع بالتالي لسيطرة الدولة. وكان العلماء هم القيمون على هبات الأوقاف وينفقون عوائد الأوقاف في الأغراض المخصصة لها. وسعت الحكومات المركزية التي شهدها القرنان التاسع عشر والعشرون لرفع قبضة العلماء عن الأوقاف والتحكم في عوائدها. وهكذا، أنجزت سياسة محمد علي هدفا مزدوجا بزيادة سيطرة الدولة على الأرض والعوائد وتقليل ثروة وهيبة

المماليك والعملاء. وخلال عهده، منح محمد علي الأرض لموظفين معينين ممن يحظـون بثقته، كان مطلوب منهم زراعتها مقابل إعفاءات ضريبية، ووزع مـساحات كبيـرة مـن الأراضي على أقاربه. وكانت المحصلة النهائية لهذه الممارسات تقـديم مفهـوم الملكيـة الخاصة للأرض وتركيز ملكيات كبيرة في يد عدد قليل من العائلات.

كما عرف نظام محمد علي المحاصيل الجديدة، أهمها إلى حد كبيـر نـوع خـاص مـن القطن طويل التيلة عرف باسم جوميل، المهندس الفرنسي الذي ساعد في التوصـل إليـه. وحـاز قطن جوميل رضاء صناعة النسيج الأوروبية، وسرعان ما أصبح أكثر المحاصيل جلبـا للـربح. وفي سبيل المزيد من العوائد، استزرع محمد علي الأراضي التي كانت مهملـة فيمـا سـبق وزاد من عوائد قطع الأرض القائمة بإعادة بناء نظـام الـري وتوسـيع نطاقـه. وحُـشد الآلاف مـن الفلاحين في شق القنوات وتشييد القناطر بحيث يمكن تخزين فيضان النيـل الـسنوي واسـتخدامه في الزراعة صيفا عندما ينخفض منسوب النهر. وقد تـم إنجـاز هـذه الأشـغال العامـة عبـر استغلال نظام السخرة، وهي تفرض على الفلاحين بالعمل القسري، إلى أقصى حد. ومثلمـا كـان حال التجنيد الواسع النطاق، كانت السخرة، بانتزاعها الفلاحين مـن أراضـيهم وإجبـارهم علـى الخدمة في مجموعات العمل، سببا في تدهور مؤقت في إنتاجية المناطق الأكثر تـأثرا بالـسخرة. وشاع استخدام رؤساء المجموعات للكرباج في تأديب الفلاحين. ولم يكن محمد علـي هـو الـذي أدخل الكرباج إلى ريف البلاد، لكنه لم يمنع استخدامه.

خلال السنوات الأولى من حكم محمد علي، كانت عوائد مصر تأتي بالأساس مـن تصدير السلع الزراعية. لكن محمد علي لم يكن ينوي أن تصبح مـصر مـصدرا للمـواد الخام ومستوردا للبضائع الأوروبية المصنعة. وفي محاولته لتحقيق الاكتفاء الذاتي للـبلاد، بدأ في برنامج للتصنيع مع التركيز على المنتجات المتصلة بالجوانب العسكرية والنـسيج للسوق المحلية. وبحلول عشرينيات القرن التاسع عشر، كانت ترسانة قلعة القـاهرة تنـتج ١٦٠٠ بندقية في الشهر، وفي أواخر الثلاثينيات من القرن كان المجمع البحـري الجديـد بالإسكندرية يستخدم أربعة آلاف عامل ومسئول عن تشييد تسع سفن حربيـة كـل منهـا مسلح بأكثر من ١٠٠ مدفع[1]. وكانت الآلات والمهندسون يأتون من أوروبا، لكـن كانـت قوة العمل من الفلاحين والحرفيين المصريين. وتتراوح تقديرات أعداد العمال بشكل كبير، لكن يبدو أن عددهم في أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر كانت تتـراوح بـين ثلاثـين وأربعين ألفًا من المصريين على الأقل يعملون في المشروعات الصناعية. وكانت المنتجات

---

(1) Roger Owen, The Middle East in the World Economy, 1800–1914 (London, 1981), p. 71.

الحربية على درجة عالية من الجودة، بينما كانت صناعة النسيج أقل نجاحا ولم تجد رواجا في الأسواق التي لا يسيطر عليها محمد علي سيطرة مباشرة. وقد تعرقل مشروع التصنيع برعاية الدولة ككل، وتوقف عدد كبير من المصانع في أربعينيات القرن التاسع عشر عندما أجبر محمد علي على تخفيض جيشه إلى ١٨ ألف رجل (انظر القسم التالي).

وتمكن محمد علي من توجيه الاقتصاد المصري والتحكم في عوائده من خلال نظام الاحتكار. فقد أجبر المزارعين على البيع له مباشرة بسعر محدد، ثم يقوم ببيعه للمشترين الأوروبيين بسعر أعلى كثيرا. وكان يتحكم في التنمية الصناعية بطريقة مشابهة، ويوجه الاستثمار الرأسمالي ويجمع العوائد. وكان احتكاره الداخلي مصدر ضيق للتجار الأوروبيين، الذين لم تكن أمامهم فرصة لشراء المواد من أي مورد مصري غير الحاكم. وخلال معظم سنوات حكمه بدا محمد علي متحديا للكثير من قيود الامتيازات التي كان المفترض سريانها على كل البلاد التابعة للعثمانيين.

وتعتبر إعادة تنظيم الإدارة المركزية أحد أكثر إنجازات محمد علي ديمومة، والعامل الذي جعل تطبيق مشروعاته الإصلاحية الأخرى ممكنا. فقد ابتعد بالدولة عن الفصائل المملوكية المتصارعة وجعلها مركزية تحت سلطته المطلقة. ومن عنده، يتفرع نظام لتفويض السلطة يستقر عند قمته وزراء مختلفون وظيفيا. وفي الوسط، هناك مجموعة ناشئة من الموظفين المتعلمين في المدارس الإدارية والفنية والمختارين على أساس كفاءتهم. وأصبحت الحكومة أكثر بيروقراطية وأكثر وضوحا في إجراءاتها. ولتأكيد سيطرة الدولة على الريف، قسم مصر إلى عشر مديريات، يدير كل منها حاكم معين مركزيا مهمته حفظ القانون والنظام وجمع الضرائب.

كانت إقامة محمد علي لجهاز بيروقراطي مركزي واحدا من أهم إنجازاته الراسخة، لكن لا ينبغي المبالغة في تعقيدات حكومته. فقد كان يدير دولته كما لو كانت ضيعة كبيرة؛ وكان يعين أبناءه في المناصب الرئيسية، ويقدم قطع الأراضي لموظفيه المخلصين، وينفرد باتخاذ القرارات المصيرية. كما لا ينبغي ربط نجاحه في مصر بوجود أي توافق بينه وبين المصريين. كان عاهلا، غير مصري، ومعروفا عنه ازدراء رعاياه. وكانت التركية العثمانية هي لغة إدارته العليا، وليست العربية المحلية، وأظهرت التركيبة الأولية لنخبته البيروقراطية والعسكرية الجديدة تفضيله للأتراك والشراكسة على المصريين أهل البلاد. كما سار على النهج العثماني التقليدي بالاعتماد على الأقليات لخبرتها الإدارية؛ فضمت إدارته نسبة كبيرة من الأقباط، وكان مستشاره الأكثر ثقة ووزير خارجيته، بوغوص باشا، أرمينيا. وعلى الرغم من أن محمد علي ظل يعتبر نفسه

فردا من أفراد النخبة العثمانية الحاكمة المنفصلة ثقافيا ولغويا عن الشعب الذي تحكمه، فإن سياساته التعليمية البرجماتية خلقت نخبة جديدة من المصريين الذين بدؤوا يتولون مراكز المسئولية في الإدارة المركزية. واستمرت مكافأة غير المصريين بالمناصب العسكرية العليا، لكن داخل الإدارة المدنية بدأ خريجو المدارس الجديدة يحصلون على مناصب مهمة، وفي خلال جيل من وفاة محمد علي، حلت اللغة العربية محل التركية لغة للإدارة.

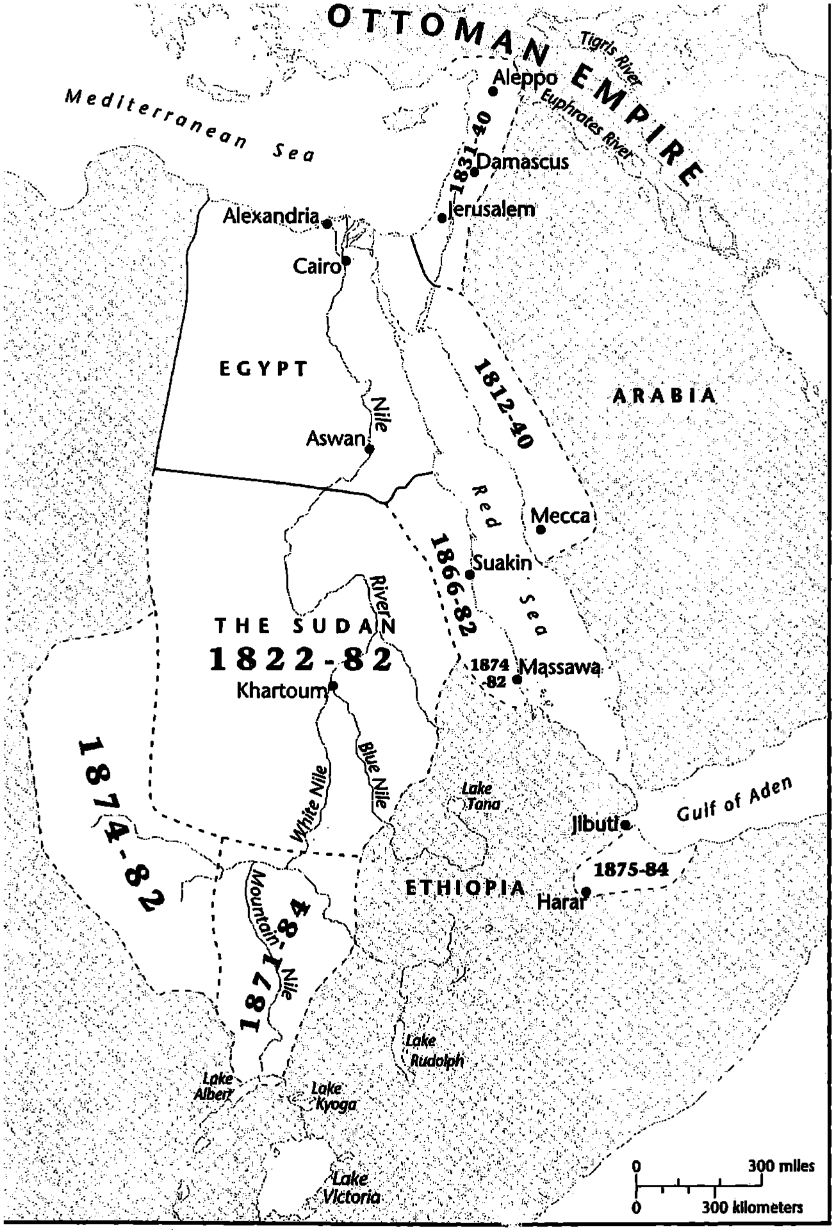
حروب التوسع

على عكس سليم الثالث، الذي لم تتح له فرصة نشر جيشه الجديد، أرسل محمد علي جيشه بعد إصلاحه في حروب بأرجاء متفرقة من الشرق الأوسط. وبدأت حملاته العسكرية خدمة للسلطان العثماني؛ وانتهت به على أسوار إسطنبول.

وكانت أولى حملاته الخارجية ضد الحركة الوهابية المتزمتة في غرب شبه الجزيرة العربية (انظر الفصل السابع). وكان الوهابيون قد استولوا على مدينتي مكة والمدينة المقدستين، فأمر السلطان العثماني محمود الثاني، المشتت بين الحروب الأوروبية والاضطرابات الداخلية، محمد علي بإنهاء التمرد. ونزلت القوات المصرية، بقيادة القائد البارع إبراهيم بن محمد علي، شبه الجزيرة عام ١٨١١، وبعد معارك ضارية استولى على مكة والمدينة وأعلن الوجود المصري في الحجاز. وفي عام ١٨٢٠، بدأ فتح السودان ووضع أجزاء من البلاد، ومن بينها ساحل البحر الأحمر، تحت السيادة المصرية. (انظر الخريطة (٤-١)

في الوقت نفسه، أتاحت الأحداث التي كانت تشهدها أوربا العثمانية الفرصة أمام محمد علي لتوسيع قاعدة إمبراطوريته في البحر المتوسط. وفي عام ١٨٢١، اندلعت ثورة وطنية ضد العثمانيين في اليونان. ولم يتمكن الثوار أو الجيش العثماني من إحراز نصر حاسم، وتواصلت الثورة حتى طلب السلطان محمود الثاني من محمد علي التدخل عسكريا. ونجحت القوات المصرية، بقيادة إبراهيم أيضا، في القضاء على المتمردين اليونانيين وساعدت العثمانيين في استعادة سيطرتهم على أثينا عام ١٨٢٧. لكن بحلول هذا الوقت، كانت الثورة اليونانية قد دُوِّلت، وأجبر التدخل الأوروبي إبراهيم على إجلاء قواته وترك كريت تحت السيادة العثمانية. وكان دعم محمد علي للسلطان مكلفا ولم يضف إليه أرضا جديدة. وستكون الحملات القادمة لخدمة أهدافه هو.

وفي سبيل الحصول على المواد الخام التي لا تتوفر في مصر (خاصة الأخشاب اللازمة لبناء أسطوله) وإيجاد أسواق لمنتجاته الصناعية، انقلب محمد علي على السلطان وقام بغزو سوريا. واعتبارا من خريف عام ١٨٣١ حتى ديسمبر عام ١٨٣٢، قاد إبراهيم الجيش المصري واخترق لبنان وسوريا وعبر جبال طوروس قاصدا الأناضول، حيث هزم القوات العثمانية واندفع باتجاه كوتاهيا، على مسافة ١٥٠ ميلاً فقط من إسطنبول.



الخريطة رقم ٤ - ١ التوسع المصرى فى عهد محمد على وخلفائه.
وتشير التواريخ إلى السنوات التى سيطرت فيها مصر على المناطق المختلفة، بشكل مباشر أو غير مباشر

وأسفر الغزو المصري لسوريا عن رد فعل أوروبي كشف العلاقة المعقدة بين تصرفات الحكام المحليين في الشرق الأوسط وتصميم أوروبا على الدفاع عن مصالحها في المنطقة. وعندما أخرجت قوات إبراهيم الجيش العثماني من سوريا، جاهد محمود الثاني يائسا للتحالف مع إحدى القوى الكبرى. ولم يستجب لمسعاه سوى روسيا، وفي عام ١٨٣٣، أقامت الدولتان حلفا دفاعيا عرف باسم معاهدة يونيكيار سكليسي. وقد أطاحت هذه المعاهدة بحجر الزاوية في السياسة البريطانية: تحجيم النفوذ الروسي في إسطنبول قدر الإمكان. وهكذا، عندما انكشف أمر المعاهدة، اجتهد الدبلوماسيون البريطانيون والفرنسيون للحيلولة دون حصول روسيا على المزيد من المكاسب من إسطنبول. وأسفرت ضغوطهم على السلطان ومحمد علي عن إنهاء العداوة بينهما وتوقيع معاهدة يحكم إبراهيم بمقتضاها مقاطعة الأناضول التابعة لأذنه وكل سوريا الكبرى. وعلى الرغم من فشل محمد علي في الحصول على اعتراف دولي به بوصفه حاكم مستقلا ذا سيادة، فقد وسع إمبراطوريته وأبقى على التدخل الأوروبي الذي كانت تصرفاته سببا له. ولم يقدر له النجاح مرة ثانية.

وأثناء سنوات حكم إبراهيم لسوريا (١٨٣٣-١٨٤٠)، أدخل الكثير من البرامج الداخلية التي كانت مطبقة بالفعل في مصر. كما فرض نظام الاحتكار على سوريا، وجعلها سوقا للمنسوجات المصرية. وألحق هذا الضرر بالصناعات الحرفية المحلية، وأدى، مع فرض إبراهيم للتجنيد العسكري، إلى انتشار القلاقل في المنطقة خلال أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وأملا في استغلال هذه الاضطرابات لصالحه، أرسل السلطان محمود الثاني جيشا لمواجهة إبراهيم في ربيع عام ١٨٣٩. لكن القوات العثمانية هزمت هزيمة نكراء في موقعة نصيبين، ما أثار أزمة دبلوماسية دولية أخرى قضت على طموحات محمد علي الإمبراطورية. وأرسلت بريطانيا- التي كانت على قناعة أكثر من أي وقت مضى بأن صعود قوة محمد علي العسكرية والتجارية يتعارض مع المصالح البريطانية في الشرق الأوسط- أسطولا إلى بيروت عام ١٨٤٠، وفي إطار عمل مشترك مع القوات العثمانية، دخلت القوات لبنان. وما إن بلغت القوات الشاطئ حتى انفجر العداء الذي كان يتراكم ضد إبراهيم في عدد من الانتفاضات الشعبية. وانسحب إبراهيم إلى مصر، وفرضت الدول الأوروبية تسوية لإنهاء الصراع العثماني ـ المصري.

وبمقتضى معاهدة لندن ١٨٤١، أُجبر محمد علي على الانسحاب من كل المناطق التي سبق أن احتلها ما عدا السودان. كما نصت على عدم زيادة أعداد الجيش المصري

عن ١٨ ألف جندي. وعلى الرغم من أن ذلك فرض قيودا كبيرة كان لها تداعياتها المهمة على مصر، نجح محمد علي في تحقيق جزء على الأقل من أهدافه. فقد جعلت معاهدة لندن حكم مصر وراثيا بين أبنائه. والحقيقة أن مصر ظلت تحت حكم أسرة محمد علي حتى عام ١٩٥٢.

لكن مصر وجدت نفسها خلال حكم خلفائه في وضع اقتصادي أضعف كثيرا مما كانت عليه في ذروة حكمه. ونتيجة لاحتلال محمد علي لسوريا وإقامته نظام الاحتكار، أقنعت بريطانيا العظمى الحكومة العثمانية بتوقيع معاهدة تجارية عام ١٨٣٨، عرفت باسم اتفاقية بالتا ليمان. وكان للاتفاقية أثرها العميق على التطور الاقتصادي العثماني (بما في ذلك مصر). فقد تضمنت إلغاء كل أشكال الاحتكار في الإمبراطورية العثمانية وسمحت للبضائع الأجنبية بدخول البلاد نظير جمارك مقبولة بنسبة ٣%. وسرعان ما انتزعت دول أوروبية أخرى تنازلات مماثلة من العثمانيين. وباجتماع الاستخدام المفرط للامتيازات من جانب الدول الأوروبية مع تدهور قوة مصر العسكرية، أسهمت اتفاقية بالتا ليمان في وقف التطور الصناعي والاستقلال الاقتصادي لمصر. وهكذا، كان من النتائج المهمة لعهد محمد علي التدخل الغربي الشديد في شئون الشرق الأوسط ككل ومصر بصفة خاصة. وإذا أعدنا صياغة عبارة مارشال هودجسون عن تصميم أوروبا على الدفاع عن مصالحها العالمية المتطورة، فإذا كانت مصر تهم لندن، فمن المؤكد أن لندن كان لها أهميتها لمصر.

وبعد توقيع معاهدة لندن وفرض تخفيض عدد القوات المسلحة المصرية، أهملت معظم الصناعات المرتبطة بالحرب، وأغلقت الكثير من مدارسها، وتوقفت مشروعات الأشغال العامة. ولم يعد ثمة وجود للآلة العسكرية التي طور محمد علي اقتصاد مصر بما يلبي احتياجاتها. لكن رغم فشل محمد علي التام في تحقيق استقلال مصر الكامل، فإن محاولته لإقامة دولة مستقلة قاده إلى إنشاء بنية تحتية للحكومة صمدت طوال فترة حكمه. وقد ترك لخلفائه ميراثا بالغ الأهمية من الإدارة المركزية وعددًا صغيرًا من الموظفين المدربين الذين واصلوا مهمته في الإصلاح المستلهم من أوروبا.

القومية وتدخل القوى العظمى: الثورة اليونانية (١٨٢١-١٨٢٩)

إلى جانب القوى الخارجية وأمراء الحرب في الداخل، واجه الحكم العثماني تهديدا جديدا لوحدة أراضيه خلال القرن التاسع عشر: حركات الاستقلال الوطني بين رعاياها الأوروبيين. وكانت العقيدة القومية الجديدة، بفكرتها الأساسية التي ترى أن كل شعب يتحدث نفس اللغة وله ذاكرة مشتركة لماض مشترك يجب أن يكون وحدة سياسية مميزة، تشكل تهديدا للبنية الإمبراطورية الدينية التي تقوم عليها الدولة العثمانية. ومع انتشار القومية بين رعاياها في البلقان، تعرضت الدولة لسلسلة مستمرة من الهبات القومية التي

كانت تقف وراءها غالبا القوى العظمى خدمة لأهدافها. وقد شهد البلقان أول ثورة من أجل الاستقلال في صربيا عام ١٨٠٤، لكن نظرا للمصاعب التي واجهها الصرب في إيجاد قوة عظمى راعية، لم تحقق الثورة أهدافها حتى عام ١٨٣٠، عندما منحت صربيا الاستقلال الذاتي. بالمقابل، حصلت الثورة اليونانية على دعم قوى كبرى وأدى هذا إلى قيام دولة يونانية مستقلة.

كان العالم اليوناني العثماني في أوائل القرن التاسع عشر يتكون من عنصرين. أحدهما يوجد خارج اليونان ويتألف من المراكز الثقافية والفكرية اليونانية الكوزموبوليتانية في إسطنبول وميناء أوديسا الروسي على البحر الأسود. وقد برز أفراد من الطائفة المزدهرة في أوديسا في مجال الشحن والتجارة، حيث هيمن اليونانيون الفناريون (نسبة إلى حي الفنار في إسطنبول، حيث يسكنون) على وظائف الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية وشغلوا وظائف المترجمين المؤثرة. وأصبح أفراد من الطائفة اليونانية الأوسع على دراية بالأوضاع في غرب أوروبا وبأفكار الثورة الفرنسية، التي تواصلوا مع مواطنيها في اليونان الأم. وفي عام ١٨١٤، تأسست جمعية الأصدقاء السرية في أوديسا بغرض تنظيم حركة من أجل استقلال اليونان عن الدولة العثمانية.

كانت الأوضاع في اليونان الأم تتناقض كليا مع عالم فنار وأوديسا. وكما كان الحال في باقي مناطق الإمبراطورية، أدى تدهور السلطة المركزية العثمانية إلى تراجع كفاءة الحكومة وانضباطها، وظهور أمراء الإقطاع الأتراك ــ واليونانيين ــ المحليين الذين سيطروا على الأراضي واستغلوا الفلاحين. وازداد التباعد بين السكان وأسيادهم العثمانيين مع ظهور الحركة القومية، في هذه الحالة بإعادة الأدب اليوناني والتعرف من جديد على ماضي اليونان القديم. وأصبحوا ينظرون إلى العثمانيين بوصفهم قاهرين أجانب، لا حماة إمبراطوريين.

واندلع التمرد العسكري عام ١٨٢١، وسرعان ما استولى المتمردون على جبهتين. وحاولت جمعية الأصدقاء، بقيادة ألكسندر يبسيلانتيس، التحريض على الثورة في المقاطعات الدانوبية؛ وبسرعة سحقت القوات العثمانية هذه المحاولة غير المدروسة. وفي اليونان الأم، هاجمت عصابات المتمردين المواقع العثمانية وقتلت عددا من السكان الأتراك. ورغم أن ثورة اليونان الأم افتقدت التنسيق والقيادة المركزية، فإنها نجحت في إخراج العثمانيين من البيلوبونيز. لكن الثورة سرعان ما وصلت إلى طريق مسدود؛ فلم يتمكن الثوار من طرد العثمانيين من الشمال، ومن جانبهم، فشل العثمانيون في قهر القوات اليونانية في البيلوبونيز. كانت مواجهة شرسة، وارتكب الجانبان انتهاكات فظيعة ضد السكان المدنيين. واجتاحت روح العداوة جنبات إسطنبول، حيث أعدم العثمانيون بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية وكبير المترجمين. وكانت عمليات الإعدام بمثابة

ضربة موجعة للعلاقة بين النخبة العثمانية الحاكمة والنخبة اليونانية من الفنار، الذين كان العثمانيون يعتمدون عليهم عادة كمترجمين وناقلين للمعلومات عن أوضاع غرب أوروبا. وأمام ثورة اليونان، اضطر العثمانيون إلى تدريب مترجميهم الخاصين من المسلمين على ترجمة اللغات الغربية.

وبعد أن يئس من القضاء على الثورة، استدعى السلطان محمود الثاني محمد علي حاكم مصر، الذي أحرزت قواته نجاحا كبيرا ضد الثوار، كما رأينا. وعندما اجتمعت القوات المصرية والعثمانية عام ١٨٢٧، بدا وكأن الثورة قد كتب لها الفشل. وهنا، أكدت القوى العظمى على حقوقها وغيرت من نتائج الأحداث. وفي بريطانيا، كانت غالبية الرأي العام هناك تقف مع القضية اليونانية. وأكدت روسيا، مستخدمة حجتها المعتادة بالتدخل في الشئون العثمانية، دورها بوصفها حاميًا للكنيسة الأرثوذكسية اليونانية وأكدت على حقها في التدخل نيابة عن إخوانهم في الدين.

وهنا يظهر النوع الناعم من الدبلوماسية الذي ظهر حول ما سيعرف بعد ذلك بالمسألة الشرقية. كانت كل من بريطانيا وروسيا تخشيان من أن يستغل الآخر الثورة اليونانية ذريعة للفوز بمنطقة عثمانية. وكانت كلتا القوتين تتوقان إلى تحقيق مكاسب على حساب العثمانيين، لكنهما كانتا ترغبان في تفادي العداوة المتبادلة وخلق وضع يمكن أن يؤدي إلى نشوب الحرب بينهما. ومن هنا، لجأت الدولتان إلى القانون غير المكتوب لدبلوماسية المسألة الشرقية: اتفقتا- ومعهما فرنسا- على عرض التوسط بين العثمانيين واليونانيين، على أمل المحافظة على مصالح كل منها من خلال الإشراف على التوصل إلى تسوية للأزمة. لكن محمود الثاني رفض اللعب وفق قواعد الدبلوماسية الأوروبية، وأصر على أن الحل الوحيد المقبول هو استرداد السيادة العثمانية الكاملة على اليونان. ورد حلف القوى العظمى على عناد السلطان بتصعيد ضغوطه وإرسال أسطول إلى اليونان عام ١٨٢٧ لفرض حظر على كل أنواع الإمدادات المرسلة إلى القوات العثمانية - المصرية. وكانت الأساطيل الأوروبية والعثمانية ــ المصرية قد اختارت خليج نوارين مرسى لها. ودون إعلان الحرب من جانب أحد الطرفين، وقعت أكبر معركة بحرية في القرن التاسع عشر في ٢٠ أكتوبر عام ١٨٢٧. وعندما انتهت، كانت معظم قطع الأسطول العثماني - المصري ترقد في قاع الخليج.

وقد دفعت الهزيمة في نوارين محمد علي إلى الانسحاب من اليونان، لكن السلطان محمود الثاني ظل على رفضه التسليم بخسارة المنطقة. وعند ذلك، أعلنت روسيا الحرب على الإمبراطورية العثمانية عام ١٨٢٨، وبحلول العام التالي كانت قواتها المسلحة قد عبرت- بصعوبة بالغة- الدانوب واستولت على أدرنة، العاصمة الثانية للعثمانيين. كان وضعا يفترض أن تحول دون حدوثه ضوابط وتوازنات دبلوماسية المسألة الشرقية:

الإمبراطورية تعاني هزيمة عسكرية مريعة، وروسيا تسعى للحصول منفردة على مكاسب إقليمية. وبريطانيا تفكر في إرسال أسطول إلى إسطنبول، والحرب تبدو في الأفق. لكن أمكن تفادي الأعمال العدائية عندما قررت بريطانيا وروسيا أن تقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية لا يخدم مصالح أي من الدولتين. فقد توصلت كل من الدولتين إلى أن وجود الإمبراطورية كدولة عازلة ضعيفة بين تطلعاتهما المتعارضة أفضل من خوض حرب على تقسيم الممتلكات العثمانية.

وقد سويت الأزمة اليونانية على هذا الأساس. ففي معاهدة أدرنة عام (١٨٢٩) بين العثمانيين وروسيا، قللت روسيا من المناطق التي كانت تطالب بها في الأصل ووافقت على الانسحاب إلى الدانوب. وجرى ترتيب الأوضاع في اليونان وفق معاهدة عام١٨٢٩، التي أعلنت اليونان دولة مستقلة تحت الحماية البريطانية والروسية والفرنسية. وكانت اليونان التي خرجت من الثورة دولة مقتطعة تضم حوالي ٨٠٠ ألف نسمة، و أما الباقون وعددهم ٢,٤ مليون نسمة من اليونانيين فقد ظلوا تحت الحكم العثماني. وكان هذا ضمانًا حقيقيًّا لكي تظل السياسة الخارجية اليونانية توحيدية.

نجح التحرك العثماني المصري في هزيمة قوات الثورة اليونانية، لكن تدخل القوى العظمى غير من النتائج التي تحققت على النطاق المحلي. ولم تحقق تمردات قومية لاحقة في البلقان نفس النتائج التي ترتبت على تدخل القوى العظمى، لكنها كلها جلبت التدخل الخارجي، وأجبرت العثمانيين في كل الحالات على الاهتمام لا بالثوار وحدهم فحسب بل وكذلك برعاية الثوار المحتملين من القوى العظمى. وكانت محاولة إيجاد العثمانيين لرعاة خارجيين والتلاعب بالقوى العظمى المتنافسة من أجل مصالحها الخاصة درسا استوعبه محمود الثاني، عندما استغل التهديد الروسي للمساعدة في إقامة حلف فرانكو- روسي؛ لوقف تقدم محمد علي عام ١٨٣٣ ثم بين عامي ١٨٣٩-١٨٤٠.

السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩): المركزية والتغيير

ترك المؤرخون الدبلوماسيون الغربيون انطباعا سيئا عن محمود الثاني، ورأوا فيه سلطانا حكم خلال فترة شهدت فيها الدولة العثمانية التقطيع المتزايد لأوصالها والتي طغى عليها أحد الحكام التابعين له، محمد علي حاكم مصر. على أنه بالرغم من الأراضي التي خسرها خلال حكمه، يجب أن نذكر له أنه كان أكفأ السلاطين المتأخرين، وحاكمًا ماهرًا ذا عزم، حقق حكمه للإمبراطورية ما حققه حكم محمد علي لمصر. ومثل سليم الثالث، كان محمود الثاني مصلحا عسكريا بالأساس. لكنه يختلف عن سلفه سيئ الطالع من حيث

إدراكه للحاجة إلى الدخول في مواجهة حاسمة ضد القوى السياسية المارقة التي ظلت تشل السلطة الملكية.

ونظرا لهيمنة التحالف بين أمراء الإقطاع والعلماء والإنكشارية الذي أطاح بسليم الثالث، كان على محمود الثاني أن يتحسس خطاه. وقد انشغل خلال السنوات الأولى من حكمه بحملة لإعادة تأسيس السلطة المركزية داخل الولايات. وبالاستعانة بالإنكشارية، الذين ضمن ولاءهم بالرشاوى، استهدف محمود الثاني أمراء الإقطاع ونجح في كسر شوكتهم. وبحلول عشرينيات القرن التاسع عشر، وفي ظل ثورة في اليونان واستعراض محمد علي لتفوق جيشه بعد إصلاحه، أمر محمود الثاني بإقامة وحدات جيش جديدة على الطراز الأوروبي كان ينوي إلحاقها بوحدات الإنكشارية المتعددة. وكما فعلوا في الماضي القريب، قام الإنكشارية بمظاهرة ضد الإصلاحات المقترحة، لكن محمود الثاني كان قد استعد لهذا التمرد واستخدم قواته الجديدة في فضها. وخلال ساعات من يوم ١٥ يونيو عام ١٨٢٦، ذبح الآلاف من الإنكشارية في الشوارع وفي معسكراتهم، ودمرت للأبد المؤسسة العسكرية التي كانت تعتبر ركيزة القوة العثمانية.

وأزاح القضاء على الإنكشارية عقبة كبرى في طريق الإصلاح القادم، وخلال السنوات الثلاث عشرة الأخيرة من حكمه، وضع محمود الثاني برنامجًا سريع الخطى لتغيير النظام التقليدي العثماني. وحتى يتفادى الاتهام بالكفر الذي أضعف سليم الثالث، أطلق محمود على قوته الجديدة "جنود محمد المنتصرين". وقد تدربت القوة على يد ضباط من بروسيا وفرنسا ومستشارين بحريين من البريطانيين. وتزايد النفوذ الأوروبي في الجيش من خلال البنية التعليمية التي أسسها محمود الثاني؛ فتأسست عام ١٨٢٧، مدرسة طبية لخدمة الجيش في إسطنبول؛ وفي عام ١٨٣٤، افتتح السلطان الكلية الحربية الإمبراطورية، على طراز أكاديمية سان سير التي كانت تتولى تدريب الضباط الفرنسيين. وكان التعليم في هذين المعهدين باللغة الفرنسية. وسيرا على خطى محمد علي، بدأ السلطان في إرسال مجموعات من الطلبة لعمل دراسات متقدمة في أوروبا، ليضمن بذلك المزيد من الالتزام بالنماذج الأوروبية بين ضباط هيئته الجديدة. وفي نفس العام الذي قضى فيه على الإنكشارية، ألغى محمود الثاني كذلك وحدات السباهية وشكل وحدات فرسان جديدة من المحترفين مدفوعي الأجر. كما أنه ألغى نظام الطومار عام ١٨٣١.

لم تقتصر إصلاحات محمود الثاني على الجانب العسكري وحده. ولرفع كفاءة إدارة الدولة وإعادة تثبيت سلطة الحكم في تسيير أمورها، باشر السلطان تنظيم الجهاز الإداري من جديد. فألغى الدواوين القديمة، ووضع حدودًا فاصلة جديدة للمسئولية في مسعى لإقامة وزارات على الطراز الأوروبي، ورفع الأجور في محاولة للقضاء على

الرشوة. ومثلما كان الزي الموحد فرنسي الطراز تجسيدًا لمرحلة ما بعد الإنكشارية، كذلك كان استبدال العمامة والرداء بالطربوش والعباءة كزي للعاملين بالإدارة تمثل جهودا قام بها محمود الثاني لأوربة القطاع الإداري للحكومة. وفي عام ١٨٣٨، أسس السلطان معهدين لتدريب كبار الموظفين. ويدرس كل منهما مزيجا من التعليم العادي والمدني، وكان التدريس باللغة الفرنسية. وحتى يضمن متابعة موظفيه لبرامجه، أنشأ صحيفة رسمية (تقويم الوقائع) عام ١٨٣١. وبوصفها أول صحيفة تصدر باللغة التركية العثمانية، أصبح الاطلاع عليها من جانب كل العاملين في الجهاز الإداري إلزاميا.

وكما أوضحنا في فصول سابقة، فقد تورطت الإمبراطورية العثمانية في سلسلة من الأزمات الدبلوماسية الدولية خلال حكم محمود الثاني. وكانت قلة معرفة الموظفين باللغات الأوروبية سببا في عجز الإمبراطورية عن التوصل إلى معاهدات وعقد التحالفات. فحتى الاستعانة بالمترجمين من اليونانيين والتي كانت سائدة، أُلغيت بسبب الثورة اليونانية. وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر، حاول محمود الثاني سد هذه الثغرة بإعادة فتح السفارات العثمانية في أوروبا وفتح مكتب للترجمة؛ لتسيير مراسلات الدولة وتعليم الموظفين العثمانيين اللغات الأوروبية. وأثبتت السفارات ومكتب الترجمة أهميتها كقاعدة لتدريب الجيل التالي من الموظفين المدنيين.

وتحت حكم محمود الثاني، انتهى الاستقلال الذاتي لأمراء الإقطاع، وانهارت الإنكشارية، وتم إعادة تنظيم الإدارة وأصبحت تابعة مباشرة للسلطان. وكانت المسألة الأكثر حساسية هي كيفية الحد من سلطة كبار العلماء الذين لعبوا دورا فعالا في الإطاحة بسليم الثالث. وقد قبل بعض العلماء بالإصلاحات العسكرية كضرورة، لكن المؤسسة الدينية ككل كانت مستقلة عن الدولة المركزية وتتحكم في موارد ضخمة بفضل تحكمها في عوائد الأوقاف. وحاول محمود الثاني تقييد سلطة شيخ الإسلام، الشخصية الدينية الأبرز في الإمبراطورية، بجعل منصبه جزءا من إدارة الدولة. كما حاول السلطان التحكم في عوائد الأوقاف بإنشاء وزارة للأوقاف الدينية عام (١٨٢٦) تتولى إدارة عوائد الأوقاف وتوجيه الفائض إلى الدولة بدلا من المؤسسة الدينية. ولم يطبق هذا الإجراء المركزي تطبيقا كاملا على عهد محمود الثاني، لكنه كان علامة على بداية تدخل الدولة في الشئون المالية للمؤسسة الدينية وكان من شأنها إضعاف وضع العلماء في مواجهة الحكومة المركزية[1].

---

(1) Cited in M. W. Daly, Empire on the Nile: The Anglo-Egyptian Sudan, 1898–1934 (Cambridge, 1986), p. 13.

خاتمة

على الرغم من الأراضي التي خسرتها الإمبراطورية العثمانية خلال حكم محمود الثاني، فإن إصلاحاته أدت إلى تقوية ذراعي الجيش والإدارة في الدولة. وشأن محمد علي، تمثل ميراثه في توفير بيئة ملائمة للنخبة الجديدة – التي كان يطلق عليها عن جدارة "الملمون بالفرنسية". وعندما تبنى السلطان الإصلاحات الأوروبية وتزايدت معها الضغوط الاقتصادية والعسكرية الأوروبية، زادت فرص العارفين بالأساليب واللغات الأوروبية في تولي أعلى المناصب في قيادة الجيش والإدارة المدنية. وتراوح مصير معارضي الإصلاحات بين الإقصاء أو التجاوز التدريجي، كما حدث مع العلماء. وبعد وفاة محمود الثاني، واصل أفراد نخبته الجديدة، الذين تلقوا تعليمهم في مكتب الترجمة، والأكاديميات العسكرية، إصلاحاته ودشنوا مرحلة جديدة من تغيير النظام العثماني.

(٥)

الإمبراطورية العثمانية ومصر في عهد التنظيمات

خلال عقود منتصف القرن التاسع عشر، امتدت الإصلاحات التي دشنها محمد علي ومحمود الثاني بهدف إنعاش قواتهما المسلحة لتشمل المجالات غير العسكرية على عهد خلفائهما. وكان من شأن محاكاة الأساليب الأوروبية في مجال الإدارة والتعليم والتنظيم السياسي استمرار توسيع دور الدولة وما ترتب عليه من الحاجة الملحة للوزراء والخبراء الفنيين الأكفاء. وشغل الأوروبيون الكثير من هذه الوظائف، لكن المدارس الجديدة التي أنشأتها الدولة كانت تخرج أعدادا متزايدة من العثمانيين والمصريين الذين سرعان ما بلغوا أعلى المناصب في الدولة. وعلى الرغم من أن الأسس الإسلامية للمجتمع لم تكن محل نقاش مفتوح بين أفراد الجيل الجديد من الموظفين الذين تلقوا تعليما غربيا، فإن سياساتهم مالت نحو التقليل من الأهمية المؤسسية للمؤسسة الدينية وتقديم الفرص المتاحة للأفراد الذين تلقوا تعليما مماثلا لتعليمهم.

وخلال تلك الفترة، اتخذ الغزو الاقتصادي الأوروبي بعدا جديدا وازداد تفشيا. فبالإضافة إلى المبيعات السابقة من الأسلحة وغيرها من البضائع المصنعة، جاءت إلى المنطقة المبالغ الضخمة من الاستثمارات الرأسمالية والقروض سهلة المنال. ولما كان المصلحون المحليون يجاهدون من أجل توفير المال اللازم لمشروعاتهم، تقدمت البنوك وجهات التمويل الأوروبية بقروض بدت شروطها، في البداية، ملائمة. لكن- وكما سنرى- أصبحت القروض بمثابة كعب أخيل حركة الإصلاح، وأدى تراكم الديون مباشرة إلى احتلال بريطانيا لمصر وكذلك ضياع السيادة الاقتصادية الفعلية على الإمبراطورية العثمانية.

التنظيمات: تواصل الإصلاح العثماني على يد البيروقراط

تعرف الفترة ١٨٣٩ إلى ١٨٧٦ في التاريخ العثماني باسم التنظيمات وتعتبر أكثر مراحل أنشطة الإصلاح الاقتصادي كثافة في القرن التاسع عشر. وخلال تلك السنوات، لم يكن السلاطين هم من حفزوا الإصلاح بل البيروقراط العثمانيون المتأوربون، والعارفون بالفرنسية، الذين تلقوا تعليمهم في المعاهد التي أسسها محمود الثاني.

وتظهر المسيرة الوظيفية للمصلحين المدنيين البارزين من عهد التنظيمات مدى اختلاف تجربتهم عن تجربة الجيل السابق وكيف أن صعودهم كان مرتبطا بمدى معرفتهم بأوروبا. وخلال السنوات الخمس عشرة الأولى من عمر التنظيمات هيمن راشد باشا

(١٨٠٠-١٨٥٨)، الذي أهلته خدمته سفيرًا للدولة العثمانية في باريس ولندن في ثلاثينيات القرن التاسع عشر للمناصب العليا. صعد سريعا في سلم الإدارة العثمانية وكان يشغل منصب وزير الخارجية وقت وفاة محمود الثاني عام ١٨٣٩. واستغل منصبه لتحقيق نفوذ استثنائي وشغل منصب رئيس الوزراء ست مرات ووزير الخارجية مرتين. وقد دفعه التزامه بإعادة بناء مؤسسات الحكم على الهيئة الأوروبية إلى ترقية عدد من الشباب الذين يفكرون بطريقته، خلفه أهم اثنين منهم في قيادة حركة الإصلاح. وتقدم المسيرة الوظيفية لأول هؤلاء الحواريين، علي باشا (١٨١٥-١٨٧١)، مثالا معبرا للعلاقة بين معرفة لغة أوروبية والوصول إلى مواقع السلطة في الإمبراطورية العثمانية المتغيرة في منتصف القرن التاسع عشر. في سن الثامنة عشرة، أصبح علي، ابن صاحب أحد المتاجر بإسطنبول، موظفا بمكتب الترجمة، وببلوغه السادسة والعشرين من عمره عين سفيرا للدولة العثمانية في لندن. وبعد خمس سنوات قضاها في لندن، عاد علي باشا إلى إسطنبول ليصبح وزيرا للشئون الخارجية عام ١٨٤٦، وهو المنصب الذي سيشغله عدة مرات حتى وفاته. أما زميل علي باشا خلال العقدين الأخيرين من التنظيمات، فؤاد باشا (١٨١٥ و١٨٦٩)، فقد بدأ تعليمه العالي في المدرسة الطبية العسكرية التي أسسها محمود الثاني ثم تحولت إلى مكتب الترجمة. وقد قدمت له هذه الخلفية التعليمية فرصة التعيين بالسفارة العثمانية بلندن والتي قادته بالتالي إلى الترقي عام ١٨٥٢ إلى أول فترة من خمس فترات قضاها وزيرًا للخارجية. وكان فؤاد باشا أكثر الثلاثة تشبعا بالروح الأوروبية، واشتهر في الدوائر الدبلوماسية بفطنته الشديدة التي وجدت تعبيرا عنها في لغته الفرنسية الرائعة. وذات مرة، عندما تعرض لإلحاح امرأة إنجليزية كي يكشف عن عدد زوجاته، أجابها بأنه بوصفه مسلمًا: "مثلي مثل زوجك، لي اثنتان. كل ما في الأمر أنه يخفي واحدة، أما أنا فلا"(1). وقد كان راشد باشا وزميلاه اللذان سيطرا على التنظيمات، بالتعاون مع غيرهم من البيروقراط الذين كان يمكن إقناعهم أحيانا وإكراههم في أحيان أخرى، القوة الدافعة لحركة تغيير البنية الإدارية للإمبراطورية العثمانية.

وتتمثل أكثر الأدلة إثارة على الاتجاه الجديد الذي ستسير فيه الإمبراطورية في مرسومين من السلطان يحددان جوهر التنظيمات. أولهما، فرمان التنظيمات، وصدر عام ١٨٣٩ تحت إلحاح راشد باشا. لم يكن المرسوم يتصل بتشريعات، بل هو، بالأحرى، بيان عن نيات السلطان إلى رعاياه. ومنه نعلم أن الحاكم العثماني وعد بإصلاحات إدارية معينة، مثل إلغاء جباية الضرائب، ووضع معايير للتجنيد العسكري، والقضاء على الفساد.

---

(1) Cited in Roderic H. Davison, Reform in the Ottoman Empire, 1856–1876 (Princeton, 1963), p. 90.

وهي مشاعر سبق وعبر عنها الحكام السابقون، لكن ما جعل الفرمان بهذا القدر من الأهمية هو تعهد السلطان بمد الإصلاحات لتشمل كل رعايا الدولة، بغض النظر عن دينهم. وفي عام ١٨٦٥، ومع انتهاء حرب القرم، شجع علي وفؤاد باشا على إصدار فرمان ثان، يؤكد من جديد على مبادئ عام ١٨٣٩ ويبرز التأكيد على المساواة بين كل أفراد الرعية بصورة أكثر وضوحا. وهكذا، أصبح المسلمون وغير المسلمين يخضعون لنفس الشروط عند الالتحاق بالخدمة العسكرية، ويتمتعون بفرص متساوية عند شغل وظائف الدولة، والحق في الالتحاق بمدارس الدولة.

وكان المقصود من المرسومين هو ضمان ولاء رعايا الإمبراطورية من المسيحيين في زمن تأجج فيه التحريض القومي في الولايات الأوروبية. ويبدو أن الملل تمتعت بقدر أكبر من الاستقلال خلال فترة تفكك مركزية الإمبراطورية. وكان هدف فرماني عامي ١٨٣٩ و١٨٥٦ هو إنهاء الاستقلال الديني والثقافي للملل وخلق مفهوم لمواطنة عثمانية مشتركة، أو العقيدة العثمانية، تحل نظريا محل تنظيم مجتمع غالبيته من المسلمين على أساس ديني. ولم تطبق التعهدات تماما، ويعود هذا في جانب منه إلى تفضيل المسيحيين الانتماءات القومية الجديدة وفي الجانب الآخر شعور المسلمين الدائم بالتفوق، لكن محاولة استبدال الروابط الدينية بهوية مدنية تواصلت بإعلان قانون الجنسية عام ١٨٦٩. فقد أكد هذا القانون على مبدأ أن كل الأفراد الذين يعيشون في أرجاء الإمبراطورية العثمانية يتمتعون بمواطنة عامة بغض النظر عن دينهم. ويمثل المرسومان وقانون الجنسية أشد قطيعة مع الاتجاهات العثمانية المعتادة وتظهر المدى الذي يمكن أن تصله الإصلاحات من أجل الحفاظ على وحدة الدولة. وسعيا إلى الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية، قدم المرسومان مفهوما لتنظيم مدني للمجتمع، سيكون له تأثيره في المدى البعيد على تدمير الأسس التي قام عليه النظام العثماني برمته.

خلال عهد التنظيمات، استمر الاهتمام بإدخال تحسينات عسكرية، لكن نطاق الإصلاحات التي تتولاها الدولة امتد عن وعي إلى المجالات الأخرى كذلك. وهكذا، بينما كانت سياسات محمود الثاني التعليمية تركز على تدريب الضباط والأطباء لخدمة القوات المسلحة، أقام مسئولو التنظيمات معاهد للتعليم العالي للمدنيين. من أهم هذه المدارس مدرسة الخدمة المدنية عام (١٨٥٩) والليسيه الإمبراطوري العثماني في غلطا سراي عام (١٨٦٨). وكان أثر هاتين المدرستين، إلى جانب سابقتهما الكلية الحربية، في تكوين النخبة السياسية والإدارية العثمانية كبيرا. وكانت حظوظ خريجي هذه المعاهد كبيرة في الالتحاق بوظائف الدولة وشغلوا مناصب السلطة في تركيا والدول العربية حتى بدايات القرن العشرين.

بالإضافة إلى اهتمامها بالتعليم العالي، تضمنت إصلاحات التنظيمات اقتراحات بوضع نظام مدروس للمدارس الثانوية وفي عام ١٨٤٧، تأسست وزارة التعليم كذراع من أذرع الدولة. وعلى الرغم من أن تطوير المدارس الثانوية كان بطيئا، كان مجرد إنشائها ووضعها تحت رقابة وزارة مركزية بمثابة توسيع لدور الدولة في مجال لم تكن تعتبره فيما سبق جزءا من مسئوليتها وخطوة في اتجاه تأسيس نظام تعليمي بعيد عن سيطرة العلماء.

كذلك شهدت فترة التنظيمات إصدار تشريعات قانونية جديدة. واستلهاما لنموذج القانون المدني الفرنسي، صدر قانونان جنائي وتجاري جديدان، ووضع نظام للمحاكم المدنية للتعامل مع القضايا التي يكون طرفاها مسلم وغير مسلم، إلى جانب صياغة قانون مدني جديد. ويمثل القانون الأخير، الذي اكتمل عام ١٨٧٦، مزيجا بين الجديد والمعتاد، الذي كان من أهم سمات حركة الإصلاح العثماني في القرن التاسع عشر. فهو من ناحية، يرتكز إلى الشريعة ويضمن أنه مهما كان مدى تأثير القانون الغربي على القانون التجاري والبحري، فإن القانون المدني الذي يسري على سكان الإمبراطورية يجب أن يظل إسلامي الإطار. من ناحية أخرى، تم تنظيم وترتيب القانون على ضوء التشريعات القانونية الأوروبية ووضع تحت السلطة القضائية لوزارة العدل التي أنشئت حديثا.

وإذا كانت التنظيمات قد افتقدت المواجهات الدراماتيكية التي شهدها حكم سليم الثالث أو محمود الثاني، إلا أنها أدخلت تغييرات بعيدة الأثر على النظام العثماني. ولهذا السبب بالذات، شكك بعض أفراد النخبة العثمانية في الحكمة من الإصلاحات وحذروا من التخلي عن المؤسسات الإسلامية الراسخة والتعجل في تبني مؤسسات أوروبية سوف تؤدي إلى كارثة على أمة محمد.

العثمانيون الشباب

كان من بين نتائج التفاعل المتزايد بين الإمبراطورية العثمانية وأوروبا نهوض الأدب التركي والذي لم يقتصر على الأشكال الراسخة كالشعر بل شمل كذلك الأشكال الجديدة، خاصة الصحافة الدورية التي ازدهرت في ظل الملكية الفردية خلال العقدين الأخيرين من عهد التنظيمات. وكان من بين المساهمين في الصحافة الجديدة مجموعة من المثقفين والبيروقراط، عُرفوا بالعثمانيين الشباب. لم يكن يجمع بينهم تنظيم مترابط، لكنهم كانوا يحملون قيما مشتركة يعبرون عنها في صحفهم.

وتعتبر حركة العثمانيين الشباب محاولة لتحقيق التوافق بين المؤسسات الجديدة للتنظيمات والتقاليد السياسية العثمانية والإسلامية. وقد اجتمعوا على رفض الاستبداد البيروقراطي الذي يمارسه كل من علي باشا وفؤاد باشا، ودعوا إلى شكل أكثر ديمقراطية

للحكم. فهذان المصلحان، من وجهة نظرهم، وضعا الإمبراطورية في أسوأ وضـــع؛ فقـد حرمت من القيم السياسية والاجتماعية الإسلامية الأساسية، ومع ذلك كفاءتها لـم تتحـسن بفرض المؤسسات الأوروبية. وكان الشباب العثماني يبحثون عن الأفضل فـي العـالمين؛ ودعوا إلى إعادة الحيوية إلى الإمبراطورية من خلال دمج عدد من النمـاذج الأوروبيـة المختارة وأصروا في الوقت نفسه على المحافظة على الأسس الإسلامية للدولة والمجتمع. كانوا يحملون رؤية معقدة يجتمع عليها المصلحون والمحافظون على حد سواء. وكان الـشكل الديمقراطي للحكم الذي تبنوه موجودا في مبدأ الشورى الإسـلامي. ولـم يكـن هـذا يعنـي ديمقراطية المشاركة التي ظهرت في الغرب بل شكلا من أشكال التشاور بين حـاكم مطلـق ووزرائه. كان الإصلاح مطلوبا، لكن كان ينبغي أن تكون له جذوره في التقاليد الإسلامية.

على أنه رغم إصرارهم على ضرورة إيجاد مصادر للتغيير فـي إطـار التقاليـد الإسلامية، فإن أكثر تأثير العثمانيين الشباب وضوحا ينبع من طـرحهم لفكـرة الوطنيـة العثمانية. فقد تبنى مرسوما عامي ١٨٣٩ و١٨٥٦ مفهوم المساواة بين كل العثمانيين على أساس المواطنة. وفي ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، قام أبرز الشباب العثمـاني، نامق كمال، بتطوير هذا المفهوم إلى نهايته المدنية في أشعاره ومسرحيته الـشهيرة (أرض الآباء)، وكلها تشيد بأرض آباء العثمانية وتؤكد على ضرورة أن يـضع كـل العثمـانيين ولاءهم لهويتهم الوطنية فوق ولائهم لطوائفهم الدينية. وكان هذا بدايـة ظهـور الوطنيـة المرتبطة بأرض المولد، والإيمان بوطن عثماني يدين له سكانه بالولاء المطلـق. وهكـذا، وعلى رغم قناعة نامق كمال الراسخة بضرورة احتـرام الأسـس الإسـلامية للمجتمـع العثماني، فإن الحلول الإيديولوجية التي قدمها لمشكلة تفسخ الممتلكـات العثمانيـة كانـت مستوحاة من أوروبا.

الدستور العثماني لعام ١٨٧٦

أثناء دراستهم في أوروبا، توصل عدد من أفراد النخبة العثمانية الجديدة إلى أن سر نجاح أوروبا لا يقوم فقط على إنجازاتها التقنية وإنما يرتكز كذلك إلى تنظيماتها السياسية. يضاف إلى هذا أن عملية الإصلاح رسخت في أذهان شريحة صغيرة مـن هـذه النخبـة الإيمان بأن الحكم الدستوري كابح مطلوب للاستبداد ويتيح لهم فرصة أفضل للتـأثير فـي السياسة. وقد انتشرت هذه المشاعر بقوة عندما أعاد السلطان عبد العزيـز التأكيـد علـى سلطته الملكية، عقب وفاة علي باشا عام ١٨٧١. وقد أسفر حكمه الفوضوي عن الإطاحـة به عام ١٨٧٦ وبعد عدة شهور سادها الاضطراب، أعلن عن الدستور العثماني الذي تعهـد السلطان الجديد، عبد الحميد، باحترامه.

وعلى الرغم من أن الدستور نص على مجلس للنواب وآخر للشيوخ المعينين، فإنه لم يفرض سوى قيود محدودة على سلطات السلطان. فقد احتفظ بحق إعلان الحرب والسلام، وتعيين وفصل الوزراء، وإقرار التشريعات، والدعوة إلى انعقاد وحل مجلس النواب. وعلى رغم الحرية التي أتاحها الدستور للعاهل، فقد قدم دليلا واضحا على التأثير الأوروبي الكبير على قطاع من البيروقراطية العثمانية. كما أعاد الدستور التأكيد على المساواة بين كل الرعايا العثمانيين، بما في ذلك حقهم في دخول مجلس النواب الجديد. ولم يرد ذكر للملل، وهو أمر له دلالته المهمة. وكان الدستور وثيقة سياسية بالأساس؛ كان إعلانا عن العقيدة العثمانية والوطنية العثمانية، وتأكيدًا على قدرة الإمبراطورية على حل مشاكلها وعلى حقها في البقاء على ما هي عليه حينها.

وكان من سوء حظ واضعي الدستور أن السلطان عبد الحميد لم يشاركهم إيمانهم بفضيلة تحديد سلطات الحاكم. ففي ١٨٧٨، وبعد جلستين فقط لمجلس النواب، حل السلطان المجلس، وألغى الدستور، ليدشن ثلاثين عاما من الحكم المستبد. وسنتناول عهده المهم في الفصل السابع.

المالية العثمانية

مع توسيع الإمبراطورية العثمانية لجهازها الإداري وسعيها لامتلاك جيش وبحرية حديثين مزودين بالأسلحة والسفن الحربية القادمة من الخارج، تعرضت ماليتها لضغوط حادة. وكانت المشكلة التي تواجه إصلاحيي التنظيمات هي شروعهم في برامج جديدة مكلفة في وقت ظلت عوائد الدولة فيه كما هي. ومن أجل تغطية العجز السنوي في الميزانية، بدأت الإمبراطورية تدبير القروض من أسواق المال الأوروبية. وقد تم تدبير أول قرض، بقيمة ٣,٣ مليون ليرة عثمانية، عام ١٨٥٤ أثناء حرب القرم. وخلال السنوات العشرين التالية، تعاقد العثمانيون على ١٥ قرضا إضافيا بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة عثمانية (حوالي ١٨٠ مليون إسترليني). وكما حدث في مصر، كانت زيادة معدلات الديون تعني استقطاع المزيد والمزيد من الأموال من الميزانية العامة للإمبراطورية وتوجيهها بدلا من ذلك نحو تسديد فوائد الديون. وبحلول عام ١٨٧٤، كان حوالي ٦٠% من إجمالي نفقات الدولة مخصصا لخدمة الديون[1]. وكان هذا يشكل عبئا ثقيلا، وفي عام ١٨٧٦، عجزت الحكومة عن سداد مدفوعاتها. وبالفعل، كانت الإمبراطورية العثمانية تعاني الإفلاس.

---

(1) Roger Owen, The Middle East in the World Economy, 1800–1914 (London, 1981), p. 109.

وهرع الدبلوماسيون الأوروبيون لحماية الدائنين الأوروبيين. وأخيرا، أمكن التصدي للأزمة العاجلة بفرمان محرم عام (١٨٨١)، الذي قضى بإنشاء إدارة عثمانية للدين العام وتعهد بتخصيص قدر معين من عوائد الدولة لخدمة الدين. وتمثل الأثر الحقيقي للمرسوم في التخلي عن الاستقلال المالي أمام المصالح الأوروبية. فكانت وزارة الدين العام تتألف من ممثلين للدائنين الرئيسيين ومخولة بجمع عوائد معينة واستخدامها في تسديد فوائد الديون. وكان لهذه المدفوعات الأولوية على ما عداها من نفقات الدولة العثمانية. وظل الدين يشكل عبئا على الإمبراطورية والدول التي خلفتها، ولم تنته الحكومة التركية من تسديد ما عليها بالكامل إلا عام ١٩٥٤.

دبلوماسية التنظيمات: أشكال الضغوط الأوروبية التي مورست على الإمبراطورية العثمانية

كان للأزمات العديدة التي تعرضت لها المسألة الشرقية تأثيرها الكبير على السياسة الداخلية والخارجية العثمانية حلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وهدفنا هنا ليس البحث في كل حرب ومعاهدة، وإنما تقديم صورة عامة لإلى أي مدى أثر ظهور المسألة الشرقية على الإمبراطورية العثمانية.

وعلى الرغم من انشغال المصلحين المدنيين بالتنظيم الداخلي، فإنه كان عليهم أيضا التصدي للتوسع الروسي المتجدد في الأراضي العثمانية. وقد قامت روسيا بذلك بثلاث طرق أساسية: الأولى، استغلال روابطها الدينية برعايا الإمبراطورية العثمانية من الطائفة المسيحية اليونانية للتأثير في الشئون الداخلية العثمانية؛ والثاني، التحالف مع حركات الاستقلال في البلقان، على أساس الدين المشترك والروابط الثقافية السلافية، في محاولة لتصبح القوة العظمى الراعية لأي دولة جديدة؛ والثالث، عن طريق الحرب المباشرة مع جيوش الدولة العثمانية. والتزمت القوة العظمى الأخرى، جارتها الإمبراطورية المجرية – النمساوية لآل هابسبرج، بسياسة خارجية أكثر حذرا من نظيرتها الروسية. وعلى كل حال، كانت النمسا تواجه متاعب داخلية كتلك التي يعانيها العثمانيون؛ كما أنها كانت دولة متعددة الأعراق، تتجاوب شعوبها مع الدعوة للقومية. وكانت النمسا تتطلع دائما إلى التوسع على حساب العثمانيين عندما تسنح الفرصة. وقد ظهرت مثل هذه الفرصة وسط الأوضاع التي أحاطت بحرب القرم.

عجلت المحاولات الروسية للفوز بالسلطة المباشرة على المسيحيين اليونانيين من رعايا الدولة العثمانية باندلاع حرب القرم بين عامي (١٨٥٤-١٨٥٦). ولقرون، تنافس القسس الأرثوذكس بدعم من روسيا والكاثوليك بدعم من فرنسا، للحصول على حق

الإشراف على الأماكن المقدسة في القدس. واعتبر العثمانيون هذه الأشياء مسائل تافهة ومنحوا الهيئات الدينية لكلتا الطائفتين امتيازات عديدة. وطفت المسألة على السطح في أربعينيات القرن التاسع عشر وبلغت ذروتها عام ١٨٥٣، عندما وجهت روسيا إنذارا أخيرا للحكومة العثمانية تطالبها بتوقيع اتفاق يضمن أوضاع المسيحيين اليونانيين في الإمبراطورية. وهذا من شأنه إعطاء روسيا الحق في التدخل نيابة عن حوالي ٨ ملايين من الرعايا العثمانيين، وقد رفض السلطان الإنذار. وعندئذ، أرسلت روسيا قواتها إلى مولدافيا وفالاشيا، ما دفع فرنسا وبريطانيا للحشد لقضية المقاومة العثمانية للتقدم الروسي في أراضيهم. وتمسكت الدولتان بمبدأ توازن القوى الذي كان يميز دبلوماسية المسألة الشرقية: غير مسموح لقوة عظمى (روسيا في حالتنا)، منفردة، تحقيق مكاسب إقليمية على حساب الدولة العثمانية. وإذا لم توافق إحدى القوى على تقسيم الغنائم العثمانية بالتساوي، تشكل مجموعة منها (فرنسا وبريطانيا في هذه الحالة) ائتلافا للحيلولة دون حصول أحد الأطراف على مكاسب منفردا. وكان سلوك كهذا يهدف كذلك إلى تفادي وقوع حرب بين القوى العظمى على الممتلكات العثمانية. لكن في حالة أزمة عام ١٨٥٣، انهار النظام. وعندما أعلنت الحرب في النهاية، دارت على الأرض الروسية في القرم، حيث شق حلف من البريطانيين والفرنسيين والعثمانيين طريقه نحو نصر غير حاسم على القوات الروسية. وبينما كانت جيوش الدول الأربع تتقاتل في حرب القرم، احتلت النمسا الإمارتين.

وضعت معاهدة باريس عام (١٨٥٦) نهاية للأعمال العدائية ورتبت لتعديل الحدود. وتعهد الموقعون، بين أشياء أخرى، باحترام وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية، وهو تعهد جاء متأخرا، حيث كانت الإمارات تشق طريقها، نتيجة للحرب، باتجاه إنشاء دولة رومانية مستقلة وموحدة. ورتبت المعاهدة لنزع سلاح البحر الأسود وانسحاب القوات الروسية من الدانوب لاحقا. وكانت تلك ضربات قاصمة للطموحات الروسية وانشغلت السياسة الخارجية الروسية على مدار السنوات العشرين التالية بالتخلص من القيود التي فرضتها عليها معاهدة باريس.

وقد سنحت لها الفرصة للقيام بهذا خلال سلسلة الحروب والثورات المعروفة بالأزمة الشرقية الكبرى بين عامي (١٨٧٥-١٨٧٨). ففي هذا الوقت، كانت فكرة الرابطة السلافية قد وجدت لها الأنصار في الدوائر السياسية والثقافية في روسيا وكذلك بين زعماء البلقان السلاف القوميين. وكانت الرابطة السلافية مزيجا من المشاعر المسيحية الأرثوذكسية والثقافية السلافية اجتمعت لتؤسس لفكرة تحرير روسيا للشعوب السلافية ـ الصرب والكروات والسلوفينيين والمجريين ـ من الحكم العثماني وتوحيدها في دولة

فدرالية كبيرة. وتمكن القوميون السلاف، الذين لم ينتظروا شيئا من فكرة قيام دولة سلافية يهيمن عليها الروس، من استخدام فكرة الرابطة السلافية للحصول على دعم روسيا لحركاتهم الاستقلالية.

وعندما اندلعت الثورات ضد الدولة العثمانية في البوسنة عام ١٨٧٥، وفي بلغاريا العام التالي، طالبت الحركتان بتدخل روسيا. لكن العثمانيين عاجلوا بالتصدي للثورة المجرية وقمعها بإجراءات استثنائية صارمة. وقد قدم لروسيا مبررا لتبني قضية أتباعها السلاف، وفي عام ١٨٧٧، أعلنت روسيا الحرب على الإمبراطورية العثمانية. وأثبت الجيش العثماني بعد إصلاحه كفاءته في بداية الحملة، لكن القوات الروسية أخرجت القوات العثمانية بالتدريج من بلغاريا. وفي أوائل عام ١٨٧٨، استولى الجيش الروسي على أدرنة وأجبر العثمانيين على التوقيع على معاهدة مجحفة. وهنا، تأهبت بريطانيا، بعد أن رأت أن مجمل سياستها الشرق أوسطية مهددة، للحرب على روسيا. وتم تفادي الحرب بتدخل المستشار الألماني أوتو فون بسمارك، وبدلا من التقاتل على الأراضي العثمانية، التقت القوى في مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ لإيجاد وسيلة أكثر سلمية لتفكيك الإمبراطورية العثمانية. وقد تحقق هذا تحديدا عبر عدد من الاتفاقيات توصل إليها المؤتمر، حققت الدول الأوروبية بمقتضاها السلام فيما بينها بمكافأة بعضها بعضًا بمساحات من الأراضي العثمانية. وفي هذه الحالة، نجح مبدأ توازن القوى لأن القوى العظمى أرادت هذا. وكانت الخسائر العثمانية فادحة. فقد اعترفت القوى العظمى بصربيا ومونتنجرو ورومانيا وجزء من رومانيا كدول مستقلة؛ وفازت روسيا بكارس وباطوم شرقي الأناضول؛ ومنحت النمسا حق إدارة ولاية البوسنة. بالإضافة إلى هذا، طالبت بريطانيا حليف الدولة العثمانية، بالسيطرة على قبرص مقابل استمرار التأييد البريطاني. ولم يقبل العثمانيون بالطلب، لكن موافقتهم لم تكن ضرورية بحق؛ فقد كانت بريطانيا تحتل الجزيرة بالفعل وتستخدمها قاعدة لحماية المصالح البريطانية في شرق البحر المتوسط.

أعلنت معاهدة برلين للسلام خلال العام الثاني من حكم السلطان عبد الحميد. ولا عجب أن ظل بقية مدة حكمه المديد متشككا في الوعود الأوروبية ومعاديا للأوروبيين بشكل عام. ولا ينبغي أن ندهش من اضطرار موظفي التنظيمات- نظرا لانشغالهم التام بالإصلاح الإداري- لتخصيص مبالغ ضخمة لتحديث الجيش. فإقامة قوات مسلحة ذات كفاءة لم يكن ترفا بل ضرورة للبقاء.

ولايات سوريا الكبرى العربية فى عهد التنظيمات

على الرغم من أن إصلاحات عصر التنظيمات جعلت الإدارة العثمانية للولايات العربية أكثر كفاءة، فإنها عطلت أيضا الترتيبات السياسية والاجتماعية التي حافظت على

انسجام العلاقات الطائفية النسبي على مدى ما يقرب من ثلاثمائة عام. وإلى جانب إعاقة أساليب الحياة الراسخة، كان هناك الاختراق الاقتصادي الأوروبي لسوريا الكبرى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

من الاحتلال المصري إلى اضطرابات ١٨٦٠

كانت سوريا الكبرى (التي كانت تضم سوريا ولبنان والأردن وإسرائيل الحالية) تضم أكبر تجمع للمسيحيين من رعايا الدولة العثمانية خارج أوروبا. وقد أثرت فترة حكم إبراهيم بن محمد علي (١٨٣١-١٨٤٠)، على العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في المنطقة، وخاصة في جبل لبنان، الاسم المحلي لسلسلة جبال لبنان ككل، باستثناء أجزائه الشمالية. ونظرا لبعده عن السيطرة الإدارية، ظل جبل لبنان فترة طويلة ملجأ للجماعات الدينية المعارضة. وفي أوائل القرن التاسع عشر، كانت السلطة السياسية في المنطقة مقسمة بين طائفتين، المسيحيين الموارنة والدروز. والمجموعة الأخيرة فرع معارض من الشيعة منذ القرن الحادي عشر. ورغم أن عددهم أقل من الموارنة، يعتبر الدروز مدافعين شرسين عن هويتهم الطائفية، وكان شيوخهم أعضاء متساوين في النظام الاجتماعي. وعبر القرون، توصلت الطائفتان إلى ترتيبات غير رسمية لتحقيق التسامح بينهما. وكان من شأن مفاهيم إبراهيم عن الإدارة المقتحمة تدمير تلك الترتيبات.

أصر إبراهيم على أن تتعامل الحكومة مع كل الطوائف الدينية في سوريا الكبرى على قدم المساواة، وأصدر مرسوما بإلغاء الضرائب التي كان اليهود والمسيحيون ملزمين بسدادها عن أماكن عبادتهم. لكن كانت أكثر إجراءاته إعاقة إدخاله التجنيد الإجباري وفي نفس الوقت نزع أسلحة السكان المحليين. وعندما رفضت طوائف درزية معينة تسليم أسلحتها عام ١٨٣٧، سلح إبراهيم قوة من عدة آلاف من المسيحيين وأرسلهم ضد الدروز. وانتهزت القوات المسيحية الفرصة لتوسيع رقعة الأراضي الواقعة تحت سيطرتها. وفي عام ١٨٣٩، غير إبراهيم رأيه وأمر المسيحيين بإعادة أسلحتهم. وقد رفضوا وشاركوا في انتفاضة عامة لكل الطوائف الدينية ضد إبراهيم، وهو ما ساعد على إجبار المصريين على الجلاء.

وعادت سوريا الكبرى إلى الحظيرة العثمانية، لكن العلاقات الطائفية كانت قد شهدت تغيرا عميقا. فحصل الموارنة على المزيد من السلطة على جبل لبنان وعودة الحرية إلى المجتمع السوري ككل. وبتشجيع من وعود المساواة الواردة بالمرسومين العثمانيين الصادرين عامي ١٨٣٩ و١٨٥٦، وسع الموارنة وغيرهم من المسيحيين أنشطتهم التجارية، ودخلوا في علاقات مثمرة مع الممثلين الأوروبيين، وأسسوا معاهد

تعليمية جديدة، وأكدوا بشكل عام على مكانتهم بطريقة رأى فيها الدروز والسنة تجاوزا لحدود ما كان مسموحا به لرعايا الأقليات في دولة مسلمة. وتحول الاستياء الإسلامي المتأجج من هذا التغيير للنظام الاجتماعي والسياسي المستقر إلى حرب أهلية شرسة. وقد بدأت عام ١٨٦٠ بالهجمات الدرزية على القرى المسيحية بجبل لبنان، وسرعان ما امتدت لتشمل أحياء دمشق، حيث ذُبح عدة آلاف من المسيحيين وأُحرقت القنصليات الأوروبية. ومن أجل استعادة النظام وإحباط التدخل الأوروبي المباشر في الأزمة، أرسلت قوة عسكرية عثمانية إلى دمشق وحضر فؤاد باشا بنفسه إلى المدينة ليتأكد من معاقبة المسلمين المسئولين عن المجزرة. ولم تُرض هذه الإجراءات القوى الأوروبية، وفي عام ١٨٦١، عقد مؤتمر للممثلين الأوروبيين في إسطنبول من أجل التوصل إلى صيغة تضمن سلامة السكان المسيحيين. وكان الحل المقترح هو منح جبل لبنان استقلالا إداريا. وتضمن هذا قيام وحدة سياسية صغيرة، يطلق عليها متصرفية، يحكمها مسيحيون غير لبنانيين من رعايا الدولة العثمانية، تضمن القوى الأوروبية حمايتها (انظر الخريطة ١٢-١). وكان الحاكم يعمل من خلال مجلس استشاري تمثل فيه الطوائف الدينية بالولاية. ورغم أن المتصرفية بدت كيانًا سياسيًّا أخرق، فإنها وفرت لسكانها السلام والازدهار حتى إلغائها عام ١٩١٤. لكن نظرا لقيامها على أساس طائفي، لم تفلح في تذويب الفروق الطائفية، بل كانت بمثابة تذكير يومي بوجودها.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتنظيمات

منذ بداية الحكم العثماني للبلاد العربية، أقر الموظفون القادمون من إسطنبول وكذلك أعيان المدن المحليون بالحاجة إلى التعاون فيما بينهم. وظهر نوع من التفاعل يعرف بسياسات الأعيان(1). وكانت سياسات الأعيان- التي نراها بأكبر قدر من الوضوح في المدن السورية- تقوم على إرضاء المصالح المتبادلة. فالحاكم العثماني لا يمكنه ممارسة سلطة فعالة دون عون كبار الشخصيات المحلية، الذين كانوا يتمتعون بقاعدة سلطة مستقلة. وكان الأعيان المحليون بحاجة، بالمقابل، إلى الاتصال بالحاكم ومن خلاله بإسطنبول، إذا أرادوا تلبية رغبات عملائهم. وفي هذه العلاقة الرقيقة، لعب الأعيان المحليون دور الوسطاء، فيذكرون الحاكم برقة بمصالحهم بينما يدعونه يرى أيضا أن طلبات الحكومة تنفذ. وقد أنذرت سياسة التنظيمات، القاضية بتبني قواعد إدارية لها

---

(1) Albert H. Hourani, "Ottoman Reform and the Politics of Notables," in William R. Polk and Richard L. Chambers, eds., Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century (Chicago, 1968), pp. 41–68.

الأولوية على العلاقات الشخصية، بالإخلال بالتوازن بين الأعيان والدولة وتقويض امتيازاتهم. كيف كان بإمكان الأعيان الاحتفاظ بالسلطة والمكانة في مناخ سياسي متغير؟

كانت إحدى الطرق هي الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي وفرها الاختراق الاقتصادي الأوروبي لشرق المتوسط. وبدءا من ثلاثينيات القرن التاسع عشر، توسع النشاط التجاري الأوروبي بطول الساحل السوري توسعا كبيرا، أساسا عبر ميناء بيروت، الذي تحول بسرعة إلى مركز اقتصادي وثقافي رئيسي. ومع انسحاب الإمبراطورية العثمانية من السوق الدولية، اعتمد بقاؤها الاقتصادي على تطور الصادرات المطلوبة في أوروبا. وفي حالة سوريا الكبرى، كان هذا يعني زيادة محاصيل زراعية مثل القمح والشعير. وحتى يمكنهم الانتقال من إنتاج غذائهم إلى الزراعة التجارية، قام أعيان الحضر باستصلاح مساحات كبيرة من الأراضي. وكان استغلال أحد مرسومي التنظيمات الرئيسيين لصالحهم ويدعمهم في حيازة الملكيات الجديدة.

كان الهدف من قانون الأرض العثماني لعام ١٨٥٨هو الإشراف المركزي على الأرض، من خلال تنظيم أساليب ملكية الأراضي ورفع قدرة الحكومة المركزية على تحصيل الضرائب. كما كان المفترض أن يحمي الفلاح بالسماح له بتسجيل أرضه وبهذا يتعامل مع الدولة مباشرة بدلا من جباة الضرائب. وألزم القانون كل ملاك الأراضي بتسجيل أراضيهم عند الحكومة؛ ويحصلون، بالمقابل، على سند ملكية مكتوب. وعلى الرغم من أن تأثير قانون الأرض اختلف من منطقة لأخرى من مناطق الإمبراطورية، أدى في أجزاء من سوريا الكبرى إلى ظهور ملكيات خاصة شاسعة. إذ قام بعض الأعيان بشراء مساحات شاسعة من أراضي الدولة غير المزروعة بغرض استصلاحها وزراعتها بمحاصيل تجارية. وفي حالات أخرى، فضل الفلاحون، المتشككون في أهداف القانون، تسجيل أراضيهم بأسماء رعاتهم من الأعيان المحليين ــ الذين من المفترض أن يتولوا تسوية الأمور مع الحكومة. وكانوا مخطئين بالطبع. فبهذه الطريقة وغيرها من الطرق، حاز الأعيان المحليون ملكية مساحات شاسعة من الأراضي التجارية القيمة، وزادت بذلك ثرواتهم واتسع نفوذهم. كما خربوا مرسوما للإصلاح كان الغرض منه الحد من سلطتهم.

وعلى الرغم من أن الأعيان العرب المحليين بشكل عام كانوا معارضين للتنظيمات، فإنه كان بإمكانهم أن يروا أن مناصب السلطة الإدارية في الدولة العثمانية المتغيرة تذهب إلى الشباب الصغار الذين تعلموا في مدارس الحكومة. واعتبارا من سبعينيات القرن التاسع عشر، بدأت العائلات العربية البارزة تلحق أبناءها بكليات إسطنبول العليا. وعند إكمال تعليمهم، يحصل هؤلاء الشباب العرب على المناصب في

الإدارة العثمانية ويوفرون لعائلاتهم بذلك وسيلة اتصال بالحكومة. والحقيقة أن النخبة العربية الحضرية نجحت خلال عصر التنظيمات في الحفاظ على امتيازاتها ولم يكن بإمكان رسل إسطنبول من الموظفين العثمانيين الاستغناء عن خدماتهم. وقد حافظت سياسات الأعيان على الإصلاحات المركزية.

مصر في أثناء عهد الإصلاح المدني

من محمد علي إلى إسماعيل (١٨٤٨-١٨٦٣)

عقب وفاة محمد علي، تولى ابنه عباس (١٨٤٨-١٨٥٤)، الذي كان يفتقر إلى مهارات الحكم التي تمتع بها والده وإلى تعهده بالإصلاح، ثم خلفه سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣)، الذي كان حاكما غير فاعل، رغم علاقات مصر القوية بأوروبا. فإن زخم إصلاحات محمد علي الإدارية انتقل إلى عهديهما، فاستمر توسع الحكومة المركزية وأصبحت أكثر تخصصا وظيفيا بإنشاء النظارات والدواوين الجديدة. ومثلما كان الحال في الإمبراطورية العثمانية المركزية، كانت النخبة الجديدة من الموظفين الذين تلقوا تعليمهم في أوروبا أو في المعاهد المصرية الأوروبية الطراز تشغل المناصب الإدارية التي تتطلب تنفيذ مجموعة متزايدة من أنشطة الدولة.

وتعبر المسيرة الوظيفية لعلي مبارك (١٨٢٣-١٨٩٣)، الذي يعتبر واحدا من أكثر مصلحي مصر في القرن التاسع عشر نفوذا وموهبة، عن هذا الاتجاه. تلقى مبارك، الذي ولد بإحدى قرى الدلتا، تعليمه بالمدرسة الإعدادية التابعة للحكومة قبل التحاقه بمدرسة القاهرة للهندسة (المهندسخانة). وباعتباره الأول على فصله الدراسي، اختير عضوا ببعثة الطلاب العسكرية التي أرسلها محمد علي إلى فرنسا عام ١٨٤٤. درس لعامين في فرنسا ثم درس سنتين إضافيتين في مدرسة ضباط المدفعية والمهندسين العسكريين بميتز. وعندما عاد إلى مصر عام ١٨٤٩، عين في وظيفة متواضعة كمعلم في مدرسة المدفعية. لكن بعد عام واحد فقط، تلقى ترقية كبيرة ليصبح مديرا عاما لمدارس الحكومة ككل. كان علي مبارك أول مصري مسلم يشغل مثل هذا المنصب الرفيع. وكان هذا بداية مسيرته الوظيفية الثرية في مجال الخدمة العامة والتي امتدت لحوالي أربعة عقود، شغل خلالها نظارات التعليم والأشغال العامة والسكك الحديدية وغيرها. وفي كل من هذه الوظائف، أظهر مبارك مهارات غير عادية معلمًا ومهندسًا ومديرًا. ويعود تمكنه من صياغة تطور الكثير من مجالات الحياة المصرية، في جانب منه، إلى تنقله بين المدارس الفنية المحلية والأوروبية التي كان يشملها نظام التعليم الذي ترعاه الدولة.

كان هذا أيضا حال مصري آخر، هو رفاعة الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣)، والذي أثر كثيرا في توجيه الحياة الثقافية في بلاده. تلقى رفاعة تعليمه في جامعة الأزهر وبدا أنه يسير باتجاه أن يصبح واحدا من العلماء، حتى اختاره محمد علي لمرافقة إحدى

البعثات الأولى إلى باريس عام ١٨٢٦. وكان دور الطهطاوي الرسمي هو الإمام، أو المرشد الديني، لكنه أقنع المسئولين المصريين بالسماح له بالدراسة مع أعضاء البعثة الآخرين. وعندما غادر الطهطاوي باريس بعد ذلك بخمس سنوات، كان قد استوعب الأعمال الأساسية للفكر السياسي الفرنسي وأصبح خبيرا بالعادات الفرنسية. وعندما عاد إلى مصر لعب دورا فعالا في إقناع محمد علي بتأسيس مدرسة الألسن عام (١٨٣٥)، التي سيقدر لها أن تلعب في مصر دورا شبيها بدور مكتب الترجمة في الإمبراطورية العثمانية. بوصفه مديرًا للمدرسة على مدى خمسة عشر عاما، أشرف الطهطاوي على ترجمة ألفي كتاب من اللغات الأجنبية إلى العربية. كما كتب عدة كتب، من بينها شهادة عن أيام دراسته في باريس ضمت تعليقات إيجابية عن المجتمع الفرنسي.

وبالنسبة لكل من مبارك والطهطاوي، كانت باريس هي الطريق إلى المنصب. كما كان لأفراد آخرين من النخبة الإدارية الجديدة تجربة مماثلة. وكان لتراكم تأثير هذا التعليم أن يفرز مجموعة من الموظفين لم يكونوا على دراية وثيقة بالغرب فقط بل كانوا أيضا، كما في حالة مبارك والطهطاوي، معجبين بجوانب معينة من الحضارة الأوروبية ويسخرون مواقعهم في السلطة لنشر الأفكار الغربية وتبني نظم التعليم والإدارة في الغرب. وبعد إلغاء نظام الاحتكار الذي وضعه محمد علي والابتعاد عن سياسة التصنيع التي اتبعها، أصبحت احتياجات السوق الأوروبية هي التي تشكل تطور مصر الاقتصادي. واندمجت البلاد بالفعل في النظام الاقتصادي العالمي كاقتصاد زراعي، تصدر المواد الخام، وعلى رأسها القطن، وتستورد البضائع الأوروبية المصنعة. وتطلب تصدير القطن على نطاق واسع نظاما للنقل يعتد به، وفي عام ١٨٥٢ دخلت مصر عصر السكك الحديدية باستكمال أول وصلة قضبان بين القاهرة والإسكندرية. وفي نفس الوقت الذي تحسنت فيه مواصلات البلاد الداخلية، أصبحت أكثر قربا من شبكة التجارة العالمية بإنشاء خط سفن بخارية منتظم بين الإسكندرية وعدد من موانئ البحر المتوسط. ويعود المشروع، الذي كان الغرض منه، قبل أي شيء، تعزيز اتصال مصر بالخطوط الملاحية العالمية، إلى عام ١٨٥٤، عندما منح سعيد، حاكم مصر، المهندس الفرنسي فرديناند دلسبس امتياز حفر قناة تعبر برزخ السويس من البحر المتوسط وتصل إلى البحر الأحمر. وكانت المعاهدة كارثة مالية حلت على مصر وأسهمت في إفلاس البلاد. وبالإضافة إلى هذا، ترسخ شعور بالمرارة من تلاعب دلسبس بمصر وحكامها في الوعي الوطني.

لكن دلسبس لم يكن المتعهد الأوروبي الوحيد الذي حاول الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي وفرتها مصر خلال السنوات التي تلت وفاة محمد علي. فقد تدفق على

البلاد، في خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر، مؤسسات عريقة ومشرفون مهمشون، وفنيون مهرة وعمال عاديون، جاؤوا كلهم سعيا وراء الثروات التي يمكن تكوينها من مجالات كشق الطرق، ومقايضة القطن، وقنص الامتيازات. وبحلول عام ١٨٧٢، كان يقيم بمصر حوالي ٨٠ ألف أوروبي، أكثر من نصفهم من اليونانيين والإيطاليين. وإلى جانب تمتعهم، بفضل الامتيازات، بالإعفاءات الضريبية وعدم خضوعهم قانونيا للحكومة المصرية، كانوا يضمنون حماية قناصلهم عندما تلفت السلطات المصرية النظر إلى فجاجة سلوكهم الاجتماعي أو صفقاتهم المالية المعيبة. ومارس القناصل أنفسهم ضغوطا سياسية واقتصادية شديدة على مصر، وأصبحت مكاتبهم في القاهرة والإسكندرية مراكز سلطة مستقلة. وحصل بعض الأوروبيين الذين جاؤوا إلى مصر على وظائف بالخدمة المدنية، غالبا كفنيين مهرة مثل سائقي القطارات وقباطنة السفن البخارية وميكانيكية. وحصل غيرهم على وظائف أكثر ربحية — في عام ١٨٥٥، عين سعيد إنجليزيا ناظرا للسكك الحديدية والمواصلات، وفي عام ١٨٦١، عين إيطاليا في نفس المنصب. وقد تمت هذه التعيينات في نفس الوقت الذي أثبت فيه موظفون مصريون مثل مبارك والطهطاوي أهليتهم للمناصب العليا. وكانت النتيجة التوتر بين المصريين التواقين للنفوذ والمكافآت التي شعروا بأحقيتهم فيها والأجانب الذين عقدوا العزم على انتهاز الفرص الاقتصادية المربحة. وعند وفاة سعيد عام ١٨٦٣، كان الأوروبيون- بامتيازاتهم الاقتصادية وحمايتهم الدبلوماسية وسلوكهم المشمول بالرعاية غالبا- قد أصبحوا مصدرا لإزعاج المجتمع المصري بكل طبقاته. وتفاقم الوضع بتولي إسماعيل الحكم.

إسماعيل العظيم (١٨٦٣-١٨٧٩)

يعتبر إسماعيل من أكثر الشخصيات إثارة للجدل في تاريخ مصر الحديث. فهو مبذر وأحمق عند البعض ومصلح ثاقب النظر، وإن كان مسرفا، عند البعض الآخر. وأيا كان حكمنا على حفيد محمد علي، فلا شك في أن سياساته قد أثرت في تطور علاقات مصر الداخلية والخارجية حتى القرن العشرين. كان هدف إسماعيل الأساسي هو استكمال أوربة مصر بأسرع وقت ممكن. ولم يحاول إسماعيل، الذي يعرف باريس نابليون الثالث وإسطنبول التنظيمات معرفة شخصية، أدنى محاولة لتطعيم برنامجه الإصلاحي بالتقاليد المصرية — الإسلامية الراسخة. ويقال إنه أعلن ذات مرة "بلادي لم تعد في أفريقيا، إنها الآن في أوروبا"، وقد شرع في تحويل هذا الإعلان إلى حقيقة[1].

(1) P. J. Vatikiotis, The History of Modern Egypt: From Muhammad Ali to Mubarak, 4th ed. (Baltimore, 1991), p. 73.

وبحذق لم يكن يخطر على بال محمد علي، شجع إسماعيل على قيام نخبة مصرية أوروبية التعليم. فضاعف ميزانية التعليم أكثر من عشر مرات وشرع في برنامج لتوسيع نطاق المدارس الابتدائية والثانوية وأنشأ المعاهد التقنية والمهنية المتخصصة. ويستحق اثنان من المعاهد المذكورة التفاتا خاصا: دار العلوم، التي تأسست عام ١٨٧٢، بإلحاح من علي مبارك، بغرض إعادة تدريب خريجي المدارس الدينية ليصبحوا مدرسين للغة العربية بالمدارس الابتدائية والثانوية الوطنية. وبوصفها معهد تدريب المعلمين الأساسي في البلاد، أصبحت دار العلوم واحدا من أكبر معاهد ما بعد الثانوية الجديدة وأكثرها نجاحا. وكانت مدرسة الألسن، التي أعيد فتحها عام ١٨٦٨، أكثر نخبوية وأكثر توجها نحو أوروبا. وبحلول عام ١٨٨٦، كانت المدرسة قد تحولت إلى مدرسة القاهرة للقانون، يدرس طلابها تعليما قانونيا فرنسي الطراز جعل منهم المرشحين الأكثر حظا لوظائف الدولة. كما واصل إسماعيل من جديد إرسال الطلاب في بعثات تعليمية إلى أوروبا وشرع في عملية لتحويل مسئولية تعليم الإناث إلى الدولة. وبالإضافة إلى هذه الإصلاحات التعليمية، أسس إسماعيل مكتبة وطنية عام ١٨٧١ كما أنشا فيما بعد الجمعيات والمتاحف العلمية.

وعلى الرغم من أن إسماعيل شجع تكوين نخبة من أصحاب التعليم الأوروبي، فإنه لم يبذل أي محاولة لتغيير العلاقة بين العرش والشعب. وظل حاكما مطلقا، يمنح ويمنع رعايته الملكية حسب هواه. وقد حظي إنشاؤه مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ باهتمام كبير. لكن إسماعيل لم يتنازل عن أي من صلاحياته للمجلس، وكان تأسيسه نابعا من اعتبارات تكتيكية وليس بهدف التشاور. وفي مسألة سياسية أخرى، تلك المتصلة بعلاقة مصر بالإمبراطورية العثمانية، كانت المكاسب التي حققها إسماعيل متواضعة. وبينما حاول محمد علي تحقيق استقلاله بالحرب، اعتمد إسماعيل على إغداق الهدايا والرشاوى على المسئولين العثمانيين. فعندما قام السلطان عبد العزيز بزيارة رسمية لمصر عام ١٨٦٣، بوصفه أول سلطان عثماني يضع قدمه في البلاد منذ غزو سليم الأول لها عام ١٥١٧، لم يدخر إسماعيل وسعا في سبيل الترفيه عن عظمته. وقد آتت هذه الجهود ثمارها عندما رقى السلطان إسماعيل إلى مرتبة الخديوي، وهو لقب فارسي يعني النبيل أو السيد ويتضمن صفات أقرب إلى الملكية من لقب الحاكم. بالإضافة إلى هذا، منحت مصر حق توسيع الجيش، وإصدار عملة خاصة بها، وتوقيع الديون الأجنبية دون موافقة السلطان، وهي الميزة التي سعى وراءها سعيا حثيثا.

وفي مجال الإصلاح القانوني، كان أهم تطور في عهد إسماعيل هو ظهور المحاكم المختلطة. فقد كان من شأن زيادة أعداد الأجانب ممن يديرون أعمالهم في مصر زيادة عدد المنازعات بين الأجانب والمصريين زيادة كبيرة. وبمقتضى شروط الامتيازات، التي تحمي المواطنين الأجانب من القانون المصري، كانت الطريقة المعتادة لمعالجة هذه

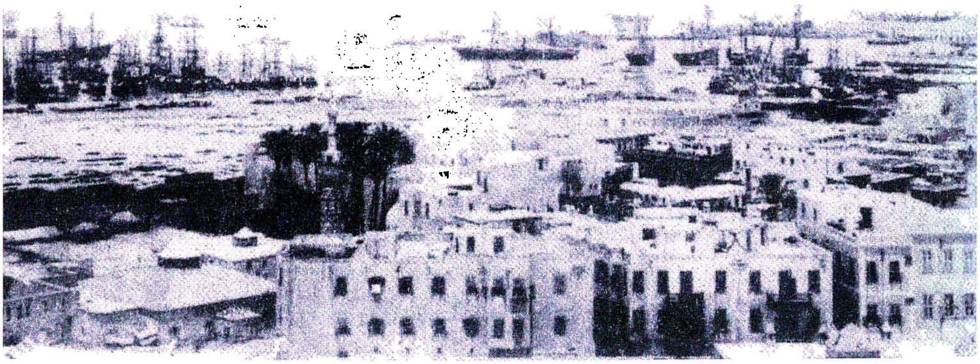
النزاعات هي أن يستمع القنصل الأجنبي للقضية ويصدر قراره حسب القانون المتبع في بلده. وفي ظل هذه الأوضاع، كان من النادر محاكمة أجنبي، بغض النظر عن فداحة الجرائم التي ارتكبها. ولحماية المصريين من هذه الانتهاكات وتوحيد الأحكام المختلفة التي يصدرها القناصل الكثر كل حسب القوانين السائدة في بلاده، تأسست المحاكم المختلطة عام ١٨٧٦. وكانت مخولة في نظر القضايا المدنية والتجارية التي يكون الأجانب طرفا فيها. وكان مرجع هذه المحاكم، التي استمرت حتى عام ١٩٤٩، هو القانون المدني الفرنسي وزودت بالقضاة الذين يعينون مدى الحياة وكانوا غير قابلين بذلك للعزل لأسباب سياسية. وكان التطور المهم الآخر المتصل بهذا الموضوع هو افتتاح المحاكم الأهلية عام ١٨٨٤. وكانت هذه المحاكم تختص بنظر قضايا المصريين المدنية والتجارية والجنائية، وشأن المحاكم المختلطة كانت تعمل وفق تشريعات قانونية مستمدة من القانون الفرنسي. وعلى الرغم من الاستعانة ببعض القضاة المصريين في النظام القضائي الجديد، كانت السيادة للقضاة الأوروبيين الذين شغلوا أعلى المناصب.

وبقيام المحاكم المختلطة، سيطر على النظام القضائي المصري قضاة ومحامون أوروبيون جاؤوا ليتعاملوا مع تشريعات قانونية مستمدة من القانون الأوروبي. واستمرت المحاكم الشرعية، لكن حيث إن اختصاصها كان محصورا في أمور الأحوال الشخصية والأوقاف، انحسر النشاط القانوني للعلماء بشدة. لكن في ذات الوقت أتيحت فرص ثمينة أمام المصريين ممن درسوا القانون الفرنسي، وأولئك الذين توفرت لهم الإمكانيات للالتحاق بمدرسة الحقوق بالقاهرة أو ممن تابعوا دراستهم القانونية في فرنسا. وهكذا، دخل المجتمع المصري في صراع مع نفسه. فتصميم إسماعيل على تحويل مصر إلى بلد أوروبي قاده إلى تخصيص أموال كثيرة لنسخ الزخارف الخارجية للحضارة الأوروبية. فقد أعاد تنظيم أقسام كثيرة من القاهرة على الطراز الباريسي وأنشأ فيها الحارات والحدائق وزودها بمحطة للمياه، ومصابيح الغاز، وخطوط الترام.

كما أنفق إسماعيل أموالا ضخمة على مد خطوط السكك الحديدية، وبناء الجسور، والتوسعات الجديدة في ميناء الإسكندرية. ثم جاء تتويج إنجازات أعمال النقل بالانتهاء من شق قناة السويس عام ١٨٦٩، وهي المناسبة التي احتفل بها إسماعيل بالترفيه عن ملوك أوروبا وكبار شخصياتها بالاحتفالات الباذخة. وفي لمحة كان الغرض منها التعبير عن تقديره للثقافة الأوروبية، كلف الموسيقار الإيطالي جيوسيب فيردي بكتابة أوبرا عايدة لتقديمها في احتفالات الافتتاح وأمر ببناء أوبرا لعرض العمل. وعلى الرغم من أن عمل فيردي تأخر سنتين، فإن قناة السويس شهدت الازدهار. وسرعان ما أصبحت ممرًّا مائيًّا عالميًّا أساسيًّا يفيد كل الدول البحرية عبر اختصار المسافات وبالتالي تخفيض تكاليف نقل

البضائع والمسافرين بين الشرق وأوروبا. وكانت بريطانيا، بممتلكاتها في الهند والشرق الأقصى وموقعها كأكبر دولة تجارية بحرية رائدة، أكثر من استفاد من القناة: الممر قلل المسافة بين لندن وبومباي بمقدار النصف، وبحلول عام ١٨٨١ كان أكثر من ٨٠% من السفن التي تعبر القناة بريطانية.

كان القطن هو المصدر الحقيقي لتغطية نفقات إسماعيل الضخمة. وبعد الحصار الشمالي لموانئ المتحالفين أثناء الحرب الأهلية الأمريكية، اضطرت مصانع النسيج إلى الاعتماد شبه التام على إمدادات القطن المصري. وشهدت البلاد انتعاشا اقتصاديا كبيرا ارتفعت فيه عوائد صادرات القطن من ٩١٨ ألف جنيه إسترليني في بداية خمسينيات القرن التاسع عشر إلى أكثر من ١٠ ملايين جنيه إسترليني نهاية خمسينيات القرن[١]. وفي ظل هذه الأوضاع، أصبحت الأرض من الأصول الاقتصادية العظيمة القيمة، واستخدم الموظفون الذين فازوا بهبات الأراضي التي منحها إياهم إسماعيل أرباح القطن لشراء المزيد من الأراضي. وكانت زيادة رقعة الملكيات الخاصة من الأراضي ملمحا بارزا لعصر إسماعيل، وكان هو نفسه يسيطر على خُمس إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في البلاد.



صورة: في عصر إسماعيل، أصبح ميناء الإسكندرية واحدا من أكثر الموانئ ازدحاما في شرق البحر المتوسط.

المصدر: مركز الشرق الأوسط بكلية سانت أنتوني، جامعة أكسفورد (الصورة تعود لعام ١٨٧٥)

---

(1) Owen, World Economy, p. 136.

لكن حتى العوائد الكبيرة الناجمة عن ازدهار القطن لم تواكب نفقات إسماعيل الضخمة. ولتمويل مشروعاته الطموحة وأذواقه الشخصية المكلفة، اضطر الخديوي لاقتراض مبالغ ضخمة من المؤسسات المالية الأوروبية. كانت المسألة كارثة. فعمولات المضاربة وغيرها من العمولات الخفية الكثيرة كانت تقلل من قيمة القروض قبل موعد بيعها. بالإضافة إلى معدلات الفائدة العالية (حوالي ١٠% عادة) التي كان يفرضها المقرضون الأوروبيون. وأمام غرق مصر في الديون، اتخذ إسماعيل إجراءات يائسة لإبعاد دائنيه. فأصدر، عام ١٨٧٢، قانون المقابلة، الذي يسمح لملاك الأراضي بدفع ضرائبهم عن ست سنوات مقدما مقابل إعفائهم من الضرائب في المستقبل. وفي سبعينيات القرن، باعت مصر حصتها في أرباح شركة قناة السويس، والتي تشكل ٤٤% من أرباح الشركة، للحكومة البريطانية مقابل أربعة ملايين جنيه إسترليني، لكن هذا البيع لم يكن أكثر من مسكن. وبحلول سبعينيات القرن كانت مصر قد اقترضت أموالا جديدة لا لشيء إلا لتسدد فوائد ديون سابقة. وفي عام ١٨٧٦، أعلنت الحكومة المصرية تأجيل تسديد فوائد الديون لمدة ثلاثة شهور، وهو تصريح يرقى إلى إعلان الإفلاس. وهو نفس العام الذي تعثرت فيه الحكومة العثمانية في سداد فوائد ديونها.

لكن وقع هذا كان أشد على القاهرة مقارنة بإسطنبول. فخلال السنوات الست التالية، فقدت مصر استقلالها السياسي بسبب تعثرها الاقتصادي. وضغطت مؤسسات التمويل الأوروبية على حكوماتها لاتخاذ إجراءات للحيلولة دون تعثر مصر في سداد فوائد ديونها. واسترضاء لدائنيه، وافق إسماعيل عام ١٨٧٦ على تشكيل لجنة الدين العام- وكانت اللجنة، المؤلفة من ممثلين للدول الأوروبية المقرضة- مسئولة عن ضمان وفاء مصر بتسديد فوائد الدين. كما عين اثنين من المراقبين الأوروبيين، أحدهما بريطاني والآخر فرنسي، في الحكومة المصرية للإشراف على إنفاق العوائد المصرية. وكان دور هذا النظام الثنائي للرقابة، كما كان يعرف، توجيه التدخل الأوروبي في الشئون المالية لمصر. وعندما حاول إسماعيل الحفاظ على استقلاله المالي بإقالة المراقبين وحشد التأييد الشعبي، قررت القوى الأوروبية القضاء عليه، ودعت السلطان العثماني لممارسة سلطته التي لا تزال سارية على مصر. وأصدر السلطان عبد الحميد الثاني، غير آسف على إبعاد مثل هذا الأمير المشاكس والطموح، فرمانا بعزل إسماعيل عام ١٨٧٩، وتعيين ابنه توفيق خديويا.

الثورة العرابية (١٨٧٩-١٨٨٢)

أعطى عزل إسماعيل وتولي الضعيف توفيق القوى الأوروبية حرية تنظيم إنفاق العوائد المصرية حسبما تراه مناسبا. وفي عام ١٨٨٠، أصدر توفيق قانون التصفية، الذي

حدد دين مصر الموحد بمبلغ مذهل يصل إلى ٩٨,٤ مليونًا (بعد أن كان ٣ ملايين فقط وقت تولي إسماعيل العرش) واتخذ الإجراءات للانتظام في تسديد فوائد الدين السنوية. وقد أعطيت الأولوية لتسديد الديون على ما عداها من أوجه إنفاق الدولة، وكانت تشكل أكثر من ٦٠% من عوائد مصر السنوية؛ وكان إسماعيل قد رهن بلاده للبنوك الأوروبية. وقد ترتب على عزل إسماعيل ضبط نظام مصر المالي، لكنه لم يحقق الاستقرار السياسي. وأدى الاستياء الذي ظهر بين العديد من أقسام النخبة وعناصر من السكان عموما إلى رد فعل مضاد للتدخل الأوروبي وإلى ظهور شخصية اعتبرتها بعض الدوائر أول بطل وطني مصري.

كان أحمد عرابي فلاحا مصريا بلغ رتبة العقيد (أميرالاي) بالجيش. وهو ليس واحدا من الضباط الذين تلقوا تعليما أوروبيا، بل تعلم أولا بالأزهر ثم التحق بالجيش. وربما بسبب أصله الفلاحي وتعليمه التقليدي، أصبح البعض يعتبره ممثلا حقيقيا للشعب المصري. كان صوت الفلاحين الذين كان عملهم، والضرائب التي يدفعونها المصدر الذي أنفق منه إسماعيل على مشروعاته الفخمة، والمعبر عن استياء الريف الذي حل به الفقر احتجاجا على إعفاء الأجانب والإقطاعيين المحليين الأغنياء من الضرائب. وقد بدأت الحركة العرابية بحادث بسيط نسبيا بين الضباط. ففي أوائل عام ١٨٨١، أعلن الأميرالاي عرابي ومجموعة من زملائه من الضباط المصريين احتجاجهم على قانون وشيك الصدور يمنع ترقية المصريين من أصول فلاحية إلى رتب الضباط. وعندما بدا واضحا أن أجزاء كبيرة من الجيش تؤيد عرابي، ألغى الخديو توفيق هذا القانون المهين. لكن الحركة لم تتوقف عند هذا الحد. فما بدأ كاحتجاج داخلي على مسألة تخص الجيش صعده عرابي ومؤيدوه إلى حملة وطنية ضد الهيمنة الأوروبية على شئون مصر.

وكانت سياسة الحركة العرابية تزداد تعقيدا بسبب تراوح مواقف ائتلافات الأعيان وكبار ضباط الجيش بين تأييده ومعارضته. لكن الحركة كان لها هدفان أساسيان: إنهاء الرقابة الأجنبية على أمور مصر المالية وتقليص السلطات المطلقة للخديو بوضع قيود دستورية على سلطاته. وبتقديم نفسه مندوبًا عن الشعب، كسب عرابي تأييد الجيش، ومجموعة من الأعيان المصلحين، والفلاحين، الذين رأوا فيه الزعيم الذي سيحررهم من ذل الضرائب والمديونيات. وفي عام ١٨٨٢، عُين عرابي وزيرا للحربية وبدأ في اتخاذ ما يلزم لتشكيل مجلس وطني يتولى مسئولية وضع ميزانية مصر وتحديد أولويات الإنفاق. وبينما أكد عرابي ورفاقه على حقهم في إدارة شئون بلادهم، اضطر الخديو توفيق إلى الاستعانة بالدعم الأوروبي للمحافظة على عرشه.

بالنسبة لحكومتي بريطانيا وفرنسا، كانت الحركة العرابية تمثل خطرا ذا حدين. ورفضتا تصديق أن حكومة غالبية أعضائها من العرابيين يمكن أن تفي بالتزامات مصر المالية الدولية. بالإضافة إلى توجسهم من مجيء حكومة وطنية تفرض قيودا على حركتهم في قناة السويس. كانوا يفضلون حكم توفيق الطيع على التعامل مع حكومة عرابية تستجيب لمطالب المصريين. وردا على اندلاع أعمال الشغب المعادية للأجانب بالإسكندرية في يونيو عام ١٨٨٢، صرحت الحكومة البريطانية لقائد الأسطول المرابط أمام ميناء الإسكندرية بقصف المدينة. وفي أغسطس جاء القرار المنذر بالسوء بإرسال حملة برية بريطانية إلى منطقة قناة السويس. وفي ١٣ سبتمبر عام ١٨٨٢، هزمت القوات البريطانية جيش عرابي في معركة التل الكبير، وبعدها بيومين وقع عرابي أسيرا بيد البريطانيين وانتهت حركته. وكانت بريطانيا، بإصدارها قرار غزو مصر، تعتزم التدخل لمدة قصيرة لتمكين الخديو توفيق من استعادة سلطته؛ لكنها ظلت تحتل مصر حتى عام ١٩٥٦. وأصبحت مصر جزءا من أوروبا بالفعل، لكن ليس على الطريقة التي أرادها إسماعيل.

وصور البريطانيون والخديو عرابي في صورة الخائن للحكم؛ وحوكم وصدر الحكم بنفيه مدى الحياة في جزيرة سيلان. لكن بالنسبة للمصريين الذين أيدوه حينها والذي أصبح أسطورة عندهم، كان عرابي وطنيا، هدفه حماية استقلال بلاده في وجه السيطرة الاقتصادية الأجنبية. وقُدر لشعار أتباعه "مصر للمصريين" أن يتردد ثانية.

خاتمة : ازدواجية إصلاحات القرن التاسع عشر

أدت الإصلاحات التي شهدتها الإمبراطورية العثمانية ومصر إلى الازدواجية المؤسسية في الشرق الأوسط. فباستثناء الأعيان من الدمار الذي حل بالإنكشارية والمماليك، بقيت المؤسسات التقليدية جنبا إلى جنب مع المؤسسات المنشأة حديثا. وهكذا، ورغم أن حكام الدولة العثمانية ومصر وضعوا تشريعات قانونية جديدة ونظاما جديدا للمحاكم، فإنهم أبقوا على المحاكم الشرعية؛ ورغم أن الحكم في كلا البلدين خصص مبالغ ضخمة لإنشاء معاهد نخبوية على الطراز الأوروبي، فإنه لم يغلق أبواب المدارس الدينية. وقد واصلت هذه المدارس، رغم تدهور مكانتها، الحفاظ على التقاليد الإسلامية، ونقل القيم الإسلامية، وإتاحة فرص التعليم لعدد كبير من الطلاب.

وقد ظهرت المشكلة عندما حاول خريجو هذه المدارس الالتحاق بالوظائف الإدارية التي كانت ملتزمة بسياسات التغريب. وبغض النظر عن معارف هؤلاء الطلاب الكبيرة عن القرآن أو الشريعة، فإن كفاءاتهم لم تكن تضارع كفاءات أولئك ممن تلقوا تعليمهم في أوروبا أو المدارس ذات النهج الأوروبي. في الوقت نفسه، تضاءلت فرص التوظف في قطاع النخبة التقليدية من المجتمع، مع ظهور المحاكم الجديدة والمدارس الجديدة والمفاهيم الجديدة النابعة من الفكر الأوروبي وتراجع دور العلماء وقصر أنشطتهم في مجال ضيق. ولعبت النخبة الجديدة المفضلة من متقني الفرنسية دورا متزايدا في توجيه أمور الدولة، بينما لم يجد أصحاب التعليم الديني أمامهم سوى فرص محدودة. وتظهر الطبيعة الملتوية للتغيير المفروض في ملاحظة أبداها فؤاد باشا، الوزير العثماني، لأحد الدبلوماسيين الأوروبيين: "إن دولتنا أقوى دولة. فأنتم تحاولون القضاء عليها من الخارج، ونحن من الداخل، ولم تنهَرْ رغم ذلك"[1].

وقد كان لهذه الازدواجية أثرها على المجتمع ككل. فكانت هناك دائما فجوة كبيرة بين الموظفين المتعلمين والسكان ككل. لكن مع تزايد أعداد المتعلمين بالمدارس الغربية الطراز، ازدادت الفجوة اتساعا. فالكاتب غير المتعلم القادم من ريف الأناضول وضابطه الأعلى الذي ربما تلقى تعليمه في باريس جاءا من عالمين مختلفين. ونفس الحال بالنسبة لشيخ أزهري وأستاذ بمدرسة طب القاهرة. كما أن الفجوة بين النخبة الجديدة وقطاعات المجتمع التقليدية لم تزل بتقديم منافع واضحة للمجموعة الأخيرة. وبالنسبة للفلاحين

---

(1) Cited in Davison, Reform in the Ottoman Empire, p. 9.

المصريين، كان تغيير المجتمع يعني التجنيد الإجباري في جيوش محمد علي أو الالتحاق بفرق الأشغال العامة التي أنشأها إسماعيل؛ كان يعني الضرائب الفادحة والديون المتزايدة؛ يعني هجر قطعة الأرض التي تقتات منها الأسرة والانضمام إلى فئات العمال الزراعيين المتنامية للعمل بأجور متدنية في الضياع الشاسعة لطبقة ملاك الأراضي الناشئة.

وكان التأثير مماثلا في قلب المناطق الزراعية من الإمبراطورية العثمانية. ومثلما حقق التغيير الذي شهده القرن التاسع عشر بعض المزايا للمجتمعين المصري والعثماني، فقد جلب معه كذلك المصاعب الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية والاستغلال السياسي.

(٦)

مصر وإيران في أواخر القرن التاسع عشر

خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، وسعت القوى الأوروبية الرئيسية من إمبراطورياتها عبر البحار، وحمت، قدر استطاعتها، ممتلكاتها الإمبراطورية الرئيسية بتوقيع الاتفاقيات فيما بينها أو بتحييد حكام البلاد الواقعة على حدود هذه الممتلكات. وقد بدأت بريطانيا، على سبيل المثال، تأمين الطريق إلى الهند بضم عدن عام ١٨٣٩، وتوقيع المعاهدات مع بعض المشيخات العربية في الخليج الفارسي. وقد دخلت مشيخات أخرى تحت السيطرة البريطانية، بدأت بتوقيع البحرين عام (١٨٨٠) ثم مسقط عام (١٨٩١) وأخيرا الكويت عام (١٨٩٩) لمعاهدات تتعهد فيها بعدم التعامل مع أي دولة أجنبية إلا من خلال بريطانيا. كما أصبحت الإمبراطورية الفرنسية بشمال أفريقيا، التي بدأت بغزو الجزائر عام ١٨٣٠، أكثر أمانا باحتلال تونس عام ١٨٨٠؛ ودمج المغرب في هذه الإمبراطورية عام ١٩١٢. وقامت إيطاليا، خلال بحثها اليائس عن ممتلكات عبر البحار، بغزو طرابلس عام ١٩١١. كما دخلت روسيا، برغم سعيها المتصل للحصول على مكاسب جغرافية على حساب الإمبراطورية العثمانية في أوروبا، في عملية لتكوين إمبراطورية آسيوية شاسعة. وكما سنرى في هذا الفصل، دخلت مصر وإيران والسودان في التنافس بين القوى العظمى، على حساب مصالحها غالبا.

إنجلترا على ضفاف النيل: الاحتلال البريطاني لمصر (١٨٨٢-١٩١٤)

سنوات كرومر (١٨٨٣-١٩٠٧)

أدى الاحتلال البريطاني لمصر إلى نشوب أهم المواجهات الاستعمارية في العصر الحديث. وشكل تطور مصر الاقتصادي على مدى عدة عقود، وكان له أثره في تشكيل الزعامة السياسية للبلاد، وأصبح هدفا لأنشطة الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار التي أثرت على سياسات مصر (وبريطانيا) في النصف الأول من القرن العشرين.

لقد احتلت بريطانيا مصر لكي تحمي قناة السويس، وتستعيد الاستقرار السياسي والمالي في مصر، وتحول، في سياق التنافس الاستعماري الذي شهده العصر، دون أن تسبقها فرنسا إلى احتلالها. ولم تكن بريطانيا تنوي احتلال البلاد طويلا، ومن المؤكد أنها لم تكن تنوي التورط في حكم المصريين. وحتى اندلاع الحرب الأولى، لم يكن باستطاعة

بريطانيا تحديد علاقتها بمصر؛ فلم تعلن البلاد مستعمرة أو محمية، بل ظلت نظريا إقليما من الأقاليم العثمانية تحت الحكم الذاتي الوراثي للخديوية. وبرغم هذا، كان الوجود البريطاني، كما يشير منتقدوه، حماية مقنعة.

وكان الشخص الذي قاد الاحتلال بسلطات مطلقة خلال الربع الأول من القرن هو إيفلين بارينج، اللورد كرومر فيما بعد، المدير الاستعماري الذي سبق له الخدمة لسنوات بالهند. وكان موقفه من الشعوب غير الغربية وغير المسيحية مطابقا لموقف كثير من المسئولين البريطانيين أواخر العهد الفيكتوري. ولقناعته الداخلية بتفوق الحضارة الغربية، كان كرومر يعتقد بأن "الشرقيين" لا يمكنهم أن يحققوا تطورا كبيرا حتى يتقنوا أساليب الغرب، ويحتاجون في سبيل هذا إلى التدرب طويلا تحت وصاية بلاد "متقدمة" مستثيرة كبريطانيا العظمى. وخلال خدمته الطويلة قنصلاً عامًا بريطانيًّا، استخف كرومر بمطالبات المصريين بالاستقلال وأكد لرؤسائه في لندن ضرورة التوجيه البريطاني المباشر لسنوات قادمة.

وقد تركزت أولويات كرومر في استعادة سمعة مصر بتسديد فوائد ديونها والحفاظ على هدوء الأوضاع في الداخل عن طريق دعم حكم الخديو توفيق والحد من الاحتقان السياسي. ولأنه كان معارضا تماما لتطوير قاعدة صناعية محلية يمكن أن تنافس صناعة النسيج البريطانية، سعى كرومر إلى زيادة عائدات مصر بالتوسع في إنتاجها الزراعي. وبذل جهدا مضنيا لتحسين نظام الري المعتمد على النيل من خلال مشروعات مثل إنشاء سد أسوان، الذي انتهى العمل فيه عام ١٩٠٢؛ وإعادة بناء قناطر الدلتا؛ وحفر المزيد من القنوات. وبالإضافة إلى هذا، شهدت مصر ازدهارا آخر للسكك الحديدية بمضاعفة خطوطها. وأدت هذه التحسينات إلى زيادة ملموسة في إنتاج مصر الزراعي، خاصة القطن، الذي ظل المصدر الرئيسي للعائدات. والحقيقة أن مصر أصبحت، خلال عهد كرومر، أكثر اعتمادا على تصدير محصول واحد.

ومن منظور موقف مصر المالي الدولي، ينبغي اعتبار سياسات كرومر ناجحة. فبحلول منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر، حققت الميزانية فائضا، ولم يعد ثمة خوف من التعثر في سداد مستحقات الديون، التي تراوحت خلال معظم سنوات كرومر بين ٢٥-٣٥% من عائدات الحكومة السنوية. يضاف إلى هذا أن اهتمام الإدارة البريطانية بتطوير الزراعة أدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة في الريف بشكل عام. وانخفضت الضرائب وألغيت ممارسات مثل السخرة واستخدام الكرباج. وبرغم هذا التقدم، ظلت مطالب الفلاحين المصريين مهملة إلى حد كبير. وكان المستفيد من المصريين من

استثمارات كرومر في الأشغال العامة هم كبار الإقطاعيين الـذين رأوا قيمـة ممتلكـاتهم وفوائدهم وهي تنمو. وبالرغم من أنهم لم يحبوا الاحتلال الإنجليزي بهذا القدر، فقد أصبح لهم مصالح اجتماعية واقتصادية مكتسبة بفضله، وعملوا على الحفاظ على هذه المكتسبات حتى وإن طالبوا برحيل البريطانيين.

حكم البريطانيون مصر من خلال ترتيبات صعبة كانت في الغالب مصدر اسـتياء لهم وللمصريين على حد سواء. فحيث ظلت مصر ولاية عثمانية من الناحيـة الاسـمية، بقيت البنية الحكومية على حالها، واستمر أفراد من المصريين في شغل مناصبهم كوزراء وموظفين عموميين. وبمرور السنين، زادت هذه الممارسة من الكـوادر مـن المـوظفين المصريين من أصحاب الخبرة السابقة بالعمل في الجهاز الإداري للدولة، لكـن لا يمكننـا القول بأنها زادت خبرتهم في عملية صنع القرار. لأنه حتى لو كـان لهـؤلاء المـوظفين المصريين بعض الحرية في إدارة الأمور اليومية، فهم لـم يحكمـوا بلـدهم. فقـد كـان المستشار البريطاني الملحق على كل وزارة هو الذي يتخذ القرار مع طاقم موظفيـه مـن البريطانيين، واللورد كرومر بسيطرته على الميزانية هو الذي يحـدد أولويـات التمويـل. ومع اقتراب القرن من نهايته، احتل المئات من الموظفين البريطـانيين وضـباط الجـيش والمهندسين والمعلمين – كثير منهم غير مؤهل أو تنقصه الخبرة ــ كـل مراكـز صـنع القرار في مصر. وكانت مصر وليس بريطانيا هي التي تدفع رواتبهم التي كانـت تفـوق رواتب نظرائهم المصريين عدة مرات، وأسهم تعاليهم الثقافي، الـذي تؤكـده عـضويتهم بالنوادي الرياضية المقصورة على البريطانيين، فـي تـصاعد التـوترات مـع الطبقـات المصرية المتعلمة، المؤمنة بأهليتها لحكم بلادها.

وعلى الرغم من أن مشروعات كرومر كانت معـدة بالأسـاس لخدمـة المـصالح الإمبراطورية والمالية البريطانية، فإنها حققت مزايا مادية معينة للمصريين. لكنها كان لها نتائجها العكسية في الكثير من مجالات التنمية الاجتماعية. وينطبق هذا بصفة خاصة على مجال التعليم، حيث سار عكس اتجاه نظام المدارس المدعومة من الدولة الذي كان ملمحـا لافتا خلال عصر إسماعيل. وكان السبب وراء سياسة كرومر التعليميـة المتعـسفة ماليـا وسياسيا. وخلال السنوات الأولى في منصبه، اضطر لتخفيض مخصصات التعليم بـسبب موقف مصر المالي غير الواضح ونزوعه لتعزيز الاستثمار فـي مـشروعات الأشـغال العامة. فأغلقت المعاهد العالية المتخصصة التـي أنـشأها إسـماعيل، وتـدهورت نـسبة الالتحاق بمدارس الحكومة الابتدائية والثانوية. وحتى بعد تحسن أوضاع مصر المالية، لـم يخصص كرومر سوى مبالغ قليلة للتعليم العام. أضف إلى هذا أنه بينمـا كانـت حكومـة إسماعيل تتحمل تكاليف التعليم في المدارس التابعة لها، قدمت إدارة كرومر منحا دراسـية لكل المراحل، وهو إجراء قيد فرص الناس في الالتحاق بمدارس الدولة بشدة. وقد تـشكل

المنظور السياسي لسياسات كرومر التعليمية على ضوء خبراته في الهند والتي قادته إلى الاعتقاد بأن نمو معاهد التعليم أوروبية الطراز، وخاصة الجامعات، من شأنه تكوين جماعة من المثقفين المصريين متشبعة بالمثل الوطنية ومشاعر الاستياء من مكانتهم المتدنية. وعليه، حاول القنصل العام قصر المدارس المتأوربة على تخريج موظفي المستقبل وتوجيه كتلة خريجي المدارس الابتدائية إلى المعاهد المهنية.

كانت مسألة السودان أحد العوامل التي أطالت أمد الاحتلال وخلقت التوتر بين كرومر والوطنيين المصريين. وكان إسماعيل قد أتم فتح السودان الذي بدأه محمد علي وعزز الوجود المصري العسكري والإداري هناك. لكن عندما أعلن شخص، يطلق على نفسه المهدي (انظر الفصل السابع)، التمرد في السودان ضد الاحتلال المصري في عام ١٨٨١، سارعت قواته باجتياح الحاميات المصرية المتناثرة. وأرسلت الحكومة المصرية، المتمسكة بالسودان، حملة عسكرية سيئة الإعداد إلى إقليم المهدي عام ١٨٨١؛ ذبح أفرادها. ولم يتحسن الوضع بعد إرسال قوة للنجدة بقيادة الجنرال شارلز جوردون، وبعد وفاة جوردون بالخرطوم عام ١٨٨٥ ترك السودان بيد المهدي وخلفائه على مدى السنوات العشر التالية. ولم يكن لدى كرومر أو الحكومة في لندن الرغبة لشن حملة عسكرية مكلفة تضغط على الخزانتين المصرية والبريطانية. لكن في ظل التنافس على أراضي أفريقيا الذي اشتعل في تسعينيات القرن التاسع عشر، أعاد مجلس الوزراء البريطاني النظر في وضع بريطانيا في السودان. وعندما وصلت الشائعات لندن عن قدوم قوة فرنسية إلى شمال السودان، أقر المجلس تسيير حملة أنجلو – مصرية مشتركة تحت قيادة الجنرال هربرت كيتشنر. وبدأ كيتشنر يواجه مصاعب إعادة فتح السودان عام ١٨٦٨، ولم تتمكن قواته من دخول الخرطوم واستعادة الحكومة المصرية لسيطرتها إلا عام ١٨٩٨. لكن كرومر والحكومة البريطانية كان لهما خطط أخرى في المنطقة. فقد وضعت الشروط لسيادة أنجلو – مصرية تجعل السلطة الفعلية لحكم السودان بيد البريطانيين. وبرغم مشاركة القوات المصرية في إعادة الفتح وتحمل الخزانة المصرية لأكثر من نصف تكاليف حملة كيتشنر، قامت بريطانيا بفصل السودان عن مصر ورتبت لإدارة المنطقة من قبل حاكم عسكري بريطاني. وأبلغ رئيس الوزراء اللورد سالزبري كرومر اتجاه نية الحكومة لأن يكون "لها الكلمة الأخيرة في كل المسائل المتصلة بالسودان" وتتوقع أن تقبل الحكومة المصرية بأي نصيحة تتلقاها من لندن فيما يتصل بالشئون السودانية(1). وثار الرأي العام المصري بسبب هذا التصرف من جانب بريطانيا، وظلت المطالبة باستعادة دور مصر في السودان على أجندة الوطنيين حتى عام ١٩٥٥، عندما قرر السودانيون أنفسهم التصويت لصالح استقلال السودان عن مصر.

---

(1) Cited in M. W. Daly, Empire on the Nile: The Anglo-Egyptian Sudan, 1898-1934 (Cambridge, 1986), p. 13 .

كانت الدوريات الصحفية هي الواسطة الأساسية التي عبر بهـا المـصريون عـن آرائهم. ومن المفارقة أن الصحافة ازدهرت خلال الاحتلال البريطـاني واحتلـت أهميـة متزايدة في الحياة السياسية والثقافية المصرية. وبالرغم من تأسيس العديد مـن الـصحف البارزة في عهد كرومر على يد المهاجرين السوريين المسيحيين الذين جاؤوا إلى مـصر هربا من حكم السلطان عبد الحميد الثاني، من المقطم والأهرام اليوميتين إلى مجلة الهـلال الشهرية، فإنها جميعا تناولت مسألة علاقة مصر ببريطانيا. لكن الصحافة المصرية خدمت هدفا أكبر من عرض الآراء السياسية. فقد كانت منبرا لترويج الأفكار الثقافية والاجتماعية الرئيسية للمرحلة. وقد وجد الإصلاحيون الإسلاميون والعلمانيون المـسيحيون، ومؤيـدو الديمقراطية البرلمانية والاستبداد الخديوي، وأنصار طرق التعلـيم السويـسرية وإصـلاح الأزهر، منبرا لعرض آرائهم في الصحافة الدورية المصرية التي تمتعت بالحيوية. وجدت مصر المتعلمة منبرا معبرا عنها، وربما العديد من المنابر، التي تردد صداها في أرجـاء الساحة السياسية.

ومن بين الصحف البارزة في ذلك الوقت جريدة اللواء، التي تأسست عـام ١٩٠٠، والتي ربما كانت خير معبر عن تيار الاحتجاج المصري الصاعد. وكـان ناشـرها هـو مصطفى كامل (١٨٧٤-١٩٠٨)، الذي يعكس تعليمه طريق الحراك الصاعد الـذي سـار فيه غيره من المصريين الطموحين من أبناء جيله. التحق كامل بمدرسة الحقوق بالقـاهرة عام ١٨٨٩ وحصل على ليسانس الحقوق من جامعـة تولـوز بفرنـسا. وحقـق كامـل، الصحفي السياسي الماهر والخطيب المفوه، شعبيته بـسبب مطالبتـه بالإنهـاء الفـوري للاحتلال البريطاني. وعندما رد كرومر وبعض الإقطاعيين على هجوم كامـل بالحـديث عن الرخاء الذي جلبته الإدارة البريطانية لمصر، رد بقوله "قيود العبودية هي قيود، سواء كانت مصنوعة من ذهب أو حديد"[1]. وبرغم ادعائه أحيانا بوجود روابـط بـين مـصر الإسلامية والإمبراطورية العثمانية، أخذ أيضا يبتعد عن مفهوم مصر كجزء مـن العـالم الإسلامي أو العثماني الأكبر. وبصورة أكثر وضوحا ومباشرة مقارنة بمعاصـريه، عبـر عن مشاعر الوطنية المصرية، وتحدث عن مصر باعتبارها كيانًا فريدًا له سماته الخاصـة وحث أهلها على فدائها بالروح. والكلمات التالية تعبر عن رسالة كامل الوطنية "بلادي لك حبي وفؤادي، لك حياتي ووجودي... لأنك أنت الحياة، ولا حياة بدونك يا مـصر"[2]. لم يكن كامل مفكرا صاحب منهج، لكن كتاباته وخطبه أسهمت كثيرا فـي إيقـاظ الـوعي السياسي للجمهور المصري وظهور فكرة الانتماء الوطني.

---

(1) Cited in Afaf Lutfi al-Sayyid, Egypt and Cromer: A Study in Anglo-Egyptian Relations (London, 1968), p. 161.

(2) Cited in ibid., p. 173.

وتصاعدت حرارة المناخ السياسي المصري بعد وفاة توفيق المتكيف وتولي ابنه عباس الثاني (١٨٩٢-١٩١٤) البالغ من العمر ١٨ سنة. وبرغم تلقيه التعليم في سويسرا وفيينا، كان عباس الثاني مصريا وطنيا ويتطلع إلى ما هو أكثر من مجرد حاكم صوري. فتحدى سلطة كرومر بشكل سافر وقدم الدعم المالي لصحف معادية لبريطانيا كجريدة اللواء التي كان يصدرها مصطفى كامل. وأضيف إلى مزيج الصحافة الصاخبة والحاكم مستقل التفكير ركود عالمي حاد (١٩٠٧-١٩١١) خفض أسعار القطن وأدى إلى مصاعب جمة في الريف المصري. وجاءت حادثة دنشواي، في يونيو عام ١٩٠٦، بمثابة الشرارة التي أطلقت لهيب مشاعر العداء للبريطانيين. ومن الخطير دائما أن يركن المؤرخ لحادثة واحدة كبداية لحركة أكبر، لكن يبدو أن دنشواي، التي جاءت في ظل ركود اقتصادي وسخط سياسي، هي التي حركت الرأي العام المصري.

كان حادثا بسيطا للغاية. خمسة ضباط بريطانيين ذهبوا لصيد الحمام في قرية دنشواي بالدلتا، التي كانت، مثل كثير من قرى مصر، تربي الحمام للحصول على لحمه وبيضه. وأثناء ممارستهم لرياضتهم، أصاب الضباط زوجة إمام مسجد القرية وأحرقوا مخزنًا للتبن. واحتج الفلاحون، وأسفرت المشادة التي تلت ذلك عن جرح ضابطين بريطانيين، مات أحدهما فيما بعد. ونظرا للتوترات السياسية والاقتصادية القائمة حينها، صممت السلطات البريطانية على معاقبة أهل دنشواي ليكونوا عبرة لبقية البلاد. وتشكلت محكمة خاصة، وعقدت محاكمة لاثنين وخمسين فلاحا وجهت إليهم على غير الحقيقة تهمة القتل العمد. وبسرعة، أدين ٣٢ شخصا، أعدم أربعة منهم علنا في دنشواي. وحكم على غيرهم بالجلد، وعلى الباقين بالأشغال الشاقة.

أصابت الأحكام المصريين بالصدمة والغضب. فأدانت الصحافة، يتصدرها لواء مصطفى كامل، الأحكام، وألف فلاحو الدلتا الحكايات عن الحادثة، المقطع التالي من إحداها: "ونزلوا دنشواي. ما سابوش واحد ولا أخوه. عدموا ناس وجلدوا ناس(1)" وخلقت دنشواي أرضية مشتركة ما بين الفلاحين والوطنيين في الحضر وبينت للطرفين أن بريطانيا لم تكن حاميا أمينا بل محتلا أجنبيا. وكانت حسابات استعراض القوة الغاشم الذي قدمه البريطانيون خاطئة؛ الأمر الذي كثف المطالبات المصرية بإنهاء الاحتلال والإسراع برحيل اللورد كرومر، الذي قدم استقالته عام ١٩٠٧.

---

(1) Cited in ibid., P.173.

نمو المنظمات السياسية (١٩٠٧-١٩١٤)

نجح خلفاء كرومر، السير الدون جورست (١٩٠٧-١٩١١) وكيتشنر (١٩١١-١٩١٤)، في معالجة بعض المظالم السياسية والاقتصادية العاجلة التي طفت على السطح عقب حادثة دنشواي. وتوصل جورست إلى نوع من المصالحة مع الخديوى عباس ووفر المزيد من المناصب الإدارية العليا للمصريين. وسعى كيتشنر لاستعادة ثقة المصريين في بريطانيا بإحياء برنامج الأشغال العامة وإصدار قانون الفدادين الخمسة عام (١٩١٢)، الذي كان الغرض منه حماية صغار ملاك الأراضي بحظر مصادرة الملكيات في حدود خمسة أفدنة أو أقل بسبب الديون. لكن أيا من هؤلاء القناصل لم يستطع كبح المعارضة المصرية المتزايدة للوجود البريطاني. وقد عبرت هذه المعارضة عن نفسها من خلال ثلاثة تنظيمات رئيسية، تأسست ثلاثتها عام ١٩٠٧. وكانت عبارة عن مجموعات من المفكرين والنشطاء ترتبط برؤية خاصة لمستقبل بلدهم يعرضونها من خلال العديد من الصحف واسعة الانتشار. وتكشف آراء زعماء المجموعات عن عدد من المنظورات الاجتماعية التي تطورت على يد النخبة المصرية. وكان حزب الإصلاح الدستوري، الذي تجمع حول الشيخ علي يوسف (١٨٦٣-١٩١٣)، خريج الأزهر، وجريدته المؤيد، يدافع عن استقلال مصر في إطار إسلامي. وشارك مصلحون إسلاميون معروفون مثل محمد عبده ورشيد رضا بكتاباتهم في المؤيد (انظر الفصل السابع). وعلى الطرف الآخر من الأطياف السياسية والثقافية كان هناك حزب الشعب. وكان لطفي السيد (١٨٧٢-١٩٦٣)، خريج مدرسة حقوق القاهرة ومحرر صحيفة الجريدة، المعبر الأساسي عن أفكار الحزب. وأضفى حزب الشعب نكهة ليبرالية علمانية على الحوار الدائر حول مستقبل مصر، وبرغم تأييده للاستقلال، التمس سبيلا أكثر تحفظا وذكر المصريين بأن عليهم أن يبينوا أهليتهم لحكم أنفسهم. وكان التجمع الثالث، الحزب الوطني، بزعامة مصطفى كامل وتعتبر اللواء الصحيفة الرسمية للحزب. وكان كامل يطالب، كما سبق وذكرنا، بالرحيل الفوري للبريطانيين ويرى أن مصر كيان فريد أقسم أهله على الولاء له. وتوقف الحوار العام حول هذه القضايا المهمة فجأة باندلاع الحرب العالمية الأولى؛ فأعلنت بريطانيا الحماية على مصر، وفرضت الأحكام العرفية، وعزلت عباس الثاني وحل محله عمه الأكثر لينا، حسين كامل.

إيران في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

تأخرت المؤثرات الأوروبية التي شهدتها مصر والإمبراطورية العثمانية في الوصول إلى إيران وكان تأثيرها أقل بما لا يقاس مقارنة بتلك الدولتين. وكان هذا عائدا

في جانب منه إلى قوى التفكيك المركزية القوية التي رسخت في إيران خلال فترة الفوضى التي شهدتها ما بين سقوط الدولة الصفوية عام ١٧٢٢ وتثبيت دعائم حكم القاجار عام ١٧٩٤ (انظر الفصل الثالث). وعلى عكس محمد علي ومحمود الثاني، عجز حكام القاجار تماما عن تجميع ما يكفي من الموارد للقضاء على عناصر الطرد المركزي في المجتمع، أو حتى الحد منها بأي قدر.

التغيرات التي طرأت على المذهب الشيعي الإيراني بعد الصفويين

كانت المكانة البارزة والمستقلة التي حققتها المؤسسة الدينية في المجتمع الإيراني من العوامل الأساسية التي أعاقت تحقيق سلطة الدولة المركزية في إيران. وكما سبق أن لاحظنا في الفصل الثالث، كان حكام إيران يعاملون كممثلين ملهمين من الإمام الغائب. وعزز الإقرار بسلطتهم الدينية قدرتهم على التشريع لسلطتهم الزمنية. لكن مع سقوط الصفويين وظهور شاهات القاجار أواخر القرن الثامن عشر، الذين لم يدعوا أي قدسية، أعيد طرح مسألة حق ممارسة السلطة الدينية في ظل غيبة الإمام. وكان رأي علماء الشيعة بأنه مادام أن القاجار كانوا مجرد حكام زمنيين، فإن للعلماء وحدهم حق تقديم التأويلات حول الممارسة القانونية والدينية. وأسسوا لدعوتهم بأن يكونوا المفسرين الشرعيين لإرادة الإمام الغائب مدعين حقهم في الاجتهاد (انظر الفصل الثاني).

وكان هذا يعني في التطبيق تخويل رجال المؤسسة الدينية ممن يشهد لهم أقرانهم بتقواهم وغزارة علمهم تقديم الأحكام المتصلة بالممارسات القانونية والدينية؛ كانوا، باختصار، مؤهلين للاعتراف بهم بوصفهم مجتهدين، أفرادًا متعلمين ومؤهلين لممارسة الاجتهاد. وفي أواخر القرن الثامن عشر، لم يزد عدد المجتهدين في أي وقت عن ثلاثة أو أربعة. وقد تغير الوضع خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، عندما حظيت المؤسسة الدينية بالقبول الشعبي لمفهومين: الأول، أن على كل المؤمنين من المسلمين الشيعة الارتباط بأحد المجتهدين والقبول بأحكامه في مسائل الالتزام الديني والممارسات القانونية. والثاني هو إعطاء الأفضلية لأحكام المجتهدين الأحياء على ما عداها من الأحكام القائمة. وكان القبول بهذين المبدأين نابعا من الحاجة إلى زيادة درجات المجتهدين المعترف بهم. ومع تزايد أعداد المجتهدين، ظهرت تراتبية غير رسمية تعترف بمجتهدين معينين فقط يتمتعون بكفاءات علمية وذهنية عالية وتطالب بإعطاء أحكامهم السبق على أحكام معاصريهم. وحمل كل من هؤلاء لقب مرجع التقليد وكانوا من الشخصيات البارزة داخل المؤسسة الدينية الشيعية. وخلال القرن العشرين، أصبح من المعتاد أن يطلق على من يصل إلى مكانة مرجع التقليد آية الله.

ومع سقوط دولة الصفويين وظهور حكام دون هالات دينية، انتهت العلاقة الوثيقة التي كانت قائمة من قبل بين الإسلام الشيعي والدولة، وأصبحت المؤسسة الدينية تمارس وظيفتها مستقلة عن الدولة. وبدعم من الناس الذين منحوهم سلطات واسعة في المسائل الدينية والشرعية، أصبحوا قوة مؤثرة في دعم أو معارضة سياسات حكام إيران. وعلى عهد أسرة القاجار، ساد اعتقاد شعبي بأن أحكام المجتهدين تعتبر تعبيرات ملزمة عن إرادة الإمام الغائب ولها الأولوية على ما يصدر عن الشاه. فإذا أنكر المجتهد قرارًا ملكيًّا لتعارضه مع تعاليم الإسلام، على المؤمنين الالتزام بقرار المجتهد. وبهذه الطريقة، أصبح للعلماء صوت قوي في الحياة السياسية الإيرانية.

عصر ناصر الدين شاه بين عامي (١٨٤٨-١٨٩٦)

أسس شاهات القاجار بلاطهم في طهران وأحاطوا أنفسهم بأبهة وفخامة ترتبط بتقاليد الملكية الإيرانية العريقة. وبالرغم من أن الحكام عاشوا حياة ترف وبذخ، فإن مظهرهم الذي يوحي بسلطة ملكية راسخة وقوية كان خادعا. ففي أكثر من مناسبة في القرن التاسع عشر، لم تكن سيطرة حكام القاجار تتجاوز حدود بوابات طهران. ولم ينعموا في تلك الفترة "بأي أمان عسكري، أو استقرار إداري، أو بالشرعية العقائدية".[١] ويعكس العهد الطويل لناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦) هذه المحدودية. فعندما تولى العرش، كان جيش الدولة النظامي صغيرا للغاية، لا يزيد عدد أفراده على ثلاثة آلاف. وكانت القوة العسكرية الحقيقية بيد زعماء القبائل، الذين كانوا يقودون ويسلحون أعدادا أكبر من قوات الشاه. ولما كانت القوات العسكرية للدولة على هذا الضعف، كان على ناصر الدين الاعتماد على المجندين من رجال القبائل. وعندما كان يعجز عن دفع رواتبهم، وهو ما كان يحدث غالبا، كانت الجيوش القبلية تنسحب من العمل. وبسبب هذه الأوضاع، تمتع زعماء القبائل بقدر كبير من الاستقلال السياسي والمالي. ولأن الدولة لم تكن قادرة على تدميرهم، كما فعل محمد علي مع المماليك أو محمود الثاني مع الإنكشارية وأمراء الإقطاع، لجأت إلى إثارة التنافس فيما بينهم من أجل البقاء. وفي هذه الظروف، تراجعت بشدة قدرات الحكومة على جمع الضرائب، وعانت خزانة ناصر الدين العجز الدائم.

وفي أوائل حكمه، تعهد ناصر الدين ببرنامج متواضع لإصلاح الجيش، يتضمن زيادة حجم الجيش النظامي، واستحداث أساليب جديدة للتدريب العسكري، وتغيير نظام التجنيد. لكن هذه الإجراءات كانت مترددة وتعثرت بسبب عجز الشاه عن دفع رواتب

---

(1) Ervand Abrahamian, Iran Between Two Revolutions (Princeton, 1982), p. 41.

الجنود الجدد. وكان التحسن الوحيد الذي دام في القوات المسلحة على عهد ناصر الدين هو إنشاء لواء القوقاز عام ١٨٧٩. وكان هذا اللواء، الذي يقوده ضباط روس ومسلح بأسلحة روسية، الأكثر كفاءة بين وحدات جيش الحكومة. لكنه ظل صغير الحجم (بين ٢٠٠٠-٣٠٠٠ فارس)، وكانت قيادة الروس له من المساوئ الواضحة. فإيران لم تشرع في إصلاح للجيش مستلهم من أوروبا، بآثاره التي شهدناها في مصر والإمبراطورية العثمانية.

وفي المجال الإداري، لم تقم بدورها في توسيع مجال عمل الحكومة لخلق الطلب على موظفي الإدارة المدربين على المهام الجديدة. وكان أمراء الأسرة المالكة ورؤساء القبائل المحليون شبه المستقلين يفوزون بمعظم مناصب حكام الأقاليم، وهو ما حال دون ظهور بيروقراطية محترفة لها واجباتها المحددة وقواعد مدونة للإدارة. أما العقبة الأخرى التي حالت دون احترافية الإدارة فكانت العادة التي استنها ناصر الدين بتعويض العجز في خزانته ببيع المناصب وامتيازات جمع الضرائب لمن يدفع أكثر سنويا؛ وكان المشترون الناجحون، المدركون لقصر مدة شغلهم للمنصب، يسعون لتعويض ما دفعوا وتحقيق الفوائد بكل الطرق الممكنة. وكان الفلاحون، الذين كانوا يعانون تعسف رؤساء القبائل المحليين وموظفي الحكومة على حد سواء، هم الضحية الأبرز. واستولى كبار ملاك الأراضي، في غياب أي قواعد حكومية، على ملكيات الفلاحين الصغيرة وحولوهم إلى عمال زراعيين. وقد يكون صحيحا أن الفلاحين لا يميلون عادة إلى الحكومات المركزية بسبب ما تفرضه من تجنيد إجباري وكفاءتها في تحصيل الضرائب، والصحيح أيضا أن النظم ذات الكفاءة وفرت للمجتمع في الريف الأمان والاستقرار. وفي إيران ناصر الدين، لم يكن عجز الحكومة عن توفير الحماية في وجه المستغلين الإقليميين هو السبب الوحيد للاستياء، بل كان هناك كذلك جشع قلة من موظفي الحكومة الذين سعوا إلى فرض سلطتهم على المناطق الزراعية.

وبذل ناصر الدين على استحياء محاولة لتحسين كل من بيروقراطيته وهيئة ضباطه بافتتاح معهد جديد للتعليم العالي، هو دار الفنون عام (١٨٥١). وظلت دار الفنون، حيث كان الأوروبيون يدرسون اللغات الأوروبية والعلوم التطبيقية، المدرسة الحكومية الوحيدة من نوعها. وبالرغم من أن بعض خريجيها واصلوا تعليمهم في أوروبا وشغلوا مناصب في الإدارة والجيش، لم يكن للمدرسة تأثير آني في تحسين إدارة الدولة الإيرانية. كما تراوحت نسبة الالتحاق بها بصورة كبيرة، حسب مستوى الدعم الشخصي والمالي للشاه الحاكم. ويحدثنا زائر للبلاد أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر عن حوالي ٧٠ طالبا فقط

ومعلم أوروبي واحد، وهي أرقام تقل كثيرا عما كان عليه الحال وقت افتتاحها. ويعود فشل المدرسة في توفير الحد الأدنى من البيروقراطيين وضباط الجيش الأكفاء ومن أصحاب التوجه الإصلاحي، في جانب منه، إلى شغل أمراء القاجار وكبار الشخصيات القبلية لمعظم المناصب الحكومية المهمة؛ ولهذا، لم يصبح التعليم بدار الفنون سبيلا مضمونا للمكانة والنفوذ. وفي ظل غياب أي معاهد أخرى برعاية الدولة، هيمن العلماء على كل مستويات التعليم.

ولم ينحصر نفوذ العلماء على مجال التعليم. فكما سبق أن رأينا، ازدادت المؤسسة الدينية قوة، خلال القرن التاسع عشر، في مواجهة السلطة الزمنية للحكومة. وخلال القرن التاسع عشر، نجح العلماء في تأكيد حقهم في تقديم تفسيرات دينية للتصرفات السياسية. كما احتفظوا بقبضتهم على التعليم والقضاء؛ ولم تظهر نخبة جديدة تحتل مكانهم في نظام التعليم، ولا تحديات مدنية كبيرة لدور الشريعة أو العلماء في إقرار العدل. وعلى عكس الاتجاهات المتغيرة في القاهرة أو إسطنبول، كان الناس في إيران على عهد القاجار يزالون يرون سمو المكانة في مصاف العلماء لا في الوظيفة المدنية[1].

كانت قدرة المؤسسة الدينية على الحفاظ على استقلالها عن الحكومة المركزية نابعة إلى حد كبير من استقلالها المالي. فقد كان ناصر الدين يجمع من الضرائب ما يكفي بالكاد للاستمرار، بينما راكم العلماء ثروات طائلة. فالشيعة لم تكن تسمح للحكومة الزمنية بجمع الزكاة المفروضة على كل مسلم؛ وكانت تذهب بدلا من ذلك إلى العلماء. وكانت هذه الأموال الضخمة تنفق على أعضاء المؤسسة الدينية وتشغيل المدارس ودعم الطلاب المسجلين بها وتقديم المعونة الاجتماعية للمحتاجين. وبالإضافة إلى الزكاة، كان العلماء يحصلون على دخل من إلقاء الدروس، وإدارة الأوقاف، وتسجيل العقود وسندات الملكية، وصلات تبادل المنافع مع تجار الحضر. وقد مكن المنظور الشيعي، الذي ساد في إيران، علماء عصر ناصر الدين من تعميق نفوذهم وسط السكان ككل والظهور بمظهر حماة الناس من الحكومة التي تزايد فسادها وفجورها.

إيران بين روسيا وبريطانيا

لا يعني غياب مبادرة مباشرة من الدولة لإدخال إصلاحات أوروبية الطابع أن إيران أفلتت من المؤثرات الغربية. فقد اعتبرت كل من روسيا وبريطانيا البلاد على أكبر

(1) **Nikki R. Keddie, Roots of Revolution: An Interpretive History of Modern Iran (New Haven, 1981), p. 32.**

قدر من الأهمية الاستراتيجية، وأسهم تدخلهما المتكرر في الشئون الإيرانيـة فـي الـشلل الإداري الذي عانى منه نظام ناصر الدين. وخلال النصف الأول من القرن التاسع عـشر، احتلت روسيا مناطق معروف تبعيتها لإيران بتركستان بإقليم القوقاز الممتد بطـول بحـر قزوين، بما في ذلك أجزاء من إقلـيم أذربيجـان. وباسـتيعاب تركـستان وطاجيكـستان وأراضي القوقاز في الإمبراطورية الروسية، تولى القياصرة المهمة الصعبة لحكم سـكان متنوعي الأعراق من المسيحيين والمسلمين السنة والشيعة. وتبين الأحـداث منـذ انهيـار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ أن الولاءات العرقية والدينية بقيت برغم محاولات القياصرة والسوفييت لاستيعابها. وكان للتوسع الروسي في إيران أغراضه التجارية والإقليمية. وبعد النصر العسكري الحاسم على قوات الشاه القبلية غير النظامية عام ١٨٢٨، فرضت روسيا معاهدة تركمانشاي على إيران. وتضمنت المعاهدة بنودا تمنح التجار الروس حقوقا خارج الحدود ورسومًا جمركية بسيطة شبيهة بالمزايا التي حصل عليها الأوروبيـون الغربيـون بمقتضى التنازلات العثمانية.

ومن منظور صناع السياسة البريطانية، شكل التوغل الروسي فـي إيـران خطـرا على أمن الهند وخلق منافسة غير مرغوب فيها لمساعي الصناعة البريطانية بحثـا عـن أسواق عبر البحار. وقد واجه التحدي التجاري بتوقيع معاهدة وقعت عـام ١٨٥٧، مـنح الشاه بمقتضاها التجار الأوروبيين نفس مزايا الجمارك البسيطة والمزايا الإقليميـة التـي سبق ونالها الروس. وكما حدث في الإمبراطورية العثمانيـة ومـصر، مهـدت اتفاقيـات الامتيازات السبيل لاختراق إيران اقتصاديا وجر البلاد إلى الاقتصاد العالمي الذي تهـيمن عليه أوروبا. وبرغم أن حجم التبادل التجاري الدولي الإيراني كان أقل كثيـرا مـن ذلـك الذي كان لمصر والإمبراطورية العثمانية، فقد اتبع التحول الاقتصادي للبلاد طريقا شبيها بالطريق الذي سارت عليه الدولتين. فكانت إيران تصدر السلع الزراعية الخام ــ القطـن والحرير والقمح ــ وتستورد البضائع المصنعة ــ المنسوجات والأجهزة بالأساس ــ مـن بريطانيا وروسيا. وتدهور حال صناعة المنسوجات التقليديـة أمـام منافـسة الـواردات الأجنبية الرخيصة. إلا أن هناك مجالا واحدًا من مجالات الإنتـاج، أي صـنع الـسجاد، ازدهر بفضل الانفتاح الاقتصادي. وأصبح السجاد العجمي معروفـا فـي الغـرب، وزاد إنتاجه ليلبي الطلب الجديد.

ولخشية بريطانيا من توغل روسيا باتجاه حدود الهند، أبلـغ البريطـانيون سـانت بطرسبورج أنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام تمزيق أوصال إيران. ولما لم تكـن هنـاك قوة ترغب في الدخول في حرب على إيران، وافقت ضمنيا على أن تبقـى الـبلاد دولـة

عازلة بين مصالحها الاستراتيجية، وهو تدبير مماثل لذلك الذي تم في حالة الإمبراطورية العثمانية. واستمر تنافس كلتا القوتين الإمبراطوريتين على فرض نفوذهما على الحكومة في إيران. وقامت سياسة روسيا على إبقاء إيران ضعيفة ومتخلفة، بينما شجعت بريطانيا على إدخال إصلاحات اقتصادية من شأنها تقوية البلاد وتمكينها من مقاومة الانتهاكات الروسية. وحاول ناصر الدين شاه، الواقع بين فكي الكماشة، الإيقاع بين القوتين من خلال استخدام الورقة الوحيدة التي يملكها: منح الامتيازات الاقتصادية. كما كانت تلك أيضا وسيلة ناصر الدين للحصول على الأموال اللازمة لإشباع عشقه لبضائع الترف المستوردة وتمويل رحلاته إلى روسيا وغرب أوروبا.

وفي عام ١٨٦٣، منح الشاه امتياز مد خط تلغراف لشركة بريطانية وحاول بعد ذلك موازنة هذا بتقديم امتيازات أخرى لرعايا روس. وسرعان ما أصبح بلاط الشاه محاصرا بصائدي الامتيازات من الأوروبيين، كان أكثرهم نجاحا البارون يوليوس دو رويتر، البريطاني الجنسية. وفي عام ١٨٧٢، منح ناصر الدين دو رويتر امتيازا قد يكون أكبر الامتيازات التي قدمت. فقد فاز رويتر بالحق الحصري لإنشاء خطوط السكك الحديدية وشق القنوات وبناء السدود في إيران، بالإضافة إلى امتيازات كبيرة في مجالات التعدين والتنمية الاقتصادية. واستسلم الشاه- النهم إلى الأموال- لتطوير بلده اقتصاديا مقابل رسم أولي متواضع وإتاوات في المستقبل. وكانت الاعتراضات على الامتيازات، في إيران وروسيا على حد سواء، قوية لدرجة أن ناصر الدين أجبر على إلغائها عام ١٨٧٣. وواصلت روسيا وبريطانيا التنافس على امتيازات الشاه، خاصة حقوق تشييد السكك الحديدية. وكانت ضغوطهم وضغوطهم المضادة سببا في تعطيل أي نشاط في هذا المجال لدرجة أن إيران لم يكن لديها أكثر من ٢٠ ميلا من خطوط السكك الحديدية العاملة.

احتجاجات التبغ عام ١٨٩١

أدى الفساد وانعدام كفاءة حكم ناصر الدين، مضافا إليه سياسته بفتح إيران أمام الاستغلال الاقتصادي الأجنبي، إلى موجة من القلاقل الشعبية التي تحولت في النهاية إلى ثورة معلنة. ففي عام ١٨٩٠، منح الشاه لشركة إنجليزية حقوقا حصرية لإنتاج وبيع وتصدير كل محصول إيران من التبغ. ووحدت هذه المنحة- التي أثرت على منتج يستهلك ويسوق على نطاق واسع في إيران- بين كل عناصر السخط في سلسلة من الاحتجاجات الجماهيرية ضد الامتياز والحاكم الذي منحه. ومن المهم ملاحظة أن الاحتجاج نظمه وقاده بعض العلماء. فهم الذين حرضوا الشعب للانضمام إليهم لحماية

كرامة الإسلام في وجه النفوذ الأجنبي المتزايد؛ واعتبروا سياسة الامتيازات التي انتهجها الشاه انتهاكا للشريعة الإسلامية واستغلوا قاعدة قوتهم المستقلة لإدانة الحكومة. وفي عام ١٨٩١، أفتى أحد المجتهدين من شيراز بتحريم التبغ لحين إلغاء الامتياز. وصيغت الفتوى في إطار الشيعة الاثنى عشرية ، وحذرت من أن استخدام التبغ بأي طريقة يخالف الإمام الغائب. وهكذا، استغل المجتهد سلطته في التأويل للتصدي لسياسة الحكومة المركزية. وقد امتثل الإيرانيون، النافرون بالفعل من تسهيل الشاه للمصالح الاقتصادية الأوروبية، بفتوى المجتهد بالدخول في مقاطعة لمنتجات التبغ شملت كل أنحاء الدولة. وخلال عام ١٨٩١، نظمت العديد من المظاهرات الضخمة في طهران وغيرها من المدن الكبرى. ولعجزه عن فرض إرادته على جماهير احتشدت خلف قادتها الدينيين، ألغى الشاه الامتياز عام ١٨٩٢. وبالنسبة للعلماء، أظهرت تجربة التبغ أن الشعب الإيراني يستجيب للنشاط السياسي إن جاء في إطار مرجعية إسلامية.

كانت السنوات الأخيرة من حكم ناصر الدين عقيمة بشكل ملحوظ. كان الاحتجاج على الامتيازات عائقا ماليا وإذلالا شخصيا، ووجد من الضروري الحصول على قروض من روسيا للإبقاء على الدولة طافية. وهكذا، انضمت إيران إلى مصر والإمبراطورية العثمانية كدولة مدينة. وخلال هذه الفترة الأخيرة من حكمه الطويل، أصبح الشاه لا يخفي عداءه للاتصال بالغرب، وحظر إنشاء مدارس جديدة ومنع الإيرانيين من السفر إلى أوروبا. وخير تعبير عن انعزالية نظام ناصر الدين تباهيه بتفضيله تعيين وزراء لا يعرفون إن كانت بروكسل مكانًا أم نوعًا من الكرنب[1]. وعندما اغتيل عام ١٨٦٩، لم يحزن عليه كثيرون.

---

(1) Abrahamian, Two Revolutions, p. 74.

خاتمـــة

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أعاد توغل رأس المال الأوروبي فـي مناطق مختلفة من الشرق الأوسط بناء النظام الاقتصادي والتجارة في المنطقة. وتحولـت الامتيازات، التي قدمتها الإمبراطورية العثمانية المهيمنة عسكريا بغرض إغـراء التجـار الأوروبيين بالأساس، إلى أدوات للسيطرة الأوروبية الاقتصادية والـسياسية فـي عـصر الرأسمالية التوسعية الأوروبية وهيمنة التكنولوجي العسكرية الأوروبيـة. وفـي محاولـة لاستعادة القوة العسكرية للشرق الأوسط والحيلولة بذلك دون كل من التمـردات الإقليميـة والانتهاكات الاستعمارية الأوروبية، بدأ حكام مـصر والإمبراطوريـة العثمانيـة شـراء التكنولوجيا العسكرية الأوروبية وإنشاء منشآت تدريب علـى الطـراز الأوروبـي. لكـن الإنفاق المرتبط بهذه المساعي فاق قدرات الـدولتين الماليـة، واضـطرتا للجـوء إلـى المقرضين الأوروبيين. وأخيرا، قادتهما البيئة الاقتصادية السلبية للامتيازات، التـي قللـت من فرص زيادة عائدات الدولتين، إلى الإفلاس. وفـي حالـة الإمبراطوريـة العثمانيـة المركزية، أدى الإفلاس إلى السيطرة الأوروبية على توزيع عائدات الدولة، لكن لم يـصل الحد إلى احتلال أوروبي لعاصمة الدولة العثمانية. وكانت المنافسات الملازمـة للمـسألة الشرقية حادة للغاية والمنطقة بالغة الأهمية من الناحية الاستراتيجية بحيث لا يسمح لقـوة واحدة بالسيطرة على الإمبراطورية على حساب باقي القوى. كما أن الدولة العثمانيـة لـم تكن دولة سلبية.

لكن في حالة مصر، اعتبرت بريطانيا أن مصالحها بالغة الأهمية ما جعلها تتحـدى أي مقاومة أوروبية محتملة وتحتل البلاد عام ١٨٨٢. وخـلال خدمـة اللـورد كرومـر الطويلة بوصفه مديرًا للاحتلال، أدار تطور مصر الاقتـصادي والـسياسي والاجتمـاعي انطلاقا من المصالح البريطانية، لا المصرية. وكان اهتمام كرومر الأساسي موجها نحـو تحقيق الاستقرار المالي لمصر، وبرغم التوسع المؤثر الذي شهده الاقتصاد المصري على يديه، فإنه ضمن بقاء الاقتصاد قائما على تصدير المواد الخام للصناعة البريطانية. وفـي مسعى لتبرير استمرار الوجود البريطاني في البلاد، أصر كرومـر علـى أن المـصريين غير جاهزين للاستقلال وسعى لإدامة هذا الوضع بتقليل فرص التعليم المتاحـة أمـامهم. لكن الاحتلال البريطاني نفسه هو الذي عزز نمو القوميـة المـصرية، وعـشية الحـرب العالمية الأولى تبنى الزعماء المدنيون والدينيون على حد سواء الشعار الذي رفـع للمـرة الأولى أثناء الثورة العرابية "مصر للمصريين".

وعلى الرغم من أن إيران كانت تشترك مع مصر والإمبراطورية العثمانية في بعض النزعات التاريخية، فإنها انحرفت عنهما في نزعات أخرى. فمن ناحية التطور الاقتصادي، على سبيل المثال، دخلت إيران، مثل غيرها من البلاد، الاقتصاد العالمي مصدرًا للمواد الخام. وقدم حكام القاجار الامتيازات والتنازلات الاقتصادية لبريطانيا وروسيا، وبذلك رُهن تحول إيران الاقتصادي بيد الأجانب. لكن إيران لم تعرف مركزية الحكومة التي كانت شرطا مهما لتغيير مصر والإمبراطورية العثمانية. ولم تعرف إيران الإصلاحات العسكرية المستلهمة من أوروبا، والتي كانت المحرك الأساسي للتغييرات التي شهدتها الدولتان. كما لم يتبنَ الشاه برنامجا مستداما لإعداد كوادر للخدمة المدنية لنشر المعاهد الأوروبية الطراز. وفي غياب إرادة ملكية وكوادر مدربة، لم تشهد إيران عهدا شبيها بعهد التنظيمات العثماني أو أوربة مصر الشديدة على عهد إسماعيل. يضاف إلى هذا أن الوظائف المتمددة للدولة المركزية، في مصر والإمبراطورية العثمانية، أسهمت في الحد من دور الوسطاء بين الحكومة والشعب. فعلى سبيل المثال، أسهم استيلاء محمد علي على الأوقاف وإقامة محمود الثاني وزارة للأوقاف الدينية وتأسيس إسماعيل للمحاكم المختلطة، أسهم كل هذا في الحد من عوائد العلماء ونفوذهم. بالمقابل، افتقد حكام إيران القوة التي تمكنهم من التصدي لمجموعات الوسطاء. فقد ظلت المؤسسة الدينية الشيعية القوية والمستقلة تتمتع بنفوذ أكبر بين السكان مقارنة بالشاه. ويعد احتجاج التبغ مثالا مؤثرا لقدرة رجال الدين على تحقيق النصر في صراعهم مع العرش. وكان من شأن اجتماع حكومة غير مركزية مع منظمة دينية قوية أن اتخذت إيران مسارا مختلفا للتفاعل مع أوروبا والأفكار الأوروبية، يخالف ما سارت فيه مصر والدولة العثمانية.

(٧)

رد فعل المجتمع الإسلامي

بنهاية القرن التاسع عشر، كانت كل الوحدات الإسلامية الرئيسية تقريبا، من إندونيسيا إلى شمال نيجيريا، تحت شكل أو آخر من السيطرة الأوروبية. أما البلاد التي أفلتت من الاحتلال المباشر – إيران والإمبراطورية العثمانية وأفغانستان والمغرب – فقد كانت سيادتها منقوصة بسبب السيطرة الأوروبية على اقتصاداتها. وطرحت هيمنة دول أوروبا الغربية على المسلمين معضلة عسيرة. لماذا يتعرض مجتمع يتبع تعاليم الإسلام لمثل تلك الهزائم على يد الكفرة؟ وكان هناك إجماع إسلامي عام على أن الرسالة المقدسة التي نزلت على النبي لا تزال صحيحة. لم يكن العيب في الإسلام؛ كان العيب في المسلمين أنفسهم وابتعادهم عما أمر به الله. ومن هذا المنظور، كان الابتعاد عن الشريعة والاستعانة بالمؤسسات العلمانية وقوانين من وضع الإنسان عرَض لأخطاء النخبة ذات التعليم الغربي، الذي لم يفشل شغفهم بالمؤسسات الغربية في إنقاذ المجتمع فحسب بل عجل كذلك بدماره. لكن النقد لم يقتصر على متقني الفرنسية. وكان رأي المثقفين والنشطاء السياسيين المسلمين أن الممارسات الإسلامية طالها الفساد وانحرفت عن الطريق القويم الذي رسمه الوحي.

وسط هذا الجو من النقد الذاتي، صاحب التيار المعادي لتبني الأساليب الأوروبية إعادة التأكيد على القيم الإسلامية. وبرزت في مصر بشكل خاص حركة للبحث الفكري تسعى إلى إعادة اكتشاف المبادئ الأساسية للإسلام وشرح طريقة تطبيقها في العالم المتغير للقرن العشرين.

التأكيد على الدين والإصلاح الاستبدادي: عصر عبد الحميد الثاني

كان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) آخر سلطان عثماني يتمتع بالسلطة الملكية المطلقة. وخلال عامين من وصوله إلى الحكم، ألغى الدستور الذي تعهد بالحفاظ عليه وتحول إلى انتزاع سيطرة البيروقراط على جهاز الحكم وإعادتها إلى القصر الملكي لدعم حكمه المطلق. واستهل حكمه الذي دام ثلاثة وثلاثين عاما، وهي ثالث أطول مدة حكم في تاريخ العثمانيين، بالجمع الحذر بين الإصلاح والمحافظة لكنه انتهى بقمع المؤسسات والأفكار الأوروبية. واستغل السلطان السلطات الواسعة للحكومة المركزية لفرض قيود

على الأنشطة السياسية والثقافية للرعايا العثمانيين. وتجسد الرفض التام لتبني الإصلاحات المستلهمة من أوروبا في تأكيد عبد الحميد على التـراث الإسلامي للإمبـراطورية العثمانية. وعلى عكـس علمانية التنظيمات، أحاط نفسه بزخارف الخلافة واهتم بالمؤسسة الدينية. كما قلل عبد الحميد من شأن العثمانية، بقبولها المساواة بين كل الأديان، وتبنى بدلا منها فكرة العالم الإسلامي. وهذه الفكرة وثيقة الصلة بتأكيد عبد الحميد على وضعه كخليفة وإعلان نفسه حاميا للمسلمين في أرجاء العالم. ولم يقدر لفكرة إحياء الأمة الإسلامية تحت قيادة خليفة واحد التحقق، لكن استغلال عبد الحميد للمفهوم عزز مكانته وجذب المزيد من الاهتمام لإمكانية التحرر من الهيمنة الأوروبية عبر استعادة التضامن الإسلامي. كما كانت فكرة الوحدة الإسلامية أداة دبلوماسية مفيدة في تعاملات السلطان مع بريطانيا وفرنسا وروسيا. ففي حال استطاع إقناع القوى الاستعمارية الأوروبية بأنه يمتلك قدرا من السلطة على ملايين المسلمين في مستعمراتهم، لحقق المزيد من النفوذ في مفاوضاته معهم. وبالنسبة للداخل، كان الهدف من تأكيد عبد الحميد على الروابط الإسلامية هو ضمان استمرار ولاء سكان الإمبراطورية من العرب. وحظي كثير من عائلات الأعيان المسلمين العرب بمكانة متزايدة وتولت بسهولة المناصب الإدارية المرموقة خلال عهد عبد الحميد، وأصبح بعض العلماء المميزين جزءا من حاشية القصر. وكان تدشين خط سكك حديد الحجاز الممتد من دمشق إلى المدينة عام ١٩٠٨، بمثابة تجسيد رمزي لفكرة الوحدة الإسلامية. وقد مول المشروع، الذي أقيم لتسهيل الحج السنوي، مساهمون من مسلمي العالم وبذلك لم تشبه شبهة استثمار رأس مال أوروبي.

ورغم ما ساده من معاداة للغرب وتدين تقليدي، شهد العقد الأول من حكم عبد الحميد تسارع وتيرة برامج معينة من برامج التنظيمات، وبالذات في مجال التعليم. فقد أعيد مؤخرا تقييم المنظور التاريخي الراسخ للعصر الحميدي، الذي سيطرت عليه تيارات من المحافظية الدينية الظلامية، على أساس المعلومات الجديدة وفهم أفضل للسياق العالمي الذي وجدت فيه آخر أسرة حاكمة عثمانية[1]. ويقضي هذا التفسير الجديد بأن السلطان وموظفيه التزموا ببرنامج مكثف تحت رعاية الدولة لمواجهة انتشار النفوذ الأجنبي بشكل عام ونجاح مدارس الإرساليات المسيحية في اجتذاب الرعايا العثمانيين بشكل خاص. وتركز الاهتمام على نظام المدارس الثانوية التي تخلفت على عهد التنظيمات. وكمثال

---

(1) See, in particular, Benjamin C. Fortna, Imperial Classroom: Islam, the State, and Education in the Late Ottoman Empire (Oxford, 2002),

الذي يعتمد عليه هذا الفصل بشكل كبير.

على عظم حجم هذا المشروع التعليمي، فقد شيدت الدولة العثمانية واحدًا وخمسين مدرسة ثانوية جديدة في الفترة ما بين عامي ١٨٨٢-١٨٩٤، في الولايات الآسيوية بالأساس. واستخدم المقرر، الذي أعده وأشرف على تطبيقه موظفو الدولة، أساليب تربوية أوروبية لتعليم العلوم الحديثة إلى جانب غرس أخلاق الإسلام في الطلاب والتأكيد على الهوية العثمانية والولاء للسلطان. وباختصار، تبنت الدولة العثمانية نظام تعليم أوروبي الطراز ومعززًا بتلقين القيم العثمانية الأساسية. وكان النظام ككل بالغ المركزية وكان أعوان السلطان المقربون يقومون بالإشراف على المدارس ومعلميها. وكان لاتساع وتوجه هذا المشروع التعليمي أهميته خلال عصر الحكم الحميدي ويظهر أن هدف السلطان كان المزيد من عثمنة التعليم الثانوي الحديث وليس العودة إلى ما قبل عهد التنظيمات. وهناك دليل إضافي على التقدم الذي شهده التعليم الحـــديث يتمثل في افتتـــاح جامعة إسطنبول عام ١٩٠٠.

إضافة إلى هذا، شهد العصر الحميدي تطورًا سريعًا في نظم النقل والمواصلات بالإمبراطورية. فقد تم ربط إسطنبول بفيينا عن طريق السكك الحديدية عام ١٨٨٣، وسرعان ما بدأ قطار الشرق السريع الأسطوري تقديم رحلات منتظمة من باريس. وكان هناك خطوط أخرى قربت المسافات بين مدن وبلدات أوروبا العثمانية والأناضول وإسطنبول، وأقيمت شبكة تلغراف كبيرة تصل إلى أبعد مناطق الإمبراطورية. وعززت هذه التحسينات من سيطرة الحكومة المركزية على المناطق النائية.

وكان من أهم نتائج ازدهار النقل تعزيز الروابط بين ألمانيا والدولة العثمانية. وفي عام ١٨٨٢، عين الجنرال الألماني كولمار فون دير جولتز رئيسا لبعثة لإعادة تنظيم القوات المسلحة، ليواصل التقليد الراسخ بالتعاون البروسي في تحديث الجيش العثماني. وخلال حكم عبد الحميد، لعبت الاستثمارات المالية الألمانية دورا بارزا في تشييد السكك الحديدية، أهمها خط برلين ــ بغداد عبر الأناضول، وهو الذي أثار عدم ارتياح بريطانيا بحيث أصبح مسألة دبلوماسية بقدر ما كان تحديا هندسيا. وازداد التقارب الألماني ــ العثماني بزيارتين رسميتين قام بهما القيصر ولهلم الثاني، عامي ١٨٨٩ و١٨٩٨، وبتصريحاته العلنية خلال زيارته الأخيرة بأن ألمانيا صديق للثلاثمائة مليون مسلم في العالم.

ورغم التحسينات التي أُدخلت على التعليم والنقل، كان لعهد عبد الحميد الثاني جانبه المظلم. فقد سعى السلطان الفاقد الشعور بالأمان، الذي تطارده ذكريات الإطاحة بسلفه والواثق من مخاطر الدستور، إلى فرض سيطرته الكاملة على المعلومات التي تصل إلى رعيته والأنشطة التي يشاركون فيها. وخضعت الصحافة للرقابة الصارمة، ومناهج

الدراسة للتدقيق الشديد، ومُنع النقاش في الأمور السياسية. واخترقت شبكة من جواسيس الحكومة ومخبريها، مدعومة بنظام التلغراف الجديد، كل مستويات الإدارة؛ وأدت تقاريرها إلى سجن أو نفي كثيرين، من بينهم موظفون ومثقفون موالون للدولة، وعلى أساس أدلة واهية غالبا. وتخلص آخرون من الطغيان بالنفي الاختياري أو الهجرة. وفي باريس وبرلين، بعيدا عن متناول شرطة عبد الحميد، شكلوا جماعات الاحتجاج ونشروا الكتيبات، التي كانت تهرب إلى إسطنبول، والتي تدين السلطان واستبداده. وأصبحت معاهد التعليم العالي، التي عمل السلطان جاهدا للسيطرة عليها، معملا لتفريخ السخط حيث كانت قيود الرقابة الخرقاء سببا في إثارة غضب الطلاب والمعلمين على حد سواء.

كما اتسم نظام عبد الحميد بقمع الحــركات القومية الانفصالية بلا هوادة. واتخذ أقسى الإجراءات ضد طائفة الأرمن. فمن وجهة نظر السلطان ومستشاريه، كانت خسارة أجزاء من البلقان أمرا بالغ السوء، لكن قيام دولة أرمينية مسيحية مستقلة في قلب الأناضول هو أمر غير مسموح به. وفي مواجهة سلسلة من الأنشطة القومية الأرمينية في تسعينيات القــرن التاسع عشر، كان ثأر السلطان فظيعا. ولم يميز الرد العثماني الوحشي على الاحتقان القومي الأرميني بين المناضلين السياسيين والسكان الأرمن العاديين. وفي المناطق الزراعية من أرمينيا، أطلق عبد الحميد عصابات الأكراد على القرى الأرمينية، ما أسفر عن ذبح الكثير من الأبرياء. وفي إسطنبول، داهمت أجهزة الدولة الأمنية وروعت تجار ورجال دين موقرين. وفي عام ١٨٩٧، استخدم عبد الحميد مثل هذه القسوة لقمع الانتفاضة ضد الحكم العثماني في كريت وهو ما دفع اليونان لإعلان الحرب على الإمبراطورية. وبالرغم من أن العثمانيين كسبوا الصراع العسكري بسهولة فإنهم فشلوا في الجانب الدبلوماسي؛ حيث اضطر تدخل القوى الكبرى السلطان إلى القبول بالحكم الذاتي لكريت، ليؤكدوا بذلك ريبته في الغرب.

وخلال السنوات الأخيرة من حكمه، ازدادت عزلة عبد الحميد بين جدران قصره. ولم تحظ دعوته للوحدة الإسلامية باحتشاد رعايا الإمبراطورية من المسلمين، لكنها أثبتت أنها لم تكن أكثر نجاحا من برامج التنظيمات التي بدأها سابقوه في الحيلولة دون خسارة المزيد من أراضي الدولة العثمانية. حتى خريجو المدارس التي أسسها أصبحت ترى في السلطان عائقا أمام التقدم، وبدأت الحركة التي سيقدر لها الإطاحة به تتشكل بين ضباط الجيش ومنظمات المنفى في أوروبا.

التزمت الإسلامي على الحدود القبلية: الحركات الوهابية والسنوسية والمهدية

لم يقف تأثير حركة التوسع الأوروبية عند حد إثارة الدعوة إلى الإحياء الإسلامي. فخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، شهدت العديد من المناطق الريفية الإســلامية

ظهور الحركات المذهبية. وكان زعمـــاء هذه الحركات عادة ممن تعلموا في المدارس الإسلامية التقليدية والذين يؤمنون بأن تسلل الممارسات الشعبية الفاسدة هي التي جعلت المجتمع الإسلامي يبتعد عن اتباع سنن النبي. وساعدت الحركات الريفية التي شكلوها من أجل تطهير الدين في نشر الاقتناع بأن على المجتمع الإسلامي أن يبحث داخله عن مصادر إحيائه. وكانت الحركات الثلاث التي سنتناولها فريدة في نوعها. وإن كانت أكثرها تأثيرا واستمرارا.

وضع فقيه من وسط شبه الجزيرة، هو محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣-١٧٩٢)، الأسس المذهبية للحركة الوهابية. وشدد عبد الوهاب، الذي تلقى تعليمه في المدينتين المقدستين مكة والمدينة، من خلال كتاباته وخطبه، على فكرة التوحيد. وفي هذا الصدد، اعتبر الصوفية، بتوقيرها للأولياء، نوعا من الشرك بالله ووضع الصوفيين في عداد المرتدين واستحقاقهم بذلك الموت. كان تفكير عبد الوهاب متزمتا بصورة واضحة، خاصة إصراره على اعتبار القرآن والحديث المصدرين المعتمدين لاستيعاب ما نزل به الوحي. لكن إلى جانب تزمته كان يتمتع بنزوع إبداعي قاده إلى استنكار اتباع تفسيرات الفقهاء دون تفكير، تلك الممارسة التي انتقلت عبر الأسرة والقبيلة. وكان يؤمن بمسئولية الفرد المسلم عن استيعاب وإطاعة الأوامر الإلهية كما جاءت في القرآن والحديث.

وحظيت خطب عبد الوهاب بدعم أحد رؤساء القبائل في نجد، هو محمد بن سعود. وأسفر عن التقاء محاربي ابن سعود برسالة عبد الوهاب الإصلاحية قوة سياسية ـــ دينية كبيرة توسعت في شمال شبه الجزيرة ونجحت في الاستيلاء على مكة عام ١٨٠٣. وهنا، طلب السلطان العثماني من محمد علي إرسال القوات المصرية إلى شبه الجزيرة والقضاء على الحركة. وبالـــرغم من انكسار قـــوات الوهابيين، فقد تـــرسخت الأفكار الإصلاحية لعبد الوهاب بين قبائل شبه الجزيرة. وكان لفكرة التطهير النابع من الداخل أثرها العميق في الأوساط الإسلامية ذلك الحين، وأصبح له تأثيره فيما بعد بين إصلاحيي القرن العشرين، الذين اعتنق عدد كبير منهم مبادئه.

أما السنوسية، التي انطلقت من برقة (شرق ليبيا الآن)، فكانت أقرب إلى الصوفية منها إلى الحركة الوهابية. كان مؤسسها، محمد بن علي السنوسي (١٧٨٧-١٨٩٥)، من الجزائر وقضى عدة سنوات في الدراسة والتدريس بمكة. لم تحقق أفكاره الانتشار هناك، وفي النهاية استقر به المقام في غبغوب ببرقة، وهي منطقة قبلية ليس بها أي مركز للسلطة السياسية. وكان هدف السنوسي والطائفة التي أسسها هو استعادة أسلوب حياة المسلمين الأوائل على عهد النبي. ورفضت الطائفة الأشكال العثمانية والمصرية للسلوك

الإسلامي مفضلة عليها حياة البداوة الأكثر تزمتا. وعلى الرغم من أن السنوسية لم تقدم على هذا القدر من المغامرة الفكرية أو كانت متزمتة بصرامة كما كان حال الوهابية، فإن إنجازها السياسي جدير بالملاحظة. فقد حقق السنوسي وأتباعه نجاحا ملحوظا في توحيد القبائل المجاورة حول طريقته الدينية وإنشاء شبكة واسعة من الأتباع ومحطات تجارية تمتد من شمال برقة وحتى السودان.

وبوصفها الوحدة المنظمة الوحيدة في المنطقة، شاركت السنوسية في النضال ضد الاستعمار الأوروبي. وعارض السنوسيون التوسع الفرنسي في أفريقيا الوسطى وقاوموا الغزو الإيطالي لطرابلس عام ١٩١١. وشهدت الطائفة الصعود والهبوط خلال المراحل المختلفة للحكم الإيطالي في ليبيا، لكن عندما بحثت دول الحلفاء عن حاكم للدولة الجديدة في ليبيا عام ١٩٥٠، وقع الاختيار على السيد محمد إدريس، زعيم السنوسيين وحفيد مؤسس الحركة السنوسية. وهكذا، أصبحت السنوسية الأساس الذي قامت عليه الدولة الليبية المعاصرة.

وقد سبق أن تحدثنا عن الانتفاضة المهدية في سياق حديثنا عن العلاقات الأنجلو ـ مصرية (راجع الفصل السادس). وسينصب اهتمامنا هنا على الحركة كمثال آخر على إحياء النشاط السياسي الإسلامي. كانت الثورة المهدية تمردا على الاحتلال المصري للسودان وحركة لتنقية الإسلام في آن واحد. ولم يكن الحكم المصري فعالا أو محبوبا. فقد قام عبر غزو وحشي ولم يكن بإمكانه الاستمرار إلا بنشر الآلاف من القوات المصرية في البلاد. وكانت الضرائب أعلى بكثير وتجمع بالقوة أكثر من ذي قبل، وكان المديرون الذين يرسلون إلى السودان فاسدين في أغلب الأحوال. ومع نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر، كان سخط السودانيين على فساد وقمع الإدارة المصرية قد بلغ نقطة حاسمة. ونجح محمد أحمد في تحويل هذا السخط إلى حركة جماهيرية للاحتجاج والتطهر.

تلقى محمد أحمد (١٨٤٤-١٨٨٥)، السوداني الجنسية، تعليما تقليديا وعرف بزهده وتقـــواه وهو ما أكسبه شعبية متواضعة. وفي عام ١٨٨١، أعلن نفسه المهدي المنتظر، وقبل أتباعه بزعمه وآمنوا بأنه يتلقى الوحي مباشرة من الله. وكان هدفه هو إحياء الدين وسنة النبي عبر استعادة القرآن والحديث كأسس لمجتمع عادل. واعتبر فقر السودان فضيلة بنبذه متاع الدنيا وأشار إلى الترف النسبي الذي يعيشه الحكام المصريون كدليل على ابتعادهم عن الدين. وأنشأ وحدة إدارية، سرعان ما أصبحت دولة مكتملة، تستلهم حياة الرسول في المدينة. وأضاف المهدي بعدا عسكريا لحركته بإعلانه الجهاد على الإدارة المصرية، مدعيا أن السبيل الوحيد لإقامة مجتمع إسلامي حقيقي هو طرد هؤلاء

المسلمين المنحلين من السودان. وبسرعة ملحوظة، اجتذب المهدي الكثير من الأتباع المخلصين وفتح معظم شمال السودان، ومن بينها الخرطوم، التي استولت عليها قواته عام ١٨٨٥.

واستمرت الدولة المهدية تحت حكم خلفائه حتى أعاد كيتشنر فتح السودان عام ١٨٩٨. وبرغم أن الحركة دامت أقل من عشرين عاما، فإن ميراثها استمر كعامل مؤثر في السياسة السودانية. وفي حياة المهدي، حظي تمرده بالاهتمام في أرجاء العالم الإسلامي. وبعث نجاحه المذهل في هزيمة الجيش الأنجلو ـ مصري وتأسيس دولة إسلامية حقيقية الأمل في نفوس المسلمين في كل مكان بأن يكون الإحياء الإسلامي سلاحا لطرد الاستعمار الأوروبي.

إصلاح الإسلام الحق

كذلك وجد الاهتمام المتزايد باستمرار إحياء الأمة الإسلامية في عالم تزداد سيطرة أوروبا عليه تعبيرا عنه في المحيط الحضري للإسلام الحق. وهنا أيضا، وكما كان حال الاستجابة بين القبائل، كان التأكيد على حاجة المسلم إلى الفهم الصحيح للمبادئ الأصلية للإسلام لاستعادة روح التضامن والورع التي كانت سببا في الانتصارات التي أحرزها الرسول وخلفاؤه. وبالرغم من أن بعض العلماء استغلوا فترة إعادة التقييم ليوصوا برفض كل المبتكرات الغربية، أقر الأكثر أصالة من المفكرين الجدد بأهمية تكييف المنجزات الأوروبية وتقنياتها في مجال العلوم والتكنولوجيا في إطار الإسلام. وكانت مهمة هؤلاء هي الأصعب على الإطلاق ـ إعادة التأكيد على قابلية الدين للتطبيق في كل مكان وفي نفس الوقت دمج أفكار من خارج ما جاء به الوحي.

وتجسد النشاط السياسي للإحياء الإسلامي في شخص جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩-١٨٩٧)، الذي يوصف "بالرجل الذي أثرت حياته بشدة في العالم الإسلامي كله خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر"[(١)]. ولا يعود تأثير الأفغاني الواضح على الرأي العام الإسلامي إلى جدة صياغاته الدينية بقدر ما يعود إلى جاذبية دعوته للعمل المباشر باسم التضامن الإسلامي. كان شخصا معقدا، لكن يمكننا اعتباره مناضلا جوالا ضد الاستعمار يتمتع بجاذبية شخصية استثنائية. وبعد أن نشأ وتعلم في إيران، توجه إلى مصر عام ١٨٧١ واجتذبت أفكاره حول الإصلاح السياسي والديني مجموعة من الشباب. ولم تلق أفكاره ترحيب الخديوي توفيق، الذي أمر بترحيله إلى الهند عام ١٨٧٩. وظهر مرة أخرى في باريس عام ١٨٨٤؛ وقام مع تلميذه محمد عبده بإصدار صحيفة باللغة العربية (العروة الوثقى)، التي أكدت على أهمية التضامن السياسي المرتكز إلى أساس

---

(1) Albert H. Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age, 1798–1939 (Oxford, 1970), p. 108 .

ديني. وأصبح الأفغاني مستشارا لناصر الدين شاه في إيـــران، لكن عندما منح الشاه امتيـــاز التبغ عام ١٨٩٠، أصبح أحد المنظمين البارزين للاحتجاجات الجماهيرية ضده. فطُرد من إيران، لكن تأثيره على دوائر المعارضة ظل قويا؛ كان اغتيال ناصر الدين على يد تلاميذ سابقين للأفغاني. وقد عاش السنوات الخمس الأخيرة من عمره في إسطنبول ضيفا على السلطان عبد الحميد، الذي اجتذبته دعوته إلى وحدة المسلمين لكن لفزعه من أفكاره السياسية وضع الزائر الشهير قيد الاحتجاز المنزلي.

كان الغرض من كل هذا التجوال ومقالاته في العروة الوثقى هو حفز عزيمة المسلمين للتغلب على ضعفهم. وكان الغرب المسيحي مسيطرا وقتها لا لأنه متفوق وإنما لأن الإسلام وقع في حالة من التفسخ والجمود. فالأفغاني لا يرى تعارضا بين الإسلام وروح العلم ومقتضيات العقل البشري، لكن المسلمين أصبحوا يجهلون المبادئ الحقيقية للدين. وعليهم أن يعيدوا اكتشاف هذه المبادئ ونبذ الخرافات التي أفسدت المجتمع الإسلامي. كانت الوحدة والعمل عنصرين مهمين في فهم الأفغاني للإسلام. فقد كانت وحدة الأمة الإسلامية هي التي حققت عظمة الحضارة الإسلامية في الماضي. وبرغم اختلاف أجناس ولغات المسلمين، كان الأفغاني يؤمن بأن مشاعر الوحدة الإسلامية هي العامل الأقوى لتحقيق وحدة المسلمين. فعلى المسلمين أن يستغلوا مشاعر الولاء الطائفي في مقاومة الاستغلال الأوروبي وإحياء شعورهم بالهدف المشترك. لكن هذا الإحياء لن يتم إلا ببذل الجهد؛ فهو لن يأتي منحة من السماء. وشجب الأفغاني السلبية بكل أشكالها، لكنه كان قاسيا بصفة خاصة في نقده للحكام المسلمين الذين سمحوا للجيوش الأوروبية بغزو بلادهم وسمحوا لصائدي الامتيازات بالسيطرة على اقتصاداتهم. ودعا إلى الإطاحة بها وعودة السلطة السياسية إلى يد زعماء ورعين لم ينل الفساد منهم. وكان لشجاعة الأفغاني في العمل، وذلك الشعور الذي بثه بإمكانية تغيير الأوضاع القائمة، الفضل في تلك الجاذبية التي حظي بها بين شباب المسلمين من معاصريه. ولا زالت ذكراه كأول من نشر على نطاق واسع ليشرح كيف يمكن لطائفة المسلمين بعد إصلاحها أن تشكل حصنا أمام تخريب الغرب لقيم الشرق الأوسط مصدر إلهام حتى يومنا.

وواصل محمد عبده، تلميذ الأفغاني، ما كان يسعى إليه أستاذه من وراء تحريضه السياسي، بخطوات أكثر اعتدالا من البحث الفكري والإصلاح المؤسسي. ومحمد عبده الذي عاش بين عامي(١٨٤٩–١٩٠٥) من أكثر المفكرين العرب المسلمين في العصر الحديث الذين يحظون بالدراسة. ولد عبده في إحدى القرى المصرية، وواصل تعليمه بالأزهر وأصبح مدرسا به. وأثناء دراسته، التقى بالأفغاني وأصبح عضوا مخلصا بالدائرة

المحيطة به. وبعد نفي الأفغاني من مصر، أصبح عبده من العناصر النشطة في الحركة العرابية ونفي عام ١٨٨٢. وظل بالخارج ست سنوات، قضى معظمها في بيروت لكنه ذهب إلى باريس أيضا. وعند عودته لمصر الخاضعة للاحتلال البريطاني، عمل قاضيا لفترة ثم عين مفتيا لمصر عام ١٨٩٩. وكأكبر مسئول إسلامي رسمي بالبلاد، شرع في إصلاح المحاكم الشرعية وحاول- دون نجاح كبير- إحداث تغيير في نظام الأزهر ومناهجه الدراسية. وكان عبده، الموقر والمحترم، بطريقته الهادئة، لا يقل إلهاما عن الأفغاني الذي كان يتمتع بقدر أكبر من الكاريزما. واحتل العديد من تلاميذه مناصب بارزة في المؤسستين السياسية والدينية المصرية، وأثارت اقتراحاته البالغة الأهمية لإعادة صياغة العقيدة الإسلامية الجدل بين رجال الدين المسلمين والعلمانيين امتد صداه حتى يومنا.

وتمثل مقترحات عبده، التي ضمنها كتابه رسالة التوحيد وفتاواه كمفتي، رده على التحديات التي يفرضها نجاح أوروبا. وكان هدفه هو بيان أن الإسلام يتماشى مع الحداثة، وأن المسلم المتعلم غير مضطر للاختيار بين أن يكون حديثا أو مسلما؛ فلا تناقض بين الاثنين. وحاول عبده التوفيق بين الطاعة العمياء لما نزل به الوحي وحرية العقل الإنساني المستقل. وشأن ابن عبد الوهاب والأفغاني، كان يرى أن الخرافات والممارسات الإدارية المحلية التي تعود إلى القرون الأولى أصبحت مقبولة كجزء لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية وأنها تسلب الأمة حيويتها الفكرية وحركيتها الاجتماعية. وكان عبده يؤمن بأن المتطلبات الحقيقية للإسلام نجدها في القرآن والأحاديث الصحيحة، والتي نراها بأوضح ما تكون أثناء حكم الخلفاء الراشدين. ويقدم الاتجاه الإصلاحي الذي ارتبط باسم عبده، أي الحركة السلفية، الدليل الأكيد للسوك الذي أوصانا به الله. وكانت الممارسات التي تأصلت في جماعة المسلمين منذ زمن الراشدين، التي تتراوح بين النظرية السياسية والتنظيم القضائي، من نتاج العقل الإنساني ولمواجهة أوضاع تاريخية محددة. ويترتب على ذلك أن مثل هذه الممارسات يمكن تعديلها بواسطة العقل الإنساني لمواجهة الأوضاع المستجدة؛ فهي لم تكن جزءا من رسالة الوحي التي لها صفة الدوام. ومن منظور العقيدة الإسلامية، كان عبده يدعو إلى إعادة فتح باب الاجتهاد، وإعمال العقل الإنساني بعد إصلاحه فيما يرد من مواقف مستجدة (انظر الفصل الثاني).

وبعد مرور أكثر من قرن، إذا كانت مقترحات عبده تبدو مبتكرة ومحافظة بقدر، فمن الواجب علينا محاولة تقدير شجاعتها في حينها. وكان عبده محافظا وإصلاحيا في آن. وقبل، على سبيل المثال، بإصلاحات محمد علي الإدارية، وكان مدافعا قويا عن توسيع المناهج الدراسية للمعاهد التعليمية الإسلامية. لم يكن التغيير يخيف محمد عبده.

لكنه كان مهتما باعتقاد بعض المسلمين والأوروبيين بأن التغيير غير ممكن إلا خارج إطار الإسلام. وهكذا، سعى لبيان أن التغيير الإيجابي لا يعني التحفظ على الغرب المسيحي بل أجاز التفاعل معه والتشجيع عليه، في إطار الفهم الصحيح للإسلام. وبهذه الطريقة عمل على انفتاح المجتمع الإسلامي وانغلاقه على حد سواء أمام الأفكار والممارسات الجديدة. والجديد ينبغي أن يقاس بمقاييس القرآن والحديث، وما نقل عن الراشدين؛ فإذا كان مقبولا من هذا المنطلق، في هذه الحالة يمكن تطبيقه انطلاقا من العقل الإنساني الواعي. وقد مد تلاميذه أفكاره على استقامتها من الناحيتين: بعضهم اعتبروه مؤسس مدرسة جامدة للتفسير، بينما اعتبره البعض الآخر راعيا لإعمال العقل بلا حدود.

ظهور تيارات التفرد الثقافي العربي

في نطاق الإمبراطورية العثمانية، كان تأكيد عبد الحميد على دوره كخليفة اعترافا بأهمية الإسلام كرابطة أساسية بين العرب والدولة العثمانية. وكانت شعوب البلقان التابعة لها قد توصلت بالفعل إلى تفردها القومي لأنها كانت أيضا متفردة دينيا. لكن بالنسبة للمسلمين العرب، كان الانتماء للأمة هو الأساس، وكانت هذه الرابطة متمثلة في الدولة العثمانية. وحيث إن الولاء للإمبراطورية يبدو متماشيا مع الإخلاص لأفضل مصالح الإسلام، قبل معظم العرب بشرعية الحكم العثماني. لكن إشارة المصلح السوري عبد الرحمن الكواكبي إلى مسئولية العثمانيين عن الفساد، أثارت جدلا كان له تداعياته بعيدة الأثر على النظام العثماني ـــ الإسلامي في الولايات العربية. وينتمي الكواكبي الذي عاش بين عامي (١٨٥٤-١٩٠٢) إلى عائلة معروفة من عائلات حلب. وكان عمله صحفيًّا ومديرا محليا بمدينته سببا للصدام المتكرر بينه وبين رقباء عبد الحميد، وفي عام ١٨٩٩، هاجر إلى مصر، حيث أصبح شخصية بارزة في الأوساط الثقافية بالقاهرة. وحلل في كتابيه، طبائع الاستبداد وأم القرى، أسباب انحطاط العالم الإسلامي وقدم اقتراحات لتجديده. والكتابان يتضمنان نقدا لاذعا لحكم عبد الحميد الاستبدادي.

كان دفاع الكواكبي عن الحضارة الإسلامية، في جوهره، تمجيدا لدور العرب في تطور تلك الحضارة. وكانت مناقب الإسلام ـــ لغته ونبيه ونظامه الأخلاقي والسياسي في عهده الأول ـــ منجزات عربية. وهو يرى أن تحلل الإسلام إنما يعود إلى تصرفات الأتراك وغيرهم من الشعوب غير العربية التي انضمت إلى الأمة، وذهب أبعد من هذا ليعبر عن أسفه من أن الأتراك لم يحتضنوا الدين قط. والعرب هم حماة الإسلام الحقيقيون، ودعا الكواكبي العثمانيين إلى التخلي عن مطالبتهم غير المبررة بالخلافة وإعادة المنصب لأصحابه الحقيقيين، أي العرب. وهو يرى أن تجديد الإسلام يمكن أن يبدأ بتأسيس الخلافة في مكة وتكون مسئولياتها قاصرة على المسائل الدينية الخالصة. لم يكن الكواكبي قوميا

عربيا، لكنه بقوله إن تلك النسخة العربية من الإسلام هي الوحيدة الخالصة، يكون قد فتح ثغرة عقائدية تسوّغ للعرب- بوصفهم مسلمين- معارضة الحكم العثماني.

لم يكن المسلمون، بالطبع، التجمع العربي الوحيد في الإمبراطورية العثمانية. فقد كان في سوريا وجبل لبنان أقلية مسيحية كبيرة. فكيف كانت استجابتهم للتيارات الإسلامية الإصلاحية الجديدة؟ وما الدور الذي رأوه لأنفسهم في دولة تؤكد باستمرار على ميراثها الإسلامي؟ خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شهد العرب المسيحيون في سوريا ولبنان نهضة اقتصادية وأدبية. وقد أثرت هذه النهضة كذلك على العرب المسلمين في المنطقة، لكن كانت أكبر آثارها على أبناء الطوائف المسيحية. ولعبت أنشطة بعثات التبشير المسيحية الأجنبية والصحافة المطبوعة دورا أساسيا في حفز النهضة.

وبداية من الاحتلال المصري(*) على سوريا بين عامي (١٨٣١-١٨٤٠)، زادت أنشطة البعثات البروتستانتية الأمريكية والكاثوليكية الفرنسية والأرثوذكسية الروسية زيادة ملحوظة. وسرعان ما تحول الدافع الأصلي للبعثات من دمج المسيحيين المحليين في الطوائف المسيحية السائدة في الغرب إلى الاهتمام بالتعليم والمنافسة الحامية، خاصة بين الكنيسة البروتستانتية وكنيسة الجزويت، لإلحاق أبناء الطوائف المسيحية المحلية بمدارسها. وكان لهذه المنافسة آثارها الجانبية الطيبة: بحلول عام ١٨٦٠، كان البروتستانت قد أنشأوا ثلاثًا وثلاثين مدرسة في بيروت والقدس وقرى لبنان. وتوج هذا عام ١٨٦٦ بافتتاح الكلية البروتستانتية السورية في بيروت (الجامعة الأمريكية ببيروت فيما بعد)، وكان الغرض منها تخريج مجموعة من الخريجين اللامعين في مجالات السياسة والطب والأدب. ومن جانبهم، أسس الجزويت المدارس في بيروت ودمشق وحلب وكذلك بالقرى. وكان القس دانييل بليس، الرئيس المؤسس للكلية البروتستانتية السورية، على دراية تامة بالتنافس بين البعثات البروتستانتية والكاثوليكية وأعلن خلال احتفالات افتتاح الكلية البروتستانتية السورية أنه كان بالفعل يؤسس جامعتين. وقد تحققت نبوءته بعد ذلك بتسع سنوات عندما افتتح الجزويت جامعة سان جوزيف ببيروت. وبالإضافة إلى اهتمامهم بتأسيس المدارس، استوردت البعثات الأمريكية والجزويتية مطابع عربية، لاستخدامها في طباعة الكتب المدرسية والمواد الدينية. وفي وقت من الأوقات، قامت هذه المطابع بطباعة النصوص العربية القديمة وكانت بمثابة الملهم لظهور تقاليد صحفية حيوية.

(*) يطلق على ذلك فى الأدبيات التاريخية: (الحملة المصرية على بلاد الشام)، أو: (الحرب المصرية العثمانية)، قام بها محمد على باشا ضد الدولة العثمانية، وقد كان لها الأثر الكبير فى زعزعت استقرار السلطنة العثمانية، خاصة حينما وصل جيش إبراهيم باشا إلى (كوتاهية) فى غريب الأناضول فى طريقه إلى إسطنبول. (المحرر)

وفي أرجاء لبنان وأجزاء من ســوريا، أسهم هذا الجهد التعليمي المكثف، الذي كان يقدم باللغة العربية إلى حد كبير، في قيام نهضة ثقافية عربية. وأحيا هذا الاهتمام بالأدب العربي القديم إلى جانب ظهور أشكال وصيغ جديدة. وتجسد مسيرة بطرس البستاني بين عامي (١٨١٩-١٨٨٣) الصحوة الثقافية العربية. وكان البستاني، المسيحي الماروني اللبناني، متأثرا بقوة بصلاته الأولى بالبعثات الأمريكية لدرجة أنه تحول إلى البروتستانتية. ومارس التعليم لفترة بمدارس الإرساليات وفي عام ١٨٦٣، أسس معهده الخاص (المدرسة القومية)، التي كانت تدرس اللغة العربية والموضوعات العلمية المعاصرة. وشملت جهود البستاني الأدبية المذهلة وضع قاموس عربي، وتأسيس وإصدار العديد من الدوريات، وبالتعــاون مع ابنه أتم ١١ جزءًا من الموسوعة العربية. وكان هدفه هو نشر المعرفة والاهتمام باللغة العــربية، وأسهم الأثر التــراكمي لحياته وعمله في "ظهــور النثر العربي التفسيري الحديث[1]، ولغة مخلصة لماضيها من حيث القواعد والتعبيرات، قادرة مع ذلك على التعبير ببساطة ودقة ومباشرة عن مفاهيم الفكر الحديث". كما شجــع البستاني على تقبل المكتشفــات العلمية الأوروبية، لإيمانه بأن من غير الممكن استعادة الشرق الأوسط لمكانه الصحيح في العالم إلا باستعداده لاستيعاب المعارف الحديثة.

وأشاع تأثير البستاني ومن شاركوه حماسه لمزج التراث الثقافي العربي بالفكر السياسي والعلمي الحديث مناخا ثقافيا مفعما بالحيوية بين الأعداد المتزايدة من المتعلمين العرب الذين يتخذون من بيروت مركزا لهم. وخلال ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، نشطت النوادي الأدبية والعلمية بالمدينة وأصبحت بمثابة مراكز لمناقشة الموضوعات السياسية والأدبية. وكان من الطبيعي أن يؤدي الاهتمام باللغة العربية الذي كان على رأس اهتمامات النهضة إلى زيادة الوعي بالهوية الثقافية للمجتمع العربي. وكان هذا واضحا بصفة خاصة بين المسيحيين العرب، المستفيدين الرئيسيين من الإرساليات التعليمية الأجنبية. فلكونهم مسيحيين، كان أبناء الطائفة لا يرون في الأفكار والمؤسسات الجديدة القادمة من أوروبا تهديدا لأسس حضارتهم؛ لم يكونوا مضطرين للدخول في الممارسات الفكرية المعقدة للمصلحين المسلمين لتبرير التغيير والقبول بالمفاهيم الغربية للتنظيم السياسي والاجتماعي. وكان نجاح أوروبا تثبيتا لدين المسيحيين المحليين، وبالنسبة لشرائح مهمة منهم، أتاح التدخل والحماية الأوروبية فرصة مغرية للابتعاد عن وضعهم كأقلية تحت الحكم العثماني. وكانت العلاقات بين فرنسا وموارنة لبنان المسيحيين وثيقة بشكل خاص.

---

(١) نفس المصدر، ص١٠٠.

شهد عهد عبد الحميد تركيزا أشد حدة على مسألة مستقبل المسيحيين في الإمبراطورية العثمانية. لكن القمع السياسي الذي مارسه النظام الحميدي كان له تأثيره كذلك على المسلمين العرب، خاصة المجموعة الناشئة من الصحفيين والمثقفين والسياسيين الذين عملوا على اقتسام الفرصة التعليمية التي أتيحت من خلال النهضة. وأصبحت جمعيات بيروت الأدبية متعددة الطوائف وبدأت في مناقشة مسائل مثل الميراث المشترك للعرب وفكرة أن تضامن ممثلي العرب له الولاء الأول قبل الروابط الدينية. كما أصبحت فكرة الوطنية تيارا. وكان للمسيحيين العرب، بوصفهم أعضاء طائفة أقلية محدودة، مصلحتهم الخاصة في الترويج لمفهوم المساواة القائمة على أسس غير طائفية، لكن الدعوة إلى مشاعر العروبة المشتركة اجتذبت أيضا المسلمين. ولم يكن تيار التجديد الثقافي هذا حركة للاستقلال الوطني بحال، ولا هو نجح في إزالة مشاعر الهوية الطائفية العميقة الجذور. والحال كذلك، مثلت الصحوة العربية تحديا إضافيا آخر للنظام العثماني.

خاتمة

مع بدايات القرن العشرين، شهد نظام الشرق الأوسط العثماني ــ الإسلامي، الذي كان متماسكا يوما، عدم الاستقرار بفعل تنوع ردود الأفعال الصادرة عن مكوناته الأساسية تجاه الهيمنة الأوروبية. وكان هناك وعي متزايد بأن على الطائفة الإسلامية التوصل من خلال تقاليدها الخاصة إلى وسائل للتجديد أو فقــدان تلك التقاليد. وفي المركز، اجتذب استبداد خلافة السلطان عبد الحميد الثاني الإسلامي دعم تلك العناصر من المجتمع العثماني التي أضيرت من التنظيمات التي حظيت بتأييد جمال الدين الأفغاني، على الأقل بالنسبة لأبعادها الإسلامية السياسية. وفي مصر المحتلة من قبل البريطانيين، امتزجت مشاعر التميز القومي والمطالبة بالاستقلال السياسي بدور البلاد العريق في الثقافة الإسلامية المتمثلة في أفكار محمد عبده الإصلاحية. وعلى الجبهة القبلية، استمرت التيارات التي أطلقتها الحركات الوهابية والسنوسية والمهدية وغيرها في خلق موجات من الاضطرابات ضد الفساد الداخلي والانتهاكات الأوروبية وتقديم برامج جذابة للأنشطة ذات المنطلق الإسلامي كحلول للمشاكل التي تعترض سبيل الأمة. وفي المركز العربي، أنتجت النهضة حركة مسيحية عربية مشرقة للتضامن الثقافي، جذبت كذلك عربا مسلمين وأحيت ذكريات الدور العربي الأساسي في إقامة واحدة من الحضارات الرئيسية في التاريخ. وحاول متآمرو تركيا الفتاة الذين أطاحوا بعبد الحميد عام ١٩٠٩ فرض حل واحد لكل هذه التوجهات المختلفة؛ وبذلك أدخلوها في صراعات بين بعضها البعض وأنهوا دون قصد النظام العثماني في الشرق الأوسط.

(٨)

عهد تركيا الفتاة والدستوريون الإيرانيون

يعتبر عهد تركيا الفتاة من ١٩٠٨ حتى هزيمة العثمانيين عام ١٩١٨ مرحلة للصدام بين كل الاتجاهات التي ظهرت في القرن السابق. وبالإضافة إلى الاضطرابات التي شهدتها تلك السنوات، كانت هناك مقترحات بتبني أشكال ثقافية وسياسية جديدة تتعارض مع الأيديولوجية العثمانية السائدة. كما شهدت إيران أوضاعا مماثلة في ظل اندلاع الثورة ونشوب الحرب الأهلية ومجيء الاحتلال الأجنبي.

ودارت الأحداث التي شهدها الشرق الأوسط في ظل نظام عالمي متغير يحمل في طياته عناصر واعدة ــ وله مخاطره ــ للشرق الأوسط. وكان من بين تلك العناصر الواعدة ظهور اليابان كقوة عسكرية حديثة. فخلال أقل من خمسين عاما تحولت اليابان من مجتمع إقطاعي مفكك إلى أمة موحدة ومتقدمة تكنولوجيا، بعد أن أقامت المؤسسات التي كانت سببا رئيسيا في نجاح أوروبا ــ الدستور عام (١٨٨٩) وآلة عسكرية حديثة. وتأكدت مكانة اليابان الجديدة بانتصارها الحاسم على روسيا في حرب عامي ١٩٠٤-١٩٠٥، وهو الانتصار الذي احتفل به في مناطق كثيرة من العالم بوصفه انتصارا لآسيا على أوروبا. وكان النموذج الياباني مصدرا للحسد والإلهام على حد سواء بالنسبة للنشطاء الداعين إلى الإصلاح في الشرق الأوسط. وبالنسبة لكثيرين منهم، كانت اليابان رمزا لما كان ممكنا، بل وما كان مطلوبا، لمقاومة الهيمنة الأوروبية.

وبالنسبة للحكام العثمانيين والإيرانيين، كان تغير أطراف نظام التحالف الأوروبي مدعاة للإسراع بإصلاح الجيش. وكانت التغيرات عائدة بالأساس إلى تنامي قوة ألمانيا ورد فعل بريطانيا على هذا التطور. وكانت ألمانيا عضوًا بالتحالف الثلاثي، ذلك النظام الذي استكمله بيسمارك عام ١٨٨٢. وكان التحالف يضم النمسا ــ المجر وإيطاليا مع ألمانيا في حلف دفاعي مشترك دام حتى الحرب العالمية الأولى. وردت فرنسا على الحلف الثلاثي بالتحالف مع روسيا عام ١٨٩٤. وفضلت بريطانيا تفادي تشابكات التحالفات القارية، لكن ازدياد المنافسة الصناعية والبحرية من جانب ألمانيا اضطر البريطانيين إلى إعادة النظر في سياسة العزلة التي كانوا يتبعونها. ونتيجة لذلك، دخل البريطانيون في معاهدة غير رسمية مع فرنسا، الوفاق الودي عام (١٩٠٤)، التي تمكن الطرفان بمقتضاها من حل النزاعات الخارجية التي كانت سببا في خلافات البلدين على

مدى أكثر من عشرين عاما. وبمقتضى المعاهدة، اعترفت فرنسا أخيرا بالاحتلال البريطاني لمصر بينما أقرت بريطانيا بوضع فرنسا المميز في المغرب. وقد توسع هذا الحلف الثنائي بعد ذلك إلى الوفاق الثلاثي عام ١٩٠٧، بعد أن سوت بريطانيا وروسيا خلافاتهما القديمة حول آسيا. وقد جاءت التسوية على حساب إيران. فقد اتفق الطرفان على تقليل التنافس على النفوذ في إيران بالاعتراف بمجالات نفوذ ثنائية في البلاد: تفرض روسيا نفوذها في الشمال بينما يتركز نفوذ روسيا في جنوب شرق البلاد. وكان على الوسط المستقل أن يبقى محايدا. لكن– وكما سنرى في مكان لاحق من هذا الفصل– لم تتردد الدولتان في انتهاك هذا الحياد عندما كان ذلك يخدم مصالحها.

ومثلت السرعة النسبية التي اتفقت بها بريطانيا وروسيا على اقتسام النفوذ في إيران تهديدا مشئوما للعثمانيين. وعلى مدار القرن التاسع عشر، أعاق التنافس بين القوى الكبرى أيا منها عن احتلال أجزاء كبيرة من الأراضي العثمانية. لكن تشكيل الوفاق الثلاثي زاد من شبح تعاون القوى الكبرى لتفكيك الإمبراطورية. واتخذ رد العثمانيين سبيلين: التأكيد على الإصلاح العسكري على أمل أن يتمكنوا، كما فعلت اليابان، من التصدي لأوروبا بتطوير قوات مسلحة فعالة أوروبية الطراز؛ وقاموا بتدعيم علاقات الإمبراطورية الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية بألمانيا، الحليف المحتمل في أي مواجهة مع أطراف الوفاق الثلاثي.

ثورة ١٩٠٨ وصعود تركيا الفتاة إلى الحكم

كانت الحركة التي صارت تعرف بتركيا الفتاة خليطا من ثلاث مجموعات احتجاج منفصلة، كانت إحداها تتألف من قدامى المنفيين، والثانية عبارة عن مجموعة من الموظفين والطـــلاب الساخطين، وثالثها من ضباط الجيش المتضررين المتمركزين بأوروبا العثمانية. وكان هناك، منذ عهد الشباب العثماني، تجمع عثماني من المنفيين النشطين في باريس وجنيف. ونما هذا التجمع خلال حكم عبد الحميد وحاول في تسعينيات القرن التاسع عشر ممارسة نفوذ مباشر على الحياة السياسية العثمانية. وكان برنامج المنفيين عبارة عن المطالبة باستعادة دستور عام ١٨٧٦ وإدانة طغيان نظام عبد الحميد. وفي عام ١٩٠٢، نظم أحد أفراد الأسرة المالكة العثمانية مؤتمرا لأحرار العثمانيين في باريس كرر المطالبة بنظام ديمقراطي. لكن لم يكن لهؤلاء الوطنيين، من المنفيين ذوي التوجه الأوروبي، قاعدة قوة وكانوا منقسمين على أنفسهم. ويتمثل إسهامهم الأساسي في الموجة المتصاعدة من المشاعر المعادية للحكم الحميدي وإحيائهم لفكرة الدستور كأداة لكبح الاستبداد الملكي والحفاظ على سلامة أراضي الإمبراطورية باستعادة مبدأ العثمانية.

وفي داخل الإمبراطورية نفسها، أسس طلاب كلية الطب العسكرية جمعية احتجاجية سرية عام ١٨٨٩. وسرعان ما اجتذبت الجمعية (التي أطلق عليها لجنة الاتحاد والترقي) طلابا آخرين وبعض موظفي الحكومة. وكان المشاركون، شأن المنفيين، من خريجي المدارس الأوروبية الطراز إلى حد كبير ويرون في القمع الحميدي عائقا أمام الإصلاحات اللازمة للمحافظة على الإمبراطورية. وكانوا يؤمنون بالحاجة الملحة إلى عودة النظام الدستوري وسعوا إلى تشكيل مجموعات من الخلايا لنشر برنامجهم. لكن في عامي ١٨٩٥ و١٨٩٦، اكتشف جواسيس عبد الحميد أمر الحركة وألقوا القبض على بعض أعضائها وقاموا بنفي البعض الآخر. وبرغم استمرار شكل من أشكال المعارضة الكسرية، كانت فرصتها محدودة في التطور بعد أن وسع السلطان مدى عملياته الأمنية واتخذ إجراءات رقابية جديدة.

وامتد جنون الشك في كل المؤسسات المنظمة والذي أصاب عبد الحميد إلى القوات المسلحة. وخلال الأعوام الأخيرة من حكمه، تدهورت جودة معدات الجيش وانخفضت رواتبه، التي حاول المصلحون الأوائل زيادتها وجعلها منتظمة، وأصبحت تتأخر كثيرا. وأدى هذا إلى انتشار الاستياء بين الضباط، الذين بدأ البعض منهم تشكيل مجموعات احتجاج سرية ارتبطت بلجنة الاتحاد والترقي. وكانت معارضة عبد الحميد بادية بصفة خاصة بين ضباط الجيش الثالث العثماني المتمركز في سالونيك. وكان هؤلاء الضباط، الذين تلقوا تعليمهم في المعاهد الأوروبية الطراز، موالين للإمبراطورية وفخورين بتقاليدها العسكرية وواثقين من أن تدريبهم قد أعدهم لمواصلة هذه التقاليد. كانوا يؤمنون بأن موقف عبد الحميد من الجيش يدمر قوته ويقلل من قدرته على حماية الأراضي العثمانية في أوروبا. وقادت هذه الوطنية، الراسخة بقوة في فكرة العثمانية، مجموعة من ضباط الجيش الثالث إلى إعلان التمرد عام ١٩٠٨، والمطالبة بإعادة عبد الحميد للدستور؛ وحذروا السلطان من أنه إن لم يتخذ الإجراءات اللازمة فسيتجهون نحو إسطنبول ويعيدون الدستور بأنفسهم.

وقبل السلطان، الذي اختار عدم التصدي لتمرد داخل قواته المسلحة، بالمطالب القادمة من سالونيك، وفي ١٤ يوليو عام ١٩٠٨، أعلن عن عودة العمل بالدستور مرة أخرى. وأعادت الخطوة إلى عبد الحميد شعبيته بصورة مؤقتة، وكان هناك احتشاد عام خلف مشاعر التضامن العثماني والحرية السياسية. وأجريت انتخابات البرلمان الجديد في خريف ١٩٠٨، وبحلول نهاية العام اجتمع في إسطنبول ممثلون من أرجاء الإمبراطورية، حيث عقد عبد الحميد رسميا مجلس النواب الذي سبق وحله قبل ثلاثين عاما. لكن لم يكن

الجميع متحمسين للمؤسسات السياسية الأوروبية. وفي ربيع عام ١٩٠٩، اندلعت ثورة مضادة ضد الحكومة الجديدة. وكان يقودها جنود عاديون وطلاب بالمعاهد الدينية في إسطنبول، عبروا عن استيائهم من نفوذ ضباط الجيش المدربين وفق الأساليب الأوروبية ورددوا الشعارات الداعية إلى استعادة الشريعة. وفي هذه المرة، تدخل الجيش الثالث مباشرة. وسار الجيش الذي أطلق على نفسه "جيش الإنقاذ" نحو إسطنبول، وأنهى الاضطرابات، وأعلن عن تأييده للحكومة البرلمانية. واتهم عبد الحميد بتدبير الثورة المضادة، وقرر مجلس النواب عزله من الحكم. وتكشف الطريقة التي أزيح بها السلطان تيارات الرأي التي كانت تتقاطع في أرجاء الإمبراطورية العثمانية في تلك اللحظة الحاسمة من تاريخها: لإرضاء مشاعر المسلمين التي استغلها عبد الحميد بذكاء، اتبعت الطريقة التقليدية في الإزاحة، بإصدار شيخ الإسلام فتوى رسمية تعلن خلع السلطان. وشحذا لروح العثمانية والحرية السياسية التي ألهمت أحداث عامي ١٩٠٨-١٩٠٩، توجه وفد من أربعة أعضاء بالبرلمان، بينهم ممثلان عن الأرمن واليهود، لإبلاغ عبد الحميد بقرار العزل. ونفي عبد الحميد إلى سالونيك، موطن الثورة، وحل محله في السلطنة ابنه الأصغر، محمد الخامس بين عامي (١٩٠٩-١٩١٨)، الذي لم يكن أكثر من صورة.

شهدت المرحلة الأولى من عهد تركيا الفتاة، بين عامي ١٩٠٩-١٩١٣، صراعا على السلطة بين لجنة الاتحاد والترقي، بقاعدتها من ضباط الجيش أصحاب الرتب الصغيرة والمتوسطة وموظفي الدولة، وائتلافات الليبراليين والمحافظين المتقلبة التي لم يجمع بينها إلا معارضتها للجنة الاتحاد والترقي. وعبر التلاعب بالانتخابات البرلمانية والقسوة البالغة، حازت اللجنة بالتدريج السلطة المطلقة للحكم. وبحلول ١٩١٣، كان بإمكانها تعزيز أركان حكمها الديكتاتوري العسكري الفعلي بقيادة الثلاثي أنور باشا وطلعت باشا وجمال باشا. كان ثلاثتهم أكفاء ووطنيين وطموحين؛ كما كان لكل منهم عيوبه الكبيرة، ومعا قادوا الإمبراطورية العثمانية إلى تحللها النهائي. ويجسد أنور (١٨٨١-١٩٢٢) وجمال (١٨٧٢-١٩٩٢) فرص الحراك الاجتماعي التي وفرتها المؤسسات التعليمية الجديدة؛ فكلاهما من أصول متواضعة، ودرسا بالكلية الحربية بإسطنبول، وأصبح كلاهما ضابط أركان بالجيش الثالث بسالونيك. أما طلعت باشا (١٨٧٤-١٩٢١)، أكثر الثلاثي كفاءة، فقد عمل بفرع الاتصالات المدنية الجديد للإمبراطورية. جاء من أسرة فقيرة ليتولى إحدى الوظائف بخدمة البريد والتلغراف بسالونيك، وفي عام ١٩١٧ أصبح الصدر الأعظم للإمبراطورية العثمانية.

رغم أن الاتحاد والترقي أصبحت أكثر عدوانية بعد عام ١٩١٣، فإنها كانت في القلب من الحركة الإصلاحية، وتميزت سنواتها الأولى بحرية فكرية لم يعرف التاريخ

العثماني مثلها. ومع رفع الرقابة التي سبق أن فرضها عبد الحميد، شهدت الصحافة الدورية طفرة في مدن الإمبراطورية الرئيسية. كانت فترة منعشة، مع تدفق الأفكار التي حجبت طويلا كالسيل العرم. وركزت الحكومة، في الأوقات التي لم تنشغل فيها بالحروب والنضال من أجل مجرد البقاء في السلطة، على توسيع نظام المدارس الابتدائية والثانوية وتحسين أوضاع الجيش، الذي عانى الإهمال خلال سنوات حكم عبد الحميد الأخيرة. وكمصلحين عمليين، اعتقد زعماء الاتحاد والترقي أن السكان سيفضلون قيام حكومة أكثر كفاءة. وقادتهم هذه القناعة إلى الهجوم على البيروقراطية المتضخمة، وإحالة الموظفين غير الأكفاء إلى التقاعد، وتخفيض أعداد الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من الدولة. وبالرغم من أن منطق هذه السياسة قد يكون صحيحا، فإن تطبيقها كان من شأنه إبعاد كثيرين من موظفي الحكومة والعديد من عائلات الأعيان العربية التي كان أبناؤها يحتلون مناصب الإدارة الإقليمية بالوراثة في غالب الأحوال. وهذا مثال يعبر عن نوع الأخطاء التي وقع فيها قادة الاتحاد والترقي عديمو الخبرة؛ كانوا حسني النية على الأغلب، لكن سياساتهم غالبا ما كانت مصدر استياء تجمعات رئيسية داخل المجتمع العثماني.

الأيديولوجيا والسياسة: جدل الهوية

صعَّدت الإطاحة بعبد الحميد الجدل بشأن الولاءات السياسية والثقافية لشعوب الإمبراطورية. وعلى مستوى من المستويات، تركز الجدل على تحقيق المزج الصحيح بين الأفكار والمؤسسات الأوروبية والأصلية. وعلى مستوى آخر، كان هناك اهتمام بالمسائل المقلقة المتعلقة بالهوية القومية. وغالبا ما وجد الأفراد أنفسهم ممزقين بين بديل أو آخر من البدائل التي طفت على السطح خلال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، تلك السنوات المثيرة والمربكة.

عندما استولت تركيا الفتاة على الحكم عام ١٩٠٩، كان هناك تصميم على إنقاذ الإمبراطورية العثمانية. لكن وفي سبيل تحقيق هذا الهدف كان عليهم تحديد الشخصية الأساسية التي ينبغي أن تكون عليها هذه الإمبراطورية. هل هي بالأساس دولة عثمانية تلتزم ببرامج التغيير والحقوق المتساوية بين كل رعاياها بمختلف أعراقهم؟ أم أنها دولة إسلامية تعتمد في بقائها على اكتشاف التقاليد الإسلامية المفسرة تفسيرا صحيحا؟ أم أنها دولة تركية ترتبط بها أقليات قومية، نظرا لتركيبة قيادتها السياسية والعسكرية؟ وكان قادة الاتحاد والترقي ملتزمين بفكرة العثمانية. وكانوا يؤمنون، تماما مثل شباب العثمانيين قبل أربعين عاما، بأن أفضل السبل لإعادة الحيوية إلى الإمبراطورية هو الحكم الدستوري الذي يحد من سلطة العاهل ويضمن حقوق غير المسلمين بدمجهم في إطار الفكرة العثمانية. وكان من الخطوات الأولى التي اتخذتها الحكومة في أعقاب تنحية عبد الحميد

هي إلغاء النظام الملي، لتؤكد بذلك التزامها بالعثمانية وحرصها على وحدة أجزاء الدولة. لكن- في ذات الوقت- لم يتمكن النظام من التخلي عن الأساس الإسلامي الذي قامت عليه الشرعية الإمبراطورية على مدى عدة قرون. وهكذا، استمرت الاتحاد والترقي في التأكيد على دور السلطان كخليفة واستخدام الرموز الإسلامية لدعم شرعيتها. وفي هذه المسألة، كما في غيرها من جوانب حكمها، كانت الاتحاد والترقي تعاني مأزقا. فلتحقيق الفكرة العثمانية على أفضل وجه، كان يجب محو الفروق الدينية بين الحكام المسلمين ورعاياهم من غير المسلمين عمليا ونظريا. وكان من الضروري كذلك القضاء على العوامل التي شجعت قيام حركات الانفصال القومي في الإمبراطورية والفوز باحترام المجتمع الدولي لوحدة أراضي الدولة العثمانية. ولم يتحقق أي من هذه الشروط.

وبعد عودة الدستور عام ١٩٠٨ بقليل، أعلنت بلغاريا استقلالها النهائي، وضمت النمسا إقليم البوسنة، وأعلنت كريت اتحادها مع اليونان. وتكررت الاستهانة بالسيادة العثمانية بالغزو الإيطالي لولاية طرابلس بالشمال الأفريقي في أكتوبر عام ١٩١١. وأرسلت الحكومة العثمانية التعزيزات لمساندة المقاومة السنوسية هناك، لكن الضغوط التي كانت تتعرض لها في الأزمات الأخرى حالت بين إسطنبول وبين إظهار معارضتها الجدية للإيطاليين. وفي أكتوبر عام ١٩١٢، وقع العثمانيون اتفاقا يتنازلون بمقتضاه لإيطاليا عن طرابلس وجزء من جزر الدوديكانيز، ومن بينها رودس. كما شهد هذا العام المليء بالأحداث نكسات عثمانية مدمرة في أوروبا، بإعلان ألبانيا الاستقلال ونجاح تحالف ضم بلغاريا وصربيا واليونان والجبل الأسود في طرد القوات العثمانية من معظم أجزاء أوروبا خلال حرب البلقان الأولى. وفي ربيع عام ١٩١٣، دب الخلاف بين حلفاء الأمس في البلقان بسبب تقسيم الأراضي التي استولوا عليها، متيحنين الفرصة للعثمانيين لاستعادة أجزاء من تراقيا. لكن هذا الانتصار الأخير كان أجوف؛ ففي عام ١٩١٢، قدرت الممتلكات العثمانية في أوروبا بـ ٦٥,٣٥٠ ميل مربع يقطنها حوالي ٦,١ مليون شخص[1]. ومن زاوية قوة العمل والعائدات والإنتاجية، كانت تلك الخسائر فادحة. كما أضرت بالاتحاد والترقي، التي سبق وتعهدت بالمحافظة على الإمبراطورية وحكموا في ظل خسارة المعاقل التي أسس عليها الغازي دولته. وبالإضافة إلى الإهانة والخسارة كان هناك الإذلال الذي تعرض له الجيش العثماني على يد جيوش الدول الصغيرة التي يقطنها شعوب كانت خاضعة فيما سبق للعثمانيين.

(1) L. S. Stavrianos, The Balkans Since 1453 (New York, 1963), p. 540 .

تثير الأحداث بين عامي ١٩٠٨-١٩١٣ التساؤل حول سياسة دعاة العثمانية. فقد بينت مرة أخرى أن القوى الكبرى التي حلت محل العثمانيين لم تكن راغبة في احترام سلامة أراضي الدولة العثمانية، وأظهرت أن الأقليات فضلت الانتماء القومي على المواطنة العثمانية، وأطاحت بفكرة مشاركة المسلمين والمسيحيين في رابطة عثمانية مشتركة. وكان قادة الاتحاد والترقي أبعد ما يكونون عن الكمال، لكنهم صادفوا عقبات كأداء في سبيل هدفهم الوطني بالحفاظ على الممتلكات الإمبراطورية.

ورغم أن الاضطرابات لم تدفع الاتحاد والترقي إلى التخلي عن سياستها العثمانية، فإنها لم تخلق وعيا جديدا بأهمية الجوهر الأناضولي التركي لهوية الإمبراطورية. وكانت الإمبراطورية قد أصبحت أكثر تجانسا بخسارتها لـــ ٨٠% من أراضيها الأوروبية، وكان من الطبيعي تماما في أعقاب النهضة العربية والحركات القومية البلقانية أن تظهر أيضا حركة ثقافية تركية. وضمت الحركة عدة عناصر، لكن من الممكن تقسيمها إلى تيارين رئيسيين متشابكين في غالب الأحوال. التيار الأول، القومي التركي، الذي ظهر في أوساط الأتراك المسلمين المنفيين من روسيا، الذين برز كثيرون منهم في الحلقات الثقافية في إسطنبول نهاية القرن. وأكد هذا التيار على وجود روابط تجمع بين كل الناطقين بالتركية. وبالنسبة لدعاة القومية التركية، كان الأتراك العثمانيون مجرد فرع من شعوب كثيرة تتحدث التركية تقطن مساحات شاسعة في المنطقة الممتدة من الأناضول إلى الصين. وحتى لو كانت هذه الشعوب تستخدم لهجات مختلفة، فهي تشترك في نفس اللغة الأساسية وتشكل بهذا شعبا واحدا له سماته الخاصة. وكشعب واحد، يجب أن تكون لهم دولتهم الخاصة التي تضم كل الناطقين بالتركية في الأناضول وإيران وأفغانستان والصين. وحث برنامجهم السياسي المهيب المثقفين الأتراك على إعادة اكتشاف ماضيهم التركي، لكن التيار لم يحظ بدعم ثابت.

كانت الفكرة التي صارت تعرف بالتركية والتي تركز بشكل أكثر مباشرة على الحالة العثمانية أكثر جاذبية لأتراك الإمبراطورية. فالفكرة تؤكد الإسهام التركي الحاسم في نجاح الإمبراطورية العثمانية وتطرح فكرة وجود ميراث ثقافي قبل إسلامي وقبل عثماني خاص يميز الأتراك عن غيرهم من سكان الإمبراطورية. وفي قطيعة ملحوظة مع العثمانية، نشر الكاتب محمد أمين قصيدة عام ١٨٩٧، يقول مطلعها "أنا تركي نبيل الدين والعرق"(١). وبالرغم من أن قوله يحوي تمييزا عرقيا، فإنه كان لا يزال يساوي بين التركية والإسلام.

---

(1) Cited in Uriel Heyd, The Foundations of Turkish Nationalism (London, 1950), p. 108 .

ساعد تكوين ناد ثقافي تركي في إسطنبول عام ١٩١٢، وارتباطه بصحيفة (الوطن التركي)، في تحويل كلمة تركي التي كانت تحمل معنى الازدراء يوما إلى قوة إيجابية للهوية الثقافية. ومن المهم الإشارة إلى أن أبرز المعبرين عن هذا الاتجاه، ضياء ج. كالب الذي عاش بين عامي (١٨٧٦-١٩٢٤)، ولد ونشأ في شرق الأناضول. وكان ضياء، بوصفه عضوا بالحلقة الداخلية للاتحاد والترقي، يرى أن التقاليد القومية التركية، التي يطلق عليها روح الأمة، طمستها الممارسات الثقافية للشعوب التي يحكمها الأتراك. وكانت المهمة التي وهب لها نفسه هي إعادة اكتشاف هذه الروح بدراسة تاريخ الأتراك قبل الإسلام وكذلك الثقافة الشعبية، التي كان يعتقد بصلتها القوية بالتقاليد التركية الأصيلة. وبالنسبة لكالب، كانت اللغة هي لب القومية، وكان يزدري اللغة العثمانية الهجين ويفضل عليها عامية تركية معدلة زعم أنها تعبر عن الروح التركية الأصيلة بطريقة أكثر دقة. وفي بحثه عن مكان للمكون الإسلامي في العقيدة التركية، رأى كالب أن الأتراك حملوا عبء عظمة الإسلام لقرون وأن إصلاح الإسلام جانب ضروري للأمة التركية. وقد عبر كالب أفضل تعبير عن الجمع بين الأفكار القومية والإسلامية والحداثة الذي شاع بين النخبة العثمانية خلال فترة الاتحاد والترقي، عندما قال "إننا ننتمي إلى الأمة التركية، والطائفة الدينية الإسلامية والحضارة الأوروبية"[(١)]. وخلال السنوات التي سبقت الحرب، لم تتطور فكرة التركية إلى عقيدة متماسكة لدولة قومية تركية. لكن الحوارات حول التراث الثقافي الذي يختلف عن العثماني بذرت بذور حركة قومية تركية ناضجة في فترة ما قبل الحرب.

الاتحاد والترقي والولايات العربية

كانت سياسة الاتحاد والترقي حيال الولايات الناطقة بالعربية مرتبطة بسعي النظام إلى تحقيق الأمن السياسي وسيطرة الإدارة المركزية. ومثل أي حكومة تحظى بمشروعية مشكوك فيها، عملت الاتحاد والترقي على استبعاد موظفي العهد القديم من الإدارة واستبدالهم بمعينين موالين لنظام تركيا الفتاة ومعتمدين عليه. وكان أكثر من عانى من هذا عائلات الأعيان العربية العريقة. فعلى سبيل المثال، كانت عائلة العبد، ربما الأغنى في دمشق في بدايات القرن العشرين، ممثلة في حاشية عبد الحميد، وفي الحكومة المركزية العثمانية، والإدارة المحلية السورية. وأبعدت الاتحاد والترقي آل العبد عن مناصبهم، وصادرت أراضيهم، وأجبرتهم على النفي الاختياري في باريس. وهناك عائلة معروفة

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

أخرى، هي عائلة العظم، التي ازدهرت سياسيا وماليا على عهد عبد الحميد. فكان هناك دائما ممثل للعائلة في المجالس الإقليمية والبلدية بدمشق، وفي تسعينيات القرن التاسع عشر كان هناك وزيران من العائلة في مجلس الوزراء العثماني بإسطنبول. واستبعدت الاتحاد والترقي العائلة من الإدارة وحل محلها مؤدون موالون للنظام الجديد.

وبحرمان أسر الأعيان العربية من وظائف الحكومة، قوضت الاتحاد والترقي قدرة الأعيان على إرضاء وكلائهم المحليين واهتز النظام الاجتماعي والسياسي الراسخ في الولايات العربية. وبصورة متزايدة، أخذت النخبة العربية تنظر إلى حكومة الاتحاد والترقي كحكومة تتريك. فقد كانت قيادة الحزب غالبيتها من الأتراك، وكذلك كثير من الموظفين المعينين ليحلوا محل العرب في الإدارات الإقليمية. وعلى الرغم من أن نية قادة الاتحاد والترقي كانت متجهة إلى تحقيق مركزية الحكومة وليس تتريكها بالضرورة، فإن سياستهم أدت إلى تضرر شرائح مهمة من السكان العرب من النظام. وبدأ بعض أفراد النخبة العربية، الساخطين بسبب إبعادهم عن السلطة والغاضبين من تقويض صغار ضباط الجيش الذين لم يقدروا مزايا التعاون ويقوضون خططهم التي وضعت بعناية لتقدم النظام العثماني، التفكير في بدائل لنسخة الاتحاد والترقي من العثمانية.

وبالرغم من أن المظالم العربية لم تسفر عن حركة سياسية منظمة للاستقلال الوطني، فإنها تبنت تعديل فكرة العروبة، وهي نظرة قومية الجذور ترمي إلى أغراض سياسية وثقافية. فمن ناحية، كانت العروبة وسيلة استغلتها بعض عائلات الأعيان العربية للاحتجاج على انتهاك الاتحاد والترقي لوضعهم السياسي والاقتصادي؛ وتمثل- من ناحية أخرى- تأكيدا على الهوية الثقافية العربية والرغبة في أن تلقى تلك الهوية اعترافا أكبر من جانب الحكومة. وقد تجلت العروبة في تكوين مجموعة من النوادي الأدبية، والتنظيمات السرية بين العرب في إسطنبول وفي أرجاء الولايات العربية. وتداخل الخطان التوأمان للاحتجاج السياسي والتوكيد الثقافي في برامج هذه التجمعات، التي دعت إلى الاعتراف بالعربية كلغة رسمية، وتعيين العرب في المناصب الإدارية، وقدر أكبر من الاستقلال السياسي لكل الولايات العربية. وتظهر هذه المطالب أن المنادين بالعروبة كانوا على أتم استعداد للقبول بالحكم العثماني، لكنهم أرادوه لا مركزيا. كانت مظالمهم موجهة ضد نظام الاتحاد والترقي مباشرة والذي حرمهم دورهم الصحيح داخل النظام العثماني، وليس ضد الدولة العثمانية.

كان حزب اللامركزية الإدارية العثماني أكبر التنظيمات العربية التي تأسست في عهد تركيا الفتاة. وأنشأ الحزب، الذي تأسس في أوائل عام ١٩١٣ واتخذ من القاهرة

الآمنة مقرا له، فروعا في معظم المدن العربية في سوريا الكبرى. كان الحزب برئاسة رفيق العظم، ابن العائلة الدمشقية التي سبق أن تحدثنا عنها، وكان يسيطر عليه وجهاء الحضر من السوريين. ويشير اسم الحزب إلى استعداده للتوصل إلى تسوية في إطار العثمانية لكن أي تسوية يجب أن تتيح الفرصة لاستعادة الأعيان مكانتهم السابقة. ويمكننا أن نجد تعبيرا عن رغبة النخبة العربية الغاضبة لإيجاد أرضية مشتركة مع العثمانية في قرارات مؤتمر باريس العربي عام ١٩١٣. وغالبا ما ينظر إلى المؤتمر، الذي نظمه الحزب بمشاركة جمعية الطلاب العرب بباريس، باعتباره نقطة الانطلاق للقومية العربية. وبالرغم من أن المؤتمر أتاح بكل تأكيد منبرا للتعبير عن السخط العربي، فإن نغمة قراراته كانت باللغة العثمانية، ولم تكن انفصالية. وعبرت الوفود عن رغبتها في القيام بإصلاحات والبعد عن المركزية لكنها أعلنت بوضوح أنها لا ترغب في الانفصال عن الإمبراطورية العثمانية. وبرغم أن المؤتمر كان معتدلا بما لا يدع مجالا للشك، فإنه لم يكن كافيا لكي يدرك قادة الاتحاد والترقي أن عليهم اتخاذ خطوات لتلبية مطالب أهم شعب مسلم غير تركي في الإمبراطورية. وعينت الحكومة عربيا، هو سعيد حليم، صدرا أعظم بين عامي (١٩١٣-١٩١٧) وتبنت عددا آخر من الإجراءات التصالحية ثبت سطحيتها وعدم جدواها. من بينها تعيين رئيس مؤتمر باريس وأربعة آخرين من أعيان العرب بمجلس الشيوخ العثماني. وكانت تلك اللمحات مصحوبة بمجهود مصمم ــ وناجح ــ من جانب الاتحاد والترقي لاستمالة المعارضين العرب البارزين بتعيينهم في مناصب الإدارة الإقليمية. وهكذا، وعشية الحرب الأولى، كانت العروبة قد تراجعت لكنها لم تخمد.

واستطاع الاتحاد والترقي قمع العروبة بهذه السهولة لأن عدد أنصارها كان قليلا للغاية. ومن المهم أن نقر بأن أغلبية سكان الإمبراطورية من العرب كانوا، في الفترة بين عامي ٩٠٨ - ١٩١٨، من مؤيدي العثمانية. وتمثلت عوامل هذا التأييد في اعتياد الولاء المتأصل للدولة العثمانية ومفهوم السلطان ــ الخليفة كحامٍ للأمة الإسلامية. وفي الغالب الأعم، ينظر إلى السنوات من ثورة تركيا الفتاة إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى من منظور فترة ما بعد الحرب، التي تصور الفترة ببساطة بوصفها مرحلة المخاض للقومية العربية أو الإعداد للقضاء على إمبراطورية محكوم عليها بالزوال وظهور الدول القومية الانفصالية في الشرق الأوسط. لكن على المؤرخ أن يحاول إعادة بناء الفترة بالصورة التي كانت عليها بالنسبة لمن عايشوها ــ وبالنسبة لمعظم أفراد النخبة العربية، كان عهد تركيا الفتاة وقتا للتخطيط للمستقبل في الإطار السياسي للإمبراطورية العثمانية. وبرغم حملة الاتحاد والترقي على أعيان عرب معينين ممن اكتسبوا هيبتهم من العمل في خدمة

النظام الحميدي، احتفظت عائلات عربية مرموقة بنفوذها، وحصل غيرها على مكانة جديدة تحت حكم الاتحاديين. وهكذا، ظل العرب- خلال حكم تركيا الفتاة- يلتحقون بكليات إسطنبول المتقدمة ويحتلون المناصب الرفيعة بالإدارة المدنية وسلك الضباط.

ويمثل ساطع الحصري وشكيب أرسلان الأفكار العربية المختلفة التي يمكن استيعابها في إطار العثمانية. كان الحصري الذي عاش بين عامي (١٨٨٠-١٩٦٨) نموذجا للمهني المتأورب. عند تخرجه من كلية الخدمة المدنية عام ١٩٠٠، أرسل إلى البلقان كمدرس بإحدى المدارس وعين فيما بعد سنجقا لعدد من الولايات. واشترك الحصري ، الإصلاحي والدستوري المتحمس، في أنشطة الاتحاد والترقي قبل عام ١٩٠٨ وكان أحد المهنيين الشبان الذين بلغوا الصدارة بفضل انتصار الاتحاد والترقي. وفي السنوات التي تلت عزل عبد الحميد، أكسبه عمله مدرسًا بإسطنبول، ومديرًا لكلية المعلمين، ومحررًا لمجلات مهتمة بإصلاح التعليم شهرته باعتباره مؤسسًا لعلم التربية الحديثة في تركيا. كان الحصري عربيا سوريا، لكنه كان أيضا عضوًا (كوزموبوليتاني) في النخبة العثمانية، وقامت مسيرته الناجحة على خدمة الدولة العثمانية؛ واهتم كثيرا بالحفاظ على الدولة، وهو الهدف الذي حاول تحقيقه من خلال إصلاح التعليم ونشر فكرة الوطنية العثمانية.

وعلى الجانب الآخر من أطياف العثمانية العربية، كان هناك الأمير شكيب أرسلان الذي عاش بين عامي (١٨٦٩-١٩٤٦). وكان أرسلان، الأمير الذي ينتمي لإحدى الأسر القوية بلبنان، متأثرا بأفكار الأفغاني ومحمد عبده وأصبح مؤيدا قويا لسياسة الرابطة الإسلامية التي كان يتبناها عبد الحميد. وكصحفي وشاعر وشخصية سياسية محلية، كان مع فكرة بقاء الإمبراطورية العثمانية ضمانًا للحيلولة دون تقسيم الأمة واحتلالها من قبل القوى الاستعمارية الأوروبية. وبالنسبة إليه، كانت العثمانية والإسلام ترتبطان ارتباطا وثيقا؛ وأن إصلاح الإسلام سيقود بصورة طبيعية إلى إحياء الإمبراطورية العثمانية. وبرغم أسفه للإطاحة بعبد الحميد، فإنه استطاع أن يتقبل نظام الاتحاد والترقي- لما فهمه - على أنه تعهد بالحفاظ على الجوهر الإسلامي للإمبراطورية العثمانية. من جانبه، أقر الاتحاد والترقي بأن مزايا تأييد أسرة عريقة كأسرة أرسلان تستحق المكافأة. فانتخب أرسلان، بدعم من الاتحاد والترقي، بالبرلمان العثماني عام ١٩١٤ ثم انضم إليه أخواه فيما بعد. ورأت العائلة أن للعثمانية فوائدها السياسية وتقدم مثالا لأسرة عربية من الأعيان احتفظت بمكانتها تحت حكم الاتحاد والترقي.

لم يكن الحصري، المعلم المحترف المدني التفكير، أو أرسلان، المنتمي إلى الأعيان والمؤمن بالوحدة الإسلامية، يعتقدان بأن الحركة الانفصالية العربية تخدم أهدافهما الأيديولوجية أو مصالحهما الشخصية. ونتيجة لهذا، أيد الاثنان الفكرة العثمانية، مع قدر

بسيط من الاختلاف. فبالنسبة للحصري، كانت العثمانية تعني تبني المفاهيم الأوروبية للوطنية، والحكم الدستوري، والمواطنة المدنية؛ بينما كانت تعني بالنسبة لأرسلان المحافظة على الأسس الإسلامية للنظام العثماني والتأكيد على روابط التضامن الإسلامي. وقد قبل معظم رعايا الدولة بشكل أو بآخر من العثمانية، سواء رؤية الحصري الداعية إلى الأوربة أو توجه أرسلان الإسلامي، أو مزيجا منهما. وكانت مطالب العروبة ــ البعد عن المركزية السياسية، والاستقلال الثقافي، وتغيير نظام الاتحاد والترقي ــ وغير ذلك من الخيارات المطروحة في إطار عقيدة العثمانية السائدة، وكلها خيوط من نسيج النمط المعقد لهوية الشعوب الناطقة بالعربية. لكن نظرا للاضطراب العقائدي والقلق السياسي الذي شهدته الفترة بين عامي ١٩٠٨-١٩١٤، دخل غالبية العرب ــ سواء من النخبة أو السكان عموما – الحرب العالمية الأولى ملتزمين بالحفاظ على الإمبراطورية العثمانية.

عهد الثورة الدستورية الإيرانية

كانت سنوات الثورة السياسية بين عامي ١٩٠٥-١٩١١ علامة مميزة في التاريخ الإيراني ويشار إليها عادة بمرحلة الثورة الدستورية. وكما كان الحال في ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨، استُغلت الحكومة الدستورية في إيران سلاحًا للهجوم على استبداد الحكم. لكن، بينما قامت الحركة الدستورية العثمانية على نخبة بيروقراطية متحولة وسلك ضباط ذوي اتجاهات إصلاحية، كانت الحركة الإيرانية بقيادة ائتلاف مصالح غير منسجم يضم أفكارا متناقضة عن الحكم الدستوري الذي عليهم إقامته. وكان كل طرف من أطراف الائتلاف الثلاثة الرئيسية – تجار البازار التقليديين والعلماء ومجموعة صغيرة من الإصلاحيين الراديكاليين – على قناعة بإمكانية إيجاد سبيل للحد من سلطة الشاه، وعندها يمكنهم تولي قيادة بالاتجاه الذي يعتقدون أنها يجب أن تتجه إليه.

كانت الاحتجاجات الشعبية التي توجت بالمرسوم الدستوري لعام ١٩٠٦ موجهة ضد سياسات مظفر الدين شاه بين عامي(١٨٩٦-١٩٠٦)، ذلك الحاكم الضعيف والمفتقد للكفاءة. ففي مواجهة مشكلة القاجار المعتادة الخاصة بطريقة توفير المال اللازم للحفاظ على أبهة البلاط الملكي، عاد مظفر الدين إلى سياسة منح الامتيازات. وفي عام ١٩٠١، منح الشاه أحد المواطنين البريطانيين، هو ويليام داكري، امتيازًا بحقوق النفط في كل البلاد ما عدا الولايات الشمالية. ومقابل هذا، تحصل الحكومة الإيرانية على ١٦% من أرباح الشركة السنوية. وقد تبين أن هذا كان تنازلا مكلفا عن موارد البلاد. وقد اكتشف النفط بكميات تجارية عام ١٩٠٨، وعام ١٩١٤ أصبحت الحكومة البريطانية المساهم الرئيسي في الشركة صاحبة الامتياز. كانت احتياطيات إيران النفطية الضخمة تحت تصرف بريطانيا، وأصبحت السيطرة البريطانية على النفط الإيراني تشكل عنصرا أساسيا

في سياسة بريطانيا الشرق أوسطية. كما لجأ مظفر الدين أيضا إلى القروض الأجنبية، بالاقتراض من البنوك البريطانية والفرنسية والروسية. وبدلا من استغلال حصيلة هذه القروض في تطوير الاقتصاد أو تحسين الجيش، استخدمت في تسديد فوائد القروض السابقة أو أهدرت على زيارات مظفر الدين الثلاث الباهظة التكاليف إلى أوروبا فيما بين عامي ١٩٠٠ و١٩٠٥. وبإعادة فتح البلاد أمام الاختراق الاقتصادي الأوروبي، جعل مظفر الدين نفسه عرضة لنفس التهم التي سبق أن وجهت لوالده أثناء احتجاجات التبغ عام ١٨٩١.

كان رجال البازار، تلك الطبقة الحضرية من التجار، ومشايخ الحرف، ومقرضي الأموال، الذين كانوا يشكلون دائما المحور الذي تدور حوله معظم أنشطة إيران الاقتصادية، أكثر من تضرر من تجدد الأنشطة الاقتصادية الأجنبية. فبمنح الأجانب رسومًا جمركية تفضيلية في حالتي الاستيراد والتصدير، جعلت الحكومة من المستحيل على التجار المحليين كسب المنافسة. أضف إلى هذا تدمير البضائع المصنعة منخفضة التكلفة، خاصة المنسوجات، للصناعات الحرفية المحلية. وبالنسبة لرجال البازار، كان بيع الشاه إيران للمصالح الاقتصادية الأجنبية المسيحية لا يعد اعتداء على مشاعرهم الدينية فقط، بل كان يشكل تهديدا كذلك لبقائهم الاقتصادي.

أما المجموعة الأخرى التي لعبت دورا فعالا في تنظيم الاحتجاجات ضد الشاه فكانت تتألف من دائرة صغيرة لكن نشيطة من المصلحين أصحاب التوجهات الأوروبية. لم يكونوا من المجموعة المشتركة للموظفين ـ كان بينهم أريستوقراطيون، وموظفون عموميون، وضباط جيش، بل وحتى أمراء من الأسرة الحاكمة. كما كانت تجربتهم مع الغرب مختلفة ـ سافر بعضهم إلى أوروبا ودرس فيها، والبعض الآخر شاهد الإصلاحات العثمانية في إسطنبول، وكون غيرهم فكرته عن المؤسسات والأفكار الأوروبية من خلال الكتب المترجمة. ما كان يوحد بينهم هو معارضتهم لفساد الشاه والاستغلال الأجنبي؛ كانوا يعتقدون أن إيران تعاني الركود في ظل حكم القاجار وأن هناك حاجة إلى إصلاحات جذرية تهز البلاد من ركودها وتسترد مكانتها في العالم. وبدافع من مشاعرهم الوطنية والليبرالية، كان من رأي المصلحين أن الحكومة الدستورية هي حجر الزاوية لبناء أمة إيرانية قوية ومتقدمة.

ومن الصعب تحديد الأسباب التي دعت العلماء إلى المشاركة في الحركة الدستورية. فعلى الرغم من أن العلماء كانوا موحدين –بلا شك– في تأييدهم للحكومة، كان هناك عدد من المجتهدين البارزين والكثير من العلماء الأقل شأنا لعبوا دورا أساسيا في المظاهرات المناهضة للحكومة عام ١٩٠٦. وكان العلماء على صلة وثيقة بتجار

البازار، ومثلهم تأثر أعضاء المؤسسة الدينية ماليا من توافد الأنشطة الاقتصادية الأجنبية. بالإضافة إلى أن سياسات مظفر الدين عمدت إلى إعادة إنتاج الأوضاع التي أشعلت شرارة الاحتجاجات عام ١٨٩١ ،والتي اتهم العلماء خلالها الحاكم بانتهاك مبادئ الإسلام. وأخيرا، وبرغم أن مظفر الدين لم يكن من أنصار المركزية المتشددين، استمرت المؤسسة الدينية الشيعية في حماية استقلالها عن الدولة واعتبرت الحركة الدستورية فرصة لضمان هذا الاستقلال مستقبلا. وعليه، لم يكن الدور المهم للعلماء في الثورة الدستورية قائما على المطالبة بالمزيد من الإصلاح والتغيير وإنما على المطالبة بإصلاحات وتغييرات أقل. وكان العلماء في الإمبراطورية العثمانية بشكل عام معارضين للدستور لأنهم اعتقدوا أن هذا من شأنه الحد من قوتهم؛ أما في إيران، فكان العلماء يؤيدونه لاعتقادهم بأنه سيزيد من قوتهم.

بدأت المرحلة الأولى من الثورة الدستورية بحركة احتجاج واسعة شهدتها طهران عام ١٩٠٥ وانتهت في أغسطس عام ١٩٠٦ عندما أذعن الشاه، أمام الاحتجاجات المعادية للحكومة التي قادها تجار البازار والمصلحون، لمطالب المتظاهرين ووقع مرسوما بعقد المجلس التأسيسي. وانعقد المجلس الأول في أكتوبر عام ١٩٠٦ وقدم مسودة مادتين غيرت من وضع السلطة السياسية في إيران تغييرا تاما. وقللت المادة الأولى، القانون الأساسي، من سلطات العاهل بإعطاء السلطة النهائية في تقرير القروض ومنح الامتيازات وتوقيع المعاهدات وإقرار الميزانيات للهيئة التشريعية المنتخبة.

وقع مظفر الدين على القانون الأساسي قبل يومين من وفاته. وفي المادة الثانية، القوانين الأساسية المكملة، تحددت حقوق المواطنين العثمانيين ومنح المجلس التشريعي سلطات إضافية، من بينها سلطة تعيين وعزل الوزراء. لكن تلك لم تكن حركة دستورية للعلمنة، وضمن العلماء الفوز بنصوص دستورية تؤكد أن الشيعة الاثنى عشرية الدين الرسمي للدولة وتحدد لجنة عليا من المجتهدين لمراجعة التشريعات الجديدة للتأكد من اتفاقها مع الشريعة. وعندما وافق الشاه الجديد، محمد علي، على القوانين المكملة أواخر عام ١٩٠٧، مكرها، بدا وكأن الميراث الطويل للحكم الملكي الاستبدادي في إيران بلغ نهايته.

لكن محمد علي شاه كان مصمما على استعادة سلطة القاجار. وأدى الوضع الاقتصادي المتدهور إلى جانب التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية إلى سخط الطبقة الدنيا من حكومة المجلس وحشدت التأييد الجماهيري لعودة القاجار. واستخدم الملكيون العلماء الموالين للشاه في شجب الدستوريين ونعتهم بالكفرة وإثارة مشاعر التأييد للعرش. وعند هذه النقطة الحرجة، لعبت القوى الخارجية دورا مهما في تقرير مصير

التجربة الدستورية الهشة. ففي أغسطس عام ١٩٠٧، وقعت بريطانيا وروسيا معاهدة اتفقتا بمقتضاها على تقسيم إيران إلى منطقتي نفوذ؛ تسيطر بريطانيا على الجنوب الشرقي، وروسيا على الشمال، والاحتفاظ بمنطقة محايدة في الوسط. وكان بإمكان الموالين للشاه إظهار أن الحكومة الدستورية كانت أقل فاعلية من حكم الشاه في الحفاظ على السيادة الإيرانية. ومع تزايد الاضطرابات الشعبية وشجب العلماء للدستوريين، أصبح الملكيون في وضع أفضل. وقام محمد علي بثورته المضادة في يونيو عام ١٩٠٨؛ فأرسل فرقة القوزاق لإغلاق المجلس، وألقى القبض على الأعضاء البارزين من الدستوريين وأعدمهم، وأعاد ترسيخ سلطته في طهران. وغرقت إيران في الحرب الأهلية والفوضى الاقتصادية.

أظهرت شهور الحرب الأهلية الأحد عشر بوضوح عدم صلاحية القوات المسلحة. فقد تمكن الشاه من السيطرة على طهران، لكن مناطق البلاد الأخرى الموالية للدستوريين رفضت الخضوع لسلطته. وخلال صيف عام ١٩٠٩، تقدمت قوة مسلحة متمردة من إقليم أذربيجان نحو طهران من جهة الشمال بينما تحرك اتحاد مؤلف من رجال قبائل بختياري من الجنوب. ودخلت القوتان العاصمة في يوليو وأعادتا العمل بالدستور. وعُزل محمد علي شاه، الذي لجأ إلى المفوضية الروسية، وحل محله ابنه الصغير، الذي أصبح شاها تحت رعاية مجلس وصاية العرش. وانعقد المجلس الثاني في أغسطس عام ١٩٠٩. وقد تم الدفاع عن الدستور بنجاح، لكن بقي أن نرى إن كان بإمكان نظام دستوري يمثل مثل تلك المصالح المتضاربة الحكم بفاعلية.

على مدار السنوات العشر التالية، كان المجلس ساحة للشقاق الدائم بين المصلحين وتحالف رجال البازار والعلماء. وانقسم الائتلاف الذي سبق أن اتحد في معارضة القاجار حول قضايا مثل العلاقة بين الدولة والمؤسسة الدينية، والحقوق المتساوية لغير المسلمين، ومدى وسرعة الإصلاح الاجتماعي. (طفت نفس المسائل على السطح مرة أخرى في أعقاب ثورة عام ١٩٧٩). وتحولت المشادات الكلامية في المجلس إلى صدامات مسلحة في شوارع طهران بين مؤيدي العديد من الفصائل السياسية. ومرة أخرى، أصاب الحكومة الشلل، وأصبح هناك نمط عتيق يعيد نفسه. وفي ظل تمزق الحكومة المركزية بفعل الصراعات الداخلية، أكدت الائتلافات القبلية استقلالها ورفضت دفع الضرائب؛ وانهار القانون والنظام انهيارا تاما في المناطق الريفية.

وأمام ما مارسته القبائل من أعمال نهب، أنزل البريطانيون قواتهم في بوشهر في أكتوبر عام ١٩١١ لحماية الاستقرار في منطقة نفوذهم. وأصبح هذا أكثر إلحاحا مع

اكتشاف النفط بواسطة شركة داكري للتنقيب عام ١٩٠٨. وعندما احتل البريطانيون جنوب إيران، غزت روسيا شمال البلاد وفي نوفمبر هددت باحتلال طهران إلا إذا قبلت الحكومة بمطلب فصل المستشار المالي الأمريكي الذي عُين حديثا. وعندما رفض المجلس قبول الإنذار، قام رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بحله. واستجيب للمطالب الروسية، وانتهت فترة الثورة الدستورية. وعشية الحرب العالمية الأولى، ظل المجلس معطلا وحكم إيران مجموعة من الوزراء المحافظين الذين كانوا يعملون تحت الرقابة البريطانية والروسية. وبالإضافة إلى هذا، وقع نصفا البلاد الشمالي والجنوبي تحت الاحتلال العسكري الأجنبي. وتعاملت القوى المحتلة مع مشايخ القبائل والتجار المحليين دون اعتبار للحكومة في طهران. وفازت إيران بدستور وحدَّت من سلطات حكام القاجار، لكنها أصبحت منقسمة على نفسها. ولم يتفتت ائتلاف البازار والعلماء والمصلحين تحت ضغوط الحكم فحسب، بل وأحبط كذلك الهدف الذي وحدهم في المقام الأول ــ الحد من الوجود الأجنبي في إيران. وكان نبذ المؤسسات التقليدية، بغض النظر عن مقدار الرغبة في بقائها، عملية مؤلمة لم تؤدِ دائما إلى النتائج المرجوة.

خاتمة

في ظل ضغوط الاقتصاد الأوروبي والتوسع الاستعماري والسخط الداخلي المتصاعد، حاول أفراد من النخبة العثمانية والإيرانية إعادة ضبط المؤسسات الحاكمة في بلديهم. وفي الإمبراطورية العثمانية، أعادت تركيا الفتاة دستور عام ١٨٧٦،على أمل أن تؤدي وعوده بالمساواة بين كل المواطنين العثمانيين إلى إشاعة روح الوحدة والرغبة في التعاون في تطبيق برامج إصلاح جديدة. لكن تركيا الفتاة انتهجت سياسة العثمانية في وقت كانت تطالب فيه التجمعات العرقية المختلفة في الإمبراطورية بالاستقلال أو بقدر أكبر من الاستقلال السياسي والاقتصادي. وأبعدت محاولات حكومة الاتحاد والترقي لموازنة العثمانية بالتحكم المركزي الأكثر صرامة الجماعات المستفيدة من العهد الطويل لعبد الحميد الثاني. على أنه بالرغم من قوة الطرد المركزي في العمل، ظل غالبية العرب والأتراك من سكان الإمبراطورية على ولائهم للدولة العثمانية وجمع بينهم الإيمان بضرورة التصدي لانتهاكات أوروبا للمجال العثماني.

أما إيران، التي لم تشهد التغيير الكبير الذي شهدته الدولة العثمانية، فقد مرت بثورة دستورية كان لها نفس أهداف ثورة تركيا الفتاة: حماية الدولة في وجه الانهيار الداخلي والعدوان الخارجي. لكن داخل إيران، كان لدى القوة المؤيدة للدستور أفكار مختلفة للغاية

عما يجب أن يحققه الدستور للنظام الاجتماعي والسياسي. وبالنسبة للعلماء وتجار البازار، كان على النظام الجديد أن يحد من النشاط الاقتصادي الأوروبي ويحافظ على وضعهم المعتاد في الهيراركية الاجتماعية. لكن كان المصلحون أصحاب التوجه الأوروبي يأملون في المزيد من خلال التغيير الذي من شأنه وضع قوانين مدنية وتأسيس مجلس تشريعي قوي. وما إن أعلن الدستور حتى خرجت الخلافات بين أعضاء الائتلاف إلى العلن وجعلت من الحكم الفاعل أمرا مستحيلا. وفوق هذا، كانت الدولة المركزية والقوات المسلحة تعاني الضعف الشديد والخزانة خاوية لدرجة استحال معها فرض النظام الملكي أو الدستوري سلطته على البلاد. ومع تدهور الموقف في إيران، حاولت بريطانيا وروسيا حفظ النظام في منطقتي نفوذهما باحتلالهما. وكان هذا أول الانتهاكات العديدة للسيادة الإيرانية من جانب القوى الخارجية التي شهدها القرن العشرون والتي أسهمت في نمو الاستياء الإيراني الشديد من التدخل الأجنبي.

(٩)

الحرب العالمية الأولى ونهاية النظام العثماني

أدى اغتيال الأرشيدوق النمساوي فرديناند في سراييفو في ٢٨ يونيو عام ١٩١٤ إلى غزو النمسا لصربيا. وكان من شأن هذا الغزو تنشيط نظام التحالف الأوروبي، وبحلول أغسطس دخلت القارة في حالة حرب. ونهض تحالف الاتفاق الثلاثي بين ــ بريطانيا وفرنسا وروسيا ــ ضد القوى المركزية: ألمانيا والنمسا ــ المجر. ومع تأهب أوروبا لخوض الصراع، ظل مجلس الوزراء العثماني منقسما حول الخطوات الواجب اتخاذها. وبالرغم من تفضيل معظم قادة الاتحاد والترقي التزام الحياد، مال البعض داخل الحكومة إلى استغلال فرصة الحرب الأوروبية ومهاجمة روسيا، العدو التقليدي للعثمانيين. وفي النهاية، صدر قرار الإمبراطورية المصيري بالانضمام لدول المركز من مجموعة صغيرة داخل لجنة الاتحاد والترقي بقيادة أنور باشا، المحب لكل ما هو ألماني. وفي الثاني من أغسطس عام ١٩١٤، توصل أنور إلى عقد حلف سري ضد روسيا؛ وتم تفعيل الحلف في ٢٩ أكتوبر، عندما قام الأسطول العثماني بقصف عدد من الموانئ الروسية على البحر الأسود. ودخلت الإمبراطورية في ما سيصبح آخر حروبها الكثيرة.

وبرغم هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب ونزع سلاحها بمقتضى معاهدات السلام، فإن تحملها لأربع سنوات من الحروب يظهر صلابة سكانها، مدنيين وعسكريين على حد سواء، في الدفاع عن النظام العثماني. وجرى حشد أكثر من مليون جندي عثماني، وحققت الجيوش العثمانية نجاحات مؤثرة على مختلف الجبهات. وفي الشأن الداخلي، قدمت حكومة الاتحاد والترقي برامج لم يقتصر أثرها على التغيير العاجل، وإنما كان لها أثرها كذلك البعيد المدى على تطور الجمهورية التركية في المستقبل. وتمثل محاولة الاتحاد والترقي لإنهاء اعتماد الإمبراطورية اقتصاديا على الأجانب والأقليات الدينية المحلية مثالا مهما لهذه التغييرات. وكانت السياسات الاقتصادية التي شهدتها فترة الحرب ضرورية، في جانب منها، لأن جانبا كبيرا من تجارة الإمبراطورية واستثماراتها كان بيد مؤسسات من دول الاتفاق الكبرى التي تخوض حكوماته الحرب ضد العثمانيين. وهكذا، أوقفت الاتحاد والترقي منح الامتيازات عام ١٩١٤، وفرضت الحماية الجمركية، واتخذت إجراءات تخضع الاستثمارات الأجنبية للقضاء العثماني والضرائب العثمانية. ودفعت الاتحاد والترقي بهذا التأكيد على الاستقلال خطوة أخرى بانتهاج سياسة لمنح

تعاقدات الحكومة لمقاولين أتراك مسلمين، كون البعض منهم ثروات كبيرة وقت الحرب من التجارة والنقل. ولم يكن هذا بحد ذاته السبب الوحيد لقيام برجوازية تركية مسلمة، لكنه أدى إلى إتاحة فرص تفضيلية للاستثمار أمام رجال الأعمال المسلمين وقلل من الامتيــازات التي كان يتمتع بها الأوروبيون وشــركاؤهم المحليون من المسيحيين.

كما سرعت الحرب من وتيرة التغيير في النظام الاجتماعي العثماني. فمع حشد الأعداد الكبيرة من الرجال للخدمة العسكرية، بدأت أعداد متزايدة من النساء تلتحق بالخدمة المدنية والمهن السائدة. وأقرت الاتحاد والترقي بالأوضاع المتغيرة بإصدار قانون أساسي جديد للأسرة عام ١٩١٧. وأخضع القانون المحاكم الشرعية لسلطة وزير العدل، معطية بذلك وكالة الدولة الإشراف على تطبيق قانون الأسرة والأحوال الشخصية، آخر المجالات المهمة التي كانت لا تزال تحت سيطرة المؤسسة الدينية. وكان الانتقال من السلطة الدينية إلى السلطة المدنية قد تم التأكيد عليه في تلك الفصول من القانون الجديد التي تعترف بحق المرأة في طلب الطلاق وتقييد تعدد الزوجات.

أسفرت الحرب عن تقسيم الإمبراطورية العثمانية واحتلال بريطانيا وفرنسا لولاياتها العربية. لكن في الأناضول، قامت من بين ركام الهزيمة العثمانية جمهورية مستقلة. ويعود الفضل في بقاء الجمهورية الجديدة بقدر كبير إلى المجهود الحربي العثماني، الذي لم يكتف بزيادة أعداد الجنود والضباط والموظفين المدربين، وإنما خلق كذلك مناخا تعود فيه الجمهور على التغيير الاجتماعي ومن ثم استيعاب الإصلاحات الكاسحة التي شهدتها عشرينيات القرن العشرين.

الشرق الأوسط فى أثناء الحرب: نظرة عامة على العمليات العسكرية

كان أداء الجيوش العثمانية أكثر فاعلية خلال الحرب على عكس ما توقع معارضوهم. فبعد الهزيمة التي تلقتها في حروب البلقان في العامين ١٩١٢-١٩١٣، بذلت حكومة الاتحاد والترقي جهدا مضنيا لتحسين أوضاع القوات المسلحة. وفي أوائل عام ١٩١٤، حضر الجنــرال الألماني ليمان فون ســانــدرز إلى إسطنبول على رأس بعثة عسكــرية ألمانية كبيرة. وكانت السلطات الواسعة التي منحها الاتحاد والترقي، ومعها جهودها، مشفوعة بعزمها على القيام بإصلاحات عسكرية بعيدة الأثر، قد بدأت تؤتي ثمارها عند اندلاع الحرب. وبالرغم من أن فون ستاندرز وغيره من الضباط الألمان قادوا الجيوش العثمانية من حين لآخر أثناء القتال، فإن تحديد الاتجاه العام للمجهود الحربي ظل بيد العثمانيين.

وبسبب حدودها الممتدة، كانت الإمبراطورية عرضة للهجوم في الكثير من النقاط، وهي مشكلة استدعت نشر القوات على عدة جبهات في نفس الوقت. وفي شرق الأناضول ومنطقة القوقاز، خاضت الجيوش العثمانية والروسية حربا متصلة حتى عام ١٩١٧. وكانت الحملة الشرقية، في شتاء ١٩١٤-١٩١٥، بقيادة أنور باشا شخصيا، ذلك الشخص العنيف والمتهور. وبالرغم من النجاحات المبكرة التي أحرزها أنور، فإنه عرض قواته بصورة غير مسئولة لخسائر كبيرة في الأرواح بحيث لم يكن ما تبقى من هذه القوات في حالة تسمح له بالصمود أمام الهجوم الروسي المضاد في ربيع عام ١٩١٥. وبعد أن نجح الروس في إخراج الجيش الشرقي العثماني من أرزوروم، عاد أنور إلى إسطنبول. وظل مسئولا عن المجهود الحربي العثماني، لكنه لم يتول قيادة جيش مرة أخرى في الميدان. والتزمت القوات العثمانية على الجبهة الشرقية بموقف الدفاع حتى انسحاب روسيا في أعقاب الثورة البلشفية عام ١٩١٧. وعند هذا الحد، وبعد أربعة أعوام من القتال، كان العثمانيون لا يزالون يمتلكون ما يكفي من الموارد لشن هجوم استعادوا فيه أراضيهم التي خسروها أثناء الحرب.

كانت هذه الجبهة الشرقية مسرحا للعمليات المشئومة التي نفذتها الاتحاد والترقي ضد الطائفة الأرمينية. فعلى الرغم من أن غالبية الأرمن ظلوا على ولائهم للدولة العثمانية، رأت التنظيمات الوطنية في كل من روسيا والأناضول في الحرب فرصة لقيام أرمينيا المستقلة. وكانت وحدات المتطوعين من الأرمن تخدم في الجيش الروسي، وكان هناك تحريض على إقامة وطن في مدينة فان بالأناضول وحولها. وانطلاقا من أن بعض الأرمن كانوا يتعاونون مع الروس، قررت زمرة ذات نفوذ في الاتحاد والترقي أن الفلاحين الأرمن في الأناضول يشكلون تهديدا خلف الخطوط للقوات العثمانية في الميدان وأمروا بالانتقام الجماعي من كل السكان الأرمن. واعتبارا من أوائل عام ١٩١٥، مارس النظام سياسة للإجلاء الجبري المنظم للأرمن من شرق وجنوب الأناضول. وانتزع مئات الآلاف من قراهم وأرسلوا جنوبا نحو الصحراء السورية في مسيرة نحو الموت. وهلكت أعداد لا تحصى بسبب الجوع والمرض بطول طرق الترحيل، وهناك بعض الشك في أن غيرهم قتلوا قبل الرحيل من الأناضول. ولجأ الأحياء – برغم عدم الترحيب بهم دائما – إلى لبنان، حيث استقر بهم المقام في بيروت. ولم ينج أرمن إسطنبول؛ ففي ١٥ أبريل عام ١٩١٥، ألقي القبض على حوالي ٢٠٠ من أعضاء الطائفة الأرمنية البارزين في العاصمة ورُحلوا ثم أعدموا بعد ذلك، حسب بعض المصادر[1]. ومن غير المجدي الدخول في الجدل المحتدم اليوم بين أفراد الطائفة الأرمنية في أوروبا والولايات المتحدة الذين يتهمون

(1) **Richard G. Hovannisian, Armenia on the Road to Independence, 1918 (Berkeley, 1967), p . 50.**

العثمانيين بالتطهير العرقي، والحكومة التركية التي تصر على أن الحديث عن التجاوزات مبالغ فيه. فأي عمل يذهب ضحيته مليون مدني هو عمل مروع في كل الأحوال، سواء كان بسبب إجراءات متعمدة أو غير متعمدة للأمن الداخلي.

ما إن اكتسب الهجوم الروسي المضاد على الجبهة الشرقية الزخم حتى فتح الحلفاء جبهات جديدة ضد العثمانيين: كانت الأولى موجهة ضد إسطنبول، والثانية ضد بلاد ما بين النهرين. ونجح العثمانيون في صد الهجوم على كلتا الجبهتين. وفي فبراير عام ١٩١٥، بدأت حملة جاليبولي الشهيرة. وكان الهدف منها فتح مضايق الدردنيل والاستيلاء على إسطنبول، ومن ثم عزل العثمانيين عن ألمانيا وتمكين روسيا من خطوط إمداد دول الحلفاء في البحر الأسود. وعندما منعت المدفعية العثمانية الساحلية أسطول الحلفاء من دخول الدردنيل، انتشرت حملة من القوات البريطانية والفرنسية، قوامها ٢٠٠ ألف جندي، على شواطئ شبه جزيرة جاليبولي. لكن الدفاعات العثمانية صمدت وكبدت قوات الحلفاء خسائر كبيرة، وأجبرتها في النهاية على الجلاء في يناير عام ١٩١٦. وخلال حملة جاليبولي، حقق كولونيل عثماني شاب - هو مصطفى كمال- شهرته كقائد عسكري واسع الحيلة.

وعلى الطرف الجغرافي الآخر من الإمبراطورية، رأس الخليج الفارسي، كان هناك مصدران استعماريان ملحان للقلق شكلا استراتيجية بريطانيا العسكرية: أحدهما ضرورة التواجد الدائم للدفاع عن الطرق المؤدية إلى الهند؛ والثاني هو الحاجة إلى حماية حقول النفط في إيران. وكان الأول حجر الزاوية للسياسة البريطانية؛ وأصبح الأخير على نفس القدر من الأهمية مع تحول البحرية البريطانية من استخدام الفحم إلى النفط عام ١٩١٢. وهكذا، وحتى قبل بدء الحملات العثمانية ــ الروسية على جبهة الأناضول الشرقية، احتل جيش من الهند البريطانية ميناء البصرة أواخر عام ١٩١٤ وبدأ في الزحف على بغداد. لكن قائد الحملة الأنجلو ــ هندية خُدع بانتصاراته الأولية وقلل من دهاء خصومه العثمانيين. وفي عام ١٩١٥، رد هجوم عثماني مضاد القوة البريطانية وأجبرها على الانسحاب إلى قرية الكوت واضطرها في النهاية، بعد حصار طويل، للاستسلام المهين عام ١٩١٦. لكن جبهة بلاد ما بين النهرين كانت على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للبريطانيين، وفي مارس عام ١٩١٧، استولت حملة أخرى على بغداد وأخضعت جنوب العراق للسيطرة البريطانية.

وكان هناك جبهة مهمة وحاسمة أخرى، كما تبين فيما بعد، بين حدود سوريا العثمانية ومصر الخاضعة للاحتلال البريطاني. وبوصفها مفتاح قناة السويس، أقرت كل الأطراف المتحاربة بأهميتها الاستراتيجية الحيوية. وفي يناير عام ١٩١٥، وفي نفس الوقت الذي كان فيه أنور متورطا في حملته الباهظة الثمن، قاد جمال باشا جيشا عثمانيا

مؤلفا من ٨٠ ألف رجل عبر شبه جزيرة سيناء في هجوم خاطف على القناة. وكانت فكرة مباغتة الدفاعات البريطانية غير الجاهزة في مصر صحيحة من الوجهة العسكرية، لكن الحملة كانت سيئة التنسيق، واضطرت القوات العثمانية إلى التراجع قبل أن تتمكن من عبور القناة. وبدأت بريطانيا، التي روعها قرب نجاح هجوم جمال باشا، حشد قوات كبيرة في مصر. وبحلول أوائل عام ١٩١٧، كان قد تجمع جيش جرار، وشن البريطانيون هجومهم. وبقيادة الجنرال إدموند اللنبي، تحرك الجيش البريطاني على جبهة واسعة ضد القوات العثمانية في فلسطين. وتدعمت الحملة بالقوات غير النظامية للثورة العربية، التي كانت تعمل على ميمنته وشنت عمليات حرب عصابات في الخطوط الخلفية العثمانية. وعلى الرغم من الاستيلاء على القدس في ديسمبر عام ١٩١٧، لم تنته الحملة السورية. فقد اشتدت المقاومة العثمانية عام ١٩١٨، ولم ينقذ الهجوم البريطاني من التعثر سوى خطوط الإمداد الممتازة التي وفرها لمصر. وبحلول الخريف، كان بمقدور البريطانيين تجديد هجومهم، وسرعان ما تدهورت أوضاع العثمانيين. وفي الأول من أكتوبر، استولت قوات الثورة العربية على دمشق؛ وبعد ذلك بأيام قليلة استولى الأسطول الفرنسي على بيروت؛ وبنهاية الشهر كانت الجيوش العثمانية قد انسحبت إلى الأناضول، حيث استعدت لوقفة دفاعية أخرى. وقد ثبت ألا ضرورة لها. وفي ٣١ أكتوبر عام ١٩١٨، وقعت الحكومة في إسطنبول هدنة مادروس، وهي وثيقة للاستسلام غير المشروط وضعت حدا للحرب في الشرق الأوسط، ومعها نهاية الإمبراطورية العثمانية.

وعندما ألقت القوات العثمانية أسلحتها، انقض المنتصرون لاقتسام الغنائم. وخلال أقل من شهر من توقيع الهدنة، رسا أسطول للحلفاء في إسطنبول، وخضعت عاصمة الإمبراطورية للاحتلال البريطاني العسكري. وباحتلال بريطانيا لمعظم الولايات الناطقة بالعربية وتمركز قوة فرنسية في بيروت، أصبح الحلفاء يسيطرون سيطرة تامة على ما تبقى من الأراضي العثمانية. لكنهم كانوا ملزمين أيضا- أو اعتقد البعض ذلك- باحترام المعاهدات والاتفاقيات التي تفاوضوا بشأنها أثناء الحرب.

الإدارة العثمانية في سوريا الكبرى زمن الحرب

في محاولة لحشد سكان الإمبراطورية المسلمين حول قضية الحرب وإثارة الرأي العام الإسلامي ضد بريطانيا وفرنسا، قامت حكومة الاتحاد والترقي بحشد من استطاعوا حشده من الرموز الإسلامية. وفي نوفمبر عام ١٩١٤، دعا الخليفة - السلطان إلى الجهاد، مناشدا المسلمين في كل أنحاء العالم إلى الاتحاد خلف الإمبراطورية العثمانية في مواجهتها مع الوفاق الثلاثي. ويصور إعلان الخليفة قوى الوفاق كدول عقدت العزم على تقويض سيادة المسلمين في أي مكان في العالم وحذر المسلمين من أنه إذا لم يلبوا نداء الجهاد، فالإسلام إلى زوال. وقد بين هذا العمل أن الإمبراطورية كانت لا تزال ترى نفسها حاميا عالميًا للإسلام. وأظهر الدعم الجبار الذي قدمه غالبية مسلمي الإمبراطورية للمجهود

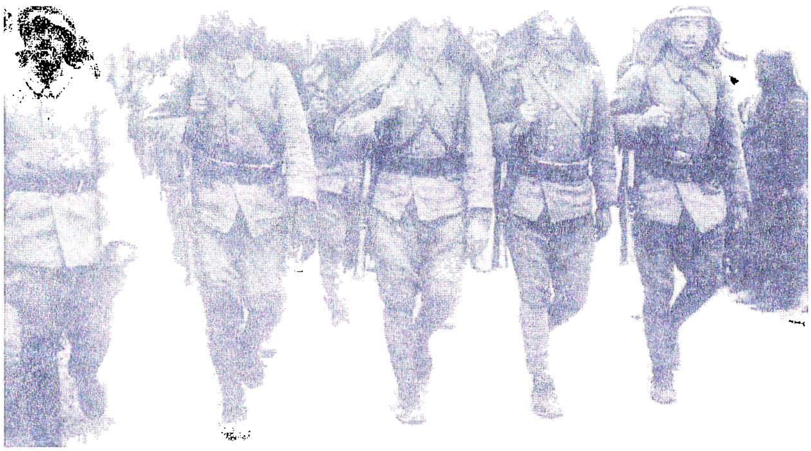
الحربي أنه برغم أنهم لم يكونوا يميلون لحكم الاتحاد والترقي بصفة خاصة، فإن إخلاصها في الدفاع عن النظام العثماني الإسلامي في وجه الأطماع الأوروبية كان محل تقدير السكان بشكل عام.

ومن جانبها، وبرغم غياب أي إثارة معادية للحكومة، ظلت حكومة الاتحاد والترقي على ريبتها في ولاء السكان العرب في سوريا الكبرى، خاصة سكان المراكز الحضرية. وكانت ريبة الحكومة نابعة من تكوين الجمعيات السياسية والثقافية العربية قبل الحرب والعلاقات الوثيقة التي لا زالت تربط بين بعض أفراد الطائفة المسيحية بفرنسا. وحتى تضمن ولاء واستقرار سوريا الكبرى، وضعت نظاما خاصا كالذي كان متبعا وقت الحرب بوضع البلاد تحت الإشراف المباشر لجمال باشا، أحد أضلاع السلطة الثلاثية.

وصل جمال باشا إلى دمشق بعد قليل من اندلاع الحرب، مخولا بسلطات عسكرية ومدنية واسعة؛ فكان قائد الجيش الرابع العثماني وحاكم ولايات سوريا الكبرى. وبحلول الوقت الذي غادر فيه دمشق في أوائل عام ١٩١٨، كان جمال باشا يُعرف بين السكان المحليين باسم السفاح، وكانت سياساته قد أبعدت شرائح كبيرة من السكان العرب عن نظام الاتحاد والترقي. بدأت إدارة جمال باشا ودية للغاية. وقد تعهد الحاكم بتبني قضية التضامن الإسلامي، وأعلن عن تقديره للإسهامات العربية في الإسلام. لكن بعد فشل هجومه على قناة السويس، غير أساليبه في الحفاظ على الهدوء في الولايات السورية. فبدلا من الترضية، لجأ إلى القمع.

ولقناعته بأن بعض الزعماء العرب كانت لهم اتصالاتهم السرية مع بريطانيا وفرنسا، قام بطرد عدد كبير منهم إلى الأناضول ووضع بضع عشرات منهم قيد الاعتقال المنزلي في القدس ودمشق. وفي عام ١٩١٥، بدأ يزج بأعيان العرب المشكوك في ولائهم في السجون وتقديمهم للمحاكمات العسكرية للتحقيق معهم ومحاكمتهم. وعلى ضوء المعلومات الواردة بالوثائق التي عثر عليها في القنصلية الفرنسية ببيروت، فقد وجه الاتهام إلى سجنائه بالخيانة العظمى. وأدين أحد عشر منهم ونفذ فيهم حكم الإعدام علنا في بيروت في أغسطس عام ١٩١٥؛ كما أعدم واحدًا وعشرين آخرين في بيروت ودمشق في مايو عام ١٩١٦. وقد أصابت الإعدامات المجتمع العربي بالصدمة. وكان من بين الضحايا عضو بمجلس الشيوخ، وثلاثة من أعضاء البرلمان، وعدد من الصحفيين البارزين وأفراد من أشهر عائلات الأعيان في سوريا الكبرى. وربما كان عدد قليل من المتهمين قد تورط في نقاشات سياسية مع الدبلوماسيين الفرنسيين قبل الحرب، لكن معظمهم كان بسبب أنشطتهم السابقة في حزب اللامركزية العثماني. وأضفى التوقيت الزمني للموجة الثانية من الإعدامات ــ قبل شهر فقط من قيام الثورة العربية ــ على الضحايا هالة الشهداء، وارتبط موتهم بقضية العروبة.

وإذا كان جمال باشا قد أثار مشاعر حادة معادية للاتحاد والترقي في الولايات الواقعة تحت سيطرته، فإنه نجح في قمع التعبير عنها علنا.





الجيش العثماني في ١٩١٧.

(حقق جيش السلطان، حصيلة قرن من الجهود الإصلاحية، نجاحات مهمة في جاليبولي والكوت والجبهة الشرقية خلال الحرب العالمية الأولى)

المصدر: أمناء المتحف الحربى الإمبريالى، لندن.



(جمال باشا أحد الثلاثي الحاكم للاتحاد والترقي، وأعضاء هيئة أركانه في دمشق عام ١٩١٥.
وبوصفه حاكمًا لسوريا أثناء الحرب العالمية الأولى، أصبح جمال يعرف في بعض الأوساط
باسم السفاح لممارساته القمعية ضد السكان العرب) المصدر: أمناء المتحف الحربي الإمبريالي، لندن

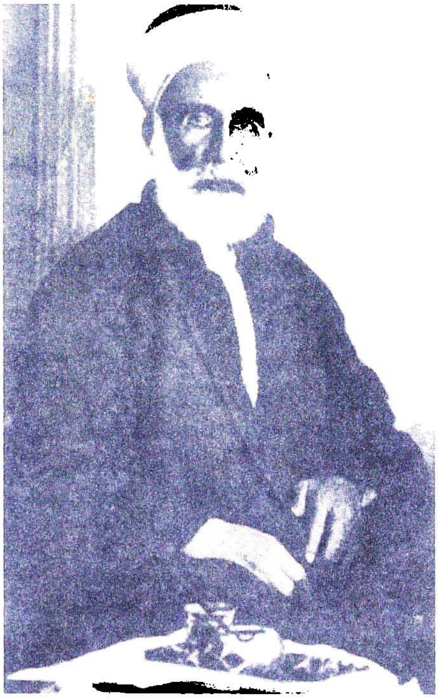
وخضع عرب سوريا الكبرى، الذين كان معظمهم موالين للقضية العثمانية منذ البداية، للخوف والترويع. لم يكن في سوريا انتفاضة وكان النشاط المعادي للعثمانيين محدودا في فترة الحرب. كما أن جمال باشا لم يتخل تماما عن اللجوء إلى النبلاء المحليين للتوسط بين الحكومة والسكان. ورأى أولئك الأعيان المفضلون عند جمال في الإعدامات إجراءات أمنية مؤسفة لكنها ضرورية، واستمروا في خدمة المجهود الحربي العثماني كأعضاء بالبرلمان ومديرين إقليميين. وعلى الرغم من أن سوريا كانت مصدر التعبيرات

الأولى عن فكرة العروبة في فترة ما قبل الحرب، فإن القمع الشديد الذي مارسه جمال باشا واستمرار ولاء كثيرين من الشخصيات البارزة في النخبة العربية كان يعني أن أي حركة انفصالية عربية منظمة يجب أن تنشأ في مكان آخر.

الشريف حسين بن علي والثورة العربية

كان من أكثر ما أثار قلق الأوساط البريطانية هو ما ترتب على دخول العثمانيين الحرب من إثارة لمسألة التضامن الإسلامي. وكان من المحتمل أن يثير إعلان الخليفة ـ السلطان للجهاد ضد الوفاق الكثير من القلاقل بطول طريق بريطانيا الإمبراطوري إلى الهند وكذلك في داخل الهند نفسها. وبحث المسئولون البريطانيون عن شخصية مسلمة كبيرة لإقناعها بالتحالف مع دول الوفاق ويكون بذلك ثقلا مضادا وندا للخليفة – السلطان. واعتقدوا أنهم وجدوه في شخص الحسين بن علي، أمير مكة. وحيث إن جانبا كبيرا من تاريخ الشرق الأوسط بعد الحرب الأولى يدور حول تفسيرات الوعود التي قدمتها بريطانيا للشريف حسين، فمن المهم أن نفهم تطور المقترحات، والسياق الذي خرجت فيه، والأعمال التي نجمت عنها.

كانت إمـــارة مكة المنصب العربي – الإســـلامي الأسمى مكانة في الإمبراطورية العثمانية. فشاغله هو الذي يتولى حماية مدينتي المدينة ومكة المقدستين. وعلى الرغم من أن الحاكم العثماني في الحجاز كان المسئول الفعلي عن الشئون الإدارية والأمن العسكري في المنطقة، كان أمير مكة يتمتع باستقلالية كبيرة بوصفه مسئولا عن الحفاظ على حرمة المدينتين المقدستين وضمان سلامة وأمان الحج السنوي. بالإضافة إلى أن الأمير كان يُختار من عائلات تدعي نسبها للنبي وهي بالتالي من الأشراف. وقد عين الحسين بن علي (١٨٥٥–١٩٣١)، الذي ينتمي إلى عائلة هاشم من الأشراف، من قبل عبد الحميد الثاني في منصب الإمارة عام ١٩٠٨. وخصص الحسين، الطموح الذي لا يثق في الاتحاد والترقي من منطلق سياسي وديني على حد سواء، سنواته الأولى في المنصب في بناء شبكة من التحالفات القبلية التي ستمكنه من الفوز بقدر أكبر من الاستقلال عن إسطنبول. وكأمير حرب من القرن التاسع عشر، كان يأمل في تأمين ما يكفي من القوة لضمان بقاء منصب أمير مكة وراثيا في أسرته. وقد فرضت هذه الأهداف التقليدية ــ والمحدودة ــ نفسها على الساحة الدبلوماسية الدولية مع اندلاع الحرب العالمية الأولى. وسعت الاتحاد والترقي، التي كانت تحذره مثلما يحذرها، إلى إقناعه بأن يعلن دعمه لدعوة الخليفة بإعلان الجهاد وتخصيص وحدات من مجنديه القبليين للمجهود الحربي العثماني. وتملص الشريف. وقد فعل هذا لأنه لم يكن قد قرر بعد أيهما يمكن أن يخدم طموحاته الشخصية أكثر، دعم العثمانيين أم البحث عن بدائل أخرى. وفي يوليو عام ١٩١٥، أرسل حسين خطابا إلى المندوب السامي البريطاني في مصر، السير هنري مكماهون، يحدد فيه شروطه للتحالف مع بريطانيا وإعلان الثورة على حكومته العثمانية.



أعلن الشريف حسين، أمير مكة، الثورة العربيـــة فـــي ١٩١٦. بالمقابل، كان الشريف يتوقع اعتراف الحلفاء به ملكا على دولة عربية مستقلة فور انتهاء الحرب.

المصدر: أمناء متحف الحرب الإمبراطورية، لندن.

وكان هذا بداية مراسلات حسين ــ مكماهون الشهيرة (يوليو عام ١٩١٥- مارس عام ١٩١٦)، التي رسخت جدلا حادا حول ما إذا كانت بريطانيا قد تعهدت بدعم قيام دولة عربية مستقلة ثم حنثت بوعدها أم لا.

وكانت بريطانيا متقبلة لفكرة قيام ثورة عربية ضد العثمانيين وكذلك فرصة كسب حليف مسلم بقدر الحسين؛ وصدرت الأوامر لمكماهون بمتابعة مبادرة الحسين. وكانت الحدود هي أكثر المسائل تعقيدا في مراسلاتهما. فقد طلب حسين، الذي كان يدعي تمثيله لكل الشعب العربي، اعتراف بريطانيا بدولة عربية مستقلة تشمل شبه الجزيرة، وولايات سوريا الكبرى (بما في ذلك لبنان وفلسطين)، والعراق ــ وبالأساس المناطق الواقعة شرق مصر الناطقة بالعربية ــ مقابل تعهده بالقيام بتمرد مسلح ضد العثمانيين. كانت بريطانيا تسعى إلى حماية مصالحها مستقبلا في المنطقة وكذلك مصالح حليفتها فرنسا. وأبلغ حسين بعدم إمكان ضم المنطقة الواقعة إلى الغرب من حدود مدن دمشق وحمص وحماة للدولة العربية المقترحة لأن سكانها ليسوا كلهم من العرب. وكان هذا نوعا من المماطلة؛ فالسبب الحقيقي لرفض مكماهون هو مطالبة فرنسا بالسيطرة على الساحل السوري.



خريطة ٩-١ الإمبراطورية العثمانية في ١٩١٤

وعبر المراسلات المتبادلة، رفض حسين هذا الاستبعاد، بينما أصر مكماهون عليه. وفي النهاية، أجل الموضوع لحين انتهاء الحرب. لكن حسين أعلن بوضوح تمسكه بالمطالبة العربية بالساحل السوري. كما سعى مكماهون إلى ضمان موافقة حسين على وضع خاص لبريطانيا في ولايتي بغداد والبصرة بالعراق. وأصر حسين على أن هذه المناطق جزء لا يتجزأ من الميراث العربي، لكنه وافق على احتلال بريطانيا لها في فترة ما بعد الحرب حتى تستقر الأوضاع الإدارية هناك. وقبل مكماهون بالمناطق التي طالب بها حسين، وأجل سوريا والوجود البريطاني في مناطق بالعراق لمفاوضات تجري في المستقبل، وصرح بأن "بريطانيا العظمى على استعداد للاعتراف وتأييد قيام دولة مستقلة للعرب في كل المناطق الواقعة في نطاق الحدود المقترحة من شريف مكة"(١).

وإلى جانب الموافقة على الاعتراف بدولة عربية مستقلة بعد الحرب، وعدت بريطانيا بمد حسين بالأسلحة والذخائر، وتمويل ثورته على العثمانيين والاعتراف بخليفة من العرب حال اختياره. وتعهد حسين بالمقابل بالقيام بانتفاضة مسلحة شاملة وإنكار النظام العثماني بوصفه عدوا للإسلام. وبدا وكأن الطرفان حققا أهدافهما. فقد أصبحت طموحات حسين مؤمنة بضمان قوة كبرى، وحصلت بريطانيا على حليف مسلم له مكانته. لكن عدم دقة بعض الاتفاقيات المتعلقة بالأراضي جعل النزاع فيما بعد حول نيات تعهد بريطانيا حتميا. وكان الشريف حسين على دراية بعدم الدقة هذا؛ كان يعرف أنه طالب بدولة عربية أكبر مما كان الحلفاء مستعدين للموافقة عليه وأن الحدود النهائية للدولة ستتحدد من خلال المفاوضات مستقبلا. لكن حتى لو كان حسين وضع في اعتباره كل الملاحظات والتعديلات التي وردت في خطابات مكماهون، فقد كان لديه سبب للاعتقاد بأنه وُعد بدولة عربية مستقلة (وإن كانت دولة يلعب فيها المستشارون من دول الحلفاء دورا مهما) في شبه الجزيرة، وسوريا الداخل، وأجزاء من العراق، وربما فلسطين. كانت لغة مكماهون ملتبسة لدرجة أنها أثارت تفسيرات متضاربة للغاية حول إن كانت فلسطين تشكل جزءا من الدولة العربية المستقلة أم لا. لم ترد فلسطين تحديدا في المراسلات، لكن المسئولين البريطانيين زعموا فيما بعد أن المنطقة كانت جزءا من منطقة الساحل السوري المحجوزة لفرنسا ومستبعدة من ثم من الدولة العربية، برغم من وقوعها جنوبي خط دمشق – حلب الذي ذكره مكماهون. لكن هذا القول عليه مآخذه. فلأن فلسطين كانت واقعة بالفعل جنوب دمشق، يرى مؤيدو أحقية العرب في المنطقة أنه من غير الممكن أن تكون جزءا من منطقة تقع غرب خط دمشق – حلب ويجب من ثم أن تكون جزءا من

(1) Sir Henry McMahon to Sharif Husayn, October 24, 1915, in J. C. Hurewitz, ed., The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record, vol. 2, British-French Supremacy، nd ed. (New Haven, 1979), p. 50. 2, 1945-1914

الدولة العربية التي وُعد بها الشريف. كما أن مكماهون، عندما كان يتفاوض مع حسين، لم يهتم كثيرا بفلسطين كمنطقة بحد ذاتها وربما لم يكن ينوي ضمها للدولة العربية. ومع ذلك، يبدو أن أسئلة حول من وعد بمنطقة محددة لم تعد مناسبة بمقتضى تسوية السلام التي وقعت بعد الحرب، لكن طرحها استمر لأن التصورات عادة ما ترقى إلى مرتبة الأوضاع القانونية، حيث ساد تصور بين العرب الواعين سياسيا، وتعمق في فترة ما بعد الحرب، بأن بريطانيا حنثت بعهدها، وأنها خدعت العرب وضللتهم.

بدأت الثورة العربية في العاشر من يونيو عام ١٩١٦، عندما هاجمت قوات حسين القبلية الحامية العثمانية في مكة. وبحلول شهر سبتمبر، كانت معظم المدن الرئيسية في الحجاز قد وقعت بيد حسين، باستثناء المدينة التي كانت تحت الحصار أثناء الحرب. وفي تصريحاته التي برر فيها الثورة، استعان حسين بالأساس بقضية التضامن الإسلامي. ولإدراكه حساسية قيادة ثورة ضد السلطان العثماني، حاول تصوير عمله كواجب إسلامي. ودعا كل مسلمي الإمبراطورية إلى الإطاحة بحكم الاتحاد والترقي، الذين كانوا، على حد قوله، عبارة عن مجموعة من المغامرين الملاحدة الذين ابتعدوا عن القرآن والشريعة. وحرصا منه على عدم مهاجمة الخليفة، حث حسين المسلمين على الثورة وتحرير الخليفة من براثن الاتحاد والترقي. وقد صبغ هذا النوع من الدعاية ذات التوجه الإسلامي تصريحات الشريف خلال عامي الثورة. لم يكن قوميا عربيا ولم ينطلق قط من منظور العروبة. كان، بالأحرى، عاهلا طموحا استغل مكانته الإسلامية كشريف وأمير لمكة في محاولة لتأسيس مملكة أو إمارة تتوارث أسرته حكمها.

وعلى الرغم من وجود دعم سري للثورة في أجزاء من سوريا، فشلت دعوة الشريف في خلق رد فعل منظم في الولايات الناطقة بالعربية. والحقيقة أن كثيرا من الشخصيات العربية العامة اتهمت حسين بالخيانة وأدانت مساعيه لتقسيم الإمبراطورية العثمانية الإسلامية في وقت أحوج ما تكون فيه للاتحاد. ولم تكن الثورة العربية انتفاضة شعبية ضد الإمبراطورية العثمانية. كانت، بالأحرى، مغامرة ضيقة القاعدة تعتمد على مجندين من القبائل تسيطر عليها الأسرة الهاشمية. لكن لاشك في أن العرب رحبوا بالانتصار النهائي للثورة ــ الاستيلاء على دمشق عام ١٩١٨ ــ وبوضعها الأساس للمطالب العربية بدولة مستقلة.

كان طريق الثورة العربية المؤدي إلى دمشق ينطلق من الحجاز مرورا بمدينة العقبة (سقطت عام ١٩١٧) ثم بطول ميمنة الجنرال اللنبي أثناء الهجوم النهائي عام ١٩١٨. وكانت قوات الشريف حسين القبلية بقيادة ابنه، الأمير فيصل، ويعاونه مجموعة من الضباط العراقيين السابقين بالجيش العثماني وفريق صغير من الخبراء العسكريين البريطانيين، من بينهم النقيب ت. إ. لورانس. وحاول فيصل بشكل عام تحاشي الدخول في معارك مع العثمانيين والتركيز بدلا من ذلك على إعاقة خطوط مواصلات وإمداد

العدو. وعندما قاد قواته قاصدا دمشق في الأول من أكتوبر عام ١٩١٨، كان ذلك ذروة المجهود الحربي العربي. وعلى الفور بدأ فيصل تأسيس الإدارة، معتقدا أنه كان يتصرف وفق التعهدات التي قدمتها بريطانيا لوالده.

تعهدات وتعهدات مضادة: خطط الحلفاء لتقسيم الإمبراطورية العثمانية

في مجرى الحرب، وقعت دول الوفاق عددا من الاتفاقيات فيما بينها لترتيب أوضاع البلاد التابعة للدولة العثمانية في المستقبل. ولم تأخذ هذه الاتفاقات في اعتبارها مطالب حلفاء الوفاق من العرب لكن كان الغرض الوحيد منها خدمة مصالح الدول الأوروبية في حلف الوفاق بترتيب ما يطلق عليه أحد الباحثين "حجوزات توسعية مقدما"[1]. كان الغرض من الاتفاقات هو الحفاظ على الحلف عن طريق حل الخلافات المحتملة في فترة ما بعد الحرب قبل أن تطفو على السطح. وقد تحقق هذا بتقديم تعويضات من الأراضي للدول الأعضاء بالحلف.



"جيش" الثورة العربية، المؤلف بالأساس من قوات قبلية غير نظامية في منطقة وجه بشبه الجزيرة العربية في ١٩١٧. أمناء المتحف الحربي الإمبراطوري.

في عام ١٩١٥، عندما كانت الجيـوش الـروسية تتلقى ضربات العثمانيين من شرق الأناضـول ومن الألمـان في بولندا، ساور بريطانيا وفرنسا القلق من أن يتبخر

(1) Elizabeth Monroe, Britain's Moment in the Middle East, 1914–1971, 2nd ed. (London, 1981), p. 26.

عزم روسيا على مواصلة الحرب. ومن ثم قررتا أن تقدما للقيصر أكثر أشكال "الحجز المقدم" إغراء. وفيما اعتبر اقتراحا لم يكن يخطر على بال أحد قبل الحرب، وقعت بريطانيا وفرنسا وروسيا اتفاقية القسطنطينية في مارس عام ١٩١٥، التي تعطي روسيا حق ضم إسطنبول والمضايق التركية. ولم يقدر للاتفاقية التنفيذ يوما، ولم يكن هناك شك في أن بريطانيا وفرنسا شعرتا بالارتياح من تصريح لنين بعد الثورة الروسية عام ١٩١٧ بعدم اعتراف الحكومة البلشفية بمعاهدات القيصر السابقة مع الحلفاء.

وإلى حد كبير، كانت أكثر مسائل الشرق الأوسط إزعاجا بين أطراف التحالف هو التوتر المستمر بين بريطانيا وفرنسا بسبب مطالبة فرنسا بسوريا العثمانية. ونظرا لتحمل فرنسا وطأة القتال المروع على الجبهة الغربية، لم يكن باستطاعتها حماية مصالحها في الشرق الأوسط بصورة مباشرة ونظرت بحذر إلى تورط بريطانيا العسكري المتزايد في المنطقة. ولحل هذه القضية، انتهت المفاوضات بين البلدين بتوقيع اتفاق سري في مايو عام ١٩١٦ يقضي بتقسيم معظم الشرق الأوسط العربي فيما بينهما. وتعتبر الاتفاقية، والتي تعرف بمعاهدة سايكس – بيكو من أكثر وثائق الحرب إثارة للجدل، لأنها تستولي على أجزاء من الأراضي التي تعهد البريطانيون بضمها إلى دولة الشريف حسين. وتقر المعاهدة بالمطالبات الفرنسية القديمة في سوريا بمنح فرنسا منطقة شاسعة تحت "السيطرة المباشرة"، تمتد بطول الساحل السوري من جنوب لبنان إلى الأناضول. ومنحت فرنسا إلى جانب هذا مجالا للنفوذ الحصري غير المباشر في سوريا الداخل. وضمن البريطانيون وضعا مشابها في العراق؛ وحصلت بريطانيا على حق ممارسة "السيطرة المباشرة" على القطاع الجنوبي من بين الرافدين ومنحت منطقة كبيرة للنفوذ الحصري غير المباشر تمتد من غزة إلى كركوك. وتحددت الدولة العربية المستقلة التي وعد بها الشريف حسين، في اتفاق سايكس ــ بيكو، بوصفها دولة أو اتحادًا فدراليًّا بين الدول الواقعة في منطقتي النفوذ البريطاني والفرنسي غير المباشر. وبمقتضى الاتفاق، كان لفلسطين أن توضع تحت إدارة دولية.

وأخيرا، قدمت بريطانيا العظمى "حجزا مقدما" آخر لطرف آخر ذي مصلحة. ففي محاولة لاستمالة يهود الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا وكذلك ضمان السيطرة على المناطق المجاورة لقناة السويس، وافقت بريطانيا على تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد ظهر هذا الاتفاق ــ المعروف بوعد بلفور في نوفمبر عام ١٩١٧في خطاب من وزير الخارجية أرثر بلفور إلى اللورد روتشيلد، الشخصية البريطانية الصهيونية البارزة (انظر الفصل الثالث عشر). وإذا كان لتعهد البريطانيين بدعم – وإن كان بشكل غير مباشر– استيطان اليهود في فلسطين أن يتحقق، فكان على بريطانيا الاستمرار في احتلال فلسطين. وبالنسبة للعرب، اعتبر تصرفا كهذا انتهاكا للتعهدات التي

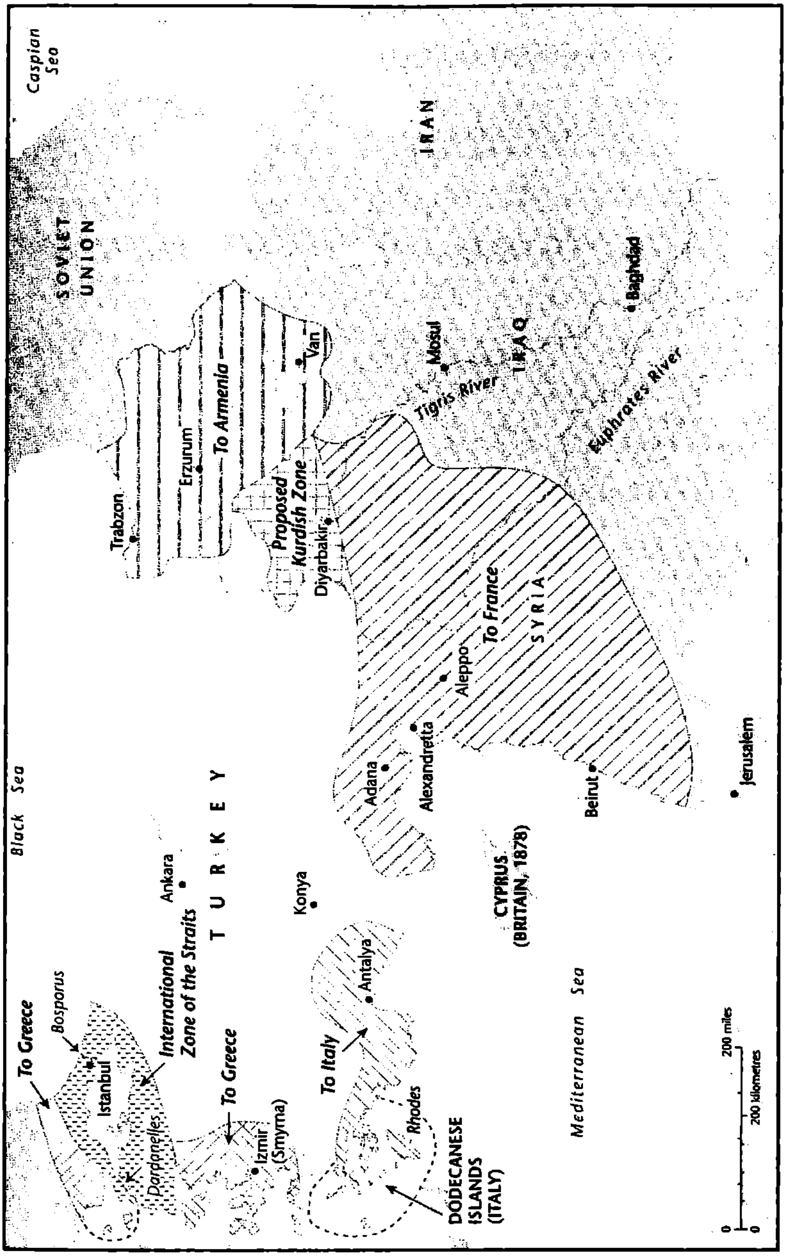
قدمت للشريف حسين. وعندما انتهت الحرب، كانت معظم البلاد العثمانية عهدة طرف أو آخر من أطراف التحالف. ونظرا لأن بعض التعهدات كانت تتناقض مع غيرها، لم يكن من الممكن تطبيقها إلا عبر الحلول الوسط أو اللجوء إلى القوة المسلحة.

التسوية السلمية

نظرة عامة

لن نتعرض هنا لتأثير التسوية السلمية على دول الشرق الأوسط كل على حدة وسنؤجل هذا لفصول تالية. أما غرضنا هنا فهو إعادة النظر في العملية التي انتهت بتقسيم واحتلال معظم مناطق الدولة العثمانية في السابق. وفي يناير عام ١٩١٩، اجتمع ممثلون عن ٢٧ دولة في باريس للتوصل إلى تسوية لتفادي خطر نشوب حروب أخرى في المستقبل. وبالنسبة لمعظم الوفود، كان للمسائل الأوروبية الأولوية، وخلال عام ١٩١٩، وقعت أربع معاهدات منفصلة مع ألمانيا والنمسا والمجر وبلغاريا. لكن صياغة تسوية ما بعد الحرب في الشرق الأوسط احتاجت فترة أطول من المفاوضات وورطت الحلفاء في صراعات عديدة فيما بينها. وأخيرا، اتفق على شروط التسوية العثمانية في مؤتمر سان ريمو (أبريل عام ١٩٢٠) وأدمجت في معاهدة سيفر، التي وقعت عليها الحكومة العثمانية مكرهة في ١٠ أغسطس عام١٩٢٠.

كانت أجزاء المعاهدة الخاصة بالأناضول بالغة القسوة وترقى إلى التقسيم الفعلي للمركز الأصلي للإمبراطورية العثمانية (انظر الخريطة ٩,٢). وعلى الرغم من أن المنتصرين كانوا يرغبون في وجود دولة وحكومة عثمانية، كانت المساحة التي ينتظر أن تمارس عليها الدولة سيادتها مقيدة للغاية. ولم تعد المضائق الواصلة بين البحر أسود والمتوسط خاضعة لسلطة إسطنبول حيث جرى وضعها تحت سلطة بعثة دولية. ومنحت المعاهدة مجالات نفوذ في جنوب الأناضول لفرنسا وإيطاليا. أما اليونان، التي لم تنضم إلى دول الوفاق حتى عام ١٩١٧، فد فازت بآخر ولاية عثمانية في أوروبا، تراقيا؛ كما سمح لليونان كذلك بتأسيس وجود عسكري وإداري في ميناء إزمير الأناضولي الرئيسي. وفي سياق التوصل إلى المعاهدة، اضطر مفاوضو الحلفاء لأن يأخذوا في اعتبارهم المبدأ الجديد الداعي إلى حق تقرير المصير القومي ــ لكنهم طبقوا المبدأ فقط عندما كان يخدم مصالحهم أو يتفق مع انحيازاتهم. ولم يكن ثمة شك في أن السبب الأخير كان وراء معاهدة سيفر التي اعترفت بقيام دولة أرمينية في شرق الأناضول والقوقاز الروسي. كما اتفق الحلفاء على أن تحظى المناطق الكردية في شرق الأناضول بقدر من الاستقلال الذاتي. لكنها في محاولتها لاثبات عزمها على الاستقلال الذاتي للأرمن وبقدر من هذا الاستقلال للأكراد، أوضح الحلفاء أنهم لن يقدموا مساعدات عسكرية أو مالية لهاتين الدولتين الوليدتين. ولذلك، لم تبق الدولتان طويلا.



خريطة ٩-٢: تقسيم البلاد العثمانية السابقة بمقتضى معاهدة سيفر ١٩٢٠. وقد أثارت الشروط المجحفة للمعاهدة حركة مقاومة تركية معارضة للمعاهدة، وانتهى الأمر بتأسيس دولة تركية مستقلة تضم تراقيا والمضايق والأناضول.



الأمير فيصل، القائد الميداني للثورة العربية وملك سوريا فيما بعد، في مؤتمر باريس عام ١٩١٩. نفي بعد هزيمة قواته السورية أمام القوات الفرنسية. وبعدها، اختاره البريطانيون ليصبح أول ملك للعراق. المصدر: أمناء المتحف الحربي الإمبراطوري، لندن.

انتزعت مقررات مؤتمر سان ريمو الولايات العربية من السلطة العثمانية وقسمتها بين بريطانيا وفرنسا. وقسمت الولايات السابقة ووضعت تحت ما سمي بالانتداب، وهي كلمة سنتناولها بتفصيل أكبر في مقدمة الجزء الثالث. ويمكننا أن نشير هنا إلى أن نظام الانتداب لم يكن أكثر من صورة مختلفة قليلا من الاستعمار أعيد تغليفها لتضفي مظهر الحكم الذاتي. وانتدبت بريطانيا على العراق وفلسطين، وفرنسا على سوريا. وقامت في العراق دولة جديدة من الولايات الثلاث ـ البصرة وبغداد والموصل ـ التي لا يجمع بينها الكثير. وبغرض سيطرتها على الكيان الجديد، عززت بريطانيا وضعها في الخليج الفارسي، وأمنت الطرق المؤدية إلى الهند، ووضعت يدها على الموارد النفطية. أما الدولة العربية الثالثة التي كان لبريطانيا نفوذ مباشر فيها، فهي شرق الأردن، فلم يكن لها وجود وقت التوقيع على معاهدة سيفر. وكان الإنشاء المتعجل لشرق الأردن ناتجا عن الطريقة التي حصلت بها فرنسا على انتدابها على سوريا وأفضل طريقة لفهمه هو وضعه في سياق هذا الحدث.

قيام مملكة فيصل السورية وسقوطها ١٩١٨-١٩٢٠

في الوقت الذي كان فيه الحلفاء مجتمعين في باريس من أجل تسوية مصالحهم المتعارضة، كان الأمير فيصل يشكل حكومة عربية في دمشق. وقد اجتمع في إدارة فيصل الوليدة كل تيارات الماضي العثماني ورؤاه المتعارضة بشأن مستقبل العرب.

كانت تضم نشطاء شبابًا يحلمون بسوريا وفلسطين موحدة، وموظفين وضباط جيش عثمانيين سابقين، حلوا على دمشق بعد أن لم يعد هناك دولة عثمانية يعملون في خدمتها،

ومن أعيان سوريا المحليين الراغبين في الحفاظ على مواقع نفوذهم المعتادة. وبالإضافة إلى هذا الخليط كان هناك قادة من قوات الشريف الذين شعروا بأن إسهامهم في الثورة العربية يستوجب المكافأة بمنصب سياسي. وبرغم أن هذه الفصائل المتنافسة أدت إلى الحد من فاعلية إدارة فيصل، فإن الآمال التي انعقدت على الدولة الجديدة كانت كبيرة. وفي مارس عام ١٩٢٠، التقى ممثلون من أنحاء سوريا في المؤتمر السوري العام وأعلنوا قيام دولة سوريا المستقلة واختاروا فيصل ملكا لها. وفي كثير من أنحاء العالم العربي، إن لم يكن كلها، بدا هذا العمل وكأنه دلالة على بعث مملكة عربية في موقع العاصمة الإمبراطورية للدولة الأموية السابقة.

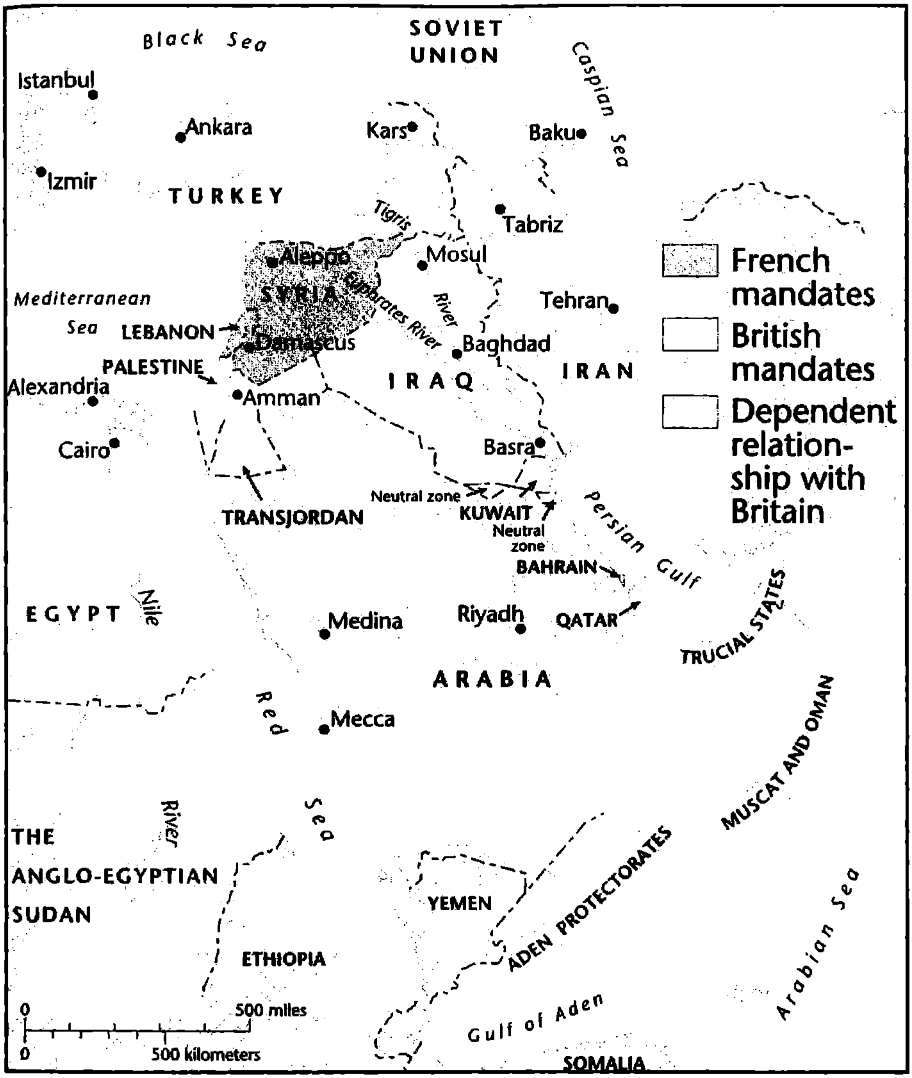
لكن بالنسبة لفرنسا، كان إعلان استقلال سوريا اغتصابا للمطالبات الفرنسية بالمنطقة وانتهاكا للمعاهدة الأنجلو ــ فرنسية بتقسيم المناطق العربية بالتساوي تقريبا بين القوتين. وفي هذه الحالة، فرضت الاتفاقيات الموقعة أثناء الحرب. وبرغم مناشدات فيصل في المرات الكثيرة التي ظهر فيها قبل مؤتمر السلام، صممت بريطانيا وفرنسا على أن يكون لتلبية مصالحهما الإقليمية والحفاظ على تحالفهما الأولوية على ما عداها من الاعتبارات. وكان هذا يعني ضرورة الاعتراف بالمطالب الفرنسية في سوريا؛ بعبارة أخرى، على بريطانيا أن تمتنع عن تقديم أي دعم كانت تنوي تقديمه لفيصل ومملكته السورية. وقد تحققت هذه الشروط بمقررات مؤتمر سان ريمو، التي وضعت سوريا، كما سبق أن رأينا، تحت الانتداب الفرنسي.

وفي داخل سوريا، كان الغضب والارتباك هو رد الفعل على مقررات سان ريمو. وحثت الكتلة القومية العربية في الحكومة فيصل على تحدي الحلفاء، بينما نصحته الأصوات الأكثر حذرا بمحاولة التوصل إلى تسوية تفي بالمطالب الفرنسية بشكل ما وتحافظ في ذات الوقت على المملكة السورية. وحاول فيصل، المحتار بين النصيحتين، بدء مفاوضات مع القائد الفرنسي في بيروت، الجنرال هنري جورو. لكن جورو لم يكن في مزاج يسمح بالحلول الوسط وأمر قواته بالزحف على سوريا. وفي ٢٤ يوليو عام ١٩٢٠، هزمت القوات الفرنسية جيش فيصل بسهولة، واحتلت دمشق، وأجبرت ملك سوريا على التوجه إلى منفاه في أوروبا. وزالت الدولة العربية المستقلة بعد خمسة شهور فقط من إعلان قيامها.

وردا على احتلال الفرنسيين دمشق رأت أسرة الشريف حسين ضرورة الحصول على حصة نهائية من الأرض. وفي أعقاب طرد فيصل من سوريا، قاد أخوه الأمير عبد الله وحدة قبلية من مكة إلى معان، وهي مدينة صحراوية شرق نهر الأردن. لم يكن لعبد

الله هدف واضح، ولم تشكل وحداته تهديدا مباشرا للموقف الأنجلو ـ فرنسي في العالم العربي. لكن تواجده في معان كان يحمل احتمال حشد القبائل المناوئة في المنطقة. ولذا، قرر البريطانيون دمج عبد الله في الشبكة الإمبراطورية غير الرسمية، على أمل أن يكون مصدرا للاستقرار في المنطقة غير المحتلة من الأردن وأن يحول وجوده كوكيل بريطاني دون انتشار النفوذ الفرنسي إلى الجنوب من سوريا. وعليه، تلقى عبد الله عرضا بإقامة إدارة في عمان تحت الإشراف الإداري البريطاني؛ وأن تكون بلاده جزءا من فلسطين تحت الانتداب، مع إعفائها من اشتراطات إعلان بلفور. وقبل عبد الله بالشروط، ورُسمت حدود جديدة على خريطة الشرق الأوسط، وفي عام ١٩٢١ ظهرت إلى الوجود إمارة شرق الأردن الصحراوية الغريبة.

وبقيام شرق الأردن، تكون عملية توزيع الأراضي العربية التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية المهزومة قد تمت. وقد قسمت الولايات العربية، التي كانت يوما جزءا من الإمبراطورية، إلى مجموعة من الدول الإقليمية تديرها بريطانيا وفرنسا (انظر الخريطتين ٩-١ و٩-٣). وبقي الشريف حسين في مكة، لكنه سرعان ما أصبح حليفا مستبعدا بعد أن وضع البريطانيون أيديهم على شيخ قبيلة عربي آخر بدا أكثر قدرة على خدمة مصالحهم. وبالنسبة للعرب، أعقب الحرب شعور بالمرارة تجاه القوى الغربية و أصبحوا على قناعة راسخة بأنهم تعرضوا للغدر. ومع ذلك، قد يرى البعض أن حسين كان على علم تام بغموض التعهدات البريطانية وكذلك ضرورة الوفاء بالمطالبات الأنجلو ـ فرنسية، لكن من الصحيح كذلك أنه وغيره من الزعماء العرب كانوا يتوقعون تسوية مختلفة بعد الحرب عن تلك التي فرضت عليهم. ومن المنظور العربي، فقد ضحى الحلفاء بتعهداتهم للشريف حسين من أجل تحقيق الانسجام بين الحلفاء ومصالحهم الاستعمارية الخاصة. ومال الرأي العام العربي إلى التشكيك في النيات الأنجلو ـ فرنسية في السنوات التي تلت الحرب، واتسمت فترة الانتداب بتبادل الاتهامات حول الدبلوماسية السرية وسكنتها رؤى عقيمة حول كيف سيكون الحال لو أن مملكة فيصل السورية سمح لها بالبقاء.



خريطة رقم ٩-٣: الشرق الأوسط في فترة ما بين الحربين.

خاتمة: نهاية النظام العثمانى فى الشرق الأوسط

بالنسبة للشعوب العربية التي عاشت في كنف السلطان، لم يكن تفكيك الإمبراطورية مجرد علامة على نهاية دولة معينة؛ كان كذلك نهاية لنظام سياسي واجتماعي وديني شكل أنماط سلوكهم العام على مدار ٤٠٠ سنة. وكان الحكم العثماني يطبق بدرجات مختلفة من الشدة في العديد من مناطق الولايات العربية. وكان هذا النوع من المواءمة يشكل جوهر النظام العثماني: يحكم المناطق التي يمكن إدارتها بكفاءة حكما مباشرا ويسمح بقدر من الحرية لزعماء القبائل أو أمراء الإقطاع المحليين في المناطق الأكثر بعدا. حتى في مناطق الحكم المباشر، مثل المراكز الحضرية في سوريا الكبرى، مارس الحكام العثمانيون سلطتهم بمشاركة الأعيان العرب المحليين. وقد احتفظت الطائفة الأخيرة بقدر من السلطة المحلية مقابل التعاون مع ممثلي الدولة العثمانية المركزية. وإلى جانب السماح بقدر من الاستقلال السياسي الإقليمي، كان الحكم العثماني البرجماتي يتسامح مع مجموعة متنوعة من الممارسات الدينية والثقافية في أنحاء الولايات العربية. لكن حكومات الدول التي جاءت بعد تقسيم الإمبراطورية بعد الحرب- التي خضعت أولا للسيطرة الأوروبية ثم بعد ذلك للأنظمة العربية المستقلة- لم تكن على هذا القدر من الاستيعاب. وكان على الدول الجديدة، بممارستها لما كان يراه حكامها طرقا حديثة للحكم، أن تسعى إلى إحكام سيطرتها المركزية على القبائل الريفية وسكان الحضر على حد سواء وغرس نوع من الوحدة الثقافية بين كل مواطنيها. ولا يعني هذا أن النظام العثماني كان متفوقا؛ كان الهدف، بالأحرى، هو تحديد الضغوط التي ستتعرض لها شعوب الدولة العثمانية سابقا في وضعيتهم الجديدة كمواطنين لدول قومية ناشئة.

كما كانت الإمبراطورية العثمانية توفر لرعاياها شعورا بالأمان بفضل انتمائهم لنظام عالمي أكبر. وكان النظام ممثلا من ناحية في العرش العثماني وحاكمه السلطان، وفي المؤسسات الإسلامية وممارسات السلاطين، من ناحية أخرى، هو المسئول عن هذا الدعم. فالإمبراطورية لم تكتسب الشرعية في عيون رعاياها فقط بسبب قدرتها على تحقيق استقرار الحكم بل كذلك على تصميم حكامها على ضمان أن يقوم النظام السياسي والاجتماعي على فرض الشريعة، واحترام دور العلماء، ورعاية التعليم الديني، وحماية المدن المقدسة. باختصار، لم تكن الإمبراطورية لعثمانية تجسيدا لمنجزات الماضي الإسلامي وحسب، بل أعطت الأمل كذلك، من خلال وجودها واستقلالها المستمر، وقدمت

الدليل على إمكانية بقاء دولة إسلامية متميزة وسط عالم من القوى الأوروبية التوسعية. ولابد أن الرعايا العرب المسلمين كانوا مرتاحين في دولة كتلك. لكن بحلول عام ١٩٢٠، لم يعد للدولة ولا لمؤسساتها الإسلامية السيادة في الشرق الأوسط، وتُرك رعاياها من العرب والأتراك دون بوصلة تهديهم.

لم يكن النظام العثماني جامدا قط، لكن القرن الأخير من حكمه شهد تحولا كبيرا. وكما رأينا، كان من شأن حركة الإصلاح تقوية الكفاءة الإدارية والقدرات العسكرية للإمبراطورية؛ لكن ارتبطت الإصلاحات، بطبيعتها، في ذات الوقت بتقويض بعض الأسس التي قام عليها النظام العثماني. لكن بالرغم من التغيرات المؤسسية وانتشار الثورات القومية في البلقان، لم يكن سكان الإمبراطورية من العرب يرغبون، أو يتوقعون هدمها أو إحلال دول عربية إقليمية مكانها. وكما يتضح من الفصل الثامن، فإن فكرة العروبة طفت على السطح قبل الحرب، لكنها لم تكن تشكل برنامجا للاستقلال السياسي كمطلب للاستقلال الذاتي العربي في إطار الدولة العثمانية. وهكذا، ظلت الفكرة العثمانية، وقت اندلاع الحرب، الأيديولوجية السائدة في الولايات الناطقة بالعربية. ونظرا لكل الاهتمام الذي حظي به قمع جمال باشا وثورة الشريف حسين العربية، فإن ذلك لم يبعد الأغلبية العربية عن ولائها للعثمانيين في خلال سنوات الحرب. لكن بنهاية الحرب عام ١٩١٨، لم تعد الفكرة العثمانية ملائمة. فما هي قوى الولاء السياسي والهوية الثقافية التي كان يمكن أن تحل محلها؟

لمدة من الزمن، بدا أن مملكة فيصل السورية، بتوجهها العروبي، يمكن أن تملأ الفراغ الذي خلفته هزيمة العثمانيين، لكن هذا الحلم ثبت أنه كان وهما. فباحتلال فرنسا لدمشق وقيام الدول الإقليمية، اضطرت النخب العربية، بسبب الإهمال غالبا، إلى التركيز على دولهم الجديدة كل على حدة. وبينما كان العرب في السابق سكانًا في ولايات عثمانية، أصبح عليهم الآن صياغة هويات جديدة كعراقيين وسوريين وفلسطينيين. لكن هناك عنصرا واحد ظل ثابتا في الشرق الأوسط ما بعد المرحلة العثمانية، الأشخاص الذين صعدوا إلى صدارة المشهد السياسي في دول الانتداب الجديدة كانوا بالأساس من أولئك الذين شغلوا مواقع السلطة داخل النظام العثماني، سواء كانوا من الأعيان المحليين أو الموظفين المدنيين وضباط الجيش السابقين. وكان من شأن استمرار سيطرة نخبة العهد العثماني تلك ضمان استمرار أنماط سلوك معينة واتجاهات للسلوك السياسي والاجتماعي عثمانية الطراز وسيادتها في مرحلة ما بعد الحرب. أما كيف كانت استجابة هذه الأنماط الراسخة للتفكير والعمل للمطالب التي استحدثها تغير الأحوال فسنتناوله في الجزء التالي من هذا الكتاب.

الجزء الثالث

الكفاح من أجل الاستقلال

من فترة ما بين الحربين إلى نهاية الحرب العالمية الثانية

أصبحت دراسة الشرق الأوسط منطقة أكثر تعقيدا بعد الحرب العالمية الأولى. وخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تحكمت ثلاثة مراكز للقوى - مصر والإمبراطورية العثمانية وإيران - في المنطقة. ومن المؤكد أن القوى الأوروبية مارست درجات مختلفة من النفوذ في كل من هذه المراكز، لكن القاهرة وإسطنبول وطهران كانت المدن الرئيسية لمعظم سكان الشرق الأوسط. لكن بعد التسوية السلمية وقيام الانتداب، ظهر نظام جديد للدولة الإقليمية. وقد تفتت قلب الإمبراطورية العثمانية إلى ست دول: تركيا والدول العربية الخمس سوريا ولبنان وفلسطين والعراق وشرق الأردن. كما ظهرت السعودية واليمن ككيانين سياسيين متميزين. وهكذا، أصبح هناك عشرة مراكز قوى، لكل منها سياسته الداخلية والخارجية الخاصة. لكن سياسات معظم هذه الدول الجديدة كان يقررها المحتلون الأوروبيون. ومن بين الدول المركزية الشرق الأوسطية العشر، كانت تركيا وإيران والسعودية واليمن تمارس سيادتها كاملة خلال فترة ما بين الحربين، ولم يسمح للاثنتين الأخيرتين بالاستقلال إلا لأنهما كانتا معزولتين ولأن بريطانيا وفرنسا اعتبرتاهما قليلتي الأهمية نسبيا. حتى سيادة إيران فيما بين الحربين كانت مؤقتة. وأحيانا، كان رضا خان، القائد العسكري الذي استولى على العرش وأعلن نفسه شاها، يبدو وكأنه يتبع نفس أسلوب الاستعلاء القومي التركي. لكن مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، غزت بريطانيا والاتحاد السوفيتي إيران وقضت على أي سيادة محتملة لإيران. ومن بين الدول الجديدة، العامرة بالسكان والمهمة استراتيجيا، استطاعت تركيا، التي كانت مركز الإمبراطورية العثمانية والمستفيد الرئيسي من الإصلاحات التي شهدها القرن التاسع عشر، أن تتحدى بشدة التسوية السلمية المفروضة عليها وأن تتبع سياسة داخلية وخارجية خاصة بها اعتبارا من أوائل عشرينيات القرن العشرين وحتى نهاية الحرب الثانية.

شهدت فترة ما بين الحربين هيمنة أنجلو - فرنسية على البلاد العربية. احتفظت بريطانيا بسيطرتها على مصر، وأدارت بريطانيا بمشاركة فرنسا خمس دول عربية جديدة مقتطعة من الإمبراطورية العثمانية. وصدقت عصبة الأمم على تقسيم الولايات العربية التي كانت تتبع الدولة العثمانية في السابق إلى دول جديدة، ومنحت بريطانيا وفرنسا حق

إدارتها بنظام الانتداب. ووفقا للغة ميثاق العصبة الرعوية، فإن البلاد الخاضعة لنظام الانتداب "تقطنها شعوب غير قادرة بعد على الصمود وحدها في وجه التحديات الصعبة للعالم الحديث". ومن هنا، يجب وضعها تحت وصاية "البلاد المتقدمة"، التي يجب أن تساندهم "حتى يأتي ذلك الوقت التي تستطيع فيه الصمود وحدها". وهكذا، تمثلت مسئولية القوى المنوط بها الانتداب في إعداد هذه البلاد لحكم نفسها بنفسها. وبصياغة المسألة على هذا النحو، حاولت العصبة التستر على حقيقة أن تلك الانتدابات كانت ببساطة تسمية أخرى للسيطرة الاستعمارية. وقد أتاح نظام الانتداب لبريطانيا وفرنسا الفرصة لتأمين مصالحهما الإستراتيجية في الشرق الأوسط بينما تتملقان مبدأ تقرير المصير الذي روجتا له على نطاق واسع. لكن نظام الانتداب كان مختلفا عن استعمار فترة ما قبل الحرب، حيث كانت دولة الانتداب مسئولة عن تنفيذ التزامها بالحكم الذاتي وهي ملزمة بذلك بإنهاء سيطرتها في وقت غير محدد.

وخلال معظم فترة ما قبل الحرب، كان النشاط السياسي العربي موجها بالأساس إلى تحقيق الاستقلال عن السيطرة الأجنبية. ولم تحظ الاعتبارات الأخرى، مثل الإصلاح الزراعي أو تشريعات الرفاهية الاجتماعية، سوى باهتمام قليل نسبيا. ويتمثل أحد أسباب هذا التركيز على تحقيق السيادة في انتماء الزعماء السياسيين العرب في مرحلة ما بين الحربين بالأساس إلى طبقة ملاك الأراضي أو المهنيين. ولم تؤد سنوات الحرب إلى ثورة اجتماعية واحتفظت نفس النخبة التي كانت تنعم بالنفوذ والمكانة قبل عام ١٩١٤ ــ طبقة المتعلمين تعليما أوروبيا من أبناء الأعيان والمهنيين في مصر والأعيان التقليديين في سوريا ولبنان وفلسطين ــ بامتيازاتها في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. وربما كان العراق استثناء لهذا لنموذج، لكن حتى في بغداد كانت النخبة السياسية مكونة إلى حد كبير من ضباط الجيش العثماني السابقين الذين احتفظوا بسلوك الطبقة الحاكمة العثمانية التقليدي. وكانت هذه المجموعات الحاكمة تسعى إلى الاحتفاظ بقواعد تأييدها في الداخل وهي تشن حملتها على بريطانيا أو فرنسا. وقد استدعى هذا المساومات من حين لآخر. فقد كان احتفــاظ القادة السياسيين المحليين بمنــاصبهم رهن رضاء دولة الاحتــلال. وهكذا، حتى وهم يطالبون بالاستقلال، حاول القادة السياسيون العرب الفوز بأفضال السلطات الأوروبية. وقد مارسوا نفس ممارسات الأعيان ولكن في محيط جديد.

استدعى قيام دول منفصلة مكان النظام السياسي العثماني إعادة هيكلة اقتصادية وعقائدية مؤلمة لسكان المنطقة. فقد تحول ما كان يوما وحدة اقتصادية متكاملة تحت سلطة إمبراطورية واحدة إلى شظايا. وأصبح لكل دولة عربية جديدة تعريفاتها الجمركية

الخاصة، وعملتها الخاصة، وشكلها الخاص من العلاقات مع سيدها الأوروبي. كما تغيرت أشكال التبادل التجاري مع حرمان المدن المستبعدة من الحدود الجديدة مثل حلب، والتي كان دورها كمنفذ لإنتاج مناطق الأناضول النائية من موارد تمويلها. وتنافست الدعوات الأيديولوجية المتصارعة على كسب ولاء السكان العرب. ومع سعي حكام كل دولة ناشئة لخلق رموز محددة للهوية القومية، أدان دعاة الوحدة العربية والتضامن الإسلامي التفتيت الذي فرض على العالم العربي ودعوا حكامهم إلى التنازل عن سلطتهم المحلية من أجل إقامة دولة كونفدرالية أكبر. وخلال سنوات ما قبل الحرب ثم الحرب العالمية الثانية، زادت مسألة جديدة – الهجرة الصهيونية إلى فلسطين – من حدة الفوضى والتوترات الناتجة عن سقوط النظام العثماني.

ومثلما خففت الحرب الأولى من قبضة الإمبراطورية العثمانية على ولاياتها العربية، سرّعت الحرب العالمية الثانية من نهاية الهيمنة الأنجلو ــ فرنسية على الشرق الأوسط، وأدت إلى منح كل الدول الكبيرة بالمنطقة استقلالا رسميا. وعلى الرغم من أن بريطانيا وفرنسا لم تتخليا عن طموحاتهما الاستعمارية تخليا تاما أو سهلا، فقد أضعفتهما الحرب بحيث لم يعد باستطاعتهما الاحتفاظ بالتزاماتهما الخارجية بما يليق بإمبراطوريتين.

لكن إذا كان انتهاء الحرب الثانية حقق الاستقلال للشرق الأوسط، فقد كان استقلالا تشوبه الشكوك بسبب النهاية المريرة للانتداب الفلسطيني. وفي أعقاب الحرب مباشرة، فرضت مسألة فلسطين نفسها بإلحاح. فمع انكشاف الرعب الذي كانت تشهده معسكرات الاعتقال الألمانية ووجود آلاف اليهود اللاجئين المرحلين زاد الصهاينة إصرارا على إقامة دولة يحظى اليهود فيها بالأمان. ومثل قيام إسرائيل في حرب عام ١٩٤٨ إنجازا للهدف الصهيوني. لكنه مثل كذلك فشلا من جانب الأنظمة العربية التي قاومت قيام هذه الدولة. وقد هزت أحداث عام ١٩٤٨ قادة تلك الأنظمة، ودخلوا مرحلة الاستقلال فاقدين للمصداقية وضعافًا أمام تيارات السخط التي أثارتها سياساتهم.

(١٠)

الإصلاحات الاستبدادية في تركيا وإيران

خلال السنوات التي أعقبت الحرب مباشرة، ابتعدت كل من تركيا وإيران عن الأساليب الملكية القائمة وشرعتا في إصلاحات حيوية برعاية الدولة. وفي تركيا، جرى تنفيذ السياسات الجديدة برعاية حكومة جمهورية إصلاحية السلطة فيها للرئيس. وبالرغم من احتفاظ الرئيس أتاتورك بسلطات ديكتاتورية فعلية، فقد كان منتخبا بصورة شرعية، وحاول نشر المؤسسات والاتجاهات التي من شأنها ازدهار ديمقراطية مكتملة في تركيا تحت حكم خلفائه. وفي إيران، حل محل ملوك القاجار أسرة بهلوي متمثلة في شخص رضا شاه، الضابط السابق بفرقة القوزاق، الذي استولى على التاج الملكي ووضعه على رأسه. واستمر هذا الضابط الذي أعلن نفسه شاها على التقاليد الاستبدادية للحكم الملكي الإيراني، وسعى إلى تأمين منصب العرش لابنه. وأشاع كل من أتاتورك ورضا شاه قدرا كبيرا من العلمانية في الحياة العامة، وحاول كلاهما دعم إصلاحاتهما بنشر رموز جديدة للهوية القومية. وكانت هذه محاولة منهما لفصل مؤسسات الدولة عن المؤسسات الدينية ليكون الولاء الأول بذلك للأمة وبناها العلمانية الناشئة.

تركيا أتاتورك

تقسيم ما بعد الحرب والغزو اليوناني وحرب الاستقلال

مع نهاية عام ١٩١٨، كان الحلفاء المنتصرون يسيطرون على إسطنبول والحكومة العثمانية. وفر قادة الاتحاد والترقي من البلاد، ومارس السلطات التي كانت قائمة السلطان محمد السادس وحيد الدين، الذي حل البرلمان العثماني في ديسمبر عام ١٩١٨ وبعدها حكم البلاد حكما استبداديا منفردا. ومن وجهة نظر السلطان ومستشاريه المقربين، كان التعاون مع الحلفاء يهدف إلى إنقاذ ما تبقى من المناطق العثمانية المستقلة بمقتضى تسويات ما بعد الحرب. وهذا الموقف جعل حكومة السلطان هدفا للاتهامات بالتعاون مع الغزاة الأجانب.

وكان الحلفاء مصممين على معاقبة العثمانيين كقوة مهزومة، والموافقة على مطالب رعايا الإمبراطورية من المسيحيين بتقرير المصير، وتأمين أهدافهم الإستراتيجية في الأناضول. وقد اندمجت هذه الأهداف في معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ (انظر الخريطة ٩,٢).

وعلى الرغم من أننا سبق أن تناولنا شروط المعاهدة في الفصل التاسع، فإنها تستحق أن نكررها هنا: تقسيم جنوب غرب الأناضول بين إيطاليا وفرنسا؛ قيام دولة أرمينية مستقلة تتمركز حول أرزروم؛ ضم إقليم تراقيا إلى اليونان بحيث تصبح حدودها على مسافة ٤٠ كيلومترًا من إسطنبول. بالإضافة إلى هذا، منحت اليونان حق إدارة ميناء أزمير والمناطق المحيطة به. حتى المنطقة المحدودة التي تركت للحكومة العثمانية بمقتضى المعاهدة كانت سيادتها عليها مقيدة: وضعت المضايق التركية تحت إدارة لجنة من الحلفاء؛ ووضعت أموال الحكومة تحت سيطرة الحلفاء؛ عادت الامتيازات الكريهة التي سبق أن ألغتها حكومة الاتحاد. لكن حكومة إسطنبول اضطرت إلى توقيع المعاهدة حتى لا تخسر كل شيء.

لكن حتى قبل توقيع المعاهدة، شهدت الأناضول أحداثا جعلتها كأن لم تكن. فقد هبت مجموعات المقاومة التركية المحلية، التي أطلقت على نفسها جمعيات الدفاع عن الحقوق، لمقاومة الاحتلال وتقسيم التراب التركي. واكتسبت هذه المقاومة العفوية، التي تمثلت في تشكيل وحدات ميليشيات ومجموعات حرب عصابات من المتطوعين، هالة حرب وطنية من أجل الاستقلال بوصول ثلاثة من قادة العثمانيين المحنكين عام ١٩١٩، أسند إليهم مسئولية تنظيم القوات. وبالتدريج، تأكدت مكانة أحد هؤلاء القادة، مصطفى كمال، كزعيم للحركة الوطنية الناشئة. وعندما علمت حكومة السلطان بأنشطته، فصلته من الخدمة (في يونيو عام ١٩٢٠)؛ وأصبح ضابط جيش عاصيًا يعمل ضد سياسات الحكومة الشرعية في إسطنبول. لكنه لم يكن وحده؛ فقد قبل قادة عثمانيون آخرون بسلطته وانضموا إلى قضيته، التي أعيد تحديدها في الحفاظ على الاستقلال الوطني لتركيا. وقد وحد الغزو اليوناني للأناضول قوات المقاومة وجعل سكان الأناضول من الأتراك على وعي بالخطر الذي يواجههم.

وفي جلسات تفاوض الحلفاء، أقنع رئيس وزراء اليونان، الوتريوس فنزيلوس، الحلفاء بتأييد الوجود اليوناني في أزمير ومحيطها. وقام سرب من طائرات الحلفاء بإنزال فرقة يونانية كاملة في أزمير في ١٤ مايو عام ١٩١٩. وبسرعة، قامت القوات اليونانية بتأمين المدينة ثم شنت حملة شرسة، تميزت بوحشيتها ضد المدنيين الأتراك وانتهاكها لحرمة المساجد، لوضع القسم الأكبر من أزمير تحت سيطرتها. وبحلول عام ١٩٢١، كان اليونانيون قد استولوا على بورصا، العاصمة العثمانية السابقة، وتوغلوا في عمق الأناضول بحيث أصبحوا يشكلون تهديدا لحركة كمال القومية الناشئة.

من جانبه، حاول مصطفى كمال توسيع قاعدة المقاومة والتوصل إلى طرق يمكن للقوميين بواسطتها الحلول محل حكومة إسطنبول كحكومة شرعية ممثلة للشعب التركي.

وأسفرت جهوده عن انعقاد هيئة تمثيلية في أنقرة في ربيع عام ١٩٢٠. وأطلقت الهيئة، المؤلفة من مندوبين منتخبين من قبل مجموعات المقاومة المحلية في أنحاء الأناضول وتراقيا إلى جانب عدد من أعضاء البرلمان العثماني المنحل، على نفسها الجمعية الوطنية الكبرى. وفي ٢٣ أبريل عام ١٩٢٠، وافق النواب على تشكيل حكومة برئاسة مصطفى كمال. وبررت الجمعية عملها انطلاقا من أن حكومة إسطنبول واقعة تحت سيطرة القوى الأجنبية ولم تعد تعبر عن إرادة الشعب التركي. وبتبنيه لمبادئ السيادة الشعبية، أكدت الجمعية أن إرادة الأمة ستتجسد في المندوبين المجتمعين في أنقرة. وفي يناير عام ١٩٢١، تبنت الجمعية دستورا يتضمن العهد الوطني، الذي شكل أساس السياسة الخارجية التركية منذ ذلك الحين. وبإنكاره أي مطالبات بالولايات العربية السابقة، أكد العهد الوطني على الحق في السيادة التركية الكاملة على الحصص المتبقية من الإمبراطورية والتي تسكنها أغلبية تركية.

وبقدر اهتمام مصطفى كمال والجمعية الوطنية، امتد حق السيادة التركية الكاملة ليشمل الجزء الذي منح من الأناضول للجمهورية الأرمينية في معاهدة سيفر. وأصدر أول اجتماع منظم للحركة الوطنية التركية (مؤتمر أرزروم عام ١٩١٩) قرارا يعلن فيه عدم تقديم أي مزايا تخل بالسيادة السياسية التركية للمسيحيين. واعتبر أن وجود دولة أرمينية يعد انتهاكا للسيادة التركية. وفي خريف عام ١٩٢٠، غزت تركيا والاتحاد السوفيتي أرمينيا وقسمتا أراضيها فيما بينهما، ودشن هذا العمل المرحلة الأولى من تفكيك معاهدة سيفر. وفي مجرى عملية تقسيم أرمينيا، أقامت تركيا والاتحاد السوفيتي علاقات ودية، ليتحرر الوطنيون من القلق من النيات السوفيتية وليتمكنوا من تركيز قواهم ضد اليونانيين.

كان عام ١٩٢١ نقطة تحول بالنسبة للوطنيين. فقد اعترف كل من الاتحاد السوفيتي وفرنسا بأنقرة حكومة شرعية لتركيا، ووافقت إيطاليا على الانسحاب من جنوب الأناضول. في الوقت نفسه، وتوحدت قوات المقاومة في جيش قومي في أنقرة. وبتولي مصطفى كمال القيادة الكاملة للعمليات العسكرية، عاودت القوات التركية هجومها على اليونانيين في معركة سكاريا في أغسطس والتي دامت ثلاثة أسابيع. وعندما استؤنفت الحملة في العام التالي، سرعان ما تحولت إلى هزيمة منكرة بعد أن انكسر الجيش اليوناني وفر عائدا باتجاه أزمير. ودخلت قوات كمال المدينة في سبتمبر عام ١٩٢٢ ثم توجهت شمالا باتجاه إسطنبول، حيث كانت تتمركز حاميات الحلفاء. كان كمال عاقدا العزم على فرض شروط العهد الوطني – السيادة التركية الكاملة – حتى لو كان هذا يعني مقاتلة القوات البريطانية. لكن الجانبين وافقا على اللجوء إلى التفاوض، وفي ١١ أكتوبر

عام ١٩٢٢، وقعت تركيا واليونان وبريطانيا هدنة (مدانيا)، التي رتبت انسحاب القوات المسلحة اليونانية ودعت إلى عقد مؤتمر للسلام لإعادة النظر في شروط معاهدة سيفر.

وتوصلت المباحثات الأولية إلى حل نهائي لمشكلة وجود حكومتين تركيتين. ودعت بريطانيا حكومتي أنقرة وإسطنبول إلى إرسال ممثلين عنهما للمشاركة في المفاوضات المقبلة. واستغل كمال هذا مبررا ليعرض على الجمعية تشريعا يقضي بإلغاء السلطنة وتحويل الخلافة إلى منصب ديني بدون سلطات سياسية. وبرغم معارضة بعض النواب للمقترح، فرض كمال إرادته عليهم، وفي الأول من نوفمبر وافق المجلس على قرار يقضي بفصل الخلافة عن السلطنة وإلغاء السلطنة. وغادر السلطان محمد السادس وحيد الدين، السلطان السادس والثلاثين في سلسلة تمتد لستة قرون لتصل إلى عثمان، في حماية البريطانيين. وقامت الجمعية بعد ذلك بتنصيب ابنه عبد المجيد خليفة. وكان إلغاء السلطنة بمثابة النهاية للعصر السياسي العثماني، ويمثل اختيار خليفة المسلمين من قبل هيئة منتخبة بصورة ديمقراطية من مندوبين وطنيين علامة على بداية العهد السياسي التركي.

وعندما انعقد مؤتمر لوزان في أواخر عام ١٩٢٢، مثل أنقرة عصمت إينونو، الذي أصبح أداؤه من الكلاسيكيات في حوليات الدبلوماسية الدولية. وعندما استغرق رئيس المؤتمر، اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطاني، في خطابات مطولة يهاجم فيها المطالب التركية، رفع إينونو، الثقيل السمع بالفعل، السماعة من أذنه. وما إن انتهى كيرزون من اعتراضاته، أعاد إينونو تأكيد إصراره الأصلي على الاعتراف بالعهد الوطني بالرغم من أن وزير الخارجية البريطاني لم يأت على ذكر الموضوع.

وبالرغم من أن عناد إينونو أغضب أعضاء الوفود، فقد أسهم في نجاح أنقرة. وبعد توقيع معاهدة لوزان بصورة نهائية، في ٢٤ يوليو عام ١٩٢٣، أصبح هناك اعتراف بالسيادة التركية على كل المناطق التي طالبت بها في العهد الوطني، باستثناء الموصل في شمال العراق. وكان هذا تحولا ملحوظا بالنسبة لحصة الإمبراطورية العثمانية في الأناضول؛ فبعد احتلالها وتقسيمها عام ١٩٢٠، أصبحت بعدها بثلاث سنوات دولة تركية قومية مستقلة معترف بها دوليا، متحررة من القيود التي فرضت على سياساتها الداخلية، وعلى ماليتها (ما عدا استمرارها في الوفاء بالتزامات القروض التي استدانتها الدولة في القرن التاسع عشر)، وعلى قضائها في محاكمة أصحاب الجنسيات الأخرى. لقد خرجت أمة جديدة من بوتقة حرب أهلية في سبيل الاستقلال. وكانت المضايق التركية، التي بقيت تحت الإشراف الدولي حتى عام ١٩٣٦ بعد الاعتراف بالسيطرة التركية الكاملة، المنطقة الوحيدة غير الخاضعة لتلك السيادة. ورتبت اتفاقية منفصلة بين اليونان وتركيا لتبادل

السكان المهجرين بين الدولتين. وفي عملية سببت الكثير من المعاناة للعالقين، تم نقل حوال ١,٣ مليون يوناني يعيشون في تركيا إلى اليونان وانتزاع حوالي ٤٠٠ ألف من الأتراك من اليونان وإعادة توطينهم في تركيا. وجاء عصر القومية، وجاء معه الانتقام.

إصلاحات عهد أتاتورك

برسوخ الاستقلال، أصبح من الممكن التركيز على تشكيل مؤسسات الدولة التركية الجديدة. وكانت الزعامة الصارمة لمصطفى كمال، المعروف بأتاتورك، هي التي حددت التوجه الغربي للإصلاحات وكذلك سرعتها. وقد أنعم عليه المجلس الوطني بلقب أتاتورك، الذي يعني أبا الأتراك، عام ١٩٣٥. التحق أتاتورك، الذي ولد في ظروف متواضعة في سالونيك عام ١٨٨١، بالمدرسة الإعدادية العسكرية في المدينة التي نشأ فيها وواصل تعليمه حتى تخرج من الكلية الحربية الإمبراطورية بإسطنبول. وانضم إلى حركة الاتحاد والترقي ضد عبد الحميد لكنه نأى بنفسه عن المؤامرات السياسية وسياسات القمع التي انتهجتها تركيا الفتاة. واقتصرت خبرته المباشرة بأوروبا على العمل مدة قصيرة كملحق عسكري في صوفيا وبرلين. وأثناء الحرب الأولى، كان أداؤه مميزا في جاليبولي والجبهتين الشرقية والسورية؛ وتعززت مكانته فيما بعد بقيادته حرب الاستقلال. ونظرا لإعجابه الشديد بالمؤسسات والتوجهات الأوروبية، عقد العزم على صياغة تركيا الجديدة على صورة الغرب.

كانت المهمة الأولى التي واجهت حكومته بعد لوزان هي تحديد الطابع السياسي والإداري للدولة. وفي قطيعة مباشرة مع الماضي العثماني، انتقلت العاصمة من إسطنبول إلى أنقرة عام ١٩٢٣. وكان هذا النقل للحكومة من العاصمة الكوزموبوليتانية للإمبراطورية السابقة إلى قلب الأناضول تجسيدا لتركية الدولة الجديدة. وفي العام التالي، صدر دستور جديد يؤكد مجددا على مبادئ الجمهورية والسيادة الشعبية. وأعطي حق التصويت لكل الذكور من سن الثامنة عشرة؛ وتفعيل سيادتهم من خلال الجمعية الوطنية الكبرى. واختارت الجمعية رئيس الجمهورية من بين أعضائها. وقد استمر أتاتورك في الحكم حتى وفاته عام ١٩٣٨. وخلال معظم سنين حكمه، كان رئيس الوزراء رفيقه في السلاح، عصمت إينونو. وكان حزب الشعب الجمهوري، الأداة السياسية التي حكم أتاتورك بواسطتها، الحزب الوحيد في الدولة. واستطاع الرئيس أن يحتفظ بسلطات واسعة في إطار الديمقراطية بفضل سيطرته على حزب الشعب الديمقراطي، وعلى الجمعية من خلاله. وكانت مدنية الحياة السياسية من المواريث المهمة للمرحلة التنظيمية الأولى. وفي عام ١٩٢٤، أصدرت الجمعية– واحتذاء بمثال أتاتورك– قانونا يلزم العسكريين الراغبين في الترشح للوظائف العامة الاستقالة من عملهم.



مصطفى كمال أتاتورك، رئيس تركيا، عام ١٩٣٠ تقريبا. من صور أسوشيتد برس العالمية

وما إن استقرت الآليات اللازمة للحكومة، حتى قاد أتاتورك تركيا في فترة من الإصلاح المكثف لينتزعها من ماضيها العثماني، وإحلال الاتجاه الغربي محله في كل مناحي الحياة الوطنية. وإلى جانب بعض المبتكرات، كانت هناك استمرارية كبيرة للتغيير الذي بدأ في القرن التاسع عشر. وكان أتاتورك نفسه منتجا من منتجات عهد الإصلاح العثماني، وكثير من التشريعات التي تبناها خلال فترة رئاسته كان لها جذورها في العقود السابقة. وبرغم ازدياد كثافة التغيير تحت رئاسة أتاتورك، فإن عملية التغيير نفسها لم تكن بجديدة وينبغي النظر إليها في سياق نمط تاريخي يمتد من السلطان محمود الثاني مرورا بعصر التنظيمات وتركيا الفتاة. ويمكن تناول هذه الإصلاحات انطلاقا من ستة مبادئ جعلها أتاتورك الأساس للفكرة المعروفة بالكمالية: الإصلاح، الجمهورية، العلمانية، القومية، الشعبوية، وهيمنة الدولة. وقد سادت فكرة الإصلاح طوال عهد أتاتورك؛ كانت فترة للانفتاح على الابتكار والقبول بالتغيير غير العنيف. وشكل المبدأ الثاني، الجمهورية، جزءا أصيلا من نسيج الدولة التركية منذ بداياتها الأولى. وشمل هذا سوابق تعود إلى العصر العثماني، لكن دستورا الإمبراطورية والجمهورية يختلفان اختلافا كبيرا فيما يتصل بالتأكيد على سيادة الشعب.

كانت العلمانية عنصرا أساسيا في برنامج أتاتورك، وتبناها دعاة التغريب المتعجل بعناية غير مسبوقة في التاريخ الإسلامي الحديث. وقد دشنت السياسة عندما صوتت الجمعية الوطنية في مارس عام ١٩٢٤ على عزل الخليفة عبد المجيد، وإلغاء الخلافة، وإبعاد كل أفراد الأسرة الحاكمة العثمانية من تركيا، وهو ما يعني فعليا إزاحة ١٣ قرنا

من التراث الإسلامي المتراكم. وسرعان ما صدرت تشريعات أخرى ذات طابع علماني. فألغي منصب شيخ الإسلام، وأغلقت المدارس الدينية، وألغيت وزارة الأوقاف الدينية. وفي عام ١٩٢٦، قطعت الجمعية شوطا أبعد وصوتت لصالح إلغاء مجلة الأحكام العدلية والشريعة. وتبنت الجمعية بدلا من ذلك القانون المدني السويسري، إلى جانب قانون عقوبات وآخر تجاريًّا مستمدين من القوانين الإيطالية والألمانية. وكانت تلك قطيعة مباشرة مع الماضي. فحتى عندما صدرت تشريعات قانونية جديدة خلال عهدي التنظيمات وتركيا الفتاة، ظلت الشريعة أساس القانون المدني – بما في ذلك قانون الأسرة. لكن في قانون عام ١٩٢٦، حلت القوانين الأوروبية العلمانية محل شريعة الله في كل مجالات العلاقات الإنسانية. وحظر القانون المدني الجديد تعدد الزوجات وأفسح السبيل أمام الزوجات لطلب الطلاق. ونتيجة لهذه الإجراءات الإصلاحية، فقد العلماء ما تبقى من دور لهم في شئون الدولة، وتناقصت أعدادهم.

لم يقتصر تأثير العلمانية على المؤسسات الرسمية بل طال كذلك الممارسات الدينية للشعب التركي. فحُلت الطرق الصوفية، وحُظر بحكم القانون ممارسة العبادات في المقابر والأضرحة. وشن أتاتورك هجوما شخصيا على الطربوش، وهو غطاء للرأس يسمح لجبهة المصلي بملامسة الأرض أثناء الصلاة. فقد كان الطربوش يمثل بالنسبة لأتاتورك ارتباطا بالماضي العثماني، وصمم على منعه. وفي صيف عام ١٩٢٥، بدأ أتاتورك يرتدي قبعة (بناما) في لقاءاته العامة، موضحا أن تلك القبعات هي غطاء رأس البلاد المتحضرة. وفي نوفمبر، أقرت الجمعية ما فعله الرئيس وأصدرت قانونا يجرم ارتداء الطربوش. وأصبحت القبعات رمزا أساسيا لاندفاع تركيا باتجاه التغريب. وشملت إجراءات التغريب الأخرى إحلال التقويم الجريجوري محل التقويم القمري الهجري عام (١٩٢٦) واعتبار الأحد إجازة أسبوعية بدلا من الجمعة. وكانت ترجمة القرآن من أكثر إجراءات العلمنة إثارة للجدل. فلأن الوحي المقدس نزل باللغة العربية، كانت ترجماته محظورة، لأن ذلك كان يعتبر تحريفا لكلمة الله المباشرة. لكن أتاتورك صرح بترجمة القرآن إلى التركية وقرئ علنا عام ١٩٣٢. وفي نفس العام، صدر قانون يجعل الصلاة بالتركية بدلا من العربية. وعلى عكس إصلاحات التنظيمات، التي سمحت بقدر من الازدواجية، لم تترك برامج أتاتورك المؤسسات التقليدية على حالها.

على الرغم من أن أتاتورك جعل العلمانية ملمحا أساسيا لبرامجه الإصلاحية، فإنه لم يكن على ما يبدو يتبنى الكلمة بمعناها الكامل. فهدف أتاتورك كان تقليص نفوذ المؤسسات الدينية على الحياة السياسية والاجتماعية وإعادة توجيه الولاء الشعبي نحو رموز الأمة

والدولة. لم يكن يسعى إلى إلغاء الإسلام كنظام للإيمان الشخصي، وإنما استبعاد وظيفته كواسطة مؤسسية تتدخل في أمور الدولة والمجتمع. كان برنامجه "علمانيا" من حيث تصوره لمجتمع مدني يقوم على تشريعات من وضع البشر وليست مقدسة، لكنه سمح بالشعائر الدينية. وكانت المراكز الحضرية هي الأكثر تأثرا بالعلمانية، لأن الأتراك في المناطق الريفية وجدوا السبل للتهرب من القوانين وممارسة الشعائر الصوفية وممارسة أشكال الإسلام الشعبي المحظورة.

وكان للمبدأين الإضافيين في برنامج أتاتورك، القومية والشعبوية، أهدافا متشابكة. كانت القومية تتضمن خلق مشاعر الفخر بالتركية وتشجيع رموز للهوية الثقافية للدولة الجديدة. وبهذه العقلية، قدم أتاتورك سياسة لإصلاح اللغة كان لها آثار بعيدة المدى. فقد أمر بتشكيل لجنة لتطوير صوتيات اللغة الأبجدية التركية باستخدام الأبجدية اللاتينية بدلا من العربية. وقد أعلن عن الأبجدية الجديدة عام ١٩٢٨، وصار استخدامها إلزاميا اعتبارا من العام التالي. ولم يكن أتاتورك قلقا، كما كان البعض، من أن تحرم الأبجدية الجديدة الجيل الشاب من الاطلاع على التراث الأدبي العثماني الثري؛ بل كان هذا هدفه على وجه التحديد.

كما شجع أتاتورك على إرساء الاتجاه الوطني في الدراسات التاريخية. وقامت الجمعية التاريخية التركية، التي تأسست عام ١٩٢٥، بنشر فكرة أن الأتراك كانوا من الشعوب البارزة في العالم قبل ارتباطهم بالإسلام والإمبراطورية العثمانية. وكان التفسير الوطني التركي للتاريخ مرتبطا ببعض النظريات الأكثر تطرفا للقومية اللغوية، إحداها نظرية الحروف الشمسية، التي ترى أن التركية أول لغة يستخدمها الجنس البشري. وكان الغرض من مثل هذه الأفكار، التي تؤكد على الإنجازات التركية دون غيرها، دحض دلالات التحقير التي كانت تلصق بكلمة تركي في العهد العثماني.

لم تترك جهود أتاتورك لصياغة هوية قومية موحدة مجالا للتعددية الثقافية وجعلته يرهق أحيانا المؤسسات الجمهورية. وكان هذا واضحا في رد فعله تجاه التمرد الكردي الواسع الذي استمر لعدة شهور عام ١٩٢٥. كان التمرد مدفوعا بخليط من مشاعر القومية الكردية والإحياء الإسلامي، وهي المشاعر التي كان يبغضها أتاتورك. وأقنع الجمعية بتمرير قانون لحفظ النظام يمنح الحكومة سلطات استثنائية لمدة عامين. وقامت، بمقتضى السلطات التي أتاحها لها القانون الجديد، بتشكيل محاكم خاصة مستقلة فوضت في محاكمة المتمردين ومعاقبتهم. وعندما سحق التمرد الكردي عام ١٩٢٥، تم إعدام قائده وستة وأربعين من رفاقه بحكم من إحدى هذه المحاكم. ولم يكن أتاتورك أو خلفاؤه على استعداد للاعتراف بالتميز العرقي والثقافي للأقلية الكردية، وكانت الحكومة تطلق عليهم رسميا "أتراك الجبل".

وتجسدت الشعبوية في إنشاء دور الشعب في أرجاء البلاد. وكانت هذه الدور، التي تعتبر خليطا من مراكز تعليم الكبار، والنوادي الرياضية، ووحدات التلقين السياسي، من ثمار الجهود التي بذلتها الحكومة لنقل الثورة إلى الجماهير. وإلى جانب الخدمات الترفيهية، وفرت منتديات لممثلي الحكومة لشرح التشريعات الجديدة والترويج لقضية التضامن التركي. كما كان لها وظيفتها السياسية. فدور الشعب كان يشرف عليها حزب أتاتورك وكانت تستغل في الحشد لتأييد الرئيس وبرامجه الإصلاحية. وبرغم أنها كانت عنصرا من عناصر السيطرة الكلية للدولة المتأصل في هذا التدخل التنظيمي، كان لدور الشعب دورها الفعال في ترسيخ مبدأ المشاركة الشعبية في الحكم.

وفيما بعد، امتزجت الشعبوية بالقومية في برنامج شامل للتوسع في التعليم. وكان أتاتورك مدفوعا بإيمانه بأن من أهم مهامه تكوين كادر متعلم من الأتراك يلتزم بإصلاحاته ويكون قادرا على إدارتها بعد رحيله. كما كان من المهم، بعد عودة السيادة للشعب، إعداد جمهور متعلم ومثقف. وعلى الرغم من أن المعركة ضد الأمية كانت طويلة وشاقة، خاصة في المناطق الريفية، ابتعد أتاتورك عن الميراث التعليمي النخبوي للعصر العثماني وأرسى مبدأ مجانية التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية. وفيما بين عامي ١٩٢٣-١٩٤٠، تضاعف عدد المدارس في البلاد، وزاد عدد المدرسين بنسبة ١٣٣%، وكذلك عدد الطلاب بنسبة ٣٠٠%(١).

وكان للإصلاح الشامل للكيان التشريعي أثره على وضع النساء. وبالرغم من عدم التعرض مباشرة لارتداء الحجاب، أدى الاتجاه الإصلاحي للدولة إلى توفير بيئة تقود نحو المزيد من المساواة بين الجنسين. وكان أتاتورك مغرما بصحبة النساء المتحررات وشجع التركيات على التمتع بالنعم الاجتماعية التي تنعم بها الأوروبيات. وفيما يعتبر خطوة في هذا الاتجاه، وإن كانت تعتبر تقدمية بالكاد بمعاييرنا حاليا، ظهرت مسابقات الجمال في تركيا، وفي عام ١٩٣٢، توجت فتاة تركية ملكة لجمال أوروبا. وكانت تلك أكثر صور التقدم وضوحا التي حققها التعليم العالمي، والتي مكنت النساء من الحصول على التأهيل اللازم لدخول الحياة العامة. وبحلول عام ١٩٣٣، كانت هناك ١٣ قاضية في تركيا. وفي عام ١٩٣٤، حصلت النساء على حق التصويت والترشح للجمعية الوطنية؛ وأسفرت انتخابات عام ١٩٣٥ عن دخول ١٧ نائبة بالمجلس.

---

(1) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw, The History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol. 2 (Cambridge, 1977), p. 387.

أما المبدأ الأخير للكمالية، أي الدولتية، فكان لتنمية تركيا في الثلاثينيات. وخلال السنوات الأولى من ثورة أتاتورك لم تُعط الأولوية القصوى للسياسة الاقتصادية. لكن مع بداية الكساد العالمي الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، توصل المخططون الأتراك إلى أن البلاد يجب أن تكون أقل اعتمادا على الواردات وأن ذلك أمر ممكن عن طريق بناء قاعدة صناعية. ولم يكن القطاع الخاص المحلي كافيا لهذا الغرض، فقررت الحكومة التدخل المباشر في الاقتصاد وتحويل استثمارات الدولة لبناء المشروعات الكبيرة. وبدأت الدولتية، التي تحدد عادة برأسمالية الدولة، بالإعلان عن خطة خمسيه عام ١٩٣٣. وفي مجرى الخطة، أقيمت مصانع نسيج وصلب ضخمة إلى جانب تلك الصناعات الخفيفة كمصانع الورق والزجاج والأسمنت. وبرغم أن رأسمالية الدولة وفرت لتركيا بنية تحتية صناعية متواضعة لم تكن لتتوفر لها بدونها، كان اختيار مواقع المصانع سيئا في العادة وكذلك إدارة بعض المصانع. وكان الشيء الأخطر هو إهمال التنمية الزراعية الذي ميز عهد أتاتورك. فكانت الميكنة محدودة، والزيادة في الإنتاجية لا تذكر، وبقية مستويات المعيشة في الريف على تدنيها. ولم تحقق رأسمالية الدولة نجاحا كبيرا.

كانت علاقات تركيا الخارجية في عهد أتاتورك ممتازة، عززت فترة ممتدة من السلام مكنت زعماء تركيا من التركيز على قضاياهم الداخلية. وركزت القومية التركية على بناء التضامن الداخلي الذي لم يكن توسعيا. وكرر أتاتورك أكثر من مرة عدم وجود أي نية لاستعادة المناطق العثمانية السابقة الخارجة عن الحدود الواردة بالعهد الوطني، وتبرأ من المشروعات القومية التركية التي طرحها بعض المثقفين والساسة. وانضمت تركيا لعصبة الأمم عام ١٩٣٢، وكذلك لحلف البلقان عام ١٩٣٤، وهو ما يعكس نجاح العلاقات التي أقامتها أنقرة مع البلاد التي كان يحكمها العثمانيون من قبل. وبسبب سياسة أتاتورك الخارجية المقيدة، لم يكن لتركيا نفوذ كبير في عواصم الدول العربية التي قامت بعد سقوط الدولة العثمانية. وتضمنت أكثر القضايا الإقليمية إثارة للنزاع خلال سنوات ما بين الحربين صراعا مع فرنسا حول شبه جزيرة الإسكندرونة، وهي منطقة تضم خليطا من السكان العرب والأتراك كانت تحت الإدارة الفرنسية منذ عام ١٩٢١. ولأن أتاتورك كان يؤمن بأن الإسكندرونة منطقة يشكل الأتراك غالبيتها (وهو افتراض محل خلاف)، فقد اعترض على قرار فرنسا بضمها كجزء من دولة سوريا المستقلة المقترحة عام ١٩٣٦. ثم أصبحت المسألة موضوعا للتفاوض المستمر حتى عام ١٩٣٩، عندما وافقت فرنسا على ضم تركيا للإقليم، وهو ما سبب الكثير من الكدر للسوريين (انظر الخريطة ١٢-٢).

كان تدشين الجدل حول الإسكندرونة آخر عمل حاسم لأتاتورك في الرئاسة. وتوفي في نوفمبر عام ١٩٣٨ في الخامسة والسبعين من عمره. وكان موته فاجعة كبرى. كان زعيما ملهَما وملهِما، وواحدا من الشخصيات النادرة التي أتاحت مواهبهم الاستثنائية مواجهة تحديات تليق بها. وكعضو بالنخبة العسكرية العثمانية التي بنت شهرتها في ميادين قتال الحرب العالمية الأولى والحرب من أجل الاستقلال، نبذ مشروعات العظمة وقبل بمهمة مكافأتها أقل هي بناء أمة بصورة برجماتية. واستغل السلطات الواسعة التي تمتع بها كرئيس لفرض احترام القانون وتمهيد الأرض أمام المشاركة الشعبية في الحكم. ومن المؤكد أن إصلاحاته كانت مفاجئة بالنسبة للبعض، وأدى بناؤه لدولة تسعى إلى تنظيم حياة الأفراد بصورة أكثر مباشرة مما كان على عهد العثمانيين إلى الاستياء والمقاومة من حين لآخر. وكان من شأن إجراءات العلمانية الكاسحة، التي كانت تهدف إلى قطع الأتراك عن ماضيهم الإسلامي وقطع علاقتهم بباقي العالم الإسلامي، ابتعاد شرائح من السكان، خاصة في المناطق الريفية. وكان هدفه لإعادة بناء تركيا على غرار أوروبا مكروها في بعض الأرجاء؛ لم يكن مصلحا انتقائيا بل كان داعية مخلصا للتغريب. وأثارت الجوانب الاستبدادية لجمهورية أتاتورك الشكوك في الغرب، لكن المؤسسات الديمقراطية التي أسسها بقيت على قيد الحياة. وربما كان أهم ما خلفه هو الانتقال الناعم للسلطة إلى خلفه، عصمت إينونو، الذي تولى الرئاسة عام ١٩٣٨ معلنا تصميمه على الالتزام بمبادئ الكمالية.

إيران تحت حكم رضا شاه

من نهاية الحرب حتى توطيد أركان حكم أسرة بهلوي

زادت أحداث الحرب الأولى الحكومة المركزية في إيران ضعفا، وهددت سيادة دولتها، ودمرت اقتصادها. وبالرغم من ترؤس الحاكم القاجاري، أحمد شاه، لبلاطه في طهران، فإن السلطة الحقيقية في البلاد كانت بيد الدولتين المحتلتين، بريطانيا في الجنوب وروسيا في الشمال. وابتعد التهديد الروسي مؤقتا بانسحاب القوات الروسية في أعقاب ثورة عام ١٩١٧. وكانت القيود التي فرضها وجود الجيوش الأجنبية على الحكومة المركزية كبيرة وأدت إلى تجدد موجة من القبلية وظهور سلسلة من الحركات السياسية الإقليمية التي لم يكن هدفها الانفصال عن طهران بقدر ما كان الحد من النفوذ الأجنبي الذي عم البلاد.

ومن عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٢١، زادت بريطانيا، المصممة على حماية مصالحها واحتواء التهديد البلشفي الجديد، من دورها البارز بالفعل في الشئون الإيرانية.

وقد حافظت الإعانات التي قدمها البريطانيون على بقاء الحكومة في طهران، وحاول المستشارون العسكريون والإداريون البريطانيون إعادة تنظيم ما تبقى من جيش إيران والتلاعب بالفصائل السياسية المتعددة في البلاد بما يخدم المصالح البريطانية. وعندما عرضت بريطانيا منح إيران قرضًا مقابل مزايا استشارية حصرية، اندلعت المظاهرات المعادية للأجانب في العديد من المدن وأججت الاستياء الواسع من الحكومة، التي اتهموها بالعجز والتبعية للبريطانيين. وأخيرا، أمكن وضع حد لهذا الوضع الفوضوي بفضل تحركات قائد عسكري عنيد.

ففي ٢١ فبراير عام ١٩٢١، قاد رضا خان، العقيد بلواء القوقاز، وحدة من ثلاثة آلاف رجل في طهران، وألقى القبض على عدد من الساسة البارزين، وطالب الشاه بتعيين المصلح المدني الشاب، سيد ضياء طباطبائي، رئيسا للوزراء. ووافق الشاه، وشكل السيد ضياء وزارة جديدة واختار رضا خان قائدا للجيش. وفي مايو، أجبر رضا خان السيد ضياء على الاستقالة وجمع المزيد والمزيد من السلطات بيديه على مدار السنوات الأربع التالية. واعترافا من المجلس بالحاجة الملحة إلى استعادة النظام في ريف البلاد، قرر المجلس زيادة ميزانية القوات المسلحة زيادة كبيرة. واستغل رضا خان هذه الموارد لزيادة حجم الجيش وتحديث تسليحه، وإرساله في حملات لا هوادة فيها لقمع التمردات القبلية. وبحلول عام ١٩٢٥، كان قد تم ردع مناطق المعارضة الرئيسية، وأصبح رضا خان شخصية وطنية محترمة، إن لم تكن محبوبة. ولم يقف نفوذه عند حد المجال العسكري. ففي عام ١٩٢٣، تولى منصب رئيس الوزراء؛ ثم اقترح على أحمد شاه القيام برحلة إلى أوروبا. وفهم الشاه التهديد المبطن وغادر طهران إلى باريس، ولم يعد قط. وبعد ذلك بعامين، أقنع رضا خان المجلس بالإطاحة بحكم أسرة القاجار وتشكيل جمعية تأسيسية. وعندما اجتمعت هذا الجمعية عام ١٩٢٥، صوتت بالموافقة على نقل عرش أقدم أسرة مالكة على الأرض إلى أسرة رضا خان. وصار قائدا عسكريا آخر ملكا للملوك، وفي عام ١٩٢٦، بدأ عصر أسرة بهلوي، الذي لم يدم أكثر من ثلاثة وخمسين عاما.

حكم رضا شاه (١٩٢٦-١٩٤١)

على الرغم من أن رضا شاه لم يفصل أهدافه بالوضوح التي كانت عليه أهداف أتاتورك، فإن الغرض من إصلاحاته كان تحقيق أهداف في إيران مثيلة لتلك التي كان يحققها أتاتورك في تركيا. والحقيقة أن رضا شاه استعار الكثير من برامجه مباشرة من التجربة الكمالية. كان الحاكمان متشابهين، لكن خلفية رضا شاه واتجاهاته السياسية كانت أقرب إلى مصر محمد علي في القرن التاسع عشر منها إلى تركيا أتاتورك. وحصل رضا

شاه، ابن إحدى أسر منطقة مازاندران التابعة لولاية قزوين عام ١٨٧٨، على تعليم محدود والتحق بلواء القوقاز في سن مبكرة. وكان يعرف القليل من اللغة الروسية، لكنه لم يدرس أي لغة أوروبية وترقى حتى بلغ رتبة العقيد. وأضفت عليه قامته الفارعة ومظهره الذي يعكس اعتزازه بنفسه حضورا قياديا وجعلت منه ضابطا ناجحا ومستبدا بامتياز.

إنه يعتبر إصلاحيا بحق، لكن إصلاحاته كانت انتقائية، ولم يكن يرمي إلى إعادة بناء النظام السياسي القائم. وبالرغم من إجراء انتخابات المجلس بصورة منتظمة، فإنها كانت عديمة الجدوى بسبب تلاعب رضا شاه بها. وسيطر على مجمل النظام السياسي وأحال المجلس إلى مجرد خاتم من المطاط يمهر به تشريعاته. وبدلا من مراجعة الدستور، تركه في مكانه وببساطة كان يتجاهله عندما يخدم ذلك أغراضه. وقد فرض سطوته الشخصية من خلال الرقابة، وحل أحزاب المعارضة، ومنع النقابات العمالية، واعتقل، وأحيانا قتل مسئولين كبارًا عندما كانوا يكدرون صفوه.

استقرت الأسس المؤسسية لسلطة رضا شاه بالسيطرة على الجيش والجهاز الإداري واستخدامه الماهر للرعاية. وفي عام ١٩٢٦، أصدر المجلس مرسوما شاملا يلزم كل إيراني ذكر بالخدمة لمدة سنتين بالقوات المسلحة. واستخدم الشاه هذا التشريع لبناء قوة عسكرية مكونة من أكثر من ١٠٠ ألف جندي ومن بينها ألوية مدرعات، وقوة جوية، وأخرى بحرية. واهتم بإقامة علاقة شخصية وثيقة بالقوات المسلحة واهتم بسلك الضباط، وخصص لهم الرواتب العالية، ونادٍ فخم في طهران، وأتاح لهم فرصة شراء الأراضي بأسعار مخفضة. وفي المجال المدنيّ، أدت سياسة تركيز السلطات التي انتهجها رضا شاه إلى تضخم الجهاز الإداري للدولة بشكل كبير ومن ثم وجود كادر من الموظفين المعتمدين في الحصول على مناصبهم على مواصلة نظام بهلوي للإصلاح. وكانت قدرة بلاطه المادية على توفير الرعاية المصدر الثالث لسيطرة الشاه على النخبة. فخلال حكمه، كان في حيازته ممتلكات خاصة كبيرة، والعوائد التي أنفق منها على تأسيس الفنادق والكازينوهات والمؤسسات الخيرية. وحيث إن كل تلك المشروعات كانت بحاجة إلى مهندسين وفرق عاملة، كان الشاه يقدم تلك المناصب مكافأة للمستعدين لدعم نظامه.

وعلى الرغم من أن رضا شاه يبدو عاهلا تقليديا مستبدا في مشهد القرن العشرين، فإنه كان كذلك مصلحا عقد العزم على تقوية إيران من خلال إجراءات التغريب والمركزية. وقد استخدم الجيش لفرض سلطة الدولة على زعماء القبائل بصرامة لم يتخيلها القاجار قط. وما إن انتهى من القضاء على أعمال العصيان التي أعقبت الحرب، ضمن الشاه السيطرة المؤسسية المركزية بنشر الحاميات العسكرية في المناطق القبلية،

حيث قامت بنزع سلاح القبائل بالقوة، وصادرت أراضيها، وحظرت ترحالها المعتاد. وقد حققت هذه السياسات أغراض الشاه لكنها أدت إلى إفقار أبناء القبائل عموما.

وكما كان الحال في تركيا، كانت العلمانية مكونا أساسيا في عهد رضا شاه. وكانت علمنة مجالي القضاء والتشريع الأبرز في عملية علمنة مؤسسات الدولة. وفي عام ١٩٢٨، صوت المجلس لصالح وضع قانون مدني جديد مستلهم من القانون الفرنسي. وعلى الرغم من أن القانون أبقى على جوانب من الشريعة في الأمور الشخصية، فإن الكثير من مواده كانت مخالفة للقانون المكمل الأساسي الذي صدر عام ١٩٠٧ تحت إلحاح العلماء (انظر الفصل الثامن). وكان هذا الملحق يحظر إصدار أي قانون يخالف الشريعة. ولم تغير إصلاحات شاه رضا القانونية هذا الملحق؛ كل ما في الأمر أنهم تجاهلوا وجوده. وتزايد تراجع دور العلماء في الحياة القضائية اليومية بتأسيس تراتبية محاكم الدولة التي حل فيها قضاة من الموظفين المدنيين محل العلماء. ومنح قضاة الدولة سلطة تحديد القضايا الواجب تحويلها إلى المحاكم الشرعية وتلك الواقعة في اختصاص محاكم الدولة. ولم تلغ الشريعة ولا نظام القضاء الشرعي بصورة مباشرة؛ بالأحرى تجاوزوها عن طريق التشريعات الجديدة وقصرها على مناطق قضائية ضيقة ــ تحديدا تطبيق قانون الأسرة. يضاف إلى هذا أن العلماء خرجوا من النظام القضائي الجديد بصورة قاطعة بصدور قانون عام ١٩٣٦، يشترط في قضاة محاكم الدولة الجديدة أن يكونوا من الحاصلين على شهادة من كلية الحقوق التي افتتحت مؤخرا في جامعة طهران أو من جامعة أجنبية تثبت دراستهم القانون لمدة ثلاث سنوات على الأقل. كما هاجم رضا شاه الاستقلال المالي للمؤسسة الدينية. فصدر قانون عام ١٩٣٢ يلغي حق العلماء في تسجيل الوثائق القانونية، وفي عام ١٩٣٩ أعلنت الدولة مصادرة أراضي الأوقاف. وقد اهتزت المؤسسة الدينية الإيرانية القوية أمام هجوم رضا شاه على وضعها في المجتمع، لكنها لم تتكسر.

شأن برنامج أتاتورك العلماني، فرض برنامج رضا شاه للعلمنة رموزا ظاهرة للتغريب على السكان. وفي عام ١٩٢٨، صدر قانون يلزم الرجال بالتزام الأسلوب الأوروبي في الملبس، وفي عام ١٩٣٥، أصبح استخدام القبعة إجباريا. (في القرى النائية كان الناس يعيشون على الكفاف من أجل توفير ثمن قبعة (فيدورا) جماعية، ليقترضها كل من يريد قضاء معاملة بالمصالح الحكومية). وعلى الرغم من أن رضا شاه قدم كذلك القوانين الخاصة بالنساء، فإن سياساته في هذا الصدد كان الغرض الأساسي منها زيادة مشاركتهن في الحياة القومية لا مجرد تحسين وضعهن القانوني. بل إن إيران ذهبت إلى

أبعد من تركيا، بحظرها رسميا ارتداء الحجاب عام ١٩٣٦، وجرى تشجيع موظفي الحكومة على الظهور في الاستقبالات الرسمية بصحبة زوجاتهم غير المحجبات. كما ألغي الفصل بين الجنسين في أماكن مثل المقاهي ودور السينما. على أن النساء لم تمنح قط حق التصويت، وبقيت المواد التي تبيح تعدد الزوجات في القانون المدني لعام ١٩٢٨، كما أضيفت مواد تسهل إجراءات الطلاق أمام الرجال وتجعلها أكثر صعوبة على النساء.

وشهد التعليم أكثر الإصلاحات نجاحا. ولأن إيران حدَّت من تطوير التعليم في القرن التاسع عشر، عانت الإدارة المركزية عجزا في المديرين المدربين في سعيها لمواءمة توسيع الدور الذي رسمه لها رضا شاه. وسعى النظام إلى معالجة عجزه بتخصيص المزيد من الأموال للتعليم. وبالنتيجة، تزايد عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الابتدائية والإعدادية بصورة كبيرة. وافتتحت الحكومة معهدا علمانيا للتعليم العالي، جامعة طهران، عام ١٩٣٥ وكانت تقدم كل عام مائة منحة حكومية خاصة للدراسة في الجامعات الأوروبية. وكانت غالبية خريجي المدارس الثانوية والجامعة يلتحقون بخدمة الحكومة، وشكلوا طبقة بيروقراطية مميزة يتشابه أفرادها من حيث الخلفية التعليمية ويتخذون موقفا مشتركا من الإصلاح. ولم تُلغ المدارس الدينية كما حدث في تركيا؛ والحقيقة أنه بينما كانت أعداد الملتحقين بالمدارس الثانوية تتراجع، كانت المدارس الدينية في نهاية عهد رضا شاه تضم أعدادا من الطلاب تفوق ما كانت عليه عام ١٩٢٦.

ونظرا لمساحتها الشاسعة والوعرة ومجموعاتها العرقية المتعددة، لم تكن إيران جاهزة لخلق ثقافة علمانية قومية موحدة. لكن رضا شاه حاول فرض ذلك. ومثل أتاتورك، شيد رموزا قومية لإيران الجديدة تعكس إنجازات الإمبراطوريات الإيرانية قبل الإسلام. وتغير اسم البلاد رسميا من فارس إلى إيران للتأكيد على أصولها الآرية. وشجعت مناهج مدارس الدولة التوجهات الوطنية، وتشكلت حركة كشفية، للأولاد والبنات على حد سواء، لغرس المشاعر القومية في نفوس الشباب. ودعم رضا شاه القوانين التي تحرم استخدام لغات الأقليات، وتحظر الأزياء العرقية، وتحد من عدد الكلمات العربية والتركية في اللغة الفارسية. وأسست الحكومة- بالإضافة إلى هذا- جمعية التوجيه العام لحفز المشاعر الوطنية الإيرانية من خلال الإذاعة ونشر الكتيبات والصحف.

قاد رضا شاه إيران من حالة الاضطراب التي أعقبت الحرب إلى عهد من الاستقرار، وتطلب تطبيق برامجه زيادة العائدات. وتحقق لرضا شاه هذا عن طريق تحصيل الضرائب بطريقة أكثر كفاءة من القاجار، وبزيادة الرسوم الجمركية على الواردات، وفرض ضرائب غير مباشرة على المنتجات الاستهلاكية كالشاي والسكر

والتبغ، وهو ما شكل عبئا على الفقراء بصفة خاصة. وخصص نسبة كبيرة من عائدات الدولة لتحسين نظــام النقل الداخلي في البــلاد، في محاولة لتشــجيع التجــارة الداخلية ودعم الجيش في الاحتفاظ بالسيطرة على المناطق النائية. وأعطيت الأولوية القصوى لمشروعات السكك الحديدية عبر البلاد والتي تأخرت كثيرا، وفي عام ١٩٣٨، تم إنشاء الطريق الذي يربط بين بحر قزوين والخليج الفارسي مرورا بطهران، وتم التمويل بدون الاستعانة بالقروض الخارجية. وكما كان الحال في تجربة تركيا، دفع الكساد الكبير الدولة الإيرانية إلى المشاركة في مشروعات التصنيع. وشمل هذا تمويل بناء المصانع، وتقديم القروض المنخفضة الفوائد لرجال الصناعة الناشئين، وقيام احتكارات الدولة. وبالرغم من أن النسخة الإيرانية لرأسمالية الدولة أفرزت عددا من المؤسسات الصناعية الكبيرة، مثل مصانع النسيج وتكرير السكر وتجهيز الشاي، وخضعت عملية التنمية لسيطرة الحكومة المفرطة وعانت من انعدام الكفاءة، فإن الاتجاه نحو التصنيع أوجد قوة عمل جديدة من العاملين بالأجر وأدى إلى تغيير طابع المدن الرئيسية، خاصة طهران، التي تزايد عدد سكانها من ١٩٦ ألفًا عام ١٩٢٢ إلى حوالي ٧٠٠ ألف عام ١٩٤١.

وإذا كانت المراكز الحضرية قد تغيرت تحت حكم رضا شاه، فإن المناطق الريفية لم تشهد مثل هذا التغيير. ولم يكن السبب مجرد إهمال التنمية الزراعية وإنما يعود إلى تعزيز أوضاع مباشرة كان من شأنها تقوية سلطة كبار ملاك الأراضي على مستأجريهم وتدني معيشة الفلاح. واتخذ النظام إجراءات سمحت لملاك الأراضي بزيادة أملاكهم على حساب الملاك من الفلاحين لدرجة أنه بحلول منتصف ثلاثينيات القرن الماضي كان هناك حوالي ما بين ٩٥-٩٨% من الفلاحين من المعدمين[1]. وكان الغرض من هذه الممارسات، في جانب منها، مساعدة الشاه في اندفاعه لكي يصبح مقبولا بين الطبقة الأرستقراطية من ملاك الأراضي. وبالرغم من تجريد عائلات معينة من ممتلكاتها، تودد إلى غيرها من العائلات بتقديم المناصب لهم في الحكومة وضمان عضويتهم بالمجلس. ومن خلال المصادرات والاستيلاء المباشر على الممتلكات، أصبح ضابط لواء القوزاق السابق أكبر مالك للأراضي في البلاد، وحاول تعزيز روابطه بالأرستقراطية الإقطاعية باختيار زوجته الثالثة من بين أسرها وتزويج ابنته برجل ينتمي لإحدى تلك الأسر. وفي ظل هذه الأوضاع ظلت العلاقة بين مالك الأرض ومستأجريه كما كانت، علاقة استغلال بشع. ولم يكن هناك شعبوية في إيران تحت حكم رضا بهلوي. وقد أكره نظامه سكان

(1) Nikki R. Keddie, Roots of Revolution: An Interpretive History of Modern Iran (New Haven, p.103. 1981.

المدن على ارتداء الملابس الأوروبية؛ ولم يسع لتحسين ظروف معيشتهم أو تشجيعهم على المشاركة في الحياة القومية.

وبشكل عام، نجحت جهود رضا شاه من أجل تحرير إيران من العبودية التي فرضها عليها القاجار. لكن كانت هناك شركة أجنبية وحيدة عجز عن السيطرة عليها هي الأنجلو ــ إيرانية للنفط، التي كانت بمثابة دولة حقيقية داخل الدولة في خورستان بمنطقة الخليج الفارسي. وكان نفوذ الشركة عائدا إلى حد كبير إلى كونها أكبر مستخدم صناعي في البلاد، حيث كان يعمل بها أكثر من ٣٠ ألف عامل إيراني. وعمل الشاه على إعادة التفاوض في امتياز داكري، السيء الصيت، الموقع في عام ١٩٠١ (انظر الفصل الثامن)، لكن الشركة لم تقبل بعمل تعديلات كبيرة. وبعد أربع سنوات من المناقشات المريرة، وقع الطرفان اتفاقية جديدة عام ١٩٣٣ تقدم لإيران زيادة طفيفة في حصتها السنوية (من ١٦-٢٠% من أرباح الشركة على مستوى العالم) على ألا يقل الحد الأدنى لهذه الحصة عن ٧٥٠ ألف جنيه إسترليني. بالمقابل، وافقت إيران على مد الامتياز حتى عام ١٩٩٣ بدلا من عام ١٩٦١. ولم تفعل الاتفاقية الكثير في تحسين عائدات إيران لمواردها النفطية أو تقدم في مطالبتها بالسيادة عليها؛ وستصبح مصدرا لصراعات شديدة بين إيران وبريطانيا في السنوات التي ستعقب الحرب الثانية.

كان استمرار بريطانيا في الهيمنة على منطقة إنتاج النفط ونفوذها الدائم في الجنوب مصدر إزعاج لرضا شاه، وحاول مواجهتها بإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع ألمانيا. وخلال ثلاثينيات القرن العشرين، أصبحت ألمانيا أكبر شريك تجاري لإيران، ونشط الفنيون والوكلاء في أرجاء البلاد. وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، أعلنت إيران حيادها، لكن تعاطف رضا شاه المعروف مع الألمان جعل الاتحاد السوفيتي وبريطانيا ينظران إلى إيران بعين الشك. ومع غزو الألمان للاتحاد السوفيتي عام ١٩٤١، أصبحت إيران رهينة الأعمال العدائية بين القوى الأجنبية. وحتى يتوفر للاتحاد السوفيتي ممر إمداد مفتوحًا، قام البريطانيون والسوفيت بغزو إيران في أغسطس. وانهار الجيش الإيراني المدلل، واستسلمت الحكومة بعد يوم واحد من الغزو، وفي ١٦ سبتمبر عام ١٩٤١، بذل رضا شاه محاولة يائسة للحفاظ على عرش بهلوي بتنازله لصالح ابنه، محمد رضا. ورحل الشاه السابق عن إيران تحت إشراف البريطانيين، وفي النهاية استقر به المقام في جنوب أفريقيا، حيث توفي عام ١٩٤٤. ودخلت إيران الحرب العالمية الثانية كما سبق أن دخلت الأولى ــ مقسمة ومحتلة من قبل دول أجنبية.

تركيا وإيران في الحرب العالمية الثانية: السيادة والاحتلال

إذا اعتبرنا أن الدبلوماسية الخارجية الناجحة هي العمل من أجل تحقيق المصالح القومية الذاتية، فإن قيادة الرئيس إينونو للدبلوماسية التركية أثناء الحرب الثانية تعد نصرا. فبمقاومته لضغوط كل من الحلفاء والمحور للانحياز، قاد إينونو بلاده في طريق حذر من الحياد الودود حتى تقررت نتيجة الحرب. وأخيرا، في ٢٣ فبراير عام ١٩٤٥، وقبل أقل من ثلاثة شهور من إعلان الهدنة، أعلنت تركيا الحرب على ألمانيا، وأصبحت مؤهلة بذلك لعضوية الأمم المتحدة.

بالمقابل لم يحترم المتحاربون، كما سبق أن رأينا، إعلان إيران الحياد. وظلت القوات البريطانية والسوفيتية تحتل البلاد بين عامي ١٩٤١-١٩٤٦، مقسمة إياها إلى مناطق نفوذ كتلك التي كانت قائمة عام ١٩٠٧. ومن منظور الحلفاء، كان احتلال إيران ضرورة روتينية من ضرورات زمن الحرب؛ فإيران تنتج النفط الحيوي بالنسبة للحلفاء، وهي مجاورة لمناطق إنتاج النفط الأخرى في الخليج الفارسي، وتتيح طريق إمداد بريًّا للاتحاد السوفيتي المحاصر. لكن من المنظور الإيراني، كانت الأعمال الأنجلو سوفيتية تشكل انتهاكا لسيادة البلاد وإهانة للكرامة القومية. وقدم غزو الحلفاء للحركة القومية الإيرانية بعد الحرب موضوعا جاهزا تقيم على أساسه الدليل على نيات الدول الأجنبية. وأثناء الأعمال العدائية بين المتحاربين، جرى تسخير إيران للمجهود الحربي للحلفاء دون اعتبار كبير لآثاره على الاقتصاد المحلي والبنية الاجتماعية. وأصبحت البلاد خطًّا ضخمًا لإمداد السوفييت، وسُخرت سكك حديد إيران، التي أراد رضا شاه لها أن تكون رمزا لوحدة إيران واكتفائها الذاتي، لخدمة الحلفاء بالكامل. وأدى إنفاق الآلاف من قوات الاحتلال الأجنبي إلى دوامة من التضخم، ألحقت الدمار بالموظفين المدنيين وغيرهم من أصحاب الدخول الثابتة. وكان نقص السلع الحيوية أمرا عاديا وأدى إلى ثراء وتكسب أفراد كانوا يعملون بعيدا عن أجهزة الرقابة الحكومية المتسيبة.

وعندما دخلت الولايات المتحدة الحرب، انضمت إلى قوات الاحتلال بإرسالها آلاف الجنود لتأمين نقل الإمدادات إلى الاتحاد السوفيتي. بالإضافة إلى هذا، تولى مدنيون وعسكريون أمريكيون مواقع مؤثرة كمستشارين للحكومة الإيرانية وبدؤوا في إصلاحات مباشرة في مجالات أساسية مثل الإدارة المالية والأمن الداخلي والتنظيم العسكري. وهكذا، وضع الأساس للتدخل الأمريكي في الشئون الإيرانية ما بعد الحرب.

خاتمة

أحيانا، يبدو رضا شاه وأتاتورك متشابهين. لكن برغم أن كثيرا من إصلاحاتهما التي تمت برعاية الدولة كانت ترمي إلى تحقيق نفس الأهداف، كان هناك فارق ملموس بين نظاميهما. كان أتاتورك عضوا أصيلا في النخبة الحاكمة العثمانية يسعى إلى تكريس مبدأ السيادة الشعبية في دستور تركيا الجديد، في حين كان رضا شاه عسكريا غاصبا، هدفه السياسي هو تثبيت أركان سلطته وضمان انتقال الحكم إلى أبنائه. وحكم أتاتورك بلاده من خلال حزب الشعب الجمهوري وبذر بذور نظام ديمقراطي شعبي. واستمدت حكومته شرعيتها من فوزها في الانتخابات، وترسيخها لسيادة القانون، والتزامها بالمواد الدستورية التي أقرت عام ١٩٢٤. بالمقابل، حكم رضا شاه عن طريق الجيش ومؤسسات العرش؛ كانت سلطته قائمة على الإكراه لا الإجماع، وابتعد عن التفويض الشعبي الذي كان يمكن أن يضفي الشرعية على حكمه. كما تجاهل الحاجة إلى تأسيس منظمات سياسية وتشجيع التدريب السياسي الذي يضمن استمرار إصلاحاته بعد رحيله. وبرغم أن أتاتورك سعى إلى السلطة واستخدمها، فإنه فعل هذا لا لشيء إلا لدفع رؤيته لتركيا متقدمة. وكان رضا شاه وطنيا عنيدا أيضا، لكنه استغل سلطات العرش لتحقيق مصالحه الشخصية؛ فعند تنازله عن العرش، بلغ رصيده الشخصي في البنك ما يعادل ثلاثة ملايين جنيه إسترليني، وزادت ممتلكاته على ١,٢ مليون هكتار[1]. وكان الشعب يراه حاكما جشعا وأنانيا وابتهج لتنازله عن العرش.

---

(1) Donald N. Wilber, Riza Shah Pahlavi: The Resurrection and Reconstruction of Iran(Hicksville, N.Y., 1975), p. 244.

(١١)

كفاح العرب في سبيل الاستقلال

مصر، والعراق، وشرق الأردن من فترة ما بين الحربين حتى عام ١٩٤٥

عقب انتهاء الحرب الأولى مباشرة، قوبلت محاولات بريطانيا للاحتفاظ بسيطرتها على مصر وفرض الانتداب على العراق بمقاومة شعبية واسعة. وبرغم محاولات قمع التمردات في البلدين، كانت الكلفة عالية وتعذر الاستمرار فيها. وعليه، قدمت بريطانيا نظاما للتحالف لإقامة ما يعرف بإمبراطورية بحكم المعاهدة. بمقتضى هذا النظام، منحت مصر والعراق شكلاً محدودا من "الاستقلال" يسمح للبلدين بإدارة شئونهما السياسية الداخلية بما يتناسب مع مصلحة الدولتين، مع سماح الدولتين بوجود القواعد العسكرية البريطانية على أراضيهما وتبني سياسة خارجية تلقى قبول بريطانيا. وبذلك، أمنت بريطانيا احتياجاتها الإستراتيجية الضرورية دون تحمل أعباء الحكم المباشر للبلدين. لكن القيود التي فرضها هذا النظام على ممارسة السيادة الوطنية كانت مصدرا للصراع بين الزعماء السياسيين المحليين وبريطانيا العظمى وأدت إلى التوتر الدائم خلال تلك الفترة.

النضال من أجل السلطة في مصر

بالرغم من أن مصر أفلتت من أن تكون ميدانا من ميادين القتال في الحرب الأولى، فإن شعبها عانى مصاعب كبيرة خلال السنوات بين عامي ١٩١٤-١٩١٨. فقد كان قرار بريطانيا بجعل مصر نقطة الانطلاق لحملتي جاليبولي وسوريا يعني تسخير موارد البلاد لخدمة المجهود الحربي للحلفاء. فصودرت حيوانات الحقل والمحاصيل، والتحق آلاف الفلاحين بهيئات الخدمة المدنية وأجبروا على مصاحبة الجيش البريطاني في غزوه لسوريا العثمانية. وعاني سكان المدن والقرى على حد سواء آثار التضخم ونقص السلع الأساسية.

وبإعلان بريطانيا الحماية على مصر وفرض الأحكام العرفية عام ١٩١٤، توقف النشاط السياسي الداخلي تماما. وأنهت الحماية البريطانية أربعة قرون من السيادة العثمانية. وكان حكام مصر يسعون منذ زمن للابتعاد عن سلطة إسطنبول، لكنهم لم يقصدوا استبدال سيطرة السلطان بسلطة المندوب السامي البريطاني. كما أن المصريين لم

يرحبوا بإجبارهم على المشاركة في حرب ضد دولة إسلامية أخرى ما زالت تربطهم بها روابط دينية.

وعندما انتهت الحرب، أدى السخط الذي خلفته إلى اضطراب شديد طال كل مستويات المجتمع المصري. وتصاعدت حدته في أوساط النخبة المصرية المطالبة بالحكم الذاتي بعد تصريحات الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون حول مناقب حق تقرير المصير. لكن بعد أن أظهرت الحرب لصناع السياسة من البريطانيين أهمية مصر في الدفاع عن المصالح الاستعمارية البريطانية، لم يكن هناك احتمال لأن تنسحب بريطانيا طوعا من البلاد. وكما أعلن اللورد لويد أمام مجلس العموم عام ١٩٢٩، فإن "القاهرة هي المكان الوحيد الذي يمكن منه الدفاع عن قناة السويس بطريقة سليمة واقتصادية"[1]. لكن تصرفات حفنة قليلة من أعضاء النخبة المصرية حولت المشاعر القائمة المعادية للبريطانيين إلى انتفاضة وطنية فاجأت البريطانيين واضطرتهم للعمل من أجل التوصل إلى معاهدة تضمن استمرار وجودهم في مصر.

تشكيل الوفد وثورة عام ١٩١٩

في نوفمبر عام ١٩١٨، شكل سبعة أشخاص من كبار الأعيان والمحامين وفدا لتبني قضية استكمال استقلال مصر. وتقدم الوفد بطلب للمندوب السامي البريطاني بالسماح لهم بتمثيل مصر في مؤتمر السلام بباريس. وعندما رفض الطلب، توجه منظمو الوفد بمطلبهم إلى الشعب المصري. وكانوا بطوافهم أرجاء البلاد حاملين رسالة الاستقلال يهدفون إلى حشد التأييد الشعبي لهم، وليس للحاكم المدعوم من البريطانيين ووزرائه، كممثلين لإرادة الشعب كله. وهكذا، أسسوا واحدا من أكثر الأحزاب السياسية شعبية في التاريخ المصري الحديث.

كان الوفد المصري بقيـــادة سعد زغلــول الذي عاش بين عامي (١٨٥٧-١٩٢٧) تقريبًا. وشأن كثيرين غيره من مؤسسي الأحزاب، نشأ زغلول في بيئة ريفية ثم تلقى تعليما على الطراز الأوروبي، حيث تخرج في مدرسة الحقوق بالقاهرة بعد أن أتم دراسته بالأزهر.

---

(1) Cited in Elizabeth Monroe, Britain's Moment in the Middle East, 1914–1971, 2nd ed. (London, 1981) p. 118 .



سعد زغلول، زعيم حزب الوفد وحركة الاستقلال المصرية بعد الحرب العالمية الأولى. عام ١٩٢٤، أصبح سعد أول رئيس وزراء منتخب في مصر.

المصدر: مركز الشرق الأوسط بكلية سانت أنتوني، أوكسفورد.

كانت مسيرته الوظيفية مثالا كلاسيكيا للحراك إلى أعلى بفضل فرص التعليم والتوظيف التي وفرها التغيير في مصر؛ وحقق ثروته ومكانته من خلال عمله محاميًا وقاضيًا ومديرًا بالحكومة أوروبي التكوين، لكن جانبا كبيرا من نجاحه كزعيم سياسي وطني يعود إلى معرفته بلغة الريف والأزهر. وخلال جولة الوفد في أنحاء مصر في أوائل عام ١٩١٩، أثبت زغلول أنه خطيب مؤثر، كما أظهر قدرة خاصة على التواصل مع فلاحي مصر. وسرعان ما أصبح مركزا يلتف حوله الشعب، ومع زملائه، نجح في إثارة سخط الشعب على رفض بريطانيا رفع الحماية. وردت السلطات البريطانية بالقبض على سعد وثلاثة زعماء آخرين ونفيهم إلى مالطا في مارس عام ١٩١٩.

وفجر نفي سعد مشاعر المصريين المكبوتة وخلق موجة من التأييد للوفد. وبدأت الاضطرابات والمظاهرات المطالبة بالاستقلال من المناطق الحضرية. وعندما حاولوا احتواءها بالقوة زادت المظاهرات حدة، وتحولت في النهاية إلى انتفاضة شملت البلاد كلها وعرفت بثورة عام ١٩١٩. وفي القاهرة، انضم الطلاب المتظاهرون من مدرسة الحقوق والأزهر إلى عمال الترام والنساء المحجبات للمطالبة بعودة زعمائهم واستقلال بلادهم؛ وأعلن المحامون وعمال من الحكومة الإضراب، وأغلقت المحاكم ومكاتب الحكومة أبوابها. وفي ريف البلاد قطع الفلاحون الغاضبون خطوط السكك الحديدية، وأحرقوا عرباتها، وقتلوا عددا من الجنود البريطانيين. وقابل البريطانيون المتظاهرين بالقوة المسلحة، وبنهاية عام ١٩١٩، كانت حصيلة القتلى أكثر من ٨٠٠ والمصابين أكثر

من ١٤٠٠ من المصريين. ولم تهدأ الأوضاع إلا بقرار المندوب السامي البريطاني الجديد، الجنرال اللنبي، بالسماح لسعد ورفاقه بحضور مؤتمر باريس للسلام. ونجح الشعب المصري، بفضل تضحياته، في الارتقاء بمجموعة من المواطنين إلى مصاف ممثلي الأمة.

ولم يلق الوفد المصري آذانا مصغية في باريس، لكن البريطانيين قرروا ضم سعد إلى المناقشات الخاصة بمستقبل العلاقات الأنجلو ــ مصرية. ودامت المفاوضات عامين، بسبب مطالبة الوفد بالاستقلال التام الناجز إلى حد كبير، بينما أصر البريطانيون على فرض شروط من شأنها تقييد السيادة المصرية. وانتهى المأزق أخيرا، لكن بدون معاهدة بين طرفين وإنما بتصريح بريطاني من طرف واحد باستقلال مصر عام ١٩٢٢. وألغى التصريح بالحماية، وأعلن مصر مستقلة، ورفع الحاكم المصري إلى مرتبة ملك. لكن التصريح تضمن أيضا أربعة تحفظات جعلت من الاستقلال كلمة بلا معنى. فبمقتضى هذه التحفظات، استمرت الحكومة البريطانية في ممارسة مسئوليتها عن تأمين طرق المواصلات الإمبراطورية في مصر، والدفاع عن مصر أمام أي عدوان أو تدخل خارجي، وحماية المصالح والأقليات الأجنبية في مصر، وتقرير وضع السودان مستقبلا. وهكذا، ترسخ الوجود العسكري في مصر، وتعززت الامتيازات، ولم تتحكم مصر في سياستها الخارجية. وقد فرض البريطانيون نسختهم من الاستقلال على مصر ضد إرادة الوفد وزعيمه الشعبي، وتجهيز الساحة من ثم لمواجهات كان من شأنها تقرير مسار الحياة السياسية في مصر في فترة ما بين الحربين.

تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٤-١٩٣٦

ارتبطت فكرتا الاستقلال والحكومة الدستورية ارتباطا وثيقا في أذهان الساسة الوفديين. وافترض هؤلاء المصريون الأثرياء، أصحاب الاتجاهات الأوروبية، أن مجرد وجود دستور وبرلمان بحد ذاته يمكن أن يحل بقدر ما مشاكل مصر الداخلية ويسرع من اعتراف بريطانيا بالاستقلال غير المشروط. وأيدت بريطانيا المطالب الدستورية، وإن لم تقبل بمفهوم الاستقلال الحقيقي، وفي عام ١٩٣٢ أعلن الدستور. وأجريت الانتخابات للمرة الأولى في يناير عام ١٩٢٤. وأظهر حزب الوفد شعبيته بفوزه بـ ٩٠% من المقاعد وإتاحة الفرصة أمام سعد زغلول ليكون أول رئيس وزراء منتخب في مصر. وهكذا، بدأت تجربة مصر الديمقراطية المضطربة والقصيرة العمر، المرة الوحيدة التي شهدت فيها البلاد في العصر الحديث محاولة حقيقية لإقامة مؤسسات برلمانية على الطراز الأوروبي.

ومن بين العوامل الكثيرة التي حالت دون الأداء الكفء للديمقراطية المصرية، هناك أربعة عوامل كان لها أكبر الأثر. أولها، طبيعة الدستور. فقد منح الملك سلطات كبيرة، من بينها حق تعيين رئيس الوزراء وحل البرلمان، ما أدى إلى إضعاف المؤسسة التشريعية. وعقد الملك فؤاد بين عامي (١٩١٧-١٩٣٦) العزم على حماية صلاحياته الملكية ولم يتردد في عزل الحكومات إذا خالفت أغراضه. والثاني هو استمرار تدخل البريطانيين في السياسة المصرية، ومن ثم تقويض سلامة النظام البرلماني. والثالث هو أن لا الوفد ولا أي من الأحزاب الأصغر كان يؤمن بالحلول الوسط أو يحترم المعارضة، وهي مسألة ضرورية لإدارة الحكومة البرلمانية إدارة سليمة؛ فكان ينظر إلى أعضاء المعارضة بازدراء وملأ المصالح الحكومية بمؤيدي الوفد بغض النظر عن مؤهلاتهم. وأخيرا، أدخلت مسألة استقلال مصر ووجود التحفظات الأربعة الساحة السياسية في صراع مستمر على السلطة بين الوفد والعرش والبريطانيين. وطالب الوفد بالاستقلال وبالمزيد من السلطة للبرلمان على حساب الملك. بالمقابل، سعى الملك فؤاد إلى الحفاظ على سلطاته بدعم البريطانيين، الذين كانوا يقفون بجانبه ضد الوفد. كما دعم البريطانيون الساسة المدنيين الذين كانوا على استعداد للتفاوض على أساس التحفظات الأربعة، الذي كان يرفضه الوفد.

وقد اجتمعت هذه العوامل لتأتي بحكومات قصيرة العمر تخللتها فترات من الحكم الملكي. واختصرت السياسة في صراع للقوة بين أقسام النخبة المتنافسة، وغابت المسائل الداخلية الخطيرة التي كان يواجهها المجتمع المصري بشكل عام. وتحققت الرغبة المتأججة في الاستقلال جزئيا عام ١٩٣٦، عندما وافقت بريطانيا، المتوجسة من التوسع الإيطالي في أثيوبيا، على إعادة التفاوض في تصريح عام ١٩٢٢. وكانت النتيجة، معاهدة تحالف أنجلو ـ مصرية تعترف باستقلال مصر، بالرغم من أنها سمحت كذلك بالوجود العسكري البريطاني في منطقة قناة السويس وأعادت التأكيد على حق بريطانيا في الدفاع عن مصر في حال تعرضها للهجوم. وبهذا، احتفظت بريطانيا بمزايا تصريح عام ١٩٢٢. وكان الفرق يتمثل في أن معاهدة عام ١٩٣٦ كانت موقعة من حكومة وفدية منتخبة، وبهذا تحقق إجماع مصري رسمي على استمرار نشر القوات البريطانية فوق الأرض المصرية. وترتيبا على استقلال مصر الجديد، وقعت الدول الأوروبية معاهدة مونترو عام (١٩٣٧)، التي ألغت الامتيازات بعد طول انتظار ومهدت للتخلص تدريجيا من المحاكم المختلطة بحلول عام ١٩٤٩.

ولم يؤدِ تحقيق قدر أكبر من السيادة الداخلية إلى تغيير ملموس في نمط السياسة المصرية. وتوفي الملك فؤاد عام ١٩٣٦ وخلفه ابنه فاروق، العاهل الشاب الذي تآكلت شعبيته بسبب نزواته الشخصية. وازدادت عزلة السياسيين، بتفضيلهم المؤسسات السياسية العلمانية وتفانيهم في خدمة مصالحهم الخاصة، عن الجماهير في المدن والأرياف. ولم يحظ النظام البرلماني المستورد بولاء الأهالي، خاصة وأن الساسة من المهنيين الموسرين وملاك الأراضي الذين أساءوا إدارته لم يرغبوا في توجيه اهتمامهم إلى التشريع الاجتماعي الذي كانت مصر في أمس الحاجة إليه. ولا كان هناك زعيم سياسي واحد قادر على الفوز بثقة الشعب. وبعد وفاة سعد عام ١٩٢٧، انقسم الوفد، تحت قيادة مصطفى النحاس، ودب فيه الفساد. وبالرغم من أنه ظل مصدر جذب لكثير من أبناء الشعب، فإنه فقد الحماس السابق له.

وزاد ابتعاد الزعماء السياسيين عن الشعب بقبولهم عن طيب خاطر بالقيم الأوروبية ومحاولاتهم لفرضها على المصريين. وقد أطلق أحد المراقبين على هذا البعد من أبعاد التجربة الليبرالية "الهجوم على التقاليد"(١). وتمثل هذا في التقليل من شأن القيم والمؤسسات الدينية عند تنظيم الأمور القانونية والعلاقات الشخصية. وعانى المجتمع المصري تشوشا حادا بسبب إيمان الزعماء الليبراليين بتفوق الحضارة الغربية، بأسسها العقلانية المفترضة، على النظام الإسلامي المنزل من السماء. وقد لقيت الأفكار أوروبية المنشأ، من الداروينية إلى الاشتراكية، ومن النسوية إلى الفرويدية، انتشارا واسعا في الصحافة الدورية الحيوية التي شهدتا تلك الفترة.

وبالنسبة لبعض مثقفي وساسة ما بين الحربين، كان طريق مصر نحو الحداثة بحاجة إلى إعادة تشكيل هويتها الثقافية. ومن خلال تصويرهم تراث مصر الثقافي باعتباره نابعا من التقليد الليبرالية لأوروبا، قلل كتاب مثل طه حسين الذي عاش بين عامي (١٨٨٩-١٩٧٣)، الحاصل على شهادة رفيعة من السوربون، من قيمة ميراث البلاد العربي والإسلامي لصالح رموز مستمدة من ماضيها اليوناني والفرعوني. وهكذا، مجدت فكرة الفرعونية نهر النيل، أهم رموز القومية المصرية الإقليمية، وحضارة ما قبل الإسلام الغنية التي ولدت فيه. وفي كتابه مستقبل الثقافة في مصر، الصادر عام ١٩٣٨، يؤكد طه حسين على ميراث مصر البحر متوسطي وعلى اشتراك مصر فيه، وكذلك إسهامها في الحضارة اليونانية التي تدين لها أوروبا الغربية بالكثير من قوتها السياسية والثقافية. وكان

---

(1) P. J. Vatikiotis, The History of Modern Egypt: From Muhammad Ali to Mubarak, 4th ed . (Baltimore, 1991), chapter 14 .

من شأن هذا الإغفال المتعمد للإسلام نفور الناس من النظام البرلماني والسياسيين والمثقفين الذين ادعوا الحديث باسم الشعب لكنهم أغفلوا متاعبه الاقتصادية وأهانوا مشاعره الإسلامية.

كما تجلى الهجوم على التراث الإسلامي في ظهور حركة نسائية مصرية. والتأمت الحركة، التي نشأت في أوساط نساء الطبقة العليا بالقاهرة، تحت قيادة هدى شعراوي التي عاشت بين عامي (١٨٧٩-١٩٤٧) وتأسس الاتحاد النسائي المصري عام ١٩٢٣. وركز الاتحاد بالأساس على حق النساء في الاقتراع، والمساواة بين الجنسين في فرص التعليم، وإصلاح قوانين الزواج. وأيد الاتحاد الاستقلال التام عن بريطانيا لكنه- مثل زعماء حزب الوفد من ذكور الطبقة العليا- كان يتبنى القيم الاجتماعية الأوروبية وكان توجهه علمانيًا بالأساس. وتجسدت أهداف الحركة النسائية في الإشارة التي ذاعت عن هدى شعراوي وزميلتها سيزا نبراوي، عندما خلعتا حجابيهما عند مغادرتهما القطار بمحطة السكك الحديدية الرئيسية بالقاهرة عام ١٩٢٣، إشارة إلى التحرر الاجتماعي. وقد لُبيت بعض مطالب الاتحاد النسائي في مجال التعليم؛ ففي عام ١٩٢٥، جعلت الحكومة التعليم الابتدائي إجباريا للصبيان والبنات على حد سواء؛ وفي وقت لاحق من العقد سُمح للنساء بالالتحاق بالجامعة الوطنية للمرة الأولى. لكن حملة الاتحاد لإصلاح قوانين الزواج لم يكتب لها النجاح.

كان الهجوم على التقاليد يتزعمه بالأساس المتعلمون من الطبقتين الوسطى والعليا الذين لم يكونوا يعبرون عن الأغلبية العظمى من السكان. وبداية من أواخر عشرينيات القرن الماضي، بدأت العناصر الساخطة بين السكان البحث عن حلول عملية لمشاكلهم الاقتصادية وغذاء لاحتياجاتهم الروحية بالالتحاق بمنظمات تعمل خارج نطاق الأحزاب المعروفة. كما كان الرد الشعبي هذا على النظام البرلماني المستلهم من الخارج ردا كذلك على العلمانية التي كانت تمثلها. وكان الكثير من المنظمات التطوعية التي ظهرت في الثلاثينيات مرتبطة بشكل أو بآخر بالأنشطة الإسلامية. وإلى حد كبير، كان الإخوان المسلمون أهم الجماعات الإسلامية ـــ وواحدة من أهم المنظمات في تاريخ مصر الحديث.

أسَّس حسن البنا فى عام ١٩٢٨جماعة الإخوان المسلمين، وهو رجل لم تكن له خلفية دينية وتلقى تعليمه بكلية المعلمين، بدرجة مؤثرة خلال ثلاثينيات القرن الماضي، وبنهاية العقد، كان للجماعة ٥٠٠ فرع في أرجاء مصر وأعضاء يقدر عددهم بعشرات الآلاف. وكان برنامج الجماعة يحوي مزيجا من التقليدية والابتكار. كان تقليديا من حيث إيمان البنا بأن تجديد مصر اجتماعيا وسياسيا يرتبط ارتباطا وثيقا بالعودة إلى الإسلام كقوة

مرشدة للحياة الوطنية. ولتحقيق هذه الغاية، دعا إلى إعادة تطبيق الشريعة، زاعما أن الداء الذي تعاني منه مصر يعود إلى استبدال مبادئ القرآن بالمؤسسات القانونية والسياسية العلمانية. لكن إصرار البنا على استعادة الشريعة لا يعني بعثًا تبسيطيًّا للماضي. وكما فعل محمد عبده من قبل، بحث البنا عن سبيل لاستفادة المسلمين من التقدم التكنولوجي الذي شهده القرن العشرون دون الإحساس بأنهم يساومون على التزامهم بقيم الإسلام. وكان يرى، مثل عبده، أن الشريعة وضعت بالأساس لمواجهة أوضاع تاريخية معينة وكانت بذلك نتاجا لإعمال العقل الإنساني. وكان من رأيه أن الشريعة المستعادة يجب أن تخضع للتأويل وتكون من ثم متوافقة مع حاجات المجتمع الحديث. ولا ينبغي أن ينتقص عدم تحديد آراء البنا السياسية من قوة رؤيته؛ فهو لم يدعُ إلى دولة إسلامية بقدر ما دعا إلى نظام إسلامي يضمن ـ نظرا لقيامه تحديدا على أساس إسلامي ـ العدالة الاجتماعية، والرفاهية الاقتصادية، والانسجام السياسي.

وشكلت دعوة الإخوان المسلمين المباشرة إلى الإصلاح الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية جانبًا من انتشارها. وبينما احتدم الجدل بين السياسيين، تحركت جماعة الإخوان ورسخت من وجودها على نطاق واسع في المجتمع المصري. وأيد البنا إجراء إصلاحات اقتصادية مثل إعادة توزيع الأراضي، وتنفيذ برامج لتحسين أوضـــاع المعيشة، واستبدال رأس المـــال الأجنبي بالاستثمارات المحلية. وأقام الإخوان علاقات وثيقة بالحركة العمالية الوليدة في مصر، ودافعوا عن مطالب العمال بالحماية النقابية وإعانات البطالة. كما أسسوا شركاتهم الخاصة، خصوصا في مجالات النسيج، والنقل، والبناء، ومنحوا العمال أسهما في هذه الشركات. وفي محاولة لسد الفجوة التي تقسم المجتمع المصري إلى علماني وديني، أسس أتباع البنا مدارس ابتدائية حاولت الجمع بين موضوعات التعليم الديني والعلمي والتقني. كما قدم التنظيم المساعدات المادية للمحتاجين بافتتاح العيادات الطبية وخصصوا الموائد لتقديم الطعام للفقراء عندما بلغ الكساد قمته. وفي ظل هذه الأنشطة المكثفة، أعلنت الجماعة أن إيمان البنا بالعدل الاجتماعي لم يكن مجرد مسألة تشريعية؛ كان بالفعل جانبا من روح اجتماعية يمكن الوصول إليها فقط عن طريق العودة إلى القيم الإسلامية.

وانتشرت دعوة الإخوان المسلمين بسرعة وتجاوزت الحدود الطبقية، وأصبحت بؤرة جذب لأولئك الذين كانت التغييرات التي شهدتها مصر سببا في تهميشهم. وبالنسبة لفقراء المدن، وخاصة الأعداد الكبيرة منهم ممن هجروا ريف البلاد مؤخرا، قدم التنظيم المساعدات المادية، والجمعيات الفئوية، والسكينة الروحية. كما انجذب إلى الإخوان

المسلمين الكثير من طلبة الجامعة، الذين تنتظرهم الرواتب الضئيلة كموظفين بالحكومة والآمال المحبطة بقية حياتهم. كما استقطب الشباب كذلك موقف الإخوان الصلب من قضية الاستقلال التام واستنكارهم معاهدة ١٩٣٦، وكل التفاهمات المرتبطة بهذه المعاهدة. وكانت الجماعة تمثل رسوخ القيم الإسلامية لكل من شعر بالضياع وسط عالم تغشاه القيم المتغيرة، وبعثت فيهم الأمل بإمكانية اندماجهم في المستقبل غير المعلوم. وسمح هذا المزيج القوي للإخوان المسلمين أن تخرج من الحرب العالمية الأولى قوة لها شأنها في السياسة المصرية. وبرغم المظاهر الخارجية الجذابة للعلمانية التي برزت بوضوح خلال سنوات التجربة الليبرالية، ظل المجتمع المصري متمسكا بشدة بجذوره الإسلامية. وبرغم الاعتراف الرمزي بسيادة البلاد في معاهدة عام ١٩٣٦ وسماحها بالانضمام إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٧، يشير وجود القوات البريطانية في منطقة قناة السويس إلى أنه عندما تتعرض الإمبراطورية البريطانية لأزمة فإن لندن، وليس القاهرة، هي التي ترسم مسار مصر. وقد تمثلت هذه الأزمة في الحرب العالمية الثانية.

نظرة عامة على الحرب العالمية الثانية

في هذا الفصل والفصلين التاليين له، سنتناول تأثير الحرب العالمية الثانية على الدول العربية كل على حدة. وحتى نضع الصراع في سياقه الشرق أوسطي وتصوير الدور الحاسم الذي لعبته المنطقة في إدارة الحلفاء للحرب، نلقي هنا نظرة سريعة على التسلسل الزمني للحرب العالمية الثانية.

خلال شهر يونيو عام ١٩٤٠، سقطت فرنسا واحتلت القوات الألمانية معظم غرب أوروبا. وانتقل مسرح العمليات الرئيسي إلى سماء بريطانيا، حيث نشبت معركة بريطانيا بين سلاحي الطيران الألماني والبريطاني، في صيف وخريف عام ١٩٤٠. وساد الطيارون البريطانيون السماء، وبدت بريطانيا آمنة من الغزو حتى تلك اللحظة. لكن طرق الاتصالات الخارجية وحقول النفط التي تحتاج إليه بريطانيا لتستمر في الحرب ظلت عرضة للخطر وهو ما جرها إلى ساحة المعركة.

وخلال العامين التاليين لحرب بريطانيا، نجحت قوات المحور في القيام بعملية كماشة ضخمة أغلقت المواقع البريطانية في الشرق الأوسط بصورة تدريجية. وبحلول عام ١٩٤٢، بدت الكماشة جاهزة لإحكام الإغلاق. وفي الشمال قامت القوات الألمانية، التي كانت تحتل حينها مناطق البلقان المحاذية للحدود التركية، بحصار ستالينجراد واختراق حقول النفط في القوقاز قاصدة بحر قزوين. وفي الجنوب بدت حملة الصحراء الغربية المتأرجحة النتائج التي شنتها قوات المحور كاسحة. وخلال صيف عام ١٩٤٢،

اخترقت قوات إفريقيا بقيادة الجنرال أروين رومل مصر، وردت القوات البريطانية حتى العلمين، على مسافة أقل من ٧٠ ميلا من الإسكندرية وعلى مسافة غير بعيدة من قناة السويس.

وفي أكتوبر عام ١٩٤٢، شن البريطانيون هجوما مضادًّا في العلمين، أخرجوا خلاله قوات رومل من مصر ومنها عبر ليبيا إلى تونس، لتكتمل هزيمتها في النهاية عام ١٩٤٣. وفي الوقت نفسه ــ شتاء ١٩٤٢–١٩٤٣ تلقى الألمان هزيمة نكراء في معركة ستالينجراد؛ وكان هذا علامة على بداية انسحابهم الطويل من الاتحاد السوفيتي. وواصل الحلفاء انتصاراتهم في شمال أفريقيا بغزو إيطاليا عام ١٩٤٣ وبالإنزال البري الكثيف في نورماندي عام ١٩٤٤. وفي الثامن من مايو عام ١٩٤٥، استسلمت ألمانيا. وانتهت الحرب في المحيط الهادي بنهاية سبتمبر، وعجل هذا بقرار الولايات المتحدة بضرب جزيرتي هيروشيما ونجازاكي بالقنابل الذرية.

لم تفلح كماشة المحور في إغلاق الشرق الأوسط على أي حال. لكن خلال السنوات بين عامي ١٩٤٠–١٩٤٢ المضطربة، لم يكن انتصار الحلفاء يعني نهاية مبكرة. فقد قدمت هذه الفترة، التي عانت فيها بريطانيا من عدم اليقين وتعرضت فيها فرنسا للإذلال، الفرصة لرعايا الإمبراطوريتين للتخلص من سيطرتهما. لكن سنوات الأزمة قدمت أيضا الفرصة لمن ارتقوا مناصب السلطة بفضل قوات الاستعمار للتعبير عن العرفان بالفضل. ولم تكن ردود الأفعال تجاه ورطة الحلفاء موحدة وأظهرت مدى تعقيد العلاقات التي نشأت في فترة قبل الحرب.

مصر فى أثناء الحرب العالمية الثانية: محور نظام الدفاع البريطاني

لم يكن المراسلون الحزبيون البريطانيون الذين كانوا يتجمعون حول البار الكبير لفندق سيسيل بالإسكندرية بحاجة إلى تقارير البرقيات لتخبرهم عن تطورات الحملة في الصحراء الغربية؛ فسرعة أو تراخي الجرسونات المصريين الذين يقدمون لهم المشروبات كانت تخبرهم بنتائج اليوم في ميدان المعركة. وخلال ربيع عام ١٩٤٢، نفد صبر ثلاثون من المراسلين البريطانيين من الوقت الطويل الذي ينتظرونه قبل تلبية طلباتهم. ولم يكن جرسونات البار المصريون بفندق سيسيل هم الوحيدين الذين يظهرون موقفا مترددا من القضية البريطانية. ووافق كثيرون من الزعمـــاء السياسيين المصريين بتردد على المجهود الحربي البريطاني، واحتفظ البعض منهم بعـــلاقات بعملاء المحـــور تحسبا لاحتمال أن تسفر الحرب عن حلول الجنود الألمـــان محل البريطانيين في شوارع القاهرة.

وعندما دخلت بريطانيا الحرب عام ١٩٣٩، أوفت مصر بالتزاماتها في المعاهدة بفرض الأحكام العرفية وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا. ولم يكن مطلوبا من مصر أن تعلن الحرب ولم تفعل ذلك؛ فقد كان ساسة مصر الحاكمون يريدون إبقاء مصر بعيدا عن الصراع، لكن ثبت استحالة ذلك. فمع تضييق كماشة المحور على الشرق الأوسط، جعلت بريطانيا من مصر محورا لدفاعها عن البحر المتوسط. وفي مجرى الحرب، مر ما يقرب من نصف مليون من جنود بريطانيا والكومنولث عبر الأراضي المصرية. وتوافد على مصر، بوصفها مقر مركز إمداد الشرق الأوسط ومصدر جذب حضريًّا للجنود قبل الترحيل، أعداد من العسكريين والمدنيين البريطانيين. وبسبب أهمية مصر للمجهود الحربي البريطاني، أصبحت البلاد هدفا للعمليات الحربية للمحور. وبالتنسيق مع غزو رومل البري من الصحراء الغربية، شنت قوات المحور غارات جوية متواصلة على ميناء الإسكندرية وحاولت اختراق القوات المسلحة المصرية والمؤسسات السياسية.

وقد أثـــرت هذا وغيره من التطورات المتصلة بالحرب على مجرى الحيـــاة السياسية والاقتصادية للمصريين. فتصاعدت معــدلات التضخم، ونقصت المواد الغذائية الأساسية وشهدت القاهرة اضطرابات الخبز عام ١٩٤٢. ورد المصريون نقص الحبوب إلى وجود القوات البريطانية. ولأن قدرات البلاد التجارية كانت مقيدة بسبب ظروف الحرب، اضطرت مصر إلى تحسين قاعدتها الصناعية. وبنهاية الحرب، تحقق الاستقلال الذاتي بتصنيع سلع مثل السكر والتبغ، وزاد إنتاج الأحذية، والأسمنت، وخيوط القطن، والزجاج بصورة ملحوظة. ونتيجة لتوسع المشروعات المصرية وتشغيل أكثر من ٢٠٠ ألف مصري في الأعمال المتصلة بها، شهدت قوة العمل المصرية نموا كبيرا، واكتسبت النقابات العمالية خضمًّا كبيرا.

وفي المجال السياسي، فقدت كل المؤسسات- العرش والبرلمان وحزب الوفد- التي حكمت مصر منذ عام ١٩٢٣، بسبب الحرب، مصداقيتها وأدت إلى شلل سياسي دام حتى قيام ثورة عام ١٩٥٢. وكان يحكم مصر، وقت اندلاع الحرب، حكومة ائتلافية برئاسة علي ماهر، المعروف بتعاطفه مع المحور والمستشار الشخصي المقرب من الملك فاروق. وعندما استقال ماهر عام ١٩٤٠، تتابعت الوزارات الائتلافية غير المستقرة وحاولت الإبقاء على خيارات مصر الدبلوماسية مفتوحة مستقبلا بتفادي الابتعاد علنا عن المحور مع الاحتفاظ بعلاقات سليمة مع بريطانيا. وفي شتاء عام ١٩٤٢، انفض الائتلاف الحاكم واستقالت الحكومة.

وقد دشنت هذه الأوضاع مرحلة ما صار يعرف بحادث ٤ فبراير. ومثل إعدامات دنشواي قبل ذلك بستة وثلاثين عاما، كان هذا الحادث واحدًا من ملامح العلاقات الأنجلو – مصرية التي تجاوزت تداعياتها نطاق الحدث نفسه. وكان الملك فاروق تواقا لتعيين صديقه المقرب علي ماهر في منصب رئيس الوزراء الشاغر. لكن مع وصول قوات رومل إلى مسافة قريبة من الإسكندرية، لم تكن بريطانيا في حالة تسمح بحكومة يترأسها شخص موال للمحور. وبدلا من ذلك، رأت السفارة البريطانية أن قيام حكومة وفدية برئاسة زعيم الحزب مصطفى النحاس هو الحل الأنسب، ويوفر إمكانية التعاون في زمن تلك الأزمة المحتدمة. وللإعلان عن موقف حكومته، رتب السفير البريطاني، سير مايلز لامبسون، للقاء مع الملك فاروق مساء الرابع من فبراير عام ١٩٤٢. وقبل إبلاغ الملك، أمر لامبسون الدبابات والقوات البريطانية بالانتشار حول مقر الملك بقصر عابدين. ثم قدم لفاروق إنذارا نهائيا: إما دعوة الوفد لتشكيل الحكومة أو التنازل عن العرش. واختار فاروق تكليف الوفد.

وأكـــدت أساليب لامبسون الثقيلة الوطأة التي لجأ إليهـــا خلال حادث ٤ فبراير سيطرة بريطانيا على شئون مصر الداخلية وأثارت غضب الوطنيين. بالإضافة إلى أن الحادث قوض سمعة المشاركين المحليين وعجل بنهاية النظام البرلماني بعد أن أصابه الوهن. وأهين الملك وأصبح مصمما أكثر من أي وقت مضى على تقليم أظافر الوفد، في وقت شهدت فيه شعبية الوفد نفسه التراجع. وكما كان الحال عام ١٩٣٦، عندما وقعت حكومة الوفد معاهدة الاستقلال التي سمحت باستمرار الوجود العسكري البريطاني في مصر، بدا الحزب مستعدا مرة أخرى لتجاهل مبادئه الوطنية والتعاون مع بريطانيا مقابل السلطة السياسية. وفي مجرى العقد التالي، ظل الوفد يعاني من حقيقة أنه جاء إلى الحكم عام ١٩٤٢ في حماية الدبابات البريطانية.

وفي محاولة لاستعادة سمعته وسيطرته على القوى الجديدة التي أنتجها اقتصاد الحرب، أصدرت حكومة النحاس مجموعة القوانين الاجتماعية والمنظمة للعمل، ومن بينها قوانين تعطي الشرعية لنقابات العمال. كما بادر الحزب بتشجيع تكوين اتحاد حر بين الدول العربية، الجامعة العربية، التي تأسست عام ١٩٤٥. وسرعان ما أصبحت الجامعة، التي قامت لتعزيز التعاون الإقليمي الاقتصادي والسياسي والثقافي، منبرا للدول العربية الأعضاء للتعبير عن رفضها لقيام دولة يهودية في فلسطين. وكانت المنظمة، التي اتخذت من القاهرة مقرا لها ويرأسها مصري، هو عبد الرحمن عزام، رمزا لتورط مصر المتزايد في شئون العالم العربي.

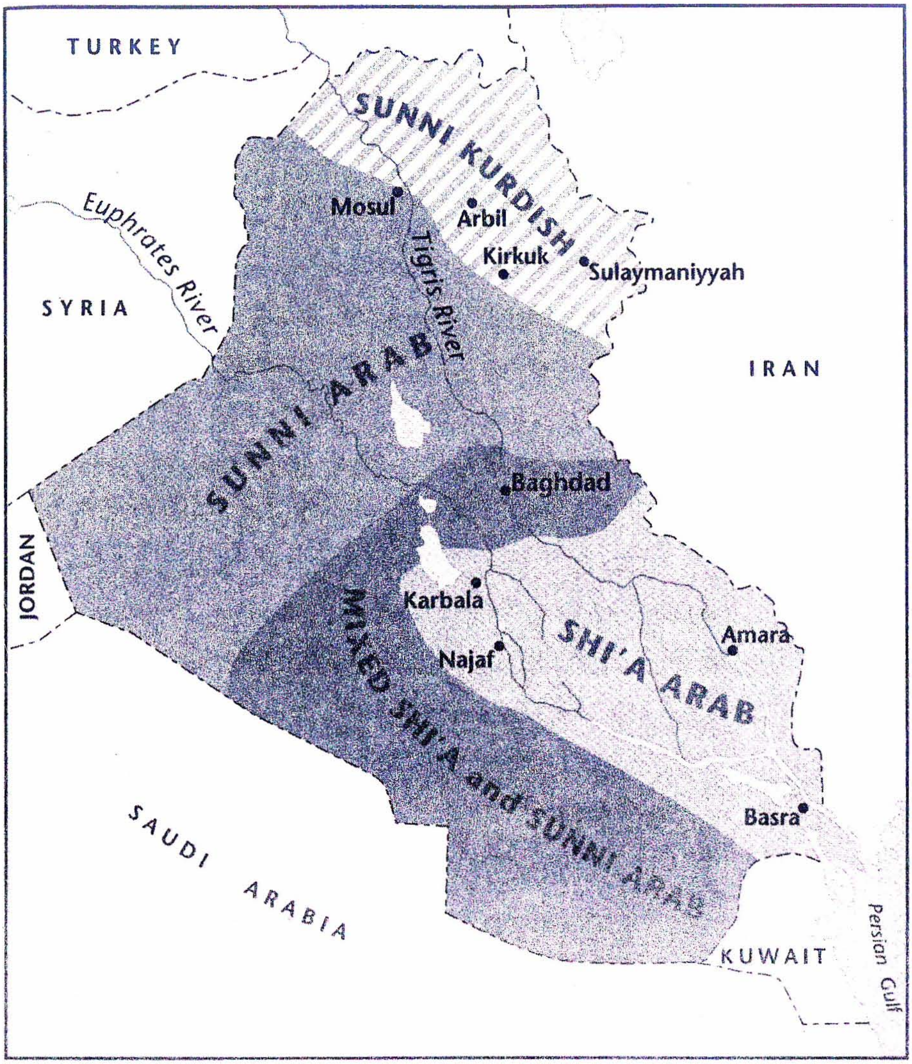
ومع تعافي أوروبا من جراح الحرب، ظل الموقف السياسي في مصر غير مستقر. فقد أصبح الوفد، بعد أن كان بطل الاستقلال بلا منازع عام ١٩١٩، حزبا فاسدا ومتخما بالمنافع التي وفرها له البريطانيون. ولم تكن أحزاب المعارضة المنشقة أفضل حالا. وفشلت تلك الأحزاب، التي كانت نتاجا للصراعات الشخصية بين الوفديين لا الخلافات الأيديولوجية، في حشد تأييد واسع. وفي ظل غياب أحزاب تحوز الثقة، تصدر الملك والمنظمات الخارجة عن النظام البرلماني، وعلى رأسها الإخوان المسلمون، المشهد السياسي المصري خلال السنوات التالية على الحرب مباشرة.

العراق بين الحربين

من الانتداب إلى الاستقلال

بلغ المسئولون البريطانيون الذين رسموا حدود العالم العربي بعد سقوط الدولة العثمانية قمة تعسفهم في حالة دولة العراق الجديدة. فقد كان العثمانيون يديرون منطقة بين النهرين كولايات منفصلة وبالغة التميز. وكان إقليم الموصل الشمالي الجبلي مرتبطا اقتصاديا بالأناضول وسوريا الكبرى، حيث تعتمد ولاية بغداد على الزراعة المستقرة وتتاجر بالأساس مع إيران والمناطق الجنوبية الغربية. أما البصرة، الولاية الجنوبية، فكانت وجهتها الخليج الفارسي والتجارة الخارجية مع الهند. وعندما أصبحت هذه الولايات الثلاث دولة العراق تحت الانتداب البريطاني عام ١٩٢٠، لم تكن تشكل جماعة سياسية بأي معنى من المعاني. فقد كانت من أكثر المناطق العربية بالإمبراطورية العثمانية تنوعا عرقيا ودينيا، وأثار دمجها في بلد واحد عقبات جمة أمام بناء الأمة.

كان العرب يشكلون حوالي ٨٠% من السكان، لكنهم كانوا منقسمين بشدة على أساس الدين. كان أكثر من نصف السكان العرب بقليل من الشيعة ويحتفظون بعلاقات وثيقة بعلماء إيران المجاورة. وكان بقية العرب من السنة. وبالرغم من أنهم كانوا يشكلون أقلية عددية، فقد دعم البريطانيون صعودهم إلى الصدارة السياسية في الدولة الجديدة. وتمثل المصدر الآخر المحتمل للشقاق في الأقلية الكردية الكبيرة ــ حوالي ٢٠% من إجمالي السكان ــ الموجودة في الشمال. وبرغم أنهم ينتمون اسميا إلى المسلمين السنة، يمثل الأكراد شعبا مميزا له لغته وثقافته الخاصة. واعتبروا ثروات شمال العراق، وكذلك المناطق المتخمة لتركيا وإيران، وطن أجدادهم وسعوا إلى الحفاظ على استقلالهم الثقافي والسياسي. وشكلت مقاومة الأكراد لجهود مركزة الدولة العراقية الجديدة ورفضهم الذوبان في أفق الأغلبية العربية أسلوبا للصراع ساد تاريخ العراق الحديث منذ تأسيسه وحتى الآن. وزاد وجود أقلية مسيحية سريانية في الشمال وطائفة يهودية في بغداد من احتمالات التوترات الدينية والعرقية في الدولة الجديدة (انظر الخريطة ١١-١).



خريطة ١١-١: توزيع الجماعات الإثنية والدينية الرئيسية فى العراق

وبالإضافة إلى احتمال اندلاع مثل هذه التوترات، أضر المسئولون البريطانيون الذين قاموا بترسيم الحدود العراقية بالدولة الجديدة بتقييد اتصالها بالخليج العربي. وكان لدى العراق، الذي لا يزيد طول سواحله عن ٣٦ ميلا، معظمها لا يصلح لإقامة موانئ عميقة المياه، من الأسباب ما يجعلها تطمع في ساحل جارتها الكويت، الأفضل جغرافيا. وأصبحت الحدود بين الدولتين مصدرا لاحتكاكات متكررة اعتبارا من ثلاثينيات القرن الماضي، والذي توج بضم العراق للكويت عام ١٩٩٠ (انظر الفصل الثاني والعشرين).

ونظرا لأن الوجود العثماني في الأراضي العراقية كان محصورا في المدن الرئيسية، سيطرت الائتلافات القبلية، التي تحررت من التدخل الحكومي، على مناطق كبيرة من ريف البلاد. وأدت المصاعب التي سببتها صياغة السكان المتنوعين والمستقلين ذاتيا غالبا في دولة واحدة إلى اندلاع انتفاضة كبيرة بين قبائل الفرات ضد سلطات الاحتلال البريطاني في يونيو عام ١٩٢٠. وكانت الانتفاضة، التي استمرت لعدة شهور، تمردا محليا ضد بريطانيا ومحاولاتها لإحلال بنى حكومية مركزية محل النظام العثماني غير المركزي. لكن برغم أن التمرد لم يكن تعبيرا عن حركة وطنية واعية، فقد كان وراءه المشاعر المعادية للبريطانيين وترسخ في الميثولوجيا القومية العراقية كأول رمز لرفض الدولة الجديدة للحكم الأجنبي. ونجحت بريطانيا في النهاية في قمع الانتفاضة، لكن بعد أن راح ضحيتها ما يقرب من ١٠ آلاف من أبناء القبائل العراقية، و٤٥٠ جنديًّا بريطانيًّا، وإنفاق ٤٠ مليون جنيه إسترليني. وكان اجتماع جمهور بريطاني أنهكته الحرب وخزانة بريطانية مثقلة بالأعباء سببا لإقناع لندن بعدم السماح بتكبد أعباء كتلك مرة أخرى. (خريطة ١١,١: توزيع الجماعات الإثنية والدينية الرئيسية في العراق). وهكذا، أصبحت المسألة أمام صناع السياسة البريطانية هي كيف يضمنون المصالح البريطانية في البلاد – أمن المواصلات البريطانية مع الهند وحماية حقول النفط العراقية والإيرانية – دون تحمل الأعباء المكلفة لحكم سكان مختلفين حكما مباشرا؟ وكان الحل هو التوصل إلى معاهدة مع العراق وتقليل النفقات بنقل المسئولية قدر الإمكان إلى الحكومة العراقية. وانطلاقا من هذه السياسة العامة، بدأ البريطانيون يبحثون عن حاكم يمكنهم التعاون معه ويكون مقبولا من قطاع واسع من السكان بغض النظر عن انتمائه الطائفي.

ووقع اختيارهم على الأمير فيصل، القائد الميداني للثورة العربية، وابن الشريف حسين، وعاهل المملكة السورية التي تقطعت أوصالها مؤخرا. وربما كان اختيار البريطانيين لفيصل بدافع من مشاعر الذنب بسبب التخلي عن الحسين وأسرته بعد الحرب. لكنهم كانوا على قناعة أيضا بأن فيصل سيكون معتدلا وأن سمعته كشخصية عربية ذات مكانة دولية ستحظى بالجاذبية داخل العراق. وجاؤوا بفيصل إلى البلاد عام ١٩٢١، وثبتوا مكانته كملك عبر استفتاء وطني مرتب بعناية، وجرى تتويجه في احتفالات أقيمت ببغداد – عزفت الفرقة العسكرية خلالها "حفظ الله الملك"، حيث لم يكن العراق قد وضع نشيده الوطني بعد. كما لم يكن هناك نظم للحكم أو التعليم أو الدفاع الوطني أو أي من المؤسسات التي تدار بواسطتها الدولة. وواجه فيصل تحديا صعبا لتوجيه الشعوب المتمردة، التي كانت عراقية بالاسم فقط، نحو فكرة الدولة.

وتجسد شكل الحكومة في القانون الأساسي لعام ١٩٢٥ الذي تحدد فيه نظام الحكم في العراق ملكية وراثية دستورية وكيانًا تشريعيًّا منتخبًا من مجلسين. وطبقا للقانون الأساسي، كان الإسلام دين الدولة، وأعيدت وصاية المحاكم الشرعية، للسنة والشيعة على حد سواء، على الأحوال الشخصية والأوقاف. كما ظهرت سريعا المؤسسات الوطنية الأساسية. فتأسس الجيش العراقي، الذي كان رمزا وطنيا وأداة ضرورية لتنفيذ سلطة الدولة، عام ١٩٢١. وتوسع الجيش، الذي سبق أن حدد البريطانيون تعداده بـــ ٧٥٠٠ رجل، بعد الاستقلال عام ١٩٣٢، وأصبح عدد أفرده أكثر من ٢٦ ألفا بنهاية ثلاثينيات القرن. كما كان العراق في أمس الحاجة إلى مؤسسة للتعليم العام، لتبث الشعور بالهوية الوطنية وكذلك تخريج موظفين للحكومة. فالعراق لم تتطور بنيته التعليمية تحت الحكم العثماني بالقدر الذي شهدته سوريا؛ ففي عام ١٩٢٠ كان إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الثانوية أقل من ٢٠٠ طالب. ولتصحيح هذا الوضع، عين فيصل ساطع الحصري، الموظف العثماني السابق، مديرا عاما للتعليم عام ١٩٢٠. وتحت إدارة الحصري النشطة، قام سريعا نظام علماني لمدارس الدولة، وبحلول عام ١٩٣٠ تضاعفت أعداد الملتحقين بالتعليم الابتدائي واقترب عدد طلاب المدارس الثانوية من ألفي طالب. كما ضمن الحصري أن تعزز المقررات روح الوطنية والثقافة القومية.



كان تتويج الأمير فيصل ملكًا على العراق فى ١٩٢١ شأنًا بريطانيا خالصًا . وبرز الدور البريطانى فى المناسبة عندما تلقى فيصل تاج العراق على أنغام نشيد "حفظ الله الملك".

المصدر: مركز الشرق الأوسط بكلية سانت أنطونى ، بجامعة أكسفورد.

بعد تتويج فيصل، كان على بريطانيا أن تحرص على عدم فرض تسوية مهينة عليه بجعله يبدو دمية بيد البريطانيين. وكان نظامه بحاجة لدعم الجيش وسلاح الجو البريطاني المستمر للاحتفاظ بسلطة مركزية مظهرية، لكنه كان بحاجة أيضا لأن ينأى بنفسه عن البريطانيين وأن يقيم العلاقات بسكان البلاد. واعترفت بريطانيا بحرج موقف فيصل وراجعت شروط الانتداب بما يسمح للعراق بالمزيد من الاستقلال الذاتي في إدارة شئونه الداخلية. وتحقق هذا من خلال سلسلة من المعاهدات، كان أولها عام ١٩٢٢ وآخرها عام ١٩٣٠. وبمقتضى معاهدة عام ١٩٣٠، كان على العراق أن يحصل على استقلاله التام خلال عامين، بينما تحتفظ بريطانيا بامتيازات عسكرية وأمنية كتلك التي تتمتع بها في مصر. وهكذا، التزمت بريطانيا بالدفاع عن العراق في حالة الحرب، والتزم العراق بمنح بريطانيا حق استخدام كل وسائل المواصلات المطلوبة للدفاع عنها. كما سمحت المعاهدة لبريطانيا بالتحكم في تطوير القوات المسلحة العراقية باشتراطها أن تقتصر البعثات والمنح الدراسية العسكرية في الخارج على بريطانيا، وأن يكون جميع المدربين العسكريين الأجانب من البريطانيين، وأن تكون بريطانيا مصدر التسليح الوحيد للجيش العراقي. وحرصا على تأمين مخاوفها الإمبراطورية، حصلت بريطانيا أيضا على حق الاحتفاظ بقاعدتين جويتين في البلاد. وفي عام ١٩٣٢، حصل العراق على استقلاله رسميا في موعده وحصل على عضوية عصبة الأمم. واستطاعت أقل الدول التي حلت محل العثمانيين حظا، وأقلهم استعدادا، أن تحصل على أول اعتراف دولي بسيادتها.

ومن العوامل الإضافية التي أثرت على موقف بريطانيا من العراق وجود عامل جديد في العلاقات الدولية: الصراع من أجل السيطرة على مصادر النفط. فقد تحول تنافس أوروبا على المستعمرات أواخر القرن التاسع عشر إلى صراع على امتيازات النفط في عشرينيات القرن العشرين. وأدى هذا إلى تناقض السياسة البريطانية؛ في الوقت الذي كانت تشجع فيه بريطانيا على مظاهر الاستقلال العراقي، حاولت انتزاع امتيازات تفضيلية من حكومة فيصل. واستجاب العراقيون، الذين كانوا في أمس الحاجة للأموال المتوقعة من حصيلة الحقوق المترتبة، على مضض للضغوط البريطانية وفي عام ١٩٢٥ وقعوا مع مؤسسة صارت تعرف بالشركة العراقية للبترول عقد امتياز مدة ٧٥ عاما. ولم تكتف المعاهدة بتخصيص نسبة بالغة التواضع للعراق على كل برميل من النفط بل حرمت العراق من امتلاك أي أسهم في الشركة. وبالرغم من أن آبار النفط الغنية في شمال العراق لم تكن تعمل بكامل طاقتها حتى بعد الحرب العالمية الثانية، فإن وجودها، إلى جانب تحكم بريطانيا فيها، كان مصدر إزعاج مستمر في العلاقات الأنجلو ــ عراقية.

العراق المستقل (١٩٣٢-١٩٣٩)

عاشت الدولة غير المستقرة التي أقامها البريطانيون من ثلاث ولايات عثمانية خلال العقد الأول من عمرها كأمة مستقلة بشكل ما. لكن المصاعب التي واجهها العراق أظهرت نتائج استعارة مؤسسات أوروبية للحكم في مجتمعات مفتتة عرقيا ودينيا وكذلك استيراد حاكم لتسيير نظام العمل المفروض. وعندما تولى فيصل عرش العراق عام ١٩٢١، كانت علاقته ببلده الجديد محدودة للغاية. فقد كان غريبا عن المنطقة، وهو لم يأت بإرادة شعبية بل كانت بريطانيا، المحتل الأجنبي، هي التي أوجدت عرشه. واعترف فيصل بأهمية الانحياز للمصالح العراقية وحقق نجاحا معقولا في هذه الناحية. وبحثه البريطانيين على التعجيل بمنح الاستقلال، أعلن ولاءه لمملكته المتبناة وأقنع غالبية الشعب بإخلاصه في العمل من أجل تحسين أحوالهم. وتقر معظم الروايات التاريخية بمهارته في استيعاب أقصى الضغوط التي تعرض لها. لكن وفاته في توقيت غير مناسب عام ١٩٣٣، حرم البلاد من قيادته المحنكة واستبعد العرش فعليا كعنصر من عناصر السياسة العراقية. وكان ابنه وخليفته على العرش، غازي (١٩٣٣-١٩٣٩)، يفتقد إلى الكفاءة وغير مهتم بأمور الدولة.

وفي ظل غياب قيادة القصر، ساد الحكومة زمرة محدودة من الأفراد ممن لا خبرة لهم في الإدارة المدنية. كانوا مجموعة من السياسيين، يختلفون اختلافا ملحوظا عن نظرائهم في مصر وسوريا وفلسطين. وكان الأشخاص الأربعة الذين تولوا رئاسة الوزراء لثلاث عشرة مرة في الفترة من ١٩٢١-١٩٤١ كلهم من أبناء العراق الذين ولدوا في الفترة من ١٨٨٠-١٨٨٨، وكانوا جميعا من خريجي الكلية الحربية الملكية بإسطنبول، وانضموا كلهم إلى فيصل في الثورة العربية قبل عام ١٩١٨، وكلهم من أصول طبقية متواضعة. وهناك شخصية خامسة، هو ياسين الهاشمي (١٨٨٤-١٩٣٧)، الذي شغل منصب رئيس الوزراء مرتين ومارس نفوذا سياسيا كبيرا خلال الثلاثينيات، وكان أيضا من خريجي الكلية الحربية الملكية. وهو يختلف عن الأربعة الآخرين حيث خدم بالقوات العثمانية أثناء الحرب الأولى، وتدرج في الترقي حتى بلغ رتبة اللواء. وبفضل مكانتهم المستمدة من تلقيهم التعليم في إسطنبول، إلى جانب دعم فيصل والبريطانيين، تمكنت هذه الزمرة من ضباط الجيش العثماني السابقين ذوي الأصول المتواضعة من مواقع السلطة التي ضمنت لهم التحكم في السياسات العراقية في زمنهم. وكان الأطول خدمة بينهم هو نوري السعيد الذي عاش (١٨٨٨-١٩٥٨)، الذي شغل منصب رئيس الوزراء خمس مرات خلال الثلاثينيات وعاد ليشغل هذا المنصب مرة أخرى وقت

الإطاحة بالعرش عام ١٩٥٨. وكان هذا التركيز للسلطة في يد هذه النخبة الضيقة علامة على التوجه الطائفي للسياسة العراقية. فكل هؤلاء المذكورين، ومعظم غيرهم ممن كانوا يتحكمون في الحياة السياسية العراقية، كانوا من المسلمين السنة. وهكذا، وبرغم أنهم يمثلون غالبية سكان العراق من العرب، استبعد الشيعة من السلطة خلال سنوات تكوين البلاد وظلوا غير ممثلين في البناء السياسي حتى الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣.

بدأ الضباط العثمانيون السابقون حياتهم الوظيفية في العراق كموظفين مدنيين وانتهى الأمر بهم ملاك أراض أثرياء وأصحاب مشروعات صناعية؛ صاروا يعتبرون أنفسهم أندادا للأسر الإقطاعية العريقة، الذين اغتصبوا السلطة السياسية التي كانوا يتطلعون إليها. وأيا كانت الأفكار الإصلاحية التي كانوا يحملونها عند عودتهم إلى العراق بعد الحرب، فقد تلاشت بسبب استئثارهم بالسلطة والنفوذ. وحسب أحد الباحثين البارزين في تاريخ العراق الحديث، فإن الضباط العثمانيين السابقين بدلا من التخلص من النظام الاجتماعي القديم، خضعوا له وكانوا سببا في استمراره[1]. وبفقدان مهارات فيصل التفاوضية، دب الصراع بين أطراف النخبة السياسية الناشئة. وتحولت السياسة إلى سلسلة من الصراع على السلطة تدور حول منصب رئيس الوزراء ولم يدم عمر أي من الحكومات أكثر من شهور قليلة. (صورة: كان تتويج الأمير فيصل ملكا على العراق عام ١٩٢١ شأنا بريطانيا خالصا. وبرز الدور البريطاني في المناسبة عندما تلقى فيصل تاج العراق على أنغام نشيد "حفظ الله الملك". المصدر: مركز الشرق الأوسط بكلية سانت أنطوني بجامعة أوكسفورد). وبما أن الضباط السابقين تعهدوا بالحفاظ على النظام الاجتماعي القائم، فإن انقسامهم لم يكن راجعا إلى الاختلافات الأيديولوجية بقدر ما كان مدفوعا بالرغبة في تحقيق النفوذ الشخصي. كان الموقف من علاقة العراق ببريطانيا هو ما يميزهم. فكان البعض، مثل ياسين الهاشمي، يريد بفارغ الصبر وضع حد لاعتماد البلاد على الأسلحة البريطانية وأن تصبح أكثر فاعلية في تعزيز الوحدة العربية. وكان غيرهم، على رأسهم نوري السعيد، أكثر اعتدالا، ويعترفون بدينهم لبريطانيا ولا يشتركون في أي أنشطة يمكن أن تشجع البريطانيين على المزيد من التدخل وحرمانهم من المناصب الجديدة.

---

(1) Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq (Princeton ،1978) p. 322 .

أدى الصراع بين السياسيين، ونزوع كثيرين منهم نحو اتخاذ مواقف محابية لبريطانيا، واحتكارهم المحكم للسلطة السياسية، إلى إلحاق الضرر بشرائح كبيرة من المجتمع العراقي. وكانت الوجوه الأبرز بين المعارضين من ضباط الجيش، الذين اعتبروا أنفسهم وتنظيمهم الرموز الحقيقية للدولة العراقية الجديدة. وكان القادة العسكريون، المشبعون بالمشاعر القومية والعروبة، تواقين إلى تأكيد دور العراق في الشرق الأوسط كدولة مستقلة. وفي عام ١٩٣٣، اكتسب الجيش وقائده الشمالي، اللواء بكر صدقي، شهرة ملتبسة بحماية للمصالح القومية بتورطه في مذبحة منظمة لأفراد من الطائفة المسيحية الأشورية. ومتيما بالشهرة التي حازها بعد الفضيحة الأشورية، أدخل اللواء صدقي الجيش في الحياة السياسية العراقية بقيادته لانقلاب عسكري أطاح بالحكم عام ١٩٣٦. وكان هذا تدشينا لجولة من الانقلابات العسكرية ــ شهد عام ١٩٤١ ستة انقلابات أخرى ــ جعلت للجيش اليد الطولى في الحياة السياسية العراقية. لكن إلى جانب أنها زادت من حالة عدم الاستقرار القائمة بالفعل في الحياة السياسية، لم تغير الانقلابات كثيرا. والغريب أن الجيش لم يكن يستولى على الحكومة أو يلغي النظام البرلماني. فبعد كل انقلاب، تأتي شخصية مدنية بارزة من تلك التي تسيدت السياسة العراقية منذ عام ١٩٢١، كرئيس لوزارة جديدة. وحاول هؤلاء السياسيون التقليديون تسلق السلطة عن طريق التحالف مع هذا الفصيل أو ذاك من فصائل الضباط. وفي هذا السياق، تراجعت السياسة وأصبحت أشبه بنوع من الدسيسة، وصار من المستحيل صدور تشريع بناء.

ونقل الجيش، الذي عين نفسه حارسا للقومية العراقية، تمجيد الصفات العسكرية إلى المجتمع ككل. وبينما كانت بريطانيا تستعد للحرب مع ألمانيا أدولف هتلر، وقع العراق غير المستقر سياسيا في قبضة موجة من حركات الشباب شبه العسكرية التي تستلهم الأفكار الفاشية ومشاعر العداء المتزايدة للبريطانيين. وكان على الإمبراطورية البريطانية أن تخوض، بمقتضى المعاهدة، اختبارا صعبا خلال الصراع العالمي الذي تلا ذلك.

العراق فى أثناء الحرب العالمية الثانية

تصور التجارب التي مرت بها العراق أثناء الحرب قطبي رد الفعل الداخلي تجاه الدور البريطاني في البلاد. فكانت هناك شريحة قوية من النخبة العراقية الحاكمة تسعى إلى استغلال الحرب كوسيلة لشق الطريق نحو السيادة الحقيقية، بينما كانت هناك مجموعة ثانية من السياسيين المحنكين يعتقدون أن مواقعهم الخاصة يمكن أن تتحسن بالحفاظ على العلاقات مع بريطانيا. وأسفر هذا الصراع الداخلي عن مواجهة مسلحة، الحرب الأنجلو- عراقية عام ١٩٤١، التي زادت من انقسام النخبة وخلفت ميراثا طويلا من المرارة تجاه بريطانيا.

عندما اندلعت الحرب الأوروبية عام ١٩٣٩، كانت الحياة السياسية العراقية لا تزال محكومة بالائتلافات المتغيرة بين الضباط ورجال السياسة المدنيين. ونتيجة لسيطرة الجيش على السلطة، ضعفت مؤسسات الحكم المدنية، بما في ذلك مؤسسة العرش. وعندما قتل الملك غازي في حادث سيارة عام ١٩٣٩، توج ابنه البالغ من العمر ثلاث سنوات باسم فيصل الثاني. ووضع الملك الطفل تحت وصاية عبد الله، أحد أمراء الأسرة الهاشمية والحليف السياسي الوثيق لنوري السعيد. وكان نوري، الذي كان لا يزال أبرز الساسة المدنيين، على رأس خامس وزارة يتولاها عندما اندلعت الحرب. وبرغم النكسات التي تعرضت لها بريطانيا في المراحل الأولى للصراع، ظل نوري على قناعته بأن السبيل الأفضل للحفاظ على المصالح العراقية على المدى الطويل هو التعاون مع بريطانيا. لكن تبين له أن موقفه الموالي للبريطانيين لا يلقى الترحيب من جانب ضباط الجيش واستقال من رئاسة الوزارة عام ١٩٤٠. وفي نفس ذلك العام، استولى تحالف فضفاض من الضباط الوطنيين عُرفوا بالزعماء (كانت رتبة الزعيم في الجيش العراقي تقابل رتبة العقيد-المترجم) الأربعة وحاولوا تحرير السياسة الخارجية العراقية من توجهاتها البريطانية. واتجهت نية الزعماء الأربعة، المدفوعين بمشاعر القومية العراقية والعروبة، والمتأثرين بنجاح الجيوش الألمانية، إلى الاستفادة من وضع بريطانيا العسكري المزعزع للتأكيد على استقلال العراق التام. وقاموا بانقلاب عسكري في الأول من أبريل عام ١٩٤١، وجاءوا برشيد عالي الكيلاني رئيسا للوزراء. وكان رشيد محاميا تلقى تعليمه في بغداد وشغل منصب رئيس الوزراء في ثلاث مناسبات سابقة. وعلى الرغم من إخلاصه الوطني، عرف أيضا بانتهازيته واختير رئيسا للوزراء بالأساس لاستعداده للتعاون مع الضباط المسيطرين. لكن بالرغم من أنه ربما كان أداة بيد الزعماء الأربعة، فإن اسمه صار مرتبطا بأعظم مجهود منظم بذلته أي دولة عربية من أجل تحقيق الاستقلال خلال سنوات الحرب.

ففي خلال شهر من تنصيب رشيد في رئاسة الوزراء، دب العداء بين بريطانيا والعراق. وعجل بالأزمة موضوعان: الأول، اتجاه حكومة رشيد عالي الموالي بوضوح للمحور؛ والثاني، الخلاف بشأن تفسير المعاهدة الأنجلو ــ عراقية لعام ١٩٣٠ ــ كان الخلاف باختصار يدور حول ما إذا كان استقلال البلاد حقيقيا وله إنكار حق بريطانيا في إقامة قاعدة إمداد لها بميناء البصرة أم لا. وفي ظل الظروف الضاغطة التي شهدها عام ١٩٤١، لم تكن الحكومة البريطانية مهتمة بمناقشة جماليات اللغة التي كتبت بها المعاهدة، خاصة مع حكومة رشيد عالي، واستمرت في خططها لتوسيع منشآتها في البصرة. وفي الثاني من مايو عام ١٩٤١، انتقم الزعماء الأربعة بإصدار الأوامر للجيش العراقي بمحاصرة قاعدة جوية بريطانية بالقرب من بغداد، وهو ما جعل بريطانيا وانتدابها السابق في حالة حرب.

وجمعت القيادة البريطانية في الشرق الأوسط قوة لتخفيف الحصار تحركت من فلسطين ووصلت إلى العراق عبر شرق الأردن. وبنهاية مايو عام ١٩٤١، سقط انقلاب رشيد عالي الكيلاني، وفر قادته من بغداد. ووضعت بريطانيا العراق تحت الاحتلال العسكري بقية سنوات الحرب، لتعزز إيمان العراقيين بأن بريطانيا تعامل بلادهم بوصفها جزءا من الممتلكات الإمبراطورية، وليس دولة ذات سيادة. كما تحركت بريطانيا بسرعة لإعادة تأسيس ائتلاف الحكم القديم الموالي لبريطانيا. وشرع نوري والوصي في تعزيز قبضتيهما على الجهاز الحكومي. وترأس نوري الوزارة مرتين أثناء الحرب وتخلص من معارضيه السياسيين، باعتقال ومحاكمة قادة الانقلاب وإجبار رشيد عالي على البقاء في منفاه. وعلى الرغم من هيمنة نوري والوصي، عبد الله، على السياسة العراقية حتى ١٩٥٨، فإن سمعتهما نالها التشويه بعد عودتهما للسلطة عشية الغزو البريطاني واعتبرا من أعداء القومية. وفي هذا الصدد، كان وضعهما شبيها بوضع حزب الوفد في مصر بعد حادث الرابع من فبراير.

وعلى الرغم من أن انقلاب رشيد عالي كان واقعة ثانوية من المنظور الشامل للحرب العالمية الثانية، فقد كان حدثا مهما في التاريخ العراقي وكشف عن مقدار السخط وخيبة الأمل التي كانت تشعر بها الأوساط المدنية والعسكرية على السواء تجاه استمرار التدخل البريطاني في شئون العراق الداخلية. وزاد احتلال بريطانيا للبلاد ١٩٤١-١٩٤٥ من حدة هذه المشاعر وأضفى البريق على صورة رشيد عالي وعلى الحركة التي ارتبطت باسمه. وزعم الضباط الشبان الذين أطاحوا بنوري والوصي على العرش في ١٩٥٨ أنهم قاموا باستكمال العمل الذي لم يتم في ١٩٤٠- ١٩٤١[١].

شرق الأردن: انتداب على الصحراء

نظرا للظروف التي أحاطت بنشأة إمارة شرق الأردن، فمن الصعب أن نختلف مع فكرة أن شرق الأردن كان دولة مصطنعة قامت للمواءمة بين مصالح قوة أجنبية وأمير متجول بحثا عن عرش[٢]. فقد قررت قوة خارجية، هي بريطانيا، أن من المفيد قيام نظام تابع يفرض النظام على المناطق القبلية شرق نهر الأردن بدلا من محاولة عمل ذلك بنفسها؛ وحصل الأمير المتجول، عبد الله، على العرش الذي اعتقد أن أخاه الأصغر فيصل سلبه منه في العراق.

---

(1) Phebe Marr, The Modern History of Iraq (Boulder, 1985), p. 86 .

(2) See Naseer H. Aruri, Jordan: A Study in Political Development (1921–1965) (The Hague,1972)، p. 3 .

مثل العراق، لم يكن لإمارة شرق الأردن وجود سابق كجماعة سياسية. فخلال الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، كانت منطقة مهملة من ولاية سوريا، عبارة عن صحراء تقطنها قبائل بدوية لا تكاد تخضع للسيطرة العثمانية. وعندما أصبحت عمان عاصمة لهذه الدولة الجديدة الواقعة تحت الانتداب البريطاني عام ١٩٢١، كانت أكبر بالكاد من قرية كبيرة يتراوح عدد سكانها بين ٢٥٠٠-٥٠٠٠ نسمة. كانت تقع في تلك المنطقة المتخلفة والتي كانت فيما سبق منطقة هامشية وحاول الأمير عبد الله ومستشاروه البريطانيون إقامة دولة عليها. وكان البريطانيون مهتمين بشرق الأردن بالأساس لاستخدامها في المحافظة على التسوية الأنجلو ــ فرنسية لما بعد الحرب في الشرق الأوسط. ولم تكن قبائل الانتداب الطليقة تكترث بالحدود الدولية ومعتادة على شن الغارات على المنطقة التي شكلت حينذاك الجزء من سوريا الخاضع للانتداب الفرنسي. وكان عليها منع تلك الغارات لفرض النظام في المنطقة التي بسببها منح عبد الله تاجه ومساعدة الموظفين البريطانيين المدنيين والعسكريين.

عند إقامتها عام ١٩٢١، كانت وضعية شرق الأردن في المدى الطويل غير واضحة المعالم. لكن بحلول عام ١٩٢٨، أقنعت الظروف الإقليمية بريطانيا بأن الانتداب يحقق هدفا مفيدا، وشهد ذلك العام توقيع اتفاقية أنجلو- شرق أردنية لتوضيح الحقوق المتبادلة لعبد الله والقوة العظمى التي ترعاه. وكما كان الحال في مصر والعراق، كان الحكم البريطاني غير مباشر، لكنه ضمن حماية المصالح البريطانية؛ أعطت المعاهدة للبريطانيين الكلمة الأخيرة في مسائل مثل العلاقات الخارجية، والقوات المسلحة، والميزانية، وغيرها من أنشطة الحكومة الأساسية. كما أعلن عن الدستور عام ١٩٢٨، لكن لا يمكننا القول إنه لعب دورا مهما جدا في تطور الحياة السياسية في شرق الأردن. صحيح أنه أفرز مجلسا تشريعيا صغيرا، لكنه جعل المجلس خاضعا كليا لسلطة الملك بحيث أمكن لعبد الله السيطرة بسهولة على أعضائه والحكم كعاهل تقليدي أكثر منه ملكًا دستوريًا.

ولأن شرق الأردن قام بغرض تحقيق الاستقرار في منطقة قبلية بعيدة عن السلطة المركزية، اهتم البريطانيون- بصفة خاصة- ببناء قوات مسلحة جديرة بالثقة. وكان الفيلق العربي يتولى حراسة حدود الانتداب، وأنيطت مسئولية الأمن الداخلي بدوريات صحراوية خاصة تشكلت عام ١٩٣٠ بقيادة النقيب جون جلوب. ونجح جناح الدورية في الفيلق العربي، الذي قام بنشر السيارات المدرعة والطائرات وغيرها من الأسلحة الحديثة، في إخضاع القبائل ووقف الغارات. وعلى الرغم من أن قادته كانوا من الضباط البريطانيين،

كان يتم تجنيد قوات الفيلق من بين السكان المحليين، خاصة قبائل البدو. وقد شكل جلوب منهم قوة مقاتلة شديدة الانضباط، جعل منها ولاؤها للعرش أداة يوثق بها لحكم عبد الله.

ونظرا لتركيبة شرق الأردن القبلية بالأساس، اعتمد بناء جهاز إداري على جلب مديرين من خارج الانتداب. وشغل المراكز الأساسية في الإدارة الجديدة موظفون بريطانيون وفلسطينيون بالأساس، بالإضافة إلى عدد من قليلي الخبرة من الحجازيين والسوريين. وفي ظل غياب قاعدة للقوة عائلية محلية أو إقليمية، نأى هؤلاء الموظفون بأنفسهم عن الأنشطة السياسية المعارضة. والحقيقة أنه خلال فترة ما بين الحربين لم يكن ثمة ما يمهد السبيل أمام قيام الحياة السياسية؛ فلم تكن هناك أحزاب سياسية بعد، وكان عبد الله راضيا عن بناء التحالفات القبلية عن طريق الرشاوى أو القضاء على المعارضة القبلية عن طريق الفيلق العربي، في حال لم تفلح الرشاوى.

كان التأثير الإقليمي الرئيسي لشرق الأردن في عهد الانتداب ناجما عن سعي عبد الله الحثيث من أجل توسيع نفوذه. وفاق طموح الأمير حدود صحرائه الواقعة تحت الانتداب، وخطط باستمرار لحيازة المزيد من المناطق، مقدما نفسه في العديد من المناسبات باعتباره المرشح لعرشي سوريا والعراق. كما حاول أن يضفي على نفسه طابع الوسيط في المسألة الفلسطينية، لكن استعداده للعمل مع القادة الصهاينة جعل العرب يتشككون في نياته. وكان طموح عبد الله الشخصي المعروف، وعلاقاته الوثيقة ببريطانيا، وسيطرة عائلته على عرش العراق، سببا في ابتعاد الزعماء العرب عنه.

ورغم أن عبد الله كان غاضبا من دوره الإقليمي المحدود واعتماده على بريطانيا، فإنه كان حصيفا بالقدر الذي جعله يعترف بأن بريطانيا قد أمدته بمنطقة وبالوسائل التي تمكنه من إقامة الدولة. وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، لم يتردد في إعلان تحالفه مع بريطانيا. وخلال السنوات الأولى المضطربة من هذا الصراع، قدم – ومعه جيشه الكفء – خدمة لا تقدر بثمن للقضية البريطانية في الشرق الأوسط.

وخلال أزمة رشيد عالي الكيلاني في العراق، وضع عبد الله فيلقه العربي الجيد التنظيم تحت إمرة بريطانيا. وقد لعب الفيلق دورا مفيدا في إرشاد قوة الإنقاذ عبر الصحراء وفي شن الغارات على شمال العراق. وبرغم أن نشر عبد الله لجيشه في حملة بريطانية ضد دولة عربية أخرى أضيف إلى سمعته المشوّهة بالفعل في الدوائر القومية العربية، فقد كان يأمل في أن يكافأ على دعمه الواضح لبريطانيا بعد انتهاء الحرب. ولم يصبه اليأس. وفي عام ١٩٤٦، حصلت شرق الأردن على استقلالها، ورقي عبد الله من أمير إلى ملك. وقد أصبحت الإمارة الصحراوية الخرقاء التي قامت استدراكا لتسوية ما بعد الحرب الأولى، خلال السنوات التي أعقبت الحرب، قوة عسكرية ودبلوماسية بارزة في المنطقة.

خاتمة

استخدمت إليزابث مونرو عبارة "لحظة بريطانيا في الشرق الأوسط" لوصف فترة ما بين الحربين التي شهدت هيمنة بريطانيا على المنطقة[1]. لكن حتى وهي تمارس سيطرتها على الدول الواقعة تحت الانتداب والحماية وشبه المستقلة، كانت أسس الرحيل البريطاني قد وضعت. وكان العراقيون والمصريون مستاءين من القيود التي جعلت "استقلال" بلادهم منقوصا، وعبر كثير من الشباب هناك عن خيبة أملهم المتزايدة في الساسة المحليين الذين استفادوا من الحكم البريطاني وامتنعوا من ثم عن معارضته. وجاءت حركة رشيد عالي في العراق، التي قادها شباب ضباط الجيش، لتعبر عن الاستياء من الحكم البريطاني ومن الساسة المدنيين المدعومين من بريطانيا الذين احتكروا السلطة. وعملت بريطانيا على استعادة النظام المؤيد لها في بغداد، وآخر في القاهرة عام ١٩٤٢، والخروج من الحرب العالمية الثانية بقاعدتها الشرق أوسطية سليمة. لكن الحرب أضعفت بريطانيا وشجعت البلاد الوقعة تحت السيطرة الإمبراطورية البريطانية على تحدي سلطتها. وبالرغم من أنه لم يكن واضحا عام ١٩٥٤، كانت لحظة بريطانيا في الشرق الأوسط تقترب من نهايتها.

---

(1) **Monroe, Britain's Moment in the Middle East .**

(١٢)

كفاح العرب من أجل الاستقلال

سوريا ولبنان والسعودية من فترة ما بين الحربين حتى عام ١٩٤٥

أمنت بريطانيا وضعها في الشرق الأوسط خلال سنوات ما بين الحربين عن طريق الحكم المباشر؛ بينما انتهج الفرنسيون سياسة مختلفة. ومنذ اللحظة التي طردت فيها قوات الجنرال جورو فيصل من دمشق عام ١٩٢٠، تعززت السيطرة الفرنسية على سوريا ولبنان بوجود التعزيزات العسكرية الكبيرة والتراتبية المعقدة للمديرين المدنيين الفرنسيين. ووضعت سياسة الحكم المباشر الفرنسية سلطة صنع القرار بيد المندوب السامي، وأتاحت للساسة المحليين مساحة محدودة للحكم الذاتي. وكانت النتيجة في سوريا أنه لا الزعماء السياسيون ولا السكان بشكل عام كان لهم مصلحة في الحفاظ على النظام البرلماني المفروض عليهم. فلم يحظ النظام بالشرعية في الداخل ولم يبق طويلا بعد انسحاب فرنسا عام ١٩٤٦. وكان الوضع في لبنان مختلفا بعض الشيء، حيث أسهمت القيادة المحلية في التوصل إلى نظام سياسي فريد للتداول وحرصت على أن يؤدي النظام وظيفته.

ومقابل نظام الانتداب الفرنسي والبريطاني، عملت الدولة السعودية الجديدة على إنجاز استقلالها التام خلال فترة ما بين الحربين. ومثل تركيا، صيغت الدولة السعودية على هيئة حاكمها المسيطر، ابن سعود. لكن في حين فرض أتاتورك العلمانية الصارمة على تركيا ما بين الحربين، أسس ابن سعود دولته الجديدة على مبادئ الإسلام الوهابي.

كانت المقترحات العربية لإقامة روابط جديدة للولاء الطائفي خلال فترة ما بين الحربين متنوعة، وتراوحت بين التأكيد على الهويات الإقليمية والدعوات إلى الوحدة العربية والإسلامية. وكما كان الحال قبل الحرب العالمية الأولى، لم يفرض مبدأ تنظيمي واحد سيادته. وكان لفكرة الوحدة العربية جاذبيتها الكبيرة، لكن الحدود التي رسمتها بريطانيا وفرنسا على خريطة الشرق الأوسط العربي أثبتت أنها أكثر دواما مما كان يرغب كثير من الزعماء العرب.

سياسة فرق تسد في سوريا

عانت ولايات سوريا الكبرى معاناة شديدة في الحرب العالمية الأولى؛ فحصدت المجاعة والمرض أرواح المدنيين، ولم يعد الآلاف من المجندين من أبناء البلاد من الجبهات العثمانية الممتدة. وتشير دراسة حديثة إلى أن ما يزيد على ٦٠٠ ألف من أهالي سوريا الكبرى فقدوا أرواحهم فيما بين عامي ١٩١٥-١٩١٨، وهو ما يعادل حوالي ١٨% من السكان قبل الحرب[1]. وبالإضافة إلى الآثار المستمرة للحرمان المادي، والخسائر البشرية، والأضرار الاجتماعية، جاء الحكم الفرنسي الإمبراطوري وما صحبه من اضطراب في أنماط معيشة ما قبل الحرب.

كانت المطالبة الفرنسية بسوريا قائمة على مزيج من المصالح الدينية والاقتصادية والإستراتيجية. وبتنصيب نفسها حاميا للطوائف المسيحية في شرق المتوسط ــ وبصفة خاصة الموارنة الكاثوليك في جبل لبنان ــ قامت فرنسا بواجبها الأخلاقي بمواصلة أنشطتها الدينية والتعليمية العريقة. ولم يؤد هذا التبرير الديني للتدخل الاستعماري إلا إلى زيادة التباعد بين الأغلبية المسلمة وفرنسا.

ونبع الباعث الاقتصادي للوجود الفرنسي في شرق المتوسط من الاستثمارات الكثيفة في مجالات السكك الحديدية وتوسعات الموانئ والتبادلات التجارية التي تولتها الشركات الفرنسية خلال العقود الأخيرة من الحكم العثماني. وتداخلت الاحتياجات الإستراتيجية لموازنة النفوذ البريطاني مع إيمان بعض المتنفذين في الدوائر الإمبراطورية الفرنسية بأن فرنسا لن تكون قوة متوسطية إلا إذا وضعت يدها على شرق المتوسط ليتصل بإمبراطوريتها في شمال أفريقيا. وكما رأينا، دعمت فرنسا هذه المطالبة بحملة عسكرية طردت حكومة فيصل العربية من دمشق وفرضت بدلا منها الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم.

وبدلا من تشجيع إنشاء مؤسسات إدارية لإعداد سوريا للاستقلال، مهد الفرنسيون الطريق أمام إطالة أمد حكمهم. وأمكنهم هذا من خلال انتهاج سياسة فرق تسد التي ركزت على الاختلافات الدينية والعرقية والإثنية والإقليمية وشجعتها في سوريا. وهكذا، بدلا من دعم الوحدة الوطنية، شجعت فرنسا التشرذم الإقليمي والعرقي.

---

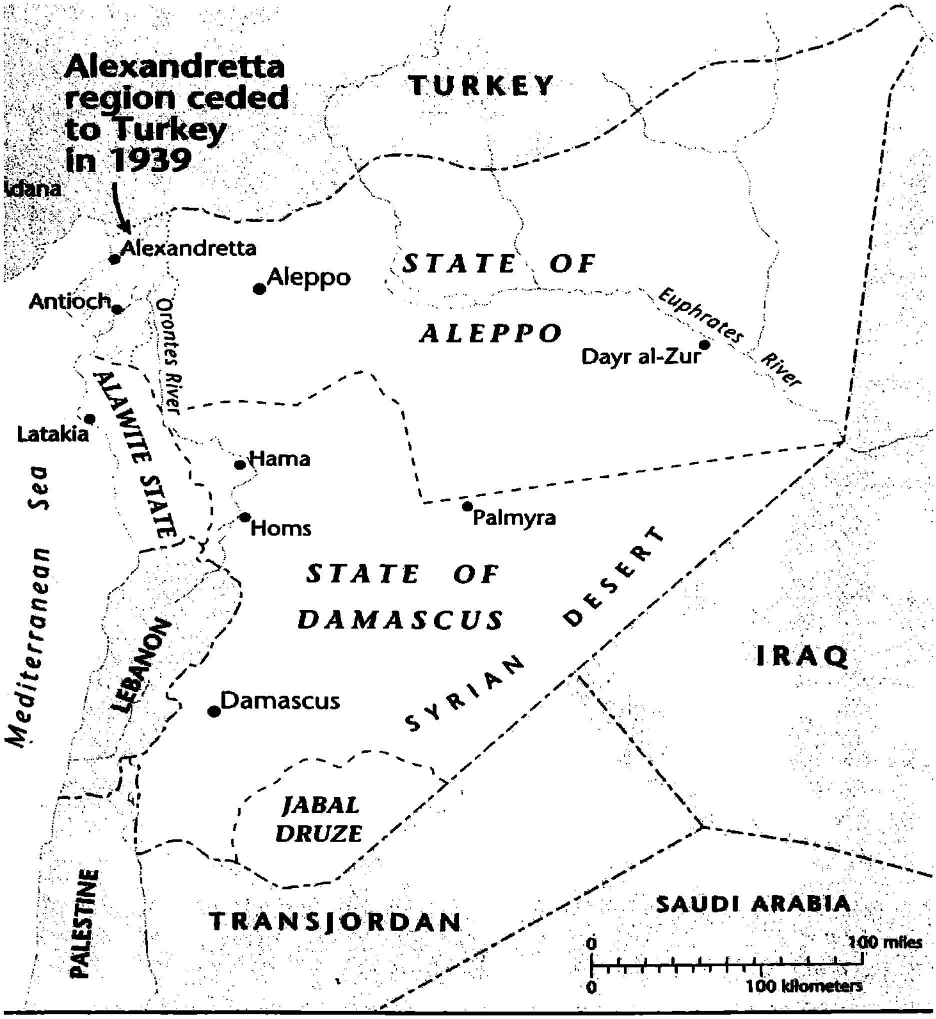
(1) Elizabeth Thompson, Colonial Citizens: Republican Rights, Paternal Privilege, and Gender in French Syria and Lebanon (New York, 2000), p. 23.



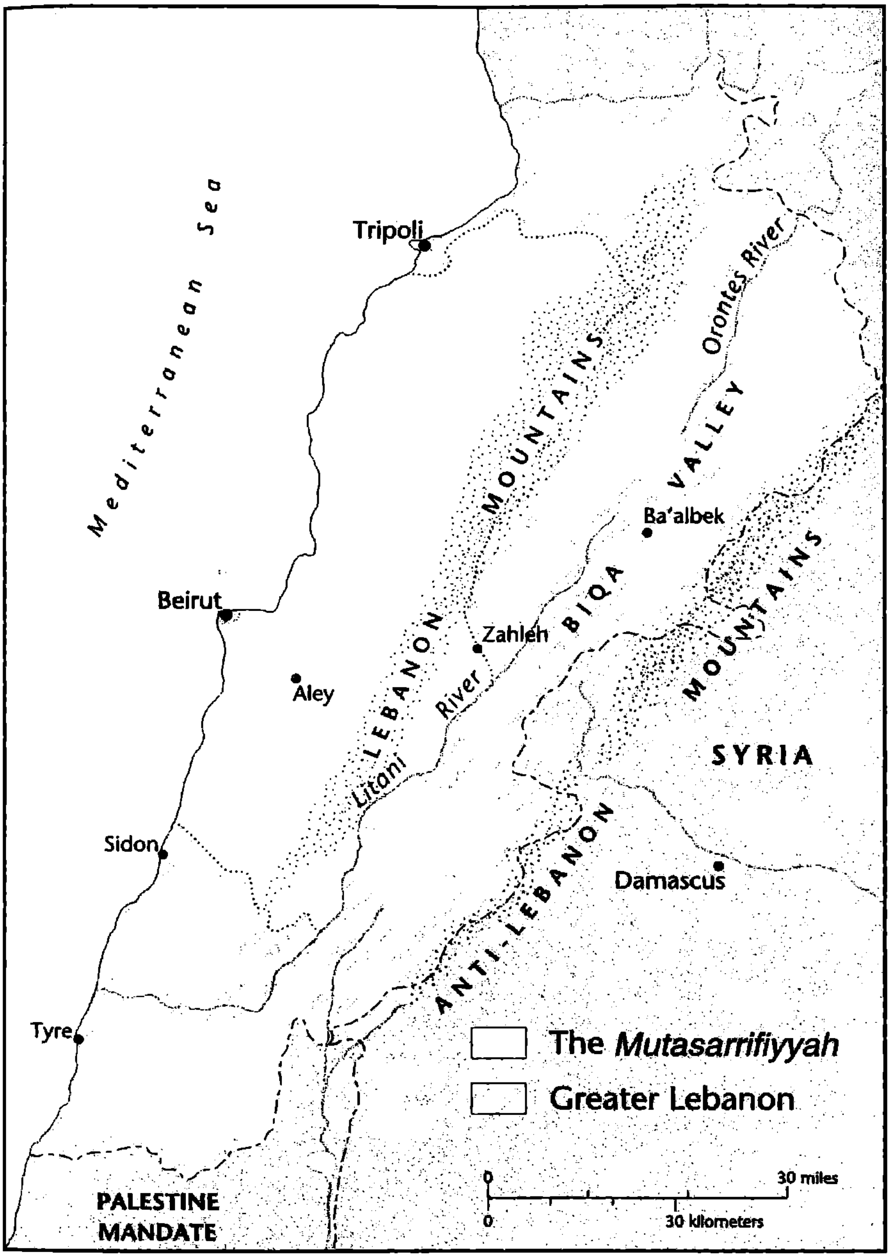
مشهد من من احد شوارع دمشق في الثاني من أكتوبر عام ١٩١٨، اليوم التالي لدخول القوات العربية والحليفة المدينة. وبعد أقل من عامين، استولى الفرنسيون على دمشق وفرضوا سلطة الانتداب على أهلها على مدى ٢٥ عاما.

(المصدر: كراون كوبي رايت، المتحف الحربي الإمبراطوري، لندن).

وتمثل أول تقسيم سياسي فرضته فرنسا في إقامة لبنان الكبير عام ١٩٢٠. حيث ضمت فرنسا إلى متصرفية جبل لبنان القديمة مدن طرابلس وصيدا وصور وبيروت؛ وألغت فرنسا- بالإضافة إلى هذا- الولاية القضائية السورية على وادي البقاع الخصب وجعلته ضمن حدود الدولة اللبنانية الموسعة (انظر الخريطة ١٢-١). وكان عملاء فرنسا، الموارنة المسيحيون، الذين ظلوا أكبر طائفة دينية داخل لبنان الجديد، هم المستفيد الأكبر من إعادة التقسيم هذه. وقد زادت سياسة فرنسا من احتمالات الصراع الطائفي. وباستثناء بيروت، كانت المناطق التي أضيفت إلى لبنان تضم أغلبية من المسلمين الذين اعترضوا على وضعهم وسط دولة يسيطر عليها المسيحيون. وسنناقش في مكان آخر من هذا الفصل كيف تأثرت طريقة تطور الحياة السياسية في لبنان بسبب التنافس بين المصالح الطائفية المتعارضة.



خريطة ١٢-١ قيام لبنان الكبير تحت الانتداب الفرنسي في العشرينيات.



خريطة ١٢-٢ تقسيم سوريا تحت الانتداب الفرنسي ١٩٢٠- ١٩٢٣

في إطار انتدابها على سوريا، نحتت فرنسا سلسلة من الوحدات السياسية المنفصلة، كان الغرض منها إعاقة تطور الهوية القومية السورية (انظر الخريطة ١٢-٢). وهكذا،

انقسمت دمشق وحلب إلى دولتين منفصلتين، لكل منهما حاكمها وطاقم مستشاريها من الفرنسيين. وفي مسعى إضافي للتشرذم السياسي، أكدت فرنسا على تميز أقليتي سوريا المدمجتين إقليميا، العلويين (المناصرين لشكل من الشيعة الاثنى عشرية) والدروز، بمنح كل منهما دولة منفصلة عام ١٩٢٢. وقامت الدولة العلوية حول مدينة اللاذقية الساحلية في الشمال؛ ودولة جبل الدروز في جنوبي دمشق. وباستثناء الفترة القصيرة ١٩٣٦-١٩٣٩، ظلت كلتا الدولتين منفصلتين إداريا عن سوريا حتى عام ١٩٤٢. وفي عام ١٩٢٤، أحدثت فرنسا ترتيبات سياسية جديدة بدمج دولتي دمشق وحلب في وحدة سياسية واحدة باسم دولة سوريا. وبالإضافة إلى دمشق وحلب، ضمت دولة سوريا المعاد تأسيسها مدن حمص وحماة، وهما من أكبر المراكز الحضرية. وكانت السيادة في الحياة الاجتماعية والسياسية لهذه المدن الأربع للتجار وملاك الأراضي من المسلمين السنة. عمليا، أبعدت فرنسا الدروز والعلويين عن السياسة الوطنية وضمنت سيطرة طبقة أصحاب الأملاك والمحافظين من المسلمين السنة على الحياة السياسية أيا كان شكلها. ويجب رد عدم الاستقرار السياسي التدميري الذي أصبح يميز سوريا بعد الاستقلال عام ١٩٤٦- في جانب منه- إلى التفتيت المؤسسي الذي مارسته سلطات الانتداب الفرنسي.

كانت السياسات الفرنسية في سوريا تطبق من خلال بيروقراطية كبيرة ومكلفة وغالبا بطيئة يدعمها جهاز مخابرات واسع الانتشار وحامية ثابتة من ١٥ ألف فرد من جيش الشام. وكان المندوب السامي لسوريا ولبنان يمتك سلطة صنع القرار ويقف على قمة الجهاز الإداري، وكان مقره بيروت. وكانت النقلات والتحولات المتكررة التي ميزت السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي ناجمة عن سرعة تغيير من يتولون منصب المندوب السامي القوي – شغل المنصب أربعة أشخاص مختلفون في الفترة ١٩٢٣-١٩٢٦.

قامت الطريقة الفرنسية في حكم سوريا على إبعاد الناس عن تحمل المسئولية السياسية واكتساب الخبرة الإدارية. وتباطأت في تحديد إجراءات الانتخابات السياسية، وحجزت الوظائف العليا في مكتب المندوب السامي للموظفين الفرنسيين. وفوق هذا، وبرغم وجود حكام محليين ومفوضين أحياء من أبناء البلاد، فإن سلطتهم في اتخاذ القرار لم تكن مطلقة. فكان لكل مسئول سوري مستشار فرنسي له حق الاعتراض حتى على أدق التفاصيل. ويبدو أن الاهتمام تركز أكثر على تشكيل سلك ضباط سوري منه على إنشاء جهاز إداري. وفي عام ١٩٢٠، أولى سنوات الانتداب، تأسست الكلية الحربية. وبالاستعانة بمعلمين فرنسيين، كونت الكلية كادرا من الضباط السوريين الذين التحقوا بالفيلق السوري حديث التشكيل، وهو قوة مجندة من السوريين وبلغ قوامها في منتصف

الثلاثينيات حوالي ستة آلاف شخص. وكان للتركيب الاجتماعي لهيئة ضباط الفيلق تداعياته بعيدة المدى على السياسة السورية. فلأن عائلات الأعيان السنية كانت تزدري العسكرية كمهنة، لم يلحقوا أبناءهم بالكلية. وأفسح هذا الطريق أمام جماعات اجتماعية ودينية أخرى، كانت ترى في خدمة القوات المسلحة وسيلة للصعود اجتماعيا، لتسود سلك الضباط. ومع استقلال البلاد عام ١٩٤٦، زجت بأولئك الضباط من المنتمين إلى الأقليات الدينية بالجيش في الحياة السياسية وغيرت من نمط الهيمنة السني (انظر الفصل ١٨).

قوبل فرض السلطة الفرنسية بمقاومة داخلية في العديد من مناطق سوريا خلال العامين الأولين من الانتداب. لكن الجيش الفرنسي كان قادرا على عزل هذه الانتفاضات وإخضاعها قبل أن تنتقل إلى مناطق أخرى من البلاد. ولم يكن الحال كذلك مع الثورة الكبرى التي اندلعت فيما بين عامي ١٩٢٥-١٩٢٧. وسرعان ما اجتاحت الثورة، التي بدأت كتمرد محلي، معظم مناطق سوريا وصارت رمزا ـ بين رموز قليلة ـ للرفض السوري العام للانتداب ولكل ما يمثله.

قامت الثورة في البداية في يوليو عام ١٩٢٥ في دولة جبل الدروز عندما حاول الحاكم الفرنسي إعادة بناء للعلاقات السياسية للدروز وأشكال ملكية الأراضي بشكل سريع. ونجحت الانتفاضة المسلحة، التي قادها أحد مشايخ قبائل الدروز، سلطان الأطرش، في طرد القوات الفرنسية من جبل الدروز. وكان من الطبيعي أن يحث الحماس الذي استقبلت به انتصارات الأطرش العسكرية في مراكز سوريا الحضرية أعيان الحضر، الحذرين بطبعهم، على التصدي للتمردات. وبحلول خريف عام ١٩٢٣، كانت الثورة قد عمت حمص وحلب مع انضمام الزعماء السياسيين في المدن لزعماء القبائل الكردية في الجنوب الريفي وتحولت إلى حركة مقاومة شملت أنحاء البلاد. ورد قادة الجيش الفرنسي، الساخطون على عجزهم عن احتواء الثورة، بأسوأ رد يمكن أن يصدر عن قوة استعمارية؛ بداية من مساء ١٨ أكتوبر عام ١٩٢٥، أخضعوا مدينة دمشق لقصف جوي ومدفعي دام ثمانية وأربعين ساعة، قتل خلاله ما يقرب من ١٤٠٠ شخص. وبرغم هذه الإجراءات، تواصلت الثورة حتى ربيع عام ١٩٢٧، عندما نجحت التعزيزات الفرنسية الكثيفة في قمعها. ومن المنظور الإنساني والاقتصادي، خلفت الثورة دمارا شديدا: قتل حوالي ٦٠٠٠ سوري، وشرد عدة آلاف، وتحول مركز دمشق التجاري إلى أنقاض. كما تكبدت فرنسا خسائر كبيرة في الأرواح والمال؛ وأقنعت الثورة صناع السياسة الفرنسية بمراجعة سياستهم، لكن ليس إلى حد التخلي عن خططهم للسيطرة على سوريا.

طبيعة السياسة السورية من نهاية الثورة حتى عام ١٩٣٩

في أعقاب الثورة الكبرى، شكل عدد من الزعماء السوريين البارزين تنظيما سياسيا جديدا، هو الكتلة الوطنية، الذي أصبح مركز الحياة السياسية السورية خلال ما تبقى من سني الانتداب. وإذا نظرنا إلى الخلفية الاجتماعية لأعضاء الكتلة الوطنية المؤسسين، سنجد استمرارا لتداول السلطة السياسية المحلية بين العثمانيين والانتداب. وكان زعماء الكتلة الوطنية من نفس العائلات، وربما نفس الأشخاص، الذين كانوا يمارسون السلطة تحت حكم العثمانيين. وكان هناك تمثيل لطبقة الأعيان من ملاك الأراضي وموظفي الحكومة المحلية الذين شهدوا الازدهار على عهد العثمانيين، وكذلك تحت حكم الفرنسيين، عبر ممارسة نوع من السلوك السياسي عُرف بسياسة الأعيان. ويتطلب هذا النمط السياسي، الذي أطلق عليه قادة الكتلة "التعاون المشرف"، احتفاظ الأعيان بنفوذهم على قاعدة وكيلهم المحلي. ولتحقيق هذا، كان عليهم أن يتبنوا المشاعر المعادية للفرنسيين التي تزايد انتشارها بين سكان المدن السورية. وفي نفس الوقت، كان على الأعيان إقناع الفرنسيين بقدرتهم على السيطرة على وكلائهم وأن بإمكانهم إقناعهم بالقبول بحلول وسط لمسألة استقلال سوريا. وباختصار، قدموا أنفسهم للفرنسيين، كما سبق أن فعلوا مع العثمانيين، كوسطاء لا غنى عنهم في عملية الحكم. وكانت إدارة الانتداب، التواقة إلى تفادي تكرار ثورة ١٩٢٥-١٩٢٧، على استعداد للعمل، في حدود معينة، مع الكتلة الوطنية.

كان زعماء الكتلة الوطنية قوميين يدعون إلى الاستقلال ووحدة أراضي سوريا الكبرى. لكن قوميتهم كانت مزيجا اجتماعيا وسياسيا محافظا. وكانوا يسعون إلى الحفاظ على أنماط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة، التي يستمدون منها ثروتهم وسلطتهم. وهكذا، وبرغم مطالبتهم بالانسحاب الفرنسي، كانوا يرغبون كذلك في استعادة مواقعهم المحلية المسيطرة حتى يمكنهم الحلول محل الفرنسيين عندما يحين الوقت. واستدعى هذا منهم موازنة مزاعمهم المعادية للفرنسيين بالتعاون التام لتفادي النفي أو السجن. ولم يكونوا، سواء من حيث أهدافهم الاجتماعية أو سلوكهم السياسي، مختلفين عن الوفديين في مصر أو جناح نوري السعيد في النخبة العراقية الجديدة.

لم يكن لزعماء الكتلة الوطنية الخبرة الكافية للحكم خلال فترة الانتداب. وأدى رفض فرنسا للتوصل إلى معاهدة تحدد نياتها المستقبلية تجاه سوريا وممانعتها في السماح بقيام مؤسسات الحكم الذاتي المحلية إلى مشاعر الاستياء والشك في الدوائر السياسية

السورية. ووضعت جمعية تأسيسية منتخبة الدستـور عام ١٩٢٩، لكن فرنسا رفضت الوثيقة. وبعـدها بعام، فرضت فرنسا دستورها الخاص على سوريا، الذي أبقى على دور فرنسا كسلطة انتداب ومنع سوريا من ثم من اتخاذ أي إجراءات تمس بالامتيازات التي تتمتع بها فرنسا بحكم الانتداب. وعلى مدار ست سنوات، تولى الرؤساء ورؤساء الوزارات السوريون مناصبهم، وعقد المجلس التشريعي دوراته السنوية بانتظام. لكن حق فرنسا في الاعتراض على التشريعات أحال الحياة السياسية السورية إلى تمثيلية وأضفى عليها هالة من عدم الواقعية.

وزادت الآمال في تجاوز المأزق الذي كانت تشهده العلاقات الفرانكو- سورية بانتصار ائتلاف الجبهة الشعبية، بقيادة ليون بلوم، في الانتخابات الفرنسية عام ١٩٣٦. كانت الآمال تبدو مبررة؛ فبحلول نهاية العام، وقع ممثلو البلدين مشروع معاهدة. كانت المعاهدة شبيهة بالمعاهدة الأنجلو ــ عراقية عام ١٩٣٩؛ وأسست للتحالف بين فرنسا وسوريا ومنحت فرنسا الحق في الدفاع عن السيادة السورية والاحتفاظ بقواعد جوية وحاميات عسكرية على الأراضي السورية. كما كان لسوريا أن تحصل على العلامة المميزة للاستقلال، بحصولها على عضوية عصبة الأمم.

وعند التصديق على المعاهدة في البرلمان السوري عام ١٩٣٦، تأهبت الكتلة الوطنية لتولي السلطة في بلد شبه مستقل. لكن توقعات السوريين بالسيادة أُحبطت بشدة. فقد انحل ائتلاف بلوم اليساري عام ١٩٣٨، ورفض البرلمان الفرنسي التصديق على المعاهدة الفرانكو ــ سورية. وبدلا من أن تنال الاستقلال، وضعت سوريا مرة أخرى تحت السيطرة الفرنسية المشددة. وفي عام ١٩٣٩، أوقف المندوب السامي العمل بالدستور السوري، وحل البرلمان، وأعاد الحكم الذاتي للدولتين العلوية والكردية. كما صدم الفرنسيون الرأي العام السوري بالتنازل عن إقليم الإسكندرونة لتركيا، وهي منطقة يعتبرها السوريون جزءا لا يتجزأ من بلدهم (انظر الخريطة ١٢-٢).

بعد حوالي عشرين عاما من الاحتلال، ظلت سوريا دون استقلال، ودون مؤسسات للحكم الذاتي، ودون أن تحقق الوحدة لأراضيها. بالإضافة إلى أن زعماء تنظيمها السياسي الرئيسي، أي الكتلة الوطنية، وجدوا أنفسهم وقد فقدوا مصداقيتهم بسبب فشل أسلوبهم المعتدل في تحقيق أي نجاح. ولم تنجح فرنسا إلا في استمرار الاضطراب السياسي.

لبنان تحت الانتداب: ترسيخ السياسات الطائفية

على حد تعبير أحد المراقبين، "ولد لبنان منفصما"(١). وعندما أعلن الجنرال جورو قيام لبنان الأكبر عام ١٩٢٠، كان هدفه حماية الطائفة المارونية عن طريق ضمان عدم استيعابها في الدولة السورية المسلمة. وقام لبنان الأكبر ليوفر للموارنة كيانا سياسيا مميزا، يشكلون فيه الطائفة الدينية الأكبر. لكنهم لم يشكلوا أغلبية السكان. فبإضافة عدة مناطق يشكل فيها المسلمون أغلبية إلى الدولة الجديدة، قلل الفرنسيون نسبة الموارنة لتكون ٣٠% من السكان. وضمن هذا الإجراء أن يظل الموارنة معتمدين على مساندة الفرنسيين لاستعادة سيطرتهم السياسية داخل حدود الدولة الجديدة.

كما ضمنت وجود خليط سياسي متقلب ترتكز المنافسة على السلطة فيه على الانتماءات الطائفية. ورأى الموارنة في لبنان وطنهم المسيحي الخاص بهم واعتقدوا أن الصدارة السياسية والاقتصادية هي حقهم الذي لا مراء فيه. وبدعم من رعاتهم الفرنسيين، وضعوا تصورا لدولة تكون بمثابة مقاطعة مسيحية ذات توجه ثقافي بحر متوسطي. وكان على وجه لبنان أن يتجه غربا نحو أوروبا، بينما يدير ظهره للعالم العربي. لكن المسلمين السنة- الذين أصبحوا جزءا من لبنان بقرار فرنسي، وليس بإرادتهم هم - كانوا يتوقعون شيئا مختلفا. كانوا يطالبون بالوحدة مع سوريا وتوجهوا بنظرهم نحو العالم العربي الأوسع وجعلوه مصدر هويتهم الثقافية.

ولم تكن علاقة لبنان الغامضة بجيرانه العرب المصدر الوحيد للتوتر الطائفي في الدولة الجديدة. فقد فرضت طبيعة الثقافة السياسية والتوزيع الجغرافي للطوائف الدينية المتعددة إقامة نظام وطني متماسك للحكم. وفي لبنان، كما في أي مكان آخر من الولايات العربية التي كانت تابعة للعثمانيين، كان ولاء الأفراد بالأساس لطوائفهم الدينية. لكن في لبنان، باستثناء موارنة جبل لبنان ودروز الشوف، كانت الطوائف الدينية متناثرة في أنحاء البلاد، ما خلق لوحة فسيفساء طائفية عاشت فيها الجماعات الدينية المختلفة جنبا إلى جنب. كما كان لبنان أيضا يشترك مع البلاد العربية المجاورة في ثقافة سياسية تقوم على العلاقات بين جماعات الأعيان المحليين ووكلائهم. كان المختلف في وضع لبنان هو تنوع الانتماءات الدينية للأعيان المحليين. ففي سوريا، على سبيل المثال، كان للساسة من النبلاء المحليين سمات اقتصادية ودينية مشتركة: كانوا بالأساس من سكان الحضر ومن السنة. لكن في لبنان، كانت قاعدة قوة الأعيان المحليين في الحضر

(1) Michael C. Hudson, The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon (New York, 1968), p. 37.

والريف على حد سواء، وكانت تركيبتهم الطائفية مختلطة، فيها الأمراء الدروز والتجار الموارنة وملاك الأراضي السنة. وعمل هؤلاء الأعيان على دعم مصالح وكلائهم، الذين كانوا أيضا إخوانهم في الدين، على حساب غيرهم من الجماعات. ولو أراد لبنان الكبير أن يصبح دولة، كان عليه أن يقيم نظاما سياسيا يمكن لكل هذه المصالح المتنافسة أن تتوافق في إطاره.

ولأن لبنان، بطائفته المارونية الموالية لفرنسا، كان أكثر تقبلا للانتداب من سوريا، فقد شهد مسارا أكثر سلاسة نحو الاستقلال الذاتي الداخلي. وفي عام ١٩٢٦، أقر الدستور الذي يؤسس للجمهورية اللبنانية. ونص الدستور على قيام برلمان من مجلس واحد للنواب، يجري انتخابه على أساس التمثيل الديني، وهو مبدأ كان مقبولا على عهد المتصرفية. وقد تم تحديد الصيغة الدقيقة التي تقرر هذا التمثيل في العهد الوطني عام ١٩٤٣. كما تضمن الدستور انتخاب الرئيس عن طريق البرلمان. ومنح الرئيس سلطات واسعة، من بينها حق تعيين مجلس الوزراء ورئيسه. ولم يشر الدستور إلى استقلال لبنان، ولا صحبته معاهدة ثنائية بين فرنسا ولبنان. وقد طبق الانتداب بصرامة، واحتفظت فرنسا بسيطرتها على العلاقات الخارجية اللبنانية والشئون العسكرية. كما احتفظ المندوب السامي بحقه في حل البرلمان وتعطيل الدستور، وهي الامتيازات التي مارسها في مناسبتين (في الفترة بين عامي ١٩٣٢-١٩٣٤ ومرة أخرى عام ١٩٣٩). إلى جانب أن شبكة المستشارين الفرنسيين الموجودين في كل وزارة حدت من حرية اللبنانيين في السيطرة على شئونهم الداخلية. وبرغم هذه القيود، كان للبنان على الأقل إطار دستوري أمكن عن طريقه إجراء الانتخابات السياسية والتمتع بقدر من الحكم الذاتي.

كانت الحاجة إلى التوفيق بين التطلعات المتضاربة للمسيحيين والمسلمين وإقناعهم بالعمل معا في بناء كيان لبناني مميز هي المسألة السياسية الملحة التي واجهت لبنان خلال ثلاثينيات القرن الماضي. وتبين اتجاهات اثنين من القيادات السياسية المارونية البارزة، إميل إده وبشارة الخوري، فيما يخص مسألة التعاون الإسلامي – المسيحي، لماذا مانع المسلمون في قبول الدولة اللبنانية وكذلك الطرق التي يمكن بها إزاحة شكوك المسلمين. كان إده محاميا تلقى تعليمه في باريس وتعود خبرته السياسية إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى. وخلال الانتداب، شغل رئاسة الوزارة مرة ثم تولى رئاسة لبنان ١٩٣٦-١٩٤١. لم يكن إده، الفرنسي الذوق والثقافة، مستاءً من وجود سلطة الاحتلال على الأراضي اللبنانية. فلبنان، بالنسبة له، كان أولا وقبل كل شيء وطنا للمسيحيين

الموارنة، وكان يؤمن بأن الغرض الأساسي من الدولة هو الحفاظ على هيمنة الموارنة. وعمل إده، الذي لا يثق بالمسلمين ولا يجيد العربية، على ربط مصالح لبنان بالمصالح الفرنسية، لا بمصالح الدول العربية المحيطة.

وكان منافسه السياسي اللدود، بشارة الخوري، محاميا متعلما في باريس أيضا. وبرغم أنه كان يشارك إده إيمانه بلبنان وطنًا للموارنة، فإن الخوري كان أكثر مراعاة لاحتياجات الطائفة المسلمة وأكثر صلابة في المطالبة بإنهاء الانتداب الفرنسي على بلاده. وبإقراره بعدم إمكان بقاء الدولة دون التعاون بين المسلمين والمسيحيين، سعى الخوري إلى عقد تحالفات مع المسلمين تقوم على المعارضة المشتركة للوجود الفرنسي. وحرض تنظيمه السياسي- المعروف بالكتلة الدستورية- بهمة على المطالبة بالاستقلال التام. وكان يأمل أنه بتشكيل جبهة موحدة ضد فرنسا، يمكن للمسلمين والمسيحيين أن يتجاوزوا ما يفرقهم ويؤكدوا على مصالحهم المتبادلة في إطار لبنان المستقل.

ومن المفارقات أن إده هو الذي أتيحت له الفرصة لاتخاذ أولى الخطوات المهمة لجذب المسلمين إلى مركز السلطة السياسية. ففي عام ١٩٣٦، وافق ممثلون عن فرنسا ولبنان على معاهدة شبيهة لتلك التي سبق أن وقعتها فرنسا وسوريا في وقت سابق من ذلك العام. وضمت المعاهدة ملحقا يضمن "التمثيل العادل لكل طوائف البلاد في الحكومة والإدارة العليا"[1]. ومترقبا الاستقلال المقبل في القريب، اجتمع مجلس النواب اللبناني في أوائل عام ١٩٣٧ وانتخب إده رئيسا. واختار إده مسلما، خير الدين الأحدب، رئيسا لوزرائه. كانت تلك لحظة حاسمة في الحياة السياسية اللبنانية. وقد أسست هذه اللحظة لمبدأ أن يكون رئيس الجمهورية من الموارنة ورئيس الوزراء من المسلمين السنة. وظل هذا الشكل من السلطة جزءا لا يتجزأ من النظام السياسي اللبناني حتى أواخر الثمانينيات.

وخدم تعيين الأحدب هدفا آخر مهما. فقد جعل بعض زعماء المسلمين يدركون أن بإمكانهم تحقيق المزيد من المكاسب بالعمل من خلال النظام بدلا من البقاء خارجه. وبوجود مسلم على رأس الوزارة، أصبح للأعيان واسطة اتصال أكثر سهولة بمكتب المندوب السامي، والفوز بالمزيد من الفرص للاستغناء عن الرعاية السياسية، وكذلك بمزيد من الدعم لمشروعاتهم التجارية. وتحققت مصالحة المسلمين مع وجود لبنان الكبير من خلال تطور نظام سياسي يعترف بالتنوع الطائفي للبلاد. وضمنت السياسة الطائفية بتمثيل كل الطوائف في البرلمان، وبتخصيص رئاسة الجمهورية للموارنة ورئاسة

---

(1) Kamal S. Salibi, The Modern History of Lebanon (London, 1965), p. 182 .

الوزراء للسنة، ألا تنفرد طائفة على حساب غيرها من الطوائف. ولا يعني هذا أن التوترات الطائفية اختفت فجأة في أواخر الثلاثينيات. فقد استمر الموارنة يعتبرون لبنان وطنا خالصا للمسيحيين ويعطون الأولوية لانتمائهم البحر متوسطي على انتمائهم العربي؛ ورفض المسلمون من جانبهم بشراسة هذه المفاهيم وأصروا على أن لبنان جزء من العالم العربي الأوسع. لكن برغم الصراع الطائفي المستمر، تأكد وجود لبنان الكبير خلال فترة ما بين الحربين. وعاشت الدولة في ظل شكل لبناني متميز من السياسة. لكن الدولة لم تحقق الاستقلال الذي ورد وعد به في معاهدة عام ١٩٣٦ مع فرنسا. ومثلما حدث في حالة سوريا، رفض البرلمان الفرنسي التصديق على المعاهدة. وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية، أوقف المندوب السامي مرة أخرى العمل بالدستور وحل البرلمان. ومثل سوريا، كان على استقلال لبنان أن ينتظر نتائج الحرب.

سوريا ولبنان فى أثناء الحرب العالمية الثانية: الطريق المتعثر نحو الاستقلال

كان لسقوط فرنسا عام ١٩٤٠ وتأسيس نظام فيشي المتعاون مع المحتل بقيادة المارشال فيليب بيتان تداعياته على كل البلاد التابعة لفرنسا. وفي سوريا ولبنان، استولى على الإدارة مسئولون موالون لحكومة بيتان، لتدخل بذلك الدولتان الشاميتان في مجال نفوذ المحور وتصبحا مركزا لصراع دبلوماسي معقد بين نظام فيشي والحكومة البريطانية وحركة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال شارل ديجول. وفي مجرى هذا الصراع بين القوى الخارجية، عاني السكان المحليون من الحرمان المادي، والغزو المسلح والقمع السياسي.

وخلال السنتين الأوليين من الحرب، أصيب النشاط السياسي الداخلي بالتوقف التام فعليا. وتفاقم الاستياء الناجم عن إلغاء الدستور في البلدين بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية؛ وأدى الحصار الذي فرضته بريطانيا على شرق المتوسط إلى نقص الإمدادات الغذائية. وشهدت مدن سوريا الكبرى مسيرات الجوع وصاحبها، في ربيع عام ١٩٤١، مظاهرات تطالب بعودة الحياة السياسية. وسرعان ما انتشرت هذه المظاهرات في مدن لبنان الساحلية لتحيل الشام إلى مرجل يغلي بالاضطرابات السياسية المعززة بالضائقة الاقتصادية.

في ذات الوقت، ضاعف وجود جيش فرنسي بقيادة تابعة لحكومة فيشي في الشام مع تقدم رومل في مصر وثورة رشيد عالي في العراق من المخاطر المحدقة بوضع بريطانيا على ساحة الشرق الأوسط الحيوية. وفور قمع ثورة رشيد عالي، سارعت بريطانيا- وقد عقدت العزم على ألا تتحول سوريا ولبنان إلى قواعد للأنشطة الألمانية-

بغزو مشترك مع قوات الفرنسيين الأحرار. وبنهاية يونيو عام ١٩٤١، انتهت العملية بهزيمة قوات فيشي واستعادة البلدين. وعشية الغزو، اتفقت بريطانيا وقائد جيش فرنسا الحرة، الجنرال ديجول، على وضع الدولتين في المستقبل: منح سوريا ولبنان استقلالا عاجلا وغير مشروط. وعندما وصل ممثل ديجول إلى بيروت، تأهب سكان سوريا ولبنان، مرة أخرى، للاستقلال.

ومرة أخرى لم يحصدوا سوى خيبة الأمل. فنظام فرنسا الحرة لم يكن أكثر استعدادا لمنح السيادة للدولتين من سابقيه. وكان ديجول يؤمن بالعظمة الإمبراطورية لفرنسا ولا يثق بدوافع البريطانيين في الشرق الأوسط، ما حداه إلى إعادة الانتداب وتجاهل مطلب الاستقلال الذي سبق أن وافقوا عليه في صيف عام ١٩٤١. وكان من شأن هذا، دخول فرنسا في صراع مع شعبي سوريا ولبنان والبريطانيين كذلك. ومع اجتماع القلاقل الشعبية والضغوط البريطانية، اضطرت فرنسا إلى إعادة العمل بدستوري البلدين وعقد الانتخابات عام ١٩٤٣. وكانت النتائج انتصارا كبيرا للقوى المعادية للفرنسيين، والمطالبة بالاستقلال.

في سوريا، عادت الكتلة الوطنية إلى الحكم وانتخب شكري القوتلي رئيسا للجمهورية. وينتمي القوتلي إلى عائلة من التجار وملاك الأراضي بدمشق وكان ممثلا لأعيان السياسيين الذين سيطروا على السياسة السورية لعدة عقود. وكان شخصية تجمع بين عهدين: تعليمه العالي في إسطنبول جعل منه عضوًا بالنظام العثماني، بينما حولته مشاركته في الثورة العربية وانهماكه في السياسة الوطنية خلال فترة الانتداب إلى ناشط سياسي خلال الفترة الوطنية.

كما جاءت الانتخابات اللبنانية إلى السلطة بساسة راسخين؛ فأصبح بشارة الخوري، الماروني، رئيسا واختير في رئاسة الوزراء حليفه المسلم السني في فترة ما بين الحربين، رياض الصلح. ومعا، عمل الاثنان على التوصل إلى حلول وسط لمشكلة الطائفية اللبنانية وهويتها الإقليمية. وكانت اتفاقيتهما، المعروفة بالميثاق الوطني عام ١٩٤٣، تهدف إلى تهدئة مخاوف المسيحيين من استيعابهم في دولة عربية إسلامية أكبر بالاعتراف بهوية لبنان الفريدة؛ كما حاولت إرضاء المسلمين بالاعتراف بهوية لبنان العربية وإعلانها جزءًا لا يتجزأ من العالم العربي. وبهذه التوافقات، قبلت الطائفة المسيحية بعروبة لبنان، وأقر المسلمون بالبلاد دولة مستقلة واستبعدت ضمنا أي محاولة للاندماج مع دول عربية أخرى. وكان الميثاق الوطني- مع الاتفاقيات الدستورية التي وقعت في أواخر العشرينيات

والممارسات التي ترسخت في الثلاثينيات ــ بمثابة إطار لوضع لبنان الإقليمي وبنية سياسته الداخلية حتى تقوضت فرضياته بفعل الحرب الأهلية عام ١٩٧٥.

بالإضافة إلى هذا، شمل الميثاق الوطني صيغة التمثيل الطائفي لمجلس النواب. وكانت الصيغة قائمة على تعداد عام ١٩٣٢، وهي وثيقة تكاد تعادل أهميتها في السياسة اللبنانية أهمية الدستور نفسه. ولم يجر إحصاء رسمي آخر، وتجمد التمثيل السياسي عند أرقام عام ١٩٣٢، رغم التغيرات السكانية العميقة التي حدثت بعد ذلك. قرر التعداد أن عدد المسيحيين يفوق عدد المسلمين (بما فيهم الدروز) بنسبة خمسة إلى ستة. وكان توزيع السلطة السياسية قد تقرر على هذا الأساس. وهكذا، كان مقابل كل ستة نواب من المسيحيين في مجلس النواب خمسة من النواب المسلمين. كما استخدمت المعايير الطائفية لتحديد تركيب المجلس؛ فخصص لكل من الموارنة والسنة موقعان أو ثلاثة، في حين خصص لكل طائفة من الطوائف الأخرى موقع واحد. وبهذه الطريقة، كانت السياسة الطائفية أساس النظام اللبناني. ومنذ البدايات الأولى، لم يمثّل الشيعة، الذين يشكلون ٢٠% من السكان، تمثيلا عادلا في بنية تشارك السلطة.

ورغم أن انتخابات عام ١٩٤٣ عبرت عن الرفض الشعبي لاستمرار التدخل الفرنسي في الشئون الداخلية لسوريا ولبنان، رفضت السلطات الفرنسية نقل السلطة للحكومتين المحليتين الجديدتين. وباتخاذها هذا الموقف، دشنت فرنسا جولة من المواجهات استمرت حتى عام ١٩٤٥. فالجنرال ديجول لم يقبل بسهولة احتمال إنهاء مهمة فرنسا في الشام، ومارس ممثلوه ضغوطا مستمرة على حكومتي سوريا ولبنان لتوقيع معاهدة لإعطاء الأولوية للمصالح الفرنسية في البلدين. وفي ١٧ مايو عام ١٩٤٥، وبعد عدة أيام من انتهاء الحرب في أوروبا، بدأت فرنسا تعزيز حامياتها في الشام. وإذا كان الهدف من هذا العمل إجبار بيروت ودمشق على توقيع معاهدات تفضيلية، فقد فشلت في هذا فشلا ذريعا. فقد أيقظ شبح القوات الفرنسية التي نزلت إلى السواحل اللبنانية ذكريات عام ١٩٢٠، وقوبل بانتفاضات عنيفة ضد فرنسا. وردت القوات الفرنسية بعنف مماثل، وبالذات بإخضاع دمشق لقصف جوي ومدفعي مستمر راح ضحيته ٤٠٠ شخص. وبتدخل نشط من جانب بريطانيا، أمكن التوصل إلى هدنة، ووافقت فرنسا على التنازل عن مطالبتها بالمعاهدات وسحب قواتها. وجلت القوات عن سوريا في ربيع عام ١٩٤٦، وفي ديسمبر من نفس العام خرجت آخر القوات الفرنسية بصورة نهائية من لبنان.

اضطرت سوريا ولبنان، اللتان اعترف باستقلالهما رسميا عام ١٩٤١، لانتزاع حقهما في السيادة على بلديهما من فرنسا الممانعة. وجعلت جهود ديجول لإطالة أمد

الانتداب الدولتين أكثر تصميما من أي وقت مضى على نيل استقلالهما. وبالرغم من أن كلتا الدولتين دخلتا مرحلة ما بعد الحرب في ظل وجود أعضاء من النخبة القديمة في السلطة ــ الخوري والصلح في لبنان، والقوتلي في سوريا ــ كان من شأن تلاعب فرنسا بالسياسة الداخلية منذ بدء الانتداب حرمان هؤلاء الأفراد من فرصة اكتساب الخبرة في الحكم الذاتي ولم تؤهلهم للتعامل مع التحديات التي تنتظرهم.

مملكة جديدة في شبه الجزيرة العربية: ظهور الدولة السعودية

بدءا من أواخر القرن الثامن عشر وحتى فترة ما بين الحربين، كانت بريطانيا العظمى القوة الأوروبية المهيمنة على كل السواحل الممتدة بطول شبه الجزيرة العربية. وكما سبق أن رأينا، سعت بريطانيا إلى حماية مواصلات الإمبراطورية بتوقيع سلسلة من المعاهدات مع المشايخ الحاكمين في الكويت والبحرين وقطر وعمان وبوضع الطرف الجنوبي الاستراتيجي من شبه الجزيرة تحت السيطرة البريطانية المباشرة تحت اسم محمية عدن. ولم تهتم بريطانيا كثيرا بالداخل طالما كانت ائتلافاتها الطائفية لا تهدد استقرار الحكام بطول الساحل.

ومع انتهاء الحرب بدا وكأن النظام الإمبريالي بمقتضى المعاهدة يحقق أهدافه في شبه الجزيرة. فخرج أهم حليف لبريطانيا، الشريف حسين، من الحرب ملكا على الحجاز، وهي مكانة أقل كثيرا مما يعتقد أنهم وعدوه بها لكنه اضطر للقبول بالواقع. لكن مساوئ حسين كحاكم سرعان ما جعلته غير محبوب من جانب سكان الحجاز. أضف إلى هذا، أنه مع استبدال نظام الحكم العثماني في البلاد العربية بالانتداب المقيت، أصبح حسين في عداد الخونة، وكانت ثورته على (خليفة – سلطان) الإمبراطورية العثمانية سببا في هزيمتها واحتلال ولاياتها العربية من جانب بريطانيا وفرنسا. وازدادت سمعة حسين تضررا عندما أعلن نفسه خليفة بعد أيام قليلة من إلغاء منصب الخلافة عام ١٩٢٤. وقد قوبل هذا الإعلان الأحادي الجانب باستنكار المسلمين في أنحاء العالم، الذي أعلن قادته أن حسين لا يستحق أرفع منصب إسلامي. وتزايدت مشاعر خيبة أمل بريطانيا في حسين، واعتبرته عبئا مزعجا وليس حليفا مفيدا. وعندما تعرضت مملكته التي أقامها في الحجاز للتهديد من داخل شبه الجزيرة، قصرت بريطانيا في دعمه لإجباره على التوجه إلى المنفى.

يعود النظام السياسي الجديد في شبه الجزيرة بجذوره إلى إحياء الحركة الوهابية تحت القيادة الحيوية لرجل دولة محارب بارز، هو عبد العزيز بن سعود الذي عاش بين عامي (١٨٨١–١٩٥٣). وقد سبق أن تناولنا تحالف القرن الثامن عشر بين أفكار المصلح

عبد الوهاب وإقدام وقوة بيت آل سعود العسكرية في الفصل السابع. وبرغم تشتيت الحركة على يد محمد علي، فإنها لم تنته. وقد بدأ إحياء الحركة الوهابية عام ١٩٠٢ عندما فتح ابن سعود مدينة الرياض، النقطة الحصينة لخصومه الرئيسيين في منطقة نجد. ودشن الاستيلاء على الرياض ملحمة الأعوام العشرين التي حولته من زعيم قبيلة صغيرة إلى مكانته الدولية كحاكم لمملكة تحمل اسمه.

خلال الفترة من عام ١٩٠٢ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، أخضع ابن سعود معظم قبائل نجد لسلطته. وكان نجاحه نابعا من قدرته على الجمع بين وضعه الزمني كزعيم قبلي منتصر ومكانته الدينية كرأس للنظام الوهابي. فكانت القبائل- وفقا للتقاليد- تدين له بالولاء بوصفه القائد المنتصر. لكن تاريخ شبه الجزيرة يبين أن هذا النوع من الولاء يمكن أن يتغير بسرعة في حال تغير حظ الزعيم القبلي في أرض المعركة. وكانت معادلة ابن سعود قائمة على التزام آخر أعلى مستوى متمثلا في الأفكار الوهابية المتزمتة. وقد أمكنه تحقيق هذا بإجبار القبائل على الاستقرار في تجمعات زراعية صغيرة بالواحات على أن يلتزموا بمهمتين: التلقين الديني وبناء التحالفات. وبناء المساجد للتجمعات، وأرسل إليهم العلماء لنشر المذهب الوهابي، وأجبر مشايخ القبائل على الالتحاق بالمعهد الديني الوهابي بالرياض. كما مد ابن سعود هذه التجمعات بالمساعدات المادية في هيئة إمدادات زراعية وأسلحة. بالمقابل، كان ينتظر من رجال المستوطنات أن يكونوا جاهزين عندما يدعوهم ابن سعود إلى العمليات العسكرية وقت الحاجة. وبإقناع ابن سعود القبائل باعتناق ممارسات ومنظور الوهابية، أمدهم بالإحساس بالولاء للجماعة الأكثر شمولا من التحالفات القبلية المعتادة. وتشرب (الإخوان) الشعور بأنهم أصحاب رسالة، وبالرغبة في نشر المذهب الوهابي وأسلوب حياته إلى أجزاء أخرى من شبه الجزيرة. وارتبط تعهدهم بنصرة ابن سعود ارتباطا وثيقا بتعهدهم بنشر الوهابية.

أثارت تسوية ما بعد الحرب، خاصة تنصيب أبناء الشريف حسين على عرشي العراق وشرق الأردن، شكوك ابن سعود في وجود خطة لتطويقه باتحاد هاشمي. وفي عام ١٩٢٤، قاد إخوانه المحاربون في حملة على الحجاز، واستولى على مكة والمدينة وأرسل الشريف حسين إلى المنفى. وأصبح لشبه الجزيرة حاكم جديد، رأس أسرة سعود والنظام الديني الوهابي؛ ولا زال هذا الوضع قائما حتى اليوم.

وردا على هذا الواقع الجديد في شبه الجزيرة العربية، سارعت بريطانيا بالتوصل إلى اتفاقية مع ابن سعود عام ١٩٢٧. وأقرت الاتفاقية، المعروفة بمعاهدة جدة، بابن سعود ملكا ذا سيادة على الحجاز وسلطانا لنجد وتوابعها؛ وبالمقابل، اعترف بعلاقات بريطانيا

الخاصة بحكام المناطق الساحلية وتعهد باحترام حرمة أراضيهم. وفي عام ١٩٣٢، أصبح اسم المملكة رسميا المملكة العربية السعودية. وكانت البلاد وقتها قد حظيت باعتراف الجماعة الدولية.

طوال بقية فترة ما بين الحربين، انصب تركيز ابن سعود على تعزيز حكمه وتأسيس أدوات السلطة المركزية. وحدا نجاحه في هذا بأحد الدارسين أن يضعه "بين أعظم بناة أمم العالم الحديث"[1]. وبمهارة وحذق، استخدم الملك القوة، والتفاوض، والمصاهرات القبلية، والقيم الدينية، وقوة شخصيته في إقامة دولة إقليمية من فصائل قبلية متحاربة. كان طويل القامة ويتمتع بشخصية مهيبة، وملكًا ـ محاربًا جاء من زمن أكثر بطولة. وبدهائه وشجاعته، أثبت أنه حاكم عادل راجح العقل وكسب بورعه ومهابته وسلاسة تعامله ولاء أتباعه. كان سياسيا قبليا فذا، ولم يكن ملكا مستبدا بقدر ما كان كبيرا بين أنداد. واحتراما للعادات المرعية، كان يتشاور بانتظام مع شيوخ القبائل، ويميل إلى حل المنازعات من خلال الإقناع لا القسر.

وتشكل جهاز حكومي بدائي في الرياض، وظهرت تلك الأدوات للتحكم المركزي كالإذاعة، والنقل الميكانيكي، والطيران. وامتلأت الإدارة بالموظفين من البلاد العربية الأخرى وأبناء آل سعود. وأنجب الملك من مصاهراته القبلية وحدها واحدًا وأربعين ابنا، ما مكنه من جعل العائلة المالكة عائلة حاكمة بحق، يرى أعضاؤها خيرهم في خير المملكة. وخلال سنوات التكوين تلك، كانت حياة الملك وذريته متقشفة. فلا صلة بين صورة السعودية اليوم، الغارقة في أموال النفط، وبينها في فترة ما بين الحربين. فقد حكم ابن سعود بلدا فقيرًا، مورده الأساسي هو موسم الحج السنوي. ولم تبدأ عمليات التنقيب المستدامة عن النفط إلا عام ١٩٣٣، عندما وقعت الحكومة عقد امتياز مع ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، التي ستصبح مستقبلا الشركة العربية الأمريكية للنفط (أرامكو). ولم يكتشف النفط قبل عام ١٩٣٨، وأدى اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى تأخير تطوير صناعة النفط السعودية حتى أواخر الأربعينيات.

وأثناء الحرب العالمية الثانية، ظلت السعودية محايدة رسميا حتى مارس عام ١٩٤٥، عندما أعلنت الرياض الحرب على ألمانيا. لكن ابن سعود أعلن دعمه لبريطانيا منذ عام ١٩٤٠، وتعاونت مملكته مع دول الحلفاء بأكثر من طريقة. وكان هذا التعاون عائدا– في جانب منه– إلى اعتماد شبه الجزيرة على الحلفاء. وكانت سنوات الحرب بالغة

---

(1) Michael C. Hudson, Arab Politics: The Search for Legitimacy (New Haven, 1977), p. 169 .

الصعوبة بالنسبة للسعودية، مع تدهور أعداد الحجاج الذين كانوا يذهبون إلى مكة كل عام، وبالتالي تناقص العائدات. وقدمت بريطانيا الدعم المباشر للإبقاء على البلاد، كما قدمت الولايات المتحدة دعمها غير المباشر. والحقيقة أن مصاعب الحرب هي التي أدت إلى الازدهار التي شهدته البلاد خلال ما تلاها من عقود. وشعرت الحكومة الأمريكية بالقلق من استنزاف إمداداتها النفطية من آبارها أثناء الحرب واستأنفت جهودها من أجل توسيع مدى عمليات التنقيب في الأراضي السعودية.

خلال الأعوام التي تلت الحرب، اختلفت أوضاع ابن سعود عن غيره من الحكام العرب وأضافت إليه ميراثا لم يتوفر لهم. فقد فاز بمملكته بجهده الخاص ولم يلوثه، مثل منافسيه الهاشميين، الاعتماد على الدعم الأوروبي. ولا يمكن اتهامه بالسماح بفرض دستور أوروبي علماني مستورد على بلاده. كان حكمه قائما على التقاليد الإسلامية الوهابية الأصيلة وسياسة القبائل. وبرغم أن البنية الإدارية للمملكة قامت بناء على المراسيم التي أصدرها ابن سعود وشملت مجموعة من الموضوعات، فقد قام النظام القضائي السعودي على الشريعة. وتعززت سمعة العربية السعودية كمثال للدولة الإسلامية بفضل محافظته على المدينتين المقدستين والعناية بتسهيل الحج السنوي إلى مكة. وقد مكنت هذه الإسهامات مجتمعة الملك من تأسيس دولة موحدة في شبه الجزيرة. وقد ظلت تلك الدولة قبلية ومحافظة تركز اهتمامها على الداخل لكن مجرد وجودها كان إنجازا، وتدين ببقائها للأسس التي وضعها ابن سعود.

البحث عن الهوية: الإقليمية والعروبة والإسلام

تطلب الوضع في الشرق الأوسط في فترة ما بين الحربين إعادة تشكيل الولاءات السياسية والطائفية للعرب. فقد انهزمت الرابطة العثمانية وتعرضت مؤسسات الإسلام ــ بما في ذلك الخلافة، الرمز التوحيدي ــ لهجوم لا هوادة فيه من جانب علمانية أتاتورك. لكن ما الذي كان يمكن أن يحل محل هذه الركائز الراسخة للهوية الطائفية؟ أي عناصر التراث العربي التي يمكن اتخاذها رموزا تحتشد حولها المقاومة الشعبية للاحتلال الأوروبي وخلق صورة إيجابية للهوية العربية؟ وخلال فترة ما بين الحربين، سادت الخطاب السياسي والثقافي ثلاث إجابات عريضة على هذه الأسئلة: القومية الإقليمية، والعروبة، والتضامن الإسلامي.

سعى دعاة القومية الإقليمية أكثر من مرة لترسيخ ميثولوجيا قومية محلية ببيان الروابط التي تربط إقليمًا معينًا بتاريخه القديم قبل الإسلام. وقد رأينا بالفعل مثال الفرعونية، التي وجدت من الكتاب المصريين من يقول بوجود هوية مصرية متفردة تقوم

على تراث وادي النيل. وفي سوريا، ظهر تيار مشابه من القومية الإقليمية في كتابات أنطون سعادة بين عامي (١٩٠٤-١٩٤٩)، اللبناني المسيحي الذي أسس الحزب الاجتماعي القومي السوري في بيروت عام ١٩٣٢. وشجب سعادة التقسيمات التي فرضها الفرنسيون على سوريا الكبرى ودعا إلى إعادة توحيد البلاد. لكنه أصر- في الوقت ذاته- على أن سوريا أمة فريدة بحد ذاتها، لها تاريخ ثري يعود إلى الفينيقيين القدماء ولا ينبغي من ثم أن تصبح جزءا من دولة عربية موحدة. كان قوميا إقليميا سوريا، يؤمن بأن التاريخ السوري يتجاوز التاريخ العربي والإسلامي والمسيحي، وأن سوريا كهوية قومية مستقلة، هي نتاج للسمات الجغرافية والتاريخية الفريدة التي تفاعلت في المنطقة منذ قديم الأزل.

كانت القومية الإقليمية من النوع الأكثر برجماتية، وكانت أكثر وضوحا في السياسات التي تبنتها النخبة الحاكمة في البلاد الخاضعة للانتداب. ففي مسعاها لتعزيز قبضتها الهشة على السلطة، كانت هذه المجموعات الحاكمة، سواء كان فيصل أو الضباط العثمانيون في العراق أو وجهاء الحضر في سوريا، يؤمنون بأن مهمتهم الأساسية هي توليد مشاعر شعبية تتماهى مع أنظمتهم الوليدة وتدعمها. ولإنجاز هذا، لم يكتفوا بتأسيس إدارات إقليمية، بل إنهم خلقوا رموزا للقومية الإقليمية تعكس الواقع المتغير. وهكذا، أكد ظهور الأعلام وطوابع البريد والأناشيد الوطنية على تميز كل دولة وعزز من الانقسام السياسي الذي فرضته بريطانيا وفرنسا على العالم العربي.

وأدان بعض المفكرين البرامج القومية الإقليمية للساسة بوصفها تخدم مصالح ذاتية، ورأوا أن استمرار تشرذم العرب سيضعف مكانتهم دائما في النظام العالمي. وكان من رأي هؤلاء المعارضين للقومية الإقليمية أن المطلوب هو توحيد الدول العربية المنفصلة في كيان سياسي واحد. ويعتبر ساطع الحصري الذي عاش بين عامي (١٨٨٠-١٩٦٨)، المعلم العثماني السابق (انظر الفصل الثامن) الذي قضى سنوات ما بين الحربين في بغداد مشرفا على تأسيس نظام التعليم العراقي، من أكثر المعبرين عن الوحدة العربية فكريا. وفي العديد من المقالات والخطب، وبعد ذلك الكتب التي تحمل عناوين مثل "العروبة أولا" و"حول القومية العربية" و"ما هي القومية؟"، عبر الحصري عن اعتقاده بأن العرب يشكلون أمة وينبغي من ثم أن يتحدوا في دولة واحدة. وتتمثل المعايير الأساسية للأمة، من وجهة نظره، في اللغة المشتركة والتاريخ المشترك. ومن ثم يمكن لشعوب مختلفة أن تشكل أمة ثقافية واحدة حتى لو كانت مقسمة سياسيا. وكانت اللغة هي العنصر الأهم من عنصري الأمة، والتي اعتبرها الحصري الرابطة الروحية الحاسمة بين البشر. ويمتلك

العرب، بحكم وحدتهم الثقافية بفضل اللغة العربية والذكريات المشتركة لماضيهم المجيد، كل مكونات الأمة، حتى ولو كانت الأمة العربية مقسمة إلى أكثر من دولة. وكان المطلوب في ظل الظروف السائدة حينها ــ وما تعهد الحصري بتقديمه ــ هو الوعي بالعروبة المشتركة. وما أن يتحقق هذا الوعي، سيتجه العرب نحو تحقيق الوحدة السياسية. وسخر الحصري، المعارض بشدة لإقليمية طه حسين وأنطون سعادة، من فكرة الفرعونية، معتبــرا مصر جزءًا لا يتجزأ من الأمة العــربية ويــراها بمثابة بروسيا وبيدمونت العروبة.

وكان تعريف الحصري للقومية العربية رائعا لوضوحه وعلمانيته الصلبة. ورأى الحصري، الذي كان يرفض استخدام رموز إسلامية في دعوته إلى الوحدة، أن اللغة العربية قائمة من قبل الإسلام وأن كل الناطقين بالعربية، مسلمين كانوا أو مسيحيين، ينبغي أن يكون ولاؤهم للأمة العربية ولا شيء سواها. وبرغم أن فكرة الحصري القومية حظيت بتأييد كبير وساعدت في الحفاظ على الأمة العربية الموحدة التي يجب أن يتطلع إليها كل العرب، فإنها ظلت رؤية غير قابلة للتحقيق إلى حد كبير.

كانت الدعوة إلى التضامن الإسلامي البؤرة الرئيسة الثالثة للهوية السياسية والثقافية في فترة ما بين الحربين. وخلال معظم عشرينيات القرن، خفتت أصوات النشطين الإسلاميين. فقد كان هذا زمن انتصار الوفد العلماني في مصر، وإصلاحات أتاتورك في تركيا، وغموض الأوضاع الداخلية في البلاد الخاضعة للانتداب. لكن مع قرب نهاية العقد، أدت خيبة أمل الشعب في النظم الدستورية المستوردة وفي السياسيين الذين تلاعبوا به إلى البحث عن أيديولوجيات أكثر تعبيرا عنه. وفي الوقت نفسه، أصبح الأثر الكامل لبرنامج أتاتورك العلماني واضحا بصورة مروعة، وكذلك إصرار بريطانيا وفرنسا على استعادة سيطرتهما بعيدة الأجل على مناطق انتدابهما. وبدا النظام الإسلامي مهددا بالزوال. وفي ظل هذه الأوضاع، وجدت الدعوات إلى الدفاع عن القيم الإسلامية أمام تصرفات السياسيين المحليين المتأوربين آذانــا مصغية. وكان بروز الإخوان المسلمين في مصر والترحيب الذي لقيه انتصار ابن سعود في شبه الجزيرة، دليلا على بزوغ هذا التيار الإسلامى الجديد.

شكلت الحركة السلفية الإصلاحية في مصر أحد الأبعاد الثقافية في فترة ما بين الحربين. وكان أبرز وجوهها، رشيد رضا الذي عاش بين عامي (١٨٦٥–١٩٣٥)، من تلاميذ محمد عبده. ومن خلال صحيفته المنار، واصل رضا رسالة عبده التي تسعى إلى التوفيق بين مبادئ الإسلام والإبداع العملي. لكنه تحول إلى حامٍ للتقاليد بدلا من الترويج

للإصلاح. وبرغم أن المنار ظلت صوتا مؤثرا في قضايا الدين والمجتمع في أرجاء الطائفة الإسلامية، كفت الحـركة السلفية عن التواصل مع جهـود محمد عبده للتوفيق بين الإسلام والحداثة وتبنت بدلا من هذا منظورا أقرب إلى الوهابية ومحافظية الأزهر.

كانت كتابات رشيد رضا تتناول قضايا دينية ولم تثر تعاطف الجماهير. وقد ملأ هذا الفراغ في النشاط الإسلامي الأمير شكيب أرسلان الذي عاش بين عامي (١٨٦٩-١٩٤٦)، من أعيان اللبنانيين الدروز والذي تعرضنا لاتجاهه العثماني القوي في الفصل الثامن. وقضى شكيب، الذي نفته سلطات الانتداب الفرنسية من بلاده، معظم فترة ما بين الحربين في جنيف كممثل غير رسمي لسوريا وفلسطين في عصبة الأمم كما كتب سلسلة مقالات لعدد من الدوريات في البلاد العربية. تبنى أرسلان، الذي لم يكن منظرا دينيا بقدر ما كان ناشطا على خطى جمال الدين الأفغاني، نظرة متشددة للإسلام مشحونة بتصميم سياسي وأخلاقي. وسعى إلى استعادة روابط التضامن الإسلامي بتذكير المسلمين من المغرب إلى العراق بأنهم برغم اختلافهم، يوحد بينهم إخلاصهم المشترك للإسلام؛ ولو اعترفوا بهذه الرابطة فقط وعملوا على هديها، فبإمكانهم التحـــرر من القمع واستعادة ماضيهم المجيد. وسببت حملاته الدعائية المعادية للاستعمار والمستمدة من الإسلام إزعاجا مستمرا للمسئولين البريطانيين والفرنسيين وساعدت في خلق الوعي بين سكان المناطق المختلفة من العالم الإسلامي بقضيتهم المشتركة.

وبالإضـــافة إلى إيمانه بقيمة التضامن الإســـلامي كحصن في وجه الاستعمار الأوروبي، دافع أرسلان عن الإسلام كمكون أساسي من مكونات الأخلاقيات الاجتماعية. وكمعارض عنيد لأتاتورك، كتب أرسلان يقول:" إن الإهمال المتعمد للموروث الثقافي من شأنه تدمير الروحانية التي عززت من تفوق الحضارة الشرقية على مادية الغرب الضحلة". واستنكر إهمال الوصايا الأخلاقية النابعة من الشريعة وزعم أن التمسك بعقائد الإسلام الصحيحة هو السبيل الوحيد أمام المسلمين للتجديد حتى يمكنهم استعادة مكانتهم اللائقة في العالم. وقد قوبلت رسالة أرسلان، بدعوتها إلى العمل ودفاعها عن القيم في وقت شهد أكبر قدر من الالتباس، بالترحيب وحظيت باهتمام كبير خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي.

خاتمـــة

تشير التعبيرات الثلاثة عن الهــوية ــ الإقليميـــة والقومية العــربية والتضامن الإسلامي ــ إلى تنوع البدائل التي شهدها الشرق الأوسط العربي في أعقاب انهيار النظام العثماني الإسلامي. وفي النهاية، لم تتمكن الوحدة العربية ولا التضامن الإسلامي من احتواء القوميات الإقليمية التي كانت تفضلها النخبة السياسية الجديدة الساعية إلى بناء قواعدها الخاصة للسلطة المحلية. وقد حافظ أفراد هذه النخبة، سواء كانوا من الملوك الهابطين على البلاد أو رؤساء الوزراء غير المستقرين، على مناصبهم بالسير على حبل مشدود رفيع بين المقاومة والتعاون، مدركين دائما أن فشلهم في معارضة الوجود الأوروبي يعرضهم للغضب الشعبي وإمكانية الإطاحة بهم، وأن فشلهم في التعاون مع المندوب السامي الذي يستأثر بكل السلطات يجعلهم عرضة للفصل. وباستثناءات قليلة، تجنبت النخبة السياسية الإقليمية العروبة، مؤيدة إياها ظاهريا فقط، وفضلت إقامة التحالفات المحلية التي يمكن- على الأقل- أن تديم هيمنتهم في حال انسحاب المندوب السامي وطاقمه.

(١٣)

الانتداب على فلسطين ومولد دولة إسرائيل

كانت مساحة المنطقة التي فرض عليها الانتداب من فلسطين لا تزيد كثيرا عن ولاية ماساشوستس. لكن تداعيات التطورات والاتجاهات التي أحاطت بهذا الجزء الصغير من جنوب سوريا تردد صداها في أنحاء الشرق الأوسط والعالم ككل، لتشكل علاقات القوى الإقليمية والقوى العظمى، وتؤثر على السياسات الداخلية في أمريكا وأوروبا، وترتب لخمس حروب، وتخلف ما يزيد على مليون لاجئ، وتتسبب في حالة من سوء الفهم والمرارة بين العديد من الأطراف ذات الصلة. ويقدم المؤرخون أكثر من منظور حول لماذا أصبح الانتداب مصدرا لهذا القدر من الخلاف الشديد. ويرد البعض الفشل في حل الصراع بين الهجرة اليهودية والحفاظ على حقوق عرب فلسطين إلى تردد وانحياز العديد من الحكومات البريطانية التي تولت السلطة على مدى ثمانية وعشرين عاما، هي عمر الانتداب (١٩٢٩–١٩٤٨). ويرى البعض الآخر أن السؤال لا يتصل بالفشل وإنما بالانتصار، انتصار المهاجرين الصهاينة وداعميهم على المقاومة العربية، والمعارضة البريطانية، ونجاح المعادين للسامية في أوروبا في صياغة دولة إسرائيل برغم الصعاب. وتطرح مجموعة أخرى من المؤرخين مجموعة مختلفة من الأسئلة: لماذا تحول السكان العرب الأصليون، الذين يضربون بجذورهم في أرض البلاد، المستقرون في أرضها وتحكموا في إدارة فلسطين لقرون، والذين كانوا يشكلون الأغلبية بنسبة واحد إلى ثمانية عام ١٩٢٢، إلى أقلية في الدولة الإسرائيلية الجديدة عام ١٩٤٨؟ لماذا انتصرت الصهيونية، لا العروبة أو القومية الفلسطينية في فلسطين؟ هل أدت قيادة عرب فلسطين مهمتها على الوجه الصحيح، وهل كان أفرادها جاهزين للتعامل مع المسائل الدولية التي تواجههم، وهل كانوا ممثلين يتمتعون بثقة سكان فلسطين العرب بشكل عام؟

إن هدفنا هنا هو أن ننظر في التفاعلات بين البريطانيين وعرب فلسطين لتوضيح المسائل الرئيسية خلال فترة الانتداب. وعلينا أن ندرك منذ البداية الأساس الفريد الذي قام عليه انتداب فلسطين: وعد من طرف ثالث (بريطانيا العظمى) بمنح منطقة يسكنها أغلبية عربية منذ حوالي ١٢٠٠ عام؛ لإقامة وطن قومي لشعب آخر (الطائفة اليهودية العالمية)، يعيش معظمه في أوروبا الشرقية. وقد حثت الظروف القمعية التي عاشها يهود شرق

أوروبا الصهاينة منهم على تنفيذ الوعد وإقامة وطن قومي يهودي على أرض فلسطين؛ في الوقت نفسه، عارض عرب فلسطين أصحاب البلاد فكرة تحويل وطنهم إلى دولة يهودية، وقاوموا العملية قدر استطاعتهم. وتشكل المزاعم الصهيونية بأحقية اليهود في البلد الذي يسكنه عرب فلسطينيون جذر الصراع على فلسطين.

ظهور الصهيونية السياسية

على مدى قرون منذ شتاتهم بسبب الغزو الروماني لفلسطين في القرن الأول، أبقت الطوائف اليهودية في أوروبا على فكرة العودة إلى الأراضي المقــدسة حية. فقد احتلت فلسطين مكـــانة بالغة الأهمية في الثقـــافة الدينية اليهودية بسبب الاعتقاد بأن تأسيس مملكة إسرائيل بعد الخروج يعد وفاءً بوعد الله لليهود بأنهم اختيروا لاستكمال مصيرهم في جبل صهيون. وتداخلت الذكريات التاريخية عن عهدي داود وسليمان مع جوانب الإيمان والطقوس الدينية لتخلق رؤية متأصلة للخلاص النهائي للشعب اليهودي من خلال العودة إلى الأرض المقدسة. كما كانت هناك احتياجات ملموسة دعت إلى الحفاظ على حلم العودة حيا. فقد عانى يهود أوروبا من التمييـــز على يد الحكومات والأفراد على حد ســـواء، فكانوا ممنوعين من ممارسة مهن معينة، ومحرومين من الالتحاق بالجامعات، ومن العمل في أجهزة الدولة، وكانت إقامتهم مقصورة على مناطق معينة. وفي مواجهة القمع والإجحاف، كان الإيمان الحالم بالعودة في النهاية إلى صهيون بمثابة ركيزة للأمل يساعد اليهود على تحمل واقع الشتات الصعب. لكن بالرغم من أن المشاعر الصهيونية كانت راسخة بعمق في الحياة الدينية اليهودية، فلم تتجسد في شكل تنظيمي حتى أواخر القرن التاسع عشر.

نشأت القوى التي أتاحت ظهور الصهيونية السياسية المنظمة في ظل الظروف التي عاشتها أوروبا في القرن التاسع عشر. وخلال فترة القومية الليبرالية، تبنت دول غرب أوروبا بالتدريج تشريعا قانونيا لعتق اليهود. ومع العتق جاء الاستيعاب، باتجاه اليهود نحو مواقع الطبقة الوسطى واعتبار أنفسهم مواطنين لا أفرادًا تابعين لطائفة دينية مميزة. وبالرغم من أن كثيرا من اليهود، خاصة في ألمانيا، حيث حقق العتق أكبر النجاح، رأوا في الاستيعاب عملية من شأنها إنهاء معاداة السامية، تأسف آخرون لذوبان روابط الهوية الطائفية وما ترتب على ذلك من تدهور للطقوس الدينية.

وإذا بدت التطورات في غرب أوروبا في صالح دمج اليهود في حياة قومية، كان الموقف في أوروبا الشرقية مختلفا كل الاختلاف. ففي روسيا وبولندا، المركزين الرئيسيين للشتات اليهودي، تزايد الاضطهاد النشط للطوائف اليهودية خلال العقود الأخيرة

من القرن التاسع عشر. وشهد عهدا ألكساندر الثالث بين عامي (١٨٨١-١٨٩٤) ونيقولا الثاني بين عامي (١٨٩٤-١٩١٧) سلسلة من المذابح التي كانت تلقى تشجيع الحكومة الضمني. وفي مواجهة القمع والتحرش المستمر، بحث الملايين من يهود شرق أوروبا عن حياة جديدة عن طريق الهجرة إلى الولايات المتحدة. وبالنسبة لآخرين، كانت الصهيونية أملا بديلا للتخلص من الاضطهاد؛ لم تكن الصهيونية الروحية التي شهدتها القرون الماضية بل صهيونية سياسية جديدة تستمد قوامها من القومية والإيمان الديني على حد سواء.

نشأت الصهيونية السياسية الحديثة - القومية اليهودية المتمركزة على فلسطين - في روسيا، حيث لم تكن أكثر البلاد معاداة للسامية. وبعد مذابح أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر، تشكلت مجموعات يهودية لإنجاز مهمة محددة هي المساعدة على الاستيطان اليهودي في فلسطين. وفي عام ١٨٨٤، انتظمت هذه المجموعات المتناثرة تحت لواء وكالة مركزية للتنسيق وحملت اسم أحباء صهيون. وخلال ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، تولى أحباء صهيون رعاية مستوطنات زراعية صغيرة في فلسطين، لكن المشروع عانى من نقص الأموال ولم تثبت المستعمرات نجاحًا كبيرا. وبرغم المصاعب التي صادفتها هذه الحركة المبكرة للاستيطان، فقد شغلت مكانة بارزة في الوعي التاريخي للإسرائيليين المحدثين وتعتبر الموجة الأولى من موجات الاستيطان العديدة التي توجت بقيام دولة إسرائيل في نهاية المطاف. وفي عام ١٨٨٢، في ذروة المذابح، ظهرت الدراسة الأهم في الصهيونية السياسية. وترى الدراسة، وهي بعنوان "الانعتاق الذاتي" والتي كتبها ليو بينسكر، أن معاداة السامية متأصلة في المجتمع الأوروبي وأنه بغض النظر عما تقوله القوانين عن الانعتاق، لن يلقى اليهود معاملة الأنداد أبدا. ولإنهاء وضعهم الغريب دوما، لا يمكن أن ينتظر اليهود حتى يتغير المجتمع الأوروبي؛ وعليهم أن يقرروا مصيرهم ويقيموا دولة يهودية مستقلة. وكان بينسكر أكثر اهتماما بمسائل الهوية القومية من الدين، ولم يصر على ضرورة قيام هذه الدولة على أرض فلسطين. لكن دعوته للعمل اجتذبت شباب اليهود الروس، وفي تسعينيات القرن التاسع عشر ظهرت تشكيلة من المنظمات الصهيونية، لكل منها حلها الخاص لمشاكل الهوية اليهودية والاضطهاد. وفي هذه المرحلة من تطورها، كانت الصهيونية حركة غير منسقة واتجاهها غير واضح.

لم يكن تيودور هرتزل الذي عاش بين عامي (١٨٦٠-١٩٠٤) هو مؤسس فكرة الصهيونية، لكن بفضل همته وإصراره صاغ من تيارات العقيدة التي كانت قائمة حركة

دولية متماسكة. نشأ هرتزل، الذي ينتمي إلى أسرة يهودية متوسطة من أسر بودابست، في بيئة مستوعبة. وبعد تخرجه في كلية الحقوق بجامعة فيينا، عمل صحفيا بإحدى صحف فيينا المرموقة. وأقنعته خبراته كمراسل في العديد من مدن غرب أوروبا بأن معاداة السامية هو نوع من التعصب عميق الجذور لا يمكن القضاء عليه بالقوانين. واعتبر الاضطهاد واجهة لإخفاء، وليس إزالة، مشاعر العداء لليهود.

وبدافع من اعتقاده هذا، كتب هرتزل "الدولة اليهودية" عام ١٨٩٦، الذي يوضح الأساس الأيديولوجي للصهيونية السياسية. وحتى تتلاءم تماما مع عصرها، فإن الدولة اليهودية تقوم على القومية مثلما تقوم على الدين. وتقوم دراسة هرتزل على أن اليهود يشكلون أمة لكنهم يفتقدون الدولة السياسية التي يمكنهم في إطارها التعبير بحرية عن ثقافتهم القومية. فهذان العاملان - وجود قومية يهودية وغياب الدولة اليهودية - معا يجعلان اليهود غرباء في البلاد التي يعيشون فيها ويساهمان في قمعهم من جانب الأغلبية الثقافية السائدة. والحل الوحيد لهذه المشكلة ولمشكلة معاداة السامية ككل، عند هرتزل، هو أن تتحقق السيادة لليهود في إطار دولة خاصة بهم، ليحرروا قوميتهم من حالة التبعية الدائمة. وشأن سلفه، بينسكر، كان هرتزل مدفوعا أكثر بالاعتبارات البرجماتية للقومية من الارتباطات الدينية بالعهد القديم، ولم يحدد فلسطين كموقع للدولة اليهودية في المستقبل.

كان للدولة اليهودية أثرها المثير على يهود شرق أوروبا وقدمت صهيونية ذات هدف سياسي واضح. وبتشجيع من ردود الأفعال الإيجابية على كتابه، تعهد هرتزل بتنظيم التيارات الصهيونية المتعددة في حركة واحدة موحدة. وبفضل جهوده - إلى حد كبير- انعقد أول مؤتمر صهيوني في بازل عام ١٨٩٧. وقد اجتذب أكثر من ٢٠٠ مندوب، وشكل علامة فارقة في تاريخ الحركة الصهيونية. وتبنى المؤتمر برنامجا يؤكد على أن هدف الصهيونية هو تأمين وطن للشعب اليهودي معترف بشرعيته في فلسطين. وبنفس القدر من الأهمية، وافق مؤتمر بازل على تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية بوصفها الهيئة الإدارية المركزية للحركة الصهيونية، إلى جانب شبكة من اللجان تكسبها التماسك وتحدد لها الاتجاه. وخلال السنوات التالية على اجتماع بازل، قامت فروع المؤتمر المركزي في أنحاء شرق أوروبا، ونظمت الحملات على مستوى القواعد لحشد الدعم. وعقد المؤتمر الصهيوني جلسات سنوية منتظمة بعد عام ١٨٩٧، وبرغم أنها كانت تعكس دائما عمق الانقسامات دخل الحركة الصهيونية، فإن نجاح هرتزل في اجتذاب المزيد من المندوبين لكل مؤتمر كشف الجاذبية المتزايدة للحركة التي يترأسها.

ورغم تزايد مشاركة يهود شرق أوروبا في الأنشطة الصهيونية، اعترف هرتزل بأن الحركة لن يقدر لها النجاح حتى تضمن الدعم الدبلوماسي لإحدى القوى العظمى والعون المادي لأبناء الطائفة في غرب أوروبا. وخاب أمل هرتزل على الجبهتين. فالمؤسسات اليهودية المستوعبة في غرب أوروبا والولايات المتحدة خشيت من أن يؤدي التأكيد على تميز اليهود، الذي كان جزءا لا يتجزأ من الصهيونية، إلى رد فعل عنيف معاد للسامية يهدد مكانتها في المجتمع. أضف إلى هذا أن السلطان عبد الحميد الثاني كان معارضا لفكرة استيطان يهود أوروبا على نطاق واسع في البلاد التابعة للدولة العثمانية، كما أن القوى الأوروبية لم تكن ميالة لدعم حركة لا تلوح من ورائها أي مكاسب دبلوماسية واضحة. وهكذا وهب هرتزل حياته، وحتى وقت وفاته عام ١٩٠٤، لبث الصهيونية وتزويدها ببنية تنظيمية مكنتها من الاستمرار بعد رحيله، لكنه لم يتمكن من توفير الدعم الحكومي الخارجي المطلوب للوفاء ببرنامج بازل القاضي بإقامة وطن معترف به قانونا للشعب اليهودي في فلسطين. لكن خلال الحرب الأولى، تحسن الوضع الدبلوماسي للصهيونية بصورة مؤثرة.

تصريح بلفور

كما سبق أن لاحظنا في الفصل التاسع، دفع قرار العثمانيين بدخول الحرب إلى جانب ألمانيا بريطانيا وفرنسا وروسيا إلى التخطيط لتقسيم الممتلكات العثمانية في حال انتصار الحلفاء. وشكل تعهد بريطانيا للشريف حسين حاكم مكة ومعاهدة سايكس ــ بيكو بين بريطانيا وفرنسا الاقتراحين الرئيسيين لتقسيم الإمبراطورية العثمانية بين الحلفاء. وكان إعلان بلفور بمثابة خطة أخرى للتقسيم؛ وكان الأكثر تعقيدا لأنه صدر من طرف واحد (بريطانيا)، واعتبرته فرنسا والشريف حسين مخالفا للاتفاقات التي عقدتها بريطانيا بالفعل معهما.

وفي مجرى الحرب العالمية الأولى، اجتمعت عدة عوامل لتلفت انتباه مجلس الوزراء البريطاني إلى مسألة الصهيونية. وكان أكثر ما أثر عليه هو اعتقاد كثير من كبار المسئولين في الحكومة بقوة تأثير الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة وروسيا على مواقف حكومتي البلدين من الحرب. وحتى إعلان الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا في أبريل عام ١٩١٧، كان مجلس الوزراء البريطاني قلقا من أن تعلن ألمانيا تأييدها للأهداف الصهيونية وتجتذب بذلك تعاطف يهود الولايات المتحدة. وظهر اعتبار مماثل بالنسبة لروسيا، التي كانت على شفا الانهيار العسكري والثورة الاجتماعية بحلول خريف عام ١٩١٧. ورأى المسئولون في الحكومة البريطانية أن التلميح بالرضا عن التطلعات

الصهيونية من شأنه أن يقنع المتنفذين من اليهود في الحركة الثورية بمحاولة الإبقاء على روسيا في الحرب. ولا يعنينا الأسس السيئة التي قام عليها الكثير من هذه المعتقدات؛ المهم هو أنها وُجدت وساعدت في رسم السياسية البريطانية.

كما لعب حاييم ويزامان، ممثل الحركة الصهيونية في لندن، دورا مهما في صنع السياسة البريطانية. تلقى وايزمان الذي عاش بين عامي (١٨٧٤-١٩٥٢)، الروسي المولد، تعليمه في جامعتي برلين وفريبورج بسويسرا، حيث نال درجة الدكتوراه في الكيمياء. جذبته الصهيونية عندما كان طالبا في برلين وكثف من رحلاته إلى التجمعات اليهودية في أنحاء روسيا، لينشئ فروعا محلية للمنظمة الصهيونية العالمية. وبعد تعيينه بقسم الكيمياء بجامعة مانشستر عام ١٩٠٤، واصل وايزمان أنشطته من أجل القضية الصهيونية وأقام الصلات مع الشخصيات البارزة في المؤسسة السياسية البريطانية. وكمتحدث مقنع ومثابر، أثمرت جهود وايزمان في وضع مسألة الصهيونية أمام مجلس الوزراء البريطاني وفي عقد الصلات مع كبار المسئولين والشخصيات العامة. وكللت جهوده باعتراف مجلس الوزراء بأن الدعم البريطاني للصهيونية يمكن أن يخدم المصالح البريطانية. وتطلبت الرعاية البريطانية للاستيطان اليهودي في فلسطين الوجود البريطاني في المنطقة وهذا من شأنه أن يبقي فرنسا بعيدا عن منطقة قناة السويس الحيوية.

وقد تفاعلت كل هذه العوامل ــ السعي إلى تمتين تحالفات الحرب، ومثابرة وايزمن الحاذقة، وتعاطف مجلس الوزراء مع الجوانب الدينية والإنسانية للصهيونية، والأهم فرصة تأمين مصالح بريطانيا الإستراتيجية ــ لتخرج إعلانا بريطانيا بتأييد الأهداف الصهيونية في فلسطين. وفي الثاني من نوفمبر عام ١٩١٧، كتب وزير الخارجية البريطاني، آرثر بلفور، إلى اللورد روتشيلد، الشخصية البارزة في الدوائر اليهودية البريطانية، يبلغه بموافقة المجلس على الإعلان التالي بتعاطفه مع التطلعات اليهودية الصهيونية:

"إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وسوف تبذل قصارى جهدها لتسهيل بلوغ هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لا يجوز عمل شيء قد يضر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلاد غيرها[١]".

---

(1) Cited in Walter Laqueur and Barry Rubin, eds., The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict, 6th ed. (New York, 2001), p. 16.

كان هذا إعلان بلفور المشئوم؛ وثيقة قصيرة مليئة بالغموض والتناقضات بدرجة أربكت كل الأطراف الواردة بها.

الانتداب على فلسطين: الإدارة البريطانية

لم تكن المنطقة التي أصبحت فلسطين تحت الانتداب كيانا إداريا مميزا أثناء العصر العثماني (انظر الخريطة ١٣-١). كانت تعتبر جزءا من جنوب سوريا ومقسمة بين ولايتي بيروت ودمشق ووحدة القدس الإدارية الخاصة. وكان من شأن استيلاء البريطانيين على القدس في ديسمبر عام ١٩١٧، تم فصل فلسطين عن الحكم العثماني ووضعها تحت الاحتلال العسكري البريطاني ١٩١٧-١٩٢٠. وخلال هذه السنوات، حاولت بريطانيا التوفيق بين التطلعات المتناقضة لكل من الصهيونية والعروبة بتسهيل التفاهم بين وايزمان والشخصية العربية البارزة في ذلك الوقت، فيصل ملك سوريا. وتوصل الطرفان إلى اتفاق في يناير عام ١٩١٩، تعهد فيه وايزمن بتعاون الطائفة اليهودية مع العرب في تنمية فلسطين اقتصاديا. وبالمقابل، اعترف فيصل بإعلان بلفور ووافق على الهجرة اليهودية، ونص الاتفاق على حماية حقوق عرب فلسطين واعترف بالمطالب العربية باستقلال سوريا الكبرى. ولم يوافق فيصل، كما يزعم البعض، على قيام دولة يهودية في فلسطين. وعندما احتل الفرنسيون سوريا، انتهكت بنود اتفاق فيصل ــ وايزمان وأصبح الاتفاق لاغيا.

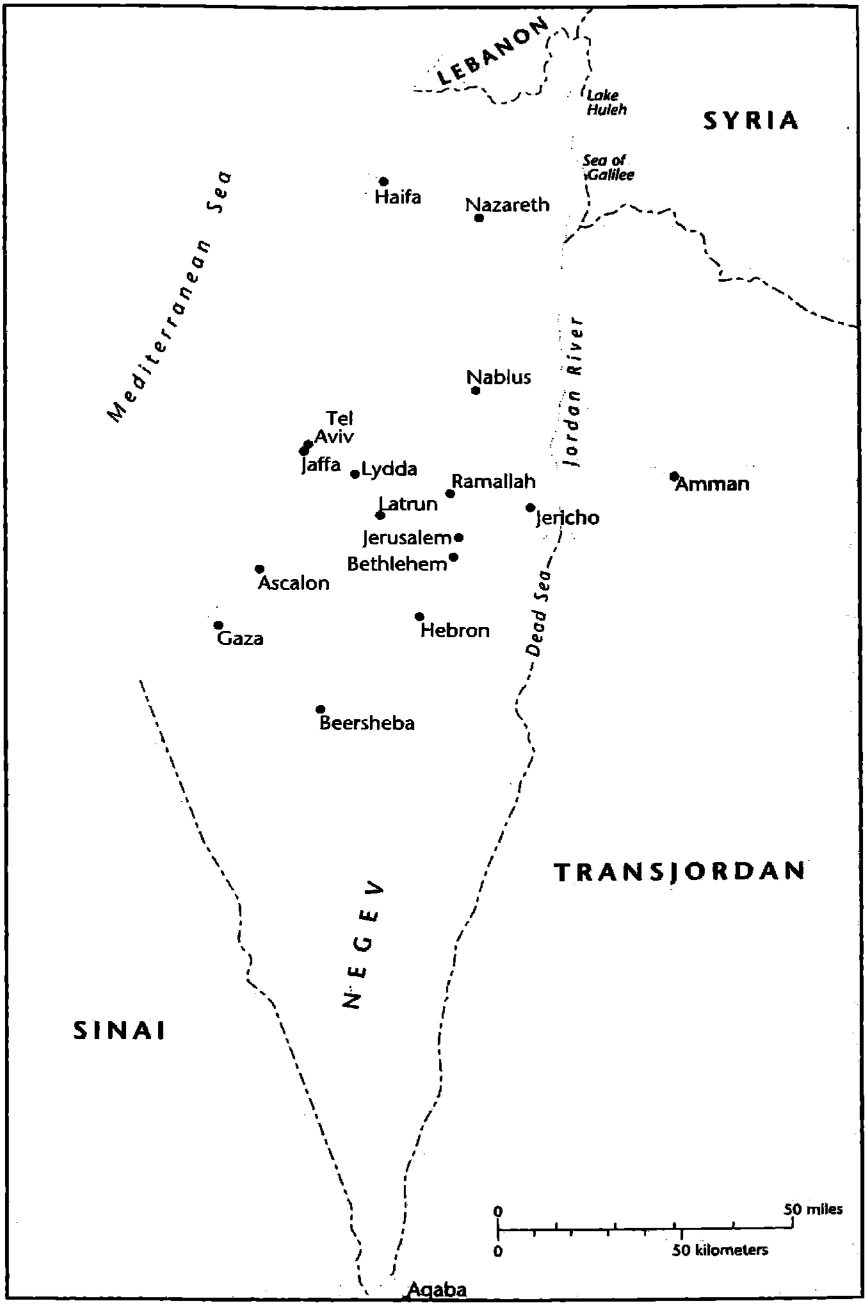
في أثناء ذلك، منح مؤتمر سان ريمو عام (١٩٢٠) بريطانيا حق الانتداب على فلسطين، واستبدلت الحكومة العسكرية بإدارة مدنية. وبعد ذلك بعامين، وافقت عصبة الأمم، الحديثة النشأة رسميا على الانتداب وأضافت بنودا زادت من الآمال الصهيونية وأثارت شكوك السكان العرب؛ حيث دمجت العصبة الانتداب في إعلان بلفور واعترفت بالعبرية كلغة رسمية في فلسطين.

وجاء تعيين السير هربرت صمويل مندوبًا ساميًا مدنيًّا عام ١٩٢٠ بمثابة دفعة جديدة للصهاينة. كان صمويل يهوديا وصهيونيا متحمسا، واعتبر أن مهمته هي تسهيل قيام الوطن القومي اليهودي. لكن ما الذي كان يعنيه التعبير تحديدا؟ وايزمان لم يكن يساوره الشك؛ فقد أعلن مؤتمر السلام بباريس أن الهدف الصهيوني هو جعل فلسطين يهودية بالتدريج تماما مثلما أن انجلترا انجليزية. باختصار، اعتبر الصهاينة أن تعبير

الوطن القومي يعني الدولة اليهودية، وتوقعوا تعاون الإدارة البريطانية في إقامة هذه الدولة. لكن بريطانيا لم تتعهد بإقامة دولة يهودية في فلسطين. ويعود هذا إلى أن تصريح بلفور تعهد أيضا بالحفاظ على حقوق ومزايا "الموجودين في فلسطين من غير اليهود"، وهي طريقة لتفادي الإشارة إلى السكان العرب البالغ عددهم ٦٦٨,٢٥٨ نسمة ويشكلون أكثر من ٨٥% من مجموع السكان. كان هذا واجب التعهد المزدوج، وأصبح يشكل تناقضا غير قابل للحل في تصريح بلفور. إذ كيف كان يمكن لبريطانيا أن تسهل قيام وطن قومي يهودي وتضمن- في الوقت ذاته- عدم انتهاك حقوق الأغلبية العربية؟ وخلال عمر الانتداب كله البالغ ثمانية وعشرين عاما، ظلت هذه المسألة تطارد صناع السياسة البريطانيين؛ وفي النهاية توصلوا إلى حل مُرضٍ.

وفى محاولة لتوضيح خططها المستقبلية في فلسطين، أصدرت الحكومة البريطانية كتابا أبيض عام ١٩٢٢ كان بمثابة الأساس لسياستها طوال معظم عشرينيات القرن الماضي. وتبرز الوثيقة تحرك بريطانيا المتوازن. فلإرضاء الطائفة العربية، أعلن الكتاب الأبيض أن قيام وطن قومي لليهود لا يعني فرض الجنسية اليهودية على سكان فلسطين ككل. لكنه اعترف كذلك ببعض المطالب الصهيونية بإعلانه أن من حق الشعب اليهودي الوجود في فلسطين وأن فلسطين ينبغي أن تصبح مركزا يفخر الشعب اليهودي فيه بدينه وعرقه. وإذا كان الغرض من الكتاب الأبيض إزالة الالتباس في تصريح بلفور، فقد فشل كل الفشل في تحقيق هذا.

وإلى جانب المصاعب الإدارية الخاصة التي فرضتها سياسة الالتزام المزدوج، وضع الانتداب على فلسطين بريطانيا في تحد مع الوفاء بالالتزامات الضرورية من قبل سلطة الانتداب ــ تحديدا، تأسيس أدوات للحكم الذاتي تمكن البلد الخاضع للانتداب من تحقيق الاستقلال. لكن ما الصورة التي ستكون عليها فلسطين المستقلة تلك؟ كان المندوب السامي، صمويل، يعتقد بأن المطلوب هو إقامة جماعة سياسية متكاملة، واقترح عدة خطط لقيام دولة موحدة. وكان يؤمن بأنه بدون مشاركة العرب السياسية، سيكون مصير الانتداب الفشل. أضف إلى هذا أنه لو أمكن إقناع زعماء العرب بالمشاركة في حكم الانتداب، فسيعني هذا ضمنيا القبول بتصريح بلفور. كما كان المندوب السامي مدفوعا أيضا بإيمان صادق بأن التعاون اليهودي ــ العربي يمكن أن يحسن من مستوى معيشة العرب.



الخريطة ١٣-١ حدود فلسطين تحت الانتداب، ١٩٢٣-١٩٤٨

ودعا اقتراحه الأول، إلى دستور عام ١٩٢٢، وإلى إقامة مجلس تشريعي يتألف من ممثلين منتخبين عن المسلمين والمسيحيين واليهود بالإضافة إلى أحد عشر عضوا يعينهم المندوب السامي. لكن الزعماء العرب رفضوا الخطة، وأعلنوا أنهم لن يخدموا في حكومة تقبل بتصريح بلفور. وحاول السير صمويل السير قدما في الانتخابات، لكن العرب قاطعوها، وأرجئت الخطة الدستورية إلى عام ١٩٢٣. ثم حاول صمويل تشكيل مجلس استشاري مؤلف من عشرة ممثلين من العرب واثنين من اليهود يعينهم المندوب السامي. وفشل هذا المقترح كذلك، بالضغط على المعينين العرب لرفض التعيين.

كان الرفض العربي لمقترحات صمويل المتعددة لتوحيد التمثيل هو الأكثر أهمية في تقرير مسار الانتداب مستقبلا. وكان هذا يعني أن فلسطين كان يحكمها المندوب السامي وموظفوه منفردين. ولم يكنٍ هناك على الإطلاق مؤسسات لتمثيل الشعب ككل؛ فلم تعرف فلسطين دستورًا ولا برلمانًا ولا انتخابات عامة في منطقة الانتداب. وتزايد العداء بين الطائفتين العربية واليهودية، بدلا من العمل معا لإقامة المؤسسات "الوطنية". وأقامت كل طائفة أجهزتها السياسية الخاصة وشاركت في مجالات أنشطتها الاقتصادية الخاصة. وعزز هذا من التضامن الطائفي داخل كل طائفة لكنه زاد من الفجوة بين الطائفتين.

عرب فلسطين: القيادة والمؤسسات

اللجنة التنفيذية العربية

في فترة ما بين الحربين، كانت قيادة عرب فلسطين بيد وجهاء المدن المحليين، المستمدة مكانتهم وسلطتهم من ملكيتهم للأرض وسيطرتهم على المناصب الدينية والبلدية. وكما كان الحال بالنسبة للسياسيين العرب في البلاد الخاضعة للانتداب البريطاني والفرنسي في فترة ما بين الحربين، سعى أعيان فلسطين إلى الحفاظ على صدارتهم الاجتماعية والسياسية عبر تبني سياسة المعارضة المعتدلة والتعاون الحذر مع السلطات البريطانية. وقد ساعدهم في الاحتفاظ بنفوذهم تفضيل بريطانيا العمل في إطار النظام الاجتماعي القائم واستخدام أسر الأعيان العريقة كوسطاء بين الحكومة والسكان بشكل عام. وهكذا، استمرت سياسة الأعيان في مرحلة ما بعد العثمانية في فلسطين وفي كل الولايات العربية التي كانت تابعة في السابق للدولة العثمانية.

لكن وجود تصريح بلفور وتشجيع الهجرة اليهودية جعل فلسطين مختلفة عن غيرها من البلاد العربية الخاضعة للانتداب، وفرض تحديا بالغ التعقيد على النخبة الفلسطينية. فلم يكن عليها مواجهة الاستعمار البريطاني والإصرار الصهيوني ومطالبتهم بدوائر انتخابية خاصة بهم في حدود منطقة الانتداب فحسب، بل كان عليها أيضا تمثيل القضية

الفلسطينية في دهاليز السلطة في لندن، حيث لا يحظى أي منهم بالاحترام والنفوذ الذي يتمتع به وايزمان. كانوا أعيانا محليين وضعت بين أيديهم واحدة من أكثر المشاكل تعقيدا في القرن العشرين. وبالرغم من وجود عدد من المواهب البارزة والمخلصة بينهم، فإن قيادتهم الجماعية أضعفتها الطائفية والميل إلى إغفال أهمية تشكيل تنظيم سياسي متماسك يمكنه جذب التأييد الشعبي.

وجاء أول رد فعل فلسطيني عربي منظم على الاستيطان في فترة ما بعد الحرب من جانب الفروع المحلية للجمعيات الإسلامية ــ المسيحية التي تشكلت في المدن الكبيرة خلال عامي ١٩١٨-١٩١٩. واجتمع ثلاثون مندوبا عن هذه الجمعيات في القدس أواخر عام ١٩١٩، واعتبروا أنفسهم المؤتمر الأول لعرب فلسطين. وبعد ذلك أصبح للمؤتمر اجتماع سنوي وتبنى حلولا للقضايا المتصلة بالعلاقات بين العرب والصهاينة والبريطانيين. وفي المؤتمر الثالث، المنعقد عام ١٩٢٠، تشكلت لجنة تنفيذية عربية دائمة برئاسة موسى كاظم الحسيني، عمدة القدس السابق.

وادعت اللجنة تمثيلها لكل الفلسطينيين، لكن البريطانيين رفضوا القبول بها كياناً منتخبًا انتخابا صحيحا وإن اعترفت بشرعيتها أحيانا. وقوض هذا الموقف البريطاني قدرة اللجنة التنفيذية العربية على العمل كقناة اتصال فاعلة بين العرب وحكومة الانتداب. يضاف إلى هذا افتقاد اللجنة لبنية واضحة. وظلت كل من اللجنة التنفيذية وفروع الجمعيات الإسلامية ــ المسيحية بالأساس عبارة عن ائتلافات فضفاضة بين الأعيان المحليين دون أجهزة أو أدوات إدارية كثيفة تحظى بالشعبية. وبالنتيجة، أخفقت اللجنة التنفيذية في كسب دعم الجماهير وفي أن تكون وسيلة اتصال بالمندوب السامي. ولم يعد لها وجود بعد وفاة موسى كاظم عام ١٩٣٤.

وزاد التنافس المرير بين عائلتي أعيان القدس الشهيرتين، النشاشيبي والحسيني من ضعف اللجنة التنفيذية والنشاط السياسي الفلسطيني عموما. ويعود صراعهما على السلطة في فلسطين إلى القرن التاسع عشر وتصاعد أثناء الانتداب، ليضيف الطائفية المدمرة إلى سياسات النخبة العربية. هذه الطائفية لم تكن دوافعها ذاتية صرفة؛ فقد استغل البريطانيون، المدركون لروح التنافس بينهما، سلطتهم في التعيين للإبقاء على انفصال العائلتين. وهكذا، حل راغب النشاشيبي محل الحسيني عمدة للقدس عام ١٩٢٠. وفي العام التالي، وازن البريطانيون هذا المكسب الذي حصل عليه النشاشيبي بضمان اختيار الحاج أمين الحسيني مفتيا للقدس. ورد راغب النشاشيبي على تعيين الحسيني بإعلان اعتزامه رفض أي موقف يتخذه المفتي. وقام مع مؤيديه بتنفيذ تهديده، برغم الضرر الواضح الذي ألحقه بالقضية الفلسطينية.

الحاج أمين الحسيني والمجلس الإسلامي الأعلى

كان الحاج أمين (١٨٩٥-١٩٧٤)، بوصفه مفتيا للقدس، يحتل أسمى مكـانة دينيـة في فلسطين، واستغل منصبه لإقـامة شبكة سياسية جعلته أكثر الزعمـاء دراية بمجتمع عـرب فلسطين في فترة ما بين الحربين.

وكان مفتي القدس هو المسئول عادة عن تنظيم الأمور الإسلامية داخل حي القدس الأكبر. ومع إلغاء السلطة العثمانية وقيام الانتداب على فلسطين، وسع البريطانيون من اختصاص المفتي ليشمل كل فلسطين، ليضفوا على المنصب بذلك نفوذا كبيرا على طائفة المسلمين. وقد تلقى الحاج أمين، الذي نشأ في القدس، تعليمه في الأزهر بالقاهرة وكلية الحرب الإمبراطورية بإسطنبول. وخدم خلف الحدود في الأناضول أثناء الحرب الأولى وأصبح في نهاية المطاف ضابطا في الجيش العثماني. وأصبح الحاج أمين، الذي أصابه تصريح بلفور بالصدمة، ناشطا في تنظيم المظاهرات المعادية للصهيونية في أعقاب الحرب. وبرغم معارضته لتصريح بلفور، أبدى استعداده للتعاون مع الإدارة البريطانية لمنع أعمال العنف وبذلك كان مرشح صمويل المفضل لمنصب المفتي.

توسعت سلطة المفتي كثيرا بإقامة صمويل للمجلس الإسلامي الأعلى عام ١٩٢١، وهو هيئة مستقلة مسئولة عن إدارة كل المؤسسات الإسلامية داخل دائرة الانتداب. وانتخب الحاج أمين رئيسا للمجلس عام ١٩٢٢. وبجمعه بين منصبي مفتي القدس ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي، أصبح يسيطر على شبكة رعاية شاسعة. كان المجلس مسئولا عن الإشراف على المحاكم الشرعية وتعيين موظفي وقضاة المحاكم؛ وإدارة الأوقاف وتخصيص أموال الأوقاف وتعيين مجالس أمناء الوقف؛ والإشراف على التعليم الديني الإسلامي، بما في ذلك اختيار المدرسين. وكان المجلس يدفع رواتب هؤلاء الموظفين من الميزانية السنوية (كانت تتراوح بين ٥٠-٦٠ ألف جنيه إسترليني في عشرينيات القرن الماضي) التي كانت تقدمها حكومة الانتداب. واستغل الحاج أمين سلطاته في التعيين والفصل لتأمين الوظائف لمؤيديه وحرمان معارضيه، خاصة عائلة النشاشيبي وأتباعها، من العمل في المؤسسة الدينية. وبهذه الطريقة، استطاع المفتي تحويل سلطته الدينية إلى أكثر التنظيمات السياسية العربية اتساعا في فلسطين.

وبالرغم من ذم الصهاينة للحاج أمين ومدحه من جانب بعض القوميين العرب، فإن سلوكه السياسي كان أكثر اعتدالا من أي جماعة أخرى. كان سياسيا عمليا للغاية للحد الذي سمح فيه لمعارضته للصهيونية أن تخدعه بحيث تخيل أن الانتفاضة العربية يمكن أن تؤدي إلى رحيل البريطانيين. كما اعترف بأن استمراره في المنصب يعتمد على

رضاء البريطانيين. من هنا، وحتى اندلاع العنف عام ١٩٣٦، كان المفتي يطالب أتباعه بضبط النفس ويظهر استعداده للتعاون مع البريطانيين سعيا للتوصل إلى حل لمسألة الهجرة اليهودية.

الطائفة اليهودية: القيادة والمؤسسات

الوكالة اليهودية والمجلس القومي

كانت المنظمات الصهيونية أكثر انتشارا من العربية بما لا يقاس وتعكس اختلاف المصادر، الإنسانية والمالية على حد سواء، التي وجهت الطائفتين. كانت الطائفة اليهودية أكثر تنظيما، وأفضل تمويلا، وتواصلا من العرب. فلم تكن هناك هيئة معترف بها رسميا لممثلي العرب مخولة لتناول القضية الفلسطينية مع المندوب السامي، بينما كان اتصال الصهاينة بالسلطة البريطانية مفروضا بحكم شروط الانتداب، التي أعطتهم الحق في تكوين هيئة عامة للتشاور مع حكومة الانتداب في الأمور المتصلة بتأسيس الوطن القومي لليهود. وللقيام بهذه الوظيفة، أسست المنظمة الصهيونية العالمية اللجنة التنفيذية لشئون فلسطين عام ١٩٢١، وأعيد تنظيمها عام ١٩٢٩؛ لتصبح الوكالة اليهودية. وأصبحت الوكالة اليهودية شبه حكومة للطائفة اليهودية في فلسطين، تقدم مجموعة من الخدمات المؤثرة، تتراوح بين الأنظمة المصرفية والرعاية الصحية وتوطين المهاجرين. وكان رئيس الوكالة اليهودية على اتصال دائم بالمندوب السامي وغيره من المسئولين البريطانيين.

وكان يجري تصريف أمور الطائفة اليهودية من خلال هيراركية من المنظمات التمثيلية. وكان المجلس القومي، الذي قام عام ١٩٢٠، هيئة منتخبة من حوالي ٣٠٠ مندوب يختارون من بينهم أعضاء المجلس القومي، أو **Va ad Leumi**. وكان المجلس مخولا في اتخاذ القرارات الإدارية القومية نيابة عن الطائفة اليهودية وكان يعامل من جانب حكومة الانتداب باعتباره ممثلا شرعيًا للطائفة اليهودية في فلسطين.

الهستدروت: الأثر السياسي والأيديولوجي على الحركة العمالية

من بين العديد من المنظمات التي تشكلت لتحقيق الاكتفاء الذاتي داخل اليشوف (اسم الطائفة اليهودية في فلسطين قبل ١٩٤٨)، يعتبر الهستدروت، اتحاد العمال اليهودي، أكثرها أهمية. وقد توسع دور الهستدروت، الذي تأسس عام ١٩٢٠ لتشجيع تشكيل نقابات العمال، خلال سنوات ما بين الحربين وشارك في مجموعة من المشروعات الكثيفة وكان له تأثيره الحاسم على أيديولوجية وسياسة كل من اليشوف ومستقبل دولة إسرائيل. وحتى يوفر فرص العمل لأعضائه، أقام الهستدروت مشروعات الأشغال العامة وأسس شركات

شملت بحلول ثلاثينيات القرن الماضي أنشطة كالشحن، والتسويق الزراعي، والمصارف، والتأمين. وحيث إن أحد أهدافه كان ضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي من قوة العمل والإنتاج اليهودي، فقد عمل على مقاطعة العمال العرب والمنتجات العربية.

وإلى جانب سيطرته على الأنشطة التقليدية للنقابات العمالية، كان للهستدروت علاقاته المتشابكة مع عمال الكيبوتز بالقطاع الزراعي. والكيبوتز عبارة عن مستوطنات زراعية جماعية تؤول فيها الملكية للطائفة ويتحمل أعضاؤها المسئوليات بالتساوي. وقد أصبحت رمزا لنظام تعاوني جماعي أمّل كثير من الصهاينة الأوائل في إقامته في فلسطين. ومعا، قدم الهستدروت وحركة الكيبوتز النموذج للتجديد اليهودي من خلال تحقيق كرامة العمل في المصانع والحقول. وكان هذا دافعا للعمل في اليشوف ونقل إلى الجماعة الاتجاه الاقتصادي الاشتراكي وتمجيد صورة الذات اليهودية الجديدة، التي يختفي منها سكان جيتوهات أوروبا السلبيون والمضطهدون ويتصدرها جنود وفلاحون وعمال فلسطين الواثقون بأنفسهم والنشطون بدنيا والقادرون على تقرير مصيرهم.

وقد بلغ تأثير الهستدروت على تنمية اليشوف مداه بسيطرته على قوات الدفاع اليهودية، الهجاناه. وكان على الهجاناه، التي تكونت عام ١٩٢٠ ردا على الاضطرابات العربية التي شهدها ذلك العام، أن تنشئ ذراعا عسكرية مركزية مدربة قادرة على الدفاع عن الطائفة اليهودية في مواجهة هجمات العرب. وتحول تدريجيا إلى جيش احتياط سري ثابت ذي بنية قيادة مدمجة بشكل كامل في المؤسسات السياسية للطائفة اليهودية ككل. وقد اعترضت السلطات البريطانية على المنظمة (خاصة طريقتها في تدبير السلاح عن طريق سرقته من القواعد البريطانية) لكنها لم تبذل جهدا منظما لحلها.

ومع زيادة عضوية الهستدروت وتوسع وظائفها، اكتسبت المنظمة وضعا غير معتاد، كاتحاد للعمال وكأكبر مشغّل في منطقة الانتداب، وهو جمع أعطى قادتها نفوذا كبيرا في مجالس صنع القرار في اليشوف. وفي عام ١٩٣٠، اتحدت مجموعتان عماليتان لتشكل حزب الماباي، ذلك الكيان الذي ساد الحياة السياسية لليشوف ودولة إسرائيل حتى عام ١٩٧٧. كان الماباي، الذي يرى تطابقا بين مصالح الصهيونية والحركة العمالية، التعبير الأمثل عن فكرة المساواة الاشتراكية التي كان لها أهميتها البالغة في صياغة رؤية اليشوف خلال سنوات تكوينه الأولى. ويتمتع ديفيد بن جوريون (١٨٨٦-١٩٧٣) بمكانة متميزة بين الشخصيات التي حملت مسئولية استمرار سيطرة الماباي على السلطة السياسية. ولم تكن خبراته ومواقفه تختلف عن جيله من القادة الصهاينة في فلسطين. ومثل الأغلبية العظمى من المهاجرين اليهود الذين توجهوا إلى فلسطين قبل عام ١٩٣٣، كان

من شرق أوروبا. قدم إلى فلسطين عام ١٩٠٦، وعمل في البداية في أحد الكيبوتزات ثم التحق بالحلقات الداخلية للحركة العمالية الصهيونية. وكان عضوا مؤسسا بالهستدروت وعمل سكرتيرا تنفيذيا له لسنوات قبا انتخابه رئيسا للوكالة اليهودية عام ١٩٣٥. كما كان له دوره الكبير في تأسيس حزب الماباي عام ١٩٣٠ الذي سرعان ما أصبح زعيما له. وبوصفه قائدا للحزب ورئيسا للوكالة اليهودية، كان بن جوريون زعيما معترفا به لليشوف واختير شعبيا أول رئيس وزراء لإسرائيل عام ١٩٤٨.

لم تتلق الحركة الصهيونية دعم المؤسسات التي قامت أثناء الانتداب وحدها، فقد حظيت أيضا بالدعم السياسي والمالي من جانب الأفراد والمؤسسات العاملة خارج فلسطين. وكانت أقوى الصلات بين الحركة الصهيونية والمسئولين البريطانيين هي تلك التي حظي بها حاييم وايزمان. وفي عام ١٩٢٠، قامت المنظمة الصهيونية العالمية بنقل مقرها إلى لندن، وأصبح وايزمن رئيسا لها. وقد أتاحت له صلاته برئيس الوزراء والوزراء والصحفيين فرصة التدخل السريع، والحاسم غالبا، نيابة عن القضية الصهيونية عندما تبتعد السياسة البريطانية الخاصة بفلسطين عن المسار الذي يعتقد أنها ينبغي أن تسير فيه. وكان المصدر الآخر للدعم الخارجي هو أفراد الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة. وقد تأسست المنظمة الصهيونية الأمريكية عام ١٩١٧، وتحت رئاسة المحامي المرموق وقاضي المحكمة العليا في المستقبل لويس برانديز، أصبحت عاملا مؤثرا في الحياة السياسية الأمريكية. وبحلول نهاية ثلاثينيات القرن الماضي، لعب ممثلو الولايات المتحدة دورا مهما في التخطيط لإقامة المنظمة الصهيونية العالمية، وشكلت المساهمات الخاصة الأمريكية قسما مهما من المعونات المقدمة للقضية الصهيونية. ومع صعود الولايات المتحدة كقوة عظمى أثناء الحرب العالمية الثانية، لعب اليهود الأمريكيون دورا حيويا في صياغة نتائج الصراع في فلسطين.

انقسامات اليشوف: جابوتينسكي والصهيونية المراجعة

رغم نجاح المستوطنين في بناء مؤسسات اجتماعية وسياسية داخل فلسطين، ظلت الصهيونية حركة عنيدة ومنبرا للتعبير عن أطياف عريضة من وجهات النظر. وكان من أكثر الخلافات سخونة في فترة ما بين الحربين تلك المتصلة بأهداف الصهيونية الإقليمية وأفضل السبل لتحقيقها. وخلال فترة الانتداب، عندما كان قيام دولة يهودية موضع شك كبير، قبل معظم الصهاينة باستراتيجية وايزمن بالاعتماد على بريطانيا لتحقيق أهدافهم. لكن جماعة منشقة، عرفت بالمراجعين، أدانت طريقة وايزمان ووصفتها بالتردد الشديد والاعتماد الشديد على بريطانيا.

كان الصهيوني الروسي فلاديمير جابوتينسكي الذي عاش بين عامي (١٨٨٠-١٩٤٠) هو مؤسس المراجعة والمتحدث البارز باسمها. ودعا جابوتينسكي إلى الهجرة اليهودية الكثيفة إلى فلسطين والإعلان الفوري عن قيام كومنولث يهودي. وكان يرى أن بريطانيا يمكن أن تتخلى تماما عن الصهاينة وأن السبيل الوحيد لتحقيق الأغلبية اليهودية المطلوبة لقيام دولة مستقلة هو تشجيع هجرة ٥٠٠ ألف يهودي إلى فلسطين سنويا. وكانت مطالب جابوتينسكي من الأراضي أكثر إثارة للجدل. فقد ادعى أن فلسطين التاريخية تشمل شرق الأردن وأصر على الاستعمار اليهودي الواسع النطاق في تلك المناطق. وفي المؤتمر الصهيوني عام ١٩٢٩، خاطب الوفود قائلا: "ماذا تعني كلمة فلسطين؟ فلسطين منطقة من الأرض أهم معالمها الجغرافية أن نهر الأردن لا يحدها وإنما يتدفق في منتصفها"(١).

واجتذبت الحركة المراجعة تأييد شباب الجماعات الصهيونية المتحمس في شرق أوروبا، حيث جعل أتباع جابوتينسكي منه زعيما معبودا. وفي عام ١٩٣٣، شكل المراجعون حركة منفصلة في إطار الحركة الصهيونية، وبعد قليل أقاموا قوتهم العسكرية الخاصة في فلسطين، منظمة إرجون، التي عملت مستقلة عن الهاجاناه والوكالة اليهودية. وبالرغم من أن المراجعين فقدوا الكثير من قوتهم بوفاة جابوتينسكي، فإن اثنين من أتباعه، مناحيم بيجن وإسحاق شامير، شغلا منصب رئيس الوزراء فيما بعد وأنعشا صهيونية زعيمهما السابق المتشددة.

وفي صراعهم العميق مع بعضهم البعض، تكاثرت المنظمات السياسية والاجتماعية التي أقامتها الطائفتان العربية واليهودية. وكانت الطائفتان تشعران بعدم الأمان بصورة مريعة خلال سنوات ما بين الحربين. فقد أحبطت محاولات العرب للحصول على اعتراف بأنهم سكان فلسطين الحقيقيون. وفي الوقت نفسه، رفضوا كل مقترحات المشاركة في المنظمات القومية، معتقدين أن هذا من شأنه إضفاء الشرعية على الانتداب ودفعهم إلى القبول بتصريح بلفور. ومن جانبهم، كان القادة الصهاينة على قناعة بأن عزم بريطانيا الوقوف على الحياد بين العرب واليهود من شأنه إعاقة قيام وطن قومي يهودي. وعليه، ضاعفوا جهودهم من أجل تشجيع الهجرة، وإقامة تنظيمات طائفية مكتفية ذاتيا، ومواجهة ما اعتبروه عزوفا عن التعاون من جانب البريطانيين.

الهجرة والأرض

كانت مسألة الهجرة اليهودية والاستيلاء على الأراضي في القلب من التوتر الطائفي الذي شهدته فلسطين. وكان الهدف الصهيوني هو تعزيز وضع السكان اليهود في فترة الانتداب عبر الهجرة غير المقيدة بحيث تضفي المصداقية على الادعاء بوجود وطن

(1) Cited in Christopher Sykes, Cross Roads to Israel (London, 1965), p. 135.

قومي. ومن أجل توطين وإطعام المهاجرين، كان من الضروري الحصول على أكبر مساحة ممكنة من الأرض القابلة للزراعة. وفي سبيل تحقيق هذين الهدفين التوأمين، تبنى الصهاينة مشروعا للاستعمار الاستيطاني على حساب السكان العرب المحليين. ورأى عرب فلسطين أن الأهداف الصهيونية تشكل تهديدا لوجودهم، وتصدوا لها عبر محاولة التفاوض مع بريطانيا لتقييد الهجرة ونقل الأراضي؛ وعندما فشلت هذه الطريقة، تحولوا إلى التمرد المسلح.

اتخذت الهجرة اليهودية إلى فلسطين شكل سلسلة من الموجات. وتمت الموجتان الأوليان قبل الحرب العالمية الأولى. وضمت الموجة الثالثة، في الفترة بين عامي ١٩١٩-١٩٢٣، حوالي ٣٠ ألف مهاجر، من شرق أوروبا بالأساس. وفي موجة إضافية رابعة، جاء حوالي ٥٠ ألفا، من بولندا بالأساس، فيما بين عامي ١٩٢٤-١٩٢٦. ثم تباطأ تدفق المهاجرين بشكل كبير حتى عام ١٩٣٣، عندما أدى صعود هتلر والحزب النازي إلى فرار آلاف اليهود من ألمانيا ووسط أوروبا. وعلى الرغم من أن كثيرين من هؤلاء لم يكونوا صهيونيين، فإن تقييد حصص الهجرة الذي فرضته دول مثل الولايات المتحدة وكندا اضطرتهم إلى البحث عن ملجأ في فلسطين. وخلال سنوات الموجة الخامسة، فيما بين عامي ١٩٣٣-١٩٣٦، هاجر حوالي ١٧٠ ألف يهودي إلى فلسطين، ليضاعف فجأة من حجم اليشوف ويشيع التوجس في أوساط العرب. واختلف تركيب الموجة الخامسة عن غيرها من الموجات حيث كان بين المهاجرين الألمان عدد كبير من المهنيين المتعلمين ورجال الأعمال الذين جلبوا معهم مبالغ طائلة من الأموال. ولأنهم كانوا أقل اهتماما بالعمل في الأرض كأسلافهم الرواد الأوائل، فقد اختاروا الاستقرار في المدن الساحلية حيث عملوا بالمهن المختلفة أو إقامة المشروعات.

جدول ١٣-١: سكان فلسطين حسب انتمائهم الإثني، بين عامي ١٩٣١-١٩٤٦

	Arab	%	Jewish	%	Other	%	Total
1931	864,806	82	174,139	16	18,269	2	1,057,601
1936	983,244	71	382,857	28	22,751	2	1,388,852
1941	1,123,168	68	489,830	30	26,758	2	1,639,756
1946	1,310,866	67	599,922	31	31,562	2	1,942,350

Source: Justin McCarthy, *The Population of Palestine* (New York: Columbia University Press), p. 36.

وكما يظهر الجدول (١٣-١)، كان إجمالي عدد أفراد الطائفة اليهودية في فلسطين حوالي ٣٨٢ ألفا بنهاية عام ١٩٣٦، وهي زيادة كبيرة تقدر بـــ ٩٣ ألفا مقارنة بأعدادهم عام ١٩٢٢. وخلال الفترة نفسها، زاد عدد السكان العرب بحوالي ٧٠٠ ألفا ليصل إلى

٩٨٣ ألفًا. وهكذا، زاد عدد سكان فلسطين بحوالي ٤٠٠ ألف في أقل من خمسة عشر عاما. وكان من الطبيعي في منطقة أفقها الزراعي محدود أن يصبح امتلاك أرض صالحة للزراعة موضع صراع.

كان الصندوق القومي اليهودي هو المسئول بالأساس عن التفاوض وشراء الأرض، وقام بشراء الأراضي التي اعتبرت بعد ذلك ملكية عامة للشعب اليهودي ككل وقامت بتأجيرها لليهود فقط بأسعار رمزية. كما قدم الصندوق المال اللازم للتحسينات والمعدات، وهو ما مكن المهاجرين الموسرين من العمل في المشروعات الزراعية فور وصولهم إلى فلسطين.

حاز الصهاينة الأرض غالبا عن طريق شرائها من ملاك غائبين(*). وكانت أول وأكبر صفقة أراضٍ تحت الانتداب مع عائلة سرسك ببيروت، التي باعت ٥٠ ألف أكر من الأراضي الخصبة في وادي جزريل للصندوق القومي اليهودي عام ١٩٢٠. حتى عائلات الأعيان الفلسطينية البارزة، التي اجتذبتها الأسعار المرتفعة التي كان الصهاينة على استعداد لدفعها، باعت لعملاء الوكالة أو غيرهم من المنظمات التي كانت تشتري الأرض. وبحلول عام ١٩٣٩، كان هناك ٥% من إجمالي مساحة الانتداب، أي حوالي ١٠% من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، مملوكة لليهود.

كان لانتقال ملكية الأراضي المنزرعة من أيدي العرب إلى أيدي اليهود تأثيره المدمر على سكان الريف الفلسطيني، الذي كان العرب يشكلون ثلثي سكانه عام ١٩٣٦. وكانت النتيجة المعتادة لمعاملات كهذه طرد مستأجري الأراضي من الفلاحين العرب وانضمامهم لطوابير العاطلين. وازدادت حالة صغار الفلاحين سوءا على عهد الانتداب. واضطرت سياسة الضرائب البريطانية- التي تتطلب الدفع النقدي المباشر بدلا من دفع حصص من المحاصيل على عهد العثمانيين- الفلاحين إلى الاستدانة بفوائد عالية من المقرضين المحليين، الذين كانوا عادة من كبار ملاك الأراضي. وترتب على عبء

(*) يشير المؤلف هنا إلى أن الصهاينة قد حازوا الأرض (غالبًا) عن طريق الشراء، والحقيقة أنه لم يتوخَ الدقة فى ذلك، فأغلب الأرض التى بين أيديهم قد حازوها عن طريق تهجير أهلها أو احتلالها غصبًا، أما الجزء القليل فقد اشتروه فى بواكير دخولهم إلى الأراضى المحتلة. وقد تشكل لديهم مبدأ مهم وهو: (العنصرية اليهودية). انظر: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، عبد الوهاب المسيرى، دار الشروق، ط.أ، ١٩٩٩. وأيضًا: القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، د. محسن محمد صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ٢٠١٢. (المحرر)

الديون الثقيل اضطرار كثير من صغار الملاك إلى بيع أراضيهم، أحيانا لجهات صهيونية لكن للأسر الإقطاعية في غالب الأحوال. وكان من شأن الأثر التراكمي لانتقال الأرض والسياسة البريطانية واتجاهات أعيان العرب زيادة هؤلاء الأعيان ازدهارا وتهميش الفلاحين من عرب فلسطين. وجاء تعبير هؤلاء الفلاحين عن استيائهم من نخبتهم السياسية، التي يبدو أنها استفادت من البلاء الذي حل بهم؛ ومن البريطانيين، الذين لم يبدوا رغبتهم في منع طردهم من أراضيهم؛ ومن الصهاينة، الذين أدركوا أنهم سبب مشاكلهم، على هيئة انفجارات عنيفة ضد الأطراف الثلاثة.

الصراع الطائفي ورد الفعل البريطاني

كانت الهبتان الطائفيتان الرئيسيتان - اضطرابات حائط المبكى عام ١٩٢٩ والثورة الكبرى فيما بين عامي ١٩٣٦-١٩٣٩ على صلة مباشرة بحالة الارتباك الناجمة عن عمليات الهجرة والانتقال. ولم تفعل التحقيقات البريطانية حول أسباب هذه الحوادث أكثر من تسليط الضوء على الطبيعة المستعصية للانتداب.

اضطرابات حائط المبكى عام ١٩٢٩

تحول الصراع الذي نشب حول حق اليهود في الوصول إلى أطلال الحائط الغربي، أو المبكى، إلى بؤرة للعداوات الطائفية التي تراكمت منذ بداية الانتداب. ويعتبر اليهود الحائط موقعا مقدسا وأنهم كانوا يقصدونه منذ العصور الوسطى للصلاة ورثاء زوال مملكة إسرائيل القديمة. كما أن للمسلمين كذلك ارتباطاتهم الدينية العميقة بالحائط وما يحيط به، حيث يشكل الدعامة الغربية للحرم الشريف الذي يضم قبة وصخرة المسجد الأقصى، والمعالم المتصلة بإسراء محمد إلى السماء، وأقدم مسجدين وأكثرهما توقيرا عند المسلمين. وفي زمن الانتداب، اعتبر الحائط وقفا ووضع بالتالي تحت ولاية المسلمين.

وعلى الرغم من أن اليهود كان لهم حق زيارة الحائط، فإنه لم يكن مسموح لهم إحضار كراسي أو مقاعد أو عمل فواصل لعزل النساء عن الرجال أثناء الصلاة. ووافقت بريطانيا، انطلاقا من سياستها القاضية بالإبقاء على الأوضاع الدينية القائمة، على استمرار تطبيق هذه القيود. لكن الناشطين اليهود كانوا يكسرون هذه القواعد باستمرار، وفي أواخر عام ١٩٢٨، رأت الشرطة البريطانية ضرورة إزالة الستائر والمصلين الذين وضعوها هناك بالقوة. وكانت الاعتراضات اليهودية من الحدة ما دعا المفتي والمجلس الإسلامي الأعلى إلى شن حملة حول المخاطر التي تشكلها الصهيونية على الأماكن المقدسة للمسلمين. وانقلب من عام للادعاءات والادعاءات المضادة حول وضع الحائط إلى مواجهات عنيفة في أغسطس عام ١٩٢٩، عندما هاجمت الجماهير العربية، التي

استفزتها مظاهرات اليهود، اثنين من الأحياء اليهودية في القدس وقتلوا عددا من اليهود في بلدتي الخليل وصفد. وانتهى الأمر بقمع القوات البريطانية للاضطرابات، والتي أسفرت عن مقتل ١٣٣ من اليهود و١١٦ من العرب. وبرغم أن القلق على مصير موقع ديني كان السبب المباشر للاضطرابات، فإن السبب الحقيقي أكثر عمقا. وقررت بريطانيا اكتشاف هذه الأسباب الحقيقية.

وفي سبتمبر عام ١٩٢٩، أرسلت لندن أول ما صار سلسلة شبه مستمرة من اللجان الملكية إلى فلسطين. كانت اللجنة برئاسة السير والتر شو ومزودة بتعليمات بعمل تحقيق في أسباب العنف الذي شهدته الشهور السابقة. وانتهت اللجنة إلى أن المصدر الرئيسي للاضطرابات في منطقة الانتداب هو ظهور طبقة من المعدمين الساخطين من العرب وشيوع القلق بين العرب من إمكانية أن تسفر الهجرة اليهودية المستمرة عن سيطرة اليهود على فلسطين. وأوصت لجنة شو بأن الالتزامات تجاه الطائفة العربية ينبغي أن تكون أكثر تحديدا، وضرورة أن تخضع الهجرة اليهودية للسيطرة البريطانية المباشرة، والتوقف عن طـــرد المستأجرين العرب بعد انتقال الملكية. وبدلا من التعامل مع التقرير بموضوعية، قرر البريطانيون إرسال لجنة تحقيق جديدة إلى فلسطين. وشرعت لجنة هوب- سيمبسون في تحقيقها في صيف عام ١٩٣٠، وأدمجت توصياتها في بيان عن السياسة البريطانية عرف بكتاب باسفيلد الأبيض (١٩٣٠). وأكد الكتاب على التزامات بريطانيا المزدوجة كقوة انتداب وأعلن عزم الحكـــومة تخصيص أراض لتوطين الفـــلاحين العرب المعدمين. كما أعلن محدودية قـــدرات فلسطين الاستيعابية الاقتصادية واقترحت فرض قيود على الهجرة اليهودية.

تعرض كتاب باسفيلد الأبيض لبعض مظالم العرب، لكن اقتراحاته بتقييد الهجرة كانت لعنة حلت بالصهاينة، وقاموا بمجهود منظم لسحب الوثيقة بالكامل. ومارس وايزمان، ومعه العناصر البارزة من الطائفتين اليهوديتين البريطانية والأمريكية والساسة المعارضين في بريطانيا، ضغوطا شديدة على الحكومة للرجوع عن البيان. ونجحت الحملة. ففي فبراير عام ١٩٣١، قرأ رئيس الوزراء رامزي مكدونالد على مجلس العموم نص رسالة شخصية أرسلها إلى وايزمان يبلغه فيها إلغاء العمل بكتاب باسفيلد الأبيض. وأكد الخطاب، الذي يعرفه العرب باسم الخطاب الأسود، اعتقادهم بقدرة ضغوط الجماعات الصهيونية على التأثير في قرارات الحكومة البريطانية.

الإضراب العام وتشكيل اللجنة العربية العليا

في أعقاب الكتاب الأسود عام ١٩٣١ وقرار إغفال معظم توصيات لجان التحقيق، ازداد الوضع في فلسطين تدهورا. وأدت آثار الكساد العالمي، التي ضاعف من آثارها الموجة الخامسة الكبرى من الهجرة اليهودية، إلى انتشار البطالة بين العرب واليهود على حد سواء. وفي داخل الطائفة العربية، ساد شعور متزايد بالخيبة من قيادة الحاج أمين والمجلس الإسلامي المعتدلة. وأصبح منصب المفتي السياسي البارز عرضة للتهديد من جانب حزب الاستقلال الجديد، المؤلف من شباب الأعيان الفلسطينيين ممن يدعون إلى العمل المباشر ضد بريطانيا وعملوا على إقامة علاقات قوية بالبلاد العربية الأخرى. وعلى الرغم من نجاح الحاج أمين في تحييد الاستقلال، فإن مطالبة الحزب بقدر أكبر من التشدد كانت تعبر عن مشاعر شرائح تزداد اتساعا من سكان فلسطين العرب. وقد جاءت أحداث عام ١٩٣٦ لتطلق مشاعر اليأس والإحباط تلك.

كان العنف الذي اجتاح فلسطين في ربيع وصيف عام ١٩٣٦، رد فعل شعبيًّا تلقائيًّا على الصهيونية، والاستعمار البريطاني، وقيادة عربية مترسخة. واندلعت الحوادث في ١٥ أبريل، عندما استولت مجموعة عربية مسلحة على حافلة وقتلت ركابها اليهود؛ وفي مساء اليوم التالي، ردت الهاجاناه بقتل اثنين من المزارعين العرب. وقد دفعت هذه الحوادث الطائفتين إلى حشد المظاهرات الجماهيرية وهجمات الغوغاء ضد بعضهم البعض. وفي محاولة لتحويل السخط الشعبي إلى سلاح ماض ضد بريطانيا والصهاينة، أعلن عن تشكيل لجان المقاومة للعربية الإضراب العام في ١٩ أبريل عام ١٩٣٦. واستمر الإضراب حتى وافقت بريطانيا على المطالب العربية بفرض قيود على الهجرة وبيع الأراضي وتشكيل حكومة ديمقراطية.

وتحت ضغط المقاومة الشعبية من أسفل، اضطر الزعماء العرب إلى التحرك، وفي ٢٥ أبريل شكلوا تنظيما وطنيا، هو اللجنة العربية العليا، تحت رئاسة المفتي. وكانت اللجنة العربية العليا، التي ضمت مسلمين ومسيحيين وقادة بارزين من حزب الاستقلال، محاولة متأخرة لتوحيد فصائل النخبة الفلسطينية. وعلى الرغم من محاولة اللجنة تنسيق الإضراب فقد كانت متخلفة عن الرأي العام الشعبي وتصرفت برد الفعل ولم تملك روح المبادرة. وانتشر الإضراب سريعا خلال الصيف وصاحبته هجمات على اليهود والممتلكات اليهودية وتدمير المواصلات البريطانية. وعندما فشلت محاولات الوساطة المتعددة، بذلت بريطانيا جهودا كبيرة لسحق التمرد، وفي أكتوبر، وبعد مقتل ١٠٠٠ عربي و٨٠ يهوديا، انتهى الإضراب بأمر من اللجنة العربية العليا. وقد كشف الإضراب عن عمق استياء عرب فلسطين لكنه لم يحقق شيئا؛ وكان بهذا مجرد مؤشر على غضب أكبر قادم.

لجنة بيل والثورة الكبرى

كان تعهد بريطانيا بإرسال لجنة تحقيق أخرى إلى فلسطين أحد الأسباب التي دعت القيادة العربية إلى الدعوة لوقف الإضراب. وأصدرت هذه اللجنة، برئاسة اللورد بيل، تقريرها في يوليو عام ١٩٣٧. واعترفت في تقريرها باستحالة تبرير الأساس الذي قام عليه الانتداب؛ وأن قيام دولة موحدة غير ممكن نظرا للالتزامات المتناقضة الواردة بتصريح بلفور. وحسب التقرير، فإن "من الواضح أن الانتداب لا يمكن تطبيقه كاملا وبصورة مشرفة إلا بالتوصل إلى طريقة أو أخرى لتخفيف العداء بين العرب واليهود. لكن الانتداب هو الذي أوجد هذا العداء وحافظ على استمراره ولا نتوقع أن يتنازل العرب أو اليهود عن أمانيهم القومية أو يتخلوا عن مخاوفهم أو إرجاء خلافاتهم من أجل صالح فلسطين طالما بقي الانتداب"(١). وانطلاقا من هذه النتائج، أوصت لجنة بيل بإنهاء الانتداب وتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية. وكان لانتداب بريطانيا أن يستمر على ممر يصل بين القدس والبحر المتوسط وفي مناطق متفرقة أخرى.

ولم يُرض هذا الحل الفريد لمشكلة الانتداب المتعثر أيا من الطرفين. فقد عارضت اللجنة العربية العليا التقسيم باعتباره انتهاكا لحقوق السكان العرب في فلسطين. ومن جانبهم، فضل زعماء الصهيونية مبدأ التقسيم لكنهم اعتبروا المنطقة المحددة للدولة اليهودية غير مناسبة. وقد تبنى المؤتمر الصهيوني العالمي عام ١٩٣٧ هذا الموقف واعتبر هذا رفضا صهيونيا لتقرير بعثة بيل. وانهارت جهود بريطانيا لإيجاد مخرج من المتاهة الفلسطينية أمام معارضة كل من العرب واليهود، وتركت فكرة التقسيم لتتلاشى.

لكن الغضب العربي الفلسطيني لم يزل بسهولة زوال تقرير اللجنة. وعند إعلان مقترحات لجنة بيل في يوليو عام ١٩٣٧، تجددت أعمال العنف من جانب العرب. وكما كان الحال في إضراب العام السابق، جاءت الأعمال عفوية وبقيادة محلية ولم تكن مدبرة أو منظمة على المستوى القومي. وردا على مقتل المندوب السامي لمنطقة الجليل، قامت بريطانيا بحل اللجنة العربية العليا واعتقال وترحيل أعضائها. وهرب المفتي إلى دمشق، ومن هناك حاول إعادة تأسيس اللجنة وتوجيه الثورة، لكن تأثيره على توجيه الأحداث في

---

(1) Cited in ibid., p. 205.

فلسطين كان قد تضاءل. وركزت الجماعات العربية المتمردة(*)، المؤلفة من الفلاحين بالأساس، هجماتها على خطوط السكك الحديدية والجسور ومراكز الشرطة البريطانية، كما قامت بتدمير الممتلكات اليهودية وقتل عدد من المستوطنين اليهود(**). وعلى الرغم من أن عدد المتمردين لم يزد على خمسة آلاف، فإنهم كانوا يتلقون دعم الكتلة السكانية في الريف، وبحلول صيف عام ١٩٣٨ كانت مساحات كبيرة من الريف وعدة بلدات رئيسية قد وقعت بأيديهم. وأصاب العطب الفعلي دواوين الحكومة، إلى جانب وقوع أقسام من القدس تحت سيطرة الثوار.

وبالإضافة إلى معاداته للبريطانيين والصهاينة، احتوى التمرد على عناصر ثورة فلاحية اجتماعية ضد نظام الأعيان المترسخ. ففي القرى التي وقعت تحت سيطرة التمرد، ألغيت الإيجارات ومُنع جامعو الديون من الدخول وأجبر ملاك الأراضي الأثرياء على تقديم "التبرعات" لقضية الثورة. وحظرت لجان المقاومة المحلية ارتداء الطربوش، غطاء الرأس الذي كانت ترتديه النخبة الإدارية العثمانية، وأصرت على أن يستخدم الرجال بدلا منه الكوفية، وهي غطاء رأس يمتعدد الألوان والذي صار رمزا للهوية الوطنية الفلسطينية.

وفي محاولة لإنهاء الثورة، أرسلت بريطانيا إلى فلسطين ٢٠ ألفًا من جنودها واتخذت إجراءات صارمة للعقاب الجماعي ضد القرى المشكوك في إيوائها للمتمردين. كما قامت القوات اليهودية بأعمال عسكرية ضد المتمردين وكذلك بهجمات إرهابية انتقامية ضد المسالمين. وبرغم التفوق العددي لقواتهم العسكرية، لم يحاول البريطانيون إعادة فرض النظام حتى مارس عام ١٩٣٩. وكانت خسائر الثورة ثقيلة: مقتل أكثر من ثلاثة آلاف من العرب وألفين من اليهود وستمائة من البريطانيين؛ وانتشار الفوضى في أرجاء الاقتصاد الفلسطيني؛ والقبض على القيادات العربية أو نفيها خارج البلاد.

(*) كانت ثورة ١٩٣٦م، وما تبعها من أحداث، نتيجة لما رسخه الانتداب البريطاني من فرض سياسة الأمر الواقع في طرد الفلسطينيين من أرضهم وإحلال اليهود مكانهم، وكذلك استشهاد الشيخ عز الدين القسام. ولم تكن تلك الثورة قاصرة على الفلاحين وحدهم بل ضمت الطلاب والعمال ورجال الدين أيضًا. (المحرر)

(**) يتبنى المؤلف هنا -وفي مواضع أخرى عديدة- الرؤية الصهيونية الأمريكية التي تبناها الغرب منذ المخطط الصهيوني الأول في بازل، أو المؤتمر الافتتاحي للمنظمة الصهيونية، برئاسة هرتزل في التاسع والعشرين من أغسطس ١٨٩٧م، وحتى أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، وتشكل أهم الأسس في الفكر الصهيوني، والتي يأتي على رأسها: إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين تحت الحماية الدولية. (المحرر)

وإذا كانت الثورة أخفقت في إنهاء الانتداب البريطاني، فإنها نجحت في إجبار بريطانيا على إعادة تقييم سياستها في فلسطين. ولم يكن ذلك بدافع من العنف الذي شهدته فلسطين فحسب بل وكذلك بالحرب الوشيكة في أوروبا. وفي أي صراع قادم، لابد وأن تشكل مصادر البترول والمجال الجوي للشرق الأوسط العربي أهمية حيوية لبريطانيا. ومع تورط الدول العربية أكثر فأكثر في المسألة الفلسطينية، اعترفت بريطانيا بالحاجة إلى استرضائها من أجل ضمان تعاونها في المستقبل.

وعلى هذه الخلفية، عقد مكتب المستعمرات مؤتمرا أنجلو ــ عربي ــ يهودي في لندن في فبراير عام ١٩٣٩. لكن المؤتمر فشل في الخروج من المأزق، وأصبح على بريطانيا صياغة سياسة لابد وأن تغضب أحد الطرفين. وكان لهذه السياسة، التي أعلنت فيما يعرف بالكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، وقع الصاعقة على الصهاينة. فقد أعلن الكتاب الأبيض: "وعليه، تعلن حكومة جلالة الملك الآن بشكل لا لبس فيه أن سياستها لا تتضمن تحويل فلسطين إلى دولة يهودية"(1). وحددت الوثيقة أعداد المهاجرين اليهود بـــ ١٥ ألف يهودي سنويا على مدى السنوات الخمس التالية، على أن تتوقف تماما إلا إذا وافقت الطائفة العربية على استمرارها؛ وحظر نقل ملكية الأراضي إلى اليهود في مناطق معينة؛ ومنح فلسطين الاستقلال في خلال عشر سنوات. كما اقترحت السماح بقدوم ٢٥٠ ألف لاجئ يهودي إضافي إلى منطقة الانتداب. وقوبل الكتاب الأبيض، الذي جاء في وقت يفر فيه اليهود من إرهاب هتلر الجماعي، بالاستنكار على نطاق واسع من جانب الطائفة اليهودية في العالم. وبينما كان قادة الصهيونية يحشدون مؤيديهم ويعدون لحملة سياسية ضد الكتاب الأبيض، قامت ألمانيا بغزو بولندا، وبدأت الحرب العالمية الثانية. ولم يكن ممكنا للطائفة اليهودية في فلسطين، برغم غضبها من بيان السياسة البريطاني، أن تنحاز لألمانيا هتلر في الصراع؛ لكنها لم تذعن أيضا لشروط الكتاب الأبيض، لأن الوثيقة كانت تعني نهاية حلم الدولة اليهودية. كما أعلن بن جوريون "سنقاتل إلى جانب بريطانيا العظمى في هذه الحرب كما لو أن الكتاب الأبيض غير موجود، وسنحارب الكتاب الأبيض كما لو أن الحرب غير قائمة"(2). وبرغم رفض المفتي، المنفي في بغداد، للكتاب الأبيض لعدم إعلانه الاستقلال الفوري، فإن معظم القادة من عرب فلسطين اعتبروه نصرا بصورة أو بأخرى. فقد أصبح لديهم الآن من الأسباب ما يجعلهم يعتقدون بأنهم سيظلون الأغلبية في فلسطين.

---

(1) Cited in Laqueur and Rubin, The Israel-Arab Reader, p. 45.

(2) Cited in Sykes, Cross Roads to Israel, p. 246.

الحرب العالمية الثانية ومولد إسرائيل

الموقف من الهولوكوست

كان للأحداث التي وقعت خارج فلسطين أثناء الحرب تأثيرها الكبير على الأوضاع المستقبلية في منطقة الانتداب البريطاني المضطربة. وكان أكثر هذه الأحداث تأثيرا هو الهولوكوست، القتل الممنهج لملايين من اليهود وغيرهم في أوروبا في معسكرات الموت التي أقامها هتلر. ومع انكشاف الأعمال الوحشية النازية على نطاق واسع، تبنى الضمير الغربي الفكرة القائلة بأن توطين ما تبقى من اليهود في فلسطين يمكن أن يكفر عن المآسي التي سببتها لهم الحضارة الغربية. وكان هذا الاتجاه بارزا بصفة خاصة في الولايات المتحدة. فقد أصبح كثير من اليهود الأمريكيين، بعد أن تخلوا عن اللامبالاة التي ميزت موقفهم من الصهيونية في سنوات ما بين الحربين، من أشد مؤيدي إقامة دولة يهودية في فلسطين. وكان برنامج بيلتمور- وهو عبارة عن مجموعة القرارات التي تبناها اجتماع الصهاينة الأمريكيين عام ١٩٤٢، والتي تدعو إلى فتح باب الهجرة إلى فلسطين وتأسيس كومنولث يهودي هناك- أقوى تعبيرًا عن هذا الموقف.

وفي أعقاب اجتماع بيلتمور، أصبحت الولايات المتحدة مركز النشاط الصهيوني العالمي، وشرع الصهاينة الأمريكيون والفلسطينيون في حملة علاقات عامة مكثفة لجذب انتباه الرأي العام الأمريكي والساسة الأمريكيين لمسألة فلسطين. وتبنى الرئيس هاري ترومان- منذ وصوله إلى البيت الأبيض عام ١٩٤٥ وأثناء حملة إعادة انتخابه عام ١٩٤٨، علنا- برنامج بيلتمور، انطلاقا من مخاوف إنسانية إلى جانب إدراك القوة المتزايدة للوبي الصهيوني في الحزب الديمقراطي. وكان تعهد ترومان بإقامة دولة يهودية مهما لأن الولايات المتحدة- باقتصادها الصناعي الضخم وقوتها العسكرية غير المسبوقة- خرجت من الحرب كقوة عظمى قادرة على فرض ضغوط شديدة على حلفائها.

وفي داخل فلسطين نفسها، كان الغرض من السياسة البريطانية أثناء الحرب هو الحفاظ على الهدوء في منطقة الانتداب. وفي سعيها إلى منع اندلاع العنف مرة أخرى مثلما حدث في ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩، فرضت الإدارة البريطانية القيود على الأنشطة السياسية العربية ورفضت السماح بعودة الزعماء العرب المنفيين. وكانت النتيجة هدوء الحياة السياسية للطائفة العربية، التي كانت لا تزال تترنح من آثار القمع البريطاني للثورة، خلال الحرب.

ومن جانبه، جاء رد اليشوف على هذه الأوضاع، كما رأينا، باتباع سياستين متناقضتين: تعهدت، من جهة، بدعم المجهود الحربي البريطاني ضد هتلر؛ وحاول، من جهة ثانية، تخريب الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ والإعداد لمواجهة مسلحة مع بريطانيا في حال هزيمة ألمانيا.

ودعما لقضية الحلفاء، التحق الآلاف من المتطوعين اليهود بالقوات البريطانية، ليشكلوا في النهاية لواء يهوديا حارب كوحدة من الجيش البريطاني في إيطاليا. وقد أمدت الخبرات القتالية الحديثة التي اكتسبتها القوات اليهودية في قتالها إلى جانب الجنود البريطانيين الهاجاناه بكادر مدرب من قدامى المقاتلين لمواجهة بريطانيا بعد عام ١٩٤٥. وفي فلسطين، سمحت الإدارة البريطانية للهاجاناه، بالمخالفة للقوانين، بالحصول على الأسلحة علنا والمشاركة مع القوات البريطانية في الإعداد للدفاع عن فلسطين ضد غزو محتمل من جانب المحور. وعندما تراجع تهديد المحور بعد عام ١٩٤٢، احتفظ أعضاء الهاجاناه بأسلحتهم وكذلك معلوماتهم الدقيقة بالشبكة العسكرية البريطانية في فلسطين.

ورغم مشاعر العداء الثابتة للنازية داخل اليشوف، فإن قادته استمروا في اعتبار الوجود البريطاني في فلسطين كعقبة أساسية أمام تنفيذ حلمهم بتأسيس وطن قومي لليهود. وعلى ضوء ما صار معروفا عن مصير يهود أوروبا، بدا إصرار بريطانيا على تطبيق حصص الهجرة عام ١٩٣٩ نوعا من العدالة المتوحشة، وشنت الوكالة اليهودية مجهودا منسقا لإنقاذ يهود أوروبا وجلبهم بصورة غير شرعية إلى فلسطين. وعبر استئجار سفن صالحة للإبحار بالكاد، قامت الوكالة اليهودية بنقل اللاجئين من موانئ جنوب أوروبا إلى ساحل فلسطين. وعندما كانت السلطات البريطانية تحول السفن المكتظة باللاجئين أو تحتجز السفن وترسل ركابها إلى معسكرات الاعتقال في قبرص، كان هذا يضاعف من تصميم اليشوف على التخلص من السيطرة البريطانية. وكانت هذه الحوادث تنشر على نطاق واسع وتستخدم في دعم المزاعم الصهيونية بأن الدولة اليهودية هي السبيل الوحيد لتوفير ملاذ لضحايا وحشية النازي المحرومين من المأوى.

الإرهاب والحرب الطائفية

يمكن تقسيم الصراع الذي أسفر عن قيام دولة إسرائيل وأكد وجودها إلى ثلاث مراحل: تمثلت الأولى في حملة اليشوف التخريبية ضد الإدارة البريطانية في فلسطين ١٩٤٥-١٩٤٧؛ وكانت الثانية الحرب الطائفية القصيرة بين العرب واليهود في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨؛ وتمثلت الثالثة في حرب عام ١٩٤٨ بين إسرائيل وقوات الدول العربية

الغازية. وقد صاحب كل مرحلة من هذه المراحل موجة من النشاط الدبلوماسي، فشلت دائما في التوصل إلى اتفاق مقبول من جانب كل من العرب واليهود.

كانت المرحلة الأولى من الصراع جزءا من الاستراتيجية المتضمنة في قرار الوكالة اليهودية، الذي اتخذته قرب نهاية الحرب الثانية، بالدفع باتجاه التأسيس العاجل للدولة اليهودية. وتوصل زعماء الصهيونية في فلسطين، الذين أصبحوا يسترشدون الآن أكثر من أي وقت مضى بآراء بن جوريون، ونظرا لأن بريطانيا لن ترعى تأسيس وطن قومي لليهود بالتدريج بتحديدها لحصص المهاجرين، فلابد من اقتناص الدولة اليهودية بالقوة. وكان السبيل إلى تحقيق ذلك هو وضع القوات البريطانية في فلسطين في موقف دفاعي حرج.

كان بن جوريون عازما على تأجيل المواجهة مع بريطانيا لحين انتهاء الحرب. لكن عناصر أخرى في الطائفة اليهودية نفد صبرها. وقامت وحدتان مسلحتان غير نظاميتين لا تخضعان لسيطرة الوكالة اليهودية - وإن كانتا تعملان أحيانا بموافقتها الضمنية - بشن حملة إرهابية على البريطانيين عام ١٩٤٤. وكانت إرجون، المنظمة القومية المتطرفة والذراع العسكري للصهيونية المراجعة، الأهم بين الوحدتين.

كانت إرجون تتألف من مركز متفان من المناضلين الصهاينة ممن يتبنون سياسة القمع ضد المدنيين العرب والهيئات البريطانية. وبرغم أن وسائل إرجون الإرهابية أساءت إلى المشروع الصهيوني برمته، كان تفكيرها الأحادي المتصلب يجذب شرائح معينة من الطائفة اليهودية تؤمن بأن أي عمل مبرر من أجل قضية إقامة الدولة اليهودية. وفي عام ١٩٤٣، أصبحت إرجون تحت قيادة مناحم بجين، المهاجر القادم حديثا من بولندا والذي تولى قيادة المنظمة حتى حلها عام ١٩٤٨، والذي نقل روحه المناضلة التي لا تعرف المساومة إلى السياسة الإسرائيلية بعد ذلك. أما الوحدة العسكرية المنشقة الأخرى، ليهي (والتي تعرف عادة بعصابة شتيرن، نسبة إلى مؤسسها إبراهام شتيرن)، فكانت أصغر بكثير وأقل فاعلية من الناحية القتالية لكنها استطاعت القيام بعمليات إرهابية معزولة، مثل اغتيال وزير الدولة البريطاني لشئون الشرق الأوسط، لورد موين، عام ١٩٤٤.

ودخلت الوكالة اليهودية الصراع عام ١٩٤٥، عندما قامت وحدات الهاجاناه بسلسلة من عمليات التخريب المنسقة ضد المواصلات البريطانية في فلسطين. وانخرط التيار الصهيوني السائد في الحرب ضد بريطانيا. وخلال العامين التاليين، جعلت الضغوط الناجمة عن تخريب الهاجاناه وإرهاب إرجون (مثل تفجير جناح من فندق الملك داود بالقدس عام ١٩٤٦)، والرأي العام الأمريكي بريطانيا في وضع لا يحتمل. وفي فبراير

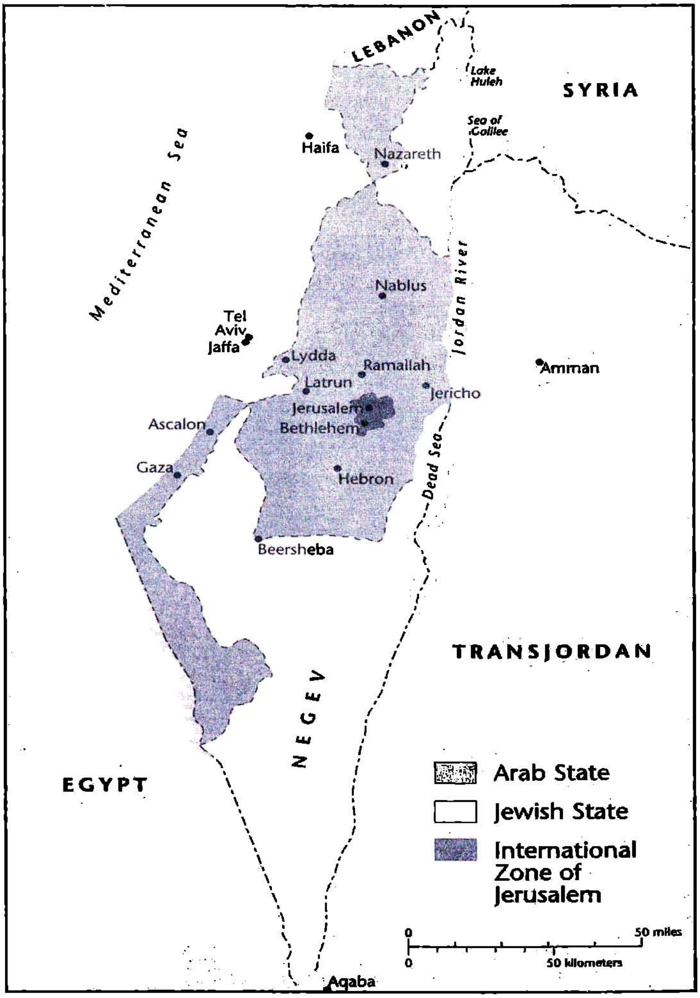
عام ١٩٤٧، قام إرنست بفين وزير الخارجية، اعترافا بفقدان بريطانيا السيطرة على الموقف في فلسطين، بتحويل الموضوع إلى الأمم المتحدة.

وتبعت مطالبة بفين الأمم المتحدة بإيجاد حل للانتداب في فلسطين بعدة شهور من النشاط الدبلوماسي المحموم، تركز في الأمم المتحدة بنيويورك والبيت الأبيض بواشنطون. وشكلت الجمعية العمومية لجنة خاصة لفلسطين وأوكلت إليها التحقيق في الأوضاع في فلسطين وتقديم توصياتها بحلول الأول من سبتمبر عام ١٩٤٧. ووصلت اللجنة، المؤلفة من ممثلين لإحدى عشرة دولة، إلى القدس في يونيو وقضت في فلسطين خمسة أسابيع. وتبين للجنة أن اليهود لا زالوا يشكلون أقلية جديرة بالاعتبار، ولا يشكلون أكثر من ثلث السكان ويملكون حوالي ٦% من إجمالي مساحة الأرض في فلسطين. لكنها عبرت أيضا عن الحاجة إلى تحرك سريع لمواجهة الأوضاع المتردية في فلسطين وكذلك مأزق المهاجرين اليهود القادمين من أوروبا. وفي تقريرها إلى الجمعية العامة، أوصت اللجنة الخاصة بفلسطين بالإجماع بإنهاء الانتداب البريطاني ومنح فلسطين الاستقلال. لكن اللجنة انقسمت بثمانية أصوات مقابل ثلاثة حول الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه دولة فلسطين المستقلة. ودعا تقرير الأقلية إلى دولة فدرالية. وأوصى تقرير الأغلبية بتقسيم منطقة الانتداب إلى دولتين، واحدة للعرب وأخرى لليهود، مع وضع القدس تحت الإشراف الدولي. وبرغم أن بنود تقرير الأغلبية كانت أبعد ما تكون عن الموضوعية، فإنها عرضت إمكانية قيام دولتين عربية ويهودية في فلسطين (انظر الخريطة ١٣-٢). وتبنى القادة الصهاينة التقرير؛ ورفضه القادة العرب.

وكان الرئيس ترومان، الداعم تماما لقيام دولة يهودية، مصمما على تمرير تقرير الأغلبية. وحيث إن تنفيذ التقرير كان يتطلب أغلبية الثلثين في الجمعية العامة، وحيث توقعت واشنطون معارضة الاتحاد السوفيتي وحلفائه، كان المتوقع أن تكون الأصوات متقاربة. ومارس ترومان – في تحد لنصيحة وزارتي خارجيته ودفاعه، اللتين أقر مسئولوهما بفائدة الاحتفاظ علاقات ودية مع الدولتين المستقلتين الجديدتين – ضغوطا مكثفة باسم تقرير الأغلبية، وضغط الأعضاء المؤيدون للصهيونية في الكونجرس على ممثلي الدول بالتهديد بوقف المساعدات الاقتصادية الأمريكية عن بلادهم في حال لم يصوتوا لصالح مقترح اللجنة الخاصة بفلسطين. وعند التصويت في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧، كان هناك ثلاثة وثلاثون صوتا (من بينها الاتحاد السوفيتي) لصالح التقرير وثلاثة عشر صوتا ضده، وامتناع عشرة عن التصويت. ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين، عربية ويهودية، كما حدد الوضع الدولي للقدس. وكما قال شارلز سميث، فإنه "أيا كانت طبيعة الإنجاز الصهيوني في

فلسطين، فإن الانتصار في الأمم المتحدة كان أمريكيا بالأساس"[1]. وما زال ذلك النصر وما تبعه من سياسات يلقي بظلاله على العلاقات الأمريكية - العربية حتى الآن.

على مدى شهور المفاوضات، هُمشت الطائفة العربية في المناقشات بشكل كبير. فمنذ حل البريطانيون اللجنة العربية العليا والمجلس الإسلامي الأعلى عام ١٩٣٦، لم يكن لعرب فلسطين قيادة فعالة. وفي ظل غياب قيادة موحدة من داخل فلسطين وقعت مسئولية عرض قضية عرب فلسطين على عاتق جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء.



خريطة ١٣-٢ مقترح الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧

---

(1) Charles D. Smith, Palestine and the Arab-Israeli Conflict, 4th ed. (New York, 2001), p. 195.

على أن الأنظمة العربية التي قامت بعد الحرب، خاصة في دول أساسية كمصر وسوريا والعراق، واجهت توترا داخليا متصاعدا. وتبنت النخبة الحاكمة في الأنظمة، التواقة إلى الدعم المحلي، موقفا متشددا من القضية الفلسطينية كوسيلة لإعلان معاداتهم للاستعمار والتأكيد على استقلالهم الجديد. ونيابة عن الفلسطينيين، رفضوا كل محاولات التوصل إلى حلول وسط، بما في ذلك قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، مؤكدين لعرب فلسطين أنهم يقفون استعدادا للدفاع عنهم عسكريا. وكانت تلك حالة من حالات خداع الذات.

وازدادت الفوضى في فلسطين برفض بريطانيا المساعدة في تطبيق قرار التقسيم. وعندما قدمت اللجنة الخاصة بفلسطين تقريرها إلى الأمم المتحدة، لم تنتظر بريطانيا تصويت الجمعية العامة وأعلنت على الفور، في سبتمبر عام ١٩٤٧، إنهاء الانتداب على فلسطين في ١٥ مايو عام ١٩٤٨. وخلال الشهور الواقعة بين الإعلان البريطاني والانسحاب البريطاني النهائي، غرقت فلسطين في الفوضى. وكانت تلك هي فترة الحرب الطائفية التي سعت خلالها القوات اليهودية إلى تأمين المنطقة المخصصة للدولة اليهودية بمقتضى قرار الأمم المتحدة. وحيث إن معظم المنطقة كانت تسكنها أغلبية عربية، كان من الطبيعي تماما أن تكون هناك مقاومة عربية. لكن الجماعات العربية المتناثرة لم تكن على مستوى قوات الهاجاناه المنضبطة، وبحلول ربيع عام ١٩٤٨، كانت مراكز السكان العرب الرئيسية في نطاق الدولة اليهودية المقترحة قد أصبحت تحت السيطرة اليهودية، وفر حوالي ٤٠٠ ألف من السكان الفلسطينيين العرب. وأثناء هذه الحرب الطائفية، ارتكبت إرجون واحدة من أسوأ أعمالها، حيث ذبحت ٢٥٠ من السكان المدنيين في قرية دير ياسين القريبة من القدس. وانتشرت أخبار المذبحة بين السكان العرب وأشاعت الرعب الذي جعل كثيرين منهم يهجرون بيوتهم. وردت إحدى الوحدات العربية بكمين لإحدى قوافل الإغاثة الطبية في ضواحي القدس وقتلت عدد من الأطباء. وهكذا، تراكمت الأعمال الوحشية التي كانت لا تزال من مسئولية بريطانيا.

وأثناء الحرب الطائفية، لم تبذل بريطانيا جهدا كبيرا لفرض النظام، وركزت بدلا من ذلك على الإعداد لانسحابها. وفي ١٤ مايو عام ١٩٤٨، ووسط هذه الفوضى، غادر آخر مندوب سامي، الجنرال آلان كننجهام، حيفا بهدوء. وحسب رواية شاهد عيان، فقد "أنزل العلم البريطاني، وبسرعة وصمت سفينة تمر ليلا، انتهى الحكم البريطاني في فلسطين"[(1)] لم يكن هناك نقل رسمي للسلطة من الانتداب إلى حكومة محلية جديدة؛ لسبب بسيط هو أنه لم تكن هناك حكومة فلسطينية. فقد أخفقت بريطانيا في إقامة المؤسسات

---

(1) Cited in John Marlowe, The seat of Pilate (London, 1959), P. 252.

أثناء انتدابها، وبدلا من هذا تركت الطائفتين العربية واليهودية تتناحران على السيادة. وفي هذا الصراع، خرجت الطائفة اليهودية منتصرة؛ فبعد ساعات قليلة من رحيل المندوب السامي، أعلن بن جوريون استقلال دولة إسرائيل عام ١٤ مايو عام ١٩٤٨. وسرعان ما أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اعترافهما بالدولة الجديدة.

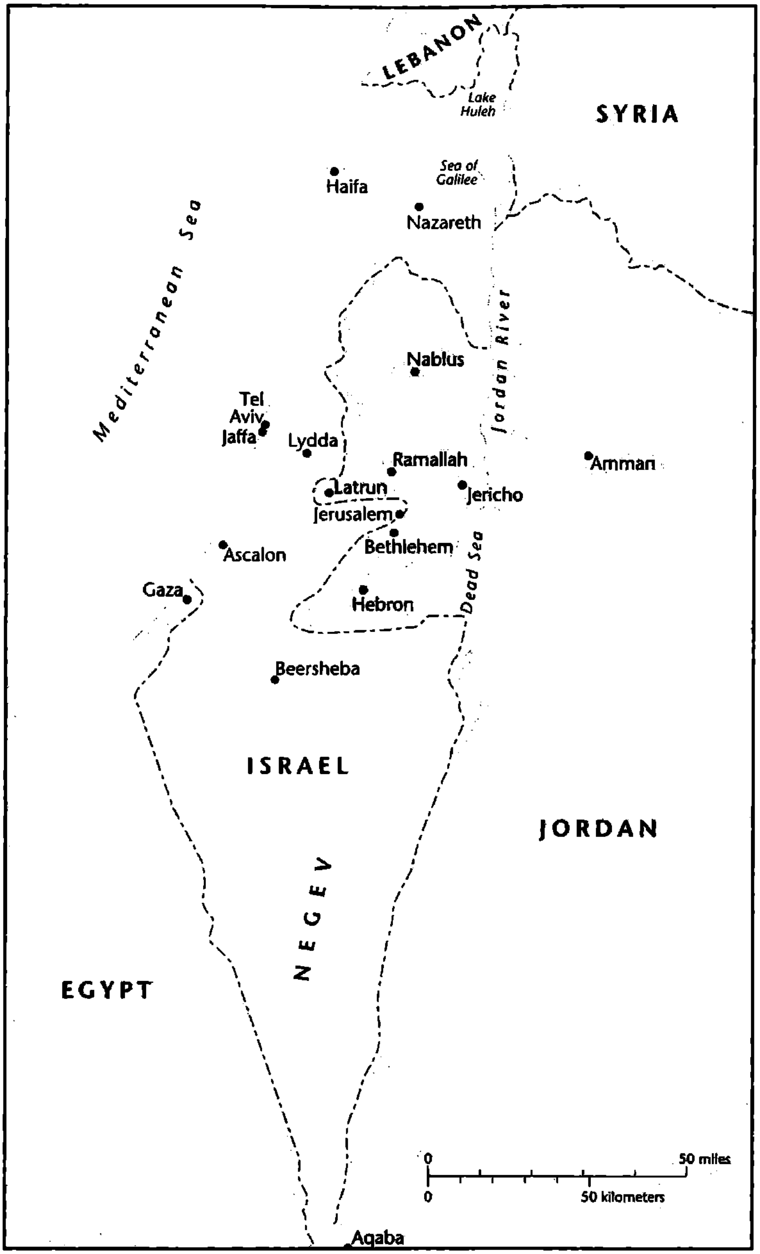


ديفيد بن جوريون يعلن استقلال إسرائيل في ١٤ مايو عام ١٩٤٨. وتظهر صورة تيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية السياسية ومؤلف كتاب الدولة اليهودية، خلف منصة مراسم إعلان الدولة ـ صور أسوشيتد برس

الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى

في ١٥ مايو عام ١٩٤٨، قامت وحدات من جيوش مصر وسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق بغزو إسرائيل(*)، وشنت حربًا إقليمية تخللها الكثير من الهدنات، واستمرت حتى ديسمبر عام ١٩٤٨ وانتهت بهزيمة القوات العربية، وزيادة مساحة إسرائيل، وانهيار قرار الأمم المتحدة بإقامة دولة عربية فلسطينية.

(*) يتبع المؤلف هنا النهج الاستشراقى فى قلب الحقائق، فيعتبر أن إسرائيل صاحبة الأرض وليست كيانًا استيطانيًّا سطا على الأرض العربية، واحتل أجزاءً منها، ولذا وجب مقاومته. (المحرر)



خريطة ١٣-٣ خطوط الهدنة العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٩

والحقيقة إن كل الدول العربية التي شاركت في الغزو، والتي كانت تعمل تحت القيادة الموحدة للجامعة العربية، وضعت مصالحها الذاتية في المقام الأول. وهكذا، كانت

المنافسات السياسية بين الدول العربية وما ترتب عليها من غياب التنسيق في أرض المعركة سببا في فشل غزو إسرائيل. أضف إلى هذا أن القوات العربية، باستثناء الفيلق العربي التابع للملك عبد الله، لم تكن سيئة الإعداد والتسليح والقيادة فحسب؛ بل وكانت القوات اليهودية تفوقها عددا. ولم يكن لأسطورة إسرائيل الوليدة التي تقف عزلاء في مواجهة جحافل المقاتلين العرب أي صلة بالحقيقة. فأثناء الجولة الأولى من القتال، من ١٥ مايو إلى ١١ يونيو عام ١٩٤٨، كانت القوات العربية مجتمعة حوالي ١٢٥٠٠ مقاتل، بينما كان عدد قوات الهاجاناه ووحدات الميدان التابعة لها حوالي ٣٠ ألف مقاتل، ناهيك بالطبع عن أن الأرقام لا تكشف عن القصة ككل. وكانت القوات الإسرائيلية، تحت القيادة الإستراتيجية العامة لبن جوريون، تعمل بدافع من إيمانها بأن ما تخوضه هي معركة حياة أو موت من أجل وجود الدولة اليهودية. وكان أداء القوات ممتازا بصورة غير مسبوقة، وأظهرت إقداما وكفاءة قتالية شكلت السمة الأهم للعسكرية الإسرائيلية في حروبها اللاحقة. ومع حلول الهدنة الأولى التي أقرتها الأمم المتحدة في يونيو، كانت القوات الإسرائيلية قد نجحت في صد الهجمات العربية على كل الجبهات ما عدا القدس، حيث كانت قوات الفيلق العربي قد استولت على القطاع الشرقي من المدينة بينما احتفظت القوات الإسرائيلية بالقسم الغربي الجديد من المدينة. وعلى الرغم من أن كلا الطرفين استغل الهدنة لتحسين تسليحه، دخلت إسرائيل الجولة التالية من القتال (٩-١٨ يوليو) بقوات أكثر تفوقا. فتضاعف حجم الهاجاناه وزادت قوة نيرانها بشكل ملموس بتوفير ذخيرة الأسلحة الصغيرة، والمعدات الثقيلة، وكذلك عدد محدود من الطائرات الأوروبية. وعندما أعلن سريان الهدنة الثانية في يوليو، تأكد انتصار إسرائيل.

وفي مجرى الشهور الاثني عشر التالية، توصلت كل دولة من الدول المتحاربة إلى اتفاق هدنة مع إسرائيل. لم تكن هذه الاتفاقات اتفاقيات سلام، ولم تشكل اعترافا بإسرائيل من جانب الموقعين عليها من العرب؛ كان كل ما فعلته ببساطة هو تثبيت وقف إطلاق النار على الحدود دون القبول بها حدودًا نهائية. وكانت فلسطين قد قسمت فعليا بين إسرائيل ومصر (التي استمرت في احتلال قطاع غزة)، وشرق الأردن التي استولت على القدس القديمة ومنطقة غرب نهر الأردن. (انظر الخريطة ١٣-٣).

ولم يقتصر الأمر على عدم وجود دولة عربية فلسطينية، بل أصبحت الغالبية العظمى من السكان العرب في الأراضي التي صارت تشكل دولة إسرائيل ـــ أكثر من ٧٠٠ ألف نسمة ـــ من اللاجئين. وقد بدأ فرار العرب من فلسطين أثناء الحرب بين

الطائفتين، واعتبر رد فعل طبيعيًا في البداية من جانب مدنيين يعيشون بالقرب من مناطق القتال - إجلاء مؤقت من منطقة القتال وخطط للعودة بعد انتهاء الأعمال القتالية. لكن خلال ربيع وأوائل صيف عام ١٩٤٨، تحول فرار الفلسطينيين العرب إلى خروج جماعي دائم مع هجر الفلاحين لأرض أجدادهم وترك سكان المدن لمنازلهم وأعمالهم. وما إن بدأ فرار العرب حتى شجعت عليه الهاجاناه. وحتى تؤمن دولة إسرائيل من الداخل وتحمي المستوطنات اليهودية الواقعة خارج حدودها التي حددتها الأمم المتحدة، قامت الهاجاناه بحملة في أبريل عام ١٩٤٨ ضد القرى العربية المعادية المحتملة. وقامت الحملة التي عرفت بالخطة (د) "لغزو القرى والبلدات العربية، واحتلالها بشكل دائم أو هدمها"[١]. وقد فسر قادة الهاجاناه الميدانيون الخطة (د) على أن الغرض منها هو طرد عرب فلسطين الذين يعيشون داخل المنطقة المخصصة للدولة اليهودية وكذلك تلك القرى القائمة في المنطقة المخصصة لإقامة الدولة العربية.

وزاد تنفيذ الخطة د من المخاوف القائمة بالفعل بين السكان العرب وأسهم في الفرار الذي اكتسب زخما تعذر إيقافه. ومع توجه مئات الآلاف من المدنيين العرب نحو الحدود، استغلت القيادة الإسرائيلية هذه الفرصة لضمان قيام دولة يهودية متقاربة ومنسجمة ذات أغلبية يهودية متماسكة. وخلال ما تبقى من عام ١٩٤٨ وبدايات عام ١٩٤٩، كانت هناك حالات ترحيل قصري للعرب. ونتيجة لهذا، لم يتبق من العرب داخل حدود إسرائيل عند التوصل لآخر اتفاق هدنة عام ١٩٤٩ سوى ١٦٠ ألفًا.

وكانت غالبية من فروا أو أجبروا على الرحيل من المعوزين وتكدسوا في معسكرات للاجئين في العديد من البلاد العربية. وقد استبدل فرض دولة إسرائيل بالقوة مشكلة المهاجرين اليهود من أوروبا بمشكلة لاجئي الشرق الأوسط وهو ما أدى إلى معاناة شخصية كبيرة وتوتر سياسي إقليمي منذ ذلك الحين (سنتعرض لهذه المسألة بمزيد من التفصيل في الفصل ١٧).

وبالإضافة إلى خلق مأساة الناز حين الفلسطينيين، أفقد النصر العسكري الإسرائيلي الحاسم - الذي يعرف في إسرائيل بحرب الاستقلال- على القوات العربية الغازية الأنظمة التي أمرت بدفع تلك الوحدات غير الجاهزة للقتال مصداقيتها. وكان للهزيمة

---

(1) Benny Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947–1949 (Cambridge 1987), p. 63 .

العربية إيحاءاتها الحضارية، وأثارت مراجعات نقدية ذاتية للأسس الاجتماعية والسياسية للحياة العربية. ويعتبر كتاب "معنى النكبة" لقسطنطين زريق من أكثر الكتب- التي تعرضت للموضوع- تأثيرا ولقي انتشارا واسعا وجعل من تعبير النكبة مرادفا للهزيمة العربية عام ١٩٤٨. وحولت الهزيمة، وإدانتها الواسعة من جانب العرب أنفسهم، النضال الأصلي بين سكان فلسطين من العرب واليهود إلى صراع عربي ـ إسرائيلي مأسوي.

خاتمـــة

من منظور العلاقات بين الدول، شهد الشرق الأوسط خلال عقد الأربعينيات من القرن الماضي تغييرا عميقا. فقد شهدت المنطقة تطورات جديدة ومهمة، تمثلت في قيام إسرائيل وفرار وتشريد بضع مئات الآلاف من الفلسطينيين، وقيام الجامعة العربية، وحصول الدول العربية الرئيسية على الاستقلال، وتدهور أوضاع بريطانيا وفرنسا، وظهور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين عظميين. على أن السياسة الداخلية لم تشهد تغيرا كبيرا. فباستثناء شاه إيران الشاب، كانت الأسر الحاكمة عام ١٩٤٩ على عروشها منذ الثلاثينيات، وكان رؤساء الوزارات ورؤساء الدول عام ١٩٤٩ هم من يتولون الحكم منذ الثلاثينيات.

وفي عدد من البلاد، خاصة الدول العربية المزدحمة بالسكان، لم تعد هذه النخب الحاكمة تعبر عن تطلعات شعوبها. كانوا يطيلون أمد النظام القائم والامتيازات وتستغل سلطتها السياسية في التعاون مع القوى الاستعمارية. كما أُعتبروا مسئولين عن تهيئة الظروف التي أدت إلى "كارثة" عام ١٩٤٨. وقد عملوا على الاحتفاظ بالسلطة أثناء وعقب الحرب العالمية الثانية، لكن في عهد الاستقلال الوطني المقبل سيكون على قوى التغيير الجديدة أن تكتسح هذه النخبة الحاكمة والنظام الاجتماعي والسياسي الذي دعمها.

الجزء الرابع

الشرق الأوسط المستقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى سبعينيات القرن العشرين

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية تحققت للدول العربية الرئيسية السيادة التي ظلت تطالب بها منذ قيامها عام ١٩١٩. لكن انسحاب القوات الأوروبية والمديرين الأوروبيين لم يكن يعنيه كما تبين على الفور لمنطقة الشرق الأوسط برمتها- نهاية التبعية للقوى الخارجية. فمع ظهور التنافس الذي شهدته الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة للسيادة على العالم، تورطت الكثير من دول الشرق الأوسط في حرب باردة ـــ وأحيانا ساخنة ـــ إقليمية كحلفاء لإحدى القوتين العظميين. وأصبحت المساعدات الاقتصادية والعسكرية المفردات الجديدة لإقامة التحالفات. وقد تلقت بلاد مثل تركيا وإيران والأردن وإسرائيل، التي تساند كليا الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين ضد الاتحاد السوفيتي، مبالغ ضخمة من المعونة الأمريكية وتشجعت على شراء كميات كبيرة من الأسلحة الغربية. أما البلاد التي فضلت الوقوف على مسافة معينة من حكامها الاستعماريين السابقين فقد حرمت من المساعدات الغربية واضطرت إلى التوجه إلى الاتحاد السوفيتي بحثا عن العون الاقتصادي والعسكري. وقد كانت الحرب الباردة عاملا ضروريا وأساسيا في العلاقات الدبلوماسية والمساعدات الخارجية لكل دول المنطقة خلال الفترة التي يغطيها هذا القسم من الكتاب. وقد مالت الولايات المتحدة، بصفة خاصة، إلى النظر إلى الشرق الأوسط من منظور المنافسة بينها وبين الاتحاد السوفيتي على السيادة على العالم وحده، وأهملت تطوير سياسات من شأنها تحسين علاقتها بالدول العربية الرئيسية. وقد شهدت القيادة السياسية للبلاد العربية الرئيسية - مصر وسوريا والعراق - تغييرا كبيرا في الخمسينيات. فقد حل ضباط الجيش من شرائح المجتمع الحضرية أو الريفية الدنيا محل الساسة المدنيين من أبناء الطبقة العليا الذين تلقوا تعليمهم الوطنية وتطلعهم إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتفوق العسكري على إسرائيل والتنمية الاقتصادية، برامج إصلاح طموحة وشرعوا في شراء السلاح وهو ما جعلهم مدينين للاتحاد السوفيتي. وقد قادتهم أهدافهم بحد ذاتها إلى توسيع دور الدولة بصورة غير

مسبوقة وتبني اقتصاد مخطط وشبكة جديدة للسيطرة الاجتماعية. وبرغم تبنيهم الواضح لقضية الوحدة العربية- مقارنة بأسلافهم- فإنهم أقاموا جهازا للدولة جعل فكرة الوحدة تحظى بالمزيد من الرفض؛ وبرغم إدانتهم لفساد الحكومات البرجوازية، أقاموا بيروقراطية دولة استنزفت العائدات وقتلت روح المبادرة؛ وبرغم تبنيهم لديمقراطية ذات رطانة شعبية، أقاموا أنظمة الحزب الواحد وبرلمانات مزيفة وانتخابات لا قيمة لها؛ وبرغم أنهم فتحوا أفاقا تعليمية عريضة، فإنهم أوجدوا أدوات للرقابة لتقييد حرية التعبير. وقد قوبل صعود ضباط الجيش الشبان إلى السلطة بحماس شعبي في البداية. لكن شأن سابقيهم من حكام فترة ما بين الحربين، ولم يلبوا طموحات شعوبهم، وهكذا، ظهرت الحركات الاحتجاجية ضد حكمهم المديد.

كان الانتصار العسكري الإسرائيلي المدوي على قوات مصر وسوريا والأردن مجتمعة في حرب يونيو عام ١٩٦٧، أوضح تعبير عدم نجاح الأنظمة الإصلاحية العربية في تحقيق أهدافها المعلنة. كانت هذه الحرب حدثا جللا في تاريخ الشرق الأوسط الحديث وبداية لفترة امتدت عقودًا طويلة صاخبة من التعديلات. وأدى احتلال إسرائيل المستمر للضفة الغربية وقطاع غزة إلى جدل محتدم داخل المجتمع الإسرائيلي وأسهم في تصاعد نفوذ الأحزاب الدينية كقوة سياسية في المجتمع. كما أسهم الاحتلال الإسرائيلي في ظهور القومية الفلسطينية وتأسيس المنظمات الفلسطينية الساعية إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وقد أضافت أنشطة هذه المنظمات بعدا مهما جديدا للسياسات الإقليمية ومنحت الفلسطينيين نفوذا أكبر مما كانوا عليه في السابق.

(١٤)

الديمقراطية والاستبداد: تركيا وإيران

اتخذ التطور السياسي لكل من تركيا وإيران مسارات مختلفة خلال العقود الثلاثة التالية على الحرب العالمية الثانية. ففي تركيا، أفسح حكم الحزب الواحد الاستبدادي لحزب الشعب الديمقراطي السبيل لنظام يقوم على التعددية الحزبية تتنافس فيه الأحزاب في الانتخابات بحرية ويقبل فيه الناخبون على التصويت. وبرغم أن الديمقراطية التركية صادفت لحظات أزمة خلال تلك الفترة، فقد كانت تحل لصالح الالتزام الثابت بالتعددية السياسية وحرية التعبير. في إيران، بالمقابل، أرسى محمد رضا شاه، بعد أزمة تأميم النفط في الخمسينيات، قواعد نظام ملكي استبدادي يحظر النشاط السياسي بصرامة. فلم يكن للشاه طموحات إصلاحية، لكنه لم يكن يقبل بأي تحد لسلطته؛ ولهذا، أسس نظام حكم يرتكز على قاعدة ضيقة لسلطة ملكية يدعمها الجيش والشرطة السرية.

دور الولايات المتحدة في سنوات ما بعد الحرب

على الرغم من تأثر الشرق الأوسط ككل بالحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كانت تركيا وإيران، جارتا الاتحاد السوفيتي المباشرتان، أول من دخل المنافسة بين القوتين العظميين. وفي إطار سياستها لاحتواء الاتحاد السوفيتي، قدمت الولايات المتحدة الدعم الاقتصادي والعسكري للبلدين. وبهذا، أكدت الولايات المتحدة مكانتها كقوة مؤثرة في الاعتبارات الداخلية والخارجية لكل من تركيا وإيران. من هنا، وقبل التعرض للتطورات في البلدين، علينا أن نكون فكرة عامة عن المخاوف التي قادت الولايات المتحدة للتدخل بشدة في شئون البلدين.

في عام ١٩٤٥، تعرضت سيادة كل من تركيا وإيران للتهديدات من جانب الاتحاد السوفيتي. ففي وقت مبكر من العام، طالبت موسكو بفرض سيطرتها على منطقة تركية في شرق الأناضول وبدور أكبر من المشاركة في تقرير الترتيبات في المضايق التركية. ورفضت حكومة الرئيس إينونو، بتشجيع من بريطانيا والولايات المتحدة، المطالب السوفيتية وأكدت على سيادتها. لكن الولايات المتحدة استغلت الحادثة للتدليل على الروح التوسعية السوفيتية وتنبهت للأهمية الإستراتيجية لتركيا وإمكانية ضمها إلى الحلف

الأمريكي الناشئ لمواجهة الشيوعية. ومن جانبها، أقرت حكومة أنقرة بعدم قدرتها على مقاومة المخططات السوفيتية بمفردها ووافقت على قبول المعونة المالية والعسكرية الأمريكية والسماح للولايات المتحدة بإقامة قواعد عسكرية على الأراضي التركية. وكان هذا بداية للتحالف الدائم، والمضطرب أحيانا، بين البلدين في فترة ما بعد الحرب.

يعود سبب أزمة إيران مع الاتحاد السوفيتي إلى ما فعله السوفييت في إقليم أذربيجان الإيراني. فبعد انتهاء الحرب، بقيت القوات السوفيتية في المنطقة، وهو ما اعتبر انتهاكا للمعاهدة الموقعة عام ١٩٤١. وفي نوفمبر عام ١٩٤٥، أعلنت حكومة أذربيجان الإقليمية، بتأييد من موسكو، استقلالها الذاتي. وبعد ذلك بشهر، حذا الوطنيون الأكراد حذوهم وأعلنوا قيام جمهورية مهاباد الكردية في جنوب شرق إقليم أذربيجان. وبمساندة قوية من الولايات المتحدة، تقدمت الحكومة الإيرانية بشكوى إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفي ربيع عام ١٩٤٦ وافق الاتحاد السوفيتي على الانسحاب من الأراضي الإيرانية. وفور الجلاء السوفيتي، أرسل الشاه القوات الإيرانية إلى أذربيجان لسحق المؤيدين المحليين للحركات المطالبة بالحكم الذاتي.

وأسهم الحادثان، إلى جانب الأنشطة السوفيتية في شرق أوروبا، في ظهور منظور الحرب الباردة في دوائر السياسة الخارجية الأمريكية. فقد اعتبرت الاتحاد السوفيتي قوة توسعية عدوانية مصممة على نشر الشيوعية في أنحاء العالم. وقد قاد مثل هذا التفسير المبسط لدوافع السوفييت إلى رد مبسط مثله؛ حيث اضطرت الولايات المتحدة- في سبيل حماية مصالحها الدولية الجديدة- إلى نذر مواردها وموارد حلفائها لاحتواء الاتحاد السوفيتي.

وفي منطقة شرق المتوسط، جاء مبدأ ترومان عام ١٩٤٧ معبرا عن مشهد الحرب الباردة هناك. وكان مبدأ ترومان، الذي صيغ كرد فعل على الضغوط السوفيتية على تركيا السابق الإشارة إليها، إلى جانب اندلاع التمرد الشيوعي في اليونان، بمثابة صياغة مبكرة لنظرية الدومينو. كانت النظرية قائمة على الاعتقاد بأنه في حال لم تتدخل الولايات المتحدة، فإن الاتحاد السوفيتي سيفرض سيطرته على اليونان وتركيا، وإذا ما حدث هذا، فإن دول الشرق الأوسط الأخرى سرعان ما ستقع تحت النفوذ الشيوعي. وكان الغرض من مبدأ ترومان هو الحيلولة دون مصير كهذا بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لليونان وتركيا. وفيما بين عامي ١٩٤٧-١٩٦٠، بلغ إجمالي المساعدات الأمريكية لتركيا حوالي ٣ مليارات دولار، الأمر الذي مكن الأتراك من الاحتفاظ بجيش قوامه ٥٠٠ ألف رجل لردع المخططات السوفيتية. كما كان من شأن المساعدات الأجنبية السخية انتهاج الحكومة التركية سياسات اقتصادية غير مسئولة خلال الخمسينيات من القرن الماضي.

شملت سياسة الاحتواء الأمريكية خططا لإقامة شبكة من التحالفات المتشابكة بين دول الشرق الأوسط. وهكذا، أصبحت تركيا واليونان عضوين كاملي العضوية بمنظمة حلف شمال الأطلنطي عام ١٩٥٢؛ وفي عام ١٩٥٤، وقعت تركيا وباكستان اتفاقية للتعاون المتبادل؛ وفي عام ١٩٥٥، قام حلف بغداد بين تركيا والعراق والذي انضمت إليه بريطانيا وباكستان وإيران في وقت لاحق. وفي مجرى إقامة هذا الدرع من الأحلاف ضد التوسعية السوفيتية، تولت الولايات المتحدة دور بريطانيا بوصفها القوة الأوروبية الراعية الرئيسية في الشرق الأوسط. وبالرغم من تقدير دول المنطقة للمساعدات الاقتصادية الأمريكية، فإن تدخل الولايات المتحدة في الشئون السياسية الداخلية ووجود القواعد العسكرية الأمريكية أصبح مصدرا لاستياء بعض الجهات. وكانت الولايات المتحدة قد حلت محل بريطانيا لا كقوة وحسب بل وكذلك كهدف للنقد من جانب الوطنيين في الشرق الأوسط.

تركيا: الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية

بانتهاء الحرب، تصاعدت الضغوط من أجل التغيير الاقتصادي والسياسي في تركيا. ومنذ توليه الرئاسة عام ١٩٣٨، سار إينونو على خطى التنمية الاقتصادية التي بدأها أتاتورك. وكان معنى هذا تبني مبدأ سيطرة الدولة، حيث تلعب الحكومة دورا رئيسيا في رعاية التنمية الصناعية. لكن في أواخر الأربعينيات، تطلع قطاع العمال التركي إلى المزيد من الحرية للأنشطة الاقتصادية الخاصة، كما كان الفلاحون، الذين لا يزالون يشكلون أغلبية السكان، غير راضين عن تركيز الحكومة على التنمية الصناعية على حساب الزراعة. وكان هناك بالإضافة إلى هذا شعور متنام بين المثقفين والسياسيين على حد سواء ضد احتكار حزب واحد للسلطة السياسية. واستجابة لهذه التيارات، سمح إينونو بقدر أكبر من حرية التعبير للمعارضة السياسية. وانتهز أربعة من أعضاء الجمعية الوطنية هذه الفرصة لينشقوا عن حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٤٦ ويكونوا تنظيما جديدا، هو الحزب الديمقراطي. وكان الهدف من أنشطة الحزب هو إحداث تغيير سياسي كبير في تركيا.

كانت انتخابات عام ١٩٤٦ أول اختبار لشعبية الحزب. وعلى الرغم من أن الديمقراطيين لم يحصلوا على أكثر من ٦٥ مقعدا من ٤٦٥ هي مجموع مقاعد المجلس، فإن مجرد وجود حزب معارض كان تطورا مهما في الحياة السياسية التركية. وخلال السنوات الأربع التالية، شكل الديمقراطيون من حين لآخر تحديا لسياسة الحكومة في المجلس واشتبكوا في حوارات ساخنة مع نواب الحزب الجمهوري. كما ركز الديمقراطيون جهودهم في تأسيس منظمة سياسية جماهيرية فعالة لها فروعها في أنحاء

تركيا. وعلى الرغم من أن برنامج الديمقراطيين لم يختلف كثيرا عن برنامج حزب الشعب الجمهوري، فإنهم استطاعوا حشد الدعم عن الطريق استغلال الاستياء الجماهيري المتزايد بمهارة، خاصة في المناطق الريفية، مع تدخل الدولة في حياة الناس. وهذه الترتيبات تشكل جوهر الكمالية - ترسيخ سلطة الدولة وتدخلها وفرض التغييرات الاجتماعية والقانونية التي باشرتها حكومتا أتاتورك وإينونو. وتعهد الحزب الديمقراطي بالحد من تدخل الدولة الكمالية، وقدم نفسه كممثل للمواطن التركي العادي من ناحية ولمجتمع الأعمال الخاصة من جهة أخرى. وأظهرت انتخابات عام ١٩٥٠ جاذبية هذه الرسالة عند جمهرة الناخبين. ففيما اعتبر ثورة في الحياة السياسية لتركيا الحديثة، فاز الديمقراطيون بـــ ٤٠٤ مقاعد في الجمعية الوطنية، في حين لم يحصل الجمهوريون إلا على ٦٩ مقعدا. فقد عبر الشعب التركي عن رغبته في التغيير، وبعد ٢٧ عاما من حكم الحزب الجمهوري، أزيح الحزب الذي أسسه أتاتورك من الحكم. وسلم إينونو، الذي لقيت إدارته للدولة أثناء تلك الفترة الانتقالية إشادة واسعة، مقاليد الحكم للديمقراطيين بطريقة منظمة وانضم إلى صفوف الجمعية الوطنية كزعيم للمعارضة. وشهدت تركيا، بعد أربع سنوات فقط من تأسيس حزب معارض، انتقالا سلميا نحو الديمقراطية التعددية.

الديمقراطيون في السلطة (١٩٥٠-١٩٦٠)

خصت الأغلبية الديمقراطية في الجمعية مؤسسي الحزب بأعلى المناصب الوطنية، فاختارت جلال بيار رئيسا للجمهورية، وعدنان مندريس لرئاسة الوزراء. وقد هيمن هذان الشخصان على الحياة السياسية خلال العقد الذي قضاه الديمقراطيون في السلطة. كان بيار (١٨٨٢-١٩٨٦) من رجال البنوك وله خبرة طويلة في العمل الحكومي؛ أما مندريس (١٨٩٩-١٩٦١) فينتمي لعائلة من كبار ملاك الأراضي وحاصل على شهادة من كلية الحقوق بأنقرة. وليس لأي من الرجلين خلفية عسكرية، وهو ما دعا بعض الدارسين إلى الربط بين ظهور الحزب الديمقراطي وتغيير تركيبة النخبة السياسية التركية بعد عام ١٩٥٠. وبدلا من سيطرة موظفي الحكومة وضباط الجيش الذين تحولوا إلى السياسة، أصبح المجلس الوطني يضم نسبة عالية من المهنيين ورجال الأعمال. وكان هذا بمثابة قطيعة مع الاتجاه الذي ساد أواخر الحكم العثماني وبدايات الحكم الجمهوري، والذي بفضله كانت الوظيفة العسكرية أو الحكومية هي السبيل إلى السلطة السياسية.

هل كان تأييد الشعب التركي للديمقراطيين يعني الرغبة في التحول عن ميراث أتاتورك - إينونو العلماني؟ لقد جاء المؤشر على التغيير السياسي المتوقع من الحكومة الجديدة بعد إعلان فوز الديمقراطيين: سُمع الآذان باللغة العربية الذي كان ممنوعا في

العديد من مناطق البلاد. وكانت حكومة مندريس على دراية تامة بما يجب عليها عمله في هذا الصدد، وكان من أوائل إجراءاتها السماح قانونا بالآذان باللغة العربية. ثم سرعان ما توالت الإجراءات المناهضة للعلمانية. إذ أتيح التعليم الديني لكل تلاميذ المدارس الابتدائية ما لم يرفض والدوهم؛ وزادت معاهد تخريج الدعاة؛ وخصصت حصة كبيرة من الإنفاق الحكومي لترميم المساجد القائمة وبناء حوالي خمسة آلاف مسجد جديد. وفي هذا المناخ السياسي المواتي، حدث توسع في نشر الكتب والكتيبات التي تتناول المسائل الدينية إلى جانب تجديد الاحتفالات بالشعائر مثل صيام رمضان والحج إلى مكة. وخلال خمسينيات القرن الماضي، كانت الاحتفالات الدينية العامة والتغييرات المؤسسية المحدودة في دور الإسلام تعتبر ابتعادا عن السياسة السابقة. لكن اتجاهه كان أكثر تعبيرا عن العودة إلى التعبير المتوازن عن الرغبات الدينية الشعبية وليس رد فعل مسبقًا ضد سياسات الكمالية. كان الناس أحرارا في ممارسة ما كان ممنوعا على مدار ثلاثين عاما. وبقدر ما كان هذا يسهم في زيادة شعبية الحكومة، كان الديمقراطيون يسمحون باستمرارها. لكن حتى إذا كان مندريس استغل المسائل الدينية لأغراض سياسية، فهو لم يفعل ذلك من أجل الرجوع عن العلمانية، وإنما من أجل تعديلها فقط.

وكان الاقتصاد مسألة أساسية أخرى اختلف فيها موقف الديمقراطيين عن الجمهوريين. فقد تعهد مندريس بالحد من دور الدولة وإفساح مجال أوسع للمشروع الخاص وقوى السوق. لكن حكومته تعهدت كذلك بالقيام بإصلاحات زراعية وتحسين مستوى معيشة الفلاحين. وكان هذان الجانبان في سياسة الديمقراطيين الاقتصادية متناقضين. ولا شك في أن حكومة مندريس ابتعدت عن أي أمثلة للتخطيط الاقتصادي، على أن الدولة احتفظت بدورها الأساسي في الاقتصاد بتدخلها المالي في مشروعات كان الغرض منها تطوير القطاع الزراعي التركي. وكان مندريس على علم تام بالأهمية الكبيرة لأصوات الفلاحين المحافظين في نصره الانتخابي، وكان مهتما باستمرار هذا التأييد. وقامت حكومته باستيراد كميات ضخمة من الآلات الزراعية، خاصة الجرارات؛ وأقامت السدود وقنوات الري؛ وشيدت شبكة قومية من الطرق السريعة، لم تسهم فحسب في تسهيل المواصلات ككل بل فتحت كذلك المناطق التي كانت نائية في السابق أمام التجارة الزراعية. وخلال الخمسينيات، شهد الفلاحون الأتراك حكومة عازمة على تحسين شروط حياتهم؛ فبفضل سياسات حكومة مندريس زاد الإنتاج الزراعي بنسبة ٧٥%، ووفرت للمزارعين القمح والقطن والتبغ وسبلا جديدة للوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء. لكن في منتصف الخمسينيات أخذت أوضاع الاقتصاد في

التدهور، وأصاب القطاع الاقتصادي الدمار بفعل سلسلة من نوبات الجفاف وتراجع الازدهار الذي ارتبط بالحزب الديمقراطي. يضاف إلى هذا أن ولع مندريس بالإنفاق دون تخطيط، واستيراد السلع الاستهلاكية والأدوات باهظة الثمن دون وجود تمويل، أدى إلى عجز سنوي ترتب عليه تعاظم الدين الوطني.

ومنذ بداية حكمهم، كان الديمقراطيون حساسين تجاه النقد العام، وعندما تتعرض سياساتهم الاقتصادية للهجوم، كانوا يلجئون إلى سلسلة من الإجراءات القمعية تسمح للحكومة بفرض الرقابة على الصحافة وسجن الصحفيين وإغلاق الصحف المعارضة. لكن هذه الممارسات كانت تأتي بنتائج عكسية. فبقمعها لإصدارات تتضمن انتقادات سلمية، خلقت الحكومة موقفا أصبح الاحتجاج العنيف فيه هو السبيل الوحيد للتعبير عن المعارضة. وقد تزايد هذا النوع من الاحتجاجات في المدن التركية في ربيع عام ١٩٦٠. ومع تصاعد حدة العنف في الحياة السياسية التركية، دعا مندريس الجيش إلى حفظ النظام والقانون. كما استخدم الجيش القوات المسلحة في أعمال بعيدة عن وظيفتها، مثل تفريق مظاهرات حملات الحزب الجمهوري. وقد ثبت خطأ هذا. ففي أبريل عام ١٩٦٠، اعترضت القوات سبيل قطار يقل إينونو إلى مدينة قيسارية حيث كان مقررا أن يلقي خطابا هناك. وعندما نزل إينونو ليتعرف على المشكلة، انصرفت القوات باحترام من أمامه؛ وعاد إلى القطار ودخل قيسارية بين صفوف الضباط والجنود وقد وقفوا إجلالا لرفيق أتاتورك وبطل حرب الاستقلال. وقد أوضحت حادثة قيسارية لمندريس أنه لا ينبغي أن يتحول الجيش إلى أداة من أدوات القمع السياسي ضد ميراث أتاتورك. ولا ينبغي كذلك، كما ثبت، أن يسمح الجيش للحكومة بالابتعاد كثيرا عن هذا التراث. وبعد أسابيع من حادثة قيسارية، وفي ظل التدهور الاقتصادي واتجاه الحكومة نحو الاستبداد، تدخل الجيش ليضع نهاية مفاجئة للجمهورية التركية الأولى.

انقلاب عام ١٩٦٠

في الصباح الباكر من يوم ٢٧ مايو عام ١٩٦٠، سيطرت القوات المسلحة التركية تحت قيادة الجنرال جمال جورسيل على إسطنبول وأنقرة، وألقت القبض على كبار مسئولي الحكومة، ومن بينهم الرئيس بيار ورئيس الوزراء مندريس. وشأن كل المجالس العسكرية الحاكمة في أرجاء العالم، أنكر الضباط الأتراك عزمهم البقاء في السلطة. وعلى عكس معظم نظرائهم في البلاد حديثة الاستقلال، أوفوا بعهدهم وأعادوا مقاليد الحكم إلى حكومة من الساسة المدنيين في أكتوبر عام ١٩٦١. لم يكن هذا انقلابا لضباط صغار

يتطلعون إلى إطالة أمد الحكم العسكري. فقد كان يقوده، بالأحرى، جنرال وكان الغرض منه الحفاظ على مبادئ الكمالية التي ابتعدت عنها حكومة مندريس، من وجهة نظر الجيش. فمنذ الإصلاحات العثمانية في القرن التاسع عشر حتى دور أتاتورك في تأسيس الجمهورية، كان الجيش في طليعة التغيير على الطراز الأوروبي. ولم يقف دور أصحاب الخلفية العسكرية على الانتصار في حرب الاستقلال، بل هم أيضا الذين وضعوا الأسس التي قامت عليها تركيا الحديثة. ومع ذلك، حرص أتاتورك على إبعاد الجيش عن السياسة، وظلت القوات المسلحة تعتبر نفسها حامية الأهداف العلمانية والإصلاحية والديمقراطية التي أعلنها أتاتورك وواصلها خليفته، إينونو.

ما إن تولى الجيش السلطة حتى واجهته مشاكل الحكم المعقدة وضمان أن يسفر تدخله عن النتائج التي يود تحقيقها. فشكل مجلس الوحدة الوطنية المؤلف من ٣٨ ضابطا، كأداة لاتخاذ القرار. وأصبح الجنرال جورسيل رئيسا للمجلس ورئيسا للجمهورية والوزراء. وخلال ساعات من الانقلاب، رتب المجلس لحضور مجموعة من أساتذة القانون من جامعة إسطنبول إلى أنقرة والشروع في صياغة دستور جديد. وأكد هذا العمل على أن تدخل الجيش مؤقت بالفعل والتزام مجلس الوحدة الوطنية بالحفاظ على مبدأ أتاتورك بإبعاد الجيش عن السياسة.

وأقر الدستور بعد تعديله في يوليو عام ١٩٦١. وهو يختلف عن سابقه في أنه استبدل الجمعية الوطنية ذات الغرفة الواحدة بمجلس تشريعي يتألف من مجلسين أحدهما للشيوخ والآخر للنواب. كما تضمن الدستور فقرات تحمي حقوق الأفراد وتؤكد على مبدأ العلمانية. وبوضع الدستور، مهد مجلس الوحدة الوطنية الطريق أمام عودة الحكم المدني.

قبل إجراء الانتخابات، كان على الجيش حل معضلة التعامل مع أعضاء الحزب الديمقراطي المسجونين. وكان ضباط الجيش قد برروا تدخلهم في العملية السياسية للشعب التركي بأن قادة الحزب الديمقراطي متورطون في أكثر من جريمة وليس مجرد سوء إدارة الحكم. وقد وجهت إلى أكثر من ٦٠٠ من أعضاء النظام المخلوع اتهامات تتعلق بالفساد السياسي والمالي وانتهاك الدستور. واستمرت المحاكمات لمدة عام تقريبا وانتهت بإدانة وسجن حوالي ٤٥٠ لمدد تتراوح بين عام والمؤبد. وحكم على مندريس واثنين من وزرائه بالإعدام ونفذ الحكم في سبتمبر عام ١٩٦١. واعتبر أنصار مندريس، الذي كان لا يزال يتمتع بالشعبية، هذه المحاكمات سياسية لا قضائية، وتلوثت سمعة الجيش الطيبة التي اكتسبها خلال ١٨ شهرا قضاها في السلطة.

الجمهورية الثانية (١٩٦١-١٩٨٣):

تغيير اجتماعي وعدم استقرار سياسي وتدخل عسكري

تكشف النظرة العامة إلى التغييرات الحكومية خلال العقدين التاليين لعام ١٩٦١ حالة عدم الاستقرار التي وسمت الحياة السياسية في تركيا في هذه الفترة. فبعد أربع سنوات من حكومات حزب الشعب الجمهوري الائتلافية، فاز حزب العدالة الجديد بالانتخابات عام ١٩٦٥، لكنه لم يستطع التعامل بكفاءة مع موجة العنف المتصاعدة والقلاقل الاجتماعية داخل البلاد وأبعد عن الحكم على يد الجيش عام ١٩٧١. وبعد عامين، أعاد الجيش الحكم المدني إلى تركيا، لكن بحلول عام ١٩٨٠، واجهت البلاد الاضطرابات الداخلية مرة أخرى، وتدخل الجيش مرة أخرى لاستعادة النظام والحفاظ على مبادئ الكمالية.

كان ما شهدته تركيا عملية معقدة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي. فقد تضاعف عدد السكان تقريبا خلال ٢٥ عاما، من ٢١ مليونًا عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ٤٠ مليونًا عام ١٩٧٥. ومرت تركيا، شأن غيرها من دول الشرق الأوسط، بمرحلة من الحضرنة السريعة بعد الحرب العالمية الثانية. ففي عام ١٩٥٠، كان ٨,٤% من سكان تركيا يعيشون في مدن يتجاوز عدد سكانها ١٠٠ ألف، وارتفعت هذه النسبة إلى ٢٣% عام ١٩٧٥. وزاد عدد سكان إسطنبول من مليون نسمة عام ١٩٥٠ إلى أكثر من خمسة ملايين منتصف الثمانينيات. وخلال نفس الفترة، زاد عدد سكان أنقرة من٢٩٠ ألفًا إلى ٢,٢ مليون نسمة. وكانت هجرة الفلاحين إلى المدن بحثا عن فرص اقتصادية أفضل هي السبب وراء الحضرنة السريعة. ولم تكن هذه الفرص تتوفر دائما، وأصبحت مدن الصفيح التي يسكنها العاطلون أو العاملون نصف الوقت من أبرز ملامح الحضر في تركيا.

ونظرا لمحدوديتها في الداخل، اتجه الأتراك نحو الخارج بحثا عن فرص عمل. واعتبارا من الستينيات، بدأت الهجرة الواسعة للعمال الأتراك نحو أوروبا الغربية، وبحلول أواخر الثمانينيات كان أكثر من ١,٨ مليون تركي يقيمون في ألمانيا الغربية وحدها. كان يطلق عليهم "عمالا زائرين" لأن الدول الأوروبية التي استضافتهم لم تكن تنوي منحهم إقامة دائمة، وكانت تتوقع عودتهم إلى تركيا. لكن أعدادا كبيرة من العمال الأتراك بقيت في أوروبا لفترات مديدة، وكونت الأسر هناك، وحاولوا، برغم المقاومة المتصاعدة ضدهم، أن يصيروا مواطنين لهذه الدول التي كانوا يعملون فيها. وقد أصبحت مسألة وضع الأتراك في أوروبا متفجرة، خاصة في ألمانيا، وتعد أحد عناصر علاقات تركيا بالحكومات الأوروبية.

والشاهد على سوء النظام التعليمي في تركيا أنه خلال ربع قرن من الزيادة السكانية السريعة بعد عام ١٩٥٠، استمرت نسبة الأمية في الارتفاع. فبحلول عام ١٩٧٥، كان حوالي ٧٥% من الرجال الأتراك و٤٨% من النساء من المتعلمين، بعد أن كانت ٤٧% للرجال و٢٠% للنساء عام ١٩٥٠. ويشير تفاوت النسبة بين الرجال والنساء إلى أن القوانين التي أصدرها أتاتورك من أجل تحرير النساء لم توضع موضع التنفيذ. على أن هناك بعض المجالات لعبت فيها المرأة التركية دورا أكبر من نظيراتها في بلدان الشرق الأوسط. على سبيل المثال، لم تخل دورة من دورات الجمعية الوطنية منذ عام ١٩٣٥ (عندما منحت المرأة حق الترشح لأول مرة) وحتى عام١٩٧٥ من نائبة من النساء. كما ينبغي ملاحظة أنه بحلول عام ١٩٧٥، بلغت نسبة البنات في المدارس الابتدائية ٤٦%، بالرغم من أن نسبة الطالبات في الجامعة لم تتجاوز ٢٠%. وبالطبع، لا تكشف إحصاءات كهذه الاتجاهات والفرص، ولا هي توضح أن الأفكار حول ما ينبغي أن يكون عليه السلوك القويم للمرأة كانت تختلف باختلاف المنطقة، والجيل، والطبقة الاجتماعية. وعلى الرغم من أن المجتمع التركي ككل ظل محافظا في نظرته إلى دور المرأة الاجتماعي، فإن تـزايد أعداد النســاء الملتحقات بالتعليم والمشاركات في الحياة العامة يشكل ملمحا مهما للتغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي طرأ على البلاد.

فرض التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدته تركيا ضغوطا شديدة على البنية السياسية التركية، التي قامت على نظام الحزبين. لكن الحزبين الرئيسيين عجزا عن التكيف مع التنوع المتنامي في المصالح والناتج عن انتقال تركيا من اقتصاد يعتمد على الزراعة بالأساس إلى الاقتصاد المختلط. ولم تكن الجماعات التي ازدهرت في ظل سياسات حكومة واحدة معينة – رجال الصناعة والفلاحون على عهد مندريس، على سبيل المثال – ترغب في خسارة مكانتها المفضلة عندما تأتي الحكومة الجديدة إلى الحكم. وعليه، شكلوا أحزابا سياسية تعبر عن مصالحهم الخاصة في الجمعية الوطنية. وفي الوقت نفسه، شكلت جماعات أخرى تعتقد بتجاهل مطالبها – عمال الصناعة وطلبة الجامعة والماركسيون ودعاة إحياء الإسلام – تنظيماتها وأحزابها الخاصة التي عولوا عليها للحصول على حصة من السلطة السياسية. وفي الستينيات والسبعينيات، أدت عملية مأسسة جماعات المصالح إلى تكاثر الأحزاب السياسية. وهكذا، أصبح عدد الأحزاب الممثلة في الجمعية ثمانية عام ١٩٦٩. وعلى الرغم من استمرار معظم الأتراك في تأييد الحزبين السائدين، فإن التنظيمات الأصغر اجتذبت ما يكفي من الأصوات للحيلولة دون حصول العدالة أو الجمهوريين على الأغلبية المطلقة. وأدى هذا إلى إصابة العملية التشريعية بالشلل وتشجيع الجماعات الساخطة على رفض القنوات السياسية الرسمية والنزول إلى الشارع.

وتصور الأوضاع التي أدت إلى إطاحة الجيش بحكومة رئيس الوزراء سليمان ديميريل، من حزب العدالة، عام ١٩٧١، التحديات التي فرضها تكاثر الأحزاب السياسية على الديمقراطية التركية. فخلال فترة وجود ديميريل في المنصب، خرجت عدة انقسامات من حزبه وشكلت كتلا خاصة، وتدريجيا تراجعت الأغلبية البرلمانية التي كان يتمتع بها الحزب وأعاقت العملية التشريعية. وإلى جانب المصاعب الإدارية جاء الركود الاقتصادي في أواخر الستينيات ليفجر اضطرابات اجتماعية حيث انتشرت مظاهرات الشوارع، وإضرابات العمال، والاغتيالات السياسية. وعجزت حكومة حزب العدالة، كما كان حال حكومة حزب العدالة قبلها بعقد، عن احتواء العنف. وبناء عليه، وجهت القيادة العليا التركية، في مارس عام ١٩٧١، إنذارا نهائيا إلى الحكومة متهمة إياها بدفع البلاد إلى الفوضى السياسية والاقتصادية وطالبت بتنحية رئيس الوزراء سليمان ديميريل. وهذا التدخل العسكري صار يعرف بانقلاب المذكرة لأن فيه، وعلى عكس انقلاب عام ١٩٦٠، ظلت القوات المسلحة خلف الستار ولم تستول على السلطة.

على أن السياسيين المدنيين الذين حكموا تركيا بين عامي ١٩٧١-١٩٧٣ كان ينفذون تعليمات الجيش. وكانت القيادة العليا مدفوعة باعتقاد غير حقيقي، بأن التعقيد المتزايد للمجتمع يمكن أن يطهر المجتمع من انقساماته الطبقية والفوارق الاقتصادية وخلافاته الأيديولوجية، ببساطة عن طريق استبعاد النشطاء الساخطين. وبمقتضى الأحكام العرفية، ألقت الحكومة القبض على مئات الأشخاص، خاصة المرتبطين منهم باليسار المتشدد. وحظرت الإضراب في مناطق معينة، وأغلق عدد من الصحف. لكن، وبسبب كل هذه الأساليب ثقيلة الوطأة، لم يكن قد تحقق الكثير من التغييرات الأساسية عندما انسحب الجيش من دوره الإشرافي عام ١٩٧٣. صحيح أن القمع توقف، لكن التوترات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي كانت السبب الأساسي للعنف، لم تنته.

وجاءت انتخابات عام ١٩٧٣ بالحزب الجمهوري إلى السلطة. لكن لأن عامين ونصفًا من تدخل الجيش لم تحل الأزمة السياسية في تركيا، اضطر الجمهوريون مرة أخرى إلى تشكيل ائتلاف حكومي، مع حزب التحرر الوطني هذه المرة، وهو حزب محافظ ذو اتجاه ديني يتبنى حجاب المرأة والعودة إلى الخط العربي. وتحالف رئيس الوزراء وزعيم حزب أتاتورك العلماني مع حزب لا يخفي ميوله الدينية من أجل الوصول إلى السلطة؛ وهو الترتيب الذي وصف بحق بـــ "زواج غير موفق"[1].

(1) Dankwart A. Rustow, Turkey: America's Forgotten Ally (New York, 1989), p. 98.

وكان من الطبيعي ألا يدوم الزواج طويلا. ففي عام ١٩٧٥ غرقت تركيا في نفس النوع من الفوضى السياسية والعنف المديني الذي ابتليت به في الستينيات. صعدت الحكومات الائتلافية وسقطت، ومارست أحزاب الأقلية نفوذها بقدر ما حصلت عليه من أصوات. ويشير أحد التحليلات التي تناولت الأسباب الاجتماعية والسياسية للاضطراب السياسي الذي شهدته الستينيات إلى أن كلا من الحزبين الرئيسيين، الجمهوري والعدالة، قدما عروضا مبالغًا فيها لأحزاب الأقلية لاجتذابها كشركاء في الائتلاف. وشمل هذا تعيين عدد من قيادات حزب الأقلية في مناصب وزارية. وما إن يحوز الحزب الصغير السلطة، حتى يعمل من أجل ضمان الاحتفاظ بها بشغل الوظائف في وزاراتهم بمؤيديهم. وبهذه الطريقة، أصبحت أجهزة الإدارة وفرض القانون مسيسة، وحلت تعيينات الرعاة محل المحترفين من رجال الإدارة المدنية والشرطة. وأدى تحصن عناصر أقصى اليمين واليسار في مؤسسات الدولة إلى الاستقطاب في الخدمة المدنية وعجز الشرطة عن التصدي للعنف المتنامي.

وتضاعف أثر انهيار النظام المدني بسبب عنصرين إضافيين من عناصر الشقاق. كان الأول هو تزايد أنشطة الانفصاليين الأكراد. وكان الثاني ظهور حركة الإحياء الإسلامي بقيادة حزب الخلاص الوطني. وفي سبتمبر عام ١٩٨٠، نظم الحزب مسيرة وطنية ضخمة طالبت الجماهير أثناءها بعودة الشريعة ورفض ترديد النشيد الوطني التركي. وكان في هذين التطورين تهديد للمبادئ العلمانية والقومية للكمالية، تلك المبادئ التي يعتبرها سلك الضباط حجر الزاوية للدولة التركية الحديثة. وفي ١٢ سبتمبر عام ١٩٨٠، عادت القيادة العليا التركية، للمرة الثالثة في عشرين عاما، إلى الساحة السياسية.

ووُضع الساسة المدنيون البارزون قيد الاعتقال المنزلي، وأصبح مجلس الأمن القومي الذي يسوده العسكريون هو المسئول عن الوظيفتين الإدارية والتشريعية للحكومة. وكما كان الحال في المرتين السابقتين، لم يكن الجنرالات ينوون البقاء في السلطة، لكن لم يكن في نيتهم كذلك استعادة النظام. وأعلنت الأحكام العُرفية، وحلت أكثر النقابات العمالية صلابة، وألقي القبض على الآلاف من الإرهابيين والمحرضين السياسيين المشتبه بهم وقدموا إلى المحاكمة. ووجه الاتهام إلى زعيم حزب الخلاص الوطني بانتهاك المبادئ العلمانية الواردة بالدستور وحكم عليه بالسجن مدة أربعة أعوام. وفي محاولة لاستئصال العناصر المسيسة من الجهاز الإداري واستعادة مهنيتها، قام الجيش بتطهير الجهاز الإداري وأصدر قانونا يهدف إلى إلغاء شتى مظاهر الولاء السياسي: حظر القانون "الشوارب اليسارية، والسوالف اليمينية، واللحى المضللة"[1].

---

(1) C. H. Dodd, The Crisis of Turkish Democracy (Beverley, UK, 1983), p. 44.

وضع تدخل عام ١٩٧١ حدا للفوضى السياسية لكنه لم يعالج أسبابها؛ وعزم جنرالات عام ١٩٨٠ على إعادة بناء النظام السياسي. وقد أنجزوا هذا الهدف إلى حد كبير من خلال صياغة دستور جديد يعزز من سلطات الرئيس بإعطائه سلطة تعيين رئيس الوزراء وحل الجمعية الوطنية. كما تضمن الدستور سيطرة أكبر للحكومة على الجامعات ونقابات العمال والصحافة. وللحد من نفوذ الأحزاب السياسية الصغيرة، صدر قانون انتخابي جديد يحظر تمثيل أي حزب في البرلمان لا يحصل على ١٠% من مجموع أصوات الناخبين. وأقر الدستور الجديد في استفتاء قومي عام ١٩٨٢. واختار مجلس الأمن القومي الجنرال افرين رئيسا لسبع سنوات ودعا إلى إجراء الانتخابات، على أمل أن يتضمن النظام بعد بنائه ما يكفي من الضمانات للحيلولة دون تكرار الفوضى.

وفاز بانتخابات عام ١٩٨٣ حزب الوطن الأم الجديد بقيادة تورجوت أوزال. وعلى الرغم من أن حزب الوطن الأم كان يتألف من خليط قابل للتفكك من دعاة الإحياء الإسلامي والليبراليين العلمانيين، استطاع أوزال تشكيل حكومة أغلبية، وتقرير الإصلاحات الاقتصادية وقيادة الحزب إلى نصر آخر في انتخابات عام ١٩٨٧. وعادت الديمقراطية والسياسة إلى يد المدنيين إلى حين.

ورغم ثلاثة تدخلات عسكرية، استمر التزام تركيا بالنظام الديمقراطي التعددي، وكانت إنجازات الحكومات المختلفة منذ عام ١٩٥٠ ككل، وإن تفاوتت، مؤثرة، خاصة إذا تذكرنا أن تركيا كانت تشهد تغييرا اجتماعيا واقتصاديا أساسيا خلال تلك السنوات. وقد ظهر نظام الديمقراطية التعددية الجديد بمجرد دخول البلاد فترة من التغيير غير المسبوق. واستطاعت تركيا البقاء بفضل فعالية مؤسساتها الديمقراطية، برغم تعرضها لقدر من الضربات، وتمسك الشعب التركي بالتعددية السياسية والحرية السياسية. ويعود هذا الالتزام إلى فترة الاستقرار (١٩٢٣-١٩٥٠) التي ترسخت المبادئ الكمالية خلالها في الوعي القومي. وكان تعامل دول الشرق الأوسط الأخرى التي لم تشهد عهد استقلالها مبكرا مختلفا تماما مع تلك الأزمات التي استطاعت تركيا تجاوزها.

السياسة الخارجية التركية والمسألة القبرصية

يتناول القسم الأول من هذا الفصل الأوضاع التي قادت إلى قيام علاقات وثيقة بين الولايات المتحدة وتركيا بعد الحرب العالمية الثانية. ولم تتأثر هذه العلاقات بالاضطرابات التي شهدتها السياسة الداخلية لتركيا، واستمرت المشاركة الفاعلة في التحالف الغربي حجر الزاوية للسياسة الخارجية التركية خلال الحرب الباردة. وفي داخل منطقة الشرق

الأوسط، كانت علاقات تركيا بالأنظمة العربية قويمة لكنها كانت غير مستقرة بسبب اعتراف أنقرة بإسرائيل عام ١٩٤٩ وعلاقتها الوثيقة بالولايات المتحدة.

وكانت مسألة قبرص تشكل عقبة كؤود في علاقات تركيا الخارجية. وهي لم تؤثر على علاقات أنقرة الإقليمية باليونان فحسب بل كانت لها أيضا تداعياتها على واشنطن. كانت قضية قبرص من مواريث التوسع العثماني والاستعمار البريطاني. وكان العثمانيون غزوا الجزيرة التي لا تبعد عن الساحل التركي بأكثر من ٨٠ كيلومترًا عامي ١٥٧٠-١٥٧١. وعلى مدار ثلاثة قرون من الحكم العثماني، استقر الأتراك وسط السكان اليونانيين هناك. وبحلول خمسينيات القرن الماضي، كان الأتراك يشكلون حوالي ١٨% من سكان الجزيرة وشكلوا الأغلبية في بعض المناطق بامتداد الساحل الشمالي.

احتلت بريطانيا قبرص عام ١٨٧٨ وظلت تدير شئونها حتى الخمسينيات عندما نظم القبارصة اليونانيون حركة تطالب باستقلال الجزيرة واتحادها في النهاية مع اليونان. وكانت الحكومة التركية قلقة بشأن سلامة الأقلية التركية وحذرت من احتمال وضع منطقة قريبة للغاية من الأناضول تحت السيطرة الحصرية لليونان. وانتهت المفاوضات بين بريطانيا واليونان وتركيا بتوقيع اتفاق بمنح قبرص الاستقلال عام ١٩٦٠. إلا أن البنية السياسية للدولة الجديدة احتوت الكثير من النصوص التي تحمي حقوق الطائفتين حتى بدت قبرص وكأنها محكومة بنظام الملة العثماني وليست أمة موحدة. وما زاد الطين بلة صدور وثيقة عرفت بمعاهدة الضمان تسمح لبريطانيا واليونان وتركيا بنشر قوات على الجزيرة والتدخل في حال انتهاك النظام الدستوري .

كان ترتيبا يحمل في طياته أزمة حرجة. ففي عام ١٩٦٤ ثم في عام ١٩٧٤، تورطت تركيا واليونان في مواجهات حول قبرص جرت حليفتهما، الولايات المتحدة، وأدت إلى حالة من الفوضى في الجناح الجنوبي لحلف الناتو. وقد تعرضت العلاقات التركية الأمريكية للانتكاس بعد كل حادثة من هاتين الحادثتين.

اندلعت أزمة عام ١٩٦٤ بسبب محاولات رئيس قبرص اليونانية، الأسقف مكاريوس، تعديل الدستور للحد من الحقوق السياسية للطائفة التركية. ولم تؤد هذه المحاولات إلا إلى زيادة التوترات الطائفية وتسببت في النهاية في تبادل الطائفتين سفك دماء، والذي دفع الأمم المتحدة إلى إرسال قوة طوارئ إلى منطقة محايدة بينهما. لكن وجود قوات الأمم المتحدة لم يقنع حكومة أنقرة بأن الطائفة التركية في قبرص تحظى بالأمان، وفي أوائل صيف عام ١٩٦٤ تأهبت تركيا لاستخدام حقها في التدخل بمقتضى البنود الأساسية لمعاهدة الضمان الموقعة عام ١٩٦٠. ومع الكشف عن الخطط التركية

لغزو قبرص، حذر الرئيس الأمريكي ليندون جونسون أنقرة من مغبة هذا الغزو. وفي تهديد عنيف اللهجة، أبلغ رئيس الوزراء التركي آنذاك، عصمت إينونو، أنه إذا ما ترتب على الغزو التركي جر الاتحاد السوفيتي إلى الأزمة، فستعيد واشنطن النظر في تعهد الناتو بحماية تركيا .

وتراجعت تركيا عن فكرة الغزو، وعاني إينونو من الارتباك السياسي. لكن إلى جانب ذلك، أثارت طريقة جونسون للتعامل مع بلد حليف للولايات المتحدة، والتي افتقدت إلى اللباقة، التوتر في العلاقات الأمريكية التركية وأثارت التساؤلات داخل تركيا بشأن قيمة علاقتها بالولايات المتحدة. وكانت كثير من المظاهرات السياسية في أواخر الستينيات موجهة ضد الوجود الأمريكي في تركيا، ذلك الوجود الذي ضم حوالي ٢٠ ألف عسكري ومدني. كما عبر المحتجون الأتراك كذلك عن استيائهم من السياسة الخارجية والتي تقررها واشنطن على ما يبدو، وليس أنقرة. وقد ضمنت ذكريات عام ١٩٦٤ ألا تنفض الأزمة القبرصية التالية وفق خطة أمريكية .

في ١٥ يوليو عام ١٩٧٤، قامت القوات المسلحة اليونانية في الجزيرة بانقلاب أطاح بالرئيس مكاريوس ونصب في السلطة مجموعة مهمتها تحقيق الوحدة السياسية مع اليونان الأم. ودون انتظار موافقة الولايات المتحدة؛ فخلال أسبوع من الانقلاب، نزلت القوات التركية في شمال قبرص، وبحلول أغسطس كانت قد احتلت ٣٧% من الجزيرة ومدت سيطرتها إلى المناطق التي يتركز فيها السكان الأتراك .

وقد دفع تصرف تركيا الكونجرس الأمريكي إلى وقف كل المساعدات العسكرية ومبيعات السلاح المخصصة لتركيا. وردت تركيا على الحظر الأمريكي بإغلاق عدة قواعد أمريكية في تركيا. وقد عولج التمزق الذي أصاب العلاقة بين الحليفين جزئيا عام ١٩٧٩ بعد أن ألغي الحظر الأمريكي. لكن الرد الأمريكي على غزو قبرص نبه أنقرة إلى مخاطر الاعتماد بشدة على حليف واحد، وخلال سبعينيات القرن الماضي عززت تركيا علاقاتها الدبلوماسية ببلاد أخرى، ومن بينها الاتحاد السوفيتي .

أسفر التدخل التركي عن تقسيم قبرص إلى إدارة قبرصية يونانية في الجنوب وحكومة قبرصية تركية في الشمال. واستمرت القوات القادمة من تركيا في احتلال القطاع الشمالي، وفي عام ١٩٨٣ أعلن زعيم القبارصة الأتراك، رؤوف دنكتاش، استقلال الجمهورية التركية في شمال قبرص. وكانت أنقرة الجهة الوحيدة التي اعترفت بها. وبعد ذلك بعشرين عاما، عام ٢٠٠٣، كان دنكتاش لا يزال رئيس الجمهورية التركية في شمال قبرص وتركيا الدولة الوحيدة التي تعترف بها. والرغم من رعاية الأمم المتحدة للعديد من

جولات التفاوض منذ الغزو التركي عام ١٩٧٤، ظلت الحكومتان اليونانية والتركية على خلافهما بشأن المسألة القبرصية.

إيران: إعادة تأسيس الاستبداد الملكي

الحاكم والمعارضة (١٩٤٥-١٩٥٣)

أفسح تنازل رضا شاه عن الحكم عام ١٩٤١ الطريق أمام إحياء النشاط السياسي. ووقع الحاكم الجديد، محمد رضا شاه، تحت فكي الاضطرابات الداخلية والضغوط الخارجية التي تعرضت لها حكومته خلال السنوات الإحدى عشر الأولى من حكمه. ولولا التدخل الأنجلو - أمريكي عام ١٩٥٣ لفقد الشاه عرشه، ولاتخذ مسار تاريخ إيران في فترة ما بعد الحرب وجهة مختلفة.

نُشِّئ محمد رضا الذي عاش بين عامي (١٩١٩-١٩٨٠) ليخلف والده، لكن تنشئته بطبيعتها عزلته عن الشعب الإيراني. فبعد أن أمضى سنوات مراهقته الأولى في مدرسة لو روزي المميزة في سويسرا، عاد إلى البلاط الملكي، حيث تلقى تعليما سياسيا وعسكريا تحت إشراف والده المباشر. وعندما تولى العرش عام ١٩٤١، كانت بلاده خاضعة للاحتلال الأنجلو - سوفيتي، ولم يكن أمامه مجال كبير للمناورة. وعلى مدى السنوات الاثنتى عشرة التالية، كان وضع العرش غير آمن، واضطر الحاكم إلى اقتسام السلطة مع مؤسسات أخرى.

وعادت العناصر التي أسكتها قمع رضا شاه لتؤكد وجودها، وسعت إلى استعادة المكانة التي كانت تتمتع بها قبل عام ١٩٢٥. وكان زعماء القبائل والعلماء ونخبة ملاك الأراضي التقليدية الأبرز بينهم. وفي مواجهتهم، كانت هناك مجموعات المصالح التي أفادت من حكم رضا شاه والتي عقدت العزم على الاحتفاظ بالسلطة التي حازتها أثناء حكمه. وكان سلك ضباط القوات المسلحة أهم هذه الجماعات. وفي الوقت نفسه، دخلت المصالح الاجتماعية والاقتصادية والأيديولوجية الجديدة الساحة السياسية وضغطت من أجل إحداث إصلاحات كاسحة. وكان المنادون بالإصلاح ينتمون إلى مجموعات اجتماعية ومهنية مختلفة، تتراوح بين حركة العمال المهاجرين ومهني الطبقة الوسطى الجديدة والجيل القديم من الليبراليين الدستوريين. وكان حزب توده (الجماهير) أكثر المنظمات الداعية للإصلاح جماهيرية. وقد توجه توده، الذي تأسس عام ١٩٤١ من ائتلاف من شباب الماركسيين، بدعواته إلى قطاع واسع من السكان؛ فدعا إلى إقرار التشريعات للعمال والإصلاح الزراعي للفلاحين، ووعد بإعطاء المرأة حقوقها السياسية، ودعم تحسين أجور صغار ومتوسطي الموظفين. وبالرغم من توجه توده الماركسي وتبنيه

موقفًا مواليًا للسوفييت، تفادت قياداته تصنيفهم كشيوعيين حتى لا يتحدى المؤسسة الدينية والمشاعر الدينية الشعبية بشكل عام. وخلال الأربعينيات وسع الحزب من قاعدته الوطنية وأصبح أكبر منظمات إيران السياسية وأكثرها فاعلية في إيران. وتنبأ كل من المراقبين الإيرانيين والأجانب بسيطرة توده على الحكومة في وقت قريب.

وخلال الأربعينيات، ازدادت الخلافات في الحياة السياسية الإيرانية بسبب تصرفات بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، التي سعت كل منها لبسط نفوذها على الفصائل المحلية دعما لمصالحها. وشجعت بريطانيا، كما كانت تفعل قبل عهد رضا شاه، التعاون بين الشاه وتلك الجماعات التقليدية مثل كبار ملاك الأراضي والقبائل القوية. وكان هذا النوع من التحالف هو الذي خدم بريطانيا بطريقة جيدة في البلاد العربية، والذي اختارته لإيران. وأيد الاتحاد السوفيتي من جانبه أنشطة توده، بينما مالت الولايات المتحدة- القادم الجديد نسبيا إلى ساحة الصراع من أجل النفوذ في إيران- إلى دعم أي فصيل معارض للتطلعات السوفيتية. وأقام المستشارون العسكريون الأمريكيون علاقات وثيقة مع القوات المسلحة الإيرانية.

واستمر عدم الاستقرار السياسي والتدخل الأجنبي في تقويض الحكومة والاقتصاد في أواخر الأربعينيات، وكان السؤال السياسي الأساسي يدور حول مسألة من الذي ينبغي أن يحكم إيران. هل هو البرلمان المنتخب ومجلس الوزراء أم يفرض الشاه حكمه الشخصي، كما فعل والده؟ بدا في البداية أن الشاه مضطر للسير في اتجاه تأسيس ملكية دستورية. فقد كان ينقصه الكاريزما والشرعية الدينية ولا يزال صغيرا وعاهلا مشكوكًا في قدرته، سيطرته على النظام السياسي وارتباطه بالبلاد عموما هش. وكان عرضة للنقد بشكل خاص في الجانب الذي يتحد بشأنه معظم الإيرانيين، بغض النظر عن لونهم السياسي، أي مسألة الهيمنة الأجنبية. وفي أوائل الخمسينيات، كان عليه أن يواجه بسبب الصراع حول هذه المسألة من جانب أكبر حركات الاحتجاج الشعبي اتساعا في إيران ما بعد الحرب وحتى الثورة التي أطاحت به في النهاية عام ١٩٧٩ .

محمد مصدق وأزمة تأميم النفط (١٩٥١-١٩٥٣)

حتى ندرك أهمية دعوة محمد مصدق وجبهته الوطنية، يجب أن نتذكر أن إيران، بالرغم أنها لم تكن قط مستعمرة أو محمية، حرمت من سيادتها خلال النصف الأول من القرن العشرين. ومن الامتيازات الظالمة التي قدمها حكام القاجار إلى اتفاقية النفط الجائرة التي وقعها رضا شاه عام ١٩٣٣، وضع مصير التنمية الاقتصادية في إيران بيد المقاولين الأوروبيين إلى حد كبير؛ ومن الغزو الروسي – البريطاني عام ١٩١٤ إلى الاحتلال

السوفيتي- البريطاني عام ١٩٤١، كانت الدول الأوروبية الكبرى تنتهك استقلال إيران كلما كان ذلك مناسبا لها. وقد كان الازدراء الثقافي والهيمنة الاقتصادية والمناورات الاستعمارية سمة علاقة أوروبا بإيران حتى عام ١٩٥٠. كانت كل قطاعات المجتمع الإيراني مستاءة بالفعل من الدور البارز الذي يلعبه الأجانب، سواء كانوا من المهندسين السوفييت أو خبراء النفط البريطانيين، أو الخبراء العسكريين الأمريكيين. كما صب كثير من الإيرانيين سخطهم على ملوكهم، في الماضي والحاضر، الذين كانوا المسئول الأول عن الهيمنة الأجنبية. وقد وجدت هذه المشاعر تعبيرا عنها في محمد مصدق، الذي طغى إيمانه الوطني وجاذبيته الشخصية على الشاه وألقى بإيران في أزمة دولية وداخلية كبرى بين عامي ١٩٥٠-١٩٥٣. ولم يكن مظهر الشخص الذي ارتبط اسمه بواحدة من أهم حلقات التاريخ الإيراني الحديث يوحي بأنه سيقود حركة شعبية، معادية للشاه. ولد مصدق الذي عاش بين عامي (١٨٨٢-١٩٦٧) لأسرة أرستوقراطية من ملاك الأراضي ودرس بجامعات باريس وسويسرا، وحصل في النهاية على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة نيوشاتل. التحق بخدمة الدولة عام ١٩١٥، وقاد على مدى السنوات التالية وشارك بهمة في الحياة السياسية وزيرًا وحاكم إقليم ونائبًا بالمجلس. وخلال هذه السنوات، اكتسب مصدق سمعته كسياسي يتسم بالصدق والأمانة. كما أصبح معروفا بدعمه للبرلمانية الديمقراطية وبمعارضته القوية للأنشطة الأجنبية في إيران. وفي أواخر الثلاثينيات، حددت إقامته بمنزله لاعتراضه على استبداد رضا شاه؛ ثم عاد إلى الحياة السياسية كعضو منتخب بالمجلس عام ١٩٤٣.

خلال أواخر الأربعينيات، حظيت حملات مصدق الملتهبة على التدخل الأجنبي المستمر في إيران وتحذيراته من مخاطر التخلي عن الديمقراطية لصالح الديكتاتورية الملكية بتأييد واسع. وفي عام ١٩٤٩، تجمع عدد من الأحزاب وجماعات المصالح تحت قيادة مصدق لتشكيل الجبهة الوطنية. وساد هذا الائتلاف العريض عناصر من كل من الطبقتين الوسطى القديمة والحديثة، ومن بينهم- على سبيل المثال- العلماء الذين طالبوا بدور أكبر للشريعة، والمهنيون ذوو التعليم الغربي الذين ضغطوا من أجل معايير جديدة للعلمنة. وقد جمع بينهم رفضهم المشترك للنفوذ الأجنبي واستفحال سلطة الشاه.

كانت هيمنة شركة النفط الأنجلو - إيرانية الخاضعة للسيطرة البريطانية على صناعة النفط الإيرانية هي النقطة التي دفعت بمصدق والجبهة الوطنية إلى الصدارة. فبحلول أواخر الأربعينيات، ترسخ وجود الشركة في أنحاء البلاد بحيث أصبحت دولة داخل الدولة بالفعل. ولم تكتف الشركة بتحويل عبدان، أكبر موقع لتكرير النفط، إلى مدينة

خاصة بها، بل كانت تتولى تقديم الخدمات بدلا من البلديات، وشيدت طرقًا ومطارات خاصة بها، وتوصلت إلى ترتيبات أمنية لحماية منشآتها مع القبائل المجاورة. واستأثر الأجانب بالوظائف الإدارية والكتابية، واُستخدم الإيرانيون عمالا. وبالرغم من أن شركة النفط الأنجلو - إيرانية كانت مشروعا خاصا، كانت الحكومة البريطانية تمتلك معظم أسهمها؛ ولم ير الإيرانيون في الشركة أكثر من مظهر آخر من مظاهر النفوذ البريطاني في بلادهم.

وكانت الحكومة الإيرانية مستاءة من شروط الامتياز الذي وقعه رضا شاه مع الشركة عام ١٩٣٣ (انظر الفصل العاشر) وتفاوضت في أواخر الأربعينيات من أجل تعديلها. وفي عام ١٩٥٠، قدمت المقترحات إلى المجلس، حيث قوبلت بالرفض الشديد من جانب مصدق ونواب الجبهة الوطنية. ودعا مصدق، الذي اعتبر الشركة ذراعا للحكومة البريطانية، إلى إلغاء الامتياز وتأميم صناعة النفط الإيرانية. وعلى مدى الشهور التالية، نظم مصدق وأنصاره المظاهرات وألقوا الخطب لجذب الرأي العام إلى صفهم. وساوى أحد العلماء من أعضاء الجبهة الوطنية بين مسألة النفط ووجود إيران نفسه، وحث "المسلمين المخلصين والوطنيين لمحاربة أعداء الإسلام وإيران بالانضمام إلى النضال من أجل التأميم"(١). وفي عام ١٩٥١، ووسط موجة من الحماس الشعبي بفضل حملة الجبهة الوطنية، اتخذ المجلس خطوتين مؤثرتين: إصدار مرسوم بتأميم صناعة النفط، ودعوة مصدق لتولي رئاسة الوزراء. وعلى الرغم من أنهم طلبوا من مصدق تولي الوزارة بسبب موقفه من تأميم النفط، فإن فترة وجوده العصيبة في المنصب (من مايو عام ١٩٥١حتى أغسطس عام ١٩٥٣) خصصت لما هو أكثر من الصراع بين إيران وشركة النفط الأنجلو - إيرانية؛ فقد شهدت أيضا الصراع على مستقبل إيران السياسي.

وردا على تمرير قانون تأميم النفط، دعت الشركة إلى مقاطعة النفط الإيراني على مستوى العالم. وسرعان ما أصبحت الحكومة البريطانية طرفا في الأزمة بتبنيها المقاطعة، وتعزيزها لقواتها البحرية في الخليج، وفرضها للعقوبات الاقتصادية على إيران. وعندما انضمت الولايات المتحدة للمقاطعة عام ١٩٥٢، أصبحت إيران محرومة بالفعل من بيع نفطها في الأسواق الدولية، وغرقت البلاد في أزمة مالية بعد أن فقدت معظم عائداتها من النفط. وبرغم المصاعب الاقتصادية التي ترتبت على المقاطعة، رفض مصدق المساومة على مسألة التأميم، وفي أكتوبر عام ١٩٥٢ قطعت حكومته علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا.

(1) Cited in Ervand Abrahamian, Iran Between Two Revolutions (Princeton, 1982), pp. 265–266.

أدت مواجهة إيران مع شركة النفط الأنجلو - إيرانية إلى أزمة داخلية ودولية. وكان مصدق مصمما لا على كسر قبضة المصالح الأجنبية في إيران فحسب، بل وكذلك إعادة المؤسسات البرلمانية الواردة بدستور عام ١٩٠٦. وأدخله هذا في صراع قوى مع الشاه وكذلك مع الدولة العظمى الراعي الجديد للشاه، الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٥٢، أقنع مصدق المجلس بمنحه سلطات الطوارئ، والتي استخدمها في شن هجوم على العرش. وحصل على قرار من لجنة برلمانية خاصة يضع القوات تحت سيطرة الحكومة، وليس الشاه. كما قلص مصدق حجم الجيش، وقام بتطهير سلك الضباط، وأصدر قانون الإصلاح الزراعي. وكان هذا الهجوم على المصالح الراسخة جزءا من خطة مصدق لاستبدال حكم العاهل الشخصي بحكم القانون الدستوري، كي يخضع الجيش لإرادة البرلمان لا للشاه، ويعيد توزيع ثروات وأراضي النخبة المميزة .

لكن رغم التأييد الجماهيري لأهدافه، كان مصدق إصلاحيا دون موارد مناسبة، ووجد صعوبة متزايدة في تطبيق البرامج التي يعتمد عليها استمرار شعبيته. ومع تراجع موارد إيران بسبب مقاطعة نفطها على مستوى العالم، زادت معدلات البطالة وارتفعت الأسعار. وأتاح هذا الفرصة أمام المنظمات اليسارية، وحزب توده بصفة خاصة، لجذب العناصر الساخطة من الطبقة العاملة. أضف إلى هذا أن حماس مصدق لإحداث تغييرات بعيدة الأثر في المجتمع الإيراني أثار حذر بعض أعضاء الجبهة الوطنية، خاصة العلماء، الذين أصبحوا يتشككون في الاتجاه العلماني للإصلاحات. وفي عام ١٩٥٣، بدأت الجبهة تتفكك مع انشقاق الأحزاب الدينية المحافظة وغيرها من الجماعات السياسية اليمينية عن الائتلاف. وبانهيار الجبهة الوطنية، عاد حزب توده القوة السياسية الأساسية في البلاد. وفي الوقت نفسه، شكلت مجموعة من ضباط الجيش الساخطين لجنة سرية للإطاحة بمصدق واستعادة سلطة الشاه.

والتقت أهداف الضباط المتآمرين مع أهداف الحكومتين الأمريكية والبريطانية. وخوفا من أن يفقد مصدق سيطرته على الموقف في إيران وأن تؤدي عودة توده بهذه القوة إلى توجه البلاد نحو المعسكر السوفيتي، أرسلت واشنطن، بمساعدة لندن، عملاء المخابرات المركزية الأمريكية إلى طهران لمعاونة الضباط الإيرانيين في تنظيم انقلاب ضد مصدق. ووافق الشاه على الانقلاب سلفا وأصدر مرسوما بتعيين قائد اللجنة السرية، الجنرال فضل الله زاهدي، رئيسا للوزراء. وعندما انتهت المحاولة الأولى بالفشل الذريع، فر الشاه إلى روما. لكن بعد ذلك بثلاثة أيام، في ١٩ أغسطس عام ١٩٥٣، هاجمت القوات الملكية ونجحت في القبض على رئيس الوزراء. وعاد الشاه لتوطيد عرشه.

خلال الفترة بين عامي ١٩٥١-١٩٥٣، حشد مصدق المجتمع الإيراني في مسعى لاستعادة السيادة الوطنية وإقامة بديل لاستبداد الشاه. وكانت الإطاحة به انتصارا للقوى التي كان يعارضها؛ وكان انقلاب عام ١٩٥٣ عودة إلى ديكتاتورية الشاه وتكثيف التدخل الأمريكي في شئون إيران الداخلية.

توطيد الديكتاتورية الملكية بعد عام ١٩٥٣

حسب تعبير أحد المراقبين، "أنزل انقلاب عام ١٩٥٣ ستارا حديديا على السياسة الإيرانية"(١). وظل هذا الستار مسدلا على مدى الأعوام الستة والعشرين التالية، حيث اتخذ الشاه الخطوات التي تضمن عدم تكرار تلك الأوضاع التي كادت تكلفه عرشه.

وسرعان ما تم تسوية الصراع على النفط، الذي أتاح لمصدق منبره السياسي، باتفاق يعطي إيران ٥٠% من أرباح النفط. وبسرعة، استرد النفط الإيراني مكانته في السوق الدولية ووفر للحكومة عائدات متزايدة. كما تعهد الشاه بتحسين موقف إيران من الدول الغربية. واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا عام ١٩٥٤، وأعلن الشاه التزامه بالتحالف مع الغرب وببرنامج للتنمية الاقتصادية على الطراز الغربي. وكان يأمل في أن يتمخض عن مثل هذا الولاء الدبلوماسي والمحاكاة الاقتصادية تدفق المساعدات الأمريكية. ولم يخب ظن الشاه في هذا الصدد؛ فقد قدمت الولايات المتحدة لإيران في الفترة بين عامي ١٩٥٣-١٩٦٣ ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية.

تعامل الشاه بصرامة مع الجماعات التي عارضته أثناء حكم مصدق. فحل الجبهة الوطنية، وزج بقادتها، ومنهم مصدق نفسه، في السجون. وقامت قوات الأمن بجهد منسق للقضاء على حزب توده؛ فكشفت شبكته السرية، وسجن المئات من أعضائه، وأُعدم وعُذب العشرات من قادته. وللحيلولة دون عودة المعارضة المنظمة، أسس الشاه، بمساعدة المستشارين الأمريكيين والإسرائيليين تنظيما للأمن الداخلي (السفاك)، الذي ساءت سمعته بسبب انتشار عمليات المراقبة ومعاملته الوحشية للسجناء السياسيين الذين اكتظت بهم سجون إيران. وفيما بين عامي ١٩٥٣-١٩٧٩، لم تكن في إيران حرية سياسية. ومع ذلك كانت هناك فترات سمح فيها بالتعبير المحدود عن الرأي، لكن كان القمع والتلاعب والإكراه هي السمة العامة. وفرضت السيطرة على انتخابات المجلس، وأصبح نظام الحزبين الذي تبناه الشاه لإضفاء المظهر الديمقراطي مقيدا بشدة لدرجة أن الإيرانيين أطلقوا على الحزبين اسم "نعم" و"نعم يا سيدي"(٢).

---

(١) نفسه، ص٤٥٠.

(٢) نفسه، ص٤٢٠.

وقد واجه هذا النظام القمعي تحديا قصير العمر فيما بين عامي ١٩٦٩-١٩٦٣، عندما عانت البلاد واحدة من نوبات انكماشها الاقتصادي وسمح الشاه، تحت ضغط الولايات المتحدة بإضفاء الطابع الليبرالي على البلاد، للجبهة الوطنية بالمشاركة في الحملات الانتخابية. وقد اجتمع نقد مرشحي الجبهة الوطنية للنظام مع تزوير الحكومة الواضح لنتائج الانتخابات وتردي الأوضاع الاقتصادية لتفجر موجة من الإضرابات والمظاهرات. وبلغت حركة الاحتجاج ذروتها عام ١٩٦٣ عندما بدأ عضو معروف نسبيا من المؤسسة الدينية، هو آية الله روح الله الخميني، يخصص خطبه الدينية لانتقاد النظام وحليفه الأمريكي. وأدان الخميني فساد الشاه، بإهماله حقوق جماهير المقهورين، والتفريط في سيادة إيران. كما اتهم النظام بتجاهل معتقدات البلاد الإسلامية ببيع النفط لإسرائيل وتقديم تنازلات اقتصادية للولايات المتحدة. وفي عام ١٩٦٣، ألقى السافاك القبض على الخميني. وعندما انتشر نبأ القبض عليه، اندلعت في طهران وغيرها من المدن الكبرى موجة من المظاهرات المعادية للحكومة استمرت ثلاثة أيام قبل أن يتمكن الجيش من سحقها على حساب المئات، وربما الآلاف من الأرواح. ونفي الخميني إلى تركيا عام ١٩٦٤؛ وبعدها بعام غادرها إلى العراق، حيث استمر في الكتابة والخطابة حتى عام ١٩٧٨، عندما أجبر على مغادرة العراق إلى فرنسا.

وكشفت اضطرابات عام ١٩٦٣ مرة أخرى عن قدرة المؤسسة الدينية على حشد الجماهير بتطبيق الإسلام على الأوضاع المعاصرة. كما أظهرت الاحتجاجات وجود مشاعر عميقة لرفض الأنشطة الاقتصادية والسياسية الأجنبية في إيران. وفي هذه الحالة، توجهت المشاعر ضد حاكم قمعي متهم بربط مصير البلاد بقوة غريبة لا تنسجم مصالحها بالضرورة مع مصالح إيران.

كانت تلك علامات خطيرة بالنسبة للنظام، وقد أقر بها. وبعد الانتهاء من قمع الاضطرابات، اهتم الشاه مجددا بالمؤسسات التي تقوم عليها سلطته. وشمل هذا شبكة كثيفة من القضاة التابعين في المحاكم، وسيطرة الحكومة على التعيينات في الجهاز الإداري والقوات المسلحة. وقد حظي التنظيم الأخير برعاية الشاه الشخصية. فقد كان يرى أن مصير العرش والجيش مرتبطان ارتباطا لا فكاك منه. وظهر أكثر من مرة وهو يرتدي الزي العسكري، وتلخص عبارته "أنا الجيش" رؤيته لعلاقته بالقوات المسلحة[1]. ولكي يحتفظ بولاء سلك الضباط، قدم لهم النوادي الحسنة التجهيز، وإمكانية الحصول على

(1) Cited in James A. Bill and Robert Springborg, Politics in the Middle East, 3rd ed. (Glenview, Ill., 1990), p. 204.

سلع الرفاهية، والأجور العالية. وبالإضافة إلى بناء القوات المسلحة الإيرانية لتوفير الأمن داخليا لنظامه، أراد الشاه تحويل إيران إلى قوة عسكرية إقليمية. وبدد أموالا طائلة على المعدات العسكرية، وحصل على بعض أكثر الأسلحة في ترسانة التحالف الغربي تقدما.

وتوفرت للشاه الأموال اللازمة لتسليح الجيش بفضل تضاعف أسعار النفط أربع مرات بسبب المقاطعة التي فرضتها الدول العربية المنتجة للنفط أثناء الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ (انظر الفصل ٢١). كانت الزيادة في العائدات مذهلة: في العقد الممتد بين عامي ١٩٦٤-١٩٧٤، كان إجمالي العائدات الإيرانية من النفط ١٣ مليار دولار؛ وفي عامي ١٩٧٥-١٩٧٦ وحده، بلغت ٢٠ مليار دولار. وشجعت الولايات المتحدة الشاه، الحليف المخلص، على استخدام هذه العائدات في امتلاك أسلحة متقدمة. وسمح له بشراء أنظمة السلاح الأمريكية غير النووية. وبعد إنفاق ١٠ مليارات دولار على الأسلحة فيما بين عامي ١٩٧٢-١٩٧٦، أصبحت إيران تمتلك خامس أقوى قوة عسكرية في العالم، بجيش قوامه حوالي ٤٠٠ ألف مقاتل مسلحين وعدد من دبابات شيفتين البريطانية يفوق ما تملكه القوات البريطانية نفسها، وقوة جوية من مقاتلات الفانتوم، والمروحيات، وقاذفات صواريخ تومكات.

وكما كان حال الإمبراطورية العثمانية ومصر في القرن التاسع عشر، كان جلب أنظمة السلاح الأجنبية الصنع يعني استقدام معلمين أجانب. وأدى قدوم الآلاف من ممثلي متعهدي الدفاع الأمريكيين، بأجورهم المرتفعة، وتكلفة سكنهم الأنيق، والمفتقدين أحيانا للياقة، إلى نفور أولئك الإيرانيين، كما يظهر في خطب الخميني عام ١٩٦٣، وإلى الإحساس بأن احتفاء الشاه بالغرب يشكل إهانة لوحدة إيران الثقافية وسيادته الوطنية .

الإصلاح من أعلى: الثورة البيضاء وآثارها

برغم أن اهتمام الشاه الأول كان منصبا على تعزيز سلطته الشخصية، فقد تعهد كذلك بتغيير إيران على أساس غربي. لكن برنامج الإصلاح الملكي كان يجمع بين متناقضات: بينما حاول الشاه تحديث القدرات الإنتاجية لإيران، لم يسمح بأي تحد لمؤسسة العرش. وبالنتيجة، شهدت إيران تغيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة لكن هذا لم يترتب عليه تغيير في نظام الاستبداد الملكي التقليدي. وأدى هذا إلى نشوب الصراع بين الشاه، المصمم على تحديد ما ينبغي أن تتضمنه الإصلاحات، والقطاع الأكبر من السكان الإيرانيين الذين كانوا يريدون نظاما سياسيا منفتحا والسماح بحرية التعبير.

وأعلنت مقترحات الشاه للإصلاح المركز عام ١٩٦٣ باسم الثورة البيضاء، في إشارة إلى عزمه تطبيق الإصلاحات دون إراقة دماء. وكانت أهم النقاط الاثنتي عشرة الواردة بالبرنامج الأصلي من منظور الشاه، هي الإصلاح الزراعي وإنشاء فيالق محو الأمية. وكان للإصلاح الزراعي أغراضه السياسية وكذلك الاجتماعية وبذلك كانت أكثر أهداف الثورة البيضاء إثارة للجدل. وكان الغرض منه كسر سلطة كبار ملاك الأراضي الغائبين عن الطريق تقليص ملكياتهم الشخصية في القرية الواحدة. وهذا يتطلب منهم بيع فائض الأراضي إلى الدولة، التي تقوم من جانبها بإعادة توزيعها على الفلاحين. وقد حقق الإصلاح غرضه السياسي بنجاح الشاه في الوصول بسلطة الدولة المركزية إلى الريف والحد من نفوذ نخبة ملاك الأراضي. أضف إلى هذا تغير الدور التقليدي للفلاح من مستأجر خانع إلى مالك صغير متحرر من الالتزامات التي كانت تخضعه لمالك الأرض.

وفي أرياف البلاد، كانت نتائج الإصلاح الزراعي مختلطة. فعندما انتهى البرنامج رسميا عام ١٩٧١، أعلن الشاه أنه "لم يعد هناك فلاح في البلاد لا يملك أرضه"[1]. وعلى الرغم من أن وجود بضع مئات الآلاف من المستأجرين يقلل من مصداقية زعم الشاه، فإن الإصلاحات أعادت توزيع الأراضي الزراعية في إيران بصورة ملموسة. التقديرات تشير إلى أن ٩٢% ممن كانوا مستأجرين - حوالي مليوني فلاح - أصبحوا من الملاك بمقتضى برنامج إعادة التوزيع. ومع ذلك هناك شك في أن تكون حقوق الملكية قد عادت على الملاك الجدد بأي فائدة اقتصادية. فهناك قلة من الفلاحين أصبحوا مكتفين ذاتيا، لكن حوالي ٧٥% حصلوا على قطع من الأرض أقل من الحد الأدنى من المساحة التي يحتاجونها لتأمين الحاجات الأساسية للأسرة الريفية. وهذه المجموعة الأخيرة، وهم يشكلون قطاعا ساخطا ومحبطا من ريف إيران، إما اضطرت إلى العودة للعمل كأجراء أو أصبحوا جزءا من الهجرة الواسعة إلى المراكز الحضرية. واتسعت عملية الهجرة الزراعية مع انتشار آلات الزراعة الميكانيكية، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في الريف لانخفاض الطلب على العمالة.

وكانت فيالق محو الأمية جزءا من حملة للقضاء على الأمية في الريف، والتي بلغت وقتها ٨٠%. وكان أعضاء الفيالق من المجندين بالخدمة العسكرية من الحاصلين على الدبلومات المتوسطة على الأقل. وكجزء من خدمتهم العسكرية الإجبارية، كانوا

---

(1) Eric J. Hooglund, Land and Revolution in Iran, 1960–1980 (Austin, 1982), p. 71.
وتشكل إحصاءات هوجلند وتحليلاته الأساس لمناقشة الإصلاح الزراعي.

يقضون ١٥ شهرا في القرى للإسهام في أنشطة تعليمية كالتعليم في المدارس الابتدائية ومباشرة الفصول الليلية لتعليم الكبار. وفيما بين عامي ١٩٦٣-١٩٧٨، خدم حوالي ١٠٠ ألف من هؤلاء الذي أطلق عليهم جنود المعرفة في ريف البلاد. وطبقت برامج مثيلة في مجالات العناية الصحية والتشييد.

وبالإضافة إلى البرامج المحددة التي تضمنتها الثورة البيضاء، دشن الشاه برامج طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتحسنت مواصلات إيران الداخلية والخارجية بعد تشييد الطرق والسكك الحديدية وتطوير مرافق الموانئ. وأنفقت الدولة بسخاء على المشروعات الصناعية، وفي السنوات التي تلت عام ١٩٦٣ شهد الإنتاج الصناعي للبلاد زيادة كبيرة جعلت الشاه يتوقع أن تصبح بلاده من بين البلاد الصناعية الرئيسية الخمس في عام ٢٠٠٠. وترتب على زيادة قدرة إيران الصناعية زيادة أعداد العمال. لكن لأن التنظيمات العمالية الخاضعة للدولة حرمت العمال حق التفاوض الجماعي الحقيقي، ظلت الأجور منخفضة في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار المواد الغذائية الأساسية، لتبذر بذور السخط الاجتماعي مستقبلا.

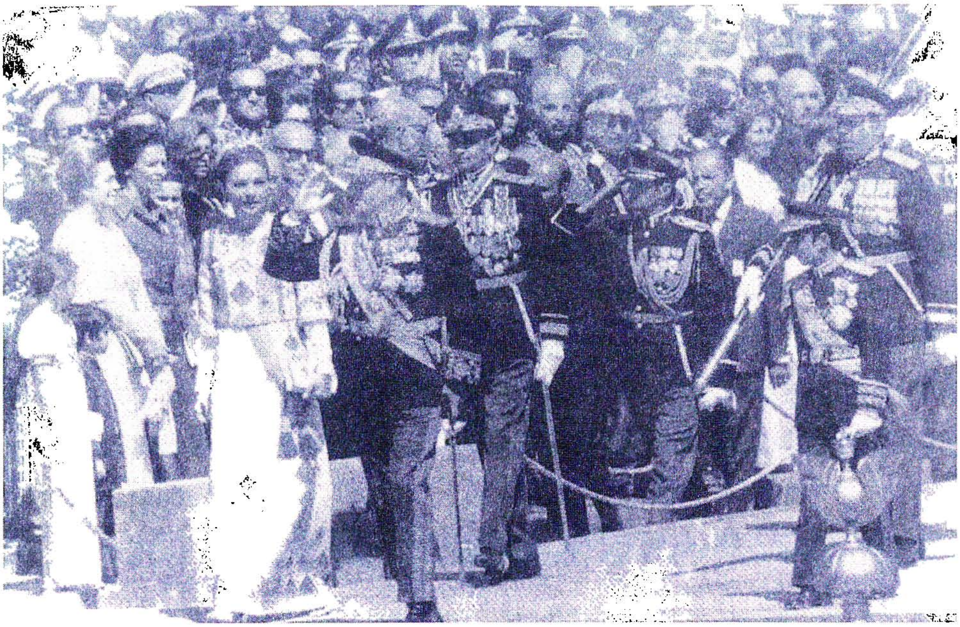
كما استخدم الشاه عائدات النفط لتحسين التعليم والرعاية الصحية. وفيما بين عامي ١٩٦٣-١٩٧٧، ارتفع عدد الملتحقين بالتعليم الأساسي من ١,٦ مليون إلى أكثر من أربعة ملايين؛ وتضاعف عدد الملتحقين بالجامعات سبع مرات ليصل إلى ١٥٤,٢١٥ طالب. وخلال الفترة نفسها، أسهمت الزيادة في أعداد المستشفيات والعيادات الصحية والأطباء المؤهلين في انخفاض وفيات الأطفال وأدت إلى زيادة سريعة في أعداد السكان من ٢٥,٨ مليون نسمة عام ١٩٦٦ إلى ٣٣,٤ مليون خلال عشر سنوات لا أكثر. وكما كان الحال في تركيا، صاحب الانفجار السكاني زيادة حادة في أعداد سكان المدن. وتدفق المهاجرون من الريف على طهران، حيث تركزت المشروعات الصناعية الكبيرة، وتحولت عاصمة إيران إلى مدينة مترامية الأطراف ومزدحمة، تضم حوالي ٤,٥ مليون نسمة بحلول عام ١٩٧٦.

وأدى ولع الشاه بالنماذج الغربية للتنمية إلى إقراره بفوائد إتاحة فرص التعليم والعمل للنساء. وكان تحرير المرأة من النقاط الأصلية للثورة البيضاء. وفي عامي ١٩٦٧ و١٩٧٥، أعلنت قوانين حماية الأسرة التي تعطي النساء قدرًا أكبر من المساواة القانونية في إطار الزواج. لم تلغ القوانين تعدد الزوجات لكنها ألزمت الزوج بموافقة الزوجة الحالية قبل الاقتران بأخرى. ومقارنة بالتشريعات التي صدرت في تركيا، كانت جهود إيران من أجل تغيير وضع المرأة متواضعة للغاية.

وبمرور الوقت، أصبحت الثورة البيضاء مبررا لحكم الشاه. ولتوقه إلى إضفاء الشرعية على حكمه ترتكز إلى أساس آخر غير القوة الصرف، غلف برامجه الإصلاحية بأسماء تقدمية زائفة تخفي طابعه الديكتاتوري وتساعد على إبعاد النقد الخارجي عن نظامه الفاسد والقمعي. ومن المؤكد أن كثيرا من برامجه الجديدة كانت ضرورية، لكن فوائدها عادت على القلة المميزة. فقد تراخى الإصلاح الزراعي بعد بداياته الواعدة، تاركا فلاحا مجهض الأحلام وملاك أراضٍ تنتابهم الشكوك. وكان تفضيل النظام للمشروعات الصناعية الكبيرة وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية سببا في إضعاف اقتصاد البازار التقليدي وتدمير الصناعات اليدوية. وهكذا، وبرغم ما أحدثته من تقدم ملموس في الخدمات الاجتماعية والأداء الاقتصادي، لم تحقق الثورة البيضاء الولاء الشعبي الذي كان النظام يسعى إلى تحقيقه.

وفي مجهود مواز لتأسيس شرعية حكمه، شدد الشاه على مكانة أسرة بهلوي كوريث لعروش الأخمينيين والساسانيين التي قامت قبل الإسلام. وكان والده قد اتخذ لنفسه بالفعل اللقب الملكي القديم شاهنشاه (ملك الملوك)، الذي أضاف إليه محمد رضا شاه لقب آريامهر (نور الآريين). وفي تأكيده على إنجازات الإمبراطوريات الإيرانية قبل الإسلامية، تجاهل الشاه بالفعل ماضي إيران الإسلامي العريق ولم يقم علاقات مقنعة بين عرشه وبين التقاليد الدينية للشعب الإيراني. وجاءت أكثر محاولاته طموحا لربط أمجاد قورش العظيم والأخمينيين بعرش آل بهلوي عام ١٩٧١ على هيئة احتفالات ذات ترف الباذخ والتي أقيمت في برسبوليس احتفالا بمرور ٢٥٠٠ عام متصلة من حكم العرش الإيراني. وكانت مظاهر البذخ والترف التي شهدتها تلك الاحتفالات، التي أشيع أنها تكلفت ١٠٠ مليون دولار، سببا للتهكم في الخارج والانتقادات في الداخل.

ورغم كل ما بذله الشاه، فلم يتمكن من تأسيس الشرعية السياسية الكاملة لحكم عائلته أو تحقيق صورة العاهل الذي يهتم اهتماما حقيقيا بإيران وشعبها. ولاشك أن هذا الإخفاق يعود في جانب منه إلى الفساد وسوء الإدارة الذي ميز حكمه. وقد استقطع الشاه وأسرته ملايين الدولارات سنويا من عائدات إيران لإنفاقهم الشخصي، وفضلوا تلقي الثروات الصغيرة من الشركات الأجنبية مقابل ترتيب تراخيص الاستيراد والاتصال بمراكز النفوذ. وكانت فرص جمع الأموال كبيرة في أوائل السبعينيات ــ لكنها كانت من نصيب ذوى الصلة بالبلاط بالأساس.



محمد رضا شاه والإمبراطورة فرح في مقبرة قورش العظيم لوضع إكليل من الزهور إيذانا ببدء احتفالات الذكرى ٢٥٠٠ لتأسيس الإمبراطورية الفارسية. ويعكس انتشار الزي العسكري قوة علاقة الشاه بقواته المسلحة. خدمة أسوشيتد برس الدولية

وكان من شأن العلتين التوءم، أي التوزيع المتفاوت للدخل والقمع السياسي، ابتعاد قطاعات واسعة من السكان عن النظام. لكن النظام السياسي المغلق وفاعلية السفاك، الذي عرف بالقسوة، حرمت الإيرانيين من أي قناة رسمية للتعبير عن شكاواهم. وكانت النتيجة عودة حركات المعارضة إلى العنف. واعتبارا من أواخر الستينيات، بدأت جماعات حرب العصابات حملة إرهاب ضد ممثلي الدولة وحليفتها الولايات المتحدة. وكانت أكبر منظمتين هما فدائيي خلق الماركسية ومجاهدي خلق الإسلامية. وكانت عضوية كلتا المنظمتين من شباب الإنتلجنسيا. وعلى الرغم من إضعاف مجموعات حرب العصابات بالقبض على أعضائها وإعدامهم، حافظت أنشطتها خلال السبعينيات على روح المقاومة بين الإيرانيين.

وانتهجت المؤسسة الدينية شكلا أقل مباشرة من المعارضة. ولم يكن كل العلماء معادين للنظام، لكن الغالبية كانت غاضبة من جانب أو آخر في سياسات الشاه. وشكلت إجراءات مثل الإصلاح الزراعي تهديدا مباشرا لأرزاق العلماء حيث قدم ذريعة للدولة للاستيلاء على أراضي الأوقاف، التي كانت تساهم عائداتها في صيانة المساجد والمعاهد.

كما سمحت برامج أخرى للدولة بمد أنشطتها إلى مجالات كانت قاصرة فيما مضى على العلماء. على سبيل المثال، قدمت فيالق محو الأمية بديلا تعليميا للمدارس الابتدائية الدينية، التي كانت المصدر الوحيد للتعليم للفلاحين في المناطق النائية من البلاد. وأثارت إصلاحات أخرى، مثل التغييرات التي أدخلت على وضع النساء، التساؤلات من منطلق ديني. وحاول الشاه مواجهة اعتراضات العلماء بالتأكيد على أن إصلاحاته لا تتعارض مع الإسلام لأنها تحقق العدل والمساواة، واقترح قصر دور العلماء على مسائل السلوك الشخصي.

كان التهديد الذي شكله الشاه على الوضع الاقتصادي للمؤسسة الدينية أحد أسباب معارضة العلماء. لكن المصلحة الشخصية لم تكن الباعث الوحيد لمعارضتهم. فالناشطون منهم عارضوا استبداد العرش والفساد الذي تفشى في نظامه، مشيرين إلى أن ممارساته تتعارض مع المبادئ الإسلامية للعدالة الاجتماعية. كما استنكروا اعتماد الشاه الكامل على النماذج الغربية للتنمية وتشجيعه لأنماط الاستهلاك والمعيشة الغربية، فتلك الممارسات زادت، على حد رأيهم، من التفاوت والاختلال. وبالرغم من أن الأجهزة القمعية للنظام زادت من خطورة تعبير العلماء عن معارضتهم بصورة علنية، فإن روابطهم الوثيقة بالجماهير الإيرانية وفرت لهم منبرا لنشر آرائهم.

وفي عام ١٩٧٥، وردا في جانب منه على عصابات المدن المسلحة، شدد الشاه من إجراءاته القمعية. فألغى نظام الحزبين وحل محله تنظيم وحيد هو حزب الإنقاذ الوطني. وضاعف هذا الانتقال إلى دولة الحزب الواحد من الطابع الشمولي للنظام ودشن عهدا من حكم الشرطة المتعسف، شمل الاعتقالات والرقابة والتعذيب الممنهج في السجون. وبدا أن النظام، المدعوم بجيش قوي وقوات أمن شرسة، يسعى إلى ضمان بقائه لعقود قادمة.

خاتمة

تشترك كل من تركيا وإيران في حدودهما مع الاتحاد السوفيتي، وكانت كلتاهما عرضة للمخططات السوفيتية في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة. وقد جر هذا الوضع الجيوبوليتيكي الدولتين إلى الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وقدمت الولايات المتحدة، في عزمها على احتواء انتشار الشيوعية، المساعدات الاقتصادية والعسكرية لتدعيم الاستقرار السياسي والعسكري في تركيا وإيران. وقبل البلدان المعونة الاقتصادية الأمريكية وشاركا في التحالف الأنجلو – أمريكي. لكن الدور الأمريكي في الإطاحة بمصدق ووجود الآلاف من العسكريين الأمريكيين في تركيا أثار المشاعر المعادية للولايات المتحدة. وأصبح من الواضح أن الولايات المتحدة التي حلت محل بريطانيا كقوة استعمارية تسعى إلى فرض هيمنتها على الشرق الأوسط لتحقيق أهدافها. وغضب الأتراك والإيرانيون الذين يرون الولايات المتحدة من هذا المنظور من تقليص السيادة الوطنية المتضمن في استعداد حكومتيهما في اتباع الموقف الأمريكي في السياسة الخارجية.

ورغم اشتراك كل من تركيا وإيران في أنماط معينة للتغيير الاجتماعي والسكاني خلال تلك الفترة، فإن المؤسسات السياسية التي جرى عبرها التعبير عن رأي الجماهير في التغيير كانت مختلفة تماما. فكانت ديمقراطية تركيا القائمة على التعددية الحزبية على طرف نقيض من ديكتاتورية الشاه. وفي المرات التي تعثر فيها النظام البرلماني التركي، كان ذلك يعود بالأساس إلى تكاثر الأحزاب السياسية وجماعات المصالح. لكن في إيران، لم يكن لجماعات المصالح الاجتماعية والسياسية التي ظهرت بفضل برامج التحديث التي تبناها الشاه متنفسا سياسيا تعبر من خلاله عن مطالبها. حتى المرات الثلاث التي تدخل فيها الجيش التركي تكشف عن الفروق بين البلدين. فقد تدخلت القوات المسلحة التركية في النظام السياسي لوضع حد لمأزق برلماني واضطراب سياسي، وليس لفرض الحكم العسكري. بالمقابل، استخدم الجيش الإيراني للحفاظ على قبضة الشاه الديكتاتورية؛ وكانت هناك مصالح مشتركة تجمع بين الجيش والعرش.

وخلال السبعينيات، تعرض هذان النظامان للضغوط نتيجة التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها البلدان. وقد أثار نزوع الجيش التركي إلى التدخل عندما يتعرض النظام الاجتماعي لأزمة برلمانية الشكوك في استمرار النظام المدني التعددي الذي كان يلقى الإشادة بوصفه إنجازا في الخمسينيات. وفي إيران، أدت الثروة النفطية المذهلة إلى تفاوتات كبيرة في الدخل ومهدت لإمكانية انفجار الغضب الشعبي من جانب أولئك القابعين في أسفل السلم الاقتصادي. لكن قوات الأمن الداخلي التابعة للشاه، تدعمها قوة الجيش، كانت جاهزة لسحق أي معارضة شعبية.

(١٥)

الشرق الأوسط في عهد ناصر: القاعدة المصرية

في الفترة بين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧، جسد جمال عبد الناصر كل ما يتمنى العالم العربي أن يكون عليه: كان واثقًا ومستقلا ويعمل على بناء مجتمع جديد متحرر من الماضي الاستعماري ويتطلع إلى مستقبل عربي مشرق. واستنسخت مبادرته في دول عربية أخرى، وطغت مكانته بحيث أصبحت تعبيرات مثل ناصرية وناصريين عملة سياسية مشتركة. وبالرغم من أن إنجازاته الحقيقية كانت أقل من ظاهرها، فقد قدم للعالم العربي في وقت ما صورة الزعيم المفعم بالحيوية الذي تحدى القوى الاستعمارية وأطاح بنخبة الحكم القديمة. وبدت إصلاحاته متقدمة مقارنة بجمود وركود النخبة الحاكمة القديمة، وأشاع روح الأمل التي جعلت كثيرين يؤمنون بإمكان إعادة بناء نظام عربي جديد وقوي، قادر على الثأر لهزيمة عام ١٩٤٨ والحفاظ على استقلال العرب أمام الضغوط الخارجية. ونظرا للإلهام الذي كان هو مصدره والنفوذ الذي مارسه، فمن المناسب أن نطلق على سنوات حكمه عهد ناصر.

شلل النظام القديم (١٩٤٥-١٩٥٢)

دشنت نهاية الحرب العالمية الأولى فترة من التوتر المتجدد بين البريطانيين والمصريين. وكانت العلاقات بين البلدين لا تزال محكومة بمعاهدة عام ١٩٣٦، التي فرضت القيود على السيادة المصرية. وحاولت الحكومات المصرية المتتابعة أكثر من مرة إقناع بريطانيا بإعادة النظر في المعاهدة وجلاء القوات. لكن برغم اعتراف بريطانيا باستقلال الهند عام ١٩٤٧، فإنها لم تكن على استعداد للتخلي عن قناة السويس وغير راغبة من ثم في التسليم بالمطالب المصرية. وزاد فشل الحكومة في الحصول على الاستقلال التام من التوتر في البلاد وغذى مشاعر الغضب الشعبي من كل الطبقة الحاكمة من البريطانيين والساسة ملاك الأراضي من المصريين على السواء التي كانت تسيطر على البرلمان منذ عام ١٩٢٣. كما فشلت الركيزة الثانية للمؤسسة الحاكمة، الملك فاروق، في كسب ولاء الشعب. فقد كان سيء السمعة بسبب سلوكه الشخصي المخزي وصلته بهزيمة مصر المهينة في الحرب العربية الإسرائيلية عامي ١٩٤٨-١٩٤٩. وفي ظل غياب قيادة حازمة، دخلت مصر في أزمة سياسية دائمة.

وكانت الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء من الأسباب الرئيسية لانفضاض الجماهير عن النخبة الحاكمة. وكان هذا واضحا بجلاء في الريف المصري مع تزايد تركيز الملكيات الخاصة الكبيرة بيد حفنة من كبار الملاك. وفي عام ١٩٥٢، كان حوالي ٠.٤ % من ملاك الأراضي المصريين يملكون ٣٥% من أراضي البلاد القابلة للزراعة. وعلى الطرف الآخر، كانت المساحة المملوكة لـ ٩٤% من الملاك لا تزيد عن ٣٥%. وكان متوسط المساحة في المجموعة الأولى ١٧٠ فدانًا؛ بينما امتلك أفراد المجموعة الثانية قطعا متوسط مساحتها ٨ فدادين في المتوسط. وأدى هذا التفاوت الشاسع في توزيع الأرض إلى نمو ثروات كبار الملاك وإفقار صغار الملاك، الذين اضطرت أعداد متزايدة منهم إلى بيع أراضيها سدادا للديون. وواجه الفلاحون المعدمون، الذين لا يملكون ولا يؤجرون أرضا بل يعتمدون على قوة عملهم فقط كمصدر للدخل، ظروفا بالغة القسوة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية. وشهد هؤلاء، الذين يشكلون أكثر من نصف سكان الريف، أجورهم وهي تتقلص باستمرار مع تزايد أعدادهم.

وأدى هذا الوضع إلى ارتفاع الأصوات المطالبة بالإصلاح، لكن زعماء الوفد وغيره من الأحزاب السياسية حققوا ثروتهم ومكانتهم الاجتماعية من ملكيتهم للأرض، ولم يكونوا على استعداد لمعالجة مسألة الإصلاح الزراعي. وكان للسخط المختمر في ريف البلاد نظيره في القاهرة والإسكندرية، حيث كانت الطبقة العاملة المتوسعة تعيش وتعمل في ظروف متدنية، ونظم الطلاب المظاهرات المعادية للبريطانيين، وصارع المهاجرون الجدد من الريف من أجل مجرد البقاء. وبالرغم من أن حكومات ما بعد الحرب عملت على تقديم قانون محدود للضمان الاجتماعي، فإنه لم يكن كافيا للتقليل من فقر الجماهير أو التخفيف من ريبة الجمهور وتشككه في الساسة الحاكمين. وفي هذا المناخ المتقلب، وسع الإخوان المسلمون من نشاطهم وبلغوا أوج نشاطهم. وبحلول نهاية الأربعينيات، أصبحت الجماعة تضم أكثر من ٥٠٠ ألف عضو وعددا أكبر من المتعاطفين. وقد انجذب بعض المصريين إلى الإخوان لمزجهم بين الدعوة إلى الاستقلال الوطني والمحافظة على القيم الإسلامية إلى جانب برنامج جذاب للإصلاح الاجتماعي (انظر الفصل الحادي عشر). وفي السنوات التي أعقبت الحرب مباشرة، نظم المتشددون من الإخوان حملة عنف منظمة ضد الأجانب، والمؤسسات الأجنبية، والمسئولين المصريين الذين اعتبروهم أعوانًا للاستعمار. وعندما حاول رئيس الوزراء محمود فهي النقراشي التضييق على أنشطة التنظيم عام ١٩٤٨، اغتاله الإخوان المسلمون. وفي العام التالي اغتيل حسن البنا، الزعيم المؤسس للإخوان المسلمين على يد قوات الأمن المصرية على الأرجح. وقد أظهرت هذه الأعمال مدى الفوضى السياسية والاجتماعية التي اجتاحت مصر خلال السنوات الأخيرة من عمر النظام القديم.

وفي محاولة لإعادة الحياة الطبيعية إلى البلاد، دعا الملك فاروق إلى إجراء الانتخابات عام ١٩٥٠. وفاز الوفد مرة أخرى، وتولى زعيمه الجليل، النحاس باشا، رئاسة الوزراء. وأملا في استعادة هالة الوطنية التي أحاطت بحزبه يوما، أعلن النحاس عام ١٩٥١ إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦. ولم تكن الحكومة البريطانية، الغارقة في أزمة مصدق في إيران، على استعداد لتقديم تنازلات للمصريين. لكن إلغاء المعاهدة قوبل بحماس شعبي من جانب المصريين، وبدأت العصابات المسلحة من المصريين تدخل في مناوشات مع وحدات من الجيش البريطاني(*). وفي أحد تلك الاشتباكات، دمرت الدبابات البريطانية معسكرات للشرطة في الإسماعيلية، فقتلت خمسين شرطيا وأصابت عددا أكبر من هذا. وفي اليوم التالي، ٢٦ يناير عام ١٩٥٢، والمعروف بالسبت الأسود، ردت جماهير القاهرة على الحادث بموجة من المظاهرات وأعمال الشغب. وخلال الأحداث، اندلع عدد من الحرائق، والتهمت النيران حي وسط القاهرة، مركز نشاط الأعمال. ولم يتوقف نشاط الجماهير الغاضبة على تخريب الممتلكات البريطانية؛ فقد هاجمت البارات ودور السينما والملاهي الليلية ورموز فساد وانحراف الطبقة العليا المصرية.

عجل الانهيار التام للقانون والنظام في السبت الأسود من نهاية النظام القديم. وبرغم أن النظام تمكن من البقاء عدة شهور إضافية قليلة، فقد أطيح به نهائيا في الساعات الأولى من صباح ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، عندما قامت مجموعة من صغار الضباط بثورة(**) واستولت على السلطة. لم يكن مجرد فاصل قصير من تدخل الجيش؛ كان استبدالا لنظام بنظام. وقد تولى اثنان من الضباط الذين شاركوا في الثورة، هما ناصر والسادات، حكم مصر لمدة تسعة وعشرين عاما.

(*) يستخدم المؤلف هنا ألفاظًا تسيء للحراك الشعبى والمقاومة المصرية ضد بقايا الاستعمار البريطانى فى مصر. فى حين يتناول الأحداث الدامية التى تعرضت لها قوات الشرطة المصرية، فى الإسماعيلية فى ٢٦ يناير ١٩٥٢م، بنوع من عدم المبالاة والمرور السريع الخاطف مع عدم الإنصاف والحياد، فلم يلق اللوم أو الإدانة أو حتى التقريع لها – كما فعل مع المتظاهرين المصريين، فقد وصفهم بـ "العصابات المسلحة".

ولرؤية أكثر اكتمالاً عن تلك الفترة انظر: (الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦-١٩٥٢، د. هدى جمال عبد الناصر، دار المستقبل العربى، ط١، ١٩٨٧). (المحرر)

(**) يصف المؤلف ثورة يوليو ١٩٥٢م، بأنها انقلاب، ورغم أنها بدأت حركةً مسلحةً فى البداية، فإن الشعب قد أيدّها فيما بعد وأضفى عليها الشرعية، وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من تاريخ مصر الحديث، ومن نضال الحركة الوطنية المصرية، وقد أثبتنا هنا كلمة " الثورة" بدلاً من الانقلاب" فى كل المواضع التى وردت فيها. انظر: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، د. مجدى حماد، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤م. (المحرر)

الضباط الأحرار وثورة عام ١٩٥٢

قام بالتخطيط للانقلاب أو ثورة عام ١٩٥٢ كما صارت تعرف، مجموعة من صغار الضباط، كثيرون منهم تمتد العلاقة بينهم منذ أوائل الأربعينيات. وقد شكلت المجموعة، التي أطلقت على نفسها اسم الضباط الأحرار، لجنة تنفيذية من تسعة أشخاص (أربعة عشر فيما بعد) برئاسة البكباشي (المقدم) جمال عبد الناصر الذي عاش بين عامي (١٩١٨-١٩٧٠). وتعد خلفية ناصر وتجاربه نموذجا للضباط الأحرار ويمكن الاستعانة بها لرسم صورة للمؤثرات التي شكلت الجيل الجديد من حكام مصر. كان والد ناصر فلاحا انتقل إلى الإسكندرية، حيث التحق بالعمل في مصلحة البريد كموظف صغير وحيث أنجب أول أولاده، جمال. ولم يكن لناصر حياة أسرية طبيعية؛ فقد توفيت والدته وهو في الثامنة، وانتقل والده، ونشأ الشاب ناصر بين العديد من أقاربه في القاهرة والإسكندرية. وأثناء دراسته الثانوية، تعرف على كل التيارات السياسية التي عرفتها الثلاثينيات وشارك، شأن كثيرين من طلاب جيله، في المظاهرات المناهضة للبريطانيين وأصيب أثناء احتجاجات عام ١٩٣٥.

ولشعوره بعدم وجود هدف محدد لحياته وبالغربة بعد إنهاء دراسته الثانوية عام ١٩٣٦، التحق بكلية الحقوق لعدة شهور قبل قبوله بالكلية الحربية المصرية، التي فتحت أبوابها للتو أمام أبناء الشريحة الوسطى والدنيا من الطبقة المتوسطة. وتخرج عام ١٩٣٨ وخدم خلال سنوات الحرب بعدد من الإرساليات إلى السودان والصحراء الغربية، وهي الفترة التي أجرى بها اتصالات بعدد من الأفراد الذين شكلوا فيما بعد اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار. وشأن عدد من أفراد تلك المجموعة، شارك ناصر في حملة فلسطين عام ١٩٤٨. وبالرغم من الإشادة بدوره الخاص، فقد عانى مع زملائه الضباط من مذلة الهزيمة التي حلت بمصر على يد إسرائيل(*)، تلك الهزيمة التي ردوها إلى فساد الملك فاروق والساسة المدنيين وشخصيات معينة في القيادة العليا. واعتبر ناصر وزملاؤه الثأر من "نكبة" عام ١٩٤٨ جزءا من واجبهم الوطني.

(*) لم تكن النكبة أو الهزيمة أمرًا مصريًا خالصًا، بل كانت فى الأساس شأنًا عربيًا، فقد شاركت مصر مع غيرها من الدول العربية فى تلك الحرب، ولذا لا يمكن عدَّها هزيمة مصرية كاملة كما يصف المؤلف هنا. (المحرر)

لم يكن ناصر والعديد من زملائه ينتمون إلى نخبة ملاك الأراضي أو المهنيين، بل كانوا من أبناء صغار ملاك الريف، وصغار موظفي الحكومة وصغار التجار. وكان آخرون من المجموعة من أبناء الطبقة الوسطى الصرفة. لكنهم كانوا جميعا ينتمون إلى شريحة من المجتمع استفز مشاعرها وجود الاحتلال البريطاني والطبقات الحاكمة من أهل البلاد. كما كانوا يمثلون صعود جيل جديد إلى مواقع السلطة - في وقت الثورة، كانوا كلهم من شباب الضباط تتراوح أعمارهم بين ٢٨-٣٥ عاما، وهو فارق عمري كبير بينهم وبين النحاس، الذي قاد الوفد منذ عام ١٩٢٧، والذي كان حينها في الخامسة والسبعين من عمره. وقد أدركوا أن شبابهم وغموضهم قد يحولان دون كسب التأييد الشعبي، وقبل القيام بالثورة، أقنعوا ضابطًا كبيرًا محترمًا، اللواء محمد نجيب، بأن يكون قائدا لهم. وكان نجيب من قلة من القادة العسكريين المصريين خرجوا بسمعة طيبة من حرب عام ١٩٤٨، وسرعان ما أصبح أكثر شخصيات النظام شعبية.

كان الأعضاء الأساسيون من جماعة الضباط الأحرار من الوطنيين البرجماتيين و"البيروقراطيين العسكريين المنضبطين" ليس لهم أفكار محددة عن التنظيم السياسي أو ميل أيديولوجي معين[1]. كانوا مدفوعين برغبة وطنية في إنهاء الاحتلال البريطاني ومفاهيم مبهمة عن الإصلاح والعدالة الاجتماعية. وفي عام ١٩٥١، عندما كانوا لا يزالون مجموعة سرية داخل الجيش، أعد الضباط الأحرار برنامجا من ست نقاط يسترشد بها حكمهم بعد الثورة. وكان البرنامج يدعو إلى القضاء على الاستعمار البريطاني وأعوانه من المصريين، والقضاء على الإقطاع، وإنهاء السيطرة السياسية لرأس المال الأجنبي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإقامة جيش وطني قوي، وحياة ديمقراطية سليمة. وما إن تولى الضباط السلطة، حتى شكلوا من بينهم هيئة يقودها ناصر باسم مجلس قيادة الثورة كانت بمثابة هيئة تنفيذية للحكم. ولأن المجلس لم تكن له خطة مسبقة لإدارة البلاد، كان يتعامل مع المواقف حسب مقتضى الحال، وبهذه الطريقة تشكل النظام بالتدريج ووجد اتجاهه. لكن لم يكن هناك تنظيم بقيادة ناصر دون خطة تماما، ففي مجرى تعزيز سلطته قاد المجلس حملة مزدوجة، حيث تولى إبعاد المنافسين على السلطة وحاول- في الوقت نفسه- أن ينال التأييد الشعبي بإعلانه الإصلاحات ووضع دستور جديد.

---

(1) P. J. Vatikiotis, Nasser and His Generation (New York, 1978), p. 109.



الجيش يدخل السياسة: مجموعة من الضباط الأحرار عام ١٩٥٣. كانت الإطاحة بالحكم الملكي في مصر وإصلاحات ناصر الداخلية ومغامراته في مجال السياسة الخارجية مصدر إلهام للشباب الراديكالي في أرجاء المشرق العربي. في الصورة: الثلاثة الجالسون على المنصة (من اليسار) البكباشي جمال عبد الناصر واللواء محمد نجيب والصاغ عبد الحكيم عامر ــ المصدر: صور أسوشيتدبرس العالمية

كان الملك فاروق هو الغريم الأول الذي ينبغي التخلص منه. وبعد ثلاثة أيام من الثورة، أُجبر على التنازل عن العرش والتوجه إلى المنفى. وأبحر آخر حاكم من سلالة محمد علي من ميناء الإسكندرية على متن اليخت الملكي، حيث أمضى بقية حياته في الريفييرا الفرنسية. وفي عام ١٩٥٣ ألغيت الملكية نفسها، وأعلن قيام الجمهورية في مصر. واستدار المجلس للوفد وغيره من الأحزاب البرلمانية، فأعلن سلسلة من التغييرات السياسية الجذرية كان من شأنها القضاء التام على النظام القديم: إلغاء دستور عام ١٩٢٣، وحل البرلمان، وحظر الأحزاب السياسية. وأعلن النظام فترة انتقالية من ثلاثة أعوام، يكون المجلس خلالها أعلى هيئة تنفيذية. وتولى نجيب منصبي الرئيس ورئيس الوزراء، وظل ناصر وراء الكواليس كوزير للداخلية. وحل أعضاء آخرون من مجلس قيادة الثورة محل الساسة المدنيين في مجلس الوزراء، وعُين عدد آخر من الضباط للإشراف على أجهزة الدولة. وأحكم الضباط الأحرار سيطرتهم الكاملة على الدولة . وفي عام ١٩٥٤، قضى مرسوم جديد لمجلس قيادة الثورة بمنع كل من شغل منصبا عاما في الفترة بين

عامي ١٩٤٦-١٩٥٢ من تولي مثل هذه المناصب. وقد نجح هذا في إبعاد معظم ساسة النظام القديم عن المشاركة في الحياة العامة ومهد الطريق أمام جيل جديد من طبقات اجتماعية مختلفة لتولي مواقع السلطة في جهاز الدولة. ولملء الفراغ الذي خلفه حل الأحزاب، نظم مجلس قيادة الثورة حزبا جماهيريا أطلق عليه هيئة التحرير. لم يكن حزبا بالمعنى البرلماني للكلمة، بل أداة يحشد النظام عبرها التأييد لحكمه ويحكم سيطرته على تلك الجماعات صاحبة المصلحة كالطلبة والعمال. وكانت هيئة التحرير الحزب الوحيد المرخص به في البلاد ولم يقابل من ثم بحماس كبير.

كان الإخوان المسلمون، التنظيم السياسي الأقوى إلى حد بعيد، المنافس الرئيسي للمجلس في البلاد. وفي عام ١٩٥٢، كان لعدد من الضباط الأحرار صلات وثيقة بالإخوان، وكانت هناك مرحلة مبكرة من التعاون بين التنظيمين، حيث كان يتطلع كل طرف إلى السيطرة على الآخر في النهاية. لكن التعايش استحال بينهما، وفي عام ١٩٥٤ توفرت للمجلس الذريعة لتوجيه ضربة للجماعة عندما حاول عضو بالتنظيم اغتيال ناصر. ورد المجلس بحظر الجماعة، وإعدام ستة من قادتها، وسجن الآلاف من أعضائها. واضطر التنظيم إلى اللجوء إلى العمل السري، لكن لا هو نسي ولا قضي عليه تماما وسيعود في وقت آخر. كما وجه المجلس ضربات شديدة لجماعات اليسار السياسي. فبعد وقت قليل من الثورة، دخل عمال مصنع كبير للنسيج بالقرب من الإسكندرية في إضراب وتظاهروا في أرجاء المصنع وأتوا ببعض أعمال العنف باسم ثورة الشعب. وبدلا من التعاطف الذي توقعوه من النظام الجديد، قام الأخير بسحق الإضراب. فأمر مجلس قيادة الثورة الجيش بإنهاء الإضراب، وأعد لمحاكمة وأعدم زعماءه، واستغل الاضطراب العمالي لسجن قيادات الحزب الشيوعي وغيرهم من اليساريين.

كما كان من الضروري أن يحكم مجلس قيادة الثورة سيطرته على القوات المسلحة ويضمن ولاءها. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، عين ناصر صديقه المقرب والعضو السابق بالضباط الأحرار، عبد الحكيم عامر، في منصب القائد العام، وهو المنصب الذي شغله عامر بوصفه عيناً للنظام على الجيش خلال السنوات الخمس عشرة التالية. وكانت العلاقة بين الجيش ومجلس قيادة الثورة - وفي داخل المجلس نفسه - محكومة بقوة بالصراع على السلطة بين نجيب وناصر الذي خرج إلى العلن في أوائل عام ١٩٥٤. وبدلا من التصرف كمجرد واجهة كما كان يريد المجلس، أصبح نجيب شخصية عامة تتمتع بالشعبية وبدأ يعبر عن آرائه الخاصة باتجاه الثورة، وهي آراء كانت تختلف عادة عن آراء ناصر. لكن ناصر كان مصمما على الاحتفاظ بسيطرته على الحركة، وخاض صراعا مريرا في السر والعلن مع نجيب. وأثبت ناصر أنه مقاتل عنيد، وفي نوفمبر عام

١٩٥٤، اتهم نجيب بمساندة الإخوان المسلمين، وأبعد عن منصبه، ووضع قيد الإقامة الجبرية في منزله، وهو ما كان عليه تحمله حتى وفاته عام ١٩٨٤. وبعد عامين من الثورة، نجح ناصر في القضاء على مراكز القوى المدنية القائمة، وفي تطهير الجيش من المنافسين المحتملين، وثبت قدميه بوصفه القوة السياسية المسيطرة في مصر.

بالتوازي مع تعزيزه لسلطته، حاول مجلس قيادة الثورة حشد التأييد الشعبي من خلال تقديم الإصلاحات. وكان أهم إنجازاته قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر عام ١٩٥٢. وقد حددت مادته الرئيسية الحد الأقصى لمساحة الأرض التي يمكن أن يمتلكها الفرد بمائتي فدان. وتولت الدولة إعادة تقسيم الفائض إلى مساحات صغيرة وتوزيعها على الفلاحين ممن يمتلكون أقل من خمسة أفدنة. وقدمت الحكومة تعويضات للملاك على هيئة سندات حكومية. وصودرت أراضي وممتلكات الأسرة المالكة وأعيد توزيعها. وبالإضافة لتقديم المزايا للفلاحين، كان غرض النظام من تفتيت الملكيات الزراعية هو تقليص السلطة السياسية والاقتصادية لنخبة ملاك الأراضي. ويصعب القول إن طبقات ملاك الأراضي القديمة جُردت من كل ثروتها، لكن لاشك أن تخفيض ملكياتها أسهم في تدهور نفوذها في المجتمع المصري ككل. وبرغم أن قوانين الإصلاح شابها سوء التطبيق، فإن مجرد صدورها بحد ذاته أكد رفض النظام الجديد للنظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القديم. وأصبح الإصلاح الزراعي علامة على عهد ناصر وموضوعا للتقدير داخل مصر وخارجها خلال السنوات الأولى من عمر النظام.

وأضفى الإصلاح الزراعي والقوانين التي ألغت الألقاب المدنية (باشا وبك) على النظام هالة إصلاحية وشعبية. وأمَّل ناصر في ترسيخ هذه الصورة بالدستور الجديد، الذي أعلن في نهاية سنوات الفترة الانتقالية الثلاث، عام ١٩٥٦. وجاء الدستور صدى لمشاعر حركة الضباط الأحرار في بدايتها؛ حيث أعلن عن تعهد الحكم بالقضاء على الاستعمار والإقطاع وبناء جيش قوي، وإقامة عدالة اجتماعية ومجتمع ديمقراطي. وجاء تطبيق مبدأ إقامة الديمقراطية، نظريا على الأقل، بانتخاب مؤتمر قومي من ٣٥٠ عضوًا. وعلى خلاف النظام القديم، كان هناك قانون للحقوق يحمي المصريين من التمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

لكن المجتمع المنفتح التعددي الذي عبر عنه الدستور جاء مقيدا بالطريقة التي حددته بها السلطة. فالنظام السياسي الناصري كان مصمما لتوجيه الإرادة الشعبية، لا للاستجابة لها. وكانت الأحزاب السياسية محظورة، وحل محل هيئة التحرير العقيمة تنظيم جماهيري آخر، هو الاتحاد القومي. وكان يجري تسمية وفحص كل المرشحين للمؤتمر

القومي من جانب اللجنة التنفيذية، التي يرأسها ناصر. وتمركزت سلطة القرار فيما بعد بمقتضى مواد الدستور التي تعطي للرئيس سلطات واسعة. وفي يونيو عام ١٩٥٦، أقر الدستور في استفتاء شعبي واختير ناصر رئيسا؛ وحسب النتائج الرسمية، حصل ناصر على ٩٩,٩% من الأصوات. وساعد هذا في ترسيخ الاستفتاءات كبديل للانتخابات. لكن حتى في ظل الإدارة المحكومة للاستفتاء، اتخذ النظام إجراءات شعبوية حققت مشاركة جماهيرية أكبر مما كان عليه الحال في السابق: كان الرجال ملزمين بالمشاركة في الانتخابات وسمح للنساء للمرة الأولى بالتصويت.

وبحلول منتصف عام ١٩٥٦، ضمن نظام ناصر قاعدة سلطته في الداخل ونال قدرا من الاعتراف بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي. لكن بدا وكأن "ثورة" عام ١٩٥٢ توقفت وفقدت الاتجاه الذي يميزها عن غيرها من النظم العسكرية التي استولت على السلطة في العالم النامي. كانت سلسلة الانتصارات في مجال السياسة الخارجية هي التي أعطت النظام طابعه المميز ورفعت ناصر إلى مصاف زعيم العالم العربي بلا منازع.

العلاقات الخارجية بعد عام ١٩٥٢

مصر وبريطانيا وأزمة السويس عام ١٩٥٦

كانت أكثر قضايا السياسة الخارجية التي واجهت مجلس قيادة الثورة إلحاحا عام ١٩٥٢ هي علاقة مصر المزعجة ببريطانيا. وكانت هذه العلاقة بالغة التعقيد؛ لأنها كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتطورات في السودان. وخلال السنوات الأخيرة من الحكم الملكي، طالب الوفد بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري. وبرغم محاولات بريطانيا لفصل المسألة المصرية عن السودان، أصرت مصر على الربط بين الاثنين. وعندما تولى مجلس قيادة الثورة السلطة، أقرت بريطانيا أن عليها أن تتوصل لتسوية للصراع على السودان حتى تمهد الطريق أمام المباحثات الخاصة بوضع قناة السويس. ومن جانبه، لم يعط المجلس مسألة الاحتفاظ بالسودان أولوية كبرى وبلغ الأمر حد إسقاط المطالب المصرية بالسيادة على البلاد والمطالبة بدلا من ذلك بمنح السودانيين حق تقرير المصير. وقبلت بريطانيا، التواقة إلى تسوية خلافاتها المعلقة مع مصر، بشروط مجلس قيادة الثورة. واعترفت المعاهدة الأنجلو - مصرية، الموقعة في فبراير عام ١٩٥٣، بحق السودان في تقرير مصيره واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وبعد ذلك بعامين، أعلن البرلمان السوداني الاستقلال، مزيحا مسألة السودان كعقبة أمام المزيد من المفاوضات الأنجلو - مصرية.

تركزت تلك المباحثات على إيجاد دور مناسب لبريطانيا في مصر مستقبلا. وبعد عدة شهور من المفاوضات، وقعت الحكومتان معاهدة في عام ١٩٥٤ تقضي بجلاء كل القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس خلال عشرين شهرا. واحتفظت بريطانيا بحق العودة لاحتلال القاعدة في حال تعرضت إحدى الدول الأعضاء بالجامعة العربية أو تركيا لهجوم خارجي. وبدأت القوات البريطانية الانسحاب وفق جدول زمني في أبريل عام ١٩٥٦، وبدا ناصر وقد نجح عن طريق الدبلوماسية الصبورة فيما أخفق فيه أسلافه الوفديون. لماذا إذن أصبحت قناة السويس ساحة قتال أنجلو – مصرية بعد شهور قليلة فقط من جلاء البريطانيين؟

تكمن الإجابة في اجتماع أنماط قديمة وجديدة للعلاقات بين الشرق الأوسط والغرب. وقد سلطت أزمة السويس الضوء على الصدام بين الاستعمار ورغبة العرب في ممارسة سيادتهم، وأظهرت الفرق بين دبلوماسية الحرب الباردة للحلف الغربي ومحاولة ناصر لتبني سياسة عدم الانحياز، وأحيت الصراع العربي– الإسرائيلي والمسائل المعلقة منذ عام ١٩٤٩.

وكما رأينا في حالتي تركيا وإيران، حاولت الولايات المتحدة إقامة نظام للأحلاف يكون بمثابة عائق أمام التوسع السوفيتي. وتلقت البلاد التي أبدت رغبتها في المشاركة في الحلف مساعدات عسكرية واقتصادية أمريكية سخية. وكان حلف بغداد محاولة لمد سياسة الاحتواء إلى الدول العربية عن طريق استغلال النفوذ البريطاني. وكانت الدول المشاركة في حلف بغداد هي تركيا وإيران وباكستان والعراق وبريطانيا، ووقعت كلها على سلسلة متشابكة من الاتفاقيات بين عامي ١٩٥٤– ١٩٥٥. ورفض ناصر انضمام مصر للحلف، بزعم أنه امتداد للاستعمار يهدف إلى بقاء العرب في أحضان الغرب الخانقة، وانتقد نوري السعيد رئيس وزراء العراق لمشاركته في "أحلاف استعمارية". كما شرع الرئيس المصري في حملة دعائية لإقناع الدول العربية الأخرى بالابتعاد عن حلف بغداد. ونجحت جهوده في إقناع حكومتي الأردن وسوريا برفض الانضمام للحلف.

ودفعت روح التحدي بناصر إلى الصدارة الإقليمية، لكنها باعدت بين مصر والتحالف الغربي. لكن مصر كانت بحاجة إلى نوع المعونة العسكرية الذي أغدقته الولايات المتحدة على تركيا وإيران. فمنذ توقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩، شهدت الحدود المصرية ــ الإسرائيلية أعمالا عدائية متكررة. وشن اللاجئون الفلسطينيون من غزة غارات فدائية محدودة على إسرائيل. وردت إسرائيل بسياسة للردع الشامل ضد المنشآت المصرية في غزة. وأظهر مدى عمليات التوغل الإسرائيلية والسهولة التي نفذت

بها تفوقها العسكري ونبهت المصريين إلى الحاجة الملحة لاستبدال المعدات البالية التي تركها لهم البريطانيون. لكن عندما طلب ناصر أسلحة غربية رُفض طلبه. وتحول من ثم إلى مصادر أخرى.

وفي سبتمبر عام ١٩٥٥، توصلت مصر إلى اتفاق مع تشيكوسلوفاكيا لشراء ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار من المعدات العسكرية السوفيتية تسدد مصر ثمنها قطنا. وكان ما أطلق عليه صفقة الأسلحة التشيكية في الحقيقة صفقة أسلحة سوفيتية – مصرية، وكان لها تداعياتها البعيدة المدى. وبهذه الاتفاقية الوحيدة، قوض ناصر نظام الأحلاف الذي أقامته الولايات المتحدة بمشقة لاحتواء الاتحاد السوفيتي. وسمح الرئيس المصري للاتحاد السوفيتي بتخطي عقبة حلف بغداد وتحقيق حلمه الذي طال قرونا بالحصول على قاعدة في شرقي البحر المتوسط. ومرة أخرى، حظي ناصر بإشادة الصحافة العربية لنجاحه في التأكيد على استقلاله عن القبضة الأنجلو – أمريكية. واكتسب صورة زعيم العروبة الذي لن يكسر الهيمنة الغربية وحسب بل ويستخدم قوة بلده العسكرية الجديدة للانتقام لـ "نكبة" عام ١٩٤٨. لكن كانت هناك وجهات نظر أخرى في ظاهرة ناصر؛ فصفقة الأسلحة التشيكية أثارت الانزعاج الشديد في واشنطن ولندن.

وكان بحث مصر عن المعونات المالية لتطوير قاعدتها الزراعية خلفية أخرى لأزمة السويس. فبعد انقلاب عام ١٩٥٢، أعاد المخططون الاقتصاديون المصريون إحياء مشروع قديم لبناء سد ثان على النيل في أسوان. واعتبر المحللون أن المشروع كان له ميزة سياسية واقتصادية على حد سواء: سيكون إنجازا مذهلا من شأنه تعزيز هيبة النظام الجديد بين المصريين، وسيحقق فوائد اقتصادية حقيقية بزيادة مساحات الأراضي المروية وتوفير ما يكفي من الطاقة الهيدروليكية لسد احتياجات البلاد ككل. لكن تكاليف بنائه المقدرة بمليار دولار على الأقل كانت فوق طاقة مصر المالية. ومن هنا، سعت الحكومة إلى المساعدات الخارجية. وفي أواخر عام ١٩٥٥، وافق البنك الدولي على صفقة بقرض يشمل مشاركة الولايات المتحدة وبريطانيا، ونظرا للانزعاج الذي سببه ناصر لهذين البلدين، استلزم الأمر قبول مصر بشروط معينة. وبينما كان ناصر لايزال يفكر في قبول أو رفض الصفقة، أعلنت الحكومة الأمريكية فجأة في يوليو عام ١٩٥٦ سحب عرضها.

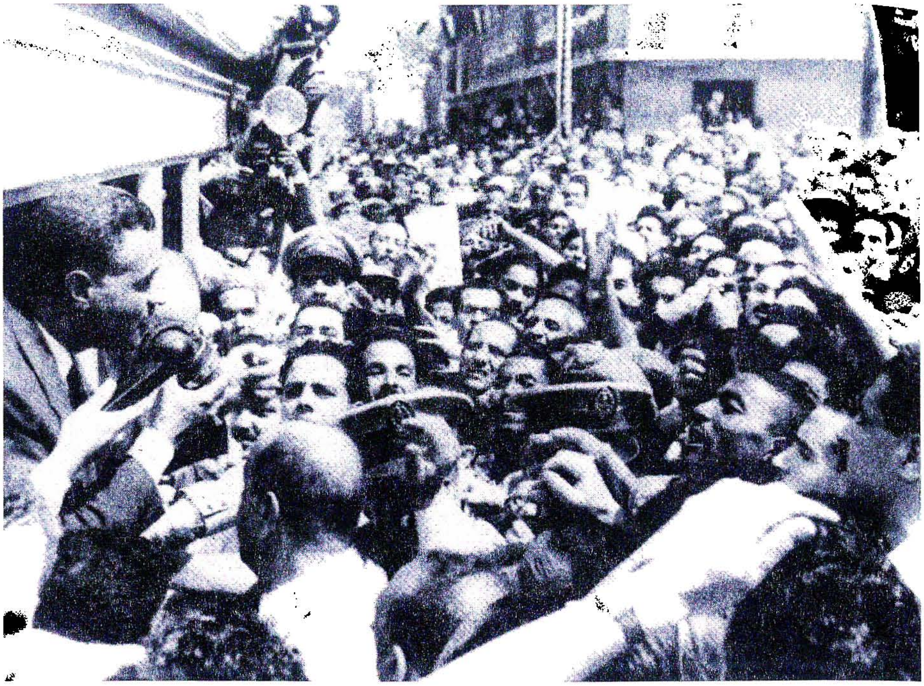
بعد ذلك بأيام قليلة، جاء رد ناصر متحديا. ففي ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦، أممت مصر قناة السويس، وأعلن ناصر أن عوائد القناة ستذهب لتمويل مشروعات التنمية التي رفض الغرب تمويلها. وفي داخل مصر والعالم العربي ككل، قوبل تصرف ناصر بحماس كبير. فقد كانت قناة السويس، التي بنيت بجهد المصريين لكن تديرها شركة فرنسية

وتعتبر حبل النجاة للإمبراطورية البريطانية، رمزا للاستغلال الغربي. وبإعادتها إلى مصر، أنهى ناصر خضوع بلاده القصري للمصالح الأجنبية.

وردت العواصم الغربية بعداء بالغ. واعتبر رئيس الوزراء البريطاني، أنتوني إيدن، تأميم ناصر للقناة نوعا من السرقة وتحدث بألفاظ مشينة عن تلقين الرئيس المصري درسا. وحوالي أواخر صيف عام ١٩٥٦، دعا إلى عقد مؤتمرات دولية لحل المسألة. وبرغم أن ناصر عرض دفع تعويضات لشركة قناة السويس، فإنه رفض أي مساومة في تمصير القناة. وتدعم موقفه بقدرة الفنيين المصريين على تشغيل المجرى المائي بسلاسة، وهو ما ادعت بريطانيا استحالته.

وبينما كانت الجهود متواصلة من أجل التوصل إلى تسوية للأزمة، توصلت كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إلى اتفاق سري للقيام بعمل عسكري مشترك ضد مصر. وكان لكل بلد أسبابه الخاصة في هذا العمل، لكن جمعت بينها الرغبة المشتركة في الإطاحة بناصر. ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٦، بهجوم إسرائيلي على سيناء. وفي ٣١ أكتوبر، بدأت القوات الجوية البريطانية بشن غارات جوية على أهداف عسكرية قريبة من القاهرة وبطول قناة السويس، بينما سارعت القوات البرية الإسرائيلية باتجاه الضفة الشرقية للقناة. وقامت القوات الفرنسية والبريطانية بإسقاط مظلي على بورسعيد في الخامس من نوفمبر، وفي اليوم التالي نزلت القوة الأنجلو – فرنسية عند الطرف الشمالي لقناة السويس وبدأت تتقدم نحو مدينة السويس. وتوقف التقدم عندما وافقت بريطانيا وفرنسا، في منتصف ليلة السادس من نوفمبر، على قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار.

وأدين العدوان الثلاثي على مصر من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على حد سواء. وأصدر الاتحاد السوفيتي، في مجرى سحقه للانتفاضة في بولندا، إنذاره الشهير بضرب لندن بالصواريخ إذا لم تنسحب القوات البريطانية من مصر. وكانت الولايات المتحدة منزعجة بشكل خاص من تصرف ثلاثة من أقرب حلفائها واتخذت موقفاً بعدم السماح لطرف من الاستفادة من استخدام القوة. وتحت الضغط الشديد من جانب الولايات المتحدة، سحبت بريطانيا وفرنسا قواتهما في ديسمبر، وفي النهاية أُجليت القوات الإسرائيلية من سيناء في مارس عام ١٩٥٧. ونشرت قوة طوارئ خاصة تابعة للأمم المتحدة في قطاع غزة لتكون بمثابة منطقة عازلة بين مصر وإسرائيل.



عودة ناصر الظافرة إلى القاهرة من الإسكندرية في ٢٨ يوليو عام ١٩٥٦، بعد إعلانه تأميم قناة السويس. صور أسوشيتدبرس العالمية

كان لأزمة السويس نتائجها المهمة بالنسبة لكل الأطراف التي تورطت فيها. فقد تحولت هزيمة مصر العسكرية إلى نصر سياسي لناصر. وبدلا من الإطاحة به، خرج ناصر من الأزمة بطلاً مصريًا وعربيًا. فقد وقف في وجه القوتين الاستعماريتين السابقتين وانتصر عليهما، ودافعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عن سيادة مصر، وعندما أخليت ساحة المعركة، استعادت مصر ملكيتها لقناة السويس. كما تعززت مكانة الاتحاد السوفيتي بين العرب خلال الأزمة وتنامت عندما قام السوفييت بتجديد ترسانة مصر المدمرة. وعزز تواطؤ المعتدين الثلاثة صورتهم السلبية في العالم العربي. وإذا كانت إسرائيل قد أظهرت مرة أخرى قدرة قواتها المسلحة، فإن هجومها على مصر أكد للرأي العام العربي أن هذا البلد عميل للقوى الغربية. وبالنسبة لبريطانيا وفرنسا، فإن قرارهما بالتحالف مع إسرائيل في الهجوم على دولة عربية كان بمثابة اعتداء وحشي. وكان له تداعيات سيئة داخل مصر؛ فقد طُرد كثيرون من البريطانيين والفرنسيين الذين قضوا عمرهم في هذا البلد وصودرت ممتلكاتهم. كما طرد مئات الآلاف من اليهود المصريين أو قرروا الرحيل بسبب المشاعر المعادية لليهود التي أثارها الغزو. ومن بين الدول

الثلاث الغازية، كانت بريطانيا الأكثر تأثرا بسبب دورها في مسألة السويس. فلم تضطر بريطانيا عن التخلي عن الأساليب الوحشية للعهد الاستعماري الأول، بل وكذلك إلى وقف عملياتها بضغط من القوتين الأعظم والأقوى. وجاء وصف صحيفة تايمز اللندنية لتأثير قرار رئيس الوزراء، إيدن، بغزو مصر بمثابة شاهد قبر بريطانيا في السويس: كان "آخر رئيس وزراء بريطاني يعتقد أن بريطانيا دولة عظمى وأول من يواجه أزمة أثبتت دون أدنى شك أنها لم تكن كذلك"(١).

مصر والعالم العربي: الجمهورية العربية المتحدة

في كتابه "فلسفة الثورة"، الذي صدر عام ١٩٥٥، كتب ناصر يقول: إن ظروف التاريخ مليئة بالأبطال الذين صنعوا لأنفسهم أدوارَ بطولة مجيدة قاموا بها في ظروف حاسمة على مسرحه. إن ظروف التاريخ أيضًا مليئة بأدوار البطولة المجيدة التي لم تجد بعد الأبطال الذين يقومون بها على مسرحه، ولست أدري لماذا يخيل لي دائمًا أن في هذه المنطقة التي نعيش فيها دورًا هائمًا على وجهه يبحث عن البطل الذي يقوم به، ثم لست أدري لماذا يخيل لي أن هذا الدور الذي أرهقه التجوال في المنطقة الواسعة الممتدة في كل مكان حولنا، قد استقر به المطاف متعبًا منهك القوى، على حدود بلادنا يشير إلينا أن نتحرك، وأن ننهض بالدور ونرتدي ملابسه فإن أحدًا غيرنا لا يستطيع القيام به"(٢).

وبعد خروجه من أزمة السويس منتصرا، تحقق لناصر الدور البطولي الذي حدده لنفسه. فلم يبلغ زعيم عربي آخر تلك المكانة التي بلغها، ولم يبعث زعيم آخر مثل هذه الآمال. كان هذا عبئا وفرصة في آن واحد. وكانت مكانة ناصر مستمدة من نجاحه في تحدي قوى الاستعمار القديم. لكن لكي يحافظ على مكانته، كان بحاجة للاستمرار في تحقيق نجاحات في مجال السياسة الخارجية وتحقيق الآمال التي علقها عليه ملايين العرب داخل مصر وخارجها. واستجاب ناصر لهذا التحدي بإقحام مصر في التيارات المتلاطمة للسياسة العربية. ونتناول تأثير الناصرية على البلاد العربية الأخرى في الفصل السادس عشر. أما تركيزنا هنا، فهو على مصر نفسها.

رغم أن ميراث مصر العربي واقع لا يمكن إنكاره، قلل كتاب ما بين الحربين البارزين من ذلك الميراث بالتأكيد على ماضي البلاد اليوناني والفرعوني في محاولة لربطها أكثر بالثقافة الغربية العلمانية. ومن ثم، تطلب تحقيق رغبة ناصر لجعل مصر مركز العروبة قدرا معينا من إعادة التوجه الثقافي. وفي محل الخيوط متعددة الطبقات

---

(1) Sunday Times, January 16, 1977.

(2) Gamal Abdel Nasser, Egypt's Liberation: The Philosophy of the Revolution (Washington, D.C., 1955), pp. 87–88.

للهوية التي طرحها مثقفو ما قبل عام ١٩٥٢، كرس نظام ناصر التأكيد الأحادي على العروبة والوحدة العربية. فعلى سبيل المثال، أعلن دستور عام ١٩٥٦ مصر بلدًا عربيًّا وجزءًا من الأمة العربية. ولم يكن نص كهذا موجودا بدستور عام ١٩٢٣. وعملت شعبية ناصر، وتبنيه لمفهوم الوحدة العربية، ودعمه للاهتمامات العربية الأخرى في ترسيخ هوية مصر العربية ووضعتها في مقدمة الحركة العربية. وفي سعيه لتحقيق الهدفين التوأمين، الوحدة العربية والهيمنة المصرية، تدخل ناصر في الشئون الداخلية للبلاد العربية الأخرى. وقد أكسبه تورطه في مغامرات السياسة الخارجية بعد أزمة السويس المزيد من التقدير لكنه صرف أنظار حكومته عن المشاكل الداخلية الضاغطة.

وبدا قيام الجمهورية العربية المتحدة في أوائل عام ١٩٥٨ خطوة كبرى على طريق الوحدة العربية. كانت الجمهورية العربية المتحدة توحيدا كاملا لسوريا ومصر في دولة واحدة. وجاءت القوة الدافعة للوحدة من مجموعة من الساسة السوريين من حزب البعث المسيطر (انظر الفصل ١٦). فقد خشوا من أن يقود وجود حركة شيوعية صغيرة لكن جيدة التنظيم إلى الإطاحة بالحكومة هناك. وهكذا، ناقشوا ناصر في إقامة وحدة بين مصر وسوريا، على أمل إحباط أي محاولة لاستيلاء الشيوعيين على الحكم والاحتفاظ بسيطرتهم. وقبل ناصر بالاقتراح، وبعد أقل من شهر، أعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة واستقبلت الحشود العريضة ناصر في دمشق.

ورغم التهليل الذي استقبلت به، كانت الجمهورية العربية المتحدة كيانا مربكا. فقد تمت الوحدة على عجل بسبب مشكلة سياسية سورية داخلية وقبول ناصر بعرض لا يمكن رفضه ببساطة. وكان الغرض من الدولة الجديدة أن تكون وحدة تكاملية بين الطرفين، لكن سرعان ما هيمنت مصر. ووجد الزعماء السوريون الذين سبق أن طالبوا بالوحدة أنفسهم مضطرين للعيش في القاهرة، حيث كان تأثيرهم في أحداث بلدهم محدودا. وفرض ناصر، الذي أصبح رئيسا للجمهورية العربية المتحدة، على سوريا نظام الحزب الواحد العسكري الذي أثبت نجاحه في مصر. وتدفق المدنيون والعسكريون المصريون على سوريا، ليحلوا محل نظرائهم السوريين في العديد من الوظائف المهمة وكانوا يتصرفون بغطرسة أصحاب اليد العليا الأمر الذي أثار غضب السوريين. وقد شكا أحد جنرالات سوريا فيما بعد من أن "كل ضابط مصري في سوريا أثناء الوحدة كان يتصرف كما لو أنه هو جمال عبد الناصر"[1]. وكان من شأن إلغاء الأحزاب السياسية السورية وعزل

(1) Cited in Malcolm H. Kerr, The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and His Rivals, 1958–1970, 3rd ed. (London, 1971), p. 51.

الضباط السوريين وفرض نسخة معدلة من قوانين الإصلاح الزراعي المصرية إقصاء قطاعات قوية من المجتمع السوري. وفي سبتمبر عام ١٩٦١، تمردت وحدات من الجيش السوري على القادة المصريين وألغوا الجمهورية العربية المتحدة وأول تجربة واعية للوحدة العربية.

كان انهيار الوحدة ضربة موجهة لمكانة ناصر ودفعته إلى إعادة تقييم أهدافه. وبعد عام ١٩٦١، تحول النظام إلى التركيز على الداخل وقام بجولة أخرى من الإصلاحات الداخلية. لكن ناصر لم يتخل عن دوره كبطل الوحدة العربية ولم يتردد في التدخل في شئون الدول العربية الأخرى عندما كان ذلك يخدم أغراضه. وقد تبدى هذا في وقوف مصر إلى جانب الثوريين في الحرب الأهلية اليمنية، بنتائجها الكارثية. ففي عام ١٩٦٢، طرد الجيش حاكم اليمن وأعلن قيام الجمهورية. لكن الحاكم، الإمام محمد البدر، فر إلى الجبال وحشد رجال القبائل إلى صفه، وخاض صراعا مسلحًا من أجل استعادة عرشه. وتلقى الإمام محمد دعما سخيا من ملكيّ الأردن والسعودية. وكان من الطبيعي أن يتجه النظام العسكري الجديد، بقيادة عبد الله السلال، إلى ناصر طلبا للمساعدة، وأن يستجاب لطلبه، باعتباره العدو المعلن للنظام القديم. وبحلول عام ١٩٦٥، بلغ عدد القوات المصرية المساندة للنظام العسكري في اليمن حوالي ٧٠ ألف رجل. وتكبدت القوات المصرية، العالقة بين أرض صعبة وأنشطة رجال العصابات، خسائر فادحة واضطرت للانسحاب أخيرا عام ١٩٦٨. وفي هذه الحالة، أدى تدخل مصر إلى تشتت الولاءات العربية بدلا من توحيدها؛ وكانت بمثابة حرب قاتل فيها العربي أخاه العربي وشهدت تبادل السباب بين زعيمي الدولتين السعودية والمصرية.

وأكدت مصر تزعمها للحركة العربية بطرق أخرى، أكثر هدوءا. وبثت إذاعة صوت العرب برامجها بطول العالم العربي وعرضه وما وراءه. وكانت صناعة السينما المصرية هي الأكبر في الشرق الأوسط العربي وأنتجت أفلاما عُرضت في أنحاء المنطقة. وكانت أكثر المطربات العرب شعبية في ذلك الحين، أم كلثوم، مصرية، تجتذب الجمهور في الحفلات وتفتن المستمعين في كل بلد عربي. وأصبح ناصر ومصر حاضرين على ما يبدو- باستمرار في أعين الجماهير، التي كانت تنتظر منهما الكثير.

مصر والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة

تعززت العلاقات المصرية السوفيتية خلال السنوات التي أعقبت أزمة السويس. وفي عام ١٩٥٨، وافق الاتحاد السوفيتي على تمويل مشروع سد أسوان وكذلك تقديم المزيد من المساعدات العسكرية والفنية لمصر. وبصورة متزايدة، أصبحت مصر معتمدة

على موسكو في إمدادات الأسلحة وقطع الغيار. وبينما أرسل محمد علي نخبة المستقبل من المصريين في عشرينيات القرن التاسع عشر إلى فرنسا للتدريب، أرسل ناصر الضباط والفنيين المدنيين إلى جامعات الاتحاد السوفيتي. وكان للعلاقات المصرية - السوفيتية فتراتها المضطربة، عادة بسبب الاختلافات الأيديولوجية بين البلدين. فكانت اشتراكية الاتحاد السوفيتي العلمية وإلحاده تتناقض بشدة مع الأسس الوطنية والإسلامية لمصر. لكن ناصر ونظراءه السوفييت كانوا برجماتيين يقرون بحاجة أحدهم للآخر: تلقى ناصر من السوفييت الأسلحة التي حققت المصداقية لدور مصر القيادي، وحصل السوفييت في مصر على مركز للنفوذ في الشرق الأوسط استطاعوا من خلاله مقاومة جهود الولايات المتحدة لاحتوائهم.

كان التنافس السوفيتي - الأمريكي عاملا ثابتا في تطور سياسة مصر الخارجية. وفي أعقاب أزمة السويس، وضعت الولايات المتحدة سياسة جديدة لمعالجة مخاوفها من الخطر السوفيتي في المنطقة. وتضمنت السياسة، المعروفة باسم مبدأ أيزنهاور عام (١٩٥٧)، وعودا بمساعدات اقتصادية وعسكرية للبلاد التي تقاوم الشيوعية. وبالإضافة إلى هذا سمح المبدأ بنشر القوات الأمريكية لحماية استقلال دول الشرق الأوسط المهددة باعتداء مسلح من أي بلد تسيطر عليه الشيوعية العالمية. وبالنسبة لناصر، كان ذلك شيئا لا يختلف عن السيطرة الغربية المتجسدة في حلف بغداد، ونظر إلى مبدأ أيزنهاور بعين الشك. لكن حتى مع تزايد اعتماد مصر على المساعدات العسكرية السوفيتية، ترك ناصر باب العلاقات مع الولايات المتحدة مفتوحا. وحدد سياسة مصر الخارجية بوصفها دولة تتخذ موقف الحياد الإيجابي. وكانت هذه السياسة تستهدف صالح مصر وتهدف إلى الاستفادة من كلتا القوتين العظميين وتتفادى في ذات الوقت الاعتماد الكامل على أي منهما وحدها. وكانت المساعدات الأمريكية متقطعة وتتألف بالأساس من مبيعات قمح أمريكي بالعملة المصرية. وهناك عاملان أعاقا نمو العلاقات الأمريكية المصرية. الأول كان رفض ناصر التزام مصر بالتحالف الغربي وقبوله بالمساعدات العسكرية السوفيتية؛ وكان الثاني الدعم الأمريكي الثابت لإسرائيل في وقت يتزعم فيه ناصر المواجهة العربية ضد إسرائيل.

تبني الاشتراكية العربية

كما سبق أن لاحظنا، سيطر الضباط الأحرار على السلطة دون أيديولوجية مسبقة. وفيما بين عامي ١٩٥٢-١٩٥٦، حاز النظام شرعيته عبر جرأة سياسته الخارجية وشعبية ناصر الكاسحة. لكن النظام لم يضع مجموعة من المبادئ المرشدة كأداة لجذب ولاء

الجماهير. وبعد انفصال سوريا عن مصر عام ١٩٦١، أعاد ناصر وزملاؤه تقييم سياستهم الداخلية وتوصلوا إلى أن نجاح التنمية الاقتصادية في مصر يتطلب تبني عناصر منتقاة من الاشتراكية. وأطلقوا على أيديولوجيتهم الاشتراكية العربية في محاولة لإظهار أن لها جذورًا أصيلة. وأصبحت الاشتراكية العربية صيحة يستخدمها النظام في الحشد، وعقيدة أرادوا بواسطتها جذب جيل جديد من المصريين لإنجاز الأهداف الثورية.

كان وراء تبني الاشتراكية أسباب برجماتية، ولم تكن نابعة من وازع أيديولوجي راسخ. والحقيقة أن النظام قدم- خلال السنوات الأولى من حكمه- الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب. لكن مصر الناصرية لم تكن مأوى جذابا لفائض الاستثمار الرأسمالي، ووجد النظام صعوبة في الحصول على التمويل. وهكذا، وفي سبيل تدبير الأموال اللازمة لمشروعات التنمية، قررت الحكومة أن تستولي على معظم المشروعات المصرية وأصبحت مسئولة عن كامل بنية رأس المال. وبهذا المعنى، كانت سياسة النظام الاقتصادية أقرب إلى شكل من رأسمالية الدولة منها اشتراكية ماركسية؛ فقد كانت قائمة على الحاجة إلى تدبير الأموال، وليس على الصراع الطبقي الحيوي. وشهدت الفترة بين عامي ١٩٦١-١٩٦٤ أكبر موجة من القرارات الاشتراكية. في هذه السنوات، تم تأميم ما تبقى من الشركات المملوكة لأجانب وكذلك المحلية، من البنوك إلى شركات التأمين، ومن وكالات الاستيراد إلى الفنادق. حتى الإعلام أصبح خاضعا لسيطرة الدولة، وأصبحت صحافة مصر التي كانت نابضة بالحياة يوما ملكا للحكومة المركزية وخاضعة لرقابة صارمة. وتأسست أجهزة للتخطيط الاقتصادي، وفي عام ١٩٦٠، أعلنت مصر خطتها الخمسية الأولى. وكانت الخطة تتضمن تركيزا كبيرا على التنمية الصناعية. وخلال الستينيات، زاد الناتج الصناعي زيادة ملموسة، خاصة إنتاج المنسوجات والصناعات الغذائية والمشروبات. لكن ترتب على ولع النظام بالمشروعات المظهرية الكبيرة، وأشهرها مجمع الحديد والصلب بحلوان، إنفاق ضخم وعوائد متواضعة. وكانت العقبة الأخرى أمام التوسع الصناعي تكمن في طبيعة الصناعات التابعة للدولة بحد ذاتها: كانت خاضعة لآليات تخطيط مركزي جامدة، وشئونها الإدارية مكتظة بالعمالة، والحافز على مراقبة الجودة محدودًا لغياب المنافسة. كما أنفق النظام مبالغ ضخمة على الكثير من مشروعات إصلاح الأراضي، لم يحرز أي منها نجاحا ملفتا. لكن استكمال سد أسوان عام ١٩٧٠ سمح بإصلاح ٦٥٠ ألف فدان وإعدادها للزراعة. لكن الفوائد التي لا تنكر للسد كان لها آثارها الجانبية البيئية.

وكان إحداث أي تحسينات في عموم الاقتصاد المصري يتطلب اتخاذ الحكومة إجراءات للحد من معدلات المواليد المتصاعدة. وبالرغم من إشارة ميثاق عام ١٩٦٢ (الذي تناولناه في القسم السابق) إلى تنظيم الأسرة، لم تباشر الحكومة المسألة بطريقة

منهجية. وكانت النتيجة تزايد سكان مصر بنسبة ٢,٥% سنويا. وفي عام ١٩٦٠، بلغ تعداد المصريين ٢٦ مليونا؛ وفي عام ١٩٨٠، تجاوز العدد ٤٠ مليونا. وكانت الزيادة السكانية ولا تزال من أخطر مشاكل مصر[١]. وخلال حكم ناصر، تحولت مصر، في محاولتها لسد الاحتياجات الأساسية لشعب ينمو نموا مطردا، من مصدر للسلع الغذائية إلى مستورد من الوزن الثقيل. وازداد هذا الوضع سوءا عندما فاقت الزيادة السكانية الأراضي المستصلحة. وأمام كل فدان من الصحراء يستصلح بمشقة، أدى التوسع الحضري المتسارع في القاهرة وغيرها من المدن إلى ابتلاع مساحات كبيرة من الأراضي الغنية بطول ضفاف النيل.

وبالاستيلاء على كل المشروعات في البلاد، خلقت الحكومة لنفسها مشكلة إدارية كبيرة. فقد أصبح على الدولة إدارة وتوفير الكوادر لمجمل النشاط الاقتصادي والصناعي الذي كان بيد القطاع الخاص فيما سبق. ومع احتفاظه بجذوره العسكرية، اعتمد النظام بشدة على الضباط في توجيه العديد من الوزارات وأجهزة التنمية. وكانت ميزة هذا النظام أنه يوفر رشاوى لسلك الضباط ويضمن ولاءهم؛ أما عيبه فتمثل في اختيار أشخاص غير مؤهلين في مواقع إدارة المشروعات.

كما تضمنت اشتراكية ناصر إجراءات بعيدة الأثر للمساواة والضمان الاجتماعي. ففي عام ١٩٦١، انخفض الحد الأقصى لملكية الفرد من الأراضي إلى ١٠٠ فدان، ثم إلى ٥٠ فدان عام ١٩٦٩. ولم تؤثر المحصلة النهائية لبرنامج الإصلاح الزراعي، بدءا من قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢، سوى على ١٢% من المساحة المزروعة ولم يوفر الأرض سوى لـ ٩% من الفلاحين. وقد أدت برامج النظام إلى خلل في توزيع الملكيات. واختفت الملكيات الكبيرة فعليا، وبحلول عام ١٩٦٤ أصبحت الملكيات الصغيرة (أقل من ٥ أفدنة) تشكل ٥٥% من مساحة الأراضي المزروعة، والمتوسطة (من ٥-٥٠ فدان) ٣٣%، والـ ١٢% الباقية بين ٥٠-١٠٠ فدان[٢]. ولم يؤثر هذا التوزيع الأكثر عدلا كثيرا على توزيع الإنتاج؛ ولم تتدهور الإنتاجية بل زادت بالفعل في بعض الأعوام. ولم يقض الإصلاح الزراعي على الحرمان من الأرض والفقر في الريف. لكنه عزز الوضع الاقتصادي والاجتماعي لفلاحي الطبقة الوسطى، وربما كان هذا أهم إنجاز لسياسات النظام الزراعية.

---

(١) نجد تفنيدا شديدا للمواد التي تستند عليها هذه الفقرة وتحليلاتها في:

Tim Mitchell, "America's Egypt: Discourse of the Development Industry," Middle East Report, vol. 21 (March/April 1991), pp. 18–33.

(2) Alan Richards and John Waterbury, A Political Economy of the Middle East: State, Class, and Economic Development (Boulder, 1990), pp. 152–153.

وهناك إجراءات أخرى لتحقيق المساواة الاجتماعية اتخذت بعد عام ١٩٦١. فقد وجهت قوانين توزيع الدخل ضربة إلى الأغنياء بوضع حد أقصى للأجور لا يتجاوز ٥٠٠٠ جنيه، وفرض ضرائب بنسبة ٩٠% على الدخول التي تزيد على ١٠ آلاف جنيه. وكانت هذه الإجراءات ضربة أخرى لنفوذ النخبة القديمة. وعلى الطرف الآخر من السلم الاجتماعي، اتخذت الدولة إجراءات تمنح الموظفين والعمال مزايا مثل المعاشات، والحد الأدنى للأجور، والرعاية الصحية.

مأسسة الاشتراكية: الميثاق والدستور

في عام ١٩٦٢، قدم ناصر في مؤتمر خاص ميثاق العمل الوطني، وهو وثيقة تشرح وتبرر سياسات مصر الجديدة. كان الميثاق محاولة لتقديم أسس أيديولوجية لأعمال النظام وجلب التأييد الجماهيري للسياسات الجديدة. وقد أعلن أن مصر تعيش ثورة لتحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة. وأكد الميثاق أهمية دور مصر في الشئون العربية بوصفها طليعة الثورة العربية. وحسب الميثاق، فإن على مصر تصدير ثورتها للبلاد العربية الأخرى، وهي عملية من شأنها القضاء على العناصر الرجعية في الكيان السياسي العربي وتمهيد الطريق أمام الوحدة العربية الدائمة. وكان من الصعب أن ترحب الملكيات العربية الحاكمة بتصريحات كهذه.

وتمثلت الأداة التي لجأ إليها النظام لتحقيق أهداف الثورة في الاتحاد الاشتراكي العربي، وهو حزب جماهيري وحيد آخر. والاتحاد الاشتراكي كما جاء بالميثاق هو تنظيم ثوري مفتوح أمام كل المصريين ما عدا الإقطاعيين والرأسماليين. وبحلول أواخر الستينيات، تحول التنظيم إلى منظمة بيروقراطية معقدة، تضم في عضويتها خمسة ملايين موزعين على مستوياته المحلية والإقليمية والقومية. وترأس ناصر الاتحاد، وسيطر ضباط الجيش السابقون على مستوياته العليا. وكان الاتحاد الاشتراكي بالضرورة أحد أذرع الحكومة لحشد الجماهير، وتدريب كوادر شباب المصريين، والحيلولة دون تكوين مراكز معادية للثورة. وعلى الرغم من أن الاتحاد الاشتراكي كان أكثر نجاحا من سابقيه، فإنه تحول إلى تنظيم بطيء، تحكمه المحسوبية وأصبح، شأن الحزب الواحد في كل مكان، مصدرا للاستياء.

ومرة أخرى، يعاد تحديد البنية السياسية للدولة في الدستور الجديد، الذي صدر عام ١٩٦٤. وقد تضمن بعض المواد الجديدة – مثل اشتراط أن يضم المؤتمر الوطني ٥٠% من العمال والفلاحين في عضويته – لكنه عزز بالضرورة من تفضيل ناصر لنظام حكم رئاسي قوي. وبرغم الزخارف الديمقراطية، كان المؤتمر الوطني أكثر قليلا من هيئة

استشارية تبصم على القوانين التي يريدها الرئيس. وتأكدت رئاسة ناصر باستفتاء آخر أجري عام ١٩٦٥.

وكان ناصر يرفض تقاسم السلطة، وتميزت رئاسته بتركيز سلطة القرار في يديه. ولم تكن المؤسسات مهمة كثيرا مادام تقرير المسائل الكبرى كان يعود إلى ناصر، ومادامت قراراته هي السياسة. ويصف الباحثون النظام بأوصاف تتراوح بين "الديمقراطية الموجهة" و"الاستبداد الناعم"[١]. وإذا كانت القاعدة الشعبية للنظام قد اتسعت، فقد ضمن النظام التحكم في الإرادة الشعبية من أعلى. وهكذا، أعلنت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي عام ١٩٦٦ أن بنية مصر السياسية منظمة بحيث تمثل "مرشدا سليما للجماهير". لكن، حسبما أشار آخرون، كانت تلك نقلة صغيرة من مفهوم التوجيه الصحيح إلى تأسيس دولة بوليسية تعزز التوافق والالتزام[٢]. فكان لمصر الناصرية أجهزتها الأمنية، وأذرعها داخل الاتحاد الاشتراكي، وسجناؤها السياسيون. لكنها لم تشهد القمع والوحشية التي ميزت نظام الشاه. وكان هناك دائما اعتقاد بين المصريين بأن ناصر – وليس زملاؤه دائما – يهتمون بمصالح الشعب كل الاهتمام، وانطلاقا من هذا الاعتقاد كانوا على استعداد لمنحه سلطات واسعة.

الثورة والمجتمع

امتدت مساواة نظام ناصر، نظريا، إلى العلاقة بين الجنسين. فميثاق عام ١٩٦٢ يعلن المساواة بين الرجال والنساء، وهناك قوانين أخرى تعطي المرأة حق التصويت والانضمام إلى المؤتمر الوطني. أضف إلى هذا أن تأميم الاقتصاد وفر عددا كبيرا من الوظائف في القطاع العام، شغلت المرأة الكثير منها. ومع دخول المرأة مجالات العمل والجامعات بأعداد غير مسبوقة، تخلت عن الحجاب وارتدت الملابس المعاصرة. لكن التغييرات في المظهر لم تكن تنعكس دائما في المسائل الموضوعية. وبرغم رطانة المساواة، كان نظام ناصر حذرا بشكل خاص في موقفه من قوانين الأسرة ولم يقم بإصلاح تشريعي في مسائل مثل تعدد الزوجات والطلاق.

---

(١) يظهر التعبير الأول في عدد من الكتب؛ أما الثاني فنجده في:
John Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes (Princeton, 1983), p11.

(2) Derek Hopwood, Egypt: Politics and Society, 1945–1984, 2nd ed. (Boston, 1985), p. 92.

وشأن الأنظمة التحديثية الأخرى، اهتمت حكومة ناصر اهتمامًا كبيرا بتوسيع قاعدة التعليم. ولم يقتصر هدف الحكومة- بالنسبة للمرحلتين الابتدائية والثانوية- علـــى خفــض معدلات الأمية بل كان يهدف كذلك إلى تلقين تلاميذ المدارس أسس الاشتراكية والقوميـــة. ومن منظور الكم، كان التقدم في التعليم مذهلا: ارتفع عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائيـــة من ١,٣ مليون عام ١٩٥٣ إلى ٣,٦ مليون عام ١٩٧٠. لكن زيادة أعداد الملتحقين فاقـــت قدرة الحكومة على بناء المدارس أو إعداد المعلمين وأدت إلى اكتظـــاظ الفـــصول وقيـــام علاقة غير مريحة بين الطالب والمدرس. وبرغم كل الجهود التي بذلها النظـــام للتعلـــيم، بلغت نسبة الأمية بين البالغين عام ١٩٦٩ حوالي ٦٠%.

ولتشجيع الطلاب على الالتحاق بالجامعة ــ والحصول بالتـــالي علـــى المهـــارات المطلوبة لإدارة الاقتصاد المؤمم ــ ألغت الدولة المـــصروفات الدراســـية قبـــل المرحلـــة الثانوية وفتحت عددًا من الجامعات الجديدة في عواصم المحافظات. وقدم ناصــــر حـــافزا آخر للتعليم الجامعي بإعلانه الشهير عام ١٩٦٢ الذي يضمن تعيين كل خريجي الجامعات بالحكومة. وتجاوب الشباب المصري مع هذه الفرص تمامـــا، وتـــضاعف عـــدد طـــلاب الجامعة تقريبا خلال الستينيات. ولم يكن نظام الجامعة جاهزا لاســـتيعاب هـــذه الأعـــداد: كانت قاعات الدراسة مكدسة بالطلاب، وكان هناك نقص في المدرسين والكتب والمعامل. وقد أدت هذه الظروف إلى قدر كبير من الاستياء في الجامعة.

وكان النظام يأمل من فتح أبواب الجامعة إلى تـــشجيع الطـــلاب علـــى الالتحـــاق بالمجالات العلمية والتقنية. وكانت تلك هي المجالات التي تعاني الدولة فيها أكبـــر نقـــص في الكوادر. لكن خلال الستينيات، استمرت غالبية الطلاب في التدفق على كليـــات الآداب والحقوق والتجارة، وهي المجالات التي كانت فرص العمل فيها محدودة. ولم يكـــن أمـــام هؤلاء الطلاب بعد تخرجهم سوى العمل بإدارات الحكومة التي شهدت التوســـع. وكانـــت الوظائف قليلة الأجر ولا مزايا أخرى لها سوى الأمان. وكان هذا كافيا بالنـــسبة للـــبعض، لكن بالنسبة لمن ارتفعت آمالهم بالحصول على المؤهل الجـــامعي، كـــان نقـــص فـــرص التوظيف ضربة لتقديرهم لذواتهم. وتسرب استياؤهم إلـــى الحـــرم الجـــامعي وأدى إلـــى الإحساس المتزايد بالإحباط والقلق من جانب طلاب الجامعة في مصر.

وكان ناصر يُقارن أحيانا بأتاتورك. وإذا كان المقصود أن كلا منهما كان إصـــلاحيا عقد العزم على تحرير بلاده من الهيمنة الأجنبية، فالمقارنة مقبولة. لكـــن علاقـــة النظـــام المصري بالإسلام والمؤسسة الدينية كانت مختلفة تماما عن علاقة أتاتورك بهما. فبدلا من محاولة إلغاء دور الإسلام في المجتمع المصري، أقر ناصر بجاذبية المؤسسات الإسلامية وحاول وضعها تحت سيطرة الدولة وتسخيرها من ثم لخدمة الثورة. وهذا يظهـــر بجـــلاء

في سياسة النظام تجاه جامعة الأزهر، تلك المؤسسة المهيبة للتعليم الإسلامي ومرجعية علماء الدين المصريين. وكانت الحكومات السابقة إما تتجاوز الأزهر وعلماءه الأقوياء أو تلجأ إلى محاولات- فشلت إلى حد كبير- للهيمنة عليه. ولجأ حكم ناصر إلى العمل المباشر. وفي عام ١٩٦١، أعيد تنظيم الأزهر بمرسوم حكومي واضطر إلى القبول بإضافة أربع كليات جديدة وغير دينية، هي الطب والهندسة والزراعة وكلية البنات الإسلامية. كما بسطت الحكومة سيطرتها على الأوقاف ودمرت آخر معقل لسلطة العلماء القضائية بإلغاء المحاكم الشرعية عام ١٩٥٥. ومن خلال هذه الإجراءات، كان النظام يسعى إلى تعطيل دور المؤسسات الإسلامية كقوة سياسية مستقلة.

ولم يتردد النظام في استغلال المؤسسات الإسلامية في إضفاء الشرعية على سياساته. فكانت خطبة الجمعة بالمساجد يعدها رجال دعاية النظام وتحوي إشارات للتأكيد على توافق أهداف الحكومة مع مبادئ الإسلام. وبعد صدور قرارات التأميم عام ١٩٦١، أقنع العلماء البارزون المعينون بالحكومة بإصدار الفتاوى والمقالات حول الانسجام بين الإسلام والاشتراكية العربية. وهكذا، صدر عام ١٩٦٢ كتاب عن توافق الدين مع الميثاق، أكد على أن "الاشتراكية العربية تسترشد بشريعة العدل وشريعة الله"(١). وهذا الاستغلال للإسلام في الأغراض السياسية يظهر قدر ابتعاد نظام ناصر عن علمانية أتاتورك.

خاتمة

ارتبطت سنوات حكم ناصر لمصر بعدد من الأحداث والسياسات المهمة: اتفاقية الأسلحة التشيكية، أزمة السويس، قيام الجمهورية العربية المتحدة، إعلان الاشتراكية العربية، الإصلاح الزراعي، على سبيل المثال لا الحصر. لكن من الصعب تفسير المشاعر المرتبطة بظاهرة ناصر بشكل كامل بقائمة الإصلاحات الاجتماعية أو مجازفاته في مجال السياسة الخارجية. فقد كانت الناصرية شعورا، إحساسا مثيرا، وأملا في مستقبل عربي جديد. ومن المؤكد أن كثيرين من المصريين لاحظوا بوضوح تضخم البيروقراطية المصرية، وانعدام كفاءة صناعاتها الخاضعة للدولة، واكتظاظ نظامها التعليمي. لكن برغم هذا وغيره من المثالب المعترف بها على نطاق واسع، بدا وكأن مصر ورئيسها المفعم بالحيوية شرعا في عملية إيجابية للتحول القومي. فقد أزيح الماضي القمعي بالتحرك

(1) Cited in Yvonne Yazbeck Haddad, Contemporary Islam and the Challenge of History (Albany, 1982), p. 29.

الحاسم، وحازت مصر قدرا كبيرًا من الاستقلال والفخر بدا حينها مرغوبا فيـــه وجــديرا بالمحاكاة.

على أن الدور القيادي الذي أعطى ناصر مكانته كان عبئا ونعمة معـــا. فلكـــي يحتفظ بمكانته ومكانة مصر الرائدة في الحركة العربية، كان عليه تغييـــر صـــورته بـــين الحين والآخر. وفي ربيع عام ١٩٦٧، أتيحت له فرصة التصدي لإسرائيل ورص الـــدول العربية الأخرى لدعم الموقف المصري. واستغل ناصر الفرصة، لكن هذا (كما سنرى في الفصل القادم) عرض بلاده لهزيمة عسكرية مهينة شككت في كل ما أنجزه .

(١٦)

الشرق الأوسط على عهد ناصر
الراديكالية السياسية العربية

كان تيار الغضب الذي كان سببا للإطاحة بالنظام القديم في مصر حاضرا كذلك في الدول العربية الأخرى. وخلال الخمسينيات، اجتاحت المشرق العربي موجة من الانقلابات والانقلابات المضادة مع إزاحة جيل جديد من الضباط الغاضبين النظام السابق ومحاولة بناء نظام آخر. لكن أيا من هؤلاء الضباط لم يكن يجمع بين الكفاءة الشخصية وحسن الحظ والدعم الشعبي، وهو ما تحقق لناصر. وقد أثبتوا بصفة خاصة عجزهم عن الحيلولة دون انقسام قواتهم المسلحة إلى فصائل سياسية متنافسة. وقاد هذا التسييس للجيش إلى عدم استقرار الحكم وأعاق جهود الحكام الجدد لتطبيق برامجهم الإصلاحية.

ومع صعود العديد من الأنظمة وانهيارها، واصل ناصر محاولاته لتحقيق الوحدة العربية تحت السيطرة المصرية. لكن ضباط الجيش الشبان في سوريا والعراق، برغم إعجابهم بناصر واتفاقهم معه في الكثير من أهدافه، رفضوا الانضواء تحت لوائه. كما قاومت الحكومات الموالية للغرب في لبنان والأردن الدعوة إلى الوحدة العربية، لكنها جعلت نفسها بذلك عرضة للتخريب من قبل العناصر المؤيدة لناصر. وشهدت فترة أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات تنافسا حادا بين البلاد العربية وأطلق عليها بحق فترة الحرب الباردة العربية. وعند دراسة هذه الفترة، علينا أن نتذكر دائما الحرب الباردة الأخرى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي التي أثرت في التطورات التي شهدتها دول المشرق العربي، وتأثرت بها .

سوريا: تدخل الجيش في السياسة

دخلت سوريا فترة ما بعد الحرب بمؤسسات برلمانية لم تختبر قيادة سياسية على غير دراية بمهام الحكم. وضاعف من هذه العوائق أمام قيام حياة سياسية سليمة ميراث سياسات الانتداب الفرنسي التي كانت تركز على تقسيم البلاد على أساس مناطقي وطائفي. وزاد الرجل الذي انتخب كأول رئيس لسوريا المستقلة، شكري القوتلي (انظر الفصل ١٢)، من أعباء منصبه بالزج بقوات سوريا عديمة الخبرة في حرب ضد إسرائيل عام ١٩٤٨. ونحا الضباط الوطنيون باللائمة على فساد الحكم المدني كسبب لهزيمة سوريا.

وفي مارس عام ١٩٤٩، استولى الجيش على مقاليد الأمور بالقيام بأول انقلاب في سلسلة من الانقلابات العسكرية. وأطاح الانقلاب الذي قاده الجنرال حسني الزعيم بالرئيس القوتلي وأنهى هيمنة وجهاء الحضر السياسية. وحل الشباب ذوو الأصول الريفية بالأساس من خريجي الكلية الحربية السورية محل الساسة الموسرين الحضريين الذين تلقوا تعليمهم في المدارس العثمانية أو الأوروبية. ودشن استيلاء الزعيم على السلطة فترة من الاضطراب السياسي شهدت انقلابين آخرين قبل انتهاء العام. كان ثاني الانقلابات بقيادة الزعيم (الكولونيل) أمين الشيشكلي، الذي استطاع الاحتفاظ بالسلطة حتى عام ١٩٥٤.

وأقام الشيشكلي حكما ديكتاتوريا مركزيا وأنهى الطائفية مؤقتا بين الضباط. وخلال السنتين الأوليين من حكمه، لم يلق النظام والانضباط اللذان فرضهما على الحياة السياسية السورية معارضة كبيرة. وقد سبق الشيشكلي ناصر في تبنيه موقف الحياد في السياسة الخارجية ورفضه الاشتراك في الأحلاف العسكرية التي كان يرعاها الغرب. وأكدت سياسته الإقليمية على عروبة سوريا وكانت ترتكز إلى فرضية ترى أن سوريا لابد وأن تكون مركز أي وحدة عربية في المستقبل. وتراجعت شعبية الشيشكلي عندما لجأ، مثل كل الديكتاتوريين، إلى الإجراءات القمعية من أجل الاحتفاظ بالسلطة. ووسط انتشار السخط على نظامه، أطاحت به مجموعة من الجيش عام ١٩٥٤.

والرغم من عودة سوريا مرة أخرى إلى الحكم المدني البرلماني، استمر تدخل الجيش في السياسة، ومن عام ١٩٥٤ حتى قيام الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨، تفتت البنية السياسية السورية بحيث وجدت الحكومة صعوبة في مجرد أداء وظائفها. ويمكن رد عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته سوريا إلى عدة عوامل. الأول، شجعت سياسة فرق تسد التي اتبعها الفرنسيون في تعزيز الانتماءات الإقليمية والدينية والطائفية على حساب الانتماء إلى الأمة السورية ككل. وبعد الاستقلال، بقي الأفراد على ولاءاتهم الطائفية، حتى الأعضاء منهم بمؤسسات مثل القوات المسلحة أو جهاز الدولة. وتمثل المصدر الثاني لعدم الاستقرار في تحزب وتسييس سلك الضباط. فقد أضعف انقلاب الزعيم عام ١٩٤٩ النظام القديم وجعل من الجيش القوة السياسية الأساسية في البلاد. لكن الجيش السوري، وعلى عكس الضباط الأحرار في مصر، لم يفرز الشخصية القادرة على تأمين ولاء القوات المسلحة ككل لفترة طويلة من الوقت. فكان الانقسام في الجيش يعمل دائما ضد الضابط الذين استولوا على السلطة حديثا، ليحول بذلك دون ترسيخ نظام عسكري قوي.

كما أسهم ظهور الأحزاب السياسية في شيوع الانقسامات في الحياة السياسية في سوريا. وقد حل محل النموذج السياسي لوجهاء المدن، بتحالفاته المتغيرة واتفاقاته غير

الرسمية بين الأفراد البارزين، أحزاب ذات قاعدة عريضة تلتزم ببرامج وأيديولوجيات محددة. وفي منتصف الخمسينيات، أصبح الحزب الشيوعي السوري، برغم أنه ليس حزبا كبيرا، قوة أساسية في الحياة السياسية لأنه استطاع جذب أعضاء من بين ضباط الجيش وأبناء الأقليات. وكان زعيم الحزب، خالد بكداش، منظما وخطيبا مؤثرا. وعندما انتخب في البرلمان عام ١٩٥٤، كان أول برلماني شيوعي في العالم العربي. كما أظهر حزب البعث قوته في انتخابات عام ١٩٥٤. وقد قدر له أن يتطور ويصبح أهم الأحزاب الأيديولوجية العربية التي ظهرت في فترة بعد الحرب وكان له تأثيره على ناصر وغيره من الشخصيات البارزة خارج سوريا.

تأسس حزب البعث على يد ميشيل عفلق، وهو مسيحي أرثوذكسي، وصلاح الدين البيطار، وهو مسلم سني. وخلال سنوات دراستهما في باريس في أوائل الثلاثينيات، عمل الاثنان معا لصياغة مذهب يجمع بين القومية والاشتراكية. وعند عودتهما إلى سوريا، قضيا بضع سنوات في التدريس بمدارس دمشق الثانوية واجتذبا عددا لا بأس به من الطلاب. وأصبح الحزب رسميا في الوقت الذي نالت فيه سوريا استقلالها عام ١٩٤٦. وكان البعث، كما يتضح من كتابات عفلق، منظّر الحزب، مكرسا للأنشطة الثورية الهادفة إلى تغيير المجتمع العربي تغييرا كليا. وكان من الملامح الرئيسية لبرنامج الحزب الإيمان بوجود أمة عربية واحدة والتعهد بالعمل من أجل تحقيق الوحدة العربية. ومن الوحدة يأتي استرداد الكرامة العربية وبعث الفضائل العربية. وبالرغم من أن عفلق كان مسيحيا، فقد جعل الإسلام جزءا لا يتجزأ من عقيدة البعث. وساوى بين الإسلام والعروبة، اللذين اعتبرهما تجليات للروح العربية.

ولم يكن مذهب عفلق قاصرا على توصيفات غامضة لفوائد الوحدة العربية. ففي كتاباته، كان للبعث مهمة ثورية تتمثل في إنهاء الظلم الاجتماعي، والاستغلال الطبقي، والطغيان وترسيخ الحرية والديمقراطية والاشتراكية. وكان يرى أننا إذا أردنا أن يحظى التخلص من السيطرة الاستعمارية بالاهتمام، فيجب أن يكون مصحوبا بتغيير التوجهات والإصلاح الاجتماعي. ولا يمكن إنجاز هذا البعث إلا عن طريق الثورة الاجتماعية. وبرؤيته الاشتراكية، ودعوته إلى الوحدة العربية، ودعوته الملحة إلى كل العرب كي ينذروا أنفسهم للإحياء القومي، اجتذب البعث الشباب العربي فيما وراء حدود سوريا. وقد استعار ناصر فيما بعد شعارات الحزب عن الوحدة والحرية والاشتراكية. كما عزز من حالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد وضع سوريا في النضال ضد هيمنة المشرق العربي. وفي منتصف الخمسينيات، كانت مصر والعراق المنافس الرئيسي على التفوق

العربي. وكان العراق، تحت حكم العرش الهاشمي، يمثل التوجه المحافظ والموالي للغرب، بينما كانت مصر ناصر تتصدى للإصلاح والاستقلال عن تحالفات القوى العظمى. وسعت كل من هذه الدول إلى جذب سوريا للسير في فلكها لدعم قوتها الإقليمية. كما أسهم اختلاف الساسة وضباط الجيش حول أي من الدولتين يمكن أن يكون الحليف الأفضل، التي سعت مصر والعراق إلى استغلاله، في الاضطرابات التي شاهدتها البلاد.

وفي أواخر عام ١٩٥٧، فاتح زعماء البعث السوري- إقرارا منهم بأنهم لم يكونوا بالقوة الكافية ليسيطروا على حكم البلاد وخوفا من أن يعود استمرار الفوضى بالفائدة على الشيوعيين- ناصر في موضوع الوحدة. وكانوا يأملون في أن يستخدم ناصر، وهو زميل إصلاحي، نفوذه لإبقائهم في السلطة. وأعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة في فبراير عام ١٩٥٨، لكن، كما رأينا في الفصل الأخير، كان لمصر السيطرة فيها وكانت مشاركة البعثيين في الحكم محدودة، وحدث الانفصال عام ١٩٦١. وبالرغم من فشل الوحدة، اعتبر قيامها عام ١٩٥٨ حدثا مهما ومؤثرا. وبدا أن الجمع بين عقيدة البعث وزعامة ناصر يمكن أن يجذب دولا عربية أخرى إلى الوحدة وتحقيق البعث العربي الذي صوره عفلق ببراعة في كتاباته. ولهذه الأسباب، ترتب على إعلان الجمهورية العربية المتحدة رد فعل واسع بين النشطاء والمحافظين العرب على حد سواء.

العراق: نهاية الحكم الملكي

في الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٨، ظل العراق تحت السيطرة المحكمة للأسرة الهاشمية وعملائها. وفي عام ١٩٥٣، بلغ الملك فيصل الثاني سن الرشد لكن كانت السلطة الحقيقية لا تزال بيد الأمير عبد الله، الذي كان وصيا منذ عام ١٩٣٦. ومن خارج القصر، احتفظ نوري السعيد، بعد ثلاثة عقود في مركز السلطة، بقبضته على العملية السياسية وتوجيه سياسة البلاد الخارجية. وتجسد الاتجاه الموالي للغرب والبريطانيين لهذه السياسة بتوقيع العراق معاهدة حلف بغداد عام ١٩٥٥.

واستمر تأثير التركيبة السكانية للعراق (التي تناولناها في الفصل الحادي عشر) على تطور البلاد السياسي وعلاقاتها بالدول العربية الأخرى. ولم تكن الأغلبية الشيعية ممثلة تمثيلا صحيحا في النظام السياسي واستاءت من تركيز السلطة السياسية والفوائد الاقتصادية بيد السنة. وبشكل عام، عارض الشيعة فكرة العروبة، مدركين أنهم في أي اتحاد فدرالي عربي سيتحولون إلى أقلية مهمشة. وكانت أكثر الأقليات العراقية تأثرا بشكل عام هم الأكراد السنة. وقد عارض الأكراد- الذين خاضوا نضالا مستمرا من أجل الاستقلال الذاتي السياسي والثقافي- العروبة وهددوا بأنه في حال انضمام العراق إلى

وحدة عربية سيطالبون بدولة كردية مستقلة. وأضيف إلى هذه التوترات اختلاف أساليب الحياة بين سكان الحضر والريف، وبين القبائل والفلاحين المستقرين، وبين الإقطاعيين الأغنياء وجماهير الفلاحين الفقراء. وفي أواخر الخمسينيات، كان هناك حوالي ٨٠% من سكان العراق من سكان الريف ويعيشون في ظل أوضاع مزرية. وترى بعض التقديرات أنه كان هناك حوالي ٩٠% من الفلاحين من المستأجرين يعملون نظير حصة من المحصول وعلاقتهم بملاك الأراضي إقطاعية الطابع. ولم يكن عدد ملاك الأراضي من الأفراد بضخامة عددهم في مصر، لكن أساليب التوزيع المتفاوتة كانت واحدة، حيث كان ١% من ملاك الأراضي يسيطرون على ٥٥% من إجمالي المساحات المملوكة لأفراد عام ١٩٥٨.

وكانت قاعدة التأييد لحكومات ما بعد الحرب محدودة للغاية ما جعلها تبتعد عن التصدي لمسائل الإصلاح الاجتماعي خوفا من احتمال أن يؤدي أي تغيير في الوضع القائم إلى ابتعاد ملاك الأراضي وغيرهم من الجماعات التي يعتمد النظام في بقائه على تأييدها. وكان نوري السعيد يرى قصر المشاركة السياسية على مجموعة صغيرة من الموالين، وهي الممارسة التي أبعدت الجيل الصاعد من الوطنيين أصحاب العقول الإصلاحية وجعلتهم ينجذبون نحو الناصرية. وكان جمود النظام، وتحالفه مع البريطانيين، ودعايته المناهضة لناصر، على طرف نقيض من الرأي السائد لدرجة أنه لم يستطع الحفاظ على بقائه إلا بالقمع السياسي والرقابة، وهو ما ثبت فشله. ففي يوليو عام ١٩٥٨، أطاح قائد اللواء عبد الكريم قاسم بالنظام عبر انقلاب عسكري دموي راح ضحيته عدد كبير من الأشخاص، من بينهم الملك فيصل الثاني ونوري السعيد. وهكذا، وبعد سبعة وثلاثين عاما في الحكم، انتهى الحكم الهاشمي الذي أقامه البريطانيون، وكان ركيزة لنظام الأحلاف الغربي.

وأرسل انقلاب قاسم بموجات من الصدمة في أرجاء المشرق العربي. ودشن عقدا من الحكم العسكري غير المستقر انضمت العراق خلاله إلى مصر وسوريا في إعلان الثورة في الداخل والحياد على صعيد الخارج. وأسس قاسم لديكتاتورية عسكرية استمرت حتى عام ١٩٦٣، عندما أطاحت به الفصائل المعارضة داخل الجيش في إطار انقلاب عسكري بقيادة الزعيم عبد السلام عارف، الذي تولى رئاسة الجمهورية. وانتهى حكم عارف القصير العمر بوفاته في حادث تحطم طائرة عام ١٩٦٦؛ وحل محله أخاه ورفيقه في السلاح، عبد الرحمن عارف، الذي احتفظ بالسلطة حتى عام ١٩٦٨.

أعلنت الأنظمة العسكرية المتتابعة عن برامج إصلاح داخلية كاسحة، لكن الموقف السياسي كان غامضا والجهد المطلوب للاحتفاظ بالسلطة كبيرًا جدا لدرجة لم تتح الفرصة للحكام لتطبيق مراسيمهم الإصلاحية. فقد أعلن قاسم العراق جمهورية، لكنها كانت "جمهورية" لم يسمح فيها هو أو خلفاؤه بإجراء انتخابات. وفي العراق، مثلما كان في سوريا، ترتب على القضاء على النظام السياسي الجديد ظهور الأحزاب العقائدية، كان الحزب الشيوعي أكبرها وأكثرها تنظيما. وكان البعث غريمه الرئيسي، فرعا للحزب الأم في سوريا، والذي اجتذب القوميين العروبيين التواقين إلى انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة. واستخدم قاسم دعم الشيوعيين في البداية لخلق التوازن أمام القوميين العرب؛ وبعد ذلك، عندما تبين أن الشيوعيين على وشك أن يسيطروا على الدولة، انقلب عليهم، وبحلول عام ١٩٦٠ كان في طريقه إلى ترسيخ ديكتاتوريته الشخصية.

ما إن أطاح قاسم بالحكم الملكي، كان عليه أن يدخل في مواجهة أكبر مع ملاك الأراضي الذين كانوا المؤيد والمستفيد الأساسي من الحكم الهاشمي. وخلال أسابيع قليلة من مجيئه إلى الحكم، أصدر قاسم قانونا للإصلاح الزراعي على غرار القانون المصري يرمي إلى تحقيق نفس أهداف القانون المصري – تحديدا، تقليص ثروة ونفوذ النخبة الريفية وتحسين الظروف المعيشية للفلاحين. وسمح القانون العراقي للفرد بامتلاك أرض في حدود ٢٦٠ أكرًا (٢٥١ هكتارًا) كحد أقصى وسمح للحكومة بالاستيلاء على الأرض المتبقية وإعادة توزيعها على المستأجرين بمساحات تتراوح بين ٢٠-٧٥ أكرًا، حسب جودة الأرض. وفي ظل غياب الكوادر المدربة والمسوحات السليمة، كان من الصعب تطبيق القانون، وقرب نهاية حكم قاسم لم يزد ما وزعته الدولة على ثلث ما صادرته، وأصبح القانون سلاحا ضد الملكيات الكبيرة أكثر منه وسيلة لخلق طبقة جديدة من الفلاحين ملاك الأراضي[1].

في مجال السياسة الخارجية، أخرج قاسم العراق من حلف بغداد وأقام علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية. وبعد الانقلاب بقليل، توصل العراق والاتحاد السوفيتي إلى اتفاقية لتقديم الدعم العسكري والاقتصادي السوفيتي. وبالتوقيع على هذه الاتفاقية، بدا أن سياسة الاحتواء الأمريكية تعاني التشوش؛ فها هي الدول الثلاث الأقوى في المنطقة، مصر وسوريا والعراق، في خلال سنوات قليلة، ترفض فكرة المشاركة في أحلاف تابعة للغرب وتفتح بلادها في ذات الوقت أمام النفوذ السوفيتي. وقد

---

(1) Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq (Princeton, 1982), p. 837.

أصبح حلف بغداد بدون البلد الذي يحمل اسم عاصمته. وعلى الرغم من أن الدول الثلاث أعلنت حيادها في الصراع بين القوى العظمى، فقد اعتمدت على الاتحاد السوفيتي في إمدادها بالسلاح، وعلى علاقة تحمل احتمال التبعية الاقتصادية والدبلوماسية.

وبالنسبة للمسألة المحورية الخاصة بدور العراق في العالم العربي، عجزت أنظمة قاسم والأخوين عارف عن التوصل إلى حل مقبول من جانب كل الفصائل السياسية في البلاد. وتعرض قاسم لضغوط داخلية متعددة كبيرة من جانب القوتين المعارضتين: القوميين العرب، الذين طالبوا بالانضمام الفوري إلى الجمهورية العربية المتحدة، والشيوعيين، الذين عارضوا الانضمام إليها انطلاقا من درايتهم بالقمع الذي تعرض له الحزب الشيوعي المصري من جانب ناصر وأكدوا على سيادة العراق. وعلى الرغم من إعلان قاسم دعمه للتضامن العربي، فإنه لم يكن راغبا في أن يصبح العراق خاضعا لناصر على غرار سوريا. واختار من ثم الإبقاء على وضع العراق المستقل. وأدى هذا إلى توتر علاقته بنظام ناصر، الذي كان يعول كثيرا على تحقيق الوحدة العربية. وفي السنوات الأخيرة من حكم قاسم، أصبحت مصر والعراق، (الدولتان الإصلاحيتان اللتان تتشاركان في الكثير من الأهداف)، مرة أخرى، غريمين إقليميين يتبادلان الشتائم عبر أجهزتهما الإعلامية.

وبرغم رفض قاسم الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، استمرت العروبة الديناميكية ملمحا ثابتا للسياسة العراقية، كما تبدت في سياسة خليفة قاسم، عبد السلام عارف. وشارك عارف في سلسلة من مباحثات القمة مع الرئيس المصري، وفي عام ١٩٦٤، أعد البلدان الخطط لتحقيق التكامل العسكري والاقتصادي بهدف إتمام الوحدة الكاملة عام ١٩٦٦. ولتوفيق بنية الاقتصاد العراقي مع بنية الاقتصاد المصري، قام عارف بتأميم البنوك وشركات التأمين إلى جانب العديد من المنشآت الصناعية. لكن حتى في ظل تعاون عارف مع مصر، كان عليه استرضاء فصائل الضباط المعارضة للوحدة. واضطر إلى التزام الحذر حتى وقت وفاته عام ١٩٦٦، ولم يتحقق نجاح كبير على طريق الوحدة بين العراق ومصر. وظلت الوحدة العربية، التي شغفت قلوب زعماء سوريا ومصر والعراق الأقوياء، حلما مراوغا تعانده التيارات المتقاطعة لعدم الاستقرار السياسي، والتنافر العرقي، والطموح الشخصي.

كشفت نظم الحكم العسكري التي أقامها قاسم والأخوان عارف مصاعب تأسيس حكم إصلاحي في العراق. فلم يكن سلك الضباط منقسما والساسة المدنيون على شقاق وحسب، بل إن المجتمع العراقي ككل كان ممزقا بين العديد من جماعات المصالح الدينية

والعرقية والاقتصادية بحيث كان حشد السكان خلف هدف مشترك أمرًا مستحيلا. كان أي برنامج تعلن عنه الحكومة، سواء كان الوحدة مع مصر أو الإصلاح الزراعي، لابد وأن يلقى معارضة جماعة أو أخرى من جماعات المصالح. وتعهد قاسم بتأسيس نظام يقوم على الولاء الشخصي للحاكم، لكن هذا كان سببا في نفور الجيش الذي أطاح به. وكان استخدام عارف للعروبة كعقيدة يجتمع عليها الموالون للنظام مدعاة للفرقة والتماسك على حد سواء.

ويعد العداء بين الحكومة والأكراد ملمحا بارزا في التاريخ العراقي، وكان له دوره الكبير، مثلما كان لمسألة العروبة، في صعود وسقوط الحكومات في فترة ما بعد الحرب. وكما لاحظنا في الفصل الحادي عشر، ينتمي الأكراد لعرق مميز ولهم هويتهم الثقافية القائمة على اللغة الكردية. وفي مقاومتهم للدمج الكامل في العراق، طالب الأكراد أكثر من مرة بالاستقلال الثقافي والاستقلال التام. وقد اهتمت نظم الحكم في العراق بهم اهتماما كبيرا عبر السنين بسبب عددهم (يشكلون من ٢٠-٢٥% من سكان البلاد) وتمركزهم حول حقول النفط الغنية في الشمال. وفي عام ١٩٥٨، اتخذ قاسم خطوات للفوز بتأييد الأكراد لنظامه الجديد بسماحه لزعيم أكراد العراق، مصطفى البرزاني، بالعودة من منفاه الطويل بالاتحاد السوفيتي وإصدار بيان بضمان الحقوق القومية للأكراد. وما إن أصبح واضحا أمام البرزاني أن الحكومة لا يمكنها الوفاء بهذه الوعود، قام بتنظيم تمرد كردي شامل ضد النظام. وتأجج الصراع في الفترة بين عامي ١٩٦١-١٩٦٣، مع عجز كل من الطرفين عن تحقيق أهدافه. ومنع المقاتلون الأكراد شديدو البأس الجيش العراقي من اختراق مواقعهم الجبلية الحصينة، لكنهم لم يتمكنوا من إقناع الحكومة بتحقيق مطالبهم. ومن جانبه، ضرب قاسم المتمردين بقسوة، لكن حتى غاراته بالقنابل ضد الأكراد لم تجعلهم يستسلمون. وكانت أعباء حملة الحكومة العسكرية (تقدر بـ ٦٠ مليون دولار) وفشلها في إحراز النصر من بين العوامل التي أدت إلى الإطاحة بقاسم عام ١٩٦٣. وخلال السنوات التي تلت ذلك، توقف إطلاق النار أكثر من مرة وقدمت الوعود التي تراجعوا عنها، واشتعلت الأعمال العدائية المسلحة وخمدت، لكن الحركة الانفصالية الكردية بقيت وواصلت إثارة القلق لصناع القرار في بغداد.

المملكة الأردنية الهاشمية: بقاء العرش

في عام ١٩٤٦، حصد الأمير عبد الله ثمار ولائه لبريطانيا العظمى أثناء الحرب. فقد حصل شرق الأردن على الاستقلال وسمح لعبد الله إعلان نفسه ملكا. وسرعان ما حقق الدور المهم في الشئون الإقليمية الذي كان يسعى إليه منذ قيام الدولة، لكن الثمن كان

غاليا. فقد تركت حرب عام ١٩٤٨ بين العرب وإسرائيل آثارا إقليمية وديموغرافية عميقة على شرق الأردن. ولم يترتب على طرد الفلسطينيين مجيء مليون لاجئ فلسطيني وحسب، بل أضاف ضم الملك عبد الله للضفة الغربية عام ١٩٤٨ حوالي ٤٠٠ ألف آخرين من الفلسطينيين إلى سكان البلاد. وفجأة، أصبح ثلثا سكان الأردن (الاسم الجديد الذي أطلقه عبد الله على بلاده عام ١٩٤٨) من الفلسطينيين. وبشكل عام، كان الفلسطينيون أفضل تعليما، وأكثر تحضرا، وبالتأكيد أكثر تسييسا من سكان المملكة الآخرين. وأدى وجودهم كأغلبية ساخطة إلى ظهور أول معارضة سياسية منظمة للعرش الأردني.

وحاول الملك عبد الله كسب ولاء رعاياه الفلسطينيين الجدد عن طريق السماح لهم بالحصول على الجنسية الأردنية وتعيين عدد محدود منهم في مجلس وزرائه. لكن الفلسطينيين اعتبروا عبد الله شريكا للبريطانيين وحملوه مسئولية تقسيم بلدهم. وفي عام ١٩٥١، اغتيل الملك على يد فلسطيني خارج المسجد الأقصى في القدس. ويكشف ثناء رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل على الملك عبد الله أحد أسباب مقتله: "لقد فقدنا رفيقا وحليفا مخلصا"(١).

وتوج حفيد عبد الله، حسين، ملكا، وفي عام ١٩٥٣، أي في الثامنة عشرة من عمره، تولى مسئولية حكم سكان الأردن المتقلبين. وبدا حسين الأضعف بين ملوك العرب، ويتوقع الإطاحة به من حين لآخر. لكنه نجا من عدد من محاولات الاغتيال، والانقلاب، وهزيمة عام ١٩٦٧ ، وأزمة منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٠، والعديد من النكسات الدبلوماسية ليصبح أطول العروش عمرا في القرن العشرين، حيث ظل في الحكم حتى وفاته عام ١٩٩٩. وكان طول العمر هذا عائدا إلى ذكائه السياسي، وجيش يدين له بالولاء، والمساعدات الاقتصادية الضخمة من الولايات المتحدة. تلقى حسين تعليمه في هارو وساندهيرست وكان يتواصل مع نظرائه الغربيين بإنجليزية رصينة. لكنه كان يتحدث أيضا العربية بطلاقة ويجيد قيادة الطائرات وركوب الخيل والرماية – وكلها صفات تستهوي جيشه المؤلف من رجال القبائل، والذي أقام علاقة ممتازة به.

وبعد توليه العرش بقليل، تعرض حسين لأزمة بسبب الصدام بين ناصر والتحالف الغربي. وفي داخل الأردن، أعطت الناصرية الأمل للفلسطينيين المعدمين التي اكتظت بهم معسكرات اللاجئين وكذلك المثقفين والتجار والفلاحين الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين كانوا رعايا رغم أنفهم للمملكة الهاشمية. وكان حسين واقعا تحت ضغط بريطانيا

(1) Cited in Mary C. Wilson, King Abdullah, Britain, and the Making of Jordan (Cambridge, 1987), p. 210.

للانضمام إلى حلف بغداد، من ناحية، وناصر ومؤيديه في الأردن لمقاومـة البريطـانيين، من ناحية أخرى. وفي النهاية، قرر حسين رفض الانضمام للحلف، ما ترتب عليه سـحب المساعدات البريطانية التي كان يعتمد عليها بقاء الأردن اقتصاديا. وحلت مصر وسـوريا والسعودية لتعويض الدعم البريطاني بتقديم الأموال. وبهذا، بدا وكأن حسين يتأهب لقطـع علاقاته ببريطانيا. لكن تظاهره الناصري النزعة بمعاداة التغريب لم يدم طويلا.

ففي عام ١٩٥٧، أصاب النظام الأردني موجة عاتية من المعارضة المستلهمة مـن التقاء كل التيارات الإصلاحية في ذلك الحين ــ الناصرية والبعثية والشيوعية. ومورسـت الضغوط من جانب الفلسطينيين من أجل المزيد من المشاركة السياسية، ومن جانب كبـار الشخصيات المدنية والعسكرية من أجل إبعاد الأردن عن بريطانيا والمشاركة بقـدر أكبـر في دفع مسيرة الوحدة العربية، وهددت بالإطاحة بالنظام. وبدا أن العروبـة كانـت أكثـر خطرا على العرش من العلاقات مع الغرب. ورد حسين على المعارضة الداخليـة بوقـف العمل بالدستور وإعلان الأحكام العرفية. وفي قرار كان له نتائجه البعيـدة الأثـر، طلـب مساعدات عسكرية واقتصادية أمريكية. وبمقتضى شروط مبدأ أيزنهـاور الجديـد، ردت واشنطن بمنحة عاجلة بمبلغ ١٠ ملايين دولار ونشر الأسطول السادس في شـرق البحـر المتوسط. وهكذا، اختار حسين الدعم الغربي لإنقاذ عرشه.

كان اختيارا جعل من ملك الأردن هدفا لتيار مستمر من الدعاية المعادية للهاشـميين من جانب سوريا ومصر، الدولتين اللتين شكلتا، كما رأينا، الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨. وتصاعدت الأمور بإطاحة قاسم بالعرش الهاشمي في العراق في يوليو من ذلـك العام المشئوم. وقد وقع انقلاب قاسم في وقت شهد الأردن خلاله المزيـد بـسبب أنـشطة مؤيدي ناصر في تنظيم الحركة المعادية لحسين. فهـل كـان يمكـن أن تكتـسح موجـة الاستيلاء على الأحكام من جانب الضباط أصحاب الاتجاه الإصلاحي التي شملت بالفعـل بلادًا كسوريا ومصر والآن العراق نظام الحكم الهاشمي الذي يعتبر آخر الأنظمة الباقيـة التي أقامها البريطانيون؟ خلال الأيام العصيبة من يوليو عام ١٩٥٨، دعا الملـك جيـشه لحفظ النظام وناشد البريطانيين تقديم المزيد من المساعدات العسكرية. واستجابت بريطانيا بإرسال وحدة من ٢٠٠٠ من مشاة البحرية من قبرص. وقد ظلت بالأردن لما يزيد علـى العام، رمزا صادما لاعتماد البلاد الدائم على المعونة البريطانية

وقد كوفئ الملك حسين على التزامه بالتحالف مع الغـرب بزيـادة مطـردة فـي المساعدات المالية الأمريكية. وبحلول أوائل الستينيات، كانت الولايات المتحدة تمد الـبلاد بخمسين مليون دولار سنويا. وقد مكن الاستخدام الماهر لهذه الأموال الأردن من تحقيـق

نمو اقتصادي مستدام. فقد جرى تحديث شبكة المواصلات التي كانت بدائية؛ وأقيمت مشروعات الري في الضفة الغربية؛ وتطورت صناعة السياحة، التي تركزت حول القدس وبيت لحم، بحيث أصبحت تشكل ٢٥% من العائدات السنوية. وخلال الستينيات، انتقل الأردن من الاعتماد اقتصاديا على بريطانيا حتى عام ١٩٥٠ إلى دولة مزدهرة نسبيا ونسبة دخل للفرد من الناتج العام لا يفوقها بين الدول العربية غير المنتجة للنفط سوى لبنان.

بعد أزمة عام ١٩٥٨، كان الملك حسين هدفا مستمرا للحملات الدعائية من جانب مصر وسوريا التي وصفته بعميل الاستعمار الغربي. لكن برغم اتهامات ناصر له في الخارج وسخط الفلسطينيين عليه في الداخل، لم يكتسحه المد العروبي ولم ينجح الاشتراكيون الثوريون في الإطاحة به. وبدا الأردن في أواخر الستينيات أشبه بمفارقة تاريخية، حيث كان موجودا في قلب المنطقة العربية كملكية حرة متحالفة مع الغرب. لكن الأردن كان متورطا بشكل كبير في شئون العالم العربي كعضو بالجامعة العربية، وكجار مباشر لإسرائيل، وكمقر إقامة لأكبر تجمع للفلسطينيين في العالم. وقد أثرت هذه العوامل على قرارات الملك حسين أثناء حرب يونيو.

لبنان: توازن طائفي مزعزع

بالنسبة للقراء الذين لديهم الانطباع بأن بيروت هي بالأساس حاضرة دمرتها الحرب الأهلية، من المهم بوجه خاص أن يعرفوا ما كانت عليه العاصمة اللبنانية يوما وما الذي يمثله نجاحها. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر الستينيات، كانت بيروت جوهرة شرق البحر المتوسط، حاضرة متلألئة، وبمثابة جسر اقتصادي وثقافي بين الغرب والشرق الأوسط. وكان ازدهار بيروت عائدا، بقدر ما، إلى الاضطرابات التي كانت تشهدها الدول العربية المحيطة بها في الخمسينيات. فعندما صدرت قوانين التأميم في القاهرة ودمشق وبغداد، توجه المستثمرون العرب بأموالهم نحو لبنان، حيث نظام الاقتصاد الحر. وقد بذلت الحكومات اللبنانية كل جهدها لتشجيع انتقال المال الأجنبي إلى البلاد بتحرير تبادل العملة وتبني قوانين سرية الحسابات البنكية. وجعلت هذه وغيرها من الإجراءات من بيروت مركزا ماليا دوليا رئيسيًّا وأكسبت لبنان سمعته كسويسرا الشرق الأوسط. كما أزالت الحكومة القيود على التجارة، لتعزز من ثم تجارة الواردات وإعادة التصدير التي تفوقت فيها لبنان وازدهرت عن طريقها.

وبالإضافة إلى تحولها إلى مركز مالي وتجاري صاخب، كانت بيروت ملجأ للمنفيين السياسيين وملاذًا لحرية التعبير في منطقة من العالم كانت الرقابة فيها هي القاعدة. وأسهم وجود صحافة حرة تعبر عن كل الرؤى السياسية، وصناعة نشر مزدهرة

وجامعة اجتذبت الطلاب من أنحاء العالم العربي في ظهور دور بيروت كمركـز للتبـادل الثقافي والحوار السياسي. كما كان للمدينة جوانبها الجذابة الأخرى. فقد اجتـذبت فنادقهـا الفاخرة وكازينوهاتها على طراز لاس فيجاس، وملاهيها الليليـة التـي تخطـف أبـصار الباحثين عن المتعة من كل حدب وصوب. وفي هذا الصدد، فقد قيل إن "كل منطقـة فـي العالم تحتاج إلى مدينة واحدة لا تطبق فيهـا القواعـد، حيـث الخطيئـة هـي القاعـدة، وحيث يمكن للمال أن يشتري أي شيء أو أي أحد"[(١)]. وكانت بيروت هي هذه المدينة فـي الشرق الأوسط.

لكن بيروت كانت تعبر عن شيء أكثر أهمية من الازدهار المـادي وحيـاة الليـل العامرة بالمسرات؛ فقد أظهرت المدينة أن التعددية الطائفية يمكن أن يقـدر لهـا النجـاح. وبينما فر اليهود من مصر وتعرض أكراد العراق للقصف من جانب حكومتهم، ازدهـرت بيروت كفسيفساء حضرية متعددة دينيا وعرقيا. وأثار سقوط المدينـة فـي هـوة العنـف الطائفي فيما بين عامي ١٩٧٥-١٩٧٦ سؤالا مرعبا بالنسبة للشرق الأوسط ككل: إذا كان التعاون الطائفي فشل في ظل مناخ التسامح النسبي الذي تعيشه بيروت، فما فرصة نجاحه في بقية المنطقة؟

لكن حتى في أيام مجد بيروت، كانت الخلافات الطائفية كامنة في مكان قريب مـن سطح الحياة اللبنانية. وكما رأينا في الفصل الثاني عشر، تطور لبنان كنظام سياسي فريـد من نوعه جرى عبره مأسسة الولاءات الطائفية. وقد رسخ دستور عام ١٩٢٦، وإحـصاء ١٩٣٢، والعهد الوطني عام ١٩٤٣ أسس السياسة الطائفية وحدد لبنان كبلد عربي، لكنـه لن يسعى للانضمام إلى أي دولة عربية أخرى. وقد تعرضت هذه المعادلة لاختبار قـاس في زمن العروبة. وهكذا، كان النظام اللبناني في التحليل الأخيـر عامـل تـوازن بـين المنافسات الطائفية. فبدلا من حل الخلافات الطائفية، تم تحييدها في إطار نظام يحول دون هيمنة طائفة بعينها. وفي ظل غياب دولة متآلفة، ازدهر التنوع، وأعطى لبنـان الانطبـاع بالتعايش الطائفي السلمي.

لكن صلابة الولاءات الطائفية أعاقت تطور لبنـان الـسياسي وسـمحت للـروابط العائلية والدينية بالسيادة على حساب الروابط القومية. فقد هيمنت علـى الـسياسة الأسـر الراسخة التي تستمد سلطتها من مكانتها الاقتصادية وزعامتها التقليدية الثابتـة الأركـان. فكان في داخل كل دائرة من دوائر البلاد الانتخابية زعيم سياسي من الأسـرة المتـصدرة

---

(1) Thomas L. Friedman, From Beirut to Jerusalem (New York, 1989), p. 216.

في المنطقة يتولى الانتخابات ويوزع المزايا السياسية والمكافآت المالية. وعادة ما يكون الزعيم من بين المرشحين للبرلمان، أو قد يفضل توجيه الأصوات لمرشح آخر فيصبح مدينا له. وكان الحصول على الأصوات يتم عادة عن طريق الرشاوى، والقوة إن لزم الأمر، بواسطة رجال الزعيم المسلحين. وكان الأفراد المنتخبون لعضوية البرلمان عبر نظام الزعيم يعتبرون أن مهمتهم الأساسية هي خدمة ناخبيهم المحليين؛ وكانوا يفتقدون إلى الحس المرهف بالقضايا القومية ويستخدمون البرلمان لتعزيز مصالحهم الطائفية الإقليمية. وكان الزعيم في الواقع سيدا إقطاعيا يرتدي الأزياء الأوروبية. وقد ضلل الملبس كثير من المراقبين الأجانب وقتها، وحثهم على كتابة تقارير براقة عن الديمقراطية اللبنانية. وكانت مثل هذه التقارير ترسل من بيروت، وهي مدينة تخفي وسائل المتعة الوفيرة فيها القوة الهينة التي تؤلف السياسة اللبنانية .

ولم يؤد نظام الزعيم إلى ظهور أحزاب سياسية أيديولوجية لكنه شجع بدلا من ذلك على تكوين الكتل الطائفية الموالية لفرد واحد. وكانت الكتائب هي الكتلة الممثلة للمنظور الماروني، وتعتبر التنظيم السياسي القومي للموارنة. وكانت الكتائب، التي تأسست كتنظيم للشباب الماروني عام ١٩٣٦، متأثرة بالأحزاب الفاشية الأوروبية في ذلك الحين. إنها منظمة كشفية للشباب تحولت إلى ميليشيات مسلحة يسيطر عليها الجميل، جاهزة للدفاع عن فكرة أن لبنان وطن خاص للموارنة. وأحد شعارات الكتائب هو: "لبنان فوق الجميع"، وهو يعكس التزاما لا رجعة فيه بالحفاظ على لبنان ذات أغلبية مارونية ومستقلة عن أي اتحاد عربي.

وكان في مواجهتها كتلة مختلفة كل الاختلاف هو الحزب الاشتراكي التقدمي، المؤثر برغم صغر حجمه، الذي أسسه الزعيم الدرزي كمال جنبلاط عام ١٩٤٩. وبالرغم من أن الحزب كان يعبر عن مصالح الدروز، فإنه كان يعكس أفكار جنبلاط الإصلاحية الراديكالية ويتجاوز من ثم الحدود الطائفية، بتوجهه إلى اللبنانيين من مختلف الطوائف، أولئك الذين حرمهم الرؤساء السياسيون ونخبة بيروت من حياة الرغد التي يتمتعون بها. وأصبح جنبلاط شخصية مهمة في السياسة اللبنانية؛ فقد كان زعيما تقليديا ومصلحا اجتماعيا موضع ثقة، استطاع حشد ائتلاف يساري شكل تحديا لهيمنة الموارنة ولقي ترحيب أنصار العروبة. وكانت المنظمات المسلمة السنية مقسمة بين عدد من الرؤساء السياسيين الإقليميين، اجتذبت البعض منهم أفكار ناصر العروبية. وكان مسلمو لبنان السنة لا يزالون يشعرون بارتباط عميق بسوريا وبالانزعاج من الأوضاع التي جعلتهم يتمتعون بنفوذ أقل مما يشعرون بأنهم يستحقونه. وفي زمن العروبة، تميز لبنان كدولة رأسمالية ذات غالبية مسيحية وتوجه غربي، تضم سكاناً ساخطين من المسلمين السنة.

إن أي تناول للعديد من أزمات لبنان منذ الحرب العالمية الثانية يجب أن يأخذ في اعتباره الدور المؤسسي لرئيس الجمهورية. فقد ضمن الميثاق الوطني أن يكون رئيس الجمهورية من المسيحيين الموارنة، ومنح الدستور لرأس الدولة سلطات استثنائية أقرب لسلطات البرلمان. وحتى يحول دون الرئيس وإطالة حكمه، جعل الدستور الحكم مدة واحدة لست سنوات. وقد حاول أول رئيسين للبنان في فترة ما بعد الاستقلال ، بشارة الخوري بين عامي (١٩٤٣-١٩٥٢) ، وكميل شمعون بين عامي (١٩٥٢-١٩٥٨) تغيير مواد الدستور. وكان عملهما هذا سببا في إدخال بلدهما في أزمة.

وقد أثبت الخوري، الذي تناولنا خدمته الطويلة لقضية استقلال لبنان في الفصل الثاني عشر، أنه أكثر مهارة كمدير منه مفاوضًا. وبرغم تزامن فترة رئاسته مع الازدهار الاقتصادي الذي شهده لبنان، أسهم ميله إلى التغافل عن الممارسات المالية الفاسدة لأقاربه ومؤيديه إلى ظهور تيار معارض له. وأصبحت هذه المعارضة أكثر وضوحا عندما تلاعب الخوري بالانتخابات البرلمانية بحيث اختير لفترة رئاسية ثانية على التوالي عام ١٩٤٩. لكنه لم يمارس عمله لفترة ثانية. فقد اضطر لتقديم استقالته عام ١٩٥٢ عندما دعا ائتلاف من معارضيه، ضم شخصيات من الموارنة، إلى إضراب عام ناجح احتجاجا على أساليبه.

والتزم خلفه، شمعون، بالتحالف مع الغرب والحفاظ على النظام الاقتصادي الحر وأصدر عددا من التشريعات جعلت نظم لبنان المصرفية بالغة الجاذبية للمستثمرين الأجانب. لكن من سوء حظ شمعون أن لبنان كان جذابا أيضا بالنسبة لقوى أخرى. وتزامنت رئاسة شمعون مع تزايد التنافس الأمريكي - السوفيتي على الشرق الأوسط، وصعود ناصر، وظهور المطالبة بالإصلاح من جانب مسلمي لبنان. ودعا المسلمون إلى إجراء تعداد جديد، معتقدين أن النتيجة ستظهرهم بوصفهم الطائفة الدينية الأكبر في البلاد واستحقاقهم لحصة من الوظائف الحكومية أكبر من التي يحصلون عليها بالفعل.

في ظل هذه الظروف، كان على شمعون أن يتصدى مباشرة لمسألة ما إذا كان على لبنان أن يربط نفسه بالغرب أم يؤكد على تراثه العربي بإقامة روابط أقوى مع مصر وسوريا. وكانت طائفته المارونية تؤيد بشدة الارتباط بالغرب، لكن كانت هناك أعداد متزايدة من المسلمين الذين اجتذبتهم عروبة ناصر. وفي محاولة لإرضاء الطائفتين، اختار شمعون ألا ينضم إلى حلف بغداد، مؤكدا في الوقت ذاته على صداقة لبنان بالغرب. وخلال أزمة السويس عام ١٩٥٦، أغضب شمعون ناصر ومؤيديه من اللبنانيين برفضه قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا عند غزوهما مصر.

وبلغت التوترات التي سببتها الضغوط الداخلية والخارجية المتضاربة التي حلت على ولاءات لبنان ذروتها في صيف عام ١٩٥٨ الزاخر بالأحداث. فقد اتضح أن شمعون كان يفكر في إجراءات تمكنه من البقاء فترة رئاسية أخرى، وهي مسألة كانت مرفوضة من جانب المسلمين. وتطورت معارضة المسلمين لخطط شمعون إلى تمرد شامل، انشقت خلاله مدن بحجم طرابلس وصيدا عن سلطة الحكومة المركزية. وأمر الرئيس شمعون الجيش بقمع الثورة، لكن القائد العام، الجنرال فؤاد شهاب، رفض تدخل الجيش في صراع سياسي داخلي. وكانت الحرب الأهلية اللبنانية لا تزال ناشبة عندما أطاح قاسم بالنظام الهاشمي في العراق في الرابع عشر من يوليو. وعلى الفور، طلب شمعون المساعدة الأمريكية لإنقاذ بلاده من الوقوع تحت سيطرة قوات موالية لناصر.

واستجابت الولايات المتحدة في الحال. وفي اليوم التالي للانقلاب العراقي، نزل ١٥ ألفا من قوات المارينز على شواطئ لبنان. وكانت الولايات المتحدة مصممة على الحفاظ على نظام صديق في لبنان، سواء كان مهددا من جانب الشيوعية أو الناصرية. وتنحى شمعون، الذي كان هدفا لقدر كبير من عداء المسلمين، عن منصبه بعد استكمال مدة رئاسته في سبتمبر. واختار البرلمان فؤاد شهاب، قائد الجيش الذي حاز موقفه الحصيف أثناء الحرب الأهلية قبول المسلمين والمسيحيين على حد سواء، خلفا له. وبعد توليه الحكم، تحسنت العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، وواصل لبنان نشاطه الاقتصادي المعتاد مرة أخرى.

على أن شهاب كان مختلفا عن سابقيه. فكسياسي موضوعي يكرس جهوده لخدمة مصالح لبنان ككل، أدرك سبب سخط المسلمين ودشن برنامجا طموحا للإصلاح السياسي والاقتصادي. وكانت سياسته فريدة بحيث صار يطلق عليها الشهابية. كان هدف برنامج شهاب هو تحديث الدولة. وكان هذا يعني في السياق اللبناني تدعيم سلطة الحكومة المركزية على حساب الرؤساء السياسيين وتثبيت أسس نظام للرفاهية الاجتماعية. وكان شهاب على علم بالحاجة إلى تقليل حدة الاستياء الذي أدى إلى الحرب الأهلية عام ١٩٥٨، بتحديد حصة للمسلمين في لبنان المستقل. وضمن حصول المسلمين على حصة من مناصب الإدارة العليا أكبر مما كان عليه الحال في السابق. كما زاد الرئيس الإنفاق الحكومي زيادة كبيرة، خاصة على مشروعات الأشغال العامة كإقامة الطرق، وكهربة

الريف، ومد مياه الشرب الصالحة إلى المناطق الريفية المحرومة. وخلال فترة حكم شهاب بين عامي (١٩٥٨-١٩٦٤)، توسعت سلطة الرئيس والحكومة المركزية توسعا كبيرا. وبالرغم من أن الرئيس لم ينجح في تحقيق كل إصلاحاته، كانت الشهابية قوة إيجابية في الحياة اللبنانية؛ فقد مثلت التزاما بحكومة منظمة، وفرض القانون، والإصلاح الاجتماعي، والتصالح الطائفي. فإنها لم تقض على السياسات الطائفية. فما زال أفراد كل جماعة طائفية على ولائهم لطائفتهم الدينية بالأساس ويحمون بقوة الامتيازات التي يعتقدون أنهم يحصلون عليها بفضل الطائفة.

ومثلما ساهمت الضغوط الخارجية في الحرب الأهلية، قلل انفصال الجمهورية العربية المتحدة بقدر ما من حاجة لبنان الملحة إلى اتخاذ قرار بشأن مستقبلها العروبي. أضف إلى هذا أن القرارات الاشتراكية التي تبناها نظام ناصر بعد عام ١٩٦١ جعلت كثيرين من المستثمرين اللبنانيين المسلمين يتساءلون عما إذا كانت الوحدة العربية تستحق التنازل عن نظام السوق الحرة الذي يناسبهم للغاية. لكن لبنان ظل عرضة للتخريب من جانب الناصريين والبعثيين والانقسامات الداخلية الدائمة في أمة تنتمي ولا تنتمي للعالم العربي لكن يقطنها سكان ممزقون بين الرغبة في الذوبان في العالم العربي أو البقاء كيانا مميزا.

إسرائيل والدول العربية وحرب يونيو

جذور الحرب

حتى في الأوقات التي خلت من التوتر، كان الصراع العربي - الإسرائيلي هو الذي يشكل مواقف الأطراف. وعاش الإسرائيليون دائما حالة من الشعور بعدم الأمان والخوف من القوة العسكرية المحتملة للأمة العربية الموحدة. وفي داخل الدول العربية، شكلت ذكرى الانتصار الإسرائيلي عام ١٩٤٨ وغزو إسرائيل لمصر عام ١٩٥٦ جانبا مهما من الوعي السياسي. وحوت كثير من الرطانة المحيطة بناصر وعودا بتحرير فلسطين من محتليها الصهاينة. وصورت الوحدة العربية كسبيل للعرب للوصول إلى القوة اللازمة لتحقيق النصر العسكري على إسرائيل. ومن المنظور العربي، كانت إسرائيل ذراعا توسعية للاستعمار الغربي، وكان هناك اعتقاد واسع الانتشار بأن إسرائيل ستقوم- إن آجلا أو عاجلا- بهجوم على العرب لتستولي على المزيد من الأراضي لتوطين اليهود. وبالمقابل، أخذ الإسرائيليون الدعاية العربية مأخذ الجد وراقبوا بحذر السوفييت

وهم يغدقون الأسلحة على مصر وسوريا والعراق. وعلى الرغم من أن الزعماء العرب كانوا يتصرفون بحذر أكبر مما توحي به دعاياتهم، تكررت الصدامات بطول الحدود الأردنية - الإسرائيلية خلال الستينيات. وقد جاءت ردا على أنشطة منظمات المقاومة الفلسطينية الوليدة التي بدأت تتشكل في أواخر الخمسينيات. وقامت جماعات حرب العصابات المتمركزة في سوريا بشن غارات على إسرائيل من الأراضي الأردنية؛ وردت إسرائيل وقتها بالقوة على مواقع بالأردن. وبرغم هذه الحوادث، كانت دول المشرق العربي في بدايات عام ١٩٦٧ أكثر اهتماما بالعلاقات فيما بينها من موقفها من إسرائيل. وبدا من الممكن أن تتحول المشاجرات بين الدول الملكية والاشتراكية إلى صراع مسلح أكبر من التوترات بين إسرائيل وجيرانها. وانشغل ناصر، الذي تراجعت مكانته بسبب فشله في تحقيق الوحدة العربية الدائمة وغزوه العسكري لليمن، باستعادة زعامته لكتلة الدول العربية الإصلاحية وتجديد اقتصاد مصر المتخلف.

وفي مايو عام ١٩٦٧، أفادت المخابرات السوفيتية والسورية بأن إسرائيل تعد لعملية عسكرية واسعة النطاق ضد سوريا بسبب رعايتها لأنشطة المقاومة الفلسطينية. وكانت التقارير خاطئة لكنها عوملت كحقائق في ذلك الوقت. ورد ناصر على تهديد سوريا بنشر قواته في شبه جزيرة سيناء، في محاولة لاستعادة دوره زعيمًا للعروبة. وكان هذا نوعا من الاستعراض، ومحاولة لإبلاغ العالم العربي ككل بأن مصر تقف كتفا بكتف مع غيرها من البلاد العربية ضد العدو المشترك. وكانت إشارة ناجحة، واندلعت موجة من المظاهرات المؤيدة لناصر والمعادية لإسرائيل في العديد من المدن العربية. كانت محاولة من جانب ناصر لتصعيد سياسة حافة الهاوية التي ينتهجها. وطلب سحب كل قوات الأمم المتحدة من سيناء. ومن المدهش أن طلبه أجيب سريعا، وجلت قوات الأمم المتحدة التي كانت تشكل درعا واقيا بين مصر وإسرائيل. وبدا أن الزخم في صالح ناصر، وتفاقمت الأزمة باحتلال القوات للمواقع التي كانت تعسكر فيه قوات الأمم المتحدة فيما سبق في شرم الشيخ وإعلان إغلاق مضايق تيران أمام مرور السفن الإسرائيلية.

وإذا نظرنا إلى الأمر الآن، يبدو أن ناصر قد تعرض لخدعة. فمع تورط جزء كبير من الجيش المصري في اليمن، لم تكن مصر في وضع يسمح لها بالحرب مع إسرائيل. وغالبا ما توقع ناصر تدخلا سوفيتيا أمريكيا لتهدئة الأزمة والسماح له بالإفلات بعد استعادة سمعته. لكن ناصر كانت تعتمل داخله مشاعر لم يتمكن من السيطرة عليها.

وأعطى الانطباع بأنه يعد العدة للجولة الأخيرة مع إسرائيل، وهرع الزعماء العرب الآخرون للوقوف بجانبه. وفي ٣٠ مايو، طار حسين ملك الأردن، الذي شهرت به الصحافة المصرية قبل ذلك بأيام قليلة، إلى القاهرة لتوقيع معاهدة مع مصر للدفاع المشترك. وانضمت الحكومة العراقية إلى التحالف بعد ذلك بأيام قليلة.

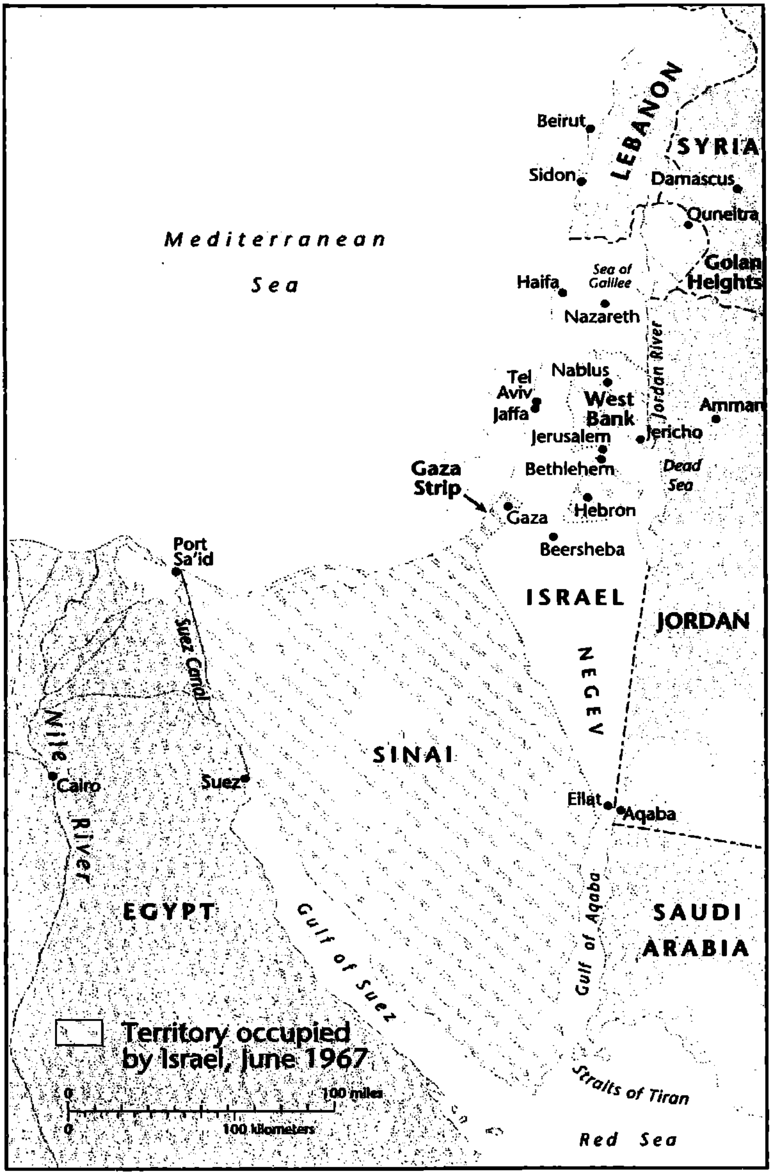
ولم يكن من الممكن أن تتسامح حكومة إسرائيل برئاسة ليفي أشكول مع غلق مضايق تيران أو مع حشد التضامن العربي حول ناصر، الذي سيفرض- في حال عدم التصدي له- ضغوطا طويلة الأجل غير محتملة على إسرائيل. وقرر مجلس الوزراء الإسرائيلي ضرورة التصدي للموقف بعمل عسكري. وفي الصباح الباكر من الخامس من يونيو عام ١٩٦٧، قامت القوات الجوية الإسرائيلية بمهاجمة القواعد الجوية في أرجاء مصر وتدمير معظم القوة الجوية المصرية على الأرض. وفي وقت لاحق من اليوم، وبعد دخول الأردن وسوريا المعركة، نجح الطيارون الإسرائيليون كذلك في تدمير القوات الجوية للبلدين. وبسيطرتها الكاملة على الأجواء، تمكنت القوات الإسرائيلية من هزيمة الجيش المصري في سيناء وتقدمت نحو الضفة الشرقية لقناة السويس. ووقع البلدان اتفاقا لوقف إطلاق النار في التاسع من يونيو. في الوقت نفسه، اشتبك الأردن مع القوات الإسرائيلية في منطقة القدس في الخامس من يونيو، ليتقهقر خارج القدس الشرقية ويعبر نهر الأردن، تاركا الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي. وأخيرا، وجه الجيش الإسرائيلي كامل قوته ضد سوريا وانتزع مرتفعات الجولان من يد السوريين (انظر الخريطة ١٦,١). واتفق على وقف إطلاق النار في الجولان في ١١ يونيو. وفي خلال ستة أيام لا أكثر، أوقعت إسرائيل الهزيمة بثلاث دول عربية. كانت الحرب انتصارا كاسحا للجيش الإسرائيلي وكارثة مذلة للقوات العربية، وضربة مبددة للناصرية.

في أعقاب حرب يونيو

كانت الهزيمة العربية مكلفة ماديا ومعنويا على حد سواء. فقد تخلت كل من الدول العربية المتحاربة الثلاث عن جزء من أراضيها للإسرائيليين. وحرمت مصر من حقول النفط في سيناء ومن قناة السويس، التي ظلت مغلقة أمام عبور السفن بين عامي ١٩٦٧-١٩٧٥. وإمعانا في المهانة، اضطرت مصر في سبيل تعويض العائدات التي فقدتها إلى قبول المعونات من السعودية والكويت، الحكمان الملكيان اللذان كان ناصر يهاجمهما حتى وقت قريب.

ولم تقتصر خسارة الأردن على الضفة الغربية، التي كانت أكثر مناطقها الزراعية إنتاجية، بل خسرت كذلك مدينتي القدس وبيت لحم السياحيتين. ولم تشكل مرتفعات الجولان خسارة اقتصادية كبيرة لسوريا، لكن احتلال إسرائيل لها وضع القوات الإسرائيلية على مسافة قريبة جدا من دمشق. هذا بالإضافة إلى تدمير القوات المسلحة للدول العربية. وفقدت مصر ١٢ ألف رجل و٨٠% من قوتها الجوية والمدرعات، بينما سقط من القوات السورية ٢٥٠٠ فرد، في حين خرج الجيش الأردني من الخدمة مؤقتا كوحدة مقاتلة. كانت النظم العربية التي دعت إلى تحرير فلسطين منهكة عسكريا وبلا أي أوراق تفاوض تدعمها القوة العسكرية.

وبالرغم من أن الحرب لم تستمر أكثر من ستة أيام، فإنها خلفت وضعا مأسويا آخر للاجئين العرب ومعضلة سكانية لإسرائيل. وفقد الأردن- بتفريطه في الضفة الغربية قسمًا كبيرًا من المستوطنين الفلسطينيين، لكنه استقبل في ذات الوقت ٣٠٠ ألف من اللاجئين الجدد الفارين من الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي سوريا، انتزع حوالي ٨٩ ألفاً من مرتفعات الجولان، وفي مصر أحال تواصل القتال طول قناة السويس مدن القناة إلى أطلال وأدى إلى تهجير سكانها إلى مناطق أخرى من البلاد. وفجأة، وجدت إسرائيل نفسها، بعد استيلائها على القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء ومرتفعات الجولان، مسئولة عن ١,٥ مليون من السكان العرب الجدد. وأثار هذا الوضع أسئلة مهمة عن طبيعة الدولة الإسرائيلية من منظور تركيبتها الدينية وكذلك تقاليدها الديمقراطية. وهذه الأسئلة نجد نقاشا لها في الفصل السابع عشر.



الخريطة ١٦-١: إسرائيل والمناطق المحتلة في يونيو عام ١٩٦٧.

وقد عادت سيناء، دون قطاع غزة، إلى مصر بمقتضى المعاهدة المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩.

وهناك جانب آخر كشفت عنه الحرب هو تفاوت القدرات العسكرية العربية بين العرب وإسرائيل. وأضفت سرعة وشمول النصر الإسرائيلي هالة الجيش الذي لا يقهر على الجيش الإسرائيلي. وأصبح جنرالات من الشباب يتمتعون بالجسارة، مثل آرييل

شارون، أبطالا قوميين، وجعل الأداء المبهر لكل أفرع القوات المسلحة الإسرائيلية منها موضوعا للدراسة في المنظمات العسكرية في أنحاء العالم. وأصاب التفوق الملحوظ الإسرائيليين بقدر من الغرور ولم يتحمسوا للتفاوض والتوصل إلى حل في أعقاب انتصارهم الكاسح. بالمقابل، كان التركيز على عجز القوات المسلحة العربية، خاصة المصرية. وفي أعقاب الحرب، كشفت التحقيقات عن قدر كبير من الفساد وسوء الإدارة المستشريين في الجيش المصري أساءت إلى سمعة نظام ناصر ككل.

وربما كانت هذه الصدمة النفسية المعبرة عن خواء النظم العربية الجديدة أعمق آثار الحرب. ومثلما أفقدت هزيمة عام ١٩٤٨ أنظمة الحكم القديمة، التي تصدرتها نخبة ملاك الأرض ووجهاء المدن والملوك الأثرياء، مصداقيتها، لطخت هزيمة عام ١٩٦٧ سمعة أنظمة الحكم العسكرية التي جاءت إلى الحكم في الخمسينيات ببرامجها الإصلاحية الاجتماعية ووعودها بتحقيق الوحدة العربية. وبحلول ١١ يونيو عام ١٩٦٧، بدت الأنظمة الجديدة فاسدة وعاجزة وعديمة الكفاءة مثل سابقاتها. وما قاله المؤرخ حنا بطاطو عن المواقف تجاه النظام العراقي بعد يونيو عام ١٩٦٧ يمكن أن يسري أيضا على سوريا، وإلى حد ما على مصر:

"في عيون الشعب، فقد مفهوم دولة الضباط ككل سمعته. ولأنه أصبح واضحا أن دخوله السياسة وانقسامه إلى فصائل، لم يكتف سلك الضباط بإشاعة الفوضى في الحكومة أو بتحوله إلى منبع لعدم الاستقرار السياسي، بل قلل أيضا بصورة خطيرة من كفاءة النظام العسكري. ناهيك عن أنه بتحويل نفسه إلى نظام مميز، أصبح منفصلا نفسيا عن بقية أفراد الشعب".

وينتهي بطاطو في تحليله إلى "أن التغيرات الاجتماعية والسياسية الأساسية والعميقة لا يمكن تحقيقها بدون جهود وتضحيات طويلة ومتواصلة، ومشاركة شعبية واسعة؛ بتعبير آخر، الرطانة الأيديولوجية التقدمية وحدها لا تكفي"[1]. وكان كثيرون يشعرون بخيبة الأمل التي يعبر عنها بطاطو على نطاق واسع. وسقط نظام عارف في العراق على يد انقلاب بعثي في يوليو عام ١٩٦٨؛ وبقي النظام السوري فترة، لكن في نوفمبر عام ١٩٧٠، أطيح به أيضا، ليبدأ حافظ الأسد حكمه الطويل في دمشق.

وفي مصر، استطاع الرئيس ناصر إلى حد ما الاحتفاظ بسلطته وبقدر من شعبيته الشخصية خلال تلك الفترة المريرة والبحث عن الذات التي أعقبت الحرب. لكن تضامن

(1) Batatu, The Old Social Classes, p. 1066.

سلك الضباط الذي قام عليه النظام انهار بسبب عمليات التطهير ومحاولات الاستيلاء على السلطة، والقبض على أقرب المقربين من ناصر والقائد العام للقوات المسلحة في يونيو عام ١٩٦٧، المشير عبد الحكيم عامر، وانتحاره. ويشكك المصريون في انتحار المشير بقولهم أنه "انتُحِر"، أي أن أحدا قتله. وبفضل تدفق المجهود السوفيتي، عادت قوات مصر الجوية والمدرعة إلى ما كانت عليه في نهاية الحرب. في الوقت نفسه، زاد السوفييت عدد أعضاء بعثتهم العسكرية في مصر إلى عد آلاف من الخبراء، وأصبحت مصر تعتمد كليا على الاتحاد السوفيتي في بقائها عسكريا.

ولم يحل السلام الذي يعقب الحروب عادة على الشرق الأوسط بعد عام ١٩٦٧. وقد ردت إسرائيل على أنشطة الفدائيين الفلسطينيين بالقوة. وعلى جبهة قناة السويس، انقلب القصف المدفعي المتقطع إلى مواجهة مكشوفة عام ١٩٦٩، عندما دشن ناصر، في محاولة منه لإنقاذ الكبرياء المصري وإثبات أن بلاده ما زالت قادرة على القتال، ما أطلق عليه حرب الاستنزاف. وشهدت الحرب قصف المواقع الإسرائيلية الحصينة بالمدفعية الثقيلة، وهو ما ردت عليه إسرائيل بسدود من نيران مدفعيتها، وتحويل مدن القناة إلى أطلال. وبحلول عام ١٩٧٠، كانت حرب الاستنزاف قد بلغت حدًّا من التصاعد بحيث كانت إسرائيل توجه أكثر من ١٥٠ ضربة جوية يوميا، أحيانا ضد أهداف في عمق مصر.

كانت المشكلة أمام صناع السلام أن الدول العربية لن تتفاوض من موقف الضعف، وإسرائيل لا ترى حاجة إلى تقديم تنازلات بحكم قوة موقفها. وقد وضع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ إطارا أساسيا للسلام الإقليمي. وأكد القرار على أن "من غير المقبول الاستيلاء على الأرض بقوة السلاح" ودعا إلى تحقيق السلام العادل والدائم القائم على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراض التي احتلتها في حرب يونيو والاعتراف بحق كل دول المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. كما أكد القرار على الحاجة إلى التوصل إلى "حل عادل لمشكلة اللاجئين". وبينما قبلت مصر والأردن وإسرائيل القرار، رفضته سوريا والمنظمات الفلسطينية. ولأن الوثيقة كانت بالغة الغموض ومطاطة، حتى الأطراف التي قبلت بها فسرتها بطرق مختلفة تماما. وهكذا فشل القرار في تقديم أسس متفق عليها لتسوية سلمية.

لكن وزير الخارجية وليام روجرز نجح في التوصل إلى خطة للسلام وافقت عليها مصر والأردن وإسرائيل. وتضمنت الخطة وقف إطلاق النار لمدة تسعين يوما تسري اعتبارا من يوليو عام ١٩٧٠. وبالرغم من تمديد الاتفاق أكثر من مرة ونجح بذلك في وضع حد لحرب الاستنزاف، لم تتمكن الولايات المتحدة من إقناع مصر بتوقيع معاهدة

سلام مع إسرائيل ولا إقناع إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المصرية التي احتلتها. لكن خطة روجرز أسكتت على الأقل المدافع بطول قناة السويس ومنحت الفرصة لكل الأطراف لإعادة تقييم مواقفها.

وكان من النتائج المهمة الأخرى لحرب يونيو الزخم الذي أدى إلى ظهور المنظمات العسكرية والسياسية الفلسطينية (كما نرى في الفصل السابع عشر). وفي سبتمبر عام ١٩٧٠، دفعت الاشتباكات في الأردن بين الفلسطينيين والجيش الأردني ناصر إلى عرض وساطته في الأزمة. وانعقدت قمة عربية في القاهرة وأمكن التوصل إلى وقف لإطلاق النار وافق عليه الفلسطينيون والملك حسين. وفي ٢٨ سبتمبر، اليوم التالي لانتهاء المفاوضات، توفي ناصر، الذي خاض مفاوضات مستمرة، متأثرا بأزمة قلبية. وبرغم الضربات التي وجهت إلى مكانة ناصر، قوبلت وفاة ناصر بفيض من الحزن العميق والصدمة. ففي وقت شهد أزمة حادة وعدم يقين، اختفى الزعيم العربي القائد على مدار الأعوام الخمسة عشر الماضية من المشهد. وأوقف العالم العربي تنافسه مؤقتا تكريما لذكرى ناصر والتفكير في مستقبله دونه.

خاتمة

من وجهة نظر ما لكولم كير، كان ناصر "تجسيدا لمجموعة من المواقف والأعمال تجاوزت حدود مصر والأشياء نفسها التي قالها وفعلها"[1]. ولاشك في أن مصر مارست نفوذا إقليميا كبيرا خلال حكم ناصر. ومن غير الممكن أن نعزو كل الاضطراب الذي شهده الشرق الأوسط إلى ناصر، ومع ذلك يبدو واضحا أن مثاله في الشرق الأوسط ألهم المحاكين واجتذب الأنصار في أنحاء العالم العربي. ووجدت محاولاته للابتعاد عن الغرب ودلالاته الاستعمارية صدى ايجابيا في بغداد ودمشق، وطرابلس والجزائر، وأصبح الوعد بالإصلاح الاجتماعي والسياسي المرتبط بسياساته المثال للإصلاحيين في كل مكان. وشاركه الملايين ممن أحبطهم وضع العرب في التاريخ القريب حلم الوحدة العربية. لكن تدخل ناصر في الشئون الداخلية للدول الأخرى أضر بالأهداف التي أعلن عزمه تحقيقها. وقد أصبح ناصر مهتما بالتحديات الخارجية لزعامته للحركة العروبية، واستنزف موارد

(1) Malcolm H. Kerr, "The Political Outlook in the Local Arena," in Abraham S. Becker, Bent Hansen, and Malcolm H. Kerr, eds., The Economics and Politics of the Middle East (New York, 1975), p. 41.

الملاحظات الأخرى في هذا القسم ترتكز إلى تقييم كير النقدي للناصرية

مصر في سلسلة من المغامرات الخارجية، تراوحت بين محاولات الإطاحة بنظامي الحكم في الأردن والعراق، والتدخل في اليمن، وأخيرا كارثة عام ١٩٦٧.

وعلى الرغم من أن المشاعر التي بثتها الناصرية كانت ملهمة، فإن الفكـرة زالـت برحيل من حملت اسمه. ويتهم النقاد العرب الناصرية بـ "الوسطية"، وبمحاولـة إرضـاء الكثير من التطلعات المتعارضة والمتباعدة. ومن هذا المنظور، لم تستطع الناصرية تقرير إن كانت دينية أم علمانية، ديمقراطية أم استبدادية، اشتراكية أم رأسمالية. كانـت تحـوي جانبا من كل هذه الاتجاهات لكن لم يكن واضحا أيها الأكثر أهمية. وبالمقابل، أمد ميـشيل عفلق حزب البعث بمجموعة من المبادئ أكثر تحديدا ووضوحا من تلـك التـي حوتهـا الناصرية، لكن البعث افتقد إلى سياسي بقدر ناصـر وزعامتـه. وفـي النهايـة، ربمـا كانت الجاذبية العريضة للناصرية نابعة من حركيتها، وحثها على التغيير، أكثـر مـن أي فكرة محددة. وإذا كان الحال كذلك بالفعل، فلم يكن ثمة كثير في الناصرية يمكن أن ينتقـل إلى خليفة.

كانت الضربة الجوية التي وجهتها إسرائيل صبيحة الخامس من يونيو عـام ١٩٦٧ النهاية الحقيقية لعهد ناصر. ومنذ تلك اللحظة وحتى وفاته، ركز ناصر على البقاء سياسيا والابتعاد عن السياسات التي ارتبطت بالناصرية. وبعد يونيو عام ١٩٦٧، سـمح للاتحـاد السوفيتي بنفوذ مهيمن على الجيش المصري، وأسقط مطلب الوحدة العربية، وعمل جنبـا إلى جنب مع العاهل الأردني، الملك حسين، الذي سبق أن هاجمه في أكثر مـن مناسـبة. أضف إلى هذا أن قبول ناصر بقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ومبادرة روجرز يشير إلـى حد ما إلى أنه كان مستعدا للتوصل إلى تسوية مع إسرائيل. وبوفاته، تحطمت آماله مثلمـا حدث لمدن مصر بطول قناة السويس، ودخلت الجماهير العربية التي تـصاعدت آمالهـا بوعوده في فترة من خيبة الأمل واليأس.

(١٧)

إسرائيل والفلسطينيون من عام ١٩٤٨ حتى السبعينيات

بعد مولدها في الحرب، واجهت إسرائيل تحديات أوقات السلم الكبيرة لبناء أمة؛ فكان على زعمائها تأسيس بنية حكومية، ونظام قضائي، وتحويل المنظمات الطائفية لليشوف إلى مؤسسات قومية إسرائيلية. أضف إلى هذا، ولأنها قامت لتكون أمة يهودية تحديدا، أن نخبة إسرائيل الحاكمة كان عليها أن تقرر الدور الذي سيلعبه الدين في الحياة المؤسسية للدولة. وخلال السنوات الأولى من الاستقلال، استطاع الزعماء السياسيون تحقيق الإجماع على البنية الإدارية للدولة. لكن المواقف من الدور الصحيح للشريعة اليهودية في الحياة العامة تباينت كثيرا.

وكسب الجيش الإسرائيلي ثقة جديدة بانتصاره في حرب يونيو، لكنه واجه أيضا مشاكل جديدة. فباجتياح الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان أصبحت إسرائيل قوة احتلال، تحكم بطريقة تعسفية المليون فلسطيني الذين وقعوا رغما عنهم تحت سيطرتها. وأصبح مستقبل المناطق المحتلة محور جدل قومي مثير للخلاف. ففيما اعتبر بعض الإسرائيليين الاحتلال غير مبرر، اعتبره البعض الآخر منة من الله للتعجيل بخلاص الشعب اليهودي بوضع اليد على كل أراضي إسرائيل القديمة. وازدادت حدة التوتر بين نشطاء السلام والمستوطنين، وبين العلمانيين وأنصار إعطاء الشريعة مجالا أكبر، مع دخول إسرائيل عقدها الرابع من عمرها كدولة مستقلة.

وبينما اختلف الإسرائيليون حول مستقبل الأراضي المحتلة، بدأت مجموعات من الفلسطينيين في المنفى خطوات لاستعادة أراضيهم. وكان من أبعد نتائج حرب يونيو أثرا صعود مجموعات المقاومة الفلسطينية إلى مركز الصدارة. وتولى الفلسطينيون، المحبطون من فشل الدول العربية في إعادتهم إلى أراضيهم، مسئولية تحرير وطنهم بأنفسهم. وقامت المنظمات الفدائية الفلسطينية بعمليات مسلحة ضد إسرائيل وتورطت في عمليات إرهابية دولية كان الغرض منها لفت الأنظار إلى مأساة الشعب الفلسطيني. وفي مجرى تأسيس حركة المقاومة المسلحة، أصبح الفلسطينيون عاملا في السياسة الداخلية للدول العربية، وأجبروا الزعامة العربية الراسخة على أخذ مطالبهم في الاعتبار. وبالرغم من أن عمليات الكوماندوز لم تشكل قط تهديدا عسكريا حقيقيا لإسرائيل، فقد أثارت ردودا

إسرائيلية على نطاق واسع، وأسهمت في التوتر المستمر الذي ميز الشرق الأوسط اعتبارا من السبعينيات واستمر بعدها. وفي خارج منطقة الشرق الأوسط، نجحت المبادرات الدبلوماسية التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها، ياسر عرفات، في وضع مسألة الحقوق الفلسطينية على جدول أعمال الأمم المتحدة وتسليط الضوء على احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة.

النظام السياسي والثقافة السياسية الإسرائيلية

سهّل المستوى العالي من التنظيم الطائفي الذي ميز اليشوف انتقال إسرائيل إلى دولة مستقلة. فتحولت المؤسسات – بنفس الأفراد في كثير من الحالات – التي كانت تدير اليشوف في السابق إلى مؤسسات قومية عند قيام إسرائيل. وخلال المدة بين عامي ١٩٤٩–١٩٧٧، ساد حزب الماباي ذو الاتجاه العمالي الحياة السياسية الإسرائيلية، وهي نفس المنظمة التي لعبت الدور الأهم في توجيه اليشوف. وتولى ديفيد بن جوريون، صاحب الأيادي البيضاء في قيام إسرائيل، منصبي رئيس الوزراء ووزير الدفاع معظم الفترة بين عامي ١٩٤٩–١٩٦٣. وقد ترك بصمته القوية على الدولة الجديدة، وهو الذي قرر سياساتها الأساسية وممارساتها السياسية، وأكسب منصب رئاسة الوزارة سلطات واسعة داخل النظام السياسي.

وكان أحد همومه الضاغطة هو فرض سلطة الدولة على المنظمات الطائفية المختلفة التي كان يتألف منها اليشوف. وقد تبدى سعيه الحثيث لتحقيق هذا الهدف بأقوى صورة في قضية التالينا في يونيو عام ١٩٤٨. فعند استقلال إسرائيل، أعيد تنظيم وحدات الهاجاناه في قوات الدفاع الإسرائيلية ووضعت تحت سلطة وزير دفاع مدني. لكن اثنتين من المنظمات العسكرية المعارضة، إرجون بقيادة مناحم بجين، والمنظمة الأصغر ليهي، رفضتا التخلي عن استقلالهما واستمرتا في القيام بعمليات عسكرية مستقلة. وقد ظهرت أزمة السلطة على السطح عندما وصلت السفينة التالينا قبالة السواحل الإسرائيلية حاملة شحنة أسلحة لحساب إرجون. وأمر بن جوريون جيش الدفاع الإسرائيلي بمنع تفريغ الشحنة. ونشب صدام مسلح بين الطرفين، وقُصفت التالينا وغرقت، وسقط عدد كبير من إرجون بين قتيل وجريح. وبعد هذه المواجهة الحاسمة، استوعبت الوحدات العسكرية المستقلة في جيش الدفاع الإسرائيلي، ليتأكد أن الدولة المركزية فرضت سلطتها على كل القوى المسلحة. كما كان من شأن هذه القضية ترسيخ العداوة المستمرة بين بن جوريون وبجين.

وبرغم قدر من السيولة ميز الإطار المؤسسي لإسرائيل في السنوات الأولى من بناء الدولة، فإن السمة الأساسية للنظام السياسي تبلورت بحلول عام ١٩٤٩. فقد قامت

إسرائيل على الديمقراطية البرلمانية ومجلس تشريعي واحد (الكنيست) مؤلف من ١٢٠ عضوًا منتخبًا. ويتقدم المرشحون لعضوية الكنيست ضمن قائمة قومية ولا يمثلون منطقة بعينها وإنما ينتخبون على مستوى البلاد ككل. وكل المواطنين من الذكور والإناث لهم حق التصويت اعتبارا من سن الثامنة عشرة. ويعطي الشكل الإسرائيلي للحكم البرلماني رئيس الوزراء ومجلس الوزراء دورا كبيرا في رسم السياسة وصنع القرار. وتعتبر رئاسة الدولة منصبا شرفيا بالأساس. وفي عام ١٩٤٩، ترك حاييم وايزمان المريض لندن، حيث كان شخصية بالغة التأثير في القضية الصهيونية عدة سنوات، وتوجه إلى تل أبيب ليصبح أول رئيس لإسرائيل.

وتوصف إسرائيل أحيانا بأنها "دولة الحزب" اعترافا بالأثر الحاسم الذي تركته أحزاب إسرائيل في الحياة السياسية. ولأن الإسرائيليين يصوتون لأحزاب، لا لأفراد، فمن الطبيعي أن يستحيل دخول الحياة السياسية إلا من خلال الأحزاب. وعندما أعلن عن إجراء الانتخابات، أعد زعماء الأحزاب قائمة تضم عددا من المرشحين وقدمتها للجمهور. ويختار الناخبون الحزب الذي يريدونه، وتوزع مقاعد الكنيست على أساس التمثيل النسبي. فعلى سبيل المثال، يحصل الحزب الحاصل على ٢٥% من مجموع الأصوات على ٣٠ مقعدا من مقاعد الكنيست البالغة ١٢٠ مقعدا. وتذهب هذه المقاعد إلى الثلاثين اسما الحاصلين على أعلى الأصوات في القائمة. ولا يمكنهم الوصول إلى هذه النتيجة إلا إذا أرضوا زعماء الحزب بتمسكهم الشديد بخط حزبهم خلال جلسات الكنيست. ومن لم ينصع من أعضاء الحزب يجري تنزيله إلى مستوى أدنى في القائمة ويجازف بعدم الحصول على مقعد في الكنيست. وهذا النظام يعطي قادة الحزب سلطات واسعة، يمارسونها غالبا خلف الأبواب المغلقة ولا تخضع لمحاسبة كبيرة.

خلال سنوات الانتداب، خاضت المنظمات التي تمثل مختلف التيارات في الحركة الصهيونية والدينية المتشددة فيما بينها صراعا حادا للفوز بولاء المهاجرين الجدد. ولكي تجتذب الأنصار، قدمت مجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية والتعليمية والترفيهية. وبعد الاستقلال وضعت الدولة يدها على بعض هذه الخدمات، لكن تنوع الأفكار والتمسك بها ظل ملمحا أساسيا من ملامح السياسة الإسرائيلية. وقد وجد هذا التنوع تعبيرا عنه في تشكيل الكثير من الأحزاب السياسية التي وفرت لإسرائيل بنية حزبية تعددية فريدة وأحيانا مزعجة.

وكان قانون الانتخابات بمثابة دفعة أخرى لظهور العديد من الأحزاب السياسية. فوفقا للقانون، أي حزب يحصل على ١% من الأصوات يحق له التمثيل في الكنيست. ولم يقلل رفع الحد الأدنى عام ١٩٩٢ إلى ١,٥% كثيرا من عدد الأحزاب. وبمقتضى هذا

النظام، لم تكن الجماعات السياسية بحاجة لتعديل مواقفها المتطرفة للفوز بمقاعد الكنيست. وكان لدى الأحزاب على طرفي الطيف السياسي فرصة جيدة للفوز بـ ١% من التصويت على المستوى القومي وربما الانضمام لائتلاف حكومي.

ولأن التصويت الشعبي كان مقسما بين العديد من الأحزاب المختلفة، لم يكن بمقدور حزب بمفرده تحقيق الأغلبية المطلقة في الكنيست. وكان العادي في الكنيست ـ وسيظل ـ أن يضم ممثلين لخمسة عشر حزبا مختلفا. وحتى في ذروة شعبية بن جوريون، لم يتمكن حزبه الماباي من الفوز بأكثر من ٤٧ مقعدا من ١٢٠. ونتيجة لهذا النظام القائم على تعدد الأحزاب، لا يمكن للحزب الفائز بأغلبية المقاعد تأليف الحكومة إلا بعقد ائتلاف مع شركاء. وبحكم طبيعتها الخاصة، تتطلب الحكومة الائتلافية الحلول الوسط وتقديم التنازلات. وفي عهد بن جوريون، كانت هناك ائتلافات مستقرة بين أضداد، مثل تحالف حزب الماباي العلماني ذي الأفكار الاشتراكية المعتدلة واليمين المتطرف أكثر من مرة لتحقيق أغلبية برلمانية تتبنى البرنامج العام للماباي مقابل منح حصص لبرامج الأحزاب الدينية. وكانت النتيجة أن الأحزاب الصغيرة التي تشكل جزءا من ائتلاف حكومي تستطيع التأثير في عملية التشريع حسب حصتها من أصوات الناخبين.

وأدى وجود الكثير من المواقف المتنافسة المتشددة في الساحة السياسية إلى ظهور ثقافة سياسية إسرائيلية صاخبة يغلب عليها الشقاق. وغالبا ما تتسم نقاشات الكنيست، حتى في المسائل التي تبدو بسيطة، بتبادل الاتهامات والبلاغة العاطفية بين الفرقاء بأسوأ النيات والتحذير من أسوأ النتائج لو لم تعتمد وجهة نظرهم.

التركيبة المتغيرة لسكان إسرائيل

خلال السنوات الأولى من عمر الدولة، كرست إسرائيل مجهودها القومي لاستيعاب المهاجرين. ١٩٤٨-١٩٥١، ارتفع عدد سكان إسرائيل من اليهود من حوالي ٦٥٠ ألفًا إلى أكثر قليلا من ١,٣ مليون نسمة. وكان هذا ناجما عن تدفق حوالي ٦٨٤ ألف مهاجر، وهي ظاهرة خلقت مشاكل اقتصادية وثقافية واجتماعية كبيرة أمام الدولة الجديدة. وكان حوالي نصف المهاجرين الجدد من شرق أوروبا، ممن يعرفوا بالمهجرين على يد النازي. وإذا كانت الحياة في إسرائيل احتاجت إلى تعديلات موجعة مختلفة عما كان يعرفه المهاجرون فيما سبق، فهي على الأقل قدمت أنماطًا شائعة من الخطاب. فعقائد شرق أوروبا هي التي شكلت الصهيونية، وزعماء شرق أوروبا هم من أقاموا مؤسسات الدولة الجديدة، واحتل أشخاص من مواليد شرق أوروبا أبرز المواقع في الهرم السياسي والقضائي والديني والتعليمي في الدولة الإسرائيلية. وباستثناء إسحاق رابين، الذي ولد في

فلسطين تحت الانتداب، كان كل رؤساء الوزارات في إسرائيل، فيما بين عامي ١٩٤٨-١٩٩٢، إما من مواليد روسيا أو بولندا.

لكن الموجة الأولى من الهجرة ضمت الكثير من يهود البلاد العربية الشرقيين (السفارديم) إلى جانب يهود أوروبا (الأشكيناز). ولأسباب عديدة – بعضها يتصل بالقلق من وضعهم وسلامتهم في المجتمع الغربي بعد حرب عام ١٩٤٨، وتورط غيرهم في سياسات إسرائيل النشطة – هاجر عدد كبير من أفراد الطوائف اليهودية العريقة في بلاد عربية كمصر والعراق واليمن والمغرب إلى إسرائيل. وفيما بين عامي ١٩٤٨-١٩٥٦، وصل إلى البلاد حوالي ٤٥٠ ألفًا من اليهود السفارديم. وكان لهؤلاء، الذين يتحدثون العربية بالأساس، معاييرهم الثقافية وتجربتهم السياسية ومفاهيمهم عن اليهودية المختلفة عن نظرائهم الأوروبيين. ولم يندمجوا في المجتمع الإسرائيلي بسرعة اندماج الأشكيناز. واستقرت أعداد غفيرة منهم في بلدات قيد الإنشاء في مناطق نائية في مساكن كان يسكنها العرب أو بأفقر أحياء المدن الكبرى. وأصبح السفارديم، الذين يلقون الإهمال من جانب السلطة المركزية، وغير الممثلين في النظام السياسي، ويحظون بأدنى نسبة التحاق بالتعليم وبأعلى نسب البطالة، من أكثر قطاعات سكان إسرائيل فقرًا. وبمرور العقود، اتسعت الفجوة في الدخل والمكانة الاجتماعية بين السفارديم (بما فيها ذرياتهم اللاتي ولدت في إسرائيل) والأشكيناز وأدت إلى توترات اجتماعية واضحة. وبحلول أواخر السبعينيات، كانت طائفة السفارديم تشكل أكثر من نصف عدد السكان وبدأت الأوساط السياسية تشعر بثقلها العددي.

كما كان على الدولة الإسرائيلية الناشئة التعامل مع وجود ١٦٠ ألفًا من عرب فلسطين ممن بقوا ضمن حدود ما بعد عام ١٩٤٩ للدولة. ولم يضع البرنامج الصهيوني في اعتباره وجود هذا العدد الكبير من السكان غير اليهود في الدولة اليهودية مستقبلا، وكانت مسألة كيفية استيعاب أفكار إسرائيل عن العدالة الاجتماعية المشبعة بالروح الصهيونية الخالصة مسألة مزعجة بالنسبة للقيادة الإسرائيلية الجديدة. وأخيرًا، أصدر الكنيست عام ١٩٥٢ قانون الجنسية الذي- بالإضافة إلى منح المواطنة تلقائيا لأي مهاجر يهودي- يعطي المواطنة الإسرائيلية لمن يثبت إقامته الطويلة في فلسطين. لكن السلطات الإسرائيلية ظلت تعتبر مواطنيها العرب طابورا خامسا محتملا واتخذت إجراءات تهدف إلى عرقلة محاولاتهم لبناء منظمات تمثيلية متماسكة. وفيما بين عامي ١٩٤٨-١٩٦٦، وضعت المناطق السكانية العربية تحت سلطة الإدارة العسكرية التي ألزمت عرب إسرائيل بحمل بطاقة هوية خاصة والحصول على تصاريح سفر للتنقل بين قرية وأخرى.

وخلال العقد الأول من عمر الدولة الإسرائيلية، صادرت الحكومة آلاف الأكرات من أراضي عرب إسرائيل وأعادت تسكين سكانها في مناطق أخرى. وزاد من غربة عرب إسرائيل التمييز في الأجر والوظيفة والإقصاء، بسبب عدم يهوديتهم.

حتى منتصف السبعينيات، حرم نظام إسرائيل الفعال للضوابط الاقتصادية والاجتماعية الأقلية العربية من تكوين الجمعيات التي تمكنها من التعبير عن المظالم التي تتعرض لها. لكن مع ظهور نخبة عربية غير تقليدية وأكثر تعلما والزيادة الكبيرة في حجم طائفتهم (يقدر عدد عرب إسرائيل بحوالي مليون، أي حوالي ٢٠% من إجمالي عدد السكان، في أواخر التسعينيات)، بدأ الصوت العربي يسمع على الساحة السياسية. وكان هناك عامل آخر تمثل في احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة بعد حرب عام ١٩٦٧، الأمر الذي مكن عرب إسرائيل من استعادة صلتهم بأقاربهم في معسكرات اللاجئين وزيادة الوعي بميراثهم العربي الفلسطيني.

القومية والدين والدولة: المعضلة الأبدية

شهدت عملية تكوين الهوية القومية الإسرائيلية صراعا بين المنادين بتطبيق الشريعة اليهودية والرؤى البرجماتية العلمانية الداعية إلى إقامة مجتمع مدني وثقافة جديدين. وأصبح الخلاف على المكونات السليمة للهوية القومية أشد حدة؛ لأن الأطراف رأت أنها لا تقل شأنا عن النضال من أجل روح إسرائيل ذاتها. والخلاف أبعد من أن يحسم، لكنه أنتج خلال سنوات تأسيس الدولة شكلا من الهوية القومية عبارة عن نظرة خليط غير مريحة من العلمانية الدينية.

وعلى الصعيد العلماني، تشكلت ثقافة إسرائيلية قومية بصمت اليهود الإسرائيليين ببصمة تميزهم عن غيرهم من اليهود في أي مكان. وكانت أهم تجليات هذه الهوية الجديدة تكريس العبرية كلغة قومية. وقد بدأ هذا التطور مع بداية القرن الماضي واستمر خلال فترة الانتداب، حيث بذلت المنظمات الصهيونية مجهودا كبيرا لتعليم العبرية للمهاجرين وإقناعهم باستخدامها بدلا من اللغات التي كانوا يستعملونها حينذاك. وكان انتصار العبرية إنجازا مؤثرا للإرادة الجماعية، وأصبحت اللغة أهم كتلة بناء في القومية الإسرائيلية الجديدة.

وفي مجرى بنائهم للهوية القومية، سعى الإسرائيليون بصورة جماعية إلى قطع صلتهم بماضيهم اليهودي الأوروبي، والشتات (الدياسبورا)، بما يحمله من ذكريات الضحايا. وأحد أمثلة هذه القطيعة استبدال أسماء العائلات التقليدية التي سادت في الشتات بأسماء إسرائيلية عبرية واضحة. ونرى هذا في الأسماء الجديدة لعائلات مثل جاليلي (من

الجليل) أو شامير (الصخرة)؛ وهناك أسماء أخرى مثل بيليد (الفولاذ) أو أوز (القوة). وكلها تقدم دليلا على هوية إسرائيل الطازجة المتحررة من الصور السلبية لماضي الدياسبورا.

كما أسهم واقع المشهد فيما بعد في تشكيل تميز إسرائيل القومي. فتل أبيب -أكبر مدن إسرائيل- لا تتمتع بالكثير من أجواء حضر أوروبا الوسطى الذي كان يميز أحياءها الراقية ذات يوم. وبدلا من ذلك، تطورت المدينة لتعكس مشهدها البحر متوسطي كحاضرة ساحلية تنبض بحياة المقاهي، والشواطئ المزدحمة، والمحلات التي تبيع الفلافل، والوجبات العربية التقليدية التي يبدو أنها صارت أطباقا قومية إسرائيلية. والأوركسترا السيمفوني الإسرائيلي، وفريق كرة السلة القومي، والجامعة العبرية بالقدس كلها مؤسسات للثقافة القومية الإسرائيلية الجديدة - صحيح أنها يهودية لكنها أيضا إسرائيلية بشكل قاطع وفريد.

لم يكن الخلق الواعي لرموز جديدة للهوية القومية العلمانية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية قاصرا على إسرائيل. لكن هناك، اصطدم ظهور الثقافة العلمانية بالإيمان الراسخ تاريخيا حول الدور الذي ينبغي أن تلعبه الشريعة في تكوين الدولة اليهودية. "ربما كانت العلاقة بين الدين والدولة هي أكثر المسائل تعقيدا، وأكثرها إزعاجا، وربما كانت أكثر المشاكل التي تواجهها إسرائيل تفجرا بسبب التاريخ اليهودي وخلفية البلاد الحديثة نفسها[(1)]" وقد أصبحت هذه المسألة بالغة التعقيد بسبب التوقعات المتفاوتة الاختلاف داخل الحركة الصهيونية والتي انتقلت بعد ذلك إلى ساحة إسرائيل السياسية والتعريف الذاتي اليهودي. فقد كان بعض الصهاينة يعتقدون أن الأمة اليهودية، ما إن تظهر للوجود، ستقدم ثقافة سياسية ينفصل في إطارها الدين عن الدولة. بينما كان يحلم آخرون بإقامة أمة يهودية تكون فيها تعاليم التوراة المقدسة المرشد الهادي لتطور الدولة والمجتمع؛ فإسرائيل عندهم يجب أن تكون يهودية ممارسة ومذهبا. وفضل غالبية الإسرائيليين موقفا وسطا بين هذين النهجين، لكن هذا كان صعب التحقيق أمام تصميم المؤسسة الدينية اليهودية وطبيعة الصهيونية نفسها.

لقد قامت الصهيونية السياسية على مبدأ أن الدولة اليهودية هي وطن لكل يهود العالم. وقد تحقق هذا المبدأ بقانون العودة عام (١٩٥٠)، أحد المبادئ التأسيسية للدولة الجديدة، الذي أعطى الحق لكل يهودي في الهجرة إلى إسرائيل. وعلى الرغم من أن

---

(1) Nadav Safran, Israel, the Embattled Ally (Cambridge, Mass., 1978), p. 200.

قانون العودة له منطقه الطاغي في تاريخ الصهيونية، فإنه أدى إلى ظهور أسئلة صعبة مثل: من اليهودي؟ أي مؤسسة من مؤسسات الدولة يناط بها التصديق على يهودية الشخص؟ هل تنظم الشريعة كل شئون الحياة العامة؟ وفي الكفاح من أجل الحق في تقرير هذه المسائل، حقق أنصار توسيع نطاق تطبيق الشريعة العديد من الانتصارات. فعلى سبيل المثال، تم الاعتراف عام ١٩٥٣ بالمحاكم الحاخامية جزءًا من النظام القضائي الرسمي للدولة ومنحت سلطة قضائية حصرية في أمور الأحوال الشخصية (الزواج والطلاق وتوثيق الوصايا وتقرير من يستحق أن يكون يهوديا). ووضعت المحاكم الدينية، أو اليهودية، تحت إشراف المحكمة الحاخامية العليا، التي تشرف على تدريب وتعيين القضاة. وكان كل من المجلس والمحاكم الدينية تحت السيطرة الرسمية للمؤسسة الحاخامية الأرثوذكسية، التي قامت بتطبيق أكثر تفسيرات الشريعة اليهودية صرامة في مجالات الحياة العامة حيث كانت الشريعة هي قانون الدولة. وبرغم أن الفرعين الأساسيين لليهودية، المحافظ والإصلاحي، كان لهما أتباع داخل إسرائيل أكثر من الطائفة المتشددة، فإن حاخاماتها حرموا من إقامة العديد من الطقوس الدينية الأساسية. وعلى سبيل المثال، لم يكن معترفا إلا بالزيجات التي يعقدها الحاخامات الأرثوذكس. وكذلك لم يكن معترفا بعمليات الانتقال إلى اليهودية داخل إسرائيل إلا حسب الشروط الدينية الأرثوذكسية. وبالرغم من أن أقل من ثلث الإسرائيليين ينتظمون في أداء الشعائر الأرثوذكسية، فإن سلطة المؤسسة الحاخامية الأرثوذكسية هي التي تبت في معظم الأمور الشخصية الحساسة التي تطال كل السكان.

وقد تعززت الأسس الدينية للدولة بعد ذلك بمقتضى إجراءات تمنح الطوائف غير اليهودية في إسرائيل - العرب المسيحيين والمسلمين بالأساس- حق اتباع قوانينهم الخاصة فيما يتصل بالأحوال الشخصية. وعمليا، كان هذا إعادة بناء لنظام الملة العثماني في الأمور القضائية. لكن هذا لم يكن الحال بالنسبة لمسائل التحديد الطائفي: بطاقات الهوية الإسرائيلية تصنف حامليها إما "يهوديًّا" أو "عربيًّا" وليس "إسرائيليا". وفي هذه الحالة، كانت الجنسية تعني ديناً محددًا للإسرائيليين اليهود وعرقية محددة لعرب إسرائيل، وهي عرقية لها أثرها السلبي حيث تستبعدهم باعتبارهم غير يهود.

كما كان نفوذ المؤسسة الدينية اليهودية ملموسا في جوانب أخرى من الحياة القومية. ففي يوم السبت، تتوقف حافلات النقل العام بين المدن، وتغلق معظم المطاعم وأماكن الترفيه العام، وتتوقف رحلات الطيران الوطنية، وتقدم حافلات النقل التي تشغلها البلديات خدمات محدودة أو لا تقدمها على الإطلاق، كما في حالة مدينة القدس الغربية.

والحقيقة إن طابع السبت الديني نجده أكثر وضوحا في القدس الغربية منه في تل أبيب أو حيفا. فتغلق الطرق أمام المرور في بعض أحياء القدس الدينية، وأحيانا يلقي السكان الحجارة على الحافلات المارة احتجاجا على تسييرها في مثل هذا اليوم، وهو ما يعتبرونه انتهاكا لقدسية يوم السبت. أضف إلى هذا إلزام كل المؤسسات العامة، بما فيها الجيش، بقواعد الطعام اليهودية (الكوشر). وفي مجال التعليم العام، تتولى الحكومة تمويل كل من المدارس العلمانية والدينية؛ وبعد ذلك يقرر الوالدان نوع التعليم الذي يريدانه لأبنائهما. وكما في الجوانب الأخرى من الممارسات الدينية المقرة رسميا، أصبح التعيين في وظائف التعليم بمدارس الدولة الدينية وتقرير إن كانت المنتجات الغذائية حلالا أم لا حكرا على المؤسسة الأرثوذكسية.

ومن بين العناصر الكثيرة التي مكنت أقلية من سكان إسرائيل فرض أقسام كبيرة من برنامجها للهوية الدينية على المجتمع ككل يبرز نظام البلاد القائم على تعدد الأحزاب وما ترتب عليه من ضرورة إقامة حكومات ائتلافية. وكما لاحظنا، كان وجود كتلة من الأحزاب الدينية الصغيرة، خلال سنوات تكوين إسرائيل، ضروريا في الغالب لتشكيل الحكومات وعملت من ثم للحصول على سلسلة من التنازلات من حزب ماباي المسيطر. وكان بن جوريون، شأن كثيرين من زعماء الصهيونية من جيله، على قناعة بأن الدين والدولة لابد أن ينفصلا في نهاية المطاف، ولم يعتقد بأن قبوله بأقسام من برامج الأحزاب الدينية سيكون له آثاره المهمة على المدى البعيد. لكن بمرور الأعوام، تحولت التنازلات التي قدمها بن جوريون إلى قائمة ضخمة من القوانين والتنظيمات التي كان من شأنها مأسسة دور الدين في حياة الإسرائيليين العامة وأدت إلى إشاعة التوترات الدائمة وأثارت الخلافات والحدة السياسية في المجتمع الإسرائيلي.

الأمن والعلاقات الخارجية

بدأت إسرائيل الدولة استقلالها بعقلية الحصار التي تعطي الأولوية لمسائل الدفاع والأمن. وقد اضطر المجتمع الإسرائيلي، المحاط بدول عربية ظلت في حالة حرب معها وقادة عرب يطلقون التصريحات النارية حول الانتقام لهزيمة عام ١٩٤٨، إلى إعطاء الأولوية القصوى في إنفاق موارده، المالية والبشرية على حد سواء، للإسراع ببناء قواته المسلحة. وأعلن بن جوريون أن على إسرائيل لكي تبقى أن تصبح "أمة تحت السلاح"، وشرع في تحويل هذا الهدف إلى واقع. ونظرا لمحدودية عدد سكان إسرائيل، لم يكن بمقدور الدولة، ماديا أو اجتماعيا، الاحتفاظ بجيش نظامي محترف ثابت متفوق على جيوش جيرانها. وهكذا، أقامت برنامج جيشها على نظام للاحتياط يسمح بتخفيض أعداد

القوات المسلحة وقت السلم والتوسع السريع لتعبئة السكان في حالة الطوارئ القومية. ويلتحق كل الإسرائيليين بالقوات المسلحة في سن الثامنة عشرة، الرجال لثلاث سنوات، والنساء لسنتين. ويعفى من الخدمة عرب إسرائيل والمتطرفون اليهود والنساء اللاتي يتحملن مسئوليات عائلية خاصة. وللحفاظ على الاحتياط في أعلى درجات الاستعداد القتالي، يبقى الرجال في الخدمة العاملة بالاحتياط حتى أواخر الأربعينيات من العمر، والنساء حتى منتصف الثلاثينيات من عمرهن. وفي سبيل تأمين بلادهم والدفاع عنها، انخرط معظم الإسرائيليين في عملية للتدريب العسكري شكلت نمط حياتهم المدنية لسنوات بعد أن يتركوا الخدمة العاملة. وكان هذا عائقا أمام التخطيط للتعليم والخدمة المدنية، لكنه كان يسري على الجميع تقريبا ومفهوما على نطاق باعتباره ضروريا لبقاء الدولة. وكانت التوقعات كبيرة لدرجة أن الأبوين، عندما يُسألان عن عدد أبنائهما، يجيبان أحيانا: "إننا نربي ثلاثة جنود"(١). وأصبحت إنجازات إسرائيل العسكرية مصدرا للفخر القومي وقدمت الدليل، الرمزي والمجسد على حد سواء، على إصرار الدولة على البقاء وسط محيط معاد.

وفي مجال الصراع العربي – الإسرائيلي، استخدمت القوات المسلحة الإسرائيلية الفعالة كأداة للسياسة الخارجية. وخلال حكم بن جوريون، ترسخ مبدأ الرد بالقوة كجزء لا يتجزأ من التفكير الرسمي الإسرائيلي. وكان هذا المبدأ، الذي يشار إليه أحيانا بـ "البن جوريونية"، نابعا من الاعتقاد بأن النظم العربية لا يمكن أن تتخلص من عدائها لوجود إسرائيل إلا بتذكيرها دائما بقوة إسرائيل العسكرية. وكان المبدأ الأساسي للبن جوريونية يرى أن أي اعتداء عربي على إسرائيل يجب أن يقابل برد عسكري يفوق الاعتداء نفسه. واستمرت هذه السياسة، التي طبقت بشكل منتظم في الخمسينيات، كأداة نموذجية للدبلوماسية الإسرائيلية فيما تلا من عقود. وأكثر الأمثلة للبن جوريونية في التطبيق هو الهجوم الإسرائيلي على المواقع المصرية في قطاع غزة في فبراير عام ١٩٥٥، الذي قتل خلاله ٣٨ من المصريين وكشف ضعف الجيش المصري. ولم تحقق سياسة الردع بالقوة النتائج التي كانت تتطلع إليها القيادة الإسرائيلية. وبدلا من إجبار الحكام العرب على السعي إلى السلام، لم تفعل أكثر من زيادة شكوكهم في أن إسرائيل لها أطماعها التوسعية التي يجب التصدي لها عن طريق حيازة الأسلحة المتقدمة. وخلال شهور من غارة قطاع غزة، توصل ناصر إلى اتفاقية الأسلحة التشيكية – السوفيتية (انظر الفصل الخامس عشر)، التي جلبت الحرب الباردة إلى قلب الشرق الأوسط.

---

(1) Yossi Beilin, Israel: A Concise Political History (New York, 1992), p. 137.

وعندما شرعت إسرائيل في وضع سياستها الخارجية الدولية في أوائل الخمسينيات، تبنت في البداية سياسة الحياد في الصراع الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. لكن مع امتداد الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط كله وجهود الاتحاد السوفيتي لتمتين صلاته بالدول العربية الرئيسية بمدها بالسلاح، بدأت إسرائيل انتهاج سياسة خارجية موالية للغرب مع التأكيد بشكل خاص على علاقاتها بالولايات المتحدة. وكانت العلاقات بين البلدين وثيقة منذ البدايات الأولى، وأصبحت أكثر متانة بعد حرب يونيو. ونتيجة لأداء إسرائيل العسكري المذهل أثناء الصراع، أصبح صناع السياسة في الولايات المتحدة يعتبرون إسرائيل رصيدا استراتيجيا محتملا للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. وزادت إدارتا جونسون ونيكسون من الأسلحة المتقدمة المقدمة لإسرائيل كما ارتفع حجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية من ٧٧ مليون دولار عام ١٩٦٨ إلى ٦٩٣ عام ١٩٧٥. وكان الدافع وراء هذه السياسة مزدوجا: أولا، كانت الولايات المتحدة تأمل في أن يسهم تفوق إسرائيل العسكري المطلق في استقرار المنطقة عن طريق ردع الدول العربية عن مهاجمة إسرائيل؛ وثانيا، تصورت عقلية الحرب الباردة الأمريكية أن إسرائيل القوية ستشكل عائقا أمام التوسع السوفيتي في الشرق الأوسط. وخلال السنوات التي مرت منذ اتخاذ هذا الموقف في أوائل السبعينيات، لم يكن هناك دليل قوي على تحقق توقعات الولايات المتحدة؛ فالأعمال الإسرائيلية كان من شأنها تعريض المصالح الاستراتيجية الأمريكية للخطر أحيانا، ولم يكن استعداد إسرائيل لنشر قواتها المسلحة لتحقيق أمنها عامل استقرار في المنطقة، وحذت سوريا والعراق حذو مصر في إقامة شراكة عسكرية مع الاتحاد السوفيتي. لكن الإدارات الأمريكية المتتابعة واصلت تقديم المزيد من المساعدات السخية لإسرائيل، ودعمها دبلوماسيا في الأمم المتحدة، وتعميق ما صار يعرف بـ "العلاقة الخاصة" بين البلدين، وهي علاقة لم تترسخ في معاهدة تحالف رسمية لكنها تعتبر من ثوابت السياسة الأمريكية.

انتخابات عام ١٩٧٧: إسرائيل تتغير

في العقد الممتد بين عامي ١٩٦٧ إلى١٩٧٧، اجتمع عاملان متداخلان بشدة ليحدثا تغييرا مهما في تحالفات إسرائيل السياسية وأولوياتها القومية. كان العامل الأول هو تأثير الاحتلال المتواصل للضفة الغربية وقطاع غزة على المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني. وسنتناول هذه المسألة في القسم القادم. وكان العامل الثاني، الذي ترتب على العامل الأول، هو النتيجة المفاجئة للانتخابات التي جرت في مايو عام ١٩٧٧.

وقد غيرت تلك الانتخابات، التي يطلق عليها "ثورة السفارديم" أو "انتخابات إسرائيل المزلزلة"، بعمق وبصورة مؤثرة، توازن القوى في إسرائيل. ففي انقلاب على أنماط التصويت التي سادت منذ عام ١٩٤٨، أعطى الناخبون أصواتهم لائتلاف يمين الوسط (كتلة ليكود) وأوكل إلى زعيمه، مناحيم بجين، مهمة تشكيل الوزارة. وكان رئيس الوزراء الجديد من أنصار الصهيونية المراجعة وسبق أن ترأس منظمة إرجون القومية المتطرفة بين عامي ١٩٤٣-١٩٤٨ (انظر الفصل الثالث عشر). وبعد تأسيس دولة إسرائيل وحل إرجون، انتخب بجين زعيما لحزب صغير متشدد قوميا يعرف باسم حيروت. وكان حيروت، بدعوته إلى قيام إسرائيل الكبرى على ضفتي نهر الأردن، ولعدة سنوات أكثر قليلا من حزب محارب على حواف السياسة الإسرائيلية. لكن في عام ١٩٧٤، توسعت قاعدة الحزب الشعبية بتكوينه ائتلافًا سياسيًّا مع أحزاب أخرى أكثر وسطية. وقد قاد الانتصار الانتخابي عام ١٩٧٧ مناحم بجين، الدخيل المتميز، إلى قمة السلطة السياسية.

يعود انتخاب بجين، إلى حد كبير، إلى الدعم الذي تلقاه من الدخلاء الآخرين على على المجتمع الإسرائيلي، طائفة السفارديم. واحتج اليهود السفارديم، الذين شعروا بالمرارة من إقصائهم من تيار الحياة الإسرائيلية والغاضبون من تهميشهم اجتماعيا واقتصاديا، بالتصويت بأعداد كبيرة لصالح بجين. كما ساهم حزب العمال، الماباي بعد اندماجه مع حزبين صغيرين عام ١٩٥٨، في انتصار الليكود. فبعد حوالي ثلاثين عاما في الحكم، أصبح العمل حزبا ضعيفا ومتضخما بيروقراطيا، متهما بالمحسوبية والفساد. وتوصل الناخب الإسرائيلي إلى أن وقت التغيير قد حان.

كانت عملية إعادة التوجه السياسي والاجتماعي التي تمثلت في انتخاب بجين والليكود ملموسة بشكل جعل بعض الباحثين يطلقون على السنوات التالية لعام ١٩٧٧ "إسرائيل الثانية". وبدت سنوات حكم بجين بين عامي (١٩٧٧-١٩٨٣) تدشينا لمرحلة جديدة في تاريخ إسرائيل، حلت فيها نبرة عالية مشحونة بالأصولية الدينية محل النبرة الصهيونية الاشتراكية العلمانية التي سادت خلال فترة الانتداب والسنوات الأولى من عمر الدولة. لم يكن بجين هو الذي خلق هذا المناخ من التحفز الديني، لكنه كان موافقا عليه وسخره لدفع أجندته السياسية. وكانت هذه الأجندة تركز بالأساس على الاحتفاظ بالأراضي المحتلة في حرب يونيو.

العامل الفلسطيني بعد عام ١٩٤٨

مجتمع الشتات الفلسطيني

أدى رحيل السكان العرب فى عامي ١٩٤٨-١٩٤٩ عن أجزاء من فلسطين التي تقع ضمن حدود إسرائيل(*) إلى خلق مشكلة لاجئين بالغة الصعوبة (انظر الفصل الثالث عشر). وفي عام ١٩٥٠، جرى تسجيل ٩٥٠ ألف فلسطيني بهيئة الإغاثة التابعة للأمم المتحدة. ونتيجة للزيادة الطبيعية في السكان والترحيل بسبب حرب يونيو، ارتفعت أعداد اللاجئين إلى ١,٣ مليون عام ١٩٦٨. وعاش اللاجئون في معسكرات مؤقتة، بالأساس في الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة. ولم يكن ثمة تفكير في أن تكون دائمة؛ فقد قامت كمأوى مؤقت لحل مشكلة اللاجئين. وكان الحل المتخيل وقتها هو إعادة اللاجئين إلى المناطق التي فروا منها. لكن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية خلال السنوات التالية لعام ١٩٤٨ جعلت هذا الاحتمال مستبعدا. فقد استولت السلطات الإسرائيلية، التي كانت تواجه موجة من الهجرة اليهودية لحوالي ٦٠٠ ألف شخص فيما بين عامي ١٩٤٨-١٩٥١، على قرى فلسطينية خالية من السكان، ومنازل سكنية بالمدن، وأراض زراعية لتسكين وإطعام المهاجرين. وأمام استيعاب أراضي وممتلكات الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي كان من شبه المستحيل أن تفكر إسرائيل في إعادة الفلسطينيين إلى أراضيهم.

لم يكن أمام الفلسطينيين، المعدمين والمقتلعين من جذورهم، بديلا للأوضاع المزرية في المخيمات. ومن المؤكد أن الموسرين منهم، أو ذوي الصلات العائلية القوية، أو أصحاب المهارات الوظيفية، استطاعوا مواصلة حياتهم في البلاد العربية الأخرى وأوروبا وأمريكا الشمالية. وفي دول الخليج، على سبيل المثال، وجد الفلسطينيون فرص العمل في الاقتصادات المتوسعة للبلاد المنتجة للنفط وشكلوا في النهاية تجمعات مزدهرة من رجال الأعمال، والمديرين، والتكنوقراط. لكن معظم اللاجئين كانوا من أصول ريفية - من المرابعين والفلاحين الملاك الذين فروا من أراضيهم ومنازلهم وتركوا خلفهم معظم ممتلكاتهم. وقد تولت رعايتهم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (أونروا)، التي تأسست عام ١٩٥٠ للإشراف على الشئون الاجتماعية في المخيمات. وقد أثقل حجم مهمة الإغاثة كاهل الوكالة.

(*) يضيف المؤلف هنا مغالطة أخرى، إذ يدعي بأن السكان قد رحلوا ولم يقل: هُجِّروا قسرًا، كما يذكر أن فلسطين تقع ضمن حدود إسرائيل، بدلاً من أن يقر بحقيقة أن الفلسطينيين هُجَروا قسرًا عن أرضهم التى احتلتها إسرائيل. (المحرر)



مشهد من مخيم خان يونس للاجئين الفلسطينيين بقطاع غزة عام ١٩٤٩ وقد حلت المساكن الخرسانية الجاهزة محل الخيام، لكن المخيم ظل وطنا لآلاف اللاجئين الفلسطينيين. وكان مخيم خان يونس وغيره من المخيمات الشبيهة البوتقة التي صاغت الوعي القومي الفلسطيني وقدمت لمنظمة التحرير الفلسطينية مقاتليها.

(المصدر: أسوشيتدبرس العالمية)

وكانت الميزانية محدودة بحيث لم تستطع تقديم أكثر من ٢٧ دولارًا للفرد سنويا، للغذاء والمأوى والملبس والخدمات الصحية. وبالنسبة للاجئين، كانت الأحياء السكنية عبارة عن أكواخ مصنوعة من براميل البترول أو الخيام تتمدد فيها الأسر التي تعيش معا بلا خصوصية. وبمرور الوقت، اكتسبت كثير من المعسكرات ملامح أكثر استمرارية وصارت أشبه بالقرى، بمجمعاتها السكنية الإسمنتية والمدارس وعدد من المشروعات الاقتصادية. لكن برغم تشابهها مع القرى، لم تكن قرى حقيقية؛ كانت مساكن مهينة لشعب يعيش على الصدقات الدولية؛ شعب محروم من العمل والحرية، ومن المستقبل على ما يبدو.

والجدير بالذكر أن غالبية اللاجئين لم يسعوا إلى هذا الوضع، بل فرض عليهم بحكم الظروف. ونظرا لحرمانهم من العودة إلى إسرائيل، فقد اعتمدوا على الفرص التي

تفضلت بها البلاد المضيفة. واختلفت هذه الفرص من بلد لآخر. وكانـت القيـود علـى التوظيف والحركة أشد ما تكون في مصر ولبنان. وعلى سبيل المثال، كان الفلـسطينيون المسجلون كلاجئين في قطاع غزة ممنوعين من التواجد في مناطق مصر الأخرى. وفـي سوريا والعراق والأردن، كان مسموحا للفلسطينيين بالعمل وإقامة المشروعات، لكنهم لـم يمنحوا حق المواطنة إلا في الأردن. كانت البلاد المضيفة تعاني نقـصا فـي الأراضـي الصالحة للزراعة وفائضًا في العمالة غير المدربة ولم يكن بمقدورها استيعاب عدد كبيـر من الفلاحين الفلسطينيين المقتلعين من أراضيهم. بالإضافة إلى أن البلاد المضيفة خـشيت من أن تؤدي الأنشطة السياسية للفلسطينيين إلـى رد إسـرائيلي. ولـذلك، نظـرت إلـى الفلسطينيين بريبة وحرمتهم من تشكيل المنظمات السياسية.

وفي ظل هذه الأوضاع، كان من شبه المستحيل على الفلـسطينيين القـادمين مـن أصول ريفية كسر حلقة الاعتماد على الغير التي يعيشون فيها. ووجد البعض عملا مؤقتـا كعمال زراعة، وعمل غيرهم باعة جائلين، كما عمل فريق ثالث بأجور متدنية في قطـاع البناء بالبلاد المضيفة. لكنهم ظلوا غالبا أسرى أوضـاع قاسـية. ولـم تكـن الحكومـات المضيفة تود بقاءهم لاجئين على أراضيها، لكنها في الوقت نفسه لم تقدم لهم الفرص التـي تمكنهم من التخلص من وضعيتهم كلاجئين. لم يندمجوا في المجتمعات التـي استـضافتهم وحافظت المعسكرات على هويتهم كفلسطينيين ورعت فكرة أن وضعهم كلاجئين لا يمكن أن يزول إلا بعودتهم إلى فلسطين.

وكان الوضع في الأردن مختلفا نوعا ما مقارنة بالبلاد المضيفة الأخـرى. هنـاك، كان الفلسطينيون يمنحون المواطنة، ووجد كثيرون منهم عملا – ووضع الطبقة الوسـطى – موظفين في الحكومة الأردنية. وأصبح الفلسطينيون الذين ازدهرت أعمالهم فـي الأردن مركز البرجوازية الفلسطينية في المنفى بعد عام ١٩٤٨ التي ترتبط عاطفيا بفكرة العـودة إلى فلسطين لكنها عمليا كانت مخلصة للمباهج التي يوفرها وضعها كطبقة وسطى.

وفي الفترة بين عامي ١٩٤٨-١٩٦٧، علق كثير من الفلسطينيين في المنفى أملهـم في العودة على القوى الخارجية. وتبنت مجموعات من المثقفين الفلسطينيين فـي بيـروت برامج مختلفة، ماركسية وبعثية وعروبية، اعتقادا منهم بأن تطبيق هـذه المـذاهب سـيفيد القضية الفلسطينية بتجديد المجتمع العربي ككل. كما آمن كثيرون آخرون بناصر بوصـفه الزعيم الأنسب لمهمة تحرير فلسطين. لكن كانت تلك حلـولا غيـر فلـسطينية لقـضية فلسطين؛ فقد رهنوا استعادة فلسطين بأنظمة عربية وأيديولوجيات خارجية. حتى التنظـيم الفلسطيني الوحيد حينها لم يكن أكثر من أداة بيد الدول العربيـة. فقـد تأسـست منظمـة

التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ في كنف جامعة الدول العربية. ومثل قيامها محاولة من جانب الدول العربية لتقييد أنشطة المقاومة الفلسطينية ومنع الحركة الفلسطينية من العمل مستقلة. واتخذت المنظمة من القاهرة مقرا لها، حيث كانت تحت الرقابة اللصيقة لأجهزة ناصر الأمنية. واختارت الحكومات العربية أحمد الشقيري، وهو محام ينتمي لواحدة من أعرق العائلات الفلسطينية، رئيسا للمنظمة. وكانت غالبية أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة ينتمون، مثل الشقيري، إلى طبقة الوجهاء الفلسطينية التقليدية؛ كانوا أشخاصا يعيشون منفيين ولم يعانوا حياة معسكرات اللاجئين.

تأثير حرب يونيو

كان تأثير حرب يونيو عميقا على أوضاع واتجاهات الفلسطينيين. فلم تفشل الدول العربية في تحرير فلسطين وحسب، بل وفقدت مناطق إضافية من الأراضي الفلسطينية التي ضمتها إسرائيل. وتوصلت مجموعات من الناشطين الفلسطينيين، الذين خاب أملهم في الزعامة العربية، إلى أن على الفلسطينيين أنفسهم تولي مسئولية تحرير وطنهم. وكانت الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ حافزا لتحويل منظمة التحرير من كيان بيروقراطي من الوجهاء مقره القاهرة إلى منظمة مقاومة مستقلة مكرسة للكفاح المسلح ضد إسرائيل.

وفي أعقاب حرب يونيو مباشرة، نشط عدد من مجموعات الفدائيين الفلسطينيين الصغيرة في قطاع غزة والأردن. وكانت فتح، بقيادة ياسر عرفات، أكثرها نجاحا. تأسست فتح في أواخر الخمسينيات من مجموعة من شباب خريجي الجامعة الفلسطينيين يعملون في الكويت. وبعد عام ١٩٦٧، نقلت عملياتها إلى الأردن حيث أحرزت نجاحا كبيرا في التجنيد والتدريب ونشر فيضان الشباب الفلسطيني الذين اجتذبتهم مجموعات الفدائيين. وسرعان ما برزت فتح بوصفها أكبر تنظيمات الفدائيين المستقلة، وفي عام ١٩٦٩، انتخب عرفات رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية تنظيما واحدا متجانسا، بل بالأحرى مظلة ينضوي تحتها عدد من مجموعات المقاومة المختلفة، والمشاكسة غالبا. واستطاع عرفات، كرئيس لأكبر مجموعة، أن يقيم ائتلافات ضمنت رئاسته للمنظمة ككل من عام ١٩٦٩ حتى وفاته عام ٢٠٠٤. ومن منظور الأثر الحاسم الذي مارسه عرفات وفتح على مر السنين، يستحق الأمر تأمل أسباب جاذبية واستمرارية الرجل والمنظمة.

منذ بداياتها الأولى، تبنت فتح أيديولوجية واضحة تؤكد على أن القومية الفلسطينية تعلو على ما عداها. وتحاشى مؤسسو المنظمة ربط قضية فلسطين بأفكار مثل الشيوعية أو البعث أو العروبة. وأكدوا على هدف أساسي هو استعادة الوطن الفلسطيني وربط

حركة المقاومة الحديثة بالملاحم التاريخية الفلسطينية مثل الانتفاضة بين عامي ١٩٣٦-١٩٣٩. ويتقاطع هذا التركيز على فلسطين مع خطوط دينية وطبقية ويحوي رسالة جذابة ويمكن فهمها من جانب قطاعات عريضة من الفلسطينيين. وبهذه الطريقة، نجحت قيادة فتح والمنظمة في استعادة البعد الفلسطيني للصراع العربي الإسرائيلي وفي صياغة هوية قومية فلسطينية.

كذلك، أكدت فتح على ضرورة المقاومة المسلحة في النضال من أجل استعادة فلسطين. كما كان من ثوابت فتح والمنظمة رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.



ياسر عرفات في عام ١٩٧١. وبوصفه أحد مؤسسي فتح ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية بين عامي ١٩٦٩-٢٠٠٤، أظهر قدرة ملحوظة على الاستمرار زعيمًا لمنظمة مقاومة تتألف من فصائل مختلفة. المصدر: صور أسوشيتدبرس العالمية.

وكان هذا الرفض قائما على اعتبارين: الأول، أن القرار يعترف بحق إسرائيل في الوجود، والثاني، أنه يعتبر مشكلة الفلسطينيين مشكلة لاجئين، ولا يعتبرهم شعبا له الحق في وطن قومي. وبمرور الأعوام، أدت حقيقة القوة الإسرائيلية إلى تعديل موقف منظمة التحرير الفلسطينية. ففي عام ١٩٧٤، أسقط هدف تحرير كل فلسطين لصالح إقامة دولة فلسطينية تضم الضفة الغربية وقطاع غزة. وتضمن هذا الموقف الجديد، وإن كان بطريقة غير مباشرة، الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. وأخيرا، تبنت المنظمة القرار ٢٤٢ وقبلت بوجود دولة إسرائيل ضمن حدودها قبل عام ١٩٦٧. وكما ورد بالميثاق الوطني للمنظمة، فإن فلسطين الجديدة ستتألف من مجمل الأراضي التي كانت تحت الانتداب وستكون دولة ديمقراطية، غير طائفية، تعترف بكل الأديان التي ستتمتع بوضع متساو. باختصار، رفض الميثاق الطابع اليهودي الحصري لإسرائيل. ومن غير المدهش أن يعتبر الإسرائيليون الوثيقة مصدر خطر وتستخدمها كدليل لدعم ادعائهم بأن المنظمة تسعى للقضاء على دولة إسرائيل.

وهناك سبب إضافي لصدارة كتلة فتح الدائمة داخل منظمة التحرير الفلسطينية هو استمرارية زعامتها. فبرغم الوفيات والانشقاقات، ظلت أربعة من المؤسسين الأساسيين في الخمسينيات في مركز السلطة بالمنظمة حتى الثمانينيات، بينما بقي الأعضاء القدامى بلجنة فتح التنفيذية. ويعود تماسك مؤسسي فتح، في جانب منه، إلى خلفيتهم وتجاربهم المشتركة. فغالبيتهم كانوا جزءا من خروج عام ١٩٤٨ ولهم تجربتهم المباشرة في حياة اللاجئين. كما كانوا موهوبين وطموحين إلى التخلص من حياة المعسكرات ـ كلهم ما عدا واحدًا ممن شاركوا في أنشطة فتح في منتصف الستينيات كان من خريجي الجامعة. فتخرج عرفات على سبيل المثال، من كلية الهندسة جامعة القاهرة، حيث لعب دورا في تأسيس اتحاد طلاب فلسطين. وبالنسبة لعرفات وزملائه، فقد احتلت قضية معظم فترات بلوغهم وأعطتهم المصداقية التي افتقدها الوجهاء التقليديون داخل المجتمع الفلسطيني. والحقيقة أن فتح عندما سيطرت على منظمة التحرير عام ١٩٦٩، كان ذلك انتقالا نهائيا للزعامة من طبقة الوجهاء القديمة إلى مجموعة جديدة من النشطين المتفرغين.

لم تكن فتح، بالطبع، الجماعة الوحيدة في منظمة التحرير الفلسطينية. فمن بين منظمات الفدائيين الأخرى، مثلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تحديا للموقف السائد الذي تمثله المنظمة وفتح. وبالرغم من أنهما لم يشكلا قط تهديدا حقيقيا لسيطرة فتح سياسيا، فقد كانتا تربكان المنظمة برفضهما توجيهاتها واللجوء إلى الأنشطة الإرهابية المستقلة. وقد خرجت الجبهة الشعبية من تنظيم موال لناصر نشط في بيروت في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات. وكان التنظيم، الذي يتزعمه الطبيب المسيحي الأرثوذكسي جورج حبش، أكثر ميلا من فتح لربط الحركة الفلسطينية بقضية الثورة الاجتماعية في العالم العربي ككل. وكانت الجبهة الديمقراطية، بزعامة نايف حواتمة، وهو أيضا مسيحي أرثوذكسي، على يسار تيار فتح السائد. وقد تبنت برنامجا كان العمال والفلاحون فيه المشاركين الأساسيين في الحركة الفلسطينية والمستفيدين الأساسيين منها.

ومع اكتساب منظمة التحرير تدريجيا لسمات حكومة في المنفى خلال السبعينيات، طورت شبكة معقدة من اللجان والوكالات التي عملت في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية للفلسطينيين. وافتتحت المنظمة المدارس والعيادات الطبية في معسكرات اللاجئين وأدارت تكتلا مقره لبنان شارك في مجموعة من مشروعات التصنيع. وقدمت المنظمة، إضافة إلى هذا، مبادرات دبلوماسية في محاولاتها للفوز بالقبول بها ممثلا شرعيًّا للشعب الفلسطيني.

وفي العالم العربي، تحقق هذا الهدف في قمة عربية عقدت في الرباط عام ١٩٧٤، اعترفت بالمنظمة ممثلا وحيدا للفلسطينيين. وفي وقت لاحق من نفس العام، ألقى عرفات خطابا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنحت منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب في تلك الهيئة. وفي عام ١٩٧٥، سمحت فرنسا بفتح مكتب معلومات للمنظمة في باريس، وتبعتها معظم حكومات غرب أوروبا الأخرى. وتقدمت النمسا خطوة أخرى عام ١٩٨٠ بالاعتراف الدبلوماسي الكامل بالمنظمة. وبرغم نجاحها الدبلوماسي في كل مكان، لم تستطع المنظمة الحصول على أي نوع من الاعتراف من الولايات المتحدة حتى عام ١٩٨٨.

الفشل في تأمين قاعدة للعمليات: سبتمبر الأسود عام ١٩٧٠

كان ظهور المنظمات الفدائية في أعقاب حرب يونيو دليلا على أن الإبقاء على القضية الفلسطينية حية مرهون بأعمال الفلسطينيين أنفسهم. فقد التحق آلاف الشباب الساعين إلى التخلص من كآبة قيود معسكرات اللاجئين بالمنظمات، وفي تلك الشهور المثيرة انتقلت هالة الأنشطة التي كان ناصر تجسيدا لها إلى الفدائيين الفلسطينيين. وفي بحثهم عن مثال بطولي تاريخي، وجد الفدائيون في ثورة الجزائر بين عامي (١٩٥٤-١٩٦٢) ضد فرنسا مثالا على الطريقة التي يمكن بها لحركة مقاومة وطنية أن تتغلب على ما يقابلها من صعاب. لكن المقاومة الفلسطينية كانت تعمل في ظروف مختلفة كثيرا عن الحركة في الجزائر أو غيرها من حركات التحرير. كان الفلسطينيون خارج الأرض التي يتطلعون إلى تحريرها. وكانوا في حاجة من ثم إلى قواعد عمليات في أحد البلاد العربية المحيطة بإسرائيل. لكن لم يكن من المتوقع أن ترحب حكومات هذه البلاد بعمل عصابات الفدائيين المسلحين مستقلة والقيام بأعمال عسكرية ضد إسرائيل.

وكان الصدام بين رغبة الفدائيين في تأسيس قاعدة مستقلة للعمليات وبين حكومة مستقرة تريد الاحتفاظ بسلطتها أشد حدة في الأردن. وشكل تركز منظمات الفدائيين بعد ١٩٦٧ في ذلك البلد تحديا للملك حسين. وبحلول عام ١٩٧٠، كان الفدائيون يعملون بعيدا عن سلطة الملك، ويؤسسون شبكاتهم الإدارية في معسكرات اللاجئين، ويشنون الغارات على إسرائيل والتي ترتب عليها ضربات الانتقام الإسرائيلية، وكانت تتصرف عموما كما لو كانت منظماتهم مستثناة من الخضوع لسلطة الدولة. وبلغ الصدام نقطة اللا عودة في سبتمبر، عندما قامت الجبهة باختطاف أربع طائرات مدنية وأنزلت ثلاثًا منها في منطقة

من الأردن اعتبرت "منطقة محررة". ومع وقوف الجيش الأردني مكتوف اليدين، هددت الجبهة بتفجير الطائرات وقتل المختطفين إذا ما حدث تدخل. وكان تباهي الجبهة باستقلالها عن الحكومة إشارة إلى الملك حسين مفادها أن أمامه أحد خيارين بغيضين: إما كسر سطوة الفدائيين أو التسامح مع المزيد من تآكل سلطته وربما الإطاحة بحكمه على يد الفلسطينيين. وكما فعل في مناسبات سابقة، اختار المحافظة على عرشه.

وفي ١٥ سبتمبر عام ١٩٧٠، صدرت الأوامر إلى الجيش الأردني باستعادة النظام. وهكذا، بدأت مجزرة مدة عشرة أيام عرفت بأيلول الأسود، وجه خلالها الجيش الأردني كل القوات المتاحة ضد الوجود الفلسطيني في البلاد. وقصفت القوات الأردنية، دون تمييز بين مدنيين وفدائيين مسلحين، معسكرات اللاجئين في عمان وما حولها وطاردت جماعات الفدائيين بلا هوادة في أنحاء البلاد. وعندما اُتفق على وقف إطلاق النار في ٢٥ سبتمبر، كان ثلاثة آلاف فلسطيني قد لقوا حتفهم. وقد أكدت أحداث أيلول الأسود للفلسطينيين مدى عزلتهم في الشرق الأوسط؛ فلم تكن إسرائيل البلد الوحيد الذي يرفض وجودهم فيه.

وخلال السنوات التي أعقبت أيلول الأسود مباشرة، ووسط مشهد للإرهاب الدولي قدمته المنظمات الفلسطينية المحبطة بسبب الفشل في إنجاز أهدافها السياسية في الشرق الأوسط، نقلت منظمة التحرير الفلسطينية قاعدتها التنظيمية إلى لبنان. وخلال أوائل السبعينيات، قامت جماعات فلسطينية، بعضها أعضاء بمنظمة التحرير الفلسطينية والبعض الآخر من خارجها، بتنفيذ سلسلة من عمليات خطف الطائرات، ومذابح المطارات، والمهمات الانتحارية في إسرائيل. وكانت أشهر هذه العمليات حادثة ميونيخ المروعة عام ١٩٧٢، التي اختطف فيها أعضاء الفريق الأوليمبي الإسرائيلي وقتلوا أثناء محاولة إنقاذهم. وفي الوقت نفسه، قامت الحكومة الإسرائيلية بعمليات ضد القادة الفلسطينيين في أوروبا وبيروت، وقتلت القوات الإسرائيلية عددا من الأشخاص في الأردن ولبنان خلال غاراتها المتكررة. وفي غضون ذلك، استطاعت منظمة التحرير التعافي من محنة أيلول الأسود وأعادت بناء نشاطها في لبنان. وسنتناول في الفصل الثامن عشر تأثير أنشطة المنظمة على المجتمع اللبناني.

إسرائيل والفلسطينيون في الأراضي المحتلة

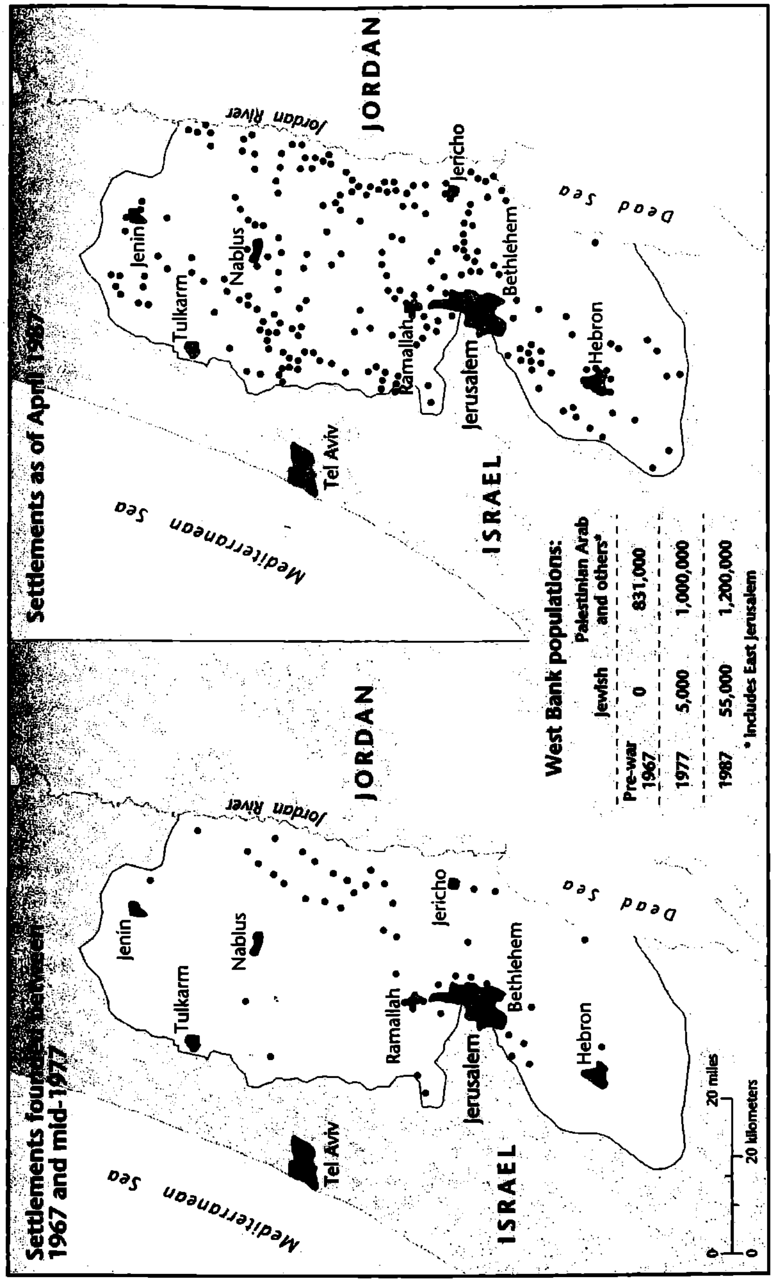
بينما شاركت المنظمات النشطة بين الفلسطينيين في المنفى في المقاومة المسلحة وشكلت جماعات مقاومة شعبية من قواعد خارج إسرائيل، عاش السكان الفلسطينيون في الضفة والقطاع تحت حكم الاحتلال الإسرائيلي الذي تحكم في أشكال وجودها وصاغ تطورها. وتبلغ مساحة الضفة الغربية ٢٢٧٠ ميلا مربعًا، وكان يسكنها في أواخر عام ١٩٦٧ حوالي ٥٩٦ ألفًا من عرب فلسطين. ولا تزيد مساحة قطاع غزة عن ١٤٠ ميلا مربعًا، لكنها كانت مكتظة بحوالي ٣٥٠ ألف فلسطيني، غالبيتهم من اللاجئين. وأثار نجاح إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي سلسلة من الأسئلة المزعجة على السلطات الإسرائيلية بشأن التعامل مع الأرض وسكانها. ولأسباب أمنية، رأى الجيش الإسرائيلي ضرورة الاحتفاظ بجزء من الأراضي على الأقل. وكانت الدوائر السياسية الإسرائيلية تعتقد في ذلك الحين بأن معظم الأراضي المحتلة لابد وأن تعود لأصحابها في النهاية مقابل اتفاقيات سلام مع الدول العربية. لكن المنظمات الدينية اليهودية اعتبرت المناطق المحتلة ــ وخاصة الضفة الغربية، التي يشيرون إليها باسمها التوراتي، يهودا والسامرة ــ جزءا من أرض إسرائيل التاريخية، وادعت أن على إسرائيل واجب الاحتفاظ بها للشعب اليهودي. لكن إذا كان ولابد من الاحتفاظ بالأراضي، فكيف يجب التعامل مع سكانها العرب؟ فإذا منحت لهم المواطنة الإسرائيلية، سيؤدي هذا إلى ذوبان الطابع اليهودي للدولة وسيشكلون في النهاية، نظرا لارتفاع معدلات المواليد عندهم، أغلبية سكان إسرائيل. ومن ناحية أخرى، فإن حرمانهم من المواطنة كان يعني القبول بوجهة النظر التي ترى معاملتهم شعبًا تحت الاحتلال الدائم محرومًا من حقوق الإنسان الأساسية.

وبدلا من اتخاذ قرارات قاطعة في هذه المسائل، واصلت الحكومات الإسرائيلية المتوالية بين عامي ١٩٦٧-١٩٧٧ احتلالها العسكري للضفة والقطاع، ودشنت سياسة استيطان خجلى لترسيخ الوجود الإسرائيلي في المناطق الحدودية ذات الأهمية الاستراتيجية بطول نهر الأردن (انظر الخريطة ١٧,١). وبالرغم من ضم إسرائيل للقدس الشرقية العربية عام ١٩٦٧، لم تكن الحكومة الإسرائيلية قد تبنت بعد سياسة الاحتفاظ بكل المناطق المحتلة وادعت أن الأرض سيجري تبادلها مقابل السلام. وانتهى عنصر التسوية هذا بانتخاب بجين وكتلة الليكود عام ١٩٧٧.

تزامن انتخاب الليكود مع ظهور حركة المستوطنين المتدينين. ووجدت الحركة في بجين رئيس وزراء يتعهد علنا بضم الأراضي المحتلة. وخلال السنوات التي قضاها في الحكم، وضع بجين مسألة الاحتفاظ بهذه الأراضي في صدارة السياسة الإسرائيلية وسمح بنفوذ المنظمات الداعية لزيادة الأنشطة الاستيطانية في الحكومة والمجتمع ككل. وشكلت سياسة تأسيس المستوطنات اليهودية في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة جوهر استراتيجية بجين. وعندما تسلم رئاسة الوزارة، كان هناك ٢٤ مستوطنة يقطنها ٣٢٠٠ شخص؛ وعندما استقال بعد ذلك بست سنوات وصل عدد المستوطنات إلى ١٠٦ وعدد السكان إلى ٢٨٤٠٠. ولتشجيع الإسرائيليين على الانتقال إلى المناطق المحتلة، قدمت حكومة بجين سياسة لاستيطان الضواحي كان الغرض منها إغراء المسافرين المنتظمين من تل أبيب والقدس. فأقيمت المساكن المريحة ومنخفضة التكلفة لجذب العمال أصحاب الياقات البيضاء ممن لم تغرهم المستوطنات الزراعية إلى الضفة الغربية. وكان هدف بجين هو خلق وجود يهودي كبير ومتفانٍ في المناطق المحتلة لا يمكن لأي حكومة في المستقبل التخلي عن سيطرتها عليها.

كما كان الغرض من سياسة الاستيطان بعد عام ١٩٧٧ قطع وفصل المناطق المكتظة بالسكان العرب. وقد تزعم هذا الاتجاه منظمة دينية أصولية تدعى جوش أمونيم (كتلة المؤمنين)، التي بدأت تشييد المستوطنات غير الشرعية على أراض مملوكة للعرب في منتصف السبعينيات. وتبنت حكومة بجين أنشطة جوش أمونيم وشجعت غيرها من الجماعات على الاستقرار في المراكز ذات الأغلبية العربية. وهكذا، استخدمت سياسة الاستيطان كأداة لتقسيم المجتمع العربي إلى شرائح منعزلة والحيلولة دون ظهور هوية فلسطينية جمعية.

وقد تم الاستيلاء على الأراضي اللازمة لبناء المستوطنات بأكثر من طريقة. فاستخدمت الإدارة العسكرية التي تحكم المناطق المحتلة سلطتها لمصادرة الأراضي العربية الخاصة لأغراض أمنية. وفي عام ١٩٨٠، أعلنت حكومة بجين اعتبار الأراضي غير المسجلة أو المزروعة أملاك دولة تتصرف فيها السلطات العسكرية كما ترى.



بطة ١٧-١: المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بين عامي ١٩٦٧-١٩٨٧

استفاد هذا الإجراء من نظام الحيازة المضطرب في الضفة الغربية الذي كـان عقاب الحكم العثماني والبريطاني والأردني، والذي قـدم للحكومـة الإسـرائيلية

الحجة للاستيلاء على ٥٠٠ ألف أكر من أراضي الضفة، وهو ما يزيد قليلا على ٤٠% من إجمالي مساحة الأراضي. بالإضافة إلى نقل ملكية ٣٠% من قطاع غزة إلى الدولة الإسرائيلية في أوائل الثمانينيات.

كان الجانب الاقتصادي لاستراتيجية ضم الأراضي التي انتهجها بجين يقوم على ربط اقتصاد إسرائيل بالمناطق المحتلة. واستخدام فلسطينيي المناطق عمالا، خاصة في صناعة البناء. وبرغم أن الأجور والمنافع التي كانوا يحصلون عليها متدنية بالمعدلات الإسرائيلية، فإنها كانت مرتفعة نسبيا بمعدلات المناطق المحتلة. وتحسن المستوى الاقتصادي لعرب الضفة الغربية تحت الاحتلال، لكن هذا كان بفضل الأجور التي كانوا يحصلون عليها داخل إسرائيل، وليس لتحسن اقتصاد الضفة الغربية نفسه. وهكذا، أصبح سكان المناطق يعتمدون في استمرار تحسن أوضاعهم المعيشية على العمل في المشروعات الإسرائيلية. وفرضت السلطات الإسرائيلية، في الوقت نفسه، إجراءات تعوق المناطق من تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة. وفرضت رسوم استيراد، على سبيل المثال، على بعض السلع القادمة إلى إسرائيل من الضفة الغربية، لكن المزارعين الإسرائيليين لم يواجهوا مثل هذه العقبات على ما ينتجونه في المناطق.

وفي سبيل السيطرة على الفلسطينيين تحت الاحتلال، قامت الإدارة العسكرية الإسرائيلية بسجن أو ترحيل مئات الناشطين وحاولت كسر معنويات من تبقى. ولم يكن العقاب الجماعي والاعتقال المنزلي وإغلاق المؤسسات الاقتصادية سوى أمثلة بسيطة لما تعرض له السكان العرب. وضاعف من سياسات الحكومة القمعية التصرفات العدوانية لبعض المستوطنين، الذين مارسوا تنفيذ العدالة على طريقتهم. وتمثل النتاج النهائي للاحتلال الإسرائيلي في إشاعة الفوضى والتطرف بين سكان الضفة والقطاع. ومن ناحية أخرى، لم تترك سياسات الحكومة الإسرائيلية أمامهم بديلا سوى خيار المقاومة للتصدي لضم الأراضي. وفي ظل هذه الأوضاع، تحولوا نحو الجهة الخارجية الوحيدة التي واصلت الكفاح نيابة عنهم: منظمة التحرير الفلسطينية. وبحلول أواخر السبعينيات، قامت الصلات بين المنظمة وسكان المناطق المحتلة، وأصبحت متحدثا مقبولا عن الفلسطينيين في الضفة والقطاع وكذلك عن اللاجئين والمنفيين في البلاد العربية الأخرى.

خاتمة

برغم عزلة إسرائيل الدبلوماسية في الشرق الوسط، وبرغم الضغوط والتوترات، وأحيانا التناقضات، داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، عملت الدولة الجديدة على صياغة هوية، وإرساء قواعد نظام سياسي ديمقراطي مستقر، والاحتفاظ بقدرات عسكرية فعالة، وكسب ولاء وإسهامات مواطنيها اليهود في المشروع الفريد لبناء أمة يهودية. لكن انتخاب مناحيم بجين عام ١٩٧٧ قاد إسرائيل في اتجاه جديد مجهول. فقد تمخض عنه تشكيل حكومة تلقى دعم تيارات اليهود المتطرفين لتعيد التساؤل في فرضيات بن جوريون وغيره من مؤسسي الصهيونية العمالية، وتحدث انقساما في المجتمع الإسرائيلي، كانت ملامحه أكثر وضوحا من السابق. وفي ظل الصراع السياسي المحتدم حول تقرير التوجه المستقبلي للدولة اليهودية، بدت الساحة وقد هيمنت عليها حمى التعصب القومي والحماس الديني، الذي يقترب من التعصب الأعمى.

وأعاد ظهور حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة والمنظمة بعد عام ١٩٦٧ شعور الفلسطينيين بأنفسهم كهوية متميزة تلقى نفس الاعتراف الذي تلقاه الهوية الإسرائيلية. لكن، في الوقت نفسه، زاد النشاط القتالي من حدة الانقسامات السياسية بين الدول العربية التي تعتمد حركة المقاومة بشكل كامل على دعمها. وعلى الرغم من تأكيد قادة الدول العربية تأييدهم للقضية الفلسطينية، فإنهم امتنعوا عن إيواء المنظمات الفدائية. وكان مثال الأردن فيما بين عامي ١٩٦٩-١٩٧٠ تذكيرا دائما بأن وجود النشطاء الفلسطينيين يشكل خطرا على النظم العربية القائمة. لكن بدون قاعدة آمنة لشن العمليات الموجهة ضد إسرائيل، لن تكون هناك شرعية للمنظمات الفدائية الفلسطينية. وفي أعقاب مذابح أيلول الأسود بالأردن، وجدت منظمة التحرير الفلسطينية الملجأ المثالي في لبنان. لكن، وكما سنرى في الفصل الثامن عشر، ثبت أن البلاد مأوى هش.

في الوقت نفسه، نجحت المنظمة في كسب دعم سكان الضفة الغربية المحتلة. وربما كان الإنجاز الأساسي للمقاومة الفلسطينية هو خلق وعي عند الفلسطينيين، بوصفهم شعبًا متميزًا له حقوقه الإنسانية الأساسية، وأكثر رسوخا من أن تقتلعه سياسات القوة الصارمة التي كانت تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلية. لكن من الجدير بالملاحظة أيضا أنه في سياق اكتشاف مشاعرهم الخاصة بالهوية القومية، نبه الفلسطينيون المجتمع الدولي إلى حقيقة أن الصراع العربي الإسرائيلي، في جوهره، مسألة بين دولة إسرائيل والشعب الفلسطيني. وإلى أن يعترف طرفا الصراع بهذه الحقيقة الأساسية ويتفقا على خلافاتهما، لن يكون هناك حل للصراع.

الجزء الخامس

زمن الاضطراب والتجديد

الشرق الأوسط من السبعينيات حتى نهاية الألفية الثانية

عند نقطة غير محددة من أوائل السبعينيات، بدأت أنماط تاريخ الشرق الأوسط تأخذ اتجاها جديدا. ولا يوجد فكرة ناظمة يمكن أن تشمل بدقة تنوع هذه الاتجاهات التاريخية الناشئة، لكن مفهوم "الاضطراب والتجديد" يعكس حالة الفوران التي شهدها الشرق الأوسط في أواخر القرن العشرين. لكن برغم التناقضات التي ينطوي عليها هذا التعبير، فإن الأشكال التاريخية الجديدة ليست منعزلة عن بعضها البعض. هي بالأحرى تمثل أجزاء من مجموعة تطورات معقدة ومترابطة، لها أسبابها الواضحة والمفهومة. فنفس العلاقة السببية التي تعمل في الشرق الأوسط هي نفسها في المناطق الأخرى من العالم. والاعتراف بالأنماط الجديدة، والتغييرات التي تمثلها أو عناصر الاستمرار التي تحتويها، قد تحدد منظور الأحداث المحددة التي نتناولها في هذا القسم من الكتاب وتقدم علاقات سببية أكثر وضوحا.

كان من بين هذه الأنماط نمو قوة ونفوذ الولايات المتحدة في أعقاب الحرب الباردة. وكما رأينا في الفصل الرابع عشر، كان للتنافس على النفوذ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة تأثيره على التحالفات الدبلوماسية الإقليمية للشرق الأوسط وتوزيع مليارات الدولارات من العتاد العسكري. وبرغم أن هذا التنافس كان تبذيرا ماليا وخطرا عسكريا، فإنه حال دون هيمنة أي من القوتين العظميين هيمنة مطلقة في الشرق الأوسط. لكن انتهاء الحرب الباردة والتخفيض المفاجئ للقوة السوفيتية أتاح للولايات المتحدة الفرصة لإحراز نفوذ غير مسبوق في المنطقة.

بدأت الحوادث التي انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تبناها الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف في منتصف الثمانينيات. فقد اعترف جورباتشوف بأنه على السوفيت- لكي يحصلوا على مساعدات الغرب لإعادة البناء المخطط للاقتصاد السوفيتي- فلابد من إزالة التوتر القائم بين الكتلة السوفييتية والغرب وخاصة بين موسكو وواشنطن. ومن خلال سلسلة من اتفاقيات السيطرة على السلاح ولقاءات القمة بين الرئيسين ريجان وجورباتشوف، نجح الأخير في وضع أسس التعاون الدبلوماسي والاقتصادي مع الولايات المتحدة. لكن وعود جورباتشوف بتحرير الحياة السياسية الداخلية أطلقت قوات بعيدة عن سيطرته. وخلال فترة قصيرة، بين عامي

١٩٨٩-١٩٩١، أكدت جمهوريات البلطيق استقلالها، وأطاحت دول أوروبا الشرقية بأنظمتها الشيوعية، وانهار الاتحاد السوفيتي بالكامل انهيارا مذهلا في سرعته، وتفكك إلى حالة من فوضى التنافس العرقي والولاءات الإقليمية.

وخلال فترة انهيار الاتحاد السوفيتي، استمر جورباتشوف وخلفاؤه في طلب المساعدات الاقتصادية والخبرات الفنية الغربية. ومالوا إلى عدم معاداة مقدمي المساعدات المحتملين في الغرب بتأييد الأنشطة المعادية للغرب التي تمارسها الدول التابعة للاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط. وكان معنى هذا احتمال حرمان حليفي موسكو البارزين، سوريا والعراق، من تلقي الدعم لمشروعات موجهة ضد مصالح أمريكا الإقليمية. كما أصبح مشكوكا- في ظل التدهور المريع للاقتصاد السوفيتي- في إمكان استمرار عملاء موسكو في الشرق الأوسط في تلقي نفس مستوى الدعم المادي الذي كانوا يتلقونه في الماضي. كان انقلابا في توازن القوي بين الدولتين العظميين.

كان تخفيف القيود على هجرة اليهود السوفيت جانبا آخر من جوانب برنامج جورباتشوف الإصلاحي التي كان لها آثارها البعيدة. فقد فتح طريق الهجرة النهائية لحوالي ٥٨٠ ألف يهودي سوفيتي إلى إسرائيل فيما بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٥. وشكلت جهود إسرائيل لاستيعاب تدفق بهذه الضخامة من المهاجرين الجدد عبئا ثقيلا على موارد البلاد ودفع زعماءها إلى طلب المزيد من المساعدات المالية من الولايات المتحدة.

وقد ظهر نفوذ الولايات المتحدة الكاسح في فترة ما بعد الحرب بأوضح ما يكون في حرب الخليج عام ١٩٩١، التي استطاعت الولايات المتحدة خلالها تشكيل حلف دولي، ضم مصر وسوريا، لشن حرب على العراق وإخراجه من الكويت. وتحرك كهذا لم يكن ممكنا أثناء الحرب الباردة لأنه كان من المتوقع أن يتدخل السوفييت. وفي أعقاب حرب الخليج، ظهرت الولايات المتحدة بوصفها القوة الوحيدة المهيمنة في الشرق الأوسط، وظلت قواتها متمركزة في المنطقة لحماية دول الخليج المنتجة للنفط.

وهناك ملمح ثان ظهر خلال الفترة، هو مركزية الصراع العربي الإسرائيلي كمحدد للشئون الإقليمية. فبعد توقيع معاهدة السلام مع مصر عام ١٩٧٩، قامت حكومة الليكود برئاسة مناحيم بجين بغزو لبنان عسكريا، في محاولة لتدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية وإعادة تشكيل هذا البلد بما يخدم مصالحها. كما صعدت من أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية، ما أدى إلى انتفاضة واسعة بين الفلسطينيين دامت أربع سنوات ولفتت أنظار العالم إلى حقيقة الاحتلال الإسرائيلي المؤلمة. ودفعت انتفاضة الأراضي المحتلة قيادة المنظمة في الخارج القيام بسلسة من المبادرات الدبلوماسية أسفرت في النهاية عن أول اتفاقية من اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ والاعتراف المتبادل بين

المنظمة وإسرائيل. ونظرا لما يعرف بعملية السلام التي بدأت بهذه الاتفاقية التي وقعت في النصف الثاني من التسعينيات، أصبحت الولايات المتحدة متورطة مباشرة في محاولة الحفاظ على زخم السلام الذي هدد رافضوه من الإسرائيليين والفلسطينيين بتخريبه.

وكان هناك تطور ثالث بعيد الأثر خلال تلك السنوات هو ثورة أسعار النفط وما ترتب عليها من اتساع نفوذ دول منتجة للنفط عملاقة كالكويت والسعودية. وخلال الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣، فرضت الدول العربية المنتجة للبترول حظرا على تصدير النفط إلى الدول الغربية. وأدى الحظر إلى ارتفاع مذهل في أسعار النفط وأسرع من وتيرة المفاوضات التي مكنت الدول المنتجة من السيطرة على عملية تسويق وتسعير هذا المورد الثمين الذي يعتمد عليه الغرب. ومع ارتفاع أسعار النفط بهذه الصورة، شاعت التوقعات الرهيبة حول انهيار اقتصادات الغرب واليابان. لكن البلاد الصناعية كانت على استعداد لدفع كل ما يطلبه السوق. وأصبح الحصول على النفط، وليس سعره، المحرك لسياسات الغرب تجاه الدول المنتجة للنفط. ولتأمين الحصول على النفط، سعى الغرب بقيادة الولايات المتحدة إلى دعم العروش الصديقة التي كانت تحكم أهم الدول المنتجة للنفط وحافظت على الأوضاع السياسية القائمة في الخليج العربي. وقوبلت محاولة تغيير هذا الوضع بضم الكويت عام ١٩٩٠ برد عسكري كاسح ترك العراق مدمرا والولايات المتحدة أكثر تصميما من أي وقت مضى على الدفاع عن مصالحها النفطية الحيوية.

الملمح الرابع لهذه المرحلة يتصل بالاستمرارية، وليس بالتغيير. فقد استمرت النظم الاستبدادية، التي يهيمن عليها غالبا نفس الأفراد لفترات زمنية طويلة، بوصفها القاعدة في معظم الدول العربية وإيران. وتحت حكم هذه النظم، زادت سلطة الدولة المركزية وآلتها بصورة ملحوظة. وفي مجرى تعزيز سلطتهم وأمنهم، اتخذ الحكام المستبدون في مصر وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية – والجيش في تركيا الديمقراطية – الإجراءات الكفيلة بإسكات قوى المعارضة اليسارية. وحدَّت هذه الإجراءات من القنوات المتاحة التي يمكن للسكان من خلالها التعبير عن شكاواهم من سوء الإدارة الاقتصادية، وغياب الديمقراطية، وفشل النظم التام في تلبية التطلعات والحاجات الشعبية. وكانت التنظيمات الإسلامية أحد المنافذ القليلة الباقية للاحتجاج.

وكان البحث عن طرق مستدامة لمقاومة الحكم الاستبدادي، مسئولة في جانب منها عن ظهور العامل الخامس المؤثر في أحداث الشرق الأوسط المستقل: الظهور غير المتوقع للنشاط والاحتجاج ذي الركيزة الإسلامية. وخلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية، افترض منظرو التنمية الغربيون أن الشرق الأوسط – وبقية العالم النامي – سيتجه بصورة متزايدة نحو العلمانية مع تحوله المتزايد نحو الحداثة. لكن حتى مع تراجع دور

العلماء والحكم بالشريعة، ظلت مشاعر السكان الإسلامية ككل كما هي. وعندما فشلت أيديولوجيات الاستقلال المستوردة في تحسين الأوضاع الاقتصادية للمجتمع ككل، ظهر تيار الإحياء الإسلامي. وتمثلت أبرز تجليات ذلك في الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، لكنه كان – ويظل – ملمحا ثابتا للحياة السياسية لكل بلد إسلامي وسنراه بوضوح في هذه الدراسة للسنوات الثلاثين أو الأربعين الماضية من تاريخ الشرق الأوسط.

ويتمثل الملمح السادس في التوتر المتزايد في العلاقات بين الدول العربية. فقد غير السلام مع إسرائيل من ترتيب نظام الدولة العربية بانسحاب الجيش العربي البارز من المواجهة مع إسرائيل وطرد الدولة العربية الرائدة من جامعة الدول العربية. وفي ظل هذه الأوضاع، بذلت سوريا والعراق محاولات للهيمنة الإقليمية، تحولت إلى منافسات مريرة. وأدت طموحات العراق إلى غزو وضم الكويت، وهي دولة عربية جارة، الأمر الذي أسفر عن انضمام عدد من الدول العربية إلى حلف عسكري شن حربا على العراق.

وأخيرا، اتسمت السنوات الخمس والأربعون التي نتناولها في هذا الفصل بالعنف بصفة خاصة. فقد انفرط عقد الإجماع الذي كان سببا في تماسك مجتمعات بعض الدول العربية، وتحولت العلاقة بين الدول أحيانا إلى حرب مكشوفة. وتمثل العنف الداخلي في الحرب الأهلية التي اجتاحت لبنان على مدى ١٥ عاما، وفي الصراع القائم بين تركيا وشرائح من سكانها الأكراد، وفي وحشية أعمال المستوطنين ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وفي أنشطة الفلسطينيين الإرهابية في إسرائيل، وفي الهجمات المسلحة التي شنها الإسلاميون المصريون المتشددون ضد منشآت الحكومة والسائحين الأجانب ورد الدولة على ذلك، وفي وحشية الحرب الأهلية العراقية، واغتيال رئيس مصري ورئيس وزراء إسرائيلي. وفي مجال العلاقات بين الدول، بدأت هذه الفترة بأطول الحروب العربية الإسرائيلية واستمرت بغزو إسرائيل للبنان وحصار بيروت، وحرب السنوات الثماني الدامية بين العراق وإيران، وغزو العراق للكويت والرد العسكري من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، والاحتفاظ بالعقوبات المعوقة على العراق، وغزو العراق عام ٢٠٠٣ من قبل القوات الأمريكية والبريطانية. ولم يأت هذا العنف بالمصادفة ولم يشكل نوعا من اللاعقلانية قاصرًا على الشرق الأوسط. ويمكن فهمه، من جانب، في سياق الملامح التاريخية التي ظهرت منها كميراث لحرب يونيو عام ١٩٦٧، وكرد فعل على تصادم القوميات والصراع على الهيمنة على النظام الإقليمي.

(١٨)

أشكال متغيرة للحرب والسلام
مصر ولبنان في السبعينيات والثمانينيات

يمكننا أن نرى الانقطاعات التي شهدتها أوائل السبعينيات وما بعدها بأوضح صورة في مصر ولبنان وفي التأثير الذي مارسته التطورات الإقليمية على هاتين الدولتين. فقد عمل الرئيس أنور السادات، خليفة ناصر، على كسر الجمود الدبلوماسي مع إسرائيل واتخاذ اتجاه جديد للاقتصاد المصري. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، شن السادات حربا، وتفاوض من أجل السلام، وأعاد الحوافز الرأسمالية إلى مصر. وكانت إعادة السادات تنظيم اقتصاد مصر جزئيا بمثابة انحراف عن النموذج الناصري، وسياسته الخارجية التي تميزت بالابتعاد الشديد والمذهل عن الأهداف التي كان يتبناها ناصر.

أما عن لبنان فقد كان تاريخها في الفترة التي يغطيها هذا الفصل عبارة عن انهيار داخلي، متشابك بشدة مع تأثيرات القوى الخارجية. فانهار التعاون الطائفي الذي ميز لبنان من الاستقلال في سياق موجة من العنف الطائفي، وغرق البلد الذي كان النموذج العربي للتسامح والتفاهم في العالم في حرب أهلية دموية دامت خمسة عشر عاما. وبالرغم من أن أسباب الحرب الأهلية كانت لبنانية داخلية بالأساس، فإن التأثيرات الإقليمية كان لها دورها كذلك. وكان المجتمع اللبناني منقسما بشأن وجود حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة في البلاد، وقامت الحرب الأهلية، في جانب منها، لتقرير وضع منظمة التحرير الفلسطينية داخل حدود لبنان. وحاولت كل من سوريا وإسرائيل صياغة حصيلة الحرب الأهلية كل لصالحه من خلال التدخل المسلح الذي أطال أمد الصراع وزاد من المعاناة.

مصر تحت حكم السادات: إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية والدبلوماسية

لم يكن اختيار أنور السادات (١٩١٨-١٩٨١) لملء الفراغ الذي خلفه وفاة ناصر عام ١٩٧٠ متوقعا. فبالرغم من أنه كان من الضباط الأحرار الأصليين، لم يكن السادات يحظى باحترام زملائه أو جمهرة المصريين. واعتبر السادات، المعروف في بعض الدوائر بـ (...)(*)، شخصا ضعيفا طيعا سرعان ما سيستبدل بشخص أكثر قوة. لكن السادات أثبت أنه شخص لا يستهان به. فعلى الرغم مما أثارته سياساته من جدل شديد،

(*) يسيء المؤلف هنا إلى شخصية الرئيس الراحل محمد أنور السادات، من خلال وصفٍ غير لائق، ولذا فقد حُذِف. (المحرر)

أدرك حتى المستهينون به أنه يعيد توجيه السياسة الداخلية والخارجية بصورة عميقة عمق سياسات ناصر.

كانت مهمة السادات الأولى هي تأمين قاعدته السياسية الداخلية. وهذا ما فعله في مايو عام ١٩٧١، بتطهير الحكومة والاتحاد الاشتراكي العربي من منافسيه. وأعلن سياسة تحرير الاقتصاد في إطار "ثورة التصحيح". وسيطر السادات على مقاليد السلطة، لكن ما الذي كان يمكن أن يعمله بها؟ وما هي السلطة التي بقيت في مصر عام ١٩٧١؟ لقد ورث السادات عن ناصر تركة ثقيلة من المشكلات الاقتصادية والدبلوماسية المتشابكة. وتطلبت حالة اللا سلم واللا حرب مع إسرائيل إنفاقا عسكريا كان يستنزف من الاقتصاد المصري عدة مئات من ملايين الدولارات سنويا. ومادامت مصر في حالة من العداء النشط لإسرائيل، فإن المصادر الأخرى للعائدات، كالسياحة وقناة السويس والاستثمارات الأجنبية، ستظل معطلة. كانت مصر في حاجة ملحة للسلام لإعادة بناء اقتصادها، لكن الظروف الدبلوماسية لم تكن تسمح بتخفيف التوتر. ولم تر إسرائيل، التي اكتسبت الثقة بعد انتصارها العسكري المذهل عام ١٩٦٧ وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية بفضل مساعدات الولايات المتحدة السخية، سببا لتقديم تنازلات من موقع القوة هذا. ولم يكن أمام مصر، المهزومة والمدينة والمحتلة من قبل القوات الإسرائيلية من السويس إلى غزة، ما يمكنها من تغيير موقف إسرائيل.

وانطلاقا من فرضية أن الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على تغيير موقف إسرائيل التفاوضي، عمل السادات على إشراك الولايات المتحدة في كسر الجمود الدبلوماسي. وفي يوليو عام ١٩٧٢، قام السادات فجأة بطرد معظم أفراد البعثة العسكرية السوفيتية بمصر التي يقدر عددها بعشرين ألف شخص. وكان هذا بلا شك إنهاء للعلاقات السوفيتية المصرية، لكنه كان الخطوة الأولى نحو إعادة ترتيب علاقات مصر بالقوتين العظميين. وأضعف طرد الخبراء السوفييت من قدرات مصر العسكرية، وهي مخاطرة كان السادات مستعدا للإقدام عليها لكي يبين للولايات المتحدة استقلاله عن الاتحاد السوفيتي واستعداده لتدخل الولايات المتحدة دبلوماسيا في صراع مصر مع إسرائيل. وكما تبين، كان توقيت السادات غير موفق؛ فطرد السوفييت جاء قبل أسابيع قليلة من عملية فلسطينية متهورة ضد الفريق الأوليمبي الإسرائيلي في ميونيخ. وتبددت إشارة الرئيس المصري وسط رأي عام أمريكي غير متعاطف مع القضايا العربية.

حرب أكتوبر عام ١٩٧٣

لم تحقق رئاسة السادات الكثير بعد مرور عامين. وانعكس قدر اليأس الذي أصاب مصر بشكل عام في أواخر عام ١٩٧٢ وأوائل عام ١٩٧٣ في اندلاع مظاهرات الطلبة التي كانت موجهة ضد عجز الحكومة الواضح عن اتخاذ القرار. وجدد السادات جهوده من أجل كسر الجمود الدبلوماسي. فإذا استطاعت مصر أن تظهر أن قوة إسرائيل لم تكن مطلقة كما يعتقد، فلربما اقتنعت الولايات المتحدة ساعتها بالدخول في عملية تفاوض والعمل من أجل تخفيف حدة الموقف الإسرائيلي المتشدد. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، شرع السادات، بالتحالف مع سوريا، في الإعداد للحرب كأداة للدبلوماسية.

وفي وقت مبكر من ظهيرة السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، شنت القوات المصرية هجوما عبر قناة السويس بالتنسيق مع هجوم سوري ضد المواقع الإسرائيلية في مرتفعات الجولان. وحقق المصريون نجاحا مذهلا بعد أن نجحوا في فتح ثغرة في خط بارليف على الضفة الشرقية لقناة السويس واكتساح المواقع المحتلة. كان إنجازا ضخما للجيش المصري. وكان الخبراء السوفيت قد أخبروا السادات في وقت سابق بأنه بالرغم من إمكانية القيام بهذه العملية، فإنها ستستغرق أربعة أيام وبخسائر تصل إلى ٥٠%. لكن خلال الساعات الأربع والعشرين الأولى من الهجوم، نقلت مصر ٨٠ ألف رجل عبر القناة لم يقتل منهم سوى مائتين. وقد أصبحت هذه الواقعة من وقائع حرب أكتوبر محفورة في وعي المصريين باسم "العبور" وتعتبر رمزا للنصر العسكري بعد ربع قرن من الهزائم المتوالية على يد الإسرائيليين(*).

على الرغم من استمرار الأداء الجيد للقوات المصرية، فإنها لم تواصل الهجوم بعد العبور. وبدلا من ذلك، أوقفت تقدمها وعززت مواقعها على جبهة بطول ١٣ كيلومترًا إلى الشرق من القناة. ولم يكن ثمة سبب للتقدم أكثر منْ هذا؛ فقد تحققت أهداف السادات المحدودة بالفعل. فقد استعاد مصداقية مصر كقوة عسكرية، واسترد مساحات معينة من الأراضي المصرية المحتلة، وأظهر للقوتين العظميين أن التفوق الإسرائيلي لا ينبغي التسليم به. وهكذا، أمنت القوات المصرية مواقعها في انتظار أن تأخذ الدبلوماسية الدولية مجراها. لكنها بفشلها في الاستفادة من موقفها، أتاح المصريون الوقت للإسرائيليين لترسيخ أقدامهم على الجبهة السورية والقيام بهجوم مضاد على المواقع المصرية.

(*) لا ندرى عن أى هزائم متوالية يتحدث المؤلف، وتلك الإشارة غير دقيقة، فالهزيمة الوحيدة كانت نكسة يونيو ١٩٦٧م، ولعله قصد الإخفاق العربى ابتداءً من نكبة فلسطين ١٩٤٨م وحتى نصر أكتوبر ١٩٧٣م، وما دار بينهما من أحداث. ومراده هنا التقليل من نصر أكتوبر المجيد. (المحرر)

وفي السادس عشر من أكتوبر، اخترقت القوات الإسرائيلية بقيادة الجنرال آرييل شارون الدفاعات المصرية وعبرت إلى الضفة الغربية لقناة السويس. ونجحت هذه المناورة في تطويق الجيش الثالث المصري ووصول قوات شارون إلى مسافة غير بعيدة من القاهرة. وتغير أفق الحرب فجأة. وكان السادات وحلفاؤه السوفييت، في محاولة للاحتفاظ بالمزايا التي تحققت من العبور، على استعداد للقبول بوقف إطلاق النار. وفي ٢٢ أكتوبر، قدم وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر والسوفيتي أندريه جروميكو اتفاقا لوقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل، وقبلت به سوريا فيما بعد.

وأظهر الاتفاق الذي رتب له المسئولون الأمريكيون والسوفييت أن السادات قد حقق هدفه بتوريط القوتين العظميين في صراع الشرق الأوسط. والحقيقة أن حرب أكتوبر كانت قتالا بالنيابة إلى حد ما. فمن ١٤ أكتوبر وحتى ١٥ نوفمبر، قامت الولايات المتحدة بنقل ٢٢ ألف طن من الإمدادات العسكرية جوًّا إلى إسرائيل؛ كما كانت الإمدادات العسكرية التي قدمها السوفييت لكل من مصر وسوريا ضخمة. وكان هناك شيء غريب في استعداد القوتين العظميين لتعويض وكيليهما حتى يمكنهما الاستمرار في حرب كان يجب أن تنتهي في أسرع وقت. وهناك رسم كاريكاتيري سياسي معبر ظهر حينها يصور مصر وإسرائيل على هيئة بالونين منزوعي الفتيل، ينفخ الاتحاد السوفيتي في الأول والولايات المتحدة في الثاني.

ونظرا لمستوى القتال وتلهف القوتين العظميين لتموين المتقاتلين، فمن غير المدهش أن كانت تكلفة الحرب مذهلة. فقد تكبدت إسرائيل أكثر من ٢٥٠٠ قتيل، ومصر ٧٧٠٠، وسوريا ٣٥٠٠. وفقدت مصر وسوريا معا ٢٠٠٠ دبابة و٤٥٠ طائرة مقابل خسائر إسرائيلية تقدر بـ ٨٠٠ دبابة وأكثر من ١٠٠ طائرة. وبقدر ضخامة هذه الأرقام، زاد تدخل القوتين العظميين المباشر في الشرق الأوسط. فهل كان الاتحاد السوفيتي سيتدخل لإنقاذ وكيله لو أن الموقف المصري ازداد تدهورا؟ وإذا حدث هذا، هل ستضطر الولايات المتحدة لحماية إسرائيل؟ لقد أظهرت حرب أكتوبر أنه مادام الصراع العربي الإسرائيلي على الصورة التي كان عليها، فإن احتمال الصراع بين القوتين العظميين يظل قائما. وكان هذا أحد أسباب مستوى التورط الأمريكي الجديد في عملية سلام الشرق الأوسط بعد أكتوبر ١٩٧٣.

وكان النفط هو السبب الثاني. فقد غيرت حرب أكتوبر وجه صناعة النفط تغييرا تاما ومنحت الدول المنتجة للنفط قدرا من القوة كان مستحيلا التفكير في قدرتها على تحقيقه قبل ذلك. وفي ١٧ أكتوبر، وفي إشارة للتعاطف مع سوريا ومصر، أعلنت الدول

العربية الأعضاء في منظمة البلاد المصدرة للنفط عزمها خفض إنتاجها من النفط بنسبة ٥% في الشهر حتى تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. وبعد ذلك بيومين، أوقفت السعودية كل شحناتها إلى الولايات المتحدة إلى أجل غير مسمى. وأدى خفض إمدادات النفط الدولية إلى إطلاق العنان للأسعار وجعل المجتمع الدولي يفكر في إعادة تقييم فرضياته السابقة عن إنتاج النفط (انظر الفصل الحادي والعشرين). وفي سياق الصراع العربي الإسرائيلي الدبلوماسي، كان استخدام سلاح النفط سببا في جعل حكومات غرب أوروبا واليابان تعطف على القضية العربية واضطر صناع السياسة في الولايات المتحدة إلى مواجهة اعتمادها المتزايد على واردات النفط. كان عامل النفط حافزا كبيرا لجهود الغرب المكثفة للتوصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

وتمثلت هذه الجهود فيما عرف بدبلوماسية كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكية، المكوكية. ففي يناير عام ١٩٧٤، تفاوض كيسنجر من أجل التوصل إلى اتفاق لفصل القوات بين مصر وإسرائيل، وفي سبتمبر عام ١٩٧٥ أقنع الطرفين بتوقيع وثيقة عرفت باسم سيناء٢، تتضمن انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء الغربية. وكان من شأن المساعدات الاقتصادية تلطيف عملية السلام. وتأكدت العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل خلال جلسات المفاوضات وانعكست في زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية من حوالي ٤٠٠ مليون دولار سنويا فيما بين عامي ١٩٧١-١٩٧٣ إلى ١,٥ مليار خلال عامي ١٩٧٤-١٩٧٥. وكان هذا يعادل ٤٢% من إنفاق إسرائيل العسكري السنوي. كما ربحت مصر من قبولها بمساعي كيسنجر. فقد ساهمت الولايات المتحدة في إعادة العمل بقناة السويس، التي أعيد افتتاحها عام ١٩٧٥، ورفعت حزمة مساعداتها الاقتصادية للقاهرة من ٨,٥ مليون دولار في ١٩٧٤ إلى ٧٥٠ مليون عام ١٩٧٦.

من العبور إلى الانفتاح

برغم الموقف العسكري غير المستقر الذي ساد أثناء وقف إطلاق النار، كانت حرب أكتوبر انتصارا سياسيا للرئيس السادات. فقد نعم بالشعبية التي أحاطه بها الشعب المصري، باعتباره بطل العبور، كما صور نفسه. وقد وعد شعبه بأن روح العبور ستنتقل لتصبغ مهمة إعادة بناء الاقتصاد وستعود بالخير على الأمة بأسرها. وقدم السادات مقترحاته الاقتصادية الجديدة في ورقة أكتوبر، وهي برنامج عمل لتفكيك أجزاء من النظام الاشتراكي الذي كان يتبناه ناصر. فلم يكن هناك زعيم مصري يجرؤ على العبث بحصص الرفاهية الاجتماعية التي قدمتها الناصرية، لكن السادات رأى أن القطاع العام

أصبح عاجزا وغير تنافسي. وسعى من ثم لتحرير الاقتصاد بتقديم الحوافز للاستثمار الرأسمالي، المحلي والأجنبي على حد سواء.

وأطلق على النظام الاقتصادي الجديد اسم "الانفتاح"، وحوى مجموعة متنوعة من الاقتراحات التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي. وعلى سبيل المثال، دُعيت البنوك الأجنبية إلى العودة إلى مصر وقدمت لها الإعفاءات الضريبية وشروط مغرية لإخراج الأرباح من البلاد. وسُمح للأجانب باستيراد معداتهم بحرية تامة. حتى بعض المبادئ الأساسية للثورة والخاصة بالأراضي الزراعية جرى تعديلها مع تسهيل الحكومة لعملية بيع الأراضي وشرائها ورفع إيجاراتها. ووفر الانفتاح فرصا مجزية لمقاولي القطاع الخاص المحظوظين ممن يتمتعون بصلات طيبة بالقطاع العام. وقد جنى المقاولون الخاصون أرباحا ضخمة من تعمير مدن القناة وازدهار عمليات التشييد التي شهدتها القاهرة. لكن برغم تحسن مناخ الاستثمار الذي حدث نتيجة لتخفيف حدة التوتر مع إسرائيل، لم ينجذب رأس المال الأجنبي إلى مصر. فالمستثمرون الذين أفادوا من الانفتاح كانوا يميلون لاستثمار أموالهم في شراء وبناء المباني وأبراج المكاتب أو المشروعات السياحية كالفنادق الفاخرة. وقد فضلوا هذه الاستثمارات القليلة المخاطر وغير المنتجة على أداء الصناعة المصرية غير المضمون. وفي تلك الحالات التي حاول فيها الأجانب الاستثمار في المجالات ذات الصلة بالصناعة، كانوا يصابون بالإحباط من صعوبة التعامل مع البيروقراطية ومقاومة القطاع العام المتمترس.

وبالإضافة إلى المصاعب التي صادفت سياسات السادات الاقتصادية الجديدة، كانت هناك العقبات نفسها التي أعاقت اشتراكية ناصر. فمصر كانت مثقلة بديون خارجية ضخمة، بالأساس للسوفيت نظير مبيعات الأسلحة؛ ومعدل تضخم يزيد على ٢٠%. وبالنسبة للمواطن المصري العادي، الذي دخل مرحلة ما بعد أكتوبر عام ١٩٧٣ بتوقعات عالية، كان الانفتاح خيبة أمل مريرة. فقد حابت هذه السياسة القلة الثرية دون أن تقدم شيئا لعموم المصريين. وفي هذا السياق، بدا أن السياسة الاقتصادية الجديدة قد عززت التفاوت في الدخول الذي سبق أن أدانته القرارات الاشتراكية في أوائل الستينيات.

وكان دعم السلع الاستهلاكية الأساسية، كالخبز والسكر والأرز والشاي، من برامج الرعاية الاجتماعية القائمة التي يستفيد منها الفقراء. وكان الدعم يحافظ على استقرار الأسعار، لكنه كان يشكل عبئا على الدولة يصل إلى ١,٥ مليار دولار سنويا. وحذر صندوق النقد الدولي السادات من أن حكومته لن تكون مؤهلة للحصول على المزيد من القروض إلا إذا استثمرت الأموال المخصصة للدعم في مجالات أكثر إنتاجية. وفي يناير عام ١٩٧٧، ودون سابق إنذار، أعلن السادات خفض دعم بعض السلع وإلغائه تماما على

البعض الآخر. وعبر الشعب المصري عن غضبه في انتفاضة مدمرة من أعمال الشغب ضد الحكومة. وفي القاهرة، هاجم المحتجون أقسام الشرطة والمقرات الأمريكية، ورموز النظام. وتكشف الكثير من شعارات المتظاهرين عن تخلصهم من أوهام الوعود الفارغة التي كان السادات يكررها منذ عام ١٩٧٣. وندد المتظاهرون بجهاز الدولة الذي يقدم البروباجندا ولا يوفر الغذاء. وأخيرا، كان على السادات استدعاء الجيش، لتفريق مثيري الشغب. وعلى الفور، أعاد السادات الدعم للحيلولة دون المزيد من الاضطرابات.

في مواجهة تصاعد الاضطرابات الداخلية والفشل المستمر للانفتاح، جدد السادات مبادراته الدبلوماسية على أمل أن تؤدي تسوية الصراع مع إسرائيل إلى تحسن موقف مصر الاقتصادي. وخلال عشرة شهور من مظاهرات يناير عام ١٩٧٧، كان السادات في القدس يخطب في الكنيست الإسرائيلي، الأمر الذي يشير إلى العلاقة بين مشاكل مصر الداخلية ومشروعات السادات على صعيد السياسة الخارجية.

من القدس إلى كامب ديفيد: تدشين عملية السلام

في ٢٠ نوفمبر عام ١٩٧٧، شاهد جمهور التلفزيون حول العالم، وكثيرون منهم لم يصدقوا أعينهم، رئيس أكبر قوة عسكرية عربية وهو ذاهب إلى القدس ويعلن أمام البرلمان الإسرائيلي قبول مصر بالسلام مع إسرائيل. وبرغم الدوافع المتصارعة التي أدت إلى هذه المناسبة، وبرغم مرارة الاختلافات المتوقعة، كانت خطوة مؤثرة، أقرب في بعض جوانبها إلى تفكيك سور برلين عام ١٩٨٩.

كانت زيارة السادات للقدس بداية لمرحلة جديدة من عملية صنع سلام، مضجرة وأحيانا حادة، بين مصر وإسرائيل وشاركت الولايات المتحدة طرفًا ثالثًا. وقد زاد المفاوضات تعقيدا أن السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب حديثا، مناحم بجين، كان لكل منهما أفكاره المختلفة عما ينبغي مناقشته. كان السادات لا يريد الاكتفاء بمناقشة العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل، بل أراد كذلك التوصل إلى اتفاق على خطة شاملة للسلام في الشرق الأوسط تتضمن حلا للمسألة الفلسطينية. ولم يكن لدى رئيس الوزراء بجين، كما سبق أن رأينا، أي نية للتنازل عن الضفة الغربية وقطاع غزة وحاول لذلك حصر المناقشات في المسائل المصرية الإسرائيلية.

وعندما هدد الخلاف حول الحكم الذاتي الفلسطيني بتعثر المفاوضات، دعا الرئيس جيمي كارتر بجين والسادات إلى كامب ديفيد لإجراء مباحثات مباشرة. وعلى مدى ثلاثة عشر يوما مضنية من سبتمبر عام ١٩٧٨، دخل الزعماء الثلاثة وأطقمهم في نقاشات مستمرة. وحاولت الولايات المتحدة التوفيق بين رغبة السادات في التسوية الشاملة

والاعتراف بحق الفلسطينيين وتعنت بجين في التمسك بالضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت المحصلة اتفاقيات كامب ديفيد التي وقعها الزعماء الثلاثة في ١٧ سبتمبر عام ١٩٧٨.

وتتكون اتفاقيات كامب ديفيد من وثيقتين أساسيتين. أكثرها صراحة ووضوحا هي تلك التي تحدد شروط معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. الأخرى، وهي بعنوان "إطار السلام في الشرق الأوسط"، تتبنى قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ كأساس لتسوية دائمة وشاملة لصراع الشرق الأوسط. وفيما يخص وضع الضفة الغربية وقطاع غزة في المستقبل، تقترح اتفاقية الإطار منح الفلسطينيين الحكم الذاتي على مراحل خلال خمس سنوات. لكن الاقتراح كان مفتوح النهاية ويقوم على فرضيات لم تتجسد قط. كما كانت صياغته غامضة وتحتمل أكثر من تفسير، وهذا بالضبط ما أراده بجين. وكان إطار السلام انتصارا لرئيس الوزراء الإسرائيلي وهزيمة لفكرة الدولة الفلسطينية. ففي كامب ديفيد، فازت إسرائيل بحق التصرف في المناطق المحتلة كما يحلو لها، حتى لو لم يكن هذا حاضرا في حينه في ذهن السادات وكارتر.

وفي ٢٦ مارس عام ١٩٧٩، وقع السادات وبجين رسميا على الاتفاقية المصرية الإسرائيلية في واشنطن. وخلال العام التالي، تبادل البلدان سفيرين، وبدأت إسرائيل انسحابها على مراحل من سيناء، وهي العملية التي اكتملت عام ١٩٨٢ بمساعدة ثلاثة مليارات دولار مساهمة من الولايات المتحدة. أما بالنسبة لإطار السلام، فإنه لم يطبق مطلقا برغم احتجاجات ومطالبات الولايات المتحدة ومصر. كان بجين يعمل على مقايضة سيناء بالسيطرة على الضفة الغربية وغزة وقام في السياق بتحييد أقوى آلة عسكرية عربية. وفي ظل غياب تسوية سلمية شاملة، لم يكن خافيا أن السادات لم يفعل أكثر من توقيع سلام منفرد مع إسرائيل. وشعرت الولايات المتحدة بالامتنان، لكن العالم العربي أصيب بصدمة.

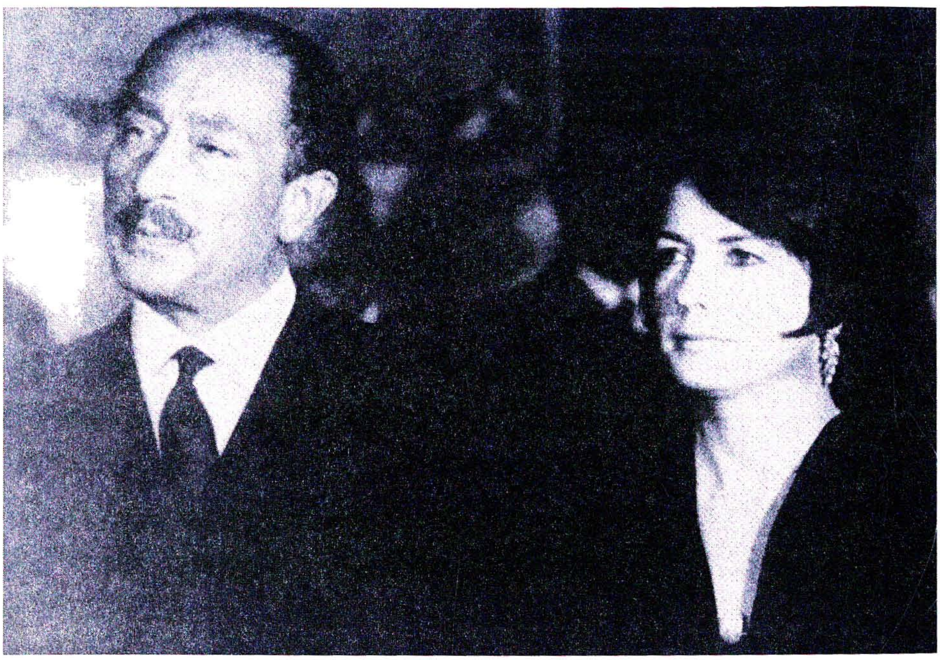
ودفعت مصر ثمنا غاليا من علاقاتها مع الدول العربية بسبب معاهدتها مع إسرائيل. فطردت مصر من الجامعة العربية، ونقل مقر الجامعة إلى تونس، وقطعت كل الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية بمصر، ما عدا عمان والسودان. كما ألغت الدول المنتجة للنفط دعمها، لتصبح مصر تابعة اقتصاديا للغرب، خاصة الولايات المتحدة. وبعد أن كانت القوة الدافعة للوحدة العربية، أصبحت مصر الآن معزولة عن العالم العربي.

السياسة والمجتمع بعد كامب ديفيد

منذ بداية حكمه، أعلن السادات عزمه تحرير النظام السياسي. ولم يكن هناك تغيير كبير حتى عام ١٩٧٧، عندما حل الاتحاد الاشتراكي العربي وظهر تنظيم حكومي وسطي هو الحزب الوطني الديمقراطي. وفي الوقت نفسه، سمح بتشكيل حزبين آخرين، أحدهما

اري والاخر يميني، والمشاركة في الانتخابات البرلمانية. لكن في المناسبات التي كان
ضاء المعارضة تشكك في سياسات الحكومة، كان السادات يعتبر هذا إهانة ويشدد
ضته على مقاليد الحكم. واصطدمت رغبة السادات بتحرير النظام السياسي برغبته في
قاء فوق النقد وميله إلى حب النفاق والمداهنة. وهكذا، وبرغم الفرص التي أتيحت
رض آراء مختلفة، احتفظ السادات بسلطة فائقة طوال فترة رئاسته ولم يسمح بتعددية
ياسية شرعية حقيقية.

وكان الفشل المتواصل للانفتاح في تحسين الظروف المادية لغالبية المصريين من
باب تعرض النظام للانتقادات. وحتى بعد توقيع المعاهدة مع إسرائيل وتدفق مبالغ
خمة من المعونة الأمريكية، كانت الاستثمارات الأجنبية محدودة. وانشغل المستفيدون
، تحرير الاقتصاد، وكثيرون منهم من أصدقاء الرئيس وأقاربه، في عروض مستفزة
راء لم تفد إلا في تذكير غالبية المصريين برداءة الأوضاع التي يعيشون فيها. أضف
، هذا أن طريقة السادات أوجدت مسافة معينة بينه وبين الشعب المصري وقوضت
عبية التي حققها بعد عبور عام ١٩٧٣.



الرئيس المصري أنور السادات وزوجته جيهان في ١٥ ديسمبر عام ١٩٧٠.

المصدر: صور أسوشيتدبرس العالمية.

وعلى عكس ناصر الذي عاش حياة متقشفة، تمتع السادات بالسلطة وزخرفها. وقد حاز الفيلات والقصور بل وجعل لنفسه مكتبا بأحد القصور الملكية القديمة بالقاهرة. وبسبب بذخه، أطلق عليه المصريون فاروق الثاني أو الخديوي، في إشارة إلى الخديوي إسماعيل الذي حكم مصر في القرن التاسع عشر. بالإضافة إلى أن الدور العام البارز لزوجته، جيهان، كان موضع رفض من جانب بعض قطاعات المجتمع المصري.

وأضافت المعاهدة مع إسرائيل مصدرا آخر للاستياء. فبالرغم من أن المعاهدة حصلت على الموافقة في استفتاء عام، شعر كثير من المصريين بعدم الارتياح من التوصل إلى تسوية مع الدولة الإسرائيلية التي تواصل احتلالها لقطاع غزة والضفة الغربية وشرق القدس، بمقدساتها الإسلامية. كما كان هناك استياء شعبي من عزلة مصر عن العالم العربي والإسلامي وتبعية البلاد المتزايدة للولايات المتحدة. وقد وجدت العديد من التيارات المتقاطعة الساخطة متنفسا أساسيا في تشكيل الحركات الإسلامية المعارضة (لنقاش أكثر توسعا، انظر الفصل العشرين).

كانت العودة إلى الاهتمام بالمبادئ الإسلامية للعدالة والنظام الاجتماعي نابعة في جانب منها من فشل الأيديولوجيات المستوردة في حل مشاكل مصر. ولم تحل اشتراكية ناصر دون مذلة عام ١٩٦٧، كما أن تشجيع السادات للرأسمالية واعتماده على الغرب لم يحدث تحسنا ملحوظا. كانت مصر في قبضة الحصر الاجتماعي، تتطلع إلى المرشد والأمل. وفي هذا المناخ، تجدد الاهتمام في الساحة السياسية بالقيم الإسلامية التي شكلت أسس الانسجام الاجتماعي في الماضي. وحقق الإخوان المسلمون، الذين سمح السادات لهم باستئناف نشاطهم على أساس ألا تتحول إلى حزب سياسي، نجاحا كبيرا في تجنيد طلاب الجامعة وحديثي التخرج. وكان هؤلاء أكثر من أدركوا الفجوة بين توقعاتهم العالية والواقع البائس حيث لا يتوفر لهم سوى الأجور المتدنية والوظائف الحكومية عديمة القيمة.

وبالإضافة إلى الحملة العامة التي نظمها الإخوان، نشطت كذلك منظمات أكثر تشددا. وكانت هذه التنظيمات، التي حملت أسماء مثل الجهاد والتكفير والهجرة، ترفض نظام السادات باعتباره خارجا عن الإسلام واعتبرت التخلص منه وحلول حكم يسعى إلى استعادة الشريعة واجبًا دينيًّا. وكان يهيمن على الجماعات الإسلامية أفراد لهم خبرتهم في العمل في الجامعة، ويحركهم خليط من المعتقدات الدينية، واليأس الاجتماعي، والحرمان المادي. وأصبح السادات، بطرقه الغربية والمعاهدة التي وقعها بإشراف الولايات المتحدة مع إسرائيل، هدفا لسخطهم. وقد اعترف بخطورة المعارضة الإسلامية السرية، وفي سبتمبر عام ١٩٨١، أمر بالقبض على ما يزيد على ألف شخص وأودعهم السجن، للاشتباه بالتآمر على النظام.

وفي أكتوبر عام ١٩٨١، وبعد وقت غير بعيد من الهجوم السياسي الاستباقي على المنظمات الإسلامية، توجه السادات لحضور العرض العسكري احتفالا بالذكرى الثامنة للعبور. وعندما توقفت إحدى عربات الطابور الطويل من حاملات الجنود الأمريكية الصنع أمام المنصة، وقف بطل العبور ليحيي جنودها. وردوا على تحيته بوابل من النيران. وكان منفذو الاغتيال الذين وضعوا نهاية مفاجئة ومربكة لهذا الرئيس المصري المخطئ والمثير للإعجاب في آن ينتمون للجهاد. وقد خلف السادات نائبه، حسني مبارك، الذي سنتعرض لنظامه في هذا الفصل.

الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠)

المرحلة الأولى (١٩٧٥-١٩٧٦)

خلال السنوات التي أعقبت حرب يونيو، اقتحم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الحياة السياسية اللبنانية. وقلب هذا التطور، إلى جانب التغيرات السكانية والسياسية التي كان يشهدها لبنان نفسه، التوازن الطائفي الهش وأغرق البلاد في خمسة عشر عاما من الحرب الأهلية الشرسة والمدمرة. ولم تكن الحرب الأهلية شأنا لبنانيا خالصا؛ فقد عجَّل بها وجود الفلسطينيين في البلاد وسرعان ما جلبت التدخل الخارجي من جانب سوريا وإسرائيل، لينهي بذلك محاولات الزعماء السياسيين اللبنانيين لإبعاد البلاد عن الصراع الإقليمي الأكبر.

بعد أحداث أيلول الأسود، نقلت المنظمات الفدائية الفلسطينية قواعد عملياتها إلى لبنان، حيث انضمت إلى ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطيني كانوا موجودين بالبلاد. وكان غالبيتهم يعيشون في معسكرات بجنوب لبنان، وفي هذه المعسكرات وحولها استقرت جماعات المقاومة. وارتكزت حرية الفدائيين بشن عمليات عسكرية ضد إسرائيل إلى اتفاقية عام ١٩٦٩، التي نقلت الحكومة اللبنانية بمقتضاها الإشراف على معسكرات اللاجئين إلى منظمة التحرير الفلسطينية مقابل تعهدها بالحصول على موافقة الحكومة على أي توغل في الأراضي الإسرائيلية.

لكن القيد الأخير ذهب أدراج الرياح، واعتبارا من عام ١٩٧٠ وما بعدها، زادت الغارات الفلسطينية على إسرائيل والرد الإسرائيلي بالقوة عليها زيادة كبيرة. ولم يطل القصف الإسرائيلي الفلسطينيين وحدهم بل طال كذلك القرى الشيعية في جنوب لبنان، التي اضطر الآلاف من سكانها إلى ترك منازلهم وهاجروا إلى أحياء بيروت العشوائية، يشعرون بالمرارة من الحكومة بسبب عجزها عن حمايتهم سواء من الفلسطينيين أو الإسرائيليين. وظهرت السهولة النسبية التي تمكنت بها القوات الإسرائيلية قدرتها على

معاقبة الفدائيين على عملياتهم في ضرب مطار بيروت الدولي عام ١٩٦٨ واغتيال ثلاثة من القيادات الفلسطينية عام ١٩٧٣، وهو ما قوبل بالاحتجاج على الحكومة من جانب القوميين العرب والإصلاحيين المتشددين. واتهموا السلطات بالعجز عن نشر الجيش اللبناني ضد إسرائيل واستغلال الموقف بدلا من ذلك لكبح أنشطة الفدائيين الفلسطينيين. وكان هذا الاتهام هو صلب المسألة التي يواجهها الشعب اللبناني: هل يُمنح الفدائيون الفلسطينيون الحرية المطلقة لشن غارات على إسرائيل مع الرد العسكري المحتم من جانب إسرائيل، أم أن على الدولة اللبنانية أن تسعى إلى استعادة سيطرتها على أنشطة الفدائيين؟ وكان انقسام البلاد كبيرا حول هذه المسألة.

كان الفلسطينيون يلقون دعم المسلمين الذين أقصاهم النظام القائم بالأساس، ذلك النظام الذي أفاد الرؤساء السياسيين وزملاءهم، لكنه فشل في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لقطاعات عريضة من السكان. وبحلول أوائل السبعينيات، أصبحت أحياء بيروت محاطة بحزام فقر يضم حوالي نصف مليون من السكان، معظمهم من القادمين من الريف. ترك البعض منهم قريته بسبب الغارات الإسرائيلية على الجنوب؛ بينما اضطر البعض الآخر إلى ترك الريف لأن الحكومة لم تمول خدمات الري والنقل المطلوبة للزراعة التجارية. وكانت إخفاقات الحكومة المركزية أوضح ما تكون في عهد الرئيس سليمان فرنجية بين عامي (١٩٧٠-١٩٧٦)، الذي ابتعد عن برامج الرئيس شهاب الإصلاحية.

وضاعفت الترتيبات الطائفية التي واصلت تفضيل مسيحيي البلاد من المظالم الاجتماعية والاقتصادية للمسلمين. فقبل أزمة السبعينيات بكثير اتفق ساسة لبنان على أن عدد المسلمين يفوق عدد المسيحيين وبأن طائفة الشيعة هي أكبر طوائف المسلمين. وأكد الشيعة، التي تجاهلوها في توزيع القوى الطائفية في سنوات الانتداب إلى حد كبير، في السبعينيات أغلبيتهم الطائفية وطالبوا بحصة عادلة من الكعكة السياسية والاقتصادية. ولم يكن المسيحيون على استعداد لمنحهم هذا، وأصروا على استمرار العمل باتفاقيات ما بين الحربين التي تحدد ستة نواب من المسيحيين مقابل كل خمسة من المسلمين. ورد المسلمون المضارون والمظلومون في التمثيل النيابي، من السنة والشيعة على السواء، على عناد الزعماء المسيحيين بالوقوف مع الفلسطينيين، وهم ممن كانوا يعارضون أيضا الوضع القائم.

ومع تغير التوازن الديموغرافي والضغوط الجديدة التي مورست عليه للاضطلاع بدور في الصراع الإقليمي، لم يعد لبنان السبعينيات لبنان إجماع عام ١٩٣٢ أو الميثاق

الوطني. وكان كمال جنبلاط، زعيم الطائفة الدرزية، أكثر الزعماء السياسيين اعترافا بهذه التغييرات. وكما أشرنا في الفصل السادس عشر، لم يكن جنبلاط مجرد زعيم معترف به، بل كان كذلك مصلحا سياسيا واجتماعيا قادرا على جذب الأنصار من خارج حدود الطائفة الدرزية. وفي عام ١٩٦٩، شكل جنبلاط ائتلافا واسعا من المسلمين الساخطين على الأوضاع تحت اسم الحركة الوطنية اللبنانية. وسيقدر لهذه الحركة، التي تعهدت بالإصلاح الإداري، وإلغاء الأسس الطائفية للسياسة، وحرية العمل للفدائيين الفلسطينيين، أن تكون عاملا أساسيا في الحرب الأهلية.

وشكل الزعماء السياسيون الموارنة المعارضة المباشرة لحركة جنبلاط وللوجود الفلسطيني في لبنان. فقد ازدهرت أحوال الموارنة في ظل النظام السياسي الطائفي القائم وكانوا مستعدين لحمل السلاح لمقاومة التغيير. وكان أكثر الزعماء الموارنة تشددا بيير الجميل، رئيس تنظيم الكتائب شبه العسكري، والرئيس السابق كميل شمعون، الذي كانت له ميليشياته الخاصة (النمور). وعندما تبين لهؤلاء الساسة عجز الحكومة والجيش عن اتخاذ قرار حاسم ضد الفلسطينيين، قرروا أن يتخذوه بأنفسهم.

وفي سياق الإعداد لمواجهتها مع الفلسطينيين، شرعت الميليشيات المسيحية في برنامج ضخم لشراء السلاح. وفعلت منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات اليسارية الشيء نفسه، وبحلول ربيع عام ١٩٧٥ كانت كل الفصائل في لبنان قد أصبحت مدججة بالسلاح. وجاءت الشرارة التي أشعلت هذا الموقف المتفجر في أبريل، عندما هاجمت الكتائب حافلة تقل فلسطينيين وقتلت ٢٧ من ركابها. وكان هذا تدشينا لجولة من القتال بين منظمة التحرير الفلسطينية والموارنة دامت حتى نهاية يونيو، عندما قبلت القوات الأساسية للمنظمة بوقف إطلاق النار ووقف القتال حتى نهاية العام.

لكن تفكيك منظمة التحرير الفلسطينية لم ينه الخلافات بين اللبنانيين أنفسهم، وفي أغسطس عام ١٩٧٥ اندلع القتال بين الميليشيات المسلمة والمسيحية. وأيدت الجماعات الإسلامية ككل حركة جنبلاط الوطنية اللبنانية؛ وتصدرت الكتائب القوات المسيحية. ومن مواقعهم الحصينة في أبراج بيروت الإدارية الشاهقة وفنادقها الفاخرة، اشتبك الطرفان في قصف مدفعي أحال قلب الحاضرة إلى منطقة حرب وحولها إلى أطلال سوداء. وفي ديسمبر، شهد الصراع تحولا مشئوما عندما بدأت الكتائب وحلفاؤها في طرد المسلمين المقيمين في مناطق بيروت الواقعة تحت سيطرة القوات المارونية. وزاد هذا من حدة الانقسام الطائفي داخل المدينة وقضى على إمكانية العودة إلى التعاون الطائفي.

وعمدت منظمة التحرير الفلسطينية، الذي كان وجودها في لبنان من الأسباب الرئيسية للحرب الأهلية، إلى عدم التورط في القتال بعد مواجهتها القصيرة مع الموارنة. لكن في يناير عام ١٩٧٦، شكلت الكتائب وحلفاؤها من الموارنة ائتلافا عرف بالجبهة اللبنانية وقامت بمحاصرة معسكر تل الزعتر الفلسطيني الكبير الكائن في ضواحي بيروت. ولأن اللاجئين الفلسطينيين يشكلون قاعدة الدعم الشعبي للمنظمة، كان حصار تل الزعتر سببا لعودتها إلى القتال. وفي الوقت نفسه، بدأ الجيش اللبناني ينقسم على أساس انتماءاته الطائفية، مع انشقاق الضباط والقوات للانضمام إلى الميليشيات المعبرة عن انتماءاتهم الدينية. وبدون جيش، غاص لبنان أعمق فأعمق في فوضى الحرب الأهلية.

واتسع نطاق الحرب ثم توقفت مؤقتا بعد التدخل السوري في لبنان. ففي مايو عام ١٩٧٦، أرسل الرئيس السوري الأسد جيشه إلى لبنان لإنقاذ الميليشيات المسيحية من الضربات التي تتعرض لها من جانب منظمة التحرير وقوات جنبلاط. كان اختيار الأسد لحلفائه مربكا لأنه خلق موقفا تحارب فيه القوات السورية جنبا إلى جنب مع القوات المارونية ضد منظمة التحرير وقوات الحركة الوطنية. وأيا كانت دوافع الأسد من وراء دعم الفصيل الماروني، فإن غزو سوريا للبنان صعد من حدة القتال ووسع من نطاق الدمار.

وفي ١٨ أكتوبر عام ١٩٧٦، قبلت سوريا والمنظمة بوقف لإطلاق النار الذي توصل إليه زعماء الدول العربية، وكان هذا نهاية لأسوأ قتال. وقضى الاتفاق بنشر قوة ردع عربية في لبنان لحفظ القانون والنظام. والحقيقة أن القوة كانت مكونة حصريا من القوات السورية ومكن وجودها الأسد من مواصلة جهوده لصياغة الوضع اللبناني بما يخدم مصالح دمشق. وتواصلت هذه الجهود على يد خلفه حتى وقت مبكر من العقد الأول من القرن الحالي، وبالرغم من أن هذه الجهود شهدت العديد من الانعطافات والتحولات، فإن هدفها النهائي ظل ثابتا: فوز سوريا بالصدارة في لبنان. وسمح اتفاق وقف إطلاق النار لمنظمة التحرير الفلسطينية الاحتفاظ بوضعها الذي كانت تتمتع به قبل الحرب الأهلية. وما إن دخل الاتفاق مرحلة التنفيذ، عادت وحدات الفدائيين إلى قواعدها السابقة في جنوب لبنان وتأهبت لاستئناف أنشطتها ضد إسرائيل.

وعلى الرغم من أن الحرب الأهلية حدت كثيرا من سلطة الدولة المركزية في لبنان فإنها لم تبعد ساسة لبنان عن النظام الطائفي أو تعدل من الصيغة التي يتم عبرها تحديد التمثيل السياسي. كما لو أن دمار بيروت، ومقتل ما بين ٣٠-٤٠ ألف شخص، وغزو القوات السورية لم يكن كافيا لحل أي من مشاكل لبنان قبل الحرب. وخلال السنوات بين عامي ١٩٧٦-١٩٨٢، انقسمت البلاد إلى مجموعة من الجيوب الطائفية، يدافع عن كل

منها ميليشياته الخاصة. وأصبح الاقتتال الطائفي طريقة حياة، وأصبح اسم لبنان، الذي كان رمزا للانسجام الطائفي، تجسيدا للعنف اللا منطقي. وتعثرت محاولات الرئيس إلياس سركيس بين عامي (١٩٧٦-١٩٨٢) لإعادة بناء الجيش على صخرة رفض الميليشيات الخاصة لحل نفسها وعدم ثقة شعب عانى أهوال الحرب الأهلية. وطغت هذه الأهوالَ على السطح أكثر من مرة، كان أبرزها اغتيال كمال جنبلاط عام ١٩٧٧. واتهم أنصاره الموارنة باغتياله وانتقموا من عدد من أفراد هذه الطائفة. وهكذا سارت الأمور، لحظات من الأمل وخطط لإعادة البناء يقطعها انفجار سيارة مفخخة أو أزيز رصاص القناصة.

الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢

عندما عبرت القوات الإسرائيلية الحدود إلى لبنان في يونيو عام ١٩٨٢، دشنت ما أصبح أطول حروب إسرائيل وأكثرها إثارة للجدل. وفي مجرى ثلاثة شهور من العمليات، لم تشتبك قوات الدفاع الإسرائيلية مع وحدات من منظمة التحرير الفلسطينية فحسب بل فرضت كذلك الحصار على عاصمة عربية - بيروت - وشاركت في قتل المئات من المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين. كان الغزو من تخطيط وتنفيذ حكومة مناحم بجين وكان الغرض منه تسهيل تحقيق هدف بجين بضم الضفة الغربية المحتلة.

بالنسبة لبجين، كانت منظمة التحرير الفلسطينية هي واسطة الصلة بين الضفة الغربية ولبنان. وكان يعتقد بأنه لو استطاعت إسرائيل إبعاد فصائل المنظمة المسلحة من لبنان، فسيصبح الفلسطينيون في الضفة الغربية معزولين ويزيد من إمكانيات ضمها. ولفت الوضع في لبنان نظر إسرائيل إلى ضعف الحكومة اللبنانية المستمر، التي نادرا ما تتجاوز سيطرتها العاصمة. وكما فعلت قبل الحرب الأهلية، استغلت المنظمة هذا الضعف للاستمتاع بقدر من الاستقلال الإداري في حزام يمتد من مقرات المنظمة في بيروت الغربية جنوبا وحتى الحدود الإسرائيلية. وكان هذا الحزام تحديدا هو ما استهدفت إسرائيل تدميره. وجاء أول مجهود منظم لتحقيق هذا عام ١٩٧٨، عندما قام ٢٥ ألف جندي إسرائيلي بغزو لبنان والتوغل شمالا حتى نهر الليطاني. وفشلت العملية في طرد المنظمة من مواقعها الحصينة، وإن أدت إلى إعادة توزيع السكان على نطاق واسع في جنوب لبنان، مع فرار آلاف الفلاحين، من الشيعة بالأساس، من منازلهم والتوجه إلى منطقة بيروت.

في النهاية، اضطرت إسرائيل، تحت ضغط الولايات المتحدة والأمم المتحدة، إلى سحب قواتها. وفي الوقت نفسه، انتشرت قوات الأمم المتحدة المؤقتة (يونيفيل) في جنوب لبنان في محاولة لإقامة منطقة عازلة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وخرجت

حكومة بجين من غزو عام ١٩٧٨ بدرسين: الأول، أنه من غير الممكن إنهاء وجود الفدائيين الفلسطينيين في لبنان بعمل عسكري يقتصر على منطقة الجنوب وحدها؛ والثاني هو أنه لا يمكن إنهاء تدخل الفلسطينيين في الشأن اللبناني دون حل المسألة الأشمل المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي في لبنان.

وانطلاقا من هذين الدرسين، توصل بجين ووزير الدفاع شارون إلى خطة يؤمل منها حل أزمة لبنان الدائمة بطريقة تخدم مصالح إسرائيل. وكانت الخطة ترمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: تدمير القدرة القتالية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛و انسحاب قوات الاحتلال السورية، التي يجعلها وجودها في لبنان على مسافة غير مريحة من إسرائيل؛ وإقامة تحالف يقوم على تبادل المنفعة مع الموارنة. وكان يتزعم هذا الفصيل بشير الجميل، الذي أصبح الأداة التي سعت إسرائيل بواسطتها إلى إعادة بناء الدولة اللبنانية.

وبشير هو الابن الأصغر لبيير الجميل، مؤسس الكتائب وأسمى زعمائها. وخلال فترة الاضطراب التي أعقبت المرحلة الأولى من الحرب الأهلية، أصبح بشير قائد القوات اللبنانية، وهي منظمة عسكرية تتألف من عدد من الميليشيات المسيحية. وخاض بشير، المصمم على إدامة النسخة الكتائبية للسيطرة المارونية على لبنان، حملة شرسة وناجحة لوضع حد لاستقلال الميليشيات الأخرى ووضعها تحت قيادته المباشرة. وخلال أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، حظي باتصالات واسعة مع المسئولين الإسرائيليين، الذين يشاركونه مقت الوجود الفلسطيني والسوري في لبنان. وبحلول ربيع عام ١٩٨٢، أصبحت الأرض ممهدة للتعاون بين الجميل والحكومة الإسرائيلية؛ وكان المطلوب هو إيجاد ذريعة للعمليات العسكرية.

وجاءت هذه الذريعة على هيئة سلسلة من الهجمات المدفعية والصاروخية على مستوطنات في قطاع الجليل شمال إسرائيل. وردا على هذا، قامت إسرائيل بغزو واسع في السادس من يونيو عام ١٩٨٢. وأطلق على العملية اسم "سلام الجليل"، وكان هدفها المعلن هو تدمير قواعد منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان. لكن الأهداف الحقيقية للحكومة الإسرائيلية كانت أكثر طموحا من تلك التي أعلنتها. فلم يكن الغرض من حملة سلام الجليل مجرد تدمير قواعد المنظمة في جنوب لبنان بل كذلك تدمير بنيتها التحتية في غرب بيروت، وضمان انتخاب بشير الجميل رئيسا للبنان. وكان من شأن هذه النتيجة، من منظور الحكومة الإسرائيلية، قيام حكومة مستقرة ومتعاونة في بيروت وإطلاق يد إسرائيل في الأراضي المحتلة.

وكان التضليل المتعمد للرأي العام الإسرائيلي والعالمي فيما يخص النطاق المحدد للعمليات العسكرية أحد أسباب رد الفعل القوي على الغزو. أما السبب الآخر فكان أعداد القتلى الكبيرة من المدنيين التي ترتبت عليه. وفي خلال أيام من الغزو، تجاوزت القوات الإسرائيلية أهدافها المعلنة ووصلت إلى ضاحية بيروت. وعندها، أصدر شارون أوامره بمحاصرة العاصمة. وخلال صيف عام ١٩٨٢، خضعت بيروت الغربية، مركز تجمع المنظمة، للقصف الجوي والبحري والبري العنيف الذي أسفر عن وقوع عدد كبير من الضحايا من المدنيين بالأساس. وظلت منظمة التحرير صامدة في وجه الحصار الإسرائيلي، وامتنعت الحكومة الإسرائيلية عن إصدار الأوامر لقواتها بالسيطرة على بيروت عبر القتال من منزل لمنزل تجنبا للأعداد الكبيرة المتوقعة من الضحايا.

وأخيرا، اجتمعت جهود الوساطة الدولية مع تصاعد الانتقادات في داخل إسرائيل وتدهور الأوضاع في بيروت الغربية لتؤدي إلى توقيع اتفاقية تقضي بانسحاب قوات منظمة التحرير الفلسطينية. وتدعو الاتفاقية، الموقعة في ١٨ أغسطس، إلى نشر قوة متعددة الجنسيات بقيادة فرنسا والولايات المتحدة للإشراف على انسحاب مقاتلي المنظمة؛ كما شملت ضمانات لسلامة المدنيين الفلسطينيين الذي سيبقون. وبحلول الأول من سبتمبر، كان الجلاء قد اكتمل وانسحبت القوات الأمريكية.

وعندما اختير بشير الجميل رئيسا للبنان في أواخر أغسطس، بدا وكأن الحكومة الإسرائيلية حققت كل أهدافها. لكن بعد أسبوعين من انتخابه، اغتيل الجميل، وبدأت خطة شارون – بجين تتكشف. ففي أعقاب الاغتيال، انتهكت إسرائيل اتفاقية الجلاء بإرسال جيشها إلى بيروت الغربية. وبدلا من حماية المدنيين كما ادعت، سمح الجيش الإسرائيلي لوحدات من الكتائب بدخول معسكري صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين وذبح ما يزيد على ١٠٠٠ رجل وامرأة وطفل تركوا دون حماية بعد جلاء منظمة التحرير الفلسطينية.

أدت الأعمال الوحشية في صبرا وشاتيلا إلى إدانة دولية للعملية اللبنانية برمتها وإلى موجة من الاشمئزاز داخل اسرائيل. وهاجم أفراد من قوات الدفاع الإسرائيلية الغزو، واستمرت قطاعات من سكان إسرائيل في التساؤل عن أسباب الدخول في صراع حصد الكثير من الأرواح في وقت لا يتعرض فيه بقاء الدولة للخطر. وردا على الانتقادات، شكلت الحكومة فريقا، لجنة كاهان، للتحقيق في أحداث صابرا وشاتيلا.

وانتهت اللجنة إلى تحميل مسئولين إسرائيليين، مدنيين وعسكريين على حد سواء، المسئولية عن المذابح. وكان دور وزير الدفاع آرييل شارون مميزا، واضطر إلى تقديم استقالته. وتحطمت حياة بجين السياسية على صخرة حرب لبنان. واستقال بجين من

رئاسة الوزراء عام ١٩٨٣، بعد أن خاب أمله بفشل خططه وأزعجه الأعداد الكبيرة من القتلى من الجنود الإسرائيليين الذين ماتوا وهم يحاولون تحقيق أهدافه العقيمة وانسحب تماما من الحياة العامة حتى وفاته عام ١٩٩٢.

وكان أثر الحرب اللبنانية على منظمة التحرير الفلسطينية عميقا. فقد نقلت المنظمة، بعد حرمانها من القاعدة اللبنانية المستقلة التي مكنتها من الوجود على حدود إسرائيل الشمالية لأكثر من عقد من الزمان، مقرها إلى تونس، بعيدا عن الأرض التي تبغي تحريرها بحوالي ٣٢٠٠ كيلومتر. وبالرغم من احتفاظ عرفات وزملائه بالسيطرة على المنظمة، فإنها كانت أقل تماسكا وأكثر عرضة للضغوط من جانب الدول العربية مما سبق.

وفي عام ١٩٨٣، قرر الإسرائيليون أخيرا الخروج من لبنان. وتعهدوا بانسحاب طويل دام حتى عام ١٩٨٥ ومع ذلك لم يكن كاملا. فقد واصلت إسرائيل احتلال منطقة أمنية في الجنوب، وهي منطقة تشكل حوالي ١٠% من مساحة لبنان. وطوال فترة بقاء القوات الإسرائيلية في لبنان (الذي دام حتى عام ٢٠٠٠)، تعرضت لهجمات الجماعات المحلية المسلحة بمقتضى حقها في تحرير بلدها من الاحتلال.

وفي أعقاب انسحاب إسرائيل الجزئي، وُجِه الرئيس اللبناني الجديد أمين الجميل، شقيق بشير الذي اغتيل، بمعارضة مسلحة من الميليشيات الدرزية والشيعية؛ وانطلاقا من إحساسه بابتعاد الولايات المتحدة وإسرائيل عنه، تحول يائسا نحو السوريين لإنقاذ حكمه. وكانت سوريا تواقة لتقديم يد المساعدة وبدأت في نشر قواتها لدعم الجميل. وكان هذا التحول الإخير أكثر الأشياء التي كشفت بجلاء فشل مخططات إسرائيل للتلاعب بالوضع في لبنان: في عام ١٩٨٥، كان وضع سوريا في لبنان أكثر رسوخا مما كان عليه في أي وقت منذ اندلاع الحرب الأهلية قبل عقد من الزمان. وفي ذلك العام نفسه، عادت منظمات الفدائيين الفلسطينيين إلى سابق عهدها في جنوب لبنان.

اتفاق الطائف في عام ١٩٨٩

خلال معظم سنوات العقد التالي للغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢، عانى لبنان من العنف المسلح والشلل الحكومي. واستمرت الجماعات المسلحة المسلمة والمسيحية في صراعها المدمر، وحاولت عناصر مسلحة من منظمة التحرير الفلسطينية استعادة سابق نفوذها في البلاد. واستيقظ الوعي السياسي الطائفة الشيعية المحرومة واحتشدت خلف منظمتين متشددتين، هما أمل وحزب الله، لإنجاز أهدافها السياسية والدينية. كما أسهمت قوى خارجية في إشاعة التوتر والفوضى: كانت المنطقة التي تحتلها إسرائيل مصدرا للاحتكاك في الجنوب؛ وفي الوسط والشرق كان هناك ٤٠ ألفاً من القوات السورية على

أهبة الاستعداد لفرض القرارات التي تصدر في دمشق؛ وجماعة حزب الله الشيعية، التي تعمل بتمويل من إيران، والتي تدعو إلى إقامة دولة إسلامية في لبنان.

وكان أمد الصراع طويلا للغاية لأن الطوائف الدينية اللبنانية رفضت القبول بالإصلاح السياسي. وتمثلت المشكلة الجوهرية في أن السلطات التي منحت للطوائف الدينية في لبنان لم تعد تعكس التركيب الديموغرافي الحقيقي للبلاد. وكان تفعيل الحكومة يتطلب إعادة النظر في الدستور والميثاق الوطني بحيث يعكس الأغلبية المسلمة (انظر الفصل الثاني عشر). وأي تعديل كهذا من شأنه أن يقلل من سلطة الموارنة، وهو احتمال كان يبغضه بعض زعماء الموارنة لدرجة أنهم فضلوا عليه تقسيم لبنان وتأسيس وطن ماروني مستقل.

وبعد فشل العديد من الحلول الوسط التي بذلت خلال الثمانينيات، التأم شمل ساسة لبنان برعاية الجامعة العربية عام ١٩٨٩. كان المشهد غير معتاد، هذا أقل ما يوصف به. فالاجتماع لم يعقد في لبنان وإنما في مدينة الطائف السعودية. وتألفت وفود الطائف ممن بقوا على قيد الحياة من آخر برلمان (انتخب عام ١٩٧٢) إلى جانب بدلاء لمن ماتوا. وعملت هذه التوليفة الفريدة على التوصل إلى اتفاق تسوية يضمن للمسلمين دورا أكبر في نظام لبنان السياسي. وتمثل التغيير الأساسي في نقل بعض سلطات رئيس الجمهورية إلى رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. وبتقليص سلطات الرئيس الماروني لصالح رئيس الوزراء المسلم، أقر اتفاق الطائف التركيبة المتغيرة للسكان. أما الجانب الآخر المهم في الاتفاق فهو تغيير التمثيل الديني في البرلمان من نسبة ٦ إلى ٥ التي كانت تحابي المسيحيين إلى تخصيص عدد متساو من المقاعد للمسلمين والمسيحيين. وقد تحقق هذا بإضافة تسعة مقاعد جديدة للمسلمين، ثلاثة منها للشيعة. وإلى جانب القضاء على الطائفية، أكد الاتفاق بقوة على الهوية الدينية بوصفها جوهر السياسة اللبنانية.

كما اعترفت الاتفاقية بالعلاقة الخاصة بين لبنان وسوريا. ودعت إلى بسط سلطة الحكومة في بيروت على كامل البلاد وطالبت الميليشيات بحل نفسها وتسليم أسلحتها الثقيلة للجيش اللبناني. وكان على سوريا ، وفق نص الاتفاق، تسهيل تطبيق هذا القرار الذي يبدو غير موات. وبالفعل، أقرت وفود الطائف استخدام سوريا للقوة المسلحة لتطبيق الاتفاق. وقد أعطى الوجود العسكري السوري في لبنان لسوريا نفوذا كبيرا على السياسة اللبنانية وأقنع عناصر داخل الطائفة المسيحية، لذات السبب، بمقاومة اتفاق الطائف بكل قوتها.

تمرد الجنرال ميشيل عون (١٩٨٩-١٩٩٠)

خلال الشهور السابقة على مؤتمر الطائف، أدت تحولات ومنحنيات سياسة الحرب الأهلية الملتوية إلى وضع معقد ومستعص حتى بالمعايير اللبنانية. فقد انتهت مدة رئاسة أمين الجميل في سبتمبر عام ١٩٨٨، لكن التناحر بين زعماء فصائل الميليشيات وكذلك بين الساسة حال دون الاتفاق على خليفته. وقبل تركه الرئاسة مباشرة، عين الجميل الجنرال ميشيل عون، المسيحي الماروني، قائما بأعمال رئيس الوزراء. وهنا، أعلن رئيس الوزراء المسلم، سليم الحص، أنه ومجلس وزرائه هو الحكومة الشرعية في لبنان. وهدد وجود حكومتين متصارعتين، إحداهما برئاسة مسيحي ماروني والأخرى بقيادة مسلم سني، بتقسيم لبنان بصورة نهائية. وكان هذا هو الموقف الذي دفع الساسة اللبنانيون إلى الذهاب إلى الطائف والتوصل إلى اتفاق المصالحة الوطنية. وكان معظم زعماء الموارنة الكبار على استعداد للقبول بوضع سوريا الوارد باتفاق الطائف مقابل فرصة للسلام. لكن عون لم يكن من بين هؤلاء.

وأعلن عون، الذي يعتبر نفسه وطنيا لبنانيا وليس مجرد ماروني، حرب التحرير وشرع في حملة عسكرية لطرد القوات السورية من لبنان. وكان تمرده الذي استمر عامين هو أكثر الحلقات تدميرا وقتلا في تاريخ حرب لبنان الأهلية التي دامت خمسة عشر عاما. وأسفرت معارك المدفعية الشرسة في بيروت و ما حولها عن تدمير المناطق السكنية ومقتل ما يزيد على ألف مدني. وفي البداية، لقي موقف عون المتشدد من سوريا دعم المسلمين والمسيحيين على حد سواء، لكن تهوره واستهانته بأرواح المدنيين أثارت ضده معظم اللبنانيين. وبحلول أوائل عام ١٩٩٠، كانت قوات عون لا تقاتل السوريين والمسلمين اللبنانيين وحدهم بل كذلك مسلحي الميليشيات المارونية الرئيسية، التي كان زعماؤها قد توصلوا إلى أنه يشكل تهديدا لمستقبل لبنان أيا كان شكله.

وانتهى هذا التمرد المربك والمأساوي في أكتوبر عام ١٩٩٠. وبينما كان انتباه العالم مركزا على الأزمة التي سببها غزو العراق للكويت، شنت القوات الجوية والبرية السورية هجوما شاملا على مواقع عون. ولجأ عون إلى السفارة الفرنسية بعد أن أحكمت المدرعات السورية سيطرتها على شوارع بيروت المليئة بالحطام والركام.

وبهزيمة عون، كف اللبنانيون مؤقتا عن المواجهات المسلحة في سبيل التعاون المشترك لتنفيذ اتفاق الطائف. وفي ظل رئيس جديد، إلياس الهراوي، ووزارة موالية لسوريا، بدأت الحكومة مهمتها الحساسة لتفكيك الميليشيات واستعادة الجيش اللبناني سلطته.

على أنه الرغم من أن الحياة في لبنان أصبحت شبه طبيعية ودخلت البلاد في مرحلة من إعادة بناء ما دمرته الحرب، كانت هناك عقبتان كؤود تهددان التوازن الهش الذي تحقق في الطائف. أولاهما، أن الحرب الأهلية بطبيعتها عمقت من الهويات الطائفية. وفي الظروف الخطرة التي يمر بها مجتمع في حرب مع نفسه، فإن الأفراد يجدون الأمان وسط طوائفهم الدينية. وأصبح يُنظر إلى أبناء الطوائف الأخرى، بغض النظر عن كونهم غير طائفيين كأفراد، أعداء. وهكذا، دخل لبنان مرحلة ما بعد الحرب بهويات طائفية أشد تماسكا. وتمثلت العقبة الثانية في الجنوب. فطالما ظلت إسرائيل تحتل أجزاء من أهم مناطق الشيعة في الجنوب اللبناني، لم يكن من الممكن أن تلقي الميليشيتان الشيعيتان الرئيسيتان، أمل وحزب الله، بسلاحهما طوعا. وازداد الموقف تعقيدا بنجاح منظمة التحرير الفلسطينية في استعادة قدر من استقلالها السابق في المنطقة، وهو ما كان يرفضه الشيعة. ومرة أخرى، اقتحم الصراع الإقليمي الأكبر لبنان وجعل شفاء البلاد من انقساماتها الداخلية رهنا بإنهاء الصراعات التي تهيمن على الشرق الأوسط ككل.

مصر في ثمانينيات القرن العشرين

كانت الثمانينيات عقدا صعبا بالنسبة لمصر. فقد تعرض خليفة السادات، الرئيس حسني مبارك المولود عام (١٩٢٨)، لسلسلة شاقة من التحديات الدبلوماسية والداخلية، تعامل مع القليل منها بطريقة حاسمة. وبالنتيجة، وقعت مصر أسيرة الشلل السياسي والاقتصادي.

وعندما عين السادات مبارك نائبا له عام ١٩٧٥، أعلن أن شعلة القيادة انتقلت إلى جيل أكتوبر. ومثل سابقيه، كان مبارك ضابط جيش من أصول متواضعة. وعلى عكسهما، لم يكن له اهتمام بالنشاط السياسي عندما كان ضابطا صغيرا؛ كان جنديا محترفا تشبع بمشاعر الأقدمية العسكرية وطرق صنع القرار. وبعد تخرجه من الكلية الحربية المصرية، تلقى مبارك تدريبا على الطيران في الاتحاد السوفيتي وصعد في سلم الترقي حتى أصبح قائدا للقوات الجوية أثناء حرب أكتوبر. وعلى عكس ناصر والسادات، كان رئيسا تميز بالحذر وافتقد إلى الحماس. لكنه وإن افتقد إلى الدينامية العامة التي ميزت سلفه، فإنه أظهر قدرة ملحوظة على الاحتفاظ بالسلطة – وفي ٢٠٠٥، أعيد انتخابه لفترة رئاسية خامسة لمدة خمس سنوات.

ولم تكن القيادة الحاسمة من ضمن الكفاءات التي مكنته من البقاء طوال هذه المدة. وكان هدف مبارك الرئيسي هو ضمان بقاء النظام بأقل قدر من الإصلاح الهيكلي، بينما يبدو وكأنه يقوم بتحرير الممارسات السياسية والاقتصادية. وكان عزوفه عن دعم

إصلاحات مهمة وعجزه عن تقديم رؤية حقيقية لمستقبل البلاد سببا في جمود أصاب كل نواحي الحياة الوطنية المصرية.

وخلال سنواته الأولى في الحكم، بدا مبارك وكأنه يقود مصر نحو نظام سياسي أكثر ديمقراطية. وكانت انتخابات عام ١٩٨٤ الأكثر حرية منذ عام ١٩٥٢. واتخذت مظهر عهد جديد للحرية السياسية بقرار الحكومة بالسماح لحزب الوفد بخوض الانتخابات بعد ٣٢ عاما من الحظر. وحصل الوفد على عدد من المقاعد جعل منه أكبر كتلة للمعارضة في البرلمان. لكن سرعان ما انقسم الوفد على نفسه، وخفت الحماس الذي استقبل به عند عودته بتراجع الحكومة عن السير قدما في تحرير الحياة السياسية. فبعد عام ١٩٨٤، فرضت الحكومة قيودا شديدة على النشاط السياسي واستخدمت كل إمكانياتها، من الترغيب إلى الترويع إلى تزوير الانتخابات، لضمان فوز مرشحي الحكومة. ولم يكن هذا جديدا على مصر بعد عام ١٩٥٢، لكن استخدام هذا من جانب نظام لا هدف له إلا البقاء في السلطة ومن جانب رئيس لا يحظى بقدر كبير من ثقة الجماهير، لم يفعل أكثر من ابتعاد الجماهير واللا مبالاة تجاه العملية الانتخابية المحكومة.

وعكست سياسات الحكومة الاقتصادية ميلا شبيها للحفاظ على الوضع القائم. واستمر مبارك في التزامه بالنظام الاقتصادي المختلط من القطاعين العام والخاص الذي بدأه السادات وقاوم ضغوط الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي لزيادة وتيرة الخصخصة الاقتصادية. وقد زادت الاعتبارات السياسية الداخلية من صعوبة انسحاب الدولة من القطاع العام، بغض النظر عن العجز الذي يعانيه. فكانت قدرة النظام على توفير فرص العمل من أكثر العوامل المؤثرة على تقبل الجمهور له. وتظهر إحصاءات عام ١٩٦٤ الدور الكبير للدولة كمستخدم حيث بلغ عدد من يتلقون أجورهم من القطاع العام ٤,٨ مليون من المصريين؛ وهذا الرقم كان يشكل ١٠% من إجمالي عدد سكان البلاد و٣٥% من قوة العمل(1).

كما شكلت القيود السياسية سياسات النظام المتصلة بالقطاع الخاص. وخلال عصر الانفتاح، ظهرت طبقة مزدهرة من المستثمرين وتمتعت بنفوذ كبير في الأوساط الحاكمة لتجعل من محاولة تقليص أنشطتها الاقتصادية من جانب الدولة نوعا من المجازفة السياسية. وكانت النتيجة اتساع الفجوة بين مجموعتين في قمة السلم الاقتصادي – القطاع الخاص المزدهر وكبار الموظفين في الجهاز الإداري للدولة، من ناحية، وجماهير موظفي

(1) Robert Springborg, Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order (Boulder, 1989), p. 137.

الحكومة، الذين انكمشت أجورهم وتدهورت أوضاع عملهم، من ناحية أخرى. وشاع الفساد في ظل هذا الوضع. وكان من الطبيعي أن يلجأ موظفو الدولة، في سبيل زيادة دخلهم، إلى عمل ترتيبات مع مستثمري القطاع الخاص يتولون عبرها إصدار تصريحات استيراد خاصة أو التساهل في شروط الترخيص مقابل حصة من الأرباح. وكان هذا وغيره من الأنشطة غير المشروعة بمثابة استهانة بأداة الدولة التنظيمية، أسهمت في شيوع الاستهانة بالنظام ككل.

وأصبح الوضع مثيرا للغضب. وجاءت المعارضة الأشد من جانب المنظمات الإسلامية المتعددة داخل البلاد. ونشر النظام قواته لسحق الجماعات الإسلامية المتطرفة، بينما حاول في ذات الوقت استمالة المنظمات الأكثر اعتدالا. وكما سنبين لاحقا، أصبحت محاولة تحقيق التوازن بين الفصائل المختلفة أكثر صعوبة عندما بدأ المجتمع ككل يتبنى أجزاء من برامج الإسلاميين.

كان التوجه الأساسي لسياسة مبارك الخارجية مرتبطا بالمعاهدة مع إسرائيل، وبالعلاقة الجديدة مع الولايات المتحدة، والاحتياجات الاقتصادية الداخلية. وتجلت الطبيعة المقيدة لهذه العوامل أثناء غزو إسرائيل للبنان، عندما وقفت مصر، التي كانت يوما دولة المواجهة الرئيسية، موقفا سلبيا في وقت يحاصر فيه الجيش الإسرائيلي بيروت. لم يكن أمام مبارك إلا احترام اتفاقية السلام ليحتفظ هكذا بعلاقة مصر الوثيقة بالولايات المتحدة والمساعدات الاقتصادية السخية التي تحصل عليها بمقتضى ذلك. لكن تصرفه على هذا النحو سلط الضوء على مكانة مصر الإقليمية المتراجعة وانحيازاتها الدولية الجديدة.

خلال الثمانينيات، كانت مصر تتلقى ٢,٢ مليار دولار سنويا من المساعدات الاقتصادية الأمريكية، ما يضعها في الترتيب الثاني بعد إسرائيل بين الدول التي تحصل على مساعدات اقتصادية أمريكية. وعبر منتقدو اعتماد مصر اعتماد مصر المتزايد على المعونة الأمريكية عن خشيتهم من أن تفقد البلاد استقلالها في مجال السياسة الخارجية وتحولها إلى أداة لتنفيذ الأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط. كما تعرضت المشروعات الخاصة التي تمول من المعونة الاقتصادية الأمريكية والطريقة التي تختار على أساسها للنقد. وكان يبدو في غالب الأحيان أن الأولويات الأمريكية، وليست المصرية، هي التي تدفع استراتيجية التنمية في مصر. أضف إلى هذا أنه مع إعادة بناء الجيش المصري على الطراز الأمريكي، بدأت الديون تتراكم على مصر كثمن للأسلحة الأمريكية المتقدمة. ودفعت الحاجة الاقتصادية مصر إلى أحضان الولايات المتحدة، لكن كثيرين من معارضي هذه العلاقة، في داخل وخارج مصر على حد سواء، تساءلوا عن حكمة مبارك في تحويل بلاده إلى "مصر الأمريكية".

وبرغم العقبات التي فرضها التحالف مع الولايات المتحدة واتفاقية السلام مع إسرائيل على عودة مصر مرة أخرى إلى العالم العربي، نجح مبارك في القيام بمهمته. ونتيجة لدبلوماسيته الصبورة، عادت مصر مرة أخرى إلى الجامعة العربية عام ١٩٨٩، وبعد ذلك بعامين، عاد مقر الجامعة مرة أخرى إلى القاهرة. لكن العالم العربي الذي عادت إليه مصر كان مختلفا كثيرا عما كان عليه عام ١٩٧٩. فلم تعد مصر الدولة الوحيدة الرائدة، وكانت قدرتها على التأثير في الأحداث الإقليمية أضعف كثيرا مما كانت عليه في السابق.

خاتمة

في أكتوبر عام ١٩٧٣، بدا العالم العربي موحدا في دعمه للهجوم العسكري المصري – السوري ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية. لكن توقيع الرئيس السادات لاتفاقية سلام منفصل مع إسرائيل عام ١٩٧٩، أطاح بالتضامن العربي وشكل نهاية للمنظور الناصري العروبي. وفي مجرى التنافس لملء الفراغ الذي خلفه انسحاب مصر من الائتلاف المعادي لإسرائيل، بذلت سوريا والعراق محاولات كبيرة من أجل الهيمنة الإقليمية – الأولى بتدخلها في لبنان والأخيرة بحربها ضد إيران (انظر الفصل التاسع عشر). في الوقت نفسه، استخدمت السعودية قدراتها المالية الضخمة في محاولة التأثير في التطورات الإقليمية. لكن أيا من هذه الدول الثلاث لم تحظ بدعم عربي واسع لسياساتها، وكانت النتيجة انقسام العالم العربي مرة أخرى على نفسه.

وقد جاءت المنظمات الفلسطينية المسلحة إلى لبنان في وقت يشهد فيه تغييرات اجتماعية وديموغرافية أضعفت النظام السياسي القائم على أساس طائفي وأدت إلى حرب أهلية مروعة. وخلال الحرب، استعادت المنظمات الفلسطينية استقلالها الذاتي في لبنان وواصلت شن الغارات على إسرائيل. وقامت حكومة بجين، بعد نجاحها في تحييد مصر بمقتضى معاهدة السلام، بغزو لبنان على أمل القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية كقوة عسكرية وقطع اتصالها بسكان المناطق المحتلة. وبالرغم من أن الغزو حقق أهدافه العسكرية، فإنه فشل في إنهاء النشاط السياسي الفلسطيني أو الفوضى التي كان يشهدها لبنان.

وقد أردت بهذه الملاحظات الختامية أن أبين أنه برغم أن الأحداث والاتجاهات التي تعرضنا لها في هذا الفصل تبدو غير منتظمة، فإنها على صلة ببعضها البعض. وهي، مجتمعة، تمثل بداية عهد جديد من عدم الاستقرار وعدم الثقة الذي امتد ليشمل دولا أخرى من دول المنطقة.

(١٩)

توطيد الحكم الاستبدادي في سوريا والعراق
حكم حافظ الأسد وصدام حسين

ترتب على الهزيمة العربية على يد إسرائيل فترة من البحث عن الذات في العالم العربي وأدت، في حالة سوريا والعراق، إلى الإطاحة بالنظامين القائمين هناك. فقبل عام ١٩٦٧، حاز البلدان سمعة مستحقة بالاضطراب السياسي، لكن في أوضاع ما بعد عام ١٩٦٧، قام هناك نظامان مستقران بصورة ملحوظة. في سوريا، استولى حافظ الأسد على الحكم عام ١٩٧٠ وظل في الرئاسة حتى وفاته عام ٢٠٠٠؛ وفي العراق، أعلن تولي صدام حسين، الذي ظهر بوصفه رجل السياسة القوي عام ١٩٦٨، رئاسة الجمهورية رسميا عام ١٩٧٠ واحتفظ بقبضته على السلطة حتى بعد هزيمة بلاده في حرب الخليج عام ١٩٩١ ورغم صراعها في ظل أعباء اقتصادية استمرت فعليا حتى الغزو الأمريكي في ٢٠٠٣. وقد حكم الرجلان بلديهما مدة تزيد على مدة حكم ناصر لمصر. وكان كلاهما فاقد الثقة في الآخر، وخاض بلداهما منافسة شرسة من أجل السيطرة الإقليمية في السبعينيات. لكن برغم تصادمهما في مجال السياسة الخارجية، كان النظامان متشابهين بقدر كبير.

وفي ظل الأسد وصدام، عاش البلدان تحت حكم رجلين كانت شخصيتهما ونظامهما تعبيرًا عن صعود نخبة جديدة ذات أصول ريفية على حساب قدامى ساسة وتجار المدن. وكان النظامان استبداديين، وترتكز قوتهما إلى الجيش وحزب البعث. وفي كلا البلدين، كان الحاكم الوحيد يتمتع بسلطة مطلقة وأصبح مركزا لعبادة الفرد. وتبنى النظامان سياسات اقتصادية اجتماعية وإصلاحات لتحقيق العدالة الاجتماعية. لكن التناقض الأساسي بينهما يكمن في مجال الثروة القومية. فبالرغم من أن سوريا أصبحت في النهاية مصدرا للنفط خلال حكم الأسد، فإن عوائدها النفطية تتضاءل أمام عوائد العراق. ففي عام ١٩٧٩، كان إنتاج العراق يحتل المرتبة الثانية بين الدول الخليجية المنتجة للنفط بعد السعودية.

وكان حافظ الأسد وصدام حسين، ورفاقهما في كلا البلدين موحدين في موقفهم المعادي للولايات المتحدة لفشلها في استيعاب المأزق العربي ودعمها غير المحدود لإسرائيل. وتورط النظامان في إنفاق مبالغ طائلة على العتاد العسكري في السبعينيات

والثمانينيات لتعزيز تفوقهما الإقليمي ومواجهة أعدائهما الإقليميين الأساسيين – إسرائيل في حالة سوريا، وإيران في حالة العراق. وقد تكون قدراتهما العسكرية الضخمة قد أعطتهما ثقلا دبلوماسيا، لكنها شجعت العراق كذلك على الدخول في مغامرات عسكرية مضللة.

ولا يعني تركيزنا على حكم الأسد وصدام القول بأن الزعماء الأفراد هم وحدهم الذين يصيغون الآليات الاجتماعية والسياسية للدولة. لكن هذين الحاكمين أحرزا الهيمنة على مجالس صناعة القرار في بلديهما واحتفظا بتلك الهيمنة هذه فترة طويلة من الزمن بحيث تصبح معرفة القوى التي شكلتهما وسياساتهما حاسمة في فهم تاريخ المنطقة.

سوريا في عهد الأسد

حافظ الأسد: الصعود إلى السلطة

ولد الأسد عام ١٩٣٠ في منطقة علوية فقيرة ومنعزلة شمال غرب سوريا. والعلويون هم إحدى الطوائف الشيعية التي تختلف معتقداتها وشعائرها عن تيار الإسلام السائد، وهناك من أهل السنة من يعتبرهم أحيانا خارجين عن الدين. ويملك العلويون، الذين يشكلون حوالي ١٠% من مجموع سكان سوريا، تقاليد عريقة للحكم الذاتي والبعد عن بقية المجتمع السوري. وقرر الأسد أن يكسر العزلة والفقر الذي يسم طائفته. واستطاع الحصول على تصريح بالالتحاق بالمدرسة الثانوية باللاذقية، كأول فرد من عائلته يتخطى التعليم الأولي، وكان متفوقا على باقي زملاء فصله. وشأن غيره من شباب جيله، اجتذبته مبادئ حزب البعث عن الإحياء القومي والإصلاح الاجتماعي. وفي سن السادسة عشرة، التحق بالحزب وأصبح طالبا سياسيا ومنظما بعثيا نشطاً.

وعند تخرجه في المدرسة الثانوية، واجه مشكلة كانت عامة بالنسبة لكثير من الشباب السوري ذوي الأصول الريفية؛ فقد كان موهوبا وطموحا، لكن عائلته كانت فقيرة وعجزت ماليا عن إلحاقه بالجامعة. وفي حالة الأسد، كما كان الحال بالنسبة لعديد من رفاقه العلويين، كانت الكلية الحربية، بمجانيتها، فرصة لشباب الريف الفقير للحصول على مؤهل عال ووظيفة في الدولة كضابط في القوات المسلحة. والتحق الأسد بالكلية عام ١٩٥١ بفرع القوات الجوية. كان طالبا متفوقا بكل المعايير واختير لحضور تدريب متقدم كطيار مقاتل بالاتحاد السوفيتي. وبحلول أواخر الخمسينيات، تحول من فلاح علوي فقير إلى طيار ماهر وحصل على رتبة ملازم. لكن في ظل ما كانت عليه القوات من تسييس بالغ في تلك الفترة، تورط سلك الضباط في شئون الدولة وكذلك الواجبات العسكرية. ولم يشذ الأسد عن القاعدة. فقد جمع بين دوره ضابطاً وطياراً وبعض الأنشطة التنظيمية تحت مظلة حزب البعث.

ومن منظور رجال الأسد السياسي، كانت فترة الجمهورية العربية المتحدة بين عامي (١٩٥٨-١٩٦١) صعبة (انظر الفصل الخامس عشر). فقد كان معجبا بناصر ومؤيدا لفكرة القومية العربية. لكنه كان قلقا من هيمنة الوحدة ومنزعجا بشكل خاصة من إصرار ناصر على حل حزب البعث السوري. ولم تتحسن نظرته بعد تعيينه في منصب لا معنى له بالقاهرة، لأن السلطات المصرية اعتبرته مثيرا محتملا للمشاكل. وخلال فترة عمله بالقاهرة، شارك مع غيره من الضباط السوريين الشباب على شاكلته في تنظيم سري يعمل على إحياء حزب البعث في وطنهم. وحانت فرصتهم خلال سنتي الفوضى السياسية التاليتين لانفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١.

وفي عام ١٩٦٣، قام الأسد ورفاقه الضباط بانقلاب أعاد حزب البعث إلى السلطة. كما جاء الانقلاب إلى السلطة بمجموعة متماسكة بقوة من شباب الضباط العلويين الذين عملوا على إحكام سيطرتهم على الحياة السياسية في سوريا. وبالإضافة إلى الأسد، الذي أصبح في سن الثالثة والثلاثين قائدا للقوات الجوية، كانت الزمرة الحاكمة تتألف من محمد عمران وصلاح جديد، وكلاهما من أصول ريفية مثل الأسد. وبالرغم من أن رئيس الدولة، أمين الحافظ، كان مسلما سنيا، سيطر العلويون الثلاثة على مقاليد الحكم. وكانت سياساتهم الداخلية ترمي إلى تعزيز حكم البعث وإعادة تشكيل المجتمع السوري على أسس أكثر مساواة.

وكان من شأن الإصلاحات الاجتماعية التي تبناها نظام البعث الجديد استمرار الحملة السياسية والاقتصادية ضد وجهاء المدن. وفي عام ١٩٦٥، قام النظام بتأميم ١٠٠ شركة، وبدأ في مصادرة وإعادة توزيع المساحات الكبيرة من الأراضي المملوكة لأفراد. وبحلول العام التالي، كان قد تم تطهير الجهاز الحكومي من كل أفراد الأسر القديمة المتنفذة. وأعاد النظام العسكري الجديد تشكيل النخبة السياسية السورية بإقامة تحالف بين أفراد من أصول ريفية وأفراد الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى المدينية — مثل معلمي المدارس وموظفي الحكومة وطلبة الجامعة — الذين كانوا يشكلون العمود الفقري لحزب البعث.

وقامت المجموعة المؤيدة للأسد من شباب الضباط بانقلاب داخلي عنيف أطاح بأمين الحافظ عام ١٩٦٦، وطهر النظام من كثير من الداعمين الأساسيين لحزب البعث، من بينهم مؤسساه، عفلق والبيطار، اللذان فرا من البلاد، ولم يعودا مرة ثانية. وعلى الرغم من أن النظام الذي جاء به الانقلاب كان يحكمه ظاهريا المدنيون، كان لضباط الجيش الذين دبروا الانقلاب الكلمة الأخيرة. وأصبح الأسد، الذي صار وزيرا للدفاع وقائدا للقوات الجوية، الشخصية الأبرز في القوات المسلحة؛ وتولى رفيقه العلوي جديد السيطرة على حزب البعث.

وكانت حرب يونيو، التي دمرت إسرائيل خلالها القوات الجوية السورية واستولت على أراض سورية، سببا في فقدان النظام مصداقيته وخاصة وزير دفاعه. لكن الأسد كان على قناعة بأن هزيمة سوريا سببها الأساسي هو أخطاء زملائه، وانتهى به الحال إلى السيطرة التامة على كل جوانب صنع القرار في سوريا. وفي نوفمبر عام ١٩٧٠، حقق الأسد هدفه بإصدار أمر بالقبض على جديد وغيره من أعضاء الحكومة. وفي وقت مبكر من العام التالي، انتخب الأسد رئيسا مدة سبع سنوات. وصعد العلوي الطموح القادم من أصول ريفية إلى قمة السلطة في سوريا؛ فما الذي سيفعله بهذه السلطة؟

أدوات الحكم

معظم الدراسات التي صدرت عن الأسد تقدمه بصورة الحذر والحريص والعملي. وتجلت روحه العملية تلك في أسلوبه المعتدل في تطبيق مبادئ البعث وفي محاولاته لتوسيع قاعدة الدعم الشعبي لنظامه. وعلى الرغم من أن حكم الأسد انتهج السياسات الاشتراكية الواردة في مبادئ البعث، فقد كان أكثر تسامحا مع المشروعات الخاصة من النظم العسكرية الراديكالية في الستينيات.

وفي لفتة أخرى لحشد التأييد لنظامه، أسس الأسد مؤسسات للمشاركة السياسية أكثر انفتاحا وذات قاعدة أوسع مما شهدته سوريا على مدى عقد من الزمان. ففي عام ١٩٧٣، وضعت الحكومة دستورًا جديدًا يقضي بانتخاب مجلس يعرف بمجلس الشعب. لكن الدستور منح الرئيس صلاحيات واسعة بحيث لم يكن المجلس أكثر من تعبير رمزي عن الحكم الديمقراطي. وكانت أكثر جوانب الدستور إثارة للجدل هي إغفال الفقرة المعتادة التي تشترط أن يكون رئيس الجمهورية مسلما. وكان هذا الإغفال يعني بالنسبة للأغلبية السنية المسلوبة الحقوق أن نظام الحكم العلوي سيكون علمانيا وطائفيا على حد سواء، وقاموا بتنظيم مظاهرات الاحتجاج في المدن الكبرى. وسرعان ما تراجع الأسد أمام هذه المواجهة وعمل على تضمين فقرة تدعو علماء المسلمين إلى إصدار فتوى تؤكد على أن العلويين مسلمون. وأظهر الاحتجاج ورد الأسد عليه أن التوترات الطائفية لا زالت تلعب دورا في الحياة السياسية السورية.

كان الأسد حريصا وعمليا، وكان من أكثر ما حرص عليه هو تصميمه على الاحتفاظ بالسلطة التي بذل جهدا كبيرا من أجل الفوز بها. واستخدم الأسد الجيش وحزب البعث للصعود إلى سدة الرئاسة، وما إن أصبح في السلطة جعلهما الأساس لنظامه. واحتفظ لنفسه بمنصب السكرتير العام للبعث، ليجمع بذلك بين رئاسة الدولة والحزب. وتطور البعث، بهيراركيته المحكمة، وشبكته من المنظمات الشعبية، وفروعه في القوات

المسلحة، إلى أداة للسيطرة السياسية والتلقين. وعززت أعمدة النظام الأخرى، الجيش وقوات الأمن الداخلي، سلطة الدولة، وتولت قمع المعارضين عند الحاجة.

وحاول الأسد ضمان الولاء لنظامه بتعيين أقاربه وزملائه الموثوق بهم في المناصب الرئيسية بجهاز الحكم. وفي هذا الصدد، كان نجاح الأسد الشخصي في الفوز بالرئاسة انتصارا كذلك للطائفة العلوية. وكان الضباط العلويون يرقون إلى أهم مناصب القيادة في الجيش وأجهزة الأمن، ليكون لهم دور في المحافظة على النظام. بالإضافة إلى هذا، شغل أفراد من عائلة الأسد مواقع المسئولية عن مجموعة من القوات الخاصة من خارج الجيش النظامي. وكان أبرز هذه التشكيلات نخبة الحرس الرئاسي، المعروفة باسم سرايا الدفاع، بقيادة أخ الرئيس الأصغر، رفعت. واصطبغ النظام بصبغة علوية واضحة جعلته موضع شك الأغلبية السنية.

وكان المسلمون السنة الذين نجحوا في التعيين في جهاز الحكم الجديد من أصول اجتماعية متواضعة عادة وليسوا من وجهاء المدن القدامى. وهكذا، وإضافة إلى لونه العلوي، كانت تركيبة النظام ريفية بالأساس وتمثل صعود الريف على حساب طبقة النخبة السابقة التي كانت تتألف من عائلات وجهاء المدن. كما كانت نخبة الأسد الجديدة تختلف عن الإصلاحيين الذين أسسوا حزب البعث في الأربعينيات والخمسينيات. فقد كان مؤسسا الحزب، عفلق والبيطار، من أصول دمشقية وتطورت أفكارهما من خلال دراسة الأدب والفلسفة الأوروبية في باريس. وهما يمثلان، إلى حد ما، استمرارا لممارسات القرن التاسع عشر بطلب التعليم المتقدم في الغرب. لكن مسئولي نظام الأسد جاؤوا من القرى والبلدات الريفية؛ وتلقوا تعليمهم في المدارس الثانوية المهملة في القرى والكلية الحربية الوطنية. لم تكن تلهمهم الأفكار المجردة لفلاسفة أوروبا ولم يحظوا – في معظم الحالات– بخبرة الاتصال بأوروبا الغربية[1]. كانوا، شأن الضباط الأحرار في مصر، ضباطًا ومديرين عمليين تركزت أهدافهم بالأساس على احتياجات بلدهم في سياق الشرق الأوسط وعلى الاحتفاظ بالسلطة التي صارت بأيديهم أخيرا.

السياسة الداخلية: الاقتصاد والمجتمع

عندما استولى الأسد على السلطة عام ١٩٧٠، كانت قاعدة الاقتصاد السوري زراعية بالأساس، وكان القطن هو المصدر الأساسي لعائدات التصدير. وخلال العقد

---

(1) This comparison originates with Patrick Seale, Asad of Syria: The Struggle for the Middle East (Berkeley, 1989), p. 98.

الأول من حكم الأسد، تحول الاقتصاد لتصبح السيادة فيه لقطاعات الخدمات والصناعة والتجارة، وحل النفط محل القطن كمصدر أساسي للعملات الأجنبية.

وأعادت النظم البعثية في الستينيات توجيه مشروعات القطاع الخاص القائمة إلى اقتصاد يقوم على سيطرة الدولة. وقد تحقق هذا من خلال تأميم الشركات والبنوك والمنشآت الصناعية وشركات النقل الرئيسية. بالإضافة إلى مصادرة ملكيات الأراضي الكبيرة وبدء مشروع متردد لإعادة توزيع الأراضي. وأبقى الرئيس الأسد على هيمنة القطاع العام على الاقتصاد، لكنه كان أكثر مرونة من أسلافه. وقدم الفتات لرجال الأعمال والتجار الحضريين السنة بتحرير الاقتصاد وتخفيف بعض القيود على نشاط القطاع الخاص.

كان الجمع بين هيمنة القطاع العام ومشاركة القطاع الخاص ناجحا في ذلك الحين، وشهدت سوريا ازدهارا اقتصاديا في السبعينيات. وتمكنت الحكومة، بفضل المساعدات المالية من الدول العربية المنتجة للنفط، والقروض الأجنبية، وزيادة عوائد سوريا من صناعتها النفطية المتواضعة، من البدء في مشروعات تنمية كبيرة وتوسيع نطاق الخدمات التي توفرها الدولة. لكن ازدهار سوريا الاقتصادي كان مرتبطا بالوضع السياسي في الشرق الأوسط، وعندما أبعدت سياسة الأسد الخارجية الدول الغنية بالنفط، تراجع اقتصاد البلاد واضطرت الحكومة إلى فرض إجراءات التقشف.

كما عانت التنمية الاقتصادية في سوريا من المشاكل الداخلية. فكانت أعداد المديرين والفنيين لا تتناسب مع التوسع السريع للمشروعات التي تديرها الدولة. بالإضافة إلى أن المناصب الإدارية كانت رهنا بالولاء لحزب البعث وليس الكفاءة، وهو ما أدى إلى انعدام الكفاءة. وفي النهاية، أصبحت تنمية النظام الاقتصادية عالقة في شبكة من الفساد. وبالرغم من أن الأسد عاش حياة متواضعة، فإن هذا لم يكن الحال بالنسبة لبعض كبار مسئوليه الذين دخلوا السلطة تحت عباءته. وكان تمويل حياة البذخ التي عاشها بعض ضباط الجيش ومسئولي الحكومة وقيادات الحزب يأتي من الرشاوى والتربح وصفقات السوق السوداء. وكان من أكثر من اشتهروا بهذه الممارسات رفعت، أخو الرئيس، الذي شاع عنه اقتناء الأشياء الثمينة والصفقات المالية المريبة. وأدى فساد مثل هذه الشخصيات العامة إلى الاستياء الشعبي من النظام ككل.

وأعطى الأسد الأولوية القصوى لتحسين الأوضاع المعيشية للفلاحين، وربما كان هذا عائدا إلى أصوله الريفية. فمدت حكومته الخدمات التعليمية والصحية إلى الريف، وقامت بتطوير نظم المواصلات والري، وأنشأت الجمعيات التعاونية لمد الفلاحين بالبذور والآلات، وتقديم القروض للمزارعين. وبالرغم من تحسن أوضاع المعيشة في الريف

بفضل هذه الإجراءات، فإن جهود النظام لإدارة الإنتاج الزراعي لم تحقق نجاحا كبيرا. فقد وضعت الخطط لتوزيع الأراضي، لكن غالبية فلاحي سوريا ظلوا معدمين. أضف إلى هذا أن التخطيط المركزي أدى إلى بقرطة صنع القرار في مجال الزراعة، وأدى هذا إلى وضع أصبحت فيه كوادر حزب البعث القليلة الخبرة بالزراعة تمتلك سلطة فرض القرارات المتصلة بدورة المحاصيل وتسويقها، وغيرها. وزاد إنتاج القطن زيادة كبيرة في السبعينيات والثمانينيات، في حين تراجعت زراعة المحاصيل الغذائية ولم تعد تفي باحتياجات البلاد؛ واضطرت سوريا إلى استيراد كميات متزايدة من الغذاء.

عندما تسلم الأسد السلطة، كانت نسبة الأمية في البلاد حوالي ٦٠%. وأعلن أن حكومته ستقضي على الأمية في خلال عشر سنوات، لكن برغم القفزة الكبيرة في عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس العامة، كانت النسبة لا تزال ٥٠% بعد عقد من إعلان الرئيس. وبدت المشكلة مستعصية في جانب منها بسبب معدل النمو السريع للسكان، الذي بلغ ٣,٧% سنويا، وهي أعلى نسبة في العالم وفاقت قدرات الحكومة على توفير المدرسين والفصول الراسية. وبالنسبة للطلاب الذين أكملوا تعليمهم الثانوي، فقد شجعتهم مجانية التعليم وشروط الالتحاق بدخول الجامعة. وبالرغم من أن هذه السياسة كان لها أثرها الإيجابي في زيادة فرص التعليم الجامعي أمام كل شرائح المجتمع السوري، فقد كان لها أيضا آثارها السلبية التي تمثلت في اكتظاظ الفصول الدراسية بالطلبة وتدني المعايير التعليمية.

في ظل نظام الأسد، كانت كل مستويات النظام التعليمي تحت قبضة الحكومة المركزية، التي استخدمت الفصول الدراسية منبرًا لتلقين الطلاب عقيدة البعث. وكان النظام مصممًا على غرس الطاعة للسلطة والوفاء لمبادئ الحزب. وكان تلاعب النظام بالتعليم مثيرا بصفة خاصة في المستوى الجامعي: كان الحزب وأجهزة الأمن تقوم بفحص المتقدمين للوظائف الجامعية وطالبي الالتحاق، والتأكد من أن هؤلاء الذين أتيحت لهم فرصة التقدم في المجتمع هم من بين من يلتزمون بقواعد السلوك السياسي الصحيح.

وبرغم كل القيود التي فرضها على الحريات السياسية والفكرية، واصل نظام الأسد إصلاحاته الاجتماعية. فتعهد علنا بمساواة المرأة بمنحها حقوقا ومزايا متساوية. ودخلت المرأة البرلمان نائبة وبدأت الالتحاق بالمهن والقضاء، وكانت هناك وزيرة للثقافة في حكومة الأسد عام ١٩٧٦. لكن الممارسات الشعبية لم تكن متسقة بالضرورة مع القانون، واستمرت الاتجاهات الاجتماعية المحافظة في تقييد مشاركة المرأة في قوة العمل. أضف إلى هذا أن معارضي الأسد استغلوا تشجيع الحكومة لتحرير المرأة للتأكيد على علمانية الحكومة وعدم احترامها للقيم الإسلامية.

ومع سعي النظام لتطبيق مبدأ البعث الأساسي بتحقيق التغيير الاجتماعي، فرض كذلك الصرامة السياسية والتماثل الثقافي والانصياع الفكري. وكان هذا متناقضا مع حكومة تعهدت بمبادئ الإصلاح، من ناحية، وبالمحافظة على النظام العسكري المستبد، من جهة أخرى. فكان تطور سوريا مرهونا بتحكم الدولة، وليس بالطاقة الإبداعية للأفراد. وفي النهاية، أصبحت الدولة خانقة وعاجزة وقمعية.

سوريا في الشرق الأوسط: محاولات الهيمنة

بالنسبة للأسد، كان للصراع مع إسرائيل الأولوية على كل اعتبارات السياسة الخارجية كلها. وكان يرى أن إسرائيل دولة توسعية تدعم الولايات المتحدة طموحاتها. وكان مؤمنا بأن واجب سوريا هو مقاومة التهديدات الإسرائيلية والعمل من أجل قضية الوحدة العربية. ويعكس قلقه تجاه إسرائيل رأي غالبية السوريين، الذين كانوا أكثر تألما لضياع فلسطين من أبناء الدول العربية الأخرى، الأكثر بعدا. وفي أواخر العهد العثماني، كانت المنطقة التي أصبحت فلسطين تحت الانتداب تعتبر جزءا من جنوب سوريا، وأثار تحويلها إلى دولة إسرائيل مشاعر قوية بين السوريين.

وأدرك الأسد أنه إذا أرادت سوريا قيادة النضال العربي ضد إسرائيل، فلابد من تطوير القوات المسلحة. وأقنع المصدر الأساسي لتزويد سوريا بالسلاح، أي الاتحاد السوفيتي، بزيادة كمية ونوعية الأسلحة التي يقدمها لسوريا. وهكذا، شرع في بناء قوات سورية مسلحة ضخمة، ارتفع عديدها من ٥٠ ألفًا عام ١٩٦٧ إلى ٢٢٥ ألفًا عام ١٩٧٣، ثم إلى ٤٠٠ ألف في أوائل الثمانينيات. وكان هذا التوسع غير المسبوق للجيش مكلفا. فبحلول أوائل الستينيات كانت سوريا تخصص ٢٠% من إجمالي الناتج القومي للإنفاق العسكري. وزادت مشتريات السلاح من الضغوط على اقتصاد البلاد وبددت أموالا كان يمكن إنفاقها في المشروعات المحلية.

كان هم الأسد الشاغل هو استعادة مرتفعات الجولان، تلك المنطقة التي انتزعتها إسرائيل من سوريا عام ١٩٦٧. وكان على قناعة بأن هذا يمكن ويجب حسمه في أرض المعركة. فالعرب لن يأخذهم المجتمع الدولي على مأخذ الجد ما لم يظهروا قدرتهم العسكرية. ووجد الأسد في السادات رئيس مصر حليفا جاهزا لموقفه. ومعا، خططا للعمل العسكري الذي شهدناه في أكتوبر عام ١٩٧٣. وعلى الرغم من أن الحرب بدأت بداية جيدة من جانب الحليفين العربيين، فإنها انتهت بهزيمة سوريا وإحراز مصر نصرا مشوشا إلى حد ما. لكن في معركة الجولان كانت الخطوط متقاربة، وأظهر الجيش السوري الجديد مقدرته. وأصبح لدى الأسد سبب للاعتقاد بإمكانية استرداد تحالف عربي

في وقت ما للأراضي التي تحتلها إسرائيل. وتقلص هذا الاحتمال لإيجاد شركاء يوثق بهم لتحالف كهذا عندما خرجت مصر من الحملة على إسرائيل.

وقد رأينا في الفصل الثامن عشر كيف خاض السادات مفاوضات معقدة قادته في النهاية إلى واشنطن لتوقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩. ومن منظور الأسد، فقد خان السادات القضية العربية بعد أن أصبح شريكا في فرض النظام الأمريكي - الإسرائيلي على الشرق الأوسط. وكان الرئيس السوري مصمما على العدم السماح لهذا النظام بأن يسود. ومنذ ذلك الحين بدا أنه لا يوجد حلفاء عرب يعتمد عليهم لمقاومته، وقرر الأسد أن تقوم سوريا بهذه المهمة بنفسها بتحقيق توازن عسكري مع إسرائيل. وقاده هذا القرار إلى بناء الجيش بالصورة التي سبق أن أشرنا إليها.

وفي محاولته لتحقيق التوازن العسكري مع إسرائيل، خطط أيضا لجعل سوريا أقوى دولة في العالم العربي. وقد حاول بالفعل فرض هيمنة إقليمية لتمكين سوريا من التحكم في الرد العربي على وجود إسرائيل. وكانت تلك سياسة مكلفة، لكنها لم تكن طائشة. كانت متسقة مع طبيعة الأسد الحذرة. وكان هدفه هو السيطرة على الدول الواقعة في فلك سوريا ــ لبنان والأردن- وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية. فسوريا، بقوتها العسكرية، يمكن أن تروع هذه الدول وتمنعها من تحقيق السلام مع إسرائيل، كما فعلت مصر. كما حاولت سوريا منعها، خاصة المنظمة، من القيام بأنشطة يمكن أن تعطي لإسرائيل الذريعة لمهاجمة سوريا قبل الانتهاء من بناء جيشها.

كانت سياسة الأسد الإقليمية تحظى بالتأييد في سوريا وساعدت في تعزيز موقفه الداخلي خلال السنوات الأولى من حكمه. واعتبر، في أنحاء العالم العربي، خليفة محتمل لناصر في تحقيق الوحدة العربية الشاملة. لكن تورط الأسد في الحرب الأهلية اللبنانية قوض سمعته ووضع زعامته في موضع التساؤل في الداخل وفي العالم العربي الأوسع. فكما رأينا في الفصل الثامن عشر، تدخلت سوريا في لبنان عام ١٩٧٦ إلى جانب المسيحيين الموارنة ضد تحالف المسلمين - منظمة التحرير اليسارية. كان الأسد يراهن على قدرته على تقرير نتيجة النزاع المدني، لكن القوات السورية علقت- بدلا من هذا- في احتلال عسكري باهظ وغير حاسم. وبإرساله جيشه للتصدي لمنظمة التحرير الفلسطينية، أثار الأسد، المفترض أنه نصير للفلسطينيين، الشكوك حول وفائه بالتزامه تجاه قضيتهم.

وإذا كان الأسد جازف برفض العرب لتدخله في لبنان، فقد كان عليه أن يتخذ خطوة أكثر جرأة أثناء الحرب الإيرانية ــ العراقية بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٨، وهو ما

سنناقشه في القسم التالي. وقد تصاعد التنافس القديم بين سوريا والعراق في السبعينيات، عندما خضع البلدان لحكم فصيلين مختلفين من حزب البعث. وتبادل الفريقان الاتهامات بالانحراف عن مبادئ البعث، وتبادلت آلات الدعاية في دمشق وبغداد الشتائم اللاذعة عبر موجات الأثير. وزادت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، التي أطاحت بالشاه وجاءت إلى السلطة بنظام شيعي متشدد بقيادة آية الله الخميني (انظر الفصل العشرين)، من حدة التوتر بين سوريا والعراق. وخشي الرئيس العراقي، صدام حسين، من أن تثير دعوة الخميني إلى الثورة الإسلامية الاضطراب في أوساط الأغلبية الشيعية. وشرع من ثم في تقويض النظام الإيراني الجديد بقيامه بغزو مسلح عام ١٩٨٠. ووقفت معظم الدول العربية بجانب العراق في الحرب الطويلة التي أعقبت الغزو، باستثناء سوريا. فقد خرج الأسد على الإجماع العربي – وكذلك الرأي العام العربي السني – واختار جانب إيران غير العربية. كان الأسد يرى في نظام الخميني احتجاجا على النظام الأمريكي – الإسرائيلي، ورأى أن على العرب دعم الحكم الجديد في طهران. وقد يكون هناك قدر من العناد في موقف الأسد، لكنه كان مفقودا عند غيره من الزعماء العرب، وازدادت عزلة سوريا في العالم العربي.

ورغم هذه العزلة، عملت سوريا– بفضل قوة جيشها الجديد إلى حد كبير– على الفوز بالنفوذ الإقليمي الذي سعى إليه الأسد. وبحلول منتصف الثمانينيات، كانت سوريا في وضع يضمن لها استحالة التوصل إلى أي اتفاق سلام مع إسرائيل بدون مشاركة سوريا وإفشال أي مقترحات سلام قد تقدمها أي أطراف أخرى.

الأزمة الداخلية: المعارضة الإسلامية

عارض الجمهور السوري تدخل الأسد ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ودعمه لإيران في حربها مع العراق؛ وظهرت حركة معارضة كادت تطيح بحكمه. كما كان وراء هذه المعارضة عوامل ليس لها صلة كبيرة بالسياسة الخارجية: كانت احتجاجا من جانب المسلمين والسنة المحافظين على النظام العلوي الذي كان علمانيا وإصلاحيا بوضوح؛ وكان احتجاجا مدينيا ضد نظام يهتم بالجماعات الريفية والأقليات على حساب عائلات المدن التي سادت يوما؛ وكان احتجاجا شعبيا ضد نظام خلق نخبة جديدة من أثرياء الحزب ومسئولي الحكومة؛ نظام فاسد وقمعي.

وتركزت المعارضة في المدن التجارية القديمة – حلب وحمص وحماة– وتزعمها شباب المتشددين المرتبطين بالإخوان المسلمين. ومنذ استيلاء البعث على السلطة عام ١٩٦٣، لم تنقطع الاحتجاجات ذات الطابع الإسلامي اعتراضا على اتجاهات الحزب العلمانية. وطفا السخط مرة أخرى عام ١٩٧٦ بموجة من الهجمات العنيفة ضد مسئولي

الحزب والحكومة، وخاصة العلويين البارزين منهم. ويؤكد استهداف أعضاء الطائفة العلوية على قوة الطابع السني للمعارضة. وخلال أواخر السبعينيات، كثفت القوات المعادية للنظام أنشطتها، بالأساس من خلال حملة المقاتلين في المدن ضد الحكومة. وشكل عدد من المنظمات المتشددة جبهة إسلامية هدفها المعلن هو الإطاحة بالنظام وتأسيس دولة إسلامية في سوريا. وركزت تصريحات الجبهة على أصول الأسد العلوية ووصفته بالملحد. وجذب نجاح عمليات الجبهة الإسلامية قطاعًا من السوريين الساخطين الرافضين لاستبداد النظام ومحاباته وفساده.

وألقت قوات الأمن التابعة للأسد القبض على مئات الأشخاص، لكن العنف واصل انتشاره. وفي عام ١٩٨٠، قامت الجبهة الإسلامية بتدمير منشآت للحكومة في دمشق، وبدأت حركة الاحتجاج تتخذ سمات التمرد الشامل. وتحقق أكبر انتصار للقوات المناهضة للنظام في فبراير عام ١٩٨٢، عندما سيطرت على أجزاء من مدينة حماة ودعت كل السوريين إلى الجهاد ضد الحكومة. ورد الأسد على تمرد حماة بوحشية. وقام الجش السوري، تحت القيادة العامة لشقيقه الأصغر، رفعت الأسد، بحملة وحشية على المدينة وسكانها المدنيين. وقصفت المدفعية الثقيلة أحياء المدينة القديمة حيث كان يختبئ المتمردون، ثم شقت المدرعات طريقها عبر الركام، تزيح في طريقها ما تبقى من مبانٍ. ودُمرت الكنائس والمساجد والمنازل وأزيلت أحياء بالكامل. وعندما انتهت العملية العسكرية بعد أسبوعين، كان نظام الأسد قد حفظ بقاءه وسحق التمرد، لكن بثمن باهظ. فقد تحولت أجزاء كبيرة من مدينة حماة إلى أطلال، وقضى عشرة آلاف على الأقل من سكانها على يد قواهم المسلحة. وبثت أحداث حماة قشعريرة الخوف في أرجاء المجتمع السوري. كانت رسالة تحذير من حافظ الأسد إلى المعارضين المحتملين بأن نظامه عازم على استخدام كل ما يملك من قوة من أجل البقاء في السلطة.

وجاء التحدي الخطير التالي لسلطة الأسد من داخل مجموعته الحاكمة نفسها. فلعدة شهور بين عامي ١٩٨٣و١٩٨٤، كان الرئيس يتعافى من نوبة قلبية ونادرا ما يظهر في المناسبات. وخلال هذه الفترة، واتت أخاه، قائد سرايا الدفاع، الشجاعة للقفز على السلطة. وقام بنشر سرايا الدفاع في المواقع الإستراتيجية داخل دمشق وحولها؛ وحرك الجنرالات الموالون للرئيس قواتهم إلى العاصمة للتصدي لرفعت. ومرة أخرى، أصبحت سوريا على شفا صراع بين فصائل القوات المسلحة المختلفة. لكن براعة الأسد في التعامل مع الأزمة حال دون استخدام العنف ومكنته من إعادة تأكيد سلطته. وتم إبعاد رفعت عن السلطة وعن سوريا معا.

ووقف الأسد شامخا مرة أخرى، لكن انتصاره على المتمردين في حماة وعلى أخيه في دمشق أظهر أن سلطته لا تستند إلى الإجماع الشعبي أو المؤسسات المدنية وإنما إلى ولاء قواته المسلحة. وفي أعقاب هاتين الأزمتين، أصبح النظام أكثر قمعية وانعزالا، وأصبح الأسد "موضوعا للتزلف المنظم" أكثر من ذي قبل(١). ويشير ظهور عبادة الفرد حول الرئيس إلى قدر من عدم الشعور بالأمان من جانب الأسد ومستشاريه، وإلى إحساس بأن سياسات النظام يمكن تبريرها برفع الرئيس إلى مصاف من يمتلكون حكمة تستعصى على فهم المواطن العادي. وهكذا، تعززت زخارف الديكتاتورية.

العراق تحت حكم صدام حسين والبعث

ظهور صدام حسين

كان الانقلاب الذي أطاح بالملكية عام ١٩٥٨ تدشينا لفترة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي (انظر الفصل السادس عشر). وعندما جاء انقلاب آخر عام ١٩٦٨ - الثالث في خلال عقد - بدا كأنه مجرد تشنج آخر في سلسلة من التشنجات السياسية التي تصيب العراق بصورة منتظمة. لكن انقلاب عام ١٩٦٨ جاء إلى السلطة بمجموعة حازمة من الأفراد أقاموا نظاما راسخا دام خمسة وثلاثين عاما. وكان صدام هو الشخصية التي شكلت طبيعة النظام ووضعت سياساته.

وشأن الأسد في سوريا، كان صدام من أصول ريفية متواضعة استغل حزب البعث كخطوة على الطريق إلى رئاسة البلاد. ويختلف صدام عن الأسد من حيث انتمائه إلى الطائفة السنية العربية، التي تسيطر على الإدارة المركزية للمنطقة منذ العهد العثماني حتى الآن بالرغم من أنها تشكل أقلية. ولد صدام عام ١٩٣٧ لعائلة من الفلاحين المعدمين في تكريت، وهي بلدة متواضعة على نهر دجلة. توفي والده قبل مولده، ونشأ في بيت أحد أعمامه والذي شارك في ثورة رشيد عالي الكيلاني ضد البريطانيين عام ١٩٤١، وسجن بعد القضاء على الثورة. وقد تأثر صدام بشدة بعداء عمه الراسخ للبريطانيين وبالعرش المدعوم من بريطانيا.

واصل صدام تعليمه في تكريت حتى سن الثامنة عشرة، عندما تقرر انتقاله إلى بغداد لبدء دراسته الثانوية. ولم تكن دراسته متواصلة بسبب انشغاله بالأنشطة السياسية. وانضم إلى مد الاحتجاج المتصاعد ضد الملكية وفي عام ١٩٥٧، أصبح عضوا بحزب البعث. وفي عام ١٩٥٩، شارك في محاولة جريئة وفاشلة لاغتيال الرئيس العراقي عبد

---

(١) نفسه ص٣٣٩.

الكريم قاسم. وأفلت صدام من الاعتقال وفر من البلاد، واستقر في القاهرة في نهاية المطاف، حيث أكمل تعليمه الثانوي وهو في سن العشرين.

وعندما سيطر البعث على بغداد عام ١٩٦٣، عاد صدام إلى بغداد لكنه أودع السجن عندما أطيح بنظام البعث بعد شهور قليلة فقط قضاها في السلطة. وقضى عامين في السجن، ثم فر وواصل نشاطه ككادر بالحزب. وفي هذه الفترة، كان البعث يعيش حالة من إعادة التنظيم الكثيف بتوجيه من أحمد حسن البكر الذي عاش بين عامي (١٩١٤-١٩٨٢)، وهو ضابط جيش ورئيس وزراء سابق ومن تكريت أيضا ويمت لصدام بصلة القرابة. وفي عام ١٩٦٦، رتب البكر لتعيين قريبه الشاب نائبا للسكرتير العام لحزب البعث.

في الفترة بين عامي ١٩٦٤-١٩٦٨، شكلت خبرات صدام كسجين سياسي، ومنظم حزبي، ومتآمر فكرته عن الإدارة السياسية. ولأن البعث كان حزبا محظورا، كان على صدام تنفيذ واجباته بطريقة سرية. ولذلك فقد لجأ إلى سرية اتخاذ القرار والميل إلى الحذر وعدم الثقة فيمن حوله. كما حاز سمعته كرجل لا ينبغي تجاوزه.

وفي يوليو عام ١٩٦٨، أطاح البعث وأعوانه بعارف وأقام حكومة جديدة انفرد فيها حسن البكر بمنصبي الرئيس ورئيس الوزراء. كما أصبح البكر رئيسا لمجلس قيادة الثورة الجديد، الذي يضم الدائرة الضيقة من الزملاء ويعتبر جهة اتخاذ القرار الأساسية في الدولة. وأصبح ابن بلده، صدام، نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة عام ١٩٦٩. وعزز النظام الجديد سيطرته بالطريقة المعهودة بتطهير سلك الضباط وكبار موظفي الدولة وتعيين الموالين للبعث بدلا من المستبعدين. ومنذ البدايات الأولى، كان النظام عنيفا في التعامل مع من يشك في ولائهم. وقد حكم على المئات بأحكام سجن طويلة، بينما نفذ حكم الإعدام علنا في البعض الآخر لتذكير العراقيين بالمصير الذي ينتظر كل من يجرؤ على معارضة النظام. وبنهاية عام ١٩٧٠، بلغ العدد "الرسمي" لمن نفذ فيهم حكم الإعدام ٦٨ شخصا.

وكما حدد النظام أعداءه عمل أيضا على تحديد أصدقائه. وتماما كما اعتمد الأسد في سوريا على رفاقه العلويين في دعم نظامه، اعتمد البكر وصدام على رفاقهم وأقاربهم من تكريت. وخلال السنوات الأولى من عمر النظام، شغل التكريتيون المناصب الرئيسية في كل الهيئات الحكومية. وهكذا، كانوا في وقت ما من عام ١٩٧٣ يشغلون أربعة مقاعد من تسعة في مجلس قيادة الثورة؛ والمناصب الرئيسية في الحزب والجيش والحكومة؛ وقيادة القوات الجوية وحامية بغداد، وفوج المدرعات بالحرس الجمهوري. وكان دورهم حاسما، ما دعا أحد المؤرخين إلى ملاحظة أن "التكريتيين حكموا من خلال حزب البعث،

وليس العكس"[1]. وقد أضفى البروز الوطني لأفراد من نفس البلدة المتواضعة المساحة، ممن تجمع بين كثير منهم رابطة الدم أو المصاهرة، على سياسات النظام مسحة شخصية لا مؤسسية أو أيديولوجية.

وكان صدام هو التكريتي صاحب البصمة الأكثر أثرا في أعمال النظام. وكانت قوته مستمدة من نفوذه على المدنيين في صفوف حزب البعث، وتحكمه في الميليشيات البعثية الجديدة، ووضعه على رأس شبكة معقدة من أجهزة الأمن التي كانت تمده بالمعلومات التي استخدمها لتقرير من يصعد ومن يهبط. وبحلول أوائل السبعينيات، بدا صدام القوة الحقيقية التي تقف خلف النظام. لكن البكر استمر في لعب دور مهم. وكضابط سابق، كانت له صلاته داخل القوات المسلحة، واستخدم سلطاته الرئاسية لتوسيع نفوذ البعث بين الضباط. وبكل المقاييس، كان البكر الكبير وصدام الشاب يعملان معا بطريقة فعالة، وأنجز نظامهما بعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة.

وكان هدفهما السياسي خلال السبعينيات هو تأسيس دولة الحزب الواحد، ونشرا أفكار البعث بفاعلية في كل جنبات المجتمع العراقي. وقد خضعت نقابات العمال واتحادات الطلاب وجماعات المرأة لسيطرة الحزب. كما دار سلك الضباط في فلك الحزب، وكان الترقي مرتبطا بعضوية الحزب. وقد حدث تطور مهم عام ١٩٧٧ عندما أصبح كل أعضاء مجلس البعث الحاكم أعضاء بمجلس قيادة الثورة، ليزول بذلك التمايز بين الحزب والدولة.

وفي عام ١٩٧٦، عين البكر صدام، الذي لا يتمتع بخلفية عسكرية، في الجيش برتبة لواء. وقلل انضمام صدام إلى صفوف الجيش من أهمية البكر، الذي استقال عام ١٩٧٩. وعلى الفور خلفه صدام في الرئاسة، والسكرتارية العامة لحزب البعث، ورئاسة مجلس قيادة الثورة، والقيادة العامة للقوات المسلحة. ولتأكيد سيطرته على مقاليد السلطة في الدولة، قام صدام بموجة أخرى من التطهير والإعدام شملت مسئولين بعثيين وضباط جيش من المشكوك في ولائهم. وخلال ما تلا من سنوات حكمه، ركز صدام سلطات غير مسبوقة بيديه حتى أصبح نظام حكمه ديكتاتورية الرجل الواحد.

السياسة الداخلية: التوترات العرقية والدينية مع الأكراد والشيعة

رأينا في الفصل الحادي عشر كيف ضمت الدولة العراقية كما أقامتها بريطانيا تنويعة كبيرة من السكان. وكانت أغلبية السكان من العرب الشيعة، الذين يعيشون بالأساس في الجزء الجنوبي من البلاد. وكان الشيعة محرومين اقتصاديا وسياسيا بفضل النظام

---

(1) Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq (Princeton, 1982), p. 1088.

الذي وضعته بريطانيا وحافظت عليه النظم المستقلة منذ عام ١٩٣٢. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أقلية كبيرة من الأكراد في الشمال الغني بالنفط. ووجد النظام البعثي ما بعد عام ١٩٦٨- برغم تركيزه الشديد لكامل السلطة السياسية بيديه- صعوبة في السيطرة على مشاعر السخط عند الشيعة والمطالب الكردية بالاستقلال.

وكانت مسألة وضع الأكراد المثيرة للجدال مصدر قلق لنظام صدام والبكر البعثي مثلما كان الحال مع النظم السابقة إن لم يزد. كانت المسألة الكردية، في جوهرها، صداما بين شعب يطلب الاستقلال الذاتي وحكومة تريد تأكيد سيطرتها المركزية، صداما بين أقلية متميزة ثقافيا ولغويا تطالب بقومية خاصة بها ونخبة حاكمة تلتزم بإعطاء السيادة للقومية العربية.

وعندما استولى البعث على السلطة عام ١٩٦٨، دخلت المنطقة الكردية مرة أخرى في حالة من التمرد. وبالرغم من أن صدام تفاوض بنفسه عام ١٩٧٠ من أجل التوصل إلى اتفاق يعترف باستقلال الأكراد، فإن الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ، وبحلول عام ١٩٧٤، تصاعد الصراع المتقطع مرة أخرى بين الأكراد وبغداد وتحول إلى حرب شاملة. ومثلما حدث في الماضي، تمكنت قوات الحكومة بفضل تفوقها في قوة النيران من تحقيق مكاسب أولية، لكنها عجزت عن اختراق المواقع الجبلية الحصينة، ووصل الصراع إلى طريق مسدود. وفي هذه الحالة، ازداد موقف الحكومة العراقية صعوبة بسبب اتجاهات جارتها، إيران.

كان شاه إيران - وهو عاهل محافظ، وحليف للولايات المتحدة، وحاكم يطمح إلى مد نفوذ بلاده إلى منطقة الخليج الفارسي ـ متوجسا من ظهور نظام للبعث في بغداد يتبنى شعارات ثورية، ويملك أسلحة سوفيتية، وله خططه الرامية إلى السيطرة على شمال الخليج. وكانت إيران قد عقدت العزم على إضعاف حكومة بغداد بتقديم الدعم للمتمردين الأكراد في العراق. وأثناء قتال عامي ١٩٧٤-١٩٧٥، أرسل الشاه السلاح والوحدات من أكراد إيران لمساعدة المتمردين؛ كما قدم لأكراد العراق الملجأ في إيران. ثم، وفيما بدا تحولا بمقدار ١٨٠ درجة، توصل العراق وإيران عام ١٩٧٥ إلى معاهدة، عرفت باتفاقية الجزائر. واعترف العراق بالمطالب الإيرانية القديمة بإعادة تحديد الحدود بطول ممر شط العرب المائي؛ وتعهدت إيران بالمقابل بغلق حدودها في وجه أكراد العراق والكف عن مساعدة التمرد في العراق.

كانت الاتفاقية كارثة حلت على أكراد العراق. فقد هلك كثير من الأكراد، بعد أن حرموا من فرصة نشر قواتهم عبر الحدود الإيرانية أو التركية، التي أغلقت في وقت

سابق بسبب هجمات الطيران العراقي، واضطروا إلى التوصل إلى وقف إطلاق النار في صيف عام ١٩٧٥. وما إن تأكد النظام البعثي من انتصاره العسكري، قام بتنفيذ خطة لإعادة التنظيم مُنح الأكراد بمقتضاها قدرًا محدودًا من الاستقلال الثقافي والسياسي، وكذلك تقديم مبالغ كبيرة لإنجاز مشروعات التنمية المحلية. لكن كان هناك وجها آخر، قاسيا، لسياسة بغداد تجاه الأكراد. ففي محاولتها لتقليل فرص التمرد مستقبلا، قامت الحكومة بانتزاع ما يقرب من ربع مليون كردي من أراضيهم وأعادت تسكينهم في المناطق الوسطى والجنوبية من البلاد. كما أجبرت السلطات أعدادًا كبيرة من العرب على الانتقال إلى المنطقة الكردية لتذويب الأغلبية الكردية في منطقة مختلطة. كانت هذه السياسة للتهدئة، لا للسلام، وكانت تلك نظرة الأكراد إليها. وبرغم ما صادفهم من عقبات، عملوا على إحياء حركة مقاومتهم بحلول أواخر السبعينيات. وقد اكتسبت الحركة زخما جديدا بالحرب مع إيران ثم خرجت إلى العلن عام ١٩٩١ في أعقاب حرب الخليج (انظر الفصل الثاني والعشرين).

كان تفاعل الشيعة مع الحكومة المركزية مختلفا عن تفاعل الأكراد. ولأن الشيعة كانوا متنوعين، لم يشكلوا طائفة متماثلة لها موقف مشترك من الحكومة. وفي السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، هاجر آلاف الشيعة من الجنوب الريفي إلى بغداد، حيث اندمجوا في الحياة القومية كأعضاء بقوة العمل والخدمة المدنية. وأيا كانت شكاوى هذه الشريحة من الطائفة الشيعية من النظام، فقد كان مصدرها اقتصاديًّا وسياسيًّا وليس دينيا. لكن الهوية الدينية ظلت لها أهميتها بين الفلاحين الشيعة في الجنوب، كما ظل نفوذ العلماء قويا. وكانت معارضة العلماء البارزين وأتباعهم لنظام البعث تنطلق من ثلاثة اعتبارات: علمانيته، ورفضه لتعيين الشيعة في مناصب الحكومة أو الحزب، ومحاولاته السيطرة على كل منظمات المجتمع، بما في ذلك المؤسسات الدينية. واتخذ الاحتجاج الشيعي شكل تأسيس منظمة سرية يقودها العلماء عرفت باسم (الدعوة الإسلامية)، تبنت الإطاحة بالنظام وإقامة حكم إسلامي. واندلعت المظاهرات الشيعية الضخمة المعادية للحكومة عام ١٩٧٧ ثم فعام ١٩٧٩ أثناء شعائر الحج في مدينتي كربلاء والنجف المقدستين.

وانتاب النظام قلق بالغ من مدى الاحتجاج الشيعي لدرجة أنه ألقى القبض على أعداد كبيرة من الأفراد المشتبه في انتمائهم للدعوة ونفذ حكم الإعدام في عدد من علماء الشيعة البارزين من قادة المنظمة. وقد تمت أعمال القمع هذه عام ١٩٧٩ في الوقت نفسه الذي استولى فيه آية الله خميني على السلطة في إيران وأطلق دعوته إلى الثورة

الإسلامية. وكانت ريبة نظام بغداد في ولاء سكانه الشيعة أمام دعوة آية الله من العوامل التي أدت إلى غزو إيران عام١٩٨٠. وكما تبين من التمرد الكردي وحركة الاحتجاج الشيعية، فقد كانت الوحدة القومية لا تزال هشة، برغم مرور خمسين عاما من قيام الدولة.

السياسة الداخلية: التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي

ظلت السيطرة الكلية للشركات الغربية على إنتاج وتسويق وتسعير نفط الشرق الأوسط تذكيرا دائما باستمرار تبعية المنطقة للغرب ومصدر إزعاج دائم للقوميين العرب. وفي العراق، حاولت كل الأنظمة التي حكمت بعد ثورة عام ١٩٥٨ انتزاع السيطرة على موارد البلاد النفطية من يد شركة نفط العراق. وهذه الشركة كانت عبارة عن كونسرتيوم يضم عددا من الشركات الغربية، وتملك بريطانيا الحصة الأكبر منها؛ وقد هيمنت على كل جوانب صناعة النفط العراقية خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وأظهرت تصميما على عدم التفريط في سلطتها. لكن في عام ١٩٧٢، شعر نظام البعث باليأس من موقف الشركة العنيد، وأعلن تأميم الشركة. وكان هذا حدثا على قدر كبير من الأهمية، سياسيا واقتصاديا. كان أكثر الإجراءات التي اتخذها النظام شعبية وأسهم هذا في القبول به بصورة ملموسة. ومن المنظور الاقتصادي، حقق تأميم الشركة مكاسب كثيرة للعراق لم تدرك في حينها. وقد استعادت حكومة العراق سيطرتها على موارد البلاد النفطية عشية ثورة تصاعد الأسعار التي صاحبت الحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٧٣. فعلى سبيل المثال، كانت عائدات العراق من النفط تصل إلى ٤٧٦ مليون دولار؛ وفي عام ١٩٨٠، بلغ الرقم ٢٦ مليار دولار.

واستطاع النظام، بعد أن أثرى من تدفقات العائدات النفطية، أن يشرع في برنامج طموح للتنمية الصناعية والإصلاح الاجتماعي. وتبنى بعثيو العراق، شأن أقرانهم في سوريا، الاقتصاد الاشتراكي الذي يسمح بقدر من الحرية للقطاع الخاص. وتصدر القطاع العام الاستثمار في مجال الصناعات الثقيلة، كالحديد والصلب والبتروكيماويات. وعلى الرغم من أن الصناعة العراقية عانت من انخفاض الإنتاجية بسبب نقص مهارات العمل والإدارة المدربة، فإنها حققت تقدما في دفع البعض إلى أن يتوقع أن يكون العراق في عام ٢٠٠٠ من القوى الصناعية الصغيرة. لكن أرضية القطاع الاقتصادي المدني تعثرت أثناء الحرب مع إيران، ثم إن كامل بنية الدولة التحتية تعرضت للتدمير بسبب القصف الأمريكي أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١.

وتعهد النظام بإصلاحات كثيفة في ريف البلاد، وضرب بشدة بقايا النخبة الزراعية القديمة وأتاح فرصا جديدة للفلاحين لتملك الأراضي. وفي عام ١٩٧٠، صدر قانون جديد

للإصلاح الزراعي؛ ليضع المزيد من القيود على حجم الملكيات الزراعية وسمح للحكومة بمصادرة المزيد من الأراضي من كبار الملاك. وبالرغم من أن الحكومة قامت بتأجير مساحات من الأراضي المصادرة، فإنها وزعت معظم المساحة على صغار الملاك أو المعدمين من الفلاحين. كانت عملية إعادة التوزيع واسعة النطاق؛ فيما بين عامي ١٩٧٠-١٩٨٢، حصل ٢٦٤,٤٠٠ مزارع على قطع صغيرة من الأرض. كما دعم النظام تكوين الجمعيات الزراعية وأدارت، بنجاح، المزارع الجماعية الكبيرة. وعلى الرغم من أن إجراءات الإصلاح الزراعي غيرت من البنية الاجتماعية للريف، فإنها لم تسهم في تحسين الإنتاج الزراعي. وفي سوريا والعراق، لم تحظ الزراعة باهتمام كبير من جانب النظام، وارتفعت واردات الغذاء بصورة مطردة مع تدهور الناتج الزراعي.

وبفضل ثروته النفطية، استطاع العراق السير باتجاه إقامة دولة الرفاهية الاجتماعية. وتمكنت الحكومة من تقليل الضرائب، ودعم السلع الغذائية الأساسية، ووضع نظام للرعاية الصحية، والتعليم الجامعي المجاني. وأدت هذه الإجراءات، بالإضافة إلى توفر فرص العمل التي أتاحتها خطط التنمية الشاملة، إلى تحسين الظروف المعيشية ومستويات الدخل للسكان ككل. وهكذا، ورغم أن نظام البعث - بقيادة البكر وصدام - لم يكن محبوبا، فإن الرخاء الذي صاحب تعزيز السلطة في السبعينيات أدى على الأقل إلى القبول به.

وبتمسكها بمنظورها العلماني والإصلاحي، قامت الحكومة بتحسين الوضع القانوني للمرأة وزادت من فرص التحاقها بالتعليم والوظائف. وفي عام ١٩٧٨، حظرت التعديلات التي أدخلت على قانون الأحوال الشخصية الزواج الإجباري، وسهلت حصول المرأة على الطلاق، واشترطت الحصول على إذن القاضي عند الزواج بامرأة أخرى. كما تعزز التحاق النساء بالتعليم، وبحلول عام ١٩٨٢، كان أكثر من ٣٠% من طلاب الجامعة من الإناث. وسعى النظام إلى اجتذاب المرأة إلى قوة العمل بإنشاء مراكز رعاية الطفولة، ومنحها إجازات مدفوعة لرعاية الطفل، ومنحها أجرا مساويا لأجر الرجال. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات قد لا تبدو راديكالية، فإنها مثلت اتجاها جديدا في المجتمع العراقي.

ولتحسين إنتاجية السكان، تبنى النظام حملة مكثفة لمحاربة الأمية. وكانت الحملة، التي بدأت عام ١٩٧٨، لا تستهدف من هم في سن التعليم فحسب بل كل المواطنين البالغين. وافتتحت الآلاف من مراكز محو الأمية، واشترط على العراقيين حضور عامين على الأقل بهذه المراكز. كما حظي التعليم النظامي باهتمام مماثل، وارتفعت أعداد الملتحقين بالمدارس الابتدائية والثانوية بصورة ملحوظة في السبعينيات. وقد استخدم نظام

التعليم في الترويج لأفكار البعث ومراقبة السلوك السياسي. وكان حضور الدورات الخاصة بشرح عقيدة البعث إجباريا بالنسبة لطلاب الجامعة، وعمل النظام على ضمان قصر التعيين في الجامعة على أعضاء الحزب.

وخلال العقد الأول من حكم البعث، تبنى إحداث تغيير في تركيبة النخبة الحاكمة. وأوكل إلى أفراد من أصول ريفية متواضعة أرفع المناصب في الحزب والحكومة ومجلس قيادة الثورة. وفي هذا الصدد، كان التطور في العراق شبيها بنظيره في سوريا، وكان صعود فلاحي تكريت مماثلا لصعود العلويين. كان يمارس السلطة في العراق أشخاص نشأوا وتعلموا في الريف ونادرا ما تجد بينهم من تعلم أو عاش خارج منطقة الشرق الأوسط. وتورط هؤلاء الرجال وزعيمهم المهيمن، صدام حسين، في سلسلة من المواجهات الخارجية المعقدة، كشفت عن مدى ضآلة فهمهم للعالم الأوسع ــ ومدى ضآلة فهم العالم لهم.

السياسة الخارجية

خلال الفترة من عام ١٩٦٨ حتى انتهاء الحرب مع إيران عام ١٩٨٨، شهدت السياسة الخارجية العراقية تغييرات مهمة. فعندما جاء البعث إلى السلطة، كان العراق بعيدا عن الغرب ومتحالفا مع الاتحاد السوفيتي، الذي كان يعتمد عليه في الحصول على السلاح والخبرة التقنية. وتجسدت العلاقة المتينة بين البلدين بتوقيع معاهدة صداقة عراقية سوفيتية لمدة خمسة عشر عاما عام ١٩٧٢.

وعلى الرغم من احتفاظ العراق بعلاقاته بالاتحاد السوفيتي، فإنه خرج تدريجيا من عزلته عن الغرب واتجه نحو الاقتصاد العالمي بسبب صناعته النفطية. وقد اعتمدت مشروعات التنمية وبرامج الرعاية الاجتماعية بشدة على عائدات النفط. وقد اعترف النظام بهذا الاعتماد وسعى إلى الحصول المساعدات التقنية وخبرات التسويق من أي مكان، بما في ذلك اليابان والغرب. إن "ما نريده هو أفضل التقنيات وتنفيذ العقود والطلبيات بأسرع وقت ممكن"، كما صرح وزير التخطيط عام ١٩٧٥[1]. وهذه الطريقة البرجماتية للتنمية الاقتصادية اضطرت النظام إلى منح مشروعات البناء إلى مؤسسات أمريكية وبريطانية وفرنسية. وبحلول أواخر السبعينيات، كانت البلاد الغربية تتنافس للحصول على موطئ قدم في سوق السلاح العراقي المربح. وفازت فرنسا بعقد لتوريد

(1) Cited in Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship, 3rd ed. (London, 2001), p. 180.

طائرة الميراج المقاتلة و٢٠٠ دبابة، ووافقت إيطاليا على مد النظام بقطع بحرية متقدمة. وبالرغم هذا التنوع في مصادر الخبرة التقنية وإمدادات السلاح، استمر العراق في الاعتماد على الاتحاد السوفيتي في الحصول على الجانب الأكبر من مشترياته العسكرية. واتخذ النظام موقفا رسميا مؤيدا للسوفييت ومعاديا للولايات المتحدة. لكن على صعيد التنمية الاقتصادية، خاصة في مجال صناعة النفط، انتهج البعث سياسة برجماتية واستورد من التقنية الغربية ما استطاع.

في داخل الشرق الأوسط، قدم النظام لنفسه في البداية صورة راديكالية ثورية. فرفض قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، وشارك في حرب عام ١٩٧٣ بإرسال وحدات من جيشه إلى الجبهة السورية، وأدان المعاهدة المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩. وبرغم ما تحلى به من رفض عنيد في الأمور التي تتصل بإسرائيل، فقد كان الخليج الفارسي هو الفرصة الحقيقية للعراق لممارسة نفوذه. وقام النظام بمحاولة توسعية خرقاء عام ١٩٧٣، عندما قامت القوات العراقية، فيما يشبه البروفة لعام ١٩٩٠، باحتلال موقع داخل الحدود الكويتية وطالب بتنازل الكويت عن جزيرتين نائيتين لبغداد. ونجح الرد المنسق بين السعودية والجامعة العربية في تفادي أزمة كبرى، واضطر العراق إلى الانسحاب. وبعد حل خلافاته العالقة مع إيران بمقتضى اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، تحسنت علاقات العراق بجيرانه في الخليج تحسنا كبيرا؛ ومع زيادة علاقاته الاقتصادية بالغرب، تبنى النظام سياسة خارجية أكثر اعتدالا داخل العالم العربي. وقد مكنت السياسة الجديدة العراق من التعاون مع الدول العربية المعتدلة وكسب النفوذ في الدوائر العربية رفعت صدام إلى موضع الصدارة الإقليمية. وبدا طموح صدام لتولي العراق زعامة حركة العروبة أمرا واقعيا في أواخر السبعينيات.

الحرب الإيرانية – العراقية (١٩٨٠–١٩٨٨)

في عام ١٩٧٩، نجحت ثورة شعبية بتحريض من آية الله الخميني في الإطاحة بشاه إيران. ودعا النظام الذي جاء بعد الثورة، جمهورية إيران الإسلامية، إلى نشر الثورة الإسلامية في أرجاء منطقة الشرق الأوسط. ومع قيام الجمهورية الإسلامية، برؤيتها الشيعية المتشددة للإسلام، عادت إلى العلن مرة أخرى التوترات بين العراق وإيران والتي سبق تسويتها في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥.

وتراوحت المسائل التي تثير الخلاف بين البلدين من التنافس الثقافي القديم بين الحضارتين العربية والفارسية إلى الصراع على الحدود وحقوق الملاحة، إلى التفسيرات المتناقضة لدور القومية والدين في الحياة العامة. وكانت الحدود الشمالية من أكثر المسائل

حساسية بالنسبة للعراق. فقد استغل الأكراد فرصة الاضطراب الذي نجم عن الثورة الإيرانية لاستئناف عصيانهم المسلح ضد نظام صدام حسين. ورفض الحكم الإيراني الجديد إغلاق الحدود أمام الأكراد الباحثين عن ملجأ يحميهم من الجيش العراقي، وهذا يعتبر انتهاكا لبنود اتفاقية عام ١٩٧٥.

لكن بالنسبة للنظام العراقي، كان أكبر تحد ينذر بالخطر فرضه الخميني هو دعوته المباشرة لشيعة العراق للإطاحة بصدام. ولم يكن هذا تهديدا سياسيا فقط لوجود النظام، فقد كان أيضا خطرا أيديولوجيا يضع مبادئ الإسلام الشاملة في صدام مع قومية البعث العلمانية. وقبل عام من تسلمه الحكم، اعتبر الخميني صدام حسين و"حزب البعث الكافر" أعداء للإسلام. وفي عام ١٩٨٠، بعد قمع صدام لاضطرابات الشيعة وإعدام رجل دين شيعي بارز، أعلن الخميني أن "على شعب وجيش العراق أن يديرا ظهريهما لنظام البعث وأن يطيحا به". وفي نفس الخطاب، اتهم الخميني النظام العراقي "بالتهجم على الإسلام والقرآن"(١).

وتبين لصدام ان الحكومة الإيرانية تسعى لزعزعة استقرار حكمه بمساعدتها للمتمردين الأكراد، وتشجيع الشيعة على الانتفاض، وإنكار شرعية حكم البعث. وصمم على الإطاحة بحكم الخميني قبل أن يتمكن من تعزيز سلطته. وقد نال قرار صدام تأييد الممالك الغنية بالنفط في الكويت والسعودية ودول الخليج الأصغر التي خشيت من إسلام الخميني الشعبوي والثوري؛ كما حظي بدعم الولايات المتحدة.

ومن على شاشة التلفزيون العراقي، أعلن صدام في ١٧ سبتمبر عام ١٩٨٠ إلغاء اتفاقية الجزائر. وللتأكيد على موقفه، قام بتمزيق نسخة رسمية من الوثيقة بطريقة استعراضية. وبعد ذلك بخمسة أيام، قامت القوات العراقية بغزو إيران فيما أراده عملية عسكرية سريعة ضد عدو تضرب في أرجائه الفوضى. لكن صدام خاض، بدلا من ذلك، أطول حرب تقليدية شهدها القرن العشرون، حرب بشعة تكلفت مئات المليارات من الدولارات وأرواح مئات الآلاف.

وفي الشهر الأول من القتال، احتل العراق حوالي عشرة آلاف ميل مربع (٢٦ ألف كم مربعًا) من الأراضي الإيرانية بجبهة طولها ٦٠٠ كم، تمتد من الشمال إلى الجنوب (انظر الخريطة ١٩,١). لكن الخسائر العراقية كانت أكبر من المتوقع، وكانت المقاومة الإيرانية أشد صلابة من المتوقع. فقد أساء صدام تماما حساب آثار الغزو على سكان

---

(١) الاستشهادات الواردة في هذه الفقرة من

Dilip Hiro, The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict (London, 1990), pp. 34–35.

إيران. فبدلا من الانقلاب على الخميني، احتشدوا خلفه، مظهرين قدرا من الوطنية والولاء مكن الحكومة من الصمود في وجه النكسات الأولية وإعادة التجمع لشن الهجوم المـضاد. أضف إلى هذا أن الترسانة العسكرية التي خلفها الشاه كانت تتفوق على أسلحة العراق في بعض الجوانب، ولم تؤثر حالة الفوضى التي صاحبت الثورة بالـصورة التـي تـصورها صدام. وفيما بين نوفمبر عام ١٩٨١ ومايو عام ١٩٨٢، شنت إيران سلسلة من الهجمـات المضادة دفعت القوات العراقية إلى ما وراء الحدود ووضعت العراق في موضع الـدفاع. وعلى مدار السنوات الست التالية، دار القتال بالأساس فوق الأرض العراقيـة، وجـاءت لحظات بدا فيها سقوط ميناء البصرة أو العاصمة بغداد بيد الإيرانيين واردا. لكـن خـلال معظم الفترة بين عامي ١٩٨٢–١٩٨٨، استقر الوضع على حرب استنزاف مملة تخللتهـا هجمات إيرانية عرضية، تتصدرها موجات بشرية تسببت في خسائر مروعة في الأرواح.



الخريطة ١٩ – ١ العراق وإيران في الثمانينيات

ولم تقتصر الحرب على الأرض. فقد أغارت الطائرات العراقية على المدن الإيرانية في محاولة لإضعاف معنويات الإيرانيين. بالمقابل، قامت القوات الجوية الإيرانية بتدمير منشآت ميناء البصرة، وتعطيل حقول النفط الجنوبية، وتوجيه ضربات مدمرة للحقول المهمة في الشمال. وقد أعاق هذا صناعة النفط العراقية وقلل من دخل البلاد في وقت تحتاج فيه إلى نفقات عسكرية كبيرة. وفي عام ١٩٨٤، وصلت حرب الاستنزاف إلى الخطوط الملاحية للخليج الفارسي عندما بدأ العراق، في محاولة منه للحد من قدرة إيران على تصدير النفط، بمهاجمة ناقلات النفط المتجهة إلى الموانئ الإيرانية. وردت إيران بمهاجمة السفن المتعاملة مع الكويت والسعودية، الحليفين الخليجيين الكبيرين.

ومع الحد من قدرته على تصدير النفط، اضطر العراق إلى الاقتراض من الخارج لتمويل المجهود الحربي. وكانت الكويت والسعودية أكبر مقرضين، وقدمتا معا للعراق ما بين ٥٠-٦٠ مليار دولار من المساعدات أثناء الحرب. وكان اعتماد العراق الاقتصادي المتزايد على دول الخليج العربية الموالية للغرب سببا جعل نظام صدام يغير موقفه من حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. فغيرت بغداد موقفها الرافض لإسرائيل وأعادت العلاقات الودية مع مصر. وبالمقابل، أمدت مصر العراق بالذخيرة وقطع الغيار العسكرية والمستشارين العسكريين.

أثناء الحرب، كان الاتحاد السوفيتي هو مورد السلاح الرئيسي للعراق. لكن القوى الغربية أيضا هبت لمساعدة بغداد. فزودت فرنسا، التي ساهمت بقوة في كثير من مشروعات التنمية في العراق، قوات صدام بطائرات الميراج وسوبر انتندر المزودة بصواريخ **Exocet**. وفي عام ١٩٨٤، استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن وبغداد، التي سبق قطعها عام ١٩٦٧، وبدأت الولايات المتحدة في تزويد العراق بالمعلومات الاستخباراتية العسكرية. كما ضغطت الولايات المتجدة على حلفائها لعدم بيع الأسلحة لإيران وشنت خلال السنوات الأخيرة من الحرب حملة لفرض حظر على النفط الإيراني. وعندما كثفت إيران هجماتها على السفن الكويتية عام ١٩٨٧، سمحت الولايات المتحدة للسفن الكويتية برفع العلم الأمريكي، لتجعل بهذا أي اعتداء عليها اعتداء على سفينة أمريكية. كما عززت واشنطن وجودها في الخليج، وفي عدد من المناسبات خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨، قامت الزوارق الحربية الأمريكية بأعمال مباشرة ضد إيران.

وبرغم أن حكومة الولايات المتحدة والإعلام الأمريكي وجها نقدا هستيريا لصدام حسين ونظامه أثناء أزمة عامي ١٩٩٠-١٩٩١، فعلينا أن نتذكر المساعدات الحاسمة التي قدمتها الولايات المتحدة للعراق في بداية الحرب. فبالنسبة للولايات المتحدة في

الثمانينيات، كان آية الله الخميني هو شيطان الشرق الأوسط، وليس صدام حسين، وعمدت واشنطن إلى تجاهل وحشية نظام صدام من أجل منع انتشار نوع من الإسلام المتشدد وروح العداء للولايات المتحدة التي يمثلها الخميني. ولم تكن حقوق الإنسان هو ما يهم الولايات المتحدة في هذه الحرب بل احتياطيات النفط، تمامًا كما كان موقفها عام ١٩٩١. فدول الخليج الموالية للغرب تسيطر على نصف إمدادات العالم المكتشفة من النفط. وإذا قدر وهزم العراق، فمن المتوقع عندها إما أن تقع دول الخليج تحت سيطرة إيران أو تدور على الأقل في فلك إيران. وكان هذا احتمالا ينذر بالخطر بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة، ومن ثم قدمت دعمها للعراق. ولعب تدخل الولايات المتحدة العسكري والدبلوماسي لصالح حكومة صدام دورا مهما في إقناع قادة إيران بالسعي لإنهاء الحرب.

وفي ربيع عام ١٩٨٨، شن الإيرانيون هجوما نهائيا نجحوا بواسطته من الاستيلاء على بلدة حلبجة الكردية شمال العراق. وردت القوات الجوية العراقية بقصف البلدة بالغاز السام، وقتلت ما لا يقل عن خمسة آلاف من سكانها المدنيين. ولم تكن تلك المرة الأولى التي استخدم فيها العراق الأسلحة الكيماوية في الصراع، لكن قرار النظام باستخدامها ضد سكان بلده كان علامة على الوحشية التي كان على استعداد لإدارة الحرب بها. وكان امتلاك العراق لأسلحة كيماوية وإمكانية إرسال صواريخ محملة بالغاز السام إلى المراكز السكانية العامل الآخر الذي أقنع نظام الخميني بقبول الهدنة.

وفي ٢٠ أغسطس عام ١٩٨٨، بدأ سريان وقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة، وانتهت الحرب الطويلة أخيرا. ولم يحقق أي من الطرفين أهدافه. فبدلا من الإطاحة بالنظام الإيراني، عمل غزو صدام على تثبيت أركانه. وقبل آية الله خميني بالهدنة بعد أن كان مصرا على عدم الموافقة على الهدنة ما بقي صدام في الحكم. وظل الخلاف على الحدود دون حل حتى عام ١٩٩٠، عندما عرض صدام إعادة العمل باتفاقية الجزائر الذي سبق أن مزقها علنا قبل ذلك بعقد من الزمان. لم يتغير شيء على ما يبدو. وكانت التكلفة مذهلة. وقدر عدد الضحايا من الإيرانيين بـ ٢٦٢ ألف قتيل والعراقيين بـ ١٠٥ آلاف. وكانت الآثار الاقتصادية للحرب على العراق مدمرة مثل: تدمير مرافق ميناء البصرة، وتوقف مشروعات التنمية المدنية الطموحة، وفرض إجراءات التقشف. وفوق هذا، خرج العراق من الصراع محملا بديون خارجية ضخمة، قدرت بخمسين مليار دولار، نصفها لدول الخليج العربي. وتطلبت خدمة الدين الحد من المبالغ التي كان يمكن أن ينفقها العراق على عملية إعادة الإعمار التي كانت البلاد في أشد الاحتياج إليها.

وبالرغم من بقاء الأكراد على تحديهم، عززت الحرب من مشاعر الهوية القومية العراقية بين الجانب الأكبر من السكان. ونظرا لقلق النظام من الشيعة، فقد مزج بين

إجراءات المصالحة مع الطائفة ومواصلة سياسة القمع. فقام بتعيين أعداد أكبر من الشيعة في المناصب العليا في حزب البعث والقوات المسلحة، وسعى الرئيس صدام إلى تقديم صورة عن نفسه كمسلم حقيقي بزيارة المشاعر الشيعية المقدسة وتأكيده للشعب أن البعث يؤمن بمبادئ الإسلام. واختارت الأغلبية الساحقة من الشيعة تغليب الهوية العربية على ارتباطاتها الدينية وظلت على ولائها للحكم أثناء الحرب. وكان من الواضح أن الشيعة لا يرغبون في الخضوع للهيمنة الإيرانية.

وفي مجرى الحرب، زاد عدد القوات المسلحة العراقية من ١٩٠ ألف جندي إلى أكثر من مليون، وأصبحت البلاد قوة عسكرية إقليمية رئيسية. وأقامت صناعة أسلحة مزدهرة قادرة على إنتاج كل شيء، من الأسلحة الخفيفة إلى ذخيرة صواريخ سكود والأسلحة الكيماوية. وبخامات ومعدات مستوردة من الشركات الأوروبية بالأساس، عكف العلماء العراقيون على تطوير قدرات نووية. وبعد أن أصبحت القوات المسلحة أهم مؤسسة في الدولة العراقية، تعسكر المجتمع العراقي. فمجدت الحكومة فضائل العسكرية، وكان في ظهور صدام اليومي على التلفزيون مرتديا الزي العسكري تأكيدا على صلته الوثيقة بالقوات المسلحة. وأحكم قبضته على السلطة الكلية. لكن برغم مشاركة كل قطاعات المجتمع العراقي في مجهود الحرب، ظلت قاعدة صدام الشعبية ضيقة، واستمر في تعيين أفراد عائلته الممتدة بالأساس وزملائه الموثوق بهم في المناصب الحساسة بالقوات المسلحة وأجهزة الأمن ومجلس قيادة الثورة. كما عززت الحرب من عبادة شخص صدام حسين. وكانت صور الرئيس وتماثيله غزيرة بدرجة جعلت العراقيين يسخرون بقولهم إن تعداد العراق ١٨ مليون نسمة، نصفهم حقيقي والنصف الآخر تماثيل لصدام.

وانتهت تقييمات الموقف الاقتصادي العراقي عام ١٩٨٨ إلى أن تعافي البلاد ميئوس منه. وإذا ما قلصت النفقات العسكرية وخصصت مبالغ كبيرة من عائدات النفط لإعادة الإعمار، عندها ستكون أمام العراق فرصة جيدة ليتمكن من الوفاء بديونه وتحقيق نمو اقتصادي متواضع. لكن النظام لم يعط الأولوية لإعادة البناء بل لإعادة التسليح؛ فخلال عامي ١٩٨٨-١٩٩٠، أنفق العراق عشرة مليارات دولار على العتاد العسكري. وبسبب هذه النفقات العسكرية الضخمة، في جانب منها، تحول صدام في سعيه من أجل تعافي الاقتصاد العراقي باتجاه ضم الكويت عام ١٩٩٠. وقد ثبت أن هذه المغامرة أشد تدميرا للعراق من الحرب غير المدروسة مع إيران.

خاتمة

في كتابات مؤسسه، ميشيل عفلق، يرد تعريف حزب البعث في لغة رومانسية ومثيرة. فهو أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتنظيم طليعي ذو رسالة خالدة هي تحقيق الوحدة العربية. وقدم برنامج البعث صورة جذابة للنهضة العربية، واجتذب الحزب الشباب العربي من أبناء ما بعد الاستقلال، الباحثين عن قضية واسترداد الكرامة العربية. لكن تصورات عفلق للحزب تبددت مع انقسامه إلى تجمعات إقليمية وفصائل متصارعة. وكان هذا أوضح ما يكون في العراق وسوريا، حيث خضع البعث لسيطرة رجلين طموحين سخرا أجهزته وعقيدته لخدمة أهدافهما. وعند الأسد وصدام، أصبح الحزب أداة للسيطرة والتلقين ضمنت لنظاميهما البقاء. وقد حكم كلاهما باسم مبادئ البعث، لكن بدلا من تسخير مبادئ الحزب لإرساء أسس الوحدة العربية، استخدماها لانتقاد أحدهما الآخر وتعزيز طموحهما الشخصي في تحقيق الزعامة الإقليمية.

وعلى يدي الأسد وصدام، أضاع البعث رسالته العروبية، وانقسم إلى فرعين متنافسين في سوريا والعراق، يسعى كل منهما إلى تدمير الآخر. وكان عفلق نفسه ضحية من ضحايا هذا الصراع بينهما. وقد رحب به صدام، الذي هلل لوجوده في بغداد كدليل على أن بعث العراق لازال هو الأمين على مبادئ مؤسس الحزب، بعد أن طرده البعث السوري الذي لم يعد بحاجة إليه بل يخشى من دعوته.

وقد جمع النظامان بين القمع السياسي والإصلاح الاجتماعي. ولا ينبغي التقليل من مدى تلك الإصلاحات. لكن، وكما كان الحال في إيران على عهد الشاه، فإن تحسن معيشة السكان وحالتهم التعليمية لم يصاحبه زيادة ملموسة في فرص التنظيم السياسي أو حرية التعبير الثقافي. فقد كان يحكم سوريا والعراق ديكتاتوران مستبدان تدعمهما قوة حزب البعث والقوات المسلحة وشبكات من أجهزة الأمن الداخلي.

كانت تلك مؤسسات استغلها كلاهما وهما يصعدان من فلاحين فقرين إلى رئيسي دولتين، وظلا يعتمدان عليها لاستمرار حكميهما.



إزاحة الستار عن صورة تذكارية للرئيس صدام حسين خلال الاحتفالات ببلوغه الثالثة والخمسين في عام ١٩٩٠ (المصدر: صور أسوشيتد برس العالمية)

(٢٠)

الثورة الإيرانية والبعث الإسلامي

مثلت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ أهمية كبيرة ليس لإيران وحدها بل وكذلك للشرق الأوسط ككل، والدول الإسلامية في العالم، وللقوى الخارجية المتعاملة مع الشرق الأوسط. وفي إيران، اعتبرت الثورة "حدثا كارثيا" غيَّر البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني للبلاد تغييرا جذريا[1]. فقد أطاحت بالشاه وأعلنت قيام الجمهورية الإسلامية؛ وألغت القوانين العلمانية وحلت محلها الشريعة الإسلامية؛ وطردت الزعماء السياسيين وقادة الجيش المختارين من قبل الشاه وأسست لنخبة جديدة.

وشجع نجاح الثورة المسلمين ممن أفاقوا من وهم نماذج التنمية الغربية في كل مكان والتواقين إلى استعادة المؤسسات الإسلامية التي يمكنهم من خلالها بناء مستقبل مزدهر وإيجابي. لكن حكام الشرق الأوسط لم يشاركوا في النشوة الشعبية التي أحدثتها الثورة. وقد هز قيام جمهورية إيران الإسلامية المتشددة أركان العروش الملكية المحافظة والديكتاتوريات العلمانية على حد سواء، وأصبحت إيران في عزلة عن بقية الشرق الأوسط. وأخيرا، دمرت الثورة الأسس التي قامت عليها السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي. فكان الشاه أقوى حليف للولايات المتحدة في منطقة الخليج الغنية بالنفط؛ وتلقى مليارات الدولارات من الأسلحة الأمريكية لتمكين بلاده من حماية المصالح الأمريكية وكبح جماح التهور السوفيتي. ومع اندلاع الثورة، وقعت الترسانة العسكرية الإيرانية بيد نظام ينبذ علاقاته بالولايات المتحدة، ويدين إسرائيل، ويدعو إلى إنهاء النفوذ الأمريكي في المنطقة. وخلال العقد التالي لعام ١٩٧٩، كانت محاولات الولايات المتحدة لاستعادة وضعها خرقاء ومتلعثمة، وبدلا من تحسين علاقتها مع القوى الجديدة الصاعدة من الثورة زادتها سوءا.

مراحل الثورة في إيران

تحركات المعارضة

في عام ١٩٧٥، اتخذ نظام محمد رضا شاه خطوات لإحكام سيطرته على حياة الشعب الإيراني. فألغى نظام الحزبين القائم وأقام بدلا منه نظاما يقوم على حزب سياسي

(1) Shaul Bakhash, The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution (New York, 1986), p. 4.

واحد، هو حزب النهضة. ومن خلال حزب النهضة والمنظمات المتصلة به، سعى النظام إلى السيطرة على الجماعات الساعية إلى الفوز بقدر من الاستقلال عن الحكومة، وبالذات تجار البازار وعلماء الدين. وحاولت الحكومة فرض أجهزة الحزب على البازار وشنت في الوقت ذاته هجوما على المؤسسة الدينية بمحاولة تقليص دور الإسلام في الحياة اليومية وتمجيد العرش على حساب المقومات الإسلامية للهوية. فعلى سبيل المثال، اتخذ الشاه إجراء مستفزا يعد تحديا لدور الإسلام، عندما استبدل التقويم الهجري بالتقويم الملكي الذي يعود إلى عهد قورش العظيم. وقد أثارت مثل هذه الإجراءات حفيظة تجار البازار والمؤسسة الدينية وأعادت الحياة من جديد إلى تحالفهم التقليدي. لكن سيطرة الحكومة على المجتمع بدت شاملة وأتاحت أساسا مضمونا لإدامة أجل العرش.

لكن التشققات التي أصابت الاستبداد الملكي كانت واضحة حتى في الفترة التي بلغ فيها أوج قوته. وكانت إدارة الاقتصاد إحدى إخفاقات النظام. فبعد الارتفاع المذهل في أسعار النفط عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، انغمست الحكومة في إنفاق مسرف أدى إلى التضخم وأظهر مدى سوء توزيع عائدات الثروة النفطية. من جهة أخرى، راكمت الفصائل المستفيدة من المجتمع الإيراني – الموردون وبعض رجال الأعمال والوسطاء الذين يرتبون التعاقدات مع المؤسسات الأجنبية ــ ثروات ضخمة خلال السبعينيات. وغرفت عائلة الشاه وخدمها ملايين الدولارات من الثروة القومية للإنفاق على أسلوب معيشتهم المترف. من ناحية أخرى، أدى ارتفاع معدلات التضخم إلى زيادة أعباء المعيشة زيادة كبيرة هددت الوضع الاقتصادي للطبقة الوسطى المدينية. وقد جاءت أول التعبيرات العلنية عن الغضب من جانب أفراد هذه المجموعة.

وكان اعتماد الشاه على الخبراء الأجانب سببا آخر للرفض الشعبي لنظامه. فمع مشتريات نظم الأسلحة المتقدمة والشروع في برامج للتنمية واسعة النطاق، اضطر النظام إلى استخدام أعداد متزايدة من الفنيين والخبراء العسكريين الأجانب؛ وبحلول عام ١٩٧٧، كان عددهم في البلاد يزيد على ٦٠ ألفا. وبالنسبة لقطاع عريض من الرأي العام الإيراني، كان وجود هذا العدد الكبير من الأجانب غير المسلمين تذكيرا دائما باندفاع الشاه في محاكاة الغرب واعتماده على عملاء الاستعمار الغربي. وبرزت الشعارات التي تدين علاقات الشاه بالغرب خلال شهور الثورة.

وتوفرت قناة للتعبير عن المظالم عام ١٩٧٧، عندما نشرت منظمات حقوق الإنسان مثل العفو الدولية انتهاكات النظام الإيراني لحقوق الإنسان ولجوئه إلى تعذيب السجناء السياسيين. وبتنصيب الرئيس كارتر عام ١٩٧٧، بدأت الإدارة الأمريكية الضغط

على الشاه من أجل تحرير نظامه. وقام الشاه، الذي لم يكن راغبا في تعريض علاقته بواشنطن للخطر والحرمان من العتاد العسكري الأمريكي، بتخفيف قبضة الشرطة، وأصلح أوضاع المحاكم التي تتولى محاكمة المعارضين، وأفرج عن حوالي ٣٠٠ من السجناء السياسيين. وهذا التغيير المتواضع في سياسات النظام شجع المعارضة على التعبير عن مطالبها.

وقد تصدرت أصوات المهنيين في المدن وطلاب الجامعات العلمانيين أصحاب التوجهات الغربية التعبيرات الأولى عن الاحتجاج. وقد انضموا إلى مجموعات من القطاع التقليدي بالمجتمع الحضري – تحديدا، تجار البازار وطلاب الحسينيات الشيعية. وأصدر المحتجون، الذين انتظموا في اتحادات مهنية ومنظمات طلابية، النشرات ووزعوا البيانات التي تنتقد انتهاك النظام لحقوق الإنسان وتطالب بحرية التعبير والاجتماع. ومع تصاعد نشر الانتقادات الموجهة للنظام، صعدت المعارضة أنشطتها بإحياء التنظيمات السياسية القديمة وتشكيل تنظيمات جديدة. وبالرغم من ظهور تشكيلة من أحزاب المعارضة سريعا، كان الأبرز هما حركة تحرير إيران والجناح المتشدد من العلماء.

وكان مهدي بازرجان (١٩٠٧-١٩٩٥)، مؤسس الحركة، يعبر عن قوى المعارضة الليبرالية التي احتشدت خلف حزبه. وكان بازرجان- الذي تلقى تعليمه كمهندس بباريس،- سياسيا إصلاحيا دعم مصدق في مواجهته مع الشاه في أوائل الخمسينيات. وبرغم إيمان بازرجان بضرورة أن يكون لإيران حكومة علمانية، فإنه لم يكن مع الابتعاد عن الإسلام. كان يرى في الإسلام مكونا حيويا من مكونات الثقافة القومية الإيرانية وعارض اعتناق الشاه المتصلب للقيم الغربية. وأصر على أن الإسلام عقيدة إصلاحية وأن من الواجب دمجه في برامج التحديث التي كانت تقدمية ومع ذلك لها سماتها الإيرانية الواضحة. وخلال المرحلة الأولى من الثورة، فضل بازرجان وزملاؤه العودة إلى العمل بدستور عام ١٩٠٦ وإقامة ملكية دستورية بقيادة الشاه. وكانوا يرون أن التغيير قادم إلى إيران، وتوقعوا أن يلعبوا دورا بارزا في تقرير وجهته. لكنهم أصيبوا بخيبة الأمل.

كان علي شريعتي الذي عاش بين عامي (١٩٣٣-١٩٧٧) هو المنظِّر الأكثر تأثيرا في جناح بازرجان في حركة التحرير. وهو مفكر تلقى تعليمه في باريس ومدرس كان له إسهامه البالغ في حركة الاحتجاج في السبعينيات. وفي أثناء دراسته للحصول على درجة الدكتوراه بباريس، شارك شريعتي في الأنشطة الطلابية وتشبع بأعمال جان بول سارتر وفرانز فانون وشي جيفارا، وغيرهم. وعند عودته إلى إيران، جعلت نظرته الراديكالية

من الصعب عليه الحصول على وظيفة، وفي النهاية أصبح مدرسا بإحدى القاعات الدينية بطهران. وقد ذاعت دروسه التي ألقاها في الفترة ما بين تعيينه عام ١٩٦٧ والقبض عليه عام ١٩٧٢ وانتشرت مطبوعة ومسجلة على شرائط الكاسيت.

وقدم شريعتي، المتأثر بإنجازات الثورتين الجزائرية والكوبية وإن كان يعارض تماما علمانية هاتين الثورتين، نظرية إصلاحية متقدمة تجمع مزيجا لا يجتمع من الماركسية والشيعية والثورية والوطنية الإيرانية. وكان جوهر رسالته يقوم على أن الشيعة دين نضالي، يطالب المؤمنون به بالتصدي للظلم والتمسك بميراثهم الثقافي في وجه النماذج الغربية للتنمية. وكان لمبادئه توجه ديني لكنها لا تتعاطف مع أولئك العلماء المتشددين في تعاليمهم الدينية العتيقة. وهو يرى أن العلماء المسيسين فشلوا في الإقرار بجوهر الشيعة كما يتمثل في علي والحسين، الإمامين التاريخيين اللذين نالا الشهادة في سبيل الدفاع عن المقهورين في عصرهما. واقترح شريعتي نوعا من "الدين العلماني" الحيوي، والملهم؛ ودعا إلى العمل والتغيير، لكنه كان ينتمي ثقافيا للإطار العام للإسلام الشيعي. وحظيت دعوة شريعتي، الذي أدان رقابة وعلمانية وفساد نظام الشاه في السبعينيات، إلى العمل بدعم شعبي كبير بين طلاب الثانوي والجامعة، حيث أتاحت لهم "عقيدة تفي برغبتهم في البقاء على إيمانهم بدينهم وتحثهم في ذات الوقت على القيام بثورة"[1]. وعُزي موت شريعتي في لندن عام ١٩٧٧ إلى السفاك وزادت سيرته نصوعا بعد استشهاده في سبيل القضية التي نذر نفسه لها عن إيمان واقتناع. وحسبما يتضح من كتابات وآراء بازرجان وشريعتي، وجود تيار نشاط قوي ذي توجه إسلامي بين الشخصيات السياسية والثقافية العلمانية المرتبطين بحركة التحرير.

ولم يكن للمؤسسة المهنية الدينية خطة عمل مشتركة تجاه نظام الشاه. والحقيقة أنه كان هناك قطاع كبير من العلماء يرى أن مكانة رجل الدين لا تسمح له بالمشاركة في أنشطة سياسية. وكانت هناك مجموعة أخرى تتألف من الإصلاحيين المعتدلين تتفق أهدافهم مع برنامج بازرجان وحركة التحرير- استعادة الدستور وتأسيس ملكية دستورية تحت حكم الشاه. وكان هناك جناح ثالث داخل المؤسسة الدينية أكثر تشددا وتصلبا. ولم تكن هذه المجموعة مقتنعة بأن مجرد إعادة تنظيم الحكومة يمكن أن يعيد العمل بالدستور. وطالب أعضاؤها بدلا من ذلك بتغيير جذري بالدعوة إلى الإطاحة بالعرش وإقامة دولة

---

(1) Mangol Bayat, "Islam in Pahlavi and Post-Pahlavi Iran: A Cultural Revolution?" in John L. Esposito, ed., Islam and Development: Religion and Sociopolitical Change (Syracuse, 1980), p. 100.

إسلامية تحت حكم العلماء. وكان يتزعم هذه المجموعة آية الله روح الله الخميني، قائد الثورة، القوة الملهمة الذي اجتذب بموقفه الصلب ومزجه الحاذق بين العقائد كل قوى المعارضة للوقوف بجانبه.

درس الخميني (١٩٠٢-١٩٨٩) القرآن في معهد إسلامي ثم أصبح معلما به. وكان يرتاب في سياسات رضا شاه وابنه، اعتقادا منه بأن كليهما كان مصرا على تقويض قوة العلماء وعلمنة المجتمع الإيراني. وفي عام ١٩٦٣، ألقي القبض على الخميني لاتهامه الشاه علنا باتباع سياسات تتنافى مع مبادئ الإسلام. وعندما واصل انتقاداته للنظام بعد إطلاق سراحه، ألقي القبض عليه مرة أخرى ونفي إلى تركيا عام ١٩٦٤ (انظر الفصل الرابع عشر). وبعد أن أمضى عاما في تركيا، سُمح له بالإقامة في مدينة النجف الشيعية المقدسة في العراق، وظل هناك حتى إبعاده إلى ضواحي باريس عام ١٩٧٨.

وفي منفاه، واصل هجومه على الشاه وحكومته. وسُجلت محاضراته وخطبه التي ألقاها في العراق، وكانت الشرائط تُهرب إلى إيران، حيث انتشرت على نطاق واسع وجعلت من اسم الخميني علامة على واحد من أشد مناهضي الشاه صراحة في أعين الجماهير. وحازت بيانات الخميني المصداقية لا بسبب موقفه الشجاع وحده وإنما كذلك بسبب شبكة من طلابه السابقين ممن بلغوا مراتب الصدارة في المؤسسة الدينية الإيرانية فيما بين الستينيات والسبعينيات. وتولت هذه المجموعة من الأنصار أصحاب المناصب نشر بياناته وحالت دون عزلة الخميني في المنفى عن الشعب الإيراني.

وكانت أقوى الاتهامات التي وجهها الخميني للشاه بيع إيران للمصالح الأجنبية، خاصة الأمريكية، وما ينطوي عليه ذلك من تدمير للهوية الإسلامية. وتظهر اقتراحاته لمعالجة ما تعانيه إيران من علل تحت حكم الشاه في مجموعة محاضراته التي تضمنها كتابه "ولاية الفقيه: الحكم الإسلامي" الذي نشر عام ١٩٧١. ويرى أحد الباحثين أن العمل كان أكثر من مرشد لإعادة تنظيم المجتمع؛ فهو "دليل للثورة" أيضا(١). في الكتاب، يرى الخميني وجود إمكانية واقعية لقيام دولة إسلامية تستلهم مبادئ القرآن وما نقل عن الصحابة، وأن على رجال الدين إدارة شئون هذه الدولة لمعرفتهم بأحكام الشريعة. وقال إن العرش مؤسسة غريبة عن الإسلام، ودعا إلى الإطاحة بنظام الشاه عبر إقامة حكومة إسلامية موازية تحشد الشعب للثورة على الظلم والطغيان. وطالب الخميني بطرد الشاه وإقامة حكم يديره العلماء، وهو ما لم يلق القبول التام من جانب حركة التحرير وغيرها

---

(1) Bakhash, The Reign of the Ayatollahs, p. 38.

من عناصر المعارضة التي كانت تتطلع إلى حكم أكثر علمانية. لكن مع تعاظم زخم الثورة، اجتذب برنامج الخميني قدرا كبيرا من الدعم. كان نوعا من النضال السياسي ذا مرجعية دينية، يتجاوز الأجيال والطبقات لأنه يضرب بجذوره في المجتمع الإيراني ككل. كان خلاصة للميراث المشترك للاحتجاج الديني القائم على مشاعر معادية للاستعمار تضرب بجذورها في احتجاجات التبغ عام ١٨٩١، والثورة الدستورية بين عامي ١٩٠٥-١٩١١، والمقاومة التي أبداها الخميني نفسه عام ١٩٦٣.

من الاحتجاج إلى الثورة

شهد عام ١٩٧٨ تحول معارضة الشاه من حركة إصلاحية معتدلة من المهنيين أبناء الطبقة الوسطى إلى ثورة إسلامية شعبية يبث الخميني دعوتها وتدعمها جماهير المدن. وأسرع الرد الوحشي من جانب قوات الشاه على المحتجين العزل من أبناء الشعب الإيراني من وتيرة التحول.

وفي يناير عام ١٩٧٨، نشرت صحيفة حكومية هجوما مسيئا وغير معهود على الخميني. ودفع المقال الطلاب وتجار البازار في قم إلى تنظيم مظاهرة احتجاج على نظام الشاه. وفضت وحدات الجيش المظاهرة بالقوة، وقتلت العديد من الطلاب. وأضاف القتلى في قم بعدا جديدا لحركة المعارضة وأضفى عليها صبغة إسلامية خالصة. وبدأت دورة الأربعينيات تنظمها الطوائف الإسلامية في ذكرى الأربعين لتأبين ضحايا الاحتجاجات. واستغلت هذه الذكرى بمهارة سياسية عالية في مجرى الثورة. ودعا آيات الله البارزون وغيرهم من قادة المعارضة الشعب الإيراني للاحتفال بيوم الأربعين في قم بحضور الشعائر. وبهذه الطريقة، دخل إيقاع الاحتجاج السياسي في إطار الشعائر الشيعية الإسلامية، لتمنح المؤسسة الدينية بذلك سلطة حصرية لتوجيه وإرشاد الاحتجاجات. وفي ١٨ فبراير عام ١٩٧٨، وبعد أربعين يوما من أحداث قم، أقيمت الشعائر والتظاهرات السلمية في ذكرى الأربعين في المدن الإيرانية الكبرى. لكن الاحتجاجات تحولت إلى العنف في مدينة تبريز، وأرسلت الحكومة دباباتها لاستعادة النظام. وقتل أكثر من ١٠٠ متظاهر. وفي ذكرى استشهادهم، أقيمت الشعائر مرة أخرى بعد مرور ٤٠ يوما في ٢٩ مارس، وتحولت بعض المسيرات مرة أخرى إلى العنف عندما هاجمت الجماهير رموزا لنظام الشاه كالفنادق الفاخرة، ومحلات الخمور، ودور السينما التي تعرض الأفلام الإباحية. وقتل عشرات المتظاهرين على يد قوات النظام، ومرة أخرى دعت حركة المعارضة الشعب لتكريم القتلى بإقامة الشعائر في العاشر من مايو. وفي هذه المناسبة الثالثة، تكررت المسيرات والعنف والقتل.

وعند هذا الحد، وفي صيف عام ١٩٧٨، أعلنت حكومة الشاه عن سياسة اقتصادية جديدة كانت بمثابة كارثة من الناحيتين السياسية والاقتصادية. فلكي تحد من ضغوط التضخم، قررت الحكومة إبطاء الاقتصاد. وقام النظام بتجميد الأجور، وألغى المئات من مشروعات البناء، وقدم برنامجا للتقشف الشامل. وسرعان ما أدت هذه السياسات إلى شيوع البطالة بين عمال المدن وانتشار القلاقل العمالية في نهاية المطاف. وكان كثير من عمال المدن من حديثي الهجرة من الريف ويعيشون في مدن الصفيح المكتظة بالسكان في طهران وما حولها. وقد وجدت دعوات الاحتجاج الصادرة عن القادة الإسلاميين أذانا مصغية عند هؤلاء العمال.

كان الركود النتيجة المباشرة لسياسة النظام، وأنزل في طريقه الطبقة العاملة في المدن إلى الشوارع لتنضم إلى الطلبة والتجار الذين عانوا من وطأة قمع الشاه. واكتسبت هتافات المتظاهرين نغمة أكثر راديكالية، حيث استبدلت المطالبة بعودة الدستور إلى المطالبة بقتل الشاه وعودة الخميني. وردت الحكومة بإعلان الأحكام العرفية وحظر التظاهر في الشوارع. وتم تجاهل الحظر، وفي يوم الجمعة الثامن من سبتمبر عام ١٩٧٨، اندلعت في العاصمة طهران سلسلة من المواجهات بين المحتجين من كل طبقات المجتمع والقوات المسلحة التابعة للحكومة. وقام الجيش بنشر كل القوات المتاحة، من الدبابات إلى المروحيات المسلحة، لقمع الجماهير. وفقد مئات العزل من الطلبة والعمال وغيرهم من المدنيين حياتهم. وعرفت هذه الحادثة بالجمعة السوداء وكانت بمثابة نقطة تحول في حشد الجماهير ضد نظام الشاه. وحسب تعبير أحد المؤرخين، شقت الجمعة السوداء "بحرا من الدماء بين الشاه والشعب"(1). ودفع رد النظام الوحشي الجماهير بقوة نحو معسكر الخميني واضطر زعماء حركة التحرير إلى تبني دعوته الإطاحة بالشاه إذا أرادوا التمتع بأي قدر من النفوذ في المواجهة التي كانت تتصاعد بقوة. وتلت الجمعة السوداء موجة من الإضرابات في قطاعات صناعية حساسة كتكرير النفط وحقوله. وبلغت احتجاجات العمال ذروتها في أكتوبر وأدت إلى إغلاق معظم الصناعات الكبيرة وإصابة الاقتصاد الإيراني بالشلل.

وكان أداء الشاه مترددا خلال المراحل الأخيرة من الثورة. ونظرا لعجزه عن اتخاذ قرار بشأن ما ينبغي عمله وشكه في مدى دعم واشنطن للقضاء على الاحتجاجات كليا، وبدلا من تقديم التنازلات، أمر بنشر القوات. وتبين فيما بعد أن محمد رضا شاه كان مريضا في ذلك الحين بالسرطان. وبرغم إمكانية أن يكون المرض قد أثر على أحكامه،

---

(1) Ervand Abrahamian, Iran Between Two Revolutions (Princeton, 1982), p. 516.

فإنه لم يعرف عنه الحسم في وقت الأزمات، ولم يؤد افتقاده إلى الإصرار الذي يبديه في الظاهر إلا إلى زيادة زخم الاحتجاجات.

وبلغت حركة الاحتجاجات الثورية ذروتها في ديسمبر، أثناء الأيام العشرة من شهر محرم، التي توافق شعائر ذكرى استشهاد الإمام الحسين. ومحرم هو أهم المناسبات في التقويم الشيعي، واستخدم هذه المرة لوضع الاحتجاجات المعادية بقوة في إطار ديني. وبدءا من الثاني من ديسمبر، تحدى آلاف المتظاهرين الحظر الذي أعلنه النظام وخرجوا إلى شوارع طهران. وحمل المتظاهرون، الذين كانوا يرتدون أكفان الشهادة البيضاء اقتداء بتضحيات علي والحسين، اللذين ماتا وهما يحاربان طغيان زمانهما، لافتات تدين الشاه وحلفاءه الأمريكيين وتطالب بعودة الخميني. وقتل خلال الأيام الثلاثة الأولى من محرم حوالي ٧٠٠ متظاهر، لكن المظاهرات استمرت، وتوجت بمسيرة ضخمة في طهران في الثاني عشر من ديسمبر ضمت مليوني شخص.

وخلال مظاهرات محرم، بدأت الركيزة العسكرية التي يستند إليها نظام الشاه تتفتت. فامتنع المجندون عن ضرب الطلاب وأصحاب المحال والعمال غير المسلحين، وفروا من وحداتهم، وانضموا إلى المتظاهرين وأطلقوا النار- حسب بعض التقارير- على قادتهم من الضباط. وفي ظل هذه الأوضاع البائسة، وافق السياسي المعتدل المنتمي لحركة التحرير، شهبور بختيار، على تولي رئاسة الوزراء بشرط مغادرة الشاه للبلاد. لكن الوقت كان قد تأخر على اعتدال شخصية مثل بختيار. وقد أدانه زملاؤه في حركة التحرير والخميني نفسه، الذي أصدر بيانا أعلن فيه أن أي حكومة يعينها الشاه هي حكومة غير شرعية وأن القبول بها يعتبر خيانة للإسلام.

وفي ١٦ يناير عام ١٩٧٩، غادر محمد رضا شاه إيران، فيما وصف بإجازة طويلة. ومات بعد ذلك بعام في منفاه بمصر. وفي الأول من فبراير، وصل آية الله الخميني منتصرا، واستقبلته الجماهير الغفيرة بترحاب. وهكذا، أطاحت ثورة شعبية غير مسلحة بقيادة وتوجيه عضو كهل من المؤسسة الدينية بملك الملوك وأنهت حكم عائلة بهلوي.

تثبيت أركان الثورة وتأسيس الجمهورية الإسلامية

مع عودة الخميني إلى إيران، كانت الدولة والجيش وقوات الأمن الداخلي قد تفككت؛ وانهار الاقتصاد؛ ودخلت التنظيمات من اليسار إلى أقصى اليمين السياسي في صراع على السلطة. كان الوضع ثوريا بحق ــ عاصفا وفوضويا، بلا نتيجة مؤكدة. وظلت هذه الأوضاع حتى عام ١٩٨٢، يؤججها الصراع بين القوى العلمانية والدينية،

ووجود مراكز القوى المتصارعة، وظهور المنظمات الثورية المستقلة. وكان السلك الناظم لهذه السنوات المبكرة من الاضطراب هو الصراع على وجهة المجتمع الإيراني مستقبلا: هل يخضع لسيطرة المؤسسة الدينية ويصبح حكما ثيوقراطيا إسلاميا، أم يصبح نظاما دستوريا تحت سيطرة إصلاحيين معتدلين على شاكلة بازرجان؟ وقد تكلف الصراع على حسم هذه المسألة آلاف الأرواح وانتهى بهيمنة المؤسسة الدينية على الحياة الإيرانية.

وزاد من صعوبة مهمة الحكم وجود مركزين متنافسين على السلطة. وقد رفض الخميني، اتساقا مع ما قاله من أن أي مسئول يقبل التعيين من قبل الشاه يعتبر خائنا للإسلام، الاعتراف بسلطة رئيس الوزراء بختيار وأجبره على الاستقالة أوائل عام ١٩٧٩. ثم قام بتعيين مهدي بازرجان (الذي سبق وتناولنا مسيرته السياسية في القسم السابق) رئيسا للوزراء. وكانت مهمة بازرجان هي استعادة النظام الإداري والاستقرار الاقتصادي. وسعى مع مجلسه من العلمانيين المعتدلين لكبح جماح المنظمات الثورية وتشجيع تأسيس مؤسسات علمانية للحكم. لكن نطاق حكومة بازرجان كان محدودا بسبب سلطات التنظيم الحاكم الموازي المعروف بمجلس الجمهورية الإسلامية. وشكل المجلس، المؤلف بالأساس من علماء الدين والخاضع لتوجيهات الخميني، الهيئة الإدارية والتشريعية الأعلى للبلاد. فكان هو الذي يصدر القوانين والمراسيم وله حق الاعتراض على السياسات التي تقترحها حكومة بازرجان. ونظرا لسلطات المجلس الطاغية، كان من المستحيل على بازرجان تطبيق برنامجه، فاستقال في نوفمبر عام ١٩٧٩، مستاءً من المعارضة الدينية لسياساته الداخلية ومحاولاته للاحتفاظ بمظهر العلاقات الودية مع الولايات المتحدة.

وقد فرض ظهور المنظمات الثورية المستقلة تحديا إضافيا لسلطة حكومة بازرجان. فمع تفكك الدولة المركزية خلال الأسابيع الأخيرة من حكم الشاه، تشكلت اللجان المحلية للقيام بالمهام الأمنية والإدارية الأساسية. وقد استخدمت هذه اللجان، التي كان يترأسها في كثير من الأحيان العلماء من مؤيدي الخميني، لمد نفوذ المؤسسة الدينية المتشددة في أنحاء البلاد. وفي مايو عام ١٩٧٩، أصدر الخميني أوامره بتشكيل الحرس الثوري، وهي قوة مسلحة تختلف عن الجيش النظامي. وجرى نشر الحرس الثوري، الذي تألف- إلى حد كبير- من فقراء الشباب من المراكز الحضرية، ضد معارضي الثورة ولعب دورا مهما في انتصار ائتلاف الخميني.

وكانت هناك مجموعة أخرى من التنظيمات التي تعمل بعيدا عن سيطرة الحكومة هي المحاكم الثورية. وكان قوام هذه المحاكم الثورية، التي تأسست في فبراير عام

١٩٧٩، من قضاة متدينين، أصدروا أحكاما ضد المسئولين السابقين من عهد الشاه وغيرهم ممن وجهت إليهم تهمة القيام بأنشطة معادية للثورة. وكانت الرغبة في الانتقام من مسئولي عهد الشاه متأصلة، وبحلول نهاية عام ١٩٧٩، أصدرت المحاكم الثورية أحكاما بإعدام رئيس سابق للوزراء وعدد من أعضاء البرلمان والمئات من عملاء السفاك وكبار رجال الجيش.

ولتوفير هيكل تنظيمي لعقيدة الثورة الإسلامية، أسست مجموعة من آيات الله المقربين من الخميني حزب الجمهورية الإسلامي في منتصف عام ١٩٧٩. وسعى الحزب إلى حشد الدعم الشعبي للجمهورية الإسلامية وتشويه سمعة المعتدلين العلمانيين. وبفضل صلاته الوثيقة بشبكة العلماء القومية، الذين كانت لهم بالمقابل صلات منتظمة ومباشرة بالسكان عبر المساجد، أصبح الحزب القوة السياسية الرئيسية داخل إيران. وزادت قدرات الحزب على الإقناع بفضل قدرته على استدعاء الحرس الثوري لفض مسيرات المعارضة والقبض على رموز المعارضة واعتقالهم.

ورغم أن انهيار نظام الشاه أدى إلى ظهور مجموعة من المجموعات السياسية المتصارعة التي شملت كل الأطياف السياسية من الماركسيين إلى رجال الدين المتشددين، تمثل المتنافسون الأساسيون على السلطة في حزب الجمهورية الإسلامي والمكونات المتعددة لحركة التحرير. وكان الحزب يحظى بدعم غالبية العلماء وجماهير المدن والريف، الذين كان أمامهم الكثير ليجنوه من التغييرات الجذرية التي طرأت على الهيكل السياسي والاجتماعي لإيران والذين أيدوا دعوات الخميني لتطبيق برنامج العدالة الاجتماعية الإسلامية. وتراوح جمهور حركة التحرير بين التكنوقراط والمهنيين من أبناء الطبقة الوسطى، وبعض تجار البازار، وبعض الشرائح في الجامعات الغربية التوجه، وكل الرافضين لهيمنة العلماء على الحكم. وقد أسهمت صلتها بالعناصر ذات التوجه الغربي في المجتمع في هزيمتها.

وبدأت الخطوات التي أدت إلى قيام النظام الإسلامي الجديد في إيران باستفتاء قومي في مارس عام ١٩٧٩ أقر استبدال العرش بالجمهورية الإسلامية. وكانت نتائج هذا الاستفتاء تدشينا للكفاح من أجل تحديد المعنى الدستوري لتعبير الجمهورية الإسلامية. وفي يونيو عام ١٩٧٩، قدمت حكومة بازرجان مسودة دستور تتضمن مبدأ الدولة الإسلامية، لكنه لم يمنح المؤسسة الدينية سلطات إدارية وقضائية خاصة. وخضعت مسودة الحكومة لمناقشة مجلس الخبراء المنتخب شعبيا والمؤلف في أغلبيته من العلماء. وخطب الخميني شخصيا أمام الجلسة الأولى للمجلس وأبلغ النواب بأن الدستور يجب أن

يستند "إلى الإسلام بنسبة ١٠٠%"[1]. وخلال المداولات، أعاد مجلس الخبراء صياغة مسودة الحكومة الأصلية صياغة تامة، وقدموا دستورا يشترط اتفاق كل القوانين والتشريعات مع مبادئ الإسلام ومعاييره. وهذا الشرط مكن العلماء من الاستئثار بسلطات الدولة. ووضع ما انتهى إليه الجدل الدستوري إيران على طريق الأسلمة السياسية والتشريعية والاجتماعية الكاملة، وربما كانت خطوة ثورية بقدر ثورية الإطاحة بالشاه.

في مجال سلطة الحكم، حدد الدستور مراكز سلطة متنافسة أدت إلى الشلل الإداري والغضب الشعبي بغياب شخصية الخميني المسيطرة عن المشهد عام ١٩٨٩. ومن ناحية أخرى، أتاح الدستور بهذه الطريقة للشعب الإيراني فرصة أن يختار بطريقة مباشرة الرئيس وأعضاء المجلس القومي ومجالس البلديات. لكنه- من ناحية أخرى- ركز السلطة بيد مسئولين غير منتخبين، ومعظمهم من العلماء. وهؤلاء المسئولون هم الذين يتألف منهم مجلس صيانة الدستور، الذي يتمتع أعضاؤه الاثنا عشر بسلطات واسعة للمراجعة التشريعية. فكل القوانين والتشريعات التي يقرها المجلس المنتخب تعرض على هذا المجلس، الذي يملك سلطة إقرارها أو رفضها على ضوء اتساقها مع أحكام الإسلام. كما تضمن الدستور مبدأ ولاية الفقيه، أي حكم الفقيه المسلم باسم الإمام الغائب. وأوكل للخميني نفسه مسئولية المرشد الإسلامي الأعلى. وهو أقوى منصب في هرم الحكم، وشأن مجلس الحراس، كان المرشد الأعلى يختار بالتعيين وليس عن طريق الانتخابات. ويجب أن يكون شاغل هذا المنصب "مدبرا وفقيها أمينا، تقيا، عليما، شجاعا، كفئا"، يتولى قيادة الشعب في غياب الإمام الثاني عشر الغائب. ومن بين السلطات الدستورية الواسعة التي منحت للفقيه الإسلامي حق تعيين نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور وتعيين وإقالة قائد القوات المسلحة والحرس الثوري وكذلك قادة الجيش والبحرية والطيران. كما كان الفقيه الإسلامي مخولا في تحديد الشروط الواجب توافرها في المرشحين للرئاسة والتصديق على انتخاب الرئيس. وكان قيام منصب المرشد الأعلى انتصارا لإيمان الخميني الراسخ بأن الدولة الإسلامية الحقة لا تتحقق إلا عبر حكم المؤسسة الدينية. وإذا كانت الجمهورية الإسلامية في إيران، كما يبين دستور عام ١٩٧٩، نظاما يقوم على الدور الجوهري للوحي المقدس في تفسير القوانين، كان من الطبيعي أن يتولى وضع القوانين أولئك العليمون بالأحكام. وقد رفعت الثورة من مكانة رجال الدين السابقة كمفسرين للإرادة المقدسة للملوك العلمانيين إلى مصاف الحكام.

---

(١) أوردها **Rouhollah K. Ramazani** عند تقديم دستور جمهورية إيران الإسلامية في **Middle East Journal, vol. 34 (Spring 1980), p. 182. Subsequent references to the Iranian constitution are to this edition.**

وأقر الدستور بعد مراجعته في استفتاء قومي في أواخر عام ١٩٧٩، وانتخب أول رئيس للجمهورية الإسلامية، أبو الحسن بني صدر، فعامي ١٩٨٠. وكان بني صدر المولود عام (١٩٣٣) قد انضم لأنصار الخميني أثناء دراسته بباريس وكان واسطة الصلة مع الصحافة الغربية أثناء إقامة آية الله في العاصمة الفرنسية. وبرغم تعهد بني صدر بالمحافظة على هوية إيران الثقافية، فإنه فضل الحكم العلماني وعارض الهيمنة المتزايدة للمؤسسة الدينية. وكان انتصاره المذهل في الانتخابات ناجما عن ارتباطه الشخصي الوثيق بالخميني، وليس لأفكاره السياسية. وقد سخر فترة رئاسته القصيرة والمرتبكة لمحاولة وقف سيطرة علماء الدين على الحكم في إيران، والتصدي لتجاوزات الحرس الثوري، وإخضاع اللجان المحلية والمحاكم الثورية لسلطة الحكومة المركزية.

ولم يقتصر ما صادف بني صدر على مجموعة المسائل الداخلية الملحة، بل كان عليه كذلك التصدي لمسألتين خارجيتين صعبتين. ففي نوفمبر عام ١٩٧٩، احتل الشباب المؤيدون للخميني السفارة الأمريكية في طهران واحتجزوا ٥٧ رهينة من العاملين بالخدمات الخارجية الأمريكية، واستبقوهم مدة ٤٤٤ يومًا. وورطت عملية الاحتجاز الطويلة إيران في صراع مرير مع الولايات المتحدة كان سببا في تسميم العلاقات بين البلدين، وأسهمت في خلق العداء المتأصل لنظام الخميني من جانب الرأي العام الأمريكي. وزادت محاولة القوات المسلحة الأمريكية، السيئة التخطيط والتنفيذ، لتحرير الرهائن من مشاعر جماهير إيران المعادية للولايات المتحدة، وحطمت آمال الرئيس جيمي كارتر المعاد انتخابه في التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة. ومما ضاعف مصاعب الرئيس قيام العراق بغزو البلاد في أواخر عام ١٩٨٠، لتجبر إيران على شن حرب من أجل بقائها في نفس الوقت الذي تتولى فيه المحاكم الثورية تطهير القوات المسلحة.

ورغم تأييد شرائح من مهنيي الطبقة الوسطى لبني صدر، استطاع الخميني وحزب الجمهورية الإسلامية حشد المزيد من الدعم الأكثر شراسة في أوساط المجتمع الإيراني. وجرى ترويع الإصلاحيين من أبناء الطبقة الوسطى، الذين كان يتوقع لهم يوما الهيمنة في عهد ما بعد الشاه، واضطروا إما إلى الفرار أو التزام الصمت. وهكذا، أصبح بني صدر معزولا سياسيا، وتخلى عنه الخميني في النهاية بالسماح بتوجيه الاتهام إليه عام ١٩٨١. وخلال عامين، التهمت الثورة أول رئيس وزراء وأول رئيس جمهورية لها، حاول كل منهما وضع بعض القيود على سيطرة العلماء على جهاز الحكم. وقد ترك رحيل بازرجان وبني صدر الساحة خالية أمام الخميني وحزب الجمهورية لإحكام قبضتهما على السلطة.

لكن ما إن تخلصت الجمهورية الإسلامية من أعدائها العلمانيين المعتدلين حتى تعرضت لموجة جديدة من المعارضة من جانب اليسار الإسلامي المسلح. وخلال النصف الثاني من عام ١٩٨١، قتلت موجة من التفجيرات الإرهابية، نفذتها حركة مجاهدي خلق، العشرات من القادة الدينيين والسياسيين وهددت بزعزعة استقرار النظام. وردت الحكومة على الهجمات بحملات اعتقال وإعدامات وسمت عهدا من الإرهاب. وحسب أحد المؤرخين، قاد التهديد اليساري الحكومة إلى تكثيف جهودها لفرض الامتثال الأيديولوجي على المجتمع ككل[1]. وشرع النظام في سلسلة من اختبارات الولاء لمسئولي الحكومة، والمدرسين، وغيرهم من موظفي الدولة. وأغلقت الجامعات والمعاهد عام ١٩٨٠ لإجراء عملية الأسلمة. وخلال فترة الإغلاق هذه، جرى تطهير الكليات، وأعيدت صياغة المقررات للتأكيد على القيم الإسلامية، وتعديل الكتب الدراسية. وعندما استأنفت الجامعات عملها عام ١٩٨٢، تأكدت الحكومة من أن الطلاب ذوي المصداقية الإسلامية الأكيدة هم وحدهم الذين سمح لهم بدخول الجامعة ولم تسجل أي أنشطة سياسية يسارية. وقد نجم عن هذه السياسة انخفاض ملحوظ في أعداد الملتحقين بالجامعة وبالذات في أعداد الطالبات: انخفض عدد طلاب جامعة طهران من ١٧ ألفًا إلى حوالي ٤٥٠٠ عام ١٩٨٣، وانخفضت نسبة الإناث من ٤٠% من إجمالي عدد الملتحقين في أواخر السبعينيات إلى ١٠%.

وبحلول عام ١٩٨٢، استدارت الجمهورية الإسلامية لمواجهة التحديات من جانب كل من الوسط واليسار وإحكام سيطرتها على الحياة السياسية الإيرانية. وتوجه النظام نحو معالجة الاقتصاد، واستعادة كفاءة الجهاز الإداري، ومواصلة الحرب مع العراق. وقد أسهم غزو العراق عام ١٩٨٠ في الاحتشاد خلف الخميني والجمهورية الإسلامية. وامتزجت مشاعر الوطنية الإيرانية بالتفاخر بالدفاع عن الإسلام في وجه نظام صدام حسين لتخلق مشاعر الولاء للجمهورية الجديدة ومبادئ الإسلام التي تدافع عنها. كما مكنت الحرب الحكومة من نشر سلطتها بتجنيد آلاف الشبان في خدمة الحرس الثوري والجيش النظامي. وإذا كان الصراع مكن الخميني وأنصاره من تعزيز الثورة الإسلامية، فإن انتصارهم السياسي كان باهظ الثمن. فقد قتل ٢٦٠ ألف إيراني أثناء الحرب، وشُرد ١,٦ مليون آخرون؛ وتحولت المدن القائمة على الحدود مع العراق إلى أنقاض، ولحق الدمار بالموانئ ومعامل تكرير النفط وشبكات الري والجسور. وكان على إيران إعادة تعمير ما دمرته الحرب بأسرع ما يمكن. وعلى عكس العراق، مولت إيران الحرب من احتياطياتها ولم تضطر إلى اقتراض مبالغ ضخمة من الخارج. وبالرغم مما أدت إليه هذه

(1) Bakhash, The Reign of the Ayatollahs, pp. 225–226.

السياسة من صعوبات اقتصادية جمة، خرجت إيران من الحرب بدون ديون العراق المعوقة وبشعور جديد بالاعتماد على الذات الناجم من التضحية بالنفس. لكن الشعب كان يتوقع مكافأته على تضحياته. وكان على النظام إذا أراد البقاء، أن يقدم للإيرانيين منافع اجتماعية واقتصادية. ولكي يتحقق هذا، كان على القيادة أن تتغلب على الخلاف حول السياسة الاقتصادية التي أدت إلى انقسام أفرادها.

أسلمة المجتمع الإيراني

بسبب متطلبات الحرب، قامت الحكومة بتأجيل قراراتها المتعلقة بطريقة ومعايير وضع القوانين الإسلامية وتطبيقها. ومنذ الأيام الأولى لحكم الخميني، ترسخت مع ذلك بعض المسائل. وكان على رأسها تحقيق المبادئ الإسلامية للعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة. وفي المجال الاقتصادي، أدت محاولة تطبيق هذه الأهداف إلى توسيع دور الدولة على حساب القطاع الخاص. فقامت الحكومة بتأميم البنوك وشركات التأمين وكذلك المجمعات الصناعية الكبرى. لكن كان هناك خلاف حاد بين مؤيدي الرأسمالية ودعاة سيطرة الدولة على الاقتصاد. ونتيجة لهذا التباين في الآراء، لم يتمكن النظام من التوصل إلى سياسة اقتصادية متماسكة حتى وفاة الخميني عام ١٩٨٩.

وفي ريف البلاد، شهدت الشهور الأولى من الثورة استيلاء الفلاحين تلقائيا على الأراضي ومصادرة ملكيات كبيرة من جانب المحاكم الثورية المحلية. وحاولت الحكومة السيطرة على الموقف بإعلان قانون للإصلاح الزراعي الكاسح، أباح مصادرة الملكيات الكبيرة والمتوسطة وتوزيعها على الفلاحين المعدمين. وكشف رد الفعل على هذا القانون تعقيدات القضاء الإسلامي والمصاعب التي يمكن أن يواجهها في التطبيق. ورغم أن قانون الإصلاح الزراعي كان يهدف إلى المزيد من العدالة الاجتماعية، عارضه أفراد من المؤسسة الدينية – كان بعض العلماء من كبار الملاك – انطلاقا من أن الشرع الإسلامي يدافع أيضا عن حق الملكية الخاصة. واعترض مجلس صيانة الدستور على التشريع، وظل ريف إيران على حاله من الفوضى خلال معظم عقد الثمانينيات. وأثارت الأحكام التي تحمي مصالح العلماء المكتسبة والتحسن الملحوظ في معيشة بعض المجتهدين وآيات الله شكوك الجماهير في أن ممثلي المؤسسة الدينية يحققون مكاسب غير مبررة من ممارستهم السلطة السياسية. وقد صيغت هذه الشكوك في أغنية شعبية تقول على لسان أحد صغار العلماء، "نفق بغلي الهزيل العجوز الأسبوع الماضي؛ فاشتريت سيارة مرسيدس بنز لتحل محله"[1].

---

(1) Cited in Moojan Momen, An Introduction to Shi' i Islam: The History and Doctrines of Twelver Shi' sm (New Haven, 1985), p. 207.

وفي مجالات الحكومة الأخرى، تمت الأسلمة بصورة أسرع. فكان هناك، على سبيل المثال، إعادة توجيه مؤثرة لمؤهلات السلك القضائي. فعلى عكس التشريعات التي صدرت على عهد رضا شاه في الثلاثينيات والتي قصرت العمل في القضاء على الحاصلين على خريجي كليات الحقوق الغربية، قررت الجمهورية الإسلامية في الثمانينيات أن تقتصر ممارسة أعمال القضاء على المتفقهين في الشريعة الإسلامية. أما القضاة العلمانيون الذين لا يتمتعون بهذه المعارف فكان نصيبهم النقل أو الإحالة إلى التقاعد أو الطرد. وفي عام ١٩٨٢، أصر الخميني على استبعاد التشريعات القانونية العلمانية من محاكم إيران وإرساء الأحكام على أسس إسلامية بحتة. واستدعى هذا الأمر مراجعة شاملة وزيادة مجال الشريعة الإسلامية، التي لم تكن محددة في كل مجالات المعاملات والعمليات القانونية.

وحدثت أسلمة إضافية في مجال العلاقة بين الجنسين. فقد بدد النظام الجديد الكثير من الحقوق التي حصلت عليها النساء في ظل عاهلي أسرة بهلوي. وصدر قانون للزي، عام ١٩٨٠، يلزم النساء، ومن بينهن خادمات المنازل، بارتداء ملابس واسعة ووضع غطاء للرأس يعرف بالحجاب. ومن المؤكد أن طالبات الجامعة اللاتي ارتدين الحجاب أثناء الأيام الثورية من عام ١٩٧٨ كتأكيد على الهوية الثقافية والتضامن الثوري لم يتوقعن أن يفرض عليهن ارتداؤه وإلا تعرضن للاعتقال والسجن مدة عام.

وبحلول عام ١٩٨١، كان قد جرى تغيير قوانين حماية الأسرة التي سبق أن أصدرها محمد رضا شاه، وحرمت النساء من حقهن في طلب الطلاق، وحضانة الأطفال، ومن الالتحاق بالدراسة في حالة الزواج، ومن دراسة مجالات مثل القانون والطب والهندسة. وعارض الخميني وأنصاره تحرير المرأة انطلاقا من أن هذا يربك الحياة الأسرية. فمن هذا المنظور، لا يمكن للمرأة القيام بأدوارها الأساسية كأم وزوجة إذا ما شاركت في الأمور العامة. وكان حق التصويت هو الاستثناء الوحيد في هذه السلسلة من القيود، حيث احتفظت النساء بحق التصويت واستخدمنه بمزيد من الفاعلية فيما تلا من أعوام. كما عمل النظام بعد ذلك على تطهير المجتمع عبر إجراءات تراوحت بين حظر الموسيقى والرقص في الأماكن العامة والحملة على مروجي المخدرات وإزالة حي البغاء بطهران.

وفي مجال السياسة الخارجية، عاشت طهران خلال الثمانينيات في عزلة عن الشرق الأوسط والمجتمع الدولي. فقد كانت تصريحات الخميني وغيره من كبار رجال الدين التي تشير إلى أن هدف الثورة الإيرانية هو إقامة نظام إسلامي شامل سببا في إثارة مخاوف قادة الدول العربية، الذين خشوا على أمن أنظمتهم. وتجسد عزم إيران على تصدير الثورة في دعمها للجماعات الشيعية في لبنان التي قامت باحتجاز رهائن أمريكيين وأوروبيين. وهكذا، وباستثناء سوريا وليبيا، وقفت الدول العربية مع العراق في حربه ضد إيران.

وكان من أهداف الثورة إنهاء تبعية إيران للولايات المتحدة وانتهاج سياسة خارجية مستقلة، "لا شرقية ولا غربية" على حد تعبير الخميني. كما كانت القيادة الإيرانية ترتاب في نيات السوفييت في الشرق الأوسط ولا نية لديها في استبدال واشنطن بموسكو. ومن جانبها، كانت الولايات المتحدة تفكر في طريقة للتعامل مع إيران الثورية. ومن جانب آخر، سعت إدارة ريجان في الثمانينيات إلى احتواء موجة الحماس الإسلامي والمشاعر المعادية للولايات المتحدة المرتبطة بنظام الخميني. لكن الإدارة اعترفت- من ناحية أخرى- بالأهمية الاقتصادية والجيوبوليتيكية لإيران وبحثت عن سبل يمكن عبرها الوصول إلى علاقات طبيعية مع طهران. وقادها هذا البحث إلى الحادثة الغريبة والحمقاء التي عرفت فيما بعد بفضيحة إيران جيت أو كونترا جيت.

فخلال عامي ١٩٨٥-١٩٨٦، قامت الولايات المتحدة، التي كانت تقود حملة لفرض حظر دولي على بيع السلاح لإيران، سرا، ببيع الآلاف من الصواريخ المضادة للمدرعات وأطنان من قطع الغيار العسكرية لطهران، عن طريق استخدام إسرائيل كوسيط أساسي. وكان الغرض من العملية تحسين العلاقات مع إيران وإقناع نظام الخميني بالضغط على الجماعات الموالية لإيران بإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الذين يحتجزونهم في لبنان.

وفشلت العملية فشلا ذريعا؛ فقد أطلق سراح ثلاث رهائن لكنَّ أشخاصا آخرين اختطفوا، وفازت إيران بثروة مفاجئة من الأسلحة وقطع الغيار. أضف إلى هذا أن ثبوت ترتيب مبيعات الأسلحة جرى بواسطة مجموعة صغيرة من موظفي البيت الأبيض ووكالة الأمن القومي دون علم أو موافقة وزارة الخارجية أثار فضيحة داخلية في الولايات المتحدة شوهت صورة عهد ريجان. وأخيرا، أثار عزم واشنطن التفاهم سرا مع نظام الخميني وإدانته في العلن تساؤل حلفاء الولايات المتحدة من العرب حول صدق نيات الدبلوماسية الأمريكية. وكانت فضيحة إيران جيت مثالا آخر على الصعوبة التي كانت تواجهها الحكومة الأمريكية في التعامل مع تعقيدات التغيير الذي أحدثته الثورة الإيرانية.

وبانتهاء الحرب مع العراق عام ١٩٨٨، اضطر النظام إلى التفكير في إمكان مشاركة المؤسسات الأجنبية في إعادة إعمار البلاد أو الاستمرار في طريق الاعتماد التام على الذات. وبالرغم من أن العلاقات مع الولايات المتحدة ظلت متوترة، استعادت إيران علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الكبرى في غرب أوروبا وخففت من دعوتها إلى إقامة نظام إسلامي في الشرق الأوسط.

وهدأ الحماس الثوري داخل إيران في أواخر الثمانينيات، وحدث نوع من المواءمة بين متطلبات التقوى في مكان العمل والحاجة إلى الكفاءة الإدارية. وتوصلت السياسة الإيرانية إلى نوع من "الشعبوية الاستبدادية" تتركز حول الزعامة الشخصية للخميني

وسلطاته الدستورية كفقيه إسلامي أعلى(١). وحقق الخميني قاعـدة عريـضة مـن دعـم الجماهير بمعالجته المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية لإيران من منظور العقيـدة الإسلامية، تلك العقيدة التي يفهمها الشعب ويعتنقها. لكن استخدام التعاليم الإسلامية لم يكن يعني ضمنا مجرد العودة إلى الماضي. فتصوير الثورة، كما فعل كثيـر مـن المـراقبين الأمريكيين، كنظرة متخلفة بعيدة عن واقع الحياة اليومية الإيرانية فيه إنكار لأهميتها. فقـد كانت أهداف الزعماء، وكذلك الجماهير التي أيدتهم، هي تحسين الظروف المعيـشية فـي الحاضر. وسارت العدالة الاجتماعية والتصحيح الثقافي يدا بيد.



ممثلو الرؤى الثلاث المختلفة للثورة الإيرانية والتي انتهت بالصراع فيما بينهم. إلى اليسار، الإصلاحي العلماني الشاب، الفرنسي التعليم وأول رئيس للجمهورية الإسلامية، أبو الحسن بني صدر. وفي الوسط، مهدي بازرجان، المنتمي إلى الاتجاه الليبرالي الدستوري في الخمسينيات، أول رئيس وزراء للجمهورية. وإلى اليسار، آية الله خميني، المعبر العنيد عن المؤسسة الدينية. (مهداة من نيكي ر. كدي).

(1) See Richard W. Cottam, "Inside Revolutionary Iran," Middle East Journal, vol. 43 (Spring 1989), pp. 168–185.

فقد كان الأمل في مستقبل اقتصادي أفضل هو السبب وراء الانتفاضة الثورية ضد حكم نظام الشاه القمعي ونخبته صاحبة الامتيازات. ولم يستغل الخميني سلطاته الدستورية الضخمة كمرشد إسلامي أعلى لترسيخ ديكتاتورية شخصية مباشرة؛ بل عمل كمرشد ، يطرح المسائل الكبرى وينأى بنفسه عن التدخل في الأمور الإدارية اليومية. وقد حكم عبر تحقيق التوازن بين فصائل الحكم المختلفة، ليتأكد من عدم انفراد مجموعة منهم بالحكم. وربما كان هذا أحد أسباب حل حزب الجمهورية الإسلامي فجأة عام ١٩٨٧؛ فقد أدى الغرض منه بتأسيس حكم رجال الدين وحُل قبل أن يصبح مركزا منافسا على السلطة. وفي بعض الأحيان، كان الخميني يرفض اتخاذ قرارات في أمور حيوية، وهو ما جعل مساعديه يخمنون رغباته وأدى إلى شلل عمليات الحكم.

وعلى الرغم من أن الحياة في ظل الجمهورية الإسلامية كانت مختلفة بشكل ملحوظ عما كانت عليه تحت حكم الشاه، فقد وضعت القيود على حرية التعبير والاختيار. وقد ضمن شرط موافقة مجلس صيانة الدستور على المرشح للمجلس عدم تسرب أي من معارضي النظام. إلا أن وجود مرشحين أعطى الناخبين فرصة الاختيار، بل وأدى الحوار داخل المجلس إلى تناول موضوعات معينة ممنوعة. أضف إلى هذا أن مجرد وجود انتخابات حرة نسبيا مثّل ابتعادا ملحوظا عن نظام الشاه. وبشرت الثورة الإسلامية بعهد من السياسة الشعبية، تعبر فيها الجماهير عن رأيها من خلال الاستطلاعات، وأن تلعب دورا حُرمت منه فيما سبق.

وخلال العقد الأول من عمرها، لم تستخدم الجمهورية الإسلامية وكالة مركزية للأمن. لكن الحرس الثوري وفرق الشباب تولت تعزيز السلوك السياسي والاجتماعي، حيث كانت تلقي القبض على المشتبه في معارضتهم للنظام أو من يثبت عليهم ارتكاب أفعال تتنافى مع تعاليم الإسلام، و يتم إعدامهم أحيانا. واختفى ثقل السفاك المرعب، لكن حل محله احتمال لا يقل ترويعا للعقاب التعسفي تباشره تنظيمات تعمل بعيدا عن سلطة الدولة لكن بموافقة ضمنية منها.

وفي يونيو عام ١٩٨٩، أثارت وفاة الخميني حزنا كبيرا بين جماهير الشعب. وكانت مسألة خلافته قد سويت مسبقا، وجرى نقل السلطة بسلاسة إلى آية الله علي خامنئي كمرجع إسلامي حاكم. في هذا الوقت، كانت كل المناصب المؤثرة في الحكومة قد أصبحت بيد أعضاء من المؤسسة الدينية؛ وهكذا تحقق هدف الخميني من تعزيز سلطة العلماء السياسية. وكان لا يزال هناك انقسام عميق يفصل بين مؤيدي المؤسسات الدينية والعلمانية، لكن نظام آيات الله كان مقبولا على نطاق واسع. فقد ظل هناك تساؤل حول مدى فاعليته عندما يختفي الشخص بالغ الشعبية الذي كان مسئولا عن قيامه.

الإحياء الإسلامي

نظرة عامة

على الرغم من أن الثورة الإسلامية في إيران كانت أول تجليات النشاط السياسي ذي التوجه الإسلامي في السبعينيات على الإطلاق، فإن الأثر الذي أحدثته لفت الانتباه إلى وجود الحركة الإسلامية في البلاد الأخرى.

ومن غير الممكن تحديد يوم بعينه لظهور ظاهرة بحجم حركة الإحياء الإسلامي، لكن معظم المراقبين يحددون الهزيمة العربية المدوية في حرب يونيو أمام إسرائيل بوصفها النقطة التي تجلى عندها بوضوح التعبير عن خيبة الأمل في الأيديولوجيات والثقافات المستعارة. وخلال السبعينيات والثمانينيات، شهدت البلاد الإسلامية في الشرق الأوسط ــ وخارجه ــ تنامي المطالب الشعبية بإعطاء الإسلام دورا أساسيا في الحياة السياسية والاجتماعية. وبالرغم من أن حركة الإحياء الإسلامي ظهرت في كل البلاد الإسلامية، فإن القوى التي عملت على ظهورها كانت تنتمي لدول بعينها. من هنا، يجب النظر إلى الحركة كظاهرة لها جذورها في سياق الأوضاع الداخلية وإن كانت تتسم بملامح معينة عابرة للقومية.

وأول التحديات التي تواجه مؤرخ تلك الفترة هو تقرير اسمها. فبعض الباحثين والصحفيين الغربيين يستخدمون تعبير الأصولية **fundamentalism** – وغالبا، وإن لم يكن دائما، بطريقة تتسم بالازدراء. لكن بالمعنى التاريخي الأكثر استقامة، فإن الأصولية تشير إلى حركة محددة للبروتستانتية الإنجيلية الأمريكية في أوائل العشرينيات ولا يصح استخدامها للتعبير عن الجماعات الإسلامية. وسيستخدم هذا الكتاب تعبيرات الإسلامية، والإسلام السياسي، والإسلاميين لوصف التيار المعاصر من الحركية الإسلامية والمشاركين فيها.

ويصف بعض الكتاب الغربيين الإسلاميين بالتعصب أو بالرجعية ذات النظرة المتخلفة. وهذا تصوير غير دقيق للحركة وللأغلبية من المتعاطفين معها. فلم يكن رفض التغيير هو القوة المحركة للصحوة الإسلامية؛ بل كان رفض اعتماد الشرق الأوسط النماذج الغربية وغيرها من نماذج التنمية الدخيلة. كما كان الإحياء الإسلامي مدفوعا برفض الفرضيات التي قامت عليها نظريات التنمية الغربية. فهذه النظريات تساوي بين التحديث والعلمنة وترى أن المجتمعات لن تصبح حديثة إلا إذا تحررت من معتقداتها الدينية التقليدية. وهي تعتبر التجربة الغربية التي تفصل الكنيسة عن الدولة وتتبنى علمنة

المجتمع السبيل الحقيقي للحداثة. لكن بالنسبة إلى كثيرين من المسلمين الذين يدركون مجرى تاريخهم الحديث جيدا، فإن هذا الطريق فرض عليهم، بل وكان سببا في فشلهم.

وكما سبق أن رأينا في الفصول السابقة، كان الموضوع المهيمن على تاريخ الشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين هو سعي بعض الحكام إلى تبني التكنولوجيا والأيديولوجية والثقافة والمؤسسات الغربية. ومن الزي العسكري الموحد لجيش السلطان سليم الثالث الجديد إلى أسلحة قوات محمد علي المصرية، ومن دار أوبرا إسماعيل ونظام المدارس إلى الدستور العثماني، ومن سياسات أتاتورك الصارمة للعلمنة إلى برنامج محمد رضا شاه للتنمية الاقتصادية، كان الإلهام غربيا، وليس إسلاميا. وكان غرض هؤلاء وغيرهم من الحكام هو محاكاة الغرب لأن المنتجات أو التقنيات أو المؤسسات السياسية الغربية بدت متفوقة.

لكن تمثلت النتيجة النهائية لإصلاحات القرن التاسع في هزيمة الإمبراطورية العثمانية واحتلال بريطانيا وفرنسا للبلاد العربية المسلمة. وقد سعت القوتان الأوروبيتان إلى تهيئة الأوضاع لنموذج أوروبي للتطور السياسي بفرض نظم برلمانية أوروبية الطراز على مصر ومناطق الانتداب العربية. وقد فشلت هذه النظم، لأنها لم تكن، إلى حد كبير، إفرازا للنسيج الاجتماعي والسياسي للدول التي فرضت عليها وكذلك بسبب سوء تلاعب القوى الاستعمارية بها، وقد أزيحت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وفي الخمسينيات والستينيات، تعهد ناصر ومقلدوه في أنحاء العالم العربي بتبني الأفكار الاشتراكية؛ وكان ناصر حريصا حين أطلق عليها الاشتراكية العربية حتى يمكن إخفاء أصولها الأجنبية. كما أكد ناصر والمعجبون به على القومية العربية بوصفها العقيدة التي ستحقق وحدة العرب، وكرامتهم، والنصر على إسرائيل. لكن الوحدة العربية لم يقدر لها أن ترى النور، وأسفرت الاشتراكية العربية عن بيروقراطية متضخمة واقتصادات متعثرة. وكانت أيديولوجيات عهد ناصر قد فقدت قوتها بالفعل بعد هزيمة مصر وسوريا والأردن المهينة في حرب يونيو عام ١٩٦٧. واعتبر كثيرون من العرب المسلمين الهزيمة أكبر من الكارثة العسكرية؛ رأوا فيها عقابا من الله للمسلمين لابتعادهم عن الطريق القويم الذي رسمه القرآن والشريعة.

وبالإضافة إلى تبني المؤسسات الغربية، كانت دول الشرق الأوسط المسلمة غارقة في المنتجات الغربية، وتشجع سكانها على ممارسة أنماط الاستهلاك الغربية التي تبدو في غالب الأحيان مناقضة لتقاليد الإسلام، ناهيك عن مجافاتها لما هو سائد. وحققت الأسواق الحرة في مطارات حتى أكثر دول الخليج محافظة أموالا طائلة من وراء تعليب

المشروبات الروحية، وأصبح وجود زجاجة ويسكي جوني ووكر في غرف الجلوس، بالنسبة للبعض، رمزا لنجاح الطبقة الوسطى. وتظهر الصورة التي قدمها أحد علماء الاجتماع لفلاح مصري مسترخيا وسط عائلته بعد يوم عمل مرهق بالحقل التغلغل الكبير للقيم الأجنبية خلال السبعينيات: الفلاح يشاهد برامج التلفزيون المصري على الجهاز الذي اشتراه ابنه بالنقود التي جناها من العمل في الخارج. وكان التلفزيون يعرض مسلسل دالاس. وأثناء الفاصل الإعلاني، "تصله رسالة باللغة الإنجليزية بأن عليه أن يشرب شويبس أو يطلب إليه بالعربية أن يستخدم مزيل العرق، وأن سبب كل مشاكله هي كثرة الإنجاب – حزمة كاملة من الأفكار المستوردة"(١). وهو وضع يجعل بعض المسلمين يفكرون في مخاطر – وحماقة – الاعتماد على قيم ثقافية خارجية.

ونتيجة لفشل النماذج العلمانية والمستوردة في تحقيق التقدم الاقتصادي، أو الحريات السياسية أو العدالة الاجتماعية، بدأ كثير من مسلمي الشرق الأوسط التساؤل في اعتماد قادتهم على الممارسات الأجنبية وإعادة النظر في قيمهم الشخصية نفسها. فبابتعاد قادتهم عن النظام الإسلامي المتكامل، ذلك الذي تدار فيه الأمور السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفقا للشريعة، أسهموا، كما يعتقد كثير من المسلمين، في إضعاف المجتمع الإسلامي ككل. ويؤكد من يؤمنون بهذا الرأي على أن الإسلام يحوي المقومات اللازمة للتطور الحديث. فحتى تكون الحياة السياسية والاقتصادية سليمة، يجب أن تكون مستمدة من القيم الأخلاقية الراسخة في الإسلام، لا من النزعة الاستهلاكية والمادية الغربية. وتعهد المسلمون باستئناف الجهود لإيجاد حلول إسلامية للمشكلات التي تواجههم في حياتهم اليومية وتعوق مجتمعاتهم ككل.

لكن ينبغي أن نشير إلى أن الإسلام، بالنسبة للأغلبية العظمى من المسلمين، من فلاحي الريف وفقراء المدن، يظل ملمحا ثابتا من ملامح وجودهم. وهم لم يشاركوا في الجدل حول الاشتراكية والرأسمالية، والقومية والبعثية. ولأنهم أميون أو شبه أميين، لم يكن لدى الجماهير المسلمة ما يدعوها إلى التساؤل في دور الإسلام في حياتهم. وظلوا على تأثرهم القوي بتعاليم الإسلام التي كانوا يتلقونها منذ طفولتهم، عبر النقل الشفاهي لقصص وأساطير عصر البطولات الإسلامية، ومنظومة القيم الإسلامية العامة التي شكلت منظورهم.

---

(1) Fadwa El Guindi, "The Killing of Sadat and After: A Current Assessment of Egypt's Islamic Movement," Middle East Insight, vol. 2 (January–February 1982), cited in John L. Esposito, Islam and Politics (Syracuse, 1984), p. 205.

كان الجديد في الإحياء الإسلامي الذي شهدته السبعينيات والثمانينيات هو مشاركة أفراد مجتمع المدينة المتعلمين في حركة عامة للتأكيد على أصالة الثقافة الإسلامية. وفي أوساط الرجال والنساء من عامة الشعب، تجلى الإحياء الإسلامي في تزايد إقبال الناس على الصلاة بالمساجد وارتداء الأزياء الإسلامية، وتزايد أعداد الملتحين ومرتديات الحجاب. وقد أوضحت إحدى المثقفات المصريات لزائر أجنبي أن ارتداء الزي الإسلامي المناسب يساعدها في التغلب على منغصات حياتها اليومية: "عندنا مشاكل في السكن، والميزانيات، والمدارس، والانتقال، والكهرباء، والبوتاجاز، والتليفونات لا تعمل. وعندما نرتدي الزي الشرعي، نشعر هنا أن هناك مشكلة لعائلاتنا ومجتمعنا وأنفسنا أمكننا حلها. فعلنا شيئا على الأقل"(١). وهناك أمثلة أخرى للإحياء الإسلامي، من بينها الزيادة المهولة في الإصدارات الدينية، وزيادة شعبية خطب الدعاة المتلفزة، والاستعداد لوضع الأموال في البنوك الإسلامية التي لا تقدم لعملائها فوائد.

كانت المطالبة بالعودة إلى الشريعة مكونا أساسيا من مكونات الإحياء الإسلامي. فالقوانين الغربية التي تبنتها الإمبراطورية العثمانية ومصر بالتدريج خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ضيقت من مساحة الشريعة في القانون المدني. وفي عام ١٩٤٩، وضع فقيه دستوري مصري، هو عبد الرزاق السنهوري، قانونا مدنيا مصريا، مستمدا من أمثلة من القوانين المصرية القائمة، وغيره من القوانين المعاصرة، ومن الشريعة. وبالرغم من أن السنهوري حاول اختيار قواعد ذات أصول أجنبية تتفق مع الشريعة، جاء القانون في صورته النهائية فرنسيا أكثر منه إسلاميا. كما وضع السنهوري القانون المدني للعراق والكويت. وكانت الإصلاحات القانونية التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الثانية بمثابة اختراقات لآخر بقايا الشريعة.

كان قانون الأسرة، أو قانون الأحوال الشخصية،.مسألة أكثر حساسية لأنه يمس السكان بصورة مباشرة ولأنه اعتبر جوهر الشريعة. لكن حتى في ظل هذا الجو من النشاط، أصدر حكام تركيا وإيران والعراق وسوريا ومصر تشريعات تخالف أحكام الشريعة الخاصة بوضع النساء. وقد أسهمت مثل تلك القوانين في اعتقاد الجماهير الشعبية بأن نظام الدولة والمجتمع الصحيح يتعرض للتدمير على يد زعماء اختاروا تجاهل الشريعة وفرضوا قوانين من أصول غربية. وهكذا، انتهى جوهر المجتمع الإسلامي ذاته،

---

(1) John Alden Williams, "Veiling in Egypt as a Political and Social Phenomenon," in John L. Esposito, ed., Islam and Development: Religion and Sociopolitical Change (Syracuse, 1980), p. 83.

أي الحكم بما أنزل الله. وخلال فترة التعثر التي أعقبت عام ١٩٦٧، عبر المتشددون والمواطنون العاديون على حد سواء عن رغبتهم في العودة إلى تطبيق الشريعة. وفي السبعينيات، تحول الإسلام بصورة متزايدة إلى أداة سياسية. ومع مطالبة شعوب الدول الإسلامية بمزيد من التزام حكامهم بسياسات نابعة من الشريعة، سعى الزعماء السياسيون إلى حشد التأييد من خلال المناورة بالرموز الإسلامية. وقد رأينا كيف اتهمت المعارضة في سوريا الرئيس الأسد بالكفر. وبنفس الطريقة، استطاع الخميني حشد الشعب الإيراني ضد الشاه باستخدام الرموز والشعارات الإسلامية. وفي حالة حركات الاحتجاج الإيرانية كما في غيرها من الحركات، ساعدت وسائل الاتصال الحديثة في نشر الرسائل ذات الطابع الديني؛ ولعبت شرائط الكاسيت التي تحوي خطب الخميني وشريعتي دورا مهما في توسيع جمهور الرجلين. كما لجأ الحكام أيضا إلى الرموز الإسلامية لدعم شرعيتهم. وباستثناء أتاتورك، لم يجرؤ أي من الحكام المسلمين المحدثين على التنكر علنا للإسلام. بالعكس، وقد سعى القادة السياسيون إلى الارتباط بالأنشطة الإسلامية وسارعوا بتصوير أنفسهم مسلمين غير كاملين. وحاول شاه إيران الأخير تهدئة المعارضة المتزايدة لحكمه بإعلان تمسكه بالإسلام وقربه من الله. ومع تجمع نذر الحرب فوق الخليج الفارسي أوائل عام ١٩٩١، حاول الرئيس العراقي صدام حسين حشد الرأي العام الإسلامي العالمي بتقديم تحالف الولايات المتحدة والأمم المتحدة بوصفه حملة معادية للإسلام ودعا المسلمين إلى إعلان الجهاد في أنحاء العالم. وهكذا، كان بإمكان الرموز الإسلامية أن تتحول إلى عامل قوي في حشد الأنصار لحركات المعارضة ونظم الحكم على حد سواء.

حالة مصر

بالرغم من رسوخ الحركة الإسلامية في مصر خلال السبعينيات والثمانينيات في أوضاع مصر التاريخية الفريدة، فإنها حملت الكثير من ملامح الإحياء الإسلامي ككل. (تناولنا هذه الفترة من تاريخ مصر في الفصل الثامن عشر لكننا نقدمها هنا مع التأكيد على مكونات الإحياء الإسلامي).

عندما تولى الرئيس أنور السادات الرئاسة عام ١٩٧٠، خشي من أن تشكل عناصر اليسار السياسي التهديد الأكبر على قبضته المهتزة على السلطة. وسعى إلى مواجهة هذا التهديد بالسماح لممثلي ما كان يطلق عليه "الاتجاه الإسلامي" بالعودة إلى الساحة السياسية. وأطلق السادات سراح أعضاء الإخوان المسلمين ممن قضوا مددا طويلة بالسجن وسمح لهم بإصدار صحيفة الدعوة، التي سرعان ما وصل توزيعها إلى ١٠٠ ألف نسخة. أضف إلى هذا أن السادات استغل الرموز الإسلامية لتعزيز شرعيته السياسية. ومنح نفسه لقب "الرئيس المؤمن" واستخدم الإعلام المصري للتأكيد على صورته كرجل تقي.

وبسماحه للقضايا والرموز الإسلامية كي تتصدر الخطاب العام، أطلق السادات قوى جاءت لتفرض تحديا أساسيا لنظامه. وبرغم محاولاته لتقديم نفسه كمسلم ورع، فإن أسلوب حياته المسرف، وتفضيله وكذلك زوجته للملابس ذات التصميم الأوروبي، وموافقته على المعاهدة مع إسرائيل، كل هذا جعل منه هدفا لانتقادات القوى الإسلامية التي حاول أصلا أن يتلاعب بها. وبالإضافة إلى هذا، أدى فشل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبناها السادات في تحقيق صالح الأغلبية بعد عام ١٩٧٣ إلى اتساع نطاق المعارضة لنظامه. وكانت أكثر أشكال المعارضة تشددا تلك التي نظمها الشباب المصري وحملت شعارات إسلامية.

كان الوضع المصري خلال السبعينيات مختلفا عنه في إيران حيث كانت المؤسسة الدينية في مصر خاضعة إلى حد كبير للدولة في عهد ناصر. كان علماء الدين موظفين في الدولة، وميلهم للترويج لشعارات النظام سببا في تسمية المصريين لهم "ببغاوات المنابر" وازدرائهم لهم. وفوق هذا، لم يكن رجال الدين الرسميون في مصر يحظون بقدر التوقير الذي حظي به آيات الله في إيران، الذين كانوا نوابا للإمام الغائب ومخولين بذلك بتفسير الأوامر الإلهية. ولأن المؤسسة الدينية المصرية لم تكن مستقلة عن الدولة، جاءت المعارضة الإسلامية في مصر من بين المواطنين العاديين. ويهمنا هنا جانبان في الاحتجاج الإسلامي ضد نظام السادات: الأول هو الحركة الطلابية في الجامعة؛ والثاني المعارضة العنيفة من جانب المنظمات التي صممت على الإطاحة بالنظام واستبداله بنظام حكم إسلامي.

فمع تضاؤل الآمال التي أنعشها الانتصار النسبي في حرب عام ١٩٧٣ مع إسرائيل بسبب بعد فشل سياسة الانفتاح، بدأ الطلاب في أحرام الجامعات المصرية الزاخرة التعبير عن غضبهم من خلال تكوين الجماعات الإسلامية. وفيما بين عامي ١٩٧٤-١٩٧٩، ثم بعد ذلك في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، سيطرت جماعات الطلاب الإسلامية على معظم اتحادات الطلاب في كبريات الجامعات المصرية. ويعود نجاح جماعات الطلاب الإسلامية، في جانب منه، إلى قدرتها على رصد الأوضاع غير المناسبة للحياة في حرم الجامعة، وطرح الاقتراحات لتغييرها، ووضع هذه التغييرات في إطار المرجعية الإسلامية. فقامت الجماعات- على سبيل المثال- بحملة لتخصيص قاعات درس للبنات في المحاضرات، انطلاقا من أن الازدحام القائم يجعل الطالبات عرضة للتحرش. كما حثوا على ارتداء الزي الإسلامي وسعوا إلى منع الخمور وحفلات الموسيقى الغربية في حرم الجامعة. بالإضافة إلى أن جماعات الطلاب الإسلامية كانت تنظم مجموعات دراسية خارج الجامعة، وتوزع نسخا مجانية من مذكرات المحاضرين، وتعطي الشعور بالانتماء للآلاف من الشباب القادم من البلدات والقرى الصغيرة إلى المدن الكبيرة.

كان مصدر جاذبية جماعات الطلاب الإسلامية، في جانب منه، قدرتها على تقديم الخدمات وتوفير محيطات اجتماعية مقبولة للقاءات شباب المسلمين. لكن الجماعات قدمت أيضا الأمل في إمكانية تغيير المجتمع وتوسيع آفاق الطالب. وكانت قلة فرص العمل- حتى أمام أكثر الطلاب تفوقا- سببا في شيوع الشعور بالمرارة تجاه نظام السادات: "عندما يحصل الطالب على الشهادة ... سيعمل عندها كل صباح كموظف بالدولة ضئيل الأجر، ويقضي الظهيرة في عمل إضافي كسباك هاو، أو سائق تاكسي لا يعرف شيئا عن الشوارع والطرق، أو سمسار في أي شيء"[١]. وبلفتها الانتباه إلى ظروف أحرام الجامعات التي لا تطاق والمستقبل المحبط لخريج الجامعة، وباقتراحها تغيير تلك الظروف عبر أسلمة المجتمع، مست جماعات الطلاب الإسلامية وترا حساسا وأصبحت قوة معارضة ذات نفوذ.

ويتمثل البعد الثاني لحركة الاحتجاج الإسلامي في مصر في تنظيماتها السرية المناضلة. فبحلول أواخر السبعينيات، كان هناك ما يقرب من عشرين من هذه التنظيمات تعمل في مصر، لكن اثنين منها ــ التكفير والهجرة والجهاد - تمتعتا بسمعة سيئة خاصة. وبرغم الاختلافات بين التنظيمين، فإن كليهما وجد الإلهام العقيدي في كتابات سيد قطب، عضو الإخوان المسلمين الذي أعدمه نظام ناصر عام ١٩٦٦. ويعلن كتاب "معالم على الطريق"، الذي ألفه قطب في السجن، أن الوظيفة الأساسية للحكومة هي ضمان تنفيذ شرع الله. وطالما حافظ الحكام على الوفاء بهذه الوظيفة، فعلى المسلمين طاعتهم. لكن إذا تخلوا عن وضع قوانين مطابقة للشريعة، تسقط عنهم وعن حكوماتهم صفة الإسلامية، وينتمون بذلك إلى الجاهلية. ويرى قطب أن على المسلم الحقيقي عدم إطاعة الحكومات الجاهلية والقضاء عليها بكل السبل اللازمة من أجل إعادة العمل بالشريعة. فهذه الحكومات، ولأنها ليست إسلامية، أهداف مشروعة للجهاد، وللكفاح المقدس في سبيل القضية الإسلامية. وكان نظام ناصر، من وجهة نظر قطب، دولة جاهلية؛ وفي عيون أنصاره الشباب، كان نظام السادات يقع في القائمة نفسها.

ودعا برنامجا التكفير والجهاد إلى الإطاحة بنظام السادات الملحد بالقوة على يد طليعة المسلمين الأنقياء الذين سيعيدون الشريعة وقتها. وتكشف الحوارات التي أجريت مع الباحثين المصريين أن عضوية التنظيمات، بالرغم من أنها كانت تضم نسبة كبيرة من سكان العشوائيات شبه الأميين، كان يسيطر عليها طلاب الجامعة وحديثو التخرج، الذين

---

(1) Gilles Kepel, The Prophet and Pharaoh: Muslim Extremism in Egypt, translated by Jon Rothschild (London, 1985), p. 135.

استطاع كثير منهم الالتحاق بأعلى الكليات مجموعا – وأكثرها علمانية – مثل الطب والصيدلة والهندسة. وهؤلاء الطلاب والخريجون كانوا يأتون غالبا من القرى والبلدات الصغيرة إلى جامعات الحضر، حيث عانوا الغربة في حياة المدينة. فاتجهوا نحو الجماعات الإسلامية التي تتماشى مع تنشئتهم كملاذ من مجتمع يرونه مضطربا أخلاقيا وغير واعد اقتصاديا. وكانت خيبة أملهم في احتمالات حصولهم على فرص العمل وسعيهم من أجل بديل إسلامي لمجتمع يمكنهم فيه تحقيق المكانة ويوفر لهم الفرص، بمثابة إدانة فاضحة لفشل الدولة في إعطائهم أملا في المستقبل.

وفي عام ١٩٧٧، قام أعضاء من التكفير والهجرة باختطاف وزير الأوقاف الأسبق لإجبار الحكومة على إطلاق سراح أعضاء التنظيم المسجونين. وعندما رفضت الحكومة التفاوض مع الخاطفين، قتلوا الرهينة. ورد النظام باعتقال وإعدام قادة التنظيم وصدرت أحكام بالسجن على عدد من المناضلين من شباب الإسلاميين. ومنذ تلك اللحظة وحتى مقتل السادات، دخل نظامه والتنظيمات الإسلامية في مواجهة مفتوحة. وعندما وقعت مصر اتفاقية مع إسرائيل عام ١٩٧٩، أدان قادة الجهاد السادات لتسليمه القدس لليهود. وأعلن التنظيم أن السادات كافر، وأنه على حال الجاهلية وحاكم يسري عليه الجهاد. وكان الغرض من اغتياله في أكتوبر عام ١٩٨١ على يد أعضاء من تنظيم الجهاد الإطاحة بطاغية غير مسلم وإعلان ثورة شعبية تؤدي إلى تأسيس دولة إسلامية حقيقية. وبرغم وجود الاضطرابات في العديد من المدن بعد مقتل السادات، لم تكن هناك هبات جماهيرية وبقيت الدولة المركزية سليمة لا تمس.

وتحت حكم الرئيس مبارك، واصلت التنظيمات الإسلامية أنشطتها، واستمر المجتمع المصري ككل في مطالبته بعودة الإسلام إلى مكانته البارزة في الحياة العامة. وبرغم تراجع عنف جماعات الأقلية المتشددة خلال الثمانينيات، زادت جاذبية الإسلام مع تنامي حركة المعارضة السائدة. وأصبح الإخوان المسلمون– الذين كانوا يوما طليعة النضال الإسلامي– ممثلين للحركة السياسية الإسلامية المعتدلة والوسطية. وزاد نفوذها في الجامعات وسيطرت على مجالس إدارات النقابات المهنية البارزة (كالأطباء والمحامين والمهندسين). والتزاما بالرسالة الأصلية، عمل الإخوان أيضا مع المنظمات التطوعية في الأنشطة الطبية والتعليمية والخدمات الاجتماعية. وبرغم حظر النظام لتحول التنظيمات الدينية إلى أحزاب سياسية معترف بها، فاز عدد من أعضاء الإخوان المسلمين بمقاعد في البرلمان بعد خوضهم الانتخابات كمستقلين. وبحلول أواخر الثمانينيات، شكل نواب الإخوان والمتعاطفون معهم من الأحزاب الشرعية أكبر كتلة معارضة في البرلمان. وقد

أتاح لهم ذلك منبرا علنيا يعبرون من خلاله عن مطالبهم بمراجعة قوانين مصر العلمانيـــة. وردت الحكومة على هذه الضغوط بالتعهد بمراجعة القوانين القائمة لمعرفة مدى اتـــساقها مع الشريعة وبحظر الخمور في الأماكن غير السياحية. وقد توحي إيماءات كهذه بـــإدراك الحكومة لقوة النبض الإسلامي الكامنة في المجتمع، لكنها لم تفعل شـــيئا لإنهـــاء أســـباب الغضب الشعبي الذي أدى إلى هذه الصحوة الإسلامية في المقام الأول. وأمام عجز النظام أمام مشكلات مصر الملحة، تبنت أعداد هائلة من المصريين إمكانيـــة الحـــل الإســـلامي للمصاعب الاقتصادية، والاضطرابات الاجتماعية، والاغتراب الثقافي الذي تـــسببت فيـــه الدولة العلمانية.

خاتمة

توصف الثورة التي أطاحت بنظام محمد رضا شاه في الشهور الأخيرة مـــن عـــام ١٩٧٨ بأنها "أحد أعظم الهبات الشعبية في التاريخ الإنساني"[1]. وخلال مظاهرات شـــهر محرم الذي يوافق ديسمبر، انضم ملايين الإيرانيين إلى مسيرات الاحتجاج ضـــد الـــشاه. وطالب المتظاهرون، الذين أدانوا حكم الشاه، العلماني والمستبد والفاســـد، ورعاتـــه مـــن الأمريكيين، بعودة آية الله الخميني وإقامة حكم إسلامي، وهو ما اعتقدوا أنه يحقق العدالـــة الاجتماعية، والحرية السياسية، والاستقلال والسيادة. وبرغم الضربات التي تعرضت لهـــا الشبكة الدينية الشيعية على مدى خمسة عقود من علمانية وقمع أسرة بهلوي، فقـــد ظلـــت سليمة وقادرة على توجيه الاحتجاج الشعبي وضمان التعبير عنه بصياغات إسلامية. وكان هناك شعوران متداخلان يحركان الثورة: الرغبة فـــي التغييـــر الاجتمـــاعي والـــسياسي والاقتصادي؛ والإيمان بأن تحقيق هذا التغيير لا يتحقق إلا بتجديد النظام الإسلامي.

وتغلغلت الرغبة في إعادة تأسيس تقاليد الثقافة الإسلامية بين الطبقـــات والأجيـــال، لكن كانت هناك خلافات ملحوظة في الـــرأي بـــشأن إلـــى أي مـــدى يمكـــن الاســـتعانة بالمؤسسات التاريخية الإسلامية. فالإصلاحيون الليبراليون كانوا يفضلون اســـتعادة القـــيم الثقافية الإسلامية ومزجها بالمؤسسات العلمانية الحاكمة. لكن المؤســـسات كانـــت تحـــت هيمنة المؤسسة الدينية والدعم الشعبي الذي حصل عليه العلماء من أجل التغيير الثوري.

وبالرغم من أن إيران تعد مثالا فريدا لاستخدام مؤسسة دينيـــة إســـلامية الإســـلام لإحداث تغيير سياسي واجتماعي ثوري، فإنها لم تكن الحالة الوحيدة للاحتجاج الإســـلامي

---

(1) Cottam, "Inside Revolutionary Iran," p. 168.

ضد الأنظمة القائمة. ففي كل الدول الإسلامية، من إندونيسيا إلى المغرب، شهدت السبعينيات والثمانينيات مطالب شعبية بعودة الشريعة وتجديد التراث الإسلامي. وقد أدى فشل الأنظمة المستقلة في فترة ما بعد الحرب في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الملحة من خلال محاكاة نماذج التنمية الأجنبية إلى ظهور إحساس متنام بخيبة أمل الجماهير في الأيديولوجيات الخارجية. وعبر أفراد من الجمهور، عن طريق أشياء مثل ارتداء الزي الإسلامي، عن رغبتهم في استعادة النظام الاجتماعي الإسلامي، ذلك النظام الذي يحكم فيه الدين العلاقات الإنسانية والذي يتوقع من حكامه أن يحكموا وفق مبادئ الشريعة المنزلة. وتجاوز الإيمان بالحاجة إلى استعادة النظام الاجتماعي الإسلامي الرغبة الشعبية ليؤكد على أصالة التقاليد الثقافية الإسلامية؛ فقد كان كذلك إيمانا بأن جوهر الإسلام هو نظام من وضع الله. وبتقليد المؤسسات الغربية، ابتعد المسلمون عن طريقة الحياة التي أمرنا الله باتباعها. وفقط عبر إحياء الشريعة، في سياق حديث، ستشهد الدول الإسلامية الازدهار والانسجام في حال تبنت النظام الاجتماعي الذي رسمه الله.

وهذه المشاعر، أو تنويعات منها، لم تفقد جاذبيتها الشعبية في أواخر القرن العشرين وأوائل الحادي والعشرين. وكما سنرى في الفصل الرابع والعشرين، أصبحت الفكرة الإسلامية ملمحا مهما للحياة السياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط وبعد عقود من الثورة الإيرانية.

(٢١)

الجزيرة العربية في عصر البترول

خلال الأعوام التي تلت الحرب العالمية مباشرة، كان تأثير دول شبه الجزيرة العربية على الأمور السياسية والدبلوماسية التي هيمنت على منطقة الشرق الأوسط هامشيا. ولم يكن لهذه الدول، الفقيرة، والمتناثرة السكان، والتي يحكمها ملوك تقليديون محدودو الموارد، أهمية دولية إلا لبريطانيا، التي كانت قد توصلت إلى اتفاقية لتنظيم العلاقات معها لحماية الطريق إلى الهند، ولبعض الشركات الغربية القليلة التي بدأت في التنقيب عن النفط في الثلاثينيات. لكن خلال ثلاثة عقود، حققت هذه الدول الصحراوية أعلى دخل للفرد في العالم وأصبحت شريكا حيويا في الاقتصاد العالمي.

وكان النفط هو المصدر الذي حول شبه الجزيرة من احتياطي منعزل لبريطانيا إلى منطقة يهتم بها العالم. واستغلت الثروة النفطية، من ناحية، لإحداث تغييرات مادية واجتماعية ضخمة في الدول المنتجة ومن ناحية أخرى للحيلولة دون تغيير النظام السياسي القائم. وتمثل الدول النفطية فيما يبدو نماذج متناقضة للتحديث والمحافظية، وللتنمية السريعة المصحوبة بالقيود السياسية والمحافظة على الحكم الملكي. ونظرا لقدرتها على تقديم المساعدات المالية، تودد إليها جيرانها الأكثر راديكالية، الذين كانوا يحسدونها ويحتقرونها غالبا. وبالنسبة لأكثر الدول المنتجة للنفط ثراء، كانت المساعدات المالية أداة دبلوماسية الغرض منها إسكات النقاد المحتملين وإبعاد الجيران الذين يعانون القلاقل عن القيام بأعمال عدوانية. وبرغم ثرواتها الضخمة، لم تتمكن الدول المنتجة للنفط من تحويل قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية. ونظرا لافتقادها إلى احتياطي من السكان والتكنولوجيا الصناعية، فقد اضطرت إلى الاعتماد على الرعاة الخارجيين لحماية استقلالها. وكانت الولايات المتحدة هي أكثر القوى الخارجية استعدادا وقدرة على تقديم المساعدة العسكرية؛ لكن الولايات المتحدة تقدم الدعم العسكري والاقتصادي لإسرائيل. فكيف تحقق الدول العربية المنتجة للنفط التوازن بين اعتمادها على الحماية العسكرية الأمريكية وبين مسئولياتها كدول عربية؟ حتى في داخل العالمين العربي والإسلامي، كان موقفها غير مستقر. إذ كيف لها، كممالك محافظة، أن تتعاطف مع الثورات الاجتماعية في مصر وسوريا والعراق أو الثورة الإسلامية التي اجتاحت إيران غير العربية؟ كيف يمكنها تجاهل هؤلاء الجيران، بجيوشهم الجرارة وخطابهم الداعي إلى المساواة الاجتماعية؟ وتلك مجرد نماذج للمعضلات التي واجهتها دول شبه الجزيرة وهي تتحول من الفقر والعزلة إلى صدارة العالم ماليا.

المملكة العربية السعودية

أساليب الحكم والسياسة الخارجية حتى عام ١٩٧٣

على عكس حكم أسرة بهلوي في إيران أو الأسرة الهاشمية في العراق والأردن، تضرب الأسرة السعودية بجذورها عميقا في تاريخ البلاد التي تحكمها. وقد ألحق السعوديون قواتهم القبلية المسلحة بمذهب محمد بن عبد الوهاب الطهوري الذي ظهر في القرن الثامن عشر ونجح في تشكيل ائتلاف تمكن من السيطرة على مدينتي مكة والمدينة المقدستين. وبرغم هزيمتها على يد محمد علي حاكم مصر، احتفظت الأسرة بقاعدة قوة إقليمية وعادت إلى الظهور في القرن العشرين تحت القيادة النشطة لعبد العزيز بن سعود، الذي أسس مملكة تحمل اسم عائلته (انظر الفصلين السابع والثاني عشر).

وأحدث الملك ابن سعود تغييرات مهمة في حياة رعيته، لم يكن أقلها تأسيس حكومة مركزية مكان الاتحادات القبلية المناطقية. لكن حتى وهو يشكل الدولة، استمر ابن سعود في تمسكه بالأسلوب الأبوي للحكم. كان بيده كل القرارات السياسية، كبيرها وصغيرها، وعكست مؤسسات الحكم هيمنته. وعندما غادر دنيانا عام ١٩٥٣، لم يكن للبلاد دستور، ولا قواعد للحكم، ولا أحزاب سياسية، ولا أشكال مؤسسية للتشاور. كان الإسلام هو العقيدة التي استعان بها ابن سعود لإعطاء أسرته شرعية الحكم. كان القرآن هو الدستور، والشريعة هي القانون.

وخلف مؤسس المملكة أحد أبنائه الكثيرين، سعود، أقل الأبناء الأربعة الذين حكموا منذ وفاته كفاءة. وتزامن حكم سعود (١٩٥٣-١٩٦٤) مع ظهور دعوة الرئيس المصري ناصر إلى العروبة والاشتراكية العلمانيتين، وهما مبدآن شكلا تحديا للأسس الإسلامية والملكية التي قام عليها الحكم السعودي. يضاف إلى هذا أن التغييرات الداخلية التي ترتبت على توسع صناعة النفط والثروة التي خلقتها كانت تمثل تهديدا للنظام الاجتماعي والسياسي المحافظ الذي كان ركيزة دعم الأسرة المالكة. ولم يكن الملك سعود مؤهلا لمواجهة هذه التحديات. واختار معاداة ناصر في ذروة شعبية الرئيس المصري، وهو ما أدى إلى عزل المملكة في العالم العربي وجعل من أسرتها المالكة هدفا لهجوم ناصر على "الرجعيين الإقطاعيين". وفي عام ١٩٦٤، أطاح ائتلاف من أعضاء الأسرة به ونصب ولي العهد الأمير فيصل ملكا.

في عهد فيصل بين عامي (١٩٦٤-١٩٧٥)، شهدت الإدارة والقوات المسلحة ونظام التعليم تغييرات كبيرة. واتخذ فيصل القرار المصيري عام ١٩٧٣ بالمشاركة في حظر البترول العربي، وهو القرار الذي حول المملكة من بلد صحراوي إلى قوة مالية

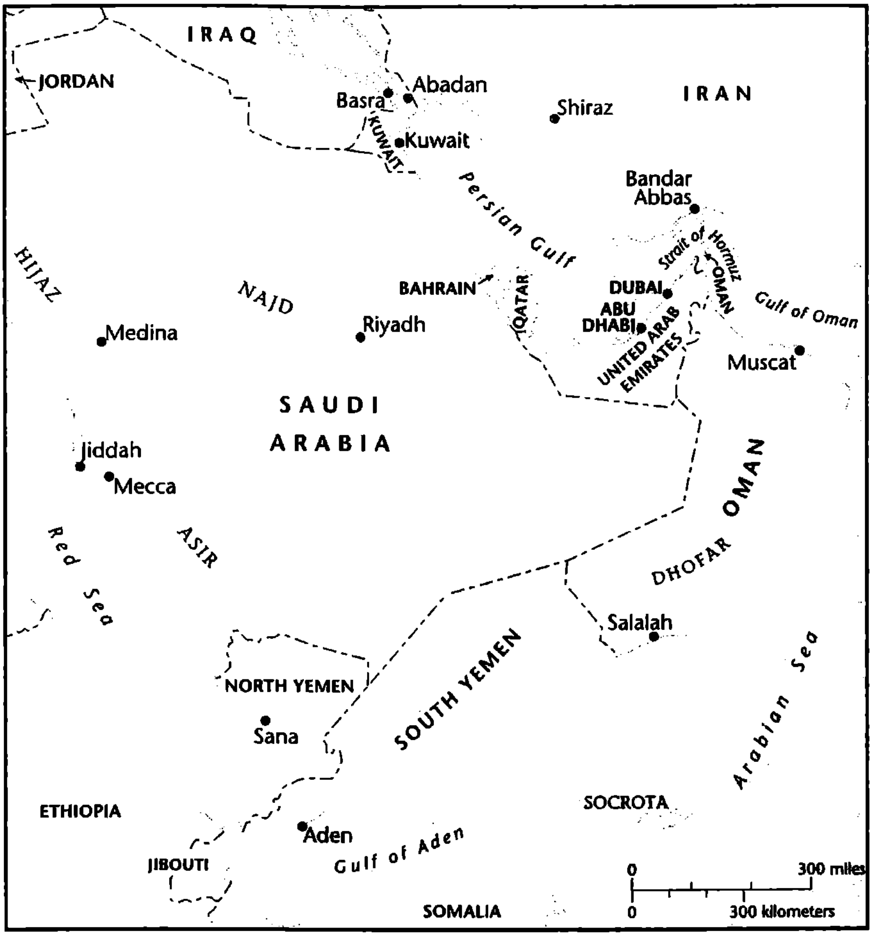
عالمية، وجعل منها موضوعا للتفحص الدولي الدقيق. وبشكل أو بآخر، كان برنامج فيصل للتحديث انعكاسا لسياسات مصلحي الدولة العثمانية ومصر في القرن التاسع عشر. وحاول الملك توسيع دور الحكومة حتى تتمكن من إدارة التنمية الاقتصادية للبلاد وبرامج الخدمات الاجتماعية التي أراد إقامتها بكفاءة.

وحتى يوفر الكوادر اللازمة للوظائف الجديدة للجهاز الإداري، شرع فيصل في برنامج لتوسيع نظام التعليم. فشيدت الجامعات، الدينية والمدنية على حد سواء، وأرسل الآلاف من الشباب السعودي إلى الخارج، خاصة إلى الجامعات الأمريكية. ثم تأكد فيصل من شغل الوزارات وإدارات الخدمات بالخريجين من الجامعات المحلية والأجنبية. وبالرغم من أن النخبة الجديدة تحملت مسئوليات أكبر، فإنها ظلت بعيدة عن عملية صنع القرار. كان الملك ومجموعة منتقاة من أفراد الأسرة المالكة، ممن يعملون في ظل سرية بالغة، هم الذين يقررون اتجاهات سياسة الدولة. واستاء أفراد من النخبة الإدارية الجديدة لاستبعادهم من عملية صنع القرار، لكنهم فضلوا مع ذلك القبول بالنظام السياسي التقليدي: كانوا يشغلون مناصب رفيعة في الجهاز الحكومي واستفادوا من الثروة والمكانة المصاحبة لهذه المناصب. ومادام النظام الملكي السعودي يوفر لهم مقابل تعليمهم المتقدم، كانوا على استعداد لدعم ذلك النظام والقبول بالقيود السياسية التي تجسده.

اليمن بوصفه إحدى مسائل السياسة السعودية الداخلية والخارجية

كانت أكثر المسائل التي تواجه السياسة الخارجية للنظام السعودي صعوبة وإلحاحا منذ أوائل الستينيات وحتى أواخر السبعينيات هي تلك التطورات التي شهدها البلد الجار اليمن (انظر الخريطة ٢١,١).

ففي سبتمبر عام ١٩٦٢، قامت فصائل من الجيش اليمني بانقلاب على العاهل، الإمام محمد البدر. وأطاح قادة الانقلاب، المدفوعون والمدعومون من ناصر، بالعرش وأعلنوا قيام الجمهورية العربية اليمنية. لكن الثوار فشلوا في القبض على الإمام، وعندما ظهر في المنطقة الشمالية من البلاد وبدأ في حشد دعم القبائل لإعادته إلى الحكم، غرقت البلاد في الحرب الأهلية. ولم يتمكن الجمهوريون أو الملكيون من إحراز النصر، وتحول كل فريق نحو القوى الخارجية طلبا للدعم، لتتحول بذلك الحرب الأهلية في الطرف الجنوبي من شبه الجزيرة إلى صراع إقليمي.



الخريطة ٢١-١ شبه الجزيرة العربية والخليج الفارسي في منتصف السبعينيات.

وكما سبق أن رأينا في الفصل الخامس عشر، تلقى نظام عبد الله السلال الجمهوري المساعدات العسكرية من ناصر، بينما كان الملكيون في الشمال يحظون بدعم السعودية. وكان التدخل المصري مباشرا وملموسا؛ بلغ عدد القوات المصرية في اليمن حوالي ٧٠ ألفا، وفي أكثر من مناسبة قصفت القوات الجوية المصرية المدن الحدودية السعودية. ورفض الملك فيصل توريط القوات السعودية في الصراع خوفا من هزيمتها، وانحصر الدعم السعودي بذلك في تقديم الإعانات والسلاح للقوات الملكية. وبالرغم من زوال التهديد المصري الآني بتوقيع ناصر اتفاق سحب قواته بعد حرب يونيو، فإن التطورات في في جنوب شبه الجزيرة ظلت تهدد أمن العرش السعودي.

ففي عام ١٩٦٧، انسحبت بريطانيا من محمية عدن وحل محلها على الفور جبهة التحرر الوطني الماركسية التي أعلنت قيام جمهورية اليمن الجنوبي الديمقراطية الشعبية وأعلنت دعمها للإطاحة بالنظم الملكية التقليدية في شبه الجزيرة. وهكذا، أصبح النظام السعودي في مواجهة مع يمنين عدوين، يحكم كل منهما حكومة راديكالية، وكلاهما يتمتع بدعم الاتحاد السوفيتي، وكلاهما يعلن عزمه إقامة أشكال جمهورية للحكم. ورد الملك فيصل على هذا الخطر بتعديل الحدود مع الجمهورية العربية اليمنية ومحاولة إثارة الشقاق بينها وبين الجمهورية الشعبية في الجنوب. وأدت سياسة فيصل إلى خلق مجموعة من الأوضاع بالغة التعقيد اضطرت معها الجمهورية الشمالية أن تقبل المساعدات الاقتصادية السعودية ودخلت في اشتباكات مسلحة أحيانا مع الجمهورية الشعبية لكنها في أوقات أخرى عملت من أجل تحقيق وحدة اليمنين. وبرغم توقيع الشمال والجنوب اتفاق الوحدة عام ١٩٧٩، فإن سياساتهما الداخلية المضطربة حالت دون تنفيذه. وخلال عقد الثمانينيات، كان كل من البلدين ينظر إلى الآخر، وإلى السعودية، بعين الشك.

وأمام تثوير اليمنيين وظهور حركات التحرير الشعبية في كل مكان من شبه الجزيرة، اتجه الملك فيصل نحو زيادة حجم وكفاءة القوات المسلحة السعودية. وكشفت المواجهة في اليمن أن الجيش السعودي لم يكن يشكل ردعا موثوقا به ضد التدخل المصري واليمني وزادت من إمكانية أن يكون غير قادر حتى على ردع انتفاضة داخلية. ومن هنا، شرعت الحكومة في برنامج مكثف لزيادة قدرات جيش المملكة. وارتفعت ميزانية الدفاع إلى ما يقارب المليارين من الدولارات وظلت تزيد بصورة مضطردة على مدى السنوات التالية. وخلال عقد السبعينيات، خصص السعوديون ما بين ٣٥-٤٠% من عوائدهم السنوية للإنفاق على الدفاع والأمن. وظلت النسبة ثابتة حتى بعد الارتفاع المذهل في أسعار النفط، لدرجة أن المملكة خصصت حوالي ٣٦ مليار دولار في ميزانية عامي ١٩٧٥-١٩٧٦ لأغراض الدفاع والأمن. وحرصت الحكومة على الحصول على ما يمكن شراؤه من أكثر التقنيات العسكرية تقدما، معطية أولوية خاصة للقوات الجوية، بغض النظر عن قدرة القوات السعودية على تشغيلها وصيانتها. وكان المستفيد الرئيسي من هذا الإنفاق العسكري المسرف هي الولايات المتحدة، التي حصلت على عدد من العقود المجزية لتوريد أنظمة السلاح للسعودية في عقدي السبعينيات والثمانينيات.

كانت الأسرة المالكة على دراية تامة بأن صغار ضباط الجيش هم الذين أطاحوا بعرشي مصر والعراق. لذلك، وضع النظام القوات المسلحة تحت الرقابة اللصيقة وتأكد من شغل المناصب العليا في الجيش بأفراد من الأسرة السعودية. وبرغم المبالغ الضخمة

التي خصصت للجيش، لم تتمكن المملكة من بناء قوات مسلحة تضارع مثيلتها في العراق أو إيران، أقوى عدوين إقليميين محتملين. وفي أي أزمة اعتمدت على القوة العسكرية وحدها، كانت الدولة السعودية تقف مكتوفة اليدين. وقد تجلى هذا عندما غزا العراق الكويت عام ١٩٩٠ وسارعت السعودية بطلب العون العسكري الأمريكي المباشر.

الحظر النفطي في عام ١٩٧٣ والآثار المترتبة عليه

لكي نفهم التغيير الذي أحدثه حظر النفط وارتفاع أسعاره عام ١٩٧٣ في الاقتصاد العالمي وبروز السعودية بوصفها قوة مالية عالمية، علينا مراجعة الترتيبات التي كانت قائمة بين السعوديين وشركات النفط الأجنبية قبل عام ١٩٧٣. كان أول امتياز هو ذلك الذي منحه ابن سعود عام ١٩٣٣ لشركة ستاندارد أويل البريطانية بكاليفورنيا (التي عرفت فيما بعد باسم الشركة العربية الأمريكية للنفط، أرامكو)، التي حصلت على حق استخراج ونقل ما تعثر عليه من نفط في إطار امتيازها مقابل تشييد معمل للتكرير ودفع إتاوات تصل إلى أربعة شلنات ذهبية عن كل طن من النفط الخام. كانت شروط الامتياز تحابي أرامكو بشكل فاضح. وقد اكتشف النفط في منطقة الظهران الشرقية عام ١٩٣٨، لكنه لم يبدأ الإنتاج التجاري إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وخلال الخمسينيات، جرى تعديل اتفاقات الامتياز بحيث حصلت السعودية ومعظم بلاد الشرق الأوسط الأخرى المنتجة للنفط على ٥٠% من أرباح الشركات الأجنبية. لكن البلاد المنتجة لم يكن لها يد في تحديد الأسعار أو معدلات الإنتاج. وظهرت أرامكو كشركة عملاقة متعددة الجنسيات تتحكم لا في التنقيب عن النفط واستخراجه فحسب، بل وكذلك تكريره وتسويقه وتسعيره.

وفي محاولة للفوز بقدر أكبر من التحكم في سياسات التسعير، أعلن ممثلو الدول الخمس الرئيسية المنتجة للنفط – إيران والعراق والكويت والسعودية وفنزويلا – تأسيس منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك)، عام ١٩٦٠. ثم توسعت المنظمة لتضم ١٣ بلدا. وقامت مجموعة موازية، منظمة البلاد العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تتألف من الدول العربية المصدرة للنفط وحدها، عام ١٩٦٨. وكان الدافع لقيام المنظمتين هو رغبة الدول الأعضاء في تأكيد سيطرتها على أثمن مصدر طبيعي. وبالنسبة لدول الشرق الأوسط بشكل خاص، كانت المسألة مسألة استقلال. وقد تأسست أوبك في عهد ناصر، وكان من أهم أهداف الناصرية التخلص من قيود الاستعمار الجديد في فترة ما بعد الحرب حيث لا تزال القوى الغربية تتلاعب بالشئون الدبلوماسية والاقتصادية للعالم العربي. وكان هدف أوبك العاجل هو استغلال قوة التفاوض الجماعي لدولها الأعضاء في الضغط على

شركات النفط الغربية لزيادة أسعار النفط. لكن نظرا لأن العالم كان متخما بإمدادات النفط، كان نجاح أوبك محدودا في محاولاتها لتغيير سياسات واتجاهات شركات النفط.

كان النفط الرخيص والمتوفر مصدر الطاقة الذي أنعش أوروبا واليابان بعد الحرب وأكد صدارة الولايات المتحدة الاقتصادية. ومع ظهور السيارات التي تعمل بالبنزين، والقطارات التي تعمل بالديزل، والزيادة الكبيرة في استخدام النفط لإمداد الصناعة بالطاقة، تحولت الاقتصادات التي كانت تعتمد على الفحم إلى الاعتماد على النفط. وكان هذا التحول قائما على فرض أن النفط سيكون متاحا دائما وأسعاره معتدلة. وخلال أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، ثبت خطأ هذا الفرض مع تمتع الدول الصناعية بفترة من النمو السريع جعل من الممكن توفير المزيد من النفط الرخيص. لكن استهلاك العالم الصناعي المكثف جعله أكثر اعتمادا على دول الشرق الأوسط المنتجة للبترول. وينطبق هذا بشكل خاص على اليابان وغرب أوروبا، وهي بلاد ليس لديها نفط أو لديها لكن تكلفة استخراجه عالية جدا (كما في حالة احتياطيات بحر الشمال). ونتيجة لهذا الاعتماد على البترول الرخيص، قدمت السعودية ٢١% من احتياجات أوروبا النفطية عام ١٩٧٢ و١٣% من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام عام ١٩٧٣. حتى الولايات المتحدة، وهي منتج رئيسي وأكبر مستهلك للنفط، أصبحت تعتمد على النفط المستورد. وبلغت حصة السعودية من واردات النفط الأمريكية عام ١٩٧٣ حوالي ٨,١%[1].

في ظل هذه الظروف من الاعتماد المتزايد من جانب الولايات المتحدة وأوروبا واليابان على بترول الشرق الأوسط، بدأت إعادة الهيكلة التدريجية لهذه الصناعة. وبمطالبات تصدرها شاه إيران، بدأت الأسعار في الصعود في أواخر الستينيات، وحازت بعض البلاد المنتجة السيطرة الجزئية على مستويات التسعير والإنتاج. وبرغم هذه التغييرات، لم يكن العالم مستعدا بعد لقرار الدول العربية المنتجة باستخدام سلاح البترول كأداة من أدوات الدبلوماسية. ووسط الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر عام ١٩٧٣، تورطت الولايات المتحدة في جسر جوي كثيف من العتاد العسكري لإسرائيل، وطالب الرئيس ريتشارد نيكسون من الكونجرس الموافقة على مبلغ ٢,٢ مليار دولار من المساعدات العسكرية لإسرائيل. وردت السعودية على هذه الإجراءات بالانضمام إلى منظمة أوابك لفرض حظر على كل شحنات النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا (واستهدفت الأخيرة بالأساس لأهمية روتردام كبوابة دخول لمركز توزيع النفط إلى باقي أجزاء أوروبا). كذلك، أعلنت السعودية وغيرها من الدول العربية المنتجة للنفط عزمها

---

(1) Nadav Safran, Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security (Ithaca, 1988) , pp. 161-162.

تخفيض كميات النفط التي تقدمها للدول المستهلكة. وبثت هذه التصريحات الخوف والفوضى في الدول الصناعية. وحدث تدافع لشراء النفط غير العربي، وبدأت الأسعار في الصعود. وفي نوفمبر عام ١٩٧٣، أصبح التأثير السياسي لسلاح النفط جليا مع إصدار الجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان بيانات تؤكد على الحقوق الفلسطينية وتحث إسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. وخلال الشهور التالية، بدأ البترول التي كانت أسعاره متدنية في السابق يحقق قيمته السوقية الحقيقية. وحددت أوبك سعر البرميل اعتبارا من أول يناير عام ١٩٧٤ بـ ١١,٦٥ دولار للبرميل؛ وكان السعر قبل ذلك بعام ٢,٧٤ دولار. وكان تأثير رفع السعر على عائدات السعودية مذهلة. ففي العام السابق على ارتفاع الأسعار، حققت السعودية عائدات من النفط بلغت ٦,٤ مليار دولار؛ وفي العام المالي ١٩٧٤-١٩٧٥، تضاعفت هذه العوائد بنسبة ٣٣٠% لتصل إلى ٢٧,٧ مليار من الدولارات. وخلال عام ١٩٨١، عندما وصلت أسعار النفط إلى ٤٣ دولار للبرميل، وبلغت العائدات السعودية من النفط ١٠٢ مليار دولار. وطفت المملكة فوق بحر من الأموال.

وكان حظر عام١٩٧٣ سببا في عدد من التطورات المهمة الأخرى في صناعة النفط، أبرزها المشاركة المتزايدة من جانب أوبك في ملكية عمليات إنتاج النفط وكذلك في أنشطة مثل التكرير والتوزيع والتسويق. لكن شركات النفط الأجنبية العملاقة لم تختف. وقدمت التكنولوجيا والخبرة التي كانت الدول المنتجة لا تزال تعتمد عليها، وواصلت تقديم خدماتها من خلال الترتيبات الخاصة والمشروعات المشتركة مع شركات النفط الوطنية المحلية. وبذلك، ظلت أرامكو عاملا مهما في الحياة القومية للسعودية.

التنمية السريعة بعد عام ١٩٧٣

بعد أن أصبحت منتجا عربيا رئيسيا للنفط وقوة نفطية ومالية عالمية، تغير وضع السعودية الإقليمي والدولي بعد عام ١٩٧٣. ولم يكن بمقدور المملكة تفادي التدخل في المسألة العربية - الإسرائيلية وحاولت تحقيق التوازن بين رغبتها في عدم الابتعاد عن الولايات المتحدة، وهي مستهلك أساسي للنفط ومورد أساسي للعتاد الحربي، وحاجتها إلى الاحتفاظ بالقضية المشتركة مع الفلسطينيين والأنظمة التي تدعمها. وأصبح التوزيع الحكيم للثروة النفطية أداة مهمة من أدوات الدبلوماسية السعودية: تلقت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية دعما ماليا سخيا من السعودية مقابل الكف عن انتقاد النظام الملكي وعلاقاته مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الحكومة السعودية فضلت شراء الأعداء المحتملين بدلا من محاربتهم، فإنها رأت في الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ تهديدا رئيسيا ما جعلها

تنفق مبالغ كبيرة في صفقات سلاح ضخمة أخرى. واستخدمت مليارات (البترو دولارات) لشراء معدات عسكرية متقدمة، وبناء أنظمة دفاع جوي متطورة، وزيـادة حجـم أجهـزة الأمن الداخلي وكذلك الجيش النظامي، والبحرية، والقوات الجوية. ومرة أخـرى، كانـت الولايات المتحدة المورد الرئيسي للسلاح إلى المملكة.

وبالإضافة إلى تخصيص مبالغ طائلة للدفاع، قرر الملك فيصل وخلفـاؤه اسـتخدام ثروة المملكة النفطية الوفيرة للشروع في برنامج للتنمية الاقتـصادية والاجتماعيـة. ورأى أفراد من الأسرة المالكة في تغيير البلاد إجراء مفردا، أقرب إلى تدريب فني مـن شـأنه تحويل التخلف إلى حداثة. وكانوا يعتقدون، من ثم، في إمكانية تحقيـق هـذا دون تغييـر البنية الاجتماعية المحافظة والنظام القيمي الإسلامي الذي ترتكز إليه سلطة النظام. وأغفل هذا الفرض التغيرات المحتملة في الاتجاهات المترتبة علـى اسـتيراد العمـال الأجانـب والتقنيات الأجنبية وقيام طبقة وسطى من خريجي الجامعات من أبناء البلاد(١).

وبدأ تطبيق خطط التنمية الجديدة فور اغتيال الملك فيصل عام ١٩٧٥ على يد أحـد أفراد أسرته. وكان خليفته، خالد (١٩٧٥-١٩٨٢)، مديرا عديم الكفاءة ومعتـل الـصحة غالبا. وخول الكثير من سلطاته لولي العهد فهد، الذي تولى المسئولية الرئيسية عن شـئون المملكة وأصبح ملكا بعد وفاة خالد. وكان فيصل آخر ملـوك الـسعودية الـذين مارسـوا السلطات الملكية لصنع القرار كاملة؛ وقد حكم خلفاؤه عبـر الاتفاقـات الجماعيـة بـين البارزين من الأسرة المالكة، وهي عملية جعلت مـن الـصعب أحيانـا رسـم توجهـات سياسية واضحة.

لكن وجود التوترات داخل الأسرة الحاكمة لم يمنع السعودية من تدشين عقـد غيـر مسبوق من التنمية التي شملت التوسع في كل مجالات البنية التحتية في البلاد، من النقـل والمواصلات إلى منشآت النفط، ومن بناء الجامعات المذهلة معماريا إلى إقامـة وحـدات تحلية المياه والصناعات الثانوية. كما كانت التنمية الماديـة والتغييـر الاجتمـاعي سـببا للضغط من أجل التغيير السياسي. وكان العدد الكبير من العمال الأجانب الذين قدموا إلـى المملكة لسد النقص الحاد في العمالة يشكل أحد المـصادر المحتملـة للأفكـار الجديـدة. وإحصاءات السكان السعوديين المحليين متضاربة، خاصة لأن الحكومة اعتادت التـضخيم في أعدادهم لأغراض التخطيط والأمن. وتتراوح تقديرات السكان عام ١٩٨٠ بـين ٤,٥٩ مليون و١١,٥ مليون. وبعد تحريات ناداف سفران للموضوع، مال إلـى تـرجيح الـرقم

---

(١) السابق نفسه ، ص ١٧٢ .

الأدنى، وتقديره الخاص لعدد السكان عام ١٩٨٠ هو ٥ ملايين[١]. كانت العمالة الأجنبية ضرورية لتنفيذ التغييرات التي وضعتها القيادة السعودية للبنية التحتية. وبحلول الثمانينيات، كان هناك ٢,١ مليون عامل أجنبي بالبلاد، ومعهم ٤٠٠ ألف من أفراد أسرهم. وجاءت أكبر مجموعة، مليون شخص، من اليمن الشمالي. وبلغ عدد مجموعتي المصريين والفلسطينيين من الأردن والأراضي المحتلة حوالي ٢٠٠ ألف لكل مجموعة، إضافة إلى ١٠٠ ألف من الغربيين، وأكثر من ٢٥ ألفا من الآسيويين، من الفلبين وباكستان بالأساس. ومن بين ١٠٠ ألف غربي، كان هناك حوالي ٤٠ ألف أمريكي و٢٥ ألف بريطاني. وأدى وجود هذا العدد الضخم من الأجانب – والذين يعتنق كثير منهم قيما مختلفة عن تلك التي يقوم عليها النظام الملكي السعودي ويمارسون أساليب حياة تختلف عن مبادئ الإسلام– إلى محاولة النظام عزل المقيمين الأجانب. وتركز الغربيون بالأساس في مجمع أرامكو الضخم القريب من حقول النفط الشرقية. وخضع أجانب آخرون للرقابة اللصيقة لأجهزة الأمن السعودية وكانوا يرحلون من البلاد عند ظهور أي علامات على احتمال إثارة المتاعب.

خلق تحديث السعودية السريع طبقة وسطى جديدة بين سكانها المحليين من المدرسين وموظفي الدولة ورجال الأعمال وضباط الجيش. وبرغم تعلم هذه الطبقة وتوليها مسئوليات متزايدة في تسيير الجهاز الحكومي، فإن أفرادها استبعدوا من المشاركة في الحياة السياسية. واحتفظت الأسرة المالكة بقبضتها القوية على صنع القرار ورفضت السماح بقيام أحزاب سياسية أو نقابات عمالية أو غيرها من جماعات المصالح. وفي أوائل الثمانينيات، أعلن الملك فهد، مثلما فعل من قبله فيصل وخالد، عزمه وضع ميثاق أساسي للحقوق وتأسيس مجلس استشاري وطني. لكن الملك لم يف بهذه الوعود. وبرفضها مشاركة السلطة وتحرير العملية السياسية، غامرت الأسرة المالكة بنفور الطبقة الوسطى الجديدة التي كانت من نتائج برنامج التحديث السريع. وأمل النظام في البقاء بمكافأة النخبة الجديدة بالوظائف ذات الرواتب المجزية وتقديم خدمات اجتماعية سخية للسكان ككل.

في بعض الجوانب، بدت السعودية في أوائل الثمانينيات أقرب إلى إيران خلال السنوات الأخيرة من حكم الشاه. فقد شهد البلدان تنمية اقتصادية وتعليمية وعسكرية كثيفة دون أن يحدث ذلك أثره في السياسة. وحرمت النخبة الغربية التعليم الصاعدة من القنوات التي يمكنها عبرها التعبير عن تطلعاتها وشكاواها. لكن كان هناك فارق أساسي بين طرق

---

(١) نفسه، ص٢٢٣، ٤٧٧. كما أن الأرقام الخاصة بالعمالة الأجنبية من **Safran**.

الشاه والملك السعودي في التعامل مع المؤسسة الدينية الرسمية في بلديهما. وهذا الفارق يساعد في تفسير استقرار النظام السعودي خلال عقد الثمانينيات.

الإسلام والدولة السعودية

صدرت السعودية للعالم الخارجي صورة لنظام إسلامي متزمت. وعزز ابن سعود سلطته عبر الجمع بين المذهب الوهابي المتزمت وشجاعة رجال القبائل من البدو المقاتلين. واكتسب حكم خلفائه الشرعية بالدفاع المعتقدات والقيم الإسلامية. وقد سمح لبيت آل سعود بالحكم لإعلانه الالتزام بالقرآن والشريعة وتعهده بتطبيقها. وأعلن الملك فيصل، في تبريره لعدم إصدار ميثاق للحقوق أن "المملكة العربية السعودية ليست بحاجة إلى دستور لأن عندها القرآن، الذي هو أقدم الدساتير وأكثرها كفاءة في العالم"(1). وبوصفها حامية للإسلام، بررت الأسرة المالكة استمرارها في السلطة.

حتى في أثناء مرحلة التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع التي دشنها فيصل واستمرت في عهد خلفائه، ظل الارتباط بين الأسرة المالكة والإسلام العامل الأساسي لشرعيتها. وما جعل هذا الارتباط ممكنا هو وجود علاقة منفعة متبادلة بين العرش والمؤسسة الدينية. وقد أسس لهذه العلاقة ابن سعود، الذي أبعد العلماء بالتدريج عن سلطة صنع القرار ووضعهم على جدول رواتب الدولة. وقبل العلماء بدمجهم في الجهاز الإداري للدولة، وأقروا بحق آل سعود في الحكم. وسمح لهم، بالمقابل، بالاحتفاظ بسلطة كبيرة على التعليم والنظام القضائي ومراقبة السلوكيات العامة. وعلى عكس نظام ناصر في مصر، استمر الاعتراف بسلطة العلماء في السعودية على مجالات مهمة في الحياة العامة؛ وعلى عكس الوضع في إيران الشاه، لم يكونوا مستقلين عن الدولة وآمنين من هجومها. كانوا يتمتعون بمكانة محترمة، وحرص ملوك السعودية على الحصول على موافقتهم على السياسات التي يمكن أن تؤثر على مكانة الأسرة الملكية الإسلامية، لكن العلماء لم يكونوا أداة لصياغة سياسات الدولة ككل.

وقبل العلماء بإبعادهم عن عالم السياسة الخارجية وتنمية البترول؛ بسبب احتفاظهم بنفوذهم في مجالات الأنشطة التقليدية. فكان بيدهم سلطة منع السياسات الداخلية الحساسة والتشكيك في شرعية تلك السياسات والبيت الحاكم الذي يقترحها. وكانت هذه السلطة، والامتيازات التي يمكنهم الحصول عليها من الدولة، واضحة في أثناء تولي فيصل ولاية

---

(1) Cited in Mordechai Abir, Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites, Conflict and Collaboration (Boulder, 1988), p. 97.

العهد وبعد تتويجه ملكا. وقد أدخل فيصل تغييرات تعليمية كاسحة، لكنه سمح للعلماء بإضفاء الصبغة الأخلاقية للنظام، ووافق على إدخال مناهج الدين الإسلامي في كل مستويات التعليم. وفي عام ١٩٦٠، قوبلت خطة فيصل لإتاحة التعليم العام أمام الإناث بمعارضة شديدة من جانب المؤسسة الدينية. وأصر فيصل على سياسته، لكنه صرح للعلماء بالإشراف على ترتيب الفصول الدراسية وتعيين أعضاء المؤسسة الدينية في الوظائف الحيوية بوزارة التعليم. وقد صمم برنامج تحديث نظام التعليم السعودي بعناية لتلبية المواصفات التي حددها العلماء لمحتوى مناهج التعليم، والفصل بين الجنسين في الفصول حتى في الجامعات "العلمانية"، وبناء المساجد في الجامعات الجديدة. والمثال الآخر للامتيازات التي انتزعها العلماء من الأسرة المالكة نراه في اقتراح فيصل بإدخال التلفزيون إلى المملكة عام ١٩٦٣. فبرغم رفض المؤسسة الدينية لهذا الاختراع، قام فيصل بطرحه. لكنه توصل إلى تسوية الأمر بالسماح للعلماء بمراقبة البرامج.

كما احتفظ العلماء بدور رئيس في مراقبة السلوك العام. فقد سيطروا على شرطة الأخلاق (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، وهو تنظيم مارس سلطات واسعة بعد رحيل فيصل. وقد سُمح لهذه الشرطة، التي قامت أصلا لمراقبة ممارسات إسلامية مثل إغلاق المحلات في أوقات الصلاة والتزام النساء بارتداء زي مناسب، في أوائل الثمانينيات، بتوسيع سلطتها لتشمل مراقبة أنشطة المقيمين الأجانب في المملكة والدعوة الإسلامية بين سكان الريف. كما كانت المؤسسة الدينية مسئولة عن موسم الحج السنوي، وهي الشعيرة التي تؤكد الطابع الإسلامي للمملكة. وهكذا، فإن الأسرة المالكة هي التي تحدد السياسة العامة لكنها منحت العلماء ما يكفي من السلطة لتلبية مطالبهم وضمان دعمهم لشرعية حكام بيت سعود الإسلامي.

وعلى الرغم من محاولات النظام تصدير صورة تحمل معاني التقوى والورع، فإن تصرفات الأمراء الفردية لوثت سمعة الأسرة المالكة ككل، وأفقدت ادعاءاتها بالالتزام بقيم السلوك الإسلامي مصداقيتها. ومع نمو العائلة وظهور الاختلافات بين أفرادها - كان هناك، في أوائل الثمانينيات، حوالي خمسة آلاف أمير - فقدت وحدة القرار التي كانت مصدر قوتها، وثبت عجزها أو عدم رغبتها في ضبط أنشطة أفرادها. وقادت الفجوة بين الصورة الأخلاقية التي تقدمها الأسرة عن نفسها وبين حقيقة السلوك الشخصي معارضي النظام إلى اتهامه بالنفاق.

وربما كان أوضح مثال على السخط ذي الطابع الديني داخل المملكة هو الاستيلاء على الحرم المكي عام ١٩٧٩. وقد تم الاستيلاء عليه بقيادة جهيمان العتيبي، الضابط

السابق بالحرس الوطني. وقد اجتذب جهيمان، المؤمن بمبادئ الوهابية والذي خاب أمله بعد انكشاف ما ادّعاه أنه فساد الحكام السعوديين، الأنصار من بين الشباب، وكان كثير منهم من المتسربين من الجامعات، والذين همشهم التحديث. وأثناء موسم الحج في نوفمبر عام ١٩٧٩، احتل جهيمان وبضع مئات من الأنصار جيدي التسليح الحرم المكي واستخدموا إذاعة المسجد في نشر اتهامات الفساد الموجهة إلى الحكم والعلماء. واستمر الاحتلال أسبوعين، حاولت الحكومة خلالها ونجحت في الحصول على فتوى من العلماء بجواز الاستعانة بالقوات المسلحة لفك الحصار. وكانت مهمة إخراج المحتلين الصامدين دون الإضرار بأسمى المقاصد الإسلامية بالغة الصعوبة وخلفت الكثير من الضحايا من الجانبين. واستسلم جهيمان في النهاية، ونفذ فيه وفي من بقى من زملائه حكم الإعدام فيما بعد. ولم تلق حركته تعاطفا علنيا داخل البلاد، لكنها كانت جرس إنذار للسلطات السعودية حيث أظهرت فشل مخابراتهم الداخلية وأضرت بسمعة النظام.

كشف حادث مكة تعرّض الأسرة المالكة للاتهام بعدم التدين. ولم تمر الاتهامات بالفساد التي أذاعها أتباع جهيمان أثناء الحصار مرور الكرام. فقد أصبحت تصرفات بعض أثرياء الأمراء الفاضحة والعدوانية مصدر تهديد لصورة الأسرة المالكة، وتظهرها بمظهر الخارجة على مبادئ الإسلام التي استغلتها في إضفاء الشرعية على أحقيتها في الحكم. فإذا لم ترتق الأسرة إلى مستوى مبادئ الإسلام التي تعهدت بالدفاع عنها، فلن تستحق حينها دعم العلماء؛ وسحب المؤسسة الدينية لدعمها من شأنه تشجيع الطبقة الوسطى الجديدة على المطالبة بصوت في مجالس صنع القرار بالمملكة.

الكويت وعمان ودول الخليج الأصغر

عند رأس الخليج الفارسي، نجد الكويت، أغنى بلاد العالم في السبعينيات والثمانينيات، محصورة بين السعودية والعراق. وتوجد عمان عند الطرف الجنوبي، وهي بلد كبير ومتنوع جغرافيا إلى جانب مصادره النفطية الغنية. وفيما بين هذين البلدين نجد عددا من الإمارات الصحراوية ـ البحرين وقطر والإمارات السبع العضو باتحاد الإمارات العربية. وتحت أراضي السعودية ودول الخليج الإحدى عشرة تكمن ٥٠% من احتياطيات النفط المكتشفة. وبفضل ثروتها البترولية، تحولت دول الخليج من اقتصادات إعاشة محلية وذات مكانة دبلوماسية هامشية ، إلى دول فاحشة الثراء تتمتع بنفوذ دولي ملموس. وقد ساعدت الوفرة التي عرفتها دول الخليج منذ الخمسينيات أسرها الحاكمة في تعزيز سلطتها السياسية. وفي زمن ابتعد إلى حد كبير عن مفهوم الحكومة التي يتوارث حكمها أسر حاكمة، تشكل دول الخليج استثناء من القاعدة.

كانت معظم العائلات المالكة التي حكمت دول الخليج في أوائل التسعينيات قد تكونت في منتصف القرن الثامن عشر. وقد سهل بقاءها وحيازتها السلطة مزيجٌ من الاستعمار البريطاني، وامتيازات النفط، والعوائد الضخمة التي بدأت تنهال عليها في فترة ما بعد الحرب الثانية. وخلال القرن التاسع عشر، سعت بريطانيا إلى حماية الطريق إلى الهند عن طريق إبعاد القوى الغربية والدولة العثمانية عن الخليج. وقد نجحت في تحقيق هذا الهدف عبر سلسلة من المعاهدات التي تلزم بلاد المنطقة بالموافقة على عدم إقامة علاقات دبلوماسية مع دول أخرى إلا بموافقة بريطانيا. بالمقابل، تعهدت بريطانيا بحماية دول الخليج من أي عدوان خارجي. وظلت معظم هذه الاتفاقيات سارية المفعول، مع التعديل، حتى عام ١٩٧١ وضمنت لبريطانيا الهيمنة على الخليج. وفي وقت توقيع المعاهدات، لم يكن حكام الخليج أكثر من شيوخ قبائل مخولين من جانب شيوخ القبائل والتجار المحليين بالتفاوض مع القوى الأجنبية نيابة عنهم. لكن سياسة بريطانيا بالتعامل مع مشايخ القبائل بوصفهم رؤساء دول – حتى لو كانوا خاضعين – أسس لسلطتهم وأقر بحكمهم. وبوصفهم موقعين على معاهدات، كان ينتظر منهم تنفيذ شروط هذه المعاهدات والقيام بالمسئولية المنوطة بهم.

وعزز وصول شركات النفط الغربية الساعية إلى الامتيازات في الثلاثينيات من سلطة الأسر الحاكمة. وفي كل من هذه الدول كان الأمير الحاكم هو الذي يتفاوض مباشرة مع الشركات وهو الذي يوقع الامتيازات. وعندما بدأ إنتاج النفط بعد عام ١٩٤٥، كان الأمير وأسرته هم الذين يجنونِ الأرباح؛ فقد كان اسمه أو اسم والده أو عمه أو أخيه على اتفاق الامتياز. وقد كان المُوقِّع يمثل الدولة، وعندما تدفقت الثروة النفطية، لم يكن هناك تمييز بين الدولة والحاكم. وبرغم وجود تنويعات معينة على هذا النمط التاريخي، لم تخرج دول الخليج عن هذا المسار.

الكويت: عملاق النفط

تكون مجتمع الكويت في أوائل القرن الثامن عشر من القبائل المهاجرة من منطقة نجد السعودية. وبحلول عام ١٧٥٦، كانت الكويت قد أصبحت إمارة مستقلة برئاسة عائلة الصباح، التي يستمر حكمها حتى اليوم. ومثل معظم دول الخليج، تطل الكويت على البحر، ويعتمد اقتصادها على التجارة وبناء السفن وفوق كل شيء صيد اللؤلؤ. وكانت مدينة الكويت أفضل موانئ الخليج، وطورها تجار المنطقة لتصبح مركزا تجاريا بين الهند وبلاد الشرق الأوسط. وقد حققت هذه الأنشطة الثروة لجماعة التجار، والتي دعمت بدورها حكم أسرة الصباح. وقبل وجود عوائد النفط، لم يكن للحكام دخل كبير. واعتمدوا على التجار في الحصول عليه، مقابل السماح لهم بالمشاركة في صنع القرار.

واعترف السلاطين العثمانيون باستقلال حكام أسرة الصباح، على أنهم ادعوا السيادة على الكويت، معتبرين إياها وحدة إدارية أقصى جنوب ولاية البصرة. وكما كان حال الكثير من بلادهم البعيدة والتي تتراخى قبضتهم عليها، لم يفرض العثمانيون مزاعمهم في الكويت بالقوة المباشرة وكانوا راضين بالاعتماد على حكام أسرة الصباح لحفظ الأمن في منطقتهم المطلة على الخليج. وقد ساد هذا الموقف حتى القرن التاسع عشر ووصول البريطانيين، بسياستهم التي قامت على عقد الاتفاقيات مع حكام الخليج. وفي عام ١٨٩٧، وفي تحرك استهدف الحيلولة دون سقوط الكويت تحت النفوذ البريطاني، عين السلطان عبد الحميد الثاني حاكمها، مبارك الأول، في منصب مدير دائرة. وكان التعيين يتضمن خضوع مبارك لحاكم البصرة العثماني، وهو الوضع الذي قاومه بدعوة البريطانيين لمساعدته ضد محاولات العثمانيين للسيطرة.

وردت بريطانيا باستعراض للقوة البحرية، وهو تحرش لم يكن أمام العثمانيين حياله إلا الاحتجاجات الغاضبة. ثم وقع مبارك الأول معاهدة مع البريطانيين عام (١٨٩٩)، تعهد فيها بعدم التفاوض مع الدول الأخرى قبل الحصول على موافقة بريطانيا. وعشية الحرب العالمية الأولى، انتاب البريطانيين القلق من الأطماع الألمانية في المنطقة الممتدة من بغداد إلى الخليج واعتبروا أن الاتفاق مع العثمانيين لتأمين مصالحهم في هذه المنطقة مستقبلا أكثر أهمية من السيطرة منفردين على الكويت. وبمقتضى المعاهدة الأنجلو عثمانية لعام ١٩١٣، تخلت بريطانيا عن قبضتها على الكويت مقابل حق المشاركة في تطوير خطوط السكك الحديدية جنوب بغداد وتعهد العثمانيون بالانسحاب من مناطق معينة على الساحل الغربي للخليج. واعترفت المعاهدة بالكويت وحدة ذاتية الإدارة تابعة إداريا للعثمانيين وبحاكم أسرة الصباح مديرًا عثمانيًّا.

كانت السيادة العثمانية على الكويت قصيرة الأجل. فعندما تحالف العثمانيون مع الألمان في الحرب العالمية الأولى، اعتبرت بريطانيا أن معاهدة عام ١٩١٣ باطلة وأعلنت الكويت إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية. وظلت كذلك حتى إعلان استقلالها عام ١٩٦١. ومع انتهاء الحرب، رسم البريطانيون الحدود التي تفصل الكويت عن دولة الانتداب الجديدة في العراق، لتمهد الأرض عن غير قصد للخلافات المستقبلية.

وخلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، شهدت الكويت تدهورا اقتصاديا مؤلما أحالها إلى واحدة من أكثر بلاد العالم فقرا. وتدهورت صناعة اللؤلؤ بسبب الكساد العالمي، ثم دمرت بالفعل بظهور زراعة اللؤلؤ. وكان للكويت أن تنتشل من فقرها بوصول شركات النفط العالمية. ففي عام ١٩٣٤، وقع حاكمها، أحمد الجابر الصباح بين

عامي (١٩٢١-١٩٥٠)، اتفاقية مع جلف أويل وبريتيش بتروليوم تجعل منهما مالكين متساويين للامتياز المعروف بشركة نفط الكويت. وفي غضون أربع سنوات، اكتشف فريق التنقيب واحدا من أكبر أحواض النفط في العالم. وبدأ التصدير التجاري للنفط عام ١٩٤٦، وحقق دخلا ذلك العام حوالي ٧٦٠ ألف دولار. وبحلول عام ١٩٥٣، بلغت عوائد النفط ١٦٩ مليون دولار، وبعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣، زادت زيادة كبيرة لتصل إلى ٢١,٧ مليار دولار عام ١٩٨٠. ودفع دخل البترول الدولة، التي كان نشاطها قاصرا فيما سبق على صناعة اللؤلؤ، والتي كانت تضم أقل من مليون من السكان المحليين، إلى موقع الصدارة كقوة مالية كبرى.

وشهدت الكويت في عصر النفط تغييرات كبيرة، يستحق أربعة منها الاهتمام: عكس العلاقة المالية والسياسية بين الأمير (لقب الحاكم بعد الاستقلال عام ١٩٦١) وجماعة التجار؛ قيام دولة رفاهية؛ والاعتماد على العمالة المستوردة؛ وقيام الكويت بدور جديد كلاعب في الدبلوماسية الشرق أوسطية ومركز اهتمام البلاد الصناعية الأوروبية.

وكان من حسن حظ الكويت وجود الأمير عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠-١٩٦٥) لتوجيهها خلال المرحلة الأولى من التغيير الذي ترتب على اكتشاف النفط. كان عبد الله حاكما حذرا ومتقشفا، تفاوض من أجل الاستقلال عن بريطانيا، وبدد إغراء الناصرية بإقامة مجلس وطني عام ١٩٦٢، وأدرك أن من الأفضل المحافظة على عائدات الكويت النفطية لأجيال المستقبل باستثمارها بدلا تبديدها على الأسرة الحاكمة. وكان التحدي الرئيسي الذي واجه عبد الله هو معالجة الأسلوب المتغير للعلاقة بين أسرة الصباح الحاكمة والتجار الذين كانوا فيما سبق رعاتها الماليين. فبعد أن حررت الثروة الوفيرة الأسرة الحاكمة من الاعتماد على مساهمات التجار المالية، اتجهت البلاد نحو إبعادهم عن مجالس صنع القرار. وأمام اعتراضات التجار على تدهور وضعهم السياسي، توصل الأمير عبد الله إلى اتفاق معهم. فقد تعهد بمنح أسر التجار البارزين حصة ملموسة من الثروة النفطية التي تخصه كحاكم. وبالمقابل، تخلى التجار عن مطالباتهم بالسلطة السياسية؛ وانسحبوا من الحياة السياسية كي يحتفظوا بيسارهم المالي. وكانت هذه العملية تتناقض بوضوح مع العلاقات التي قامت بين البرجوازية وملكيات غرب أوروبا.

وحاول الأمير عبد الله إتاحة منبر محدود للنقاش السياسي بإقامة مجلس وطني منتخب، انعقد للمرة الأولى عام ١٩٦٣. وخلال سنوات وجود المجلس (الذي جرى حله فيما بين عامي ١٩٧٦-١٩٨١ ثم مرة أخرى من ١٩٨٦-١٩٩٢)، كان هو الكيان الوحيد من نوعه في الخليج ويجسد الحياة السياسية الكويتية الفريدة. وبالرغم من التقييد الشديد

على حق التصويت ـ كان البالغون الكويتيون من نسل من سكنوا البلاد الوحيدين المسموح لهم بالتصويت، واقتصر عدد نواب المجلس على خمسين نائبا- فقد أضفى مجرد وجود المجلس على الكويت طابعا خاصا. وجعل منها تسامح النظام مع المعارضة المعتدلة في المجلس الوطني وحرية الصحافة والنشر النسبية أكثر دول الخليج إشعاعا ثقافيا وتنوعا سياسيا خلال عقدي الستينيات والسبعينيات.

ومع ذلك لم يقيد وجود المجلس الوطني السلطة السياسية للأسرة الحاكمة. وبرغم وجود مؤسسات ديمقراطية دستورية، احتفظ الأمير وأقاربه بالسلطة الحقيقية. فكانت كل مناصب الحكومة الأساسية، من رئاسة الوزارة إلى أكثر وظائف مجلس الوزراء حساسية، بيد أفراد من أسرة الصباح، وكانت مجالس الأسرة هي التي تقرر سياسة الدولة، بعيدا عن نقاشات المجلس الوطني. وكانت مشاركة الكويتيين في الحكومة تتم من خلال وظائفهم في الجهاز الإداري. وكافأت الكويت مواطنيها المتعلمين، مثلما فعلت السعودية، بتعيينهم في الجهاز الإداري للدولة وما يتصل بهذه المناصب من مكاسب سخية. وأدت هذه الممارسة إلى البطالة المقنعة وانعدام الكفاءة، لكنها خففت كذلك من المعارضة السياسية بجعل شاغلي الوظائف جزءا من النظام.

وتبدت هشاشة المؤسسات الديمقراطية بوضوح أثناء الأزمات الوزارية في عامي ١٩٨٥، ١٩٨٦. ففي عام ١٩٨٥، كشف المجلس الوطني الفساد المالي لوزير عدل الصباح وأجبره على الاستقالة. كما أجبر المجلس أيضا وزيرا آخر من وزراء الصباح، زعم أنه استغل منصبه لتحقيق مكاسب شخصية، على الاستقالة. ولم تكن الأسرة الحاكمة لتتسامح مع هذا التحدي الثاني لسلطتها، وفي عام ١٩٨٦، قام الأمير بحل المجلس الوطني وفرض الرقابة على الصحف. ولم تتحقق الوعد بعودة المجلس للانعقاد حتى أواخر عام ١٩٩٢. وجاء الإنهاء المفاجئ لتجربة الكويت ذات التمثيل المحدود ليظهر قدرة أسرة الصباح على إعادة الأوتوقراطية الملكية حين ترى ذلك مناسبا.

تمثل الملمح الثاني للكويت في عهد النفط في قدرتها على توفير نظام للخدمات الاجتماعية من المهد إلى اللحد لا مثيل له في أي مكان في العالم. وقام الأمير عبد الله وخلفاؤه، الأمير صباح السالم الصباح بين عامي (١٩٦٥-١٩٧٧) والأمير جابر الأحمد الصباح الذي تولى الحكم عام (١٩٧٧)، بتوزيع ثروتهم النفطية على شكل هبات ملكية. وقد حققت سياستهم للمواطن الكويتي منافع مثل التعليم المجاني، والرعاية الصحية، والنقل، والإسكان. ويعتبر المانحون والمتلقون على حد سواء هذه المزايا منحا من الأسرة الحاكمة لرعاياها. والمواطنون الكويتيون لا يدفعون ضرائب؛ فهم جزء من مجتمع خاص

يتلقى المنافع الاجتماعية دون مساهمة فيها. وكما كان الحال في السعودية، أعطت الأسرة المالكة الأولوية القصوى للتعليم في إنفاقها على الخدمات الاجتماعية وخصصت مبالغ طائلة لتطوير نظام تعليمي متقدم. وبلغ عدد الملتحقين بجامعة الكويت، التي تأسست عام ١٩٦٦، ١٠ آلاف طالب في أواخر الثمانينيات، نصفهم من النساء. لكن الدستور الكويتي يحرم النساء من حق التصويت، وهو قيد يؤكد على التناقض بين التطور الاجتماعي والمشاركة السياسية الذي كان واضحا في السعودية وإيران وغيرها من دول الخليج.

كذلك، ومثل السعودية ومعظم دول الخليج الأخرى، اعتمدت الكويت على العمالة الأجنبية لتطوير صناعتها النفطية ودعم البنية التحتية. وبحلول عام ١٩٦٥، فاق عدد المقيمين الأجانب عدد الكويتيين، وبحلول منتصف الثمانينيات كانت نسبة الأجانب إلى إجمالي عدد سكان البلاد، البالغ مليون ونصف شخص، حوالي ٦٠%. واكتسحت هيمنة قوة العمل الأجنبية في الكويت كل مجالات التوظيف، من المهندسين والمهنيين إلى العمال ذوي الياقات الزرقاء وحتى أدنى الأعمال. وشكل الفلسطينيون من الضفة الغربية والأردن أكبر مجموعة من غير الكويتيين، وتراوح عددهم في منتصف الثمانينيات بين ٣٠٠-٤٠٠ ألف عامل. ولم تمد الحكومة الكويتية الفوائد التي تقدمها للكويتيين لتشمل العمال الأجانب؛ حيث حرم الأجانب حق تملك الأراضي أو المنازل وكانوا معرضين للترحيل دون سابق إنذار. وكان التفاوت بين الكويتيين المميزين والعمال المغتربين مصدرا للتوترات في البلاد، خاصة في أوقات الأزمات الإقليمية.

وتجاوز اعتماد الكويت على العالم الخارجي لتحقيق التنمية والازدهار القوة العاملة. فالبلاد كانت تعتمد على الغرب واليابان لتسويق لنفطها؛ وكمصدر للتكنولوجيا والمعدات لاستخراجه؛ وكموردين للخبرات اللازمة لتخطيط وتشييد وتشغيل مطاراتها وجامعاتها ومستشفياتها وشبكات مواصلاتها. أضف إلى هذا أن ازدهار الكويت المتواصل قام إلى حد كبير على أسواق الأسهم والقيم العقارية للبلاد الأخرى. فلأن الكويت لم تستطع إنفاق العائدات الضخمة التي تحققت بعد الارتفاع المذهل للأسعار عام ١٩٧٣، شرعت الحكومة في برنامج للاستثمار في الخارج. وكان البرنامج ناجحا للغاية لدرجة أن عائد استثمارات الكويت الخارجية في منتصف الثمانينيات فاق ما تجنيه من صادرات النفط. وأكسبها مزيج عائداتها من الاستثمار والنفط لقب "الكويت المندمجة"، وهو وصف لم يكن مقصودا به المديح.

أما السمة الرابعة للكويت في عصر النفط فكان لها أكثر من بعد. فبالنسبة لدول العالم الصناعية، كانت الكويت إمارة مستقرة تمتلك احتياطيًّا نفطيًّا، واستثمارات خارجية

ضخمة، وهو ما يستوجب الحماية؛ وبالنسبة لجيرانها المباشرين الأقوياء - المملكة العربية السعودية والعراق وإيران - كانت دولة ينبغي التقرب إليها وربما ضمها؛ وبالنسبة لدول المنطقة الأخرى، كانت مصدرا محتملا للمنح وموضوعا للنقد. وحاول أمراء الكويت الموازنة بين هذه التحديات والفرص المختلفة. فمن ناحية، احتفظوا بعلاقات ودية مع الدول التي تشتري نفط بلادهم. لكنهم سعوا، من ناحية أخرى، إلى الحفاظ على استقلال الكويت وعلى حكمهم بتقديم المساعدات الخارجية بسخاء للأعداء الإقليميين المحتملين. وكانت الحكومة حساسة تجاه وجود ما يقرب من ٤٠٠ ألف فلسطيني في البلاد وقدمت مساعدات مالية كبيرة لمنظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية المجاورة لإسرائيل. وأثناء الحرب العراقية - الإيرانية، قدمت الكويت للعراق العربي مليارات الدولارات من المساعدات المباشرة وغير المباشرة. لكن، كما أظهر الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، لم يكن استخدام عائدات النفط كأداة دبلوماسية بديلا عن القوة العسكرية الموثوقة، ولم يكن الجيش من المؤسسات التي يمكن أن تقيمها الأموال الكويتية.

عمان

تتحكم عمان في موقع استراتيجي عند التقاء خليج عمان وبحر العرب. وتضم منطقتها المطلة على الخليج الفارسي شبه جزيرة مسندم، وإصبعًا من الأرض يمتد إلى مضيق هرمز. وتمر معظم ناقلات نفط الخليج عبر هذا الممر الضيق. وتختلف عمان عن غيرها من دول الخليج من أكثر من ناحية. فهي بلد كبير ومتنوع جغرافيا، ويتمتع بقاعدة زراعية تفتقد إليها الإمارات الصحراوية. وبرغم أن غالبية سكان دول الخليج الأخرى من المسلمين السنة، ينتمي معظم العمانيين إلى الطائفة الإباضية. وتتميز عمان كذلك عن جيرانها بتاريخها كقوة تجارية رائدة في القرن التاسع عشر.

في عام ١٧٤٤، أسست الأسرة الحاكمة الحالية، آل بو سعيد، حكما ملكيا مستقلا في عمان. وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، أقام السلطان الحاكم إمبراطورية بحرية امتدت من ساحل أفريقيا الشرقي إلى باكستان اليوم. وكانت زنزبار أكثر مناطق عمان فيما وراء البحار قيمة، وفي خمسينيات القرن التاسع عشر اتخذ السلطان منها مقرا لإقامته. ومع وصول السفن البخارية الأوروبية وإلغاء تجارة العبيد، تدهور اقتصاد عمان بشدة. وأعاد سلاطين آل بو سعيد، بعد أن أجبرتهم بريطانيا على الابتعاد عن زنزبار، تأسيس مقرهم الملكي في مسقط. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، كان حكام عمان قد فقدوا سيطرتهم على داخل البلاد ولم يعد أمامهم إلا القبول بقروض الحكومة البريطانية للاحتفاظ بسيطرتهم على السواحل. وبالرغم من أن عمان لم تتنازل عن استقلالها عن بريطانيا، فقد وقع السلاطين عددا من المعاهدات مع ممثلين عن بريطانيا واعتمدوا بشدة على النصائح والمساعدات البريطانية.

وعلى مدى السنوات الستين الأولى من القرن العشرين، عاشت عمان في عزلة وفقر، وتركز اهتمامها على الداخل. وخلال الحكم الطويل للسلطان سعيد بن تيمور بين عامي (١٩٣٢-١٩٧٠)، ساعد البريطانيون قوات السلطان في استعادة سيطرتها على القبائل في داخل البلاد. وما إن أعاد توحيد البلاد حتى غادر السلطان سعيد مسقط واستقر به المقام في مدينة ساحلية نائية تابعة لمنطقة ظفار. وعاش سعيد، الذي مارس الحكم بطريقة استبدادية عفا عليها الزمن، في عزلة حقيقية، وأصبحت بلاده معزولة مثله. وحتى بعد بدء تصدير النفط عام ١٩٦٤، رفض السلطان سعيد تغيير عاداته أو سياساته المحافظة. وقرب نهاية عهده، لم يكن بالبلاد سوى ثلاث مدارس وتسعة أميال من الطرق الممهدة.

وفي عام ١٩٧٠، تمت الإطاحة بالسلطان في انقلاب بالقصر بقيادة ابنه قابوس، الذي تولى السلطنة من بعده. وكانت أكثر المشاكل الملحة التي واجهت الحاكم الجديد هي انتشار التمرد في منطقة ظفار. وكان التمرد بدأ عام ١٩٦٤ واتخذ شكل احتجاج شعبي على استبداد واستخفاف حكم سعيد، لكن في أواخر الستينيات تولت المجموعات الماركسية القيادة ووسعت من منظور الحركة لتبني هدفي مناهضة الحكم الملكي ومناهضة الاستعمار. وأصبح ثوار ظفار نقطة انطلاق للقوى الجمهورية في أنحاء شبه الجزيرة العربية. وقدم الاتحاد السوفيتي والصين الدعم للمتمردين، ووفر اليمن الجنوبي الملاذ للفارين من قوات السلطان. وتلقى السلطان قابوس العون من شاه إيران وملك الأردن، حيث أرسل كل منهما وحدات من قواتهما لاحتواء انتشار الأفكار الجمهورية. وفي محاولة لكسب ولاء سكان ظفار، وجه قابوس مبالغ ضخمة من أموال التنمية لتمويل مشروعات في المنطقة. ونجحت سياسة المصالحة تلك في نزع فتيل التمرد، ونجح الهجوم الإيراني والعماني المشترك في هزيمة قوات المتمردين وتثبيت حكم السلطان عام ١٩٧٦.

تلقى السلطان قابوس تعليمه في إنجلترا وكان عازما على تغيير بلده. وبالرغم من أن عائدات عمان النفطية - ١,٧ مليار دولار عام ١٩٧٨ - كانت أقل من عائدات الكويت، فقد كانت كافية لتمكين السلطان من تدشين برنامج مكثف لتطوير البنية التحتية. وسرعان ما شيدت المدارس والطرق السريعة، وشهدت مسقط العاصمة تغيرا سريعا في مظهرها. وفي خلال عقد من توليه السلطة، نجح قابوس في رفع مستوى معيشة السكان ككل والحصول على دعم واسع لحكمه. لكن عمان، بافتقادها لجهاز إداري خاص بها، اضطرت إلى الاستعانة بأعداد كبيرة من العمال والمديرين الأجانب لإنجاز برنامجها للتحديث. ومثل الكويت، كان على عمان الاعتماد على الخبرة وقوة العمل الأجنبية في تنميتها المتواصلة.

وتعهد السلطان قابوس بتطبيق برنامج طموح للتغيير المادي مع الاحتفاظ بكل السلطات التقليدية للسلطان. وبالرغم من أن الجهاز الحكومي أصبح أكثر تعقيدا بعد عام١٩٧٠، ظل قابوس يمارس سلطاته كحاكم مطلق. ولم يكن لعمان دستور ولا هيئة تشريعية؛ فكانت كل السلطات مركزة في شخص السلطان. وكان على رأس الوزارات أفراد من آل بو سعيد، ويتولى السلطان نفسه رئاسة الوزراء. وكان السؤال حول مدى إمكان استمرار نظام استبدادي كهذا في زمن يشهد تغيرا اجتماعيا وماديا كبيرا موضع جدل كبير. لكن السلطان لم يبد ميلا للسماح لسكانه الذين تتزايد نسبة المتعلمين فيهم بالمشاركة في شئون عمان السياسية.

دول الخليج الأصغر

هناك تسعة كيانات سياسية تكتظ بطول ساحل الخليج العربي بين عمان وجزيرة البحرين. وكانت كلها تحت الوصاية البريطانية من القرن التاسع عشر وحتى الاستقلال عام ١٩٧١. واتحدت سبع منها – أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة – في دولة فدرالية هي الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١، بينما اختارت البحرين وقطر أن تظلا بلدين مستقلين.

ولم يثر إعلان بريطانيا عام ١٩٦٨ عزمها سحب كل قواعدها العسكرية شرق المتوسط حماس حكام إمارات الخليج الصغيرة بل حذرها. فربما كانت بريطانيا وصيا قامعيا، لكنها كانت حاميا. وطالما كانت هناك علاقات تعاهدية مع الحكام، كان هذا يضمن لهم استقرار الأوضاع الداخلية وسلامة أراضيهم. لكن، ما إن عُرفت نية بريطانيا سحب حمايتها، سعت كل من إيران والسعودية إلى بسط نفوذهما على جيرانهما الأضعف. فأعلنت إيران سيادتها على البحرين، واحتل جيش الشاه ثلاث جزر صغيرة بمضيق هرمز عام ١٩٧١. وهدد انسحاب القوى الغربية بفتح الباب أمام القوى الإقليمية لطرح أطماعها الاستعمارية الخاصة.

وخلال الفترة بين عامي ١٩٦٨–١٩٧١، أشرف ممثلو بريطانيا على مباحثات مكثفة وشاقة أزالت معظم التوترات الملحة وحافظت على الهوية المنفصلة لدول الخليج. وفي استفتاء بإشراف الأمم المتحدة، اختار سكان البحرين الاستقلال على الذوبان في إيران. ووافق الشاه على التنازل عن المطالبة بأراض بشرط ألا تنضم البحرين إلى أي اتحاد أو فدرالية.

كما اختارت قطر، الدولة الصغيرة ذات الثروة النفطية الضخمة، الاستقلال؛ والتأمت الإمارات السبع السابقة في اتحاد الإمارات العربية المتحدة. وحصلت كل من قطر والبحرين والإمارات العربية على استقلالها رسميا عام ١٩٧١.

وعلى الرغم من أن الوحدات السياسية الثلاث كانت تتمتع بهويات ثقافية وحكومية ودينية مميزة، فإنها سارت بشكل عام على أسلوب التنمية الذي ساد في الكويت. وكان على رأس كل دولة، بما فيها الأعضاء السبعة بدولة الإمارات العربية المتحدة، أسرة مالكة تتركز السلطة فيها بيد الأمير وأقاربه. وخلال سنوات الازدهار في السبعينيات، دخلت الدول الثلاث مرحلة من الإنفاق السخي غيرت الركائز المادية والاجتماعية لكن مؤسساتها السياسية التقليدية بقيت كما هي. وبينما دفعت ثرواتها البترولية بها إلى مركز الصدارة الإقليمية، كان عليها معالجة تأثير التوترات الإقليمية على سكان بلادها الجديدة. ومن بين هذا ظهور مواقف شعبية من الصراع العربي الإسرائيلي وكذلك من قضايا مثل التمثيل السياسي في إطار النظام الملكي والمقابل الديني للهوية الوطنية. وقد اختارت قطر، بأغلبية سكانها الذين يميلون إلى المذهب الوهابي، السعودية كراع إقليمي؛ كما توجهت البحرين، بسكانها ومن بينهم ٧٠% من الشيعة، نحو السعودية طلبا للحماية من إيران الثورية، التي أحيت مطالبتها بالسيادة على البحرين ودعت سكانها الشيعة إلى الإطاحة بالحاكم السني.

وكانت البحرين، التي بدأت تصدير النفط عام ١٩٣٤، أول دولة خليجية تبني اقتصادا قائما على النفط. وفي وقت كان يعاني فيه جيرانها من تدهور صناعة اللؤلؤ، كانت البحرين تحصل على عائدات نفطية استخدمتها في تدريب قوة عمل محلية، وتأسيس نظام تعليم عام، ورعاية أول صحيفة باللغة العربية في المنطقة. وبالرغم من أن عائدات البحرين من النفط في السبعينيات كانت أقل من عائدات قطر أو الإمارات، فإن رأس دولتها شرع في تنمية جعلت منها دولة أكثر تعقيدا من الناحية السياسية والاجتماعية. وكانت معتدلة في استعانتها بالعمالة الأجنبية: كانت نسبة الأجانب في البحرين من إجمالي عدد السكان تقترب من ٣٠% في منتصف الثمانينيات؛ بالمقابل، اعتمدت قطر والإمارات بشدة على العمالة والإدارة الأجنبية وبلغت نسبة الأجانب بين السكان ٨٠% في كل منهما.

وفي داخل دولة الإمارات، كان هناك عدم توازن ملموس بين إماراتها. فكانت أبو ظبي، الأكبر والأغنى إلى حد بعيد، قوة نفطية عالمية في السبعينيات، وتولى أميرها رئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة. كما لعبت الإمارتان الأخريان المصدرتان للنفط، دبي وبقدر أقل الشارقة، دورا بارزا في حكم دولة الإمارات. وفي عام ١٩٨٤، بدأ عضو

رابع بالاتحاد، رأس الخيمة، تصدير النفط. وكان اقتصاد الإمارات الأخرى محدودا وحصل على دعم الإمارات المنتجة في الاتحاد بمقتضى اتفاقيات تقاسم العائدات. وبدعم من العائدات المفاجئة والكبيرة التي تدفقت بعد عام ١٩٧٣، دخلت إمارات الاتحاد في عقد من الإنفاق الواسع جعلها مكانا لكل أنواع عمليات التنمية، التي لم تكن كلها ناجحة. لكن برغم التغييرات والتحديات الضخمة التي جلبها النفط، ظلت الدول السبع التي تتألف منها دولة الإمارات العربية وكذلك قطر والبحرين تحت السيطرة السياسية للأسر الحاكمة التقليدية التسع.

خاتمة

كان الحظر النفطي عام ١٩٧٣ حدثا استثنائيا بالنسبة لدول شبه الجزيرة العربية والاقتصاد العالمي كذلك. فقد اكتشفت الدول العربية المنتجة للنفط أن نفطها يمكن أن يستخدم كأداة دبلوماسية في الصراع العربي – الإسرائيلي، وتنبهت الدول المستهلكة فجأة إلى اعتمادها المتزايد على نفط الشرق الأوسط. وبحجبها النفط عن الأسواق، أتيحت الفرصة للبلاد المنتجة لاكتشاف القيمة الحقيقية لأغلى مواردها. وخلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٧٣، كانت الدول المستهلكة مستعدة لأن تدفع أضعاف السعر ثمنا للبترول غير العربي. وعندما عادت الدول العربية المنتجة إلى الأسواق في يناير عام ١٩٧٤، اتفقت مع شركائها في أوبك على تحديد سعر البرميل بـ ١١,٦٥ دولار، وهي زيادة ضخمة مقارنة بسعره في العام السابق الذي كان ٢,٧٤ دولار. وحتى عام ١٩٨٢، زادت أسعار النفط بصورة مضطردة، لتحقق للدول المنتجة ثروات ضخمة ومكانة متميزة.

وبفضل عائدات النفط، شهدت دول شبه الجزيرة تنمية مزدهرة غير مسبوقة. لكن وسط هذه التحسينات المادية البراقة، ظلت السلطة السياسية بيد البيوت المالكة الوراثية. وعملت الأسر الحاكمة السائدة على الاحتفاظ بسلطتها بالحيلولة دون ظهور المجالس النيابية والمشاركة السياسية. ونجحت في إسكات السخط بالتوزيع الحاذق لدخل البترول، وتوفير وظائف ذات أجور مجزية للنخبة المتعلمة ونظم رعاية اجتماعية سخية للسكان ككل. وأدت هذه الطريقة إلى استقرار سياسي ملحوظ وضمنت بقاء الأسر المالكة. على أنها لم تحل المشاكل؛ كل ما فعلته أنها أجلتها.

(٢٢)

التحديات التي يواجهها النظام القائم: الانتفاضة الفلسطينية وحرب الخليج في عام ١٩٩١

في الفترة ١٩٧٨-١٩٩١، ضربت الشرق الأوسط سلسلة من الأزمات الداخلية والتدخلات الخارجية كان لها نتائجها الكبيرة على مستقبل المنطقة. وشارك الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة في انتفاضة جماهيرية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. ودامت الانتفاضة ما يقرب من خمسة أعوام وأجبرت إسرائيل على الاعتراف بآثار الاحتلال على الفلسطينيين. وجاءت الأزمة الإقليمية الداخلية الثانية عام ١٩٩٠ مع غزو العراق للكويت وضمها. وسرعان ما دُوِّلت هذه الأزمة إلى حرب الخليج، التي شهدت تدمير العراق على يد قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة. وأمكن تزكية التدخل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط بعد التغيير الأساسي الذي حدث في توازن القوى الدولي، نتيجة انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي. وفي أعقاب حرب الخليج، ظل العراق معوقا بسبب العقوبات الاقتصادية الصارمة التي فرضت عليه والقصف الجوي الأمريكي بين الحين والآخر. كما كان للحرب أيضا آثارها البعيدة على الكويت والسعودية، ووضعت تصرفات الأسر الحاكمة تحت التدقيق الشديد وأطلقت زمام المطالبة بقدر أكبر من الانفتاح في عمليات صنع القرار في الدولتين.

الانتفاضة (١٩٨٧-١٩٩١)

السياسة الإسرائيلية والأراضي المحتلة

خلال العقد التالي على الغزو غير المبرر للبنان عام ١٩٨٢، عانى المجتمع الإسرائيلي حالة من الاستقطاب أدت إلى حالة من الانقسام في الحياة السياسية. وفي انتخابات عامي ١٩٨٤ و١٩٨٨، حصل كثير من الأحزاب الصغيرة من المتشددين من كل الأطياف السياسية على ما يكفي للإطاحة بالكتلتين السياسيتين الرئيسيتين، وأتاح لها هذا فرصة تشكيل حكومات أغلبية. وبذلك، اضطر الحزبان إلى الحكم معا فيما أطلق عليه تفاؤلا حكومات الوحدة الوطنية لكنه أدى إلى حالة من الشلل السياسي في الواقع.

كانت حكومات الوحدة الوطنية منقسمة حول المواقف المختلفة التي اتخذها حزبا العمل والليكود فيما يتصل بالأراضي المحتلة. كان حزب العمل يفضل التوصل إلى حل

وسط لهذه الأراضي، بينما عارض الليكود بإصرار التخلي عن أي جزء من الأراضي في قطاع غزة أو الضفة الغربية. وكان زعيم الليكود، إسحاق شامير، الذي تولى رئاسة الوزارة الإسرائيلية بين عامي ١٩٨٦-١٩٩٢، أقوى المعبرين عن موقف الحزب. وكان شامير، المولود في بولندا عام ١٩١٥، قد هاجر إلى فلسطين وسرعان ما اجتذبته نسخة جابوتنسكي المتطرفة من الصهيونية. وانضم إلى الإرجون عام ١٩٣٧، وأصبح فيما بعد أحد زعماء عصابة شتيرن، وهي منظمة إرهابية مسئولة عن تنفيذ الهجمات على الفلسطينيين والمسئولين البريطانيين. وشأن سلفه في اليكود، مناحيم بجين، كان شامير يؤمن بأن كل أراضي إسرائيل التوراتية يجب أن تدخل في الدولة اليهودية. وكرئيس للوزراء، كثف من بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وألزم الحكومة بسياسة لدمج الأراضي في إسرائيل.

وبالإضافة إلى بناء مستوطنات جديدة، عملت الحكومة التي سيطر عليها الليكود في الثمانينيات على تمهيد الطريق لضم الأراضي عبر إجراءات تهدف إلى عزل السكان الفلسطينيين وإخضاعهم. وكثفت الدولة الإسرائيلية عملية مصادرة مساحات من الأراضي العربية، وقامت أجهزة الأمن الإسرائيلية بترحيل أعداد متزايدة من النشطاء السياسيين المشتبه بهم. وكان التوقيف الإداري، وهي الممارسة التي سمحت باعتقال الفلسطينيين دون مذكرة توقيف واحتجازهم حتى ستة شهور دون محاكمة، يستخدم من حين لآخر. وتغلغل الاحتلال في الحياة اليومية للفلسطينيين بطرق لا حصر لها: كانوا ملزمين بحمل بطاقات هوية ويدفعون ضرائب خاصة؛ وكان عليهم تخطي متاهة من العوائق البيروقراطية والفحص الأمني للحصول على التراخيص الأساسية وتصاريح العمل؛ وكان يلقى القبض عليهم ويسجنون وأحيانا يعذبون على يد السلطات الإسرائيلية عند أدنى شك في وجود نشاط سياسي. ويوضح أحد الأكاديميين الفلسطينيين الأثر التراكمي لسياسات الليكود على النحو التالي: "إنكار الحقوق الطبيعية والمعاملة الأكثر قسوة أدت في النهاية إلى أن ندرك (أننا محتلون). كل شخص يشعر بالتهديد. وجودك القومي مستهدف. وفي النهاية، غاص هذا الإدراك في وعي الفلسطينيين، وهكذا قاومنا الاحتلال"[1]. واتخذت المقاومة شكل الانتفاضة الشعبية المستمرة التي كانت تمثل من ناحية رفضا للاحتلال الإسرائيلي وتأكيدا، من الناحية الأخرى، على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

---

(1) Cited in F. Robert Hunter, The Palestinian Uprising: A War by Other Means, 2nd ed. (Berkeley, 1993), p. 47.

بدايات محلية الطابع

بدأت الانتفاضة الفلسطينية في غزة في التاسع من ديسمبر عام ١٩٨٧، في أعقاب حادث طريق حيث تسببت عربة عسكرية إسرائيلية خلاله في مقتل أربعة فلسطينيين وأصابت عددًا آخر. وتجمع الآلاف من الفلسطينيين احتجاجا على الحادث، وعندما أطلق الجيش الإسرائيلي النار وقتل عددا من المتظاهرين، دخلت غزة في ثورة مفتوحة. وخلال أيام قليلة، انضمت الضفة الغربية كذلك إلى الانتفاضة، حيث دخل الآلاف ممن يحملون الحجارة وقنابل المولوتوف في مواجهة مع القوات المسلحة الإسرائيلية.

وخلال الأسابيع القليلة الأولى، كانت الانتفاضة تمردا تلقائيا شحذه غضب الشباب الساخط في الأراضي المحتلة. لكن مع اكتساب الحركة للزخم، اتسعت لتشمل كل شرائح المجتمع الفلسطيني، وتولت قيادة محلية سرية تنسيق الانتفاضة. وكانت القيادة الوطنية الموحدة، كما صارت تعرف، تتألف من مجموعة من الأفراد يمثلون الفصائل المحلية الرئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية. واعتبارا من يناير عام ١٩٨٨، أصدرت القيادة الوطنية الموحدة سلسلة من النشرات المرقمة التي تحوي تعليمات بأنشطة احتجاجية تتراوح بين الإضراب العام وتظاهرات الشوارع. وكان الانضباط الذي نفذ به الفلسطينيون تعليمات القيادة الموحدة تعبيرا عن دعم القيادة وتصميمهم على مواصلة الانتفاضة.

وتحددت أهداف الانتفاضة في برنامج من أربع عشرة نقطة وضعته مجموعة من الفلسطينيين البارزين وتبنته القيادة الموحدة. وطالب البرنامج إسرائيل بوقف بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي العربية وإلغاء الضرائب والقيود الخاصة المفروضة على الفلسطينيين وحدهم. ودعا البرنامج إسرائيل إلى جانب هذا بالاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. ولتحقيق هذه الأهداف، استخدم قادة الانتفاضة وسائل تهدف إلى جعل الاحتلال عبئا ماليا دائما على إسرائيل. وهكذا، احتشد الفلسطينيون، خلال السنوات الثلاث الأولى من الانتفاضة، في حملة عصيان مدني شملت الإضرابات العامة، وإغلاق المتاجر، والامتناع عن دفع الضرائب الإسرائيلية. وحاول الفلسطينيون، بالإضافة إلى هذا، تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا في الضفة والقطاع بمقاطعة البضائع الإسرائيلية والاعتماد قدر الإمكان على البضائع المنتجة والمصنعة محليا. وتمثل العنف الذي كان جزءا لا يتجزأ من العصيان المدني في المظاهرات وإلقاء الحجارة. وقد اتخذ الفلسطينيون قرارا واعيا عند بدء الانتفاضة بعدم استخدام البنادق والسكاكين. لكن مع تواصل الانتفاضة حتى أوائل التسعينيات، أصبح الطعن وإطلاق النار أكثر انتشارا. ولم يكن الإسرائيليون الهدف الوحيد للانتفاضة. فقد

أصبح الفلسطينيون الذين يعملون لحساب إسرائيل عرضة للانتقام. وحكمت المحاكمات السرية علي عشرات الفلسطينيين المتعاونين مع إسرائيل بالإعدام، وضُرب الفلاحون المحليون وقتل الكثيرون غيرهم .

ومع اكتساب الانتفاضة التأثير الكبير، تشكلت منظمات جديدة منافسة للقيادة الموحدة، أبرزها حركة المقاومة الإسلامية، التي تعرف على نطاق واسع باختصارها في اللغة العربية، حماس. وظهرت حماس، المنبثقة عن فرع الإخوان المسلمين في غزة، عام ١٩٨٨. وكان يهيمن على قيادتها شباب من خريجي الجامعات، من اللاجئين الذين نشأوا في المخيمات، الذين يمثلون شريحة حديثة الاحتشاد اجتماعيا من المجتمع الفلسطيني. وقد تحدوا القيادة الوطنية الموحدة التي تحمل توجهات منظمة التحرير الفلسطينية، التي تضم عناصر مهمة من عائلات الأعيان الراسخة، للسيطرة على الانتفاضة وعلى ولاء الفلسطينيين المشاركين فيها .

وعلى عكس منظمة التحرير، بقوميتها العلمانية، تضع حماس برنامجها ودعوتها إلى العمل في إطار إسلامي. ففي ميثاقها لعام ١٩٨٨، تصنف حماس نفسها كحركة مقاومة فلسطينية تتخذ من الإسلام أسلوبا للحياة. ويضفي الميثاق القداسة على أرض فلسطين، ويعتبرها وقفا إسلاميا، يستحيل التنازل أو التخلي عن أي جزء منها. وهذا التحديد يجعل من المستحيل على حماس القبول بحل الدولتين الذي تبنته تدريجيا منظمة التحرير الفلسطينية. ومن خلال العمل من خلال تلك المنظمات الشعبية مثل الجمعيات الخيرية، والمؤسسات التعليمية الإسلامية والمدنية، وشبكة من المساجد تحت سيطرتها، ظهرت حماس في أوائل التسعينيات كبديل سياسي قابل للحياة لمنظمة التحرير الفلسطينية المحلية. وامتدت قاعدتها الشعبية، المتمركزة بالأساس في غزة، إلى الضفة الغربية خلال الجزء الأخير من العقد.

وبذلت الحكومة الإسرائيلية جهودا مضنية لسحق الانتفاضة. وقوبل عنف الشباب من ملقي الحجارة بعنف الجيش الإسرائيلي شديد التسليح. وأدت اللقطات التلفزيونية التي تظهر القوات الإسرائيلية وهي تطلق النار على المراهقين العزل إلى تصاعد النقد الموجه للحكومة الإسرائيلية في الداخل والخارج. كما لجأ الجيش إلى العقاب الجماعي على نطاق واسع، وأزال منازل المشتبه في إلقائهم الحجارة، وفرض حظر التجول أربعًا وعشرين ساعة وأيامًا متواصلة على قرى بأكملها، وقطع المياه والكهرباء، وأغلق مدارس وجامعات الضفة الغربية. وفي محاولتها لتقويض جهود الفلسطينيين لتحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا، اقتلعت القوات الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون أشجار الفاكهة والزيتون

ودمروا مزارع الخضراوات. على أن لجوء إسرائيل للعقاب الجماعي لم يؤد، كما يرى روبرت هنتر، إلا إلى تصاعد الانتفاضة[1]. وطال الردع الإسرائيلي كل الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية وأدى إلى توحيد المجتمع الفلسطيني في الرفض الجماعي للاحتلال. لكن الرفض كان له ثمنه: بحلول نهاية عام ١٩٩٠، بلغ عدد ضحايا الانتفاضة حوالي ١٠٢٥ فلسطينيا، منهم ٢٥٠ أعدموا على يد قوات الانتفاضة بتهمة التعاون مع إسرائيل، و٥٦ من الإسرائيليين. وجرح أكثر من ٣٧ ألف عربي، بينما ألقي القبض على ما بين ٣٥-٤٠ ألفا. وعند هذا الحد - أواخر عام ١٩٩٠ - بدأت حدة الانتفاضة تخمد. وبالرغم من استمرارها بصورة متقطعة حتى ربيع عام ١٩٩٢، بدأ التعاون بين كل شرائح المجتمع الفلسطيني التي ضمنت استمرار الانتفاضة خلال عاميها الأولين، يتبخر أمام الإجراءات الإسرائيلية المضادة والانقسام الداخلي بين الفلسطينيين.

البعد الدولي للانتفاضة

بدأت الانتفاضة كرد فعل فلسطيني محلي صرف على الأوضاع الداخلية غير المحتملة ولم تكن بتوجيه من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الخارجية في تونس. والحقيقة إن الانتفاضة كانت تعبيرا عن عدم رضاء فلسطينيي الضفة والقطاع عن المنظمة ورئيسها، ياسر عرفات. فبالنسبة للفلسطينيين الذين كانوا يعيشون تحت الاحتلال، بدت منظمة التحرير في الثمانينيات أكثر اهتماما بسياسات المنفى أكثر من اهتمامها بمحنتهم. لكن بغض النظر عن مدى خيبة أمل الفلسطينيين في الأراضي في المنظمة، فقد ظلوا يعتبرونها ممثلهم الشرعي في المحافل الدولية. وما إن بدأت الانتفاضة، حتى قامت الصلات بين المنظمة في الخارج والأراضي المحتلة، وشرع عرفات في جولة دبلوماسية جديدة.

وأقر عرفات بأنه لكي تقوم دولة فلسطينية مستقلة، فإن على إسرائيل أن تتنازل عن تطلعاتها لضم الأراضي المحتلة. وكانت الولايات المتحدة هي القوة الخارجية الوحيدة القادرة على إقناع إسرائيل بتعديل سياستها والدخول في المفاوضات. لكن الولايات المتحدة لم تمارس نفوذها في هذه المسألة حتى اعترفت المنظمة بدولة إسرائيل، وهو ما ظلت ترفضه بإصرار. وتحت الضغط من أجل التحرك نيابة عن فلسطينيي الانتفاضة، نجح عرفات في تغيير موقف المنظمة. وفي خريف عام ١٩٨٨، أصدر بيانا تاريخيا متضمنا النقاط الرئيسية التالية: تقبل منظمة التحرير بحق إسرائيل في الوجود كدولة؛ تعلن المنظمة تخليها عن استخدام الإرهاب وتوافق على قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢

---

(١) نفسه، الفصل الرابع.

و٣٣٨ كأساس لمؤتمر دولي للسلام؛ تعلن المنظمة قيام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية عاصمة لها. وكان برنامج عرفات تجسيدا لما يسمى بحل الدولتين: تنازلت المنظمة عن إصرارها السابق على ضرورة تحرير كامل التراب الفلسطيني واعترفت بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود ما قبل عام١٩٦٧.

ودشن حل عرفات الوسط سلسلة من المفاوضات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير عبر السفارة الأمريكية في تونس. وكان هدف هذه المحادثات هو وضع الأساس لدخول الولايات المتحدة في عملية السلام كوسيط بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. لكن رفض حكومة شامير لأي تغيير في وضع المناطق المحتلة أطاح بهذه الجهود. وانهارت هذه العلاقات بين الولايات المتحدة والمنظمة بصورة نهائية عندما حاولت جماعة منشقة عن منظمة التحرير شن غارة على إسرائيل، والتشكيك من ثم في صدق عرفات في نبذه للإرهاب. وقطع الرئيس الأمريكي جورج بوش، تحت ضغط مؤيدي إسرائيل في أمريكا، المفاوضات مع منظمة التحرير عام ١٩٩٠.

وفشلت دبلوماسية عرفات لدعم الانتفاضة فشلا ذريعا. فاعتمادا على قدرة الولايات المتحدة في التأثير على إسرائيل، اعترف بحق إسرائيل في الوجود دون أن يتلقى أي تنازلات بالمقابل. وبعد ابتعاد واشنطن عنه عام ١٩٩٠، اتخذ عرفات القرار المصيري بربط المنظمة بنظام الرئيس العراقي صدام حسين.

أزمة الخليج (١٩٩٠-١٩٩١)

غزو العراق للكويت والرد بقيادة الولايات المتحدة

في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠، قامت القوات المسلحة العراقية بغزو الكويت؛ وبعدها بستة أيام، أعلنت الحكومة العراقية ضم الكويت لتصبح المحافظة التاسعة عشرة من محافظات العراق. وعجلت هذه التطورات بأزمة دولية توجت بحرب بقيادة الولايات المتحدة على العراق في يناير وفبراير عام ١٩٩١. وكانت الآثار المباشرة للحرب بالغة الوضوح: تدمير العراق، وظهور مشكلة لاجئين ضخمة، وظهور الولايات المتحدة بمظهر القوة العظمى التي لا ينازعها أحد في الشرق الأوسط.

كانت الأزمة التي أدت إلى حرب الخليج إقليمية الطابع وجاءت على خلفية التطورات التي سبق أن تناولناها في هذا الفصل. وقد اجتمع فشل الانتفاضة الفلسطينية في تغيير سياسة إسرائيل الاستيطانية المتصلبة، وهجرة مئات الآلاف من يهود روسيا إلى إسرائيل، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور الولايات المتحدة – حليفة إسرائيل – كقوة عظمى وحيدة، اجتمع كل هذا ليخلق مناخا من الإحباط والشك داخل العالم العربي. وفي ظل هذه الظروف، وجدت الحملة الدعائية العدوانية التي شنها صدام على إسرائيل

والولايات المتحدة عام ١٩٩٠ أذانا عربية مصغية، وعززت مكانة الزعيم العراقي بوصفه الزعيم الوطني الوحيد الذي يدافع عن القضية الفلسطينية بصورة لا لبس فيها. وبرر تعزيز قواته المسلحة المتواصل بالقول بأن إسرائيل لن تعترف بالحقوق الفلسطينية إلا إذا أصبحت القوة العسكرية للدول العربية مساوية للقوة العسكرية الإسرائيلية. وحذر من أن العراق يمكنه ردع أي هجوم إسرائيلي على أي دولة عربية وتحويل إسرائيل إلى جحيم. ولقي هذا التحدي لعناد إسرائيل ترحيبا في كثير من أرجاء العالم العربي، خاصة بين الفلسطينيين، وعزز من وضع العراق في الدوائر العربية المعارضة للوضع القائم.

وأضيف للتوتر العراقي الإسرائيلي المتصاعد الصراعات الخاصة بين العراق والكويت، وبعضها قديم، والبعض الآخر ذو جذور قريبة. وكان سبب أقدم هذه الخلافات هو رفض العراق الاعتراف بشرعية الحدود التي تفصل البلدين. فعندما رسم البريطانيون الحدود العراقية – الكويتية عام ١٩٢٣، أعطوا الكويت مساحات في الشمال أكبر مما اعتاد حكام الكويت السيطرة عليه. ولم تكن تلك مكافأة للكويت بل بالأحرى محاولة بريطانية متعمدة لتقييد اتصال العراق بالخليج الفارسي (انظر الفصل الحادي عشر). واضطر العراق، بعد حرمانه من بناء المرافئ في المياه العميقة، إلى الاعتماد على ميناء البصرة، الممتدة داخليا بمساحة ٨٠ كيلومترًا حتى طرطوس وممر شط العرب المتنازع عليه. ومنذ عهد فيصل الأول، صارعت الحكومات العراقية من أجل الحدود ورفضت الاعتراف بوجود دولة الكويت حتى عام ١٩٦٣. وحتى في ذلك الحين، لم تعترف العراق بالحدود التي حددها البريطانيون، وواصلت الدعاية الرسمية للادعاء بأن الكويت جزء من محافظة البصرة.

كما لعبت الاعتبارات الاقتصادية والإستراتيجية العاجلة دورا في قرار صدام بضم الكويت في صيف عام ١٩٩٠. فالصراع المكلف مع إيران ترك العراق مكبلا بالأعباء الضخمة للديون، حوالي ٦٠ مليارًا منها مقترضة من الكويت والسعودية (انظر الفصل التاسع عشر). وواصل العراق ضغوطه على الكويت للتنازل عن الدين، بدعوى أن "الدفاع" العراقي عن دول الخليج في وجه إيران كان تضحية باسم الأخوة العربية. كما اتهم العراق الكويت بسحب كميات أكثر من حصتها من حقل الرميلة النفطي، وهو خزان نفطي يعبر الحدود بين الدولتين. ووفق الاتهامات العراقية، فقد كانت الكويت تتجاوز حصتها في الحقل منذ عام ١٩٨٠ و"سرقت" ٢,٤ مليار دولار من النفط العراقي. وكان إنتاج النفط أهم نقاط الخلاف بين البلدين. فالعراق كان يعتمد على عائدات النفط لتمويل إعمار ما بعد الحرب وبناء قوته العسكرية، وكان يفضل بذلك وضع أعلى سعر ممكن

للنفط. وتحددت لكل بلد من أعضاء أوبك حصة إنتاج معينة بحيث يظل سعر برميل النفط عند ١٨ دولارًا. لكن الكويت والإمارات صممتا على تجاوز حصة الإنتاج المخصصة لهما واتهمتا من جانب العراق وغيرها من البلاد المنتجة للنفط بإغراق السوق والتسبب في خفض سعر النفط. وأشار وزير خارجية العراق إلى أن انخفاض أسعار برميل النفط بمعدل دولار واحد يكلف العراق خسائر تقدر بمليار دولار سنويا. ومع تحليق سعر النفط إلى ١٢ دولارًا للبرميل عام ١٩٩٠، مارس العراق ضغوطا جبارة على الكويت كي تلتزم بحصتها من الإنتاج التي حددتها أوبك. وعبر حرب دعائية ماهرة، وضع النظام العراقي سياسات الكويت النفطية في سياق الصراع العربي – الإسرائيلي. وأشار المتحدثون العراقيون إلى أن المستفيد الوحيد من انخفاض سعر النفط هم المستهلكون الغربيون والكويت نفسها، التي تحصل من استثماراتها في الاقتصادات الغربية أكثر مما تجنيه من النفط. وهكذا، صورت الكويت في صورة الدولة الخائنة، والمشاركة برضائها في التحالف الأمريكي – الإسرائيلي الموجه ضد الأعمار الاقتصادي للعراق ورخاء الأمة العربية جمعاء.

وأخيرا، جاء تدمير ميناء البصرة وإغلاق ممر شط العرب المائي أثناء الحرب مع إيران ليترك العراق بدون منفذ ساحلي بالفعل، واضطرت البلاد إلى الاعتماد على خطوط الأنابيب عبر تركيا والسعودية لتصدير نفطها. وكانت خطوط الأنابيب وسيلة غير موثوق بها للتصدير لأن من الممكن غلقها في أي وقت من جانب الدول التي تمر بها. وكان زعماء العراق على قناعة بأن رفاهية بلادهم في المستقبل تعتمد على حيازة منطقة مناسبة لبناء ميناء لاستقبال الناقلات العملاقة، وادعو أن رفض الكويت الثابت للتنازل عن إحدى جزرها الخارجية كي يستخدمها العراق ميناء، يعد دليلا آخر على دعم الأسرة المالكة في الكويت للإمبريالية الأمريكية.

وفي يوليو عام ١٩٩٠، اعترفت الكويت بتجاوز حصتها في الإنتاج ووافقت على الالتزام بالحصة التي حددتها لها أوبك. على أن بغداد ادعت أن إفراط الكويت في الإنتاج واستغلالها حقل الرميلة النفطي ورفضها إلغاء ديون العراق، يرقى إلى الحرب الاقتصادية على العراق. وكان غزو أغسطس عام ١٩٩٠، من منظور بغداد، ثأرا يمكن تبريره. وكان ضم الكويت يعد بحل أكثر مشاكل العراق الاقتصادية إلحاحا: تأمين الوصول إلى الخليج، وإسقاط ديون الكويت، وعندها ستصبح الأموال اللازمة لإعادة البناء والحصول على السلاح متاحة بوفرة. أضف إلى هذا أن العراق والكويت تمتلكان مجتمعتين ٢٠% من احتياطيات النفط المؤكدة، وهو عامل بحد ذاته يمكن أن يحقق للعراق الكبير الجديد

نفوذا كبيرا في صناعة البترول. كما كان العراق قوة عسكرية كبيرة أيضا، وإذا أضفنا إلى هذا احتمالات قوتها الاقتصادية، يضعه في وضع يجعله يسيطر على الخليج الفارسي ويقرر السياسات النفطية للدول المنتجة.

عندما أمر صدام قواته بالتقدم نحو الكويت، لم يكن لديه أدنى سبب يجعله يتوقع ردًا عدوانيًا أمريكيًا. فحتى عشية الغزو، كانت إدارة بوش تتودد للعراق، وتمده بمليارات الدولارات من الاعتمادات الزراعية وتغمض عينيها عن انتهاكاته لحقوق الإنسان وبرنامجه النووي. لكن واشنطن أصابها الفزع من احتمال فرض صدام سيطرته على الخليج المنتج للنفط وسارعت بالتدخل بعد احتلال الكويت.

كانت المرحلة الأولى من الرد العسكري الأمريكي دفاعية؛ كانت بغرض حماية السعودية من عدوان عراقي محتمل. فبعض أصحاب القرار كانوا يعتقدون أن غزو العراق للكويت ليس إلا مقدمة لهجوم على السعودية، ولم تكن القوات المسلحة السعودية، رغم مليارات الدولارات التي أنفقها السعوديون على السلاح، بقادرة على التصدي للآلة العسكرية العراقية الأكبر والأكثر خبرة. ولهذا، طلبت الحكومة السعودية من الولايات المتحدة رسميا إرسال قوات للدفاع عن المملكة. وبدأت عملية درع الصحراء، وبحلول أكتوبر عام ١٩٩٠، بلغ عدد القوات المتمركزة في السعودية أكثر من ٢٠٠ ألف جندي.

في غضون ذلك، شرعت إدارة بوش في تشكيل تحالف دولي ضد العراق. ومن خلال مجلس الأمن، الذي لعب دورا بالغ الحيوية في الأزمة، دفعت الولايات المتحدة بقرارات تطالب العراق بالانسحاب من الكويت وفرض حظر تجاري على كل البضائع من وإلى العراق والكويت. وخصصت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وكندا القوات لعملية درع الصحراء، وانضم الاتحاد السوفيتي، مستلهما دبلوماسية ما بعد الحرب الباردة، إلى حملة النقد الدولية للعراق وعلق شحنات السلاح إلى بغداد. وهذا الاستخدام الماهر للدبلوماسية المتعددة الأطراف يتناقض بشدة مع السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة خلال الأزمة العراقية فيما بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٤.

وفي محاولة للحد من الإدانة العربية لتدخلها العسكري في السعودية، عملت الولايات المتحدة على إقناع بلاد عربية من خارج منطقة الخليج بدعم عملية درع الصحراء. وانقسم العرب في موقفهم من المبادرات الدبلوماسية الأمريكية. فتبنت مصر التدخل وأرسلت قوات للانضمام إلى التحالف. كما وافقت سوريا، برغم موقفها الثابت المعادي للسياسة الأمريكية، على الاشتراك في العملية. وقد كوفئ البلدان بسخاء على تعاونهما: أسقطت الولايات المتحدة سبعة مليارات من ديون مصر العسكرية، وتلقت

سوريا قروضا سخية من السعودية والاتحاد الأوروبي. لكن الملك الأردني حسين، الذي يعتبر من أقدم حلفاء واشنطن من العرب، أدان الغزو ورفض الانضمام للتحالف. وكان موقف الملك حسين راجعا إلى حد كبير إلى ضغوط الفلسطينيين الذين يشكلون غالبية سكان الأردن. ولقي تحدي صدام للولايات المتحدة، أهم حليف لإسرائيل، ترحيب الفلسطينيين. وصوتت منظمة التحرير الفلسطينية ضد قرار الجامعة العربية بإدانة الغزو العراقي، لكن مع تفاقم الأزمة، حاولت المنظمة تغطية مواقفها الدبلوماسية واعتبرت الغزو غير شرعي. كان كثير من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة قد اجتذبتهم دعاوى صدام كمحرر لهم وأيدوا العراق علنا أثناء الحرب.

وفي أنحاء العالم العربي، أشاعت أزمة الخليج القلق والارتباك. فرغم إدانة احتلال العراق للكويت بشكل عام، لم يحظ وصول قوة كبرى من الجيش الأمريكي لإنهاء الاحتلال بالترحيب. وكان التدخل الأمريكي مصدرا لسخط عربي تركز على ازدواج المعايير الأمريكية في الشرق الأوسط. ولاحظ العرب أنه برغم إسراع الولايات المتحدة في تطبيق قرارات الأمم المتحدة ضد العراق، لم تحاول إجبار إسرائيل على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة. وتجلت قسوة الاحتلال الإسرائيلي في الثامن من أكتوبر عام ١٩٩٠، عندما ردت الشرطة الإسرائيلية، في أكثر أيام الانتفاضة دموية، على تظاهرة فلسطينية بقتل عشرين شخصا وجرحت عددا كبيرا غيرهم. وكان الفلسطينيون قد تظاهروا احتجاجا على خطط جماعة إسرائيلية هامشية لاستعادة الحرم الشريف وبناء معبد في موقع أقدس مزارات القدس الإسلامية. وقد أحرجت حادثة جبل المعبد حلفاء الولايات المتحدة من الدول العربية وأمدت العراق بسلاح دعائي قوي. وربط صدام بين احتلال الكويت واحتلال إسرائيل للضفة والقطاع. ومع تكشف الأزمة، أعلن الرئيس العراقي أن انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة شرط ضروري لجلاء العراق عن الكويت. وبرغم إنكار الولايات المتحدة لأي صلة بين الاحتلالين، لفتت أساليب صدام الأنظار من جديد للوضع الفلسطيني ولدعم الولايات المتحدة لإسرائيل.

كما أظهر احتلال الكويت مشاعر معادية تماما لحكام الخليج العربي. فمن منظور كثير من العرب، كانت دول الخليج كيانات غير طبيعية رسمت بريطانيا حدودها واختارت أسرها الحاكمة لخدمة المصالح البريطانية. وترسم كلمات أحد الدبلوماسيين المصريين الارتباك الذي أحدثته تصرفات العراق: "الغزو موقف يستدعي موقفا واضحا. ونحن ندينه. لكن أسباب الغزو ليست بهذا القدر من الوضوح"[١]. وبالنسبة لكثير من

(1) Cited in Dilip Hiro, Desert Shield to Desert Storm: The Second Gulf War (New York, 1992), p. 101.

العرب، بدا أن من الظلم أن تستفيد أسر الخليج الحاكمة من صدفة جغرافية وتضع يدها على أكثر من ٣٠% من احتياطيات النفط في العالم. وقد أثارت ثروات هذه الأسر الشخصية، وحرمانهم العمال الأجانب من المواطنة، حسد وسخط المناطق الأخرى من العالم العربي. ومن هذا المنظور، كان احتلال العراق للكويت يمثل ضربة للميراث الإمبريالي وازدراء للكويتيين المتعجرفين.

من درع الصحراء إلى عاصفة الصحراء

بحلول خريف عام ١٩٩٠، كانت أهداف عملية درع الصحراء قد أنجزت: كان تمركز قوات التحالف في السعودية أكثر من كاف لحماية المملكة من الغزو، وبدأت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة تعرقل صادرات وواردات العراق. وفي ظل هذه الأوضاع، أشار بعض صناع القرار إلى أن التسوية السلمية للأزمة يمكن تحقيقها باستمرار فرض العقوبات، التي ستسبب، حسب زعمهم، صعوبات للعراق ستجبرها في النهاية على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة والانسحاب من الكويت. وكان آخرون في مؤسسة واشنطن يرون أن الحظر لم يكن له إلا تأثير محدود وأن تأثيره سيتراجع بمرور الوقت. ولم تكن النقاشات التي تدور في كابيتول هيل تعني الكثير؛ فالرئيس بوش كان قد اتخذ قرار الحرب بالفعل. وفي أوائل نوفمبر، أصدر أوامره بمضاعفة أعداد القوات الأمريكية في شبه الجزيرة العربية إلى ٤٠٠ ألف فرد، وأعلن عن الحاجة إلى تشكيل حلف لإنجاز خيار الهجوم العسكري.

وخلال نفس الشهر، أصدر مجلس الأمن قرارا يحدد ١٥ يناير عام ١٩٩١ موعدا نهائيا لانسحاب القوات العراقية الكامل من الكويت. وسمح القرار بـ "استخدام كل الوسائل اللازمة" لإجبار العراق على الانسحاب بعد ١٥ يناير. وتحولت العملية التي كانت معدة للدفاع عن السعودية إلى حملة هجومية لتحرير الكويت. وبحلول يناير عام ١٩٩١، ارتفع عدد القوات الأمريكية إلى ٥٠٠ ألف فرد، وتحولت عملية درع الصحراء إلى عاصفة الصحراء.

وبررت إدارة بوش تغيير سياستها بالتأكيد على المسئولية الأخلاقية لتحرير الكويت وحرمان العراق من جني ثمار عدوانه. كما قطعت الإدارة شوطا كبيرا في تصوير صدام حسين كمصدر للشر لن يفلت من العقاب على جرائمه. وقد ذكرت شخصنه بوش لعدائه تجاه الزعيم العراقي بتركيز رئيس الوزراء البريطاني إيدن على ناصر أثناء أزمة السويس عام ١٩٥٦. فقد قارن بوش الرئيس العراقي بهتلر وأكد على الحاجة إلى تدمير نظامه. وكان تشويه صدام مكثفا والتركيز عليه شديدا بحيث أصبح هو، ولا أحد سواه،

تجسيدا للأمة العراقية. وبالتركيز على شخص صدام، حازت الإدارة الأمريكية الدعم الشعبي لعمل عسكري موجه ضد شخص حاكم لا يرحم، دون الحاجة إلى توضيح للآثار المحتملة لحرب كتلك على شعب العراق.

وخلف رطانة تحرير الكويت وقسوة صدام كان هناك دافع أكثر عملية للعمل العسكري. فحكام دول الخليج كانوا يوفرون للولايات المتحدة وأوروبا النفط بأسعار معقولة. ومن منظور بلاد الغرب المستهلكة للنفط، كان استقرار الحكم في دول الخليج العربية ورغبتها الثابتة في بيع النفط للغرب ضروريا لازدهار الاقتصاد الغربي. أضف إلى هذا أن إعادة استثمار حكام الخليج لأرباحهم من النفط في الغرب كانت مهمة لسلامة الاقتصادات الغربية. وتتراوح استثمارات السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة في الغرب مجتمعة بين ٢٠٠-٣٠٠ مليار دولار. وكما كان النظام الاقتصادي والسياسي القائم في الخليج يخدم المصالح الأمريكية على خير وجه؛ كان عراق صدام يشكل تهديدا لهذا النظام. فعلى سبيل المثال، دعا صدام في خطاب له أوائل عام ١٩٩٠ الدول العربية إلى إعادة استثمار عائداتها النفطية في الاقتصادات العربية، وليس الأجنبية. ومع ضم العراق للكويت، ظهرت إمكانية إعادة توجيه الاستثمارات الكويتية، وحجب النفط الكويتي عن الأسواق للحصول على تنازلات سياسية من الغرب، ولابد وأن تقتنع الدول الخليجية الأخرى المنتجة للنفط بإعادة النظر في سياساتها المهادنة للبلاد الغربية المستهلكة. ولم يكن ممكنا للإدارة الأمريكية أن تسمح للعراق بالتشويش على النظام القائم الذي تفضله بمثل هذه الطريقة.

ومر يوم ١٥ يناير الذي حددته الأمم المتحدة موعدا نهائيا لانسحاب العراق من الكويت. وفي ١٦ يناير، بدأت الحرب الجوية على العراق. ولاثنين وأربعين يوما وليلة متوالية، شنت قوات التحالف على العراق أعنف قصف جوي في التاريخ العسكري. وبالرغم من أن حملة القصف تركزت بالأساس على أهداف عسكرية، تسببت الغارات في تدمير منشآت تعتمد عليها الحياة المدنية - وحدات توليد كهرباء، مراكز اتصالات، أنابيب مياه، طرق سريعة، جسور، خطوط سكك حديدية. وتعطلت البنية التحتية في العراق بالكامل. كما قصفت القوات العراقية الكويت بعنف، وكانت الأضرار التي ألحقتها بالمنشآت الكويتية بالغة.

كان العراق بلا دفاع فعلي أمام القصف. فقد جرى تحييد الدفاع الجوي في وقت مبكر من الحملة، ولم تصدر الأوامر لسلاحه الجوي بالقتال. وفي ظل هذه الأوضاع، لجأ النظام إلى أسلوب يرمي إلى توسيع الحرب وإرباك أعضاء التحالف. وقام العراق بإطلاق

أكثر من ثلاثين صاروخا من طراز سكود على إسرائيل، سقط اثنا عشر منها في مدينتي حيفا وتل أبيب. وكانت هناك خشية وقتها من أن تكون الصواريخ محملة بغازات سامة، ووزعت الحكومة الإسرائيلية أقنعة الغاز على كل مواطنيها ـ لكن دون الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ـ وحثت مواطنيها على التزام منازلهم فترات طويلة. وكان شبح تحول سكان الدولة اليهودية إلى ضحايا حرب كيماوية مفزعا وأعاد إلى الأذهان ذكريات الهولوكوست. لكن الصواريخ العراقية كانت محملة برؤوس تقليدية ولم تصب إسرائيل بأضرار مادية كبيرة. ولم تؤثر الهجمات على تماسك التحالف الذي شكلته الولايات المتحدة بعد عناء كبير. ولو أن إسرائيل اختارت في ذلك الوقت الانتقام من العراق، لكان من المحتمل أن تنسحب الأطراف العربية من التحالف لأنه من غير الممكن أن تسمح لنفسها بأن تكون جزءا من تحالف أمريكي ـ إسرائيلي موجه ضد دولة عربية. وعادة لا تقف إسرائيل مكتوفة اليدين عند أي تهديد من جانب أعدائها من العرب، وهجوم بهذا القدر من الأثر السيكولوجي يستدعي بالتأكيد ردا عسكريا سريعا. لكن في هذه الحالة، نجح الضغط الأمريكي في إقناع الحكومة الإسرائيلية بإبقاء قواتها الجوية بعيدة عن الصراع.

وأثناء حملة القصف العنيف والمتواصل، حذر القادة العسكريون الأمريكيون أكثر من مرة من أن العراق لا يزال مسلحا تسليحا جيدا وأن الحرب البرية لاستعادة الكويت ستكون صعبة. وقد بدأت تلك الحرب في ٢٤ فبراير ولم تستغرق أكثر من مائة ساعة. وتشير الأدلة التي ظهرت بعد الحرب إلى أن التقارير الأمريكية ضخمت كثيرا من حجم وقدرات الجيش العراقي لتبرر القوة الضخمة التي حشدت ضد العراق. وكان إمداد قوات المجندين التي نجت من القصف ضعيفا وكذلك معنوياتها. وعندما دخلت قوات التحالف الكويت، بدأ الجيش العراقي انسحابا غير منظم عبر الحدود باتجاه البصرة. وسرعان ما تحولت الحرب البرية إلى هزيمة منكرة: استسلم الآلاف من الجنود العراقيين وقتل الآلاف غيرهم على يد الطائرات الأمريكية التي خلفت مشاهد مفزعة للأشلاء بطول الطريق إلى البصرة، الذي يعرفه الناجون باسم "طريق الموت السريع". وحسب وصف مراسل لندن أوبزرفر، كان الهجوم وحشيا بحيث يشكل "واحدا من أكثر الهجمات إيلاما على جيش منسحب من الجو في تاريخ الحروب"(١). وفي ٢٧ فبراير عام ١٩٩١، أعلن بوش تحرير الكويت وأمر القوات الأمريكية وقوات التحالف بوقف العمليات الهجومية. وكان قرار

(١) نفسه، ص٣٨٧.

الرئيس بوقف عملية عاصفة الصحراء دون الإطاحة بصدام حسين ونظامه موضوعا لجدل كبير خلال السنوات التالية.

الانتفاضات

لم ينه وقف إطلاق النار معاناة الشعب العراقي. وفي نوبة غضب وإحباط تلقائية، انتفضت شرائح من سكان العراق ضد النظام الذي جر البلاد إلى حربين مدمرتين. وبدأ التمرد في الجنوب الشيعي ثم امتد إلى الأكراد في الشمال. وفي كلتا المنطقتين، حققت الانتفاضة نجاحات مبكرة أعقبتها هزائم ساحقة.

في الجنوب، تمرد الجنود المنسحبون، الذين شعروا بأن الحكومة تخلت عنهم منذ أن بدأت عملية عاصفة الصحراء. وانضم إلى الجنود الساخطين المدنيون المعارضون للحكومة، وسيطر مزيج القوتين على معظم المدن الجنوبية، ومن بينها البصرة والمشاعر المقدسة في كربلاء والنجف، خلال الأسبوعين الأولين من مارس عام ١٩٩١. وبالرغم من النبرة الشيعية للانتفاضة، فإنها لم تكن تمثل حركة بين الشيعة تطالب بالوحدة مع إيران. كانت تمثل- بالأحرى- رفضا للنظام والمصاعب التي فرضتها سياسات صدام الكارثية على سكان جنوب العراق. وفي مدينة بعد أخرى، هاجم المتظاهرون مقرات البعث، ومكاتب العمد المعينين من قبل البعث، ومقرات الشرطة السرية. وحدثت مذابح انتقام جماهيرية ضد مسئولي النظام أثناء الانتفاضة.

ولأن انتفاضة الجنوب كانت تلقائية، فقد افتقدت إلى التنظيم والقيادة والأهداف. وفي ظل الأوضاع الفوضوية لتمرد شعبي حقيقي، لم تكن قوات المتمردين في مدينة من المدن تعرف عادة ما يدور في المدينة المجاورة. وسهل غياب التنسيق هذا محاولات الحكومة لقمع الانتفاضة. وبالرغم من ضرب الجيش العراقي، ظل أقوى بكثير من قوات المتمردين الفقيرة التسليح؛ وبالرغم من مشاركة عناصر من الجيش في التمرد، ظلت وحدات كثيرة على ولائها للنظام. وبنهاية مارس، نجح الجيش العراقي في سحق التمرد وبدأ في عمليات إعدام واسعة للمتمردين.

وشهدت المناطق الكردية في شمال العراق سيناريو شبيها. فقد قرر زعماء الأكراد، الذين كانوا على علم بضخامة هزيمة الجيش في الكويت وانتشار التمرد في الجنوب، أن الفرصة سانحة للحصول على الاستقلال الذاتي الذي طالبوا به أكثر من مرة. وخلال أسبوعين من شهر مارس، سيطرت القوات الكردية على المدن والبلدات الكبرى في الشمال. وأقام الأكراد، الأكثر خبرة وتنظيما من متمردي الجنوب، إدارات محلية في المدن التي سيطروا عليها وأعلنوا عن برنامج لقي ترحيبا واسعا: الديمقراطية للعراق

والاستقلال الذاتي لكردستان. لكن عندما حول الجيش العراقي تركيزه من الشمال إلى الجنوب، تبدد التمرد الكردي.

فمع اقتراب الجيش النظامي، انسحب المقاتلون الأكراد إلى الجبال. وأثار هذا فزع المدنيين المفتقدين للحماية وبدأوا في الفرار من بلداتهم وقراهم. وتحول الفرار إلى رحيل جماعي مع توجه حوالي مليونين من الأكراد نحو الحدود التركية والإيرانية. وكان السبب الذي يقدم غالبا لفرار الأكراد هو خوفهم من الإبادة على يد نظام استخدم الغاز السام ضد بلدة حلابجة عام ١٩٨٨ (انظر الفصل التاسع عشر). وشكل فرار الأكراد مأساة أخرى من مآسي حرب الخليج. وأصبح مئات الآلاف من اللاجئين الأكراد مأسورين في ظل مناخ أبريل الجبلي القارس، يعيشون في معسكرات مؤقتة ويقتاتون على الإمدادات الهزيلة التي قدمتها منظمات الإغاثة الدولية المحملة بالأعباء. وتقدر أعداد من هلكوا من اللاجئين، من الأطفال والصبية والكبار، بعشرين ألفًا على الأقل. وفي مايو عام ١٩٩١، دخلت القوات الأمريكية والأوروبية شمال العراق وأقامت مناطق "ملاذ آمنة" يمكن للأكراد العودة إليها تحت الحماية الأجنبية. لكن غالبية اللاجئين الأكراد كانوا يخشون الانتقام من جانب النظام وبقوا في المعسكرات لشهور.

وثيقة وقف إطلاق النار الرسمية

في الثالث من أبريل عام ١٩٩١، وبعد أكثر من شهر من المفاوضات، تبنى مجلس الأمن القرار رقم ٦٨٧ الذي يحدد شروط وقف إطلاق النار رسميا لحرب الخليج. وقبل العراق رسميا في السادس من أبريل. وحاول القرار المطول والمعقد تخفيض قدرات العراق العسكرية باشتراط قيام بغداد بتدمير كل أسلحتها الكيماوية والبيولوجية وكذلك صواريخها البالستية. وتقرر أن تتولى وحدات تفتيش تابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة النووية تفتيش مصانع السلاح العراقية والإشراف على تدمير الأسلحة المحظورة.

كما تضمن القرار معاقبة العراق على غزو الكويت وحاول منع تكرار ذلك. فاشترط على العراق إعادة الممتلكات التي سرقت من الكويت أثناء الاحتلال والإسهام في تمويل صندوق لدفع أحكام التعويضات عن الأضرار التي سببتها الحرب التي تصدر ضد الحكومة العراقية. وكان على كل من العراق والكويت، بالإضافة إلى هذا، القبول بأي تعديلات في الحدود بينهما قد تقترحها لجنة جديدة تابعة للأمم المتحدة. وكان تقرير اللجنة، الذي وزع عام ١٩٩٣، عقابيا بالنسبة للعراق. فقد حرك حدود الكويت لمسافة ٥٧٠ مترًا شمالا، ليعطي الكويت الحق بذلك في امتلاك ستة آبار إضافية من آبار حقل الرميلة

وأجزاء من القاعدة البحرية العراقية في أم قصر. واعترف العراق بالحدود الجديدة وكذلك باستقلال وسيادة دولة الكويت، ليتنازل بذلك عن مطالباته التاريخية التي تعود إلى أواخر العصر العثماني. وبالإضافة إلى القيود المفروضة في اتفاق وقف إطلاق النار، اتخذت الولايات المتحدة وحلفاؤها خطوات من شأنها ضمان عدم تكرار الهجمات العراقية على الأكراد والشيعة. وفي أبريل عام ١٩٩١، صدرت الأوامر بمنع طلعات الطيران العراقي جنوبي خط ٣٢؛ وفي أغسطس عام ١٩٩٢، سرى نفس الحظر على كل الطائرات شمال الخط. وبالرغم من إصرار العراق على أن منطقة حظر الطيران تعد انتهاكا لسيادتها وكانت تختبر من حين لآخر مدى إصرار الحلفاء على تنفيذها، فإن الوجود الدائم لدوريات التحالف الجوية فوق المنطقة ردعت النظام بفاعلية عن القيام بهجمات جوية ضد الأكراد والشيعة.

وأخيرا، قدمت وثيقة وقف إطلاق النار تخفيفا تدريجيا للعقوبات التجارية على العراق. ورفع على الفور الحظر على الواردات الغذائية والسلع المدنية الأساسية. وبالإضافة إلى هذا، نص القرار على أن العراق إذا قام بتسليم أسلحة الدمار الشامل والمواد النووية والبيولوجية والكيماوية لهيئة التفتيش التابعة للأمم المتحدة بحلول منتصف مايو عام ١٩٩١، فسيرفع الحظر أيضا على الصادرات العراقية، ومن بينها النفط. كانت الشروط مهمة؛ فهي تحدد الإجراءات التي يجب أن يتخذها العراق ليبدأ في حصد عوائد النفط التي كانت مهمة في إعادة بناء بنية البلاد التحتية المدمرة. وإذا لم يوف العراق بهذه الشروط، فسيبقي مجلس الأمن على العقوبات الاقتصادية. ومن سوء حظ الشعب العراقي، ظلت العقوبات سارية حتى عام ٢٠٠٣.

في أعقاب حرب الخليج

تصوغ كلمات أحد المراقبين الملمين بشئون الشرق الأوسط آثار حرب الخليج في سياقها الإقليمية والدولية على النحو التالي:

"كانت هذه الحرب كارثة قاسية لملايين الناس في الشرق الأوسط وخارجه. فقد خلفت عشرات الآلاف من القتلى، ومليارات الدولارات من الملكيات المدمرة، وملايين من المهجرين ومن تعطلت حياتهم، وآلافا لا تحصى من المصابين بإصابات جسدية ونفسية مستدامة، وكان تدمير الاقتصادات الأكثر سوءا من أي شيء آخر شهدته المنطقة في هذا القرن ... وستظل المنطقة والعالم تعاني النتائج السياسية والاجتماعية والاقتصادية للهجوم الأمريكي على النظام العراقي في القرن القادم"[(١)].

---

(1) Eric Hooglund, "The Other Face of War," Middle East Report, vol. 21 (July–August 1991), pp. 11–12.

وفي أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، كانت هذه التوقعات في طريقها للتحقق. وكما سنرى في الفصول القادمة، تمثلت أهم الآثار المباشرة لحرب الخليج على منطقة الشرق الأوسط وشعوبها خلال العقود التالية للصراع في التغييرات الاقتصادية والسياسية العميقة في الوضع القائم وكذلك ارتفاع معدلات الوفيات والأمراض والفقر بين فئات الشعب العراقي.

العراق: فترة ما بعد الحرب الممتدة

ربما لن يقدر لنا معرفة أعداد من راحوا ضحية للحرب من العراقيين على وجه الدقة. وتتراوح التقديرات بين ما لا يزيد على عشرة آلاف ومائة ألف. وتبدو الأرقام الأعلى أقرب إلى الواقع، فهناك على الأرجح ٨٢ من الجنود العراقيين، وسبعة آلاف من المدنيين لقوا حتفهم بسبب الحربين الجوية والبرية. بالمقابل، فقد التحالف ١٣٩ جنديًا في المعارك، ٧٩ منهم من الأمريكيين. وهناك ستة آلاف عراقي آخرون قتلوا أثناء التمرد في الجنوب، وأكثر من ٢٠ ألف كردي ماتوا بسبب الظروف السيئة والأمراض أثناء فرارهم.

ورغم المصاعب التي سببتها قراراته للشعب العراقي، أعلن صدام حسين تحديه لقرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار وهددت الولايات المتحدة باستئناف الحرب. وكشف مفتشو الأسلحة بمفوضية نزع السلاح الخاصة التابعة للأمم المتحدة عن ضخامة إنتاج العراق من الأسلحة الكيماوية وبرامج الأبحاث النووية، وتبين لها أن البلاد أقرب إلى امتلاك قدرات نووية مما كان متوقعا. واستاء النظام من وجود موظفي الأمم المتحدة، وحتى أواخر عام ١٩٩٨، مارست السلطات العراقية الخداع وتورطت في سلسلة من المواجهات مع وحدات التفتيش، ورفضت تسهيل وصولها إلى العديد من المواقع التي طلبت تفتيشها. وبرغم تدمير أطنان من أسلحة العراق التقليدية ومن ترسانته من الأسلحة الكيماوية، ظل مجلس الأمن، وبالذات الولايات المتحدة، على قناعة بأن النظام نجح في إخفاء أعداد كبيرة من مستودعات الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والمعامل التي تنتجها. وبسبب مزيج من الخداع العراقي والشكوك الأمريكية، قرر مجلس الأمن أن النظام لم يلتزم بشروط وقف إطلاق النار ورفض لذلك رفع العقوبات التجارية. ولم يسمح للعراق إلا باستيراد المواد الغذائية والأدوية وغيرها من المواد المصنفة كمعونات إنسانية.

وأخيرا، عام ١٩٩٦، وقع اتفاق النفط مقابل الغذاء والذي سمح للعراق ببيع ما قيمته مليارا دولار من النفط كل ستة شهور (ارتفع المبلغ إلى ٥,٨ مليار عام ١٩٩٨ وإلى ٨,٣ مليار عام ١٩٩٩) لشراء مواد إنسانية. لكن تحكم العراق في عمليات البيع كان مقيدا بشدة. فقد وضعت الإجراءات بيد حساب بنكي خاضع للأمم المتحدة وكان التوزيع

يعطي الأولوية لوفاء العراق بالتزامات وقف إطلاق النار. وهكذا، كانت ٣٠% من عائدات بيع النفط تذهب في سداد تعويضات الحرب المقررة على العراق، وخصصت مبالغ أخرى للإمدادات الإنسانية للأكراد في الشمال، وظل الجزء الأكبر لتمويل عمليات الأمم المتحدة في العراق. وفي الوقت الذي حدد فيه مجلس الأمن هذه الحصص، كانت المبالغ الباقية المخصصة لرفع المعاناة عن الشعب العراقي ضئيلة للغاية. أضف إلى هذا أن صدام حسين كان قادرا على احتكار جزء كبير من الصادرات وتوجيهها لشبكة أفراد حاشيته المقربين. ولم يحصل أكثر أفراد المجتمع العراقي فقرا على شيء من نظام وضع أولا وقبل كل شيء لضمان بقاء النظام.

كانت آثار العقوبات الطويلة الأجل على شعب العراق مدمرة. فأثناء الحرب، دمرت قنابل التحالف أو عطلت فعليا كامل البنية التحتية للبلاد. فقد دمرت محطات تنقية المياه، وأنظمة معالجة الصرف، ومحطات الطاقة الكهربائية أو أصبحت تعمل جزئيا. وبالرغم من أن الجسور ومباني الحكومة في بغداد أعيد بناؤها بسرعة وأعيدت الخدمات الأساسية لتمكين المدينة من أداء وظائفها، واصلت العقوبات آثارها المدمرة. ونظرا لنقص الإمدادات الطبية والغذائية الأساسية، زاد سوء التغذية والأمراض، خاصة بين الأطفال، في أنحاء البلاد. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى تضاعف وفيات الأطفال بخمس مرات في الفترة بين عامي ١٩٩١-١٩٩٦. وثار القلق بشكل خاص من المخاطر الصحية الناجمة عن تدهور قدرة أنظمة معالجة المياه والصرف الصحي. وقد عادت محطات معالجة المياه والصرف الصحي إلى ما كانت عليه قبل الحرب وكانت تفتقد إلى الإمدادات الكافية من الكلور، الذي كان العراق ممنوعا من استيراده لأنه اعتبر مادة كيماوية يحتمل استخدامها عسكريا. وأوقفت محطات الصرف المعالجة الكيماوية تماما وقامت بصرف المخلفات في نهري دجلة والفرات. وتسببت إمدادات المياه الملوثة في كثير من الأمراض التي أصابت أطفال العراق. وكان نقص الغذاء مشكلة أساسية أخرى، ولم يتمكن السكان من البقاء إلا عبر برنامج صارم لتوزيع الغذاء بإشراف الحكومة.

وكان التضخم المريع وتدهور العملة سببا في إفقار ما كان طبقة وسطى مزدهرة، وأسهم انتشار البطالة في ارتفاع معدلات الجريمة وانتشار الدعارة. وحرمت عزلة العراق مهنييها من الحصول على المطبوعات من الخارج وحرمت الجيل الناشئ في البلاد من الكمبيوتر والإنترنت والقنوات التلفزيونية الفضائية. ودفعت الأزمة الإنسانية الناجمة عن العقوبات نقادا في الغرب إلى التشكيك في أخلاقية العقاب الجماعي المفروض على المدنيين العراقيين وفي منطق سياسة احتجاز "خير بلد رهنا بحسن سلوك ديكتاتور"(١).

---

(1) Roger Normand, "Iraqi Sanctions, Human Rights, and Humanitarian Law," Middle East Report, vol. 26 (July–September 1996), p. 42.

ورغم الشائعات عن محاولات الانقلاب ومؤامرات الاغتيال، احتفظ صدام حسين بقبضته المحكمة على السلطة. وكانت قسوته في معاملة المعارضين المشتبه بهم والإجراءات الأمنية الصارمة التي أحاط نفسه بها سببا في إخماد المعارضة داخل النخبة الحاكمة. في ظل هذه الأوضاع، كان السكان بشكل عام أكثر اهتماما بالبقاء على قيد الحياة وتدبير معيشتهم اليومية من اهتمامهم بإمكانية تغيير النظام. وكان يشار كثيرا إلى أن النخبة التي تستهدفها العقوبات الاقتصادية عادة ما تكون الأقل تضررا من آثارها. ومن المؤكد أن هذا كان حال العراق. فبينما كان السكان يناضلون من أجل البقاء، ظهرت قصور رئاسية جديدة فاخرة في بغداد وريف البلاد. وعملت مجموعة موسرة من منتهكي العقوبات داخل النخبة، بقيادة نجلي صدام، في تهريب النفط خارج البلاد واستيراد سلع الترف الاستهلاكية الغالية. وقد لفتوا الأنظار إليهم بظهورهم العلني في أفخر مطاعم وملاهي بغداد. ولم يبد النظام أي ندم على الدمار الذي أدت إليه مبادراته وتمسكه بالبقاء في السلطة بأي ثمن.

الكويت والمملكة العربية السعودية

آثار انخفاض أسعار النفط العالمية

قبل أن نتناول تأثير حرب الخليج على الكويت والسعودية، علينا النظر في اتجاه بدأ قبل الحرب وسيكون له أثره على قدرات هاتين الدولتين في المحافظة على الاستقرار السياسي بعدها. وقد قفزت أسعار النفط في السبعينيات ذروتها ببلوغ سعر البرميل ٤١ دولارًا في ١٩٨٢، ثم أخذ في التدهور تدريجيا ليتوج بهزة عام ١٩٨٦، عندما هبط سعر البرميل إلى ١٠ دولارات. ومن عام ١٩٨٦ إلى أواخر التسعينيات، ظلت الأسعار تحت مستوى العشرين دولارًا. وكان لهذا التدهور في أسعار النفط تأثيره على كل البلاد المنتجة للنفط، لكن تأثيره كان مدمرا بشكل خاص على دول الخليج، التي كانت تعتمد اعتمادا شبه تام على عائدات النفط، وبالذات الكويت والسعودية بحكم مسئوليتهما عن الأعباء المتصلة بحرب الخليج التي قاربت المائة مليار دولار.

وكما سبق أن تناولنا في الفصل الحادي والعشرين، استطاعت أسر الخليج الحاكمة تعزيز سلطتها والاحتفاظ باحتكارها لعملية صنع القرار باستخدام عائدات النفط الضخمة في تمويل برامج اجتماعية سخية أكسبت الأسرة المالكة التأييد الشعبي وحققت هدوءا سياسيا. وفي ظل أوضاع ما بعد الحرب، ومع تزايد أعداد السكان وتراجع العائدات، احتفظ مواطنو دول الخليج بما حصلوا عليه على مدى عشرين عاما من الازدهار النفطي ـــ تحديدا مسئولية الدولة عن توفير مستوى معيشة مرتفع لهم، وحرية الحصول على الخدمات الطبية

والتعليمية بالمجان، وغير ذلك من المزايا. كيف كان من الممكن للأسر الحاكمة في الخليج السيطرة حصرا على القوة السياسية والموارد الاقتصادية لو أنهم عجزوا عن توفير خدمات يعتبرها مواطنوهم حقا مكتسبا؟ وهذا السؤال يسري على أسر الخليج الحاكمة، لكنه كان ملحا بصفة خاصة في الكويت والسعودية، حيث بلغت الانتقادات الموجهة للأسرتين الحاكمتين مستوى غير مسبوق في فترة ما بعد الحرب.

وقد عانت الكويت دمارا شديدا على يد الاحتلال العراقي وتحريرها على يد التحالف. فقد نهبت القوات العراقية البلاد، وانهمكت في التدمير الوحشي للفنادق والمباني العامة. كما شن العراق حربا بيئية، أضاعت أكبر احتياطيين مسجلين للنفط شمال الخليج الفارسي. وعشية انسحابها، قامت القوات العراقية بتلغيم ٨٥% من آبار النفط الكويتية البالغ عددها ٩٥٠ بئرا، مخلفة إياها جحيما ملتهبا يطلق في الهواء سحابة سوداء من الدخان الكثيف. ومع احتراق ما يعادل مليوني برميل من النفط يوميا، أظلمت السماء فوق الكويت وتحولت البلاد كلها إلى كارثة بيئية. وقد أطفئت معظم الحرائق في خلال عام، وعاد إنتاج النفط إلى معدلاته قبل عام ١٩٩٣، أسرع كثيرا مما توقع الخبراء. لكن الأعباء المترتبة على الحرب والإعمار كانت جسيمة. فدفعت الكويت ما بين ١٦-٢٠ مليار دولار حصتها في تكاليف عملية عاصفة الصحراء وأنفقت ٥٦ مليارا أخرى على الإعمار. ولأن البلاد حرمت من أي عائدات نفطية على مدى عامين، كان السبيل الوحيد لتمويل هذه الأعباء هو تسييل حوالي مائة مليار من استثماراتها في الخارج. يضاف إلى هذا أن الحكومة الكويتية، وفي ظل استمرار انخفاض الدخل من النفط بعد عام ١٩٩٢، دخلت في سلسلة من الميزانيات الممولة بالعجز لتبقي على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها. وتزايد العجز مع استمرار السحب من استثماراتها الخارجية، وهو أمر لم يكن من الممكن أن يستمر إلى ما لا نهاية.

وعانت سمعة ومصداقية الأسرة الحاكمة في الكويت بسبب الحرب. فبينما اضطر الكويتيون إلى تحمل الاحتلال والحرب، أمضت أسرة الصباح المالكة الأزمة في فندق فاخر بالسعودية. وعند عودتهم، بدا أن الأمير وحكومته يعطون الأولوية لتجديد القصر الملكي على استعادة الخدمات الأساسية لمجموع السكان. وخلف سلوك الأسرة الحاكمة في أثناء الحرب وبعدها، كان هناك سخط أكبر تركز على عدم خضوع النظام للمساءلة، خاصة سوء إدارته لعائدات واستثمارات النفط الكويتي. وفي عام ١٩٩٢، تكشفت فضائح مالية شملت خسائر بمليارات الدولارات، وغضب الكويتيون من إهدار العائدات التي يعتمد عليها نظام الخدمات الاجتماعية المقدم لهم. وردا على اجتماع العجز وعدم الإحساس، تميزت الأسابيع الأولى من فترة ما بعد الحرب بالاحتجاجات الشعبية المطالبة بإقامة مؤسسات ديمقراطية.

وبالرغم من أن أسرة الصباح لم تتفهم كثيرا تطلعات شعب الكويت في فترة ما بعد الحرب للمطالبة بمشاركة أكبر في صنع القرار، اضطرت في النهاية إلى الانحناء أمام ضغوط الداخل وكذلك ضغوط واشنطن وأعلنت عن عودة مجلس الأمة. وأجريت انتخابات المجلس في أكتوبر عام ١٩٩٢ وأسفرت عن نتائج غير متوقعة. ففي تعنيف لاذع للأسرة المالكة، استولت المعارضة على خمسة وثلاثين مقعدا من مجموع مقاعد المجلس وعددها خمسون. شكلت النتيجة مفاجأة مذهلة لأن المجمع الانتخابي كان لا يزال قاصرا على القلة المميزة من المجتمع الكويتي ــ الذكور فوق سن الحادية والعشرين من العمر ممن يثبتون إقامة أسرهم في البلاد منذ ما قبل عام ١٩٢٠.

لم تبشر نتائج الانتخابات بانتقال سلس إلى الحكم الديمقراطي. وكان العهد البرلماني الجديد عاصفا وتميز بالعداوة بين النواب الإسلاميين والعلمانيين، وأدى بالمقابل إلى الشلل التشريعي. وأسفرت الانتخابات الجديدة عام ١٩٩٦ عن مجلس منقسم آخر، ليدفع الأمير إلى حل البرلمان عام ١٩٩٩ وإجراء انتخابات جديدة في وقت لاحق من السنة. وأثناء شهور الحل، أصدر الأمير عددا من المراسيم، يتصل معظمها بأمور الميزانية الأساسية التي لم يتمكن البرلمان الذي وصل إلى طريق مسدود من تمريرها. لكن أحد هذه المراسيم كانت له تداعيات اجتماعية وسياسية مهمة ــ منح النساء حقوق المواطنة الكاملة. وجاءت انتخابات عام ١٩٩٩ مرة أخرى ببرلمان يضم أغلبية من النواب المعارضين للحكومة والمشككين في نزاهتها المالية والسياسية واستقامتها السياسية. وفي تحالف للأضداد، نجح النواب الإسلاميون المعارضون لمشاركة النساء في السياسة ومجموعة أخرى من النواب المعترضين على حكم الأمير في حشد ما يكفي من الأصوات لإلغاء مرسوم الأمير بمنح النساء حقوق المواطنة.

وحتى برغم سيطرة المعارضين لسياسات النظام على مجلس الأمة، احتفظت عائلة الصباح بسيطرتها الشديدة على الدولة خلال عقد التسعينيات. فظل ولي العهد يشغل منصب رئيس الوزراء، بينما يتولى أفراد العائلة الوزارات الرئيسية. لكن ستة من أعضاء المجلس عينوا في مجلس الوزراء، وأصبحت مراقبة الحكومة عن كثب أفضل من ذي قبل، وذلك في محاولة لتغيير الممارسات السابقة.

كذلك تعرضت المملكة العربية السعودية للضغوط المطالبة بالرقابة اللصيقة من قبل الإعلام الغربي، وضغوط تدهور عائدات النفط وزيادة الإنفاق، وانتقاد سياستها من جانب بعض شرائح السكان. وتقدر حصة السعودية من أعباء الحرب المباشرة بـــ ٥٥ مليار دولار، وهو مبلغ جرى تمويله، مثلما حدث في حالة الكويت، بتسييل استثماراتها الخارجية. فنظرا

لتراجع العائدات النفطية، اضطرت المملكة إلى تمويل ميزانيتها بالعجز منذ أواخر الثمانينيات. واستمرت على هذا الحال بعد حرب الخليج، تستنفد احتياطياتها بمستويات خطرة.

وأثار الوضع الاقتصادي المتدهور، واستمرار وجود القوات الأجنبية على الأراضي السعودية، والقلق بشأن ممارسات الحكومة المالية وتوجهها الموالي للغرب، الاحتجاج من جانب الجماعات المرتبطة بمصالح الإصلاح الليبرالي من جانب والنشطاء الإسلاميين من جانب آخر. ووقعت مجموعة من الإصلاحيين الليبراليين من رجال الأعمال والكتاب في أواخر عام ١٩٩٠، عريضة تطالب بتكوين مجلس استشاري ، وبقدر أكبر من حرية الصحافة، وتغيير وضع المرأة. وقد سلط الضوء على هذه المسألة الأخيرة في حادث وقع في نوفمبر عام ١٩٩٠ لقي تغطية واسعة في الإعلام الغربي، في الوقت الذي كان محرروه يستعدون لتغطية أزمة الخليج. فقد قامت أربعون امرأة سعودية، معظمهن من المعلمات بمدارس البنات، بتحدي القواعد السارية التي تحرم النساء من القيادة بتشكيل قافلة من السيارات وقيادتها في شوارع الرياض. وقامت الحكومة، بعد تهديد المؤسسة الإسلامية لها باتخاذ إجراء، بوضع النساء قيد الاعتقال المنزلي، ومصادرة جوازات سفرهن، وتسريحهن من أعمالهن. وبالرغم من إعادتهن بعد ذلك، فقد نتج عن تصرفهن تحويل الحكومة ما كان اتفاقا اجتماعيا غير مكتوب إلى قانون رسمي يحرمهن من القيادة وتقديم مثال للوائح القمعية الاستثنائية التي تقيد دور النساء في المملكة العربية السعودية.

كما قدم الإسلاميون عريضة للملك تطالب بنفس الإصلاحات التي كان تطالب بها المجموعة العلمانية ـ الليبرالية، لكنهم صاغوا مطالبهم من منظور الحاجة إلى التقيد بالشريعة ومنح علماء الدين دورًا أكبر في عملية صنع القرار. وعبر فصيل آخر من النشطاء الإسلاميين من خارج دوائر العلماء الرسمية عن شكواهم بطريقة بالغة القوة. فقد تجاوزت هذه المجموعة، المؤلفة من آلاف شباب سكان الطبقة الوسطى الحضرية، القلقة على مستقبلها في ظل التدهور الاقتصادي، باتهام الحكم بالفشل في تطبيق المبادئ الإسلامية. وادعوا أن الأسرة الحاكمة ، باستدعائها القوات الغربية لحمايتها، أثبتت عجزها عن حماية الأماكن المقدسة، وأن البيت الحاكم، باستمراره في الاعتماد على وجود قوات أمريكية غير مسلمة بعد الحرب يثبت اعتماده التام على الغرب. كما استنكر هؤلاء النشطاء انتشار المؤثرات الثقافية الغربية وطالبوا الدولة بأن تقطع علاقاتها بالغرب وإعادة صياغة سياساتها وممارساتها بما يتفق ومبادئ الإسلام. وكان من بين هؤلاء الإسلاميين أسامة بن لادن (انظر الفصل الخامس والعشرين)، الذي اضطرت الحكومة إلى سحب الجنسية منه عام ١٩٩٤ بسبب انتقاده فشل النظام الحاكم علنا.

وتحت وطأة الهجوم من جانب كل من العلمانيين والإسلاميين، أصدر الملك فهد قوانين جديدة لحكم المملكة في مارس عام ١٩٩٢. وفي النظام الأساسي للحكم، أكد الملك على الدور الأساسي لآل سعود في إدارة شئون الدولة. وأعلن النظام الأساسي وأن الملكية هو شكل الحكم في السعودية والحكم فيه وراثيا في أبناء عبد العزيز بن سعود وأبنائهم الذكور. كما أدخل النظام تغييرات كاسحة على عملية اختيار الملك ووسع قاعدة الأمراء المستحقين للعرش، وبذلك أمكن لفهد، الأصغر والمتعلم تعليما أجنبيا، تولي العرش. ومن الملاحظ أن النظام الأساسي خلا من أي إشارة إلى الحقوق المدنية أو السياسية أو إلى عزم الحكومة تناول مسألة وضع النساء. ولم يتضمن النظام جديدا بحق واتجه نحو تعزيز الوضع السياسي والاجتماعي القائم.

لكن في إجراء ثان، ابتعد الملك عن التقاليد المعتادة بالتصريح بتشكيل مجلس الشورى الذي تأخر كثيرا (انظر الفصل الحادي والعشرين). وخُول المجلس، الذي تألف في البداية من ستين عضوا، تقديم النصح للملك في عدد من المجالات العامة. ونظرا لسرية مداولاته وتوصياته، فمن المستحيل معرفة مدى تأثير توصيات المجلس على البلاط الملكي أو سياسات هذه الدولة، إن كان له هذا التأثير. وفي عام ١٩٩٧، جدد الملك فهد تفويض المجلس وزاد عدد أعضائه إلى تسعين. وبمعنى من المعاني، يمكن اعتبار التجديد وتوسيع العضوية محاولة لتوسيع القاعدة السياسية للعرش. لكن من منظور آخر، يمثل قرار الملك باستمرار عملية الشورى خطوة ثورية في الحياة السياسية السعودية.

لم ترض الإصلاحات شباب الإسلاميين، الذين استمروا في ادعائهم بأن أمور الدولة لا تسير وفق مبادئ الإسلام الحقيقية. وفي مواجهة هذا، أصرت الأسرة الحاكمة، كشأنها دائما، على أن العرش قائم لأنه إسلامي ويهتدي في كل أموره بمبادئ الإسلام. وقد فتح ادعاء الشرعية الإسلامية هذا الباب أمام النقاد لاختبار مدى التزام النظام بالإسلام بالفعل. واعتبر الإسلاميون النظام معيبا، وشككوا في شرعية العرش بنفس الرطانة الإسلامية التي استخدمها الملك في الدفاع عنه. ولم يكن من السهل حسم هذه المواجهة، لكن حلها كان مهما لقدرة المملكة على القيام بتغيير سلمي.

اليمن

على الرغم من أن اليمن كان بعيدا عن ميدان القتال، فإن نزاعات شبه الجزيرة أوقعت هذا البلد في التداعيات الديموغرافية لحرب الخليج. فخلال عقد الثمانينيات، كان هناك حوالي مليون يمني يعملون في المملكة العربية السعودية؛ قدرت تحويلاتهم بأكثر من ٤٠% من إجمالي الناتج المحلي في كل من اليمن الشمالي والجنوبي. وفي مايو عام ١٩٩٠،

عشية غزو العراق للكويت، توجت المفاوضات التي دامت لسنوات بين شطري اليمن عن وحدة الدولتين في جمهورية اليمن. ولم تواجه الدولة الجديدة مشاكل الاندماج المعتادة فحسب، مثل توزيع المناصب الوزارية ودمج القوات المسلحة، بل حاولت كذلك توحيد الاقتصاد الاشتراكي في الجنوب مع اقتصاد السوق الحر في الشمال. وما إن بدأت الدولة الموحدة الجديدة تناول هذه المسائل التأسيسية حتى ضم العراق الكويت. وحاول اليمن الوقوف على الحياد في الأزمة التي ترتبت على ذلك، رافضا إدانة الغزو العراقي وممانعا في قرار إرسال قوات عربية للالتحاق بائتلاف الحلفاء. ودفع هذا الموقف السعودية لطرد العمال اليمنيين، وخلال الشهور التالية عاد حوالي ٨٠٠ ألف منهم إلى اليمن. وحذت دول الخليج حذو السعودية، وقامت بطرد ٥٠ ألفا آخرين من العمال اليمنيين. وشكل هذا ضغطا شديدا على موارد الدولة اليمنية؛ فقد فوجئت بزيادة حوالي مليون شخص على سكانها وتدهور حاد في عائداتها مع توقف التحويلات وإلغاء دول الخليج برامج المعونات المالية التي كانت تقدمها لليمن. وبرغم مما تعرض له اقتصاده، تمكن اليمن من النهوض بأعباء العمال العائدين.

لكن بقاءه دولة موحدة أصبح موضع شك عندما جرت حركة انفصالية من الساسة وضباط الجيش الجنوبيين البلاد إلى حرب أهلية في ربيع عام ١٩٩٤. وانتهى الصراع القصير والوحشي بانتصار قوات الشمال واستعادة الوحدة على كامل التراب اليمني، وهي نتيجة لقيت ترحيبا واسعا من جانب سكان الشطرين. وبعد نجاته من تدفق العمال المطرودين وآثار الحرب الأهلية من أجل وحدتها وبقاء نظامها السياسي التعددي نسبيا، كان اليمن، بعدد سكانه الكبير (١٨ مليونًا في ٢٠٠٠)، في وضع يسمح له بدور أكثر بروزا ووضوحا في السياسات الإقليمية مما كان عليه في الماضي.

اللاجئون

كان غزو الكويت والحرب التي قامت نتيجة له سببا في تشريد مئات الآلاف من الأشخاص وخلق مشكلة لاجئين مأساوية بشكل كبير. وقد أثرت التحالفات التي اختارتها الحكومات بصورة مباشرة على وضع مواطنيها الذين يعملون في الدول المجاورة. فكان قرار مصر بالانضمام إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة سببا في طرد وفرار أكثر من ٣٠٠ ألف من العمال المصريين في العراق؛ وكما سبق أن رأينا في القسم السابق، فإن اليمن عندما رفض الانضمام للتحالف، قامت السعودية بطرد ٨٠٠ ألف يمني من المملكة. وكان لتأييد منظمة التحرير الفلسطينية للعراق خلال المراحل الأولى للأزمة تداعياته الخطيرة على المنظمة نفسها وكذلك على الفلسطينيين المقيمين في دول الخليج العربية،

خاصة في الكويت. فقد فقدت المنظمة الإعانات التي كانت تتلقاها سابقا من الحكومتين السعودية والكويتية، وخسر الفلسطينيون منازلهم ومصادر رزقهم. وقبل الغزو العراقي، كانت الكويت مأوى مزدهرًا لتجمع فلسطيني يقدر بحوالي ٤٠٠ ألف شخص؛ وبعد انتهاء الحرب فر أكثر من ٣٥٠ ألف فلسطيني من الكويت، وتعرض من تبقى منهم للمضايقات بزعم تعاونهم مع المحتلين العراقيين.

وعاد بعض اللاجئين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن غالبيتهم ظلت بالأردن، حيث تسبب وجودهم في إشاعة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ولم تجد الغالبية العظمى من اللاجئين فرص العمل في الأردن، ولم تتمكن الأردن من توفير مساعدات الإغاثة الكافية لهم. وكانت النتيجة انتزاع عدة آلاف من الفلسطينيين مرة أخرى وإجبارهم على العيش في معسكرات اللاجئين التي تشرف عليها الأمم المتحدة. وزاد تدفق أغلبية الفلسطينيين على الأردن وزاد من مخاوف المسئولين الأردنيين من أن تصبح بلادهم وطنا فلسطينيا بديلا.

خاتمة

كانت المظالم التي أثارت الانتفاضة عام ١٩٨٧ شبيهة بتلك التي أدت إلى الثورة الفلسطينية بين عامي ١٩٣٦-١٩٣٩، برغم أن الحدثين يفصل بينهما أكثر من خمسين عاما. فكلتا الهبتين مثلتا تعبيرات شعبية عن السخط من الاحتلال والطرد. وكان عرب فلسطين في الثلاثينيات يخشون ضياع أراضيهم وطردهم من فلسطين. ولم يحل تمردهم دون تحقق هذه المخاوف. بينما كان عرب فلسطين في أواخر الثمانينيات يخشون من أن يؤدي استمرار الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ضياع المزيد من أراضيهم ومحو الهوية القومية الفلسطينية في المناطق الوحيدة التي لا يزال الفلسطينيون يشكلون أغلبية فيها. وكانت هبتهم محاولة للتحرر من قيود الاحتلال والاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية. وبالرغم من أنها لم تحقق أهدافها بالكامل، نجحت الانتفاضة في الكشف عن عمق القومية الفلسطينية أمام كل من الفلسطينيين أنفسهم والإسرائيليين.

وقد ولد العراق، نتاج الخريطة الاستعمارية التي رسمتها بريطانيا، دون سابق هوية وطنية. وعند رسم حدود العراق، حدَّت بريطانيا عن عمد من إمكانية وصول الدولة الجديدة إلى الخليج الفارسي لمنعها من تهديد المصالح البريطانية الضخمة هناك. وعلى مدى أكثر من ثلاثين عاما، رفضت الحكومات العراقية المتوالية الاعتراف بالكويت، تلك الدولة التي تحول بين العراق والوصول إلى الخليج. ولم يكن قرار صدام حسين بغزو العراق عام ١٩٩٠ إلا أكثر محاولات الحكومات العراقية العديدة السابقة تطرفا لتعديل تلك الحدود المقيدة.

وجاءت ضخامة رد التحالف على الغزو العراقي غير مسبوقة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وعند بدء الحرب على العراق، عبر الرئيس بوش عن أمله في أن يولد من الصراع نظام عالمي جديد. لكن في التطبيق، تدخلت الولايات المتحدة في أزمة عربية ــ عربية، لا لتقيم نظاما عالميا جديدًا بل لتمنع العراق من الإطاحة بالنظام الاقتصادي والسياسي القائم، الذي تحقق الاقتصادات العالمية من ورائه فوائد كبيرة. وتعرضت الدولة التي تهدد النظام القديم في الشرق الأوسط للمهانة على يد قوة النيران الأمريكية، بينما حظيت الأسر الحاكمة التي تدعم عادة النظام القائم بالحماية الأمريكية. ورفعت بشاعة استعراض التكنولوجيا العسكرية الأمريكية أثناء حرب الخليج، إلى جانب انهيار الاتحاد االسوفيتي، الولايات المتحدة إلى مقام القوة المهيمنة الوحيدة في الشرق الأوسط. وهذا التطور جعل الحكام الراغبين في الحفاظ على النظام القائم يعتمدون أكثر فأكثر على الولايات المتحدة.

لكن آثار الانتفاضة وحرب الخليج مجتمعة أدت، كما سنرى في الفصل التالي، إلى سلسلة من الأحداث التي أثارت إمكانية ظهور نظام جديد في كل مكان من الشرق الأوسط.

(٢٣)

السلام قريب جدًّا، السلام بعيد جدًّا:
العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية منذ حرب الخليج في عام ١٩٩١

من خلال تخصيصه لفصل منفصل عن العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، لا يسعى هذا الكتاب إلى تجسيد أو فصل الموضوع. فنحن نعرف أن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ليس أكثر من مصدر من مصادر عديدة لعدم الاستقرار الإقليمي خلال الفترة وأن تدشين عملية أوسلو للسلام كان أبعد من أن يكون التطور الرئيسي الوحيد في الشرق الأوسط في التسعينيات. على أن ظهور وفشل عملية السلام كان حدثا ضخما يستحق اهتمام مؤرخي الشرق الأوسط الحديث. وكانت الاتفاقية الأولى في العملية، المعروفة بأوسلو واحد، قد تم التوصل إليها بعيدا عن عيون الإعلام في اجتماعات سرية مباشرة بين مسئولين فلسطينيين وإسرائيليين، وفوجئ العالم بها. وكانت بداية لخطوات إضافية نحو تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجاراتها العرب، كان أهمها معاهدة السلام الكامل والاعتراف المتبادل بين الأردن وإسرائيل. كما أدت إلى عودة ياسر عرفات إلى فلسطين وتوليه السلطة الكاملة على جزء صغير من الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن أوسلو ١ وما ترتب عليها من اتفاقيات أدت كذلك إلى لحظات أشد ظلمة. فقد كانت سببا لاغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي على يد مواطن إسرائيلي يهودي، وكشفت من ثم عن الانقسامات العميقة داخل المجتمع الإسرائيلي. كما أظهرت انقسامات شبيهة داخل المجتمع الفلسطيني عندما سعى عرفات، القادم من الخارج، إلى قمع أي منافسين في الداخل، ومن بينهم قيادة حماس، من أجل السيطرة على الدولة الفلسطينية المصغرة قيد الإنشاء بتحويل الإطار الديمقراطي الذي تصوره الفلسطينيون إلى أداة للاستبداد تسيطر عليها قواته الأمنية الخاصة. ويتناول هذا الفصل التطورات الرئيسية التي فتحت الطريق أمام إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي وصلت بدلا من ذلك إلى طريق مسدود. وبهذا، يحاول الفصل إظهار الصلة بين الانتفاضة وحرب الخليج ومقترحات السلام. كما يحاول تحديد تلك التيارات داخل المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي التي ولدت الزخم الأولي للتوصل إلى التسوية السلمية وتلك التي أسهمت في انهيار المفاوضات.

الطريق إلى اتفاقات أوسلو للسلام

مؤتمر مدريد ١٩٩١

كانت آثار الانتفاضة الفلسطينية على المجتمع الإسرائيلي، وهيمنة القوة الأمريكية على العالم، وانتخاب حكومة من حزب العمل في إسرائيل جزءا من سلسلة من التطورات المتشابكة أسهمت في إحداث تقدم مفاجئ مذهل في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية. ففي أعقاب حرب الخليج، شرعت إدارة بوش في بذل جهود مكثفة للتوصل إلى قرار بشأن الصراع العربي – الإسرائيلي. ومن المؤكد أن واشنطن كانت قد وعدت شركاءها العرب في التحالف بأنها ستتصدى للمسألة ما إن تنتهي الحرب مع العراق. يضاف إلى هذا أن منطق تحرير الكويت – حق شعب في العيش حرا من الاحتلال – قدم سببا اضطراريا للبحث عن تسوية للمسألة الفلسطينية الإسرائيلية. وكانت الأداة المقترحة لحل الصراع هي مؤتمر دولي للسلام برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي معا. وافتتح التجمع التاريخي في ٣٠ أكتوبر عام ١٩٩١. في المدى القصير، كان مؤتمر مدريد أقرب إلى التلميحات العامة منه إلى النقاشات الملموسة، وأزاحته الأحداث التالية إلى الخلفية. لكن لا ينبغي إغفال اجتماع مدريد؛ فقد كان خطوة مهمة في رفع الاتصالات الإسرائيلية والفلسطينية إلى مستوى جديد. فقد جمع، وللمرة الأولى، بين ممثلين لإسرائيل وفلسطين والدول العربية المجاورة التي لم تعترف بعد بحق إسرائيل في الوجود – الأردن ولبنان وسوريا – لمناقشة عملية السلام. وأشاعت جلسات المفاوضات التي أعقبته شعورا بالطبيعية في عمل الممثلين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين شاركوا في الاجتماعات المباشرة. كما تركزت أنظار مؤتمر مدريد على الوفد الفلسطيني، الذي كان مؤلفا من فلسطيني "الداخل" – أي الفلسطينيين الذين يعيشون ويعملون في الأراضي المحتلة. وقد عرضوا قضيتهم بوضوح وبنبرة معتدلة نسبيا وجعلوا زعيم منظم التحرير الفلسطينية الكهل والذي يعيش في المنفى يبدو من طراز قديم سياسيا ولا يعرف شيئا عن واقع الحياة في الأراضي المحتلة.

وفيما بين ديسمبر عام ١٩٩١ وربيع عام ١٩٩٣، تكررت لقاءات الوفود العربية والإسرائيلية في موسكو وواشنطن. وفي اجتماعات ما بعد مدريد هذه، كما كان الحال في المحادثات التي كانت تجري منذ ١٩٦٧، كانت سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة هي العقبة الكؤود. لكن الإدارة الأمريكية اتخذت هذه المرة موقفا متشددا تجاه استمرار الأنشطة الاستيطانية.

وفي عام ١٩٩٠، ووسط الانتفاضة وعشية حرب الخليج، شرعت إسرائيل في أكبر البرامج طموحا حتى ذلك الحين لبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. واستمر برنامج الاستيطان أثناء مؤتمر مدريد والمحادثات التالية. وكانت إدارة بوش ترى أن أعمال إسرائيل الاستفزازية في الأراضي المحتلة تشكل العقبة الرئيسية أمام نجاح عملية السلام. وكان رفض إسرائيل تلبية المطالب الأمريكية بتجميد المستوطنات سببا في تورط البلدين في صراع مرير، دفع بوش في النهاية إلى اخاذ خطوة لم يقدم رئيس أمريكي قبله عليها: ربط المساعدات المالية الأمريكية لإسرائيل بمدى استعداد إسرائيل لوقف بناء المستوطنات في الضفة الغربية وغزة. ولم تكن السياسة التي تبناها بوش جديدة ــ فقد عبرت كل الإدارات الأمريكية منذ عام ١٩٦٧ عن معارضتها للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة – لكن بوش كان أول من ينفذ تلك السياسة.

وبلغ الصراع الأمريكي الإسرائيلي ذروته في فبراير عام ١٩٩٢، عندما أعلنت الولايات المتحدة أنها لن توافق على منحة قرض بعشرة مليارات دولار لإسرائيل إلا إذا وافقت على تجميد البناء في كل مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير متحديا وأصر على عدم تراجع حكومته عن تصميمها على إسكان المناطق المحتلة بالمستوطنين اليهود. وأدى موقف شامير العنيد إلى أخطر أزمة في تاريخ العلاقات بين البلدين منذ قيام إسرائيل.

ورغم خطاب شامير المتحدي، كانت إسرائيل في أشد الحاجة للقرض الأمريكي حتى تتمكن من الاقتراض من الأسواق العالمية للمساعدة في أعباء استيعاب موجة جديدة من الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي السابق. وقد خططت إسرائيل لاستخدام الأموال المقترضة في بناء المساكن وغير ذلك من التسهيلات المطلوبة للمهاجرين. وبدون القروض، لم يكن من الممكن أن تتولى إسرائيل تمويل سياستها الاستيطانية في المناطق المحتلة وتعد في الوقت نفسه لاستقبال تدفق اليهود السوفيت.

وحظي الجدال المتصل بحكومة شامير بمتابعة شعبية واسعة أثناء التجهيز للانتخابات الإسرائيلية التي تقرر إجراؤها في يونيو عام ١٩٩٢. وكان منافس كتلة ليكود برئاسة شامير في الانتخابات هو حزب العمل بقيادة رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين. وفي إطار الحملة الشرسة، أكد شامير على التزام الليكود بإسرائيل الكبرى، بينما اتخذ رابين موقفا غامضا لكنه استرضائي في مسألة مستقبل الأراضي المحتلة وتعهد باستعادة العلاقات الودية مع الولايات المتحدة. ورفض الرأي العام تشدد شامير الأيديولوجي ومنح رابين نصرا كاسحا، ليضع في المنصب أول رئيس وزراء إسرائيلي يولد في إسرائيل.

وكانت نتائج الانتخابات تنطوي على مفارقة تاريخية: بعد خمسة وعشرين عاما من الشهر الذي قاد فيه رابين، كرئيس لأركان الجيش الإسرائيلي، الحملة التي استولت على الضفة وغزة، ها هو يحصل على تفويض شعبي بالتفاوض من أجل التوصل إلى حل للمشاكل التي سببها احتلال إسرائيل المستمر لنفس تلك الأراضي.

لم يكن رابين حمامة (اتهم مؤخرا، كوزير للدفاع، بسحق الانتفاضة)، لكنه كان راغبا في دعم إجراءات من شأنها استعادة العلاقات الطيبة مع الولايات المتحدة. وفور تشكيل الوزارة، أعلن عن تجميد جزئي للبناء في المستوطنات. وكان هذا بعيدًا تماما عن طلب واشنطن بالتجميد التام، لكنه كان كافيا لإقناع إدارة بوش بضرورة تشجيع اعتدال رابين. وعندما قام رئيس الوزراء الجديد بزيارته الأولى إلى الولايات المتحدة عام ١٩٩٢، أعلن الرئيس بوش موافقته على منحة القرض بعشرة مليارات دولار التي كانت سببا للنزاع. وبهذه الخطوة، فرطت الولايات المتحدة في استخدام مساعداتها المالية للضغط على إسرائيل دون أن تجمد إسرائيل البناء في مستوطناتها تجميدا كاملا.

إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية: اختراق عام ١٩٩٣

في أواخر صيف عام ١٩٩٣، التقت الوفود العربية والإسرائيلية في واشنطن لحضور الجولة الحادية عشرة من محادثات السلام التي بدأت قبل عامين في مدريد. وكانت المفاوضات قد بدأت تتعثر، ولم يكن أحد يتوقع الكثير من الجولة الجديدة. ولهذا السبب نفسه، فوجئ العالم بالكشف عن اتفاق سري توصل إليه ممثلو الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية. كانت وثيقة مدهشة، وأحدثت صدمة بسبب عدم توقعها ومحتواها. فقد تضمنت الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير ووضعت الأساس للاستقلال الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وجرى تهيئة الأوضاع التي جمعت المسئولين الإسرائيليين ومسئولي المنظمة في سلسلة من اللقاءات السرية في أوسلو والنرويج في شتاء وربيع عام ١٩٩٣ خارج إطار القنوات الدبلوماسية العادية. وفي سياق الدراسات التي أجريت على المناطق المحتلة، اكتشف مدير معهد الأبحاث النرويجي أن بعض الفلسطينيين المتنفذين ومسئولي الحكومة الإسرائيلية على استعداد لقبول فكرة المفاوضات المباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وبعد تبادل المعلومات، تطوعت الحكومة النرويجية بتقديم التسهيلات لمحادثات سرية، ووافق الطرفان على المشاركة. ومن هذه البداية غير المؤكدة، ظهرت الاتفاقيات التي حملت إمكانية تغيير المشهد السياسي في الشرق الأوسط. وكانت الأسباب التي دعت الطرفين إلى التحول الحاد عن مواقفهما الثابتة تنطلق من مزيج من العوامل.

فبعد حرب الخليج عام ١٩٩١، دخلت منظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة من الفوضى السياسية والاقتصادية. ومع نضوب مواردها المالية، اضطرت المنظمة إلى إغلاق المكاتب والمراكز الثقافية والتخلي عن عدد كبير من الوظائف. وكلف انحياز عرفات للعراق المنظمة كثيرا وأدى إلى انتقاد قيادته. وفي داخل الأراضي المحتلة، وخاصة قطاع غزة، أصبحت صدارة المنظمة السياسية المزعومة عرضة للتهديد من جانب حماس. وخوفا من تأثير دعوة حماس، نظر قادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى المفاوضات مع إسرائيل كوسيلة للحفاظ على سيطرتهم. وكان موقف الحكومة الأمريكية عاملا آخر دفع المنظمة إلى التفكير في المباحثات المباشرة مع الإسرائيليين. وكانت الإدارة الجديدة برئاسة الرئيس بيل كلينتون منشغلة بالأمور الداخلية وتساند بوضوح الموقف الإسرائيلي، وهو ما جعلها غير راغبة في الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات كما فعل الرئيس بوش.

وفي مواجهة تدهور أوضاعها المالية، وتراجع التأييد الشعبي، وإدارة أمريكية لا مبالية، تطلع قادة منظمة التحرير إلى نصر دبلوماسي من شأنه استعادة سمعة المنظمة وتعزيز مواقعهم. وكان واضحا أمامهم، وأمام عرفات بصفة خاصة، أن سنوات الرفض والمطالب المبالغ فيها فشلت في إقامة دولة فلسطينية؛ وقدمت اجتماعات النرويج الفرصة، ربما الأخيرة في جيلهم، لإنقاذ بعض جهودهم – حتى لو كان ذلك يعني القبول بأقل مما كان يطلبون فيما سبق.

ومن منظور الحكومة الإسرائيلية الجديدة، كان العنف اللا متناهي والاحتلال غير مقبولين. فقد أظهرت الانتفاضة للرأي العام الإسرائيلي عمق القومية الفلسطينية وجعلت كثيرين من الإسرائيليين يدركون للمرة الأولى الجوانب القمعية للاحتلال. وكان رئيس الوزراء رابين قد اختير على أساس برنامج متواضع للسلام لكنه نذر جانبا كبيرا من عامه الأول في الوزارة في قمع المقاومة الفلسطينية التي ينظمها المتعاطفون مع حماس. وأثارت قوة حماس المتنامية، وروابطها مع جماعات المعارضة الإسلامية في أنحاء المنطقة، قلق القادة الإسرائيليين وقدمت لهم سببا للتفكير في التفاوض مع المنظمة كوسيلة لنزع فتيل الغضب الذي تستمد منه حماس قوتها.

كانت الاتفاقيتان اللتان أبرمتا بالغابات القريبة من أوسلو غير مسبوقتين. وتضمنت الأولى اعترافا متبادلا، أقرت فيه إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وبالمقابل، اعترفت المنظمة بشكل لا لبس فيه بحق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن، ونبذ استخدام الإرهاب والعنف، وتعهدت بإلغاء الفقرات الواردة بميثاق المنظمة التي تدعو إلى القضاء على دولة إسرائيل.

وتتضمن الاتفاقية الثانية، التي تعرف رسميا باسم إعلان مبادئ الحكم الذاتي الفلسطيني ويشار إليها عادة باسم أوسلو ١، برنامجا لمدة خمس سنوات لحكم فلسطيني ذاتي في الأراضي المحتلة. وبرغم احتفاظ إسرائيل بالسيادة الكاملة طوال مدة سريان الاتفاقية، قسمت المدة إلى عدة مراحل، تعطي كل منها الفلسطينيين المزيد من المسئوليات الإدارية. وخلال المرحلة الأولى، كان على القوات الإسرائيلية الانسحاب من قطاع غزة ومدينة أريحا بالضفة الغربية، وعلى السلطات الفلسطينية تولي السيطرة الإدارية فورا في المنطقتين. وفي المرحلة التالية، كان على مجلس فلسطيني منتخب تولى المسئولية عن التعليم والصحة والشئون الاجتماعية والسياحة والشئون الثقافية والضرائب المباشرة في كل الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الوقت نفسه، كان على القوات الإسرائيلية أن تعيد انتشارها خارج المناطق السكنية في الضفة الغربية؛ لكن مع استمرار مسئولية الجيش الإسرائيلي عن أمن المستوطنين الإسرائيليين في هذه المناطق. وينبغي التأكيد على أن أوسلو ١ لم تكن معاهدة، وإنما اتفاقًا مؤقتًا يتضمن مراحل للتسوية السلمية النهائية. وقبلت المنظمة مبدئيا بفكرة المراحل المؤقتة دون اتفاق مسبق حول ملامح التسوية الدائمة. وهكذا، في حين أن قيام دولة فلسطينية مستقلة خلال مجمل عملية أوسلو كان ضمنيا، لم تأت أي من اتفاقيتي عام ١٩٩٣ على ذكر هذه الدولة صراحة. فالمسألة ببساطة هي أن إسرائيل اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للفلسطينيين ووافقت على التفاوض معها. لكن المنظمة اعترفت اعترافا تاما بحق إسرائيل في الوجود.

ووفقا للجدول الذي وضع حينها، كان من المقرر أن تنتهي مفاوضات الوضع المؤقت عام ١٩٩٨ باتفاق دائم يقوم على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨. ومثل كل المواعيد التي تحددت في أوسلو ١، لم يُلتَزم بهذا الموعد.

وقد أجل الإعلان عددا من القضايا الحاسمة في المناقشات المؤقتة، من أبرزها مستقبل وضع القدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية، ومصير اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في الخارج، وكما سبق أن رأينا، المسألة الحاسمة المتعلقة بالسيادة الفلسطينية. لكن لأن المفاوضات الصعبة لم تكن قد بدأت بعد، بدا أن الإسرائيليين والفلسطينيين قد قاموا بخطوة كبيرة، من خلال المفاوضات المباشرة، باتجاه التعايش السلمي.

ومع انتهاء الجانبين من تفاصيل اللحظات الأخيرة، سارع باقي العالم للحاق بهما. وبرغم انزعاجهم من استبعادهم التام من محادثات النرويج، تبنى الزعماء العرب المقترح. وبرغم أن الولايات المتحدة فوجئت بالاتفاق، تعهد الرئيس كلينتون بتقديم بلاده للدعم المعنوي والمالي ووافق على إقامة اتصالات رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي ١٣ سبتمبر عام ١٩٩٣، اجتمع القادة الإسرائيليون والفلسطينيون في حديقة البيت الأبيض للمشاركة في الاحتفال الذي لم يكن من الممكن تصوره قبل أسابيع قليلة. وقد بدأ بالتوقيع على اتفاق الحكم الذاتي ثم بدأت جولة من الخطب. وعندما صعد رابين إلى المنصة، صرح بأنه بوصفه جنديا سابقا يشعر بعدم الارتياح التام تجاه المعاهدة. لكن رابين وجد في النهاية كلمات مناسبة للتعبير عن المناسبة، عندما أعلن "كفانا دما ودموعا. كفى!". والآن، يقف ياسر عرفات، الذي حرم طويلا من دخول الولايات المتحدة، في ظلال البيت الأبيض ليعبر عن أمله في أن تكون المعاهدة عهدا جديدا للسلام والحقوق المتساوية؛ ثم أكد، مخاطبا شعب إسرائيل، على أن ممارسة السيادة الفلسطينية وإنهاء مشاعر الظلم عند الفلسطينيين سيكون أكبر ضمان لأمن إسرائيل. وقد أعقب الخطابات لحظة فارقة، عندما تصافح العدوان السابقان، عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الوزراء الإسرائيلي رابين تعبيرا عن التصالح. وبدت تلك اللحظة واحدة من تلك المناسبات التي تتغير فيها الأنماط التاريخية وتتاح الإمكانية لبدايات جديدة.

البدايات الواعدة لعملية سلام أوسلو

رغم المعارضة الشديدة لأوسلو١ من جانب شخصيات إسرائيلية وفلسطينية بارزة ورغم التأخيرات المزعجة والعديد من النكسات التي صادفت عملية التفاوض، فإن زخم الرغبة في التوصل إلى تسوية ظل قويا على مدى العامين التاليين على حفل التوقيع. وتركز التحدي الذي يواجه الطرفين في الحاجة إلى إضافة تفاصيل محددة للمبادئ العامة والنقاط الإرشادية الغامضة في وثيقتي عام ١٩٩٣. وقد عولج هذا التحدي جزئيا في الاتفاقيتين الموقعتين عام ١٩٩٤، المتصلتين بالعلاقات الاقتصادية ونقل السلطة الإدارية من يد إسرائيل إلى الفلسطينيين في غزة وأريحا. وكان من الضروري لنجاح تطبيق أوسلو١ إقامة سلطة حكم ذاتي فلسطينية. وفهم كلا الجانبين أن عرفات ومنظمة التحرير هما اللذان سيشكلان قيادة هذه السلطة. وبالنسبة للإسرائيليين، كان هذا يعني السماح لشخص ومنظمة تعهدا في الماضي بتدمير دولتهم بالعودة إلى فلسطين. وفي ظل التفاؤل الذي ساد وقتها، نحيت هذه التحفظات جانبا، وفي يوليو عام ١٩٩٤ اتخذ عرفات، وسط مظاهر الابتهاج الصاخبة، من غزة مقرا له وشرع في وضع لبنات بنية إدارية وأمنية. وتبدى التأثير الإقليمي الأوسع لأوسلو١ بأوضح صورة في خريف عام ١٩٩٤، عندما وقعت إسرائيل والأردن معاهدة للسلام والاعتراف المتبادل، وقام الرئيس كلينتون بزيارة غير مسبوقة إلى سوريا على أمل إقناع حافظ الأسد ببدء مفاوضات علنية مع إسرائيل. وبدا كأن الفرصة لحل مجمل الصراع العربي – الإسرائيلي أصبحت قريبة المنال.

وقد وقع الاتفاق النهائي لفترة العامين التاليين من أوسلو واحد في سبتمبر عام ١٩٩٥. وبالرغم من أنها بدت نتاجا منطقيا للوثائق السابقة عليها، فإن هذه الاتفاقية، مع غيرها من التطورات التي سنتناولها هنا، يمكن اعتبارها عاملا أساسيا في تعزيز المعارضة لعملية السلام. وقد صيغت وثيقة عام ١٩٩٥، التي تعرف رسميا الاتفاق المؤقت وتعرف عادة باسم أوسلو٢، بتفصيل ممل (كانت تحتوي أكثر من ٣٥٠ صفحة) عن مراحل إعادة نشر الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، وهي العملية التي ستنتقل عبرها السلطة إلى سلطة مدنية فلسطينية، إلى جانب عدد من المسائل الطويلة والقصيرة المدى. لكن الفقرات الخاصة بإعادة الانتشار والقيود المفروضة على السلطة الفلسطينية كانت أكثر النقاط عرضة للنقد. وكما تبين الخريطة ٢٣,١، فإن أوسلو٢ قسمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، وحددت انسحابا للقوات الإسرائيلية من كل منطقة على مراحل. لكن مقدار السلطة كان يختلف من منطقة لأخرى. وكانت المحصلة النهائية هي سيطرة السلطة الفلسطينية على المنطقة أ، التي تشكل ٣% من الضفة الغربية؛ وتتولى بعض الوظائف البلدية وتقتسم السلطة مع إسرائيل في المنطقة ب، التي تشكل ٢٤% من المنطقة؛ وتحتفظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على المنطقة ج، التي تشكل ٧٤% من مساحة الضفة الغربية وتضم كل المستوطنات الخمس والأربعين في المنطقة.

عند بدء عملية سلام أوسلو، هدأ النقد الموجه لعرفات والاتفاقات في فورة الاختراق الواضح للحل السلمي للصراع. لكن فقرات وخرائط أوسلو٢ جعلت من المستحيل تحمل الزعم بأن المنظمة لم تفعل أكثر من التفاوض من موقف الضعف، ولم تتلق أكثر من سلام الضعفاء. وبالنسبة للفلسطينيين الذين صفقوا لأوسلو١ وما بدا أنها تعد به، كانت أوسلو٢ أقرب إلى خطوة نحو إقامة بانتوستانات فلسطينية على الضفة الغربية منها إلى الاعتراف بدولة فلسطينية، وبدأت أعداد متزايدة منهم الانجذاب لجماعات المعارضة.

مشكلات عملية سلام أوسلو: منظوران

المنظور الفلسطيني

حتى عندما كان البيت الأبيض يستضيف احتفالات تبادل التهنئة العلنية للقادة العرب والإسرائيليين عند كل مرحلة حاسمة في مفاوضاتهم، ظل الفلسطينيون يعانون الواقع الصعب الذي كان يفرضه الاحتلال العسكري، ومصادرة الأراضي، وعنف المستوطنين. فبرغم عملية السلام، ألغى رابين تجميد البناء في المستوطنات، وقامت إسرائيل بمصادرة ٢٠ ألف أكر من الأراضي المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية فيما بين عامي ١٩٩٣-١٩٩٥. وأصبحت بعض الأراضي المصادرة جزءا من نظام

مفصل ومكلف للطرق الجانبية التي مكنت الإسرائيليين من الانتقال من مستعمرات الضفة الغربية إلى المدن الكبرى في إسرائيل دون الاضطرار للاتصال بالسكان العرب في الأراضي المحتلة. كما عملت الطرق الجانبية على زيادة تفتيت المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية بقطع قراهم عن مناطقهم النائية وإرباك شبكات الاتصال الراسخة.

حتى إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية جاءت مخيبة للآمال بقدر ما أرضت لأن المقومات التي جعلت من عرفات قائدا ناجحا للمقاومة في المنفى لم تتناسب مع وضعه مديرًا مدنيًّا. ومنذ لحظة وصوله إلى غزة عام ١٩٩٤، عمل عرفات على احتكار عملية صنع القرار في السلطة الفلسطينية. ولكي يحد من احتمال تكوين جماعات معارضة ، استعان عرفات بزملائه المخلصين من المنفيين السابقين في تونس في أعلى المناصب. وإلى حد كبير، جرى استبعاد أفراد النخبة المحلية الذين كانوا قد برزوا إلى الصدارة بفضل دورهم في الانتفاضة ومعرفتهم باحتياجات وتطلعات الشعب الفلسطيني لصالح سياسيي المنفى. وكانت النتيجة زيادة التوتر بين أبناء الخارج، الذين يطلق عليهم سكان فلسطين المحليين "التوانسة" من باب الازدراء، والقيادة المقيمة، التي حرمت بصورة ممنهجة من مناصب السلطة.

ولم يتغير هذا الوضع كثيرا مع انتخاب المجلس الفلسطيني عام ١٩٩٦. وقد توافد الفلسطينيون في أنحاء الأراضي المحتلة بأعداد كبيرة للإدلاء بأصواتهم لاختيار أعضاء المجلس الثمانية والثمانين ورئيس السلطة الفلسطينية. وبالرغم من اختيار بعض مرشحي المعارضة من المحليين، حقق أنصار عرفات أغلبية مريحة، واختير عرفات نفسه رئيسا. وعندها، تجاهل عرفات المجلس الجديد ومضى في بناء نظام استبدادي تدعمه هيراركية دقيقة لقوات الأمن. وقد قام النظام بنشر سبعة أجهزة أمنية مختلفة، يصل تعدادها إلى حوالي ٤٠ ألفا ويتراوح بين الحرس الرئاسي بالزي الموحد إلى رجال الشرطة العاديين. وقد نجحت هذه الأجهزة في إسكات معارضي عرفات من خلال الاعتقالات العشوائية، وأساليب التحقيق الوحشية، وفرض الرقابة على الصحف. وبدأ الفلسطينيون يشعرون بأن السلطة الفلسطينية أصبحت قمعية مثلها مثل قوات الاحتلال.

وزاد الوضع الاقتصادي المتدهور في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٩٣ من ابتعاد الفلسطينيين عن اتفاقات السلام. فبدلا من تدشين عهد من الازدهار الاقتصادي، زادت عملية السلام من الفقر في الأراضي المحتلة. وتدهورت حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بصورة مطَّردة ونضبت المدخرات؛ وبحلول أواخر التسعينيات، كانت أوضاع الاقتصاد الفلسطيني أسوأ مما كانت عليه في أي وقت أثناء الاحتلال الإسرائيلي. وكان

هذا عائدا، في جانب منه، إلى إغلاق إسرائيل للمناطق المحتلة ردا على أعمال المقاومة وحرمان الفلسطينيين بذلك من سوق العمل الإسرائيلي الذي أصبحوا يعتمدون عليه. كما أسهم فساد الدائرة المحيطة بعرفات في تفاقم المصاعب الاقتصادية. وكان التربح واحتكار بيع السلع الأساسية ممارسة شائعة بين قادة منظمة التحرير الفلسطينية منذ أيام تونس. ومارس عرفات نفسه سيطرة شخصية على المساعدات الأجنبية المقدمة للسلطة الفلسطينية، مستغلا إياها في دفع رواتب قواته الأمنية وكبار المسئولين بدلا من استخدامها في تطوير البنية التحتية. ومع انتشار العبء القمعي إلى جانب المصاعب الاقتصادية في أنحاء المناطق المحتلة، تحررت أعداد متزايدة من الفلسطينيين من وهم عملية السلام وحكم الرجل الواحد لعرفات.

وكانت حماس المستفيد الرئيس من السخط المتزايد على السلطة الفلسطينية. فمنذ لحظة توقيع أوسلو ١، أعلن قادة حماس معارضتهم لها. وكانت لهذه المعارضة أرضيتها في ميثاق حماس (انظر الفصل الثاني والعشرين). فإذا كانت فلسطين قد حددت بوصفها أرضا إسلامية لا تقبل التقسيم، فإن الاعتراف بسيادة إسرائيل على أي جزء منها يشكل خيانة لمبادئ حماس الداعية إلى إعادة الحكم الإسلامي لهذه الأراضي. وعلى المستوى الأكثر مادية للنضال من أجل السلطة وموارد المناطق المحتلة، استاءت قيادة حماس من استيلاء عرفات على السلطة الفلسطينية وتخصيصه مناصب السلطة لعناصر منظمة التحرير في الخارج. وشعروا أن القادمين من الخارج يجنون ثمار تضحيات أعضاء حماس أثناء الانتفاضة. وكان هذا الشعور سائدا في كثير من جنبات المجتمع الفلسطيني ومكن حماس من تعزيز موقفها كحركة معارضة شرعية نشأت في الداخل ضد عرفات و"التوانسة". فقد ترسخت حماس بقوة من خلال مشاركتها الفلسطينيين المصاعب والفقر الذي عانوه تحت الاحتلال الإسرائيلي وشاركوا بصورة أكثر مباشرة في أنشطة الخدمات الاجتماعية الشعبية من وزارات السلطة الفلسطينية.

وفي ذروته، تجلى رفض حماس لمجمل عملية سلام أوسلو في التفجيرات الانتحارية الموجهة ضد المدنيين الإسرائيليين في المدن الكبرى. وقد وقعت سلسلة من هذه الهجمات في أواخر عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥، وحصدت عشرات الإسرائيليين. وكان هدف التفجيرات هو تخريب مفاوضات السلام بإثارة الرأي العام الإسرائيلي ضد رابين وحكومة العمل التي تبنت أوسلو ١.

أثبت نظام عرفات أنه ضعيف بشكل خاص في علاقته بحماس. وجاء الرد الإسرائيلي بالضغط على عرفات لتشديد الإجراءات الأمنية في المناطق الواقعة تحت

سيطرة السلطة الفلسطينية؛ وكان ينتظر منه نشر قوات الشرطة التابعة له في أحياء غزة الفقيرة لحماية شوارع القدس الغربية وتل أبيب. وأوضحت إسرائيل أن عرفات إن أخفق في كبح جماح مقاتلي حماس، فسيكون هذا دليلا على أنه شريك لا يعتد به في عملية السلام، وهو ما سيترتب عليه توقف مفاوضات السلام. باختصار، شجعت إسرائيل عرفات ليصبح الحاكم المستبد الذي كان يناسب ميوله بالفعل. لكنه، في تلبيته لمطالب إسرائيل وشن الغارات على منظمات حماس واعتقال المئات من النشطاء المشتبه بهم، قضى عرفات على مصداقيته وأوغر صدور الفلسطينيين على إدارته.

المنظور الإسرائيلي

في أعقاب توقيع أوسلو ١ في ١٩٩٣، كان غالبية الإسرائيليين على استعداد لمنح مبادرة رابين للسلام فرصة النجاح. لكن تفجيرات حماس وشبح قيام دولة فلسطينية مستقلة وضع مسألة الأمن الحساسة على رأس أولويات الجمهور، وهي مسألة كان من شأنها توحيد مختلف أطياف المجتمع الإسرائيلي للمرة الأولى منذ قيام الدولة. فإذا كانت اتفاقات أوسلو لم تحقق الأمن، فاستمرارها من ثم لا قيمة له.

وارتدت معارضة عملية أوسلو طابعا دينيا متزايدا. وعلى غرار مؤسسي حماس، قدم رجال الدين اليهود رؤية للضفة الغربية باعتبارها أرضا مقدسة وأن أي انسحاب إسرائيلي سيعتبر تفريطا في التراث التوراتي للشعب اليهودي. وبالنسبة لمعتنقي هذه الرؤية، فإن تسوية أوسلو قدمت تنازلا عن أجزاء من الضفة الغربية مقابل سلام لم يكن أكثر من مخاطرة أمنية؛ كانت نقضا لعهد الرب وللفرصة التي أرسلتها العناية الإلهية لاستعادة الصلة بين اليهود والأرض التي وعدهم بها الرب. وفي عام ١٩٩٥، وضعت مجموعة من الحاخامات المعيار الديني فوق قوانين الدولة بإصدار فتوى تأمر الجنود برفض تنفيذ الأوامر بإخلاء قواعد الجيش في الضفة الغربية. وشنت التنظيمات المتشددة والقومية حملات التشوية ضد رئيس الوزراء رابين، ومع كل تفجير من تفجيرات حماس، تبدأ شريحة أخرى من السكان التساؤل عن المخاطر التي سببتها عملية سلام رابين لإسرائيل.

ولجأ المتطرفون الإسرائيليون، شأن أقرانهم في حماس، إلى العنف للتعبير عن معارضتهم لاتفاقات أوسلو. ففي فبراير عام ١٩٩٤، وجه المستوطن الناشط الإسرائيلي باروخ جولدشتين سلاحه الأوتوماتيكي إلى تجمع كبير من المصلين الفلسطينيين في مسجد إبراهيم بالقرب من مدينة الخليل بالضفة الغربية، ليقتل تسعة وعشرين منهم قبل أن يقتل نفسه. وكان هجوم جولدشتين القاتل سببا دفع إلى السطح بتهديدات تيار عنف خفي كان يدور داخل المجتمع الإسرائيلي. وفي مساء الرابع من نوفمبر عام ١٩٩٥، وأثناء مغادرة رئيس الوزراء رابين مسيرة سلام كبيرة في تل أبيب، اغتاله طالب إسرائيلي شاب بأحد المعاهد الدينية اليهودية.

وأوقفت إسرائيل شقاقها الداخلي لوهلة لرثاء رابين والتفكير مليا في القوى التي كانت وراء اغتياله. وأظهرت التحقيقات التالية أن عامير تلقى تعليما دينيا يهوديا وأنه تصرف بدافع من قناعته بأن الشريعة اليهودية تقضي بموت أي يهودي يتنازل عن أرض يهودية للأعداء. ومرة أخرى، بدا المجتمع الإسرائيلي ممزقا من الداخل، وعاد مرة أخرى إلى الصدارة السؤال عن أي القوى الأيديولوجية المتصارعة ستتحكم في توجه البلاد مستقبلا. وظل السؤال حاسما في انتخاب رئيس الوزراء الجديد، وتقرير مستقبل اتفاقات أوسلو بعد رحيل رابين في السياق.

ترك اغتيال رابين المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين معلقة. لكن تطورات السنتين التاليتين على أوسلو ١ كشفت عن أن غياب الثقة المتبادلة لا زالت تباعد بين الشعبين: هناك شكوك متأصلة بين الإسرائيليين في أن الفلسطينيين إرهابيون لا يعتد بهم، وشكوك بين الفلسطينيين بأن الإسرائيليين توسعيون عتاة.

الرجوع عن عملية سلام أوسلو

لم يكن ييجال عامير ومن هم على شاكلته من الإسرائيليين الوحيدين الذين سعوا لتخريب عملية السلام. فخلال الفترة ما بين اغتيال رابين وإجراء الانتخابات الإسرائيلية في مايو عام ١٩٩٦، قامت حماس بموجة أخرى من التفجيرات الانتحارية في القدس وتل أبيب، جعلت الرأي العام يحجم عن تأييد عملية السلام. وردت الحكومة الإسرائيلية بإظهار سيطرتها على الفلسطينيين، فأغلقت المناطق المحتلة، وفرضت الأحكام العرفية في عدد من بلدات الضفة الغربية، مما أدى إلى تفاقم الضغوط الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني. وغذت هذه الحملة، بالمقابل، مناخ اليأس والقنوط بين الفلسطينيين وجعلت أعدادًا متزايدة منهم تنفض من حول عرفات والوضع القائم المزري الذي يمثله.

وفي ظل هذا المناخ البالغ التوتر، توجهت إسرائيل نحو مراكز الاقتراع، وفي ظل أكثر الهوامش ضيقا، اختارت نتنياهو، زعيم ائتلاف الليكود، رئيسا جديدا للوزراء. وقد خاض نتنياهو حملته متعهدا بـــ "التأني" في عملية السلام. وأظهرت التطورات اللاحقة أن ما يعنيه بهذه العبارة هو إنهاء العملية بصورتها التي وردت في اتفاقات أوسلو. وقد حققت رصاصات عامير وقنابل حماس الغرض من ورائها فيما يبدو.

وشكل نتنياهو، مناصر صهيونية جابوتنسكي الإحيائية، حكومة ائتلافية، وصفت بأنها "أكثر الحكومات محافظة وصبغة دينية في تاريخ إسرائيل"[1]. كما كانت من أكثرها

---

(1) Baruch Kimmerling, "On Elections in Israel," Middle East Report, vol. 26 (October– December 1996), p. 18.

فشلا. فخلال السنوات الثلاث الأولى من عمرها، كانت تخرج من أزمة لتقع في أزمة أخرى من صنعها، وصارعت بالكاد من أجل البقاء. ففي سعيه لاستمالة العناصر الدينية والقومية التي تقوم عليها حكومته الائتلافية، تبنى نتنياهو سياسة متشددة تجاه المناطق المحتلة. ورفض الاعتراف بوجود أي صلة بين الأرض والسلام، مؤكدا أن الإسرائيليين يمكنهم الحصول على الأمن، وبناء المستوطنات، والعيش في سلام مع الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، بدأ جولة أخرى من الأنشطة الاستيطانية الاستفزازية - الشروع في بناء مستعمرات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة - بدا أنها ستستلزم ردا فلسطينيا. وقدر عدد الوحدات قيد البناء في الضفة الغربية عام ١٩٩٧ بخمسة آلاف وحدة. وكانت الأسعار المنخفضة لمساكن الحكومة المدعومة مغرية، وبحلول نهاية عام ١٩٩٨، بلغ عدد الإسرائيليين المقيمين في المناطق التي استولت عليها إسرائيل في حرب يونيو حوالي ٣٥٠ ألفا: منهم ١٨٠ ألفا في القدس الشرقية، و١٦٤ ألفا في الضفة الغربية، و٥٥٠٠ في قطاع غزة(١).

وكانت أكثر مشروعات الاستيطان العديدة إثارة للجدل هو إقامة مستعمرة ضخمة فوق الأراضي العربية المصادرة في شرقي القدس والمتوقع أن تستوعب ٣٠ ألف إسرائيلي. وكان هذا يمثل انتهاكا لاتفاقات أوسلو، التي أرجأت أي تغيير في وضع القدس القائم حتى مفاوضات الوضع النهائي. وتحققت جهود رئيس الوزراء الراحل مناحم بجين بفرض "الحقائق على الأرض" بمساعي حكومة نتنياهو المضنية لتقرير ملامح أي اتفاق مستقبلي للوضع النهائي مسبقا بطريقة تأخذ في اعتبارها التركيبة السكانية الواضحة لإسرائيل، وتوفر الآليات الأمنية اللازمة، وكذلك قصر أي حكم ذاتي فلسطيني في المستقبل على الأجزاء المفتتة وغير المتصلة من المناطق المنعزلة. وفي نفس الوقت الذي شجعت فيه الأنشطة الاستيطانية في المناطق المحتلة، أوقفت حكومة نتنياهو عملية إعادة الانتشار الكامل الواردة باتفاقات أوسلو.

وكشفت أنشطة الاستيطان الكثيفة أخطر عيوب عملية أوسلو ككل ـــ تحديدا، اختلال توازن القوة بين الجانبين. فمفاوضات أوسلو لم تجر بين ندين. فكانت إسرائيل قوة احتلال، وقررت أوسلو١ بقاء الفلسطينين تحت الاحتلال مدة خمس سنوات كاملة على الأقل كمرحلة انتقالية. أضف إلى هذا، ونظرا لأن اتفاقات أوسلو تمت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وحدهما، فقد كانت خارج نطاق الولايات المتحدة تماما وغير

---

(1) **Geoffrey Aronson, "Obstacles to Peace," Le Monde Diplomatic, November 1998, p. 6.**

خاضعة لأي من قرارات الأمم المتحدة ولم تتضمن آليات للتطبيق. وبرغم أن الولايات المتحدة، كضامن معنوي لاتفاقات أوسلو، اعترضت على مصادرة إسرائيل للأراضي، وتزايد أنشطة الاستيطان، ورفض إعادة نشر قواتها، لم تبد واشنطن أي استعداد لدعم اعتراضاتها بأكثر من الكلام. وهكذا، كان بإمكان إسرائيل تجاهل شروط أوسلو١ دون خشية من عقاب، بينما لم يكن أمام الفلسطينيين سوى الانحناء أمام قوة إسرائيل الفائقة.

وأدت انتهاكات إسرائيل إلى تكرار رد الفعل البائس المعروف: ردت حماس بتفجير انتحاري آخر في صيف عام ١٩٩٧؛ وعندها، قامت إسرائيل بإحكام إغلاق المناطق المحتلة أكثر من ذي قبل وطالبت عرفات والسلطة الفلسطينية ببذل مزيد من الجهد للقبض على نشطاء حماس. وتضاءل دور عرفات، الذي كانت مصداقيته تتدهور بسرعة، إلى العمل كشرطي إسرائيل في مناطق السلطة، وإلى الشكوى غير المجدية من رفض إسرائيل تطبيق إعادة الانتشار كما نصت عليه أوسلو، وبناء مستوطنات استفزازية بغرض إظهار عجزه عن لعب دور ملموس لوقف تراجع عملية السلام. وأثار التدهور المستمر في العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية احتمال نشوب مواجهة مسلحة كبرى أكثر عنفا وقتلا من الانتفاضة.

اتفاقات واي ريفر وسقوط حكومة نتنياهو

مع تزايد التوترات، قررت إدارة كلينتون القيام بدور أكثر مباشرة في عملية السلام الراكدة. ونجح الضغط الأمريكي أخيرا في جمع نتنياهو وعرفات معا في مزرعة واي ريفر بمريلاند في خريف عام ١٩٩٨. وبعد أيام من التفاوض المضني بوساطة وتدخل من الرئيس كلينتون، وقع عرفات ونتنياهو عددا من الاتفاقات عرفت باسم اتفاقات واي. وكانت بمثابة إنجاز محدود للغاية، مجرد تفصيل لاتفاق أوسلو الأصلي الذي قبلت إسرائيل بمقتضاه مبدأ مبادلة الأرض بالسلام، وهو ما يستدعي في هذه الحالة انسحاب إسرائيل من ١٣% إضافية من الضفة الغربية، ونبذ منظمة التحرير للإرهاب.

ولم تكن الاتفاقية نفسها الجانب الأهم في واي، بل قبول نتنياهو على مضض بمبدأ مبادلة الأرض المحتلة بالسلام والأمن. وبقبوله هذا المبدأ، أثار خلافات عميقة داخل ائتلاف الليكود الحاكم، الذي كان متمسكا بإقامة إسرائيل الكبرى ويستنكر أي حلول قائمة على الانسحاب من الضفة الغربية. وفي الوقت الذي كانت فيه حكومته تتأرجح على حافة الانهيار، حاول نتنياهو استرضاء منتقديه من اليمين الديني بإعلان عزم إسرائيل إرجاء انسحابها المقرر من ١٣% إضافية من الضفة الغربية. وكان هذا يمثل انتهاكا لاتفاقات واي التي سبق أن وقعها قبل شهر فقط. ووسط حيرته بين الخلافات في الداخل وضغوط

الولايات المتحدة من الخارج، صوتت حكومة نتنياهو في ديسمبر عام ١٩٩٨ على حل نفسها وإجراء انتخابات جديدة. وقد باءت محاولة نتنياهو إرضاء الولايات المتحدة والمعتدلين الإسرائيليين بتوقيع اتفاقات واي وتهدئة اليمين الديني بالامتناع عن تنفيذها بالفشل. ولم يكن أمامه سوى عرض سجل حكومته على الناخب الإسرائيلي.

ورغم تركيزنا الكبير على العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، ينبغي ملاحظة أن سياسات الليكود الداخلية كذلك أسهمت في سقوطها. فقد أدى فشل نتنياهو في دفع عملية السلام قدما إلى خسارة إسرائيل للمكاسب الاقتصادية التي حققتها في أعقاب أوسلو١. واستمرت البطالة في الزيادة في ظل تواصل الاضطرابات العمالية. وفي ظل الصراع المرير حول دور الدين في الدولة، انحاز نتنياهو إلى اليمين الديني. ووضعت الحكومة في موضع حامي الهوية اليهودية الإسرائيلية أمام الهجمات العلمانية من داخل إسرائيل وآثار العولمة المهيمنة على التفرد الثقافي عموما. وفي إشارة لدعمه المحافظين المتدينين، زاد نتنياهو نفسه من دعم الدولة للبرامج التعليمية والاجتماعية المتشددة. وكانت مغازلته لليمين الديني سببا جعل العلمانيين الإسرائيليين يعتبرونه شخصا على استعداد لأن يضع المصالح الإسرائيلية تحت سيطرة الدوائر الدينية المتشددة ويعمل بذلك على تصعيد الحرب الثقافية التي تقسم المجتمع الإسرائيلي بالفعل.

انتخاب باراك

وضعت الحملة الانتخابية، التي كانت معيبة حتى بالمعايير الإسرائيلية، نتنياهو وكتلته الليكود في مواجهة إيهود باراك، رئيس أركان الجيش السابق وائتلافه العمل الموسع تحت اسم إسرائيل واحدة. وعندما توجهت إسرائيل نحو مراكز الاقتراع في ١٧ مايو عام ١٩٩٩، جاء رأيهم في زعامة نتنياهو قاسيا. وحصل باراك على ٥٦% من الأصوات مقابل ٤٤% لنتنياهو. وفي سياق السياسة الإسرائيلية، يعتبر هذا فوزا ساحقا لباراك وأظهر أن الإسرائيليين قد تحرروا من وهم ألاعيب نتنياهو السياسية، والانقسام المرتبط بزعامته، وفشله في التوصل إلى اتفاق سلام حقيقي مع الفلسطينيين.

وإذا كان فوز باراك جاء تعبيرا عن رغبة غالبية الإسرائيليين في إحياء عملية السلام، فإن نتائج انتخابات الكنيست كشفت انقسام المجتمع العميق حول المسائل الداخلية. ففيما بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٣، خاض الناخبون الإسرائيليون اقتراعين، واحدا لاختيار رئيس الوزراء وآخر لاختيار قائمة الحزب. وفي انتخابات عام ١٩٩٩، سُمح رسميا لثلاثة وثلاثين حزبا جديدًا بتقديم مرشحين، فاز ١٥ منها بمقاعد في الكنيست. وإلى جانب المشكلة التي مثلتها زيادة هذه الأحزاب على تشكيل ائتلاف حكومي مستقر، كان

لهذه الأحزاب عدد من الأجندات الداخلية المتصارعة. فكان الحزبان اللذان حققا أكبر المكاسب في الكنيست، على سبيل المثال، يحملان أفكارا متشددة ومتعارضة عن دور الدين في الدولة. أحدهما حزب علماني متزمت جديد، شينوي، والآخر شاس، وهو حزب ديني متشدد لليهود السفارديم، أصبح ثالث أكبر حزب في الكنيست. ولم يعترض شاس على عملية السلام بل على النظام القانوني العلماني وأصر بدلا من ذلك على أن إسرائيل يجب أن تحكم وفق الشريعة اليهودية. ويشير نمو هذين الحزبين إلى أن الانقسام حول مسألة السلام مع الفلسطينيين كان أقل من الانقسام بين القطاعين العلماني والديني من المجتمع الإسرائيلي. ونظام إسرائيل الانتخابي جزء لا يتجزأ من هذه الخلافات في الحياة اليومية، الأمر الذي أنذر بالمزيد من الانقسامات والمآزق.

كامب ديفيد ٢ والانتفاضة الثانية

كان باراك- أكثر العسكريين حصولا على النياشين في تاريخ إسرائيل- صقرا مسالما على شاكلة معلمه المخلص، الراحل إسحاق رابين. وقد تبنى استئناف مفاوضات السلام وحاول تفادي مواقف المواجهة التي كان يتبناها نتنياهو. وأثناء حملة الانتخابات، تعهد باراك كذلك بإنهاء ثمانية عشر عاما من الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان. ورحب بعض الإسرائيليين بانسحاب القوات الإسرائيلية أحادي الجانب، اعتقادا منهم بأن هذا من شأنه تحقيق التهدئة إن لم يكن سلامًا رسميا. وقلق آخرون من أنه لن يفعل أكثر من تعزيز مكانة حزب الله في العالم العربي ويضعف قدرة إسرائيل على الردع. واكتسب هذا القلق ثقلا أكبر عندما تحول الانسحاب، الذي تم في مايو عام ٢٠٠٠، إلى انسحاب متعجل أمام هجمات حزب الله. وبالنسبة للفلسطينيين الغاضبين من فشل عملية سلام أوسلو في وضع نهاية لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة، أصبحت انتصارات حزب الله مصدر إلهام كبير.

ومع دخول باراك في المفاوضات مع عرفات والسلطة الفلسطينية، واجه الانقسام المرير والاستقطاب الذي أصبح سائدا في الحياة السياسية الإسرائيلية. وتدهورت شعبيته بسرعة. وجاء رد فعل اليمين على حجم التنازلات التي ادعوا أنه قدمها للسلطة الفلسطينية في مؤتمر قمة دام أسبوعين وعرف باسم كامب ديفيد الثانية، عقده الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في يوليو عام ٢٠٠٠، ليسقط حكومته في نهاية المطاف. فمع قليل من الإعداد المسبق، ذهب الجانبان إلى كامب ديفيد ليواجها تحديات ضخمة في سد الهوة بينهما، وكذلك المسافات التي تفصل كل منهما عن القطاعات الكبيرة من سكان بلديهما. ووصلت كامب ديفيد الثانية إلى طريق مسدود، لكن- وللمرة الأولى- تطرقت المباحثات لقضايا

الوضع النهائي المؤجلة منذ سبع سنوات ــ ومن بينها السيادة على القدس الشرقية، ومستقبل المستوطنات اليهودية، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين. ولأنه لم تكن هناك عروض مكتوبة على المائدة أثناء المؤتمر، فإن التقارير حول طبيعة الاقتراحات المتبادلة بين عرفات وباراك تتباين بشدة.

لكن كل التقارير تشير إلى أن معضلة طريقة تشارك أو تقسيم القدس كانت الأكثر صعوبة. ولم يف عرض باراك بمنح السلطة الفلسطينية سيادة جزئية على قطاعات معينة من المدينة بالمطالب الفلسطينية بالسيادة على شرقي القدس، بالرغم من تجاوزه لما طرحه المفاوضون الإسرائيليون السابقون. لكنه كان لعنة حلت بكتلة الليكود وغيرها من الأحزاب اليمينية التي أصرت على احتفاظ إسرائيل بالسيادة على القدس الموسعة والموحدة وعدم السماح بأي سلطة حاكمة فلسطينية في أي مكان فيها. وكانت النتيجة، استقالة عدد من وزراء باراك وتركه على رأس حكومة أقلية. وفي ديسمبر عام ٢٠٠٠، أعلن باراك استقالته ودعا إلى انتخابات خاصة كان يأمل في أن يحصل من خلالها على تفويض شعبي بالمضي قدما في مبادراته السلمية.

وجرت الحملة الانتخابية على خلفية انتفاضة فلسطينية جديدة وانتقام إسرائيلي قاس. وكانت العوامل التي دفعت إلى الانتفاضة تضرب بجذورها في فشل عملية سلام أوسلو في وقف محاولات إسرائيل لاستعمار الضفة الغربية وقطاع غزة وفشل عرفات والسلطة الفلسطينية بالمقابل في توفير حكم كفء وأمين. وشكل الرد الفلسطيني على الاحتلال الإسرائيلي القمعي المتزايد في الضفة الغربية وقطاع غزة، وشبكة المستوطنات الدائمة التوسع، وعجز أو عزوف الوسطاء الخارجيين عن وقفها، جوهر الانتفاضة. فقد زاد انتشار حواجز التفتيش التابعة للجيش الإسرائيلي واستمرار مصادرة الأراضي من شعور الفلسطينيين بأنهم صاروا معدمين وبلا مستقبل.

وتفجرت هذه المشاعر في نوبة غضب أثارها تصرف استفزازي من جانب آرييل شارون. ففي أواخر سبتمبر عام ٢٠٠٠، قام شارون، الذي أعيد تثبيته كزعيم لليكود، بصحبة ألف من رجال الأمن الأقوياء، بزيارة للحرم الشريف، أو جبل الهيكل بالتعبير اليهودي، في القدس. وكان هدف شارون من الزيارة هو إعلان أن من حق أي يهودي زيارة الموقع اليهودي المقدس والتشهير- في مجرى الانتخابات- باستعداد باراك المزعوم للتوصل إلى تسوية. واعتبر الفلسطينيون الزيارة إهانة للإسلام واندلعت موجة من مظاهرات الاحتجاج وإلقاء الحجارة. وجاء الرد الإسرائيلي سريعا ومميتا ــ خلال اليومين الأولين من الاحتجاجات، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ١٨ فلسطينيا، لتتحول

سلسلة المظاهرات إلى انتفاضة شعبية دائمة سرعان ما انتشرت خارج نطاق سيطرة عرفات. وانتشر العنف حتى في شمال إسرائيل: عندما تظاهر عرب إسرائيل في الجليل تأييدا للانتفاضة، أطلقت الشرطة الإسرائيلية النار على الحشود، وقتلت ١٣ شخصا. وبالنسبة للفلسطينيين، كشف استخدام إسرائيل القوة المفرطة ضد المتظاهرين عن استهانتها بأرواحهم وأمنهم. وبالنسبة للإسرائيليين، كانت الانتفاضة العنيفة، التي جاءت في أعقاب انهيار محادثات كامب ديفيد، دليلا على أن عرفات لم يكن شريكا في عملية السلام، وأن القيادة الفلسطينية لن تنبذ العنف أبدا: كانت مناسبة لوضع مسألة الأمن من جديد على رأس الأجندة الانتخابية، وتأكيدها من خلال اللجوء إلى القوة العسكرية الساحقة.

ورغم تكاثف أبخرة الانتفاضة الثانية وعجز زعماء الجانبين أو عدم رغبتهم في ممارسة ضبط النفس، واصل مفاوضوهم اتخاذ الخطوات اللازمة باتجاه تسوية قضايا الوضع النهائي. وفي ديسمبر عام ٢٠٠٠، وبعد خسارة حزبه الانتخابات الأمريكية في الشهر السابق، قام الرئيس بيل كلينتون بمحاولة أخيرة لإنقاذ العملية باقتراح معالم خطة للسلام، ترسم، إلى جانب طرحها أفكارًا لحل مسألتي القدس واللاجئين، تصورا يحصل الفلسطينيون بمقتضاه على ٩٦% من الضفة الغربية لإقامة الدولة الفلسطينية مستقبلا. وحسب الخطة، تقوم إسرائيل بضم الأجزاء المقام عليها المستوطنات الكبرى من أراضي الضفة الغربية، ويُمنح الفلسطينيون قطعا من الأرض بدلا منها، وتجري الترتيبات لإقامة ممر يربط غزة بالضفة الغربية. وبعد اجتماعات ماراثونية في منتجع طابا بمصر في يناير عام ٢٠٠١، وافق المفاوضون من الجانبين بعد تردد على إطار أكثر تفصيلا يستند إلى المعايير التي حددها كلينتون. ودشنت محادثات طابا النهاية الفعلية لعملية سلام أوسلو. وأعلن المفاوضون من الجانبين أنهم أبعد ما يكونون عن التوصل إلى حل للمسائل البارزة. على أن الوقت لم يكن كافيا ليدخل الاتفاق حيز التنفيذ، في وقت يتصاعد فيه العنف على الأرض وانتهاء ولاية كل من كلينتون وباراك. وحسب تعبير أحد المفاوضين، "إذا كانت كامب ديفيد محدودة للغاية، فإن طابا جاءت متأخرة للغاية"(١).

في انتخابات فبراير عام ٢٠٠١، قدم خصم باراك، آرييل شارون، صورة للمحارب القديم الذي يعرف كيف يحمي أمن إسرائيل والقادر، في الوقت نفسه، على التوصل إلى حل سلمي للصراع مع الفلسطينيين. وعقابا لباراك، الذي حصل على أغلبية

(1) **Quoted in Deborah Sontag, "And Yet so Far: A Special Report; Quest for Mideast Peace: How and Why It Failed," New York Times, July 26, 2001.**

كبيرة قبل سبعة شهور لا أكثر، حصل شارون على ٦٢% من الأصوات في حين حصل باراك على ٣٧%. وكانت نسبة المشاركة هي الأدنى في التاريخ الإسرائيلي، وتعود في جانب كبير منها إلى شيوع خيبة الأمل في معسكر السلام ومقاطعة عرب إسرائيل، الذين كانوا يعتبرون فيما مضى من أكثر مناصري حزب العمل. وتظهر أرقام مهمة أخرى الانقسام داخل المجتمع الإسرائيلي: عندما تولى شارون المنصب، كان خامس وزراء إسرائيل في خلال ست سنوات.

ومع تولي شارون المنصب، عرضت أخبار التلفزيون، فيما بدا إعادة للانتفاضة الأولى، لقطات لشباب الفلسطينيين وهم يلقون الحجارة وقنابل المولوتوف على عربات الجيش الإسرائيلي بينما يطلق الجنود الإسرائيليون عليهم الرصاص الحي. لكن إذا استبعدنا المظاهر، كانت هذه الانتفاضة مختلفة من عدة جوانب: لم تعلن أهدافا واضحة للانتفاضة، ولم تكن المشاركة الشعبية واسعة، ولم تظهر مجموعة قيادة لتنسيق أنشطتها. وقد تألفت القوة المحركة للانتفاضة الثانية من مجموعات تنظيمها فضفاض سواء من المنتمين إلى المجموعات الإسلامية المتشددة (حماس والجهاد الإسلامي) أو إلى فتح بزعامة ياسر عرفات.

وتمثل الفرق الآخر بين الانتفاضتين في العسكرة النسبية للثانية. فعلى الجانب الفلسطيني، كثفت المجموعات الإسلامية حملاتها الانتحارية وانضم إليها عناصر من قوات الأمن الفلسطينية المسلحة بالأسلحة الأوتوماتيكية الخفيفة؛ وكانت الحجارة والإطارات المشتعلة التي ميزت الانتفاضة الأولى لا تزال موجودة، لكنها لم تعد تمثل تفضيلا فلسطينيا للاحتجاج غير العنيف. وعلى الجانب الإسرائيلي، كان استخدام القوة أشد فتكا وميكانيكية من قبل. فقد نشر جيش الدفاع الإسرائيلي الدبابات ومروحيات الأباتشي ومقاتلات إف ١٦ النفاثة ضد سكان مدنيين بالأساس. ومع تواصل الانتفاضة حتى عام ٢٠٠٢، صعدت إسرائيل عملياتها العسكرية وأعادت احتلال كل مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة التي سبق أن سلمتها للسلطة الفلسطينية، بالقوة. في الوقت نفسه، فرضت إسرائيل إغلاقا كاملا على الضفة الغربية، ومنعت الفلسطينيين من مغادرة مناطق سكنهم وعطلت فعليا كل أشكال التجارة الداخلية. وكانت النتيجة كارثة اقتصادية حلت بالأراضي المحتلة.

ما هي عناصر الانتفاضة، من منظور المسئولين الإسرائيليين، التي استدعت مثل هذا الاستخدام المفرط للقوة العسكرية وهذا القدر من المعاناة الإنسانية؟ وكانت الإجابة مرة أخرى كامنة في الرغبة في الأمن. فقد زاد التفجيريون الفلسطينيون الشبان الذين داهموا الأسواق والمراكز التجارية والملاهي الليلية ووسائل النقل العام في داخل إسرائيل من الإحساس بهشاشة الوضع الأمني لدى الرأي العام الإسرائيلي.

فهذه الهجمات المميتة هي التي استثارت هذا الرد العسكري الواسع والذي أدى، بالمقابل، إلى موجة جديدة من التفجيرات الانتحارية.

الطريق من طابا

من الصعب المبالغة في الأثر الداهم لدوامة العنف، وانعدام الثقة والكراهية التي كشفت عنها أو خلقتها، على فرص التوصل لحل للصراع. والمكونات الأساسية لاتفاق سلام يقوم على حل الدولتين ليست لغزا على الإطلاق، فهي موجودة في معايير كلينتون وعولجت بالتفصيل فيما بعد في مشروع طابا. لكن كما حدث في قصة المسافر التائه الذي قيل له، بعد أن سأل قرويا من القرية عن اتجاه وجهته، "لو كنت أنا المتوجه إلى هناك، لم أكن لأبدأ من هنا"، فإنه من غير الممكن إيجاد أرضية مشتركة ينطلق منها الجانبان في طريق التفاوض من أجل السلام. فقد صارت الهوة بين المسار الدبلوماسي لحل الصراع الفلسطيني ــ الإسرائيلي وبين التصورات على الأرض أكثر اتساعا بما لا يقاس.

وفيما بين خريف عام ٢٠٠٠ وصيف عام ٢٠٠٣، حصدت الانتفاضة الثانية أرواح ٢٤٠٠ فلسطيني و٧٨٠ إسرائيليًّا. وفي هذا الوقت، ظهر عدد من المبادرات الرامية إلى كسر الجمود الدبلوماسي، باءت كلها بالفشل. وكان من أهمها مبادرة السلام التي تقدمت بها الجامعة العربية، وخريطة الطريق التي اقترحتها "الرباعية الدولية"، ووثيقة جنيف. وفي أوائل عام ٢٠٠٢، لقيت محاولة سعودية لإنقاذ عملية السلام تأييدا غير مشروط من القمة العربية في بيروت (ومن بينها حكومات سوريا وعراق صدام حسين). ويعد المقترح بتطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل مقابل قيام دولة فلسطينية مستقلة على كل الأراضي المحتلة تقريبا، عاصمتها القدس الشرقية، وحل لمشكلة اللاجئين يستند إلى التعويضات أكثر من العودة. وفي العام التالي، تقدمت الرباعية الدولية، التي تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، بـــ "خريطة طريق" لإنهاء الصراع. وقدمت الخطة، التي أعلن عنها في أبريل عام ٢٠٠٣، تصورا لبرنامج من ثلاث مراحل. لكن في ظل غياب آليات تنفيذ لمراقبة الالتزام بمتطلبات كل مرحلة، كان كل ما فعلته خريطة الطريق هو دوران الطرفين في دوائر مغلقة. ومع ما ترتب على ذلك من تعثر الجهود الدولية وتراجع حدة العنف، شرعت مجموعة من السياسيين الفلسطينيين والإسرائيليين البارزين في بذل جهود خاصة في ديسمبر عام ٢٠٠٣. وتجنبت مبادرتهم التي عرفت بوثيقة جنيف الإجراءات التدريجية وعملت على التوصل إلى اتفاق شامل يهدف إلى سد بعض الثغرات التي خلفتها محادثات طابا.

فك الارتباط الإسرائيلي

بحلول عام ٢٠٠٤، تحول تركيز مفاوضات السلام إلى الآليات السياسية الداخلية للجانبين، مع تزايد انقسامات القيادة الفلسطينية وعزلتها ودفع رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون باتجاه التصرف من جانب واحد لعدم وجود شركاء يمكن التفاوض معهم. وكان القبول الذي لاقاه اتفاق جنيف في إسرائيل، حتى في ظل تواصل سفك الدماء، سببا جعل شارون يعلن خطته الخاصة أحادية الجانب لفصل الإسرائيليين عن الفلسطينيين. وهي الخطة التي صارت تعرف باسم "فك الارتباط"، وتضمنت مرحلتها الأولى إخراج المستوطنين من قطاع غزة ومن أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية. وبدعم من أحزاب اليسار، تمكن شارون من تمرير خطته في الكنيست، وفي أغسطس عام ٢٠٠٥، نجح في إتمام الإخلاء المخطط للمستوطنين من غزة. لكنه لم يتغلب على المنتقدين من حزبه الليكود، والذين شعر كثيرون منهم بخيانة رئيس منتخب على أساس برنامج يرفض أي انسحاب من أراض يعتبرها الحزب جزءا لا يتجزأ من إسرائيل. وفي نوفمبر عام ٢٠٠٥، ترك شارون الحزب غاضبًا وغير وجه السياسة الإسرائيلية بتشكيل حزب جديد، أطلق عليه اسم كاديما، (إلى الأمام)، بينما خلفه خصمه القديم نتنياهو في قيادة الليكود.

ما الذي دفع شارون، التجسيد الأساسي لروح الاستيطان، لأن يعطي ظهره للمستوطنين في غزة؟ من ناحية، تكمن الإجابة عن هذا السؤال في الفشل البين لقوة السلاح في وقف الانتفاضة الثانية والحاجة الملحة لإظهار نوع من المبادرة أمام المأزق الدبلوماسي. وبالنسبة لشارون، كان فك الارتباط يعد لا بإحباط خارطة الطريق الدولية فحسب، بل كان يستبعد كذلك وبقوة أي محادثات حول حل الدولتين من الأولويات. من جهة أخرى، فإن اقتلاع ٨ آلاف مستوطن يهودي من غزة، ذلك الشريط الصغير من الأرض الذي يضم ١,٣ مليون من الفلسطينيين العرب، يمكن اعتباره ردا على الحيثيات الكارثية التي كان يناقش على خلفيتها معدل المواليد العربية الأعلى في الجهات السياسية الإسرائيلية. وكان من رأي شارون أن حلم إسرائيل الكبرى، أي إقامة الدولة اليهودية على فلسطين تحت الانتداب، لا يمكن أن يتحقق في ظل اقتراب العرب من تشكيل الأغلبية السكانية في الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط.

وبالعمل منفردا، استطاع شارون إخلاء عدد من المستوطنات أقل مما يتطلبه التوصل إلى تسوية. أضف إلى هذا أن شارون، بفوزه بدعم الأمريكيين لسياسة فك الارتباط التي يتبعها، حظي بموافقة الرئيس بوش على ضرورة احتفاظ إسرائيل بالكتل الاستيطانية الأكبر حجما في الضفة الغربية في أي اتفاق مستقبلي. وعند هذه النقطة،

تكون السياسة الأمريكية قد تناولت حل مسائل الحدود ــ اللازمة لأي حل نهائي يقوم على مبدأ الدولتين ــ كخطوة للتفاوض على الإسرائيليين وعلى الإسرائيليين معا اتخاذها. وبدعمه خطة شارون لفك الارتباط من جانب واحد، رأى كثيرون في موقف بوش قبولا بحق إسرائيل في فرض الحل. وهكذا، قدم إخلاء مستوطنات غطاء سياسيا لضمان السيطرة الإسرائيلية على مستوطنات الضفة الغربية.

وكانت إقامة عائق طبيعي مؤلف من شبكة معقدة من الأسلاك الشائكة، والأسوار المكهربة، والجدران الخرسانية بارتفاع ثمانية أمتار، جانبا أساسيا لفك الارتباط في الضفة الغربية. وقد بررت إسرائيل هذا النظام القائم على الجدران والأسوار باعتباره ردًّا ضروريا على الانتحاريين الذين يهاجمون تل أبيب ومدن إسرائيل الأخرى. واعتبر الفلسطينيون هذا الإجراء انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، وهو ما قضت به محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤، وأدانت الطريقة التي تتلوى بها لمسافات طويلة شرقي الخط الأخضر لعام ١٩٦٧ (الذي يرسم حدود إسرائيل بعد عام ١٩٤٩). وبينما صارت غزة محاطة تماما بالأسوار التي بنيت بطول حدود عام ١٩٦٧، غطت الجدران والأسوار في الضفة الغربية الكتل الاستيطانية الكبيرة، لتعزل وتقسم بذلك القرى الفلسطينية وتبتلع مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الفلسطينية.

وعندما داهمت شارون سكتة دماغية في يناير عام ٢٠٠٦، وتوقفت بذلك مسيرته السياسية، تولى نائبه، إيهود باراك رئاسة الوزارة. وفي انتخابات أجريت في مارس، فاز أولمرت برئاسة الوزراء بعد خوض كاديما الانتخابات ببرنامج يتعهد باستكمال خطة شارون لفك الارتباط. لكن الرؤية تشوشت بشدة بنشوب الحرب مع حزب الله في يوليو (انظر الفصل الرابع والعشرين). وكانت المعاناة التي عاشتها إسرائيل في وجه آلاف الهجمات الصاروخية التي أطلقها حزب الله (من منطقة انسحبت منها إسرائيل من جانب واحد عام ٢٠٠٠) وانطلاق الصواريخ في الوقت نفسه عبر الحدود من غزة (التي جلت عنها عام ٢٠٠٥)، سببا جعلها تلتزم الحذر التام عند الانسحاب من أي منطقة بدون ضمان وجود حكومة فلسطينية فاعلة للمحافظة على السلام. وفوق هذا، أثرت حرب يوليو في اهتزاز مصداقية أولمرت؛ وأجبر على تحمل المسئولية عن الاعتداء وتعريض حدود قوة إسرائيل للردع للخطر بصورة غير مسبوقة. بالإضافة إلى مثوله للتحقيق عام ٢٠٠٨ في فضيحة فساد تتضمن شراء وبيع عقارات. وفي صيف عام ٢٠٠٨، أعلن أولمرت عزمه التخلي عن منصبه في سبتمبر، بعد أن نحاه حزبه كاديما عن رئاسة الحزب.

الانقسام الفلسطيني

منذ البداية، جرى تبرير خطة شارون بفك الارتباط الأحادي الجانب بوصفها استراتيجية ضرورية بسبب الافتقاد إلى شركاء جادين للتفاوض معهم. وبالرغم من أن بعض المراقبين اعتبروا التفاوض مع عرفات حول حل الدولتين أمرا حيويا نظرا لميراثه التاريخي الذي يمكنه من تقديم التنازلات المؤلمة والضرورية المطلوبة من الفلسطينيين، أصرت الحكومتان الإسرائيلية والأمريكية على تحميل عرفات مسئولية الركود الحالي في عملية السلام وتواصل العنف. وفي عام ٢٠٠٢، حاصرت القوات الإسرائيلية عرفات في مجمعه المهدم في رام الله. لكن تبين على الفور أن لا أحد غيره يملك سلطة التفاوض، وبدا، بصورة متزايدة، أن القيادة الفلسطينية قد فقدت الاتجاه. فمن ناحية، اتخذ الانقسام الذي شهدته السياسة الفلسطينية شكلا جيليا: تعميق الانقسامات الداخلية داخل فتح بين معسكرين متصارعين يلتفان حول القيادات القديمة والشابة، ولم تفلت قوات أمن السلطة من هذا الانقسام. ومن ناحية أخرى، تدهورت العلاقات بين السلطة الفلسطينية (التي يهيمن عليها فريق فتح العلماني) وحركة حماس الإسلامية، واتخذ الانقسام شكلا جغرافيا، مع تمركز قاعدة تأييد حماس بصلابة في غزة والوجود الأقوى لفتح في الضفة الغربية.

وبعد رحيل عرفات بمرض غامض في نوفمبر عام ٢٠٠٤ انتخب محمود عباس (خليفة عرفات في قيادة فتح) رئيسا للسلطة الفلسطينية. وكان عباس معارضا للانتفاضة الثانية، ودعا إلى استئناف المفاوضات. وبدأ عباس، غير الجاهز للرد العسكري على حماس، مناقشات لضم حماس إلى الهيئات التشريعية التي تضمنتها اتفاقات أوسلو، وسعى إلى تحديها في صندوق الانتخابات. واستنكر بعض المراقبين، من الفلسطينيين والأجانب، أي تحرك باتجاه تقاسم السلطة مع الحركة الإسلامية. لكن عباس رأى أن استبعادها من المجلس التشريعي الفلسطيني سيجعلها في حلٍ من الانصياع لقوانينه. وفي النهاية، تحدد يناير عام ٢٠٠٦ موعدا للانتخابات.

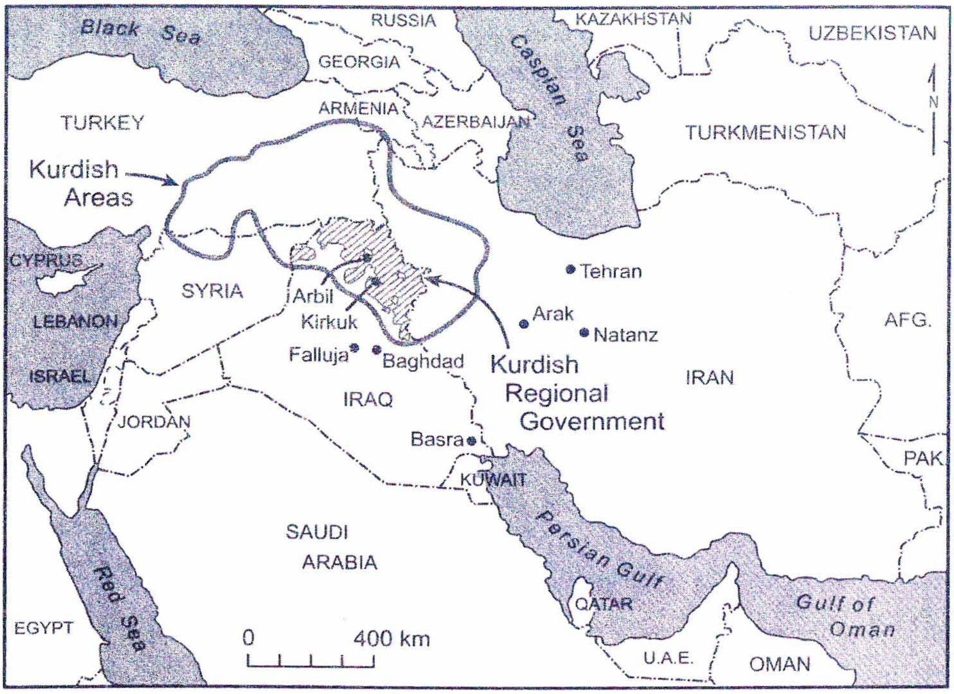
وواجه عباس تحديات كبيرة في محاولته استعادة وحدة ومصداقية حزبه، فتح. وفي البداية، أمَّل البعض في إمكان تعزيز قيادته في حال نجح في إقناع الحكومة الإسرائيلية بإطلاق سراح السجناء أو تخفيف نقاط التفتيش، التي كانت- إلى جانب المستوطنات اليهودية وطرق مواصلاتها- تقسم الضفة بالفعل إلى مناطق منفصلة. وكانت المعاناة والإذلال التي تسببها القيود الإسرائيلية التعسفية المفروضة على السفر من وإلى الضفة الغربية أكبر تذكير يومي إزعاجا وإيلاما بالاحتلال. وبرغم جهود عباس، زاد عدد الحواجز، حسب تقارير مراقبي الأمم المتحدة، من ٣٧٦ إلى ٥٣٤ بين أغسطس عام

٢٠٠٥ وديسمبر عام ٢٠٠٦ (انظر الخريطة ٢٣-١). وبينما لم يكن لدى عباس بذلك ما يقدمه على الجانب الدبلوماسي، اكتسبت حماس المزيد من المصداقية بإجبارها إسرائيل على الخروج من قطاع غزة. ومقارنة بالفوضى التي كانت تعيشها فتح التي هيمنت يوما، نجحت حماس بحلول عام ٢٠٠٦ في تثبيت قدميها كقوة سياسية أكبر بكثير مما كان متوقعا (حتى من جانب أعضائها أنفسهم).

ورغم وجود انقسامات داخل حماس (خاصة بين القادة المقيمين في غزة وأولئك المنفيين في دمشق)، أثبت التنظيم مكانته بوصفه المعارضة الرئيسية للسلطة الفلسطينية، واستغلت الاحتجاجات المتزايدة ضد فساد وانعدام كفاءة نظام فتح وفشله في إقامة الدولة. وفازت حماس، التي أقامت حملتها الانتخابية في يناير عام ٢٠٠٦ على وعد خلالها بتطهير الحكومة مؤكدة على إخفاقها في تقديم الخدمات الأساسية، خاصة في غزة، بـ ٧٦ مقعدا مقابل ٤٣ لفتح من إجمالي عدد مقاعد المجلس التشريعي الـ ١٣٢. وجاءت النتيجة صادمة للمجتمع الدولي. وكانت إدارة بوش قد دفعت باتجاه إجراء الانتخابات وأشادت بها بوصفها ممارسة للديمقراطية لكنها انضمت إلى إسرائيل في رفضها الاعتراف أو التعامل مع الحكومة الجديدة. وعلى كل حال، كان القلق من تشدد حماس عام ١٩٩٣ هو الذي دفع رئيس الوزراء رابين للتفكير في التفاوض مع عرفات (والعكس صحيح). وتضاءلت فرص إجراء مفاوضات بين إسرائيل وحكومة فلسطينية يتولاها طرف يرفض التنازل عن أي جزء من فلسطين التاريخية ولا يزال متمسكا باللجوء الى القوة المسلحة.

لكن ثبت أن بديل المفاوضات أكثر تعذرا. فعندما تولت حماس السلطة في مارس عام ٢٠٠٦، مع احتفاظ عباس بمنصب الرئيس، قادت الولايات المتحدة (إلى جانب الاتحاد الأوروبي وغيرها من البلاد الغربية) مقاطعة دولية للحكومة الجديدة. وكان من شأن حجب إسرائيل لملايين الدولارات من عوائد الضرائب التي تتولى تحصيلها نيابة عن السلطة الفلسطينية تقويض قدرة حماس على الحكم. وكانت السياسة المعلنة هي إجبار حماس على احترام التزامات السلام الفلسطينية، والاعتراف بوجود إسرائيل، ونبذ العنف. ودافع الزعماء الأوروبيون عن رفضهم توجيه الدعم المباشر لنظام يرفض إسرائيل ويتحمل المسئولية عن الأعمال الإرهابية المقيتة. وغضب الفلسطينيون بالمقابل من معاقبتهم على نتائجهم الديمقراطية. هذا في حين أن قادتهم فشلوا في التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية بناء مؤسسات تشارك السلطة أو البرامج السياسية الكفيلة بتخفيف الضغوط الدولية. وبدلا من ذلك، واصلت حماس وفتح صراعهما على السلطة، مع تصرف بعض

قادة فتح كما لو كانوا لا يزالون مسئولين. وعلى سبيل المثال، ردت حماس على منع قيادة فتح لها من السيطرة على الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية بتدعيم قدرات وحداتها العسكرية، المعروفة باسم "القوة التنفيذية".



(خريطة ٢٣-١ نقاط التفتيش والحواجز في الضفة الغربية، ديسمبر ٢٠٠٧)

كانت المواجهة بين حماس وفتح أوضح ما تكون في غزة، حيث تفاقمت التوترات السياسية بتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وكذلك انتشار الأسلحة بين الجماعات الأكبر والعصابات الإجرامية ذات المصالح الراسخة (والميليشيات التي تتولى حمايتها). وظهر غياب القانون المتزايد عام ٢٠٠٦، بسلسلة من أعمال القنص والخطف الوحشية خلفت عشرات القتلى ودفعت الأمم المتحدة إلى سحب عمال الإغاثة التابعين لها. وفي يونيو، قامت مجموعة متشددة بعبور الأنفاق تحت الحدود مع إسرائيل وأسر جندي إسرائيلي. وردت إسرائيل على عملية الخطف بالتوغل العسكري في غزة وخلفت مئات القتلى، وشنت حملة اعتقالات شملت عشرات المسئولين من حماس، من بينهم وزراء بالحكومة.

وبتخفيف قبضتها على غزة، انتاب حماس قلق متزايد من أن تكون القوات الموالية للرئيس عباس تعد، بمساعدة الأمريكيين والإسرائيليين، للإطاحة بها. وفي يونيو عام

٢٠٠٧، قامت حماس بالاستيلاء- بسرعة ووحشية- على قواعد فتح الرئيسية في غزة. ومن موقعه في الضفة الغربية، حيث كانت فتح أكثر أمنا، اتهم عباس حماس بالشروع في انقلاب. ثم قام بإقالة حكومة حماس وشكل وزارة طوارئ لإدارة الضفة الغربية منفصلة. لكن لم يكن واضحا إن كان من سلطة عباس الدستورية اتخاذ قرار كهذا، وضعف موقفه نفسه في السياق. وشددت إسرائيل من حصارها لغزة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، ما ضاعف من الفقر المدقع ومعدلات البطالة القائمة هناك بالفعل. وظل هدف إسرائيل هو إضعاف مصداقية حماس بين الفلسطينيين وإخراجها من السلطة، لكن العقوبات ألحقت الضرر بالناس العاديين من أهل غزة بالأساس. وبالرغم من أن الضغوط المتزايدة على سكان غزة نالت من شعبية حماس، فإنها أطاحت بالقدر نفسه بتسامح فتح الواضح مع السياسات الإسرائيلية.

وأمام هذه الأوضاع المتناقضة، أخذت حماس زمام المبادرة على العديد من الجبهات، وتخلصت بنجاح من أثر العزلة تماما وقامت بتنفيذ خطة أحادية من جانبها. فقد واصلت تحسين وضعها العسكري في غزة، ورسخت سيطرتها بالتدريج على الجماعات والميليشيات المتنافسة. وتحسنت الأنفاق الموجودة أسفل الحدود مع مصر وأخضعت لإشراف موظفين من حماس (من بينهم جباة ضرائب). ويسر نظام التهريب شبه الرسمي قليلا تدفق البضائع والأموال، كما أسهم في تصنيع الصواريخ التي تطلقها الجماعات المتشددة المختلفة دون تمييز على المدن الإسرائيلية المجاورة (خاصة سدروت)، وترويع السكان وإن كانت الإصابات التي تحدثها محدودة. وتحت الضغوط الكبيرة التي تعرضت لها كي ترد على القصف، أحكمت الحكومة الإسرائيلية حصارها الاقتصادي إلى جانب تكرار توغلاتها العسكرية وقصفها الجوي، الذي أدى إلى المزيد من الضحايا. ولم تفعل حماس شيئا لمنع الجماعات من إطلاق الصواريخ؛ بل إنها ركزت على تعزيز مواقعها العسكرية في أنحاء غزة تحسبا لغزو إسرائيلي محتمل، مؤملة في أن تلعب دور قوة الردع التي ظهر بها حزب الله في صيف عام ٢٠٠٦.

كان أهم إنجاز حققته حماس هو تحركها في يناير لتخفيف ضغط الحصار- وإن كان بشكل مؤقت- هدم حواجز معبر رفح الحدودي مع مصر. وعلى مدار أحد عشر يوما، تدفق مئات الآلاف من سكان غزة، كان معظمهم ممن يتركون غزة للمرة الأولى منذ سنوات، عبر ثغرات الجدران للتسوق في مدينة العريش الصغيرة والأسواق المحيطة التي أقامها التجار المصريون لتلبية الطلبات التي تتوق لها غزة.

ومنعت الحكومة المصرية القادمين من غزة من التوغل في شبه جزيرة سيناء، لكنها كانت على استعداد للسماح بانتقال الأشخاص والبضائع عبر الحدود لفترة قصيرة خشية أن تبدو وكأنها تزيد من معاناة غزة. وتأكدت أسباب هذا القلق الرسمي في ذلك الحين بالحماس الذي قوبل به تصرف محمد أبو تريكة، لاعب الكرة المصري صاحب الشعبية الكبيرة، عندما خلع قميصه بعد أن سجل هدفا مهما أثناء إحدى مباريات كأس أفريقيا ليظهر قميص أبيض آخر يحمل شعار "تضامنا مع غزة".

كانت الحكومة المصرية في وضع خطير. فهي لم تستقتل فقط لتفادي تحمل أي مسئولية عن الاضطرابات التي تشهدها غزة، بل كانت حذرة أيضا تجاه نفوذ حماس في مصر، حيث تقف جماعة الإخوان المسلمين التي ما زالت محظورة والأب الروحي لحماس، بوصفها المعارضة غير الرسمية الرئيسية للحكومة. وما إن أعيد إغلاق الحدود، استأنف الرئيس مبارك، بمساعدة حماس، جهوده كوسيط مع إسرائيل.

وتساءل بعض المراقبين عما إذا كان الانفتاح على مصر يعتبر علامة على موقف جديد لحماس من العالم الخارجي يمكن أن يؤدي في المدى البعيد إلى تعميق انفصال غزة عن الضفة الغربية. ومن المنظور الفوري، من المؤكد أن اختراق الجدران عزز شرعية حماس وقدرتها على العمل. وفي ظل تلك الأوضاع المتغيرة، نجحت مصر في التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس في يونيو عام ٢٠٠٨. وبمقتضى ما عرف باتفاق التهدئة، قبلت حماس بتحمل مسئولية منع الجماعات المسلحة من إطلاق الصواريخ على إسرائيل. وبالمقابل، تعهدت إسرائيل بزيادة واردات غزة. وجاء الاتفاق متزامنا مع ذكرى مرور عام على حكم حماس في قطاع غزة. وبالرغم من الترحيب الواسع بالاتفاق باعتباره بداية جديدة ضرورية، ظلت هناك مخاوف أكبر بشأن مدة سريان الاتفاق واليأس العام من احتمالات تسوية سلمية أشمل.

خاتمة

في ظل غياب وسيط دولي جاد، ومحاصرة الصراعات الداخلية للجانبين في وقت يتصاعد فيه الصراع بينهما، بدت احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين عام ٢٠٠٨ أكثر إحباطا. والحقيقة أنه كان هناك قلق متزايد من تلاشي حل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي القائم على فكرة الدولتين ـ أحال الفشل الدبلوماسي، والصدامات العنيفة، وانعدام الثقة المتزايد الذي ميز ثماني سنوات منذ طابا، حل الدولتين إلى محض وهم مراوغ.

وفي الضفة الغربية، التي ازدادت تفتتا بسبب الجدران، والأسوار، ونقاط التفتيش، وتقطعت أوصالها بسبب تواصل ضم المستوطنات، بدا احتمال قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة وقد تلاشى. فحتى لو أن الزعماء توصلوا إلى اتفاق حل الدولتين، لم يكن من الواضح أن سلطة محمود عباس الفلسطينية التي فقدت مصداقيتها تتمتع بما يكفي من الشرعية أو المصداقية للتوقيع عليها. وأي اتفاقية لا يقبل بها غالبية الفلسطينيين ستكون في صالح حماس وستجعل من ممارسة الحكم بكفاءة أكثر صعوبة في تلك الدولة الفلسطينية. كما أن تقوية وضع حماس في غزة واحتمال دمج هذه المنطقة في الاقتصاد العالمي من خلال مصر ـــ بدلا من إعادة الارتباط بالضفة الغربية - أثار احتمال قيام كيان ثلاثي.

وفي إسرائيل، أصدر رئيس الوزراء إيهود أولمرت تحذيرا للإسرائيليين في نهاية عام ٢٠٠٧ من أنه في حال إفلات فرصة حل الدولتين، ستهدد التغييرات السكانية بإجبار إسرائيل على التحول إلى دولة تقوم على الفصل العنصري: "إذا جاء اليوم وانهار حل الدولتين، ودخلنا في نضال على طراز جنوب أفريقيا من أجل حقوق التصويت المتساوية ... فهذا معناه زوال إسرائيل"(١). كان طريق إحداث اختراق دبلوماسي مسدودا من جانب الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء نتيجة ضعف اللاعبين الرئيسيين. وكان أولمرت، المهدد بتهم تتعلق بالفساد، يترأس ائتلافا مزعزعًا يوشك على الانهيار تحت ضغط التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. وكانت المصاعب التي واجهها أولمرت من نواتج الانقسامية المزمنة في نظام الانتخابات الإسرائيلي والركود الدبلوماسي المترتب عليه. فعادة ما تكون الحكومات الائتلافية الإسرائيلية عرضة للهزيمة في عامها الثالث، ويزيد الصراع على المواقع الانتخابية من صعوبة مواقف الأحزاب من قضايا مثل الحدود، والسيادة على القدس، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

وفي الاحتفالات بالذكرى الستين لتأسيس إسرائيل عام ٢٠٠٨، واصل المجتمع الإسرائيلي صراعه بشأن خلافاته الداخلية حول اتجاه المجتمع الإسرائيلي ومعنى الدولة

---

(1) Quoted in Aluf Benn, David Landau, Barak Ravid, and Shmuel Rosner, "Olmert to Haaretz: Two-State Solution, or Israel Is Done For," Haaretz, November 29, 2007.

اليهودية. وكانت إحدى الرؤى، التي يتبناها التيار القومي الديني المتشدد، تعاني الانقسام الناجم عن النقاشات الحادة حول كيفية الرد على إخلاء غزة وحتمية نشر القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية مستقبلا. وكان هناك تيار أكثر اختلافا عند الطرف المقابل من الأطياف الاجتماعية والسياسية والثقافية. وتمثل في جانب منه في حركة السلام الآن وغيرها من المنظمات المطالبة بإعادة الأراضي المحتلة والمتطلعة لأن تصبح إسرائيل وفق ما يتخيلون؛ بلدا عاديا وديمقراطيا، وإن كان أكثر صخبا. على أن تحديد هوية المجتمع الإسرائيلي، وحسم الجدل حول قيمه السياسية والأخلاقية، كان مرتبطا بشدة بمسألة رسم حدودها.

(٢٤)

أشكال الاستمرارية والتغيير منذ حرب الخليج في عام ١٩٩١

يركز هذا الفصل على تركيا وإيران ولبنان، ويوجز الحديث عن الخليج. وقد اتسمت السنوات التالية على حرب الخليج عام ١٩٩١ بعدم استقرار شعوب ودول الشرق الأوسط الرئيسية. فقد انتشر الاستياء الشعبي من النخب الحاكمة في أنحاء المنطقة، سواء الإسلامية في إيران، أو العلمانية في تركيا، أو الاستبدادية في مصر. وفي تركيا ومصر وجنوب لبنان، وجد هذا الاستياء تعبيرا عنه في النمو المتزايد للحركات الإسلامية وتقدمها النسبي في الانتخابات. وفي إيران، أدى هذا الاستياء من العلماء المحافظين إلى الرغبة المتزايدة في المزيد من التعددية وقدر من الانجذاب، خاصة من جانب الشباب، للثقافة الغربية، لكن هذا التطور تبعه الاستياء من العجز الواضح للحكومة الأكثر إصلاحية.

تركيا وإيران: بلدان في مفترق الطرق

اعتاد هذا الكتاب المقارنة بين الأوضاع في هاتين الدولتين، غير العربيتين والأكبر من حيث عدد السكان، من دول الشرق الأوسط. وخلال الفترة التي نتناولها، بدا وكأنهما يبتعدان عن الأشكال التاريخية التي ميزت تطورهما على مدى السنوات العشرين السابقة. فقد شهدنا انتخاب رؤساء وزارات إسلاميين في تركيا العلمانية، وفي إيران تحول الشباب الإيراني المضطرب عن برامج الأسلحة المفروضة من جانب حكومات يقودها العلماء وتبنوا بعض جوانب ثقافة شعبية غربية علمانية. وأدى رد فعل المصالح الراسخة في كلا النظامين إلى زعزعة الأوضاع بشكل كبير.

الإسلام السياسي والجيش: التحدي المفروض على الديمقراطية التركية

بعد بعد تدخل الجيش في السياسة لكبح أنشطة اليسار السياسي بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٣ (انظر الفصل الرابع عشر)، هيمنت أحزاب الوسط أو يسار الوسط على ائتلافات تركيا الحاكمة. واستمر هذا الاتجاه في أوائل التسعينيات تحت حكم حزب الطريق القويم اليميني، الذي كانت تتزعمه عام ١٩٩٣ تانسو شيلر، أول امرأة تتولى رئاسة الوزراء في تركيا. وكان حزب الطريق القويم يتبنى اقتصاد السوق الحر الذي بدأ في الثمانينيات وسهل ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال الأثرياء. وجلب هؤلاء الأثرياء معهم الاستهلاك الباذخ، واستعرضوا مظاهر ثرائهم من السيارات الفارهة والملابس الفاخرة

وغير ذلك من مظاهر الترف. وكانت سياسات الطريق القويم تعمل بوضوح في خدمة مصالح المجموعة التي صارت تعرف بـــ "من يملكون الكثير".

لكن ازدهار القطاع الخاص لم يطل كل مواطني البلاد. ففي سبيل ترسيخ مبادئ السوق الحرة، خفضت الحكومة دعمها لقطاع الزراعة، وهو ما أدى إلى زيادة معدلات الهجرة من الريف إلى المدن الأكبر. كذلك لم يستفد العمال في المدن من تدفق الثروات على تركيا. وفرضت القيود التي كانت سارية أثناء الحكم العسكري على حق التفاوض الجماعي؛ وحُظرت الإضرابات وتدهورت بالتالي أجور العمال في وقت تزداد فيه نخبة قطاع الأعمال ازدهارا. وعمق التفاوت المجحف في الدخول من الانقسام السياسي بين مواطني البلاد. ففي حين لقي ائتلاف الطريق القويم (وهو أقرب إلى حزب لرجال الأعمال) قبول أهل القمة، اجتذبت الأحزاب ذات التوجه الإسلامي جماهير العمال والفلاحين.

إن نجاح الأحزاب الإسلامية في التسعينيات يضرب بجذوره في الإجراءات المعادية لليسار التي سادت أثناء تدخل العسكر فيما بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٣. وانطلاقا من أن زيادة الجرعة الدينية يمكن أن تحقق التوازن أمام الأيديولوجيات اليسارية، قررت القيادة العسكرية العليا تدريس مقررات دينية إجبارية في المدارس الابتدائية والمتوسطة التابعة للدولة. كما توسعت في شبكة المدارس الدينية التي تدرب الطلاب على القيام بالوظائف الأساسية للعلماء، كإمامة المصلين والوعظ في المساجد. وقد ثبت أن هذه المدارس كانت مصادر جذابة للتعليم والتوظف مستقبلا بالنسبة لأبناء أسر الطبقة الدنيا في الأناضول، وبحلول أوائل التسعينيات، كانت فصول هذه المدارس تضم ما يقرب من ٣٠٠ ألف طالب.

تجلت نتائج محاولة إيجاد مخرج إسلامي آمن في التسعينيات، عندما امتلأ الفراغ الذي خلفه قمع اليسار السياسي بالجماعات الإصلاحية ذات التوجه الإسلامي التي أصبحت تشكل التحدي الوحيد المتبقي للحلف المريح بين المصالح الخاصة والمؤسسة السياسية القائمة. وكان حزب الرفاه، بقيادة نجم الدين أربكان، أكبر الأحزاب الإسلامية وأكثرها تنظيما. وبتركيز حملته على إقامة نظام اجتماعي عادل، توجه حزب الرفاه برسالته إلى الأحياء الفقيرة المحيطة بالمدن الرئيسية.

وبلغ الدعم المطرد النمو الذي تلقاه الحزب ذروته في انتخابات الجمعية الوطنية عام ١٩٩٥، التي فاز فيها بـــ ٢١% من الأصوات، متفوقا على أي حزب آخر في نظام تركيا السياسي المفتت. وأصبح أربكان رئيسا لحكومة ائتلافية وشرع في برنامج للتأكيد على الطابع الإسلامي لتركيا. وأثار قلق المؤسسة العلمانية بزيارته الرسمية إلى

جمهوررية إيران الإسلامية، وتشجيعه النساء على ارتداء غطاء الرأس، وتعيينه متعاطفين إسلاميين في مناصب جهاز الدولة الرئيسية. وبدا أن أحد مبادئ أتاتورك، أي العلمانية، عرضة للانقلاب عليه. ولم يقف الجيش، الذي يعتبر نفسه حارسا لميراث أتاتورك، موقف المتفرج، وفي عام ١٩٩٧ أجبرت القيادة العسكرية العليا أربكان على الاستقالة. وكانت الخطوة الأخرى لإبعاد المنظمات الإسلامية عن الساحة السياسية هي القرار الذي أصدرته عام ١٩٩٨ المحكمة الدستورية، أعلى سلطة قضائية في تركيا، بحظر حزب الرفاه وحرمان سبعة من أعضائه، من بينهم رئيس الوزراء السابق أربكان، من العمل السياسي لمدة خمس سنوات.

وفي دفاعه عن ميراث أتاتورك العلماني، تجاهل الجيش مبدأ مهما في هذا الميراث – الديمقراطية، تحديدا. فبينما ركزت على مخاوفها من الدور السليم للإسلام في دولة علمانية بمقتضى الدستور، كانت القيادة العسكرية العليا على استعداد لإغفال السؤال الحساس بالقدر نفسه عن دور الجيش في الجمهورية الديمقراطية بمقتضى الدستور. وأصبحت التعديات على سيطرة المدنيين على صنع القرار أكثر وضوحا في رد الدولة على أنشطة القوميين الأكراد في التسعينيات.

القومية الكردية والدولة التركية: تحد إضافي أمام الديمقراطية

شكل الصراع بين رغبة الأكراد في الاستقلال الذاتي ثقافيا وسياسيا ومساعي الدولة التركية للحيلولة دون هذا الاستقلال سمة ثابتة صبغت تاريخ الجمهورية التركية (انظر الفصل العاشر). واعتبارا من عام ١٩٨٤، بلغ الصراع مستوى جديدا من الحدة مع انتشار التمرد الكردي الذي قوبل باستعراض شامل للقوة من جانب الجيش التركي.

كانت المنطقة الجبلية الغنية بالنفط التي تغطي أجزاء من تركيا والعراق وإيران وسوريا وطنا للشعب الكردي على مدار قرون (انظر الخريطة ٢٥,١). وفي تركيا، يشكل الأكراد أكبر أقلية عرقية، ويتراوح عددهم بين ١٠-١٢ مليونًا، أي ما يعادل حوالي ٢٠% من السكان. لكنهم يشكلون الأغلبية في القسم الجنوبي من البلاد، حيث يتركز وجودهم. وقد منحتهم المساحة الجغرافية التي يعيشون فيها ولغتهم المميزة الشعور بهوية مشتركة. ومنذ عهد أتاتورك وحتى الآن، تبذل الدولة التركية جهودا حثيثة لطمس الهوية الكردية بتجاهل وجودها. وتشجع السياسة الرسمية الأكراد على الذوبان في العرقية التركية السائدة، وقد تمكن غالبية من فعلوا هذا من المشاركة الكاملة في الحكومة والسياسة. أما من لم يفعل فقد استبعد من الحياة القومية للدولة.

كان التمرد الذي بدأ في عام ١٩٨٤ من تنظيم حزب العمال الكردستاني، وهو تنظيم مقاتل من تنظيمات الحركة القومية الكردية. وبالرغم من أن مطالب الحزب تراوحت بين الحدين الأدنى والأعلى، فإن هدفه الأساسي هو تحقيق استقلال ذاتي كردي ناجز سياسيا وثقافيا في إطار وحدود الدولة التركية. وتشمل هذه الرؤية شكلا من الفدرالية تستخدم فيه اللغة الكردية في المدارس، والمحاكم، والإعلام. ومن أجل تحقيق هدفها، تبنت زعامة الحزب الإرهاب كوسيلة شرعية. وشن الحزب حملة اغتيالات وتخريب استهدفت ممثلي الدولة، مثل معلمي المدارس وموظفي الحكومة ومنشآتها، وجعلت الحياة في المناطق الكردية مستحيلة. وتعطلت المشروعات، وتوقفت عمليات الحكومة، وازداد جنوب تركيا، المنطقة الفقيرة بالفعل، بعدا عن الرخاء الذي تتمتع به الطبقات المستهلكة في المدن الكبرى. وفاقمت الحكومات المتتالية في أنقرة من خراب المناطق الكردية بطريقة تصديها للتمرد. ومن منظور المؤسستين المدنية والعسكرية في تركيا، مثلت الانتفاضة الكردية تهديدا لسلامة الدولة والتراث الكمالي للأمة التركية، وصممتا على سحقها. وخلال التسعينيات، فرضت الحكومة حالة الطوارئ في معظم المناطق التركية وأطلقت يد القوات المسلحة في اتخاذ ما تراه من إجراءات ضرورية كلما استدعت الأوضاع. وكانت تلك الإجراءات قاسية بكل المقاييس. فقد لجأ الجيش إلى سياسة الأرض المحروقة التي شملت استخدام قوة النيران المركزة في المناطق المدنية، والإخلاء الجماعي لسكان قرى بأكملها، وحرق مساحات شاسعة من المحاصيل والغابات. وبحلول أواخر التسعينيات، وحسبما تشير التقديرات، كان الجيش قد دمر أكثر من ٢٣٠٠ قرية كردية، وشرد أكثر من مليونين من المواطنين أو أجبرهم على الانتقال إلى مكان آخر.

كان الخطر الذي يهدد المبادئ الديمقراطية واضحا في طريقة إدارة القيادة العسكرية العليا للحملة الكردية. وكان الجيش يرى في المسألة الكردية مشكلة عسكرية تماما وأنها لن تحل إلا بالوسائل العسكرية. وكانت الضغوط التي مارسها الجيش على النظام السياسي محاولة من جانبه لإقناع الساسة المدنيين بإطلاق يده في حملته على الأكراد.

علاقات تركيا الخارجية المضطربة

تؤكد عضوية تركيا بحلف الناتو، واعتمادها على مساعدات الغرب العسكرية والاقتصادية، وحجم تجارتها الكبير مع أوروبا الغربية، ودعمها الثابت لائتلاف الحلفاء أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١، على الصلة الوثيقة بين علاقات البلاد الخارجية وتطورها الاقتصادي. وكانت استراتيجيات التنمية في تركيا ذات توجه غربي، وتوقعت دوائرها الحاكمة أن تصبح عضوا كاملا بالاتحاد الأوروبي، والكتلة الاقتصادية الموحدة التي كانت

تخطط للتوسع خلال العقد التالي. لكن حملة الجيش ضد الأكراد والإجراءات الأمنية الداخلية المصاحبة لها أثارت انتقادات أوروبية واسعة واتهمت تركيا بانتهاك حقوق الإنسان وبأن ديمقراطيتها ترتكز إلى أسس مزعزعة. كما تساءل خبراء الاقتصاد الأوروبيون عما إذا كان اقتصاد تركيا قد تطور بما يكفي لتنضم إلى الاتحاد الأوروبي دون دعم كبير من الدول الأعضاء الأكثر ازدهارا.

وفي عام ١٩٩٩، زادت التوترات بين سياسات تركيا الداخلية وتطلعها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي وقت مبكر من ذلك العام، تمكن الكوماندوز التركي من أسر زعيم حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان، في كينيا. وقد حوكم أوجلان بتهمة الخيانة العظمى وحكم عليه بالإعدام. وأثناء محاكمته، تبنى موقفا توافقيا ودعا إلى إنهاء انتفاضة حزب العمال الكردستاني. واستجاب غالبية أتباعه لدعوته وأعلنوا وقف إطلاق النار من طرف واحد يتبعه انسحاب قوات الحزب من تركيا إلى قواعد في العراق وسوريا وإيران. وعادت الحياة إلى طبيعتها في المناطق الكردية الحضرية، وظهر في الأفق احتمال التوصل إلى حل وسط للمسائل المختلف عليها بين حزب العمال والحكومة التركية. وعند هذه النقطة، كان على حكومة بولنت إيجيفيت أن تتصدى لمعضلة أوجلان. فبينما كان الرأي العام في تركيا متحمسا لإعدام أوجلان، حذرت الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي تركيا من أن تنفيذ عقوبة الإعدام من شأنه أن يثير التساؤلات بشأن سجلها في مجال حقوق الإنسان ويمكن أن يعرقل طلبها للانضمام للاتحاد الأوروبي، الذي جعل من إلغاء عقوبة الإعدام شرطا لقبول أي دولة جديدة.

كما أضيرت علاقات تركيا الإقليمية، وسمعتها في أوروبا، بسبب المسألة القبرصية التي طال أمدها (انظر الفصل الرابع عشر). وبباعث من احتمال ضم قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، بدأت جولة جديدة من المفاوضات المكثفة تحت إشراف الأمم المتحدة بين الطائفتين القبرصة التركية والقبرصية اليونانية للتوصل إلى اتفاق يعيد توحيد الجزيرة المقسمة. لكن الأمل في إعادة توحيد الطائفتين قبل دخول الاتحاد الأوروبي انتهى بالفشل في التوصل إلى الاتفاق بحلول عام ٢٠٠٣. وفي العام التالي، أجري الاستفتاء على خطة للسلام وضعتها الأمم المتحدة قبل بها القبارصة الأتراك ورفضها القبارصة اليونانيون وسط الغضب من التعويضات غير المناسبة للاجئين عام ١٩٤٧ والقلق من عدد القوات التركية المسموح لها بالبقاء على الجزيرة. وعندما حان موعد ضم الجزيرة للاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من عام ٢٠٠٤، كانت الجزيرة لا تزال على انقسامها، الأمر الذي ترتب عليه حرمان القبارصة الأتراك من العضوية. وخلال الأعوام التالية على فشل

محادثات التوحيد، انتخبت الطائفتان زعيمين جديدين لكل منهما ممن تربطهما روابط قديمة بالحركة النقابية القبرصية. ومع حرص أنقرة على الخروج من المأزق، حيث إن آمالها في الانضمام للاتحاد الأوروبي كانت مرهونة بشدة بحل المشكلة القبرصية، تجددت الآمال مرة أخرى أوائل عام ٢٠٠٨، بأن يقوم الزعيمان القبرصيان الجديدان بإصلاح العلاقات واستئناف المفاوضات.

عودة الإسلام السياسي

رغم مساعي القيادة العسكرية العليا، بدءا من الثمانينيات، للحد من انتشار الأنشطة السياسية ذات التوجه الإسلامي، لم يتمكن الضباط من التحكم تماما في مشاعر الأتراك. وفي فوز انتخابي ساحق في خريف عام ٢٠٠٢، حصل حزب العدالة والتنمية، بزعامة رجب طيب أردوغان، على ٣٦٣ مقعدا من مقاعد المجلس الوطني الـ ٥٥٠. وحصل حزب الشعب الجمهوري على ١٧٨ مقعدًا، بينما حصل المستقلون على تسعة مقاعد. وفي رفضه للأحزاب القديمة، وضع الشعب التركي حدا لعدم اليقين السياسي والاقتصادي المرتبط بالسياسات التي سادت في التسعينيات. وقد اجتذبه برنامج العدالة والتنمية عن إصلاح الأوضاع الاجتماعية، خاصة توجهه الإسلامي المعتدل. لكن هذا العامل الأخير هو الذي أثار أكبر قدر من القلق من جانب المؤسسة العسكرية وساسة البلاد من العلمانيين المهزومين. وزعم العدالة والتنمية أنه حزب علماني ذو جذور إسلامية، وأعلن أردوغان نفسه ضرورة تعزيز حرية التعبير والحرية الدينية. لكن تظل هناك حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن أردوغان سبق أن ألقي القبض عليه باعتباره "محرضا إسلاميا" بعد إلقائه قصيدة إسلامية في مسيرة سياسية عام ١٩٩٧.

شهدت السنوات القليلة الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية العديد من الإنجازات. فبالإضافة إلى فترة النمو الاقتصادي القوي التي شهدها عهده، وضع أردوغان أهمية كبيرة على عضوية تركيا مستقبلا بالاتحاد الأوروبي واتخذ خطوات لتسريع انضمام البلاد إلى هذا الكيان. وعلى عكس سلفه الإسلامي، أربكان، الذي كانت أول زيارة له إلى إيران، قام أردوغان بجولة في العواصم الأوروبية عقب فوز حزبه بالسلطة. وساند خطة السلام التي وضعتها الأمم المتحدة لحل مشكلة قبرص وشرع في برنامج بعيد المدى للتشريعات المحلية بهدف تهدئة مخاوف الاتحاد الأوروبي. وضمن سيطرة مدنية أكبر على الجيش، بما في ذلك المراقبة البرلمانية لميزانية الجيش. ومن جهة ثانية، حقق تقدما ملموسا باتجاه التصالح مع الأقلية الكردية في تركيا بالسماح للمعلمين ومحطات الإذاعة باستخدام اللغة الكردية وبالاستثمار في المبادرات الاقتصادية والثقافية للطوائف الكردية. كما أجريت المزيد من الإصلاحات في مجالات حقوق الإنسان وحرية التعبير وقانون العقوبات.

وانتقد بعض الناشطين محدودية هذه الإصلاحات وشككوا في تعهد الحكومة التام بالمساواة وحقوق الإنسان. ومع ذلك، كوفئ أردوغان على جهوده ببدء المفاوضات من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في أكتوبر عام ٢٠٠٥. لكن المفاوضات لم تكن سهلة. وتصارع الجانبان منذ البداية حول مستوى اعتراف أنقرة بقبرص، التي أصبحت حينها عضوا بالاتحاد. لكن عددا من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي – وهو منظمة تباهي بأن توسيع عضويتها يضمن انتشار الديمقراطية في مناطق جديدة – صارت تعارض بشدة عضوية تركيا. وكشفت أصوات قلة من ساسة الاتحاد، خاصة زعماء فرنسا وألمانيا، عمق العداء وعززت من الشكوك الجماهيرية والسياسية في تركيا نفسها بشأن ما يعتزم الاتحاد الأوروبي عرضه. وقد أسهمت هذه الشكوك منذ عام ٢٠٠٥ وما بعدها في ضياع عملية الإصلاح.

وتعد المادة ٣٠١، وهي قانون صدر عام ٢٠٠٥ ليحل محل مواد في قانون عقوبات الجمهورية القديم ويشكل تهديدا خطيرا لحرية التعبير بتجريمه إهانة مؤسسات الدولة، خير مثال على تراجع جهود أردوغان الإصلاحية. وكان القانون السابق سببا للإضرار بسمعة تركيا بالخارج، لكن المادة ٣٠١ لم تقدم كثيرا لتحسينه. وكانت المواد الجديدة لا تزال تسمح بمحاكمة أي شخص يتهم بإهانة "التركية"، واستخدم في التحقيق مع مئات الأشخاص بتوجيه الاتهام إليهم. ومن بين هؤلاء كان أورهان باموق، الروائي الحاصل على جائزة نوبل، وهرانت دينك، رئيس تحرير جريدة تصدر باللغتين التركية والأرمينية والذي قتل عام ٢٠٠٧ بعد محاكمته أكثر من مرة بمقتضى المادة ٣٠١ لحديثه عن المذابح الجماعية للأرمن في أواخر أيام الإمبراطورية العثمانية (انظر الفصل التاسع). وبرغم وعودها بتعديل هذه المادة، ووضع دستور جديد، أكثر شمولا، ليحل محل الدستور القديم الذي وضعه الجيش بعد انقلاب عام ١٩٨٠، ترددت حكومة العدالة والتنمية بعد عام ٢٠٠٥ في مواصلة عملية الإصلاح، ناهيك عن تقاعسها عن بذل جهود جديدة على طريق الانضمام للاتحاد الأوروبي.

كما كان لأردوغان مشاكله مع القضاء، وهو من أقوى مؤسسات البلاد العلمانية. وقد تصاعدت حدة المواجهة بين القوى السياسية من العلمانيين والإسلاميين بصفة خاصة في منتصف عام ٢٠٠٧، عندما تصدت المحاكم للنظر في الخلاف حول التصويت البرلماني الذي اختار عبد الله جُل، وزير خارجية تركيا ومرشح العدالة والتنمية، رئيسا لتركيا، وهو منصب يتمتع بحق الاعتراض على التشريعات ويصبح شاغله القائد الأعلى للجيش. واعتبرت المؤسسة العلمانية أن ارتداء زوجة جول حجابا إسلاميا يعد علامة على

أن تأثير الدين على الحياة العامة زاد كثيرا تحت حكم العدالة والتنمية. وأجادت النخبة العلمانية الدفاع عن قضيتها ضد العملية الانتخابية أمام المحاكم، ووسط هذه المواجهة المحتدمة، تدفق ملايين الأشخاص على شوارع إستنبول وأنقرة في مسيرات تأييد للعلمانية. ووافق أردوغان على التبكير بالانتخابات. وقد جني ثمار الإنجازات التشريعية الأولى والنمو الاقتصادي القوي، وفاز في انتخابات عام ٢٠٠٧ بنسبة أكبر مما حصل عليه في انتخابات عام ٢٠٠٢.

وبدلا من أن يستغل أغلبيته الكاسحة الجديدة في المضي قدما في تقديم حزمة إصلاح دستوري جديدة، ركزت حكومة أردوغان المعاد انتخابها جهودها التشريعية على مسألة على قدر كبير من الحساسية: رفع الحظر على ارتداء الحجاب في الجامعات التابعة للدولة. فخوفا من الرجوع عن جوهر العلمانية، ضاعفت المؤسسة العلمانية من جهودها للحد من سلطة العدالة والتنمية المتنامية. وفي يونيو عام ٢٠٠٨، قضت المحكمة الدستورية العليا في تركيا برفض قانون العدالة والتنمية المتعلق بالحجاب، بدعوى انتهاكه لمبادئ الدستور التركي. وكان على أردوغان أن يقاوم، مصرا على أن من غير العدل حرمان بعض النساء من التعليم الجامعي بسبب ما يرتدين. وفي الشهر التالي، نظرت المحاكم اتهامات له ولحزبه بدعوى محاولة فرض الشريعة. وكان من سلطة المحكمة، عند حسم هذه الاتهامات، حرمان أردوغان وحزب العدالة والتنمية، كما سبق أن فعلت مع أربكان وحزب الرفاه، لكن قررا كهذا كان يمكن أن يسيء إلى النظام السياسي التركي داخليا وخارجيا. وفي النهاية، وافقت المحكمة على الغرامة المالية فقط. وبكل المعايير، أفلت الاستقرار الديمقراطي في تركيا من رصاصة.

لكن موقف أردوغان ازداد صعوبة بسبب تقلب جهوده الإصلاحية الذي تكشف في ظل غزو واحتلال جاره العراق من قبل القوات الأمريكية. وأمام هذا، وقف أردوغان في مواجهة بعض المسائل الخطيرة في السياسة الخارجية، وعلى رأسها الحاجة إلى الرد على عودة الهجمات عام ٢٠٠٧ التي شنها انفصاليو حزب العمال الكردستاني، الذين كانوا يستغلون المناطق الجبلية شمال العراق كملاجئ. كان الصراع بين الحكومة وحزب العمال قديما بالطبع. لكن تباين مصالح اللاعبين المتورطين زادت معضلة كيفية الرد هذه المرة. فمن ناحية، اضطر أردوغان إلى التفاوض مع الولايات المتحدة، التي انزعجت بالفعل من رفض تركيا السماح باستخدام أراضيها لشن غزوها للعراق عام ٢٠٠٣ (الذي عارضه معظم الشعب التركي)، بسبب قلقه على استقرار شمال العراق الخاضع للإدارة الكردية المتحالفة معها منذ زمن طويل (انظر الفصل الخامس والعشرين). ومن جهة

أخرى، كان على أردوغان توخي الحذر في علاقته بالجنرالات الأتراك الذين يمقتون برنامج حزب العدالة والتنمية السياسي والاجتماعي ويتوقون إلى الضوء الأخضر لمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني في داخل الحدود العراقية للقضاء على الخطر الذي يمثلونه. في غضون ذلك، كان رئيس الوزراء قلقا من احتمال أن يبعد ذلك الأعداد المتزايدة من المؤمنين من أكراد تركيا المتدينين، الذين كان يزداد تعاطفهم مع الأجندة الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، بل وقدموا له كتلة تصويتية مهمة في انتخابات عام ٢٠٠٧.

إيران في التسعينيات

بينما عبرت المعارضة السياسية التركية عن نفسها في التسعينيات بتعبيرات إسلامية، ظهر نمط مختلف في إيران التسعينيات، حيث أصبح السلوك العلماني والإعجاب بالثقافة الشعبية الغربية هو الأسلوب الذي تعبر به شرائح من سكان المدن عن غضبها من سياسات الأسلمة التي تنتهجها الحكومة.

وخلال السنوات التي أعقبت رحيل آية الله الخميني عام ١٩٨٩، اضطر النظام، بسبب الضغوط الشعبية والاقتصادية، إلى تخفيف بعض سياساته. وشكل خليفة الخميني في منصب المرشد الأعلى، آية الله علي خامنئي ورئيس الجمهورية، علي أكبر رفسنجاني بين عامي (١٩٨٩-١٩٩٧)، تحالفا غير مريح حاولا من خلاله الحيلولة دون المزيد من سيطرة العلماء المتشددين على مؤسسات الدولة. وفي عام ١٩٨٩، قدما سلسلة من التعديلات الدستورية تهدف إلى تقليص سلطات رئيس الوزراء وتوسيع سلطات رئيس الجمهورية. لكن التعديلات لم تحد من سلطات المرشد الأعلى، الذي احتفظ بسلطته المطلقة على القوات المسلحة، وإقرار الحرب أو السلام، وتوجهات السياسة الخارجية، إلى جانب الحق في التدخل في عملية التشريع الداخلي وقتما شاء.

وبدعم من المرشد الأعلى، أدخل الرئيس رفسنجاني تعديلات على سياسات إيران الداخلية والخارجية. وكان الاقتصاد قد تباطأ ليتعافى من آثار الحرب الطويلة مع العراق، والبلاد تعاني من انتشار البطالة، وتدهور مستوى المعيشة، وتراجع عائدات النفط، ونسبة نمو سكاني سنوي كبيرة بلغت ٣,٩%. وأدى الوضع الاقتصادي المتدهور إلى فرض مصاعب جمة على سكان المدن من الفقراء والطبقات الدنيا، وهي نفس المجموعة التي تشكل قاعدة الدعم الشعبي الأساسية للنظام. وعمل رفسنجاني على استعادة الثقة في الحكومة بخصخصة معظم الشركات التي سبق تأميمها خلال السنوات الأولى من حكم الجمهورية الإسلامية وتعيين خبراء مؤهلين لإدارة الاقتصاد.

كما كانت الحاجة الاقتصادية سببا دفع الحكومة لإنهاء عزلة البلاد الدبلوماسية. وأثناء أزمة الخليج عامي ١٩٩٠-١٩٩١، أعادت إيران علاقاتها مع المملكة العربية

السعودية وتعهدت بتحسين سمعتها الإقليمية مع التأكيد على أن إيران لا تسعى إلى تصدير ثورتها. وفيما يعتبر تخليا عن سياسات الخميني، تقدمت الحكومة بطلب قرض من صندوق النقد الدولي وشجعت الاستثمارات الأجنبية.

وقوبلت التغييرات التي أحدثها رفسنجاني ومؤيدوه بالمقاومة وتكثف الصراع حول توجه الجمهورية الإسلامية مستقبلا. فمن ناحية، كان هناك رفسنجاني ومؤيدوه من العلماء، الذين تعهدوا بالحفاظ على الجمهورية الإسلامية وسعوا في الوقت ذاته إلى إعادة توجيه سياسات الحكومة بحيث تتماشى مع واقع الاقتصاد العالمي والمطالبة بحكومة كفأة. وفي مواجهتهم، كان هناك جماعات العلماء المتشددين الراغبين في تعميق أسلمة المجتمع، واستمرار سيطرتهم على الحكم، وضمان بقاء الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها المرشد الأعلى. وعبر الصراع بين هاتين الرؤيتين المتصادمتين عن نفسه في المجلس، الذي أصبح ساحة مهمة لطرح الآراء المتعارضة. ولأن جلسات المجلس كانت تبث إذاعيا على الهواء مباشرة، أتيح للشعب واحدة من الفرص النادرة للاستماع إلى المعارضة العلنية للحكومة وخلافا علنيا حول مجموعة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية. وأسهمت مناقشات المجلس في توعية الشعب بأنه لا ينبغي تمرير مواقف الحكومة دون اعتراض وأن هناك اعتراضًا حتى في أوساط العلماء. وكان انفتاح الرئيس رفسنجاني الاقتصادي وتخفيف حكومته بعض القيود المفروضة على السلوك الاجتماعي، في جانب منه، رد فعل على خيبة أمل الناس في أداء العلماء كحكام للبلاد. وتجلى هذا الإحساس بخيبة الأمل بأوضح ما يكون في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧.

في تلك الانتخابات، تلقى مرشح الحكومة للرئاسة، المدعوم من المرشد الأعلى، هزيمة مدوية على يد المرشح المستقل محمد خاتمي بين عامي (١٩٩٧-٢٠٠٥). وقد بنى خاتمي، وهو من علماء الدين، برنامجه على التسامح، والإصلاح الاجتماعي، ومنح دور أكبر للمرأة في الحياة العامة. وكان فوزه لطمة قوية للنظام؛ حييث فاز بـــ٦٩% من الأصوات وبالذات دعم تلك الشريحتين من السكان اللتين شعرتا بالإهمال جراء ممارسات الجمهورية الإسلامية: الشباب والنساء. وكان للدعم الحماسي الذي تلقاه خاتمي من هاتين الشريحتين، وبالذات الشباب، تداعيات مهمة في المستقبل. فحوالي ما بين ٦٠-٧٠% من سكان إيران كانوا في سن الخامسة والعشرين فأقل.

ولأن سنهم كانت صغيرة بحيث لم يخبروا نظام الشاه أو الثورة التي أطاحت به، ولم يتبنوا مواقف رجال الدين الذين يحكمون البلاد العدائية المناهضة للغرب وكانوا مستائين من قيود الأسلمة التي فرضتها الحكومة على حياتهم اليومية. ورفضوا القواعد الاجتماعية التي

تعتبر أي اتصال بين الرجال والنساء غير الأقرباء انتهاكا للأخلاق العامة؛ ومقتوا دوريات الشرطة الليلية وحراس العقيدة، الذين يجوبون أحياء المدن بحثا عمن يستمعون إلى الموسيقى الغربية المحظورة أو يشاهدون شرائط الفيديو المستوردة أو الفضائيات. وحتى قبل انتخاب خاتمي، عبر كثيرون عن تحديهم لهذه القيود الاجتماعية، من شراء السلع الممنوعة من أسواق طهران السرية إلى حيازة أطباق الأقمار الصناعية غير الخافية بمنازلهم.

وكشخصية علق عليها كثيرون آمالهم، كان خاتمي من طائفة العلماء، لكنه كان علمانيا بصورة استثنائية. وبالرغم من اشتمال تعليمه على المقررات الدينية المعتادة في قم، درس خاتمي الفلسفة والتعليم بالجامعة. وشأن كثيرين من العلماء الإصلاحيين، كان مخلصا لفكرة الجمهورية الإسلامية وبضرورة الإطار الإسلامي كمرجعية للحياة السياسية والاجتماعية. لكنه يسلم بضرورة توسيع الدعوة إلى الجمهورية الإسلامية بكسب دعم الجماعات الغاضبة من سياساتها من أجل الحفاظ على مكتسبات الثورة. وكان يرغب في مشاركة النساء والشباب بفاعلية في النظام الإسلامي بدلا من احتشادهم ضده. وخلال مدة حكمه الأولى، لم يحقق نجاحا كبيرا في تأمين قدر أكبر من الحرية للصحافة والإعلام وتقييد أنشطة الوحدات التي تباشر تطبيق قواعد الأخلاق الاجتماعية.

وفي محاولاته لتوسيع قاعدة دعمه الشعبي، اشتبك خاتمي في صراع سياسي مع العلماء المتشددين المتمترسين، الذين رفضوا تخفيف قبضتهم على السلطة وما تجلبه من منافع مادية. وتجلى هذا الصراع، كما كان شأن الكثيرين من سياسات الجمهورية الإسلامية، في اختلاف آراء خاتمي ومعـــارضيه حول العلاقات الإيرانية - الأمـــريكية. وسنتناول المحاولات الأمريكية لاحتواء إيران ولجوئها إلى العقوبات الاقتصادية في الفصل التالي. وفي محاولة لتخفيف عداء واشنطن، أقدم خاتمي أوائل عام ١٩٩٨ على خطوة غير مسبوقة من جانب رئيس إيراني في عهد ما بعد الثورة، عندما وافق على إجراء حوار تلفزيوني مع محطة سي إن إن. وأثناء اللقاء، دعا إلى حوار بين إيران والشعب الأمريكي وأشار إلى إمكانية التفاوض بين البلدين. وظهرت التوترات في أوساط القيادة الدينية بعد اللقاء بقليل، عندما ألقى المرشد الأعلى خامنئي خطابا نشر على نطاق واسع يدين الولايات المتحدة وينفي أي نية لدى إيران للتصالح معها.

وعبر الاستياء الشعبي المتنامي من النخبة الحاكمة عن نفسه في انتخابات عام ٢٠٠٠ البرلمانية، عندما فاز مرشحو الإصلاحيين بثلثي مقاعد المجلس. ومرة أخرى، حصد الإصلاحيون أصوات النساء والشباب الساعين إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية، وقدر أكبر من حرية التعبير، وتقليل دور الشريعة في الأمور الاجتماعية.

لكن رغم توفر الأغلبية البرلمانية لصالح التغيير، عجز الرئيس خاتمي عن تطبيق التشريعات الإصلاحية التي كان يتوقعها أنصاره. وكان رد الفعل العنيف الناتج عن انتخابات عام ٢٠٠٠ واحدة من المشاكل الكبرى أمام الإصلاحيين. واستغل المرشد الأعلى سلطته على القضاء والإعلام والهيئات البرلمانية في إغلاق الصحف الإصلاحية، والقبض على الصحفيين والمثقفين المعارضين، وفض مظاهرات الطلاب المؤيدة للإصلاح، وعرقلة مقترحات المجلس لتعديل القوانين القائمة. وفي ظل هذا الصراع المرير، تبدت الاتجاهات الاستبدادية والديمقراطية المتنافسة التي تعد جزءا لا يتجزأ من الدستور كلية بوضوح كامل. وادعى الإصلاحيون أنهم بوصفهم نوابا منتخبين ديمقراطيا، يمثلون رغبات الشعب في دولة أكثر تسامحا وأقل استبدادا. وفي الوقت نفسه- كما لاحظنا في الفصل العشرين- كان الدستور يفوض مجلس تشخيص مصلحة النظام المكون من اثني عشر عضوا للتأكد من تطابق القوانين التي يصدرها المجلس مع الشريعة الإسلامية. وفي حالات كثيرة أثناء رئاسة خاتمي، أعطى المجلس الذرائعية السياسية الأولوية على مبادئ الشريعة. كما كان هناك حق اعتراض آخر لمجلس القضائي الأعلى، الذي استطاع تجاوز حتى قرارات مجلس تشخيص مصلحة النظام. وفي ظل هذه القيود الدستورية، استحال على خاتمي ومؤيديه الدفع بقوانين تقيد سلطات المسئولين المعينين. وكان خاتمي إصلاحيا حذرا يرغب في العمل في إطار نظام الجمهورية الإسلامية، لكن هذا النظام نفسه كان الهدف منه كبح التغييرات التي يود إدخالها.

ورغم إخفاق خاتمي التام في المجالين السياسي والاقتصادي، فقد حقق نصرا ساحقا في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠١. وردت الأعمدة القديمة للنظام على فوز خاتمي بتبني سياسة القمع التي كانت أكثر صرامة من تلك التي أعقبت انتخابات المجلس قبل ذلك التاريخ بعام. وكانت الاعتقالات وإغلاق الصحف وتشجيع القصاص العنيف من أسلحة النظام. وأمام هذه الإجراءات القمعية، بدأ أسلوب خاتمي المعتدل يفقد جاذبيته، خاصة بين طلاب الجامعة. وادعى زعماء الطلبة أن النظام لا يمكن تغييره من الداخل، كما يحاول خاتمي، لأنه مستبد ولن يسلم بتقليص سلطاته طواعية. وبتصريحاتهم تلك، كشف زعماء الطلبة عن وجود هوة واسعة بين الرئيس المنتخب شعبيا والمجلس، من جهة، والدائرة المختارة والمغلقة لرجال الدين الذين يتحكمون في مقاليد السلطة ويقررون سياسة الدولة، من جهة أخرى.

دلالة الانتخابات الإيرانية في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥

أطاحت الانتخابات البرلمانية في عامي ٢٠٠٤ بأي أمل في عبور هذه الهوة بنجاح عبر التغيير السياسي من داخل النظام. واسترد مجلس صيانة الدستور سلطة المحافظين في إيران على المجلس باستبعاد أكثر من ٢٠٠٠ من المرشحين الإصلاحيين بدعوى عدم

أهليتهم، من بينهم عشرات من النواب الذين لا يعتبرهم المجلس من المؤيدين الحقيقيين لنظام إيران الإسلامي. وكانت حركة خاتمي الإصلاحية تعاني بالفعل تحت وطأة خيبة الأمل من ميلها للمساومة وتفادي المواجهة. ولم يتبق إلا دفنها بجرة قلم. ولا غرابة إن سجلت جولة انتخابات ٢٠٠٤ أدنى نسبة تصويت في تاريخ البلاد، خاصة من جانب الشباب الذي كان سببا في اكتساح خاتمي للانتخابات مرتين. في هذه المرة، لزم كثيرون من الإيرانيين منازلهم إما احتجاجا على المناورات الانتخابية أو سأمًا من التدهور السياسي وصراع القوى الدائم بين الإصلاحيين والمحافظين.

وتوج استيلاء المحافظين الجديد على المؤسسات السياسية في الانتخابات الرئاسية عام٢٠٠٥ بفوز محمود أحمدي نجاد، عمدة طهران السابق ذي الشعبية والمعرف بتدينه وزهده. وفاجأ أحمدي نجاد، أول رئيس من غير رجال الدين منذ خمسة وعشرين عاما، الجميع بقفزه فوق بعض رجال الدولة الأكبر سنا وتحقيق نصر كاسح بحملة ركزت على تحقيق توزيع أكثر عدلا لثروة البلاد النفطية. ونجح أحمدي نجاد بصفة خاصة في الاستفادة من انتشار السخط من إهمال حركة الإصلاح للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها البطالة والتضخم والفساد. وبالرغم من أن هذا الرجل المقدام ذا التسع وأربعين عاما سرعان ما سيصبح شخصية مثيرة للجدل على الساحة الدولية، فإن فوزه في الانتخابات لم يكن له أثر كبير على جبهة السياسة الخارجية. وفي محاولتهم لتفسير فوزه، يشير نقاده إلى الضغوط التي مارسها قادة الجيش وكبار رجال الدين على الناخبين. وينبه آخرون إلى الأهمية الأكبر للتغير الجيلي التي كانت الانتخابات من علاماته. وفي كلتا الحالتين، فإن الشعب الإيراني الذي يتزايد عناده، ظل يتعجل تنفيذ تعهدات نجاد بتقليل نفقات المعيشة وتخصيص حصة أكبر في ثروة البلاد النفطية لموائد طعام الناس.

ولم يكن من السهل تلبية هذه الوعود. واستطاع الرئيس أحمدي نجاد أن يظهر قدرا من حسن النيات في زياراته إلى المناطق الريفية بتقديم الأموال لمشروعات التنمية الإقليمية في إطار خططه التي وعد بها لتحسين توزيع الثروة. وحيث إن صادرات النفط كانت تشكل أكثر من ٦٠% من عائدات إيران، كان من شأن الارتفاع الضخم في أسعار هذه السلعة أثناء فترة حكمه تسهيل إنفاق المزيد على البرامج العامة. لكن إيجاد الطرق لضخ استثمارات جديدة في الاقتصاد الإيراني دون تفاقم ضغوط التضخم كان صعبا عليه لقلة خبرته، وتعرضت سياساته الاقتصادية للنقد من جانب كل الأطياف. وساد القلق دوائر الأعمال بصفة خاصة من تآكل صندوق استقرار النفط، الذي كان يوفر الحماية أمام احتمال انخفاض الأسعار مستقبلا. كما زاد تخوفهم من شعبوية نجاد التي اعتبروها

خرقاء، خاصة محاولاته لخفض معدلات الفائدة كوسيلة لتقليل نسبة البطالة. وعبر البنك المركزي عن قلقه من احتمال أن تؤدي نسب التخفيض غير المدروسة إلى تراجع المودعين وتحويل الأموال إلى أسواق أخرى، كالعقارات، وما يترتب على ذلك من ارتفاع في نسب التضخم. والحقيقة أن ازدهار سوق الإسكان رفع الإيجارات بصورة فاقت إمكانيات الأسر الشابة، وزاد من الفجوة بين الفقراء والأغنياء بصورة واضحة.

وأسهم الغضب المتنامي بين الطبقات الدنيا في أعمال الشغب التي واجهت قرار الحكومة بخصوص حصص السولار في يونيو عام ٢٠٠٧. فبدلا من رفع أسعار الغاز الإيراني – الذي كان الأكثر دعما في العالم – إلى مستوى سعره في السوق، قامت الحكومة بفرض نظام للحصص في محاولة لتقليل اعتماد البلاد على الواردات. وبالرغم من أن إيران تجلس فوق أكبر احتياطيات النفط المعروفة في العالم، فإن ضعف قدرتها على التكرير تحتم عليها استيراد السولار لتلبية الطلب المحلي. ومن الواضح أن العقوبات الدولية جعلت من الاستثمار في مجال النفط أكثر صعوبة، لكن الإيرانيين العاديين كانوا أكثر استعدادا عند هذه النقطة لتحميل نجاد المسئولية عن متاعب البلاد الاقتصادي بسبب قلة خبرته وسوء إدارته.

كما تعرضت رئاسة نجاد للتدقيق الشديد من جانب الإعلام الدولي، خاصة بسبب إداناته الاستفزازية لإسرائيل ودعمه القوي لسعي إيران لامتلاك قوة نووية (انظر الفصل الخامس والعشرين). وبينما زاد تحديه من شعبيته بين قطاعات معينة من سكان الشرق الأوسط، فإنه أثار حذر أنظمة الحكم المجاورة واستنكار المجتمع الدولي. لكن الصورة داخل إيران كانت مختلفة بعض الشيء، مع تزايد اتساع الفجوة بين بلاغة نجاد وأعمال الحكومة. وبينما كان الرئيس يلعب دورا أساسيا في تسيير الإدارة ويمكنه التأثير بقوة على النقاشات السياسية الأكبر، لم يكن النظام متآلفا، وظلت أهم القرارات بيد القيادة الجماعية التي يترأسها المرشد الأعلى، علي خامنئي. والحقيقة أن الخطوات التي اتخذتها الزعامة الدينية لحرمان مئات الإصلاحيين من الانتخابات البرلمانية ضمنت حصر مناقشة الموضوعات المختلف بشأنها على المحافظين وحدهم. لكن الاختلاف في وجهات النظر والاتجاهات كان لا يزال حادا، كما يتضح من القلق الذي عبر عنه المحافظون المعتدلون، الذين انتقدوا رئاسة نجاد بشدة. وسيواجه حلفاء الرئيس معارضة متزايدة من جانب المحافظين الأكثر برجماتية، الذين تضرروا بشدة بسبب سياسات الرئيس الاقتصادية المتهورة وخطابه الانعزالي الذي لم يؤد فقط إلى فرار الاستثمارات الأجنبية التي كانت البلاد في أمس الحاجة إليها بل جازف أيضا بالمزيد من النتائج الخطيرة.

ونجاح أحمدي نجاد في تقليل الارتباك بسبب موقفه الصدامي من الغرب أو في جذب ما يكفي من الاستثمارات الأجنبية في ظل توجه عالمي جديد يركز على الصين والهند هو الذي سيحسم استمرار دعم خامنئي والناخبين له في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٠٠٩. وبصورة أو بأخرى، سيظل شباب إيران وشعبها القلق يصارع غضب الإحساس بالانعزال عن سيطرة الدولة ويعاني سوء الإدارة الاقتصادية. وبالنسبة لكثيرين من الطبقات الوسطى والعليا، ستظل سياسات الجمهورية الإسلامية متعارضة مع نوع الحياة الذي يريدونه في الألفية الجديدة. ولا يزال التناقض بين الإرادة الشعبية وإرادة الله كما يمثلها رجال الدين حراس الشريعة كامنا في عقول كل الإيرانيين.

استمرار النضال الإسلامي: مصر مثالا

نظرة عامة

حقق الإسلام السياسي أول انتصار له في الثورة الإسلامية التي أقحمت رجال الدين في السلطة في إيران عام ١٩٧٩. في ذلك الوقت، اعتبر معظم المراقبين هذا حدثا عارضا بسبب الظروف الخاصة السائدة في إيران ودور الشريعة الإسلامية في ذلك البلد. وبالرغم من ضرورة النظر إلى جذور الثورة الإيرانية ونتائجها من منظور الظروف المحددة لهذا البلد، فإن الصحيح كذلك أن السنوات التي مرت منذ عام ١٩٧٩ شهدت انتشار الإسلام السياسي إلى ما وراء حدود إيران وأصبح من أكثر ظواهر الشرق الأوسط استمرارية خلال السنوات الثلاثين الأخيرة. ومع تحرك حكومات مثل تركيا، أو زعماء مستبدين كأنور السادات في مصر باتجاه إسكات اليسار السياسي، لم تجد المعارضة السياسية متنفسا إلا في التنظيمات الدينية أو أحزاب اليمين. وهكذا، وبحلول التسعينيات، كان الإسلاميون يمثلون المعارضة الوحيدة للأنظمة الفاشلة التي تتمتع بالمصداقية، سواء كانت في هيئة منظمات رسمية كما في تركيا، أو كوسطاء معتدلين، وهو الغالب، يعملون من داخل النظام من أجل إعادة بناء المجتمع وإصلاحه. وتقدم مصر، التي عانت من الحركات الإسلامية، العنيف والمعتدل منها على حد سواء، مثالا كاشفا لدراسة التفاعل، الملحوظ في أنحاء المنطقة، بين نظام استبدادي فاشل ومعارضته الإسلامية.

إخفاقات حكم مبارك

تحفل شهادات الباحثين في أمور مصر في التسعينيات بتعبيرات مثل المأزق، والركود، والفساد، والاستبداد عند وصفهم نظام الرئيس حسني مبارك. وتعكس هذه الأوصاف لحكومته استياء المصريين من نخبته الحاكمة، الموجودة بالفعل منذ أواخر الثمانينيات (انظر الفصل الثامن عشر)، والتي ترسخت خلال العقد التالي، وشروع التنظيمات الشعبية في عمل ما في وسعها لإعادة تنظيم المجتمع بطرق كانت الحكومات إما غير راغبة فيها أو عاجزة عن القيام بها.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كافأت مصر على مشاركتها في ائتلاف الحلفاء أثناء حرب الخليج فى عام ١٩٩١، بالتنازل عن ديونها وتقديم حزمة مساعدات سنوية تقدر بـــ ٢,٣ مليار دولار، فإن الأداء الاقتصادي لحكم مبارك ظل متدنيا. وقد أثبت الحكم عجزه عن خصخصة شركات القطاع العام الفاشلة، بسبب نفس الأسباب التي سبق أن ناقشناها في الفصل الثامن عشر إلى حد كبير. وكانت النتيجة بقاء قدرات مصر الإنتاجية على تدنيها، وعجز الاقتصاد عن المنافسة في أسواق تزداد عولمة أكثر فأكثر. ومع الركود الاقتصادي تزايدت البطالة، وتدهورت الأجور الحقيقية، واتسعت الهوة بين القلة الثرية وجموع الشعب. وتعبر الأرقام التي تشير إلى أن حوالي ٥٠٠ ألف مصري يدخلون سنويا سوق العمل لا يجدون فرصة العمل، عن الموقف الميئوس منه بالنسبة لجيل الشباب.

وضاعف من السخط الشعبي على الآفاق المظلمة للاقتصاد تواصل إخفاقات النظام السياسية وإصراره على تقليص فرص السكان في المشاركة السياسية. وقد تخلى مبارك عن التوجهات التحررية التي شهدناها في بداية حكمه لصالح الحزب الواحد، وحكم الرئيس الأوحد. وأعادت الحكومة صياغة قوانين الانتخابات لضمان عدم فوز أحزاب المعارضة المدعومة شعبيا بمقاعد البرلمان. وهكذا، أسفرت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥، التي سادها الخداع وتزوير الأصوات وتقييد حملات أحزاب المعارضة، عن فوز الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بـــ٩٤% من المقاعد، والتي تفوق كثيرا نسبة الـــ٦٨% التي سبق أن فاز بها في انتخابات عام ١٩٨٧ الأكثر انفتاحا. ومنحت انتخابات عام ٢٠٠٥ مبارك رئاسة خامسة مدة ست سنوات. وقد حصل على حوالي ٨٩% من الأصوات، لكن نسبة المصوتين لم تتجاوز ٢٣% ممن لهم حق التصويت، وهو ما يعكس حالة الهزل التي سادت العملية الانتخابية. وزادت التوترات برفض مبارك تعيين نائب له، ليترك مسألة الانتقال السلمي للسلطة دون حل. وكان افتقاد مبارك إلى الكاريزما (انظر الفصل الثامن عشر) يعوضه بقدر ما الاعتقاد بأنه، برغم بلادته، صريح على الأقل. لكن بحلول أوائل التسعينيات، لم تجعله الشائعات عن الفساد داخل أسرته يبدو أفضل من غيره من المسئولين في الطبقة السياسية التي لا تخفى فضائحها. وزاد هذا من خيبة الأمل الكبيرة القائمة بالفعل في النظام.

رد الفعل الشعبي: نسختان من العمل السياسي الإسلامي

تركز رد الفعل الشعبي المصري على الركود الاقتصادي، والقمع السياسي، وفساد النظام في نهجين للنشاط السياسي الإسلامي، ظهرا في الوقت نفسه. تعبيرا عن النهج الأول، قام المقاتلون الإسلاميون بعصيان مسلح واسع النطاق ضد النظام بهدف الإطاحة

به. أما النهج الآخر، والأكثر أهمية، فكان يتم من خلال منظمات تطوعية تعمل في إطار النظام القائم. وقد نجحت هذه المنظمات في مأسسة الإحياء الإسلامي في إطار المجتمع المصري، وهي العملية التي أطلق عليها "الثورة الهادئة".

وفي عام ١٩٩٢، تحولت سلسلة من المصادمات المتقطعة بين الشباب الإسلامي المتشدد وقوات أمن الحكومة إلى تمرد شامل ضد النظام. وكانت أسباب التمرد اجتماعية واقتصادية، لكن المتمردين صاغوا قضيتهم بلغة تذكر بلغة الحركات الإسلامية في السبعينيات: فشل الحكم في تطبيق الشريعة جعل من مصر دولة كافرة، على حد قولهم، وعلى المسلمين إعلان الجهاد ضده. وكان التمرد غير منسق بشكل عام، لكنه جاء بتحريض من الجماعة الإسلامية، وهي ائتلاف ينضوي تحت لوائه عدد من المنظمات الإسلامية المتشددة السرية، كل منها ينفذ عملياته بصورة مستقلة. وبالإضافة إلى اغتيال عشرات ضباط الشرطة وعدد من مسئولي الحكومة، حاول المتشددون إسقاط النظام بإرباك صناعة السياحة وخلق المزيد من المصاعب الاقتصادية. وكانت السياحة مصدرا حيويا للعملة الأجنبية، وتضخ حوالي ثلاثة مليارات دولار سنويا في الاقتصاد المصري وتستوعب، بصورة مباشرة أوغير مباشرة، ملايين المصريين. وقد وقعت أكثر عمليات المتطرفين الإسلاميين في خريف عام ١٩٩٧، عندما قاموا بذبح أكثر من ستين سائحا أجنبيا بالقرب من مدينة الأقصر. وكان الخوف من التحول إلى ضحايا للعنف سببا لإحجام السائحين وبحلول أواخر التسعينيات تراجعت عائدات مصر السنوية من السياحة إلى أقل من مليارين من الدولارات. كما نقل المتطرفون هجماتهم إلى قلب القاهرة، حيث هاجمت مجموعات السائحين وقامت باغتيال المفكر العلماني البارز فرج فودة الذي كان ينتقد التشدد الإسلامي، في حادثة ذاعت وتعرضت للإدانة على نطاق واسع.

وفي محاولتهم لمعرفة أسباب العنف غير المعتاد من جانب متمردي التسعينيات، يشير الباحثون إلى أن وضعهم الديموغرافي كان يختلف عن وضع نظرائهم في السبعينيات (انظر الفصل العشرين). فمتطرفو التسعينيات كانوا عادة من بين عناصر السكان الأصغر سنا والأكثر فقرا وعدد خريجي الجامعات بينهم أقل كثيرا مما كان عليه الحال في السبعينيات. وكان تمردهم ردا على تدني أوضـــاعهم بسبب إهمال المناطق الريفية والعشوائيات المحيطة بالمدن الكبرى حيث غابت الخــدمات البلدية؛ كان تمرد أكثر الناس تضـــررا من تدهور الأوضاع الاقتصادية. وكانوا أكثر تطرفا وانعزالا من خريجي الجامعـــات من أبناء الطبقة الوسطى الذين شكلـــوا العمود الفقري لمنظمات السبعينيات.

وردت حكومة مبارك على تهديد المتطرفين بحملة مضادة ووحشية على الإرهاب. وأغارت قوات الأمن على أحياء القاهرة واجتاحت القرى في وسط مصر وجنوبها، حيث حظي التمرد بأكبر دعم شعبي. وقامت باعتقالات واسعة في أوساط المتطرفين والمتعاطفين معهم، الذين كانوا عادة من أصدقائهم وأقاربهم، في إطار حملة من الترويع والعنف المنظم دون أدنى مراعاة لحقوق الإنسان أو قواعد القانون. وصدر قانون لمكافحة الإرهاب يسمح للدولة بمحاكمة المدنيين المشكوك في ممارستهم لأنشطة إرهابية أمام محاكم عسكرية، أحكامها غير قابلة للاستئناف. وخلال التسعينيات، حكم على حوالي مائة مدني بالإعدام من قبل المحاكم العسكرية وحدها، بينما اعتقل آلاف آخرون بمقتضى سلطات الطوارئ.

بحلول أواخر التسعينيات، كانت إجراءات الحكومة الوحشية قد مكنت قوات الأمن من كبح أنشطة المتطرفين. ويأس كثير من النشطاء من عزلتهم الطويلة في السجون وفي مجتمع سئم العنف. وأصبحوا إما رهائن المحابس أو أعلنوا توبتهم، ورفضوا مذابح المتطرفين العديمة المعنى. لكن آخرين، وبسبب يأسهم من الفشل في الإطاحة بالحكم وغضبهم أكثر من انقسامهم بسبب السجن وإجبارهم على الاعتراف، انضموا إلى أيمن الظواهري، الجراح الذي أسس أحد التنظيمات الإرهابية المصرية ثم أدخلها في تحالف مع أسامة بن لادن زعيم القاعدة. ويرى الظواهري، الذي أصبح الرجل الثاني في الهرم السياسي للقاعدة، أن الهجوم على الولايات المتحدة والغرب يمثل أهم وسيلة لهزيمة نظام مبارك الكافر: إذا توقف الدعم الأمريكي لحكام الشرق الأوسط الفاسدين فستسقط نظمهم. وكانت أعداد من التحقوا بالظواهري، في السودان أولا ثم في أفغانستان، محدودة. وكانت مواقفهم الأيديولوجية والعقائدية تتعارض بشدة مع الجماعات الإسلامية الأخرى. وبلغت هذه الخلافات، التي نشرت على نطاق واسع في الشرق الأوسط، حدا بالغا من الشراسة أحيانا. وأحد الأمثلة القريبة هو ذلك الرفض المسبب لعنف القاعدة من جانب الدكتور فضل (المعروف كذلك باسم سيد إمام الشريف، إلى جانب أسماء أخرى)، مستشار الظواهري وشريكه سابقا. وقد أرسل بيانه بالفاكس إلى عدد من وكالات الأنباء من زنزانته بمصر أوائل عام ٢٠٠٨. يقول دكتور فضل "نحن كمسلمين محرم علينا العدوان، حتى لو فعل أعداء الإسلام هذا". ومن الصعب تقييم التداعيات بعيدة المدى لمثل هذه المراجعات، لكن رد الظواهري شخصيا بشريط فيديو مسجل أشار إلى قدر ما من القلق. وفي رده على ما قال الدكتور فضل، شكك في وجود ماكينات فاكس في زنازين السجون المصرية وتساءل "هل هي متصلة بنفس خط آلات الصدمات الكهربائية؟"[1].

---

(1) Lawrence Wright, "The Rebellion Within: An Al Qaeda Mastermind Questions Terrorism," New Yorker, June 2, 2008.

وسط محاولات المتطرفين المتوالية للإطاحة بالنظام المصري بالقوة، كان هناك شكل آخر من النشاط الإسلامي يكتسب الأهمية وله تداعيات عميقة مماثلة. وكان هذا الشكل من النشاط محافظا باعتدال وبعيد عن السياسة؛ كان تعبيرا عن رغبة الشعب ككل في المشاركة في العملية السياسية وبناء مجتمع جديد يقوم على الديمقراطية، ويحترم حقوق الإنسان، ويؤكد بصفة خاصة على العدالة الاجتماعية – وهو هدف يشكل ملمحا بارزا في الدين الإسلامي. ولا يمكن أن نطلق على هذا النشاط الوسطي حركة، فلم يكن لها تنظيم يتولى عملية التنسيق بل كانت تتألف من أنشطة عدد من الجماعات المنفصلة في قطاعات مختلفة من المجتمع المصري.

فعندما سمح السادات للإخوان بمواصلة نشاطهم العلني في السبعينيات، تبنوا موقفا وسطيا وإصلاحيا وأعلنوا عزمهم العمل في إطار النظام. وبحلول التسعينيات، كان الإخوان قد أسسوا مع غيرهم من منظمات متطوعي الطبقة الوسطى شبكة من المؤسسات الخيرية، والعيادات، والمستوصفات، ودور الحضانة، وجمعيات المساعدة القانونية التي كان وجودها بحد ذاته شاهدا على فشل النظام القائم. وكان النشطاء المعتدلون، المدفوعون بأجندة اجتماعية لا دينية صريحة، يسعون إلى دمج المبادئ العامة للإسلام في إصلاح اجتماعي مسئول. وكان الهدف من أنشطتهم هو بيان ملاءمة الإسلام للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، والتوعية، ضمنا، بقصور النظام في معالجتها.

ويتمثل الفارق الأساسي بين الأنشطة الإسلامية في السبعينيات وما يسمى بالثورة الهادئة في التسعينيات في الطريقة التي ترسخت بها الأخيرة في تيار المجتمع المصري السائد. فعلى سبيل المثال، سيطر أعضاء الإخوان المسلمين وغيرهم من الإسلاميين المعتدلين على نقابات المحامين والأطباء والمهندسين والصحفيين. ونجد دليلا آخر على مدى الثورة الهادئة في انتشار المساجد الخاصة والمدارس الإسلامية بعيدا عن الإشراف المباشر للدولة. ويرى معظم دارسي الظاهرة الإسلامية المعتدلة أنها احتضنت الأشخاص من كل الطبقات الاجتماعية والتقسيمات العمرية إلى جانب العناصر النسائية. وبالرغم من أن النشاط الاجتماعي كان في مقدمة الإسلام السياسي المعتدل، فقد كان له أيضا أبعاده الدينية التي عبرت عن نفسها في زيادة أعداد مجموعات دراسة القرآن وعودة الصوفية.

وعلى الرغم من أن الإسلاميين المعتدلين لم ينافسوا مباشرة على سلطة الدولة، فإن تزايد أعدادهم وبرامجهم الاجتماعية الفعالة مثل تحديا ضمنيا لنظام كان مصمما على الحيلولة دون ظهور جماعات معارضة فاعلة. وعليه، استغل النظام مناخ الأزمة التي تسبب فيها المقاتلون المتطرفون في التسعينيات لمداهمة المعتدلين كذلك، فألقى القبض على

الصحفيين والشخصيات البارزة المرتبطة بالوسطيين، وقيد ظهورهم في الإعلام، وفرض الرقابة على إصداراتهم. ويرى المؤرخ رايموند وليام بيكر أنه بينما أمكن احتواء الأقلية العنيفة بالقوة، "كان ظهور قوة اجتماعية وسياسية، مترسخة في القيم الدينية والثقافية المشتركة، التي يشكل مجرد وجودها في الحياة العامة انتقادا قاسيا للنظام القائم هو الأكثر إضرارا بنظام سياسي تابع وفاسد"(١). وبالنسبة لبيكر، فإن الهجوم على الوسطيين الإسلاميين السلميين لم يسلط الضوء فقط على إخفاقات النظام، بل وكذلك على افتقاده إلى الشرعية.

وكانت انتخابات عام ٢٠٠٥ مثالا على هذا. فبالرغم من أن جماعة الإخوان كانت محظورة رسميا كحركة سياسية، فقد سمح لأعضائها بالترشح كأفراد مستقلين. ونجحت حملتها جيدة التنظيم في الفوز بحوالي ٢٠% من المقاعد البرلمانية (٨٨ مقعدا من أصل ٤٤٤ مقعدًا)، وهو إنجاز تتزايد أهميته إذا أخذنا في الاعتبار أنهم فازوا بنصف المقاعد التي نافسوا عليها. وجاء هذا برغم، أو ربما بسبب، العوائق الكثيرة التي وضعتها في طريقهم (وكذلك في طريق أحزاب المعارضة اليسارية والليبرالية والعلمانية) الحكومة والألاعيب التي تورطت بها لإنجاح مرشحي الحزب الحاكم، الحزب الوطني الديمقراطي. وتأكدت تغذية القمع لجاذبية دعوة الإخوان المسلمين عند الشعب بالفاعلية التي دفع بها أعضاؤهم في البرلمان بالإصلاحات السياسية، خاصة في مجال القضاء. فقد استقبل دعمهم لتحدي القضاة المصريين الذين انتقدوا المخالفات في انتخابات عام ٢٠٠٥ استقبالا حسنا، وفي العام التالي، تحمل الإخوان وطأة هجوم الحكومة على المظاهرات التي نظمت تضامنا مع القضاة. وأكدت عملية القبض عليهم على معارضة الإسلاميين بوصفها المعارضة الأقوى للحكومة، وزاد من جاذبيتهم سياسيا. ولم تؤد محاولات الحكومة للحد من النفوذ السياسي للإسلاميين المعتدلين إلا إلى تصعيد المواجهة مع الحركة الاجتماعية الدينية الشعبية وزيادة عزلتها عن غالبية مواطنيها.

حزب الله والصراع على لبنان

في لبنان، تضافرت القدرات العسكرية التي تشكلت بفعل مجموعة من العوامل الجيو - سياسية مع فاعلية المعارضة الإسلامية في تقديم الخدمات الاجتماعية. فمنذ التسعينيات، تصاعدت التوترات بين الحكومة اللبنانية وحزب الله، الحزب الشيعي القائد، الذي يمثل أكبر أقليات البلاد وأكثرها حرمانا على مر التاريخ. وكان حزب الله المجموعة

(1) **Raymond William Baker, "Invidious Comparisons: Realism, Postmodern Globalism, and Centrist Islamic Movements in Egypt," in John L. Esposito, ed., Political Islam: Revolution, Radicalism, or Reform? (Boulder, 1997), p. 128.**

الوحيدة التي احتفظت بسلاحها بعد الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٨٩)، وهو تمييز نجحت في تحقيقه بوضع نفسها بوصفها "المقاومة" اللبنانية لاستمرار احتلال إسرائيل للجنوب. وتحت قيادة زعيمه، حسن نصر الله، تحول حزب الله إلىٰ جبهة سياسية في التسعينيات إلى جانب عملياته العسكرية. وبعمله هذا، واجه مقاومة شديدة في سعيه للتوافق على دوره كميليشيا، تلقى دعم سوريا وإيران، بينما تشارك في البنية الدستورية اللبنانية كحزب سياسي وطني. وهناك حدثان في أوائل القرن الحادي والعشرين كشفا عن تأثير وضع حسن نصر الله المبهم في إشاعة عدم الاستقرار. فقد كان اغتيال رفيق الحريري، رئيس الوزراء السني (١٩٩٢-١٩٩٨و ٢٠٠٢-٢٠٠٤)، الصادم في فبراير ٢٠٠٥، وحرب إسرائيل التدميرية ضد حزب الله عام ٢٠٠٦، سببا في تعميق الانقسام السياسي في لبنان بقدر لم نشهده منذ أن أنهى توقيع اتفاق الطائف الحرب الأهلية التي دامت خمسة عشر عاما.

لبنان في ظل اتفاق الطائف

لم يكن انتهاء الحرب الأهلية حلا حقيقيا للانقسام الداخلي المتراكم الطبقات والمعقد بين طوائف لبنان المختلفة (انظر الفصل الثامن عشر). وكان النظام السياسي المنقح الذي اتفقت عليه الفصائل المتحاربة في الطائف، بالمملكة السعودية، يخصص مناصب سياسية متساوية للمسلمين، بدلا من تخصيص خمس للمسلمين وست للمسيحيين كما كان الحال في السابق. وعلى الرغم من أن اتفاق الطائف أقر بوجود تأثير خاص لسوريا على الشئون اللبنانية، فإنه دشن كذلك مرحلة من إعادة النشاط للممارسات الديمقراطية.

وشهدت التسعينيات سلسلة من الانتخابات الوطنية التي، برغم ما وجه إليها من اتهامات بالتلاعب في الدوائر الانتخابية، شهدت انتظام دورات البرلمان لمدة الأربع سنوات المنصوص عليها في الدستور. وقد أمن هذا النجاح الانتخابي، في جانب منه، مشاركة حزب الله. وقد فاز حزبه السياسي، وهو من أكبر أحزاب البلاد وأكثرها تنظيما، واحتففظ بحوالي ١٠% من مقاعد المجلس التشريعي اللبناني. وفي هذه الانتخابات، اصطفت الطوائف الإسلامية بالتدريج خلف قادتها في البرلمان. وفي أوساط الشيعة، ظلت العلاقات بين حزب الله وأمل فاترة طوال عقد التسعينيات، لكنها تحسنت بصورة ملحوظة عندما توترت العلاقات مع السنة. كما حظيت الطائفة السنية كذلك بقيادة موحدة، بينما صادف مسيحيو لبنان مشاكل جمة لحل مسألة التمثيل السياسي.

ورغم تأكيد آليات الطائف على الهوية الدينية في لب السياسة اللبنانية، لم تكن الاستجابة الداخلية للتحديات التي واجهت لبنان منذ انتهاء الحرب الأهلية طائفية دائما. بل

إن المعركة الرئيسية كانت بالأحرى بين الرؤى المختلفة لدور لبنان في المنطقة. فمن ناحية، كان الهدف- والذي تبناه بأكبر قدر من الحماس رفيق الحريري، رئيس الوزراء السني الذي تولى قيادة لبنان معظم سنوات ما بعد الحرب الأهلية- هو إعادة بناء بيروت كحاضرة كوزموبوليتانية في شرقي البحر المتوسط.

وعودة إلى الأيام التي لعب فيها رجال الأعمال اللبنانيون دورا حيويا كجسر اقتصادي بين الشرق الأوسط والغرب، سعى الحريري إلى تحسين العلاقات مع فرنسا والولايات المتحدة، وكذلك مع دول الخليج الغنية بالنفط، حيث بنى ثروته الشخصية التي تقدر بمليارات الدولارات. وتلازم مع هذه الرؤية قدرا من النفور من سيطرة الدولة؛ فقد اعتبر النظام الاقتصادي الحر ضرورة لتشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، بينما كان من شأن رعاية التحالفات السياسية مع الغرب تخفيفا للحاجة إلى جيش وطني قوي. وشيد الحريري وسط بيروت كمقصد سياحي جذاب، لكن هذا لم يحقق الكثير لغالبية اللبنانيين. وقد فشل في بناء مشروع وطني قادر على إعادة صياغة سياسات البلاد الطائفية.

ووقف في معارضة الحريري رؤية جديدة للبنان ترى البلاد في مواجهة أعداء معينين تحتاج إلى الحماية منهم. وفي حين أن من المؤكد أن حزب الله كان من ضمن هذا المعسكر، فقد كان ممثله السياسي الرئيسي في السنوات الأخيرة هو رئيس الجمهورية الماروني الموالي لسوريا، إميل لحود (١٩٩٨-٢٠٠٧)، الذي كانت مدة حكمه ست سنوات امتدت لثلاث سنوات أخرى بعد ضغط سوريا لتعديل مواد الدستور اللبناني. وأحرز حزب الله نصرا ضخما في مايو عام ٢٠٠٧ بانسحاب إسرائيل من المنطقة الأمنية جنوب نهر الليطاني. لكن هذا كان انتصارا لا لبس فيه، لأن هذا الانسحاب خفف أيضا الزعم بأن لبنان بلد في حالة صراع دائم ضد الأعداء. ولهذا السبب، أصبحت قضية مزارع شبعا - المنطقة المتنازع عليها التي استمرت إسرائيل في احتلالها والقريبة من ملتقى الحدو اللبنانية - الإسرائيلية - السورية - سببا مهما لحزب الله حيث احتفظ بصراع البلاد مع إسرائيل، التي تعتبر المنطقة جزءا من مرتفعات الجولان، في بؤرة الاهتمام. وبصورة أعم، تقاسم كثير من اللبنانيين الرؤية العربية الشائعة التي ترى أن إسرائيل والولايات المتحدة شرعتا في مشروع للهيمنة على المنطقة، وهو ما نجد الدليل عليه في تزايد أعداد الصراعات التي شهدتها المنطقة في بداية القرن الحادي والعشرين: خاصة قمع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وغزو العراق، والضغط الأمريكي الشديد على إيران وسوريا.

اغتيال الحريري وحرب حزب الله مع إسرائيل

جاءت نقطة التحول الرئيسية في هذه المعركة الحامية بين الرؤى المتناقضة عندما انفجرت سيارة ضخمة ملغومة في يوم الحب من عام ٢٠٠٥ بوسط بيروت. وجاء الانفجار، الذي أودى بحياة رفيق الحريري وعدد من مساعديه وحراسه الشخصيين، بعد مواجهة الحريري الحاسمة مع سوريا قبل ذلك بعام (حول رئاسة لحود)، لدرجة أن كثيرين من اللبنانيين، وكذلك المجتمع الدولي، سارعوا بتحميل دمشق مسئولية الاغتيال. وكانت الحكومة السورية تتعرض بالفعل لضغوط متزايدة كي تنسحب من لبنان: على سبيل المثال، دعا قرار الأمم المتحدة رقم ١٥٥٩ الصادر برعاية فرنسا والولايات المتحدة في سبتمبر عام ٢٠٠٤ كل القوات الأجنبية الباقية إلى الانسحاب وكذلك نزع سلاح كل الميليشيات. وسواء كان الرئيس السوري بشار الأسد أصدر أوامر مباشرة باغتيال الحريري أم لا، فقد تدفق آلاف اللبنانيين على الشوارع في أعقاب الانفجار احتجاجا على الاحتلال السوري، الذي حملوه مسئولية تبديد الآمال في المستقبل الأكثر هدوءا وازدهارا التي كان يجسدها الحريري. ودعا نواب بالبرلمان، يقودهم وليد جنبلاط (زعيم الأقلية الدرزية)، إلى "انتفاضة الاستقلال" ضد سوريا. وقد وقر في ذهن كثير من اللبنانيين أن وجود الجيش السوري، الذي دخل البلاد في البداية بطلب من المسيحيين عام ١٩٧٦ واستدعي بعد ذلك للمساعدة في تطبيق اتفاق الطائف عام ١٩٩٠، طال أكثر مما ينبغي.

وبلغت الاحتجاجات السياسية الجماهيرية ذروتها في ١٤ مارس (آذار)، عندما اكتظت شوارع بيروت بحوالي مليون شخص احتجاجا على الوجود السوري في لبنان ويدعون إلى التحقيق في اغتيال الحريري. وأصبح الحادث اسما لائتلاف سياسي جديد، كتلة ١٤ آذار، تألف من عدة مجموعات تضم سنة ودروزًا وبعض المسيحيين، بقيادة سعد بن الحريري. وبدعم كبير من الدول الغربية، لم تتمكن قوى ١٤ آذار فحسب من الضغط على سوريا لسحب قواتها بحلول أبريل بل وأصبحت كذلك كتلة مهيمنة في البرلمان بعد الانتخابات التي جرت في مايو ويونيو. وتشكلت بعد ذلك حكومة في أواخر عام ٢٠٠٥ ضمت أول وزيرين لحزب الله في مجلس الوزراء. لكن في مستقبل قريب سيزداد حذر الطائفة الشيعية من كتلة ١٤ آذار، التي ترى فيها تهديدا لوضع الشيعة ككل في لبنان. ولم يكن الشيعة قلقين بصورة خاصة من رحيل السوريين، لكنهم كانوا ساخطين على الضغط المستمر من أجل نزع سلاحهم إلى جانب مزيد من القلق العام حول ما يمكن أن تنتهي إليه عملية إعادة التوازن الإقليمي المتسارعة. لكن برغم تعمق الخلاف البادي بين المسلمين، مع خطوط المعركة المرسومة حول مسألة نزع سلاح الميليشيات حدث ابتعاد فجائي عن الاستقطاب الطائفي في فبراير عام ٢٠٠٦، بالتحالف بين حزب الله وميشيل

عون، قائد الجيش السابق الماروني الذي عاد مؤخرا من منفاه ليتولى قيادة حزبه الشعبوي، الذي يتألف من المسيحيين بالأساس. وكقائد عام للقوات المسلحة اللبنانية عام ١٩٨٩، كان الجنرال عازفا عن القبول بدور السيد الأعلى السوري الوارد باتفاق الطائف وقام بحملة عسكرية فاشلة، وإن كانت مدمرة، لطرد القوات السورية. وبعدها بستة عشر عاما، وبعد أن وجد نفسه مستبعدا من الزعامة المسيحية، وجد أن التحالف مع حزب الله هو أفضل وسيلة لاستعادة الزعامة. وبالنسبة لحزب الله، كان التحالف يتيح فرصة مفيدة لبناء كتلة متجاوزة الطوائف.

وتحولت الاضطرابات السياسية المتزايدة إلى انقسام أكثر طائفية عشية الحرب بين حزب الله وإسرائيل في صيف عام ٢٠٠٦. ففي ١٢ يوليو، قام حزب الله بهجوم على الحدود الإسرائيلية اختطف خلاله جنديين وقتل ثمانية آخرين. وربما اعتقد حسن نصر الله أنه بذلك سيضطر رئيس الوزراء إيهود أولمرت إلى إجراء تبادل مباشر للأسرى، لكن أولمرت رد بهجوم شامل على قوة حزب الله. وقد أسفرت الحرب، التي يطلق عليها حرب يوليو أو الحرب اللبنانية الثانية، عن مقتل أكثر من ألف لبناني (معظمهم من المدنيين)، وجرح عدة آلاف ونزوح مليون شخص. وكانت الأضرار التي حلت بالبنية التحتية للبلاد بالغة، إلى جانب وجود كميات كبيرة من الذخيرة التي لم تنفجر تركت على الأرض بعد انتهاء الحرب. وفي إسرائيل، قتلت صواريخ حزب الله ٤٣ مدنيا واضطرت الآلاف إلى ترك منازلهم؛ كما قتل في الغزو ١١٧ من قوات جيش الدفاع.

في المدى القصير، خرج حزب الله من الصراع الدموي مدعيا الانتصار. واستغل الحرب لدعم مطالبة الشيعة بالاحتفاظ بأسلحتهم تحت دعوى ضرورتها للدفاع عن لبنان. وتدعمت الحجة بالتأييد الكبير الذي أظهرته الولايات المتحدة للقصف الإسرائيلي المكثف: تضرر بشدة موقف الزعماء اللبنانيين الداعين إلى توثيق العلاقات بالغرب من وصف وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس لإراقة الدماء بأنها "مخاض شرق أوسط جديد"[1]. أضف إلى هذا أنه برغم الخسائر الفادحة التي تكبدها حزب الله، كانت صواريخه التي انهالت على إسرائيل على مدى ثلاثة وثلاثين يوما، وانتظامها برغم استمرار القتال، سببا إضافيا لزعمهم القدرة على الثبات في مواجهة إسرائيل. وأتاحت الفترة التالية على الحرب لحزب الله فرصة إضافية لإظهار قوته، بقيامه بإعمار المباني والمرافق المدمرة بسرعة وكفاءة.

---

(1) Quoted in Neil MacFarquhar, "Changing Reaction: Tide of Arab Opinion Turns to Support for Hezbollah," New York Times, July 28, 2006.

لكن في المدى البعيد، أصبح وضع حزب الله الملتبس في الساحة السياسية اللبنانية أكثر صعوبة. فقد زادت الحرب وما ترتب عليها من نتائج سياسية إلى تزايد الاستقطاب بين كتلتين طائفتين كبيرتين – كتلة الرابع عشر من آذار الحاكمة، والدروز وغالبية المسيحيين، من ناحية، ومعسكر المعارضة المؤلف من الشيعة إلى حد كبير، مع بعض الحلفاء من وجهاء المسيحيين وقلة من اليساريين الموالين لسوريا على الجانب الآخر – يتهم كل منهم الآخر بالعمالة لقوى أجنبية. واتهم معظم غير الشيعة، الغاضبون من حجم الدمار بعد سنوات من الهدوء والتعمير، نصر الله بالتهور وجر البلاد إلى حرب لم تخدم سوى أهدافه، أو أهداف إيران. وعندما تهكم على نصر الله متسائلا عمن "سيهديه نصره" – مشيرا إلى سوريا أو إيران – رد نصر الله على الفور بأن نصره لكل لبنان: "لكل عربي ومسلم ومسيحي شريف وقف مع لبنان ودافع عنها"[(١)].

ولقلقه المتزايد من أن الائتلاف الحاكم لن يحمي مصالحه، طالب حزب الله بدور أكبر في صنع القرار. وبدأ في الضغط في سبيل قضيته أواخر عام ٢٠٠٦، بسحب الوزراء الشيعة من الحكومة وإخراج المظاهرات المستمرة إلى شوارع وسط بيروت وتعطيل الحركة فيها. وجاءت المواجهة الحاسمة الكبرى في مايو عام ٢٠٠٨، عندما بدأت الحكومة تحدي أطراف مهمة في بنية حزب الله التحتية الأمنية. وردا على هذا، قامت القوات العسكرية لحزب الله بالسيطرة على جنوب غرب بيروت، بينما التزم الجيش موقف الحياد. وتدهور الموقف بالنسبة لكل الأطراف: كان انتصار حزب الله السهل مهينا لزعماء السنة، لكن شرعية حزب الله كحزب سياسي تقليدي، مقابل ميليشيا مسلحة في وجه الطوائف الأخرى، تقوضت بشدة. والحقيقة أن بوادر الحل الوسط ظهرت على الفور تقريبا، بفضل رغبة عارمة في تجنب قصاص خمسة عشر عاما من الحرب الأهلية وجهود رئيس الوزراء القطري، الشيخ حامد بن جاسم آل ثاني، في التوصل إلى تسوية بين الفرقاء. ومهد الاتفاق الذي توصل إليه، ووقع في الدوحة في ١٥ مايو، الطريق للعودة المحتملة لحكومة عادية بالتمهيد لانتخاب رئيس ماروني جديد وبإعطاء المعارضة بقيادة حزب الله حق الاعتراض على سياسات الحكومة.

الخليج الصاعد

في تناقض حاد مع الصراعات المدمرة التي اختمرت في مناطق كثيرة من الشرق الأوسط، شهدت بلاد الخليج الغنية بالنفط والغاز عهدا من التنمية الحضرية المؤثرة. ومنذ عام ٢٠٠٣، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات الخليج، التي تدفقت عليها

---

(1) Quoted in Roula Khalaf, "Lebanon's Hypnotic Icon," Financial Times, August 19, 2006.

عائدات النفط. واستفادت إدارة هذا الازدهار من دروس فشل إدارة الأزمة المالية بكفاءة أثناء صدمات النفط في السبعينيات (انظر الفصل الحادي والعشرين). وتركزت الجهود على تسديد الديون المعلقة والتوسع في الادخار والاستثمارات الخارجية التي بشرت بالإبقاء على دول الخليج ضمن الدول الأغنى في العالم بعد جفاف آبار النفط. كما بذلت جهودا حثيثة لتنويع الركائز الاقتصادية للمنطقة. وباحتضانها العولمة، قدمت مدن مثل الدوحة وأبو ظبي ودبي خدمات تجارية ومصرفية ناجحة. وتحولت الشواطئ الرملية بطول الحافة الغربية للخليج ــ بل وتشكلت من جديد على هيئة جزر تتخذ شكل سعف النخيل ــ إلى مزارات سياحية. أضف إلى هذا أن مدن الخليج أصبحت تشكل الآن قوى ثقافية أيضا، عن طريق الاستثمار الكثيف في التعليم والمشروعات القائمة على المعرفة مثل إقامة فروع لمتحف اللوفر وجوجنهايم وفروع خارجية لبعض من أكبر جامعات العالم. وباستخدام العمارة المتقدمة، غيرت هذه الاستثمارات كثيرا من آفاق مدن الخليج.

ومن غير الواضح إن كانت هذه التغييرات ستدوم على المدى الطويل. وحسبما توقعنا، فقد ثبت أن إنفاق فائض العائدات يعتبر عامل توازن خطيرًا. وأكبر مشكلتين في هذا الصدد هما التضخم وقوة العمل. فمع هذا النمو غير المسبوق، كان من المتوقع حدوث قدر من التضخم، لكنه تفاقم في الخليج لأن العملات مقومة بالدولار الأمريكي. ولم يكن تدهور قيمة الدولار يعني ارتفاع تكلفة الواردات المسعرة باليورو أو الين فحسب بل كان معناه كذلك أن الولايات المتحدة إذا خفضت معدلات الفائدة، فإن على حكومات الخليج عمل الشيء نفسه. وبالرغم من أن تخفيض الفائدة قد يكون السياسة الصحيحة في ظل اقتصاد متباطئ، فهو يعوق جهود ترويض التضخم في اقتصادات الخليج المزدهرة. وتلقي أوضاع العمال المهاجرين، الذين يتمتعون بالحد الأدنى من الحماية القانونية وغالبا ما يعيشون في معسكرات عمل مغلقة في ضواحي المدن، بظلال قاتمة على ازدهار البناء الذي يستحيل بدونهم. وانتقدت منظمات حقوق الإنسان بشدة المعاملة السيئة التي يلقاها العمال المهاجرون، الذين يرون تكاليف معيشتهم وهي تتصاعد وقيمة تحويلاتهم وهي تتدهور.

وينبغي الاعتراف بأهمية تعبير هذا الثقل الاقتصادي لهذه الدول الخليجية عن نفسه دبلوماسيا. فقطر، العضو بمجلس الأمن عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، على سبيل المثال، تمارس دورا دبلوماسيا كبيرا كوسيط بينما تحتفظ بعلاقات وثيقة بشركاء متنوعين، بل وحتى متصادمين. ومن ناحية، تتولى قطر قيادة الطريق نحو إقامة دول الخليج العلاقات مع إسرائيل وهي حليف استراتيجي مهم للولايات المتحدة، التي كانت قواعدها هناك محورا حاسما في الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. ومن ناحية أخرى، أقامت قطر علاقات

مهمة مع أعداء أمريكا: استضافت محادثات الدوحة التي توصلت إلى ترتيبات تشارك السلطة في لبنان (التي يرى كثيرون أنها كانت في صالح حزب الله) ودعت الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لحضور مجلس التعاون الخليجي أواخر عام ٢٠٠٧. كما اجتذب سخاء الأسرة المالكة في دعمها لقناة الجزيرة الفضائية في قطر، التي ربما كانت السبب الأهم في وضع البلاد على الخريطة، معدلات مشاهدة عالية لتغطيتها قصف إسرائيل للبنان عام ٢٠٠٦ والانتفاضة الفلسطينية، وكذلك انفرادها ببث أشرطة فيديو من إنتاج القاعدة ولقاءاتها المطولة مع زعماء صاعدين مثل نصر الله ومقتدى الصدر.

كانت استجابة دول الخليج للتحديات السياسية في السنوات الأخيرة مختلطة. ففي الكويت، حيث اندفعت الإصلاحات الديمقراطية بأقصى طاقتها، كان التوعك الاقتصادي النسبي سببا لتزايد السخط بين بعض الكويتيين، وكذلك داخل الأسرة الحاكمة، مع النقاشات البرلمانية العنيدة، والتافهة أحيانا. وكانت التشريعات المعطلة الرامية إلى إصلاح اقتصاد الكويت الخاضع لسيطرة الدولة تقف على طرف نقيض من النشاط الاقتصادي الزائد بين الأسر الملكية الخليجية الأصغر. وفي قطر، حيث لم يترجم بعد الاستثمار المتنامي في التعليم والمعرفة إلى حركة معارضة حاسمة، لا زالت الأسرة المالكة تسيطر على مقاليد الحكم.

ولا شك أن كل دول الخليج شعرت بتداعيات تغير السياسة الأمريكية في السنوات الأخيرة. وكان غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، الذي تناولناه في الفصل الأخير، نقطة تحول أثرت في الساحة السياسية لمنطقة الخليج. وكانت واشنطن قد خططت للإطاحة بديكتاتور العراق، صدام حسين، وتدشين طريق ديمقراطي جديد لكل جيران العراق. لكن الضغط الأمريكي من أجل التغيير الديمقراطي لم يتجسد قط. وبدلا من ذلك، اتسم التأثير الإقليمي بتجدد المعارضة الإسلامية وتفاقم التوترات الطائفية بين السنة والشيعة (خاصة في البحرين والمملكة العربية السعودية).

وتعطلت الأجندة الأمريكية لتشجيع الديمقراطية، في حين اتهمت حكومات الخليج باستغلال العنف في العراق كذريعة لقمع المعارضين الإسلاميين ومقاومة أي تحرك باتجاه الإصلاح السياسي.

الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي

كانت مكافحة الإرهاب من الساحات الرئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية خلال العقد الماضي. وكما سنرى في الفصل الخامس والعشرين، سيصبح هذا واجبا ملحا بالنسبة للرئيس جورج بوش في أعقاب الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاجون في الحادي

عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١. ولأن الأعمال الإرهابية كانت يرتكبها في الماضي عدد صغير من المنظمات الإسلامية، مالت الولايات المتحدة إلى اعتبار أعمال أقلية صغيرة تجسيدا لاتجاهات النشطاء الإسلاميين في أنحاء العالم. ولم تكتف السياسة الأمريكية بالجمع بين مجموعة من الفاعلين المختلفين أصحاب المصالح المتضاربة غالبا (القاعدة، وصدام حسين، والحكومة الإيرانية، على سبيل المثال)، بل همشت الأحزاب الدينية التي كانت تتبنى استراتيجية المشاركة السياسية. كما تجاهلت الأغلبية الضخمة من الإسلاميين الذين كانوا يعملون سلميا من أجل الإصلاح الداخلي في بلادهم. وبترسيخ إطار يضع كل الحركات الإسلامية في السياق الضيق لمصالحها الأمنية ومعايير مكافحة الإرهاب، ابتعدت الولايات المتحدة عن حركات شعبية حقيقية داخل الدول الإسلامية ووضعت العراقيل أمام العمل مع قوى قد تصوغ مستقبل الإسلام عالميا. وضاعفت الصحافة الشعبية الأمريكية، التي واصلت نشر صور نمطية سلبية للمسلمين، والأوساط السياسية والأكاديمية التي شجعت على حلول احتواء الإسلام محل احتواء الاتحاد السوفيتي كأساس للسياسة الأمريكية، من هذا الاتجاه. وبالرغم من أن هذا التفكير لم يتحول إلى سياسة رسمية، كانت هناك شكوك في عدم ارتياح المسئولين الأمريكيين للإسلام السياسي. وكان هذا عائدا- في جانب منه- إلى اعتراف قلة من المسئولين الأمريكيين بأحد الأسباب الأساسية لازدهار الحركة الإسلامية: الوجود المقتحم للولايات المتحدة في الشرق الأوسط والدعم الأمريكي للأنظمة القمعية والفاقدة للشعبية في المنطقة. وشمل هذا مجموعة من التدخلات، من انتهاك السجناء في سجن أبي غريب في العراق وانتهاك اتفاقيات جنيف في خليج جوانتانامو إلى الصمت الذي استقبلت به الولايات المتحدة حملة السلطات المصرية على الإخوان المسلمين بعد فوزهم الكبير في انتخابات عام ٢٠٠٥ (التي سبق أن شجعت عليها الولايات المتحدة بحماس)، وتهميش حماس بعد فوزها في انتخابات عام ٢٠٠٦، واحتفاظها بعلاقات جيدة بالنظم المستبدة الغنية بالنفط في الخليج.

ومع تحول الإسلام السياسي، بموقفه المعادي للغرب وللخطاب الأمريكي تحديدا، إلى القوة المحركة الأساسية لحركات المعارضة في الشرق الأوسط، وقعت الولايات المتحدة أسيرة التناقض بين أهدافها المعلنة وسياساتها الفعلية. وبرغم ادعائها الانحياز للديمقراطية والتعددية السياسية في المنطقة، لم يسع أي من الرؤساء الأمريكيين المتواليين إلى تحقيق هذا الهدف. وباستثناء إسرائيل وتركيا، كان بقية حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة أنظمة غير ديمقراطية، وبعضها مشكوك في شرعيته السياسية. وكان يمكن للقوى الشعبية المعارضة لهذه الأنظمة، ذات التوجه الإسلامي في الغالب والمتشككة في السياسة

الأمريكية، أن تحصد الأغلبية في أي انتخابات حرة ونزيهة. وهكذا، تجاهلت الولايات المتحدة انحيازها المعلن للديمقراطية القائمة على المؤسسات وعززت علاقاتها بالحكام المستبدين الذين قبلوا بالهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط برغم تهديد سياستهم الداخلية بتشجيع الهبات الشعبية ضدهم وضد حليفتهم العظمى. لكن برغم وعورة الطريق، فإن مستقبل الاستقرار السياسي والاجتماعي للمنطقة سيحتاج إلى السماح للأحزاب الدينية بالمشاركة في العملية الانتخابية.

خاتمة: تجميع الخيوط

بالنسبة للدول العربية الرئيسية، كانت الأحداث التي تناولناها في هذا الفصل أكثر من مجرد جزء من سياسة الشرق الأوسط في بدايات القرن؛ فقد كانت كذلك جزءًا لا يتجزأ من الميراث التاريخي الذي تولد بعد تفكك الدولة العثمانية في وقت مبكر من القرن العشرين. وقد ترتب على زوال النظام العثماني قيام دول عربية جديدة تفصل بينها حدود جديدة، وضعها المسئولون البريطانيون والفرنسيون لخدمة المصالح الاستعمارية الأوروبية. ومنذ ذلك الحين، أصبح على القادة العرب التعامل مع نتائج تلك الحدود. والحقيقة أن أنماط تـــاريخ ما بعد العثمانية في الشرق الأوسط العــربي تشكلت بشكل العام استجابة لأوضاع مفروضة من الخارج ولا تتناسب مع احتياجات شعوب المنطقة.

وفي محاولة لإعادة تشكيل مجتمعاتهم بطريقة أكثر اتساقا مع حاجات الناس، قدمت الموجة الأولى من مصلحي عهد الاستقلال، ممثلين في ناصر ومن حذا حذوه، الاقتصاد المخطط، وبرامج للرعاية الاجتماعية، والإصلاح الزراعي، ووسعوا من فرص التعليم. كما دخلوا في تحالفات رسمية وغير رسمية مع الاتحاد السوفيتي. لكن ثبت عدم كفاءة المشروعات التي تديرها الدولة، وتبنى الجيل التالي من الحكام العرب اقتصاد السوق الحر المحدود مع الاحتفاظ في ذات الوقت بالمصانع التي تديرها الدولة، وهي توليفة صعبة لا تخدم مصالح شعوبهم في ظل اقتصاد يزداد عولمة. يضاف إلى هذا أن نظم التعليم، خاصة في مصر، سرعان ما اكتظت بالملتحقين بها، ولم يجد خريجو الجامعة الوظائف التي توقعوها؛ وثبت أن برامج الرعاية الاجتماعية بالغة الكلفة لبعض الدول، لكن كان من المستحيل سياسيا إلغاؤها؛ وفي عام ١٩٩١، لم يعد للاتحاد السوفيتي وجود، الأمر الذي أجبر كل دول المنطقة على التعامل مع واقع انفراد القوة الأمريكية المهيمنة.

واختفى الوعد السياسي بعصر جديد للشعبوية بقيام النظم الاستبدادية القائمة على الحزب الواحد والتي يسيطر عليها رجل واحد. وقد بدأ هذا الاتجاه في الخمسينيات ولا

زال مستمرا حتى وقتنا. والحقيقة أن أحد الأنماط المثيرة في فترة ما بعد حرب الخليج هو محدودية تأثير الصراع في تغيير الملامح السياسية للمنطقة. فصدام لم يبق في حكم العراق حتى الغزو الأمريكي ـ البريطاني عام ٢٠٠٣ فحسب، بل إن نفس الزعامات الشائخة سادت في مصر وكثير من ممالك الخليج، وبدأ نظام بشار الأسد في سوريا مختلفا بعض الشيء عن نظام والده، واحتفظ قادة فتح بنفوذ كبير كرؤساء للسلطة الفلسطينية بعد رحيل ياسر عرفات.

ويرى بعض المراقبين في انتشار المنظمات التطوعية في كثير من البلاد العربية خلال أوائل التسعينيات مقدمة للتحرر السياسي، لكن ليس ثمة ما يدعم هذا الرأي. ولا يعني انتقال السلطة دون صراع، كما تشير حالة سوريا، تخفيف القيود الصارمة على الحياة السياسية. فعندما خلف بشار الأسد والده الراحل رئيسًا عام ٢٠٠٠، هلل النقاد لإنجاز سوريا وضعا فريدا هو "الجمهورية الوراثية". وتشير الأدلة المتزايدة على أن الرئيس حسني مبارك كان يعد ابنه جمال لنقل مماثل للسلطة في إطار العائلة إلى نظام سياسي مغلق لا يثق إلا في الترتيبات الوراثية في دولة كانت تعتبر يوما جمهورية عربية إصلاحية رائدة. وكان من شأن إدامة الاستبداد تغذية الأنشطة الإسلامية كوسيلة أخرى للتعبير عن معارضة يضيق حولها الخناق بصورة متزايدة.

وبعيدا عن الدول العربية، وجدت إيران صعوبة متزايدة في تفادي تأثير الاعتبارات الدولية. وبالنسبة للسكان ككل، وخاصة شباب البلاد كثير العدد والمضطرب، كان فشل الحكومة في تحسين الأوضاع الاقتصادية أهم من عقيدتها. كما واجه نظام رجال الدين معارضة بسبب أنشطة الأسلمة المقتحمة وسياساتها الثقافية المقيدة وضيقة الأفق. ولا يعني هذا أن جاذبية الشيعة القوية، التي تعتبر ملمحا بارزا في تاريخ إيران الحديث، في تراجع وأن العلمانية تشهد الصعود. فهو يشير بالأحرى إلى أن على الحكومة الإيرانية، مثل غيرها من الحكومات، أن تشبع الحاجات المادية والروحية لشعبها. فبفشله في ترجمة الخطاب الشيعي الثوري والشعارات المعادية للولايات المتحدة إلى رفاهية مادية، يطلق النظام العنان لتيار معارض يتطلع إلى أشكال حكم بديلة ويسعى إلى قدر أكبر من حرية التعبير.

ووجدت تركيا، التي عاينت انتقالا ناجحا من النظام السياسي القائم على الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب عام ١٩٥٠، نفسها تواجه الشلل السياسي في التسعينيات، بسبب وجود الكثير من الأحزاب للأسف. وكان تكاثر الأحزاب انعكاسا لفشل التجمعات السياسية السائدة في تلبية الطموحات الشعبية. وكانت النتيجة، دعم الأفراد لأحزاب تحمل برامج محدودة، ومن بينها منظمات إسلامية. وفي ظل عدم وجود حزب قادر على الفوز

بأغلبية المقاعد في المجلس الوطني، تعثرت تركيا بين حكومة ائتلافية وأخرى تحت عين الجيش الساهرة، الذي تدخل أكثر من مرة في الماضي لتحقيق الاستقرار.

وأعادت الانتصارات الحاسمة التي حققها حزب العدالة والتنمية فى عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ البلاد إلى الاستقرار السياسي لنظام الحزبين لكنها أثارت التساؤلات حول نيات الحكومة الجديدة بالنسبة لمسألة التشريعات ذات الطابع الإسلامي الحساسة والحدود الديمقراطية للدفاع عن ميراث أتاتورك العلماني.

وفي لبنان، من الواضح أن العنف الذي شهده شهر مايو عام ٢٠٠٨ أضاف المزيد من الملح إلى جروح بلد أضرت به كثيرا الانقسامات الطائفية وتعامله البلاد الأخرى كساحة لحرب بالنيابة. وبرغم علامات التوافق، جاء اتفاق الدوحة انعكاسا لتغير توازن القوى على الأرض ورأى فيه كثيرون نصرا لحزب الله المدعوم من إيران على حركة ١٤ آذار المدعومة من الغرب. وأكد اغتيال الحريري وحرب حزب الله وإسرائيل إمكانية أن تعكس الصراعات الإقليمية نفسها على الأرض اللبنانية. وأكد الحدثان كذلك على أهمية لبنان بالنسبة لسياسات التغيير الإقليمي التي تبنتها إدارة بوش، ولطموحات زعامة تكتسب ثقة متزايدة في طهران، ولمصالح دمشق القومية.

وعشية الغزو الأمريكي للعراق، اعتبر بعض المراقبين لبنان ساحة للمواجهة بين أنصار التحالف الأمريكي من الأنظمة العربية السنية، مثل السعودية ومصر والأردن، وهلال شيعي ناشئ، يمتد من إيران إلى العراق وسوريا وجنوب لبنان. لكن ينبغي الحذر من تبسيط موقف معقد ومتغير. وبرغم صعوبة تخيل التوصل إلى حل للمأزق اللبناني لا يشمل تسويات إقليمية أوسع، فمن الواجب الشروع أولا في تجميع قطع اللغز الطائفي الهش.

(٢٥)

لحظة أمريكا المضطربة في الشرق الأوسط

إن أي محاولة لتفسير تاريخ الشرق الأوسط الحالي عرضة لأن تجرفه الأحداث السريعة التغير. والاتجاهات التي تبدو ذات أهمية كبرى في لحظة يمكن أن تصبح هامشية بفعل أحداث جديدة وغير متوقعة. لكن لا زال من الممكن تحديد تلك التطورات التي شهدتها بدايات الألفية الثانية والتي كانت لها أهميتها كأحداث مفردة في حينها، والتي عادة ما يكون لها أهمية تاريخية فيما يلي من سنوات. ويأتي الغزو الأمريكي للعراق في مارس عام ٢٠٠٣ على رأس هذه التطورات. وسيركز هذا الفصل على الطرق المؤثرة التي مزقت بها الحرب بلدا وغيرت المنظور السياسي والاستراتيجي للمنطقة ككل. وبوضعنا أمريكا في قلب فصل عن تاريخ الشرق الأوسط الحالي لا نرمي إلى فصل الموضوع عن التطورات الإقليمية وصراع القوى الداخلية. إنه بالأحرى فحص لاحتمال إعادة توجيه السياسات الأمريكية للأنماط التاريخية الراسخة في سياسات ومجتمع الشرق الأوسط في اتجاهات جديدة ومربكة. كما يسعى الفصل إلى وضع هذه التطورات في سياقها التاريخي الصحيح، ويعيد التفكير بذلك في ميراث سياسات أمريكية معينة في التسعينيات. والموضوعات الرئيسية التي سنتناولها في هذا القسم هي: سياسة الاحتواء المزدوج في الخليج في التسعينيات؛ الهجمات على البنتاجون وبرجي مركز التجارة العالمي في نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١؛ والرد الأمريكي على هذه الأعمال وزيادة حدة الأحادية الدبلوماسية والعسكرية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس بوش؛ وغزو الولايات المتحدة للعراق واحتلاله؛ والمأزق النووي مع إيران. وبرغم أن الدور الأمريكي قدم آليات جديدة، فقد عمل أيضا على تحديد التيارات القائمة في السابق والتي تشكل جزءًا من الخيوط الواصلة التي أشرنا إليها في مقدمة الجزء الخامس وخاتمة الفصل الرابع والعشرين.

ومثلما افتتحت فترة ما بعد العثمانية في العشرينيات بمحاولة بريطانيا وفرنسا لتشكيل الشرق الأوسط العربي بما يخدم مصالحهما، بدأت فترة ما بعد الحرب الباردة بسعي الولايات المتحدة إلى الشيء نفسه. وكانت الأعمدة الثلاثة للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ الخمسينيات تهدف إلى ضمان أمن وازدهار إسرائيل، واحتواء التطلعات السوفيتية، وتأمين الوصول إلى موارد الدول المنتجة للنفط. وبرغم وجود الكثير

الذي يستوجب النقد في الفرضيات التي قامت عليها هذه السياسة والطرق والوسائل التي اتبعتها، فلا شك في أن أمريكا قد حققت أهدافها من حرب الخليج عام ١٩٩١. وبهيمنتها التي لا ينافسها فيها أحد، أصبح السؤال عن الطريقة التي ستدبر بها الولايات المتحدة أمورها وترتيب أولويات مصالحها ومسئولياتها في المنطقة ذات أهمية كبيرة. وقد وضعت إدارة الرئيس بوش معايير سياسة ما بعد الحرب الباردة فور انتهاء حرب الخليج وتعززت أثناء فترتي حكم الرئيس كلينتون بين عامي (١٩٩٣-٢٠٠١).

على أن الفترة الأولى من حكم بوش الابن (٢٠٠١-٢٠٠٥) أثارت حماسا غير مسبوق للتغيير السياسي في الشرق الأوسط. وكانت تلك النقلة، العائدة في جانب منها إلى تركيب إدارة بوش الابن وفي الجانب الآخر إلى مناخ ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، مؤثرة. وفي حين أعلن جورج بوش عند انتخابه عام ٢٠٠٠ "إننا لا نمارس بناء أمة"، شرعت إدارته عام ٢٠٠٣ في تغيير النظام في العراق، وفي عام ٢٠٠٥ أدانت وزيرة خارجيته، كوندوليزا رايس، ستة عشر عاما من سياسة أمريكا في الشرق الأوسط "زرعت الاستقرار على حساب الديمقراطية" ولم تحقق أيا منهما: "الآن، نحن نتبنى خطابا مختلفا. نحن ندعم التطلعات الديمقراطية لكل الشعوب"(١). لكن إصرار بوش في الوقت ذاته على مبدأ "الحرب على الإرهاب" التي ترى كل الصراعات من منظوره أصبح مصدرا لكثير من الاستياء. ومن وجهة نظر واشنطن، كان الإرهابيون ببساطة إرهابيين، مع قليل من التمييز بين القاعدة وتلك الجماعات المتورطة في الصراعات الإقليمية، مثل حزب الله وحماس، اللتين كان ينظر إليهما في المنطقة على نطاق واسع باعتبارهما حركتي مقاومة وطنية مشروعة أو كمتنافسين في عملية دستورية واللذين يجب الحديث معهما بدلا من هزيمتهما أو عزلهما. ولم يؤد إصرار إدارة بوش الابن على تجاهل أو استبعاد الصراع الإسرائيلي ــ الفلسطيني في الوقت الذي تقدم فيه الدعم للأنظمة المستبدة في حملتها على الإرهاب إلا إلى المزيد من الاستياء والفوضى. لقد ورثت رئاسة بوش الابن لعنة الإدارات التي سبقتها، ومنها رئاسة والده نفسه، وعندما تحولت فجأة باتجاه الضغط من أجل الإصلاحات الديمقراطية انهارت في خلال عام لتكشف افتقادها الشديد إلى رؤية تحليلية للسياق التاريخي للمنطقة، واكتشف كثير من المراقبين ضحالة الخطاب المتصل بتغيير الشرق الأوسط. وجاءت الجهود المتعجلة في أواخر عام ٢٠٠٧، خلال العام الأخير من رئاسة بوش، لإحياء عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين محدودة، ومتأخرة جدا.

---

(1) Condoleezza Rice, Remarks at the American University in Cairo, Cairo, Egypt, June 20, 2005, http://www.state.gov/secretary/rm/2005/48348.htm.

كان غزو العراق عام ٢٠٠٣ هو اللحظة الحاسمة في حياة إدارة بوش. وقد أزاح الغزو، الذي كان الغرض منه الاستعراض الشامل للقوة الأمريكية، ديكتاتورا من المنطقة وعمل على ترويع النظم المستبدة، مع التركيز على إيران وسوريا. وبدلا من أن يصبح العراق منصة انطلاق لإحداث التغيير السياسي في دول الجوار، كان فشل الاحتلال سببا في نضوب مصداقية واحترام السياسة الخارجية الأمريكية وكذلك مواردها وشاهدا على ضعف أمريكا، لا قوتها. وبحلول عام ٢٠٠٨، العام الأخير في رئاسة بوش، بدا أن فرصة أمريكا في تقديم مبادرة في الشرق الأوسط قد تضاءلت.

سياسة الاحتواء المزدوج

كان من الأهداف الرئيسية لحرب الخليج عام ١٩٩١ تأمين الحصول على نفط الشرق الأوسط. واستمرت الولايات المتحدة في اتباع سياسات ترمي إلى ضمان ذلك خلال التسعينيات، لكن بطريقة تختلف بوضوح عن تلك التي اتبعتها خلال السنوات الأخيرة من الحرب الباردة. فبدلا من الاعتماد على قوة محلية كبديل يتولى فرض السياسة الأمريكية في الخليج، كما سبق أن فعلت مع شاه إيران قبل ثورة عام ١٩٧٩ ومع صدام في العراق أثناء الحرب الإيرانية – العراقية، عينت الولايات المتحدة نفسها حاميا للخليج. وقامت سفن أمريكا بدوريات في مياه شرق السويس، وقامت طائراتها بطلعات مراقبة يومية فوق العراق، وظلت قواتها متواجدة بشكل دائم في المنطقة.

كان هذا جزءًا من سياسة أطلق عليها الاحتواء المزدوج، وتجسد مساعي الولايات المتحدة لعزل كل من العراق وإيران من خلال العقوبات الاقتصادية الصارمة على الأول والمزيد من القيود الأكثر تواضعا على الثاني. وكانت واشنطن ترى أن إيران تمثل مصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة، وأن من المهم عزلها اقتصاديا حتى تعدل من سلوكها. وكانت المؤسسة السياسية الأمريكية ترى أن إيران ستستخدم عائداتها من مبيعات الطاقة في الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ولإبقاء العائدات الإيرانية منخفضة، حظرت الحكومة الأمريكية على الشركات الأمريكية ممارسة أي نشاط تجاري أو استثماري في البلاد، وفي عام ١٩٩٦ اتخذت واشنطن الخطوة الحاسمة بفرض عقوبات على أي شركة أجنبية تستثمر أكثر من ٢٠ مليونًا في إيران. وقد اتخذت هذه الخطوة فور تغير المناخ في إيران (راجع النقاش حول إيران في القسم المعنون "تركيا وإيران: بلدان في مفترق الطرق" بالفصل الرابع والعشرين) وخروج البلاد من العزلة التي فرضتها على نفسها والسعي بهمة طلبا للاستثمارات الأجنبية. وغضبت الشركات الأوروبية من تهديدات واشنطن واستمرت في تجاهلها، واستثمرت بشكل مباشر مليارات الدولارات في تنمية

قطاع الطاقة الإيرانية. وضغطت شركات النفط الأمريكية، المستاءة من الحظر التام على أنشطة الاستثمار الأمريكية، على الإدارة بقوة لتغيير سياستها، لكن إدارة كلينتون رفضت تعديل موقفها، كما اتخذ بوش الابن موقفا متشددا من هذا البلد الكبير والغني بالنفط.

وكانت جهود الاحتواء الأمريكية الموجهة ضد العراق أكثر عدوانية من تلك المستخدمة مع إيران. فقد صممت واشنطن على الإبقاء على العقوبات الاقتصادية المعوقة التي فرضت عام ١٩٩٠ حتى يثبت التزام العراق الكامل بقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، الداعي إلى تدمير العراق لترسانته من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ القادرة على حملها بالكامل، بإشراف دولي (انظر الفصل الثاني والعشرين). وأصرت الولايات المتحدة على أن العراق لا يزال يمتلك مستودعات أسلحة دمار شامل لم يكشف عنها وأنه في حال رفع العقوبات سيستخدم العراق عائداته النفطية في إعادة التسليح ويتحول مرة أخرى إلى خطر على الاستقرار الأمريكي في منطقة الخليج.

ورغم عدم تعاون العراق التام، عملت المفوضية الخاصة لنزع السلاح التابعة للأمم المتحدة على وضع نظام مراقبة دقيق وحققت تقدما ملموسا في جهودها لنزع سلاح العراق. وانتهى كل هذا في ديسمبر عام ١٩٩٨، عندما تصاعدت إحدى الأزمات الدورية حول حق لجنة التفتيش إلى صراع مسلح. وطالب الرئيس صدام بإنهاء العقوبات قبل أن يسمح للجنة بالمضي قدما في عملها. وردت الولايات المتحدة وبريطانيا بحملة لثلاثة أيام من القصف المركز كان الهدف منها الإطاحة بالنظام العراقي بقيادة صدام حسين. وتحول ما كان مقدرا له أن يكون ضربة سريعة إلى حرب استنزاف مدمرة دامت حتى الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. وبالرغم من أن هذه الغارات الجوية عطلت نظام الدفاع الجوي العراقي، يبدو أن حملة القصف ككل لم تحقق الكثير مما كانت تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقه في المنطقة.

وكان أحد الأسباب هو دمار نظام التفتيش الذي وضعته بعثة الأمم المتحدة الخاصة، ورفض العراق السماح لمفتشي الأسلحة بالعودة إلى البلاد. وكان غياب أجهزة جمع معلومات موثوق بها على الأرض سببا لفتح الباب أمام تلاعب مخابرات إدارة الرئيس بوش بالمبالغة في حجم ترسانة العراق من أسلحة الدمار الشامل في محاولاتها لتبرير الغزو عام ٢٠٠٣. أضف إلى هذا أن قصف العراق كان مصدر إرباك لحلفاء أمريكا من العرب، خاصة مع غضب الرأي العام العربي من المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي. وبسبب العقوبات، كان التضخم المتصاعد وتدهور قيمة العملة سببا في إفقار الطبقة الوسطى التي كانت ميسورة يوما، وأسهم انتشار البطالة في ارتفاع نسبة

الجريمة والدعارة. وحثت الكارثة الإنسانية التي خلقتها العقوبات بعض النقاد الغربيين إلى التساؤل عن أخلاقية العقاب الجماعي الذي لحق بالمدنيين العراقيين والتشكيك في المنطق الكامن خلف سياسة احتجاز "رفاهية بلد رهنا بحسن سلوك ديكتاتور"(١). وكان صدى هذا الغضب أعلى ترددا في مصر وممالك الخليج، حيث هدد الاستياء الشعبي من أعمال الولايات المتحدة بتقويض حكم نفس الحكام الذين كانت تحاول الولايات المتحدة حمايتهم.

كانت إستراتيجية الاحتواء المزدوج بحد ذاتها فقيرة المحتوى، وكشف تجليها في القصف المتواصل للعراق فساد السياسة الأمريكية التي تستبدل الدبلوماسية بالقوة. وبرغم محاولات واشنطن تحميل صدام حسين مسئولية المواجهة، لم ير الرأي العام العربي أكثر من قوة عظمى متعجرفة تنشر ترسانتها العسكرية من طرف واحد ضد بلد عربي، بينما تغض الطرف عن انتهاكات إسرائيل المستمرة لاتفاقات السلام الموقعة مع الفلسطينيين.

القاعدة وهجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م

الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ تاريخ غني عن التعريف؛ وقد دخل الخطاب العام كعلامة مشئومة في عالم متغير. في ذلك اليوم، قام تسعة عشر شخصا باختطاف أربع طائرات تجارية وحولوها إلى قنابل طائرة. واصطدمت إحدى هذه الطائرات بالبنتاجون، واصطدمت أخرى بأحد الحقول، وهناك اثنتان انفجرتا في الأدوار العليا لبرجي مركز التجارة العالمي بمدينة نيويورك. وانتهى اليوم بحصيلة من القتلى بلغت ٣٢٠٠ شخص، من بينهم ركاب الطائرات الأربع.

واختلطت الصدمة بالغضب والرأي العام الأمريكي يجاهد من أجل استيعاب أحداث بضخامة وأهمية ذلك اليوم. وتعهد الرئيس بوش بشن "حرب شاملة على الإرهاب" وتقديم المسئولين عن القتل الجماعي إلى العدالة. لكن من كان يقف وراء الحادث، وكيف يمكن الكشف عن حقيقتهم؟ كان هناك ١٥ من الخاطفين من أصول سعودية، وأربعة من المصريين، وكلهم على صلة بمنظمة إرهابية إسلامية غامضة تعرف بالقاعدة، يترأسها المنفي السعودي الثري أسامة بن لادن. وقد تحول بن لادن، الغاضب مما اعتبره سياسة خارجية أمريكية معادية للإسلام والسياسات غير الإسلامية للنخبة الحاكمة في معظم البلاد الإسلامية، من شاب سعودي ثري إلى إرهابي مسلم متشدد. وارتبط اسمه بالهجمات المبكرة على الأهداف الأمريكية، وادعت إدارة بوش على الفور أنه العقل المدبر لأحداث الحادي عشر من سبتمبر.

---

(1) Roger Normand, "Iraqi Sanctions, Human Rights, and Humanitarian Law," Middle East Report, vol. 26 (July–September 1996), p. 42.

وكان بن لادن يتخذ من أفغانستان قاعدة له، حيث وفر له نظام طالبان الحاكم الملجأ، وأتاحت للقاعدة ممارسة أنشطته التنظيمية بحرية. وكانت طالبان، التي عززت سيطرتها على معظم أفغانستان في الفترة بين عامي ١٩٩٦-٢٠٠٠، قد وصلت إلى الحكم في أعقاب حرب أهلية رهيبة. كان نظاما إسلاميا حرفيا يحرم تعليم المرأة، ويعلق أجهزة التلفزيون على الأشجار، ويتبع عموما تفسيرا ضيقا ومتخلفا للدين، يسعى إلى فرضه على البلاد ككل. وفي أكتوبر عام ٢٠٠١، شن الرئيس بوش حربا على الإرهاب بالسماح بغزو أفغانستان بقيادة الولايات المتحدة بغرض الإطاحة بالنظام، والقبض على بن لادن، وإقامة مثال تحتذيه الدول الأخرى التي تأوي تنظيمات إرهابية. وقد لقي هذا التحرك تأييدا واسعا من المجتمع الدولي، حيث ساهمت سبع وثلاثون دولة بإرسال قوات أو غير ذلك من أشكال المساعدة.

ونجحت الحملة في الإطاحة بطالبان، لكن بن لادن ظل طليقا. ونصبت الولايات المتحدة وحلفاؤها نظاما مواليا في أفغانستان، لكن واشنطن لم تستكمل وعدها السابق بإعادة بناء البلاد بناءً تاما. وكانت النتيجة احتفاظ أمراء الحرب الإقليميين بالكثير من قوتهم، واقتصرت الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية على العاصمة كابول. وقد نجحت القوة العسكرية الفظة، خاصة القوات الجوية الأمريكية، في تشتيت طالبان وإرباك شبكات القاعدة، لكنها لم تقض عليهما بأي حال. وبحلول سبتمبر عام ٢٠٠٣، استطاعت طالبان التجمع من جديد وبدأت أولى جولات القتال الشرس المتعددة ضد قوات التحالف. وقدم استمرار احتلال القوات الأجنبية لأفغانستان نداء حشد جاهز للمقاومة المحلية، وسهل جهود قيادة القاعدة لاجتذاب المجندين المتفانين إلى نسختها الخاصة من الجهاد.

إن من التبسيط حصر أسباب الحادي عشر من سبتمبر في مصدر واحد. فقد اجتذب البؤس واليأس الذي عاناه كثير من المسلمين كثيرين إلى صفوف القاعدة، بينما اعتبر انتشار نماذج مثل ماكدونالدز وكنتكي فرايد تشيكن في مدن العالم العربي والإسلامي اقتحاما وتخريبا ثقافيا. وكان هذا التغريب، الذي لم يلق استقبالا حسنا في الشرق الأوسط، ولم يحسن من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مصدرا إضافيا للتغريب الذي اعتبر تهديدا للقيم الإسلامية المتعارف عليها. وكان من الطبيعي أن يختلف رد الفعل على هذه الظواهر من منطقة إلى أخرى ومن شخص إلى آخر، لكن حتى في أوساط الطبقات الوسطى المتعلمة كان هناك إحساس بعدم الارتياح لترويج الثقافة الشعبية الغربية، خاصة الأمريكية.

لكن ربما كانت أهم صلة بين الحادي عشر من سبتمبر، والقاعدة، وقلب الشرق الأوسط، هي السياسة الخارجية الأمريكية ومفاهيم الولايات المتحدة نفسها. وقد أدت الهجمات إلى لحظة قصيرة من بحث الولايات المتحدة عن روحها، كان السؤال السائد

فيها "لماذا يكرهوننا إلى هذا الحد؟". وبدا كأن كثيرين من الأمريكيين فوجئوا بأن سياسات بلادهم يمكن أن تقود إلى هذا المستوى من الغضب والاستياء الذي أدى إلى هذا الجزاء المميت. لكن، كما نرى في كل مكان من هذا الكتاب، يكشف التاريخ القريب نمطا من السياسة الأمريكية لا يراعي- ويتجاهل إلى حد كبير- الرأي العام العربي والإسلامي. وبن لادن نفسه يرصد المظالم على النحو التالي: "موقف الولايات المتحدة من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والدعم الأمريكي المستمر لإبقاء العقوبات الاقتصادية على العراق والصعوبات التي تفرضها على الشعب العراقي، ووجود القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية- وهو وجود يعتبر إهانة للمدينتين المقدستين، مكة والمدينة".

وقد نجمت أولى هذه المظالم عن ردود الفعل الكبيرة المعادية للولايات المتحدة. ففي الشرق الأوسط وخارجه، اصطدم الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل بمشاعر التعاطف الراسخة مع الفلسطينيين، الذين اعتبروا ضحايا لإسرائيل القوية والمحتلة. ودعم القضية الفلسطينية مسألة مترسخة في الوعي العام العربي والإسلامي، ويشارك أولئك العرب الذين يعيشون أيضا تحت حكم الأنظمة الاستبدادية الفلسطينيين استياءهم وغضبهم. وبالرغم من أن هذه المشاعر كانت تستغل عادة من جانب الزعماء المتقاتلين الساعين إلى دعم أنظمتهم وليس دعم القضية الفلسطينية، فإن وجود مثل هذه المشاعر السهلة الاستغلال كان عاملا مهما في الخطاب المعادي للأمركة. وهي تشير إلى المسألة الأكبر المتصلة بالهوية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الوعي الجمعي منذ عام ١٩٤٨ والتي ازدادت حدتها منذ عام ١٩٦٧. وكما يلاحظ شبلي تلحمي، فإن الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين تعتبران "جرحا مفتوحا يذكر بفترة أليمة في التاريخ العربي"[(١)]. وبهذا المعنى الشامل، تمثل مواقف العرب والمسلمين من أوضاع المناطق الفلسطينية المحتلة مطلبا بإنهاء العهد الاستعماري ورد فعل على الإحساس بقلة الحيلة[(٢)].

كانت القاعدة ظاهرة جديدة، شبكة إرهابية دولية لا تنتمي إلى دولة، تسعى إلى القضاء على الحدود الوطنية وإقامة نظام إسلامي على غرار حكم طالبان. وكان هدف بن لادن النهائي هو الإطاحة بنظامي الحكم في السعودية ومصر؛ وكان الغرض من هجومه

---

(1) Shibley Telhami, The Stakes: America and the Middle East: The Consequences of Power and the Choice for Peace (Boulder, 2002), p. 102.

(2) See Yvonne Yazbeck Haddad, "Islamist Perceptions of U.S. Policy in the Middle East," in David W. Lesch, ed., The Middle East and the United States: A Historical and Political Reassessment, 3rd ed. (Boulder, 2003), pp. 484–485.

على الولايات المتحدة استدعاء رد عسكري أمريكي، من شأنه إغضاب الرأي العام العربي والمسلم وقيام هبات جماهيرية ضد الحكام المدعومين من الولايات المتحدة. وفي لقاءاته التلفزيونية وخطبه المسجلة، أدان بن لادن هجوم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر على أفغانستان، معتبرا الغزو جزءا من حملة غربية معادية للإسلام؛ كما دعا المسلمين في أنحاء العالم إلى الانضمام إليه في الجهاد ضد المسيحية واليهودية. واستنكر قادة سياسيون ودينيون في الشرق الأوسط استخدام بن لادن الدين من أجل أهداف إرهابية، لكن الرأي العام الشعبي أدان أيضا قصف الولايات المتحدة لأفغانستان المسلمة.

احتلال العراق

بحلول أوائل عام ٢٠٠٢، كانت إدارة بوش قد حولت تركيزها من القاعدة إلى العراق باعتباره أكبر مصدر يهدد حرب أمريكا على الإرهاب. وعلى الرغم من عدم وجود دليل على تورط العراق في هجمات الحادي عشر من سبتمبر، تعهد بوش ومستشاروه بتهيئة الأجواء للقيام بعمل عسكري وقائي ضد ذلك البلد. وكان أهم مبررين قدموهما:

(١) احتمال امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل يشكل تهديدا للولايات المتحدة وحلفائها؛ لأن صدام بإمكانه نقل هذه الأسلحة لأيدي المنظمات الإرهابية الدولية، كالقاعدة.

(٢) تغيير النظام ضروري ولصالح الشعب العراقي نفسه. وهناك عاملان كان هناك حرص على إخفائهما في ذلك الحين: امتلاك العراق لواحد من أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم واستياء الصقور في إدارة بوش، ومن بينهم عدد سبق له العمل مع بوش الأب أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١، من استمرار صدام رمزا لتحدي قرار الإطاحة به قبل عقد من الزمان. وعبر هذا الاستياء عن نفسه في خطاب شهير إلى الرئيس بيل كلينتون: يدعو موقعو هذا الخطاب، الذين يشكلون مشروع القرن الأمريكي الجديد، إلى تحلي السياسة الخارجية الأمريكية بمزيد من روح التدخل ويحثون بصفة خاصة على الإطاحة بصدام حسين.

ومؤملا في البداية في تكرار نجاح والده في تشكيل تحالف دولي ضد العراق بدعم من الأمم المتحدة، حاول الرئيس بوش إعادة تنشيط عمل فريق التفتيش على الأسلحة الذي سبق طرده في أعقاب حملة القصف الأمريكي عام ١٩٩٨. وفي خريف عام ٢٠٠٢، أصدر مجلس الأمن القرار ١٤٤١، الذي يلزم العراق بالكشف عن أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها والسماح دون قيد بالوصول إلى كل المواقع التي يطلب فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة دخولها. وخلال الأسابيع التالية، استمرت إدارة بوش على إصرارها على

أن برامج التسليح البيولوجي والكيماوي العراقية تشكل خطرا على الولايات المتحدة وحلفائها، برغم فشل فريق الأمم المتحدة الجديد في الكشف عن أي دليل محدد على وجود مثل هذه البرامج.

ورغم غياب هذا الدليل، كان من الواضح أن الولايات المتحدة مصممة على القيام بعمل عسكري ضد العراق. وفي حشدها للحرب، تجاهلت إدارة بوش حلفاءها الأوروبيين والأمم المتحدة. وباستثناء الحكومة البريطانية، التي تبنت العمل العسكري بحماس، رفض حلفاء واشنطن التقليديون في الناتو، خاصة فرنسا وألمانيا، القبول بفكرة أن صدام يمثل خطرا محدقا بسلام العالم يستوجب الإطاحة به بالقوة. وعندما تبين احتمال لجوء فرنسا إلى استخدام حق الفيتو ضد أي قرار يدعو إلى شن هجوم عسكري على العراق، أعلنت الولايات المتحدة من طرف واحد انتهاك العراق للقرار ١٤٤١، ووجهت إنذارًا أخيرًا إلى صدام ونجليه لتسليم السلطة ومغادرة العراق خلال ثمانية وأربعين ساعة. وردا على هذه الأعمال المنفردة من جانب الولايات المتحدة، خرجت مظاهرات الاحتجاج الحاشدة في أنحاء العالم، وبدأ يتبدد التعاطف الذي أبداه المجتمع الدولي تجاه الولايات المتحدة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

وفي ٢٠ مارس عام ٢٠٠٣، بدأت عملية حرية العراق بحملة قصف شامل وتزامن معها غزو العراق بالقوات البرية الأمريكية والبريطانية المتمركزة في الكويت. وسرعان ما جرى تأمين منشآت النفط العراقية، وإن نالها قدر من التدمير، وخلال ثلاثة أسابيع دخلت الطوابير المدرعة بغداد. وانتهى نظام صدام حسين، بالرغم من أن مصير صدام نفسه لم يحسم إلا بعد أسره في ديسمبر عام ٢٠٠٣. ولم تصادف المسيرة إلى بغداد سوى جيوب للمقاومة، بعد أن ذاب الجيش العراقي أمام التقدم الأمريكي. وفي الأول من مايو عام ٢٠٠٣، وأمام خلفية تحمل شعار "المهمة انتهت"، أعلن الرئيس بوش نهاية العمليات القتالية الكبرى.

لكن، وكما اكتشف الأمريكيون في بغداد والبريطانيون في البصرة، كان إسقاط نظام راسخ أكثر سهولة بما لا يقاس من إدارة والدفاع عن احتلال لبلد كان سكانها غير متحمسين على الأقل ومعادين في الأغلب للقوات التي "حررتهم". وبالرغم من أن معظم العراقيين احتفلوا بنهاية صدام، باستثناء كتلة مؤيديه من العرب السنة، فإنهم لم يروا في تحريرهم مبررا للغزو: كتب علي العلوي يقول "إن كونه جاء بعد إمعان تفكير أمر لا يستوجب الامتنان أو الاحتفال"[1]. يضاف إلى هذا أن المبرر الأساسي للغزو، أي امتلاك

---

(1) Ali A. Allawi, The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace (New Haven, 2007), p. 459.

العراق لترسانة من أسلحة الدمار الشامل، ثبت عدم صحته. فلم تعثر فرق التفتيش الأمريكية الجديدة التي مسحت البلاد على مثل هذه الأسلحة. وأدى هذا إلى مزيد من الانتقادات لقدر التلاعب بتقارير المخابرات الذي مارسه الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني بلير للحصول على التأييد للغزو. وكما صرح بول ولففيتز، نائب وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، في وقت لاحق، فإن أسلحة الدمار الشامل قدمت سببًا رئيسيًّا للغزو؛ لأنها كانت "المسألة التي يمكن أن يتفق عليها الجميع".

وقد فاق عجز المخططين العسكريين فشل الاستخبارات. وأصبح فشل الولايات المتحدة في ترتيب الأوضاع بعد الحرب جليا في تصاعد اضطرابات صيف عام ٢٠٠٣. فقد أخفق مخططو الغزو في إرسال ما يكفي من القوات لحماية المباني العامة في بغداد (باستثناء وزارة النفط) وغيرها من المدن الكبرى من اللصوص، الذين جردوها من محتوياتها. وكانت محاولة رامسفيلد لإطلاق عبارة "ما حدث قد حدث" على نهب مرافق الحكومة، يتجاهل حقيقة أن الضرر الناتج عن نهب ما بعد الحرب كان أكبر مما سببته حملة القصف. وبالنسبة للمخططين المحافظين الجدد في فترة احتلال ما بعد الحرب، كان العراق معملا لتحول اقتصادي جذري لا مكان فيه لتدخل الحكومة. وقد أعماهم تمسكهم الدوجماتي بالسوق الحرة والخصخصة، حتى لو تلقت المؤسسات التي تفضلها الولايات المتحدة عقودا ضخمة بدون مزايدات لمشروعات في العراق، عن واقع اقتصاد أنهكته الحروب والعقوبات، واستغله المهربون والمبتزون إلى أقصى مدى، ويتماسك بالكاد عبر شبكات الأمان الأسرية والروابط القبلية. يضاف إلى هذا أن مخطط المحتلين من المحافظين الجدد خان تجاهلهم ما يعتبره العراقيون أنفسهم، وكذلك المجتمع الدولي، شرعيا. وبفشلهم في التعامل بسرعة وواقعية مع مسألتي الأمن العام والاستقرار الاقتصادي، لم تقتصر خسارة المحتلين الأمريكيين على فرصة البدء في تسليم السلطة للعراقيين أنفسهم بل خلقوا كذلك مناخا للإفلات من العقاب كان من شأنه إغراق البلاد في الفوضى.

التفكك السياسي

بالإضافة إلى إهمالهم المذهل في إصلاح بنية العراق الاقتصادية، ومن بينها قطاعا المياه والكهرباء الحيويان، المتضررة منذ حرب الخليج عام ١٩٩١، أهملت قوات الاحتلال التخطيط لعملية التحول السياسي في العراق بعد الحرب. وكان هدف بوش المعلن هو إقامة عراق ديموقراطي لبرالي علماني، لكن الجهود قوبلت على الفور بالعوائق التي أثارها التشاحن البيروقراطي الأمريكي، والفرضيات الخاطئة، وحالة عدم الاكتراث العامة. كانت إدارة بوش مصابة بداء اختلاق الحروب. فبينما كان البنتاجون

يحاول إعطاء دور للسياسيين المنفيين، مثل أحمد الجلبي، كانت وزارة الخارجية ترى فيهم مجموعة غير منظمة تفتقد إلى الشعبية. وبالرغم من أن وزارة الخارجية كانت قد بذلت جهودا قبل الحرب في إطار مشروع مستقبل العراق، فإن البنتاجون تجاهل هذه الجهود. وفي العراق، انعزل الحكام المحتلون في فقاقيع مكيفة الهواء محاطين بالجدران في قلب بغداد، تعرف بـــ "المنطقة الخضراء" الحصينة، حيث فقدوا صلتهم بالشوارع غير الآمنة وجيرانهم المتمردين خارج الأسوار.

وصدر قرار لمجلس الأمن في مايو عام ٢٠٠٣ يعترف بالولايات المتحدة وبريطانيا كسلطتي احتلال للعراق. وعلى الفور، فوض الرئيس بوش قدرا كبيرا من تلك السلطة لبول بريمر الثالث، الرئيس السابق لإدارة مكافحة الإرهاب بوزارة الداخلية، والذي ترأس ما صار يعرف بائتلاف السلطة المؤقت. وكحاكم معين، تمتع بريمر بسلطات واسعة في توقيع قوانين جديدة وإلغاء القديمة، لكن خططه لتقديم دستور جديد دائم للعراق تحققت في نوفمبر. كان بريمر يريد تأجيل الانتخابات لحين الانتهاء من دستور يوضح المبادئ الأساسية. وخشي من أن تهدد الأغلبية الشيعية من خلال الانتخابات الفصل الدستوري بين المسجد والدولة الذي تسعى واشنطن إلى تحقيقه. لكن المرجع الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني – الذي لا يشغل أي منصب سياسي، لكنه يحظى بنفوذ لا مثيل له على شيعة العراق سارع بملء الفراغ السياسي بطرق فشل بريمر في انتهاجها ــ طالب بكتابة دستور العراق من قبل ممثلين منتخبين وأصر على أن عقد الانتخابات طريق شرعي للمضي قدما. ووقع بريمر في مأزق.

وفي النهاية، استدعى الأمر جهود فريق من الأمم المتحدة للتوصل إلى سبيل للخروج من الأزمة. وتوصل الفريق الأممي إلى أن من المستحيل إجراء الانتخابات في فترة قصيرة، وأن قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بدور الحكم غير المنحاز أكسبها ما يكفي من الشرعية لاختيار حكومة مؤقتة يمكن لائتلاف السلطة المؤقت نقل السيادة إليها في النهاية في صيف عام ٢٠٠٤. وقد مهد هذا الطريق أمام سلسلة من الانتخابات في العام التالي. وفي يناير عام ٢٠٠٥، وفي أول انتخابات ديمقراطية يشهدها العراق منذ خمسين عاما، انتخب العراقيون مجلسا وطنيا من ٢٧٥ عضوًا. وكانت مشاركة الشيعة قوية، تدفعها التوقعات العالية لتحقيق سيطرة سياسية تعبر عن أغلبيتهم السكانية. وفي تناقض حاد مع هذا المستوى من التوقع، قاطعت الأقلية السنية الانتخابات، بدافع القلق من السيطرة السياسية الشيعية وغضبا من هجوم نوفمبر عام ٢٠٠٤ على مدينة الفلوجة السنية، وهي منطقة كانت تشهد مقاومة مسلحة متزايدة للاحتلال. وأجري الاستفتاء على

الدستور الجديد، الذي قدم عراقا فدراليا ديمقراطيا إسلاميا، في أكتوبر عام ٢٠٠٥. ثم خاض العراقيون في ديسمبر انتخابات قوية وفق أحكام الدستور الجديد لاختيار حكومة ائتلاف وطني مدة أربع سنوات. وفي هذه المرة، شارك السنة.

تطور العنف

أخيرا، خرجت من هذه الانتخابات حكومة "وحدة وطنية" في مايو عام ٢٠٠٦. وواجهت، تحت رئاسة رئيس الوزراء الجديد نوري المالكي، مهمة عسيرة. فقد صوت العراقيون على أساس انتماءاتهم العرقية، وتحطمت أي آمال في أن تتمكن الحكومة الجديدة من فرض سيطرتها على البلاد ككل بسبب الأزمة السياسية وتعمق الانقسامات الطائفية. وكان أحد الأسباب هو شعور الأقلية السنية المتزايد بالسلطة الطاغية التي تمارسها الأطراف الشيعية في بغداد، خاصة سيطرتها على الوزارات السيادية. وشكلت سيطرة الجماعات الشيعية على وزارة الداخلية، التي استخدمت قوات الشرطة في مد سلطاتها معضلة خاصة. وكانت الكتلة الشيعية التي فازت في الانتخابات منقسمة بين الفصائل العديدة المتصارعة على السلطة في بغداد والبصرة، والمسلحة بميليشياتها الخاصة والمرتبطة بإيران بأكثر من طريقة. بينما انشغل زعماء الأكراد، الذين حصلوا على منصب الرئيس ووزير الخارجية في حكومة المالكي، بالأساس في المزيد من تعزيز حكمهم الذاتي في الشمال، والنضال من أجل فرض سيطرتهم بصفة خاصة على مدينة كركوك. وافتقد البرلمان العراقي، الذي أصابه الشلل بسبب الانقسامات الطائفية، الوسائل والإرادة لتحقيق أي نوع من الإجماع الوطني وجعل من الضروري تقديم التنازلات لجذب المجموعات المتضررة إلى فلكه.

وضاعفت قوة الميليشيات الطائفية المحلية المتعددة واستقلاليتها المتزايدة، وكذلك العصابات الأقرب إلى المافيا والجماعات المقاتلة المرتبطة بالقاعدة، من ضعف بغداد السياسي. وكانت قدرة هذه التجمعات المتعددة على العمل والقتال بصورة مستقلة عن الحكومة المركزية، وتقليص دور مؤسسات الدولة المركزية في السياق، عائدة بقدر كبير إلى وفرة مواردها، واستفادتها إما من التمويل الأجنبي أو ، وهو الأهم، من استغلال الموارد المحلية التي كانت تحت سيطرة الدولة المركزية العراقية فيما سبق. وقد سبق أن أشرنا إلى تسييس الشرطة. وتقدم شبكة الكهرباء مثالا مثيرا آخر. فعندما نهب اللصوص مراكز توزيع الكهرباء في بغداد في أعقاب الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، فقدت الحكومة سيطرتها على الشبكة القومية، التي سرعان ما قُسمت إلى عدد من الإقطاعات تقع كل منها تحت سيطرة إحدى المجموعات المسلحة. وسيطرت الجماعات المحلية، التي استنزفت

كهرباء العاصمة بكل معنى الكلمة، على الجزء التابع من الشبكة لدعم دوائرها الانتخابية. كما كان هناك النهب غير الشرعي للنفط، حيث أمنت الجماعات المسلحة استمرار العمل في الحقول والاستيلاء على العائدات لتضعف بذلك سيطرة الحكومة المركزية.

وقد ظهرت مقاومة قوات الاحتلال أولا بين سنة العراق الغاضبين من وجود القوات الأجنبية على الأرض العراقية. وسرعان ما تزايدت أعداد المنضمين بسبب الاستياء من عدم توفير قوات الاحتلال للأمن وفرص العمل، مع تفاقم الأوضاع بقيام بول بريمر بتطهير الإدارة من البعثيين السابقين وحل الجيش العراقي، ومن ثم طرد الآلاف من الرجال المسلحين المستائين إلى الشوارع. واستمر الاحتلال في خلق أعدائه بانتهاجه سياسة القبضة الحديدية، التي لم تؤد، حسب ملاحظة الجنرال ريكاردو سانشيز، إلا إلى المزيد من الانتقام. وكما يوضح سانشيز، قائد القوات التي تقودها الولايات المتحدة في العراق، فـ "عندما تأخذ أبًا أمام أعين أفراد عائلته وتضع فوق رأسه حقيبة وتلقي به على الأرض، تكون قد انتهكت كرامته واحترامه على مرأى من عائلته"(١). وكان من شأن وجود عشرات الآلاف من مقاولي الأمن الخاص ممن يعملون في منطقة قانونية رمادية، والمحصنين أمام القانون العراقي، إلى جانب القصص المروعة عن ما يتعرض له السجناء على يد الجنود الأمريكيين في سجن أبي غريب، زيادة أعداد المتطوعين في صفوف المقاتلين بالعراق بشكل كبير.

ومع تكاثف بخار التمرد، انجذب بعض العراقيين والجهاديين الأجانب إلى الهجمات المتطرفة ذات التوجه الديني على الوجود الأمريكي في المنطقة. وكسبت القاعدة مبررا قيما جديدا لتجنيد جيل جديد من المجاهدين، لكن دورهم في فوضى ما بعد الحرب في العراق كان أقل انتشارا مما صورته إدارة بوش كجزء من محاولتها جعل العراق طرفا في "الحرب على الإرهاب". كما كان المجاهدون الأجانب أقل توحدا مما يشاع عنهم، ويقدمون عادة كشبكات غير رسمية متداخلة لا كفرع محدد للقاعدة. على أنهم لعبوا دورا أساسيا في إثارة العنف الطائفي المميت. وكانت القوات الأمريكية وأعضاء المجتمع الدولي، ومن بينهم أطقم الأمم المتحدة وعمال الإغاثة، من بين المستهدفين وعرضت أجهزة الإعلام شرائط فيديو تصور حز رؤوس البعض منهم بطريقة وحشية. لكن الهجمات الدموية طالت أيضا شيعة العراق، الذين اعتبرهم المتشددون السنة مرتدين.

---

(1) Quoted in Michael Gordon, “After the War: The Military; To Mollify Iraqis, U.S. Plans to Ease Scope of Its Raids,” New York Times, August 7, 2003.

وتكثف القتل الطائفي، الذي شهدت ذروته تحويل أحياء بكاملها إلى معازل، بشكل كبير بعد تفجير القبة الذهبية لضريح الإمام العسكري بسامراء في فبراير عام ٢٠٠٦، وهي من أقدس المدن الإسلامية الشيعية. وبإثارة هجمات الثأر الشيعية، حققت القاعددة المزيد من المكاسب بإقامة تنظيمات أمنية محلية تتولى عملية التطهير الطائفي. وكانت الطبيعة الطائفية المنحازة لجهاز الشرطة من أهم العوامل التي أسهمت بها الحكومة ذات القيادة الشيعية في زيادة التوترات الطائفية، وكذلك إعدام صدام حسين في يناير عام ٢٠٠٧. وعندما نشرت صور الهاتف المحمول للمحيطين به وهم يؤذونه خلال الدقائق الأخيرة من حياته، كانت الرسالة هي أن المحكمة كانت معنية بالانتقام وليس بتطبيق العدالة. وكانت أهم جماعتين شيعيتين تأسستا قبل الغزو الأمريكي هما حزب الدعوة، الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء نوري المالكي، والمجلس الإسلامي العراقي الأعلى (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق سابقا)، يشكلان الكتلة الأكبر في المجلس التشريعي. وكان يرأس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية عبد العزيز الحكيم، الذي عاش في إيران أكثر من عشرين عاما. وتلقت الميليشيات التابعة له، المعروفة باسم منظمة بدر، تدريبها على يد الحـــرس الثوري الإيراني، وبرغم تصويره عادة كعميل لإيران، هناك شكوك حول وجود عـــلاقات وثيقة بينه وبين الولايات المتحدة.

أدى الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ إلى صعود مجموعة منافسة ثالثة، هي التيار الصدري غير المتبلور بقيادة مقتدى الصدر. ولم يكن مقتدى، الشاب والمتمرد، يحظى بمكانة كبيرة في المؤسسة الدينية، وقت الغزو لكنه نجح في تقوية الشبكة السرية التي أسسها والده الراحل، المبجل آية الله محمد صادق الصدر. وقد كسب مقتدى الصدر– الذي كان يطمح في أن يكون زعيما قوميا عربيا كبيرًا في العراق وزعيم الشيعة الأساسي في آن– عداء كثيرين، من الشيعة والسنة والأمريكيين. وحققت الميليشيات التابعة له، المعروفة باسم جيش المهدي، الصدارة في ظل الفوضى التي سادت العراق في أعقاب الحرب، لتصبح أول جماعة شيعية تتصدى لقوات الاحتلال الأمريكية في أبريل عام ٢٠٠٤. وكانت الاشتباكات بين قواته والزعماء الشيعة المنافسين سببا جعل رئيس الوزراء المالكي يوجه إلى الصدر إنذارًا نهائيا في أوائل عام ٢٠٠٨ بحل ميليشياته أو الحرمان من انتخابات العراق مستقبلا. وأشاد بعض المراقبين بجهود المالكي لقمع الميليشيات الشيعية كجـــزء من التعزيز اللازم للمؤسسات المركـــزية. لكن آخرين انتقدوا المالكي بوصفه هو نفسه أقرب قليلا إلى زعيم ميليشيات منه ممثلا حقيقيًا لحكومة وطنية.

وهناك احتمال قليل لأن تكون الحكومة نجحت في هزيمة قوات الصدر العسكرية. فمن جانب، يستند الصدر في دعمه إلى تقديم حركته للخدمات العامة الأساسية التي لم تعد الحكومة توفرها. ومن جانب آخر، وكما هو الحال في المناطق السنية، فإن الشباب

الساخط تجتذبه المطالب الوطنية بانسحاب القوات الأمريكية. وهذا يوفر قاعدة جماهيرية كبيرة وقوية، لكن من غير الواضح إلى أي مدى يسيطر الصدر على حركته العنيدة، وما هي أهدافه الحقيقية؟

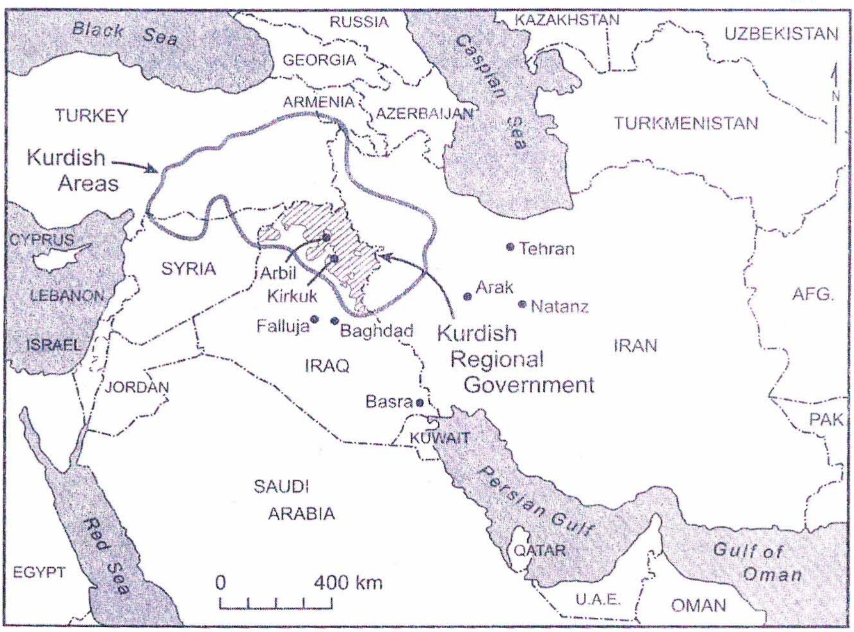
كذلك كان لأكراد العراق، المتركزين في مناطق شمال البلاد الجبلية، وحداتهم المقاتلة الراسخة، المعروفة باسم البشمرجة. لكن على عكس القتال الدموي في وسط البــلاد وجنوبها، كانت حكومة الأكراد الإقليمية الموجودة في أربيل تعزز حكمها الذاتي بالتدريج، على أمل أن يقبل عرب العراق بتصورهم لنظام فدرالي حر. وفي داخل هذه المنطقة غير الساحلية، التي يسعى سكانها لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلال، كانت هناك عدة نقاط للتوتر تهدد استقرار المنطقة بشدة، تأتي ثلاث منها في المقدمة. أولها، مسألة حدود كردستان العراق، وخاصة مستقبل وضع مدينة كركوك، وهي برميل بارود طائفي ينافس بغداد. وقد فعل الأكراد عكس ما كانت تسعى إليه سياسات التعريب التي فرضت على عهد صدام، والتي كان من شأنها طرد الأكراد من المدينة وإحلال أسر عربية من الجنوب محلها. ويزيد وجود السكان التركمان، الذين تهتم بهم الجارة تركيا اهتماما كبيرا، المسألة الديموغرافية تعقيدا. وثانيها، وجود مسألة وثيقة الصلة بالموضوع تتعلق بصلات أكراد العراق بإخوانهم في دول الجوار، خاصة في تركيا. فالآلاف من من مقاتلي حزب العمال الكردستاني في تركيا يتخذون من جبال شمال العراق ملجأ لهم. وتوغل الجيش التركي أكثر من مرة في المنطقة الحدودية، وهدد بغزو شمال العراق على نطاق واسع إذا لم تتوقف الهجمات على جنوب شرق البلاد. وثالثها هو النفط، وهي مسألة حاسمة في تقرير وضع السكان الأكراد مستقبلا في العراق الفدرالي. فبينما تزعم الحكومة الكردية الإقليمية أن دستور عام ٢٠٠٥ يخولها حق التصرف في الموارد الموجودة داخل إقليم كردستان العراق، تصر الحكومة في بغداد على أنها السلطة الوحيدة. وبالإضافة إلى اتفاقيات تشارك العائدات، يجب استكمال المفاوضات بشأن الاستكشافات المستقبلية وإدارة حقول النفط في الشمال والسيطرة على أنابيب التصدير.

كان الدمار الذي خلفته خمس سنوات من القتال وانهيار مؤسسات الدولة لا يحصى. وتشير هيئة إحصاء القتلى، وهو موقع الكتروني يسجل أعداد القتلى شهريا، إلى أنه بنهاية يونيو عام ٢٠٠٨ بلغ عدد القتلى ما بين ٨٥-٩٣ ألفا، وهو ما يتجاوز المعدلات العادية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ (من إجمالي عدد سكان حوالي ٢٨ مليونا). لكن هذه الأرقام مستمدة بالأساس من التقارير الصحفية، ويعتبرها كثيرون أقل من الحقيقة. فحسب إحصاء منظمة الصحة العالمية كان عدد ضحايا الحرب في يونيو عام ٢٠٠٦ أكثر من ١٥٠ ألفًا. وتقدر صحيفة لانسيت الطبية البريطانية عدد القتلى العراقيين بسبب العنف في أكتوبر عام ٢٠٠٦ بما يتراوح بين ٣٩٢,٩٧٩-٩٤٢,٦٣٦ شخصًا. وتعكس الاختلافات

الكبيرة صعوبة وخطورة جمع المعلومات وسط هذه الفوضى. لكن الجدل بشأن الأعداد بالغ التسييس بشكل واضح، مع تحديث البنتاجون الدوري إحصائيات القتلى من الجيش الأمريكي وعدم نشره أي إحصاءات بشأن الضحايا العراقيين.

وبالإضافة إلى خسائر الأرواح التي تكبدها المجتمع العراقي، أدت الحرب إلى تشريد أعداد غفيرة من السكان. فبحلول صيف عام ٢٠٠٨، فر حوالي ما يتراوح بين أربعة وخمسة ملايين عراقي من منازلهم، ما يشكل في جانب منه استنفادا واسعا للعقول، أدى إلى تقويض آليات التعامل المطلوبة للحفاظ على الطوائف العراقية. وعلى عكس التدفق الفوري للاجئين بعد تعزيز صدام حسين سلطته عام ١٩٩١، كان تدفق اللاجئين منذ عام ٢٠٠٣ أكثر تدرجا، وإن لم يكن أقل مأسوية، وربما يشكل عنصرا لإثارة عدم الاستقرار. وبالإضافة إلى أكثر من ٢,٥ مليون لاجئ داخلي، رحل حوالي مليونين من العراقيين، معظمهم من السنة، ولجئوا إلى الأردن وسوريا. ووسط تجمعات اللاجئين، وفي ظل ذلك الوضع الميئوس منه، كانت النساء والأطفال، كالعادة، الأكثر معاناة.

ولم تسمح الحكومات الغربية إلا لعدد محدود من اللاجئين بالاستقرار في بلادها. هذا، بينما زادت مخاوف الحكومتين السورية والأردنية من تأثير الأعداد الكبيرة من اللاجئين غير المستوعبين، وهي أعداد تتزايد لتشكل نسبًا كبيرة من سكان البلدين. ومادامت احتمالات عودتهم قليلة، فستظل احتمالات إصابة المنطقة كلها بأزمات ذات صلة بالمسألة قائمة لسنوات وعقود قادمة، تماما مثلما خلق تشريد الفلسطينيين في حروب سابقة أزماته الدورية الخاصة.



(خريطة ٢٥-١ أوطان الأكراد)

المزيد من القوات

في ديسمبر عام ٢٠٠٦ اضطرت إدارة بوش إلى تغيير سياستها بعد أن وصفت لجنة خبراء مكونة من الحزبين معينة من قبل الكونجرس، عُرفت باسم دراسة العراق، الوضع في العراق بـــ "الخطير والمتدهور". ومن الأمور الكاشفة ما تبين من أن ستة فقط من رجال السفارة في بغداد يجيدون العربية، ما دعا التقرير إلى تشجيع التعاون الدبلوماسي مع إيران وسوريا وتحويل الدور الأمريكي ضد المتمردين العراقيين تدريجيا من الاشتباك عسكريا إلى المساعدة في تدريب ونشر القوات العراقية. وبرغم نجاح التقرير في حث الرئيس بوش على الإقرار بضرورة تغيير سياسته في العراق، فإنه تجاهل النصائح الواردة به إلى حد كبير في المدى القصير على الأقل. وبدلا من الابتعاد عن الحل العسكري، شرع بوش في "موجة" أكبر من القوات. وقد تحقق هذا في النهاية في جانبه الأكبر عبر مد خدمة القوات الموجودة على الأرض بالفعل. وكان الهدف من هذا الحشد هو تركيز الجهود الأمنية في بغداد لإعطاء الفرصة اللازمة لالتقاط الأنفاس وكسر الجمود البرلماني وصياغة مشروع وطني مشترك. وكان التغيير الأساسي الآخر في السياسة، والذي جاء ردا على ملاحظات القوات الأمريكية في الميدان، هو بداية العمل الوثيق مع شيوخ القبائل السنة، الذين توحدوا في حلف جديد يطلق عليه الصحوة (ويعرف كذلك بمجالس الصحوة). وبالإضافة إلى الجهود الهادفة إلى إظهار المزيد من الاعتراف بمخاوف الأقلية السنية التي تشعر بالاضطهاد، بدأت القوات الأمريكية تتحالف مع الجماعات السنية التي انقلبت على القاعدة التي تعمل بينهم، مستخدمة أساليب وحشية أثارت حفيظة العراقيين.

وهناك فرضيتان ضمنيتان تقفان وراء سياسة حشد المزيد من القوات التي بدأت في يونيو عام ٢٠٠٧. إحداهما ترى أن أي انسحاب مفاجئ للقوات الأمريكية سيؤدي إلى انهيار العراق ويدخله في حرب طائفية شاملة بين أمراء الحرب. أما الثانية فكانت ترى أنه لا يمكن التوصل إلى حل سياسي في العراق ما لم يوفر الأمريكيون الأمن. من جانب آخر، كان مؤيدو الانسحاب الفوري للقوات الأمريكية يرون أن الدولة انهارت بالفعل وأن إعلان القوات عزمها الرحيل وحده كفيل بتمهيد الطريق أمام الساسة العراقيين للتركيز على التوصل إلى حلول وسط بشأن تشارك السلطة وهو ما كان الائتلاف الشيعي الحاكم يقاومه حتى ذلك الحين. وبينما يرصد بعض المحللين تحسنا خلال العام الأول من الحشد، يشكك آخرون تماما في مصداقية الفرضيات التي تقوم عليه.

من حيث الإيجابيات، شهد عام ٢٠٠٨ تراجعا في العنف الطائفي وتحسنا تدريجيا في فاعلية البرلمان العراقي فيما يتصل باقتسام عائدات النفط، والتوصل إلى توافق حول بعض التشريعات (ومن بينها قانونا الانتخابات والميزانية)، ومراجعة بعض قوانين تفكيك البعث السابقة. من ناحية أخرى، يرى منتقدو السياسة أن تراجع العنف الطائفي والتحسن

التدريجي، إنما يعود إلى سنوات مأسوية من التطهير العرقي، لم تُبق إلا على عدد قليل من الأحياء المختلطة السكان، ويلفتون إلى أهمية التزام مقتدى الصدر بوقف إطلاق النار. كما يشكك هؤلاء النقاد في تأثير العلاقات الجديدة مع الصحوة. وقد تكون القاعدة زادت من عبء الدفاع عن العراق، لكن كان هناك مبالغة في دورها في التمرد منذ البداية. أضف إلى هذا أنه ليس هناك ما يضمن عدم تحـــول عشرات الآلاف من السنة الذين سلحهم بوش لمحاربة المتشددين الأجانب إلى محاربة الجنود الأمريكيين، أو جيـــرانهم الشيعة، في المستقبل.

ويشير مراقبو الأوضاع العراقية الذين- منذ صيف ٢٠٠٨- التزموا التفاؤل الحذر بشأن مستقبل العراق إلى اتجاهات المركزية التي شهدتها البلاد خلال العام السابق. لكن أهمية هذه الخطوات الأولية، ومدى ارتباطها بسياسات زيادة أعداد القوات لم يتضح بعد. والحقيقة أن هناك دليلا محدودًا على أن النهج الأمريكي، القائم على التعامل مع اللاعبين المحليين ومدهم بموارد بعيدة عن سيطرة الدولة، قلص من السلطة المركزية. واستفادة بعض الجماعات المحرومة أكثر من غيرها من الجماعات تشير، في ظل هذا الصراع الذي يزداد تعقيدا وتتعدد طبقاته على الموارد، إلى أن الشيعة والسنة على حد سواء يعانون انقساما متزايدا. وما دامت الجماعات المتنافسة تتمتع بمواردها الخاصة، سواء من الداخل أو الخارج، فمن المتوقع أن تهيمن القوى الطاردة للمركزية على تطور العراق السياسي وتطيح بالآمال في استقرار طويل الأمد في بلد موحد وآمن.

برنامج إيران النووي

وفقا لآراء معظم المراقبين، فإن الغزو الأمريكي للعراق زاد إيران جرأة: فلم يرحل صدام، التي خاضت إيران حربا ضده على مدى ثماني سنوات، فحسب، بل وأصبح حلفاؤها من الشيعة في مراكز القيادة في بغداد الآن، بينما يرى المرشد الأعلى علي خامنئي الولايات المتحدة، عدو إيران اللدود على مدى ربع قرن مضى، "غارقة في دوامة"(١). ولم تكن علاقة أمريكا بنظام إيران الثيوقراطي جيدة بحال قط. وخلال حكم إدارة بوش، تطورت من سيئ إلى أسوأ. وبحلول عام ٢٠٠٧، بلغت العلاقات حدا من التدهور دعا أمريكا إلى اتخاذ قرار في مارس بتعزيز أسطول حاملات طائراتها في الخليج الفارسي وقيام إسرائيل بهجوم على مبنى سوري في سبتمبر، سرعان ما أعلنت الولايات المتحدة أنه كان منشأة نووية، وهو ما اعتبره كثيرون ضربة متهورة ضد إيران.

---

(1) "Strategy in Iraq: Waiting for the General (and a Miracle)," Economist, September 6, 2007.

وكان العامل الأهم الذي أدى إلى هذا هو تزايد المخاوف من حصول إيران على الأسلحة النووية، لكن السياق الأوسع كان محكوما بالحرب في العراق.

في وقت سابق، كان هناك قدر من الأمل في أن تشهد العلاقات قدرا من التحسن في ظل وجود الإصلاحي الإيراني محمد خاتمي لفترتي حكم بين عامي (١٩٩٧-٢٠٠٥)، الذي ارتبط نضاله من أجل المزيد من الحرية في الداخل بالدعوة إلى "الحوار بين الحضارات". لكن ما حدث هو أن الرئيس كلينتون استمر في سياسة الاحتواء، ثم خلفه جورج بوش ليضم إيران إلى العراق وكوريا الشمالية ضمن ما أطلق عليه "محور الشر" عام ٢٠٠٢. وفي مارس عام ٢٠٠٣، وبعد الإطاحة السريعة بنظام صدام حسين، وجدت إيران نفسها محصورة بين احتلالين أمريكيين (في العراق وأفغانستان)، والحديث في واشنطن يشير إلى أن الدور على إيران لـ "التحرير". في غضون ذلك، سارع المحافظون المتشددون الذين حلوا محل إدارة خاتمي الإصلاحية بالتوجه عام ٢٠٠٥ نحو تبني سياسة خارجية مغايرة كتلك التي سادت خلال السنوات الأولى من الثورة. ولم يحرص خليفة خاتمي، محمود أحمدي نجاد، على إرضاء الغرب ولا بمواصلة الإصلاحات التحريرية في الداخل. وقد أثار تبني نجاد موقفا أكثر تحديا للغرب على الساحة الدولية وإنكاره الصارم لإسرائيل المخاوف من ألا يكون برنامج إيران النووي، الذي تزامن استئناف العمل فيه مع انتخاب نجاد، سلميا بالفعل. وغذت هذه التطورات المطالبات بضرورة إجهاض المشروع بالوسائل العسكرية.

وكانت الولايات المتحدة، التي استنزفتها الفوضى في العراق، عام ٢٠٠٨، تناضل فعليا لإيجاد وسيلة للتعامل مع المخاوف المتزايدة والشك المحيط بذلك البرنامج. وسرعان ما تراجع الحماس للتصدي النظام الإيراني مع تكاثف بخار التمرد. وبينما تصاعدت الاتهامات ضد إيران بدعم الميليشيات الشيعية الساخطة وإثارة المشاكل في العراق، أصبح من الواضح كذلك أن القوات الأمريكية منتشرة في مناطق كثيرة من العالم ولا يمكنها القيام بغزو جديد، وأن إيران، الحليف الوثيق للاعبين الرئيسيين في النظام السياسي الجديد، يمكن أن تزيد الأوضاع سوءا أمام القوات الأمريكية هناك (وكذلك في أفغانستان) في حال وقوع غزو كهذا. كما أن هجوما أمريكيا أو إسرائيليا من شأنه أن يزيد من غضب الرأي العام في أنحاء المنطقة وقد يتسبب في رفع أسعار البترول بصورة فلكية.

وبينما لا يوجد دليل مؤكد على أن النظام الإيراني يباشر برنامجا لإنتاج أسلحة نووية، فإن طهران أخفقت في تبرير أنشطتها النووية بطريقة سليمة على مدار ما يقرب من عقدين تقريبا. ويكشف تقرير للاستخبارات القومية الأمريكية في يناير عام ٢٠٠٨ عن

أن إيران قد أوقفت بالفعل أنشطتها السرية لإنتاج رؤوس نووية عام ٢٠٠٣. لكن هذا لم يهدئ كل مخاوف الإدارة: الجزء الأصعب في تصنيع القنبلة النووية هي عملية التخصيب، وبحلول عام ٢٠٠٨ كانت إيران تمتلك أكثر من ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي تعمل بمدينة ناتانز. وكانت تلك هي المسألة الكامنة في قلب الصراع، مع انضمام روسيا والصين إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا في الأمم المتحدة لاستصدار قرارات من مجلس الأمن تهدف إلى إجبار إيران على وقف تخصيب اليورانيوم قبل أن تنجز دورة الوقود النووي. وقد استهدفت قرارات العقوبات جهات على صلة ببرنامج إيران النووي وإنتاج الصواريخ، لكن الولايات المتحدة ضغطت من أجل مقاطعة أشمل للمؤسسات المالية الإيرانية.

وتصر إيران على إنكار أن هدفها هو تصنيع الأسلحة النووية، وتؤكد على أن أجهزة الطرد المركزي في ناتانز لا تخصب إلا اليورانيوم المنخفض الدرجة واللازم لمفاعلات الطاقة المدنية اللازمة لإنتاج الكهرباء (يحتاج إنتاج القنابل إلى يورانيوم عالي التخصيب). وبررت إيران محاولاتها إقامة صناعة نووية بأنها وسيلة لتأمين احتياجاتها من الطاقة، أي كتخطيط مسبق تحسبا ليوم تنفد فيه الموارد النفطية. والأكثر أهمية أن إتمام دورة الوقود النووي أصبحت مسألة تتصل بالكرامة الوطنية. وكان هناك قبول واسع بين أفراد الشعب الإيراني لموقف المرشد الأعلى علي خامنئي بعدم تنازل إيران عن حقوقها المشروعة بمقتضى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، واستياء متزايد من ازدواجية معايير المجتمع الدولي التي تنحاز لمصلحة قوى عسكرية نووية مثل إسرائيل.

وفي وجه تحديات تقدير احتمالات الاستقلال النووي والوفاء بالتطلعات الشعبية للكرامة الوطنية أمام احتمال تزايد العزلة الدولية، بدا أن القيادة الإيرانية تواجه أكبر تحد لها في الداخل لا في الخارج. وبينما عززت أسعار النفط الفلكية، والموقف القوي لحلفائها الإقليميين في سوريا ولبنان، موقف القيادة في التصدي للتهديد بتوسيع العقوبات الدولية والمضي قدما في تخصيب اليورانيوم، كانت الضغوط الداخلية الأخرى أقل سهولة في تقديرها. فقد كان لجولات عقوبات الأمم المتحدة المتكررة تأثيرها على الاقتصاد. وعلى مستوى من المستويات، قد يفيد المضي قدما في الملف النووي في إلهاء الإيرانيين عن المشاكل الداخلية المتصاعدة. وبرغم مسئولية علي خامنئي الرئيسة عن البرنامج النووي، يبدو أن رئيس الوزراء الشعبوي حريص على لعب دور المتحدي، خاصة إذا أوفى بوعده بمساندته في انتخابات عام ٢٠٠٩. وبدلا من ذلك، قد تتزايد تساؤلات الإيرانيين لا عن

ضخ هذه المبالغ الضخمة من الأموال في توليد مصادر طاقة جديدة، بل عن التضحية باستثمارات وتجارة دولية هم في أمس الحاجة إليها. وفي هذا الصدد، فإن نظام العقوبات بقيادة أمريكا سيقل تأثيره مقارنة بتأثير المواقف الدبلوماسية والاقتصادية التي تتبناها الصين والهند، تلك القوتان التجاريتان الصاعدتان والمتعطشتان للنفط.

خاتمة:

إن سياسات وتصرفات إدارة بوش حديثة جدا، وهو ما لا يسمح بالتفكير التحليلي في نتائجها وأنماطها على المدى البعيد. لكن أيا كانت نتائجها فلاشك أن قرار شن الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ سينظر إليه بعد سنوات، أو ربما عقود، كنقطة تحول تاريخي كبيرة.

وواصلت القوى الإقليمية الفاعلة ضغوطها حول مجموعة من المسائل، من المأزق النووي الإيراني وحتى إعادة توزيع السلطة في لبنان، دون اعتبار للضغط الأمريكي، أو كانت تتفاوض للتوصل إلى حلول لا تلقى قبولا أمريكيا. وخلال جولة في بلدان الخليج سبعة أيام أوائل عام ٢٠٠٨، لم يجد الرئيس بوش أصدقاء كثيرين على استعداد لتأييد رد عسكري على برنامج التسلح النووي الإيراني المفترض. وبالرغم من أن دول الخليج العربية كانت متوجسة من أطماع إيران الإقليمية، فإنها كانت أكثر خشية من عواقب الضربات الجوية على إيران. وعندما زار بوش الكويت، علقت إحدى الصحف المحلية في افتتاحيتها بقولها "سيدي الرئيس، المنطقة تحتاج مبادرات ذكية لا قنابل ذكية"(١). والحقيقة أن هناك ما يدل على انفتاح متزايد من جانب دول الخليج العربية على إيران، وهو ما يشكل تحديا للسياسة الأمريكية. ففي ديسمبر عام ٢٠٠٧، وجهت الدعوة إلى محمود أحمدي نجاد لإلقاء خطاب أمام القمة السنوية لمجلس التعاون الخليجي، وفي مايو عام ٢٠٠٨ نجحت قطر في جمع الفرقاء اللبنانيين، متجاهلة المحاولات الأمريكية لعزل حزب الله. كما خرجت حماس، كما أشرنا في الفصل الثاني والعشرين، من اتفاق وقف إطلاق النار مع إسرائيل الذي رعته مصر أكثر قوة. وبالنسبة للإصلاح السياسي، لم يبد غالب الحكام المستبدين أدنى اهتمام بتحقيق قدر أكبر من الانفتاح كما كانت تريد أمريكا. والسياسة في الشرق الأوسط معقدة ومتعددة الطبقات، والخارجية الأمريكية ليست متآلفة. وواشنطن تحتفظ بقدر كبير من السلطة، يتضح هذا من علاقاتها الكثيرة مع حكومات

---

(1) Quoted in Ian Black and Rory McCarthy, "Bush Takes Soundings on Iran," Guardian, January 12, 2008.

مستمرة في اعتمادها على التحالفات الاستراتيجية الوثيقة مع الولايات المتحدة. على أن السنة الأخيرة في ولاية بوش الثانية شهدت علامات متزايدة على أن مكانة أمريكا مهددة بقوة أمام رسوخ القوى الإقليمية. وبالنسبة لكثير من المراقبين، أكدت هذه الأحداث بشدة على تراجع كبير للنفوذ الأمريكي في المنطقة. على الأقل، كشفت هذه الأحداث حدوده ــ وعلى الهواء في الفضائيات العربية والشبكة العنكبوتية الدولية.

لقد واجهت منطقة الشرق الأوسط ككل، وكذلك دوله منفردة، لحظات مضطربة في تاريخها وتمكنت من تجاوزها. وفي ظل هذا الاستياء العريض من الأوضاع الداخلية الحالية وتعرض قوة خارجية منفردة ــ الولايات المتحدة ــ لإدانة واسعة بسبب محاولاتها المرفوضة للانفراد بالهيمنة على المنطقة، تشكل بداية القرن الحادي والعشرين لحظة جديدة في تفاعل المنطقة مع ماضيها القريب. ويبعث هذا التفاعل بإحساس متزايد بتمزق شعوب المنطقة بين السلبية القلقة في مواجهة المصاعب التي تواجهها والرغبة الملحة في رفض القوى التي أوصلتهم إلى هذا الحد في المقام الأول. وأيا كان الاتجاه الذي سيشهده هذا التفاعل في المدى البعيد، فإن من الصعب تناول الماضي القريب دون التعبير عن التحفظات المتجددة بشأن أفق سلام واستقرار الشرق الأوسط في العقود القادمة.

قائمة المراجع المختارة

الغرض الأساسي من هذا القسم هو التعريف بمراجع الأعمال الصادرة بالإنجليزية؛ لإرشاد القارئ إلى الكتب الأساسية للجوانب المتعددة من تاريخ الشرق الأوسط. ويحوي كل كتاب من الكتب الواردة هنا مراجعه الخاصة التي قد يحتاج إليها الباحثون للاستعانة بها. والمراجع المتعلقة بالفترة التالية على ١٨٠٠ أكثر شمولا من تلك المتصلة بالقرون السابقة.

الكتب والدوريات

وصلت موسوعة الإسلام (The Encyclopaedia of Islam, new ed. (Leiden, 1960-2006 الآن إلى جزئها الثاني عشر. ويركز هذا الجهد العلمي الكبير على الأوضاع، وأهم الشخصيات، والمفاهيم المتصلة بالإسلام منذ نشأته وحتى العصور الوسطى، إلى جانب اهتمامه بالتطورات الحديثة. وتخاطب موسوعة Reeva S. Simon،

Philip Mattar, and Richard W. Bulliet, eds., The Encyclopedia of the Modern Middle East, 4 vols. (New York, 1996) الطلاب والقراء العاديين وتشمل موضوعات في مجالات مختلفة (السياسة، التاريخ، الفنون) وتغطي المنطقة الممتدة من المغرب إلى أفغانستان.

و (The International Journal of Middle East Studies (New York دورية بحثية تصدر عن جمعية دراسات الشرق الأوسط. وهي شاملة وتتناول تخصصات متعددة، وتنشر مقالات تغطي دراسات الشرق الأوسط في فترات زمنية تمتد من ظهور الإسلام وحتى وقتنا هذا. ويحوي The British Journal of Middle Eastern Studies عادة مقالات مطولة عميقة. وتتناول دورية (The Middle East Journal Washington، D.C.) الشئون المعاصرة وقضايا السياسة الخارجية وتحوي أقساما كرونولوجية وبيبلوجرافية. وتركز (Middle Eastern Studies (London على التاريخ الحديث. ويعرض (Middle East Report (New York لمجموعة كبيرة من الأحداث الجارية من منظور نقدي يساري. وعادة ما تقدم تغطية الدورية المتحدية والمثيرة أحيانا للجدل منظورا يتعارض مع سياسة واشنطن الرسمية. وبالإضافة إلى الصحف التي تقدم معالجات إقليمية، تصدر العديد من المنظمات البحثية دوريات عن كل دولة من دول الشرق الأوسط تقريبا. وكثير منها ممتاز.

وللراغبين في متابعة الأحداث الراهنة بصورة منتظمة، تتيح شبكة الإنترنت روابط لصحف مهمة مثل نيويورك تايمز وواشنطن بوست والإيكونوميست وفاينتشيال تايمز والجارديان، إلى جانب العديد من الطبعات الإنجليزية من كثير من الإصدارات اليومية والأسبوعية للصحف التي تصدر في الشرق الأوسط مثل: صحيفة الأهرام المصرية، وهآرتز الإسرائيلية، وديلي ستار

والحياة اللبنانيتين. كما أن هناك عددًا متزايدًا من المدونات الإلكترونيـــة القيمـــة: مـــن أفـــضلها وأكثرها عراقة Juan Cole's Informed Comment, Helena Cobban's Just World News, and Joshua Landis's Syrian Comment.

أعمال عامة عن الإسلام وتاريخ الشرق الأوسط حتى ١٧٠٠

هناك الآن ثلاثة مراجع مهمة حول التاريخ العربي والإسلامي: Marshall G.S. Hodgson, The Venture of Islam: Conscience and History in a World Civilization، 3 vols. (Chicago, 1974 الذي يتناول الإسلام في السياق العالمي ويعتبر من أكثر الكتـــب التـــي تناولـــت التـــاريخ الإسلامي تحديا وإثارة حتى الآن. وكتاب Ira M. Lapidus, A History of Islamic Societies, 2nd edition (New York, 2002)، الذي يرصد تكون الحضارة الإسلامية في كل المناطق الإســـلامية منذ عهد النبي وحتى القرن العشرين. وهناك أيضا توليفة ألبرت حوراني الرائعة، A History of the Arab Peoples (Cambridge, Mass., 2002, with a new afterword by Malise Ruthven)، الذي يتناول العالم العربي ككل، مع التركيز على تطور الأنماط والمؤسسات الاجتماعية.

وهناك مسح للمناطق الإسلامية في John Obert Voll's Islam: Continuity and Change in the Modern World (Boulder, 1982)، يركز على الفترة التالية على ١٨٠٠. كمـــا نجـــد تقييمـــا شاملا لتطور المجتمع الإسلامي في Jonathan P. Berkeley, The Formation of Islam: Religion and Society in the Near East, 600–1800 (Cambridge, 2003). وكـــذلك العمـــلان الممتـــازان Francis Robinson, ed., The Cambridge Illustrated History of the Islamic World (Cambridge، ١٩٩٦)، and John Esposito, ed., The Oxford History of Islam (Oxford, 1999). ويقدم الكتابان معالجة تمزج بين الزمني والموضوعي بقلـــم اثنـــين مـــن المتخصـــصين البارزين؛ كما يضم الكتابان مقالات ببيليوغرافية رائعة.

والقرآن هو الركيزة الأساسية لفهم الإسلام. وقد اعتمدنا هنا على نسخة A. J. Arberry, The Koran: Interpreted (New York، ١٩٥٥). ونجد الحديث عن مداخل الدين الإسلامي ومؤسساته في Malise Ruthven, Islam in the World (New York, 1984)، وهو كتاب جيد يتنـــاول تـــأثير تعاليم الإسلام على طـــرق معيـــشة المـــسلمين، وكـــذلك Andrew Rippen, Muslims: Their Religious Beliefs and Practices, 3rd edition (London, 2005).

ويظل كتاب H.A.R. Gibb, Mohammedanism, 2nd ed. (New York, 1970)، مفيدا، برغم عنوانه غير المناسب. وتشمل إسهامات الكتاب المسلمين باللغـــة الإنجليزيـــة Fazlur Rahman, Islam, 2nd ed. (Chicago, 1979), and Seyyed Hossein Nasr, Ideals and Realities of Islam (Boston, 1972). ويعتبر Moojan Momen, An Introduction to Shi i Islam: The History and Doctrines of Twelver Shi ism (New Haven, 1985) أكثر الدراسات فائدة لفهم المذهب الشيعي.

وبالطبع، فإن أي قائمة للاستقصاءات التاريخية لابد وأن تضم Bernard Lewis, The Arabs in History، (rev. ed. (New York, 1966، وهو مؤلف رائع ومتاح. وتقدم Marilyn R. Waldman فحصا جديدا لتقسيم التاريخ الإسلامي في مساهمتها " The Islamic World," New Encyclopaedia Britannica, 15th ed. (Chicago، ١٩٩٠)، pp. 102–133. وفي اتجاه مماثل، نجـد Richard M. Eaton's Islamic History as Global History (Washington, D.C., 1990)، وهو دراسة تأريخية صادرة من سلسلة دراسات الجمعية التاريخية الأمريكية حول العالم والتاريخ المقارن؛ وهو عمل لا غنى عنه لكل من يرغب في فهم الأهمية العالمية لتعزيز الحضارة الإسلامية. ونجـد تقـسيما زمنيا للأعوام التسعمائة الأولى من تاريخ الشرق الأوسط الإسـلامي فـي The chronological underpinnings of the first 900 years of Islamic Middle Eastern history are provided by

Hugh Kennedy, The Prophet and the Age of the Caliphates: The Islamic Near East from the Sixth to the Eleventh Century (London, 1986), and P. M. Holt, The Age of the Crusaders: The Near East from the Eleventh Century to 1517 (London, 1986).

أمـا كتـاب Prophet، Muhammad: Prophet and Statesman (Oxford, 1991).W. Montgomery Watt، فهو يهتم أكثر بظهور وترسخ المجتمع الإسلامي. ويتناول كتابي Fred M. Donner، The Early Islamic Conquests (Princeton, 1981), and Michael G. Morony Iraq After the Muslim Conquest (Princeton, 1984) تعقيدات التفاعل بين الإسلام العربي والمنـاطق التي فتحها. أما تطور الشريعة ومدارس الفقه، فنجده في N. J. Coulson, The History of Islamic Law (Edinburgh, 1964). وهناك مقدمة للفلسفة الإسـلامية فـي An introduction to Islamic philosophy is W. M. Watt, Islamic Philosophy and Theology (Edinburgh, 1962). أمـا الحديث عن تعزيز معاهد تأهيل العلماء في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، فهـو موضـوع كتاب George Makdisi, The Rise of Colleges: Institutions of Higher Learning in Islam and the West (Edinburgh, 1982) بينما نجد تناولا للصوفية في Annemarie. وهناك نقاش موضـوعي وجيد التوثيق للثورة الزراعية التي ترتبت على نقل محاصيل شرق الهند إلـى حـوض البحـر المتوسط عبر شبكة التجارة التي تأسست تحـت حكـم العباسـيين فـي Andrew M. Watson, Agricultural Innovation in the Early Islamic World: The Diffusion of Crops and Farming Techniques، ٧٠٠–١١٠٠ (Cambridge, 1983). وللتعرف إلى الحياة والمؤسسات الحضرية، Ira M. Lapidus, Muslim Cities in the Later Middle Ages (Cambridge, Mass., 1967). ونجـد أفضل تقصٍ تاريخي لدور المرأة في مجتمعات الشرق الأوسط الإسـلامية فـي Leila Ahmed, Women and Gender in Islam: Historical Roots of a Modern Debate (New Haven, 1992). وتصر المؤلفة على وضع تطور مكانة المرأة في سياق الممارسات الأوسع التي سادت في الشرق الأدنى قبل ظهور الإسلام.

أعمال عامة حول التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث

هناك عملان أساسيان عن التاريخ الاقتصادي هما: Roger Owen, The Middle East in the World Economy, 1800–1914 (London, 1981), and Charles Issawi, An Economic History of the Middle East and North Africa (New York, 1982). والكتاب الأول مرتب حسب الفترة الزمنية والمنطقة ويركز على مصر والإمبراطورية العثمانية؛ والثاني مرتب حسب الموضوع، ويغطي المنطقة الممتدة من المغرب إلى إيران. كما وضع Issawi أربعة أعمال تحوي وثائق وقراءات وتعليقات على قدر كبير من الأهمية: The Economic History of the Middle East، ١٨٠٠–١٩١٤ (Chicago, 1966)، الذي يهتم أساسا بالعالم العربي؛ The Economic History of Turkey, 1800–1914 (Chicago, Iran, 1800–1914 (Chicago, 1971); The Economic History 1980)، الذي يتناول الإمبراطورية العثمانية؛ The Fertile Crescent, 1800–1914: A Documentary Economic History (New York، ١٩٨٨). وهناك تحليل مهم للاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الحالية في Alan Richards and John Waterbury, A Political Economy of the Middle East: State, Class, and Economic Development (Boulder, 1990). ويعتبر كتاب Roger Owen and Sevket Pamuk, A History of Middle East Economies in the Twentieth Century (London, 1998 مدخلا جيدا جدا للبحث، حيث يهتم بكل بلد على حدة وكذلك بالمنطقة ككل.

ويجمع Roger Owen, State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East, 3rd edition (London, 2004) بين السردي والموضوعي ليقدم لنا دراسة سياسية تمهيدية معقدة للمنطقة منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن. وهناك دراسة رائعة تغطي الفترة من انهيار الدولة العثمانية وحتى تسعينيات القرن الماضي وهي: Avi Shlaim, War and Peace in the Middle East: A Concise History، rev. ed. (New York, 1995). وللتعرف إلى النخبة والسياسة، انظر Michael C. Hudson، Arab Politics: The Search for Legitimacy (New Haven, 1977)، الذي يقدم، بالإضافة إلى تحليل نظم الحكم المعاصرة، خلفية تاريخية عميقة لتكوين الدول العربية الحديثة. وعلى الطرف المقابل من الطيف الاقتصادي، نجد الناس العاديين، وهو ما يتناوله Edmund Burke III، ed., Struggle and Survival in the Modern Middle East (Berkeley, 1993). وهناك عمل ضخم يتناول معظم بلاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الإطار التحليلي للمجتمع المدني، وهو مفهوم لا يتفق عليه المشاركون في العمل لكنه مكنهم دون شك من تقديم دراسات حالة مهمة لبلاد معينة في هذا العصر، هو Augustus Richard Norton, ed., Civil Society in the Middle East, 2 vols. (Leiden, 1995 and 1996).

ويضم كتاب Margaret Meriwether and Judith Tucker, eds., Social History of Women in the Modern Middle East (Boulder، ١٩٩٩) مجموعة ثرية من المقالات التي تتناول موضوعات

مثل الدين والجنس والدولة والأسرة، وظهور الحركات النسائية. كما يضم الكتاب مواد بيبليوجرافية مكثفة. ومن أهم المراجع الرئيسية التي كتبت عن تاريخ النساء منذ ١٩٩٠ Nikki Keddie, "Women in the Limelight: Some Recent Books on Middle Eastern Women's History," International Journal of Middle East Studies, vol. 34 (August 2002), pp. 553–573.

الدولة العثمانية وتركيا

دراسات عامة وأعمال خاصة حول الإمبراطورية العثمانية حتى ١٨٠٠

في Norman Itzkowitz, The Ottoman Empire and Islamic Tradition (New York, 1972) نجد تحليلا دقيقا للتاريخ العثماني والمؤسسات العثمانية منذ تأسيس الإمبراطورية وحتى أواخر القرن الثامن عشر. ولدراسة المؤسسات السياسية والدينية، من المهم الرجوع إلى Halil Inalcik, The Ottoman Empire: The Classical Age, 1300–1600 (London, 1973). ويراجع Daniel Goffman's The Ottoman Empire and Early Modern Europe (Cambridge, 2002) الموضوع من الناحية التأريخية ويقدم بيبليوغرافيا ممتازة مدعمة بالحواشي. ويقدم Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, 2 vols. (Cambridge, Mass., 1976, 1977) فحصا دقيقا ومضنيا للقرون العثمانية مع اهتمام بتركيا أقل مما يوحي به العنوان. ويتيح Roderic H. Davison، Turkey (Englewood Cliffs, N.J., 1968) مبحثا تمهيديا رائعا، يعرض لأكثر ما يشي به عنوانه؛ فهو يغطي الفترة العثمانية بالكامل ويركز تركيزا خاصا على قرنها التاسع عشر. ونجد أشمل التحليلات الاجتماعية وأكثرها تفصيلا للعصر العثماني في Halil Inalcik and Donald Quataert, eds., An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300–1914 (Cambridge, 1994). وتعيد Leslie Pierce تقييم الدور السياسي للنساء في البلاط العثماني في كتابها The Imperial Harem: Women and Sovereignty in the Ottoman Empire (New York, 1993)؛ وهناك إسهامات إضافية حول أنشطة النساء في العهد العثماني نجدها في Madeline C. Zilfi، Women in the Ottoman Empire: Middle Eastern Women in the Early Modern Era (Leiden, 1997). ويتناول Benjamin Braude and Bernard Lewis, eds., Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society, 2 vols. (New York, 1982)، الطوائف غير المسلمة في الإمبراطورية، أما تأثير الحكم العثماني واستجابة أوروبا له فنجده في L. S. Stavrianos, The Balkans Since 1453 (New York, 1958). ويعرض Godfrey Goodwin, A History of Ottoman Architecture (Baltimore, 1971) لعظمة العمارة العثمانية وجمالها.

(Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, 2nd ed. (London, 1968 يتنـــاول
الأثر المؤسسي والثقافي لحركة الإصلاح منذ بدايتها وأثناء حكم أتاتورك. أما Donald Quataert,
The Ottoman Empire, 1700–1922 (Cambridge, 2000)، فيقدم منظورات جديدة لعصر التغيير.
وهناك أعمال أخرى تتناول هذه الفترة من زوايا أكثر تحديـدا، مـن بينهـا Stanford J. Shaw's
detailed study, Between Old and New: The Ottoman Empire Under Selim III ١٧٨٩–
١٨٠٧ (Tanzimat era, Cambridge, Mass., 1971); Roderic H. Davison's examination of the
Berkes, The Reform in the Ottoman Empire, 1856–1876 (Princeton, 1963); Niyazi
Development of Secularism in Turkey (Montreal, 1964)، والأخير يركز بصفة خاصة علـى
التطورات الأيديولوجية؛ Thought: A Study in Serif Mardin, The Genesis of Young Ottoman
the Modernization of Turkish Political Ideas (Princeton, 1962)؛ and two later and rather
Reform in the Ottoman differently focused works by Carter V. Findley, Bureaucratic
Empire: The Sublime Porte, 1789–1922 (Princeton, 1980)، and Ottoman Civil
Officialdom: A Social History (Princeton, 1989. وهناك تقييمان صـــدرا فـــي وقـــت قريـــب
لجوانب عهد عبد الحميد الثاني، هما Selim Deringil, The Well-Protected Domains: Ideology
and the Legitimation of Power in the Ottoman Empire 1876–1909 (London, 1998), and
Benjamin C. Fortna, Imperial Classroom: Islam, the State, and Education in the Late
Ottoman Empire (Oxford, 2002. وهناك إسهامات مهمة حول المؤسسة الدينيـــة العثمانيـــة ــ
وكذلك المصرية والإيرانية والشمال إفريقية ــ أثناء التغيرات التي شهدها القرن التاســـع عـــشر
نجدها في Nikki R. Keddie, ed., Scholars, Saints, and Sufis: Muslim Religious Institutions in
the Middle East Since 1500 (Berkeley, 1972. كمـــا نجـــح Zeynep Celik, The Remaking of
Istanbul: Portrait of an Ottoman City in the Nineteenth Century (Seattle, 1986 في سد الفجوة
البحثية في التأريخ للتغيير الذي شهدته الإمبراطورية العثمانية بصورة تستحق الإعجاب. وهنـــاك
مدخل تاريخي قريب نسبيا للتحول الذي شهدته الدولة العثمانية يؤكد على التأثير الضار لاختراق
رأس المال الأوروبي في البلاد التابعة للعثمانيين ونتائج اندماج الإمبراطوريـــة فـــي الاقتـــصاد
العالمي. وتشمل الدراسات التي تتبنى هـــذا الـــنهج Sevket Pamuk, The Ottoman Empire and
European Capitalism, 1820–1913: Trade, Investment, and Production (New York, 1987);
Reçat Kasaba, The Ottoman Empire and the World Economy: The Nineteenth Century
(Albany, 1988); and Huri Islamoglu-Inan, ed., The Ottoman Empire and the World
Economy (Cambridge, 1987)، ونود أن نلفت بصفة خاصة إلى أهمية مقدمة محـــرر الكتـــاب
الأخير. ويتناول Donald Quataert في Ottoman Manufacturing in the Age of the Industrial
Revolution (Cambridge, 1993 الفجوة القديمة في الدراسات العثمانية.

ونجد تغطية دقيقة لدبلوماسية المسألة الشرقية، وإن كان من منظور غربي واضح، في M.
S. Anderson, The Eastern Question، ١٧٧٤–١٩٢٣ (New York, 1966). وهناك نظرة تتسم
بالأصالة حول المسألة الشرقية، مع التذكير المفيد بإمكانية تلاعب الشركاء في الشرق الأوسط
بالأزمات الدبلوماسية بما يخدم مصالحهم في L. Carl Brown's lively International Politics and
the Middle East: Old Rules, Dangerous Game (Princeton, 1984). ونجد مجموعة شاملة من
المعاهدات والفرمانات والاتصالات الدبلوماسية في J. C. Hurewitz, ed., The Middle East and
North Africa in World Politics: A Documentary Record: vol. 1, European Expansion,
1535–1914, 2nd ed. (New Haven, 1975); vol. 2, British-French Supremacy. ويتناول P. M.
Holt, Egypt and the Fertile Crescent, 1516–1922: A Political History (Ithaca، ١٩٦٩)
سياسات الولايات العربية تحت الإدارة العثمانية. وللتعرف إلى تـأثير حركـة الإصـلاح علـى
الولايات العربية، انظـر Ma oz, Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840–1861: The
Impact of the Tanzimat on Politics and Society (Oxford, 1968); Engin Akarli, The Long
Peace: Ottoman Lebanon, 1861–1920 (Berkeley, 1993); and William R. Polk and Richard
L. Chambers، eds., Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth
Century (Chicago, 1968)، الذي يضم مقال ألبرت حوراني المهم "Ottoman Reform and the
Politics of Notables". وتميل الأعمال التي صدرت بعد ١٩٨٠ إلـى التركيـز علـى التـاريخ
الاجتماعي والاقتصادي، ومن بينها Philip S. Khoury, Urban Notables and Arab Nationalism:
The Politics of Damascus, 1860–1920 (Cambridge, 1983); Linda Shatkowski Schilcher,
Families in Politics: Damascus Factions and Estates of the 18th and 19th Centuries
(Stuttgart, 1985); Leila Tarazi Fawaz, Merchants and Migrants in Nineteenth Century
Beirut (Cambridge, Mass., 1983); Beshara Doumani, Rediscovering Palestine: The
Merchants and Peasants of Jabal Nablus, 1700–1900 (Berkeley، 1995)، الذي يبين مرونـة
الاقتصاد المحلي وقدرته على التكيف مع المركزة العثمانية والتوسع التجاري الغربي؛ Dina Rizk
Khoury, State and Provincial Society in the Ottoman Empire: Mosul، ١٥٤٠–١٨٣٤
(Cambridge, 1997)، الذي يظهر أيضا القدرة الحيوية للحياة الاقتصادية المحلية على التكيف في
فترة اعتبرت راكـدة يومًـا؛ Eugene L. Rogan, Frontiers of the State in the Late Ottoman
Empire: Transjordan, 1850–1921 (Cambridge، ١٩٩٩)؛ and Martha Mundy and Richard
Saumerez Smith, Governing Property, Making the Modern State: Law, Administration and
Production in Ottoman Syria (London، ٢٠٠٧). ومن الدراسات القليلة للجزيرة العربية تحت
الحكم العثماني William Ochsenwald, Religion، Society, and the State in Arabia: The Hijaz
Under Ottoman Control، ١٨٠٤–١٩٠٨ (Columbus, 1984). David Dean Commins, Islamic

الـذي ،(Social Change in Late Ottoman Syria (New York, 1990 Reform: Politics and
يتعرض للتيارات الاجتماعية والثقافية بين علماء دمشق في نهاية القرن.

ونجد أهم إسهام حديث لدراسة عهد تركيا الفتاة المهم في Hasan Kayali, Arabs and Young Islamism in the Ottoman Empire, 1908–1918 (Berkeley, Turks: Ottomanism, Arabism, and 1997)، وهو عمل ينطوي على مراجعة تاريخية ويرى أن لجنـــة الاتحـــاد والترقـــي التزمـــت بالعثمانية ولم تتبن سياســـة التتريـــك. وFeroz Ahmad, The Young Turks: The Committee of (Union and Progress in Turkish Politics, 1908–1914 (Oxford, 1969 عبارة عن دراسة عـــن الصراع من أجل السلطة بين الاتحاد والترقي ومعارضيها. ونجد الحديث عن أول تعبيـــر عـــن مشاعر القومية التركية في The Life and :Uriel Heyd, Foundations of Turkish Nationalism Berkes, ed. and trans., Turkish Teachings of Ziya G.kalp (London, 1950), and Niyazi .(of Ziya G.kalp (London, 1959 Nationalism and Western Civilization: Selected Essays

وهناك العديد من الأعمال التي تتناول الموقف العربي من الحكم العثماني على عهد تركيـــا الفتاة. وتبالغ الدراسة الرائدة، Awakening: The Story of the Arab George Antonius, The Arab (subsequent editions National Movement (London, 1938, and several في تقدير قوة القومية العربية قبل الحرب العالمية الأولى والمشاعر المعادية للعثمانية لكنها تظل تعبيرا بليغا عن الحالة العربية من منظور فتـــرة مـــا بـــين الحـــربين العـــالميتين. ويحلـــل C. Ernest Dawn's From Ottomanism to العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي جعلت غالبية النخبـــة العربيـــة تدعم الفكرة العثمانية أثناء الحرب العالميـــة الأولـــى. ويقـــدم Rashid Khalidi et al., eds., The (Arab Nationalism (New York, 1991 Origins of فحصا جديدا للموضوع، يركز على الفتـــرة الأخيرة من الحكم العثماني.

ويتنـــاول Empire Marion Kent, ed., The Great Powers and the End of the Ottoman (London, 1984) مصالح القوى الكبرى، بما فيها الإمبراطورية العثمانية. ويهتم Elie Kedourie, Middle East: The Destruction of the Ottoman Empire, 1914–1921 England and the (London, 1987) بدور بريطانيا في صياغة الاتفاقيات التي وقعت أثناء الحرب وتسويات ما بعـــد الحرب. ويتناول نفس الموضوع كتاب David Fromkin الذي حظي بقراءة واســـعة to A Peace Middle End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern .(East (New York, 1990. ويتناول Briton Cooper Busch, Britain and the Persian

(Gulf, 1894–1914 (Berkeley, 1967 القصص الدبلوماسية المفـــصلة لمـــساعي بريطانيـــا لحماية مصالحها في المحيط الهندي والخليج الفارسي، وهناك كتاب آخر للمؤلفين هـــو Britain, .(the Arabs, 1914–1921 (Berkeley, 1971 India, and. ويتناول Frederick F. Anscombe, The

الدور (of Kuwait, Saudi Arabia, and Qatar (New York, 1997 Ottoman Gulf: The Creation
المهمل للعثمانيين في تاريخ الخليج. وهناك رصد لجهود بريطانيا في تنظـيم الـشرق الأوسـط
والتعبير عن الأسف على فشل بريطانيا نجده في Elizabeth Monroe, Britain's Moment in the
Christopher M. Andrew بينما يتنـاول ،(١٩٨١ Middle East, 1914–1971, 2nd ed. (London
S. Kenya-Forstner, The Climax of French Imperial Expansion, 1914–1924 .and A
D. K. Fieldhouse's Western Imperialism in the الأطماع الفرنسية. ويعد (١٩٨١ ،(Stanford
من الدراسات البالغة الأهمية في هذا المجال. ونجـد (Oxford, 2006) Middle East, 1914–1958
عرضا لتاريخ طائفة الأرمن قبل وأثناء وفي أعقـاب الحـرب فـي Richard G. Hovannisian,
The Republic of و (١٩٦٧ ،Armenia on the Road to Independence, 1918 (Berkeley
L. Carl Brown, ed., Imperial Legacy: The Ottoman ويـضم .(Armenia (Berkeley, 1971
مجموعة مـن المقـالات ،(Imprint on the Balkans and the Middle East (New York, 1996
تتناول العديد من جوانب الأثر المؤسسي والأيديولوجي الباقي للقرون العثمانية.

الجمهورية التركية

يحوي كتـاب Feroz (Ahmad, The Making of Modern Turkey (London, 1993 تاريخـا
سياسيا دقيقا من نهاية الإمبراطورية وحتى أوائل التسعينيات من القرن الماضـي. ونجـد سـردا
تفسيريا ممتازا في (Eric J. Zürcher, Turkey: A Modern History (London, 1993، الذي يظهر
الاستمرارية بين فترتي تركيـا الفتـاة والجمهوريـة. ويعتبـر Andrew Mango, Atatürk: The
المرجـع (of the Founder of Modern Turkey (Woodstock and New York, 2000 Biography
الأساسي عن أتاتورك وعهده، ويحوي ثروة من التفاصيل، وبعضها أكثر انتقادا من المعتاد. ومن
المراجع المفيـدة كـذلك Lord Kinross, Atatürk: A Biography of Mustafa Kemal, Father of
.(New York, 1965) Modern Turkey

وحول ظهور التعددية السياسية بعد الحرب الثانية، نجد الدراسـة الرائـدة Kemal Karpat,
(Princeton, 1959) Turkey's Politics: The Transition to a Multiparty System. ويمكن الاطلاع
علـى المزيـد فـي Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy, 1950–1975
(Boulder, 1977), and William Hale, The Political

Walter F. Weiker, ويركز .(and Economic Development of Turkey (New York, 1981
علـى (Modernization of Turkey: From Atatürk to the Present Day (New York, 1981 The
التطورات في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين ويضم جداول إحصائية قيمة. ويتنـاول Frank
New York,) Tachau, Turkey: The Politics of Authority, Democracy, and Development
1984) السنوات من ١٩٥٠-١٩٨٠ على ضوء الموضوعات الواردة بالعنوان، مستخدما التحديث

كأداة للتحليل. ويقـــدم Dankwart A Rustow, Turkey: America's Forgotten Ally (New York, 1987) تقييما لتركيا في السبعينيات وأوائل الثمانينيات؛ تحليل موضوع بشكل ســليم فــي ســياق نهايات التاريخ العثماني والبدايات الأولى للجمهورية. ونجد بحثا مهما في ثقافة تركيــا الــسياسية المتغيرة وتوجهات السياسة الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة في Heinz Kramer, A Changing Turkey: The Challenge to Europe and the United States (Washington, D.C., 2000). أما عن تاريخ المنطقة الكردية، فنجد تأريخا متعاطفا مــع القــضية فـــي David McDowall, A Modern History of the Kurds (London، ١٩٩٦)؛ ولتحليل للصراع التركي ــ الكردي الحــالي، انظــر Robert Olson, ed., The Kurdish Nationalist Movement in the 1990s: Its Impact on Turkey and the Middle East (Lexington, 1996).

مصر

نجد أشمل تناول لمصر الحديثة وأحدثها في M. W. Daly, ed., The Cambridge History of Egypt: vol. 2, Modern Egypt, from 1517 to the End of the Twentieth Century (Cambridge, 1998) الذي يحوي تفسيرات تاريخية حديثة في سلسلة من الفصول المرتبة زمنيا من قبل خبــراء بارزين. وهناك مزيج ناجح من المواد تجعل مـــن James Jankowski، Egypt: A Short History (Oxford, 2000) مدخلا بحثيا ممتازا. ويظــل P. J. Vatikiotis, The History of Modern Egypt: From Muhammad Ali to Mubarak, 4th ed. (Baltimore, 1991)، برغم تحيزه، مرجعا مهما.

من القرن التاسع عشر وحتى ١٩٥٢

يتناول كتـــاب Khaled Fahmy، All the Pasha's Men: Mehmed Ali, His Army, and the Making of Modern Egypt (Cambridge، ١٩٩٧)، بتمكن، عصر محمد علي المهم، وهو عمــل يعتمد على مجموعة غنية من وثائق الأرشيف المصري لدراسة جيش محمد علي من منظــورات مختلفة عديدة، من الجنود الذين رفضوا الالتحاق به إلى الدولة التي اســتخدمته كــأداة للإكــراه. وانظــر أيــضا Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali (Cambridge, 1984), and J. Heyworth-Dunne, An Introduction to the History of Education in Modern Egypt (London, 1939, 1968)، واللذان مازالا يتمتعان بأهميــة كبيــرة لتغطيتهمــا البعثات التعليمية إلى أوروبا. ومن الدراسات التي تتخذ من إصلاحات محمد علي منطلقا لمعالجة أكثر توسعا لمصر في القرن التاسع عشر: Roger Owen, Cotton and the Egyptian Economy, 1820–1914 (Oxford، ١٩٦٩)؛ Gabriel Baer, Studies in the Social History of Modern Egypt (Chicago، ١٩٦٩)؛ and Judith Tucker, Women in Nineteenth Century Egypt (Cambridge, 1985). ويعتبر F. Robert Hunter, Egypt Under the Khedives, 1805–1879: From Household Government to Modern Bureaucracy (Pittsburgh, 1984) من الدراسات المهمة التي تعتمد على الأرشيف لرصد تطور مؤسسات الحكم وسلوك الموظفين المعينين.

ويتناول Juan R. I. Cole, Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's Urabi Movement (Princeton, 1993) الثـورة العرابيـة. وعـن الممارسات المالية التي أدت إلى إفلاس مـصر، انظـر David Landes, Bankers and Pashas: International Finance and Economic Imperialism in Egypt (Cambridge, Mass., 1958). وعن دور مصر المحوري في تدافع أوروبا على المـستعمرات، انظـر Ronald Robinson and John Gallagher، Africa and the Victorians: The Official Mind of Imperialism (New York, 1961). وهناك تحليل للتغيرات التي طرأت أثناء الاحتلال البريطاني نجده في Robert L.

Tignor، Modernization and British Colonial Rule in Egypt, 1882–1914 (Princeton ١٩٦٦). ونجد أصوات أجراس الاستعمار الفيكتوري عاليـة وواضـحة فـي Lord Cromer, Modern Egypt, 2 vols. (London, 1908). كما نجد دراسة نقدية لكرومر وسياسـاته فـي Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, Egypt and Cromer: A Study in Anglo-Egyptian Relations (London, 1968)؛ بينما نجـد سـيرة كرومـر بالتفـصيل فـي Roger Owen, Lord Cromer: Victorian Imperialist, Edwardian Proconsul (Oxford, 2004). وتتناول دراستا M. W. Daly: Empire on the Nile: The Anglo-Egyptian Sudan، ١٨٩٨–١٩٣٤ (Cambridge, 1986) and Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium، ١٩٣٤–١٩٥٦ (Cambridge, 1991) العلاقـات الأنجلو ــ سودانية ــ المصرية منذ الحكم المشترك وحتى استقلال السودان. كما يتناول كتـابي Donald M. Reid, Lawyers and Politics in the Arab World, 1880–1960 (Minneapolis, 1981), and Farhat J. Ziadeh Lawyers, the Rule of Law, and Liberalism in Modern Egypt (Stanford, 1968) التغيرات التي طرأت على النظام القضائي وظهور مهنة المحاماة.

وعن نقطة البدء لدراسة الفوران الفكري في نهاية القرن التاسـع عـشر وبـدايات القـرن العشرين الذي لعبت فيه مصر دورا رائـدا، راجـع Albert Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age, 1789–1939 (Oxford, 1970). وهناك أعمال أكثر تخصصا، مـن بينهـا Nadav Safran, Egypt in Search of Political Community: An Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt, 1804–1952 (Cambridge, Mass., 1961)؛ Jamal Mohammed Ahmed، The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism (London، ١٩٦٠)؛ Nikki R. Keddie, Sayyid Jamal al-Din "al-Afghani" (Berkeley, 1972)؛ and Malcolm H. Kerr, Islamic Reform: The Political and Legal Theories of Muhammad Abduh and Rashid Rida (Berkeley, 1966). ونجد دراسة للسياسة البريطانية خلال السنوات التي أعقبت الحـرب الأولـى مباشـرة فـي John Darwin، Britain, Egypt, and the Middle East: Imperial Policy in the Aftermath of War، ١٩١٨–١٩٢٢ (New York, 1981). وقد حظيت مـصر فـي فتـرة بـين الحربين باهتمام بحثي كبير. وعن سياسات الفترة، يمكنك الرجـوع إلـى Marius Deeb, Party Politics in Egypt: The Wafd and Its Rivals (London, 1979), and Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot، Egypt's Liberal Experiment: 1922–1936 (Berkeley, 1977). ويتنـاول Eric Davis,

١٩٤١-١٩٢٠ ،Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization Business Conflict and the :Princeton, 1983), and Robert Vitalis, When Capitalists Collide) محاولات الرأسمالية الوطنية المصرية للتغلب على (End of Empire in Egypt (Berkeley, 1995 مساوئ الامتيازات. ونجـد فـي man, Workers on the Nile: −Joel Beinin and Zachary Lock Class, 1882–1954 (Princeton, Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working 1987) دراسة جيدة جدا لظهور الحركة العمالية المنظمة ودور العمـال فـي أنـشطة القوميـة المصرية. وهناك تحليل للحوار حول هوية مصر في Israel Gershoni and James P. Jankowski, The Search for Egyptian Nationhood, 1900–1930 (New York, :Egypt, Islam, and the Arabs authors' Redefining the Egyptian Nation, 1930–1945 (Cambridge, 1986), and the same Badran, Feminists, Islam, and Nation: Gender and the Making of Margot ويركز .(1995 على حركة المرأة منذ بداية القرن العـشرين وحتـى ١٩٥٢ (Princeton, 1995) Modern Egypt متمثلة في ناشطات من الطبقات العليا في المجتمع. وهناك دراسة جيدة التوثيق لوعي هذه الطبقة بذاتها ودورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي هي Magda S. Baraka, The Egyptian Upper Class Between Revolutions، ١٩١٩-١٩٥٢ (Reading, UK, 1998). وتأثير الجامعة الوطنيـة على الحياة السياسية والفكرية في مصر هـي موضـوع كتـاب Donald Malcolm Reid, Cairo (University and the Making of Modern Egypt (Cambridge, 1990. وأفـضل دراسـة عـن الإخوان المـسلمين هـي كتـاب Richard P. Mitchell, The Society of the Muslim Brothers (London, 1969). وعن الحرب العالمية الثانية في مصر وبقية المنطقة، انظر George Kirk, The (Middle East in the War (London, 1952. وهناك توثيق دقيق للسياسة البريطانية فـي أعقـاب الحرب فـي Wm. Roger Louis, The British Empire in the Middle East, 1945–1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism (Oxford, 1984). ونجد منهجا مثيرا ومتحديا بصورة خاصة لبناء الاقتصاد المصري تحت الحكم الاستعماري في Timothy Mitchell, .(Politics, Modernity (Berkeley, 2002−Rule of Experts: Egypt, Techno

منذ ثورة ١٩٥٢

يعتبـر Derek Hopwood, Egypt: Politics and Society، ١٩٤٥-١٩٨٤ (London, 1985) مدخلا عاما جيدا. ومن بين المحاولات الكثيرة لقراءة العهد الناصري من خلال دراسة شخصيتها المسيطرة P. J. Vatikiotis, Nasser and His Generation (New York, 1978); Jean Lacouture, (Nasser: A Biography (New York, 1973؛ and Robert Stephens, Nasser (London, 1971). وهناك العديد من الكتب عن الأمور الخارجيـة. ويتنـاول A. I. Dawisha, Egypt and the Arab World: The Elements of Foreign Policy (New York, 1976), and Malcolm H. Kerr, The Arab Cold War: Gamal Abd al Nasir and His Rivals, 1958–1970, 3rd ed. (London, 1971−) علاقة مصر بـالبلاد العربيـة الأخـرى. ويتعـرض Karen Dawisha, Soviet Foreign Policy

York, 1979), and Alvin Rubinstein, Red Star on the Nile: The Soviet- Towards Egypt (New
ـ للعلاقات المصرية (Relationship Since the June War (Princeton, 1977 Egyptian Influence
السوفيتية. وقد حظيت أزمة السويس باهتمام كبير، وهذه مجرد عينـــة بـــسيطة: Kennett Love,
Keith Kyle, Suez: Britain's ؛(Suez—The Twice-Fought War: A History (New York, 1969
Michael T. Thornhill, Road ؛(٢٠٠٣ ،End of Empire in the Middle East, new ed. (London
and Wm. Roger Louis and Roger ؛(٢٠٠٦ ،to Suez: The Battle of the Canal Zone (Stroud
Consequences (Oxford, 1989), which is a Owen, eds., Suez 1956: The Crisis and Its
evidence. The 1967 war is analyzed in Nadav reassessment based on new documentary
.(Israeli Confrontation, 1948–1967 (New York, 1969–Safran, From War to War: The Arab
ومن أفضل التحليلات للأوضاع التي أدت إلى حرب ١٩٦٧، Richard B. Parker, The Politics
The Six كما قدم نفس المؤلف .(in the Middle East (Bloomington, 1993 of Miscalculation
(Day War: A Retrospective (Gainsville, 1996)، والذي يحوي منظورات قيمة لسياسات ودوافع
المحاربين والقوى الخارجية الرئيسية.

ويتناول Robert Mabro, The Egyptian Economy، ١٩٥٢–١٩٧٢ (Oxford, 1974) التغيير
الاقتصادي ككل. بينما يتناول Agrarian Reform, 1952–1962 Gabriel S. Saab, The Egyptian
(London, 1967))، الإصلاح الزراعي. ونجد رصدا للنتائج المتفاوتة للإصـــلاح الزراعـــي فـــي
Stratum in Leonard Binder, In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second
and ؛(١٩٨٦ ،Egypt (Chicago, 1978); Hamied Ansari, Egypt: The Stalled Society (Albany
Marei—His Clan, Robert Springborg, Family, Power, and Politics in Egypt: Sayed Bey
(Clients, and Cohorts (Philadelphia, 1982)، الذي يقدم عرضا جذابا لكيف احتفظ عـــضو مـــن
أبناء الطبقة الإقطاعية في فترة ما قبل الثورة بثروته ونفوذه السياسي في عهدي ناصر والسادات.
ويعد Cynthia Nelson, Doria Shafik, Egyptian Feminist: A Woman Apart (Gainesville, Fla.,
1996) دراسة ممتازة لناشطة تلقت تعليمها في باريس وبدلا من أن تلقى الترحيـــب مـــن النظـــام
الناصري اضطهدت على يديه. ونجد تقييما دقيقا ونقديا لسياسات الدولة على مدى ثلاثة عقود منذ
١٩٥٢ في John Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two
.Regimes (Princeton, 1983). كما يمكن الرجـــوع إلـــى Kirk J. Beattie, Egypt During the
.(Nasser Years: Ideology, Politics, and Civil Society (Boulder, 1994

والسادات هو موضـــوع الـــسيرة النقديـــة لكتـــاب Irene Beeson and David Hirst, Sadat
(London, 1981)؛ وهناك نهج أكثر تعاطفا مع الرجل نجده في الدراسة السياسية Kirk J. Beattie,
(Egypt During the Sadat Years (New York, 2000). وهناك السيرة الشخصية التي كتبها السادات
نفسه In Search of Identity (New York, 1978). وكتـــاب William B. Quandt, Camp David:

(Politics (Washington, D.C., 1986 Peacemaking and يقدم نقاشا مفـصلا للتعقيـدات التـي صادفت اتفاقيات كامب ديفيد. ونجد نقاشا جيدا لمجموعة القضايا التي واجهت نظام السادات فـي .(for the Future (Bloomington, 1978 John Waterbury, Egypt: Burdens of the Past, Options وعن تسييس الطلاب تحت حكم ناصـر والـسادات، راجـع Ahmed Abdallah, The Student .(Politics in Egypt (London, 1985 Movement and National وهنـاك دراسـة جيـدة عـن المعارضة الإسـلامية فـي Gilles Kepel, The Prophet and Pharaoh: Muslim Extremism in :Geneive Abdo, No God but God ويعتبـر .(Jon Rothschild (London, 1985 .Egypt, trans (Egypt and the Triumph of Islam (Oxford, 2000 دراسة مهمة تقدم صورة للصحوة الإسلامية في التسعينيات بوصفها حركة مستمرة ومعتدلة.

ويتنـاول Robert Springborg, Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order (Boulder، ١٩٨٩) العلاقة بين السلطة السياسية والتغيير الاقتصادي خلال السنوات الست الأولى من رئاسة مبارك.

سوريا

للحصول على نظرة تاريخية عامـة، انظـر A. L. Tibawi, A Modern History of Syria .and Palestine (New York, 1969 Including Lebanon ومن الدراسـات التـي تغطـي فتـرة الانتداب: Politics of Philip S. Khoury's splendid work, Syria and the French Mandate: The (Arab Nationalism, 1920–1945 (Princeton, 1987، لكن تظل الـرؤى الـواردة فـي Albert (Hourani, Syria and Lebanon: A Political Essay (London, 1946 تتمتع بقدر كبير من الأهمية. ونجد دراسة أصيلة ومثيرة لظهور النظام الاستعماري المدني تستعين بالجنس (ذكر/ أنثى) كـأداة أساسية للتحليل فـي Rights, Paternal Elizabeth Thompson, Colonial Citizens: Republican .(York, 2000 Privilege, and Gender in French Syria and Lebanon (New وهنـاك دراسـة موجزة للفترة منذ الاسـتقلال فـي Derek Hopwood, Syria, 1945–1986: Politics and Society (London, 1988)). وعن تأثير سياسات ناصر العروبية على سوريا في الخمسينيات، طالع Patrick new ed. ،Seale, The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics, 1945–1958 :Nikolaos van Dam, The Struggle for Power in Syria ويقـدم .((New Haven, 1987 ،Sectarianism, Regionalism, and Tribalism in Politics, 1961–1980, 2nd ed. (New York ١٩٨٠) تحليلا لمكونات الحياة السياسية يبدأ بانتهاء الجمهورية العربيـة المتحـدة. وقـد كتـب Raymond A. Hinnebush أكثر من عمل عن فترة حكم البعث، أكثرها طموحـا Authoritarian ،(Army, Party, and Peasant (Boulder, 1990 :Power and State Formation in Ba thist Syria الذي يقدم رؤية من منظور علم السياسة للفترة من ١٩٥٠-١٩٨٠. ولنفس المؤلف أيضا :Syria (from Above (London, 2001 Revolution، وهو يركز على تكوين الدولة السورية منـذ أوائـل

الستينيات وحتى وفاة حافظ الأسد في ٢٠٠٠. ويتنــاول Labib Zuwiyya Yamak, The Syrian Social Nationalist Party: An Ideological Analysis (Cambridge، Mass., 1966) أفكار الحزب الاجتماعي القومي السوري. ونجد سيرة متعاطفة مع حافظ الأسد فــي Patrick Seale, Asad of Syria: The Struggle for the Middle East (Berkeley, 1989). وهناك تقييم لــسياسات الــرئيس السوري وأهدافه في Moshe Ma oz, Asad, the Sphinx of Damascus: A Political Biography (London, 1988)، ولــنفس المؤلــف Syria and Egypt: From War to Peacemaking (Oxford, 1995).

لبنان

نجد أفضل مسح تاريخي للقرنين التاسع عــشر والعــشرين فــي Kamal S. Salibi, The Modern History of Lebanon (New York, 1965). ولابد لأي بيليوجرافيا للبنان الحديث أن تشمل Elizabeth Picard's instructive and deeply engaged work, Lebanon: A Shattered Country. Myths and Realities of the Wars in Lebanon, trans. Franklin Philip (New York, 1996). وهناك مجموعة من المقالات القيمة حول النظام اللبناني قبل الحرب الأهلية في Leonard Binder، ed., Politics in Lebanon (New York, 1966). ويظهــر Michael Hudson, The Precarious Republic (New York, 1968) بعض الضغوط داخل الهيكل السياسي فــي وقــت كــان يعتبــره الآخرون نموذجا للانسجام الطائفي. وعن التطورات التي قادت إلى أولى مراحل الحرب الأهلية، راجــع Kamal S. Salibi, Cross Roads to Civil War: Lebanon, 1958–1976 (Delmar, N.Y., 1976). ويقــدم Walid Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East (Cambridge, Mass., 1979) تفسيرا مهما للوضع الداخلي في لبنان وكذلك مكانتــه في الشرق الأوسط. ونجد تحليلا للغزو الإسرائيلي في ١٩٨٢ في Itamar Rabinovich, The War for Lebanon, 1970–1985، rev. ed. (Ithaca, 1985). وتقــدم Helena Cobban, The Making of Modern Lebanon (London، ١٩٨٥) سردا متماسكا للسنوات الممتدة من اندلاع الحرب الأهليــة وحتى ما بعد الغزو الإسرائيلي. ومن بين الكتابات الكثيرة عن الحرب الأهلية، يقدم Jonathan C. Randal, Going All the Way: Christian Warlords, Israeli Adventurers, and the War in Lebanon (New York, 1983) منظورات على قدر كبير من الفائدة، وينتقد الموارنة بــشدة؛ كمــا يتضمن Robert Fisk، Pity the Nation: The Abduction of Lebanon (New York, 1990) شهادة لمراقب عاش في البلاد أثناء الاضــطرابات؛ ويحــوي Thomas L. Friedman, From Beirut to Jerusalem (New York, 1989) قصصا مهمة يرويها مراسل نيويورك تايمز. ويتنــاول Kamal Salibi, A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered (Berkeley, 1988) الأساطير التاريخية المتضاربة التي ترتكز إليها الطوائف الدينية المختلفــة فــي رؤيتهــا للبنان. ويعــرض Augustus Richard Norton, Amal and the Shi a: Struggle for the Soul of

Lebanon (Austin, 1987) للصحوة السياسية للشيعة وتعقيدات جنــوب لبنــان، وكــذلك كتابــه Judith Palmer Harik, Hezbollah: A Short History (Princeton, 2007). ويــشرح The Changing Face of Terrorism (London, 2004) كيف تغلغلت الحركة مــن خــلال تقــديم الخدمات العامة.

العراق

نجد أفــضل عــرض لتــاريخ العــراق فــي كتــاب Charles Tripp, A History of Iraq (Cambridge, 2000). See also Phebe Marr, The Modern History of Iraq (Boulder، ١٩٨٥) الرائع. ويعتبر Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Move ments of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba thists, and Free Officers (Princeton, 1982) من أفضل الأعمال التي صدرت عن أي دولة حديثة من دول الشرق الأوسط. وهذا الكتاب ليس للمبتدئين. ويقدم Yitzhak Nakash, The Shi is of Iraq (Princeton, 1994) دراسة شاملة ومراجعة للموضوع مــن منتــصف القــرن التاســع عــشر وحتى ١٩٥٨. ويتناول Edith Penrose and E. F. Penrose, Iraq: International Relations and National Development (London, 1978) فترة الانتداب مــرورا بالمرحلــة الثوريــة ويركــز بصفة خاصة على الاقتصاديات وصناعة البترول. ومن بين الكتب الثلاثة التي وضــعها ماجــد خدوري عن العراق، يعتبر الأول منها، الذي يتناول الفترة من الاستقلال الرسمي وحتى الإطاحة بالملكيــة، أفــضلها: Independent Iraq، ١٩٣٢–١٩٥٨: A Study in Iraqi Politics, 2nd ed. (London, 1960). ويـنــاقش Reeva S. Simon، Iraq Between the Two World Wars: Creation and Implementation of a Nationalist Ideology (New York, 1986) عملية إقامة نظام تعليمــي قومي التوجه.

ويقدم Marion Farouk–Sluglett and Peter Sluglett, Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship, 3rd rev. ed. (London, 2001) تاريخا سياسيا تفصيليا للفترة من الثــورة وحتــى التسعينيات مع التركيز على نظام صدام حسين. ويعد كتاب Amatzia Baram, Culture, History, and Ideology in the Formation of Ba thist Iraq, 1968–1989 (New York, 1989) دراسة مهمة تصور بإجادة نظام البعث ومحاولاته لاستغلال ماضي ما قبل الإســلام لخلــق ثقافــة علمانيــة وحدوية. وقد حظــي كتــاب Samir al-Khalil, Republic of Fear: Saddam's Iraq (Berkeley, 1989) باستحسان كبير خلال حرب الخليج ١٩٩١، أساسا لأنه قدم النظام العراقي بالصورة التــي يريده عليها الجمهور الأمريكي والإدارة الأمريكية. وأفضل عمل عن الحرب العراقية ـ الإيرانية هو Dilip. ونجد شهادات عن غزو الكويت وما ترتب عليه مــن انــدلاع حــرب الخلــيج فــي

Freedman and Efraim Karsh, The Gulf Conflict, 1990–1991: Diplomacy and Lawrence :the New World Order (Princeton, 1993); Dilip Hiro, Desert Shield to Desert Storm War in The Second Gulf War (New York, 1992)؛ بالإضافة إلى الكتاب الذي قام بتجميعه فريق من U.S. News and World Report بعنوان Triumph Without Victory: The History of the Persian Gulf War (New York, 1993). ويقدم Middle East Report رؤية بديلة مثيرة للتفسيرات التي قدمتها إدارة بوش. وهناك عملان ممتازان عن نزاعات الحدود بين العراق والكويت هما David H. Finnie, Shifting Lines in the Sand: Kuwait's Elusive Frontier with Iraq (Cambridge، Mass., 1992), and Richard Schofield, Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes, 2nd ed. (London, 1993).

ونجد نقاشا حول المراحل الأولى من الغزو الأمريكي للعراق في Anthony Cordesman, The Iraq War: Strategy, Tactics and Military Lessons (Westport, 2003)؛ كما أن هناك تحليلاً دقيقًا للغزو في Ali A. Allawi, The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace (New Haven, 2007). ويورد Rajiv Chandrasekaran، وهو صحفي عاش في بغداد بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ملاحظاته عن الخَرَق الأمريكي في Imperial Life in the Emerald City: Inside Iraq's Green Zone (New York, 2006)، بينما يوثق Rory Stewart، وهو أحد المسئولين البريطانيين في جنوب العراق، مشاهداته في The Prince of the Marshes: And Other Occupational Hazards of a Year in Iraq (Orlando, 2006). وفي كتابها Baghdad Burning: Girl Blog from Iraq (New York, 2005)، تنشر فتاة عراقية ملاحظاتها، التي نشرتها في البداية على الإنترنت باسم مستعار هو Riverbend، عن الحرب والاحتلال.

الأردن

يقدم Naseer H. Aruri, Jordan: A Study in Political Development (1921–1965) (The Hague, 1972) مدخلا شاملا للموضوع الذي يتناوله. ويفحص Mary C. Wilson's King Abdullah، Britain, and the Making of Jordan (Cambridge, 1987) تطور الدولة من خلال شخصية وطموحات حاكمها. وهناك أيضا مجموعة من المقالات تركز على حكم عبد الله والملك حسين في Uriel Dann, Studies in the History of Transjordan, 1920–1949: The Making of a State (Boulder, 1984). أما Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955–1967 (New York, 1989) فيتناول الأزمات التي نتجت عن انتشار الناصرية. وعن تحليل الانتقال من حكم الملك حسين الذي دام لستة وأربعين عاما إلى حكم ولده، عبد الله الثاني، انظر Curtis R. Ryan, Jordan in Transition: From Hussein to Abdullah (Boulder, 2002).

فلسطين وإسرائيل

الصهيونية وعهد الانتداب

نجد مجموعة من الوثائق الأساسية في Walter Laqueur and Barry Rubin، eds., The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict, 6th rev. ed. (New York, 2001). وعن تاريخ الصهيونية وتطور العقيدة الصهيونية، انظر Shlomo Avineri, The Making of Modern Zionism: The Intellectual Origins of the Jewish State (New York, 1981); Ben Halpern, The Idea of the Jewish State, 2nd ed. (Cambridge, Mass., 1969); and Walter Laqueur, A History of Zionism (New York, 1972). ولا يكتفي Jehuda Reinharz's excellent two-volume biography, Chaim Weizmann: The Making of a Zionist Leader (New York, 1985), and Chaim Weizmann: The Making of a Statesman (New York, 1993) بتسليط الضوء على موضوعه بل يتناول كذلك تاريخ الصهيونية السياسية والدبلوماسية في فترة الانتداب.

وهناك مسح شامل يتناول فلسطين والعلاقات العربية - اليهودية في أواخر الحكم العثماني في Charles D. Smith, Palestine and the Arab-Israeli Conflict, 6th ed (New York, 2007). ونجد مسحًا أكثر تفصيلا لكنه أقل تركيزا في Mark Tessler, A History of the Israeli-Palestinian Conflict (Bloomington, 1994). ويقدم Gershon Shafir, Land, Labor, and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882–1914, updated ed. (Berkeley, 1996) مراجعة للمنهج الذي ينظر إلى ممارسات الهجرتين اليهوديتين الأولى والثانية في إطار المشروع الاستعماري. ويحوي Bernard Wasserstein, The British in Palestine: The Mandatory Government and the Arab-Jewish Conflict, 1917–1929 (London, 1978) دراسات عن فترة الانتداب، مع التركيز على صنع القرار البريطاني، ويوضح طريقة عمل الحكومة وكذلك Christopher Sykes, Cross Roads to Israel, reprint (Bloomington, 1978). أما Barbara J. Smith, The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy، ١٩٢٠–١٩٢٩ (Syracuse, 1993) فيرى أن سياسات بريطانيا الاقتصادية سهلت من تطوير اقتصاد صهيوني منفصل منذ العشرينيات. ويتعرض Zachary Lockman, Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in Palestine, 1906–1948 (Berkeley, 1996) ويتناول Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in Palestine, 1906–1948 كيف صاغ الحوار الداخلي حول التعامل مع العمال العرب الفلسطينيين ونقاباتهم، مؤسسة العمل الصهيونية في فترة الانتداب.

(Berkeley, 1996) ونجد عرضا للسنوات الأخيرة من عمر الانتداب في Michael Cohen, Palestine, Retreat from the Mandate: The Making of British Policy، ١٩٣٦–١٩٤٥ (New

(Princeton, 1982) York, 1978), and the same author's Palestine and the Great Powers
Mandate Wm. Roger Louis and Robert W. Stookey, eds., The End of the Palestine ويتناول
The Struggle for ،J. C. Hurewitz وما زال هناك الكثير مما يستحق القراءة في (Austin, 1986).
(Palestine, reprint New York, 1968.

ومن بين الأعمال التي تتناول تطور المؤسسات الصهيونية تحت الانتداب Noah Lucas, The
and Moshe Lissak, Origins of Modern History of Israel (London, 1974), and Dan Horowitz
(Chicago, 1978) the Israeli Polity: Palestine Under the Mandate.

ويتناول Kenneth W. Stein، The Land Question in Palestine, 1917–1939 (Chapel Hill,
1984) استيلاء اليهود على الأراضي. وهناك معالجة حاسمة لمسألة السكان الشائكة في
Justin McCarthy, The Population of Palestine: Population History and Statistics of the Late
Ottoman Period and the Mandate (New York, 1990). ونجد تحليلا مفصلا لظهور النشاط
السياسي في أوساط أعيان فلسطين في Yehoshua Porath's two studies, The Emergence of the
Arab Palestinian National Movement, 1918–1929 (London, 1973) and The Palestinian
(National Movement, 1929–1939: From Riots to Rebellion (London, 1978.

Philip Mattar, The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian
(National Movement (New York, 1988)، وهذا الكتاب يقدم المفتي في سياق سياسات الأعيان.
وظهور الهوية القومية الفلسطينية هو موضوع Muhammad Muslih, The Origins of Palestinian
(Nationalism (New York, 1990)؛ Rashid Khalidi, Palestinian Identity: The Construction of
Modern National Consciousness (New York, 1997); and Baruch Kimmerling and Joel S.
Migdal, The Palestinian People: A History (Cambridge, Mass., 2003)، الذي يعد نسخة
محدثة من عمل سابق ويحتوي الآن فصلا مطولا عن عمليات أوسلو للسلام.

إسرائيل والفلسطينيون بعد ١٩٤٨

في السنوات الماضية، ساد دوائر البحث الإسرائيلية جدل حيوي وحاد أحيانا نتيجة ظهور
أعمال مجموعة تسمى بالمؤرخين الجدد تصدوا لبعض الفرضيات التاريخية المستقرة حول
الصهيونية والسنوات الأولى من عمر الدولة الإسرائيلية. ونجد نموذجا لأعمالهم وغيرهم من
المراجعين في Michael N. Barnett, ed., Israel in Comparative Perspective: Challenging the
Conventional Wisdom (Albany, 1996). وهناك معالجتان نقديتان لدور إسرائيل في التطورات
المتصلة بحرب ١٩٤٨ وضعهما المعبرين الأساسيين عن التأريخ الجديد هما Avi Shlaim,
Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of

of the Arab-Israeli Conflict, Palestine (New York, 1988), and Ilan Pappé, The Making .(1947–1951 (London, 1992

ويفحص Eugene Rogan and Avi Shlaim, eds., The War for Palestine: Rewriting the History of 1948، nd edition (Cambridge, 2008) دور الدول المشاركة في الصراع بهدف تمييز العديد من الأساطير القومية عن الحقيقة التاريخية.

والتفسير المراجع لسياسة إسرائيل تجاه العالم العربي من ١٩٤٨–١٩٩٨، نجده في Avi Shlaim, The Iron Wall: Israel and the Arab World (New York, 2001). ونجد تفنيدا مفعما بالحيوية لأساليب المؤرخين الجدد ودوافعهم في Efraim Karsh, Fabricating Israeli History: The "New Historians" (London, 1997).

وبالإضافة إلى كتاب Lucas الذي سبق وأشرنا إليه، نجد تناولا للمؤسسات الإسرائيلية السياسية والاجتماعية والدينية في Yossi Beilin, Israel: A Concise Political History (New York, 1992); Nadav Safran, Israel, the Embattled Ally (Cambridge، Mass., 1981)، والذي يعتبر تاريخا محليا وإن كان يركز أيضا على تطور العلاقات الأمريكية ــ الإسرائيلية؛ و Alan Dowty, The Jewish State: A Century Later (Berkeley, 1998)، وهو مجموعة تحاليل مقسمة حسب الموضوع والفترة الزمنية للتحديات وتعرض لتطور الديمقراطية الإسرائيلية منذ الانتداب وحتى التسعينيات. أما عن السياسات الإسرائيلية التي قادت إلى حرب ١٩٦٧، فنجدها بالتفصيل في Tom Segev, 1967: Israel, the War, and the Year that Transformed the Middle East (New York, 2007). ويعتبر Gregory S. Mahler, Israel: Government and Politics in a Maturing State (San Diego، ١٩٩٠) مدخلا جيدا للأعمال التي صدرت عن النظم الانتخابية والسياسية الإسرائيلية. ونجد نهجا أكثر انتقادا للعلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل في Cheryl A. Rubenberg, Israel and the American National Interest: A Critical Examination (Urbana, 1986), and John Mearsheimer and Stephen Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy (New York, 2007). وعن المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل، انظر Ian S. Lustick, Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority (Austin, 1980)، الذي يتناول نظام السيطرة الذي تستخدمه إسرائيل من أجل الاحتفاظ بهدوء مواطنيها العرب. كما يتناول Lustick ظهور جماعات المستوطنين اليهود المقاتلة مع التركيز على غوش امونيم في For the Land and the Lord: Jewish Fundamentalism in Israel (New York, 1988). ويقدم Ilan Peleg، Begin's Foreign Policy, 1977–1983: Israel's Move to the Right (New York, 1987) تحليلا نقديا لدور اليمين في التأثير على سياسات حكومة بجين. وينطلق Dan Horowitz and Moshe Lissak من ١٩٦٧ مباشرة ليستعرض عشرين عاما من التغيير في إسرائيل وذلك في كتاب Trouble in Utopia: The Overburdened Polity of Israel (Albany, 1989).

ويوثق Benny Morris وهو من المؤرخين الجدد أسباب الخروج الفلسطيني بعناية في The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited، ١٩٤٧-١٩٤٩، second edition (New York, 2004) والذي يدحض التفسيرات السابقة باقتدار.

ونجد أفضل دراسة لمنظمة التحرير الفلسطينية في Yezid Sayigh, Armed Struggle and the Search for a State: The Palestinian National Movement, 1949–1993 (Oxford، ١٩٩٧). ومن الكتب القيمة كذلك Helena Cobban, The Palestinian Liberation Organisation: People, Power, and Politics (Cambridge, 1984) and Emile Sahliyeh, In Search of Leadership: West Bank Politics Since 1967 (Washington, D.C., 1988). وللتعرف على تأثير الاحتلال الإسرائيلي المستمر لغزة، انظر Sarah Roy, The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development (Washington, D.C., 1995).

وعن الوجود الفلسطيني في لبنان، انظر Rex Brynen, Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon (Boulder, 1990). وتعتبر Julie M. Peteet, Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement (New York, 1991) من الدراسات الهامة عن السياسة والجندر في المجتمع الفلسطيني في لبنان في المدة من ١٩٦٨-١٩٨٢.

وهناك دراسة دقيقة للانتفاضة الأولى في F. Robert Hunter, The Palestinian Uprising: A War by Other Means, 2nd ed. (Berkeley, 1993) يدعمها المؤلف بمقابلات مع الفلسطينيين أثناء المرحلة الأولى منها. ويركز Joost R. Hiltermann, Behind the Intifada: Labor and Women's Movements in the Occupied Territories (Princeton, 1991) على تشكيل نقابات العمال ولجان النساء بين فلسطينيي الأراضي المحتلة وإسهامها في النضال من أجل التحرر الوطني. ويقدم Glenn E. Robinson, Building a Palestinian State: The Incomplete Revolution (Bloomington, 1997) معالجة أحدث، تربط بين ظهور نخبة فلسطينية جديدة أثناء الانتفاضة وسياسات عرفات القمعية كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد ١٩٩٤. كما يتضمن الكتاب تحليلا مفيدا لحماس. ويتناول Ziad Abu-Amr, Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza: Muslim Brotherhood and Islamic Jihad (Bloomington, 1994), and Shaul Mishal and Avraham Sela، The Palestinian Hamas (New York, 2000) حماس وغيرها من المنظمات الإسلامية الفلسطينية مع التركيز على الطابع البرجماتي للتنظيم. وتتضمن The Middle East reports of the International Crisis Group، وهي متوفرة على الإنترنت، تقارير جيدة وحديثة، خاصة عن تطور السياسة الفلسطينية منذ الشروع في محاولات دمج حماس سياسيا.

ويعتبر Lawrence Joffe, Kessing's Guide to the Mid-East Peace Process (London, 1996) مرجعا مفيدا للفترة التي تلت أوسلو ١، ويعيد تقييم الوثائق الأساسية، ويقدم سير قصيرة ومكثفة للمشاركين الرئيسيين، وتحليلا لعملية السلام نفسها حتى منتصف عام ١٩٩٦. ومن بين

الدراسات العديدة التي تناولت الاتفاقيات ككوارث محتملة على الفلسطينيين، نوصي بالرجوع إلى Christina Zacharia's Palestine and the Palestinians (Boulder, 1997), Farsoun Samih and after Graham Usher, Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence Oslo (London, 1995). وهناك معالجة نقدية أحدث للاتفاقات في Cheryl A. Rubenberg، The Palestinians: In Search of a Just Peace (Boulder, 2003). ونجد رصدا لآثار اتفاقات أوسلو على كل دولة من دول المنطقة على حدة في Robert O. Freedman، ed., The Middle East and the Peace Process: The Impact of the Oslo Accords (Gainesville, Fla., 1998).

ولفهم السياسة الأمريكية خلال صعود وانهيار عملية سلام أوسلو، "يجب الاطلاع" على الفصول الخاصة برئاسة كلينتون في William B. Quandt, Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since ١٩٦٧، rev. ed. (Washington, D.C. and Berkeley, 2001). وأفضل نقطة انطلاق لدراسة قمة كامب ديفيد ٢٠٠٠ هو Charles Enderlin's Shattered Dreams: The Failure of the Peace Process in the Middle East, 1995–2002 (New York, 2003. أما الشهادات الشخصية عن كامب ديفيد التي كتبها عدد من المشاركين (على سبيل المثال، شلومو بن عامي، جلعاد شير، أكرم هنية، روبيرت مالي، دنيس روس)، والآراء المتبادلة القيمة، فنجدها في أعداد New York Review of Books الصادرة فيما بين ٢٠٠١-٢٠٠٢.

دول شبه الجزيرة العربية

أفضل منطلق لدراسة تفاعل بريطانيا مع شبه الجزيرة العربية هما J. B. Kelly, Britain and the Persian Gulf, 1795–1880 (London، ١٩٦٨)، and Arabia, the Gulf, and the West (London, 1980). والكتاب الأخير يتعرض للدبلوماسية والتطورات الداخلية في القرن العشرين مع التركيز على فترة السبعينيات؛ وهو مكتوب بنظرة شاملة تعرض الرأي والرأي الآخر. كما يتناول الدور البريطاني في الخليج كتابا Busch's Britain and the Persian Gulf and Britain, India، and the Arabs، السابق الإشارة إليهما، إلى جانب الكتاب الأحدث John C. Wilkinson, Arabia's Frontiers: The Story of Britain's Boundary Drawing in the Desert (London, 1991).

ويقدم Madawi al-Rasheed, A History of Saudi Arabia (Cambridge, 2001). دراسة محكمة لتاريخ الدولة السعودية منذ نشأتها وحتى ٢٠٠٠. وعن التاريخ القديم للدولة السعودية، راجع Joseph Kostiner, The Making of Saudi Arabia، ١٩١٦-١٩٣٦: From Chieftancy to Monarchical State (New York, 1993). ولدراسة دقيقة للأسرة الحاكمة، راجع David Holden and Richard Johns, The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World (London, 1981). ويركز Nadav Safran, Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security (Ithaca, 1988) على التطورات منذ ١٩٧٠. ويقدم Mordechai Abir, Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites, Conflict and Collaboration (Boulder, 1988)

تحليلا مهما للنخبة الإدارية الجديدة والتوترات التي خلقها إبعادهم المستمر عن صنع القرار؛ كمـــا يمثل كتابه الثاني Saudi Arabia: Government, Society, and the Gulf Crisis (New York, 1993) إسهاما لا يقل أهمية. أما العمل الممتاز F. Gregory Gause III, Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States (New York, 1994) فيقدم إعادة تفـــسير مقـــارن لقواعد السياسة في ست من ممالك الخليج أثناء الفترة التي سبقت وأعقبت غزو العراق للكويت.

وأحدث المراجع عن اليمن وأكثرها دقة هو Paul Dresch's A History of Modern Yemen (Cambridge, 2001). وانظر كـــذلك Robert D. Burrowes, The Yemen Arab Republic: The Politics of Development, 1962–1986 (Boulder, 1987). وعن دول الخليج الفارسي الأصـــغر، راجـــع Richard F. Nyrop, ed., Persian Gulf States, 2nd ed. (Washington, D.C., 1984). ويعتبـــر Rosemarie Said Zahlan The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman (London، ١٩٨٩) مدخلا بحثيـــا جيـــدا. ومـــن الدراسات التـــي تتـــصل بـــبلاد بعينهـــا Jill Crystal, Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar, updated ed. (Cambridge، ١٩٩٥)، and the same author's Kuwait: The Transformation of an Oil State (Boulder، ١٩٩٢). Mary Ann Tétreault's Stories of Democracy: Politics and Society in Kuwait (New York, 2000)، الذي يحوي سلسلة مثيرة عن تطور الثقافة السياسية في الكويت في التـــسعينيات. وعـــن عمـــان، انظـــر John C. Wilkinson, The Imamate Tradition of Oman (Cambridge, 1987), and Carol J. Riphenburg, Oman: Political Development in a Changing World (Westport, Conn., 1998)، وهـــو تحليـــل شامل للثقافة السياسية العمانية والتغيرات الاجتماعيـــة والـــسياسية التـــي أثـــرت فيهـــا. ويقـــدم Muhammad Morsy Abdullah, The United Arab Emirates: A Modern History (New York, 1978) تاريخا مختصرا للإمارات العربية المتحدة. ولمعلومات عن قطر، انظر Rosemarie Said Zahlan, The Creation of Qatar (London, 1979).

وهناك تاريخ كامل وممتع لصناعة البتـــرول فـــي Daniel Yergin، The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power (New York, 1991). وتشمل الدراسات التـــي تركـــز علـــى الشرق الأوســـط: Ian Skeet, OPEC: Twenty-Five Years of Prices and Politics (Cambridge, 1988), and Joe Stork, Middle East Oil and the Energy Crisis (New York, 1975)، وهـــو دراسة نقدية لسياسات الشركات والبلاد المستهلكة.

من الصفويين وحتى ظهور أسرة بهلوي يقدم David Morgan's succinct survey, Medieval Persia, 1040–1797 (London, 1988) مدخلا لعهدي المغول والصفويين. ولمزيد من المعلومات عن هاتين الفترتين والتوسع فيهما، راجع العمل الرائع The Cambridge History of Iran, vol. 6 (Cambridge، ١٩٨٦)، edited by Peter Jackson and Laurence Lockhart. وهناك جزء رائع آخر في هذه السلسلة يتناول الحياة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية في إيران من سقوط الصفويين وحتى ثورة ١٩٧٩ هو Peter Avery et al., eds., The Cambridge History of Iran, vol. 7 (Cambridge, 1991). ونجد سردا متماسكا في Mehran Kamrava, The Political History of Modern Iran: From Tribalism to Theocracy (New York, 1992).

ويعتبر Nikki R. Keddie's stimulating Modern Iran: Roots and Results of Revolution (New Haven، ٢٠٠٣) مدخلا جيدا للغاية لمجمل التاريخ الإيراني، مع التركيز على الفترة الحديثة. ومن أهم الدراسات وأكثرها فهما لمجتمعات الشرق الأوسط Ervand Abrahamian's Iran Between Two Revolutions (Princeton، ١٩٨٢). وبرغم تركيز المؤلف على القرن العشرين ونمو اليسار السياسي، إلا أنه يقدم تعليقات على عهد القاجار وإيران الحديثة ككل. وقد أفدت كثيرا من هذا الكتاب وأوصي بقراءته بشدة. ومن الدراسات التي تتناول عهد القاجار حصرا كتاب Hamid Algar عن الدور المعارض لعلماء الدين، Religion and State in Iran, 1785–1906 (Berkeley, 1969)، وكذلك Abbas Amanat, Pivot of the Universe: Nasir al-Din Shah and the Iranian Monarchy، ١٨٣١–١٨٩٦ (Berkeley, 1997) وهو دراسة نقدية لأسلوب حكم الشاه التقليدي في زمن سريع التغير. ويعد Ann K. S. Lambton, Landlord and Peasant in Persia: A Study of Land Tenure and Land Revenue Administration (London, 1953)، دراسة رائدة للأوضاع في الريف. وتتناول Rouhollah Ramazani، The Foreign Policy of Iran: A Developing Nation in World Affairs، ١٥٠٠–١٩٤١ (Charlottesville, Va., 1966), and F. Kazemzadeh, Russia and Britain in Persia, 1864–1914 (New Haven, 1968) السياسة الخارجية. ومن إسهامات Nikki Keddie العديدة، مجموعة من المقالات في Modern Iran: Religion, Politics, and Society (London، ١٩٨٠)، and Religion and Rebellion in Iran: The Tobacco Protest of 1891–1892 (London، ١٩٦٦). ويتناول Vanessa Martin, Islam and Modernism: The Iranian Revolution of 1906 (Syracuse, 1989) الثورة الدستورية.

من رضا شاه إلى الثورة الإسلامية

نجد الحديث عن إصلاحات أول حكام أسرة بهلوي، رضا شاه، في Amin Banani, The Modernization of Iran, 1921–1941 (Stanford, 1961). ويقدم Shahrough Akhavi, Religion

،and Politics in Contemporary Iran: Clergy-State Relations in the Pahlavi Period (Albany
١٩٨٠) عرضا مهما للمؤسسة الدينية وبقائها خلال عهدي حاكمين يتخذان منها موقـف العـداء.
وعن تطور الأيديولوجية الرسمية، انظـر Richard W. Cottam, Nationalism in Iran, 2nd ed.
Pittsburgh)، ١٩٧٩). ونجد تغطية جيدة للأوضاع الداخلية والدولية على عهد مصدق في James
and Oil (Austin, ،A. Bill and Wm. Roger Lewis, eds., Musaddiq, Iranian Nationalism
1988)، ويتناول Mostafa Elm, Oil, Power, and Principle: Iran's Oil Nationalization and Its
Aftermath (Syracuse, 1992), and Eric J. Hooglund, Land and Revolution in Iran, 1960–1980
(Austin, 1982)) سياسات الإصلاح الزراعي ونتائجها. أما سياسة بهلوي الخارجية فهي موضوع
Va., 1975 ،Rouhollah K. Ramazani, Iran's Foreign Policy, 1941–1973 (Charlottesville

وقد حظيت الثورة الإيرانية في ١٩٧٨-١٩٧٩ وما ترتب عليها بالعديد من الدراسـات، ولا
زالت القائمة في تزايد. ونجد أفضل تحليل سياسي واجتماعي للنظام الثوري مـن ١٩٧٩ وحتـى
منتصف الثمانينيات فـي Shaul Bakhash, The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic
Revolution (New York, 1986). وانظر كـذلك Nikki Keddie and Eric Hooglund, eds., The
Milani, .Iranian Revolution and the Islamic Republic, 2nd ed. (Syracuse, 1986); Mohsen M
The Making of Iran's Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic, 2nd ed.
(Boulder, 1994); Said Amir Arjomand, The Turban for the Crown: The Islamic Revolution
in Iran (New York, 1988); and Ervand Abrahamian, Khomeinism: Essays on the Islamic
Republic (Berkeley, 1993)، وهو عمل مثير يضع الخميني وأفكاره في سياق شعبوي وليس في
السياق الأصولي الصارم. ويقدم Parvin Paidar's Women in the Political Process in Twentieth
Century Iran (Cambridge، ١٩٩٥) تحليلا متحديا للصلات بين الجندر والعملية السياسية، مـع
أقسام ممتازة عن فترة الخمينـي. كمـا يقـدم Eric Hooglund, ed., Twenty Years of Islamic
Revolution: Political and Social Transition in Iran Since 1979 (Syracuse, 2002) مجموعـة
متماسكة من المقالات عن قضايا السياسة الداخلية والخارجيـة. ويعتبـر David Menashri, Post-
Revolutionary Politics in Iran: Religion, Society and Power (London, 2001) مـن أفـضل
الدراسات عن السياسة الداخلية والخارجية منذ رحيل الخميني. ونجـد فـي Roy Mottahedeh's
evocative work, The Mantle of the Prophet: Religion and Politics in Iran (New York, 1985)
دراسة رائعة وشاملة للشيعة المعاصرة. وهناك مجموعة من كتابات الخميني في Hamid Algar,
Islam and Revolution: Writings and Declarations of Imam Khomeini (Berkeley، ١٩٨١).
ويتنـاول Rouhollah K. Ramazani, Revolutionary Iran: Challenge and Response in the
Middle East (Baltimore، ١٩٨٦) السياسة الخارجية خلال السنوات الأولـى مـن الجمهوريـة

الإسلامية. وهناك تقييمات نقدية للسياسة الأمريكية تجاه إيران في James A. Bill, The Eagle and the Lion: The Tragedy of American-Iranian Relations (New Haven, 1988), and Richard W. Cottam, Iran and the United States: A Cold War Case Study (Pittsburgh, 1988).

السياسة الدولية أثناء الحرب الباردة وبعدها

بالإضافة إلى الدراسات التي تتناول كل بلد على حدة، السابق الإشارة إليها، هناك عدد من الأعمال المهمة التي تتناول تفاعل القوى الخارجية مع المنطقة ككل. ونجد مدخلا جيدا للغاية لدراسة السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط العربي منذ الأربعينيات وحتى أوائل التسعينيات في Burton I. Kaufman, The Arab Middle East and the United States: Inter-Arab Rivalry and Superpower Diplomacy (New York, 1996).

ويتناول L. Carl Brown, ed., Diplomacy in the Middle East: The International Relations of Regional and Outside Powers (New York, 2003) أسس صنع قرار السياسة الخارجية بين الدول الإقليمية الأساسية وكذلك سياسات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا. وتدخل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في العديد من دول المنطقة هو موضوع كتاب Fawaz A. Gerges، The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics، ١٩٥٥–١٩٦٧ (Boulder, 1994). ويعتبر David W. Lesch, 1979: The Year That Shaped the Middle East (Boulder, 2001) تحليلا مثيرا لتأثير ثلاثة أحداث داخلية ودولية كبرى شهدها ١٩٧٩ على فهم تاريخ الشرق الأوسط لاحقا. ومن بين الأعمال الكثيرة التي تتناول الأزمات الناجمة عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، نوصي بالاطلاع على Shibley Telhami, The Stakes: America and the Middle East: The Consequences of Power and the Choice for Peace (Boulder, 2002), and Fred Halliday, Two Hours that Shook the World: September 11، ٢٠٠١: Causes and Consequences (London, 2002).

التطورات الفكرية والدينية

ينبغي أن تبدأ قائمة الدراسات العامة حول تاريخ الأفكار في الولايات العربية ومصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين بكتاب Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age, 1789–1939. وهناك دراسة لا تقل أهمية عن نفس الموضوع هي Majid Khadduri, Political Trends in the Arab World: The Role of Ideas and Ideals in Politics (Baltimore, 1970). ويعتبر Ami Ayalon, The Press in the Arab Middle East: A History (New York, 1995) من الدراسات المهمة عن تاريخ ودور الصحافة العربية منذ نشأتها وحتى ١٩٤٥. ويتضمن Sylvia G. Haim, ed., Arab Nationalism: An Anthology (Berkeley, 1962) مختارات مترجمة لأعمال عدد من الكتاب ومقال منهجي مثير بقلم المحرر. ونجد نقاشا مهما وحساسا لظاهرة القومية العربية منذ نشأتها وحتى زوالها في Adeed Dawisha, Arab Nationalism in the Twentieth Century: From

James Jankowski and Israel Gershoni, eds., ويضم .(٢٠٠٣ ،Triumph to Despair (Princeton
مجموعة من المقـــالات (Rethinking Nationalism in the Arab Middle East (New York, 1997
التي تعيد تقييم القومية العربية في ضوء الدراسات النظرية الحالية حول موضوع القومية عامـــة.
ويقدم Paul Salem, Bitter Legacy: Ideology and Politics in the Arab World (Syracuse, 1994)
إعادة تقييم نقدي للأيديولوجيات العربية السائدة منذ بدايات القرن العشرين وحتى الماضي القريب
ويضعها في سياقها الاجتماعي والـــسياسي. ويقـــدم William L. Cleveland, The Making of an
Arab Nationalist: Ottomanism and Arabism in the Life and Thought of Sati al-Husri
(Princeton، ١٩٧١) رصدا فكريا لأهم منظري القومية العربية العلمانية. ويتناول Cleveland's
Islam Against the West: Shakib Arslan and the Campaign for Islamic Nationalism (Austin,
1985) حياة وفكر ناشط عربي أعطى الأولوية لولائه الإسلامي في فترة بين الحربين.

وقد كانت الصحوة الإسلامية موضوعا للعديد مـــن المقـــالات والدراســـات والمجموعـــات
المحـــررة. ومـــن أفـــضلها John L. Esposito, ed., Islam and Development: Religion and
Sociopolitical Change (Syracuse، ١٩٨٠) الذي يحوي العديد من المقالات الممتازة، ومن أهمها
Michael Hudson's "Islam and Political Development". وتعود أهمية Nazih Ayubi, Political
Islam: Religion and Politics in the Arab World (London، ١٩٩٣) إلى جمعـــه بـــين تحليـــل
النظرية الإسلامية للدين والسياسة والاقتصاد ودراسات عن ست دول محددة. ويتناول In Islam
and Democracy (New York, 1996), John L. Esposito and John O. Voll الإســـلام كظـــاهرة
اجتماعية وسياسية ويقدم دراسة حالة لستة بلاد، من الجزائـــر إلـــى ماليزيـــا. ويقـــدم Dale F.
Eickelman and James Piscatori، والأول عالم أنثروبولوجي والثاني من علماء السياسة، عمـــلا
مقارنا مثيرا في كتابيهما Muslim Politics (Princeton, 1996) الـــذي يطـــرح الأســـئلة حـــول
السياسات الأيديولوجية في الكثير من البيئات الإقليمية. وهناك تناول مثير لظهور وزوال، وهـــذا
رأي المؤلف، الإسلام السياسي منذ السبعينيات مرورا بالحادي عشر مـــن ســـبتمبر ٢٠٠١ فـــي
Gilles Kepel, Jihad: The Trail of Political Islam, translated by Anthony
Roberts (Cambridge, Mass., 2002). ويتنـــاول The Far Enemy: Why Jihad Went Global
(London, 2005))، المتقن، تعقيد الحركة الجهادية ويرصد تطورهـــا مـــن جـــذورها المـــصرية
والسعودية إلى حركة ذات توجه عالمي. وهناك عدد من الدراسات التي تتنـــاول بـــلاد بعينهـــا
والمسائل النظرية نجدها في John L. Esposito, ed., Political Islam: Revolution, Radicalism, or
Reform? (Boulder, 1997)، والذي يضم كذلك بيليوغرافيـــا شـــاملة. وتحـــوي Hamid Enayat,
Modern Islamic Political Thought (Austin, 1982), and Emmanuel Sivan, Radical Islam:
Medieval Theology and Modern Politics, 2nd ed. (New Haven، ١٩٩٠) تحلـــيلات جذابـــة.
ويتناول كتـــاب Samuel P. Huntington, Clash of Civilizations and the Remaking of World
Order (New York, 1996)، المثير للجدل، المواجهة في المستقبل بـــين الحـــضارتين الإســـلامية
والغربية. ويدحض John L. Esposito, The Islamic Threat: Myth or Reality?, 2nd ed. (New

York, 1995 آراء هنتنجتون التي ظهرت أولا على هيئة مقال. ويعتبر Ali Rahnema, ed., Pioneers of Islamic Revival (London, 1994) دراسة تمهيدية قيمة لحياة وكتابات المفكرين المسلمين، من الأفغاني إلى الخميني. وتحوي John J. Donohue and John L. Esposito، eds., Islam in Transition: Muslim Perspectives (New York, 1982), and John L. Esposito, ed., Voices of Islam Resurgent (New York, 1983) مجموعتين من كتابات المسلمين أنفسهم عن الموضوع. ومن الكتب التي تركز على الشريعة الإسلامية في العصر الحديث J.N.D. Anderson, Law Reform in the Muslim World (London، ١٩٧٦)، and the very important work by Judith E. Tucker, In the House of the Law: Gender and Islamic Law in Ottoman Syria and Palestine (Berkeley, 1998).

ويمكن للأعمال الأدبية الأصيلة، ومن بينها الرواية، أن تكشف للمؤرخ الكثير عن الثقافة. وأفضل منطلق هو أعمال الروائي المصري نجيب محفوظ، أول أديب عربي يحصل على جائزة نوبل في الأدب (١٩٨٨). وأكثر أعمال محفوظ شهرة هي ثلاثيته (بين القصرين، قصر الشوق، والسكرية).

الأوسط الحديث، من خلال نظرة
لّف بين عدد من الأحداث المتماثلة
الشخصيات وعلاقاتها المتعددة
لمستقبل، خاصةً فيما يخص السلام

ان في الشرق، ومن تركيا شمالاً إلى
ن عشر حتى أوائل القرن الحادي
ارئ لإدراك الملامح العامة للفترات
الواحدة، وتكوين فكرة عامة عن

الكتاب، أن يُقدم لقرائه الرؤية
ض الكتاب الغربيين، للاطلاع على
ألة: كيف يرانا الآخر؟

فريزر بكندا. قام بتدريس تاريخ
جامعات، وقدم للمكتبة عددا من
ساطع الحصري وشكشيب أرسلان.
وريا الكندية. له كتاب عن ملكية
ي في مصر تحت الحكم البريطاني.

ها الثقافة العالمية، ووجهات نظر،
الإسلام الجرشوني وجانكوفسكي

لوحة الغلاف: مدخل معبد الشمس في بالميرا من الشرق، للفنان الانجليزي كارينغتون بولز (1724 - 1793) (Carington Bowles).

تصميم الغلاف: أحمد بلال

تاريخ الشرق الأوسط الحديث

وليام ل. كليفلاند - مارتن بنتون

2482

تاريـ
الأوسـ

2482

